



تراجم معلمي للِقواعد الفقهية والأصولية

المجلد الخامس والثلاثون
قسم الفهارس العامة
فهرس القواعد الألفبائي



طبع على نفقة

مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان

للأعمال الخيرية والإنسانية

ص.ب: 41355 - أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 6577577 - فاكس: 02 - 6577572

www.zayed.org.ae

© حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة

لمؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية

ومجمع الفقه الإسلامي الدولي

الطبعة الأولى

1434هـ - 2013م

لا يجوز نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة من

الوسائل سواء التصويرية أو الإلكترونية أو الميكانيكية، بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي

والتسجيل على أشرطة أو سواها وحفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من

مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية

ومجمع الفقه الإسلامي الدولي

زاد معاليته
للقواعد الفقهية والأصولية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرس القواعد الألفبائي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القاعدة/الضابط ج/ص

- آثار التابعين لا تكون حجة ٣٠/ (١٧٥)
- الآثار الموقوفة لا يجوز التعويل عليها عند النص المرفوع ٣٣/ (٢٧٥)
- الآحاد إذا قبلته الأمة وأجمعت على صحته يصير كالمتواتر ٢٨/ (٢٨٧)
- أخذ اللقطة لنفسه في حكم الغاصب ٢٢/ ٥٠٤
- الآخذ من الغاصب وهو عالم بالغصب كالغاصب ٢٣/ (٢٦٣)
- آخر الكلام إنما يتعين بالسكوت ١٠/ (٩٩)
- الآداب إنما تكون على مقادير الأجرام ٢/ ٣٣٨
- آداب الدين أن لا يقف الإنسان في مواقف التهم ١٨/ (٢٦١)
- الآدمي كله محترم حيا وميتا ١١/ (٢٤٧)
- الآدمي محترم بعد موته على ما كان عليه في حياته ١١/ (٢٤٧)
- الآدمي محترم حيا وميتا ٣/ (١٥١)
- الآدمي محترم شرعا حيا وميتا ١١/ (٢٤٧) - ١٩/ ٦٠٢
- الآدمي مكرم بجميع أجزائه فلا يبتذل ١١/ ٢٤٨
- الأمر بالأمر بالشيء يكون أمرا به ٣١/ (٢٦٩)
- الأمر لا ضمان عليه بالأمر ١٤/ (٥٧٥)
- الأمر لا يضمن بالأمر ١/ ٤٦٩ - ١٤/ ١٢٦ ، ١٢٧ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، [٥٧٥]
- الإباحة بحسب الكلية والجزئية تتجاوزها الأحكام البوافي ٢٧/ (٤٩٩)
- الإباحة تقع ذرائع إلى الانكفاف عن المحظور ٢٧/ ٥٧٠
- الإباحة تنفي المنع ٢٧/ (١٩٣)
- الإباحة حكم شرعي فلا يثبت بالحديث الضعيف ٢٨/ ٣٩٠
- الإباحة لا تزيل ملك المييح ١٤/ (٢٤٩)
- الإباحة لا تكون لازمة ١٤/ (٢٥٧)

- الإباحة لا توجب ملكا.....١٤/(٢٤٩)
- الإباحة للمجهول جائزة.....١٣/٢٨ - ١٤/٣٨، ٤٤
- إباحة المنافع أضعف من إباحة الأعيان.....١٤/٢٣٧ - ١٦/٣٧١، ٣٧٣
- الإباحة والتحريم لا يجتمعان.....٢٧/(١٩٣)
- الإباحة يجوز الرجوع فيها متى شاء.....١٤/(٢٥٧)
- الابتداء أقوى من البقاء.....١٩/٤٤٩
- الابتداء بالأهم فالأهم في الأمور الشرعية.....١١/(١٣٥)
- ابتداء الدين بالدين ممنوع.....١٦/٢٣٠، [٣٩٧]، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧
- ابتداء عقد الصرف بما في الذمة جائز.....٢١/٤٠٨
- ابتداء العقود أكد من استمرار آثارها.....١٥/(١٦٧)
- ابتداء العقود أكد من انتهائها.....١٥/(١٦٧)
- ابتداء الشريعة على الفطرة.....٩/٥٩٢، ٥٩٧
- ابتداء مقاصد الشريعة على الفطرة.....٢/٥٦٣
- الأبدال لا تنصب بالرأي.....١٢/٢٠٥
- إبدال الواجب بخير منه جائز بل يستحب فيما وجب بإيجاب الشرع وبإيجاب العبد.....١٧/(٦٩)
- الإبراء إسقاط فيه معنى التملك.....٢٢/(٥١٩)
- الإبراء إسقاط ما في الذمة أو تملكه.....٢٢/(٥١٩)
- الإبراء إنما يتوجه إلى ما استقر من الديون في الذم لا إلى ما في الأيدي من الأعيان.....٢٢/(٥١٤)
- الإبراء تملك.....٢٢/(٥١٩)
- الإبراء تملك أو إسقاط.....٢٢/[٥١٩]، ٥٢١
- الإبراء تملك من وجه وإسقاط من وجه.....٢٢/٥٢٢
- الإبراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى.....٢٥/١٥٨
- الإبراء العام يسقط كل حق.....٢٢/٥١٤
- الإبراء العام يمنع الدعوى بحق قضاء لا ديانة.....٢٥/(١٥٧)، ١٦١
- الإبراء العام يمنع من سماع الدعوى بعده.....٢٥/(١٥٧)
- الإبراء عن الأعيان لا يصح.....٢٢/٥١٨
- الإبراء عن الحق إبراء عن الدعوى.....٢٥/١٥٨
- الإبراء عن الحق بعد وجود سبب الوجوب قبل الوجوب جائز.....١٣/٢٤٤
- الإبراء عن العين باطل.....٢٢/٥١٨
- الإبراء فيه معنى التملك.....٢٢/(٥١٩)
- الإبراء لا يحتمل الإضافة.....١٦/١٠٨

- الإبراء لا يرتد بالرد ١٥٨/٢٥
- الإبراء لا يكون في الأعيان [٥١٣]/٢٢
- الإبراء للمجهول باطل ٣٨/١٤ - ٢٨/١٣
- الإبراء من العين المضمونة يصيرها أمانة ٥١٤/٢٢
- الإبراء من المجهول لا يصح ٤٥/١٤
- الإبراء هل هو إسقاط أو تملك ٦٤/٢
- إبراء الوارث من إرثه في الأعيان لا يصح ٥١٤/٢٢
- الأبضاع أولى بالاحتياط من الأموال ٢٩١/٢٣
- الأبضاع مختصة بمزيد احتياط (٢٩١)/٢٣
- الأبضاع مما يحتاط لها ١٨٣/٩
- الأبضاع يحتاط لها ٣٦٥/٢
- الأبضاع يحتاط لها فوق غيرها [٢٩١]/٢٣
- إبطال الأصل إبطال التكملة (١١١)/١٢
- إبطال المصلحة لإعمال المفسدة أولى (١٤٣)/٤
- الأبضاع الحقيقية هي أجزاء الماهية إذا فقد واحد منها فقدت الماهية (٥٩)/٢٧
- الأبعد لا يرث مع الأقرب (٣٨١)/٢٤
- إبقاء الشريعة للأمم معتادها وأحوالها الخاصة إذا لم يكن فيها استرسال على فساد ٥٦٤/٢
- الأبوال والأرواث كلها نجسة ٨٥/١٩
- اتباع الإمام في محل الاجتهاد واجب ٢٩٨/٢٦
- اتباع الرخص محبوب ٦١/٢٨
- اتباع رخص المذاهب لا يجوز (١٢١)/٣٣
- اتباع ما لا يستقل بنفسه لما يستقل بنفسه أصل (٤٤٩)/١١
- اتباع المصالح على مناقضة النص باطل (٤٠٣)/٥
- اتباع المصالح يبنى على ضوابط الشرع ومراسمه ٣٥٦/٥، ٣٦٩، [٤٠٣]، ٤٠٤، - ٣٤٩/٢٦ - ٩١/٣١ - ٢٦/٣٠
- الاتباع هل لها قسط من الأثمان ٥١٤/١١
- اتباع الهوى ضد اتباع الشريعة ٣٤١/٣
- اتباع الهوى مضاد للشريعة (٤٠١)/٣
- اتحاد القابض والمقبض ممنوع ٤٩٠/٢
- اتحاد الملة سبب الإرث واختلافها سبب الحرمان (٢٤٣)/٢٤
- اتحاد الموجب والقابل ممنوع إلا في صور ٢٩٦، (٢٩٥)/١٠ - ٤٩٠/٢

- اتحاد الموجب والقابل يمتنع ٢٩٠/٢
- الاتفاق الموجود قبل العقد بمنزلة المشروط في العقد ٤٥/١٠
- الإتلاف بالإذن العرفي لا يوجب الضمان ٤٢٨/١٤
- الإتلاف بالإذن العرفي منزل منزلة الإتلاف بالإذن اللفظي ١١٦/٨ - ٤٢١/١٤ ، ٤٢٢ ، [٤٢٧] ، ٤٢٨
- الإتلاف بعد وقوعه هل تلحقه الإجازة ١٣٥/١٥
- الإتلاف بعوض كلا إتلاف ٤٥٣/١٤
- الإتلاف بعوض لا يكون سببا لوجوب الضمان [٤٥٣]/١٤
- الإتلاف بعوض لا يوجب الضمان على الشاهد عند الرجوع ٤٥٤/١٤
- الإتلاف بعوض لا يوجب الضمان على المتعدي ٤٥٣/١٤
- الإتلاف بعوض لا يوجب الضمان على المتلف ٤٥٣/١٤
- الإتلاف بعوض لا يوجب ضمانا ٤٥٦/١٤
- الإتلاف بعوض يعدل المتلف لا يوجب الضمان على المتلف ٤٥٣/١٤
- الإتلاف بغير عوض مضمون ٤٥٤/١٤
- الإتلاف سبب لوجوب الضمان ٤٢٣/١٤
- إتلاف الصبي سبب لوجوب الضمان ٣٥٥/١٢
- إتلاف غير المتقوم لا يوجب الضمان (٣٢٨)/١١
- إتلاف ما ليس بمتقوم لا يكون سببا للضمان (٣٢٨)/١١
- إتلاف ما ليس بمتقوم لا يوجب الضمان ٣٢٠/٩ - ٣٢١/١١ ، [٣٢٨] - ٢٢٦/١٤ ، ٢٩٨
- إتلاف مال مأذون فيه لا يوجب الضمان (٤٢١)/١٤
- إتلاف المبيع في يد البائع بفعل المشتري قبض (١٥٥)/٢١
- إتلاف المتسبب كإتلاف المباشر في أصل الضمان ٣٥٢/١٤ - ٣٧٠/٢
- إتلاف متهب العين الموهوبة له بإذن الواهب قبض ١٥٥/٢١
- إتلاف المشتري للمبيع قبض [١٥٥]/٢١
- إتلاف المشتري للمبيع قبض له ١٥٩/٢١
- إتلاف المشتري لما اشتراه قبض (١٥٥)/٢١
- إتلاف المشتري لما اشتراه قبض له ١٦٠/٢١
- إتلاف المشتري لما اشتراه قبل القبض قبض له ١٦٠/٢١
- إتلاف المشتري المبيع كقبضه (١٥٥)/٢١
- الإتمام هو الأصل (٣٨٣)/١٩
- إتيان أفعال الصلاة على الشك يقتضي البطلان [٥٢٥]/١٩
- الإتيان بالمأمور به هل يقتضي الإجزاء [٢٩]/٢٨

- الإتيان بالمأمور به ينافي وجوب الضمان ٤٢٠/١٠
- إتيان شيء من أفعال الصلاة مع التردد في النية يقتضي البطلان ٥٢٥/١٩
- إثبات الحكم في الفرع بغير علة الأصل لا يجوز (٢٤٣)/٢٩
- إثبات الرخص بالقياس جائز ٢٣٥/٢٩
- إثبات لازم الشيء من حيث هو لا يستلزم إثبات ملزومه ١٦٢/٢٧
- الإثبات مقدم على النفي ٣٥١، (٣٤٥)/٣٣
- إثبات الملك للمجهول لا يتحقق (٣٧)/١٤
- إثبات الملك للمجهول متعذر (٣٧)/١٤
- أثر الشيء دون أصله ٨/٨
- أثر الشيء إنما يترتب إذا كان صحيحا ٤٣٢/١١
- أثر الشيء إنما يترتب عليه إذا كان صحيحا ٢٥٠، ٢٤٤/٢١
- أثر الشيء إنما يعقبه ضرورة ولا يتقدم عليه ٥٣٤/٩
- أثر الشيء دون أصله ٧/٨
- أثر الشيء لا يربو على أثر أصله في المنع ٤٣٢/١١
- الأثر يعقب المؤثر ٢٤٤/٢١
- الإثم إنما يكون مع العمد (٥٠٨)/١٢
- الإثم مرفوع عن المضطر ٥٣٣، ٥٣١/٧
- إثم وسائل المفساد دون إثم المفساد ٤٦٤/١
- الأثمان لا تتعين عند الفسخ كما لا تتعين عند البيع (٣١٠)/١٦
- الأثمان لا تتعين في العقود بالتعيين [٣٠٩]/١٦
- الإجازات صنف من البيوع (١٧)/٢٢
- الإجارة إذا وقعت على إتلاف الأعيان كانت باطلة ٢٦/٢٢
- الإجارة إنما تصح فيما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه ونماء أصله (٢٥)/٢٢
- الإجارة بدون التعيين باطلة ٨٦/٢٢
- الإجارة بيع (١٧)/٢٢
- الإجارة بيع من البيوع (١٧)/٢٢
- الإجارة بيع منافع فحكمها كالبيع ٥٤٧/١٦
- الإجارة تبطل بالشروط الفاسدة (٦١)/٢٢
- الإجارة تفسخ بالأعذار ٣٧/٢٢ - ١٩/٨
- الإجارة تفسد بالشرط الفاسد (٦١)/٢٢
- الإجارة تفسد بالشروط الفاسدة ٦٣، [٦١]، ٩/٢٢

- الإجارة تقبل الإضافة..... ٢٢/(١٠٣)، ١٠٦، ١٠٧
- الإجارة تقبل الشرط دون التعليق..... ٢٢/(٦٧)
- الإجارة تكره على العمل المكروه..... ٢٢/٥٦
- الإجارة جائزة في كل شيء له منفعة..... ٢٢/(٣١)
- الإجارة عقد على المنافع بعوض..... ١/٣٠٠
- الإجارة عقد لازم..... ٢٢/١٩٧
- الإجارة الفاسدة بالتمكن من الاستيفاء لا توجب الأجر ما لم يجب الاستيفاء حقيقة..... ٢٢/١٤٢
- الإجارة الفاسدة معتبرة بالصحيحة..... ٢٢/١٤٢
- الإجارة الفاسدة يجب فيها أجر المثل..... ٢٢/(١٤١)
- الإجارة كالبيع..... ٢٢/٩، [١٧]، ٢٢، ٢٣
- الإجارة كالبيع جوازا وحرمة..... ٢٢/١١١
- الإجارة كما تفسخ بالأعذار تبقى بالأعذار..... ٢٢/٣٨
- الإجارة لا تبطل بالموت..... ١٦/٥٣٢
- الإجارة لا تحتل التعليق بالشرط..... ٢٢/(٦٧)
- الإجارة لا تقبل التعليق..... ٢٢/(٦٧)
- الإجارة لا تفسخ بالعدر..... ٢٢/٣٧
- الإجارة لا تفسخ بغير عذر..... ٢٢/[٣٧]، ٤٠
- الإجارة لا يجوز تعليقها بالشرط..... ٢٢/[٦٧]
- الإجارة لا يصح تعليقها..... ٢٢/(٦٧)
- الإجارة مبنها على المشاحة..... ٢٢/١٥
- الإجارة مبنية على الاستقصاء..... ٢٢/(٩)، ١٣
- الإجارة مبنية على المشاحة..... ٢١/١٠ - ٢٢/[٩]، ١٣، ١٤
- الإجارة مبنية على المضايقة والمماكسة..... ٢٢/(٩)
- الإجارة مبنية على المماكسة..... ٢٢/(٩)
- الإجارة مثل البيع..... ٢٢/(١٧)
- إجارة المشاع جائزة..... ٢٢/(٤٧)
- إجارة المشاع صحيحة كبيع المشاع..... ٢٢/(٤٧)
- إجارة المشاع يجب فيها أجر المثل..... ٢٢/١٤٢
- الإجارة المضافة إلى وقت في المستقبل تصح..... ٢٢/١٠٧
- الإجارة المضافة إلى وقت مستقبل تصح..... ٢٢/(١٠٣)
- الإجارة المضافة صحيحة وتلزم قبل حلول وقتها..... ٢٢/(١٠٣)

- الإجارة الواردة على الذمة يحتمل فيها التأجيل والتأخير ١٠٤/٢٢
- الإجارة يصح إضافتها إلى الزمان المستقبل (١٠٣)/٢٢
- الإجارة إذا لحقت العقد الموقوف كان لحالة الإجارة حكم الإنشاء ٣٦٤/٢
- الإجارة إنما تصح في محل يصح إنشاء البيع فيه ١٣٢/١٥
- الإجارة إنما تلحق البيع الموقوف دون المتقضى ٢٧٨/٢١
- الإجارة إنما تلحق القائم دون الهالك ٢٧٨/٢١
- الإجارة إنما تلحق الموقوف لا الباطل ١٣٦، (١٠٨)/١٥ - ٢٨٨/٨ - ٤٧٠/١
- الإجارة بمنزلة الإنشاء (١١٩)، ١١٦/١٥
- الإجارة بمنزلة العقد في حق المحل (١٣١)/١٥
- الإجارة تلحق الأفعال (١٤٣)/١٥
- الإجارة تلحق الأفعال على الصحيح (١٤٣)/١٥
- الإجارة تلحق الأفعال كالأقوال [١٤٣]، ١٣٧، ١٣٦/١٥
- الإجارة تلحق بالتالف ١٣٦/١٥
- الإجارة تلحق بالعقود الموقوفة ولا تلحق بالعقود الباطلة ١١٣، (١١٣)/١٥
- الإجارة تلحق الموجود لا المعدم (١١٦)/١٥
- إجارة الشيء قبل وجوده باطلة ٥٣٢، ٥٣٠/٩
- إجارة العقد تتضمن إجارة ما ينبنى عليه ٧/١٢
- إجارة العقد الموقوف إنما تجوز في حال يجوز ابتداء العقد فيه ١٢٢، (١٢٠)/١٥
- الإجارة في الانتهاء كالإذن في الابتداء ٢٧٨/٢١ - (٩٥)/١٥ - ٤٥٢/٦
- الإجارة في حكم الإنشاء (١١٩)/١٥
- الإجارة في نفوذ العقد وثبوت حكمه بمنزلة الإنشاء ١٢٣، (١٢٠)/١٥
- الإجارة لا تلحق الإلتاف ١٤٤، ٩٦/١٥، ١١٧، ١٢١، [١٣٥]، ١٤٤
- الإجارة لا تلحق الأفعال ١٤٤/١٥
- الإجارة لا تلحق الأفعال عند أبي حنيفة ١٤٥/١٥
- الإجارة لا تلحق الباطل ١٢٣/١٥
- الإجارة لا تلحق التالف (١٣٥)/١٥
- الإجارة لا تلحق العقود الباطلة [١١٢]، ١٠٨، ١٠٧/١٥
- الإجارة لا تلحق المعدم [١١٦]، ١٠٨، ١٠٧/١٥
- الإجارة اللاحقة كالإذن السابق ١٤٥/١٥
- الإجارة اللاحقة كالوكالة السابقة ١٠٨، ١٢٣، ١٣٥، ١٤٣، ١٤٧

- الإجازة لها حكم الإنشاء ١٥/ (١١٩)
- إجازة ما كان باطلا يلغو ١٥/ (١٠٧)
- الإجازة هل تلحق الأفعال ١٥/ (١٤٣)
- إجازة الورثة تنفيذ للوصية أو ابتداء عطية ٢٤/ [١١٥]
- إجازة الورثة هل هو تقرير أو إنشاء عطية ١- ٤٧٧ - ٢/ ١٩٧
- اجتماع الإيجاب والإسقاط يقتضي تغليب حكم الإسقاط على الإيجاب ١١/ (٢٠٦)
- اجتماع التحليل والتحرير في عين واحدة محال ٢٧/ (١٩٣)
- اجتماع الحلال والحرام ٨/ ٣٩٠
- اجتماع دليلين على مدلول واحد جائز حسن ٢٧/ (٢٤٧)
- اجتماع الرحم والتعصيب إذا كانا من جهة واحدة في الميراث وجب التقديم ٢٤/ ٢٠٥
- اجتماع الشيء ونقيضه في حق شخص واحد لا يجوز في الشرع ٢٧/ ٦٤
- اجتماع النقيضين باطل ٢/ ٤٣٥
- اجتماع النقيضين محال ٢٧/ ٦٤ ، [٦٩] ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٣ - ٢٩/ ٥٤١ - ٣٣/ ٣٤٢
- اجتمع ما يقتضي القصر والإتمام غلب جانب الإتمام ١٧/ ٢٣٠
- اجتمع مع قوله يكون أقوى وأكد ٢٨/ ٤٩٣
- الاجتهاد إن انحصر في التقدير المصلحي يشترط فيه العلم بمقاصد الشرع دون اللغة العربية ٥/ ٢٥٩
- الاجتهاد إن انحصر في التقدير المصلحي يشترط فيه العلم بمقاصد الشريعة دون اللغة العربية ٥/ [٣٤٣] ، ٤١٥
- الاجتهاد إن تعلق بالمعاني من المصالح والمفاسد فيلزم العلم بمقاصد الشرع ٥/ ٢٧١
- الاجتهاد في تحقيق مناط الحكم ضرورة ٢٩/ (٤٩٥)
- الاجتهاد في تحقيق مناط ضرورة شرعية ٢٩/ ٤٥١ ، ٤٨٣ ، ٤٨٦
- الاجتهاد في تحقيق مناط لا خلاف فيه بين الأئمة ٢٩/ (٤٩٥)
- الاجتهاد في تنقيح مناط إنما يفترق إلى الاطلاع على مقاصد الشريعة خاصة ٥/ ٢٦٠ ، ٢٦٦ ، ٢٧٢ ، ٣٤٣
- الاجتهاد في نفي التهمة واجب ١٨/ (٢٦١)
- الاجتهاد كثيرا ما يتغير ٣٣/ ١٤٠
- الاجتهاد لا ينقض الاجتهاد ٢٧/ ٣٢٣
- الاجتهاد لا ينقض باجتهاد مثله ١٠/ ١٤١
- الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد ١- ٣٧٣ ، ٤٣٤ ، ٥٤٠ - ٢/ ٥٧ ، ٥٩ ، ٢٣٠ ، ١٩٩ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥

- ٣٣-٣٠٤/٢٦-٨٤/٢٥-٤٠٣، (٣٩٥)/٨-٧٣/٧-٣٤٤/٥-٤٤٦، ٤٣٤، ٤٢٨، ٣٩٣
 ٥٠، ٢٩، ٢٨، [٢٣]/
 الاجتهاد لا ينقض بمثله ٣٢٤/١، ٣٧٣، ٤٣٤-٣٠/٢، ٣٩، ٢٨٤-٦٩/٧-٨- [٣٩٥]/٢٥-٧٩
 الاجتهاد لا ينقض حكما نفذ بالاجتهاد (٣٩٦)/٨
 الاجتهاد يتجزأ ٨٥/٢٩
 الأجر على قدر فائدة العمل ومنفعته ٥٠/٤
 الأجر على قدر المشقة ٥٠/٤، ٥٢، ٩٧-١١/٢٢٦، ٢٢٧-١٢/[٦٢٧]، ٦٣٣، ٦٣٥، ٦٣٨،
 ٢٢، ٢٠/١٨-٦٤٨، ٦٤٦، ٦٣٩
 الأجر على قدر منفعة العمل وفائدته (٢١٥)/١١
 الأجر على قدر منفعة العمل ومصلحته وفائدته (٢١٥)/١١
 الأجر على قدر النصب ٦٣٩/١٢
 الأجر على قدر النصب إذا اتحد النوع (٦٢٧)/١٢
 الأجر مع الضمان لا يجتمعان (١٤٧)/٢٢
 الأجر والثواب منوطان بكسب المكلف وسعيه (٦٥٩)/١٢
 الأجر والضمان لا يجتمعان ٤٨٨/١-٣٤/٢، ٢١٣، ٣٢٠-٢٢/[١٤٧]، ١٥٢، ١٥٣-١٣١/٢٧
 الأجر والضمان لا يجتمعان لاختلاف لوازمهما ١٢٦/٢٧
 الأجرة كضمن المبيع فوجب أن تراعي فيها شرائطه ٧٤/٢٢
 الأجرة والضمان لا يجتمعان (١٤٧)/٢٢
 الأجرة يجب تعجيلها إذا كانت شيئا معيناً ١٦٨/٢١
 أجزاء البذل تنقسم على أجزاء المبدل إذا كان متعددا في نفسه ٤٥٧/١٦
 الأجزاء تابعة للأصل [٥٧١]/١١
 أجزاء الثمن تتوزع على أجزاء المبيع ٤٥٦/١٦
 أجزاء الشرط لا تنقسم على أجزاء الشروط (٣٢٨)/١٠
 أجزاء الشيء تتصف بصفته وتحدث على نعتة (٥٧١)/١١
 أجزاء العوض تنقسم على أجزاء المعوض [٤٥٥]/١٦
 أجزاء العوض في المثليات تتوزع على أجزاء المعوض ٤٦٠/١٦
 أجزية الأفعال لا تعلم بالرأي ٦٦٩، ٦٦٧/١٢
 أجزية الأفعال المحرمة تجب حقا لله تعالى [٦٦٧]/١٢
 الأجل في البيع له حصة من الثمن [١٧٧]/٢١
 الأجل في البيع يأخذ قسما من الثمن (١٧٧)/٢١
 الأجل في البيع يقتضي زيادة في الثمن (١٧٧)/٢١

- الأجل في المعاوضات يقتضي جزءاً من العوض ١٧٨/٢١
- الأجل لا يحل قبل وقته ١٣/ (٥٦٧) - ١٦/ ٣٨٨ ، ٣٩٢
- الأجل لا يلحق ١٦/ (٣٨٧)
- الأجل لا ينفرد عن العقد ولا ينفرد بالعقد ١٦/ ٣٢٥
- الأجل له حصة من الثمن ٢١/ ١٨٣
- الأجل المشروط في البيع له حصة من الثمن ٢١/ (١٧٧)
- الأجل المشروط في عقد البيع يوجب نقصاً في الثمن ٢١/ (١٧٧)
- الأجل يسقط بالموت ١٣/ ٢٨١
- الإجماع أصل في إثبات الأحكام ٢٩/ (٩)
- الإجماع إن استند إلى النقل فحجة قطعية وإن استند إلى الاجتهاد فحجة ظنية ٢٩/ ٣١
- إجماع أهل كل عصر معتبر ٢٩/ (٩)
- الإجماع بعد الخلاف يرفع الخلاف ٢٩/ [٥٩]
- الإجماع بعد الخلاف يسقط الخلاف ٢٩/ (٥٩)
- الإجماع حجة ٣٩٣/٢ - ٢٩/ [٩] ، ٢١ ، ٣١ ، ٣٩ ، ٤٧ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٧٠ ، ٨٥ ، ٢١١ - ٣٠/ ١٥٣ - ٤٤/ ٣١
- الإجماع حجة شرعية ٢٩/ ٨٦
- الإجماع حجة قطعية لا تجوز مخالفتها ٣٣/ ٧٩
- الإجماع دليل ٢٩/ (٩)
- الإجماع السكوتي حجة ٢٩/ ١٠ ، ١٢ ، [٢١] ، ٤٨ ، ٥٠ ، ٦٢
- الإجماع السكوتي حجة وليس إجماعاً ٢٩/ ٢١
- الإجماع السكوتي ليس بإجماع ولا حجة ٢٩/ ٢١
- الإجماع على جواز الاستقبال إلى هواء الكعبة من الخارج ١١/ ٥٩٣
- الإجماع على العلة بمنزلة الإجماع على الفرع ٢٩/ ٤٦٣
- الإجماع على مراتب ٢٩/ (٤٧)
- الإجماع في المسائل القياسية لا تؤثر في انعقاده مخالفة منكري القياس ٢٩/ [٧٣]
- الإجماع كالنص في وجوب العمل ٢٩/ (٩)
- إجماع كل عصر حجة إلا أنه على مراتب ٢٩/ (٤٧)
- الإجماع لا يثبت بخبر الواحد ٢٧/ ٢٣٤
- الإجماع لا يجوز الخروج عليه ٢٩/ ٦٨
- الإجماع لا ينسخ ٢٩/ ٦٨ ، ٤٨ ، [٩١]
- الإجماع لا ينسخ الإجماع ٢٩/ ٩١

- الإجماع لا ينسخ ولا ينسخ به ٧٧٨/٣٣
- الإجماع اللاحق يرفع الخلاف السابق (٥٩)/٢٩
- إجماع لم يسبقه اختلاف مقدم على إجماع سبق فيه اختلاف ٤٨/٢٩
- الإجماع المتأخر لا يرفع الخلاف المتقدم ٥٩/٢٩
- الإجماع المتأخر يرفع الخلاف المتقدم (٥٩)/٢٩
- الإجماع مخصص للعموم ٩١/٢٩ - ٥٨٦/٣٠ - [٤٣]/٣١ ، ٩١
- الإجماع مراتب ٤٤/٣١
- الإجماع مسلك معتبر للعلية ١٠/٢٩
- الإجماع من مسالك العلة (٤٦٣)/٢٩
- الإجماع منعقد على تعدد الضمان فيما يتعدد فيه الإتلاف وأن العمد والخطأ في ذلك سواء ٤٣٦/١
- الإجماع المنقول بالأحاد حجة ظنية ٤٠/٢٩
- الإجماع المنقول بالشهرة قريب من المتواتر ٤٠/٢٩
- الإجماع يجوز أن ينسخ بمثله إذا كان قائما على دليل المصلحة ٩٢/٢٩
- الإجماع يخص القرآن والسنة (٤٣)/٣١
- الإجماع ينقل بالتواتر أو الأحاد (٣٩)/٢٩
- إجمال الأحكام وتفصيلها في الشرع على حسب ثباتها وتغيرها (٣١٣)/٣
- الإجمال واقع في الكتاب والسنة ٥١١ ، ٤٧٨ ، ٤٧٧/٣١
- أجمع المسلمون على أن قسمة الأعيان مشروعة لفعله حيث قسم غنائم خيبر بين الغانمين ٥٠٢/٢٨
- الأجناس المختلفة لا يضم بعضها إلى بعض في الزكاة (١٠٣)/٢٠
- الأجير الخاص أمين ١٣٦ ، ١٢٩ ، ١٢٦/٢٢
- الأجير الخاص لا يضمن إلا بالتعدي (١٣٣)/٢٢
- الأجير الخاص لا يضمن إلا بالتعدي أو التفريط ١٣٨/٢٢
- الأجير الخاص لا يضمن التلف إلا بالتعدي أو التفريط ١٣٧/٢٢
- الأجير الخاص لا يضمن جنايته إلا أن يتعدى أو يفرط (١٣٣)/٢٢
- الأجير الخاص لا يضمن ما تلف في يده أو بعمله (١٣٣)/٢٢
- الأجير الخاص لا يكون ضامنا فيما يتلف بعمل المأذون فيه (١٣٣)/٢٢
- الأجير الخاص يضمن بالتعدي أو التفريط ١٣٨/٢٢
- الأجير المشترك ضامن ٤٤٥/١
- الأجير المشترك ضامن للشيء إن هلك في يده بصنعه (١٢٥)/٢٢
- الأجير المشترك ضامن لما جنت يده ١٣٤ ، ١٣٢ ، ١٣١ ، [١٢٥]/٢٢
- الأجير المشترك لا يضمن ما لا يمكن الاحتراز منه ٢٣٢/٧

- الأجير المشترك يضمن الخسائر المتولدة من فعله..... ١٢٧/٢٢
- الأجير المشترك يضمن الضرر والخسائر التي تولدت عن فعله وصنعه..... ١٢٥/٢٢
- الأجير المشترك يضمن ما تلف بعمله..... ١٢٥/٢٢
- الأجير المشترك يضمن ما كان من جناية يده..... ١٢٥/٢٢
- الأحاديث إذا اختلفت لم نذهب إلى واحد منها إلا لسبب..... ٤٠٨/٢
- الإحالة على السبب الظاهر واجب عند خفاء المسبب..... ١٢٥/٧
- الإحالة على السبب الموجود المعلوم أولى من الإحالة على سبب موهوم..... ١٢٦/٧
- الأحباس ينفذ بعضها في بعض..... ٥٢٤/١٣
- الاحتراز عن الغرر واجب ما أمكن..... ٤٥٧/١٥
- الاحتراز عن مواضع الشبه من باب الدين..... ٢٦١/١٨
- الاحتكار يجري بكل ما يضر بالعامه..... ٣٢١/٢١
- الاحتمال إذا كان غير ناشئ عن دليل فهو لغو لا يعتد به..... ٤٧٤/٣٢
- الاحتمال إذا كان ناشئاً عن دليل يفيد..... ٤٧٣/٣٢
- الاحتمال إذا لم يكن ناشئاً ولا منبعثاً عن دليل بل عن مجرد توهم وحدث فلا يقاوم الحجة ولا قوى على معارضتها..... ٤٦٨/٣٢
- الاحتمال البعيد لا يؤثر في وقائع الأحوال..... ٤٦٢/٣٢
- الاحتمال غير الناشئ عن دليل لا يعتبر..... ٤٠٢، ٣٩٦/٣٢ - ٥٢٢/٣٠
- الاحتمال في وقائع الأحوال مسقط للاستدلال..... ٥٤٧/١
- الاحتمال في وقائع الأحوال يسقط الاستدلال..... ٤٧٦، ٤٧٣، ٤٦٣، [٤٦١]/٣٢ - ٤٠٣، ٣٩٩/٣٠
- الاحتمال كاف في إبطال الاستدلال..... ٤٧٧، (٤٧٣)/٣٢
- الاحتمال كلما كان أقل كان أولى بالاعتبار..... ١٩٥/٣٣
- الاحتمال الناشئ عن دليل يبطل الاستدلال..... [٤٧٣]، ٤٦٢/٣٢ - ٤٠٠/٣٠ - ٥٤٧/١
- الاحتمال الناشئ عن دليل يسقط الاستدلال..... ٤٧٨/٣٢
- احتمال وجود المانع لا يؤثر في المنع..... (٢١)/٧
- الاحتياط أمر حسن في العبادات..... (١٠)/١٧
- الاحتياط أن يجعل المعدوم كالموجود..... (٢٦٠)/١١
- الاحتياط أن يجعل الموهوم كالمحقق..... (٢٤٢)/٩
- الاحتياط إنما يكون بعد ظهور السبب..... ٢٠٩، [٢٠٣]، ١٨٠/٩
- الاحتياط الخروج من الخلاف..... ١٦٨/٣٠ - (٢٥٣)/٩
- الاحتياط على العبادة إنما يكون إذا وجبت..... ١٠/١٧
- الاحتياط عند الاشتباه واجب..... ٢٦٨، ٢٦٢/١٨

- الاحتياط في باب الحرمة واجب ٨/٧ - ٩/٢٢١)
- الاحتياط في باب العبادات اعتبار جانب الوجوب ١٧/١٠
- الاحتياط في باب العبادات أولى ١٧/١٠)
- الاحتياط في حقوق الله تعالى جائز ١٣/٦٣٠
- الاحتياط في حقوق العباد غير جائز ١٣/٦٣١
- الاحتياط في حقوق العباد لا يجوز ١٣/٦٣١
- الاحتياط في حقوق الغير لا يجوز ١٣/٦٣١
- الاحتياط في الخروج من الحرمة إلى الإباحة أشد منه في العكس ٩/١٩٣)
- الاحتياط في العبادات أصل ١٧/١٨
- الاحتياط في العبادات أمر حسن ١٧/٩)
- الاحتياط في العبادة أصل ١٧/١٧
- الاحتياط فيما أشكل أولى ٧/١٢١ - ٩/٢١٦
- الاحتياط قبل ظهور السبب لا معنى له ٩/٢٠٨
- الاحتياط لا يصار إليه قبل ظهور السبب ٩/٢٠٨
- الاحتياط لا يلزم إلا فيما ثبت وجوبه أو كان وجوبه هو الأصل ٩/٢٠٣
- الاحتياط للدين ثابت من الشريعة ٩/١٧٩)، ١٩٤، ٢٠٣ - ١٧/١٠، ١٦، ٦٠ - ٢٧/٥٦٠، ٥٦٢
- الاحتياط هو الأصل في أمور الدين ٩/١٧٩)
- الاحتياط يصار إليه بعد ظهور السبب ٩/٢٠٨
- الاحتياط يقتضي الأخذ بالتحريم ٢٧/٥٥٩)، ٥٦٢
- الاحتياط يكون بعد ظهور السبب ٩/٢٠٨
- الاحتياط على إبطال الحقوق الثابتة حرام ١٣/٣٦١]، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٨
- الاحتياط على إبطال الحقوق الثابتة للغير حرام ١٣/٣٧٠
- أحد النقيضين إذا كان مرجوحا كان الطرف الآخر راجحا ٢٧/٧٠
- الأحداث إذا كان موجبا واحدا واجتمعت تداخل حكمها وناب موجب أحدها عن الآخر ١٩/١٩٣
- الأحداث تتداخل ١٩/١٥٠
- الإحرام عقد لازم لا خروج منه إلا بأداء الأفعال ٢٠/٢٩٦
- أحق بصيغة التفضيل تقتضي المشاركة في أصل الحق ٣٢/٢١٢
- أحكام الإجماع تتفاوت بتفاوت مراتبه ٢٩/٤٧]
- أحكام الأصل تسري إلى ما تولد منه ١٢/٩٩)
- أحكام الأصل تسري إلى ما تولد منه ولا تؤثر في كسبه ١٢/١٠٢
- أحكام الأصول مراعاة في أبدالها فرضا كانت أو نفلا ٢/٣٤٦

- الأحكام الأصولية والفرعية لا تتم إلا بأمرين وجود الشروط وانتفاء الموانع..... ٢٧/ (٣٢٧)
- الأحكام إما لجلب المنافع أو لدفع المضار..... ٣/ (٣٤٧)
- الأحكام إنما تتبع الحقائق لا الظنون..... ٢/ ٣٣٩
- الأحكام إنما تتعلق بأفعال المكلفين..... ٢٨/ (٧٧)
- الأحكام إنما تتعلق بالأفعال دون الأعيان..... ١٩/ ٣٤٥ - ٢٧/ ٧١٨ - ٢٨/ [٧٧] ، ١٢٤ - ٣٠/ ٥١٦
- الأحكام إنما تتعلق بالمعاني لا بالألفاظ..... ٢/ ١٧٠
- الأحكام إنما تتعلق بمعاني الأسماء لا بألقابها..... ٢٧/ ٥٨٨
- الأحكام إنما تثبت للولد لا للحمل..... ١٢/ (١٢٦)
- الأحكام إنما تدور على المقاصد ولو خالفت الألفاظ..... ٢٧/ ٣٤٤
- الأحكام إنما تستفاد ممن له علم..... ٩/ (٤٣٣)
- الأحكام إنما تنتفي بانتفاء مداركها..... ٣٣/ ٧٤٠
- الأحكام إنما هي للغالب الكثير..... ١١/ (٤٦٠)
- الأحكام إنما هي للغالب الكثير والنادر في حكم المعدوم..... ٨/ (٤٠٩)
- الأحكام إنما هي للمعاني..... ٢/ ٣٥٩
- الأحكام إنما هي من جهة الشرع وليس منها شيء عقلي..... ٢/ ٤٢٧
- أحكام التبعية يثبت فيها ما لا يثبت في المتبوعات..... ٨/ ٤٩٣
- الأحكام تتبع الأدلة..... ٢٧/ (٣٠٧)
- الأحكام تتبع المصالح..... ٣/ ٣٢٦
- الأحكام تتبع المصالح على اختلاف رتبها..... ٣/ (٣٧١)
- الأحكام تتبع المصالح على اختلاف رتبها كما هو عادة الله تعالى في الشرائع..... ٥/ ٣٦٣
- الأحكام تتعلق بمعاني الألفاظ دون قوالها..... ٦/ (٩١)
- الأحكام تتغير بتغير منطاتها..... ٣/ (٢٦٩)
- الأحكام تتغير بتغير موجباتها..... ٣٣/ ٨٣
- الأحكام تجري على العادة..... ٨/ (١١٤)
- الأحكام تدور مع الأعراف ومقاصد الناس..... ٨/ (١١٤) ، ٢٢٠ - ٢٧/ ٣٣٨ ، ٣٤٤
- الأحكام تدور مع عللها وجوداً وعدمًا..... ٥/ ٣٧٥ - ٢٩/ (٣١١)
- الأحكام تعتمد على المعاني وتتوقف على مقاصد التشريع..... ٢٧/ ٣٣٨ ، ٣٤٤
- الأحكام التكليفية دائرة بين الإيجاب والنسب والتحريم والكراهة والإباحة..... ٢٨/ ١٠٥
- الأحكام التكليفية لا تثبت بدون دليل..... ٢٧/ (٣٠٧)
- الأحكام التي ينفرد بها الحمل تقف على ولادته..... ١٢/ (١٢٦)
- أحكام الخطأ غير منتفية باتفاق..... ١/ ٤٣٦

- الأحكام الخمسة إنما تتعلق بالأفعال والتروك بالمقاصد ٤/ [٥٣٣]
- أحكام الدنيا تبنى على الظاهر ١٩/ ٦١١
- أحكام الدنيا تجري على الأمور الظاهرة والله تعالى هو الذي يتولى السرائر ١٤/ ٦٠٩
- أحكام الدنيا على الإسلام وأحكام الآخرة على الإيمان ٣/ ٢٩٣، [٣٠١]، ٣٠٣
- أحكام الدنيا على الظاهر ٦/ ٤٨٦ - ٨/ (٣٣٧) - ١٥/ ٤٠٣، ٤٠٩ - ١٦/ ٢٠
- أحكام الدنيا على الظواهر والسرائر تبع لها وأحكام الآخرة على السرائر والظواهر تبع لها (٣٠١)، ٣٠٤
- أحكام الدنيا مبناها على الظاهر ٢٥/ ٤٣١
- أحكام الشرع تثبت بكل ما دل على رضاه وإرادته ٥/ ١٠٣، ١٠٤
- أحكام الشرع ثابتة إلى يوم القيامة ٢/ ٤٢٥
- أحكام الشرع لا تثبت في حق المكلف قبل علمه ٢٨/ (١٢١)
- أحكام الشرع لازمة للمسلمين في أي مكان وجدوا ٩/ (١١٣)
- الأحكام الشرعية أضداد ١/ ٥٣١
- الأحكام الشرعية إنما تتعلق بالأفعال ٢٧/ ١٩٥ - ٢٨/ (٧٧)
- الأحكام الشرعية إنما تثبت بأدلة شرعية ٢٧/ [٣٠٧]
- الأحكام الشرعية إنما تعرف من كلام الشارع ٢٨/ ٢١٤
- الأحكام الشرعية إنما تؤخذ من الألفاظ اللغوية ٢٧/ (٣٣٧)
- الأحكام الشرعية إنما شرعت لجلب المصالح أو درء المفاسد ٥/ ٢٤١
- الأحكام الشرعية إنما شرعت لجلب المصالح أو درء المفاسد وهي مسبباتها قطعاً ٤/ ٤٣٨
- الأحكام الشرعية تثبت على الألفاظ من حيث دلالتها لغة من جمع وتفصيل ٢٧/ (٣٣٧)
- الأحكام الشرعية تثبت على وفق المعاني اللغوية ٢٧/ [٣٣٧] - ٣١/ ٦٠٥
- الأحكام الشرعية تحتاج إلى علة وسبب وشرط ٢٧/ (٣٢٧)
- الأحكام الشرعية في أصلها قد بنيت ورتبت على حسب المصالح والمفاسد وأنواعها ومراتبها ٥/ ٣٤٦
- الأحكام الشرعية لا تثبت إلا بالأدلة الشرعية ٢٧/ ٣١٦
- الأحكام الشرعية لا تثبت بالإلهام ٣٠/ (١٨١)
- الأحكام الشرعية لا تناط بالأسماء ٢٧/ ٥٨٨
- الأحكام الشرعية لا تناط بالشك والوهم ٧/ ٣٤٨
- الأحكام الشرعية لا يصح إثباتها إلا بدليل ٣٣/ ٧٣٨
- الأحكام الشرعية مبنية على الألفاظ اللغوية ٢٧/ (٣٣٧)
- أحكام الشريعة إنما وضعت لتحقيق مصالح العباد ٢/ ٤٤٣

- أحكام الشريعة عامة لا خاصة ٣/ (٢٥٥)
- أحكام الشريعة قابلة للقياس عليها باعتبار العلل والمقاصد القريبة والعالية ٢/ ٥٦٣
- الأحكام عامة إلا حيث يرد التخصيص ٣/ (٢٥٥)
- الأحكام العقلية قد تختلف فيها الأشياء المتفقة وتشتبك فيها الأشياء المتباينة ٢٧/ ١١٤
- الأحكام على الظاهر والله ولي المغيب ٣/ (٣٠١)، ٣٠٤
- الأحكام على الظاهر والله يتولى السرائر ٣/ (٣٠١)، ٣٠٤
- الأحكام على الغالب من الأمور والشاذ لا عبرة به ٨/ (٤١٠)
- الأحكام في الشرع على الحقائق لا على الظنون ٣/ ٦٠٠
- الأحكام لا تبني على مجرد الظن والتخمين ٨/ (٦٣٧)
- الأحكام لا تتأخر عن الإنشاءات ١٠/ ٥٣٨
- الأحكام لا تتبع ٢٤/ ٥١٦
- الأحكام لا تترتب على الحمل قبل وضعه ١٢/ (١٢٥)
- الأحكام لا تتعلق إلا بالمعاني ٢٩/ ٣٤٦
- الأحكام لا تتعلق بالمتعسر ٧/ (٣٢٧)
- الأحكام لا تتغير بتغير الأسماء ٣/ ٢٧٠
- الأحكام لا تثبت إلا بالشرع ٨/ (٥٩٩)
- الأحكام مبنية على غلبة الظنون ٣/ ٥٩٩، ٦٠١
- الأحكام المترتبة على العوائد تتبع العوائد وتتغير عند تغيرها ٨/ ١٧٢-٨٣/٣٣، ٨٦
- الأحكام المترتبة على العوائد تدور معها كيفما دارت وتبطل معها إذا بطلت ٨/ (١٨٣)
- الأحكام المتعلقة بالمحاربة يستوي فيها الردء والمباشر ٢٥/ (٥٤٩)
- الأحكام المتعلقة بحقوق الله عز وجل لا يشترط سبق الدعوى فيها ١٣/ (٤٥)
- الأحكام المرتبة على العوائد تتبع العوائد وتتغير عند تغيرها ١/ ٤٨٣- ٨/ ١١٥، ١٧٠، [١٨٣]- ١١/ ٥١٠
- أحكام المعاملات في الفقه الإسلامي ذات اعتبارين ديانى وقضائى ٣/ (٣٠١)
- أحكام المعتوه كأحكام الصبي العاقل ١/ ٤٦٢
- الأحكام والشهادات إنما تبني على الظن ٢٥/ ٤٣١
- الإحياء تملك ٢٢/ (٥٨٣)
- إحياء الحق واجب ما أمكن ١٣/ ١٥
- إحياء الحقوق واجب ما أمكن ١/ ٤٦٤- ٨/ ١٠٤- ١٣/ ١٥، ١٦، ١٧٥- ٢٥/ ٤٣٢
- الإحياء سبب التملك ٢٢/ (٥٨٣)
- إحياء نفس أولى من صيانة ميت ١١/ ٢٤٢

الإحياء يفيد التملك.....	٢٢/٥٨٣
الإحياء يوجب التملك.....	٢٢/٥٨٣
الأخبار أسهل من الأحداث.....	١٩/١٥٩
أخبار الآحاد توجب العمل دون العلم.....	٢٨/٢٧٦
أخبار الآحاد لا يثبت بها أصل من أصول الدين.....	٢٨/٣٠٣
أخبار الآحاد المتلقاة بالقبول تصلح لإثبات أصول الديانات.....	٢٨/٢٨٨، ٣٠٤
إخبار الشارع يراد به الأمر مجازاً.....	٣١/١٣٢، ١٥٦، ١٨٢، ٢٧٠
الأخبار لا تنسخ.....	٣٣/٧٦٦
الأخبار المتواترة تفيد العلم فيما طريقه العلم وغلبة الظن فيما طريقه غلبة الظن.....	٢٨/٢٤٨
الأخبار المحضة لا يدخلها النسخ.....	٣٠/٥٥٤ - ٣٣/٧٥٤، [٧٦١]، ٧٦٧، ٧٦٩، ٧٧٣
الأخبار المحضة لا يصح نسخها.....	٣٣/٧٦٧
أخبار الواحد في الديانات مقبولة.....	١٠/٥٩٥
الاختصاص لا يثبت إلا بدليل.....	٢٨/٤٥٥
اختلاف الأحكام إنما هو لاختلاف المعنى أو لوجود مانع.....	٢٨/٩
اختلاف الأحكام مبني على اختلاف المصالح.....	٤/١٥٤
اختلاف الأسامي دليل اختلاف المعاني.....	٣٢/١٨٣
اختلاف أسباب الملك ينزل منزلة اختلاف الأعيان.....	١٤/١٠
اختلاف الأسباب يوجب اختلاف المسببات.....	١٤/١٠
اختلاف الأسماء يدل على اختلاف الأحكام.....	٣٢/١٨٣
اختلاف الأسماء يدل على اختلاف المسميات.....	٣٢/١٨٣
اختلاف التسمية يقتضي اختلاف المسميات.....	٣٢/١٨٣
اختلاف الجهات للقراءة كاختلاف الأشخاص في الميراث.....	٢٤/٢٠٥
اختلاف جهة القراءة كاختلاف الأشخاص في حكم الميراث.....	٢٤/٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩
اختلاف جهة القراءة كاختلاف الأشخاص في الميراث.....	٢٤/٢٠٦
اختلاف الجهة هل يوجب تعدد المتحد أم لا.....	١٠/٢٨٦
اختلاف الدارين دار الإسلام ودار الحرب لا يقتضي اختلاف سائر الأحكام.....	٩/١١٣
اختلاف الدارين لا يوجب تباين الأحكام.....	٩/١١٣
اختلاف الدارين يوجب تباين الأحكام.....	٩/١١٤
اختلاف الدين مانع من الإرث.....	٢٤/٣٥٣
اختلاف الدين مانع من التوارث.....	٢٤/٢٤٣
اختلاف الدين يمنع التعصيب.....	٢٤/٢٤٣

- اختلاف الدينين لا يوجب اختلافًا في الحقوق والأيدي ٣٤٢/٢
- الاختلاف لا يثبت به يقين ٥٢٨ ، (٥٢٥)/٦
- اختلاف اللوازم يدل على اختلاف الملزومات ١٣١/٢٧
- اختلاف الملكين كاختلاف العينين ٩/١٤
- اختلاف نية الإمام والمأموم فيما يأتيان به من الصلاة لا يمنع صحة الاقتداء ٤٦٨/١٩
- اختلاف نية الإمام والمأموم لا يمنع القدوة مع التساوي في الأفعال ٤٦٧/١٩
- اختلاف نية الإمام والمأموم يمنع الاقتداء ١٩/ [٤٦٧]
- اختلاف نية الإمام والمأموم يمنع القدوة ٤٧٤/١٩
- اختلاف النية هل يؤثر مع بقاء اليد أو لا ٦/ (٣٠٩)
- الاختلاف الواقع على ندور لا يضر في عقود المعاوضات ٥٩٢/١٦
- اختلال التحسيني بإطلاق قد يلزم عنه اختلال الحاجي والضروري بوجه ما ٥٤٧/٣ ، [٥٥٥] ، ٥٦٥ ، ٥٦٤
- اختلال الضروري يلزم عنه اختلال الحاجي والتحسيني ١٦٨/٤
- اختلفوا في المترقات إذا وقعت متى تعد حاصلة أيوم الفراغ أم يوم ابتداء الترقب ١٠/ (٥٤٨)
- الأخذ بالاحتياط أصل في الشرع ٩/ (١٧٩)
- الأخذ بالاحتياط في باب العبادات واجب ١٧/ (٩)
- الأخذ بالاحتياط في العبادات أصل ١٧/ (٩) ، ١٩ ، ٥٨ ، ٦٠
- الأخذ بالأحوط لبراءة الذمة ٣٥٨/٣٢
- الأخذ بالمتفق عليه أولى ١٩١/٣٣
- الأخذ بالمسلمات العقلية والحسية ٣/ ٢٢٠ ، ٢٢٢
- الأخذ بأوائل الأسماء أو بأواخرها ٣٢/ (٣٥٥)
- الأخذ بأوائل الأسماء أولى ٣٢/ (٣٥٦)
- الأخذ بالاحتياط أصل في الشرع ٦١٣/٣
- أخذ العوض عن حق الغير لا يجوز ١٣/ (٥٠٥)
- الأخذ في الأحكام بالقرائن والأمارات ٨/ ٣٠٠
- أخذ المال بالإرث فرع ثبوت النسب ٢٤/ (١٩٩)
- إخراج الأمر في صورة الخبر تأكيد للأمر ١٥٦/٣١
- إخراج الصلاة عن وقتها حرام ٥٥١/١٩
- إخراج المكلف عن داعية هواه ٣٤٥/٣
- الأخص بالشئ مقدم على الأعم ١١/ (١٧٩)
- الأخص مقدم على الأعم ١١/ [١٧٩] ، ١٨٣ ، ١٨٤

- أخف الضررين يرتكب لاتقاء أشدهما ١١/١٩٨، ٢٠٢
- الأداء العائز أولى من الترك أصلا ١٩/٥٥١
- أداء الحق يعتبر فيه إمكان التسليم ١٣/٥٦٦
- الأداء خير من القضاء ١٩/٥٥٤
- أداء الشهادة مبني على صحة التحمل ٢٥/٢٩٥
- أداء الصلاة بالشك غير مجزئ ١٩/(٥٢٥)، ٥٢٩، ٥٣١، ٥٣٢
- أداء الصلاة مع الكراهة أولى من القضاء ١٩/(٥٥١)
- أداء الصلاة المقصورة على صفة التامة إلا في الإتمام ١٩/٤١٧
- أداء العبادة المؤقتة قبل وقتها لا يجوز ٨/٦٢٧، ٦٢٨، [٦٣٢]
- الأداء القاصر لا يجب إلا عند العجز عن الكامل ١٣/٥٤٢، ٥٤٣
- إدارة الأمور في الأحكام على قصدها ١/٣٨٥ - ٦/(١٨)
- أدلة الإثبات أقوى من أدلة النفي ٢٥/١٩٦
- أدلة الرضا تقوم مقام النطق به ٩/(٤١١)
- أدلة الشريعة اللفظية لا تستغني عن معرفة المقاصد ٥/٣٣١
- أدلة الشريعة اللفظية لا تستغني عن معرفة المقاصد الشرعية ١/٥٥٠ - ٢/٥٦٤ - ٥/٢٧١، [٢٨٥]، ٣٠٠، ٣٠١، ٤٣٧
- الأدلة العدمية لا تعارض الأدلة الوجودية ٣٣/(٢٢١)
- أدلة العقل تخصص العموم ٣/٢١٨
- أدلة العقل لا تحتل التأويل ٢٧/٢١٤
- أدلة العقل لا يمكن نسخها ٣/٢٨٣
- الأدلة لا تتعارض ٣١/٤٦٦ - ٣٢/٤٩٨
- الأدلة اللفظية لا تستغني عن المقاصد الشرعية ٥/٢٧٨
- أدلة النفي أوسع من أدلة الإثبات ٣٣/٢٢١
- أدلة النفي أوسع من أدلة الثبوت لأن كل ما يدل على الثبوت يدل على النفي ٢/٤٢٤
- أدنى الجمع ثلاثة ٣٠/(٤٣١)
- أدنى الجمع المتفق عليه ثلاثة ٣٠/(٤٣١)
- أدنى درجات الأمر الندب ٣١/١٩٧
- أدنى درجات الأمر الندب أو الإباحة ٢٧/٤٤٤ - ٣١/١٩٣
- أدنى درجات الخلاف إرث الشبهة ٩/٢٥٤
- أدنى درجات فعل النبي صلى الله عليه وسلم الإباحة ٢٨/٥٠١
- أدنى درجات فعل النبي صلى الله عليه وسلم الجواز ٢٨/(٤٩٧)

- أدنى درجات فعل النبي صلى الله عليه وسلم الحل ٢٨/(٤٩٧)
- أدنى درجات فعله الإباحة ٢٨/(٤٩٧)، ٤٩٨، ٥٠١
- أدنى درجات فعله الشرعية ٢٨/(٤٩٧)، ٤٩٩
- أدنى درجات النهي هو الكراهة ٢٧/٥٢٧
- أدنى مراتب أفعاله الإباحة ٢٨/٥٠١
- أدنى مراتب طلب الكف الكراهة ٢٧/(٥٢٣)
- أدنى منازل أفعاله الإباحة ٢٨/[٤٩٧]
- أدنى منازل أفعاله صلى الله عليه وسلم الإباحة ٢٧/٤٨٠، ٤٨٣
- الأدنى يتبع الأعلى ١٢/٢٣
- الأدنى يتبع الأعلى من غير عكس ٧/٥٤٦، ١٢/٥٤٧
- أدوات الشرط تفيد العموم ... ٣٠/٢٠٣، [٢٢١]، ٢٣١، ٢٤٤، ٢٥٤، ٢٦٨، ٢٧٨، ٢٩٦، ٣١٢
- أدوات الشرط من ألفاظ العموم ٣٠/(٢٢١)
- إذا أبى البائع تسليم المبيع إلى المشتري فوضعه في يد عدل كانت يد العدل فيه كيد البائع حتى إذا هلك انفسخ البيع لأن ٢١/١٥٣
- إذا اتحد المشروط وتعدد الشرط على سبيل الجمع لم ينزل الحكم إلا بحصول الشرطين ... ٢٧/٧٥٧
- إذا اتحد نوع المصلحة والمفسدة كان التفاوت بالقلة والكثرة ٤/[١٩١]، ١٩٩، ٢٠٠، ٢١١
- إذا اتسع الأمر ضاق ١/٥٤٩ - ٧/١٥٧، ١٦٨، ٣٠٣
- إذا أتلّف عينا تعلق بها حق الله تعالى لزمه ضمانها في ذلك الوقت لا يوم تلفها ١٥/٨
- إذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أو لا ٢/٨٢
- إذا أتى شيء عن صحابي موقوفا عليه لا مجال للاجتهاد فيه فحكمه الرفع ٢٨/(٣٤١)
- إذا أتى المكلف بما يناقض العبادة فسدت الأجزاء المتقدمة ١٧/(٢٥٥)
- إذا اجتمع الأمر والمحرّم قدم المحرّم ٢/٤٤٤
- إذا اجتمع أمران من جنس واحد دخل أحدهما في الآخر ٩/٢٨٨
- إذا اجتمع أمران من جنس واحد دخل أحدهما في الآخر غالبا ١/٥٠٧ - ٩/٢٨٨
- إذا اجتمع أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر غالبا ١/٤٤٣ - ٢/٥٩ - ٨/٥٧٧، ٩/(٣٠٩)، ٤٥٢، ٤٥٥ - ١٧/١٥٦، ١٦٠ - ١٨/٧٦ - ١٩/١٥٢، ١٩٦ - ٢٥/٤٩٤
- إذا اجتمع التسبب والمباشرة اعتبرت المباشرة دونه ١٤/(٢٧٥)
- إذا اجتمع الحضر والسفر غلب الحضر ١٧/(٥٧)
- إذا اجتمع حظر وإباحة غلب جانب الحظر ٢/٤٢٧
- إذا اجتمع الحظر والإباحة كان الحكم للحظر ٤/١٥١

- إذا اجتمع حق الشرع وحق العبد يقدم حق العبد.....(٤٢٤)/١٣
 إذا اجتمع حقان أحدهما وجب على وجه المعاوضة والآخر وجب بغير المعاوضة قدم ما وجب
 المعاوضة.....٤٦٥/١
 إذا اجتمع الحقان قدم حق العبد.....(٤٢٤)/١٣
 إذا اجتمع الحل والحرم في المحل يترجح جانب الحرم في الابتداء والانتفاء.....٣٨٧/٨
 إذا اجتمع الحلال والحرام رجح الحرام.....(٣٨٥)/٨
 إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام.....١١٣-١١٠/٧، ١٤٣/٤، ١٩٦، ١٧٣، ٥٩/٢، ٣٨٥-٣٨٠/٩، ١٩٤، ١٩٧، ٢١٦، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٥، ٤٥٢، ٤٥٤-٣٧٦/٨، ٣٨١، ٣٧٦/٨
 ١١١/١٠-١٩٩/١١، ٢٠٠، ٢٠٢-١٠٨/٢١-٣٩٧/٣١
 إذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام الحلال.....١٥٩/٢
 إذا اجتمع دين الله وديون الآدميين فما المقدم.....٤٢٥/١٣
 إذا اجتمع السبب أو الغرور والمباشرة قدمت المباشرة.....٣٥٠، (٢٧٥)/١٤
 إذا اجتمع السبب والمباشرة أو الغرور والمباشرة قدمت المباشرة.....٤٤٧/١
 إذا اجتمع الشرطان حصل مضمون جوابهما.....٧٢٦/٢٧
 إذا اجتمع شيان يوجبان الغسل ونواهما بطهارته أجزأه عنهما.....١٥٧/١٧
 إذا اجتمع صنفان من الخلطاء يقدم الأخص على الأعم.....١٨٠/١١
 إذا اجتمع ضرران أسقط الأصغر للكبر.....(٥٠٥)/٧
 إذا اجتمع عاصبان فإن اختلفا جهة قدم من كانت جهته مقدمة.....٣٨١/٢٤
 إذا اجتمع عاصبان فإن اختلفا جهة قدم من كانت جهته مقدمة حتى إن البعيد من الجهة المقدمة يقدم
 على القريب من الجهة المؤخرة.....٣٦٥/٢٤
 إذا اجتمع العام والخاص يتوقف فيهما.....٦٠٠/٣٣
 إذا اجتمع عبادتان من جنس واحد في محل واحد أجزأ الركن عن الواجب.....(٣٠٧)/١٧
 إذا اجتمع الفسخ والإجازة بطلت الإجازة.....٤٥٤، ٤٥٣، [٤٤٥]/١٦
 إذا اجتمع الفسخ والإجازة تغلب الفسخ.....(٤٤٥)/١٦
 إذا اجتمع في العبادة جانب الحضر والسفر غلب جانب الحضر.....[٥٧]/١٧-٤٧٣/١
 إذا اجتمع في العبادة جانب الحضر والسفر غلبنا جانب الحضر.....٤٤٧/١
 إذا اجتمع في العبادة جانب الحضر والسفر غلبنا حكم الحضر.....(٥٧)/١٧
 إذا اجتمع في العبادة جانب الحضر وجانب السفر غلب جانب الحضر.....٢٠١، ١٩٩/١١
 إذا اجتمع في العبادة جهة صحة وجهة فساد يترجح جانب الفساد اتفاقا.....(١٩)/١٧
 إذا اجتمع ما تقع به الذكاة وما لا تقع في الصيد حرم أكله.....٥١٢/٢٤
 إذا اجتمع المانع والمقتضي غلب المانع.....٩/٢٨

- إذا اجتمع المباشر مع المتسبب أضيف الحكم إلى المباشر ١١٨/٢
- إذا اجتمع المباشر والسبب قدم المباشر ٥٩/٢
- إذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم إلى المباشر ٣٤/٢
- إذا اجتمع المباشر والمتسبب يضاف الحكم إلى المباشر ٤١/٢ - ١٣١/١١ - ١٢/١٤ ، [٢٧٥] ، ٢٨٦ ، ٥٦٧ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٩ - ١٢/١٨
- إذا اجتمع المبيح والمحرّم يغلب المحرّم ٣٩٠ ، ٣٨٦/٨
- إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر [٢٦٣]/٣٢
- إذا اجتمع مذكر ومؤنث غلب المذكر (٢٦٣)/٣٢
- إذا اجتمع مصلحتان قاصرتان أو متعدتان حصلناهما فإن عجزنا عن تحصيلهما حصلنا أعلاههما وإن اجتمعت مفسدتان قاصرتان أو متعدتان دفعناهما فإن تعذر دفعهما دفعنا أقربهما وأكبرهما .. ٥٥٧/٢
- إذا اجتمع مقتضى ومانع يقدم المانع (١٩٧)/١١
- إذا اجتمع المقتضي والمانع قدم الثاني (١٩٨)/١١
- إذا اجتمع من يعقل مع من لا يعقل غلب من يعقل (٤١٧)/٣٢
- إذا اجتمع الموجب والمسقط غلب الإسقاط ٤٨٥/١
- إذا اجتمع الموجب والمسقط يغلب الإيجاب احتياطا ٤٨٥/١
- إذا اجتمع موجب ومسقط فالعبرة بالمسقط (٢٠٧)/١١
- إذا اجتمعت الإشارة والتسمية فتعتبر الإشارة لكونها أبلغ في المقصود ١٥١/١٥ ، ١٥٣ ، ١٥٩ ، ١٦٠
- إذا اجتمعت الإشارة والعبارة واختلف موجبها غلبت الإشارة ١٠٢/١٥ - ١٩٢/١٠ ، ١٦٠
- إذا اجتمعت الأمة على عدم الفصل بين مسألتين لا يجوز لمن بعدهم الفصل إن ارتضوا بعدم الفرق واتحاد الجامع ١٠٠/٢٩
- إذا اجتمعت الخمسون والأربعون بأن يملك مئتين في زكاة الإبل أربع حقائق أو خمس بنات لبون يراعى الأغبط للمساكين ٥٠٠/٢
- إذا اجتمعت عبادتان من جنس في وقت واحد ليست إحداها مفعولة على جهة القضاء ولا على طريق التبعية للأخرى في الوقت تداخلت أفعالهما واكتفى فيهما بفعل واحد ١٦٠/١٧ - ١٩٦/١٩
- إذا اجتمعت عبادتان من جنس واحد في وقت واحد ليست إحداها مفعولة على جهة القضاء ولا على طريق التبعية للأخرى في الوقت تداخلت أفعالهما واكتفى فيهما بفعل واحد ٨٦/٢
- إذا اجتمعت العزيمة والرخصة في عبادة غلبت العزيمة احتياطا ٥٨/١٧ ، ٦٠
- إذا اجتمعت المباشرة والتسبب قدمت المباشرة ١٧٣/٢
- إذا اجتمعت المصالح الأخروية الخالصة فإن أمكن تحصيلها حصلناها وإن تعذر تحصيلها حصلنا الأصلح فالأصلح والأفضل فالأفضل ٥٥٤/٢
- إذا أجمع أهل العصر على قولين فالمصير إلى قول ثالث خرق الإجماع ١٠٠/٢٩

- إذا أجمع على دليل أو تأويل جاز إحداث غيره إلا إذا أبطله.....[١١٣]/٢٩
- إذا احتمل الحديث معاني كان ما وافق الكتاب أولى ٣٨٨/٣٣
- إذا احتمل الكلام أن يكون فيه مجاز وإضمار حمل عليهما (٥٦٥)/٣٣
- إذا احتمل كون أل للعهد وكونها لغيره كالجنس أو العموم حملت على العهد.....(٢٨١)/٣٢
- إذا احتملت إحدى القراءتين رتب على ما لا يحتمل ١٩٢/٢٨
- إذا اختل عقل القاضي لجنون أو عته وجب تنحيته لأن القضاء ولاية على الغير والمجنون يولى عليه غيره لعجزه عن إدارة أموره ٢٣٦/١٨
- إذا اختل اللفظ أهمل (٣٩)/٩
- إذا اختلط الحرام بالحلال والتميز غير ممكن يحرم الكل ٣٨٨ ، (٣٨٥)/٨
- إذا اختلط الحلال بالحرام والحلال غالب يحتج بشهادة القلب ٣٨٩/٨
- إذا اختلف أهل العصر على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث إن لم يرفع مجعما عليه وإلا فلا (٩٩)/٢٩
- إذا اختلف أهل العصر في مسألة على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث مطلقا ١٠٠/٢٩
- إذا اختلف أهل العصر في مسألة على قولين لم يجز لمن بعدهم إحداث قول ثالث إن لزم منه رفع ما أجمعوا عليه وإلا جاز [٩٩]/٢٩
- إذا اختلف الحكم بالمنبت والمحاذاة فقد اختلف بماذا يعتبر (١٣)/١٢
- إذا اختلف الحكم بالمنبت والمحاذاة فقد اختلف المالكية بماذا يعتبر ١٦/١٢
- إذا اختلف الحكم بالنظر إلى الفعل أو المحل فأيهما يقدم ٨٢/٢
- إذا اختلف حكم الشيء بالنظر إلى أصله وحاله فقد اختلف بماذا يعتبر منهما (١٣)/١٢
- إذا اختلف حكم الشيء بالنظر إلى أصله وحاله فقد اختلف المالكية بماذا يعتبر منهما ١٦/١٢
- إذا اختلف حكم الشيء بالنظر إلى أصله ومآله فقد اختلف المالكية بم يعتبر منهما في باب رالعبادات ١٦ ، ١٤/١٢
- إذا اختلف حكم الشيء بالنظر إلى حاله ومآله ٤٥٠/٨
- إذا اختلف حكم الشيء بالنظر إلى حاله ومآله فبم يعتبر منهما في باب العبادات ٤٣٨/٨
- إذا اختلف حكم الشيء بالنظر إلى حاله ومآله فبم يعتبر منهما في العبادات ٤٣٧/٨ ، [٤٥٠]
- إذا اختلف الصحابة على قولين لم يكن قول بعضهم حجة على بعض ٦٠ ، ٥٠/٣٣
- إذا اختلف علماء المسلمين لم يكن عمل بعضهم حجة على بعض (٤٩)/٣٣
- إذا اختلف على المقلد اجتهد مجتهدين فإنه يقلد الأوثق والأعلم ١١٤/٣٣
- إذا اختلف على المقلد اجتهد مجتهدين فإنه يقلد من شاء منهما [١١٣]/٣٣
- إذا اختلف على المقلد فتوى علماء عصره فهو مخير يأخذ بما شاء منها (١١٣)/٣٣

- إذا اختلف على المقلد فتيا مفتيين تخير في الأخذ..... ١٣٢/٣٣ (١١٣)، ١٣٢
- إذا اختلف القابض والدافع في الجهة فالقول قول الدافع..... ٤٤٧/١ - ٣٧٦/٦ - ٢٧٥ (٢٧٥)
- إذا اختلفت الإشارة والعبارة واختلف موجهما غلبت الإشارة..... ٤٤٧/١
- إذا اختلفت الحقائق فلا بد من اختلاف الحدود..... ٤٢٤/٢
- إذا اختلفت اللوازم وجب اختلاف الملزومات..... ٢٧/١٢٥ (١٢٥)، ١٣١
- إذا أخرج عن ملكه مالا على وجه العبادة ثم طرأ ما يمنع إجزائه أو الوجوب فهل يعود إلى ملكه أم لا..... ٤٩١/١
- إذا أدى عن غيره واجبا بغير إذنه كان متبرعا..... ١٣/٦٥٤ (٦٥٤)
- إذا أدى المكلف أفضل مما وجب عليه أجزأه..... ١٧/٦٩ (٦٩)
- إذا ارتفع ما يبطل العقد فهل ينقلب صحيحا..... ١٦/٦٥ (٦٥)
- إذا أردنا تقويم شيء وجب الرجوع فيه إلى أهل الخبرة..... ٩/٤٤٧ (٤٤٧)
- إذا ازدحم على المال المتضايق حق الله تعالى وحق الآدميين فالمقدم أيهما..... ١٣/٤٢٥ (٤٢٥)
- إذا استبشر بالفعل فأولى أن يدل على الجواز..... ٢٧/٥٠٨ (٥٠٨)
- إذا استدل أهل العصر بدليل وأولوا بتأويل جاز إحداث غيره إلا إذا أبطله..... ٢٩/١٠٨ (١٠٨)
- إذا استدل أهل العصر بدليل وأولوا بتأويل يتوقف في الجواز لمن بعدهم في إحداث دليل آخر من غير إلغاء للأول أو إحداث تأويل غير التأويل الأول..... ٢٩/١٠٠ (١٠٠)
- إذا استصبحنا أصلا أو أعملنا ظاهرا في طهارة شيء أو حله أو حرمة وكان لازم ذلك تغير أصل آخر يجب استصحابه أو ترك العمل بظاهر آخر يجب إعماله لم يلتفت إلى ذلك اللازم على الصحيح..... ٢/٧٣ (٧٣)
- إذا استعمل لفظ موضوع لعقد في عقد آخر هل العبرة باللفظ أم بالمعنى..... ١٦/٨ (٨)
- إذا استغرقت الفروض المال فلا شيء للعصبة..... ٢٤/٣٩٥ (٣٩٥)
- إذا استقصى المجتهد الأمارات وكانت متكافئة ففرضه التخيير..... ٣٣/٤٥٧ (٤٥٧)
- إذا استنبط معنى من أصل فأبطله فهو باطل..... ٩/٤٩٥ (٤٩٥)
- إذا استند إتلاف الآدميين إلى مباشرة وسبب تعلق الضمان بهما إذا كانت المباشرة مبنية على السبب..... ٢٦/١٤٠ (١٤٠)
- إذا استند إتلاف أموال الآدميين ونفوسهم إلى مباشرة وسبب تعلق الضمان بالمباشرة دون السبب إلا إذا كانت المباشرة مبنية على السبب وناشئة عنه..... ١٤/٢٧٦ (٢٧٦)
- إذا استند الشك إلى أصل أمر بالاحتياط ٣٢٤/٦ - ١١٧/٧ - ١١٩، [١٢١]، ٤٥٢، ٤٥٣ - ١٨٠/٩، ١٩٤، ٢٠٣، ٢١٦ - ٢٩٠/١١، ٢٩٤
- إذا استهلك بعض المثلي عند المودع ثم هلكت بقيته لم يضمن إلا ما استهلك أولا..... ١٤/٥٤٠ (٥٤٠)
- إذا استوى الحلال والحرام يغلب الحرام الحلال..... ٨/٣٨٥ (٣٨٥)، ٣٨٩

- إذا استوى وارثنان في درجة واحدة فأقربهم أولى من أبعدهم ٣٨٢/٢٤
- إذا أسند الحديث ثقة فلا يضر انفراده به ٣٥٩/٢٨
- إذا اشتبه المباح بالمحرم فيما لا ضرورة إليه فيحرم الكل ٣٩٠/٨
- إذا أشعر الحكم في ظن الناظر بمقتضى استنادا إليه فذلك المعنى هو المظنون لاقتضاء الحكم ٤٢٣/٢
- إذا أشكل جهة الاستحلال لم تحل الإصابة ١١١/٧
- إذا أضيف العام إلى محل قابل للعموم انعقد موجبا للعموم ٦٣٧/٢٧
- إذا أطلق الصحابي السنة فالمراد بها سنة رسول الله ﷺ ٤١٠، ٢٨/٤٠١
- إذا أطلق النية انصرف إلى الأصل ١٥٩، ١٥٦، ١٥٥، ١٩/٦
- إذا اعترض بعد العقد قبل حصول المقصود ما لو اقترن بالعقد كان مانعا من العقد فكذا ذلك إذا اعترض يكون مبطلا ٤٢٣/١٥
- إذا اعترض على الأصل دليل خلافه بطل ٤٧٣/٦
- إذا أفتى الراوي بخلاف ما روى فالحديث مقدم على فتواه ٣٣/٣٠١
- إذا أقدم شاكا في حصول الشرط ثم بان مصادفته هل يجزيه ١٧/٢٩٣، ٢٩٨ - ١٩/٥٢٩
- إذا أقيمت الحاجة العامة في حق الناس كافة مقام الضرورة في حق الواحد في استباحة ما هو محرم عند فرض الاختيار فمن المحال أن يسوغ الازدياد من الحرام انتفاعا وترفعها وتنعيما ٢١٩/١٥
- إذا امتنع القصاص وجبت الدية ١٧٨/٢٦، ٢٠٩
- إذا امتنع النفي صار إثباتا ٣٢/٤٨٢، ٤٨٥
- إذا أمر جمعا بصيغة جمع أفاد الاستغراق ٣١/٣٠٧
- إذا أمر جمعا بصيغة الجمع أفاد الاستغراق فيهم ٣١/٣٠٧
- إذا أمر جمعا بصيغة جمع دل ذلك على الاستغراق ٣١/٣٠٧
- إذا أمر النبي عليه السلام لواحد من أمته بأمر يكون أمرا لباقي الأمة ٣٠/٣٦١
- إذا أمكن الجمع بين الحقين لم يجز إسقاط أحدهما ١٣/٤٤٨، ٤٤٨، ٤٥٥
- إذا أمكن مراعاة الحقين لا يشتغل بالترجيح ١٣/٤٥٦
- إذا انتفى الشرط انتفى المشروط ١٧/٢١٣
- إذا انتفى المتبوع انتفى التابع ٢٧/١٦٠
- إذا انتقض البيع انتقض ما ثبت في ضمنه ٢١/٣٠٥
- إذا انفرد الثقة بنقل حديث واحد لا يرويه غيره لم يرد خبره ٢٨/٣٥٩
- إذا انفصل البيان عن الكلام فقد تقرر حكم الكلام بالسكوت عليه ١٠/٩٩
- إذا أنفق عن غيره بغير إذنه هل يرجع ١٣/٦٠٧، ٦٠٩، ٦٥٣
- إذا انقطع الكلام فقد تم ١٠/٩٩
- إذا أنكر الشيخ الحديث إنكار جاحد قاطع بكذب الراوي لم يعمل به ٢٨/٣٧٧

- إذا أنكر الشيخ رواية الفرع عنه إنكار جحود وتكذيب امتنع العمل بالخبر ٢٨/ [٣٧٧]
- إذا أنكر الشيخ رواية الفرع عنه إنكار نسيان وتوقف امتنع العمل بالخبر ٣٧٨/ ٢٨
- إذا أوجب الشارع واحدا من أشياء على التخيير بينها فأبها فعل المكلف فقد فعل الواجب ٢٧/ (٤٠٥)
- إذا أوفى شخص مصروفا عائدا على غيره بدون أمره أو إذن الحاكم يكون متبرعا ١٣/ (٦٥٤)
- إذا بطل الأصل بطل الفرع ١١/ ٥٦٥
- إذا بطل الأصل يصار إلى البديل ٢/ ٣٢، ٢٠٩
- إذا بطل الالتزام الأصلي بطل ما التحق به من الالتزامات ١٦/ (٤٥)
- إذا بطل البديل المشروط كان الرجوع إلى قيمته أولى ٢/ ٣٤١
- إذا بطل البعض بطل الكل ١٠/ (٥٠١)
- إذا بطل البيع في بعض المبيع بطل في ثمنه ٢١/ ٣٠٥
- إذا بطل الخصوص بقي العموم ١/ ٥٤١ - ٩/ ٢٨٦
- إذا بطل الخصوص هل يبطل العموم ١٧/ ٤٥٥ - ٣٣/ ٧٨٥
- إذا بطل الخصوص هل يبطل العموم أو لا ٣٣/ ٧٨٨
- إذا بطل الخصوص هل يبقى العموم ٢/ ٦٥، ٧٦، ٨٢، ٤٢٨ - ١١/ ٥٠، ٥١، ٥٦٦
- إذا بطل الشرط بطل كل عقد لم يعقد إلا بذلك الشرط ١/ ٤٧١
- إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه ١/ ٤٤٥، ٤٦٢، ٤٨٣ - ٢/ ٤٠، ٢٠٥ - ٨/ ٣٥٨ - ١١/ ٤٢٩، [٥٥٥]
- ٥٦٣، ٥٥٧، ٥٦٩ - ١٢/ ٤٣، ٥٢، ٥٥ - ١٦/ ٤٦، ٤٨ - ٢١/ ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧
- إذا بطل شيء بطل ما في ضمنه ٢/ ٣٢
- إذا بطل العقد بطل ما ألحق به ١٢/ ٥٢
- إذا بطل عقد بطل ما تضمنه من شروط والتزامات ١٦/ (٤٥)
- إذا بطل العقد بطل ما في ضمنه ١٦/ (٤٥)
- إذا بطل اللازم بطل الملزوم ١٨/ ١٤٧
- إذا بطل اللازم فالملزوم مثله ٢٧/ ١٤٠
- إذا بطل المتضمن بطل المتضمن ١١/ (٥٥٥)
- إذا بطل المقصود بطلت الوسيلة ٤/ (٣٢١)
- إذا بطل المنوب بطل النائب ١٨/ ١٤٠
- إذا بطل الوصف لم يبطل الأصل ١١/ ٥٤
- إذا بطل الوصف هل يبطل الأصل ١١/ (٤٩)
- إذا بطلت ولاية المنوب عنه بطلت ولاية النائب ١٨/ ١٣٧، ١٤١
- إذا تبدل الاسم فقد تبدل الحكم بلا شك ٢٧/ ٥٨٨
- إذا تبدلت النية واليد على حالها هل يتبدل الحكم أم لا ٦/ (٣٠٩)

- إذا تبين عدم إفضاء الوسيلة إلى مقصدها سقط اعتبارها..... ٣٣٣/٤
 إذا تبين عدم إفضاء الوسيلة إلى المقصود بطل اعتبارها..... ٣٢٦، ٣٢٥، ٣٢٢، ٢٨٥، ٢٧١/٤..... [٣٢٩]، ٣٥٩ - ٤٢٦/٥ - ٤٨٨/٩، ٤٨٩
- إذا تبين فساد العقد بطل ما بني عليه..... ٥٥٦/١١ - ٤٥ [٤٥]
 إذا تبين للقاضي القضاء فلا ينبغي أن يرد الخصوم إلى الصلح..... ٥٥/٢٥
 إذا تجانس القبضان تناوبا وإن اختلفا ناب المضمون عن غيره..... ١٦/٤٢٠
 إذا تجدد العقد فالعقد الثاني باطل إذا لم يكن فرق بين العقد الأول والثاني بالقدر والجنس والوصف والتمن..... ٢١٥/١٦
 إذا تحقق انتفاء شرط تحقق انتفاء الصحة وإن شك فاحتمالان القطع بانتفاء الصحة والوقف للبيان..... ١٤٢/٧، ١٤٣
 إذا تراخى النسب ورث الذكور دون الإناث..... ٣٤٩/٢٤
 إذا تردد الحكم بين التغليب والتخفيف حمل على أشدهما..... ٩/٧
 إذا تردد فرع بين أصليين قد أشبه أحدهما في الحكم والآخر في الصورة اعتبرت المشابهة في الحكم..... ٥٥٤/٢٩، ٦٢٨
 إذا تردد الفرع بين أصليين كان رده إلى أشبههما أولى من رده إلى أبعدهما منه في الشبه..... ٢٩/٥٥٤
 إذا تردد اللفظ بين المسمى العرفي والمسمى اللغوي فإنه يقدم العرفي على اللغوي..... ٢٠٨/٨
 إذا ترك الراوي العمل بالحديث وأفتى بغيره لم يسقط الحديث..... ٣٦٨/٢٨ - ٣٣/٣٠١
 إذا ترك النبي ﷺ شيئا من الأشياء وجب علينا متابعتة فيه..... ٢٨/٥٣٥
 إذا تراحم حقان في محل أحدهما متعلق بذمة من هو عليه والآخر متعلق بعين من هي له قدم الحق المتعلق بالعين على الآخر..... ١٣/٤٣٨
 إذا تراحم مكروهان من المكروهات فإنه يقدم أخفهما..... ١٧/٣١٥
 إذا تراحمت مصلحةان قدم أهمهما..... ٥٠٦/٧، ٥٠٨ - ١٣٦/١١، ١٤٣ - ٢١٣/١٢
 إذا تراحمت الواجبات قدم المضيق على الموسع والفوري على التراخي..... ٢٧/٤١٤
 إذا تساب الصبيان أدبوا على ذلك بما يردعهم عن السباب..... ٢٥/٥٨٢
 إذا تساوت الحدود وعدم الترجيح بينهما صرنا إلى القرعة..... ١/٤٤٨
 إذا تساوت المصالح في الحكم والرتبة قدم أعظمها نوعا عند التعارض..... ٤/١٧٥
 إذا تساوت المصالح مع تعذر الجمع تخيرنا في التقديم والتأخير..... ٤/٢٥٧
 إذا تساوى العملان من كل وجه كان أكثر الثواب على أكثرهما..... ٢٢٦/١١، ٢٢٨
 إذا تصرف الرجل في حق الغير بغير إذنه هل يقع تصرفه مردودا أو موقوفا على إجازته..... ١/٤٨٩ - ١٤٥، ١٤٢/٧، ١٠ - ٥٥١/١١، ٤٣، ٤٥ - ١٥/٩٥
 إذا تضمن العام مدحا أو ذما لم يمنع عمومه..... ٣٠/٣٨٩

- إذا تضمن الفسخ ضررا على أحد الطرفين فإن العقود الجائزة تنقلب لازمة ١٦/ (٥٤١)
- إذا تطابق القول والفعل فالبيان القول والفعل مؤكد له وإن تنافيا فالقول مقدم ٢٨/ ٤٩٠
- إذا تعادلت الأدلة عند المجتهد فحكمه الوقف ٣٣/ ٤٥٨
- إذا تعادلت الأمارتان فالمجتهد يتخير بينهما ٣٣/ (٤٥٧)
- إذا تعارض الاشتراك والنقل فالنقل أولى ٣٣/ (٥٤٩)
- إذا تعارض الأصل والظاهر أيهما يقدم ٧/ ١٣٣
- إذا تعارض الأصل والظاهر بم يحكم ٦/ ٣٢٤
- إذا تعارض الأصل والغالب قدم الغالب ٨/ ٤١٢
- إذا تعارض أصل وظاهر أيهما يقدم ٦/ ٢١٢، ٤٧٣، ٥٢٩، ٥٣١ - ٨/ ٣٤١، ٤١٠ - ١١/ [١٨٥]،
١٩٢ - ٢٣/ ١٥٥
- إذا تعارض أصل وظاهر قدم الظاهر ١١/ (١٨٥)
- إذا تعارض أصل وظاهر فأيهما يقدم ٧/ ١٢٦
- إذا تعارض أصلان أو أصل وظاهر وجب النظر في الترجيح ١١/ (١٩١)
- إذا تعارض الأصلان بم يحكم ٦/ ٣٢٤
- إذا تعارض أصلان جرى غالبا قولان ١١/ (١٩١)، ١٩٣
- إذا تعارض أصلان رجح الأقوى منهما ١١/ (١٩١)
- إذا تعارض أصلان عمل بالأرجح منهما ١٠/ ١٢٩، ١٣٠ - ١١/ ١٨٦، [١٩١]
- إذا تعارض أصلان عمل بالراجح منهما ١٠/ ١٣٠
- إذا تعارض أصلان قريب وبعيد فالقريب هو المعول عليه ١١/ (١٩١)
- إذا تعارض أصلان يحمل على الأحوط ١١/ (١٩١)
- إذا تعارض الإضمار والتخصيص كان التخصيص أولى ٣٣/ ٥١٢، (٥٢٧)
- إذا تعارض الإعطاء والحرمان قدم الإعطاء إذا كان التعارض لا ترجيح فيه ٢/ ٨٦
- إذا تعارض تخصيص العام وتأويل الخاص قدم تخصيص العام ٣٣/ (٤٨١)
- إذا تعارض الحاضر والمبيح قدم الحاضر ٩/ ١٩٤
- إذا تعارض الحضر والسفر غلب جانب الحضر ١٧/ ٦٢
- إذا تعارض خبران واقترن بأحدهما تفسير الراوي قدم على الآخر ٣٣/ (٤١٥)
- إذا تعارض خبران وكان أحدهما موافقا لظاهر القرآن يرجح بذلك ٣٣/ (٣٨٧)
- إذا تعارض دليلان أحدهما يعضده دليل عقلي أو نقلي فإنه أرجح مما لا يعضده شيء ٣٣/ (٢٠٣)
- إذا تعارض دليلان أحدهما يقتضي التحريم والآخر الإباحة قدم التحريم في الأصح ١١/ ١٩٨، ٢٠٠
- إذا تعارض دليلان أو علتان في أحدهما تحصيل مصلحة وفي الآخر دفع مفسدة ولم يمكن الجمع بينهما بوجه قدم الدافع للمفسدة على الجالب للمصلحة ٢٩/ ٦٢١

- إذا تعارض ظاهران في ثبوت النسب قدم المثبت له لوجوب الاحتياط فيه ٦٧٥/٢٣
- إذا تعارض العام والخاص قدم الخاص على العام ٦٤٤/٢٩
- إذا تعارض العام والخاص يقدم الخاص ٤١٣/٢
- إذا تعارض العمل بين أن يكون أشرف في نفسه والآخر أكبر عددا فلا تطلق أفضلية أحدهما على الآخر وإنما يختلف ذلك باختلاف مقاصد ذلك العمل ٢٢٦/١١
- إذا تعارض القصد واللفظ أيهما يقدم ١٣٦، ١١٨، (٩٢)/٦
- إذا تعارض قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله قدم قوله [٣١٧]/٣٣
- إذا تعارض القول والفعل فالقول أولى (٣١٧)/٣٣
- إذا تعارض القول والفعل في البيان فالقول أولى (٣١٧)/٣٣
- إذا تعارض قوله وفعله فالمتأخر ناسخ فإن جهل عمل بالقول ٣١٨/٣٣
- إذا تعارض القياس والمفهوم قدم المفهوم ٤٧٨/٣٣
- إذا تعارض قياسان علة أحدهما مفردة وعلة الآخر مركبة قدم ذو العلة المفردة على الآخر (٦٣٦)/٢٩
- إذا تعارض قياسان والجامع في أحدهما حكم شرعي وفي الآخر وصف حسي فالحكم الشرعي مقدم على الوصف الحسي (٦٢٧)/٢٩
- إذا تعارض المانع والمقتضي قدم المانع ٦٠/٢، ٣٩٧-١٥١/٤-٣٨٦/٨-٥٨/١٧، ٦٠-١٩/٢٨
- إذا تعارض المانع والمقتضي يقدم المانع ٤٤٦/١-٣٢/٢، ٣٩، ١٧٣، ٢١٥-٢١/٢٨
- إذا تعارض المجاز والاشتراك فالمجاز أولى (٥٤١)/٣٣
- إذا تعارض المجاز والإضمار كان المجاز أولى ٥٦٦، ٥٣٣/٣٣
- إذا تعارض المحرم وغيره من الأحكام الأربعة قدم المحرم ١٦٧/١١-٣٦٧/٢
- إذا تعارض المرفوع والموقوف قدم المرفوع [٢٧٥]/٣٣
- إذا تعارض معنا أصلا عمل بالأرجح منهما ٥٣١/٦
- إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما ضررا بارتكاب أخفهما ٤٧٤/٧-٣١/٢-٥١٦/١
- إذا تعارض المقتضي والمانع قدم المانع (١٩٧)/١١
- إذا تعارض المقتضي والمانع يقدم المانع ٢١٢، ٢٠٧/١١-١٤٣/٤
- إذا تعارض المكروه والمحرم قدم المحرم والتزم دفعه ١٧٢، ١٧١/١١
- إذا تعارض المكروه والمحرم قدم المحرم والتزم دفعه وحسم مادته [١٦٧]/١١،
- ٣١٧، ٣١٦/١٧-١٧١
- إذا تعارض نضان وتساويا في القوة والعموم وجهل المتأخر فالتساقط أو الترجيح ٢٥٢/٣٣
- إذا تعارض نضان وتساويا في القوة والعموم وعلم المتأخر فهو ناسخ وإن جهل فالتساقط أو الترجيح ٢٥٢/٣٣

- إذا تعارض هتك الحرمة وبراءة الذمة فما المعتبر منهما ١٩٧/١١ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ، [٢١١]
- إذا تعارض هتك الحرمة وبراءة الذمة قدم براءة الذمة ١١/ (٢١١)
- إذا تعارض واجبان قدم أكدهما ١١/ [١٤٣]
- إذا تعارض واجبان قدم أقواهما ١١/ (١٤٣)
- إذا تعارض واجبان قدم أو كدهما ١١/ (١٤٣)
- إذا تعارض واجبان وأحدهما يخشى فوته ولا بدل له والثاني يخشى فوته وله بدل كان تقديم ما ليس له بدل أهم ١١/ ١٤٤
- إذا تعارض واجبان يقدم أكدهما ٤/ ١٥٣
- إذا تعارضت الأمارتان فالترجيح أو التساقط أو الوقف ٣٣/ ٤٥٨
- إذا تعارضت الأمارتان وتعذر الترجيح يثبت التخيير بينهما ٣٣/ (٤٥٧)
- إذا تعارضت بعض الخمس الضرورية قدمت الدينية ثم مصلحة النفس ثم النسب ثم العقل ثم المال ٤/ (١٧٥)
- إذا تعارضت البيتان تساقطتا ٦/ ٥٥٨
- إذا تعارضت الحقيقة الشرعية واللغوية فالشرعية مقدمة ٣٣/ (٦٤٧)
- إذا تعارضت الحقيقة والمجاز فالحقيقة أولى ٣١/ ٦٢٧ ، ٦٣٨ ، ٦٦٦ ، ٦٧٤
- إذا تعارضت دلالة الاقتضاء مع غيرها من الدلالات قدم غيرها ٣٣/ ٥٩٤
- إذا تعارضت دلالة العبارة مع دلالة الإشارة قدمت دلالة العبارة ٣٣/ ٥٩٤
- إذا تعارضت روايات من تنهى بحفظه ومن تلحقه الغفلة رجح الأول ٣٣/ (٤٤١)
- إذا تعارضت الصورة والمادة فهل تقدم الصورة أو المادة ١٥/ ٣٣
- إذا تعارضت العزيمة والرخصة قدمت العزيمة ٢/ ١٧٣ ، ٣٩٧
- إذا تعارضت فضيلتان قدم أفضلهما ١١/ [١٥٣] ، ١٦١ - ١٧/ ٣١٦ ، ٣١٨
- إذا تعارضت فضيلتان كلتاها مشوبة بنقيصة قدم أفضلهما ١١/ ١٥٣ ، ١٥٩ ، [١٦٢]
- إذا تعارضت المصالح غلبت المصلحة المتينة على المظنونة أو الموهومة ٧/ ٩٧ ، ٩٩ ، [١٠٦]
- إذا تعارضت مصالح قدم أهمها ٤/ ١٢٧
- إذا تعارضت المصالح والمفاسد قدم أعلى المصلحتين وارتكب أهون المفسدتين ٥/ ٣٥٢
- إذا تعارضت المصلحتان بدئ بأهمهما ٤/ ١٢٧
- إذا تعارضت المصلحة والمفسدة قدم أرجحهما ١٢/ ٢٥٢ ، ٢٥٦
- إذا تعارضت مفسدتان ارتكبت أخفهما ١/ ٣٩٠
- إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما بارتكاب أخفهما ١/ ٤٤٦ - ٢/ ١١٨
- إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضررا بارتكاب أخفهما ٧/ (٥٠٥)

- إذا تعارضت مفسدتان روعي أعمهما بارتكاب أخفهما ٢١٣/٢
- إذا تعدد المقتضي لسجود السهو تعدد لكل سهو سجدتان ٤٢٤/١٩
- إذا تعددت الأسباب وتساوت مسيئاتها فمسبب واحد يجمعها ٣٠٩/٩
- إذا تعددت العلل فالعكس ليس بلازم ٥٢٣/٢٩
- إذا تعددت النجاسة وتساوت في الحكم تداخلت ١٤٩/١٩
- إذا تعذر استيفاء الحق ممن وجب عليه لمعنى في غيره فهل يستوفى من صاحب المعنى إن أمكن أم لا ١٠/١٨
- إذا تعذر استيفاء المعقود عليه ثبت له الفسخ ٣٩٥/١٥
- إذا تعذر الأصل يصار إلى البدل ٤٠/٢ - ١٧/٤ - ١٨٨/٧ ، ١٩٠ ، ٣٢٠ - ٣٦٢/١١ ، ٤٣٤ ، ٤٤٤ - ١٣٨/١٢ ، ١٤٠ ، [١٤٧] ، ١٥٨ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٧٤ ، ٢٠٥ - ١٧/١٣ ، ٤٧٤
- إذا تعذر إعمال الكلام شرعا فإنه يهمل ٤٢/٩
- إذا تعذر إعمال الكلام يهمل ١/٥٢٢ - ٣٣/٢ ، ٣٩ ، ٢٠٨ - ٣٢٠/٧ - ٢٧/٩ ، ٣١ ، [٣٩] ، ٤٢ ، ٤٣
- إذا تعذر إتمام العقد فسخ ٣٩٥/١٥
- إذا تعذر إتمام العقد لغا ٥٥٧/٦
- إذا تعذر إيجاب القود وجبت الدية ٣٢٠/٧
- إذا تعذر جمع الواجبين قدم أرجحهما وسقط الآخر بالوجه الشرعي ١٤٣/١١
- إذا تعذر القصاص لاتصال محله بغيره فلا يمنع إذا زال الاتصال ١٧٧/٢٦
- إذا تعذر القصاص وجبت الدية ٢٠٩/٢٦
- إذا تعذر المثل تعينت القيمة ٢٦/١٥ - ٣٥٠/١١
- إذا تعذر معرفة من له الحق جعل كالمعدوم ٣٠٨/١١
- إذا تعذر المعين واستحال وجوده أو الحصول عليه انتقل الحكم إلى الذمة ١٣/١١١ ، ١١٧
- إذا تعذرت الحقيقة يصار إلى المجاز ١/٤٨٤ ، ٥٢٢ - ٣٣/٢ ، ٣٩ - ٣٢٠/٧ - ٢٦/٩ ، ٢٩ - ٣١/٦٣٧
- إذا تعذرت العدالة في الأئمة والحكام قدم أقلهم فسقا ١٩٠/١٨
- إذا تعقب الاستثناء جملا عطف بعضها على بعض رجع ذلك إلى الجميع ٤٧١/٣٠
- إذا تعقب الاستثناء جملا وصلح أن يعود إلى كل واحد منها لو انفردت فإنه يعود إلى جميعها ٤٧١/٣٠
- إذا تعقب جملا عاد إلى جميعها ٤٧٧/٣٠
- إذا تعقب شيء جملة مركبة من أجزاء فالمؤثر في هذا الشيء الجزء الأخير ٨٧/٩
- إذا تعقب شيء جملة مركبة من أجزاء فالمؤثر في هذا الشيء المجموع وليس الجزء الأخير ٨٧/٩
- إذا تعقب شيء جملة مركبة من أجزاء فهل المؤثر الجزء الأخير منها أو المجموع ٨٧/٩

- إذا تعقب شيء جملة مركبة من أجزاء فهل المؤثر فيه هو الجزء الأخير منها أو المجموع ... ٤٧١/١٠
- إذا تعلق بالتصرف في الملك حق الغير يمنع المالك من تصرفه بوجه الاستقلال ١٣/ (٦٣٣)
- إذا تعلق بعين حق تعلقا لازما فأتلفها من يلزمه الضمان فهل يعود الحق إلى البدل المأخوذ من غير عقد آخر ٥٦٧/١٦
- إذا تعلق حق بعين فهل يسقط ذلك الحق بسقوط ذلك العين وذهابه أم لا ١٣/ (٣٢٩)
- إذا تعلق حق الغير بالملك فليس للمالك أن يتصرف فيه تصرفا مضرا إلا بإذن صاحب الحق ١٣/ (٦٣٣)، ٦٣٦
- إذا تعلق الحكم بعله زال بزوالها ٢٩/ ٢٩٧، (٣١١)، ٣٢٠
- إذا تعيب المغصوب ولم تذهب عينه ضمن الغاصب أرشه لأنه عوض عن أجزاء ناقصة أو أوصاف وكلاهما مضمون ٥٤٥/١٤
- إذا تغيرت الحقيقة تغيرت الأحكام ٣/ ٢٧٠
- إذا تقابل حكم المبدأ والمنتهى فقد اختلف في المقدم منهما ١٢/ (١٤)
- إذا تقابل حكم المبدأ والمنتهى فقد اختلف في المقدم منهما في باب العبادات ١٢/ ١٦
- إذا تقابل عملان أحدهما ذو شرف في نفسه ورفعة وهو واحد والآخر ذو تعدد في نفسه وكثرة فأيهما يرجح ١١/ ١٥٤، ١٥٩، (٢٢٥) - ١٢/ ٦٢٩
- إذا تقابل عملان أحدهما ذو شرف في نفسه ورفعة وهو واحد والآخر ذو تعدد في نفسه وكثرة فأيهما يرجح ظاهر كلام أحمد ترجيح الكثرة ١/ ٣٧٢
- إذا تقابل محرمان لم يمكن الخروج عنهما وجب ارتكاب أخفهما ١١/ ١٦٨ - ١٧/ ٣١٦، ٣١٧
- إذا تقابلت الكثرة والرفعة فما المقدم ١١/ [٢٢٥]
- إذا تقاوم أصلان تساقطا ١١/ (١٩١)، ١٩٣
- إذا تقرر السبب الموجب في حق الأصل وجب على التبع بوجوبه على الأصل ١١/ ٤٣١
- إذا تكاثرت الأدلة عضد بعضها بعضا فصارت بمجموعها مفيدة للقطع ٣٢/ ٣٩٥
- إذا تكرر الأمر بالشيء اقتضى ذلك وجوب تكرار الأمور به ٣١/ (٢٣١)
- إذا تكرر الأمر بالفعل الواحد اقتضى الاستئناف ٣١/ (٢٣١)
- إذا تكرر عقد البيع بتبديل الثمن أو تزييده أو تنقيصه يعتبر العقد الثاني ١٦/ ٢١٥، ٢١٨
- إذا تكررت الواقعة يلزم تكرير النظر ٣٣/ ١٤٤
- إذا تكررت الواقعة يلزم تكرير النظر وتجديد الاجتهاد ٣٣/ (١٣٩)
- إذا تكررت الواقعة يلزم المجتهد تكرير النظر ٣٣/ [١٣٩]
- إذا تلتقت الأمة الحديث الضعيف بالقبول يعمل به على الصحيح وجوبا ٢٨/ ٣٩٠
- إذا تناقض نصان فالناسخ هو المتأخر ٣٣/ (٧٢٩)

- إذا توقف دفع الضرر عن نفسه على الإضرار بالغير لم يجز ووجب تحمل الضرر ٧/ (٥٣٩)
- إذا تولد الشيء بين مضمون وغير مضمون فهل يعطى جميعه حكم الضمان ١/ ٤٦٩ -
- ٤٣١/١٤، [٤٨٧] - ٣١/١٨، ٣٢، ٣٤
- إذا تولد الشيء بين مضمون وغير مضمون لم يعط جميعه حكم الضمان ١٤/ ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤
- إذا تولد الشيء بين مضمون وغير مضمون يعطى جميعه حكم الضمان ١٤/ ٤٩٢، ٤٩٣
- إذا ثبت الترجيح بين الدليلين وجب العمل بالراجع ٣٣/ ٢١٩
- إذا ثبت الحد لم يجز الإسقاط ٢٥/ ٤٧٠
- إذا ثبت الحق في العين سرى إلى البدل ١٣/ (١٧)
- إذا ثبت حكم عند ظهور عدم سببه أو شرطه فإن أمكن تقديرهما تعين وإلا عد مستثنى .. ١١/ ٢٦٢ -
- ٦٩٦، ٦٤٦/ ٢٧
- إذا ثبت الشيء ثبت بلازمه الشرعي ٢٧/ ٤٣٠ - ٣١/ ٢٧٩، ٤٠٢
- إذا ثبت للمتكلم عرف حمل كلامه عليه وإلا فلا ٨/ (٢٣٣)
- إذا ثبت الملزوم ثبت اللازم ٢٧/ (١٥٩)، ١٦٣
- إذا ثبت الملك جاز التصرف ما لم يكن فيه إبطال حق لغيره ٢/ ٣٤٦
- إذا ثبت الملك في عين فالأصل استصحابه بحسب الإمكان ٦/ (٤٢٦)
- إذا جاء العذر ممن له الحق سقطت به الكفارة ١٣/ ٢٢٥
- إذا جازت العبادة من وجوه وفسدت من وجه يحكم بالفساد احتياطا ١٧/ (١٨)
- إذا جحد المروي عنه وكذب بالحديث سقط الحديث ٢٨/ (٣٧٧)
- إذا جرى الملك في الأعيان أو المنافع اعتبر المحل مالا ١٦/ ٣٥٢، ٣٥٣
- إذا جعلت الأجرة شيئا يحصل بعمل الأجير فالإجارة باطلة ٢٢/ (٩٣)
- إذا جمع بين عبادتين في نية واحدة فإن كانت إحدهما أقوى كان شارعا فيها وإن استوتا ألغيتا ولا يكون شارعا في واحدة منهما ١٧/ (١٥٦)
- إذا حج النائب وقع الحج عن المستنيب ١٨/ ١٣٠
- إذا حرم الاستعمال حرم الاتخاذ ١٢/ (٢٩١)
- إذا حرم الشارع شيئا عوض عنه ما هو خير وأنفع ٣/ [٥٠٧]
- إذا حرم النظر حرم المس ١٢/ (٣٣٧)
- إذا حصل التلف من فعلين أحدهما مأذون فيه والآخر غير مأذون فيه وجب الضمان كاملا على الصحيح ١٤/ (٤٨٧)، ٤٨٩
- إذا حلت ذبائهم حل نكاحهم وما لا فلا ٢٤/ ٥٠١

- إذا خالف الحكم نص الكتاب أو نص السنة المعقولة قطعاً أو إجماع الأمة فلا شك في النقص فإن خالف خبراً صحيحاً نقله الآحاد أو خالف القياس الجلي فقد يفضي الأمر إلى النقص..... ٢/٤٧٥
- إذا خرج عن ملك المكلّف مال على وجه العبادة ثم طرأ ما يمنع إجزائه أو الوجوب فهل يعود إلى ملكه أم لا..... ١٧/ [٤٥١]
- إذا خرج الفعل امتثالاً لأمر كان حكمه حكم ذلك الأمر في اقتضاء الوجوب..... ٢٨/٤٨٢
- إذا خرج اللفظ لبيان معنى لا يحتاج به في غيره..... ٣٢/٤٧٨
- إذا دار الأمر بين تفويت أحد أمرين على وجه يتضمن تحصيل أحدهما كان تحصيل ما يفوت إلى غير بدل أولى من تحصيل ما يقوم بدله مقامه..... ١٢/ (٢١٣)
- إذا دار الأمر بين الجواز والتدبّر قدم التدبّر..... ١١/١٦٨
- إذا دار الكلام بين الإلغاء والإعمال فالإعمال أولى..... ٢/٤٤٠ - ٩/ (٢٦)
- إذا دار اللفظ بين كونه مترادفاً أو متبايناً فحمله على المتباين أولى..... ٣٢/٢٩٠
- إذا دار اللفظ بين المعهود في الشرع وبين غيره حمل على المعهود..... ٣٢/٢٨١
- إذا دارت المسألة بين مراعاة اللفظ ومراعاة القصد فمراعاة القصد أولى..... ٦/ (٩١)
- إذا دخل أمر في أمر من نوعه قدر الداخل عدماً أما إذا لم يكن من نوعه فلا..... ٩/ (٢٨٥)
- إذا دعت الحاجة إلى التصرف في مال الغير أو حقه وتعدّر استئذانه جاز هذا التصرف..... ٧/ (٣٠٩)
- إذا دل الكتاب أو السنة على علية الوصف ثبتت به..... ٢٩/ [٤٢٩]
- إذا ذكر لفظ ثم أعيد منكراً فالثاني غير الأول وإن أعيد معرباً بالألف واللام فالثاني هو الأول..... ٣٢/ (٢٦٩)
- إذا رتب مشروط على شرطين لا يحصل إلا عند حصولهما إن كانا على الجمع وإن كانا على البدل حصل عند أحدهما..... ٢٧/٦٩٧، [٧٥٧]
- إذا رفعت الحدود للإمام فلا شفاعة..... ٢٥/ [٤٧٧]
- إذا رفعت الحدود للإمام القاضي فلا شفاعة ووجب الحد..... ٢٥/٥٩
- إذا روي الحديث مرة مرفوعاً ومرة موقوفاً فله حكم الرفع..... ٣٣/٢٧٥
- إذا زال التعدي يزول الضمان ١/٤٦٩ - [١٤/٤١١]، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٥٨، ٤٦١ - ١٦/٥٦٧
- إذا زال السبب المقتضي للضمان زال الضمان..... ١٤/ (٤١١)
- إذا زال المانع زال الممنوع..... ١/٤٤٥
- إذا زال المانع ظهر أثر السبب..... ٩/ (١٥٧)
- إذا زال المانع عاد الحكم الأصلي..... ٩/ (١٥٧)
- إذا زال المانع عاد الممنوع..... ٢/٣١، ٣٩ - ٧/٣٠٠، ٣٠٣ - ٨/٣٧١، ٤٦٧، ٤٧٠، ٤٧٢ -

- ١٤٩/٩ ، ١٥٥ ، [١٥٧] - ٦٦٩/١٣ - ٣٩/١٨ ، ٢١٧ - ١٦٩/٢٣ ، ١٧١ - ١٧٧/٢٦ ، ١٧٩ - ٣١٢/٢٩
- إذا زال المانع عمل السبب من وقت زوال المانع (١٥٧)/٩
- إذا زال المانع عمل المقتضي عمله (١٥٧)/٩
- إذا زال المانع والمقتضي قائم ترتب عليه أثره (١٥٧)/٩
- إذا زال المانع يعود الممنوع ٩/٢٨
- إذا زال المعنى الموجب للضمان وجب أن يسقط الضمان ٤١٣ ، (٤١١)/١٤
- إذا زال الموجب زال الموجب ٣٦٩/٢
- إذا سقط استحقاق المتبوع سقط استحقاق التابع ٤٣١/١١
- إذا سقط الأصل سقط التابع ضرورة ٥٣١/٢٥
- إذا سقط الأصل سقط الفرع ٢١٣ ، ٢٠٩ ، ٤٠ ، ٣٢/٢ - ٤٨٣ ، ٤٤٥ ، ٣١٩/١
- ٣٢٢/٤ - ٣٤٨/١٠ - ٥٥٦/١١ - ٤٣/١٢ ، ٤٥ ، [٥١] ، ٦٠ ، ٦١ ، ١١١ ، ١١٢ - ١١١/١٤
- إذا سقط الأصل سقط فرعه وما انبنى عليه (٥١)/١٢
- إذا سقط الأصل فالفرع أولى بالسقوط ٢٣٤ ، ٢٣٢/١٨ - (٥١)/١٢
- إذا سقط الأصل مع إمكانه فالتابع أولى ٣٦٥/٢
- إذا سقط حد الحرابة بالتوبة لم يسقط حق الآدميين ٥٥٧ ، ٥٣٩/٢٥
- إذا سقط القصاص وجبت الدية (٢٠٩)/٢٦
- إذا سقط المقصود سقطت الوسيلة (٣٢١)/٤
- إذا سقط وجوب الأصل مع إمكان أدائه سقط البدل ٤٣٥/١١
- إذا سقطت العلامات فالاستصحاب قانون في الشريعة ١٨٨/٣
- إذا شرع في البدل ثم قدر على الأصل في الأثناء هل ينتقل إليه (١٧٤)/١٢
- إذا شرف الشيء وعظم في نظر الشرع كثر شروطه وشدت في حصوله (٦٩)/١٠
- إذا شغل الزمان عن الإمام وخلا عن سلطان ذي نجدة واستقلال وكفاية ودراية فالأمر موكولة إلى العلماء (٢٨٩)/٢٦
- إذا صار الأمر إلى تأويل الفقهاء فلا يجعل قول بعضهم حجة على بعض (٤٩)/٣٣
- إذا صار المحجور أهلاً للتصرف زال الحجر لزوال سببه (١٦٩)/٢٣
- إذا صح الحديث وجب الأخذ به فيما تعم به البلوى وما لا تعم ٢٩٤/٢٨
- إذا صح ما هو الأصل صح ما جعل بناء عليه ٥٥٨/١١ - ٣٥٨/٨
- إذا صرف الأمر عن الوجوب جاز أن يحتج به على الندب أو الإباحة (١٩٣)/٣١
- إذا ضاق الأمر اتسع ٥٤٩ ، ٤٢٩/١ - ٥٤٩ ، ١٦٦/٢ - ٣٢٥ - (١٥٣)/٧ ، ١٥٩ ، ٢٢٥ - ٥١٣/٩
- إذا ضاق الأمر اتسع وإذا اتسع ضاق ٥١٣ ، ٥١٠/٩ - ٦٢/٢ - ٤٠٥/١

- إذا ضاق بيت المال عن مصارفه قدم منها ما يصير بتأخير دينا عليه..... ٢٦/ (٤١٣)
- إذا ضعف مدرك الوجوب سقط الوجوب بالنسيان..... ١٢/ (٤٣٩)
- إذا ضمن المكره رجوع بما غرم على من أكرهه..... ١٤/ (٥٧٩)
- إذا طبق الحرام الزمان وأهله ولم يجدوا إلى طلب الحلال سيلا فلهم أن يأخذوا منه قدر الحاجة..... ٣/ (٥٦٣)
- إذا طرأ على قيمة المغصوب نقصان بسبب استعمال الغاصب يلزم الضمان..... ٢٣/ (٢٧١)
- إذا طرأت المباشرة على المباشرة أو السبب على السبب فالحكم فيه تقديم الأقوى فإن اعتدلا جمعنا بينهم..... ١٤/ ٢٨١
- إذا ظفر الإنسان بجنس حقه أو بغير جنسه المتعذر هل يأخذه أم لا..... ١٣/ ١٧٦ ، (٤٨٠) ، ٥٩٨
- إذا ظفر الإنسان بجنس حقه أو بغير جنسه هل يأخذه أم لا..... ١/ ٤٦٦
- إذا ظهر من الشارع في بادئ الرأي القصد إلى التكليف بما لا يدخل تحت قدرة العبد فذلك راجع في التحقيق إلى سوابقه أو لواحقه أو قرائنه..... ٢/ ٥٦٢
- إذا ظهر من المكره قرينة اختيار فإن تصرفه يصح..... ١٢/ ٥٦٩
- إذا عاد المانع عاد الممنوع..... ٩/ ٤٨٠
- إذا عارض الأصل الظاهر فأيهما يرجح..... ١١/ (١٨٥)
- إذا عجز عن البدل يسقط عنه الأداء..... ١٢/ ٢٠٦ ، ٢٠٧
- إذا عدم الجامع فسد القياس..... ٢٩/ (٢٤٣) ، ٢٥٠
- إذا عدنا الاجتهاد بالكلية استصحينا ما كنا عليه..... ٣/ ١٨٨
- إذا عرضت مصلحة أخرى لمصلحة دنيوية غلب عليها جانب المصلحة الأخروية..... ٤/ (٢٤٧)
- إذا علق الحكم بعدد أو ترتب على متعدد فهل يتعلق بالجميع أو بالآخر..... ٩/ (٨٧)
- إذا علق الزوج الطلاق بشرط لم تطلق قبل وجوده..... ٢٣/ (٤٨٣)
- إذا علق الطلاق بأمر كائن لا محالة وقع الطلاق في الحال..... ٢٣/ ٤٨٤
- إذا علق الواقف الاستحقاق بصفة استحق من اتصف بها فإن زالت عنه زال استحقاقه وإن عادت عاد استحقاقه..... ٢٢/ [٤٩٣]
- إذا علل الحكم بعللة غالبية اكتفي بغلبتها عن تتبعها في آحاد الصور..... ٧/ ٤١٤ ، ٤١٤
- إذا علل حكم عدمي بوجود مانع أو انتفاء شرط فيجب وجود المقتضي..... ٢٨/ ١٩ ، ٢٢
- إذا عم الحرام قطرا بحيث لا يوجد فيه حلال إلا نادرا جاز استعمال ما يحتاج إليه ولا يقتصر على الضرورة..... ٣/ (٥٦٣)
- إذا عم العرف في ناحية بشيء فهل يجعل عموم العرف في حكم الشرط..... ٨/ (٢٥١)
- إذا عمل الراوي بخلاف روايته فالعبرة بروايته لا برأيه..... ٣٣/ (٣٠١)
- إذا عين أحد العوضين والآخر في الذمة فللكل منهما حكم نفسه..... ١٣/ ١٠٤

- إذا غلب قصد الدنيا على قصد العبادة لم يعتد بالعبادة ٢٥٦/١٧
- إذا غلب قصد الدنيا على قصد العبادة لم يعتد بالعبادة وإن غلب قصد العبادة فالحكم له ٢١/٦-
- ١٦١ ، ١٥٧ ، ١٥٦ ، ١٢٥/١٧
- إذا فات الأصل لم يتصور الجبران ٥٨/١٥
- إذا فات الخلف رجع بالأصل ٤٣٥/١١
- إذا فات المتبوع فات التابع (٥٢)/١٢
- إذا فات محل الوصية بطلت [١٤٩]/٢٤ - ١٧٢/١٠
- إذا فات محل الوصية بطلت الوصية ٨٧/٢٤
- إذا فات محل الوصية تبطل ١٠٩/٢٤
- إذا فرغ من البذل ثم قدر على الأصل فإن كان الوقت مضيقا فقد مضى الأمر وإن كان موسعا فقولان ١٨٦/١٢
- إذا فسخ العقد فسخ ما في ضمنه ٣٩٨ ، ٣٩٦/١٥
- إذا فسد العقد فسد ما في ضمنه (٤٥)/١٦
- إذا فسد العقد فسدت التسمية فيرجع إلى القيمة (٤١٠)/١٦
- إذا فسدت المساقاة فللعامل أجر مثله (٢٢٥)/٢٢
- إذا فعل فعلا بناء على أنه صحيح أو فاسد فبان في نفس الأمر بخلاف ما اعتقده فهل ينظر إلى اعتقاده أو إلى ما في نفس الأمر ٧٢/٧ - ٥٤٣/١
- إذا فهم الإنسان عن الشارع قصده صار بمنزلة الخليفة للنبي (٢٧١)/٥
- إذا قابل العوض الواحد معلوما ومجهولا هل يفض عليهما أو يكون للمعلوم وما فضل للمجهول وإلا وقع مجانا (٤٧٨)/١٠
- إذا قال الصحابي كنا نفعل على عهد رسول الله ﷺ كذا فليس كالمسند ٤١٠/٢٨
- إذا قال الصحابي كنا نفعل كذا على عهد رسول الله ﷺ فهو بمنزلة المسند [٤٠٩]/٢٨
- إذا قال الصحابي من السنة كذا حمل على سنة النبي (٤٠١)/٢٨
- إذا قال الصحابي من السنة كذا فليس بحجة ٤٠١/٢٨
- إذا قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالبذل بطل حكم البذل (١٧٣)/١٢
- إذا قدر على الأصل قبل العمل بالبذل لم يجز العمل بالبذل (١٧٤)/١٢
- إذا قصد المكلف بالسبب الممنوع ما يتبعه من المصلحة عوقب بنقيض قصده (٢٧٦)/٦
- إذا قضى القاضي فيما يسوغ فيه الاجتهاد فلا ينقض قضاؤه (٧٩)/٢٥
- إذا قطع بانتفاء الحكمة لا يثبت الحكم ٣٣٦/٢٩
- إذا قمت إلى الصلاة فكبر ٥٠٠/٣١

- إذا قوبل مجموع أمرين فصاعدا بشيء فهل المجموع في مقابلة المجموع أو الزائد في مقابلة الشيء ٥٢٩/١٠
- إذا قوبل مجموع أمرين فصاعدا بشيء فهل المجموع في مقابلة مجموع ذلك الشيء أو كل فرد مقابل لجزء منه ٥٣١، ٥٢٨، ٤٨٦، [٤٦٩]/١٠-٨٩، ٨٨/٩
- إذا قوبل مجموع أمرين فصاعدا بشيء واحد فهل المجموع في مقابلة ذلك الشيء أو يعتبر كل فرد مقابلا لجزء منه ٤٨٢، ٤٨١، ٤٧٨/١٠
- إذا كان أحد الحديثين أشبه بكتاب الله ففيه الحجة ٤٠٨/٢
- إذا كان أحد الحديثين المتعارضين أقل وسائط كان مقدما على الآخر ٣٣/٣٨١
- إذا كان أحد الخبرين إثباتا والآخر نفيا فيكون الإثبات أولى ٣٣/٣٤٥
- إذا كان أحد الخبرين المتعارضين مسندا والآخر مرسلا فالمسند أولى ٣٣/٣٧٣
- إذا كان أحد الخبرين موافقا للدليل والآخر غير موافق فالموافق أولى ٣٣/٣٩٣
- إذا كان أحد الخبرين موافقا لظاهر القرآن فإنه يقدم ٣٣/٣٨٧
- إذا كان أحد الخبرين يقتضى الحظر والآخر يقتضى الإباحة فالأصح أن الذي يقتضى الحظر أولى ٣٣/٤٢٩
- إذا كان أحد الدليلين أعم من الآخر من وجه وأخص من وجه يصار إلى الترجيح بينهما ٣٣/٢٥١
- إذا كان أصل الجناية مباشرة فسرابتها كذلك وإن كانت تسببا فسرابتها كذلك ١٤/٢٨٦
- إذا كان أول الخطاب مكتفيا بنفسه غير مفتقر إلى ما بعده لم يجز أن نقصره عليه ٣٢/٣٧٤
- إذا كان بين الدليلين عموم وخصوص من وجه فيطلب الترجيح بينهما ٣٣/٢٥١
- إذا كان ترك المكروه يؤدي إلى ما هو أشد كراهة منه غلب الجانب الأخف ١١/١٦٨- [٣١٥]/١٧
- إذا كان الثقة حافظا لم يضره الانفراد ٢٨/٣٥٩، ٣٦١
- إذا كان الحق مما لا يتجزأ فإنه يثبت لكل على الكمال ١٨/١٥٣، ١٥٤، [١٦١]
- إذا كان حكم الأصل لغويا أو عقليا فلا يصح القياس عليه ٢٩/١٥٧
- إذا كان سبب السكر محذورا لم يكن السكران معذورا ١٢/٦٠٣
- إذا كان السبب والدافع إلى العقد غير مشروع كان العقد باطلا ١٦/٥٧٣
- إذا كان العذر ممن له الحق منع فساد صومه ١٣/٢٢٥
- إذا كان عمل المكلف موافقا في الظاهر لحكم الشارع لكنه مخالف للمصلحة المقصودة منه فالفعل غير صحيح لأن الأعمال الشرعية غير مقصودة لأنفسها ٢/٥٦٤
- إذا كان عوض العقد مجهولا بطل ١٦/٣٧٩، ٣٨٢، (٥٩١)
- إذا كان الغالب في الانتفاع بالمبيع هو المنفعة المحرمة فلا يجوز بيعه ٩/٣٢٠- ٢١/٩٨
- إذا كان الفرع دائرا بين أصلين وكانت المشابهة لأحدهما أقوى الحق به ٢٩/٥٥٣

- إذا كان الفرع يعود على الأصل بالبطلان كان الفرع باطلا ١٢/ (٤٣)
- إذا كان الفعل مكروها بالجزء كان ممنوعا بالكل ٢٧/ (٥٢٩)
- إذا كان الفعل من جهة واحدة استحال كونه واجبا وحراما ٢٧/ (١٩٣)
- إذا كان الفعل مندوبا بالجزء كان واجبا بالكل ٢٧/ (٤٦٩)، ٤٧٣
- إذا كان قصد المتحايل مناقضا لقصد الشارع عومل بنقيض قصده ٢٣/ ٦، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٩، [٢٨٤]
- إذا كان قصد المتحايل مناقضا لقصد الشارع عومل بنقيض قصده وبطل عمله ولم ينفذ ٦/ ٢٨١
- إذا كان القياس على أصليين أو ثلاثة فهو أقوى من التعلق بأصل واحد ٢٩/ ٥٥٥
- إذا كان اللازم منافيا للشيء يكون الملزوم منافيا له ٢٧/ (١٣٣)
- إذا كان اللفظ صريحا في بابه ووجد نفاذا في موضوعه لم يكن كناية في غيره ٦/ (١١٨)
- إذا كان للحكم سبب وشرط جاز تقديمه على شرطه دون سببه وأما تقديمه عليهما أو على سببه فممتنع ١٣/ ٥١٤ - ١٧/ ٥٠
- إذا كان للرجل مال غائب فحسب بقاءه وأخرج زكاته بعد حولان الحول ثم تبين أن ذلك المال هالك فالذي أخرجه يسترده ٢/ ٤٧١
- إذا كان للشيء حال ومال وكان الحكم يختلف فما الذي يقدم ٨/ (٤٣٧)
- إذا كان للشيء مألان مختلفا الحكم فهل يعتبر بأولهما أو بأخرهما ٨/ ٤٤٤ - ١٢/ ١٤
- إذا كان للواجب بدل فتعذر الوصول إلى الأصل حالة الوجوب فهل يتعلق الوجوب بالبدل تعلقا مستقرا بحيث لا يعود إلى الأصل عند وجوده أم لا ١/ ٤٩١
- إذا كان المكروه عليه قولا غير قابل للفسخ ولا يتوقف على الرضا فإن حكمه لم يبطل بالإكراه ١٢/ ٥٤٢
- إذا كانت إحدى العلتين أو الخبرين مدنيا والآخر مكي فالمدني مقدم ٢٨/ ٢٠٥
- إذا كانت إحدى العلتين أقل أوصافا من الأخرى فالقليلة الأوصاف أولى ٢٩/ ٦٣٦
- إذا كانت إحدى العلتين حكما شرعيا والأخرى وصفا حقيقيا فإن رد الحكم إلى الحكم أولى ٢٩/ (٦٢٧)
- إذا كانت إحدى العلتين صفة ذاتية والأخرى حكمية فالحكمية أولى ٢٩/ (٦٢٧)
- إذا كانت إحدى العلتين مركبة من أوصاف والأخرى ذات وصف فما يتحد وصفه أولى ٢٩/ (٦٣٥)
- إذا كانت إحدى العلتين يوافقها عموم والأخرى لا يوافقها فالموجبة للتخصيص أولى ٢٩/ (٦٤٣)
- إذا كانت إحدى العلتين يوافقها عموم والأخرى لا يوافقها فما يوافقها أولى ٢٩/ ٦١٢
- إذا كانت الحيلة لا تهدم أصلا شرعيا ولا مصلحة معتبرة فغير داخله في النهي ٤٠/ ٥٤٤، [٥٦١]
- إذا كانت رواية أحد الخبرين بلفظ النبي ﷺ والآخر بمعناه فرواية اللفظ أولى ٣٣/ ٣٧٣
- إذا كانت صورة الجواز مما يكثر القصد بها إلى الممنوع اعتبرت اتفاقا ٥/ (٥٠٧) - ٥/ ٤١٦
- إذا كانت الضرورة فدين الله يسر ٢/ ١٦٥

- إذا كانت علة أحد القياسين متضمنة لمقصود يعم جميع المكلفين والأخرى متضمنة لمقصود يرجع إلى آحادهم فالأولى أولى ٢٩/٦١١)
- إذا كانت المشقة خارجة عن المعتاد فمقصود الشارع فيها الرفع على الجملة ٤/ [٣٣]
- إذا كثرت الأصول كثرت شواهد الصحة ٢٩/٥٥٤
- إذا كثرت الأمارات العاضدة للدليل ترجح على معارضه ٣٣/ (٢٠٣)
- إذا كثرت المؤنة خف الواجب أو سقط وإذا خفت المؤنة كثر الواجب ٢٠/ ١٥٥
- إذا كذب الأصل الفرع سقط ٢٨/ (٣٧٧)
- إذا كذب الشيخ المروي عنه من روى عنه أوجب ذلك سقوط تلك الرواية ٢٨/ (٣٧٧)
- إذا كره شيء كره أخذ الأجرة عليه ١٢/ ٢٨٥
- إذا لم تستغرق السهام الفريضة ولا عصبة للميت رد عليهم بقدر سهامهم ٢٤/ (٤٢٣)
- إذا لم تكن الأنثى صاحبة فرض واجتمعت مع أخيها المعصب فلا يعصبها ٢٤/ (٣٤٩)
- إذا لم نجد نصا فالرجوع إلى قضايا النهي ٣/ ١٨٨
- إذا لم يثبت ما هو الأصل لم يثبت ما في ضمنه ١١/ (٥٥٥)
- إذا لم يثبت المتضمن لا يثبت ما في ضمنه ٢٧/ ١٦٠
- إذا لم يجب في المتبوع القطع لم يجب في التابع ٢٥/ (٥٣١)
- إذا لم يجب القطع بالمقصود لا يجب بالتابع ٢٥/ [٥٣١]
- إذا لم يصح الدليل لم يثبت المدلول عليه ٢٧/ (٢٦٩)
- إذا لم يصح الشيء لم يصح ما في ضمنه ١١/ (٥٥٦)
- إذا لم يطابق القول منه ﷺ الفعل فإنه لا يدل على أفضلية ولا مفضولية ٢٨/ ٤٩٠
- إذا لم يعتبر الأصل فأولى أن لا يعتبر التبع ١١/ ٤٣١
- إذا لم يكن للشخص ولاية على نفسه لم تكن له ولاية على غيره بالطريق الأولى ١٨/ (٢٣١)
- إذا لم يكن المشار إليه من جنس المسمى تعلق الحكم بالمسمى ١٥/ ١٦٠
- إذا لم يكن معنا ضبط شرعي نقف عنده أخذنا بأقصى الإمكان في التقريب ٣/ ٤٢٦
- إذا لم يمكن اعتبار المخالط بنفسه لموافقة الماء في الصفة اعتبر بغيره مما يخالف الماء ١١/ ١٢١
- إذا لم يمكن إعمال الكلام أهمل ٩/ (٣٩)
- إذا لم يمكن الكف عن المحظور إلا بالكف عما ليس بمحظور فيجب الكف عن استعماله ويحكم بتحريم الكل ٢٧/ ٥٤٨، ٥٥٠
- إذا لم يتعقد السبب موجبا للأصل باعتبار أنه لم يصادف محله لا يكون موجبا للخلف ٢٧/ ٦٣٦
- إذا لم يوجد الشرط فالأصل وجود المانع ٢٨/ ٢٥
- إذا لم يوجد المثل إلا بأكثر من ثمن أمثاله فهل ينتقل إلى القيمة ويكون وجوده بمنزلة العدم أم لا ١١/ (٣٥٩)

- إذا نسخ بعض العبادة لم يكن ذلك نسخا للباقي ٣٣/٧٤٥
- إذا نسخ الوجوب لا يبقى الجواز ٣٣/٧٨٥
- إذا نسخ الوجوب يبقى الجواز ٣٣/٧٨٥
- إذا نظرت في كلية شرعية فتأملها تجدها حاملة على التوسط فإن رأيت ميلا إلى جهة طرف من الأطراف فذلك في مقابلة واقع أو متوقع في الطرف الآخر ٢/٥٦٢
- إذا نقص ركن من العبادة أو شرط متصل فنسخ للجميع ٣٣/٧٤٦
- إذا نوى إبطال العبادة أو الخروج منها بطلت ٦/١٧٩
- إذا نوى المكلف مع النفل نفلا آخر لا يحصلان ١٧/١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٦١
- إذا نوى المكلف مع النفل نفلا آخر هل يحصلان ١٧/١٧٠
- إذا هلك الأعيان التي أوصى بها كلها بطلت وصايا أصحاب الأعيان ٢٤/١٤٩
- إذا وافق الخاص حكم العام خصصه ٣٠/٥٦٥
- إذا وافق الخاص حكم العام لم يخصصه ٣٠/٥٦٥ - ٣١/١٢٠ ، ١٢٤
- إذا وافق خاص عاما لم يخصصه ٣٠/٥٦٥ ، ٥٦٩
- إذا وافق العام الخاص لم يخصصه ٣٠/٥٧٠
- إذا وجب حقان بسببين فاستيفاء أحدهما لا يسقط الآخر ١٣/٤٥٦
- إذا وجب مخالفة أصل أو قاعدة وجب تقليل المخالفة ما أمكن ٧/٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٣٧٤ - ١٥/٢١٩
- إذا وجبت قيمة المتلف اعتبر بمحل الإتلاف ١٥/١٧
- إذا وجد الأصل قبل الشروع في المقصود لزم الأخذ بالأصل ١٢/١٨٧
- إذا وجد الحضر والسفر في الصلاة غلب حكم الحضر ١٧/٥٨
- إذا وجد الرهن بيد المرتهن فهو حوز له ٢٣/٢٠١
- إذا وجد سبب الملك ثبت الملك في الحال ١١/٨ ، ١٢
- إذا وجد الشرط قارنه المشروط ١٠/٣٠٧
- إذا وجد عملان من جنس واحد وكل منهما مقصود أو واحد منهما ليس مقصودا بنفسه تدخلا ٩/٣٠٩
- إذا وجد ما يبطل عقد البيع بطل ما يترتب عليه ٨/٣٥٨ - ٢١/١٠٣ ، ٣٠٥
- إذا وجدت القدرة على الأصل قبل استيفاء المقصود من البذل يتنقل الحكم إلى الأصل ١٢/١٧٣
- إذا وجدنا أثرا معلولا لعلة ووجدنا في محله علة صالحة له ويمكن أن يكون الأثر معلولا لغيرها لكن لا يتحقق وجود غيرها فهل يحال ذلك الأثر على تلك العلة المعلومة أم لا ٧/١٢٥
- إذا وجدنا جملة ذات أعداد موزعة على جملة أخرى فهل يتوزع أفراد الجملة الموزعة على أفراد الأخرى أو كل فرد منها على مجموع الجملة الأخرى ١٠/٥٢٧
- إذا ورد الأثر بطل النظر ٣٣/١٠

- إذا ورد الأمر بشيء يتعلق بالمأمور وكان عند المأمور وازع يحمله على الإتيان به فلا يحمل ذلك الأمر على الوجوب ٥٩٢/٩ ، ٥٩٦ - ٣١ / ١٩٩ [
- إذا ورد خبران أحدهما حاضر والآخر مبيح فالحظر أولى ٣٩٠ / ٨
- إذا ورد الخطاب مطلقا لا مقيد له حمل على إطلاقه ٣١ / ٤١٥ (
- إذا ورد عقد البيع على ما في يد المشتري انضم ملكه إلى دوام يده وتم الأمر ٢٠٢ / ٢٣
- إذا ورد عقد على عين لا يجوز أن يعقد عليها مثله ٣٦ / ١٠
- إذا وردت صيغة العموم في محل يقبل العموم وجب حمله على العموم ٣٠٨ / ٣١
- إذا وصل إلى الدماغ شيء بطل صومه ٢١٨ / ٢٠
- إذا وصل بألفاظ العقود ما يخرجها عن موضوعها فهل يفسد العقد بذلك أم يجعل كناية عما يمكن صحته على ذلك الوجه ٨ / ١٦
- إذا وصل الراوي الحديث بالنبي مرة وجعله موقوفا على بعض الصحابة مرة أخرى فإنه يجعل متصلا بالنبي ٣٣٥ / ٢٨
- إذا وقع الاختلاف فيما مضى يحكم الحال ١٣٣ / ٧ (
- إذا وقع البيع على سبيل الاستصناع وروعت شرائطه فالبيع صحيح ٥١ / ٢١
- إذا وقع التعارض بين الاشتراك والإضمار فالإضمار أولى ٣٣ / ٥٥٧ (
- إذا وقع التعارض بين الاشتراك والتخصيص فالتخصيص أولى ٣٣ / ٥١١ (
- إذا وقع التعارض بين الاشتراك والنقل فالتنقل أولى ٣٣ / ٥١٧ (
- إذا وقع التعارض بين الاشتراك والنقل كان الاشتراك أولى ٥٥٢ ، ٥٤٩ / ٣٣
- إذا وقع التعارض بين الحديث الصحيح المرفوع والأثر الموقوف فالواجب تقديم المرفوع على الموقوف ٢٨٠ / ٣٣
- إذا وقع التعارض بين المجاز والتخصيص فالتخصيص أولى ٥١٢ / ٣٣ ، ٥٢١ (
- إذا وقع التعارض بين المجاز والإضمار فهما سواء ٣٣ / ٥٦٥ (
- إذا وقع التعارض يقدم الأحوط ١٧٩ / ٩ - ٣٣ / ٢٣٩ (
- إذا وقع الشك في سبب الإباحة لم تثبت الإباحة ١١٤ ، ١٠٩ / ٧ (
- إذا وقع الشك وجب بقاء ما كان على ما كان ٦ / ٣٩٢ (
- إذا وقع الفرع بين أصليين وكانت مشابهته لأحدهما أقوى من مشابهته للآخر ألحق لا محالة بالأقوى ٢٩ / ٥٥٣ (
- إذا وقع القبول والرجوع عن الإيجاب معا يعتبر الرجوع عن الإيجاب ٢٠١ / ١١
- إذا وقع من النبي ﷺ الاستبشار بفعل أو قول فهو أقوى في الدلالة على الجواز ٢٧ / ٥٠٧ (
- إذا وقعت الإجازة والفسخ في وقت واحد يعتبر الفسخ ١٩٩ / ١١ ، ٢٠١ - ١٦ / ٤٤٥ (

- إذا وقعت النية في محلها وجب استصحاب حكمها إلى تمام متعلقها ١٨٧/٦
- أذان كل صلاة مؤقت بوقتها لا يقدم على وقتها إلا أذان الصبح فانه يقدم على وقتها ٢٩٢/٢
- الإذن إذا اختص بشيء لم يتجاوز ١١٨/١٤
- الإذن إنما يصح إذا كان الآذن يملك ذلك ١٠٧/١٤
- الإذن إنما يصح ممن له المنع ١٠٨/١٤
- الإذن بالإتلاف يسقط الضمان ٤٢٦/١٤
- الإذن بالبيع الفاسد لا يقتضي زوال الملك ٢٨٨/٨، ٢٩٠
- الإذن بالشيء إذن بما هو مثله أو دونه ٢٢، ٢١/١٢، [٢٨]
- الإذن بالشيء إذن بما يساويه وبما هو خير منه ٢٨/١٢
- الإذن بالشيء إذن فيما يترتب عليه ٧/١٢
- الإذن بالمتبوع إذن بالتبع ٤٢٧/١١، ٤٣٠، [٤٥٧]، ٥٠٧ - ١٢/٨
- الإذن بشيء إذن بما يساويه أو بما هو خير منه ٣٦٣/٩
- الإذن الثابت بالدلالة كالثابت بالصريح ٦٦/٩
- الإذن دلالة بمنزلة الإذن إفصاحا ٢٠/٦ - ٥٣/٩، ٥٤، [٦٥]، ٤١٢، ٤١٣ - ١١٨/١٤
- الإذن دلالة كالإذن صراحة ٦٥/٩
- إذن الشارع أقوى من إذن المالك ٥٥٢/٧
- إذن الشارع مقدم على كل إذن ١١٩/١٤
- إذن الشرع أقوى من إذن المالك فما أذن فيه الشرع أحل مما أذن فيه المالك ٥٤٦/٧
- إذن العبد يعتبر بإذن الشرع ٢٢/٢٣
- الإذن العرفي بطريق الوكالة كالإذن اللفظي ٣٦٨/٢
- الإذن العرفي في الاستباحة أو التملك أو التصرف بطريق الوكالة كالإذن اللفظي ٢٠١/٨
- الإذن العرفي كالإذن الحقيقي ٢٠١/٨
- الإذن العرفي كالإذن اللفظي [٢٠١]، ١٩٤، ١٩٣/٨
- الإذن العرفي كاللفظي ٢٧٥، ٢٧٤، (٢٠١)/٨
- الإذن العرفي يقوم مقام الإذن اللفظي ٦٥/٩
- الإذن في الإتلاف يسقط الضمان ٥٥٩، (٤٢١)/١٤
- الإذن في السبب إذن في المسبب اللازم أو الغالب ٧/١٢
- الإذن في الشيء إذن فيما يقتضي ذلك الشيء إيجابه ٧/١٢
- الإذن في الشيء وترك النهي عنه يعطي الإباحة ٤٨٣/٣٢
- الإذن في النكاح لا يتناول الفاسد ٢٨٨/٨، ٢٩٠
- الإذن كعدمه فيما لا يستباح بالإباحة ٩٠/٢٦

- الإذن لا يتناول الفاسد..... /٨ [٢٨٧]- /١١ ٣٨٢
- إذن المالك في التصرفات يسقط الضمان..... /١٤ ٣٩٢، ٣٩٦
- إذن المالك في قبض الشيء ينفي الضمان..... /١٤ ٣٦٦
- الإذن المطلق إذا تعرى عن التهمة فهل يختص بالعرف أو لا ذهب أبو حنيفة إلى الأول وذهب
الصاحبان إلى الثاني..... /١ ٤٩٠
- الإذن المطلق لا يتناول خلاف المعتاد..... /٨ (٢٧٣)
- الإذن المطلق يتقيد بدلالة العرف..... /٨ (٢٧٣)
- الإذن المطلق يتناول أقل ما يقع عليه الاسم..... /٦ ٤٨٠ - /١٠ ٨٤
- الإذن المطلق يتناول الصحيح فقط لا الفاسد..... /٨ (٢٨٧)
- الإذن المطلق يجري على إطلاقه ولا يتقيد بالصحيح..... /٨ ٢٨٨
- الإذن المطلق ينصرف إلى ما جرت به العادة..... /٨ ٢٣٤، (٢٧٣)
- الإذن يسقط الضمان..... /١٤ (٤٢١)
- الإذن يسقط العقوبة..... /١٤ ٤٢٢
- الإذن يصح معلقا..... /٢٣ ٣٦
- الإذن يناقض الضمان..... /١٤ ٣٦٤
- الإذن ينصرف إلى الصحيح..... /٨ (٢٨٧)
- الإرادة لا تقتضي الوجوب..... /٢٧ (٣٦١)
- ارتفاع الجهالة في المجلس بمنزلة البيان وقت العقد..... /١٦ ١٦١، ٥٩٢
- ارتفاع اللزوم عند الحرج..... /٤ (٩)
- ارتفاع المفسد في العقد الفاسد يردده صحيحا..... /٨ ٣٦٣، ٣٦٩ - /١٥ ٤٦٢ - /١٦ [٦٥]، ٨١، ٨٢،
٨٩، ٩١، ١٥١، ١٦١
- ارتفاع المفسد في الفاسد يردده صحيحا..... /١٦ ٧٣، ٧٤
- الارتفاق بالطريق مشروط بسلامة العقابة..... /٧ ٥٦٤ - /١٤ ٦٠١
- الارتفاق بحق الغير لا يجوز مع الإضرار..... /١٨ ٣١٥، ٣١٧
- ارتكاب أخف الضررين باجتنب أشدهما..... /١ ٣٩٠ - /٢ ١٧٠ - /٢٥ ٥٦
- ارتكاب أخف الضررين لدفع أشدهما..... /١٨ ٣١١
- ارتكاب الحرام لا يحرم الحلال الذي كان قبله..... /٨ (٣٧٦)
- ارتكاب معصية لا حد فيها ولا كفارة يوجب التعزير..... /٢٥ (٥٦٨)
- ارتكاب المكروهات أولى بل أوجب من ارتكاب المحذورات..... /١١ (١٦٧)
- الإرث جبري لا يسقط بالإسقاط..... /٢٤ (٢٩٣)، ٢٩٤، ٢٩٦، ٢٩٧
- الإرث جبري لا يصح تركه..... /٢٤ (٢٩٣)، ٢٩٧

- الإرث جبري يدخل في ملك الإنسان بغير اختياره ٢٩٤/٢٤
- الإرث حق جبري لا يجوز التنازل عنه (٢٩٣)/٢٤
- إرث ذوي الأرحام كإرث من يدلون به ٣٢٤، ٣٢٣/٢٤، [٤٣١]
- الإرث فرع النسب ٢٤/١٩٩
- الإرث لا يثبت بالشك ٦٢٦/١٣
- الإرث لا يرد لكراهة الورثة ٢٩٤/٢٤
- الإرث لا يصح إسقاطه ٢٩٦، [٢٩٣]/٢٤
- الإرث لا يكون إلا في ملك ٥٠٠/٢٢
- الإرث مبني على المناصرة ٢٤٥/٢٤
- الإرث يبتنى على اليقين بسبب الاستحقاق (٢٥٩)/٢٤
- أرجح الظنين عند التعارض معتبر ٦٠١/٣
- إرسال أهل القرن الثالث حجة ٣٢٠/٢٨
- الأرض لا تخلو من قائم لله بحجة ١٨٩، ١٨٨/٣
- أركان الحج إذا تطوع بها المحرم وكان عليه فرض من جنسها انصرفت إلى مفروضها (٢٧٣)/٢٠
- أركان الصلاة لا تسقط في عمد ولا سهو أصل ٤٣٢/١٩
- الأركان والشروط لا فرق فيها بين البالغ والصبي المميز ٤٤٠، ٤٣٥/١٧
- إزالة الضرر واجبة (٤٨٥)/٧
- إزالة الظلم واجبة (٤٠)/٨
- إزالة الملك أقوى من إزالة اليد ١٨٧/١٤
- إزالة الملك لا تجوز بالظن ٤٦٧/١
- إزالة المنكر واجب على الفور (٣٧١)/١٨
- إزالة النجاسة لا تفتقر إلى نية ولا فعل [١٨١]/١٩
- لازم اللازم لازم ٦٦٠/٢٧
- الأسباب إذا تساوت موجباتها اكتفي بأحدها ٥٨٤، ٥٨١/٨ - ٢٨٦/٩، [٣٠٩] - ٣٠٧/١٧ - ٤٩٥/٢٥
- الأسباب إنما شرعت لأجل المسببات ٦٢٤/٢٧
- الأسباب إنما شرعت لتحصيل مسبباتها وهي المصالح المجتلبة أو المفاصد المستدفة ٤٣٨/٤
- أسباب التكليف وشروطه وانتفاء موانعه لا يجب تحصيلها إجماعاً ٧٣٦/٢٧
- أسباب الحرام حرام ٥٨٠/٢٧
- أسباب الرخص لا يجوز أن تكون مقدرة أو متوهمه (٣٤٧)/٧
- أسباب الرخص موانع من الانحتمام ١٠٩/٤

- الأسباب الشرعية إذا خلت عن موجباتها كانت لغوا ٣٦٦/١١
- الأسباب الشرعية لا تصح بدون المحل ١٧٢/٩
- الأسباب الشرعية لا تصير أسبابا قبل الوصول إلى المحل ٢٧/٢٧ (٦٣٥)
- الأسباب الشرعية لا تكون خالية عن الحكم ولكن لا يشترط اتصال الحكم بالسبب ٢٧٨/٢١
- الأسباب الشرعية لا تؤثر شرعا إلا في محل صالح للأحكام المترتبة عليها ٢٧/٢٣٩
- أسباب العقود تعتبر في التمليكات ١٦/٥٧٣، ٥٧٩
- الأسباب لا يجري فيها القياس ٢٩/٢٥٧
- الأسباب المسقطة للضمان يستوي فيها العلم والجهل ١٤/٤٥٧، ٤٦١
- الأسباب المشروعة أسباب للمصالح والأسباب الممنوعة أسباب للمفاسد ٤/٤٥١
- الأسباب مطلوبة لأحكامها لا لأعيانها ١٩/٣٤٥ - ٢٥/١١٩، ١٢٢
- الأسباب معتبرة في التمليكات ١٦/٥٧٨
- الأسباب معتبرة في عقود التمليكات ١٦/٥٧٩
- أسباب الملك القولية لا يبطل الملك بطلانها ١/٤٦٧
- أسباب النزول تفسر مراد الله تعالى ٥/١٣١
- الأسباب والدواعي للعقود والتبرعات معتبرة ١٦/٥٧٣
- الأسباب والشروط يجب تقدمها سواء كانت محققة أو مقدرة ٢٧/٦٦٦
- أسباب الوجوب وشروطه لا يجب تحصيلها بوجوب ما توقف عليها من فعل ٢٧/٧٣٥
- الاستباق بدون شرط المال جائز في الأشياء كلها ٢٦/٤٧٣
- الاستبراء لا يعتد به قبل وجود سببه ٩/٥٣٠، ٥٣٢
- الاستبشار تقرير ٢٧/٥٠٨
- الاستبشار منه ﷺ أقوى دلالة من السكوت على الجواز ٢٧/٥٠٧
- الاستثناء إذا اتصل بالكلام صار جزءا من الكلام فتصير الجملة شيئا واحدا مفيدا ٣٢/٣٧٥
- استثناء الأكثر والمساوي باطل ٢/٤٤٠
- الاستثناء بمثابة الشرط ٣٠/٦١١
- الاستثناء تخصيص ٣٠/٥٨٥
- الاستثناء جار مجرى الشرط ٣٠/٦١٦
- الاستثناء دليل العموم ٣٠/٤٦٢
- استثناء الشيء الذي يجوز بيعه منفردا من البيع جائز واستثناء الشيء الذي لا يجوز بيعه منفردا عن المبيع غير جائز ٢١/١٤٣
- الاستثناء عقب الجمل المتعاطفة عائد إلى الجميع ما لم يمنع مانع ٣٠/٤٧١، ٥٩٦، ٥٩٦ -

- الاستثناء في حكم الشرط..... (٦١١)/٣٠
- الاستثناء في المعاوضات لا تغتفر فيه الجهالة وفي التبرعات تغتفر..... ٥٩٧، ٥٩٢/١٦
- الاستثناء في معنى الشرط..... (٦١١)/٣٠، ٦١٦، ٦١٧
- الاستثناء قرينة العموم..... ٤٦٩، ٤٦٧/٣٠
- الاستثناء كالشرط في أن كلا منهما يفتقر إلى ما تعلق به..... ٦١٢/٣٠
- الاستثناء كالشرط في أنه لا يستقل بنفسه..... ٦١١/٣٠
- الاستثناء كالشرط في التخصيص..... ٦١١/٣٠
- الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره..... ٢٠٨/٢
- الاستثناء المتصل بجمل من الكلام معطوف بعضها على بعض يجب رجوعه إلى جميعها..... (٤٧١)/٣٠
- الاستثناء متى تعقب كلمات معطوفة بعضها على بعض يقتصر على ما يليه خاصة..... ٤٧٢/٣٠
- الاستثناء معيار العموم..... ٣٩٠، [٤٦١]، ٤٦٤، ٤٦٨، ٤٧٠، ٤٨٠، ٤٩٠، ٤٩٨، ٥٩٦، ٥٩٦، ٣٦٢، ٣٣٨، ٣٢٢
- الاستثناء معيار ودليل العموم..... ٤٦٧/٣٠
- الاستثناء من الإثبات نفي وبالعكس..... (٥٩٥)/٣٠
- الاستثناء من الإثبات نفي ومن النفي إثبات..... [٥٩٥]، ٥٨٩، ٥٨٧، ٥٨٥/٣٠
- الاستثناء من الاستثناء باطل..... ٦٠٥/٣٠
- الاستثناء من الاستثناء جائز..... [٦٠٥]/٣٠
- الاستثناء من الاستثناء صحيح..... (٦٠٥)/٣٠
- الاستثناء من المخصصات..... (٥٨٥)/٣٠
- الاستثناء من النفي إثبات..... ٤٨٢/٣٢ - ٥٩٧/٣٠
- الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي..... (٥٩٥)/٣٠ - ٤٤٠/٢
- الاستثناء من النفي ليس بإثبات ومن الإثبات ليس بنفي..... ٥٩٦/٣٠
- الاستثناء الوارد بعد جمل متعاطفة يتوقف فيه..... ٤٧٢/٣٠
- الاستثناء والشرط عقب الجمل يعودان على الجميع..... ٦١٢/٣٠
- الاستثناء يجري مجرى الشرط..... (٦١١)/٣٠
- الاستثناء يخصص العموم..... ٦٢٠، ٥٩٦، ٥٩٦، [٥٨٥]، ٥٨٠، ٥٧٨، ٥٣٦، ٤٧٢، ٤٦٢/٣٠
- ٣٣٠/٣٢ - ٦٣٨، ٦٣٠
- استحالة اجتماع النقيضين..... ١٢٩/٢٧
- الاستحالة تزيل النجاسة..... (١٦٥)/١٩
- استحالة الفاسد إلى صلاح تنقل حكمه إلى الطهارة..... ١٦٦/١٩
- استحالة الفاسد إلى فساد لا تنقل حكمه وإلى صلاح تنقل..... ١٦٦/١٩

الاستحالة مطهرة.....	١٦٥/١٩
الاستحسان حجة.....	١٦٩ ، ١٦٤ ، ١٠/٣٠
الاستحسان حجة شرعية.....	[٦٣]/٣٠
الاستحسان دليل.....	(٦٣)/٣٠
الاستحسان راجع إلى أحد الأدلة.....	(٦٣)/٣٠
الاستحسان معمول به.....	(٦٣)/٣٠
استحقاق الإرث لا يرتد بالرد.....	(٢٩٣)/٢٤
الاستحقاق بالظاهر يثبت عند عدم المنازع.....	١-٤٦٤- ١٣/١٢٦ ، ١٢٩ ، [١٣٥]
الاستحقاق بقدر الملك.....	١٣/٦٦٣ ، ٦٦٨
استحقاق التبع يكون باستحقاق الأصل.....	١١/٤٣٤- ١٢/١٠٠
استحقاق تسليم العوض يقتضي بقاء المعوض قابلاً للتسليم أما مع تعذره فلا.....	١٥/١٩٠
استحقاق الجعل منوط بتمام العمل فيما لا يحصل للجاعل فيه نفع إلا به.....	٢٢/١٧٤
الاستحقاق على قدر الملك.....	١٣/٦٦٧ ، ٦٦٨
استحقاق القريب من البعيد لا يوجب سقوط حق القريب.....	٢٤/٣٨٢
الاستحقاق يثبت بالظاهر عند عدم المنازع.....	١٣/١٣٩ ، ١٤٠ ، ١٤١
الاستحلاف يترتب على دعوى صحيحة.....	٢٥/٣٧٧
الاستحلاف يبنني على توجه الخصومة.....	٢٥/٣٧٧
الاستدانة أقوى من الابتداء.....	٢/٣٦٦ ، ٣٦٨
استدانة الشيء تعتبر بأصله.....	٨/٤٩١ ، [٥١١] ، ٥٢٦
استدانة الشيء معتبرة بأصله.....	٨/٤٩٣ ، (٥١١)
استدانة العقد أقوى من ابتدائه.....	١٥/١٦٧
الاستدانة على ما يستدام كالإنشاء.....	٨/٥١٥
الاستدانة يغتفر فيها ما لا يغتفر في الابتداء.....	٨/٥٠٤
استدانة الزوجة بأمر القاضي بمنزلة استدانة الزوج بنفسه.....	٢٥/٩٣
الاستدلال بأقل ما قيل صحيح.....	٣٠/١٠ ، [١٥٣]
الاستدلال بأقل ما قيل ليس بصحيح.....	٣٠/١٥٤
الاستدلال بالعكس استدلال صحيح.....	٢٩/٥٧١
الاستدلال بالقران يجوز.....	٣٢/٤٢٦
الاستدلال حجة.....	٣٠/[٩] ، ٢٦ ، ٧٦
الاستدلال فرع الثبوت.....	٢٧/٢٦٩
الاستدلال من الأدلة الشرعية.....	٣٠/(٩)

- الاستدلال من جملة الطرق المفيدة للأحكام..... (٩)/٣٠
- الاستدلال يصح القول به..... (٩)/٣٠
- الاستدلال يكون بطريق التلازم بين الحكمين وبطريق التنافي بينهما..... ١٠/٣٠
- استصحاب الأصل قاعدة في الدين..... (١٢٤)/٣٠
- استصحاب الحال أصل من الأصول..... (١٢٣)/٣٠
- استصحاب الحال لأمر وجودي أو عديمي عقلي أو شرعي حجة..... (١٢٣)/٣٠
- الاستصحاب حجة..... ٥٤٠/١ - ٧٦، ٩/٣٠، [١٢٣]
- الاستصحاب حجة دافعة لا مثبتة..... (١٢٣)/٣٠ - ٣٩٤/٦
- الاستصحاب حجة دافعة لا مثبتة..... ٤٨٤/١
- استصحاب الحكم يبين طهارة الأشياء إلى أن يطرأ عليها يقين النجاسة..... ٣٥٥/٢
- استصحاب حكم العموم إذا لم يقم دليل الخصوص متعين..... (٣٣٧)/٣٠
- استصحاب حكم العموم متعين إذا لم يقم دليل الخصوص..... ٣٥٠/٣٠
- استصحاب حكم النية شرط واستصحاب ذكرها فضيلة..... ١٩١، ٦/ (١٨٧)،
- الاستصحاب دليل شرعي..... (١٢٣)/٣٠
- استصحاب النية في جميع ما يعتبر فيه النية ليس بلازم..... ١٨٧/٦
- الاستصحاب يصلح حجة للدفع لا للرفع..... ١٢٤/٣٠
- الاستصلاحات وتصرفات الخواطر معزولة مع النصوص..... ٤٠٣/٥
- الاستصناع إنما يجوز فيما للناس فيه تعامل..... ٣٥٠/٢١
- الاستصناع جائز في كل ما جرت العادة باستصناعه..... (٣٤٥)/٢١
- الاستصناع جائز في كل ما جرى التعامل فيه..... ٦٤/٣٠ - [٣٤٥]/٢١
- الاستصناع جائز فيما فيه التعامل..... (٣٤٥)/٢١
- الاستصناع جائز فيما فيه للناس تعامل..... (٣٤٥)/٢١
- الاستصناع صحيح في كل ما تعامل به عادة وعرفاً..... (٣٤٥)/٢١
- الاستطاعة بالغير كهي بالنفس..... (١٩٧)/٧
- استعمال الحق مقيد بشرط السلامة..... ٦٠١/١٤
- استعمال الخبرين بوجه ما أولى من رد بعضهما على بعض..... ٣٢٨/٣٣
- استعمال القرعة لتعيين المستحق أصل في الشرع..... (٤١٣)/١٣
- استعمال المشترك في أحد معانيه أو كلها..... ٤١٨/٢
- استعمال المشترك في كل واحد من معانيه يحتاج إلى قرينة مخصصة له..... ٤٣٨/٣٢
- استعمال من فيمن يعقل و ما فيما لا يعقل شائع..... ٤١٨/٣٢
- استعمال الناس حجة يجب العمل به..... ٢٥٦/١

- استعمال الناس حجة يجب العمل بها..... ٣٩٧/١، ٥١٦ - ٣١/٢ - ١١٥/٨
- الاستفهام إذا دخل على النفي أفاد تحقيقا ٤٨٢/٣٢
- الاستقراء التام حجة ١٠/٣٠ - ١٦٦/٥
- الاستقراء التام حجة مفيدة للقطع ٢٧/٢١٣
- الاستقراء حجة ٢٧/٢١٣، ٣٧٤
- الاستقراء دليل ٢٧/٢١٣
- الاستقراء دليل معتبر شرعا وعقلا ٢٧/٢١٣
- استقرار حكم الكلام بالسكوت عليه ١٠/٩٩
- الاستكثار مع الاسترخاض أولى من الاستقلال مع الاستغلاء ١١/٢٢٥
- استمرار قبض المرهون يغني عن استثنائه ٢٣/٢٠١، ٢٣/٢٠٤
- استمرار القبض يقوم مقام ابتدائه وينوب عنه ٢٣/٢٠٦
- الاستنباط فرع ثبوت الحكم ٢٧/٢٦٩
- استنباط معنى من النص يخصصه جائز ٣١/١٠٩
- الاستنباط من المنسوخ باطل ٢٧/٢٧٣
- الاستهلاك موجب للضمان بعد القبض ١/٤٦٨
- الاستواء في السبب يوجب الاستواء في الحكم ١٣/٤٠٨، ٤١٤، ٤٦٤، ٦٧٧، ٦٨٠ - ٢٤/١٣٠
- استئجار أحد الشريكين الآخر فيما لا يستحق أجرته إلا بعمل جائز ٢٢/٨٦
- استئجار الإنسان للعمل في شيء هو فيه شريك المستأجر لا يجوز ٢٢/٨٥
- استئجار الشريك على العمل في المشترك لا يصح ٢٢/٨٥
- استئجار الشريك لإيقاع عمل في العين المشتركة جائز ٢٢/٨٦
- الاستئجار على المعاصي باطل ٢٢/٥٥
- الاستئجار على المعاصي لا يجوز ٢٢/٥٨، ٥٩
- الاستئجار على المعصية لا يجوز ٢٢/٣٢، ٥٥
- الاستئجار لعمل فيه الأجير شريك المستأجر لا يجوز ٢٢/٨٥
- الاستيفاء بطريق المقاصة بمنزلة استيفاء الدين حقيقة ٢١/٣٥٣
- استيفاء الحق لا يتوقف على قضاء القاضي ١٠/٤٦١
- استيفاء غير المعقود عليه لا يوجب البدل ١٥/١٨٤، ١٨٥
- استيفاء المعقود عليه يقرر البدل ١٥/١٨٣
- استيفاء الناقص عند تعذر استيفاء الكامل جائز ١٣/٣٤٦، ٥٣٧
- استيفاء الناقص عند تعذر الكامل جائز ١٣/٥٦١
- الإسقاط إذا لم يكن فيه معنى المالية لا يرتد بالرد ١٤/٣٠

- إسقاط بعض ما لا يتجزأ إسقاط ل كله ٤٩٢/١٠
- الإسقاط تدخله المسامحة ٢٥٥، ١٣/ (٢٥١)، ٢٥٥
- إسقاط الحق بالرضا والاختيار جائز في جميع الأمور ١٣/ (٣٤٥)
- إسقاط الحق بعد تقرر سبب الوجوب جائز ٤٧٨/٩
- إسقاط الحق بعد وجوبه جائز ٢٣٧/١٣
- إسقاط الحق بعد وجوبه لازم ٢٤٨، ١٣/ (٢٤٣)، ٢٤٨
- إسقاط الحق بعد وجود سبب الوجوب جائز ٢٤٨، ١٢/٨ - ١٣/ ٢٣٦، ٢٤٣، ٢٤٨
- إسقاط الحق بعد وجود سبب الوجوب صحيح ٢٤٩، ٢٤٨، ١٣/ (٢٤٣)، ٢٤٩
- إسقاط الحق بعد وجود سبب الوجوب قبل الوجوب صحيح ١٣/ (٢٤٣)
- إسقاط الحق قبل استحقاقه لا أثر له ١٣/ (٢٣٥)
- إسقاط الحق قبل شرط وجوبه هل يلزم أم لا ٦٤٦/٢٧
- إسقاط الحق قبل وجوبه أو استحقاقه لغو ٢٤١/١٣
- إسقاط الحق قبل وجوبه لا يصح ٦٢٨/٨
- إسقاط الحق قبل وجوبه وبعد أن جرى سببه هل يجزى ويلزم أم لا ١٣/ (٢٤٣)
- إسقاط الحق قبل وجود سببه لا يصح ٥٦٨ - ٣٤٨ - ٢٤/ ٥٦٥، ٥٦٨
- إسقاط الحق قبل وجوده لا يصح ٢٤١/١٣
- إسقاط الحق لا يرد بالرد ٢٢٢/١٦ - ٢٣٠/١٣
- إسقاط الحق لا يعتبر فيه رضا من يسقط عنه ١٣/ (٢٢٩)، ٢٥١، ٢٥٣، ٣٤٦، ٥٨٩، ٥٩٢
- إسقاط الحق لا يفتقر إلى رضا المسقط عنه ١٣/ (٢٢٩)
- إسقاط الحق لا يفتقر إلى قبول ٢٣٠/١٣
- إسقاط الحق يعتمد على وجوب الحق دون علم المسقط إليه ٢٥٢/١٣
- إسقاط الحقوق لا يعتبر فيه العلم ٢٢٩/١٣
- إسقاط الحقوق يتسامح فيه ما لا يتسامح في التمليكات ٢٥١، ٢٢٩/١٣
- إسقاط الشيء بعد وجوبه يصح ٢٤٨، ١٣/ (٢٤٣)، ٢٤٨
- إسقاط الشيء قبل وجوبه لا يجوز ٢٤٠، ١٣/ (٢٣٥)، ٢٤٠
- الإسقاط قبل وجود سبب الوجوب يكون لغو ١٣/ (٢٣٥)
- الإسقاط قبل وجود سبب الوجود باطل ١٣/ (٢٣٦)
- الإسقاط قبل وجود سبب الوجود يكون لغو ٥٣٢، ٥٣٠/٩
- الإسقاط لا يبطل بالشرط الفاسد ١٣/ (٢٥٧)، ٢٦٥، ٢٦٦ - ٤٩٢/١٦
- الإسقاط لا يتصور في الأعيان ٣٤٩، ٣٤٦/١٣

- الإسقاط لا يصح في الأعيان ٥١٧/٢٢
- الإسقاط لا يفتقر إلى قبول المسقط عنه ٢٣٣/١٣
- إسقاط ما لم يجب لاغ ٢٤١ ، ٢٣٥/١٣
- إسقاط ما هو حق الشرع باطل ٢٩١/١٣
- الإسقاط يتم بالمسقط وحده ولا يتخير فيه المسقط عنه ٢٢٩/١٣
- الإسقاط يؤثر في الحال دون المستقبل ٤٧٢/٨
- الإسقاطات تحتمل التعليق والإضافة ٣٥/٢٣
- الإسقاطات تدخلها المسامحة ٢٥٥/١٣
- الإسقاطات التي فيها معنى التمليك لا تقبل الإضافة إلى المستقبل ١١٤/١٦
- الإسقاطات يتسامح فيها ما لا يتسامح في التمليكات ٢٥٦ ، ٢٥٥/١٣
- الإسلام إذا طرأ فإنه يلاقي الحرمة القائمة بالرد ١٨٨/١٦
- الإسلام دين الفطرة ٢٠٧/٣
- الإسلام سبب لتأكد الحق لا لإبطاله ٣٨٨/١٣
- الإسلام الطارئ بعد العقد قبل تمام المقصود به كالمقارن للعقد ١٩٢/١٦
- الإسلام الطارئ بعد العقد قبل حصول المقصود يجعل بمنزلة المقترن بالعقد ١٧٢/١٦ ، ١٨٠ ، [١٨٧]
- الإسلام الطارئ بعد العقد قبل القبض في المنع من القبض بحكم العقد كالمقارن للعقد ... ٣٨٨/١٣
- الإسلام الطارئ بعد العقد قبل القبض يجعل في الحكم كالمقارن للعقد ١٦/١٨٧ ، ١٩٣
- الإسلام لا يسقط الحد عمن وجب عليه ٣٩/١٨
- الإسلام متى ورد والحرام غير مقبوض يمنع من قبضه بحكم العقد ١٨٧/١٦
- الإسلام يجب ما قبله ٤٦١/١ - ١٥٧/٧ - ٩/١٢٥ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ، ١٣٦ ، ١٣٩ - ٣٨٧/١٣ ، ٣٨٨ - ١٦/١٨٩ - ٣٩/١٨ ، ٤٠ ، ٤١
- الإسلام يجب ما قبله في حقوق الله دون ما تعلق به حق آدمي ١٢٧/٩
- الإسلام يحت ما قبله ١٢٥/٩
- الإسلام يحط ما فعل قبله ١٢٥/٩
- الإسلام يظهر ولا يظهر عليه ٥٨٧/٨
- الإسلام يعلو ولا يعلو عليه ٢٥٩ ، ٢٥٨ ، ٢٥٦/١٨ - ٥٩٣ ، [٥٨٧]/٨
- الإسلام يعلو ويغلب ٥٨٧/٨
- الإسلام يمنع القبض كما يمنع ابتداء العقد ١٨٧/١٦
- الإسلام يهدم ما قبله ١٣٢ ، ١٢٥/٩
- الاسم المشترك إذا ورد مطلقا عمم في جميع مسمياته ٥٠٣/٣١

- أسماء الاستفهام تفيد العموم ٢٠٤/٣٠ ، ٢٢٢ ، [٢٣١] ، ٢٤٤ ، ٢٥٤ ، ٢٩٦
 أسماء الاستفهام تفيد العموم في كل ما تصلح له ٢٣١/٣٠
 أسماء الحقائق لا تنتفي عن مسمياتها ٤٣٢/٣٠
 الأسماء الشرعية إنما تعتبر باعتبار مطابقتها للمعاني الملحوظة شرعا في مسمياتها ٥/٤٤٧
 أسماء الشروط من صيغ العموم ٣٠/٢٢١
 الأسماء لا تحمل على غير موضوعها من اللغة إلا بدلالة ٣٣/٦٤٨
 الأسماء لا يمكن استنباط المعاني منها ٢٩/٣٤٦
 الأسماء الموصولة تفيد العموم ٢٠٤/٣٠ ، ٢٢٢ ، ٢٣٢ ، [٢٤٣] ، ٢٥٤ ، ٢٦٨ ، ٢٧٨ ، ٢٩٦ ، ٣١٢
 إسناد ما قصد بيانه إلى الأصل أولى من إسناذه إلى التابع ٢٨/٤٠٢
 الإشارات المعهودة للأخرس كالبيان باللسان ٢/٣٣
 الإشارة أبلغ أسباب التعريف ٩/٣٧٣ - ١٠/١٩١ ، ٢٠٠ ، ٢١٢ - ١٥/٣٦٩ ، ٣٦٦ - ٢٨/٥١٢
 الإشارة أبلغ في التعيين من كل اسم وصفة ١٠/١٩١
 إشارة الأخرس قائمة مقام نطقه ١٠/١٩٩
 إشارة الأخرس كالعبارة في الدلالة ١٠/١٩٩
 إشارة الأخرس كعبارة الناطق ١٠/١٩٩ ، ٢١٢
 إشارة الأخرس المفهمة تقوم مقام الصيغة ١٠/١٩٩
 إشارة الأخرس المفهمة كاللفظ ١٠/١٩٩
 الإشارة إذا تجردت عن معرفة المشار إليه وعن إرادته كانت التسمية مع الإرادة أقوى منها وسقط
 بالتسمية والإرادة حكمها ١٥/١٥٢ ، ١٦٠
 الإشارة أقوى أسباب التعريف ١٠/١٩١
 الإشارة إلى الشيء أقصى ما يمكن من تعريفه ١٠/١٩١
 الإشارة إنما تعتبر حيث كان المشار إليه يقبل التسمية باسم المقارن أو الاتصاف بالصفة المقارنة حالا
 أو استقبالا ١٥/١٥٢
 الإشارة تقوم مقام العبارة ٢/٣٦٠ - ١٠/٢٠٠
 الإشارة تقوم مقام النطق ٢/٣٣٠
 الإشارة تكفي للتعريف ١٠/١٩١
 الإشارة تكون بيانا من القادر ١٠/٢٠٠
 الإشارة كالضمير يجب عودها إلى أقرب مذكور ٣٢/٢٠٥
 الإشارة لا تصلح مغيرة للعبارة ٣٣/٦١٨
 الإشارة متى تعلقت بها العبارة نزلت منزلة الكلام ١٠/٢١٢ ، ٢١٣

- الإشارة مع التسمية إذا اجتماعا في العقود وكان المشار إليه من جنس المسمى يتعلق العقد بالمشار إليه ١٦٠/١ - ٤٧٠/١ ، ١٩٢/١٠ ، ١٩٣ - ١٦٠/١٥ ، ١٦٠
- الإشارة مع التسمية إذا اجتماعا في العقود وكان المشار إليه من خلاف جنس المسمى يتعلق العقد بالمسمى ١٥٢/١٥ ، ١٥٣ ، (١٥٩)
- الإشارة مع التسمية إذا اجتماعتا ففي مختلفي الجنس يتعلق العقد بالمسمى ويبطل لانعدامه ١٩٢/١٠ ، ١٩٤ - ١٥/١٥ [١٥٩]
- الإشارة مع التسمية إذا اجتماعتا في العقود وكان المشار إليه من جنس المسمى يتعلق العقد بالمشار إليه ١٥١/١٥
- الإشارة المعهودة للأخرس كالبيان باللسان ٣٩/٢ ، ٢١٣
- الإشارة المعهودة من الأخرس كالبيان باللسان ١٠/١٩٩
- الإشارة المفهومة من الناطق قد تقوم مقام المنطق ٢١٢/١٠
- الإشارة المفهومة من الناطق قد تقوم مقام النطق ٣٣٠/٢
- الإشارة من الأخرس معتبرة قائمة مقام العبارة في كل معنى ٥٢٢ ، ٥٢٠/١٠
- الإشارة من الناطق باطلة ٢١١/١٠
- الإشارة من الناطق لا تعتبر ٢١١/١٠
- الإشارة من الناطق لا يعتد بها ٢١١/١٠
- الإشارة من الناطق لغو ٢١١/١٠
- الإشارة من النبي ﷺ حجة ٢٨/٥١١
- الإشارة من النبي ﷺ من جملة السنة وتقوم بها الحجة ٢١٣/١٠
- إشارة الناطق القادر على العبارة لغو ٥١٠/٦ - ٢٠٠/١٠ ، [٢١١]
- إشارة الناطق وإن أفهمت لا يقع بها شيء ٢١١/١٠
- إشارة النبي ﷺ وكتابته من جملة السنة وتقوم بهما الحجة ٢٨/٥١١
- الإشارة والتسمية إذا اجتماعتا إن كان المشار إليه من خلاف جنس المسمى فالعقد فاسد .. ١٥/١٥٩
- اشتباه الحال أبين الأعدار ٧/٤٣٧
- الاشتباه عذر ٧/٤٣٧ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤
- الاشتباه في محله عذر ٧/٤٤٣
- الاشتباه في محله معذور فيه ١٥٦/٧ ، [٤٣٧] ، ٤٤٤
- الاشتباه في موضعه عذر ٧/٤٤٣
- اشتراط الخيار على خلاف الأصل فاخص بالمحدود ٢٦٣/١٦ ، ٥٤٧
- اشتراط الزيادة على مطلق العقد واشتراط النقص جائز ما لم يمنع منه الشرع ١/٤٧٠ - ١٥/٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ [٢٣٣]

- اشتراط الضمان على الأمين باطل ٣١٦/١٥
- اشتراط ما لا يفيد لا يجب الوفاء به ٢٧٥/١٥
- اشتراط ما لا يفيد لا يوفى به ٤٢٤/٤ - ٣٨٣/٩ - ١٥/٢٦٧ [٢٦٧]
- اشتراط ما لا يفيد هل يجب الوفاء به أم لا ٢٧٣/١٥ - ٤٧٠/١
- اشتراط ما يعود بجهالة الربح يفسد المضاربة ٢١/٥٥٩
- اشتراط ما ينافي مقصود العقد محذور ٢٧١/١٥ ، ٣٠٣
- اشتراط ما يوجب الحكم خلافه مما لا يقتضي فسادا هل يعتبر أم لا ٣١٦/١٥
- اشتراط ما يوجب الحكم خلافه ممنوع ٢٦٨/١٥ ، ٢٦٤/١٦ - ٢٧١ ، ٢٧٣
- اشتراط موجب العقد لا يبطل العقد ١٥/٢٩٣ - ٣٣٢/١٦
- اشتراك الجماعة فيما لا يتجزأ يوجب التكامل في حق كل واحد منهم ١٨/١٦١
- الاشتراك خلاف الأصل ٣١/٤٩٣ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٧٨ ، ٥٨٠ ، ٦٥٦ - ٥٥٨/٣٣
- الاشتراك على خلاف الأصل ٣١/٤٩٣
- الاشتراك في الصفات الثبوتية يقع بين الأضداد والمختلفات ٢٧/١١٣
- الاشتراك في الملزومية يدل على الاشتراك في اللازمية ٢٧/١١٤
- اشتراك المختلفات في حكم واحد باعتبار اشتراكها في سبب ذلك الحكم غير منكر في العقول والفطر والشرائع والعادات ٢٧/١١٤
- اشتراك المستحب والمفروض في لفظ عام لا يقتضي تساويها لا لغة ولا عرفا ٢٧/١١٥
- الاشتراك مقدم على الإضمار ٣٣/٥٥٧
- الاشتراك مقدم على المجاز ٣٣/٥٤٢
- الاشتراك والمجاز خلاف الأصل ٣١/٤٩٤
- الاشتغال بسوى المقصود يعد إعراضا عن المقصود ٩/٣٢٧
- الاشتغال بغير المقصود إعراض عن المقصود ٢/٦١ - ٩/٣٢٧ [٣٢٧] ، ٣٣٠ ، ٣٣١
- الأشرف مقدم على الأكثر ١/٣٧٢
- الإشهاد بخبر العوام يوجب من العلم أكثر مما توجه السيماء والعلامة ٨/٣١٢
- الأشياء إذا ضاقت اتسعت ١/٤٢٩
- الأشياء التي تباع على مقتضى أنموذجها تكفي رؤية الأنموذج منها ٢١/١٣٧ [١٣٧]
- الأشياء التي لا تتفاوت آحادها يكتفى برؤية بعضها في البيع ٢١/١٣٧
- الأشياء التي ليس لها أصل في الوجوب لا تلزم بالنذر ٢٠/٥٩٤
- الأشياء على الطهارة ١٩/١٧
- الأشياء على الطهارة حتى تثبت نجاسة شيء منها بكتاب أو سنة أو إجماع ٢/٣٣٦
- الأشياء على الطهارة ما لم يوقن المرء بنجاسة تحل فيها ٢/٣٣٦

- الأشياء كلها على طلقها وعلى حلها حتى يحدث الله سبحانه وتعالى فيها التحريم فتعود حراما ٦/ (٣٤٦)
- الأشياء المختلفة بالماهية لا يمتنع اشتراكها في بعض اللوازم ٢٧/ (١١٣)
- الأشياء المستقذرة التي حكم الشارع بنجاستها لا يجوز عقد البيع عليها ٢١/ ٩٠
- الأشياء يحكم ببقائها على أصولها حتى يتيقن خلاف ذلك ولا يضر الشك الطارئ عليها ١/ ٣٩٦
- أصالة الظهور حجة ٣١/ (٥٧٧)
- الأصح أن العبرة في الكفارات بوقت الأداء دون الوجوب ١٨/ (٩٣)
- الأصح جواز القياس في المقادير ٢٩/ (٢٦٧)
- الاصطلاحات لا مشاحة فيها إذا لم تتضمن مفسدة ٢٧/ ٢٨٠
- الأصغر هل يندرج في الأكبر ١٧/ ٧٠، ٧٣
- الأصغر هل يندرج في الأكبر أم لا ٩/ ٤٥٢، ٤٥٥
- الأصغر هل يندرج في الأكبر أو لا ٨/ (٥٨١) - ١٤/ ٤٤٣
- الأصغر يدخل تحت الأكبر ٨/ (٥٨١) - ٩/ ٣١٠
- الأصغر يندرج في الأكبر ٨/ [٥٨١] - ٩/ ٢٨٦، ٢٨٩، ٣١٤ - ١٧/ ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١١
- الأصل إباحة الأفعال ما لم تثبت حرمتها بدليل ٣/ ١٦٦
- الأصل الإباحة إلا ما ورد الشرع بتحريمه ٨/ ٣٨٠
- الأصل إباحة تصرف الإنسان في ماله كيف شاء ١٤/ (٨٠)
- الأصل إباحة كل ما ينتفع به خاليا عن مفسدة ٥/ ٣٥٦
- الأصل إبقاء العام على عمومته حتى يرد المخصص ٣٠/ ٣٤٩
- الأصل إبقاء ما كان على ما كان ٦/ ٣٩٦
- الأصل الإتمام ١٩/ (٣٨٣)
- أصل الإجارة على الأمانة ٢٢/ ١٠، [١١٧]
- الأصل اختلاف حكم التعريض والتصریح ٩/ [٩٥] - ١٨/ ٢٧٤، ٢٨١
- الأصل إذا اختلفت الحقائق الكلية أو الجزئية أن تختلف الأسماء ٣٢/ (١٨٣)
- الأصل إذا أدى حملة على عمومته إلى الحرج فهو غير جار على استقامة ٤/ [٦١] - ٣٠/ ٦٤
- الأصل استصحاب الأملأ ٦/ (٤٢٠)
- الأصل استصحاب حالة اليقين ١٩/ ٢٠٧
- الأصل استصحاب الملك السابق بحسب الإمكان ٦/ (٤٢٦)
- الأصل استقلال كل كلام ٣٢/ (٣٦٥)
- الأصل استقلال كل من المعطوفين في الحكم ٣٢/ ٣٦٥
- الأصل استمرار العقد ٦/ (٤١٠)
- الأصل استواء الفرض والنفل في الشرائط والأركان إلا ما خصه الدليل ١٧/ ٣٥٨

- الأصل الأصل للشرعة الإسلامية هو القرآن..... (١٥٦)/٢٨.....
 الأصل إضافة الأحكام إلى أسبابها..... (٦٧٣)/٢٧.....
 الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته ١/٤٤٤، ٤٨٢-٢/٣٠، ٣٨، ٢١٣، ٢٤٧، ٢٩٨، ٢٩٩-
 ٣٧٨/٦، [٥٤٩]- ١٢٨/٧، ١٣٤، ١٣٥.....
 الأصل إضافة الحوادث إلى أقرب أوقاتها..... (٢٤٧)/٢.....
 الأصل اعتبار تصرف العاقل على الوجه الذي أوقعه..... (٣٧٧/٩، ٣٧٩-١١/٣٥)
 الأصل اعتبار تصرف العاقل على الوجه الذي باشره..... (٣٥)/١١.....
 الأصل اعتبار التصرف على الوجه الذي أثبتته المتصرف..... (٣٧٢/٩، ٣٧٢-١١/٣٥)، ٣٩، ٤٠.....
 الأصل اعتبار التصرف على الوجه الذي أراده المتصرف..... (٤٠)/١١.....
 الأصل اعتبار التصرف على الوجه الذي أوقعه المتصرف..... (٣٥)/١١، ٤٠.....
 الأصل اعتبار جهتي الواحد فيقدر اثنين..... (٢٨٤/١٠، ٢٨٧، [٢٩٩]- ١٦/٥١٨)
 الأصل اعتبار الدين مانعا من وجوب الزكاة..... (٢١/٢٠)
 الأصل اعتبار الغالب..... (٤٣٢/٢٥)
 الأصل اعتبار النية في جميع أجزاء العبادة..... (١٧٩/٦)
 الأصل إعمال الدليل بقدر الإمكان لا إهماله..... (١٦٥)/٣٢.....
 الأصل الإقامة والسفر طارئ..... (٥٨/١٧)
 الأصل الاقتداء به ﷺ حتى يقوم دليل الخصوص..... (٤٩٨/٢٨)
 الأصل أقوى من التابع..... (٤٥٢)/١١.....
 الأصل أقوى من الفرع..... (٤٥١)، ٤٢٧/١١.....
 الأصل ألا تكون الإباحة في ثابت المنع عند الحاجة إليه إلا على قدر المبيح إلا بدليل... (٢٩٣)-
 ٢١٩/١٥
 الأصل ألا تنبني الأحكام إلا على العلم..... (٣٦٦/٢)
 الأصل ألا يجتمع العوضان لشخص واحد..... (٣٠١)/١٦.....
 الأصل ألا يسقط الوجوب بالنسيان..... (٤٣٣)/١٢.....
 الأصل إلحاق الضعيف بالقوي لا العكس..... (٢٣/١٢)
 الأصل إلغاء الشك في المانع..... (٢١)/٧.....
 الأصل الأمانة..... (٥٧، ٣٠/٧)
 الأصل الأمانة حتى يظهر خلافها..... (٤٩)/٧.....
 الأصل أمانة العامل باتتمان الدافع إليه..... (٥١/٧)
 الأصل امتناع أخذ الأبدال عن الآجال..... (١٧٨/٢١)
 الأصل امتناع التحمل في العبادات..... (١١٩/١٧)

- الأصل امتناع النيابة في العبادات (١١٣)/١٧
- الأصل امتناع النيابة في العبادات البدنية ٥٦/٢٣
- الأصل امتناع النيابة في العبادة إلا بدليل ١٢٠/١٧
- الأصل أن الأدمي يولد فقيرا لا مال له (٤١)/٧
- الأصل أن الإجارة على المعاصي لا تجوز (٥٥)/٢٢
- الأصل أن أجزاء البذل تنقسم على أجزاء المبدل إذا كان متعددا في نفسه (٤٥٥)/١٦
- الأصل أن الاحتياط في حقوق الله تعالى جائز وفي حقوق العباد لا يجوز ١٨٠/٩ - [٦٢٥]/١٣
- الأصل أن الاحتياط في حقوق العباد لا يجوز ٣٠٠/١٣
- الأصل أن أحد الزوجين إذا باشر الفرقة بعد ما تعلق حق الآخر بماله ورثه الآخر [٢١١]/٢٤
- الأصل أن الإذن المطلق إذا تعرض عن التهمة والخيانة لا يختص بالعرف ٢٧٧ ، ٢٧٤/٨
- الأصل أن أرباب الأموال أمناء ٣٥٣/٢
- الأصل أن الاشتباه إذا وقع فيما سبق يحكم الحال (١٣٣)/٧ ، ١٣٨
- الأصل أن الاشتباه متى تمكن فيما مضى يجب المصير إلى تحكيم الحال [١٣٣]/٧
- الأصل أن إقرار الرجل في مرض موته لغير وارثه جائز وإقراره للوارث باطل [٢٤٧]/٢٥
- الأصل أن إقرار الرجل مقبول على نفسه غير جائز على غيره ٤٦٧/٢
- الأصل أن أموال المسلمين ودماءهم معصومة ٥٧١/٢٦
- الأصل أن الإنسان يتصرف لنفسه (٤٩٣)/٦
- الأصل أن الإنسان يمنع من التصرف في ملكه لتعلق حق الغير به (٦٣٣)/١٣
- الأصل أن الأيمان محمولة على المتعارف ٤٦٧/٢
- الأصل أن البر لا يكون إلا بأكمل الوجوه ٥٣٢/٢٠
- الأصل أن البر لا يكون إلا بأكمل الوجوه في الأيمان [٥٢٩]/٢٠
- الأصل أن بقاء الزوجين على حال اللعان شرط بقاء حكم اللعان فإن بقيا على حال اللعان بقي حكم اللعان وإلا فلا ٥٧٧/٢٣
- الأصل أن بيع الغرر باطل ١٥/٤٥٨ - ٨٣/٢١ ، [١٢١]
- الأصل أن البيع الفاسد يفيد الملك عند اتصال القبض بالإذن ٢٨/٤٢ - ٢١/٢٤٤
- الأصل أن تصرف الراهن إذا كان يبطل حق المرتهن لا ينفذ إلا بإجازة المرتهن ٦٣٨ ، ١٣/٦٣٤
- الأصل أن تعدد الأسباب يستلزم تعدد الأحكام ٥٨٠/٢٧
- الأصل أن تكون المفاعلة بين شخصين (٢٣١)/٣٢
- الأصل أن التوبة لا تسقط العقوبة [٤٥]/١٨ - ١٣٩ ، ٩/١٣٦ ، ١/٤٧٥
- الأصل أن التوكيل المطلق يتقيد بالعرف والعادة (٢٧)/٢٣

- الأصل أن الجهالة إذا كانت تمنع الامتثال ولا يمكن دركها تمنع صحة الوكالة وإلا فلا ٧٢/٢٣
- الأصل أن الجهالة اليسيرة تتحمل في الوكالة ٩/٢٣ ، [٧١]
- الأصل أن الجهل لا يكون عذرا ١٢/ (٤٨٣)
- الأصل أن جواز البيع يتبع الطهارة فما كان طاهرا جاز بيعه وما لم يكن طاهرا لم يجز بيعه ٦٧/٢
- الأصل أن حكم النذر حكم اليمين ٢٠/ [٦٢٩]
- الأصل أن الداخذل ذا اليد هو المدعى عليه في الدعوى ٢٥/ [١٢٩] ، ١٣٥
- الأصل أن الدليلين إذا تعارضا ولم يمكن الترجيح تهاترا وتساقطا ولم يعمل بأحدهما بالترجيح من غير مرجح ٣٣/ (٢١٣)
- الأصل أن الديون تقضى بأمثالها ٢٢/ ٣٩٩
- الأصل أن رب المال متى شرط على المضارب شرطا في المضاربة فيه فائدة فإنه يصح ويجب على المضارب مراعاته والوفاء به ٩٠/ ٢٣
- الأصل أن الربح تابع للمال ٢١/ ٥١٦
- الأصل أن الرجوع عن الشهادة قبل الحكم يسقط الشهادة ٢٥/ [٣٦١]
- الأصل أن زيادة اللفظ لزيادة المعنى ١/ ٥٤٠
- الأصل أن السلعة للبائع فلا تخرج من ملكه إلا يبين من إقرار أو بينة ٢/ ٣٥٣
- الأصل أن شروط الواقف مرعية ٢٢/ [٤٧١]
- الأصل أن الشهادة ترد بالتهمة ٩/ ٣٣٥ - ٢٥/ [٣٤٣]
- الأصل أن الشهادة على النفي لا تقبل ٢٥/ (١٩٥)
- الأصل أن الشورى ملزمة للحاكم ٢٦/ [٣٣١]
- الأصل أن الشيء إذا أقيم مقام غيره في حكم فإنه لا يقوم مقامه في جميع الأحكام ١٢/ [١٦٥]
- الأصل أن الشيء إنما يثبت بلازمه ١٣/ ١٥٤
- الأصل أن الصلح عن الدين إذا دار بين أن يكون استيفاء وصرفا فإنه يجعل استيفاء ٢٤/ [٥٤٩]
- الأصل أن صورة المبيع إذا وجدت منعت وجود ما يندرى بالشبهات وإن لم يبع ٧/ [٤٤٥] ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ - ١٠/ ١٠٨
- الأصل أن الصوم لا يقبل النيابة ٢٠/ [٢٠٥]
- الأصل أن الضمانات في الذمة لا تجب إلا بأحد أمرين إما بأخذ أو بشرط فإذا عدا لم تجب ١٤/ (٣٥٥)
- الأصل أن الطلاق إذا علق بفعلين يقع عند آخرهما ٢٣/ ٤٨٣
- الأصل أن الظاهر يدفع الاستحقاق ولا يوجب الاستحقاق ١/ ٥٠٤
- الأصل أن الظاهرين إذا كان أحدهما أظهر من الآخر فالأظهر أولى لفضل ظهوره ١/ ٥٠٤

- الأصل أن العارض إذا ارتفع مع بقاء حكم الأصل جعل كأن لم يكن ٩/ (٤٧٣)
- الأصل أن العارية مضمونة حتى تؤدي ٢٢/ (٥٧٣)
- الأصل أن عظم العقوبة يتبع عظم الجناية ١٠/ ٧٠
- الأصل أن العقد الفاسد معتبر بالجائز في الحكم ١٤/ ٤٦٦ - ١٦/ ٦٦ ، ٨٩
- الأصل أن العيب إذا حدث بالعين المستأجرة فأثر في المنافع يثبت الخيار للمستأجر وإن لم يؤثر في المنافع فلا ٢٢/ ١١١
- الأصل أن الفدية تتعدد بتعدد موجبها ٢٠/ ٤٥٣
- الأصل أن الفرقة إذا حصلت بسبب من جهة الزوج مختص بالنكاح أن تكون فرقة بطلاق ٢٣/ (٤٩٣)
- الأصل أن الفعل الاختياري يضاف إلى فاعله ولا يجوز إضافته إلى غيره ١٤/ ٥٦٧
- الأصل أن الفعل اليسير في الصلاة مثل الالتفاتة ونحوها لا يوجب سجود السهو ٢/ ٤٦٦
- الأصل أن في كل تصرف حصل في محل مشغول بحق محترم للغير المنع في التصرف ١٠/ ٣٥
- الأصل أن القسمة الفاسدة تفيد الملك بالقبض ٢١/ ٥٩٣
- الأصل أن القليل من الأشياء معفو عنه ٧/ (٢٣٩)
- الأصل أن كل أحد يعمل لنفسه ٦/ ٤٩٧
- الأصل أن كل أحد يعمل لنفسه إلا إذا ثبت جعله لغيره ٦/ (٤٩٣)
- الأصل أن كل أمرين ظهرا ولا يعرف التاريخ بينهما يجعل كأنهما وقعا معا ٦/ (٥٥٧)
- الأصل أن كل إنسان فإنما يكلف البينة على دعواه على حسب الإمكان ٢/ ٤٦٧
- الأصل أن كل تصرف يتمكن المرء من تحصيل المقصود به إنشاء ولا تتمكن التهمة في إقراره يكون صحيحا ٢٥/ ٢٥٢
- الأصل أن كل جان يختص بموجب جنايته ١٨/ (٩)
- الأصل أن كل حق يقدم في الحياة يقدم في الوفاة ٢٤/ ١٧٣ ، ١٨٠
- الأصل أن كل ذي ملك أحق بملكه ٩/ ١٧
- الأصل أن كل صفة منافية لحكم يستوي فيه الابتداء والبقاء ٢٣/ ٣٧٣
- الأصل أن كل طواف مستحق في وقت بجهة فأداؤه يقع عن تلك الجهة ٢٠/ [٣٤٩]
- الأصل أن كل عبادة تتعلق بالمناسك ولا تؤدي في المسجد فالتطهارة ليست بواجبة لها ٢٠/ [٣٤٥]
- الأصل أن كل عبادة تؤدي لا في المسجد من أحكام المناسك فالتطهارة ليست من شرطها ٢٠/ (٣٤٥)
- الأصل أن كل عقد أعيد فالثاني باطل ١٦/ (٢١٥)
- الأصل أن كل عقد أعيد فالثاني يكون باطلا إلا في ثلاثة عقود الكفالة والشراء والإجارة ٢٤/ ٥٨٩
- الأصل أن كل عقد له مجيز حال وقوعه توقف للإجازة وإلا فلا ١/ ٤٨٥ - ١٥/ ٩٦ ، ١٢١
- الأصل أن كل عقد يؤثر فيه الهزل يؤثر فيه الإكراه وما لا فلا ١٢/ (٥٧٧)
- الأصل أن كل عوض ملك بعقد يفسخ فيه العقد بهلاكه قبل القبض لا يجوز التصرف فيه ١٤/ (١٥٦)

- الأصل أن كل ما أفسد صلاة الإمام أفسد صلاة المأموم ٤٥٨/١٩
- الأصل أن كل ما فوت الاحتباس لا من جهة الزوج يسقط النفقة ٢٣/٦٦٣
- الأصل أن كل ما كان من صفات الله تعالى التي استحقها لذاته فإنه يكون حالفا به إذا أقسم به ٤٦٧/٢
- الأصل أن كل ما يبطل خيار الشرط والعيب يبطل خيار الرؤية ١٩٢/٢١
- الأصل أن كل ما يفوت لا إلى بدل يجوز أدائه بالتيمم مع وجود الماء ٢٧٣/١٩
- الأصل أن كل ما يفسخ العقد فيه برد يثبت فيه خيار الرؤية وما لا فلا ١٩١/٢١
- الأصل أن كل ما يفسخ العقد فيه برده يثبت فيه خيار الرؤية وما لا فلا ٢٠١/٢١
- الأصل أن كل مأمور يشق على العباد فعله سقط الأمر به ١٥١/١٩
- الأصل أن كل متصرف عاقل إنما يتصرف لنفسه ٦/٤٩٤
- الأصل أن كل مسألة الوارث فيها الفرع المؤنث غير المذكر تكون فيها الشقيقة أو الأخت لأب واحدة
فأكثر عاصبة ٢٤/٣٦١
- الأصل أن كل مقر إقرارا مجملا فالقول قوله في تفسيره ٥٩/١٠
- الأصل أن كل من أتلف مال معصوم يضمنه ٥٧٢/٢٦
- الأصل أن كل من تصرف في ماله تصرف في نفسه وما لا فلا ٣٤٧، ٣٤٣/٢٣
- الأصل أن كل من جاز أن يكون وليا في عقد النكاح جاز وقوع العقد بشهادته ٤٦٧/٢
- الأصل أن كل وصف يذكر في الأصل علة إلا أن يمنع منه مانع ٥١٦، ٤٦٩، ٤٥١/٢٩
- الأصل أن كلا من الثمن والمثمن مقصود بنفسه ٣١١/١٦
- الأصل أن لا تبنى الأحكام إلا على العلم ٦٣٧/٨
- الأصل أن لا واجب على متلف الشيء أكثر من مثله ١٠٧، ١٠٢/١٨
- الأصل أن لا يتصرف ولي المحجور عليه إلا بما تقتضيه المصلحة ١١٩/١٨
- الأصل أن لا يجب على الإنسان شيء عن غيره ٦٦٠/١٢
- الأصل أن لا يخرج مال أحد من يده إلا بتعيين ٤٦٧/١
- الأصل أن لا ينوب أحد عن أحد إلا باستخلافه إياه واستنابته له ٥٨١/١٣
- الأصل أن لازم المذهب ليس بمذهب ٢٦٣، ٢٥٩/٢٧
- الأصل أن للحالة من الدلالة كما للمقالة ٢٠/٦ - ٥٣/٩، ٥٤، [٦١]، ٣٢٨ - ٢٦٦/١٠
- الأصل أن ما أتى به من إدخال الحج على العمرة وقع جائزا ٢٠/٢٤٩
- الأصل أن ما جاور النجس نجس ١٩/١٣٩
- الأصل أن ما كان تابعا في العقد يكون تابعا في الفسخ ٤٤١/١٥، [٤٥٤]
- الأصل أن ما كان من حقوق الملك على الراهن وما كان من حقوق اليد فهو على المرتهن ١٩٠/٢٣
- الأصل أن ما كان من عمل قبل الإدراك فعلى العامل وبعده عليهما صاحب الشجر والعامل ٢٠٧/٢٢

- الأصل أن ما وجد قديما فإنه يترك على حاله ولا يغير إلا بحجة ٧/ (٥٩)، ٦٢
- الأصل أن ما يقع لازما لا يكون لبقائه حكم الابتداء ٨/ ٥٢٦
- الأصل أن الماء الجاري كالراكد طهارة ونجاسة ١٩/ ٥٨
- الأصل أن الماء المستعمل لا يجوز استعماله في طهارة الأحداث ١٩/ [٧٥]
- الأصل أن مالية المنافع دون مالية الأعيان بدرجات ١٦/ ٣٧١، ٣٧٢
- الأصل أن المبادرة إلى طاعة الله تعالى في سائر الأحوال أفضل ١٧/ (١٧٣)
- الأصل أن مبادلة ما ليس بالمال جهالة وصفه لا تمنع صحة تسميته ١٦/ (٦٠٥)
- الأصل أن المبارأة والخلع كلاهما يسقط كل حق لكل واحد من الزوجين على الآخر مما يتعلق
بالنكاح ٢٣/ ٥٥٦
- الأصل أن المبيع إن كان أشياء وكان من العدديات المتفاوتة لا يسقط الخيار إلا برؤية الكل ٢١/ ١٣٨
- الأصل أن المتعاقدين إذا صرحا بجهة الصحة صح العقد وإذا صرحا بجهة الفساد فسد وإذا أبهما
سرف إلى الصحة ١٥/ ٤٠٤
- الأصل أن المحجور عليه لسفه لا تصح تصرفاته المالية بغير إذن وليه ٢٣/ ١٦٤
- الأصل أن المدعي لا يعطى شيئا بمجرد الدعوى ١٣/ (٣٧)
- الأصل أن المسمى إذا كان من جنس المشار إليه يتعلق العقد بالمشار إليه ١٥/ (١٥١)
- الأصل أن المشروط لا يصح أن يقع دون شرطه ٢٧/ ٧٠٠
- الأصل أن المصرحات من الألفاظ تحمل على ظواهرها ولا تعتبر نية اللفظ في صرف اللفظ إلى غير
ظاهره ٦/ (١١٨)
- الأصل أن مطلق العقد يقتضي تسليم المعقود عليه وقت العقد ١٦/ ٣٣٤
- الأصل أن المعاملة متى عقدت على ما هو في حد النمو والزيادة صحت ٢٢/ ١٨٣
- الأصل أن من أتلّف مالا معصوما يضمنه ٢٦/ ٥٧٢
- الأصل أن من أتلّف مثليا فعليه مثله ١٤/ ٥٨٨، ٥٨٩ - ١٥/ [٢٣]، ٣٤، ٥٠
- الأصل أن من أتلّف مقوما فعليه قيمته ١٤/ ٥٨٨، ٥٨٩ - ١٥/ ٢٤، (٤٩)
- الأصل أن من أخبر ولصدق خبره علامة لا يقبل قوله إلا ببيان تلك العلامة خلافا للصاحبين ١/ ٤٩٠
- الأصل أن من أدرك الإمام في الركوع كان مدركا للركعة ١٩/ ٤٨٧
- الأصل أن من استحق منفعة مقدرة بالعقد فاستوفّاها أو مثلها أو دونها جاز ولو أكثر لم يجز ٧/ (٥٥١)
- الأصل أن من امتنعت عليه المباشرة تمتنع عليه الاستنابة ١٣/ ٥٢٩ - ١٤/ ١٠٨
- الأصل أن من امتنعت عنه المباشرة تمتنع عليه الاستنابة ٢٣/ ٤٩
- الأصل أن من خير بين أمرين ففعل ما يستدل به على اختياره أحدهما يجعل ذلك اختيارا
منه ١٣/ (١٥٩)

- الأصل أن من خير بين أمرين ففعل ما يستدل به على اختياره أحدهما يجعل ذلك اختياراً منه دلالة
ويقوم ذلك مقام النص ٥٨٢/١٠
- الأصل أن من ساعده الظاهر فالقول قوله والبيئة على من يدعي خلاف الظاهر ٥٠٤/١
- الأصل أن من قدر على الإنشاء قدر على الإقرار ومن لا فلا ٢٨٩/٢٥
- الأصل أن المنافع غير مضمونة بالإتلاف ١٤٧/٢٢ - [٣٣٣] ، ٣٢٢ ، ٣٢١/١١
- الأصل أن منافع المغصوب مضمونة [٢٧٩]/٢٣
- الأصل أن موجب الأيمان كلها من جهة اللفظ الوفاء ٥٧٥ ، ٥٦٧ ، ٥٢٩ ، [٤٦٣]/٢٠
- الأصل أن موجب اللفظ يثبت باللفظ ولا يفتقر إلى النية ومحمّل اللفظ لا يثبت إلا إذا نوى (١٢٥)/٦
- الأصل أن الموجب والمسقط إذا تعارضا يجعل المسقط آخر (٢٠٦)/١١
- الأصل أن نذر المباح لا يتعقد [٦٠٩]/٢٠
- الأصل أن نفقة المملوك على المالك إلا أن يصير معداً لانتفاع الغير (١٧٠)/١٤
- الأصل أن نية التعيين في الجنس المتحد سببه لغو (٢٤٣)/٦
- الأصل أن نية التمييز في الجنس الواحد لا تعمل (٢٤٣)/٦
- الأصل أن النية متى تجردت عن العمل لا تكون مؤثرة ٦٠٩/١٤ - (١٤٧)/٦
- الأصل أن الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به ٥٦٣/٧ ، ٥٦٤ - ٣٩٢/١٤ ، ٤٤٥ ،
[٥٩٧] - ٦٠٦/٢٥
- الأصل أن الواجب لا يسقط مع النسيان ٤٥١ ، ٤٣٩ ، [٤٣٣] ، ٤٢١ ، ٤١٨ ، ٤١٧ ، ٤١٢/١٢
- الأصل أن الوصايا إذا لم يكن فيها ما جاوز الثلث فكل واحد من أصحاب الوصايا يضرب بجميع
وصيته في الثلث ولا يقدم البعض على البعض إلا العتق والمحابة في المرض (١٢٧)/٢٤
- الأصل أن وقت النية أول العبادات ونحوها (١٩٥)/٦
- الأصل أن الوكيل ليس له أن يوكل غيره [٩٥]/٢٣
- الأصل أن يترتب على كل سبب مسببه ٦٧٣/٢٧ - ٤٥٠ ، ٤٤٩/٢٠
- الأصل أن يترتب على كل سبب مسببه والتداخل على خلاف الأصل ٦١٦/١٣
- الأصل أن اليد المترتبة على يد الغاصب لها حكم الغصب [٢٦٣]/٢٣
- الأصل أن يعمل بقول دافع ماله لغيره (٢٧٥)/١٠
- الأصل أن يكون الإنسان عاملاً لنفسه (٤٩٣)/٦
- الأصل أن يكون الحج مرتباً (٣١٥)/٢٠
- الأصل أن يكون كل أحد عاملاً لنفسه ما لم يقيم دليل على عمله لغيره ٤٩٧ ، [٤٩٣]/٦
- الأصل أن يكون لفظ الفرض مشعراً بالوجوب حقيقة (٣٦٩)/٢٧
- الأصل أن اليمين إذا كانت معقودة بشرط لم يقع الحنث فيها إلا بوجود الشرط بكماله ٤٦٧/٢
- الأصل انتفاء الأحكام عن المكلفين حتى يأتي ما يدل على خلاف ذلك (٣٠٧)/٢٧

- الأصل أنه إذا ترك شرطاً أو ركناً مع القدرة على فعله بطلت صلاته عمداً كان أو سهواً..... ٥١٨/٢
- الأصل أنه إذا مضى بالاجتهاد لا يفسخ باجتهاد مثله ويفسخ بالنص ٨/ (٣٩٥)
- الأصل أنه عند اجتماع الحقوق يبدأ بالأهم..... ١/ ٤٦٥
- الأصل أنه قد يثبت الشيء تبعاً وحكماً وإن كان يبطل قصداً..... ١١/ (٥٢١)
- الأصل أنه لا يثبت حكم الشيء قبل وجوده..... ١١/ ٣٩٦
- الأصل أنه لا يجوز أن يستحق أحد يمينه على غيره شيئاً..... ٢/ ٣٤١
- الأصل أنه لا يجوز للوكيل أن يوكل غيره..... ٢٣/ ١٠١
- الأصل أنه لا يجوز للوكيل باعتبار الأصل أن يوكل غيره فيما وكل فيه..... ٢٣/ ١٠٢
- الأصل أنه لا يصح تمليك الدين من غير من عليه الدين إلا إذا وكل بقبضه..... ١٤/ (١٩)
- الأصل أنه متى أضاف الطلاق إلى أحد الوقتين يقع بآخرهما..... ٢٣/ ٤٨٣
- الأصل أنه متى تجانس القبضان ناب أحدهما عن الآخر وإذا اختلفا ناب المضمون عن غير المضمون ولا ينوب غير المضمون عن المضمون..... ١٦/ (٤١٩)
- الأصل أنه متى تجانس القبضان ناب أحدهما عن الآخر وإذا تغايرا ناب الأعلى عن الأدنى لا عكسه..... ١٦/ [٤١٩]
- الأصل أنه متى علق الطلاق بشيء لا يوقف عليه إلا من جهتها يتعلق بإخبارها عنه ومتى علق بشيء يوقف عليه من جهة غيرها لا يقبل قولها إلا بينة..... ٩/ ٣٨٨
- الأصل أنه يجب حمل الصلح على أقرب العقود إليه..... ٢٤/ ٥٦١
- الأصل أنه يحرم بسبب الرضاع ما يحرم بسبب النسب وسبب المصاهرة..... ٢٣/ (٦١٩)
- الأصل أنه يعتبر في الدعاوى مقصود الخصمين في المنازعة دون الظاهر..... ١/ ٥٠٤
- 'الأصل أنه يفرق بين الفساد إذا دخل في أصل العقد وبينه إذا دخل في علقته من علائقه..... ٨/ ٣٦٣-
- ١٦/ ٦٦، [٨٩]
- الأصل البراءة..... ٣٠/ ١٥٣
- الأصل براءة الذمم من الحقوق والواجبات وتحمل المشاق..... ٦/ (٣٧٥)
- الأصل براءة الذمة..... ١/ ٣٩٤، ٤٤٣، ٤٨٢، ٣٠/ ٢، ٣٨، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٦٠، ٣٥٠، ٣٨٠- [٣٧٥]، ٣٧٩، ٣٨٤، ٣٨٦، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣٢، ٥٥٢، ٥٥٦، ٨/ ٨٦، ٨٨- ١١/ ٢١٢- ٣٧/ ١٣، ٤٢- ١٤/ ٣٥٥، ٤٠٣، ٤٠٧، ٥١١- ٢٢/ ١٣٧- ٢٥/ ٢١٥، ٤٣١- ٣٠/ ١٢٤- ٣٢/ ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٩
- الأصل براءة الذمة فلا يجب فيها شيء إلا بيقين..... ٢/ ١٧٢
- الأصل براءة ذمة المدعى عليه..... ٢٥/ ٢١٥
- الأصل البراءة قبل ثبوت التكليف وعمارة الذمة..... ١١/ ٢١٢

- الأصل بطلان وقف ما لا يملك ٤٢٤ ، ٤٢٣/٢٢
- الأصل بقاء أحكام الزواج في عدة الطلاق الرجعي ٢٣/٥٠٧
- الأصل بقاء الإذن ٤٤٧/٦
- الأصل بقاء الأشياء على ما كانت عليه حتى يدل دليل على خلافه ١٥٥/٢٣ - ٥٣١ ، ٣٩٢/٦
- الأصل بقاء الأملاك على ملك أربابها ٢٥٠/١٤ - ٤٢٨ ، ٤١٩/٦
- الأصل بقاء تحريم اللحم حتى تتحقق الذكاة الشرعية ٢٤/٤٦٩
- الأصل بقاء الجراحة وعدم اندمالها ٢٦/٦٧
- الأصل بقاء الجنابة حتى يعلم اندمالها ١٨٨ ، ٢٦/٦٧
- الأصل بقاء الحق ٤١٨ ، ٤١٧ ، ٣٩١/٦ ، ٤١٦
- الأصل بقاء الحق بعد ثبوته ٦/٤١٦
- الأصل بقاء الحياة ٤١٦ ، ٤١٥ ، ٣٩١/٦ ، ٤١٣
- الأصل بقاء السفه ١٦١ ، ١٦٠ ، ١٥٩ ، ١٥٨ ، ٢٣/١٥٥
- الأصل بقاء شغل الذمة فلا تبرأ بالشك ٦/٣٨٣
- الأصل بقاء الشيء لمن هو في يده إلا بدليل ١٦/٩ - ٦٠/٧
- الأصل بقاء الصلاة في ذمته ٣٤٤ ، ٣٤٣/١٩
- الأصل بقاء الصلاة في الذمة ٣٤٣ ، ٣٣٩/١٩
- الأصل بقاء الطهارة ٣٩٤/٦
- الأصل بقاء الطهارة الحكمية ١٩/٢٠٧
- الأصل بقاء العدة ٦١٦ ، ٢٣/٦١٣
- الأصل بقاء العقد ٤١٢ ، ٤١١ ، ٤١٠ ، ٣٩١/٦ ، ٤١٠
- الأصل البقاء على العموم حتى يثبت الخصوص ٥٧٨/٣١ - ٤٦٢ ، ٤٣٩ ، ٤٢٤ ، ٤١٤ ، ٣٤٦/٣٠ ، ٦٢٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٠
- الأصل البقاء على الفطرة ٢٠٧/٣
- الأصل بقاء العموم على عمومته حتى يتعين المخصص ٣٠/٣٣٧
- الأصل بقاء ما كان على ما كان ٢٤٨ ، ٣٨ ، ٣٠/٢ - ٥٤٠ ، ٥١٥ ، ٣٩٤ ، ٣٢٤ ، ٣٠٤/١
- ٢٦٠ ، ٤٢٨ - ٣٧٦/٦ ، ٣٨٠ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦ ، ٣٩٦ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٥ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٤ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٨٦ ، ٥٣٧ ، ٥٤٤ ، ٥٥٢ - ٦٢/٧ - ١٨٦ ، ١٨٦/١١ - ١٨٨ ، ١٨٦/٢٣ - ٤٤٢ - ٢٦/٢٦
- ٦٨ ، ٥٠٣ - ١٢٤/٣٠ ، ١٤٤ ، ٣٣٨ ، ٣٨٢ - ٣١/٤٩٤ ، ٦٣٨ ، ٦٥٥ - ٣٣/٦٧٨
- الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يثبت زواله ٤٢٤ ، ٤٢١ ، ٣٩١/٣٠٦ ، ٣٤٧ ، ٣٢٣/٦
- ٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٩٠ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ - ٢٩/٧ - ٣١ ، ٣٢ ، ٣٢ ، ٤٢ ، ٥٠ ، ٦٠ ، ٦٣ - ٥٧٥/٨ - ٦٢٠/١٢ - ٣١٦/١٣ - ٣٨٥/١٩ - ٢٣/٦١٣ ، ٦١٥

- الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يرد دليل بخلاف ذلك ١٥٧/٦
- الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يقوم الدليل على خلافه ٤٨٢/١
- الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يثبت زواله ٥٤٦/٦
- الأصل بقاء ما كان على ما كان علي ما لم يرد دليل يغيره ٥٠٥/٢٦
- الأصل البقاء ما لم يعرض المنافي ٣٩٨ ، (٣٩٢)/٦
- الأصل بقاء مال الإنسان على ملكه حتى يخرج عنه برضاه (٤٢٠)/٦
- الأصل بقاء الملك ٤٢٧ ، ٤٢٦ ، [٤١٩] ، ٣٩٣/٦
- الأصل بقاء الملك على ماله حتى يحصل الناقل الشرعي (٤١٩)/٦
- الأصل بقاء الملكية ٤٢٥/٦
- الأصل بقاء النكاح ٦١٣/٢٣ - ٣٩٤/٦
- الأصل بقاء اليد (٤٢٠)/٦
- الأصل البناء على الظاهر ٤٦١/١
- الأصل البناء على الظاهر واستصحاب الحال ما لم يعلم خلافه ٢٩٠/١١
- الأصل البناء على اليقين ٤٣١/٢٥
- أصل البيع الطوع ٥٥٣ ، ٥٥٢/١٢
- أصل البيع مباح لا حرمة فيه ٥٦/٥
- أصل البيع هو التراضي (١٧)/٢١
- الأصل التآسي (٤٤٥)/٢٨
- الأصل التحريم ٤٧٢/٢٤
- الأصل تحريم الحيوان حتى يتيقن سبب إباحته (٤٦٩)/٢٤
- الأصل ترتب المسببات على أسبابها ٢١/٨
- الأصل ترتيب المسببات على أسبابها ٣٤٤/١٦
- الأصل تصرف الإنسان في ماله مطلقا ٣١٨ ، ٣١٦/١٨
- الأصل تعدد الأحكام بتعدد الأسباب ٤٥٢ ، ٤٤٩/٢٠ - ٥٧٨ ، ٥٧٥/٨
- الأصل تعدد الفدية بتعدد موجبها ٤٥٣ ، (٤٤٩)/٢٠
- الأصل تعدد المسببات بتعدد الأسباب إلا بدليل على التداخل ٥٧٧/٨
- الأصل تعلق صلاة المأموم بصلاة الإمام وأنها تفسد بفسادها ٤٦٧/٢
- الأصل تغليب من يعقل على ما لا يعقل (٤١٧)/٣٢
- الأصل تقديم الغالب على النادر ٤١٢/٨
- الأصل تقرير اللغة لا تغييرها ٦٥٦/٣١
- أصل التكليف إلزام ما فيه كلفة ومشقة ٤٢٨/٢

- الأصل التمسك ببقاء أوصاف الماء حتى يتحقق زوالها أو يظن ١٩/ (٥٧)
- الأصل تنجيس ما اتصل به نجس رطب ١٣٩/ ١٩
- الأصل التنزه عن اللعب واللهو فيقتصر على ما ورد فيه النص وقتا وكيفية ٤٧٤/ ٢٦
- الأصل تنزيل الوصية على المتيقن ٢٤/ [٧١] ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤
- الأصل تنفيذ الوصية من الثلث ٢٤/ ١٠١ ، [١٠٩] ، ١١٢ ، ١١٣ ، ١٤٩
- الأصل توافق القراءات في مدلول اللفظ المختلف في قراءته ١٩٢/ ٢٨
- الأصل ثبوت خيار الرؤية في بيع الأعيان الغائبة ٢١/ [١٩١]
- الأصل ثبوت خيار الرؤية في بيع الأعيان غير المرئية ٢١/ ٢٠١
- الأصل ثبوت الخيار في كل بيع تحقق فيه الغبن الفاحش ٢١/ [٢٠٣]
- الأصل الجرح حتى تثبت العدالة ٦/ ٥٣٣ - ٢٣/ ١٥٦
- الأصل جواز الإجارة على أعمال القرب ٢٢/ ٣٢
- الأصل جواز إدخال الحج على العمرة حتى يتعين المنع ٢٠/ [٢٤٩]
- الأصل جواز إدخال الحج على العمرة حتى يتيقن المنع ٢٠/ ٢٥٤
- الأصل جواز الحكم على غلبة الظن ٢٧/ (٣١٧)
- الأصل جواز الصلاة في كل الأمكنة ١٩/ [٣٦٩]
- الأصل جواز المساقاة على كل شجر مثمر ٢٢/ ١٩٣ ، ١٩٤
- الأصل جواز هبة المشاع ٢٢/ ٣٢٦
- الأصل حرمة الانتفاع بمال الغير بغير إذنه ١٤/ ٩٦ ، [١١٥]
- الأصل الحرية ٧/ ٣٠ ، ٤٠
- الأصل حظر استعمال مال الغير إلا بإذنه ١٤/ (١١٥)
- الأصل الحقيقة ٣١/ (٦٢٥) ، ٦٤٨
- الأصل الحقيقة والمجاز خلاف الأصل ٣١/ ٥٨٥
- الأصل الحقيقة والمجاز على خلاف الأصل ٣١/ (٦٢٦) ، ٦٣٨ ، ٦٦٦
- الأصل حل جميع الحيوانات ٢٤/ ٤٦٤
- الأصل الحل ما لم يوجد المحرم ٢٤/ ٤٧٥
- الأصل حمل العقود على الصحة ٨/ ٣٥٠ - ١٦/ [١٩] ، ٢٣
- الأصل حمل الكلام على ظاهره ٢/ ٤٣٤
- الأصل الحياة ٦/ (٤١٣)
- أصل الخلاف مبني على جواز الاستخلاف في الصلاة ١١/ ٩٤
- الأصل دوام الحياة ٦/ (٤١٣)
- الأصل دوام المرض وعدم البرء ٢٦/ ٦٨

- الأصل رد الحقوق بأعيانها عند الإمكان.. ١٠٤/٨ - ١٧/١٣ ، [٤٧٣] - ٥٨٨/١٤ ، ٥٩١ - ٢٣/٢٧٢
 الأصل رد مثل ما اقترض [٣٩٩]/٢٢
 الأصل زوال الحكم عند زوال العلة ١٠/ (١١٨) ، ١٢٢
 الأصل السفه والرشد طارئ ٢٣/ (١٥٥) ، ١٥٧ ، ١٦٠
 الأصل السلامة ٣٢/٧
 الأصل السلامة حتى يعلم غيرها ٦/ [٤٨٥] - ٢٩/٧
 الأصل السلامة في الوصف ٦/ (٤٨٥)
 الأصل السلامة من العيوب ٦/ (٤٨٥)
 الأصل سؤال أهل الذكر في كل فن بحسبه ٩/ (٤٣٤)
 أصل الشرع وضع الحرج فيما يشق الاحتراز منه ٤/ (٩)
 أصل الشريعة في تصرف الناس في أموالهم إطلاق التصرف لهم ٢/ ٥٦٤
 أصل الشريعة القضاء للعامة على الخاصة ٧/ ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٧
 أصل الشيء أقوى منه ١١/ (٤٥٢)
 الأصل الصحة ٣٢ ، ٣٠/٧
 الأصل صحة تعليق الكفالة والإبراء عنها بالشرط الملائم دون غيره ٢٣/ ٢١٦ ، ٢٣٠ ، [٢٤١]
 الأصل صحة الجسم حتى يثبت المرض ٦/ ٤٨٧
 الأصل صدور فعل المكلف عن اختياره ١٢/ (٥٥١)
 الأصل ضمان المتلف ١٤/ ٤٥٣
 الأصل الطهارة ٢/ ٢٤٨ ، ٥٠١ - ١٩/ ١٧ ، ٥٨ ، ٥٨
 الأصل الطوع دون الإكراه ١٢/ (٥٥١)
 الأصل العام أن النص لا ينسخه إلا نص في قوته أو أقوى منه ٣٣/ ٧٣٠ ، ٧٣٣
 الأصل العام في باب الترجيح تقديم غلبة الظن ٣٣/ (١٧١) ، ١٧٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٢ ، ٣٨٧ ، ٤٠١ ، ٤٠٨
 أصل العبادات غير معقولة المعنى ٢٩/ ٢٧٥
 الأصل العدالة وعدم الجرح ٣٣/ ٢٢٤
 الأصل العدم ٢/ ٢٤٨
 الأصل عدم الإتيان بما شك فيه ٦/ (٥٣٧)
 الأصل عدم الإجمال ٣٣/ ٢٢٤
 الأصل عدم الإذن ٦/ ٤٣١ ، [٤٤٦] ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥١ ، ٥٣٨ - ١٤/ ٤٢٢
 الأصل عدم الاشتراط ٦/ (٤٣٩)
 الأصل عدم الاشتراك ٣١/ (٤٩٣) - ٣٣/ ٢٢٤ ، ٥٤٢ ، ٥٥٠
 الأصل عدم الإضمار ٣٢/ ٣٦٦ ، ٣٦٧

- الأصل عدم إطلاق أفعل التفضيل في حق الله تعالى إلا ما ورد..... ٢١٢/٣٢
- الأصل عدم الافتراض..... ٣٢٥/٦
- الأصل عدم الإكراه..... ٥٣١/٧ - ٥٥١/١٢
- الأصل عدم الأمانة..... ٥٥، ٥٠/٧
- الأصل عدم الاندمال..... ٦٧/٢٦
- الأصل عدم التأقيت..... ٤٥٨/٢٠
- الأصل عدم التبرع..... ٤٦١، ٤٦٠، [٤٥٨]، ٤٣١/٦
- الأصل عدم التحديد..... ٩٦/٢
- الأصل عدم التحديد إلا بدليل..... ١١٠، [١٠٥]/١١ - ٤٦٣/١
- الأصل عدم التخصيص..... ٢٢٤/٣٣
- الأصل عدم التداخل..... ٥٧٥/٨ - [٥٧٥]/٨ - ٤٣٤/٦، ٢٨٦/٩ - ٣١٠ - ٣٠٨/١٧ - ٤٥٢/٢٠ - ٤٩٤/٢٥، ٥٠٣
- الأصل عدم الترادف..... ٢٢٤/٣٣
- الأصل عدم الترخص..... ٥٧٥/٨ - ٣٤٨/٧
- الأصل عدم التشريع..... ٣٢٥/٦
- الأصل عدم التعبد..... (٤٥٥)/٥
- الأصل عدم التعدي..... ٥٣٨، ٤٦٥، ٤٦٤، ٤٦٣، [٤٦٢]، ٤٣١/٦
- الأصل عدم التفريط..... ٤٦٩، ٤٦٨، ٤٦٦، ٤٦٣، ٤٣١/٦
- الأصل عدم التقدير..... ٥٧٨/٣١
- الأصل عدم التقييد..... ٢٢٤/٣٣
- الأصل عدم جواز استعجار الشريك على العمل في المشترك..... [٨٥]/٢٢
- الأصل عدم الحجز على العاقل البالغ..... ١١٩، ١١٥، ١٠٩/٢٣
- الأصل عدم الحوز..... (٤٥٤)/٦
- الأصل عدم الخروج عن الملك إلا بالوجه المقصود إلا أن تدل قرينة على كذب الدافع..... ٢٧٦/١٠
- الأصل عدم خروج الملك عن صاحبه إلا على الوجه الذي يقصده..... ٣٧، ٣٦/١١
- الأصل عدم الخصوصية وشواهد ذلك في الشريعة كثيرة..... ٢٥٨/٣
- الأصل عدم الخيانة..... ٥٦، (٤٩)/٧
- الأصل عدم الدليل..... ٢٢٤/٣٣
- الأصل عدم الرضا..... ٤٥٣، ٤٥٢، ٤٥١، [٤٤٩]، ٤٣١/٦
- الأصل عدم الزائد..... ٤٨٣، ٤٨٢، ٤٨٠، (٤٧٩)/٦
- الأصل عدم الزيادة..... ٩، ٧/٧ - ٤٨٣، ٤٨٢، [٤٧٩]، ٤٣٣/٦ - ٤٨٢/١
- الأصل عدم السبب المبيح..... ١١٠/٧

- الأصل عدم سقوط حكم الجناية..... ٦٨/٢٦
- الأصل عدم الشرط ٥٣٨ ، ٤٤٢ ، ٤٤١ ، ٤٤٠ ، [٤٣٩] ، ٤٣١/٦
- الأصل عدم شغل الذمة..... ٥٥٩/٢٠ - (٣٧٥)/٦
- الأصل عدم صحة الدعوى بما يستحيل ثبوته بالعرف والعادة ٩٩/٢٥
- الأصل عدم الضمان ٤٠٨ ، ٤٠٧ ، ٤٠٥ ، [٤٠٣]/١٤
- الأصل عدم الضمان فلا يجب بالشك ٤٠٩/١٤
- الأصل عدم ضمان المنافع (٣٣٣)/١١
- الأصل عدم العارض (٤٣٢)/٦
- الأصل عدم العداء ٤٦٥ ، (٤٦٢)/٦
- الأصل عدم العدوان (٤٦٢)/٦
- الأصل عدم العلم ٥٤٨ ، ٥٤٧ ، [٥٤٣] ، ٤٣٣/٦
- الأصل عدم الغنى ٤٣ ، (٤٢)/٧
- الأصل عدم الفعل ٥٤١ ، ٥٤٠ ، ٥٣٩ ، [٥٣٧] ، ٤٣٣/٦
- الأصل عدم فعل ٥٤٠/٦
- الأصل عدم فعل المنهي عنه ٥٣٨/٦
- الأصل عدم القبض ٥٣٨ ، ٤٥٧ ، ٤٥٦ ، ٤٥٥ ، ٤٥٤ ، [٤٥٤] ، ٤٣١/٦
- الأصل عدم قبول الشهادة بالاستفاضة (٣٣٣)/٢٥
- الأصل عدم قبول الشهادة بالاستفاضة إلا فيما يتعذر علمه غالبا بدونها..... [٣٣٣]/٢٥
- الأصل عدم القرينة الصارفة للأمر عن الوجوب ٢٢٤/٣٣
- الأصل عدم اللزوم..... ٤٤٥ ، ٤٤٤ ، ٤٤٣ ، [٤٤٣] ، ٤٣١/٦
- الأصل العدم ما لم يعارضه شيء آخر..... (٤٣٢)/٦
- الأصل عدم المانع ٢٢٤/٣٣ - ٢٥/٢٨ - ٢٢/٧
- الأصل عدم المانع حتى يثبت ٩/٢٨
- الأصل عدم المبطل ٤٧١ ، (٤٦٩)/٦
- الأصل عدم المجاز ٢٢٤/٣٣
- الأصل عدم المعارض ٢٢٤/٣٣
- الأصل عدم المفسد ٤٧١ ، ٤٧٠ ، [٤٦٩] ، ٤٣١/٦
- الأصل عدم الملك ٤٧٧ ، ٤٧٦ ، ٤٧٥ ، [٤٧٣] ، ٤٣٤/٦
- الأصل عدم النجاسة ٣٢٥/٦
- الأصل عدم النسخ ٧٢٩ ، ٧٢٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٠ ، ٦٧٩ ، [٦٧٧] ، ٦٧٠ ، ٦٦٨ ، ٢٢٤/٣٣

- الأصل عدم النقل ٣١/ (٦٥٥)، ٦٦٢، ٦٦٤ - ٥٥٠/٣٣
- الأصل عدم النقل من المعنى اللغوي إلى الشرعي ٣١/ ٦٦٣
- الأصل عدم النكاح ٦/ ٣٢٥
- الأصل عدم النيابة في العبادة البدنية ٢٣/ ٥٠
- الأصل عدم النية ٦/ ٤٣٣
- الأصل عدم الوجوب حتى يرد الشرع ٣٣/ ٢٢٤
- الأصل العزيمة والرخصة طارئة ٧/ ١٢٤
- الأصل عصمة أموال العباد ٩/ (١٥)
- الأصل عصمة المال إلا في المتيقن ٩/ (١٥)
- أصل العلوم كلها الحس ٢٧/ ٢٠٣
- الأصل العمل على الظاهر ١٩/ ٦١٢
- الأصل عموم الأحكام وتساوي الناس فيها ٣/ [٢٥٥] - ٢٨/ ٦٢، ٤٥٦ - ٣٠/ ٣٦٢
- الأصل عند أبي حنيفة أن التسمية لا حكم لها مع الإشارة ٢/ ١٩٠
- الأصل عند أبي حنيفة أن العقد إذا دخله فساد قوي مجمع عليه أوجب فساد وشاع في الكل وليس كذلك عند الصاحبين ١/ ٤٩٠
- الأصل عند أبي حنيفة أن ما غير الفرض في أوله غيره في آخره ٢/ ١٩٩
- الأصل عند أبي حنيفة أن ما غير الفرض في أوله غيره في آخره وعندهما ليس كذلك ١/ ٤٩٠
- الأصل عند أبي حنيفة رحمه الله أن كل من لا يقدر بنفسه فوسع غيره لا يكون وسعاً له وعندهما يكون وسعاً له ١/ ٤٩٠
- الأصل عند أبي حنيفة رحمه الله أنه يعتبر التهمة في الأحكام ٩/ (٣٣٣)
- الأصل عند أبي يوسف رحمه الله أنه إذا لم يصح الشيء لم يصح ما في ضمنه ٢/ ٦٨
- الأصل عند جمهور الحنفية أن تخصيص الشيء بالذكر والصفة لا ينفي حكم ما عداه وعند الإمام الشافعي ينفى حكم ما عداه ٢/ ٦٦، ٨٤
- الأصل عند جمهور الحنفية أن الطلاق الصريح يتعلق بالحكم بلفظه لا بمعناه وغير الصريح يتعلق بالحكم بمعناه لا بلفظه وعند الإمام الشافعي رحمه الله الكنايات كلها راجع ٢/ ٦٧
- الأصل عند الحنفية أن بالقدرة على الأصل أي المبدل قبل استيفاء المقصود بالبديل ينتقل الحكم إلى المبدل أي الأصل وعند أبي عبد الله الشافعي لا ينتقل ٢/ ٦٦
- الأصل عند الحنفية أن جواز البيع يتبع الضمان ١/ ٤٨٥
- الأصل عند الحنفية أن جواز البيع يتبع الضمان فكل ما كان مضموناً بالإتلاف جاز بيعه وما لا يضمن بالإتلاف لا يجوز بيعه ٢/ ٦٦

- الأصل عند الحنفية أن كل عبادة جاز نفلها على صفة في عموم الأحوال جاز فرضها على تلك الصفة بحال من الأحوال..... ١٩٩/٢
- الأصل عند الحنفية أن كل ما كان مضمونا بالإتلاف جاز بيعه وما لا يضمن بالإتلاف لا يجوز بيعه..... ١٩٩/٢
- الأصل عند الحنفية أن المنافع بمنزلة الأعيان في حق جواز العقد عليها لا غير..... ٤٨٨/١
- الأصل عند الشافعي أن جواز البيع يتبع الطهارة..... ٤٨٥/١
- الأصل عند الشافعي أن ما لا يملك أن يشتري بنفسه لا يملك أن يأمر غيره به..... ١٠٨/١٤
- الأصل عند علماء الحنفية الثلاثة أن الخلاف في الصفة غير معتبر وعند زفر معتبر..... ٨٤/٢
- الأصل عند محمد بن الحسن رحمه الله تعالى أن الشيء إذا ثبت مقدرا في الشرع فإنه لا يجوز تغييره إلى تقدير آخر وعند أبي يوسف يجوز..... ٦٩/٢
- الأصل فراغ الذمم..... ٤٠٦/١٤ - (٣٧٥)/٦
- أصل الفعل حدوثه عن اختيار فاعله..... (٥٥١)/١٢
- الأصل الفقر..... (٤١)/٧
- الأصل الفقر وعدم المال..... ٤٨/٧
- الأصل في الأبضاع التحريم..... ١٣٨/٣٠ - ٥٦٤/٢٧ - ٣٥٦ ، ٣٢٥/٦ - ٣٦٥ ، ٢٤٨/٢ - ٤٧٤/١
- الأصل في الأبضاع التحريم حتى يتحقق السبب المبيح..... (٢٩١)/٢٣
- الأصل في الأبضاع الحرمة..... ١٧٤/٣
- الأصل في الأبضاع الحرمة حتى يتحقق السبب المبيح..... ١١٠/٧
- الأصل في الإتلافات الضمان..... ١٤٨/٢٣
- الأصل في إثبات النسب الاحتيال له ما أمكن..... ٤٣٧/٢٥
- الأصل في الإجماع أن يرجع فيه إلى المجمل في البيان..... ٥١ ، ٥١/١٠
- الأصل في الأحكام التيقن..... ٢١٥/٩ - ١١٧/٧
- الأصل في الأحكام الحقيقة..... ٥٢٢/١
- الأصل في أحكام الخنثى الاحتياط..... ٨٩/١١
- الأصل في أحكام الخنثى العمل باليقين..... (٨٣)/١١
- الأصل في الأحكام المعقولة..... ٢٦٨/٢٩ - ٤٥٨/٥
- الأصل في الأحكام المعقولة لا التعبد..... ٤٨٢ ، ٤٨١ ، ٤٧٤ ، ٤٦٩ ، [٤٥٥] ، ٢٠٢ ، ٨٦/٥ ، ٤٨٨ ، ٤٩٣ ، ٤٩٦ ، ٥٠٣ - ٤٨٣/٢٩
- الأصل في الأحكام المعقولة لا التعبد لأنه أقرب إلى القبول وأبعد عن الحرج..... ٥٢٠ ، ٥١٦/٥
- الأصل في الأحكام المعقولة لا التعبد لأنها أقرب إلى القبول وأبعد عن الحرج..... ٤٥٧/٥
- الأصل في الأدلة الأعمال لا الإهمال..... ٣٣٠ ، ٣٢٨/٣٣ - ٤٤٨ ، ١٩٠ ، [١٦٥]/٣٢

- الأصل في الأدلة إعمالها لا إهمالها..... (١٦٥)/٣٢
- الأصل في أسباب الأحكام أن تتقدم على الأحكام..... (٦٦٥) ، ٥٧٩/٢٧
- الأصل في أسباب الحدود إذا اجتمعت أن يقدم حق العبد في الاستيفاء على حق الله عز وجل ١٣/٤٢٦
- الأصل في الاستعمال الحقيقة..... (٦٢٥)/٣١
- الأصل في الاسم المشترك أن يحمل على أحد معنيه..... ٥٠٤/٣١
- الأصل في الأشياء الإباحة..... (٣٤٥)/٦ ، ٤٤٥ - ٤٤١/٣ ، ٣٥٦ ، ٤١/٢ - ٣٩٤/١ ، ٣٦٨ ، ٣٦٤ ، ٣٦٠ ، ٣٥٩ ، ٣٥٣ ، ٣٥١ ، ٣٥٠
- الأصل في الأشياء الإباحة أو التحريم أو الوقف..... ٤٧٢ ، ٤٧٠/٢٤
- الأصل في الأشياء الإباحة حتى يدل الدليل على التحريم..... ١٤٤/٣٠ - ٦٥/٦
- الأصل في الأشياء التحريم حتى يدل الدليل على الإباحة..... ١٤٤/٣٠
- الأصل في الأشياء التي لا ضرر فيها ولا نص تحريم الحل والإباحة..... (٣٤٦)/٦
- الأصل في الأشياء الحظر..... ٤٧١ ، ٤٤١/٢٤
- الأصل في الأشياء الحل..... ٣٢٣/٦ ، [٣٤٥] ، ٣٥٤ ، ٣٥٦ ، ٣٦١ - ٣٢٢/١٤ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦
- الأصل في الأشياء الحل والإباحة..... ٣٥٥/٦
- الأصل في الأشياء السلامة..... (٤٨٥)/٦
- الأصل في الأشياء الضارة المنع..... ١٥١/٣٠
- الأصل في الأشياء الطهارة..... (١٧)/١٩ - ٣٠/٧
- الأصل في الأشياء العدم..... (٤٣٢)/٦
- الأصل في الأشياء النافعة الإباحة..... ١٥٠/٣٠
- الأصل في الأشياء النافعة الإباحة وفي الأشياء الضارة الحرمة..... (١٤٣)/٣٠
- الأصل في الأطراف أنه إذا فوت جنس منفعة على الكمال أو أزال جمالا مقصودا في الآدمي على الكمال يجب كل الدية..... ٤٧٨/١
- الأصل في الأطعمة الحل..... ٤٧٥ ، ٤٦٩ ، ٤٥٧ ، ٤٤٩ ، [٤٤١]/٢٤
- الأصل في الإطلاق الحقيقة..... (٦٢٥)/٣١
- الأصل في الأعيان الحل..... ٣٤٧/٦
- الأصل في الأعيان الطهارة..... ٢٠٧ ، ٥٨ ، [١٧]/١٩ - ٥٣٠ ، ٣٢٥/٦
- الأصل في الأعيان المبيعة عدم جواز اشتراط الأجل في قبضها..... [١٦٧]/٢١
- الأصل في الأفعال الإباحة أو الأصل في الأشياء الإباحة..... ١٦٥/٣
- الأصل في أفعال النبي ﷺ التأسّي حتى تثبت الخصوصية..... (٤٤٥)/٢٨
- الأصل في الأفعال والعادات الإباحة وعدم الحظر..... ٢٢٤/٣٣
- الأصل في أفعاله ﷺ التأسّي به حتى تثبت الخصوصية..... ٤٥٥/٢٨

- الأصل في أفعّل التفضيل اقتضاء المشاركة في الشيء الذي وقع فيه التفضيل إلا مجازاً..... ٣٢/ (٢١١)
- الأصل في أفعّل التفضيل اقتضاء المشاركة والزيادة..... ٣٢/ (٢١١)
- الأصل في الأكل والشراب الإباحة..... ٦/ ٣٦٤
- الأصل في الألف واللام أن يكون للعهد..... ٣٢/ ٢٨٢
- الأصل في أمر الخنثى العمل بالأحوط..... ١١/ ٨٩
- الأصل في الأمر الوجوب..... ٣١/ (١٦٣)
- الأصل في الأموال التحريم..... ٦/ ٣٥٦ - ٩/ (١٥)
- الأصل في الأموال التحريم ما لم يتحقق السبب المبيح..... ٧/ ١١٠
- الأصل في الأموال العصمة..... ٦/ ٤٢١، ٩/ ٤٢٣، [١٥]، ٢٢ - ١٤/ ٩٦، ١٩٤
- الأصل في الأموال العصمة إلا برضى أصحابها..... ٩/ ٢٣
- الأصل في الأموال والأبضاع التحريم..... ٣٠/ ١٤٤
- الأصل في الأمور العارضة العدم..... ١/ ٤٤٤ - ٦/ ٣٢٣، ٣٧٦، ٣٧٨، ٣٩٣، ٤٠٠، [٤٣١]، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٩، ٤٨١، ٤٨٦، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٤، ٥٤٥ - ٧/ ٢٢، ٢٣، ٣٠، ٣١، ٣٦، ٤٢، ٤٣، ٥٠ - ٨/ ٥٧٥ - ١١/ ١٠٦ - ١٤/ ٤٠٣، ٤٠٦، ٤٠٧ - ٣٠/ ١٣٦
- الأصل في الإنسان أن له نسبا شرعياً..... ٧/ ١٢٤
- الأصل في الإنسان أن يولد فقيراً لا ملك له..... ٧/ ٤٤
- الأصل في الإنسان الجهل..... ٦/ (٥٤٣)
- الأصل في الإنسان الفقر..... ٧/ ٣٣، ٤٧
- الأصل في الإنسان هل هو العدالة أو الفسق..... ١٠/ ٥٩٦، ٥٩٨
- الأصل في الإنسان وتصرفاته الحرية والإباحة..... ٣/ ١٥١، [١٦٥]، ١٧٨، ١٧٨ - ٢١/ ٤٩٣
- الأصل في أنكحة الكفار الصحة كأنكحتنا..... ٢٣/ (٤٣٥)
- الأصل في الأوامر أنها للوجوب..... ٢/ ٤٣٤
- الأصل في الأوصاف العارضة العدم..... ٧/ ٣٨
- الأصل في باب الزكاة التحريم..... ٢٤/ ٤٦٩
- الأصل في باب الصلاة ألا يثبت فيها ركن ولا شرط إلا بما فيه يقين..... ١٩/ ٣٣٩
- الأصل في باب المفاعلة أن يكون من اثنين فصاعداً..... ٣٢/ (٢٣١)
- الأصل في باب المفقود أن كل من يستحق النفقة في ماله حال حضرته بغير قضاء القاضي يتفق عليه من ماله عند غيبته..... ١١/ ٢٩١
- الأصل في بدل المتلف أن يكون من جنس المتلف..... ١٥/ ٢٤
- الأصل في بني آدم الأدميين الحرية..... ٧/ (٣٦)

- الأصل في بني آدم الحرية ١٦٥/٣
- الأصل في البيع اللزوم ٢٢٧/٢١ - ٢٩/١٦
- الأصل في البيع مبادلة مال بمال ١٨/٢١
- الأصل في البيوع الإباحة ١٣٤/٢١ - ٣٦٤، ٣٤٧/٦
- الأصل في ترك النسك وجوب دم ٤١٤، ٤١٣/٢٠
- الأصل في ترك النسك وجوب الدم إلا ما خرج بدليل ٤١٥/٢٠
- الأصل في ترك الواجب من النسك وجوب الدم ٤٠٩/٢٠
- الأصل في التسعير هو الحرمة (٣٣٠)/٢١
- الأصل في التسمية أنها إذا صحت وتقررت وجب المسمى وإذا فسدت التسمية أو تزلزلت وجب
مهر المثل ٤٠٠، ٣٩٩/٢٣
- الأصل في التسمية أنها إذا صحت وتقررت يجب المسمى وإذا فسدت التسمية أو تزلزلت يجب مهر
المثل ٤٢٢، ٤٢٢/٢٣
- الأصل في التسمية أنها إن صحت وتقررت يجب المسمى وإذا فسدت التسمية أو تزلزلت يجب مهر
المثل [٣٩١]/٢٣
- الأصل في التصرف في ملك الغير عدم الإذن (٤٤٦)/٦ - ٣٩٤/١
- الأصل في تصرف المسلمين الصحة (٣٤٩)/٨
- الأصل في تصرفات الإنسان وأفعاله هو الإباحة ١٦٦/٣
- الأصل في التصرفات التنجيز والتعليق يثبت فيها بعارض الشرط ٢٤٢، ٢٤٠/١٦
- الأصل في التعزير عدم التقدير [٥٩١]/٢٥
- الأصل في التعليق أن لا يكون إلا في المتردد بين الوقوع وعدمه (٧٠٥)/٢٧
- الأصل في الثابت بقاءه (٤٠٤)/٦
- الأصل في الجراح الحكومة ١٩٦/٢٦
- الأصل في الجعالة اللزوم بالشروع في العمل (١٧٣)/٢٢
- الأصل في الجمادات الطهارة [٢٩]، [٢٨]، ١٨/١٩
- الأصل في الجمل التامة الاستقلال [٣٦٥]/٣٢
- الأصل في الجملة التامة أن تستقل بنفسها (٣٦٥)/٣٢
- الأصل في الجناية عدم البرء (٦٧)/٢٦
- الأصل في الجناية الواردة على محل معصوم اعتبارها بإيجاب الجابر أو الزاجر ما أمكن... [٢٩]/٢٦،
١٩٥، ٢٠٤
- الأصل في جواز البيع القدرة على التسليم (٦٣)/٢١
- الأصل في الحج أن كل ما وجب في جميعه دم يجب في أكثره دم وفي أقله صدقة [٤٠٣]/٢٠

- الأصل في الحج أنه موسع غير محدود الطرفين..... ٢٣٣/٢٠
- الأصل في حروف الشرط أنها تدخل على شيء معدوم على خطر الوجود وليس بكائن لا محالة..... ٢٧/٧٠٦
- الأصل في الحقوق أن ترد بأعيانها..... ٤٧٨ ، ٤٧٧/١٣
- الأصل في الحقوق أن ترد بأعيانها عند الإمكان..... ٤٧٧/١٣
- الأصل في الحقوق السقوط بالإسقاط إلا حق الرجوع في الهبة وحق الوقف وخيار الرؤية..... ٤٨١/٩
- الأصل في الحقوق المضمونة ردها بأعيانها..... ٤٧٨/١٣
- الأصل في الحلف المتعدد تعدد موجه..... ٥٤٩ ، ٥٤٨ ، [٥٤٣]/٢٠
- الأصل في الحوادث أن تضاف إلى أقرب أوقاتها..... ٥٤٩/٦
- الأصل في حيوان البحر الحل..... ٤٧٠ ، ١٨/١٩ - ٢٤/٤٦٣
- الأصل في الحيوان التحريم..... ٤٧٣ ، ٤٧٢ ، [٤٦٩] ، ٢٤/٤٦٤
- الأصل في الحيوانات التحريم..... ٤٦٩/٢٤
- الأصل في الحيوانات الطهارة..... ٤٦٤/٢٤ - [٢٧] ، ١٨/١٩
- الأصل في الخبائث الحرمه..... ٥٨١ ، ٥٨٠/٩
- الأصل في الخبائث الحرمه وفي الطيبات الحل..... ٥٦٥/٩
- الأصل في الخلق الجهل حتى يقع العلم..... ٥٤٣/٦
- الأصل في الخلق الفقر حتى يثبت الغنى..... ٥٣٠/٦ - ٥٣٣ - ٧/٤١
- الأصل في الخنثى المشكل الأخذ بالأحوط..... ٩٠ ، ٨٩/١١
- الأصل في الخنثى المشكل أن يؤخذ فيه بالأحوط والأوثق في أمور الدين..... ٨٩ ، ٨٨ ، (٨٣)/١١
- الأصل في الدفع أن يكون من قبل المدعى عليه..... ١٣٩ ، [١٣٥]/٢٥
- الأصل في الدليل الإعمال..... ٥٦٥/٣٠
- الأصل في الدليل هو الإعمال لا الإهمال..... ١٦٥/٣٢
- الأصل في الدماء الحظر..... ٤٧٥/١
- الأصل في دماء المسلمين وأعراضهم العصمة..... ٩/٢٦
- الأصل في الدماء النجاسة..... ٩٨ ، ٩٧ ، [٩١]/١٩
- الأصل في الدماء هو الطهارة..... ٩٢/١٩
- الأصل في الدماء والأموال والأعراض العصمة..... ٩٥/٢٦
- الأصل في الديون المتعلقة بالتركة أنه يبدأ بالأقوى فالأقوى..... ١٧٣ ، ١٠١/٢٤
- الأصل في الذبائح التحريم..... ٤٨٩ ، ٤٧٣ ، ٤٤٦ ، ٤٤٢/٢٤
- الأصل في الذبيحة الحرمه..... ٤٨٩/٢٤
- الأصل في الذمة البراءة..... ٤٤٣/١

- الأصل في السكوت أن لا يكون رضا..... ٤٥١/٦
- الأصل في السنة أن لا تقضى..... ١٧/ (٣٩٤)
- الأصل في الشرائع هو العموم في حق الناس كافة..... ٣/ (٢٥٥) - ١٥/٢٦
- الأصل في الشركات الجواز..... ٢١/ [٤٩٣]
- الأصل في الشركة التسوية..... ٢١/ [٥٠٧]
- الأصل في الشركة المجملة التساوي..... ٢١/ (٥٠٧)
- الأصل في الشروط اعتبارها ما أمكن..... ١٥/ (٢٤٧) - ٢٣/ ٢٤٢
- الأصل في الشروط الجواز والصحة..... ١٥/ ٢٣٨
- الأصل في الشروط الجواز والصحة ولا يحرم منها ويبطل إلا ما دل الشرع على تحريمه وإبطاله نصا أو قياسا..... ٦/ ٣٤٧ - ١٤/ ٣٥٦، ٣٥٩ - ١٥/ [٢٢٥]، ٢٣٣، ٢٦٨
- الأصل في الشروط الصحة إلا ما أبطله الشارع أو نهى عنه..... ١٥/ (٢٢٥) - ١٦/ ٢٧١، ٢٧٣
- الأصل في الشروط الصحة إلا ما دل الدليل على خلافه..... ١٥/ (٢٢٥)
- الأصل في الشروط الصحة ما لم يدل دليل على المنع..... ١٥/ (٢٢٥)
- الأصل في الشروط الصحة والجواز..... ١/ ٥٥٠
- الأصل في الشروط الصحة واللزوم إلا ما دل الدليل على خلافه..... ١٥/ (٢٤٨)
- الأصل في الشروط اللزوم والوفاء..... ١/ ٥٥٠
- الأصل في شهادة النساء القبول..... ٢٥/ [٣٠٧]، ٣١٧، ٣١٨
- الأصل في الشيء الدوام والاستمرار..... ٦/ (٣٩٣)
- الأصل في الصفات الأصلية الوجود..... ١/ ٤٨٢ - ٦/ ٣٢٣، ٣٩٣، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٨٦، ٤٨٨، ٥٤٤، ٥٤٥ - ٧/ [٢٩]، ٣٢، ٤٢، ٤٣، ٤٦، ٥٠
- الأصل في الصفات العارضة العدم..... ١/ ٤٤٤، ٤٨٢ - ٢/ ٣٠، ٣٨ - ٦/ (٤٣٢)، ٤٣٦، ٤٨٨، ٥٤٥، ٥٥٠، ٥٥١ - ١٩/ ٥٧
- الأصل في الصلاة الإتمام..... ١٩/ [٣٨٣]
- الأصل في الصلاة أن لا يثبت منها شيء إلا ييقين..... ١٩/ ٣٣٩
- الأصل في الصلاة التمام..... ١٩/ (٣٨٣)
- الأصل في صلاة المسافر القصر..... ١٩/ ٣٨٤
- الأصل في الصلاة المفروضة إنما هو الأربع..... ١٩/ (٣٨٣)
- الأصل في الصلح أن يحمل على أشبه العقود له فتجري عليه أحكامه ٢٤/ [٥٤٥]، ٥٤٨
- الأصل في الصلح أن يحمل على أقرب العقود له وتجري عليه أحكامه..... ٢٤/ ٥٤٩
- الأصل في الصيد التحريم..... ٢٤/ ٤٧٠
- الأصل في الضمان أن يضمن المثلي بمثله..... ٢/ ٢٣٦، ٢٣٩

- الأصل في الضمان أن يضمن المثلي بمثله والمتقوم بقيمته ٣٥٩/١١
- الأصل في ضمان العقود هو القيمة ٤١٠/١٦
- الأصل في الطعام كونه طيبا (٤٤١)/٢٤
- الأصل في الطعام والشراب الحل (٤٤١)/٢٤
- الأصل في الطلاق أن يكون رجعيًا [٤٩٩]/٢٣
- الأصل في الطلاق هو الرجعي (٤٩٩)/٢٣
- الأصل في الطيبات الحل ٣٧٤/١
- الأصل في الطيبات الحلية وفي الخبائث الحرمة ٥٨٢ ، ٥٨١ ، (٥٧٣)/٩
- الأصل في العادات الإباحة ٣٦٨/٦
- الأصل في العادات الإباحة فلا يحرم منها إلا ما حرمه الله ورسوله (٣٦٣)/٦
- الأصل في العادات الالتفات إلى المعاني ٤٥٦/٥ ، [٤٦٩] ، ٤٧١ ، ٤٨١ ، ٤٩٣ ، ٤٩٦ ، ٥٠٣ - ٢٢٤/٢٩ - ٨/١٦
- الأصل في العادات أن لا يحظر منها إلا ما حظره الله (٣٦٣)/٦
- الأصل في العادات الحل والإباحة ٣٦٩/٦
- الأصل في العادات الحل والإباحة إلا بدليل (٣٦٣)/٦
- الأصل في العادات العفو ٣٧٢ ، (٣٦٣)/٦
- الأصل في العادات هو الإباحة وليس الحظر ٤٧٣/٥
- الأصل في العارية أنها مضمونة ٥٧٨/٢٢
- الأصل في العارية الضمان ٥٧٨/٢٢
- الأصل في العارية الضمان حتى يثبت مسقط [٥٧٣]/٢٢
- الأصل في العارية الضمان حتى يثبت مسقطه ٥٧٨/٢٢
- الأصل في العام أن يشمل كل أفراد ٥٩٥/٣١
- الأصل في العبادات ألا تتحمل (١١٣)/١٧ - ٤٧٣/١
- الأصل في العبادات امتناع النيابة [١١٣]/١٧
- الأصل في العبادات امتناع النيابة فيها ١١٩/١٧
- الأصل في العبادات أنه لا يشرع منها إلا ما شرع الله ورسوله (٢٤)/١٧
- الأصل في العبادات التعبد ٤٣/٣٠ - ٢٢٤/٢٩ - ٤٦٩ ، ٤٥٨ ، ٤٥٦/٥
- الأصل في العبادات التعبد دون الالتفات إلى المعاني ٤١/٣٠ ، ٤٩٥ ، ٥٠٣ ، ٥٠٥ - ٢٧٦/٢٩ - ٤١/٣٠ ، ٤٩٣
- الأصل في العبادات التعبد والتزام النص ٤٩٥ ، ٤٨٣ ، (٤٨١)/٥
- الأصل في العبادات التوقيف ٨٣ ، ٧٦ ، ٧٠ ، [٢٣]/١٧ - ٣٥٦/٦ - ٤٩١/٥

- الأصل في العبادات التوقيف أو التعبد دون الالتفات إلى المعاني ٢٠٥/٥
- الأصل في العبادات عدم التحمل ١٧/ (١١٤)
- الأصل في العبادات ملازمة أعيانها وترك التعليل ٤٥٩/٥ ، (٤٨١) ، ٤٨٣ ، ٤٩٥
- الأصل في العبادة أن لا تتحمل ١١٩/١٧
- الأصل في العطف الشركة بين المعطوف والمعطوف عليه ٣٢/ (٢٤٧)
- الأصل في العطف المغايرة والمباينة ٣٢/ (٢٤٧)
- الأصل في العقد الاستمرار ٥٠٣/٢٦
- الأصل في عقد الوكالة التقييد ٢٣/ (١٥)
- الأصل في العقوبات المحضة وما العقوبة غالبية فيه التداخل ٤٧٦/١
- الأصل في العقود الإباحة ٣٧٢/٦ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤
- الأصل في عقود الأمانات أن ما تلف فيها من الأعيان يكون تلفه على صاحبه وليس على من كانت في يده شيء إن لم يتعد أو يفرط فيها ١٤١/٢٤
- الأصل في العقود بناؤها على قول أربابها ٤٧١/١ - ١٦/ [١٠١] ، ١٠٥ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥
- الأصل في العقود التراضي ٥٢/١٦
- الأصل في العقود الجواز ٤٧١/١ - ٤٧٤/٥ - ٦/ ٣٤٧ ، ٣٦٣ ، [٣٧٠] - ١٥/ ٢٢٦ - ١٦/ ٢٠
- الأصل في العقود الحرية والإباحة ٦/ (٣٧٠)
- الأصل في العقود رضا المتعاقدين ٤١٩/١ - ١٥/ ٢٢٦ ، ٢٢٧ - ١٦/ ٢٢٩
- الأصل في العقود الشرعية الصحة وال لزوم وإنما يتغير لعارض ٥٠٣/١٦
- الأصل في العقود الصحة ٢٤٨/٢ - ١٦/ (٢٠) ، ٢٥ - ٢٣/ ٥١ ، ٨٥
- الأصل في العقود الطوع ٥٥٢/١٢ ، ٥٥٣
- الأصل في العقود كلها تنزيلها على المتيقن أو الظاهر القريب منه ٧٢ ، ٧١/ ٢٤
- الأصل في العقود للزوم ٤٧١/١ - ١٠/ ٣٧٧ - ١٦/ [٢٧] ، ٢٦٣ ، ٢٦٥ ، ٢٧١ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥
- ٥٠١ ، ٥٠٣ ، ٥٤٧ - ٢٠/ ٤٦٤ - ٢١/ ١٩١ ، ١٩٩ - ٢٢/ ٤٨٢ ، ٤٨٤
- الأصل في العقود للزوم بالقول ٣٠/١٦
- الأصل في العقود المالية أنها تنعقد بكل ما يدل على المقصود من قول أو فعل ٤١٩/١
- الأصل في عقود المسلمين الصحة ٢٥/١٦
- الأصل في عقود المعاوضات أن يعلم العوضان علما يمنع النزاع ٢٣٢ ، ٢٢٩/١٦
- الأصل في عقود المعاوضات أن يكون العوض بقدر القيمة ٥١٠/١٦
- الأصل في عقود المعاوضات أن يكون العوض فيها بقدر القيمة ٥٩٢/١٦
- الأصل في عقود المعاوضات المبنية على التغاين هو للزوم ١٦/ (٤٠)
- الأصل في العقود هو التراضي ٤٠٤/٩ ، ٤٠٤ ، ٤١٢ - ١٦/ ١٣٢ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٥٥٧ ، ٥٥٩

- الأصل في العقود والشروط الإباحة..... ٤٧٩/٥
- الأصل في العقود والشروط الجواز والصحة ما لم يقم دليل شرعي على خلافه..... ٤٠/٢
- الأصل في العقود والشروط فيها الحظر إلا ما ورد الشرع بإجازته..... ٢٤٨/١٥
- الأصل في عمل الإنسان أن يكون لنفسه ما لم يقم دليل على أن العمل للغير..... ٤٩٨/٦
- الأصل في عمل الحر أن يكون لنفسه ما لم يقم دليل يدل على أن العمل للغير..... ٤٩٣/٦
- الأصل في غير الجبلي من الأنبياء عليهم السلام قصد القربة..... ٤٧٣/٢٨
- الأصل في الفدية أنها تتعدد بتعدد موجبها..... ٤٤٩/٢٠
- الأصل في الفرقة هو فرقة الطلاق..... ٤٩٤/٢٣
- الأصل في فك الحجر زوال سببه..... ١٦٩/٢٣
- الأصل في القسامة أنها شرعت لحفظ الدماء وصيانتها..... ٢٣٧/٢٦
- الأصل في القصاص التماثل إلا أن يؤدي اعتباره إلى إغلاق باب القصاص قطعاً أو غالباً..... ٥٨٨/٣
- الأصل في كثرة الثواب وقلته كثرة المصالح وقلتها..... ٢١٥/١١
- الأصل في كل أمر ممكن العدم حتى يعلم وجوده..... ٤٣٢/٦
- الأصل في كل تصرف غير لازم أن يكون لبقائه حكم الابتداء..... ٥٢٥/٨، ٥١٦/٨
- الأصل في كل ثابت دوامه واستمراره..... ٣٩٦/٦
- الأصل في كل حادث تقديره بأقرب زمن..... ٢٢٨/٢، ٣٩٢-٦/٢٠٥٠-٣٠/٣٧
- الأصل في كل حادث عدمه حتى يتحقق..... ٤٣٢/٦
- الأصل في كل كلام تام أن ينفرد بحكمه ولا يشاركه غيره..... ٧٥/١٢
- الأصل في كل كلام تام أن ينفرد بحكمه ولا يشاركه فيه الأول..... ٤٢٦/٣٢
- الأصل في كل كلام تام أن ينفرد بحكمه ولا يشاركه فيه غيره..... ٤٣٠/٣٢
- الأصل في كل كلام تام بنفسه أن لا يبنى حكمه على غيره..... ٧٥/١٢
- الأصل في كل كلام حمله على ظاهره... ٣٣٨/٢٧، ٣٧٠، ٣٧٣-٣٠/٣٣٤، ٣٣٨-٣١/١٦٤، ٤١٥، ٤١٦، [٥٧٧]، ٥٨٧، ٦٢٦-٣٢/٣٣٠-٣٣/١٧٢
- الأصل في كل ما أخرج الله تعالى أنه لا يجوز الرجوع في شيء منه..... ٩٣/١٧
- الأصل في كل ما يتبادر إلى الفهم أن يكون حقيقة..... ٦٤٧/٣١
- الأصل في كل متحقق دوامه..... ١٢٥/٣٠
- الأصل في كل مستخبت التحريم..... ٤٧٦/٢٤
- الأصل في كل مستطاب الحل وفي كل مستخبت التحريم..... ٤٥٨/٢٤
- الأصل في كل معدوم بقاؤه على عدمه..... ٤١٤/١٥-٦/٤٣٢
- الأصل في الكلام الحقيقة... ٣٠/٣٠، ٣٩، ٣٨٧، ٤٢٨، ٤٣٤، ٤٤١-٩/٢٨-٣٠/١٣٧، ٣٣٨-

٥٧٨/٣١ ، [٦٢٥] ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٩ ، ٦٥٦ ، ٦٥٩ - ٦٥٩/٣٢ ، ٢١٢ ، ٢١٦ ، ٤٤٨

- ٦٦١ ، ٦٥٨ ، ٦٤٩ ، ٦٤٨/٣٣ -

الأصل في الكلام الحقيقة دون المجاز..... ١٥٧/٢٨

الأصل في الكلام الحقيقة فلا يجوز حمل اللفظ على المجاز إلا إذا تعذرت الحقيقة..... ٢٠٨/٢

الأصل في الكلام الحقيقة وعدم المجاز..... ٦٣٢/٣١

الأصل في الكلام حمله على ظاهره..... ٥٨٢/٣١

الأصل في الكلام هو الصريح..... ٥٧٣/٣٣

الأصل في اللحم التحريم إلا بذكاة شرعية..... (٤٦٩)/٢٤

الأصل في اللحوم التحريم..... ٢٤٨/٢

الأصل في اللفظ العام أن يدل على جميع أفراده على وجه الشمول والاستغراق حتى يقوم دليل على

التخصيص..... ٤٣٤/٢

الأصل في اللفظ المطلق أن يجري على إطلاقه ولا يجوز تقييده إلا بدليل..... (٢٥٥)/١٠

الأصل في اللفظ المطلق أن يحمل على إطلاقه حتى يقوم دليل التقييد..... ٤٣٤/٢

الأصل في الماء الطهارة..... ٣٢٧ ، ٢٨٢/٣٠ - [٥٧] ، ١٨/١٩ - ٥١١/٢

الأصل في الماء مراعاة تغيره بالنجاسة..... ٥٨/١٩

الأصل في المائعات الطهارة..... ٥٨ ، [٣١] ، [٣٠] ، ١٨/١٩

الأصل في المتبايعين المعرفة بالشيء حتى يثبت الجهل..... ٥٤٥/٦

الأصل في المتقومات القيمة..... [٤٩]/١٥

الأصل في المثلي أن يقضى على متلفه بالمثل..... (٢٤)/١٥

الأصل في المسلم العدالة..... ٣٠/٧

الأصل في المضار التحريم..... ٣٢/٨

الأصل في المضار التحريم والمنع..... ٤٤٣/٢٤

الأصل في المضار المنع..... ١٥١/٣٠

الأصل في المضاربة الإطلاق..... (٥٥٣)/٢١

الأصل في المضاربة الإطلاق والعموم..... ٥٥٧/٢١

الأصل في المضاربة أنها لا تبطل بالشروط الفاسدة..... ٥٦٩/٢١

الأصل في المضاربة العموم..... ٥٥٧ ، (٥٥٣)/٢١

الأصل في المضاربة العموم والإطلاق..... [٥٥٣]/٢١

الأصل في المطعوم الحل إلا ما استثنى..... (٤٤١)/٢٤

الأصل في المعاصي أنها لا تكون سببا لنعمة الله ورحمته..... (٢٧٩)/١٢

الأصل في المعاملات الإباحة..... ٣٦٤/٦

- الأصل في المعاملات الجواز..... (٣٧٠)/٦
- الأصل في المعاملات الحل حتى يرد دليل المنع..... (٣٧٠)/٦
- الأصل في المعاملات الحل والإباحة..... (٣٧٠)/٦
- الأصل في المعاملات كلها الإباحة فلا يحرم منها إلا ما حرمه الله ورسوله..... (٣٧٠)/٦
- الأصل في المعاملات كلها الحل إلا ما قام الدليل على منعه..... (٣٧٠)/٦
- الأصل في المعاملات والعقود التراضي..... ١٣٦/١٦
- الأصل في المعاهدات الاستمرار..... ٥٠٧، ٥٠٦، [٥٠٣]/٢٦
- الأصل في المعاهدات استمرار العمل بموجبها..... ٥٠٦/٢٦
- الأصل في المفقود الحياة..... ٢٩٠/١١
- الأصل في المقادير التي لا يسوغ الاجتهاد في إثبات أصلها أن الدلالة متى اتفقت في الأقل واضطربت في الزيادة فإنه يؤخذ بالأقل فيما وقع الشك في إثباته..... ٨٤/١٠
- الأصل في المقيد اعتبار القيد فيه إلا إذا تعذر الاعتبار..... ٣٧٧/٩
- الأصل في المقيد اعتبار القيد فيه إلا إذا تعذر اعتباره..... ٢٨/٢٣
- الأصل في من إطلاقها على العاقل..... ٤١٨/٣٢
- الأصل في المنافع الإباحة والإذن الشرعي والأصل في المضار التحريم والمنع الشرعي..... (١٤٣)/٣٠٠
- الأصل في المنافع الإباحة وفي المضار التحريم..... [١٤٣]، ١٣٨، ٩/٣٠ - ٤٨٣/٢٧
- الأصل في المنافع الإذن وفي المضار المنع..... ١٤/٣٠ - ٤٥٧/٢٤ - ٥٧٤/٩ - ٣٥٤، ٣٤٧/٦
- الأصل في المنافع الإذن وفي المضار المنع بأدلة السمع لا بأدلة العقل وقد تعظم المصلحة فيصحبها الندب أو الوجوب مع الإذن وقد تعظم المضرة فيصحبها التحريم على قدر رتبته..... ١٢٨/٢
- الأصل في المنافع الإذن وفي المضار المنع والتحريم..... ١٥٠/٣٠
- الأصل في المنافع أن ماليتها دون مالية الأعيان بدرجات..... ٣٥٢/١٦
- الأصل في المنافع الحل وفي المضار الحرمة..... ٣٥٤/٦ - ٢٤٧/٥
- الأصل في الموارث أن من أدلى بسببين كان أولى بالميراث..... ٥٠١/٢ - ٣٦٥/٢٤، [٤٠١]
- الأصل في الموارث أن من أدلى بسببين كان أولى بالميراث ممن أدلى بسبب واحد..... ٤٠٨/٢٤
- الأصل في الموارث أن من أدلى بسببين كان أولى ممن أدلى بسبب واحد..... ٤٠٨/٢٤
- الأصل في المياه الطهارة..... ٧١، ٧٠/١٩ - ١٩٧/٢
- الأصل في المياه كلها الطهارة والتطهير..... (٥٧)/١٩
- الأصل في الميتات التحريم..... ٢١٧/٢
- الأصل في الميتات النجاسة..... [١٠١]/١٩
- الأصل في الناس الإعسار..... ٤٨، (٤١)/٧
- الأصل في الناس الأمانة ما لم يدع عليهم بخلافها..... (٤٩)/٧

- الأصل في الناس الجهل ٥٤٦/٦
- الأصل في الناس الحرية ٣٩ ، ٤٨٢/١ - ٧/ [٣٥] ، ٣٩
- الأصل في الناس السفه (١٥٥)/٢٣
- الأصل في الناس العدم (٤٢)/٧
- الأصل في الناس الفقر ٤٧ ، ٣٠/٧ ، [٤١] ، ٤٧
- الأصل في الناس الفقر وعدم اليسار ١٢٣ ، ٤٧/٧
- الأصل في الناس الملاء ٤٢/٧
- الأصل في النجاسة القليلة العفو ١٦٠ ، ١٥٦/١٩
- الأصل في النسب الفراش الصحيح (٦٨٣)/٢٣
- الأصل في النصوص أن تكون معقولة المعنى (٤٥٥)/٥
- الأصل في النصوص التعليل ٤٣٠ ، ٣٥٨ ، ٣١٢ ، ١٩٦ ، ١٦٣/٢٩
- الأصل في النصوص كونها معللة ٣٣٦/٢٩
- الأصل في النكاح الثبات والدوام ٦٤٩/٣
- الأصل في النهي التحريم (٣٤٣)/٣١
- الأصل في النواهي أنها للتحريم ٤٣٤/٢
- الأصل في النية أن تكون مقارنة لأول العبادة ٢٠٠/٦
- الأصل في الهبة عدم الثواب ٢٧٩/٢٢
- الأصل في هذه الأشياء الإباحة ٣٥٩/٦
- الأصل في هيئات المستحب أن تكون مستحبة ٤٦٩/١٧
- الأصل في الوديعة عدم الضمان (٥٣٧)/٢٢
- الأصل في الوصايا أنها إذا اجتمعت وتساوت في المرتبة لا يقدم البعض على البعض [١٢٧]/٢٤
- الأصل في الوكيل أنه لا يجوز له أن يوكل غيره ١٠١/٢٣
- الأصل في الوكيل أنه لا يجوز له أن يوكل غيره فيما وكل فيه ١٠١/٢٣
- الأصل في الوكيل أنه ليس له أن يوكل غيره ١٠٢/٢٣
- الأصل في اليد الملك (٦٩)/١٤
- الأصل فيما ثبت الدوام والاستمرار (٤٠٤)/٦
- الأصل فيما جعل شرطاً للعبادة أن يكون شرطاً لجميع أجزائها ٢١٦ ، ٢١٤/١٧ - ٥٧٣ ، ٥٧١/١١
- الأصل فيما شرع لإظهار شعار الإسلام وإقامة أبهته أن يجب على الكفاية (٤١٩)/١٧
- الأصل فيما قبض على الأمانة أنه باق على ذلك (٤٩)/٧
- الأصل فيما لا مثل له أنه لا يجب في الذمة ٩٦/١٣
- الأصل فيما ورد مطلقاً من غير توقيف أن يتلقى من أهل العرف (٢٠٥)/٨

- الأصل فيما يخرج مخرج العموم إجراؤه على عمومه ٨٦ ، ٨٥ ، ٨١/٢٣
- الأصل فيما يقبضه الإنسان من مال غيره الضمان... ٥٧٧/٢٢ - ٤٠٦، (٢٩٧)/١٤ - ١٦/٩ - ٤١٩/١
- الأصل فيمن يوجد ببلاد المسلمين أنه ابن مسلم ١٢٤/٧
- الأصل قبول قول الأمانة إلا حيث يكذبهم الظاهر ٥١/٧
- الأصل قبول قول المملك في بيان جهة التملك ٥١/١٠
- الأصل قضاء ما في الذمة بمثله فإذا تعذر أو تعسر رجع إلى القيمة ١١١/١٣ - ٥١٦/٦
- الأصل القول بالبراءة الأصلية ١٤٥/٣٠
- الأصل كون عمل الإنسان لنفسه لا لغيره (٤٩٣)/٦
- الأصل لا يتبع الفرع (٥٤٥)/١١
- الأصل لا يتبع الفرع في الوصف (٥٤٥)/١١
- الأصل لا يزول بالشك ٣٢٧/٦
- الأصل لا يعزر لحق الفرع ٥٦٨/٢٥
- الأصل لا يكون تابعا (٥٤٥)/١١
- الأصل لا يوفى بالأبدال ١٥٩ ، (١٥٨)/١٢
- أصل اللباس على الإباحة ٣٦٤/٦
- الأصل لزوم العقد (٢٧)/١٦
- الأصل لزوم النفقة الزوجية ٦٥٣/٢٣
- أصل ما هو مضرة التحريم وأصل ما هو منفعة الحل ٥٦٤/٢
- أصل مال الرجل محرم على غيره إلا بما أبيح به (١٨٣)/١٣
- أصل مال كل امرئ محرم على غيره إلا بما أحل به (١٨٣)/١٣
- الأصل المبادرة إلى طاعة الله تعالى (١٧٣)/١٧
- الأصل متى تعارض نصوص غلب المحرم على المباح (٤٣٠)/٣٣
- الأصل المحصور بعدد لا يجوز القياس عليه ١٦٤/٢٩
- الأصل المحصور بعدد يجوز القياس عليه [١٦٣]/٢٩
- الأصل مراعاة التسوية بين الخصمين في مجلس القضاء [٣١]/٢٥
- الأصل المرجوع إليه في إثبات جميع الأحكام عدم النسخ (٦٧٧)/٣٣
- الأصل مساواة البدل للمبدل ٢٤/١٥
- الأصل المساواة بين البدل والمبدل (١٩٧)/١٢
- الأصل المستقر أن لا يعتد لأحد إلا بما عمله أو تسبب إليه باستنابة ونحوه ٤٩٤/٦
- الأصل المستقر أنه لا يعتد لأحد إلا بما عمله أو تسبب إليه باستنابة ونحو ذلك (٦٥٩)/١٢
- أصل المضار التحريم والمنافع الحل ٤٨٧/٢٧

- الأصل مضي العقد على السلامة.....٤٨٧/٦
- الأصل المعاملة بنقيض المقصود.....١١٠/٤
- الأصل المعاملة بنقيض المقصود الفاسد.....٢٣/٦، ٢٦، ٢٨٦، ٢٩٥، ٣٠٠، ٣٠٣-٦٢/١٠، ٦٤-٣٣، ٢٨/٢٠
- الأصل المعروف أن النقود لا تتعين في العقود والفسوخ.....١٦/٣١٠
- الأصل مقارنة النية للفعل إلا أن يتعذر أو يتعسر فتتقدم ولا تتأخر.....١٠/٤٣-٨/٥٣٥-(١٩٥)/٦
- الأصل مقارنة النية للفعل أو تقدمها عليه بزمان يسير.....٢٦/٢٢، ٢٦، ١٨٨، ١٨٨، [١٩٥]، ٢٥٢-١٥٦/٧
- أصل المنافع التحليل وأصل المضار التحريم.....٣٠/١٤٤
- الأصل المنسوخ لا يقاس عليه.....٢٩/١٧١
- الأصل منع إتلاف النفوس.....٩/٨
- الأصل منع المواعدة بما لا يصح وقوعه في الحال.....١/٤٨٨-١٠/٣٧٥، [٤٠١]
- الأصل موافقة الماضي للحال.....٧/١٤٠
- أصل الناس الحرية.....٢/٣٣٧
- أصل النظر إلى المآل.....٥/٤٣١-٣٠/١٦٩
- الأصل نفي الضمان إلى أن يحصل اليقين.....١٤/٤٠٣، ٤٠٧
- أصل النية المقارنة لمتعلقها.....٦/١٩٥
- الأصل هو الإقامة.....١٩/٣٨٥
- الأصل هو الأمانة.....٧/٤٩، ٥٦
- الأصل هو البقاء على حكم العموم حتى يثبت المخصص.....٣٠/٣٥١
- الأصل هو لزوم العقد وانبرامه.....١٦/٢٧
- الأصل هو مشروعية الصلاة على الميت.....١٩/٦٠٩
- الأصل والبدل لا يجتمعان.....١١/٤٣٥-١٢/١٥٧
- الأصل والغالب استصحاب ما كان على ما كان.....٦/٣٩٢
- الأصل والغالب دوام السلامة.....٦/٤٨٦
- الأصل والغالب في الناس الحرية.....٧/٣٩
- الأصل والقياس عدم التداخل مع تماثل الأسباب.....٨/٥٧٥
- الأصل وجوب دفع الصائل لحماية حق معصوم.....٢٦/١١٧
- الأصل وجوب الصلاة تامة.....١٩/٣٨٣
- الأصل وجوب العشر.....٢٠/١٦١
- الأصل ودليله دليل لما يتفرع عنه ويتخرج عليه.....٢١/٢٠١

- أصل الوقف مبني على سد خلة حاجة الموقوف عليه..... ٤٢٩/٢٢
- الأصل وقوع تصرف العاقل على الوجه الذي أوقعه..... ١١/ (٣٥)
- الأصل اليسار حتى يثبت العدم..... ٤٤/٧
- الأصل يقدم دائما على فرعه..... ١٦٧/٢٨
- إصلاح الملك على المالك..... ١٧٢ ، ١٧٠/١٤
- الأصول الأولى باقية لم تبدل ولم تنسخ..... ٣/ (٢٨٣)
- الأصول الحقيقية تترك بدلالة العادة..... ٢٨/٢٣
- الأصول الخمسة هي أقوى المراتب في المصالح..... ٣/ (٥٣٥)
- أصول الشرائع لا يكتفى فيها بالظن..... ٢٣٠/٢٧
- أصول الشريعة أربعة الكتاب والسنة والإجماع والقياس..... ٢٣٤/٢٨
- أصول الشريعة قطعية..... ٢١٧/٥
- الأصول الطارئة تقدم على الأصل الأصل..... ٦/ (٥٢٩)
- الأصول طريقها القطع..... ٢٢٩/٢٧
- الأصول على أن على المعتدي الضمان..... ١٤/ (٣٠٥)
- أصول الفقه قطعية..... ٢٣٣ ، ٢٧/ [٢٢٩]
- الأصول الكلية لا تبدل بالنسخ..... ٣/ (٢٨٣)
- الأصول لا تختلف فيها الشرائع..... ٣/ (٢٨٣)
- الأصول مبنية على أن الأقل تبع للأكثر..... ٥١٤/١١
- أصول المواريث موضوعة على تقديم الأقوى على الأضعف..... ١٧٩/٢٤
- الأصول موضوعة على أن من أخذ مال غيره لمنفعة نفسه ضمنه وإن أخذه لمنفعة ماله لم يضمنه
ومن أخذه لمنفعة مشتركة بينه وبين ماله فلا يضمن إلا بالتعدي..... ١٤/ (٣٦٣)
- الأصول هي الكتاب والسنة والإجماع..... ٤٢١/٢
- الأصول والحدود لا مجال للقياس فيها..... ٢٢٤/٢٩
- إضافة الإجارة إلى وقت مستقبل جائزة..... ٢٢/ [١٠٣]
- الإضافة إلى المستقبل لا تصح فيما يمكن تملكه في الحال..... ١١٥/١٦
- الإضافة تأتي لما تأتي له الألف واللام..... ٣١٢/٣٠
- الإضافة تصح فيما لا يمكن تملكه للحال..... ١٦/ [١٠٧]
- الإضافة تقتضي الاختصاص..... ٣٢/ [٢٥٥]
- الإضافة تقتضي التساوي..... ١٠/ (٤٨٥)
- الإضافة تقتضي التسوية..... ١٠/ [٤٨٥]
- الإضافة تقتضي السببية..... ٢٥٦/٣٢

- الإضافة تقتضي الملك..... ٢٥٥/٣٢
- إضافة التملك إلى المستقبل لا تجوز..... ١٠٧/١٦
- الإضافة توجب الاختصاص..... (٢٥٥)/٣٢
- إضافة الحرمة إلى العين نفي للحل..... ٦٠٨/٢٧
- إضافة الحكم إلى السبب الظاهر..... ١٣٢/٧
- الإضافة دليل الاختصاص..... (٢٥٥)/٣٢
- الإضافة في عقود التملكات تمنع اللزوم في الحال..... ١٠٨/١٦
- الإضافة لا تصح فيما يمكن تملكه للحال..... ١١٥/١٦
- الإضافة من مقتضيات العموم..... (٣١١)/٣٠
- الأضداد من الأحكام الشرعية لا يجتمع منها حكمان في شيء واحد باعتبار واحد..... [١٩٣]/٢٧
- الإضرار بالناس حرام الاختيار..... (٤٦٧)/٧
- الإضرار بالنفس حرام..... (٣١)/٨
- إضرار الحيوان حرام..... ٤٦٨/٧
- اضطرار الشخص لا يبطل حق غيره..... (٥٢١)/٧
- الاضطرار لا يبطل حق الغير..... ٤٦٦/١، ٥١٢، ٥١٣-٣١/٢، ٣٩-١٥٨/٧، ٢٥٦، ٤٧٠، ٤٨٧، ٤٩٩، [٥٢١]، ٥٢٨، ٥٣٢، ٥٣٣-١٤٣/٩، ١٤٧-٥٢٦/١٢-٣٠٧/١٣، ٣١٠-٣٩٧/١٤، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٤-٥٥٨/١٦، ٥٦٠
- الاضطرار لا يسقط الضمان..... (٥٢١)/٧
- الاضطرار لا يمنع من نفوذ تصرف المضطر..... (٥٣١)/٧، ٤٧٠/٧
- الاضطرار لا يمنع نفوذ التصرف..... ٥٣٦/٧
- الاضطرار لا يمنع نفوذ تصرف المضطر..... ٥٣٧/٧
- الاضطرار يبيح المحرم..... (٢٥٦)/٧
- الأضعف لا يقوم مقام الأقوى..... ٥١١/١٠، ٥١٢-١٣١/١١-٤٢٠/١٦
- الأضعف لا ينسخ الأقوى..... ١٨٨/٣٣
- الإضمار أحسن من الاشتراك..... (٥٥٧)/٣٣
- الإضمار أولى من الاشتراك..... [٥٥٧]/٣٣
- الإضمار أولى من المجاز..... ٥٦٦/٣٣
- الإضمار أولى من النقل..... ٥٤٠، ٥٣٩/٣٣
- الإضمار خلاف الأصل..... ٥٢٨/٣٣
- الإضمار خير من الاشتراك..... (٥٥٧)/٣٣
- الإضمار على خلاف الأصل..... ٥٣٤/٣٣

- الإضمار مثل المجاز..... ٣٣/٥٦٥)
- الإضمار مساو للمجاز..... ٣٣/٥٣٨، [٥٦٥]
- الإضمار والمجاز سواء..... ٣٣/٥٦٥)
- الإضمار والمجاز سيان..... ٣٣/٥٦٥)
- اطراح حكم الجزئية في حكم الكلية..... ٥٥٩، ٥٥٧/٥
- إطلاق الإذن إنما يقتضي المعتاد..... ٨/٢٧٣)
- إطلاق الإذن يحمل على العرف..... ٨/٢٧٣)
- إطلاق الشركة ينزل على المناصفة..... ٢١/٥٠٨)
- إطلاق الصفات المشتقة على الموصوف في حال قيام المشتق منه بذلك إنما هو بطريق الحقيقة..... ٣٢/٤١١)
- إطلاق العقد يقتضي السلامة وإن لم ينص عليها..... ١٠/١٦٦)
- إطلاق الفرض أو الوجوب نص في الوجوب عند أكثر العلماء..... ٢٧/٣٦٩)
- الإطلاق في الأسماء ينصرف إلى الكامل من المسميات..... ١٠/٥٦٣)
- إطلاق المشتق باعتبار الحال حقيقة..... ٣٢/٤١١)
- إطلاق المشتق باعتبار الماضي حقيقة..... ٣٢/٤١٢)
- إطلاق المشتق بعد انقضاء الصفة مجاز..... ٣٢/٤١١)
- إطلاق معنى العموم يصح في الألفاظ والمعاني..... ٣٠/١٩١)
- إطلاق النهي يقتضي الفساد..... ٣١/٣٧٣)
- إطلاق الوصية يقتضي التسوية بين من أوصى لهم..... ١٠/٤٨٦)
- الإطلاق يقتضي التأييد..... ١٦/٥٩)
- إظهار الخلاف بعد انعقاد الإجماع لا يخرقه..... ٢٩/٦٧)
- إظهار شعار الإسلام في القتال يحقن الدم..... ١٧/٤١٢، ٤١٤، ٤٢٠، ٤٣٠، ٤٣٢
- الإعارة بشرط استيفاء منفعة لا تستوفى مع بقاء العين تنعقد قرضاً وتجري فيها أحكامه... ٢٢/٥٦٣)
- الإعارة تقتضي المسامحة..... ٢٢/٥٥١)
- الإعارة عقد إرفاق ومسامحة..... ٢٢/٥٥١)
- إعارة ما لا يمكن الانتفاع به إلا بإتلافه تكون قرضاً..... ٢٢/٥٦٣)
- إعارة ما لا يمكن الانتفاع به إلا بالاستهلاك يكون قرضاً..... ١٦/٩ - ٢٢/٥٦٣]
- إعارة ما لا ينتفع بأعيانها إلا بالاستهلاك تكون قرضاً في العرف..... ٢٢/٥٦٣)
- الإعارة مبنية على المسامحة..... ٢٢/٥٥١]
- الإعارة مبنية على المسامحة والتجاوز..... ٢٢/٥٥٣)
- الإعارة الواردة على استهلاك العارية قرض فاسد..... ٢٢/٥٦٣)

- الإعانة على الإثم إثم..... (٢٢٩)/١٢
- الإعانة على الطاعات من أفضل الوسائل عند الله..... (٢٥٠)/١٨
- الإعانة على الطاعة طاعة..... ٢٥٢ ، ٢٥١ ، [٢٥٠] ، ٢٤١ ، ٢٤١/١٨
- الإعانة على الظلم ظلم..... ٢٣٠/١٢
- الإعانة على المحذور محظورة..... (٢٢٩)/١٢
- الإعانة على المعاصي والحث عليها كبيرة..... (٢٢٩)/١٢
- الإعانة على المعصية لا تجوز..... ٥٦/٢٢
- الإعانة على المعصية معصية..... ٢٤٢/١ - ٤٦٢/٤ ، ٣٦٨/٤ ، ٣٧١ - ٣٧١/١٢ ، [٢٢٩] ، ٢٨٦ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣٤٥ - ٢٤٤/١٨
- الإعانة على الواجب قرينة..... [٢٥٢] ، ٢٤١/١٨
- الاعتبار بالثلث وقت الموت لا وقت العقد..... ٩٧/٢٤
- الاعتبار بالمقاصد لا بالألفاظ ١٩/٦ ، ٥٦ ، ٥٨ ، [٩١] - ٥١٩/١٠ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ - ٥٢٣/١٦ ، ١٢ ، ١٤
- الاعتبار بالمقاصد والمعاني في الأقوال والأفعال..... ٥٨٨/٢٧
- الاعتبار بالنية لا بالفعل..... ٣٨٣/١
- الاعتبار بحال التعليق أو بحال الصفة..... (١٣٩)/١٦
- الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب..... (٤٤٧)/٣٠
- اعتبار التصرف على الوجه الذي أوقعه المتصرف واجب..... (٣٥)/١١
- اعتبار الحاجة في تجويز الممنوع كاعتبار الضرورة في تحليل المحرم..... (٢٧٥)/٧
- اعتبار شبهة الشبهة باطل..... (٢٣٥)/٩
- اعتبار الشيء بجنسه أولى..... ١٢١/١١
- اعتبار الصريح أولى من اعتبار الدلالة..... (٧٩)/٩
- اعتبار العادة والرجوع إليها ثابت في الشرع..... (١١٤)/٨
- اعتبار العادة والعرف رجوع إليه في الفقه في مسائل لا تعد كثرة..... ١٢٩/٨
- اعتبار العرف في نقد البلد في المعاملات..... ٢٥٨/٨
- اعتبار العلة في الجنس من قواعد القياس..... (٣١٩)/٢٩
- الاعتبار في تصرفات الكفار باعتقادنا لا باعتقادهم..... ١٩٦/٢
- الاعتبار في التكافؤ بحال الوجوب..... ٢٦/٢٦
- الاعتبار في الثلث يوم موت الموصي لا يوم الوصية..... ١٠٩/٢٤
- الاعتبار في الشهادة بحال أدائها..... ٢٩٩ ، [٢٩٥] ، ٢٥
- الاعتبار في صفة الصلاة بحال الأداء لا بحال الوجوب..... [٤١٧]/١٩
- الاعتبار في صفة الصلاة بوقت الوجوب..... ٤١٧/١٩

- الاعتبار في الضمان إنما هو بمحل التلف..... (١٧)/١٥
- الاعتبار في الضمان بحال الجنائية..... ٢٣/٢٦
- الاعتبار في العبادات بما في ظن المكلف وبما في نفس الأمر ٧٩/٧-١٦/١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢٤ - (٣٩)/١٧
- الاعتبار في العقوبات بحال الجنائية..... ٢٣/٢٦
- الاعتبار في العقود بظواهرها أم بمعانيها (٨)/١٦
- الاعتبار في العقود بما في نفس الأمر (١٢٣)/١٦
- الاعتبار في العقود بمقاصدها ومعانيها لا بألفاظها (٧)/١٦
- الاعتبار في الكفارات بأغلظ الحاليين ٩٤/١٨
- الاعتبار في الكفارات بحالة الوجوب ٩٤/١٨
- الاعتبار في الكفارة بحال الأداء (٩٣)/١٨
- الاعتبار في الكفارة بحال الأداء لا بحال الوجوب..... ٩٩/١٨
- الاعتبار في الكفارة بوقت الأداء لا الوجوب..... (٩٣)/١٨ - ٥٧٣/١٣
- الاعتبار في المعاملات بما في نفس الأمر لا بما في ظن المكلف..... ٢٧٠/٦ - ٦٨/٧ ، ٧٠ ، ٨٠ - ٤٠/١٧ - (١٢٤) ، ١٢٠ ، ١١٩ ، ١١٧/١٦
- الاعتبار في اليسار والإعسار بوقت الأداء لا بوقت الوجوب..... [٥٧٣]/١٣
- اعتبار الكلام بآخره أصل لا ينبغي أن يعدل عنه إلا لمانع منه (٣٣٠)/٣٢
- الاعتبار للمعنى لا للألفاظ (٩١)/٦ - ٧٥/٢
- الاعتبار للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني (٩١)/٦ - ١٤٩/٢
- اعتبار مآلات الأفعال لازم في كل حكم على الإطلاق..... (٤٢٥)/٥
- اعتبار مصلحة يلزم منها مفسدة أولى من اعتبار مصلحة يلزم منها عدة مفسدات..... ٥٦٠/٢
- اعتبر الشرع حصول النفع الكثير في تحمل الضرر اليسير..... ٤٧٠/٧
- الاعتراض بفساد الوضع ممنوع ٢٨٧/٢٩
- الاعتصار إذا زال بسبب لم يعد بزواله ٣٥٣/٢٢
- الاعتصار لا يكون في الصدقات إلا بشرط ٣٥٦ ، ٣٥٣/٢٢
- الاعتماد على كثرة الرواة إنما تكون بعد صحة الدليل..... ٢٨٢/٣٣
- الاعتماد في جلب معظم مصالح الدارين ودرء مفسدتهما على ما يظهر في الظنون..... (٥٩٩)/٣
- الاعتماد في العقود على قول أربابها (١٠١)/١٦
- اعتناء الشارع إنما هو منصرف إلى الكليات..... ٥٥٩ ، ٥٥٧/٥
- اعتناء الشرع بالمصالح العامة أوفر وأكثر من اعتنائه بالمصالح الخاصة ٥٥٦/٢
- اعتناء الشرع بالمنهيات فوق اعتنائه بالمأمورات ٢٧١/١٧ - ١٧٥ ، ١٧٣/١١

- اعتناء الشرع بدفع المفساد أكد من اعتنائه بجلب المصالح ١٤٣/٤
 الاعتياض عن التعزير لا يصح ٥٠٦/١٣
 الاعتياض عن حق الغير لا يجوز ٥٠٥/١٣
 الاعتياض عن حق الغير لا يصح ٥٠٥/١٣
 الاعتياض عن الحقوق المجردة جائز ٤٩٣/١٣
 الأعداد نصوص لا تقبل التجوز ولا التخصيص ١٠٨/٣٢ - ٥٩٧/٣١ - ٥٣٠ ، ٥٢٢/٣٠
 إعدام المعدوم محال ٨٢ ، ٨٠/٢٧
 الأعذار النادرة لا تسقط الفرض وإنما يسقطه الأعذار العامة ٤٢٢ ، ٤٢٠/٧
 الأعذار يعتبر فيها الأعم ولا يعتبر فيها بالنادر ٤٣١/١٠ - (٤١٩)/٧
 الأعذار يعتبر فيها الأعم ولا يعتبر النادر (٤١٣)/٧
 الأعضاء والأرواح أعظم من الأبخاع ١٧٦/٤
 إعطاء المعدوم حكم الموجود ثابت في الجملة (٢٦٠)/١١
 إعطاء الموجود حكم المعدوم ثابت في الجملة (٢٦٠)/١١
 الأعظم إذا سقط عن الناس سقط ما هو أصغر منه ٣٢٣ ، ١٦٦/٢
 الأعظم إذا سقط عن الناس سقط ما هو أصغر منه وما يكون حكمه بثبوته عليه ٣٢٣/٢
 أعظم الطرق لإثبات المقاصد استقراء الشريعة في تصرفاتها (١٦٥)/٥
 أعظم المكروهين أولاهما بالترك (٣١٥)/١٧ - ٥١٠ ، (٥٠٥)/٧ - ٣٥٣/٢
 الأعلى والأدنى يأخذ حكم الأصل ٥٩٣/١١
 الأعلى ينوب مناب الأدنى (٥١١)/١٠
 أعمال أصل اعتبار المآلات ومراعاة نتائج التصرفات ٣٧٣/٥
 الأعمال إنما هي بالنيات والاحتساب (١٨)/٦
 الأعمال إنما يحكم بصلاحتها أو فسادها بالنيات (٤٥)/٦
 الأعمال بالنيات ٥٢١/١ - ١٩٨/٢ - ٥٣٣/٤ ، ٥٣٤ ، ٥٤٤ ، ٥٦١ - ٣٣١/٥ ، ٣٣٨ - ١٧/٦ ،
 ٢٦ ، ٣٦ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٤ ، ٧٢ ، ٧٧ ، ٨٤ ، ٩٢ ، ١٠٣ ، ١٠٦ ، ١٠٩ ،
 ١١٣ ، ١١٨ ، ١٢٦ ، ١٣٦ ، ١٤٣ ، ١٤٨ ، ١٥٦ ، ١٦٣ ، ١٦٦ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٨٧ ، ١٩١ ،
 ١٩٦ ، ٢٠٤ ، ٢١٥ ، ٢٢٢ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٦٠ ، ٢٦٥ ،
 ٢٦٩ ، ٢٧٦ ، ٢٨٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٩ ، ٣٠٩ ، ٤٩٨ ، ٥٢١ ، ٥٢٣ - ٦٠٠/٨ - ٥٤/٩ ، ٥٥ ، ٦٩ ،
 ٧١ ، ٣٢٧ ، ٥٦٣ - ١٠٧/١٠ - ١٠٨ - ٥٢٦/١٢ - ٦٠٨/١٤ - ٤٥/١٥ - ٢٦٠ - ٨/١٦ - ٥٧٣ -
 ١٧/٤٠ ، ٤٦ ، ١٢٥ ، ١٥٦ ، ١٦٠ ، ٢٩٤ ، ٣٠٠ ، ٣٨٤ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٥٠١ ، ٥٠٣ -
 ٤٨٦ ، ٤٨٤/٢٠

الأعمال بالنيات والمقاصد معتبرة في التصرفات والعادات كما هي معتبرة في التقربات والعبادات ٥٥٩/٢

- الأعمال تختلف باختلاف الزمان والمكان ٢٧٣/١٢
- الأعمال تشرف بشرف الأزمنة كالأمكنة ١٧/ (١٣١)
- الأعمال تشرف بشرف الأزمنة كما تشرف بشرف الأمكنة ١٣٨/١٧ - ٢٧٣/١٢
- الأعمال تشرف بشرف الأمكنة والأزمنة ١٣٥/١٧
- الأعمال تعظم بشرف الأمكنة والأزمنة ١٣٥/١٧
- الأعمال تفضل بشرف الأزمنة كما تفضل بشرف الأمكنة ١٣٥/١٧
- إعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما ١١٧/٤ - ٥٨٠/٣٠ - ٦٧٨/٣٣
- إعمال الدليلين خير من إهمال أحدهما ٤٧١/٣١
- إعمال الدليلين واجب ما أمكن ١٠٨ ، ١٠١/١٧
- إعمال الدليلين ولو من وجه أولى من إلغاء أحدهما ٥٦٠/٣٠ - ٧/٣١ ، ٤٢٤ ، ٤٣٠ ، ٥٥٤ - ٤٥٨ ، ١٦٨/٣٢ - ٢٥٣ ، ٢٥٢ ، ١٨٥/٣٣ ، [٣٢٧]
- إعمال الدليلين ولو من وجه أولى من إهمال أحدهما ١٦٧/٣٣
- إعمال الكلام أولى من إلغائه ٩/ (٢٥)
- إعمال الكلام أولى من إهماله ٤٨٧ ، ٤٨٤ ، ٤٦١/١٠ - ٥٢٢ ، ٣٣/٢ ، ٣٩ ، ٥٩ ، ١٩٦ ، ٢٠٨ ، ٤٢٩ ، ٤٢٨ ، ٣٢/٩ ، ٤٠ ، ٤١ - ٢٣٠/١٠ ، ٢٣٣ ، ٣٤٢ ، ٤٩٢ ، ٤٩٥ - ٥٠٨/٢٠ - ٢٣٢/٣١ ، ٢٣٩ ، ٢٧٠ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ - ١٦٦/٣٢ ، ٣٥٦ - ٣٢٨/٣٣ ، ٣٣١
- إعمال الكلام أولى من إهماله ما لم يتعذر ٤٨٠/١
- إعمال الكلام أولى من إهماله متى أمكن ٩/ [٢٥] ، ٣٩ - ١٦٥/٣٢
- إعمال كلام المكلف حيث كان له محمل صحيح خير من إهماله ٩/ (٢٦)
- الأعمال معتبرة صحة وفسادا بالنية ٦/ (٤٥)
- الأعمى كالبصير ١٠/ (٢١٩)
- الأعمى كالبصير إلا في مسائل ١٠/ ٢٢٠
- الأعمى والبصير في الأحكام سواء ١٠/ [٢١٩] ، ٢٢٥
- الأعواض لا تسقط بالموت ١٣/ ٢٦٨ ، ٢٧١ ، [٢٧٥] ، ٢٨٠ - ٤٩٢/١٥
- أعواض المتلفات مبنها على جبران الفائتات ١٤/ ٥٨٧ ، ٥٨٩ - ٥٧/١٥
- الأعيان لا تثبت في الذمة إلا بعد التلف ١٣/ ١١٢
- الأعيان لا تسقط بالإبراء ٢٢/ (٥١٤)
- الأعيان لا تسقط بالإسقاط ٢٢/ ٥١٧
- الأعيان لا تضمن بالبدل إلا مع فواتها ١٣/ ١١٢
- الأعيان لا تقبل الإبراء ٢٢/ (٥١٤)
- الأعيان لا تقبل التأجيل ١٦/ ٣٨٨ ، ٣٩٢

- الأعيان لا تقبل التأجيل ثمننا ولا مثمننا (١٦٧)/٢١
- الأعيان لا تؤجل ثمننا ولا مثمننا (١٦٧)/٢١
- الأعيان لا توصف بالبراءة (٥١٤)/٢٢
- الأعيان لا يبرأ منها (٥١٣)/٢٢
- الأعيان المبيعة لا يجوز اشتراط الأجل في قبضها ١٧٣/٢١
- الأعيان المضمونة باليد يجب ردها ٤٧٤/١٣
- الأعيان المتنتفع بها قبل الشرع مباحة ٤١٣/٢
- الأعيان الموصى بمنفعتها أمانة ١٤٢/٢٤
- الأعيان النجسة لا يصح بيعها [٨٩]/٢١
- الأعيان والمنافع تضمن بالقيمة ٢٨٠/٢٣
- الأعيان وما لا يتكرر في كل عام يلزمان المالك في المساقاة (٢٠٧)/٢٢
- الأغسال المسنونة إذا فاتت لا تقضى ٣٩٤/١٧
- الأغلب في النكاح المكارمة دون المكايسة ٢٩٩ ، (٢٩٧)/٢٣
- الإغماء كالنوم (٤٦٥)/١٢
- الإغماء لا يسقط القضاء ٤٦٩ ، ٤٦٦/١٢
- الإغماء لا يمنع وجوب العبادات ٤٦٩ ، ٤٦٦/١٢
- إفادة القرائن العلم بالرضا كإفادة النطق له (٤١١)/٩
- الإفراط وضده التفریط ١٠٥/٣
- الإفساد في العبادات كالإتلاف في المحسوسات ٤٥١/١٢
- إفساد المال إذا كان يفضي إلى صلاح جاز ٢٦ ، ٢٤/١٠
- أفضل الأعمال أشقها ٥٢/٤
- أفضل أعمال كل رجل ما هو أكثر نفعاً لغيره وأجود ثمرة وأتم فائدة ٢١٦/١١
- الأفضل أن يأتي المكلف في العبادات الواردة على وجوه متنوعة بكل نوع منها [١٠١]/١٧
- أفضل العمل النية الصادقة (٧١)/٦
- الأفضل ما فضله رسول الله صلى الله عليه وسلم ٥٢٠/٢٨
- الأفعال أقوى في التأسّي والبيان إذا جمعت الأقوال من انفراد الأقوال (٤٨٩)/٢٨
- أفعال الأوصياء فيما باعوه من غيرهم محمولة على النظر حتى يثبت خلافه ١٣٥/٢٤
- أفعال البر كلها الأجر فيها على قدر المشقة (٦٢٨)/١٢
- أفعال الحج تجري فيها النيابة ٢٣٣/٢٠
- أفعال الحج توقيفية (٢٤١)/٢٠
- أفعال الحج التي لا تختص بيوم عرفة لا يفوت الحج بفواتها ٣٧١/٢٠

- أفعال الحج لا يجوز تقديمها على أوقاتها ٣١٥/٢٠
- أفعال الرسول ﷺ لا تتعارض [٣٥٥]/٣٣
- أفعال الرسول ﷺ وإقراراته تجري مجرى أقواله في البيان ٤٣٤/٢٨
- أفعال الرسول لا تتعارض ٥١٦/٣٠
- أفعال الرسول الواقعة موقع البيان بمثابة أقواله الواردة لبيان الأحكام (٤٣٣)/٢٨
- أفعال السكران معتبرة في الأحكام والعقوبات (٦٠٤)/١٢
- أفعال الصلاة أكد من وقتها ٣٥٠، ٣٤٩، [٣٤٥]/١٩
- الأفعال لا حكم لها قبل الشرع ١٦٩/٣
- الأفعال لا عموم لها ٥٠٩/٣٠، [٥١٥]، ٥٢٠ - ٣٢/٢٤٠، ٤٦٢ - ٣٣/٣٥٥، ٣٥٨
- الأفعال المباحة إنما تجوز بشرط عدم إيذاء أحد ٥٧٣، ٥٧٢/٧
- أفعال المريض كلها من رأس ماله كالصحيح (٧٧)/١٣
- الأفعال المشتملة على المفاسد تخرم بها المقاصد والكليات الشرعية ٥٦٤/٢
- أفعال المكلفين تحمل على الطوع حتى يثبت خلافه (٥٥١)/١٢
- أفعال المناسك مرتب بعضها على بعض ٣١٧، [٣١٥]/٢٠
- الأفعال المنتفع بها قبل ورود الشرع على الإباحة ١٦٥/٣
- أفعال النبي ﷺ على الوجوب ٤١٢/٢
- أفعال النبي ﷺ كلها محمولة على التشريع إلا ما ثبت فيه دليل الخصوصية ٤٧٤/٢٨
- أفعال النبي ﷺ على الوجوب ٢٤٤/٢٠
- أفعاله ﷺ الجبلية مباحة لنا وله ٤٧٤/٢٨
- أفعاله ﷺ محمولة على التشريع ما لم يدل دليل على الاختصاص [٤٤٥]/٢٨
- أفعاله ﷺ محمولة على التشريع ما لم يقيم دليل الخصوصية ٤٥٣/٢٨
- أفعاله ﷺ على الوجوب ٢٤٥/٢٠
- أفعاله للتشريع ما لم يدل دليل على الاختصاص ٤٥١/٢٨
- أفعاله محمولة على التشريع ما لم يدل دليل على الاختصاص ٤٥٢، ٤٤٩/٢٨
- أفعاله محمولة على التشريع ما لم يرد دليل التخصيص ٤٥٣/٢٨
- الأقارير المبهمة مقبولة قطعاً (٢٨٢)/٢٥
- الإقالة بيع إلا إذا تعذر جعلها بيعاً فتجعل فسخاً (٣٨٣)/٢١
- الإقالة بيع أو إبطال للملك بمجرد الإعراض (٣٨٣)/٢١
- الإقالة فسخ أو بيع [٣٨٣]/٢١ - ٥٤٢، ٤٧٧/١
- الإقالة فسخ قبل القبض بيع بعد القبض (٣٨٣)/٢١
- الإقالة فسخ للعقد ٣٦٢/١٦

- الإقالة في باب السلم لا تحتل الفسخ..... ٣٨٣/٢١
- الإقالة في حق غير العاقدين بمنزلة البيع المبتدأ..... (٣٨٣)/٢١
- الإقالة هل هي بيع جديد أو فسخ للعقد السابق..... ٩٥/٢
- الإقالة هل هي فسخ أو بيع..... ١٠٣، ٦٤/٢ - ٤٨٩/١
- الإقامة إذا اختلط حكمها بحكم السفر غلب حكم المقام..... (٥٧)/١٧
- إقامة التعزير حق لله تعالى..... ٥٦٨/٢٥
- إقامة الحد للإمام..... ٤٥٨/٢٥
- إقامة الدليل مقام المدلول أصل في الشرع والعقل..... (٢٣٧)/٢٧
- إقامة الفرض أعلى درجة من أداء النفل..... ٣٨٨، ٣٨٤/١٧
- إقامة الواجب لا تنقيد بشرط السلامة..... ٦٠٤، (٥٩٧)/١٤
- إقامة الواجب لا تنقيد بوصف السلامة..... ٦٠٤/١٤
- الافتداء به ﷺ في الأفعال الجبلية مباح..... ٤٤٦/٢٨
- الافتداء به ﷺ في الأفعال الجبلية مندوب..... ٤٧٤/٢٨
- اقتران أحد الخبرين بتفسير الراوي بفعله أو قوله يرجح على ما ليس كذلك..... (٤١٥)/٣٣
- الاقتران بالعام لا يقتضي العموم..... ٤٢٦/٣٢
- اقتران الذم يؤكد حكم التحريم..... ٦٠٢/٢٧
- الاقتران في النظم لا يستلزم الاقتران في الحكم..... [٤٢٥]، ٣٦٧، ٣٦٥، ٢٥٠/٣٢
- الاقتران ليس بحجة..... ٤٣١، (٤٢٥)/٣٢
- اقتران وصف بحكم لو لم يكن هو أو نظيره علة للحكم كان اقتراؤه بعيدا شرعا ولغة إيـماء إلى العلة..... ٥١٩، ٥١٦، (٤٦٩)/٢٩
- الاقتصار على بعض الآية في استفادة حكم ما لا يفيد إلا بعد كمال النظر في جميعها..... ٣٧٩، ٣٧٤/٣٢
- الاقتصار في مقام البيان يفيد الحصر..... ٥٣٦، [٣٢٣]/٣٢
- الاقتصار محل البيان يفيد الحصر..... (٣٢٣)/٣٢
- اقتضاء الشارع لفعل المأمور به أعظم من اقتضائه لترك المنهي عنه..... ٣٨٤/٣
- الاقتضاء لا يثبت إلا ضرورة..... ٤١/٣٢ - ٧٧/٢٨
- اقتضاء اللعن للتحريم..... ٦٠٣/٢٧
- الاقتضاء مقطوع بثبوت المفهوم مظنون بثبوت..... ٦٢٥/٣٣
- اقتضاء النهي الفساد أو البطلان..... ٤١٨/٢
- اقتضاء النهي الفساد في أمر خارج عنها..... ٥٣٣/١
- اقتضاء النهي الفساد في نفس الماهية..... ٥٣٣/١
- الاقتضاء لا يثبت إلا ضرورة..... ٤١/٣٢

- الإقدام على العقد التزام لشرائطه..... ٥٣٥/٩ - ١٦/٣٤٣)
- الإقدام على العقد يقتضي الاعتراف باستجماع معتبراته..... ١٦/٣٤٣)
- إقرار الإنسان البالغ العاقل على نفسه مقبول معتبر..... ٢٥/٢٢٩)
- إقرار الإنسان على نفسه مقبول وعلى غيره غير مقبول..... ٢٥/٢٢٩]
- الإقرار الباطل وجوده كعدمه..... ٢٥/٢٦٧
- الإقرار بالعقد إقرار به وبما هو من شرائط العقد..... ١٦/٣٤٤ ، ٣٤٥
- الإقرار بالكتابة كالإقرار باللسان..... ١٠/٢٥٢
- الإقرار بالمجهول تسمع الدعوى به..... ٢٥/٢٨٢)
- الإقرار بالمجهول للمعلوم صحيح..... ٢٥/٢٨١)
- الإقرار بالمحال العقلي والشرعي باطل..... ٢٥/٢٦٧]
- الإقرار بالملك للغير بمنزلة التملك في البيع..... ٢٥/٢٧٧
- الإقرار بما يخالف الشرع والعقل باطل..... ٢٥/٢٠٥
- الإقرار بمجهول لمعلوم جائز دون عكسه..... ٢٥/٢٨١)
- الإقرار بملك شيء إقرار بما يتولد منه..... ٢٥/٢٧٥
- الإقرار حجة قاصرة..... ١/٤٤٥ - ٢/٢٥٣ ، ٣٨١ - ٢٥/١٨٩ ، ٢٢٣ ، ٢٨٩
- الإقرار حجة ما أمكن إعماله لا يجوز إبطاله..... ٩/٢٧
- الإقرار حجة ملزمة شرعا كالبيئة..... ٢٥/١٥٧
- الإقرار حجة مهما أمكن إعماله لا يجوز إبطاله..... ٢٥/٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٨٢
- الإقرار في إسقاط حق الغير لا يقبل..... ١٣/٢١
- الإقرار في الصحة والمرض سواء..... ١٣/٧٨
- الإقرار في المرض للوارث إنما يبطل إذا لم يعرف سببه..... ٢٥/٢٤٨
- إقرار لا يتعلق بالشرط..... ٢٥/٢٥٩)
- الإقرار لا يحتمل التعليق بالخطر..... ٢٥/٢٥٩) ، ٢٦١
- الإقرار لا يحتمل التعليق بالشرط..... ٢٥/٢٥٩] ، ٢٦٣ - ٢٧/٧٠٧ ، ٧١٣
- الإقرار لا يحتمل الفسخ..... ٢٥/٢٦٠ ، ٢٦٤
- الإقرار لا يصح تعليقه..... ٢٥/٢٥٩) ، ٢٦٣ ، ٢٦٤
- الإقرار لا يقبل التزام خلاف ما دل عليه..... ٢٥/٢٦٠
- الإقرار لا يورث به إلا مع عدم وارث ثابت النسب..... ٢٤/٢٠٠
- الإقرار لغير الوارث يستوي فيه الصحة والمرض..... ٢٥/٢٤٧)
- الإقرار للمجهول باطل..... ١٤/٣٨
- الآقرار للمجهول لا يصح..... ١٣/٣٢

- الإقرار لمجهول باطل..... ٢٨/١٣
- إقرار المريض في مرض موته لوارث ولغير وارث نافذ كإقرار الصحيح..... ٢٤٨/٢٥
- إقرار المريض للوارث لا يجوز وإقراره للأجنبي يجوز..... (٢٤٧)/٢٥
- إقرار المريض لوارثه باطل..... (٢٤٧)/٢٥
- إقرار المريض لوارثه لا يجوز إلا بإجازة بقية الورثة..... ٢٤٨/٢٥
- إقرار المريض متى تضمن نفعا للوارث لا يصح ومتى تضمن نفعا للأجنبي يصح..... ٢٤٨/٢٥
- إقرار المريض مرض الموت المخوف بحق عليه لغير وارث في حكم إقرار الصحيح فيصح منه..... (٢٤٧)/٢٥
- الإقرار المعلق على شرط باطل..... (٢٥٩)/٢٥
- الإقرار يحمل على الأقل..... ٨٤/١٠ - ٤٨٠/٦
- الإقرار يرتد بالرد..... ٣٠/١٤
- الإقرار يسقط بالإكراه..... ٥٢٧/١٢
- الإقرارات لا تصح بالتعريض..... ٢٧٤/١٨ - ٩٦/٩
- الإقراض لا يتم بدون القبض..... ٤٣٨/١٦
- الأقرب أشد وأقوى من الأبعد..... (٣٨١)/٢٤
- الأقرب الأقوى مقدم على الأقرب الضعيف..... ١٣٠/١١
- الأقرب مقدم على الأبعد..... (٢٣٥)/١١
- الأقرب مقدم في الميراث على الأبعد..... ٣٩٥ ، ١٨٠/١١ - ٢٤ / [٣٨١] ، ٣٩٥
- الأقرب من العصبات يسقط الأبعد..... ٢٣٦/١١
- الأقرب يحجب الأبعد..... (٣٨١)/٢٤
- أقسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله فما تركت الفرائض فلأولى رجل ذكر..... (٣١٥)/٢٤
- الأقل احتمالا مرجح على الأكثر احتمالا..... ٢٠٠/٣٣
- الأقل احتمالا مرجح على غيره..... ٢٠١/٣٣
- الأقل احتمالا مقدم على الأكثر احتمالا عند التعارض..... [١٩٥] ، ١٧٢/٣٣
- الأقل احتمالا يترجح على الأكثر..... (١٩٥)/٣٣
- أقل أحوال النهي أن يكون مكروها..... ٥٢٧/٢٧
- أقل أحوال النهي أن يكون المنهي عنه مكروها..... ٥٢٨/٢٧
- أقل أحوال النهي الصريح أن يكون مكروها..... (٥٢٣)/٢٧
- أقل أحوال النهي الكراهة..... ١٩٣/٣١ - ٥٢٨ ، ٥٢٧ ، ٥٢٦ ، ٥٢٥ ، [٥٢٣] / ٢٧
- الأقل تبع للأكثر..... ٤٦١/١ - ٢٤٠/٧ - ٤١٠/٨ ، ٤١١ ، ٥٨٢ - ٤١٢/١١ ، ٤١٣ ، ٤٣٣ ، ٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، [٤٧١] ، ٤٨٣ ، ٥١٣ ، ٥١٦ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢

- أقل الجمع اثنان..... ٤٣١/٣٠
- أقل الجمع ثلاثة..... ٤٣٧/٣٠
- أقل الجمع الصحيح ثلاثة..... (٤٣١)/٣٠
- أقل الجمع في الموارث اثنان..... (٢٧٧)/٢٤
- أقل الجمع في الميراث اثنان..... ٢٨٠/٢٤
- أقل الجمع المطلق ثلاثة..... [٤٣١]/٣٠
- أقل درجات الأمر الندب..... ١٩٧/٣١
- أقل درجات صفة الأمر الإباحة..... ١٩٦/٣١
- أقل درجات النهي الكراهة..... (٥٢٣)/٢٧
- أقل مراتب الأمر الإباحة أو الندب..... (١٩٣)/٣١
- الأقل يتبع الأكثر..... (٤٧١)/١١ - ٣٨٨ ، ٣٨٦/٨
- الأقل يقدر كالعدم..... ٤٦٥/١١
- أقوال السكران كالصاحي..... ٦٠٦ ، ٦٠٤/١٢
- أقوال الصبي إنما تهدر فيما فيه عليه ضرر..... (٣٧٥)/١٢
- أقوال الصبي ملغاة..... (٣٦٧)/١٢
- أقوال العلماء بالنسبة إلى العامة كالأدلة بالنسبة إلى المجتهدين..... (١٠٤)/٣٣
- أقوال المجتهدين في حق المقلد كالأدلة في حق المجتهد..... ١٠٩ ، (١٠٣)/٣٣
- أقوال المفتين للعامي كالأدلة الخاصة للمجتهد..... (١٠٣)/٣٣
- أقوال المكروه بغير حق لغو..... ٥٥٨/١٢
- الأقوى أحق بالحكم..... ٨٤/٩ - ١٤٠/١٠ ، ١٩٢ ، ١٩٤ - ١١/[١٢٩] ، ١٣٤ - ١٣ - ٤٤٧ - ٣٢٧ ، ٣٢٣/١٧
- الأقوى أحق بالحكم من الأضعف..... (١٣٠)/١١
- أقوى الحقين يقدم على أضعفهما..... [٤٤٧] ، ٤١٤/١٣
- أقوى الظنين مقدم..... (١٧١)/٣٣
- الأقوى في باب الشهادة لا يترك مع إمكانه..... ٣٣٠/٢٥
- أقوى القبضين ينوب عن الأضعف..... ٥١١/١٠
- الأقوى لا يترك بالأدنى..... ٢٣٠/٨
- الأقوى لا يرتفع بالأضعف..... ٣٣٢/٦
- الأقوى لا يرفع بالأضعف..... ٢٨٢/٢٨
- الأقوى لا يلحق بالأضعف..... ١٣٠/١١
- الأقوى مقدم على الأضعف..... ٢٥٨/٣٣

- الأقوى مقدم على الأضعف عند التعارض ٦٠٨/٣٣
 الأقوى مقدم على ما دونه ١١/١٢٩
 الأقوى من صيغ العموم يقدم على ما هو دونه ٣٣/٤٩٥
 الأقوى يقدم على الأضعف عند التعارض .. ٣٣/١٩٦، ٢٠٤، ٣٣٩، ٣٦٢، ٥٨٩، ٥٩٥، ٦١٧، ٦٣٦، ٦٣٣، ٦٢١
 الأقوى يقوم مقام الأضعف ١٦/٤٢٤
 الأقوى ينوب عن الأدنى ١٠/٥١١
 الأقوى ينوب عن الأضعف ١٠/٥١١
 الأقيسة الشرعية لا يستدل بها على وجود الذات ولا نفيها ٢٩/٢٢٩
 أكبر الرأي فيما لا تعلم حقيقته كاليقين ٦/٤٩٩
 أكبر الرأي كاليقين ١١/١٨٨
 الأكبر لا يندرج تحت الأصغر ٨/٥٨٢
 أكثر أركان الحج يقوم مقام جميعها في باب الإجزاء ٢٠/٣٤١
 أكثر أفعال الحج يقوم مقام الجميع في باب الإجزاء ٢٠/٣٤١
 الأكثر حفظا روايته راجحة على من كان نسيانه أكثر ٣٣/٤٤١
 أكثر الشيء له حكم كله ١١/٤٧٨
 أكثر الشيء يقام مقام كله ١١/٤٧٨
 أكثر الشيء يقوم مقام جميعه ١١/٤٧٨
 الأكثر على أنه لا يجوز نسخ القرآن الكريم بأخبار الآحاد لأن القرآن أقوى ٢٨/١٦٩
 أكثر العمومات مخصوصة ٣٠/٣٣١، ٤٦٢
 أكثر العمومات وردت على أسباب خاصة ٣٠/٣٦٢، ٣٧٢
 الأكثر كالكل ٢٠/٤٠٦
 أكثر المفاعلة من اثنين ٣٢/٢٣١
 الأكثر مقدم على الأشرف ١/٣٧٢
 الأكثر يقوم مقام الكل ٢٠/٣٤٢
 الأكثر يقوم مقام الكل في كثير من الأحكام ٢٠/٣٤٢
 الإكراه إنما يكون فيما يتوجه إلى الإنسان في خاصة نفسه لا في غيره ١٢/٥٦٣
 الإكراه بالقتل لا يبيح الزنا واللواط ٢٦/١٥١
 الإكراه بحق إنما يكون من الحاكم ١٢/٥٥٨
 الإكراه بحق بمنزلة الاختيار ١٢/٥٥٧
 الإكراه بحق صحيح ١٢/٥٥٧

- الإكراه بحق كالطوع ٥٣٢/٧ - ١٤٣/٩ - ٥٢٦/١٢ ، [٥٥٧] - ٥٥٢/١٣ ، ٥٥٥ - ٢٠٠/١٨
- الإكراه بحق كلا إكراه ٥٥٧/١٢
- الإكراه بحق لا أثر له في عدم النفوذ ٥٥٧/١٢
- الإكراه بحق لا يعدم الاختيار شرعا ٣٩/٢١
- الإكراه بحق لا يمنع صحة التصرف ٥٥٨/١٢
- الإكراه بحق يمنع الحث ٥٥٨/١٢
- الإكراه بسبب الولد كالإكراه بالنفس ٥٦٦ ، ٥٦٤/١٢
- الإكراه خلاف الأصل ٥٥١/١٢
- الإكراه ضرورة ٥٨٢/١٤
- الإكراه على قول إنشائي من التصرفات التي تصح مع الهزل ولا تقبل الفسخ يجعل التصرف صحيحا يترتب عليه أثره ٥٨٠/١٢
- الإكراه لا يبطل العقد ١٠٢/٢
- الإكراه لا يبطل ما لا يحتمل النقص ٥٤١/١٢
- الإكراه لا يبيح القتل ويبيح الإتلاف ١٥١/٢٦
- الإكراه لا يتسلط إلا على الظاهر لا على الباطن ٥٧٣ ، ٥٧٢ ، ٥٦٩/١٢
- الإكراه لا يعدم القصد ٤٨٨/١
- الإكراه متى أباح الإقدام أعدم أصل الفعل من المكروه في الأحكام ٥٢٥/١٢
- الإكراه مسقط لاعتبار الأسباب ٥٢٥/١٢
- الإكراه الملجئ يمنع التكليف ٥٧٩/١٢
- الإكراه يبطل العقد ٣٦٢/١
- الإكراه يخرج المكروه من أن يكون مؤاخذا بحكم الفعل ٥٢٥/١٢
- الإكراه يسقط أثر التصرف ٥١٧/٢٠ - ٤٦٢/١
- الإكراه يسقط أثر التصرف فعلا كان أم قولا ٥٧٧ ، ٥٤٦ ، ٥٤٢ ، [٥٢٥] / ١٢ - ٢٦ ، ٢٢/٦ ٥٧٩ - ٥٧٩/١٤
- الإكراه يسقط أثر التصرف فعلا كان أو قولا ١٤٧/٩
- الإكراه يسقط أثر التصرفات ٢٩٠/٢
- الإكراه يسقط اعتبار المكروه عليه ٥٢٥/١٢
- الإكراه يسقط الحد ٥٢٧/١٢
- الإكراه يصير الفعل كلا فعل ٥٢٥/١٢
- الإكراه يفسد القصد والاختيار ٥٧١ ، ٥٦٩ ، ٥٥٨ ، ٥٢٦ ، ٥٠٨/١٢ - ١٤٣/٩
- الأكرياء والأجراء فيما أسلم إليهم كالأمناء ١٣٤/٢٢

- أكل الطعام مبني على التسامح في العادة.....(٤٤٩)/٢٤
- إكمال الأصل بالبدل غير ممكن.....١٥٩/١٢
- ألا تزر وازرة وزر أخرى.....٤٩٤/٦
- ألا تزر وازرة وزر أخرى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى.....٤٧٦/٣
- الألبان تابعة للحوم في الطهارة.....٤٤١/١١
- الالتزام إذا لم يكن على وجه المعاوضة فلا يتم إلا بالحيازة.....(٦٥٣)/١٦
- الالتزام بالنذر يكون في الذمة.....٩٦/١٣
- الالتزام بسائر المعاوضات مع الجهالة المتفاحشة لا يصح.....٥٩٥، (٥٩١)/١٦
- الالتزام المطلق منتج للزوم.....٢٥٠، ٢٤٤/٢١
- الالتفات إلى المسببات والقصد إليها مطلوب من المكلف أم غير مطلوب ٤٧١/٤ - ٢٣٤/٥
- الالتفات للمسببات والقصد إليها مطلوب من المكلف أم غير مطلوب.....[٤٣٧]/٤، ٤٥٢، ٤٦١
- ألحقوا الفرائض بأصحابها فما أبقّت فأولى عصة ذكر.....٣٢٠/٢٤
- ألحقوا الفرائض بأهلها.....٣٢١، ٣١٩، ٢٩١/٢٤
- ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقّت فأولى رجل ذكر.....٣٢١/٢٤
- ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فأولى رجل ذكر.....٣٢٣، ٣٢٣، ٣٢١، ٣٢٠/٢٤
- ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فهو لأولى رجل ذكر.....[٣١٥]/٢٤، ٣٢٠، ٣٣٠
- ألحقوا الفرائض بأهلها فما تركت الفرائض فأولى رجل ذك.....(٣١٥)/٢٤
- ألحقوا المال بالفرائض فما تركت الفرائض فلأدنى رجل ذكر.....(٣١٥)/٢٤
- إلزام العقد على الغير لا يكون إلا بولاية.....٥٢٨/٢١
- الألف واللام تفيد العموم.....(٢٩٥)، ٢٥٣، ٢٤٤، ٢٢٢، ٢٠٤/٣٠
- الألف واللام الداخلة على المفرد أو الجمع تفيد الاستغراق فيهما جميعا.....(٢٩٥)/٣٠
- الألف واللام للعموم.....٢٨٢/٣٢
- الألف واللام للعموم عند عدم العهد.....(٢٩٥)/٣٠
- الألفاظ إذا اختلفت ومعناها واحد كان حكمها واحدا.....٥٨٨/٢٧
- ألفاظ التأكيد تدل على العموم.....٣١٢، ٢٧٨، [٢٥٣]، ٢٤٤، ٢٣٢، ٢٢٢/٣٠
- ألفاظ الجموع أبين وجوه العموم.....٤٩٥/٣٣
- ألفاظ الجموع تفيد العموم.....٢٩٧، ٢٥٤، ٢٤٤، ٢٣٢، ٢٢٢، ٢٠٤/٣٠
- ألفاظ الجموع المنكرة لا تفيد العموم.....٤١٣/٢
- ألفاظ العموم تقتضي العموم بالوضع.....[٢٠٣]، ١٩٧/٣٠، ٢٢٢، ٢٢٧، ٢٣١، ٢٤٣، ٢٥٣، ٢٧٧، ٢٨٦، ٢٩٦، ٣١١، ٣٣٨، ٤١٤، ٤٢٣، ٤٤٠، ٤٤٨، ٤٩٨
- ألفاظ العموم ظاهرة في الاستغراق.....٣٠٨/٣١ - ٣٩٠/٣٠

- الألفاظ قوالب المعاني فلا يجوز إلغاء اللفظ وإن وجب اعتبار المعنى إلا إذا تعذر الجمع للمنافاة ٩٦/٦
- ألفاظ الكنايات مع دلالة الحال صرائح ٩/٢٩
- الألفاظ المحتملة لا يلزم البيع بها بمجرد أنها حتى يقترن بها عرف أو عادة أو ما يدل على البيع ٢٨/٢١
- الألفاظ المؤكدة تفيد العموم ٢٩٦، ٣٠/٢٠٤
- الألفاظ المؤكدة من أصناف العام ٣٠/٢٥٣
- الألفاظ المؤكدة من صيغ العموم ٣٠/٢٥٣
- ألفاظ النفي تفيد العموم ٣٠/٢٠٤، ٢٢٢، ٢٣٢، ٢٤٤، ٢٨٦، ٢٩٧، ٤٩٨
- ألفاظ النفي من صيغ العموم ٣٠/٢٦٨
- ألفاظ الواقفين تبنى على عرفهم ١-٤٧٧- ٨/٢٣٤
- الإلهام حجة على الملهم نفسه دون غيره ٣٠/١٨٢
- الإلهام دليل شرعي ٣٠/١٨١
- الإلهام ليس بحجة ٣٠/١٨١
- الإلهام ليس بحجة عند الأئمة ٣٠/١٨١
- الإلهام ليس بحجة في الأحكام ٣٠/١٨١
- الإلهام ليس حجة إلا عن نبي ٣٠/١٨٢
- إلى تكون لانتها الغاية ٣٢/٥٧٣
- إلى حرف جر لانتها الغاية ٣٢/٥٧٣
- إلى حرف يدل على انتهاء الغاية زمانا ومكانا ٣٢/٥٧٣
- إلى دالة على أن ما بعدها منتهى حكم ما قبلها ٣٢/٥٧٣
- إلى الدالة على انتهاء الغاية الزمانية ٣٢/٥٨١
- إلى لانتها الغاية ٣٢/٥٩٧، ٥٧٨، ٥٣٦، ٥٢٣، ٥١١/٣٢
- إلى لانتها غاية الشيء ٣٢/٥٧٨
- إلى موضوع لانتها غاية الشيء ٣٢/٥٥١، ٥٦٣، [٥٧٣]، ٥٨٥، ٦٠٩، ٦٢٠، ٦٣٠، ٦٤٢
- ٦٥٥، ٦٦٧، ٦٧٨، ٦٩٠، ٧٠٢
- إلى موضوع لبيان الغاية ٣٢/٥٧٣
- إلى وهي لانتها غاية الشيء ٣٢/٥٨١
- الأمارات الظاهرة أقوى من الظن الحاصل باستصحاب الأصل ٢٥/٤٣٢
- الإمارة حجة ٢٧/٢٤٨
- الإمارة ضرورة من ضرورات الاجتماع ٢٦/٢٧٥
- الإمام شرط في تنفيذ الحدود ٢٥/٤٥١

- الإمام في مال بيت المال ملحق بالوصي.....(٣٧٧)/٢٦
- الإمام لا ولاية له في إسقاط حقوق العباد.....٢١٥/١٨
- الإمام لا يطاع في معصية.....٢٩٨/٢٦
- الإمام لا ينعزل بالفسق.....(٣١٧)/٢٦
- الإمام له إسقاط الحدود وتأخيرها لمصلحة.....٤٥١/٢٥
- الإمام مخير في التعزير بكل ما يصلح له.....٥٩١/٢٥
- الإمام ملزم بقرار الشورى.....(٣٣١)/٢٦
- الإمام ولي من لا ولي له.....٢٨٦، (٢٨٣)/٢٦
- الإمام ينوب عن الممتنع فيما تدخله النيابة.....(١٩٩)/١٨
- الإمامة أرفع مراتب الإسلام فلا يؤمن إلا أهل الكمال.....(٤٤٧)/١٩
- الإمامة منزلة اتباع واقتداء فاقضى أن يكون متحملها كامل الأوصاف المعتمدة فيها.....(٤٤٧)/١٩
- الإمامة ولاية على الأموال والأبضاع والحدود.....٤٥١/٢٥
- الإمامة يعتبر فيها من الشروط والاحتياط ما لا يعتبر في الائتمام.....٤٤٨/١٩
- الأمان أوسع من المعاملات والعبادات.....(٥٠٩)/٢٦
- الأمان مبناه على التوسع حقنا للدماء.....٥١٥/٢٦
- الأمان مبني على التوسع.....٦١٤/١٦
- الأمان يتوسع في إثبات حكمه.....(٥٠٩)/٢٦
- الأمانات تضمن بالتعدي والتفريط.....٥٦٧/١٦
- الأمانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل.....٣١٦/١٥
- الأمانات لا تجوز بها الكفالة.....(٢٤٩)/٢٣
- الأمانات مؤداة إلى أربابها الأبرار منهم والفجار.....٣٣٧/٢
- الأمانة لا تصير مضمونة على المؤتمن إلا بإحداثه فيها من الحدث ما يلزمه به ضمانها.....٥١٦/١٤
- الأمانة لا تضمن.....١٦٦/٢١
- الأمانة لا تعود بترك التعدي.....٤١٥/١٤
- الأمانة لا يصح ضمانها.....(٢٤٩)/٢٣
- الأمانة معتبرة في الزكاة.....(٩)/٢٠
- الأمانة معتبرة في الوصي.....(١٤١)/٢٤
- امتنال الأمر واجب.....٤٤٣/٢
- امتناع اجتماع الأمر والنهي في موضوع واحد.....٧٠/٢٧
- امتناع بقاء التابع من حيث هو تابع مع انتفاء المتبوع.....٤٣١/١١
- الامتناع عن المعصية فرض.....٦٥/٢٣

- الامتنان إنما يكون في مأذون فيه ٢٧/ (٤٨٧)
- الامتنان بالنعم يشعر بالقصد إلى التناول والانتفاع ٤/ ٤٨٥
- الامتنان بالنعم يشعر بالقصد إلى التناول والانتفاع ثم الشكر عليها ١٠/ ٥، ٦٩، [١١٥]، ٢٨٦ - ٤٨٨/ ٢٧
- الامتنان دليل الإباحة ٢٧/ ٤٨٠، ٤٨٣، [٤٨٧]، ٤٩٢، ٤٩٤
- الأمر إذا تعلق بشيء بعينه لا يقع الامتنان إلا بذلك الشيء ٢٧/ (٣٩٧)
- الأمر إذا تكرر يقتضي تكرار المأمور به ٣١/ (٢٣١)
- الأمر إذا ضاق اتسع ١/ ٣١٩، ٤٢٩، ٥١٦ - ٣٠/ ٢ - ١٠/ ٤، ١٦ - ٧/ ١٧٣
- أمر الأمان مبني على التوسع ٢٦/ (٥٠٩)
- الأمر بالأمر أمر ٣١/ (٢٦٩)
- الأمر بالأمر بالشيء أمر بذلك الشيء ٣١/ [٢٦٩]
- الأمر بالأمر بالشيء أمر به ٣١/ (٢٦٩)
- الأمر بالأمر بالشيء لا يكون أمرا به ٣١/ ٢٦٩
- الأمر بالأمر بالشيء ليس أمرا ٢٨/ ١١٥
- الأمر بالأمر بالشيء ليس أمرا بذلك الشيء ٣١/ ٢٧٥
- الأمر بالأمر بالشيء يكون أمرا به ٣١/ (٢٦٩)
- الأمر بالترك للتحريم ٢٧/ ٥٩٨
- الأمر بالترك يفيد التحريم ٢٧/ (٥٩٥)
- الأمر بالتصرف في مال الغير باطل ١٤/ (١٢٥)، ١٢٩
- الأمر بالتصرف في ملك الغير باطل ٢/ ٣٤، ٤٠، ٢٠٩ - ١٦/ ٩ - ١٤/ ١٠٧، [١٢٥]، ٥٦٧
- الأمر بالسبب لا يستلزم الأمر بالمسبب ٤/ ٤٣٧
- الأمر بالسبب لا يلزم عنه الأمر بالمسبب ٤/ ٤٤١
- الأمر بالشيء أمر بأجزائه ١١/ ٥٧١، ٥٧٣
- الأمر بالشيء أمر بلازمه ٣١/ (٢٧٧)
- الأمر بالشيء أمر بلوازمه ٢٧/ ١٦٠، ١٦٤، ٤٣٠ - ٣١/ ١٤٦، ١٨٢، ١٩٩، ٢٥٨، ٢٧٠، [٢٧٧] - ١٥٥/ ٣٢
- الأمر بالشيء أمر بما هو من ضروراته ٣١/ (٢٧٧)
- الأمر بالشيء أمر به وبما هو من لوازمه ٣١/ (٢٧٧)
- الأمر بالشيء ساكت عن ضده ٣١/ ٢٥٨، ٣٣٧، ٣٣٨
- الأمر بالشيء لا يتناول المكروه ٢/ ٤١٣
- الأمر بالشيء ليس نهيا عن ضده ٣١/ ٢٦٢

- الأمر بالشئ الموصوف يقتضي أن يكون ذلك الوصف شرطاً فيه..... ٦٠٩، ٦٠٧/٨.....
 الأمر بالشئ نهي عن أضداده..... ٣١/٢٥٨.....
 الأمر بالشئ نهي عن ضده ٢/٤٢٨، ٤٤٧-١٣٤/٢٧، ٢٢٤، ٥٩٥- ٣١/٢٥٧، ٢٦٢،
 ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٨٠، ٣٧٤، ٤٠٢
 الأمر بالشئ نهي عن ضده ضمناً..... ٢٧/٥٩٧.....
 الأمر بالشئ نهي عن ضده من طريق المعنى ٣١/٢٥٧.....
 الأمر بالشئ هل هو نهي عن ضده ٢/٤٢٤.....
 الأمر بالشئ هل هو نهي عن ضده أم لا ٢٧/٦٦.....
 الأمر بالشئ هل يوجب النهي عن ضده أم لا..... ٢/٤١٨.....
 الأمر بالشئ يستلزم النهي عن ضده ٣١/١٤٦، (٢٥٧)، ٢٧٨، ٢٨٢- ٣٢/١٧٤- ٣٣/٤٨٨.....
 الأمر بالشئ يكون أمراً بما لا يتم ذلك الشئ إلا به ٢٧/٢٢٩، (٤٢٩)، ٤٣٨.....
 الأمر بالفروع لا يتوقف على حصول الإيمان ١/٣٣١.....
 الأمر بالمطلق لا يستلزم الأمر بالمقيد..... ٢٧/١٨٢، ١٨٥.....
 الأمر بالمعصية معصية ١٢/٢٢٢.....
 الأمر بالملزوم أمر بلازمه ٣١/٢٧٧.....
 الأمر بترك الفعل يقتضي التحريم..... ٢٧/٥٤٠، [٥٩٥]- ٣١/٣٤٤.....
 الأمر بشئ أمر بلوازمه ١٣/١٥٤، ١٥٦.....
 الأمر بعد الاستئذان يرفع الاستئذان ويكون كما قبله ٣١/٢٩٩.....
 الأمر بعد الاستئذان كالأمر بعد الحظر ٣١/٣٠٠.....
 الأمر بعد الاستئذان للإباحة ٣١/٢٩٩.....
 الأمر بعد الاستئذان لما طرأ الاستئذان عليه إباحة كان أو وجوباً ٣١/٢٩٩.....
 الأمر بعد الاستئذان يكون كالأمر بعد الحظر ٣١/٢٨٨.....
 الأمر بعد حظر حكمه حكم ما كان قبل الحظر ٣١/٢٨٧.....
 الأمر بعد الحظر لا يبقى على حقيقته ٣١/٢٨٨.....
 الأمر بعد الحظر لا يدل على الوجوب ٢/٤٤٧.....
 الأمر بعد الحظر لدفع الحظر السابق وإعادة حال الفعل إلى ما كان قبل الحظر ٣١/٢٨٧.....
 الأمر بعد الحظر للإباحة ٢/٤٤٥.....
 الأمر بعد الحظر لما اعترض الحظر عليه ٣١/٢٨٨.....
 الأمر بعد الحظر لما طرأ الحظر عليه إباحة كان أو وجوباً ٣١/٢٨٧.....
 الأمر بعد الحظر لما كان عليه المأمور به من الحكم قبل المنع ٣١/٢٨٧.....
 الأمر بعد الحظر يدل على رجوع الحكم إلى ما كان عليه قبل التحريم ٣١/٢٨٧.....

- الأمر بعد الحظر يرفع الحظر ويكون كما قبل الحظر ٣١/[٢٨٧] ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٩٢
- الأمر بعد الحظر يفيد الندب أو الإباحة في أدنى أحواله بحسب القرائن الملازمة له ٣١/١٩٥
- الأمر بعد الحظر يقتضي الإباحة ٣١/٢٨٨
- الأمر بفروع الشرائع لا يتوقف على حصول الإيمان ٢٧/٧٤٧
- الأمر بقتل شيء يقتضي حرمة أكله ٢٤/(٥١٩)
- الأمر الثابت المعلوم لا يترك بالأمر المظنون ٢/٣٤٦
- أمر الجمع بصيغة الجمع يقتضي العموم فيهم ٣١/[٣٠٧]
- أمر الجنائيات مراعى بما تؤول إليه فيكون الحكم لنهاياتها لا لابتدائها ٢/٣٤١
- أمر الحج والعمرة سواء ٢٠/٣٢١
- أمر حقيقة في القول المخصوص وفي الفعل مجاز ٣١/(١٣٢)
- الأمر حقيقة في القول المخصوص اتفاقا وفي الفعل مجاز ٣١/(١٣١)
- الأمر حقيقة في القول المخصوص مجاز في الفعل ٣١/١٨٢
- الأمر الخاص مغمور بالعام واليسير من الضرر محتمل للكثير من النفع والصلاح ٢/٣٤٦
- أمر الخنثى مبناه على الاحتياط ١١/٨٩
- أمر الدين على التعاون ١٨/[٢٤١] ، ٢٥٠
- أمر الزكاة مبناه على المساهلة ٢٠/(١٥)
- الأمر الشرعي بشيء أمر بلوازمه ٣١/٢٨٣
- أمر الشهادة قصد به الاحتياط والوثيقة ٢٥/٣٧١
- الأمر الصريح والنهي الصريح كلاهما يفيد بظاهره قصد الشارع إلى امتثال ما ورد فيهما من أوامر ونواه ٥/٥٥
- الأمر صيغة أفعال وما في معناها ٣١/(١٨١)
- أمر الطعام مبني على التوسع ٢٤/(٤٤٩) ، ٤٥٥
- أمر العبادات توقفي لا يصح تبديله عن الوجه المنقول عن الشارع ٣٠/٤١
- أمر العبادة أمر توقفي لا يعلم إلا من الشارع ٨/٦١٩
- الأمر على التراخي ٣١/(٢٢١) ، ٢٢٢
- الأمر على الحقيقة بالشيء هو نقيض النهي عنه ٢٧/٦٣
- الأمر في ملك الغير فاسد ١٤/(١٢٥)
- أمر القاضي كأمر صاحب المال ٢٥/٩٣
- أمر القبلة مبني على الاجتهاد ١٩/٣٦٣
- أمر القبلة مبني على التخفيف ١٩/[٣٦٣] ، ٣٦٦ ، ٣٦٧
- الأمر كلما تجاوز عن حده أنقلب إلى ضده ٩/(٥٠٩)

- الأمر لا يقتضي التكرار ٢٢٠/٣١
- الأمر لا ينحصر في صيغة افعل ١٩٠ ، [١٨١] ، ١٥٦ ، ١٥٦/٣١
- الأمر لجماعة بلفظ يعمهم يقتضي وجوبه على كل واحد منهم إلا للدليل ٣١/ (٣٠٧)
- الأمر لفظه صيغة افعل ونظائرها ٣١/ (١٨١)
- الأمر للإباحة ٢٨٨/٣١
- الأمر للفور ٤١٢/٢
- الأمر للنبي ﷺ أمر لأتمته ٣٥٤/٣٠
- الأمر للوجوب ٤٤٦/٢ ، ٦١/٢٥ - ٥٩٥/٢٧ - ١٣٢/٣١ ، ١٤٦ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، (١٦٣) ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ٢٠٨ ، ٢٤٤ ، ٢٧٠ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٥٧٨ ، ٦٢٧
- الأمر للوجوب ما لم تصرفه عن ذلك قرينة ٣٩٦/٢
- الأمر للوجوب والفور ٣٩٢/٢
- الأمر للوجوب والنهي للتحريم ٣٨٧/٢
- الأمر ليست له صيغة تخصه ١٤٦/٣١
- الأمر المتعلق بالضروريات أكد من الحاجيات والمتعلق بالحاجيات أكد من التحسينات ... ٤/ (١٦٧)
- الأمر المتكرر يفيد تكرار المأمور به ٣١/ (٢٣١)
- الأمر المجرد عن قرينة حقيقة في الإباحة ١٦٤/٣١
- الأمر المجرد عن قرينة حقيقة في القدر المشترك بين الوجوب والندب ١٦٤/٣١
- الأمر المجرد عن قرينة حقيقة في الوجوب ٣١/ (١٦٣)
- الأمر المجرد عن قرينة حقيقة للندب ١٦٤/٣١
- الأمر المجرد عن قرينة للاشتراك اللفظي بين الوجوب والندب ١٦٤/٣١
- أمر المرأة مبني على الستر ١٨/ [٢٩١]
- الأمر مشترك بينه وبين الشأن والطريقة ونحو ذلك ١٣٢/٣١
- الأمر المضمن بالشك والارتياح لا يكون واجبا ٣٤٧/٢
- الأمر المطلق تخصه التهمة ٩/ (٣٤٢)
- الأمر المطلق على التراخي ٢٢٥/٣١
- الأمر المطلق عن الوقت على التراخي ٣١/ (٢٢١)
- الأمر المطلق لا يتناول المكروه ٥٢٥ ، ٥٢٤/٢٧
- الأمر المطلق لا يدل بذاته لا على التكرار ولا على المرة ٣١/ (٢٠٧)
- الأمر المطلق لا يدل على التكرار ٣١/ [٢٠٧] ، ٢٢٢ ، ٢٢٥ ، ٢٤٤ ، ٢٥٢ ، ٣٦٠
- الأمر المطلق لا يدل على تكرار ولا على مرة ٣١/ [٢٠٧] ، ٢٢٢ ، ٢٢٥ ، ٢٤٤ ، ٢٥٢ ، ٣٦٠
- الأمر المطلق لا يفيد التكرار ٢١٩ ، ٢١٨/٣١

- الأمر المطلق لا يفيد التكرار ولا يدفعه ٣١/ (٢٠٧)
- الأمر المطلق لا يفيد الفور ٣١/ (٢٢١)
- الأمر المطلق لا يقتضي التكرار ٢١٨/ ٣١ - ٨٠/ ١٨
- الأمر المطلق لا يقتضي الفور ٢٧/ ٤١٤ ، ٤١٦ - ٣١/ [٢٢١] ، ٣٥٣
- الأمر المطلق لا يقتضي الفور ولا التكرار ٢٠٨/ ٣١
- الأمر المطلق لا يكون محتملا للتكرار ٣١/ (٢٠٧)
- الأمر المطلق للوجوب ٣١/ [١٦٣] ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٣٤٤ ، ٥٨١
- الأمر المطلق مشترك بين التكرار والمرة ٢٠٨/ ٣١
- الأمر المطلق هل يقتضي التكرار أم لا ٨٠/ ١٨
- الأمر المطلق يدل على التكرار المستوعب لزمان العمر ٢٠٨/ ٣١
- الأمر المطلق يدل على المرة ٢٠٨/ ٣١
- الأمر المطلق يفيد التكرار ٢١٩/ ٣١
- الأمر المطلق يفيد الوجوب ٤٤٣/ ٢
- الأمر المطلق يقتضي التكرار ٨٠/ ١٨
- الأمر المطلق يقتضي الفور ٢٢١/ ٣١
- الأمر المعلق بالشرط والصفة غير مقتض للتكرار ٣١/ (٢٤٣)
- الأمر المعلق بشرط أو صفة لا يفيد التكرار ٣١/ (٢٤٣)
- الأمر المعلق بشرط أو صفة لا يقتضي التكرار ٣١/ [٢٤٣]
- الأمر المعلق بشرط أو صفة لا يقتضي التكرار لفظا ويقتضيه قياسا ٢٤٤/ ٣١
- الأمر المعلق بشرط أو صفة لا يقتضي تكرار المأمور به بتكرار الشرط والصفة ٣١/ (٢٤٣)
- الأمر المعلق بشرط أو صفة هل يقتضي تكرار المأمور به بتكررها أم لا ٢٧/ ٦٧٢
- الأمر المعلق بشرط أو صفة يقتضي التكرار ٢٤٤/ ٣١
- الأمر المعلق بشرط لا يتكرر بتكرار الشرط ٢٥٦/ ٣١
- الأمر المعلق بشرط لا يقتضي التكرار دون المعلق بصفة ٢٤٤/ ٣١
- الأمر المعلق على الاسم يقتضي الاقتصار على أوله والزايد على ذلك مندوب أو ساقط ٣٢/ (٣٥٥)
- الأمر المقيد بالشرط لا يدل على التكرار ٣١/ ٢٥٤
- الأمر الموهوم لا يغلب وجوده ولا يؤثر في إزالة الثابت ٧/ ١٠٠
- أمر النافلة أوسع من الفريضة ١٧/ ٣٦٣
- أمر النجاسة مبني على أن ما لا يمكن التحرز منه عفي عنه وما يمكن الاحتراز منه لم يعف عنه ١٩/ (١٥٥)
- أمر النساء مبني على المبالغة في الستر ١٨/ (٢٩١)

- أمر النسب مبني على الاحتياط ٢٣/٦٧٣)
- أمر النسوان مبني على الستر دون الإشهار ١٨/٢٩١)
- الأمر هل يقتضي الإجزاء أو لا ٢٧/٢٥
- الأمر هل يقتضي التكرار ٢٨/٣٠
- الأمر هل يقتضي التكرار أم لا ٢/٤٣٥
- الأمر هل يقتضي الفعل على الفور أم لا ١٧/١٧٤
- الأمر الوارد عقيب الحظر والاستئذان للوجوب ٣١/٢٨٨، ٢٩٩
- الأمر والنهي إذا اجتماعا كان النهي أولى ٣٣/٤٩٢
- الأمر والنهي يأتيان في صورة الخبر ٣١/١٣٢، (١٥٥)، ١٦٤، ١٨١
- الأمر يستلزم النهي عن الضد ٣١/٢٨٢
- الأمر يشتمل على المصلحة وأن النهي يشتمل على المفسدة ولا مفسدة حالة الأمر ولا مصلحة حالة النهي ٥/٥٨
- الأمر يفيد الوجوب ٢/٣٩٣
- الأمر يقتضي الامتثال ٢٧/٣٩٨
- الأمر يقتضي التكرار ٢٧/٦٧٨
- الأمر يقتضي الفور ٣١/٢٢٣، ٢٢٨
- الأمر يقتضي الوجوب ٢/٤١٣ - ٣١/١٨٠، ٥٠٠
- الأمر يقتضي الوجوب ما لم تقم قرينة تصرفه إلى غيره ٣١/١٦٣)
- الأمر يقتضي وقوع الإجزاء بالمأمور به إذا امتثل وقال بعض المتكلمين لا يدل على الإجزاء (٢٩/٢٨)
- الأمر الحادث يضاف إلى السبب القوي دون الضعيف ٧/١٢٦
- الإمكان شرط الامتثال ٢٨/٩١)
- الإمكان شرط في الوجوب ٢٨/٩٢
- الإمكان المشروط في التكليف كون الفعل يتأتى عند وجود وقته وشرائطه ٢٨/٩٢
- الإمكان المشروط في التكليف هل يشترط فيه التمكن الناجز أم لا ٢٧/٧٥٠
- الإمكان المشروط في التكليف هل يشترط فيه التمكن الناجز أو لا ٢٧/٧٤٧
- الأملأك التامة قابلة للنقل بالعوض وغيره في الجملة ١٣/٦٤٣
- الأملأك لا تبطل بالغيبة عن المالك ١٣/٣٣٥، ٣٣٥، ٣٣٧، [٣٤٣]، ٣٤٤
- أملأك الناس لا تزال عما ملكوا إلا بسنة أو إجماع ٢/٣٣٧
- أموال البغاة كأموال غيرهم من المسلمين ٢٦/٥٥٧
- أموال بيت المال لا تباح بالإباحة ٢٦/٣٧٨، ٣٨٠
- الأموال تضمن بالخطأ كما تضمن بالعمد ١/٤٣٥ - ١٤/٢٧٢) - ٢١/١٦٤

- الأموال تضمن بالعمد والخطأ..... ١٤/(٢٧٢)
- أموال الخوارج لا تغنم ١٤/١٩٤
- أموال القنية لا زكاة فيها ٢٠/٤٤، ٤٥
- الأموال لا تجبر إلا بالأموال..... ١٤/[٥٨٧]، ٥٩٠، ٥٩٣، ٥٩٤
- الأموال لا تجبر إلا بجابر مالي ١٤/(٥٨٧)
- الأموال محظورة محرمة إلا بنص ٩/(١٦)
- أموال المسلمين محظورة إلا بنص قرآن أو سنة ٢٦/٣٧٨
- أموال الناس تضمن بالعمد والنسيان..... ١٤/(٢٧٢)
- الأموال بمقاصدها ١/٣٠٤، ٣١٨، ٣٢٤، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٤١٦، ٤٥٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٧، ٥٢٧، ٥٤٤-٣٠/٢، ٣٨، ٥٥، ٥٦، ٥٨، ١٣٧، ١٣٩، ١٥٩، ١٩٥، ٢١٢، ٣٧٠، ٣٨٦، ٥٣٩-١٠٩/٤، ٤٠٢-٦/(١٧)، ٣٧، ٥٧، ٢٧٠، ٢٩٥-٧/٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧٠-١٤/٢٤٦-١٧/٥٠٤-١٨/٢٨٠-٢٢/٢٧٩-٢٤/٢٨-٥٤٥-٢٧٠/٢٨
- الأموال التي لا مجال للعقول في فهم مصالحها لا يقاس عليها..... ٢٩/(٢٢٣)، ٢٣٦
- الأموال التي لا يتعلق بها عمل لا يجوز إثباتها بالقياس ٢٩/٢٢٤
- الأموال التي يمكن طروها هل تعبر كلها أو لا يعتبر شيء منها..... ٨/(٥٤٩)
- الأموال الخفية جعل لها الشرع ضوابط ظاهرة..... ٢٧/(٢٣٧)
- الأموال العرفية تتغير بتغير العرف ٨/(١٨٣)
- الأموال المالية تقبل النيابة عن الأحياء والأموات ١٧/(١٢٠)
- الأموال المتوقعة لا تلحق بالواقعة إلا بنص أو إجماع..... ٨/(٤٥٤)
- أموال المرأة يلاحظ فيها الستر..... ١٨/(٢٩٢)
- أموال المسلمين محمولة على السداد ٢٤/١٣٥، ١٣٧
- أموال المسلمين محمولة على الصحة والجواز ولا يجوز حملها على الفساد والبطلان ما وجد لها مساغ في الصحة ٢/٣٤٢
- أموال المسلمين محمولة على الصحة والسداد ما أمكن..... ٦/٤٨٦-٧/٦١-٨/[٣٤٩]-٩/٢٦، ٣٠-٢٠/١٦، ٢٤
- الأمين إذا تعدى ثم زال التعدي يزول الضمان..... ١٤/٤١٢
- الأمين إنما يقبل خبره إذا لم يكن مستحيلا أو مستنكرا..... ١٤/(٤٩٧)
- أمين الشرع لا يضمن إلا إذا تحققت خيائته أو تفریطه ١٤/(٤٤٥)
- الأمين غير ضامن ١٤/(٥١٥)
- الأمين غير ضامن ما لم يفرط..... ١٤/(٣١٥)
- الأمين فيما يرجع إلى الحفظ لا يكون ضامنا ١٤/٤٩٨

- الأمين لا ضمان عليه ما لم يفرض..... ١٩/٩
- الأمين لا يضمن..... ٢٤٩/٢
- الأمين لا يضمن ما تلف بيده بلا تعد ولا تفريط..... ٥٢٦/١٤
- الأمين لا يضمن ما لم يوجد منه تفريط أو عدوان..... ٩/٢٠ - (٥١٥)/١٤
- الأمين مصدق في أمانته مأمونا كان أو غير مأمون..... ٤٩٩/١٤
- الأمين يصدق بيمينه في براءة ذمته..... ٢٥/[٤٠٥]
- الأمين يصدق ما أمكن..... ٣٦٠/٢
- الأمين يضمن بترك الحفظ إذا كان بغير عذر..... ٥١٧، ٣٢٤/١٤
- الأمين يقبل قوله بلا يمين بعض الأحيان..... ٤٠٥/٢٥
- إن أتلفه لدفع أذاه به ضمنه..... ٥٦٠/١٤
- إن الأحكام تتغير بتغير الزمان بل باختلاف الصورة الحادثة..... ٣٨٩/٥
- إن اختلط المال الحلال بالحرام فعليه أن يعرف قدر الحرام بالاجتهاد ويتصدق بذلك المقدار..... ٢١٥/١٤
- إن استبشر النبي بالفعل مع التقرير فأوضح دلالة على الجواز..... ٥٠٧/٢٧
- إن استبشر النبي ﷺ بالفعل فهو أوضح دليل على الجواز..... ٥٠٧/٢٧
- إن استفتى المقلد عالمين واختلفا في الجواب فإنه يقلد من شاء منهما..... ١١٣/٣٣
- إن اشتمل فعل على مصلحة ومفسدة فالعبرة بأرجحهما فإن استويا فقد يخير بينهما..... ٥٥٧/٢
- إن الأصل في الأشياء الحظر..... ٤٤٦/٢٤
- إن أضاف الصحابي الأمر أو النهي إلى عهد النبي ﷺ فله حكم الرفع وإلا فلا..... ٤١٩/٢٨
- إن الأعيان التي تحدث شيئا فشيئا مع بقاء أصلها حكمها حكم المنافع..... ٣٦٩/٢
- إن أمكن حمل عمل المعدل بالخبر على الاحتياط أو على العمل بدليل آخر وافق الخبر فليس بتعديل..... ٣٦٨/٢٨
- إن أمكن دفع الصائل بلا تفويت روح أو عضو وجب..... ١٢٨/٢٦
- إن اندفع الصائل بالأسهل حرم الأصعب..... ١٢٨/٢٦
- إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا..... ٥٦٨، (٥٦٧)/٩
- إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن..... ٣٥/٣
- إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه..... ٢٢٩/٣
- إن البيتين إذا تعارضتا تهاترتا وسقطتا..... ٣٤٦/٢
- إن البينة حجة يجب العمل بها ما أمكن..... ٣٦٢/٢
- إن تساوى العملان من كل وجه كان الثواب على أكثرهما..... ٦٢٩/١٢
- إن تعين الحق على أحد الخصميين كان الحكم عليه لتعين الحق وهو المقصود..... ٥٥/٢٥

- إن تكافأت الشهادتان سقطتا..... ٢٥/٢٠١)
- إن الثابت بحكم الظاهر يجوز إبطاله بدليل أقوى منه..... ٢/٣٦٢
- إن جهل الحال فيبنة السفه أولى..... ٢٣/١٥٦
- إن الحرام لا يكون واجبا والمعصية لا تكون طاعة ولا مثابا عليها ولا متقربا به..... ٢٧/١٩٤
- إن حصل الشك في حصول السبب أو الشرط لم يثبت الحكم..... ٧/١٤١)
- إن الحكم بظاهر الكلام وأنه لا يترك الظاهر إلى غيره ما كان له مساغ وأمكن فيه استعمال..... ٢/٣٤٥
- إن الحكم على الشيء فرع عن تصوره..... ٩/٤٠٦
- إن خاف بترك الرخصة الضرر على نفسه وجب عليه الأخذ بها..... ٨/٣٣
- إن دخل الشرط على شرط بدون فاء كان الجواب للشرط الأول وكان الشرط الأول مع جوابه جواب الشرط الثاني..... ٢٧/٧٢٦
- إن الدين يسر..... ٥/٢٠
- إن زاد المكلف في العمل المشروع ما ليس بمشروع فهل يبطل بذلك عمله..... ١٧/٨٣
- إن زاد المكلف في العمل المشروع ما ليس بمشروع فهل يبطل بذلك عمله أم لا .. ١٧/٧٠، ٧١
- إن السفية إذا لم يته مأمور..... ٣٢/٤٨٣، ٤٨٦
- إن السكوت المجرد عن القرائن يحتمل وجوها أخرى سوى الرضا والموافقة..... ١٠/٢٧٢
- إن الشرط قاعدته صحة اجتماعه مع المشروط..... ٢/١٢٩
- إن الشرط المتقدم على العقد بمنزلة المقارن له..... ١٠/٤٥
- إن صحة العقد معلقة بتحقيق الشرط..... ٧/١٤٩
- إن الظالم لا يظلم لكن ينتصف منه..... ٨/٧٢
- إن عدم الحاكم فجماعة المسلمين يقومون مقام الحاكم..... ٢٦/٢٩٤
- إن عمل بخلاف خبر أكثر الأمة لم يرد إجماعا..... ٢٨/٣٥١)
- إن عمل الراوي بما رواه كان تعديلا للمروي عنه إلا أن يعمل بموجب الخبر لا لأجل الخبر..... ٢٨/٣٦٨
- إن الغاصب لا يضمن..... ١٤/٤٦٢
- إن فات الشيء المبيع رجع المغبون منهما بقدر الغبن..... ١٥/٥٨
- إن فسد الأصل فلا يصح الفرع..... ١٢/١١٢
- إن الفعلين في العبادات إن كانا في واجب ولم يختلفا في القصد تداخلا..... ١٩/١٩٦
- إن في المعارض لمندوحة عن الكذب..... ٩/١٠٠
- الشرعية أن التكليف إنما يقع بمقدور ومكتسب..... ٤/٨٨
- إن القبضين إذا تجانسا ناب أحدهما عن الآخر وإذا اختلفا ناب الأعلى عن الأدنى..... ١٦/٤١٩)
- إن قدر ما يتغابن الناس فيه بحيث لا يمكن التحرز عنه يكون عفوا..... ٧/٢٣٢
- إن كان الحكم عقليا أو من المسائل الأصولية لم يثبت القياس..... ٢٩/١٥٨

- إن كان دليل حكم أصل أحد القياسين قطعياً ودليل حكم أصل القياس الآخر ظنياً عمل بالأول..... ١٨٦/٢٩
- إن كان المدعى عليه لو أقر يصح إقراره فيترب عليه حكم فإنه يكون بإنكاره خصماً في الدعوى..... ١١١/٢٥
- إن كان مستند الشاهد العادة وصرح به لا تسمع شهادته..... ٣٥٥/٢٥
- إن كان المسمى من خلاف جنس المشار إليه يتعلق العقد بالمسمى..... ١٥٩/١٥
- إن كان النهي عن ترك رجوع القول إلى الأمر..... ٤٨٢/٣٢
- إن كانت إحدى العلتين حاضرة والأخرى مبيحة فالحاضرة أولى..... ٢٩/٦١٩
- إن كانت إحدى العلتين حكماً والأخرى وصفاً حسياً فترجح الحسية..... ٦٢٨/٢٩
- إن كل ما لا يفيد لا يرجح..... ٦٧/٢٧
- إن كل ما هو ذريعة إلى ممنوع يمنع..... ٦٧/٢٧
- إن كل ما يشك في نجاسته فحكم الأصل الأخذ بالطهارة..... ٣٥٥/٢
- إن اللفظ الذي صار شرعياً حملاً على المعنى الشرعي أولى من حملة على اللغوي..... ٣٠/٥
- إن لم يقدر عليه فعله به وليه ويكفي الولي ذلك السعي الواحد عنه وعن الصبي أيضاً إذا قدر الصبي على رمي الجمار رماها بنفسه تحت إشراف وليه الذي يأمره بذلك ويراقبه فيه لأن..... ٢٨٦/٢٠
- إن لم يكن للحكم إلا علة واحدة فالعكس لازم..... ٥٢٣/٢٩
- إن الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غلب على ريحه أو طعمه..... ١٩/٦٩
- إن المبتلى من أمرين يختار أهونهما..... ٣٦١/٢
- إن المقدور عليه لا يسقط بالمعجوز عنه..... ٣٥٧/٢
- إن المقدور عليه لا يسقط بسقوط المعجوز عنه..... ٣٥٥/٢
- إن نقص المغصوب في يد الغاصب ضمن النقصان..... ٢٣/٢٧١
- إن نقصت العين المغصوبة أو دخلها عيب من طريق الحكم أو المشاهدة أو ما يعده التجار عيباً في العادة فإنه يرد العين وأرش ذلك العيب..... ٤٦١/١٦
- إن النقيضين لا يجتمعان معاً..... ٧٥/٢٧
- إن النقيضين والضدين يجوز اجتماعهما معاً باعتبار إضافتين متعدتين..... ٧٤/٢٧
- إن وجدت شرائط التناقض بين الضدين فوجب أحدهما يوجب حرمة الآخر وحرمة أحدهما توجب وجوب الآخر..... ١٩٤/٢٧
- إن ورد فعله ﷺ بيانا لمجمل كان حكمه حكم ذلك المجمل من وجوب وندب..... ٢٨/٤٨١
- انتفاء الإنم عن ترك الفعل مختاراً يدل على عدم وجوبه..... ١٤٠/٢٧
- انتفاء الأخص لا يستلزم انتفاء الأعم..... ١٧٨/٢٧
- انتفاء الأخص لا يلزم منه انتفاء الأعم..... ١٧٥/٢٧

- انتفاء الأخص لا يوجب انتفاء الأعم ١٧٩/٢٧
- انتفاء الأخص يوجب انتفاء الأخص بالضرورة ولا عكس ١٨٢/٢٧
- انتفاء الأعم يستلزم انتفاء الأخص بالضرورة ولا عكس ١٧٧/٢٧
- انتفاء الأعم يوجب انتفاء الأخص بالضرورة ولا عكس ١٨١ ، ١٦٨ ، [١٦٧] ، ١٤٠/٢٧
- انتفاء الجزء يوجب انتفاء الكل ٦٩٣/٢٧
- انتفاء الحكم إذا لم يكن لمانع تعين أن يكون لعدم المقتضي ٢١ ، ٢٠/٢٨
- انتفاء الشرط يتضمن انتفاء المشروط [٦٩٥] ، ٦٤٦/٢٧
- انتفاء شرطية الشرط لا ترتفع به حقيقة المجموع ٦٩٣/٢٧
- انتفاء اللازم يدل على انتفاء الملزوم ١٢٢/١٠
- انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم ١٧٦ ، ١٥٦/٢٧
- انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم من غير عكس ١٦٠/٢٧
- انتفاء اللازم يقتضي انتفاء الملزوم ١٥٦ ، ١٥٤/٢٧
- انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم ١٥٥/٢٧
- انتفاء المشروط عند عدم الشرط ٧٠٠/٢٧
- انتفاء المطلق يلزم منه انتفاء قيوده (٤٤٩)/٣١
- الانتفاع بالمباح لا يجوز إلا إذا كان لا يضر بأحد ١٩٠/١٣
- الانتفاع بمال الغير بغير إذنه لا يجوز شرعا (١١٥)/١٤
- الانتفاع بملك الغير بغير إذنه من غير ضرورة منهى عنه (١١٥)/١٤
- الانتفاع بملك الغير لا يجوز بغير إذنه (١١٥)/١٤
- الانتفاع من الشيء لا يجوز بغير إذن مالكة (١١٥)/١٤
- انتقال الملك إلى المشتري بالعقد يقبل الفسخ في مدة الخيار ٥٠٢ ، ٢٧٢/١٦
- الانتقال من الحرمة الثابتة بالنص إلى الإباحة يشترط فيه أعلى الرتب بخلاف الانتقال من الإباحة إلى الحرمة فإنه يكتفي فيه بأيسر الأسباب (١٩٤)/٩
- الانتقال من الحل إلى التحريم يكفي فيه أدنى سبب ومن التحريم إلى الحل بالعكس ١١٠/٧
- ٥٦٣ ، ٥٦٠/٢٧
- الأنثى على النصف من الرجل ٣٣٧/٢٤
- الأنجاس تتداخل (١٤٩)/١٩
- الأنساب والفروج يحتاط لهما في الشريعة ما لا يحتاط للأموال ١٨٣/٩
- الإنسان أمين في حق نفسه ٣٥١ ، ٣٤٨/٩
- الإنسان في أصله وذاته حر لا عبودية عليه إلا لربه وخالفه ١٦٦/٣
- الإنسان لا يتهم في الإضرار بنفسه ٥٩٦ ، ٥٩٢ ، [٣٤٧]/٩

- الإنسان لا يتهم في إقراره على نفسه ٣٤٨/٩، ٣٥٠، ٥٩٢
- الإنسان لا يتهم في إيجاب شيء على نفسه ٣٤٨/٩
- الإنسان لا يجبر على إسقاط حقه ٣٤٦/١٣، ٥٨٢
- الإنسان لا يجبر على إصلاح ملكه ٧٩/١٤، [٩١]
- الإنسان لا يستحق أكثر مما جني عليه ١٩/١٨، ٢٠، ٢٢، [٢٩]، ٣٠
- الإنسان لا يضر نفسه لينفع غيره ٣٤٧/٩
- الإنسان لا يكون ضامناً لفعل غيره ٢٥٢/٢، ٢٧٧
- الإنسان لا يمنع من إسقاط بعض حقه ٣٥١/١٣
- الإنسان لا يمنع من إسقاط بعض حقه كما لا يمنع من استيفائه ٣٥٢/١٣
- الإنسان لا يمنع من إسقاط حقه أو بعضه ٣٤٥/١٣
- الإنسان لا ينوي إلا فعل نفسه ٢٥٩/٦
- الإنسان لا يؤاخذ بفعل غيره ٦٣/١١
- الإنسان له حق التصرف في ملكه كيفما يشاء ١٤/٧٩
- الإنسان مجبول على جلب النفع لنفسه ودفع الضرر عنها ٣٤٨/٩
- الإنسان محترم بعد موته كاحترامه حال حياته ٢٤٨/١١
- الإنسان محمول على الجهل حتى يطرأ العلم ٥٤٣/٦
- الإنسان مخير في استيفاء حقه وإبطاله ما لم يتعلق به حق الغير ٦٣٤/١٣
- الإنسان يحال على طبعه ما لم يقم مانع ٥٩١/٩
- الإنسان يقبل قوله فيما لا يعلم إلا من جهته ٣٨٧/٩
- الإنسان يمنع من بعض منافعه لما فيه من الضرر بالعامّة ٥٦٧/٧
- الإنسان يمنع من بعض منافعه لما فيه من الضرر بالعامّة ٥٦٨/٧، ٥٦٩
- إنشاء التعليق جائز وتعليق الإنشاء لا يجوز ٣٥٥/١٠
- الإنشاء لا يعقل تعليقه ٣٥٥/١٠
- الإنشاء لا يعلق ٣٥٥/١٠
- الإنشاء لا يقبل التعليق ٣٥٥/١٠
- إنشاء المحال محال ٨٨/٢٧
- انعدام الرضا يمنع صحة البيع (١٧)/٢١
- انعطاف النية على الزمان محال عقلاً معدوم شرعاً (٢٥١)/٦ - ٥٤٨/١٠
- انعطاف النية على ما بعدها هو المعهود بخلاف عكسه (٢٥١)/٦
- الإفناق بأمر القاضي كالإفناق بأمر المالك ٣٦٩/١، ٤٤٢-٢٥، [٩٣]، ٩٥، ٩٦
- الإفناق على الأقارب مرتب على الإرث (٦٣٥)/٢٣

- انفراد الثقة بالحديث لا يضره ٢٨/ (٣٥٩)، ٣٦١
- انفراد الثقة بالحديث لا يقدح فيه ٢٨/ (٣٥٩)
- انفراد الثقة الحافظ لا يضر ٢٨/ (٣٥٩)
- انفراد الثقة العدل بما لم يخالف فيه غيره مقبول عند المحققين ٢٨/ (٣٥٩)
- انقراض العصر ليس شرطاً في انعقاد الإجماع ٢٩/ ٦٧
- انقسام المعلول بحسب التفاوت في أجزاء العلة ١٣/ ٦٦٤
- انقطاع شرط العبادة بعد الفراغ لا يؤثر في العبادة ١٧/ ٢١٤، ٢١٦
- الانقطاع اليسير ملحق بالعدم ١٠/ (١٤٧)
- انقلاب الأعيان هل له تأثير في الأحكام أم لا ١/ ٤٨٩
- إنكار المنكر على حسب الإمكان ١٨/ (٣٧١)
- إنكار المنكر واجب على من يقدر عليه ٧/ ١٨٨
- أنكحة الكفار تتعلق بها أحكام النكاح الصحيح ٢٣/ (٤٣٥)
- أنكحة الكفار صحيحة ٢٣/ (٤٣٥)
- أنكحة الكفار لها حكم الصحة ٢٣/ (٤٣٥)
- أنكحة الكفار محكوم بصحتها قبل الإسلام ٣/ ٤٤١ - ٢٣/ [٤٣٥]، ٤٤٢، ٤٤٣
- إنما الاختلاف في تاريخ حدوثه ٧/ ١٣٥
- إنما الأعمال بالنيات ٦/ ٢٢١ - ٢٠/ ٤٨٣
- إنما الأعمال بمقاصدها ٦/ (١٨)
- إنما البيع عن تراض ١/ ٤١٨
- إنما تثبت ولاية الشخص على غيره إذا كان كامل الولاية في نفسه ١٨/ (٢٣٢)
- إنما تثبت اليد بالتصرف والنسبة وعدم المنازع ١٤/ (٧٠)
- إنما تجب الزكاة في ملك تام مقبوض ٢٠/ (٥٧)، ٥٩
- إنما تحسن المشقة إذا تعينت طريقاً للمصلحة ٤/ (٤٩)
- إنما تحصل درجة الاجتهاد لمن اتصف بفهم مقاصد الشريعة على كمالها وتمكن من الاستنباط بناء على فهمه فيها ٥/ [٢٥٩]، ٢٦١، ٢٧١
- إنما تدخل في الكلام لإثبات الحكم في المذكور وحده ونفيه عما عداه ٣٢/ (٥٣٥)
- إنما تصح الإجازة في محل يصح إنشاء البيع فيه ١٥/ (١٣١)
- إنما تصح الشركة من أهل التوكيل والوكالة ٢١/ ٥٢٨
- إنما تعتبر البلوى فيما ليس فيه نص بخلافه فأما مع وجود نص فلا معتبر به ٧/ ٢١٤، ٢١٧
- إنما تعتبر دلالة الحال إذا لم يوجد التنصيص بخلافها ١/ ٤٨٤
- إنما تعتبر العادة إذا اطردت أو غلبت ١/ ٢٥٦، ٣١٩ - ٢/ ٣٢ - ٨/ ١١٤، [١٤٧]، ١٩٥، ٢٢٤

- إنما تعتبر العادة إذا اطردت أو غلبت ٤٨٤/١
- إنما تعتبر العادة إذا اطردت فإذا اضطربت فلا ٨/ (١٤٧)
- إنما تعتبر المصالح التي هي عماد الدين والدنيا ٣/ (٣٤١)
- إنما تعرف مؤكدات السنن بمواظبة رسول الله ﷺ عليها ٢٧/ (٤٥٩)
- إنما تعود العدالة إذا زالت المعصية بالتوبة ٩/ [١٤٩]
- إنما تفيد الحصر ٣٢/ ٩٥، ٣٠٢، ٣١٢، ٣٢٤، ٥١٠، ٥٢٣، [٥٣٥]، ٥٤٥، ٥٥٠، ٥٦٢، ٥٧٤، ٥٨٤، ٥٩٧، ٦٠٨، ٦٢٠، ٦٣٠، ٦٤٢، ٦٥٦
- إنما تقع اليمين على ما يمكن وقوعه ٢٠/ (٥٣٥)
- إنما خاطب الله العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها ٢/ ٤٠٧
- إنما الدور بين شيئين يتوقف كل واحد منهما على الآخر توقفا سببيا ٢٧/ ١٠٠
- إنما الذنب المطل بالحقوق بعد تعيينها ٨/ (١٠٣)
- إنما شرعت القرعة عند تساوي الحقوق ١٣/ (٤١٣)
- إنما الشفعة على قدر الأنصاء وليس على عدد الرجال ٢١/ (٤٥٨)
- إنما الشفعة في المشاع ٢١/ ١٣٢
- إنما الطاعة في المعروف ١٢/ (٢٢١) - ٢٦/ ٢٩٨
- إنما العقوبة في الأبدان لا في الأموال ١٨/ (١٠١)
- إنما القعوبة في الأبدان لا في الأموال ١٨/ ١٠٣
- إنما لتأكيد الإثبات فقط ولا دلالة له على الحصر ٣٢/ ٥٤٠
- إنما لتأكيد الإثبات ولا دلالة له على الحصر ٣٢/ ٥٣٦
- إنما للحصر ٣٢/ ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨
- إنما المعتبر حال المالك ١٤/ [٥١]
- إنما من أدوات الحصر ٣٢/ (٥٣٥)
- إنما النكاح إلى العصبية الأقرب فالأقرب ١١/ ٢٣٦
- إنما يبتنى الحكم على المقصود لا على ظاهر اللفظ ٦/ (٩١)
- إنما يبطل من الصفقة ما يخص به الفساد ويصح منها ما عري عن الفساد ١٠/ ٥٠٢، ٥٠٨
- إنما يتبع الشيء ما هو دونه لا ما هو مثله أو فوقه ١٢/ (٢٢)
- إنما يتصور التعارض في الظنين ٣٣/ (٣٣٩)
- إنما يثبت خيار المغالبة في الغبن الفاحش لا المعتاد ٢١/ (٢٠٣)
- إنما يجزئ في الهدى ما يجزئ في الأضحية ٢٠/ ٤٠٠
- إنما يجزئ من الهدى ما يجزئ في الأضحية ٢٠/ [٣٩٥]
- إنما يجوز الصلح مع الإقرار بالحق فقط ٢٤/ ٥٦٥

- إنما يجوز للإنسان دفع الضرر عن نفسه على وجه لا يضر بغيره..... ٣٤ ، ٣٢/٨ - (٥٣٩)/٧
- إنما يحتمل الخروج على القياس فيما تعم فيه الحاجة..... ٥٥٢/٢
- إنما يراعى في الشهادة وقت الأداء لا وقت التحمل..... (٢٩٥)/٢٥
- إنما يرجع في معرفة كل شيء إلى من له بصر في ذلك الباب..... (٤٣٣)/٩
- إنما يرد عقد الإجارة على ما ينتفع به مع بقاء عينه..... (٢٥)/٢٢
- إنما يزول اليقين باليقين..... ٣٣٠/٢
- إنما يشترط كون المحل محلا عند وجود الشرط..... (٣٣٣)/١٠
- إنما يضمن ما يصح تموله لا ما لا قيمة له..... (٣٢٩)/١١
- إنما يضمن من تعدى..... (٣٠٥)/١٤
- إنما يطلب للإمامة الأفضل الأفضل..... (٤٤٧)/١٩
- إنما يظهر الجلد بالذكاة إذا كانت في المحل من الأصل..... ١٣٠/١٩
- إنما يعتبر ما هو المقصود لا ما يكون تبعا..... (٥١٣) ، ٤٣٠/١١
- إنما يعتبر مفهوم الشرط حيث لم يظهر للتخصيص فائدة..... ٦٢/٣٢
- إنما يعتبر من التعيين ما يكون مفيدا فيما هو المقصود .. ٩/ (٣٧١) ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٣ - ٣٦/١١ - ٢٧١ ، ٢٦٩/١٥
- إنما يعتبر من الشروط ما يكون مفيدا فأما ما لا يفيد بالذكر والسكوت عنه سواء ١٥/ (٢٦٨) ، ٢٧١
- إنما يقبل قول الأمين في براءة نفسه لا في إلزام غيره..... (٥٠٩)/١٤
- إنما يقدم الشرع في كل ولاية من هو أقوم بمصالحها..... (١٦٥)/١٨
- إنما يقدم في كل ولاية من هو أقوم بمصالحها..... ١٧٤/١٨
- إنما يقع التراضي على ما علم وعرف..... ٢١/٢١ - ١٣٤ ، ١٣١/١٦
- إنما يكون للولي الإجازة والرد في التصرفات المالية بعوض..... ١٢٨/٢٣
- إنما يكون للولي الرد والإمضاء بحسب ما يرى فيه المصلحة لا بحسب شهوته واختياره..... ١٢٨/٢٣
- إنما يلزم المشروط عند وجود جميع الشرط..... (٣٢٠)/١٠
- إنما يبنى الحكم على السبب الصحيح دونما أي اعتبار للسبب الباطل..... (٢٩٣)/٩
- إنما ينظر في البيوع إلى الفعل ولا ينظر إلى القول فإن قبح القول وحسن الفعل فلا بأس به وإن قبح الفعل وحسن القول لم يصلح..... ٣٢١/٢
- إنما يؤخذ بالآخر فالآخر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم..... ٣٥٦/٣٣
- إنما يؤخذ في العبادة بالاحتياط..... (٩)/١٧
- إنهاء الشيء بقرره..... (٩١)/١٠
- أنواع التطوعات أوسع من أنواع المفروضات..... ٥٨٩/١٩
- إهاب المذكاة طاهر..... (١٢٩)/١٩

- اهتمام الشارع بالانتقال من الحرام إلى الحلال أعظم من اهتمامه بالانتقال من الحلال إلى الحرام (١٩٣)/٩
- أهل الذمة يتركون وما يعتقدون ٤٧٨/١
- أهل الظاهر في غير المسائل القياسية يعتد بخلافهم ٧٣/٢٩
- أهل المكان يقومون مقام السلطان عند فقده (٢٨٩)/٢٦
- أهلية العقوبة تنبني على كون المباشر مخاطباً ٣٠/٢٦
- أهلية العقوبة تنبني على كون المباشر مخاطباً [١٠١]/٢٦
- الأهلية مناطها العقل ١٣٤/٢٨
- الأهم مقدم عند التعارض (١٣٥)/١١
- أو تدخل بين اسمين أو فعلين فيتناول أحد المذكورين (٦٤١)/٣٢
- أو تقتضي إثبات الحكم لأحد المذكورين (٦٤١)/٣٢
- أو في أصل الوضع للتشكيك ٦٤٢/٣٢
- أو لأحد الشيئين (٦٤١)/٣٢
- أو لأحد الشيئين أو الأشياء (٦٤١)/٣٢
- أو لتعليق الحكم بأحد المذكورين (٦٤١)/٣٢
- أو موضوعاً لأحد الشيئين أو الأشياء .. ٤٠٥/٢٧ - ٣٢/[٦٤١] ، ٦٥٥ ، ٦٦٨ ، ٦٧٨ ، ٦٩٠ ، ٧٠٢
- الأوامر تتبع المصالح كما أن النواهي تتبع المفاصد ٥٩ ، ٥٢/٥
- الأوامر تتبع المصالح والنواهي تتبع المفاصد ٥٤٩/٢ - ٣٢٦/٣ ، [٣٤٧] ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٨٧ ، ٥٠٧ - ١٥٤ ، ١٥٣/٤ ، ٣٤٦/٥ ، ٣٩٥ ، ٣٩٧ - ٣٢٣/٣١ ، ٣٢٩
- الأوامر تعتمد المصالح ٤٧٠/٢٧
- الأوامر تعتمد المصالح والمفاصد تعتمد النواهي ٥٣٩ ، ٥٣٨/١
- الأوامر تعتمد المصالح والنواهي تعتمد المفاصد ١٠٢/٢٦ - ٥٤٩ ، ٥٤٦ ، ٤٥٦ ، ٣٧٣ ، ٣٧٠/٥
- الأوامر والنواهي على رتب متفاوتة ٨٧/٣٣
- أوائل العقود تؤكد بما لا يؤكد به أو آخرها [١٦٧]/١٥ - ٥٢٢/١١ - ٤٧٠/١
- الأوصاف لا تفرد بالعقد ٣٢٧ ، ٣٢٥/١٦
- الأوصاف لا تفرد بالعقد فلا تفرد بضمنان العقد ٤٣٩/١٤
- أول الكلام يتوقف على آخره إذا كان في آخره ما يغير أوله (٣٢٩)/٣٢
- أول الكلام يتوقف على آخره إذا كان في آخره ما يغير موجب أوله ١٠٠/١٠ - (٤٦)/٩
- أولاد الإخوة بمنزلة آبائهم في أحكام الميراث ٣٢٥/٢٤
- أولاد الإخوة بمنزلة آبائهم في الإرث [٣٢٣]/٢٤
- الأولى ارتكاب الأشد لأنه أحوط وأبرأ للخروج من الخلاف ٢٥٦/٩

- الأولى ترك قبول ما فيه منة ١٩٨/٧
- الأولى ترك ما فيه منة ٢٥٨/١٨ ، (٢٩٩)
- الأولى حمل القرآن على الأفصح المتفق عليه ٢٢١/٢٨
- أي حال جاءت على القاضي يعلم هو من نفسه تغير عقله أو فهمه امتنع من القضاء فيها ... ٢٥/ (٤٨)
- الإيثار إنما يكون فيما يتعلق بالنفوس والمهج لا فيما يتعلق بالقرب والعبادات ٥٣٦/١ ، ٥٣٧-١٧/ (١٤٣)
- الإيثار بالقرب مكروه أو خلاف الأولى ٥٣٦/١ ، ٥٣٧-١٧/ (١٤٤)
- الإيثار بالقرب مكروه بخلافه في حظوظ النفس فإنه مطلوب ٥٣٦/١ ، ٥٣٧-١٧/ (١٤٤)
- الإيثار بالقرب مكروه وفي غيرها محبوب ٦٢/٢
- الإيثار في القرب لا يجوز ٥٣٦/١ ، ٥٣٧-١٧/ (١٤٤)
- الإيثار في القرب مكروه ٥٣٦/١ ، ٥٣٧-١٧/ (١٤٣)
- الإيثار في القرب مكروه وفي غيرها محبوب ٥٣٦/١ ، ٥٣٧-١٧/ (١٤٣)
- الإيثار في القرب لا يجوز ٥٣٦/١ ، ٥٣٧-١٧/ (١٤٣)
- الإيثار لا يكون في القرب ٥٣٦/١ ، ٥٣٧-١٧/ (١٤٣)
- إيجاب الحق على الغير بغير رضا الغير لا يجوز ١٣/ [٢١]
- إيجاب الحق على الغير بغير رضاه لا يجوز ٢٤/١٣ ، ٢٣٠ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠
- إيجاب الحق على المجهول لا يصح ٢٧/١٣ ، [٣٣] ، ٣٥ ، ٣٦
- إيجاب الحقوق لا يجوز إلا لقوم بأعيانهم ١٣/ (٢٧)
- إيجاب الشيء يقتضي إيجاب مقدمته ٢٧/ ٤٣٢
- إيجاب الفدية منوط بالترفة ٢٠/ ٤٥٠
- الإيجاب في المجهول يصح فيما يحتمل التعليق بالشرط ١٠/ (٣٦٣)
- إيجاب المال على المجهول متعذر ١٣/ ٣٣
- الإيجاب يغلب على الإسقاط احتياطاً ١١/١٧ ، ١٤
- إيجاد الموجود محال ٢٧/ (٧٩)
- الإيداع عقد غير لازم فكان لبقائه حكم الابتداء ١٥/ ٤٢٦
- الأيدي المترتبة على يد الغاصب أيدي ضمان ٢٣/ (٢٦٣)
- الإيصاء بما لا يملك باطل ٢٤/ ٨٧
- إيقاع الالتزام لمجهول في الابتداء ممكن ١٣/ ٣٤
- إيقاع السبب بمنزلة إيقاع المسبب قصد ذلك المسبب أو لا ٤/ [٤٥١] - ٢٧/ ٦٣٢

- إيقاع العبادات أو العقود أو غيرها مع الشك في شرط صحتها هل يجعلها كالمعلقة على تحقيق ذلك الشرط أم لا [١٤١]/٧
- إيقاع المشكوك في شرط صحته هل يجعله كالمعلق على تحقيق ذلك الشرط أم لا ٥٣٨/١٠
- إيقاع المكلف الأسباب في حكم إيقاع المسببات ٤/ (٤٥١)
- أيما امرأتين إذا فرضت إحدهما ذكرا لم يحل للأخرى أبدا يحرم الجمع بينهما ٢٣/ (٣٧٧)
- أيما امرأة تزوجت بغير إذن ولي فنكاحها باطل فنكاحها باطل ٢٣/ ٣٤٦
- أيما إهاب دبع فقد طهر [١١٧]/ ١٩، ١٣٠
- أيما رجل مات أو أفلس فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجده بعينه ١٣/ ٥٤٥
- أيما شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ١٥/ ٢٤٨
- أيما من أقوى مراتب العموم ٣٣/ ٤٩٥
- إيماء الأخرس خلقة كالبيان باللسان ١٠/ (١٩٩)
- الإيماء مسلك معتبر للعلة ٢٩/ ٤٣٤
- الإيماء مسلك معتبر للعلية ٢٩/ ٤٣٠، [٤٦٩]، ٥٠٥، ٥٠٦
- الإيماء من مسالك العلة ٣٢/ ٣٣٨
- الأيمان إذا عريت عن النيات وعما يدل عليها من بساط أو عرف تحمل على مقتضى ألفاظها. ٢/ ١٧٠
- الأيمان تجري على عرف الناس وعادتهم ٢٠/ (٤٨٩)
- أيمان الحالفين لا تغير شرائع الدين ٢٠/ ٤٦٣، ٤٧٤، (٥٢٣)، ٥٥١
- الأيمان كلها على البت والقطع إلا على نفي فعل الغير فإنها على نفي العلم ٢٥/ (٣٩١)
- الأيمان لا أثر لها في تغيير الأحكام ٢٠/ (٥٢٣)
- الأيمان لا تتداخل في حقوق الجماعة ١٣/ ٦١٦
- الأيمان مبناها على العرف ٢٠/ ٤٩٧، ٤٩٨
- الأيمان مبنية على العرف ٢٠/ (٤٨٩)
- الأيمان محمولة على العرف ٢٠/ (٤٨٩)
- الأيمان مدارها على العرف ٢٠/ ٤٩٨
- الأيمان مرجعها إلى العرف ٢٠/ (٤٨٩)
- الإيمان يلغي أوزار الكفر ٩/ (١٢٥)
- الأيمن يقدم على الأفضل ١٨/ ٣٥٢
- آية حادثة شرعية لا تخلو الأصول من دلالة عليها ٣/ (١٨٧)
- الباء تدخل للإلصاق ٣٢/ (٧٠٢)
- الباء تستعمل في الإلصاق المعنوي والحقيقي ٣٢/ (٧٠١)
- الباء للإلصاق ٣٢/ [٧٠١]

- الباء للإلصاق الحقيقي والمجازي.....٣٢/(٧٠١)
- الباء موضوعة لإلصاق الفعل بالمفعول.....٣٢/(٧٠١)
- باب التبرعات يغتفر فيه ما لا يغتفر في باب المعاوضات.....١٦/٦٢٩
- باب الحرمة مبني على الاحتياط.....٢٧/٥٦٧
- باب القربات يقتصر فيه على النصوص ولا يتصرف فيه بأنواع الأقيسة.....٢٩/(٢٧٥)
- باب الكفالة أوسع من البيع.....١٦/٦٢٥
- باب الوصية أوسع من سائر التصرفات.....٢٤/(٩)، ١٢
- باب اليمين أوسع من باب الشهادة.....٢٥/(٣٧١)
- الباطل لا تأثير لحكمه.....٨/(٣٢٦)
- الباطل لا تلحقه الإجازة.....١٥/٩٦، [١٠٧]، ١٣٢
- الباطل لا حكم له.....٨/(٣٢٥)-٩/٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٦-١٢/٢٥٢، ٢٥٤-٢٥/١٧٥
- الباطل لا يتوصل به إلى حل ما حرم.....٨/٣٢٧
- الباطل لا يجاز.....١٥/(١٠٨)
- الباطل لا يحتمل الجواز بالإجازة.....١٥/(١٠٧)
- الباطل لا يصير صحيحا بتقادم الزمان.....١٣/٣١٦
- الباطل لا يقبل الإجازة.....٢/٤٠
- الباطل لا يلتفت إليه.....٨/(٣٢٦)
- الباطل لا ينعقد أصلا.....٨/(٣٢٦)
- الباطل لا يورث شبهة.....٨/٣٢٥، ٣٢٦، [٣٣٤]
- الباطل ما لا يكون مشروعاً بأصله ولا بوصفه والفاقد ما يكون مشروعاً بأصله دون وصفه.....٢٨/(٤١)
- الباطل ما لم يشرع بالكلية والفاقد ما شرع بأصله وامتنع لاشتماله على وصف.....٢٨/(٤١)
- الباطل من العقود لا يفيد الملك.....٨/(٣٣٢)
- الباطل من القضايا مردود.....٢/٣٥٣
- الباطل يجب إعدامه لا تقريره.....٨/٣٢٨
- الباغي لا يحل دمه إلا الحرب أو الصيال.....٢٦/[٥٥٧]، ٥٦٤
- الباغي لا يحل دمه إلا الحرب أو الصيال والاعتداء.....٢٦/٥٥١
- الباغي لا يحل دمه غير حرب أو صيال.....٢٦/(٥٥٧)
- الباقي من المخصوص بمنزلة عموم مبتدأ.....٣٠/(٣٨١)
- بالاحتمال لا ينفسخ العقد.....١/٤٧١
- بالاستقراء تعلم مقاصد الشرع.....٥/(١٦٥)
- بالاستنباط يتوصل إلى معرفة قصد صاحب الشريعة.....١٠/١١، ٥٢، [٦٩]، ٨٦، ٨٩، ١٠٤، ١١٥

- بالدعوى مع التناقض لا يستحق اليمين على الخصم ٣٧٨/٢٥
- بالشك لا تباح الرخص ٣٥٣/٧
- بالضمان يملك المضمون ٢٢٢/١٤ ، ٢٢٦ ، (٥٤٨)
- بالمحتمل لا يزول الملك ٦/ (٤٢٠)
- بالمظنة يتوصل إلى الحكم لأجل الحكمة ٣٢٨/٢٩
- بالموهوم لا تثبت القدرة ٨٩ ، ٨٦ ، ٨٥/٧ ، [٩٥]
- بالموهوم لا تثبت القدرة على التسليم ٩٦/٧
- بانعدام المحل يطل التعليق ١٠/ (٣٣٣)
- بتباين الدار تنقطع العصمة ١٧/٩ - ٤٧٨/١
- بتباين الدار تنقطع العصمة وينقطع التوارث ١١٤/٩
- بتبدل العاقد تتبدل العين حكما ١٠/١٤
- بتبدل الوصف يتغير حكم العين ١٠/١٤
- بحسب عظم المفسدة يكون الاتساع والتشدد في سد ذريعتها ٢٥٢ ، ٢٤٩/١٧ - [٤١٥]/٥
- البداية تدل على زيادة العناية ١٩٨/٣٢
- البدل إنما يجب عند تعذر الأصل على كل حال ١٢/ (١٤٧)
- البدل إنما يقوم مقام المبدل في حكمه لا في وصفه ١٦٦/١٢
- البدل إنما يكون للعجز عن المبدل لا مع العجز عن غيره ١٢/ (١٤٨)
- بدل البدل لا يجوز ١٢/ (٢٠٥)
- البدل بمقابلة المبدل ٤٥٧ ، ٤٥٦/١٦ - ١٨٤/١٥
- البدل الذي من جانب من له الخيار يبقى على ملكه ما بقي خياره ٢٢٨/٢١
- بدل الشيء يقوم مقامه ويسد مسده ٢١٤/١٢
- البدل عند العجز عن الأصل حكمه حكم الأصل ١٢/ (١٣٧) ، ١٦٦ - ١٩/١٩
- البدل في المعاوضات يتقرر بتسليم المبدل ١٥/ (١٨٣)
- البدل قائم مقام المبدل ١٢/ (١٣٧)
- البدل كالمبدل منه وفاعل البدل كفاعل المبدل ٣٣٩/٢
- البدل لا يتقدم على المبدل ٤٩٢/١١
- البدل لا يتقدم على المبدل منه ٤٩٤/١١
- البدل لا يخالف الأصل ١٢/ (١٩٧)
- البدل لا يزداد على الأصل ١٩٩/١٢
- البدل لا يصار إليه إلا عند تعذر المبدل ١٢/ (١٤٧) - ١٩/١٣
- البدل لا يكون له بدل آخر ١٢/ (٢٠٥)

- البذل لا يكون له بدل بالرأي ١٢/ (٢٠٥)
- البذل لا يكون له بدل في الشرع ١٢/ (٢٠٥)
- بدل المتلف لا يختلف بكونه في عقد فاسد وكونه تمحض عدوانا ١٤/ ٤٨٣
- بدل الواجب واجب ١٢/ ١٣٨
- البذل والمبدل منه لا يجتمعان في ملك شخص واحد ١٦/ ٣٠٥
- البذل يسد مسد الأصل ويحل محله ٢/ ٣٤٦ - ١٢/ (١٣٧)
- البذل يقسم على أجزاء المبدل ١٦/ (٤٥٥)، ٤٥٩
- البذل يقسم على قيمة المبدل ١/ ٤٦٩ - ١٦/ (٤٥٥)
- البذل يقوم مقام الأصل وحكمه حكم الأصل ١٠/ ٥٢٠ - ١١/ ٤٣٤، ٤٤٤ - ١٢/ [١٣٧]، ١٩٧، ١٩٩ - ١٣/ ١٧
- البذل يقوم مقام المبدل ١٢/ ١٤٨، ١٥٨
- البذل يقوم مقام المبدل في حكمه لا في وصفه ١٢/ ١٤٠، ٢٠٠
- البذل يكون على صفة الأصل ونهجه ١٢/ [١٩٧] - ١٤/ ٥٨٧، ٥٩١ - ١٥/ ٥٧، ٥٩، ٦١
- بدون الأهلية لا يثبت الحكم ٢٨/ (١٣٣)
- بدون المحل لا يثبت الحكم ١٠/ ٣٣٤، ٣٣٧
- بذكر الأصل يصير التبع مذكورا ١١/ (٥٠٧)
- البر إنما يكون بأكمل الوجوه ٢٠/ (٥٢٩)
- البر لا يكون إلا بأكمل الوجوه ٢٠/ ٥٣٢
- براءة الأصل توجب براءة الكفيل ٢٣/ ٢٥٦
- البراءة تملك في حق صاحب الدين إسقاط في حق من عليه ٢٢/ (٥١٩)
- البراءة من الضمان إنما تكون بإعادة يد المالك حقيقة أو حكما ١٤/ ٤٥٨
- بطلان الأصل يستلزم بطلان الفرع ١٢/ (٥١)
- بطلان التابع لا يستلزم بطلان المتبوع ١١/ ٥٥٣
- بطلان الشيء فرع وجوده ٢٧/ ١٩
- بطلان اللازم يدل على بطلان الملزوم ١٦/ ٤٦، ٤٨
- بطلان المحلية للجزاء يبطل اليمين ١٠/ ٣٣٤
- بطلان الوصف بما يخصه لا يوجب بطلان الأصل ١١/ (٤٩)
- بطلان الوصف لا يبطل الأصل ١١/ [٤٩]، ٥٤
- بطلان الوصف لا يلزم منه بطلان الأصل ١١/ ٥٤
- بطلان الوصف لا يوجب بطلان الأصل ١١/ (٤٩)
- بطلان الوصف لا يوجب بطلان أصل الصلاة ١١/ ٥٠

- بطلان الوصف يستلزم بطلان الأصل ٤٩/١١ ، ٥١
- بطلان ولاية الولي لا توجب بطلان العقد ١٤٣/١٨
- بعث الرسول بإصلاح العقول والأديان وتكميل نوع الإنسان ٥٥٩/٢
- بعد البيان لا يرجع إلى الإجمال ٣١/٤٧٧
- بعد ما تقرر المفسد لا يتقلب العقد صحيحا ٤٣٤/١٥
- بعض الأماكن والأزمان في حكم الطاعات ومواقعة المحظورات أعظم حرمة من بعضها ... ٢٧٣/١٢
- بعض أنواع النهي يقتضي الفساد ٥٣٣/١
- بعض التطليقة يقوم مقام التطليقة ٢٣/٤٧٧
- بعض الشركاء لا يملك التصرف في المحل المشترك إلا برضا بقية الشركاء ١٤/١٣٢
- بعض القرآن متوقف على بعض في الفهم ٣١/٥٥٤
- البعض معتبر بالكل ٣٢٤/١ - ١٤/٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٣
- البعض المقدور عليه هل يجب ١٠/٤٣٦ ، ٤٤١
- بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ٣٠/٥١٠
- البعيد من الجهة المقدمة مقدم على القريب من الجهة المؤخرة ٢٤/٣٨٢
- البغاة دماؤهم معصومة بعصمة الإسلام لا يجوز قتلهم إلا دفاعا إذا صالوا ٢٦/٥٥٧
- بقاء أثر الشيء كبقاء أصله فيما يرجع إلى دفع الضرر ١٠/٤٦٨ ، ٧/٤٨٦ - ٨/٧ ، ١٠
- بقاء أثر الشيء كبقاء عينه في دفع الضرر ٨/١٠
- بقاء أثر الشيء يجعل كبقاء أصله فيما يرجع إلى دفع الضرر ٨/١٠
- البقاء أسهل ٢/٣٦٠
- البقاء أسهل من الابتداء ١/٣٢٤ - ٢/٣٢ ، ٣٨٠ - ٨/٤٩٢ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ - ١٠/١١٩ ، ١٢٥ - ١٦٨/١٥
- بقاء الحكم ببقاء سببه ١٢/٦١٢ ، ٦١٥ - ٢٣/١٦٩ ، ١٧١
- بقاء السبب ليس بشرط لبقاء الحكم ١٠/١١٩
- البقاء على وفق الثبوت ٨/٤٩٢ ، ٥٢٦
- بقاء ما كان على ما كان ١٣/٣٩ ، ٣٢١ - ٣١/٦٣٩
- بقاء ما كان على ما كان حتى يثبت رفعه ١٣/٣١٧
- بقاء النيابة يستدعي بقاء أهلية المنوب عنه ١٨/١٣٧ ، ١٤٠
- بقاء الوكالة معتبر بابتدائها ٨/٥٢٦
- بل إثبات للمعطوف وإعراض عما قبله ٣٢/٥٨٤
- بل حرف إضراب عن الأول وإثبات للثاني ٣٢/٥٨٤
- بل لإبطال الحكم عن الأول وإيجابه للثاني ٣٢/٥٨٤

- بل للإضراب عن الأول موجبا كان الكلام أو نفيا ٣٢/ (٥٨٤)
- بل للعطف والإضراب إن وليها مفرد وللإضراب فقط إن وليها جملة ٣٢/ (٥٨٣)
- بل موضوع لإثبات ما بعده والإعراض عما قبله ٣٢/ ٥١١، ٥٢٣، ٥٣٧، ٥٥١، ٥٦٢، ٥٧٥، [٥٨٣]، ٥٩٧، ٦٠٩، ٦٢٠، ٦٣٠، ٦٤٢، ٦٥٦، ٦٦٨، ٦٧٨
- بل موضوع لإثبات ما بعده والإعراض عما قبله على سبيل التدارك ٣٢/ (٥٨٣)
- البلوغ شرط التكليف ١٧/ ٤٤٠
- البلوغ والعقل مناط التكليف ٢٨/ ٨٣
- بلى في جواب أليس لي عليك كذا إقرار بلا خلاف ٣٢/ ٤٨٢، ٤٩٣
- بمجرد النية لا يصير ضامنا ١٤/ (٦٠٧)
- بمرض الموت تعلق حق الورثة بماله ١٤/ ١٢٩
- بمطلق العقد يستحق المعقود عليه بصفة السلامة ولا يستحق صفة الجودة إلا بالشرط ١٥/ ٣٥١
- بمطلق اللفظ لا يثبت إلا المتيقن ٦/ ٣٢١، ٣٢٤، [٣٣٨]
- بناء أمر القبلة على التخفيف ١٩/ ٣٦٦
- بناء جلب المصالح ودرء المفاسد على الظنون ٤/ ١٠
- بناء الحكم على الظاهر جائز فيما لا يوقف على حقيقته ٨/ ٣١١، ٣١٣
- البناء على الظاهر فيما يتعذر الوقوف على حقيقته جائز ٧/ ٣٢٠ - ٨/ (٣٣٧)
- البناء على الظاهر واجب فيما لا يوقف على حقيقته ٨/ (٣٣٧)
- البناء على الظاهر واجب ما لم يعلم خلافه ٨/ ٣٥٠، ٣٥٤
- البناء على الظاهر واستصحاب الحال أصل ما لم يعلم خلافه ٨/ (٣٣٧)
- البناء على عمل الغير في النسك متعذر ١١/ ٩١، ٩٣
- البناء على الفاسد فاسد ٨/ (٣٥٧)
- البناء على المعدوم لا يجوز ٨/ ٣٥٧
- البناء على المعدوم محال ٢٧/ ٨٨
- البناء على المقاصد الأصلية يصير تصرفات المكلف كلها عبادات ٤/ [٤٩٥]
- البناء على المقاصد الأصلية ينقل الأعمال في الغالب إلى أحكام الوجوب .. ٢٧/ ٤٧٠، ٥٢٩
- بناء الفرض على النفل لا يجوز ١٢/ ٣٢
- بناء القوي على الضعيف فاسد ٩/ ٢٩٩، ٣٠٢ - ١١/ ١٣١ - ١٢/ ٣٢، ٣٣
- بهلاك المعقود عليه يطل العقد ١٥/ (٣٨٧)، ٣٩٣
- بوجود بعض الشرط لا ينزل شيء من الجزاء ١٠/ (٣٢٨)
- البون بين الخبيث والطيب بعيد عند الله تعالى ٩/ (٥٦١)
- بياعات أهل الحرب كلها ماضية إذا أسلموا بعد التقابض فيها ١٦/ ١٨٠

- البيان إما أن يكون أقوى من المبين أو مساويا له أو أضعف منه في الدلالة ٥٦١/٣١
- البيان بالكتاب بمنزلة البيان باللسان (٢٤٠)/١٠
- البيان بخبر الواحد جائز (٥٦١)/٣١
- البيان تابع للمبين في الوجوب والندب والإباحة ٤٨١/٢٨
- بيان حكم أي القرآن والمتواتر من السنة بأخبار الأحاد جائز [٥٦١]/٣١
- البيان في الانتهاء بمنزلة التعيين في الابتداء (٥٣٥)/٨
- البيان كما يكون بالصريح يكون بالدلالة (٥٣)/٩
- البيان لا يتأخر عن وقت الحاجة ٥٥٢ ، (٥٤٤)/٣١
- البيان لا يجب أن يكون أقوى من المبين ٥٥٩/٣٠ ، ٥٦٢ - ٥٢/٣١ ، ٥٥ ، ٤٧٨ ، [٥٢١]
- البيان لا يجوز تأخيره عن وقت الحاجة إليه ٥٥١/٣١
- البيان لا يسوغ تأخيره عن وقت الحاجة ٤٢٣/٢
- بيان المباح مباح ٤٨٨/٢٨
- بيان الواجب واجب ٤٨٧ ، ٤٨٦/٢٨
- البيان يجب أن يكون أقوى من المبين ٥٦١/٣١
- البيان يجوز أن يتأخر عن وقت الخطاب (٥٣٣)/٣١
- البيان يحصل بالكتابة ٥١١/٢٨
- البيان يصح بكل ما يخرج المجمل من حيز الإشكال إلى حيز التجلي ٤٧٨/٣١
- البيان يصح بكل ما يزيل الإشكال ٥٢١ ، [٥١١] ، ٤٧٨/٣١
- البيان يكون أقوى من المبين ومثله وأضعف منه (٥٢١)/٣١
- البيان يكون بالقول تارة وبالفعل أخرى (٤٣٣)/٢٨
- البيان يكون بكل ما يجلو الخفاء والإشكال من الدليل مطلقا (٥١١)/٣١
- بيت المال أحق ما يحتاط له ٤١٣ ، ٣٧٨/٢٦
- بيت المال إنما هو للمنافع العامة (٣٨٥)/٢٦
- بيت المال حائز أو وارث [٢٢٥]/٢٤
- بيت المال معد للنوائب (٣٨٥)/٢٦
- بيت المال معد لمصالح المسلمين (٣٨٥)/٢٦
- بيت المال من جملة العاقلة (٢٤٥)/٢٦
- بيت المال من العاقلة [٢٤٥]/٢٦
- بيت المال هل هو وارث أو مرد للأموال الضائعة (٢٢٥)/٢٤
- بيت المال هل يعد حائزا لما لا ملك له أم لا (٢٢٥)/٢٤
- بيت المال وارث أو حائز ٢٣٤/٢٤

- بيت المال يخلف الوارث في استحقاق ماله ٢٢٩/٢٤
- البيع إذا وقع بالربا مفسوخ أبدا ٩٧/٢١
- البيع إذا وقع محرما أو على ما لا يجوز فمفسوخ مردود [٩٧]/٢١
- بيع الأعيان إلى أجل لا يجوز (١٦٧)/٢١
- بيع الإنسان ما ليس عنده لا يجوز (٥٣)/٢١
- بيع الإنسان ما ليس في ملكه حال العقد من الأعيان فاسد ٥٤/٢١
- البيع إنما يصير مؤثرا من الأصل بالإجازة (٢٧٧)/٢١
- البيع إنما ينعقد على ما هو موجود (٤٥) ، ١٠/٢١ - ٤١٤/١٥
- البيع الباطل أو الفاسد منهي عنه شرعا ٩٩/٢١
- البيع الباطل لا تلحقه الإجازة ١٠٨/١٥ - ٣٢٧/٨
- البيع الباطل لا يفيد الحكم أصلا ٣٣٣/٨
- البيع بعدما بطل لا تلحقه الإجازة ٢٧٨/٢١
- بيع حصة شائعة معلومة قبل الإفراز صحيح (١٣١)/٢١
- البيع الحلال هو مقابلة مال متقوم بمال متقوم ٣٠٠/١
- بيع الخيار دائر بين الانحلال والانعقاد [٢٢٧]/٢١
- بيع الخيار منحل ٢٢٩/٢١
- بيع الخيار منحل أو منبرم (٢٢٧)/٢١
- بيع الخيار منحل أو منعقد (٢٢٧)/٢١
- بيع الخيار منعقد حتى ينقضه مشروط الخيار (٢٢٧)/٢١
- بيع الخيار هل هو منحل أو منبرم ٤٧٧/١
- البيع الذي يتعلق به حق آخر ينعقد موقوفا على إجازة ذلك الآخر (٢٧٧)/٢١
- بيع الرطب بالرطب ممنوع ٥٠٠/٢
- البيع سبب موجب للملك (٢٤٣)/٢١
- بيع الشائع جائز ١٣٦ ، (١٣١)/٢١
- بيع الشائع جائز اتفاقا ١٣٦/٢١
- البيع الصحيح لا يضر فيه الشيوع (١٣١)/٢١
- بيع العين لا يدخله الأجل ولا يجوز فيه (١٦٧)/٢١
- بيع الغرر باطل ١٨٨ ، (١٢١)/٢١
- بيع الغرر من الميسر ٣٢١/١٢
- البيع الفاسد بدون قبض لا يوجب شيئا ٢٩٦/٢١
- البيع الفاسد بعد القبض يفيد الملك ٣٠٣/٢١

- البيع الفاسد كالصحيح في الضمان بالقبض..... ٤٦٧/١٤
- البيع الفاسد لا يفيد الملك إلا بالقبض..... ٣٠٢/٢١
- البيع الفاسد لا يفيد الملك بالقبض..... ٥٦/١٤
- البيع الفاسد لا يفيد الملك قبل القبض..... ٣٠٢/٢١
- البيع الفاسد لا يفيد ملكا..... ٢٩٦/٢١
- البيع الفاسد لا ينقل الملك وإنما ينقل الضمان خاصة..... ٥٦/١٤
- البيع الفاسد له حكم الصحيح في الضمان..... [٢٨٧]/٢١
- البيع الفاسد معصية..... ٢٩٦/٢١
- البيع الفاسد يثبت به الملك عند القبض بحكم العقد..... (٢٩٥)/٢١
- البيع الفاسد يفيد حكم البيع عند القبض..... ٣٠٢/٢١
- البيع الفاسد يفيد حكم الملك عند القبض..... ٣٠٣/٢١
- البيع الفاسد يفيد الملك بالقبض..... ٣٠٣/٢١
- البيع الفاسد يفيد الملك بقيمة المبيع..... ٢٩٦/٢١
- البيع الفاسد يفيد الملك عند اتصال القبض به..... (٢٩٥)/٢١
- البيع الفاسد يملك بالقبض..... ٥٥/١٤
- البيع الفاسد يملك بالقبض بالإذن..... (٢٩٥)/٢١
- البيع الفاسد ينعقد موجبا للملك إذا اتصل به القبض..... [٢٩٥]/٢١
- البيع الفاسد يوجب الملك بالقيمة..... ٥٦/١٤
- بيع كل نجاسة لا تدعو الضرورة إلى استعمالها ولا تعم بها البلوى حرام..... (٨٩)/٢١
- البيع لا يبطل بالموت..... ٥٣٢/١٦
- البيع لا يتم إلا بالتسليم..... [١٤٩]/٢١
- البيع لا يجوز إلا فيما هو مال متقوم..... (٨١)/٢١
- البيع لا يجوز تعليقه بالشرط مطلقا..... [٢٦٧]/٢١
- البيع لا يصح إلا فيما هو مقدور التسليم للعاقد..... (٦٣)/٢١ - ١٩٠/١٥
- البيع لا يقبل التعليق..... (٢٦٧)/٢١
- البيع لا ينفذ بدون المحل..... ١٧٤ ، ١٧٢/٩
- البيع لما بطل فإنه يبطل ما في ضمنه..... ٣٠٨/٢١
- بيع ما لا يقدر على تسليمه باطل..... (٦٣)/٢١ - ٤٧٧/١
- بيع ما لا يقدر على تسليمه لا يجوز..... [٦٣]/٢١
- بيع ما ليس بمال لا يجوز..... ٨٩/٢١
- بيع مال الغير بغير إذنه لا يصح..... ٥٤/٢١

- البيع مبناه على المشاحة ١٤/٢٤
- البيع مبناه على المماكسة والمضايقة (٩)/٢١
- البيع مبني على رفع الجهالة ١٢٠ ، ١١٩ ، ١١٨ ، [١١٣]/٢١
- البيع مبني على المشاحة ١٢/٢٢ - [٩]/٢١
- البيع مبني على المشاحة والمغاينة (٩)/٢١
- البيع مبني على المشاحة وانتفاء الغرر والجهالة ٣٧٣/٢١
- البيع مبني على المضايقة والمماكسة ٢٣/٢١
- بيع المبيع قبل القبض فاسد ٥٤/٢١
- بيع المجهول غرر ٤٦٥/١٥
- البيع المحرم حكمه الفسخ ١٠١/٢١
- بيع المرابحة مبناه على الأمانة (٤٢١)/٢١
- البيع المستقبل لا يصح على القيمة ٤٦٧/٢
- بيع المسلم فيه قبل قبضه لا يجوز ٤٠٢/٢١
- بيع المشاع جائز ١٣٥ ، [١٣١]/٢١
- البيع المصاحب للشرط المناقض يصح إذا أسقط الشرط ٨٩ ، ٦٦/١٦
- بيع المضطر المضغط لا يجوز [٣٥]/٢١
- بيع المعدوم باطل [٤٥]/٢١ - ٤٧٧/١
- بيع المعدوم لا يجوز ٢٦٥/٢
- بيع المعدوم لا يصح (٤٥)/٢١
- بيع المكروه وشراؤه باطلان ٣٥/٢١
- البيع ممتنع فيما لا منفعة فيه ٨٣/٢١
- البيع منوط بالرضا ١٩٢ ، [١٧] ، ١١/٢١
- البيع موجب للملك بنفسه [٢٤٣]/٢١
- البيع الموقوف إذا تم أوجب الملك للمشتري من وقت العقد (٢٧٧)/٢١
- البيع الموقوف بالإجازة يتم من وقت العقد ٢٨٥/٢١
- البيع الموقوف بالإجازة يستند إلى وقت البيع (٢٧٧)/٢١
- البيع الموقوف بالإجازة يفيد الملك من وقت انعقاده ٢٨٦/٢١
- البيع الموقوف بالإجازة يفيد الملك من وقت العقد ٢٨٥ ، ٢٨٤/٢١
- البيع الموقوف يتم به الملك عند الإجازة من وقت السبب [٢٧٧]/٢١
- البيع الموقوف يفيد الحكم على سبيل التوقف (٢٧٧)/٢١
- البيع الموقوف يفيد الحكم عند الإجازة (٢٧٧)/٢١

- البيع يفسد بالغرر (١٢١)/٢١
- البيع يفيد حكمه الملك بالقبض ٣٠٢/٢١
- البيع يفيد الملك بنفسه (٢٤٣)/٢١
- البيع يفيد نقل الملك (٢٤٣)/٢١
- البيع يقبل الفسخ بعد تمامه ٥٠٢/١٦
- البيع ينعقد بكل لفظ أو فعل واضح مفهم للدلالة على الرضا بالعقد ٣٠/٢١
- البيع يفسخ بهلاك المعقود عليه ٣٨٨/١٥
- البيع يوجب التسليم في الحال ٣٣٢/١٦
- البيئات شرعت لإثبات خلاف الظاهر واليمين لإبقاء الأصل ٣٩٩/٢٥
- البيئات للإثبات لا للنفي (١٩٥)/٢٥
- البيئتان إذا تعادلتا سقطتا (٢٠١)/٢٥
- البيئتان إذا تعارضتا تساقطتا [٢٠١]/٢٥
- بينة الإثبات مقدمة على بينة النفي ١٩٦/٢٥
- البينة إنما تقبل إذا كانت ملزمة ٣٧٨/٢٥
- البينة تطلب من مدعي الإكراه ٥٥٣/١٢
- البينة حجة عامة (١٨٩)/٢٥
- البينة حجة متعددة ١٩٢ ، [١٨٩]/٢٥
- البينة حجة متعددة على الغير (١٨٩)/٢٥
- البينة حجة متعددة والإقرار حجة قاصرة ٥١٣ ، ٤١ ، ٣٣/٢
- البينة حجة مطلقة (١٨٩)/٢٥
- بينة الخارج أولى من بينة ذي اليد على مطلق الملك ٢١١/٢٥
- بينة ذي اليد في الملك المطلق لا تلغي بينة الخارج (٢١١)/٢٥
- البينة شرعت للإثبات لا للنفي (١٩٥)/٢٥
- البينة على الطالب واليمين على المطلوب (١٨١)/٢٥
- البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه ٤١٧/١
- البينة على المدعي واليمين على من أنكر ٥١٢/٢ - ٤١٧ ، ٢٤٠/١ - ٣٨/١٣ - ١٢٩/٢٥ ، ٥٠٣/٢٩ - ١٨٦
- البينة على المدعي واليمين على المنكر ٤٥٠/٣
- البينة على من ادعى واليمين على المدعى عليه [١٨١]/٢٥
- البينة على من ادعى واليمين على من أنكر ٥١١/١٤ - ٤١ ، ٣٦/٢
- البينة الغائبة كالمعدومة ٣٠٢ ، ٢٩٩/١١

- البينة في الشراء لا تقبل من غير دعوى الخصم ٥٤/١٣
- البينة لا تصير حجة إلا بقضاء القاضي ١٨٩/٢٥
- البينة لا تصير حجة إلا بقضاء القاضي ١٩١/٢٥
- البينة لإثبات خلاف الظاهر واليمين لإبقاء الأصل ٥١٢، ٤١، ٣٦/٢
- البينة لإثبات خلاف الظاهر واليمين لبقاء الأصل ٣٣/٢
- البينة للمدعي واليمين على من أنكر (١٨١)/٢٥
- بينة النفي تقبل إذا كان النفي محصور ١٩٦/٢٥
- بينة النفي غير مقبولة في القضاء (١٩٥)/٢٥
- بينة النفي لا تقبل ما لم تتأيد بمؤيد [١٩٥]/٢٥
- بيوع الأعيان بشرط تأخير التسليم باطلة ٣٣٢/١٦
- البيوع التي فيها الربا لا يجوز فيها شرط الخيار ٢٦٦، ٢٦٣/١٦
- فوات محل الشرط يبطل الشرط (٣٣٣)/١٠
- التابع أحط رتبة من المتبوع ٣٦٨/٢٠
- التابع أضعف من المتبوع ٣٦٨، ٣٦٣/٢٠
- التابع تابع ٥٨٩/٣ - ٣٨٦، ٢١٤، ١٩٩، ١٩٦، ٥٩، ٣٢/٢ - ٤٨٧، ٤٨٣، ٤٨٠، ٤٦١/١
- ٣٥٧/٨، ٤١٠، ٤١٣، ٤١٦، ٤٢٠، ٤٣٥/٩، ٥٣٧ - ١٣١/١١، ٣٨٥، ٣٨١، [٤٢٧]، ٤٣٨، ٤٤١، ٤٤٤، ٤٥٢، ٤٥٤، ٤٥٧، ٤٦٠، ٤٦٥، ٤٦٨، ٤٨٦، ٤٨٨، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٤، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥١٠، ٥١٣، ٥١٧، ٥٢١، ٥٣٨، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥١، ٥٥٦، ٥٥٨، ٥٦٣، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٧١، ٥٧٣، ٥٧٨، ٥٨٠، ٥٨٨، ٦٠٠، ٦٠٤، ٦٠٥ - ٢٢/١٢، ٢٢، ٣١، ٣٣، ٣٤، ٣٧، ٤٠، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٦٠، ٦١، ٦٧، ٦٨، ٨٣٧١، ٨٤، ٩٩، ١٠٢، ١٠٣، ١١١، ١١٢، ١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٢٦، ١٣٨، ١٤٠، ١٩٧ - ١٥٣/١٣، ١٥٦ - ٦٣/١٤، ٦٦، ٤٣٩ - ٥٧/١٥، ٥٩، ٧٢، ٨١، ١٢٦، ٤٥٤ - ٤٥/١٦، ٤٨، ٢٥٢، ٢٥٨، ٣٢٤، ٣٢٧ - ٣٦٦/١٧، ٣٦٧ - ٥٤/١٩ - ٢٠ - ٣٩٢ - ٢٥٤/٢١، ٢٥٦، ٣٠٧ - ٣٤٨/٢٢ - ٢٨٧، ٢٨٥/٢٣ - ٢٠١ - ٢٠ - ٢٦/٢٦، ١٧٤، ٥٣٣
- التابع تابع فلا يفرد بالحكم ٤٠/٢
- التابع تابع ولا يفرد بالحكم ٢٠٩/٢
- تابع الجائز جائز ٤٣١/١١
- التابع لا يتقدم على المتبوع ٥٤٨، ٥٤٦، [٤٩١]، ٤٤٤، ٤٢٩/١١ - ٤٨٣، ٤٦٢/١
- التابع لا يتقدم على متبوعه (٤٩١)/١١
- التابع لا يزداد على المتبوع في الاستحقاق ٤٣٢/١١

- التابع لا يزيد على المتبوع ولا يجاوزه..... ٤٥٢/١١، (٤٥٥)
- التابع لا يستتبع غيره فيما كان تبعا..... ٤٨٧، (٤٨٥)/١١
- التابع لا يستتبع المتبوع..... ٤٢٩/١١، ٤٤٠، ٤٨٦، ٤٨٨، ٤٩٢، ٤٩٣، [٥٤٥]، ٦٠٠، ٤٤/١٢-٦٠٤
- التابع لا يستقل..... (٤٩٩)/١١
- التابع لا يضمن..... ٤٤٤، ٤٤٣، [٤٣٩]/١٤، ٥٢٢-٤٣١/١١
- التابع لا يعارض الأصل..... [٤٥٣]، ٤٥٢، ٤٢٩، ٤٢٧/١١
- التابع لا يعطى حكم المتبوع من كل وجه..... ٤٣٥/١١
- التابع لا يفرد بالحكم..... ٣٢/٢، ٢١٧، ٢٨٢، ٢٨٥-٢٨٨/١١، ٤٣٩، ٤٩٤-٤٤/١٢، ٨٤، ٥٣١/٢٥-١١٨
- التابع لا يفرد بالشرط..... ٤٢٨/١١
- التابع لا يفرد بالضمان..... ٤٤٤/١٤
- التابع لا يفرد بحكم..... ٤٦١/١-٤٩٩/١١، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥١٤، ٥١٦، ٥٣٨، ٥٩٦-٩٩/١٢، ١٢٦-٤٤٣، ٤٣٩/١٤-٣٢٧، ٣٢٤/١٦
- التابع لا يفرد بحكم عن متبوعه من الجهة التي اقتضت تبعيته له..... ٥٠٣، (٤٩٩)/١١
- التابع لا يفرد بحكم ما لم يصير مقصودا..... (٤٩٩)/١١
- التابع لا يفصل عن متبوعه..... ٤٣١/١١
- التابع لا يكون له تابع..... ٥٤٨، ٥٤٧، [٤٨٥]، ٤٤١، ٤٢٩/١١
- التابع لشيء في الوجود تابع له في الحكم..... (٤٢٧)/١١
- التابع ليس له حكم مستقل بل حكمه حكم المتبوع..... (٤٩٩)/١١
- التابع المتصل بمتبوعه يلحق به..... ٤٣١/١١
- التابع مضمون بالاعتداء..... ٤٤٢/١٤
- التابع المقتدي لا يتقدم على متبوعه وقدوته..... (٤٩٢)/١١
- التابع من جنس المتبوع..... ٤٢٩/١١
- التابع هل يكون له تابع..... (٤٨٦)/١١
- التابع يأخذ حكم المتبوع..... (٤٢٨)/١١
- التابع يتبع المتبوع وجودا وعدما..... ٣٣٢/١٣
- التابع يسقط بسقوط المتبوع..... ٤٨٣/١-١٩٣/٢-٤٩١/٩-٤٢٨/١١، ٤٩٤، ٤٤٤-٤٤/١٢، (٥٢)، ٥٣
- التابع يشرف بشرف متبوعه..... ٤٣١/١١
- التابع يعطى حكم متبوعه..... (٤٢٨)/١١

- التابع يمتنع تقديمه على متبوعه (٤٩٢)/١١
- التابع ينسحب عليه حكم المتبوع (٤٢٨)/١١
- تأجيل الحال وتعجيل المؤجل ١٩/١٠
- التأجيل لا يسقط الحق (٣١٥)/١٣
- تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز (٥٣٣)/٣١
- تأخير البيان جائز ٥٣٤/٣١
- تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ٥٥٢ ، ٥٤٩/٣١
- تأخير البيان عن وقت الحاجة محال (٥٤٣)/٣١
- تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة جائز ٥٤٤ ، [٥٣٣]/٣١
- تأخير البيان عن وقت الخطاب جائز ٥٤٦/٣٠
- تأخير البيان عن وقت العمل قبيح (٥٤٤)/٣١
- تأخير البيان عن وقت العمل ممتنع ٤٥٦/٣٠ - ٥٣٤ ، ٥٣٤/٣١ - [٥٤٣] ، ٣٢٤/٣٢
- تأخير البيان عن وقت العمل ممتنع شرعا ٤٥٨/٣٠
- تأخير الدين الحال هل يلزم أم لا يلزم ٣٧٦/١٠ - ٣٨٧/١٦
- التأخير الذي يقع بعذر شرعي لا يسقط حق الشفعة ٢٢٥ ، ٢٢٤/١٣
- التأخير في اللفظ يدل على التأخير في الرتبة ١٩٨/٣٢
- تأخير النسك عن وقته يوجب الدم ٤٣١ ، ٤١٥/٢٠
- التأدية واجبة في كل مأخوذ (٢٩٧)/١٤
- تارك الرخصة إذا أتى بالأصل لا يقال إنه لم يؤد الفرض (٣٨٣)/٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٤
- تارك المأمور به لا تبرأ ذمته إلا بفعله وفاعل المحذور الذي هو معذور لا شيء عليه ٤١٨/١٢
- التاريخ المنصوص عليه يترجح على التاريخ المدلول عليه ٥٥٨/٦
- التأسي به ﷺ في أفعاله ليس بواجب ٤٤٥/٢٨
- التأسيس أولى من التأكيد ... ٤٨٤/١ - ٦٠/٢ ، ٣٥٩ - ٢٦/٩ ، ٢٩ - ٢٣٢/٣١ ، ٢٣٩ - ١٦٥/٣٢ ، ٤٤٨ ، [١٨٩] - ٢٣٢/٣٣ ، ٢٣٤
- التأسيس خير من التأكيد (١٨٩)/٣٢
- التأقيت في الوقف يبطل الوقف (٤٨٧)/٢٢
- تأكيد ما كان على شرف السقوط يجري مجرى الإلتلاف في إيجاب الضمان [٣٨٥]/١٤
- فتاوى المجتهدين بالنسبة إلى العوام كالأدلة الشرعية بالنسبة إلى المجتهدين ٢٦/٣٣ ، [١٠٣] ، ١١٤
- التأويل إنما يكون عند فقد التنزيل ١٢/٣٣
- التأويل إنما يكون في الظواهر دون النصوص ٤٢٨/٢
- التأويل البعيد لا يصار إليه إلا بباعث قوي ٦٠٥/٣١

- التأويل البعيد لا يلتفت إليه ٥٩٨ ، ٥٨٨/٣١ ، [٦٠٥]
- تأويل الراوي لا يكون حجة على غيره ٥٠/٣٣
- التأويل لا يدخل النصوص ٥٩٧/٣١
- التأويل لا يصح إلا إذا دل عليه دليل قوي ٥٨٧/٣١
- التأويل مقبول ومعمول به إذا تحقق مع شروطه ٦٠٥/٣١
- التائب من الذنب كمن لا ذنب له ١٣٥/٩
- تباح الصلاة في كل موضع من الأرض ٣٦٩/١٩
- التبادر بلا قرينة علامة الحقيقة ٦٤٧/٣١
- تبادر الفهم دليل الحقيقة ٦٤٧/٣١
- تباين اللوازم يقتضي تباين الملزومات ١٢٥/٢٧
- تبتنى على الأهلية الكاملة وجوب الأداء وتوجه الخطاب ١٣٣/٢٨
- تبدل السبب كتبدل العين ١٥٩/٢٤
- تبدل سبب الملك قائم مقام تبدل الذات ١٦٥ ، ١٤/٩ ، ٤٦٧/١ - ٣٤/٢
- تبدل سبب الملك كتبدل الذات ٤٠/٢
- تبدل سبب الملك كتبدل العين ٩/١٤ - ٦٤/١١
- تبدل الملك يوجب تبدل العين حكما ٩/١٤
- تبدل النية مع بقاء اليد على حالها لا يتبدل معها الحكم ٣١٥/٦
- تبدل النية مع بقاء اليد على حالها هل يتبدل الحكم بتبدلها ٣٠٩/٦
- تبدل النية مع بقاء اليد على حالها يتبدل معها الحكم ٣١٤/٦
- تبدل النية مع بقاء اليد هل يتبدل الحكم به ٦٠٨/١٤
- التبرع إنما يتم بالتسليم ٦٥٣/١٦
- التبرع أوسع من المعاوضة ٦٢٣/١٦
- التبرع بإسقاط الحق عن الغير جائز ٥٨٩/١٣
- التبرع في ضمن العقد لا يفرد عن العقد ٥٦٥ ، ٥٦٤/١١
- التبرع في المرض من الثلث ٤٧٣/١٢
- التبرع لا يبطل بالشرط الفاسد ٤٧١/١ - ٢٤١/١٥ - ١٦/٩١ ، [٤٩١] ، ٦٢٤ ، ٦٢٧
- التبرع لا يتم إلا بالأداء ٦٥٣/١٦
- التبرع لا يتم إلا بالحوز ٦٦٢/١٦
- التبرع لا يتم إلا بالقبض ... ٤٧٤/١ - ١٦/١٠ ، ١٨ ، ١٩ - ٣١/١٦ ، ٤٣٩ ، ٤٣٨ ، ٤٤٠ ، [٦٥٣] ، ٦٦٣ ، ٦٦٦ ، ٦٦٩
- التبرع لا يثبت الملك فيه إلا بالقبض ٦٦٢/١٦

- التبرع لا يلزم إلا بالقبض ٣٢٨/٢٢
- التبرع لا يلزم قبل اتصاله بالقبض ٤٩٤/١٥ - ٤٣٨/١٦ ، (٦٥٣)
- التبرع لا يوجب ضمان حق ١٤/ (٥٢٥)
- التبرع لا يوجب ضمانا على المتبرع للمتبرع عليه ١٤/ (٥٢٥)
- تبرع المريض إنما ينفذ من الثلث عند عدم الإجازة ١٢/ (٤٧٣)
- تبرع المريض في مرض الموت يعتبر من ثلث ماله ١٢/ [٤٧٣]
- تبرع المريض مرض الموت يعتبر من ثلث ماله ٢٢/ ٣٦٦
- التبرع ينفي وجوب الضمان على المتبرع ١٤/ (٥٢٥)
- التبرعات غير لازمة ١٠/ (١٥)
- التبرعات في مرض الموت تحسب من الثلث ١٢/ (٤٧٣)
- التبرعات لا تبطل بالشروط الفاسدة ١٥/ ٣٤٢ - ٤٨١/١٦ ، ٤٩٨
- تبرعات المريض تعتبر من الثلث ١٢/ (٤٧٣)
- تبرعات المريض مرض الموت تعتبر وصايا ٢٢/ ٣٦٣ ، ٣٦٦
- التبرعات المنجزة في مرض الموت تصح في الثلث فقط ١٢/ (٤٧٤)
- التبرعات يغتفر فيها ما لا يغتفر في المعاوضات ١٦/ ٦٣١
- التبع خلف الأصل بحاله لا بذاته ١١/ ٤٣٥
- التبع لا يستتبع الأصل ١١/ (٥٤٥)
- التبع لا يستتبع غيره ١١/ (٤٨٥)
- التبع لا يستتبع غيره مادام الأصل باقيا ١١/ (٤٨٥) ، ٤٨٧
- التبع لا يعارض الأصل المتبوع ١١/ (٤٥٣)
- التبع لا يفرد بالشرط ١١/ ٥٢١ ، ٥٣٨
- التبع لا يفرد بشرط ١١/ ٥١٤
- التبع لا يقوم مقام الأصل في إثبات الحكم به ابتداء ١١/ ٤٣٠
- التبع لا يكون له تبع ١١/ (٤٨٥)
- التبع يتبع الأصل ولا يسبقه ١١/ (٤٩٢)
- التبع يصير مذكورا بذكر الأصل ١١/ (٥٠٧)
- التبع يقوم بشرط الأصل ١١/ (٥٣٨)
- التبع يملك بملك الأصل ١٤/ (٦٣) - ٢٧٧/٢٥
- التبعيض في الكفارة ممتنع ١٠/ ٥٨٩
- تبعيض الكفارة لا يجوز ١٠/ ١٨٦
- تبعية الدلالة للإرادة ٥/ (٢٨٥)

- التبعية والأصالة لا يجتمعان في شخص واحد..... ٤٨٨، ٤٨٦، ٤٣٢/١١
- تبنى العدة على الاحتياط وطلب اليقين..... ٦١٣/٢٣
- تبين المبين تحصيل الحاصل..... ٨٢، ٨٠/٢٧
- تتبع رخص المذاهب فسق..... ٧٨، ٧٥/٤
- تتبع رخص المذاهب لا يجوز..... ٣٨/٣٣، [١٢١]
- تتبع الرخص من المذاهب بغير ضوابطها لا يجوز..... ١١٦، ١١٤/٣٣
- تتداخل مسببات الأسباب المتفقة في المسبب..... ١٥٢/١٩
- تترتب الوسائل ترتب المقاصد..... ٣١١/٤
- ترك الحقيقة بدلالة العادة..... ٢٠٨/٢
- تساقط البيئتان عند تناقضهما..... (٢٠١)/٢٥
- تتغير الأحكام بتغير موجباتها..... [٢٦٩]/٣، ٣١٣، ٣١٤، ٤٨٤ - ٣٦٩/٥، ٣٨٠ - ٨٤/٣٣، ١٤٠
- تتغير بعض الأحكام بتغير الزمان..... (٢٦٩)/٣
- تتغير الفتوى بتغير الأزمان..... ٢٧٠/٣
- تتغير الفتوى بحسب ما يحقق المصلحة ويدفع المفسدة..... (٣٦٩)/٥
- تتكرر الكفارة بتكرر أيمان القسامة..... ٥٤٣/٢٠
- تتوقف العقود على الإجازة..... (٩٥)/١٥
- تثبت أصول الدين بأخبار الآحاد..... (٣٠٣)/٢٨
- تثبت التصرفات بإشارة الأخرس المعهودة..... (١٩٩)/١٠
- تثبت الشفعة في كل عقد يملك الشقص فيه بعوض..... (٤٣١)/٢١
- تثبت القدرة بآلة الغير..... (١٩٧)/٧
- تثبت القدرة بقدرة الغير..... (١٩٧)/٧
- تثبت المقاييس في المقدرات..... (٢٦٧)/٢٩
- تجب إزالة الظلم على الفور..... (٤٠)/٨
- تجب إزالة الظلم والباطل على الفور وإن لم يكن أثماً بجهله..... ٤٣/٨
- تجب إعادة كل صلاة يتقن فعلها مع النجس..... ٥٧١/١٩
- تجب الحقوق المالية في ذمة الصبي..... ٨٢/٢٠
- تجب الزكاة على كل ما أخرجت الأرض..... (١٤٧)/٢٠
- تجب الزكاة في كل خارج..... (١٤٧)/٢٠
- تجب الزكاة في كل ما تخرجه الأرض مما يقتات ويدخر وينبته الآدميون..... ١٤٨/٢٠
- تجب الزكاة في كل ما يخرج من الأرض قل أو كثر..... (١٤٧)/٢٠
- تجب طاعة الإمام في أمره ونهيه ما لم يخالف الشرع..... (٢٩٧)/٢٦

- تجب طاعة الإمام في غير أمر محرم (٢٩٧)/٢٦
- تجب طاعة الإمام فيما يأمر به ما لم يكن إثماً (٢٩٧)/٢٦
- تجب قيمة المتلف في بلد التلف (١٧)/١٥
- تجب مخالفة أهل البدع فيما عرف كونه من شعارهم ٣٢٧/١٨ ، ٣٢٧ ، [٣٤٤]
- تجب مراعاة الحقيقين بقدر الإمكان (٤٥٥)/١٣
- تجب مراعاة الخلاف (١٦٣)/٣٠
- تجب النفقة على كل وارث بقدر ما يرث ٦٤٧ ، ٦٤٥ ، ٦٤٣ ، ٦٣٥/٢٣
- تجب اليمين في كل حق لابن آدم ٣٨٥/٢٥
- تجدد السب يقتضي تجدد المسبب (٦٧١)/٢٧
- تجدد الملك بتجدد السبب كتجدد العين (١٠)/١٤
- تجري على الذمي أحكام المسلمين (٥٣٩)/٢٦
- تجري النيابة في الاستحلاف لا الحلف ٥٢٩/١٣
- تجزئة اليوم الواحد بإمساك بعضه دون بعض بعيد ٢٠٤/٢٠
- تجوز الحيلة في التوصل إلى المباح واستخراج الحقوق (٣٧٧)/١٣
- تجوز الرواية بالكتابة إذا تجردت عن الإجازة ٢٤١/١٠
- تجوز المخالفة إلى خير بيقين ٩/ [٣٦٣] ، ٣٩٧ - ٥١٢/١٠ - ٢١٦/١١ - ٧٠/١٧ ، ٧٤ - ١٢٣/١٨
- تجوز المساقاة في كل أصل له ثمرة (١٨٣)/٢٢
- تجوز المساقاة في كل شجر له ثمر (١٨٣)/٢٢
- تجوز النيابة في العبادات المالية مطلقاً (١٢١)/١٧
- تجوز النيابة في نسك التطوع ٢٥٧/٢٠
- تجوز هبة الدين الشرعي لمن هو عليه ولغيره (٢٦٥)/٢٢
- تجوز الهبة في كل ما جاز بيعه بلا عكس ٢٥٨/٢٢
- تجوز هبة المجهول والمعدوم المتوقع الوجود ٣١٤/٢٢
- تجوز هبة المسلم فيه قبل قبضه لغير من هو عليه ويغتفر ما فيه من الغرر لأن الهبة من عقود التبرعات ٦٣٠/١٦
- تجوز الوصية بالمنافع ٧٧/٢٤
- تجوز الوكالة في سائر عقود المعاملات ٥٦/٢٣
- التحبيس جائز في المشاع وغير المشاع فيما ينقسم وفيما لا ينقسم ٤٤٤/٢٢
- تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور ٣٩٤/٥ - ٥٤٣/٢
- تحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من فجور ٣٨٣/٥ - ٤٢٦ ، ٢٧٠ ، ٣٥/٣
- تحدث للناس أقضية لما يحدثون ٣٨٣ ، (٣٧٩)/٥

- تحدث للناس فتاوى بقدر ما أحدثوا..... (٣٧٩)/٥
- التحديد لا يعرف إلا بالتوقيف ولا يعرف بالرأي والتحكم (١٠٥)/١١
- التحديدات بابها التوقيف (١٠٥)/١١
- التحرز عن الخصومة واجب ما أمكن (٣٨٥)/١٨
- التحرز عن الغدر واجب ٥٠٣/٢٦
- التحرز عن مواضع التهمة واجب (٢٦١)/١٨
- تحرم نساء القرابة إلا ما دخلت تحت ولد العمومة أو ولد الخثولة ٥٠٥/٢
- تحرم نساء القرابة إلا من دخلت تحت ولد العمومة أو ولد الخثولة [٣٦٣]/٢٣
- التحري إنما يجب حالة الاشتباه ٣٥٧ ، ٤٣٧/٧ ، ٤٣٩ - ٣٥٥/٩
- التحري عند انعدام الأدلة قائم مقام الدليل الشرعي (٣٥٥)/٩
- التحري عند انعدام الأدلة مشروع (٣٥٥)/٩
- التحري في باب الفروج لا يجوز ٣٥٥/٩
- التحري في الفروج لا يجوز بحال ٤٧٤/١
- التحري يجوز في كل ما جاز في الضرورة ٣١٩/٢
- التحري يجوز في كل ما جازت فيه الضرورة ٣٥٥/٩ - ٤٣١/١
- تحريم الاحتكار في كل شئ إذا أضر بالناس (٣٢١)/٢١
- التحريم إذا كان لأدمي معين أمكن أن يزول برضاه (٦٦٩)/١٣
- التحريم تابع للحقيقة والمفسدة لا للاسم والصورة (٥٨٧)/٢٧
- تحريم الشيء بعد وجوبه نسخ ٣٩٢/٣١
- تحريم الشيء يكون تحريماً لدواعيه (٢٣٩)/١٢ - ٤٠٢/١٠
- التحريم كما يكون في أعيان الأشياء يكون أيضاً في منافعها ٣٥٣ ، ٣٥٢/١٦ - ٢٣١/١٤
- التحريم المتوقع لا يؤثر في الحال عدم الحل كما أن الحل المتوقع لا يؤثر في منع الحل في الحال [٤٦٣] ، ٤٣٧/٨
- تحريم المحرم محال ٨٥ ، ٨٢ ، ٨٠/٢٧
- تحريم المسبب يوجب تحريم السبب ٢٧٨/٣١ - ٥٧٠/٢٧
- التحريم المضاف إلى الأعيان تقدر إضافته إلى ما هو المقصود من تلك العين ٧٧/٢٨
- التحريم والتحليل ليس إلى الناس وإنما هو إلى الله تعالى ٣٠٨/٢٧
- تحريم الوسيلة تحريم للمقصود من باب أولى ٣٩٦ ، [٣٩٣]/٤
- التحريم يتعدد بتعدد أسبابه [٥٧٩]/٢٧
- التحريم يتعدد وتتعدد أسبابه ٦٧٢ ، (٥٧٩)/٢٧
- التحريم يحتاط له ٤٣٠/٣٣ - ٥٨٠ ، ٥٦٧ ، ٥٦٦ ، [٥٥٩]/٢٧ - ٥١٦/١١

التحريم يستلزم الإثم.....	٥٤٧/٢٧
التحريم يعتمد المفسد والوجوب يعتمد المصالح.....	٣٢٦/٣
تحصل أعلى المصلحتين وإن فات أدناهما وتدفع أعلى المفسدتين وإن وقع أدناهما.....	(١٢٥)/٤
تحصيل الحاصل محال.....	٥٣٠/٣٠ - ٨٣ ، [٧٩]/٢٧ - ٤٢٧/٩
تحصيل شرط الواجب ليجب لا يجب.....	(٢٥)/١١
تحصيل شرط الوجوب ليجب لا يجب.....	(٧٣٥)/٢٧
تحصيل ما ليس بحاصل غير واجب.....	(٢٥)/١١
تحصيل مثل الحاصل محال.....	٨٠/٢٧
تحصيل مقاصد الصلاة أولى من رعاية شرط من شروطها.....	٣٤٦ ، ٣٤٥/١٩
تحفظ الودعة بما جرت العادة بحفظها.....	(٥٤٣)/٢٢
تحقق المساواة في سبب الاستحقاق توجب المساواة في الاستحقاق.....	(٦٧٧)/١٣
التحقيق أن دليل الحياة هو الحس وقيل والنماء في الحس.....	٦١٦ ، ٦١٢/١٢
تحقيق المناط تثبت به الأحكام.....	[٤٩٥]/٢٩
تحقيق المناط وتنقيح المناط وتخريج المناط هي جماع الاجتهاد.....	٤٩٥/٢٩
تحكيم الحال واجب في كل أمر أشكل في الماضي.....	(١٣٣)/٧
تحكيم السيماء أصل فيما لا يوقف على حقيقته.....	(٣١١)/٨
تحكيم السيماء فيما يحكم فيه بالعلامة أصل.....	٣١٤ ، (٣١١)/٨
التحليف يراد للامتناع من شيء أو الحث عليه.....	٣٧٨/٢٥
تحمل أخف المفسدتين دفعا لأعظمهما.....	٥٥٦/٢
تحمل الأيمان على العرف.....	(٤٨٩)/٢٠
تحمل الحق عن الغير بغير رضاه جائز.....	٥٩٣ ، [٥٨٩] ، ٢٢٩ ، ٢١/١٣
تحمل الضرر اليسير عادة لا يدل على تحمل الضرر الكثير.....	٥٥٠/٧
تحمل الضرر اليسير لا يدل على تحمل الضرر الكبير.....	٥٤٩/٧
تحمل الضرر اليسير لا يدل على تحمل الضرر الكثير والعكس صحيح.....	(٥٤٥)/٧
تحمل الضرر اليسير لا يكون رضا بالضرر الكبير.....	٥٤٩/٧
تحيل الإنسان بفعل مباح على تخلصه من ظلم غيره وأذاه مباح.....	٣٧٨/١٣
التحيل لإسقاط أحكام الزكاة بعد انعقاد أسبابها لا يجوز.....	(٢٧)/٢٠
التحيل لإسقاط حق المسلم حرام.....	٣٧٠/١٣
التحيل لإسقاط الزكاة لا يجوز.....	٣٥/٢٠
تختلف الأحكام باختلاف الزمان والمكان والمصلحة والمفسدة.....	(١٧٠)/٨
تختلف الأحكام بحسب اختلاف الأزمان والأحوال.....	١٨٤ ، [١٦٩]/٨

- تختلف الأحكام بحسب اختلاف الأزمان والأحوال وأدلتها ١٨٨/٨
- تخريج المناط حجة ٤٩٥ ، [٤٨٣] ، ٤٥١/٢٩
- تخصيص الأخبار جائر ٥٥١/٣٠
- التخصيص أرجح من المجاز ٥٢٤/٣٣
- التخصيص أصل في الوكالة ٢٤/٢٣
- التخصيص إنما يصلح إذا كان مفيدا (٣٧١)/٩
- التخصيص أولى من الاشتراك ٥٥٨ ، ٥٢٢ ، ٥١٨ ، ٥١٥ ، [٥١١]/٣٣
- التخصيص أولى من الاشتراك والنقل والمجاز والإضمار ٥١٨/٣٣
- التخصيص أولى من الإضمار ٥٣١ ، [٥٢٧] ، ٥٢٢ ، ٥١٨/٣٣
- التخصيص أولى من المجاز ٥٢٨ ، ٥٢٥ ، ٥٢٤ ، [٥٢١]/٣٣
- التخصيص أولى من النقل ٥٢٨ ، ٥٢٢ ، [٥١٧] ، ٥١٢/٣٣
- التخصيص بالاستثناء بعد الجمل المتعاطفة هل يعود إلى الكل أم الأخير ٤١٨/٢
- التخصيص بالحس جائر ٦٢/٣١
- التخصيص بالسياق جائر ٤٣٧/٣٢
- التخصيص بالشرط يوجب نفي الحكم عند عدم الشرط (٦١٩)/٣٠
- التخصيص بالقياس جائر ٥٨/٣١ - ٥٦٠/٣٠
- التخصيص بيان ٧١ ، ٦٢/٣١
- تخصيص الحكم بصفة من أوصاف الشيء يدل على نفي الحكم عما عدا محل الصفة (٧٤)/٣٢
- تخصيص الخبر جائر ٧٦٢/٣٣
- التخصيص خير من الاشتراك ٥٤٢ ، (٥١١)/٣٣
- التخصيص خير من الإضمار (٥٢٧)/٣٣
- التخصيص خير من المجاز (٥٢١) ، ٥١٨/٣٣
- التخصيص خير من النقل (٥١٧)/٣٣
- تخصيص الراوي لا يرفع العموم ٣٠٢/٣٣
- تخصيص السنة بالسنة جائر (٢١)/٣١
- تخصيص العام بدليل العقل جائر ٤٧٣ ، (٦١)/٣١
- تخصيص العام لا يمكن إلا بدليل يجب الرجوع إليه ٧٣٨/٣٣
- تخصيص العبادات بمكان دون مكان لا يعلم إلا من طريق التوقيف ٢٤/١٧
- تخصيص العبادات بوقت لا يعلم إلا من جهة التوقيف ٢٤/١٧
- تخصيص العموم بالإجماع جائر (٤٣)/٣١
- تخصيص العموم بالحس جائر ٩٢/٣١ - ٥٨٦/٣٠

تخصيص العموم بالعقل جائز	٥٣٦/٣٠ ، ٥٨٦ - ٣١/ [٦١] ، ٧١ ، ٩٢
تخصيص العموم بالقياس	٤١٣/٢
تخصيص العموم بالقياس لا يجوز	٥٢/٣١
التخصيص فرع العموم	٤٦٢/٣٠ ، ٤٨٠ ، ٥١٦ - ٣١/ ٦١٩ ، ٦٢٠
تخصيص القرآن بالسنة جائز واقع	٣١/ (٣٣)
تخصيص القرآن بخبر الواحد	٤٣٥/٢
تخصيص القطعي بالظني جائز	٣٠/ [٥٥٩] - ٣١/ ٢٢ ، ٥٢
تخصيص الكتاب بالسنة جائز	٣٠/ ٥٤٩ - ٣١/ (٣٣)
تخصيص الكتاب بالكتاب جائز	٣٠/ ٥٤٩ - ٣١/ [٧] ، ٣٤
التخصيص لا يثبت إلا بدليل	٢٨/ (٤٥٥)
التخصيص لا يقبل إلا بدليل	٢٧/ ٢٧٠ - ٣٠/ [٥٣٥]
تخصيص المعطوف يوجب تخصيص المعطوف عليه بما خص به المعطوف	٣١/ ١٢٤
التخصيص مقدم على الاشتراك	٣٣/ (٥١١)
التخصيص مقدم على الإضمار	٣٣/ (٥٢٧)
التخصيص مقدم على المجاز	٣٣/ (٥٢١)
التخصيص مقدم على النقل	٣٣/ (٥١٧)
التخصيص مقدم على النقل والاشتراك والمجاز والإضمار	٣٣/ ٥٢١
تخصيص المقطوع بالمظنون واقع	٣٠/ (٥٥٩)
التخصيص يجوز أن يكون بالإجماع	٣١/ (٤٣)
التخصيص يجوز أن يكون في الأخبار	٣٠/ (٥٥١)
تخلف الحكم بلا وجود مانع وانتفاء شرط يدل على أن الوصف ليس بعلة	٢٩/ ٥٤٠
التخلية في البيع الجائز تكون قبضا	١٦/ ٩٦
التخلية قبض في البيوع إلا في مسألة	٢/ ٢٩٢
التخمين البحث لا ينبغي أن تسند إليه الأحكام الشرعية	٨/ (٦٣٧)
التخمين لا يفيد	٨/ (٦٣٧)
التخويف بقتل أجنبي لا يعد إكراها شرعا	١٢/ (٥٦٣)
التخير بين الأحاد لا يقتضي التخير بين أجزاء الجزئيات	١٠/ (١٨٥)
التخير في الجملة هل يقتضي التخير في الأبعاض	١٠/ ٥٨٩
التخير ينافي الوجوب	٢٧/ ٣٦٢
التدابير إذا لم يكن لها عن الشرع صدر فلا عبرة بها	٢٦/ [٣٤٩]
تداخل الأحكام إنما يكون مع اتحاد الجنس	٨/ ٥٨٢ - ٩/ ٣١٠ - ٢٥/ ٤٩٥

- التداخل إنما يتحقق قبل الأداء لا بعده..... ٥٨٢/٨
- التداخل إنما يكون عند اتحاد المحل ٤٥١/٢٠
- تداخل الحدود إنما يكون مع اجتماعها (٤٩٤)/٢٥
- التداخل على خلاف الأصل (٥٧٥)/٨
- التداخل قبل الأداء لا بعده ٤٥١/٢٠ - ٣١٣، ٣١٠/٩
- التداخل يحصل في المتفق لا في المختلف ٤٥١/٢٠ - ٣١١، ٣٠٨/١٧
- تدارك الجملة ببعض قريب من مصالح الشرع ٥٥٣/٢
- التدبير في الأمور العامة إلى الإمام ٢٦٧/٢٦ - ٤٧٥/١
- تدراً الحدود بالشبهات ٤٧٧/٢٥
- تدراً العقوبات الشرعية بالشبهات ٤٦٠/٢٥
- تدرك الجماعة بجزء من الصلاة (٤٧٧)/١٩
- التراخي اليسير لا يضر ٤٨٧، ٤٨٥/١٥
- التراخي اليسير مغتفر في العقود التي تطلب فيها الفورية [٤٨٥]/١٥ - ١٤٨/١٠
- ترادف الأدلة على المدلول الواحد جائز ٣٦٣/٢٩ - (٢٤٧)/٢٧
- ترادف الأدلة على مدلول واحد جائز ٢٥١/٢٧
- الترادف على خلاف الأصل ٢٩٠/٣٢
- الترادف واقع في اللغة العربية ٢٩٠/٣٢
- التراضي إذا وقع على شيء مخالف للشرع فهو لغو ١٨/٢١
- التراضي أساس الإلزام والالتزام ٢٤، ١٨/٢١
- التراضي ركن في البيع ٢٢/٢١
- التراضي معتبر في البيع (١٧)/٢١
- التراضي هو المعتبر في باب المعاوضات المالية ٢٤/٢١
- التراضي هو المناط الشرعي في المعاملات ٢٣، ٢١/١٣ - ٥٨٩ - ١٤ - ٣٠ - ١٦/[١٣١]، ١٣٦، ٢٢١، ٤٦١ - ١٨/٢١، ٢٤
- التراضي هو المناط الشرعي للمعاملات ٢٩٣/١٦ - ٥٤٥/١٣
- التراضي هو المناط في كل المعاملات ٥٩٠/١٣
- التراضي هو المناط في المعاوضات الشرعية ٢٠٤/٢١ - ٥١٣، ٥١٠، ٤٦٤، ٤٦٣/١٦
- التراضي هو المناط في نقل الأموال من بعض العباد إلى بعض ٢٤/٢١ - ٥٨٥/١٢
- التراضي يصحح كل معاملة إلا ما كانت محرمة في نفسها ٢٢، ١٨/٢١ - ١٣٤، ١٣١/١٦
- التراضي يقتضي الحل (١٣١)/١٦
- تراعى الحاجات كما تراعى الضرورات (٢٧٥)/٧

- ترتب الأسباب على المسببات هو الأصل ٦٧٦/٢٧
- ترتب المصالح بحسب الأحكام الخمسة عند التعارض ١٧٦ ، ١٧٦ ، [١٥٣]/٤
- ترتيب الأحكام على الأسباب للشارع لا للمكلف [٤٦١]/٤
- ترتيب الحكم على الوصف المناسب يقتضي العلية ٣٣٩/٣٢
- ترتيب الحكم على الوصف يدل على علية ذلك الوصف لذلك الحكم ٢٦٧/٢٣
- ترتيب ذوي الأرحام في الإرث كترتيب العصابات ٤٣١/٢٤
- الترتيب شرط بين المتحد في كل الصلاة ٢٢٠/١٧
- ترتيب الشرطين يكون على نحو ترتيبهما في اللفظ ٧٢٦/٢٧
- ترتيب المصالح بحسب الأحكام الخمسة ١٢٦/٤
- ترجح الأدلة بعمل الأكثر ٣٦٢/٣٣
- ترجح دلالة الاقتضاء على المفهوم (٦٢٥)/٣٣
- ترجح رواية الأحفظ (٤٤١)/٣٣
- ترجح رواية متقدم الإسلام ٤٥١/٣٣
- ترجح الضروريات ثم الحاجيات ثم التحسينات ٢١٤ ، ١٢٩/٤
- ترجح العبارة على الإشارة (٦١٧)/٣٣
- ترجح العلة الحافظة على المبيحة (٦١٩)/٢٩
- ترجح العلة المركبة على العلة البسيطة ٦٣٨ ، ٦٣٦/٢٩
- ترجح العلة المشتملة على صفة حكمية على العلة المشتملة على صفة ذاتية ٦٢٠/٢٩ ، [٦٢٧] ، ٦٣٦
- ترجح العلة المشتملة على صفة ذاتية على العلة المشتملة على صفة حكمية ٦٢٨/٢٩
- ترجح العلة المقتضية للاحتياط على غيرها ٢٤٠/٣٣
- ترجح العلة الناقلة عن حكم الأصل على المقررة ٢٢٢/٣٣
- ترجح الفساد في باب العبادات أحوط (١٩)/١٧
- الترجيح إنما يجري بين ظنين ٣٤٠ ، ١٦٧ ، ١٧٢ ، ٢١٤ ، [٣٣٩] ، ٣٤٠
- الترجيح إنما يجري بين الظنين ٣٤٣/٣٣
- الترجيح إنما يقع بين المظنونين (٣٣٩)/٣٣
- الترجيح إنما يكون عند التنافي (١٦٣)/٣٣
- الترجيح إنما يكون مع تحقق التعارض (١٦٣)/٣٣
- الترجيح بالسبق عند المعارضة والمساواة أصل في الشرع (٤٦٣)/١٣
- الترجيح بإيجاد أصل الشيء أولى من الترجيح بالصفة ٤٢٢/٢
- الترجيح بقوة السبب أصل ١٧٩/١١

- الترجيح بقوة السند ٢٨٢/٣٣
- الترجيح بلا مرجح باطل ٤٤٣/٣١
- الترجيح بين الأخبار يقع بعلو الإسناد ٣١٢/٣٣
- الترجيح بين الدليلين بلا مرجح باطل ٤٨٥/٣١
- الترجيح بين الدليلين بلا مرجح باطل والعمل بالراجح منهما واجب ٢١٣/٣٣
- ترجيح التابع على الأصل ممتنع ٤٥٤/١١
- ترجيح الخبر المشهور على الأحادي غير المشهور ٢٨٢/٣٣
- ترجيح السنن في السند بفقه الراوي ٣١١/٣٣
- الترجيح فرع التعارض ٥٦٥/٣٠ - ٣٣/١٦٣ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ٣٤٠
- الترجيح فرع المعارضة ١٦٣/٣٣
- الترجيح لا يصار إليه إلا عند تعذر الجمع ١٠٢/١٧
- الترجيح لا يكون بين القطعيات ٣٤٢/٣٣
- الترجيح لجانب الفساد احتياط في أمر العبادة ١٩/١٧
- الترجيح يجري بين القطعيات ٣٣٩/٣٣
- ترد الأيمان إلى العرف ٤٤٥/١
- ترد التمليكات بعد الإيجاب برد الطرف الآخر إياها ٢٩/١٤
- ترد عقود التملك برد الإيجاب فيها ٢٩/١٤
- التردد إنما يقدر فيما تجب فيه النية ٢٠٣/٦
- التردد الذي يعتضد أحد طرفيه بالأصل لا يضر ٢١٥/٦
- التردد في النية مانع من الصحة في غير الضرورة ٢٠٣/٦
- التردد المعتضد بالأصل لا يضر ٢١٥/٦
- ترديد النية إن استند إلى ظاهر أو أصل سابق لم يضر ٢١٥/٦
- الترديد ينافي التعريف ٣٦/٢٧
- ترك الاستفصال في حكايات الأحوال مع الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال ٤٦٣/٣٢
- ترك الاستفصال في حكاية الحال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال ٤٢٧/٢ -
- ٣٠/٣٩٩ ، ٤١٠ ، ٤١١
- ترك الاستفصال في قضايا الأحوال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة عموم المقال ٣٠/٣٩٩
- ترك الاستفصال في مقام الاحتمال يجري مجرى العموم في المقال ٤٠٩/٣٠
- ترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال ٤١٠ ، ٤٠٩/٣٠
- ترك الاستفصال في وقائع الأحوال كالعموم في المقال ٥١٠/٣٠
- ترك الاستفصال في وقائع الأحوال ينزل منزلة العموم في المقال ٥١١/٣٠

- ترك الاستفصال مع تعارض الأحوال يدل على عموم الحكم ٤٦٢/٣٢
- ترك التخلص لا يسقط الضمان ١٣٩/٢٦
- ترك التخلص لا يسقط العقوبة عن الجاني ١٣٩/٢٦
- ترك التخلص مع القدرة لا يسقط الضمان عن الجاني ١٣٩/٢٦
- ترك التخلص من الهلاك لا يسقط به ضمان الجناية ٣٠/٢٦، [١٣٩]
- ترك تعيين غير المفيد لا يفسد العقد ٣٧٢/٩
- ترك الحرام واجب ٥٧٠/٢٧ - ٢٦٦/١٧
- الترك الراتب سنة كما أن الفعل الراتب سنة ٥٣٥/٢٨ - ٤٦٠/٢٧
- ترك الراوي العمل بما رواه يكون جرحاً ٣٧٨، ٣٦٨/٢٨
- ترك الشيء لا يدل على تحريره ٥٣٦/٢٨
- ترك ضد المأمور به من ضرورة فعله ٢٧٧/٣١
- ترك العبادات أو بعض أجزائها يستلزم الجبران ٤٥٧/٢٠
- ترك العمل بالرواية ليس جرحاً للراوي ٣٦٨/٢٨
- ترك العمل لأجل الراوي تجريح ٣٦٨/٢٨
- الترك فعل ٥٣٦/٢٨
- الترك فعل إذا قصد ٢٣٢، ٢٣٠/٦
- الترك فعل في باب الضمان ٣٣١/١٤
- الترك فعل يوجب الضمان ٣٢٨/١٤
- ترك القياس في موضع الحرج والضرورة جائز ٣٦٣/٢
- الترك كالفعل في باب الضمان ٣٣١، ٣١٣/٧ - ١٤، (٣٢٣)
- ترك الكلام يقتضي تمامه ٩٩/١٠
- ترك ما لا يتم ترك الحرام إلا بتركه واجب ٥٧٥، (٥٦٩)/٢٧
- ترك ما ليس بواجب جائز ٣٦٢/٢٧
- ترك المحرم أولى من فعل المندوب ٤٤٨/١
- ترك المشكوك فيه إلى المتيقن المعلوم جائز ٣٢٤، ٣٢١/٦، [٣٣٩]
- الترك مع الحرص على إحراز فضيلة النفل دليل الكراهة ٥٣٦/٢٨
- ترك المكروه أولى من إدراك الفضيلة بتصرف (٢٧١)/١٧
- ترك المكروه أولى من فعل المندوب ٢٦٧/٩، ٢٧٠ - ١٧، [٢٧١]، ٢٧٣، ٢٧٤ - ٢٧٠/٢٧، ٣٥١/٢٧، ٥١٨، ٥١٥
- ترك المكروه الذي هو الوقوف وحده أولى من إدراك الفضيلة ٢٧٣/١٧
- ترك المكروه مقدم على فعل السنة (٢٧١)/١٧

- الترك من الأفعال الداخلة تحت الاختيار..... ٥٣٦/٢٨
- الترك منه عليه السلام كالفعل..... (٥٣٥)/٢٨
- ترك المنهي عنه لا يحتاج إلى نية للخروج من عهدة النهي..... (٢٢٩)/٦
- ترك المنهي مقدم على فعل المأمور..... [١٧٣]/١١
- ترك النبي ﷺ سنة كما أن فعله سنة..... [٥٣٥]/٢٨
- الترك هو كالفعل أم لا..... ٣٢٣/١٤
- ترك الواجب أهون من فعل المحظور..... (١٧٣)/١١ - ٥٦/٢٥
- ترك الواجب خشية الضرر..... ٣٣/٨
- ترك واجبا فترتب عليه ضرر مباشر فإنه يضمن..... ٣٣٢/١٤
- ترك الواجبات أهون من فعل المنهيات..... (١٧٣)/١١
- ترك الواجبات عندنا في الضمان كفعل المحرمات..... (٣٢٣)/١٤
- تركيب الحكم على كل جماعة بصيغة الجمع تدل لغة تناول الحكم لكل واحد..... ٣٠٨/٣١
- التروك لا تحتاج إلى النية..... (٢٢٩)/٦
- التروك لا تشترط فيها النية..... (٢٢٩)/٦
- التروك لا تعتبر فيها النية..... (٢٢٩)/٦
- التروك لا تفتقر إلى النية..... ٢٧٢ ، ٢٧٠ ، [٢٢٩] ، ٢٢/٦
- التروك يكتفى فيها بمجرد النية..... ٢٣٣ ، ١٥٠ ، ١٤٨/٦
- التزام إبطال الرخص ممنوع على الأصح..... ٦٢/٢٨
- التزام بعض ما لا يتجزأ التزام لكليه..... ٤٩٢/١٠
- التزام تسليم ما لا يقدر عليه بعقد المعاوضة لا يجوز..... (١٨٩)/١٥
- التزام العمل عند ما حده الشرع واجب..... (٦١٨)/٨
- التزام كل الطاعات يلزم..... (٦٠١)/٢٠
- التزام ما يخالف سنة العقود شرعا من ضمان أو عدمه ساقط..... (٣١٥)/١٥
- التسامح جار في الإعارة..... (٥٥١)/٢٢
- التسامح في المنافع أكثر من التسامح في الأعيان..... ٥٥١/٢٢
- التساوي في سبب الاستحقاق يوجب التساوي في نفس الاستحقاق..... (٦٧٧)/١٣
- التساوي في سبب الاستحقاق يوجب التساوي فيه..... ٦٦٥ ، ٦٦٣/١٣
- التساوي في سبب الاستحقاق يوجب المساواة في الاستحقاق..... ٦٨١/١٣
- التساوي في السبب يوجب التساوي في الاستحقاق..... (٦٧٧)/١٣
- التسبب إنما يكون موجبا للضمان إذا كان المسبب متعديا في التسبب ولم يطرأ عليه مباشرة من مختار..... (٢٨٦)/١٤

- التسبب في الإلتلاف يوجب الضمان..... ٤٦٨/١
- التسبب كالمباشرة في حكم الضمان ١٣٩/٢٦ - ٥٥٠/٢٥
- تستحب مراعاة الخلاف إذا لم يرتكب مكروه مذهبه ٢٥٤/٩ ، ٢٥٨ ، [٢٦٧] ، ٢٧٦
- تستعمل القرعة عند المبهمة من الحقوق أو لدى التزاحم (٤١٤)/١٣
- تستعمل القرعة في تمييز المستحق ١١/١٣
- التسعير يدور مع المصلحة حيث دارت [٣٢٩]/٢١
- تسقط العقوبة بالموت ٢٨١/١٣
- تسقط الواجبات مع العجز (١٨٧)/٧
- التسلسل والدور محالان (٩٩)/٢٧
- التسليم بحكم العقد يكون عقبيه ٣٣٤/١٦
- التسليم في العقد يجب على حسب العرف (٩٥)/١٦
- تسليم المبدل يوجب تقرر البذل (١٨٣)/١٥
- تسليم المعقود عليه مقرر للبذل [١٨٣]/١٥
- تسليم المعوض يوجب تقرر البذل (١٨٣)/١٥
- تسمية ما ليس بمتقوم في عقد يحتاج فيه إلى تسمية البذل لصحته توجب فساد العقد ٣٧٩/١٦ ، ٣٨٢
- التسمية والحيلة لا تجعلان الحرام حلالا (٥٨٧)/٢٧
- تسومح في الابتداء ما لم يتسامح في البقاء (٥٠٩)/٨
- التسوية بين الأصل والفرع في مسألة النقص لا يدفع النقص ٥٤٠/٢٩
- التشبه بالبهائم في الأمور المذمومة في الشرع مذموم منهى عنه (٣٤٦)/١٨
- التشبه بالبهائم مكروه شرعا (٣٤٦)/١٨
- التشبه بالحيوانات منهى عنه [٣٤٦] ، ٣٢٧ ، ٣٢٧/١٨
- التشبه بالكفار منهى عنه [٣٣٦] ، ٣٢٧ ، ٣٢٧/١٨
- التشبيه لا يقتضي التسوية من كل وجه ٣٤٧/٣٢
- التشبيه لا يوجب في الدين حكما أصلا ٣٤٨/٣٢
- تشتط الدعوى عند قاض في العقوبة ٥٤/١٣
- تشتط المماثلة في القصاص في المحل والقدر والصفة ٣٩/٢٦
- تشرع اليمين في الحقوق لا في الحدود ٣٨٥/٢٥
- التشريع منوط بالضبط والتحديد (٤٢٥)/٣
- التشريك بين عبادتين مقصودتين لا يجوز [١٥٥]/١٧
- التشريك بين الفرض والنفل لا يجوز (١٦٧)/١٧
- التشريك في النية مفسد لها ١٥٨ ، (١٥٥)/١٧

- التشريك مقتض للإبطال.....١٧/(١٥٥)، ١٥٨
- التشريك المقصود بين الفرض والنفل ممتنع.....١٧/١٥٥، ١٥٦، ١٦١، [١٦٧]، ٣٠٨، ٣٠٩
- تشريك نية الفرض مع غيره لا يجوز.....١٧/(١٦٧)
- التشريك يقتضي التسوية.....٢١/(٥٠٧)
- التشهير فيما هو نسك لا فيما هو جبر.....١٧/٤٣٠، ٤٣٢
- تصان النفوس المعصومة عن الهلاك.....٩/(٨)
- تصح الإجارة في كل منفعة مقدورة للأجير غير واجبة عليه ولا محظورة.....٢٢/(٣١)
- تصح الإجارة فيما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه وبقاء أصله.....٢٢/٣٢
- تصح دعوى الإقرار بالمجهول.....٢٥/٢٨٢
- تصح الشفعة في المنقول وغيره.....٢١/٤٥٠
- تصح العقود والقبوض التي وقعت في حال الكفر إذا لم يكن فيها بعد الإسلام شيء محرم.....١٦/(١٧٩)
- تصح المزارعة بالإضافة إلى المستقبل.....١٦/١٠٨
- تصح هبة الدين.....٢٢/(٢٦٥)
- تصح هبة المشاع.....٢٢/[٣١٩]
- تصح الوصية بكل مملوك يقبل النقل.....٢٤/[٧٧]
- تصح الوكالة في كل أمر يقبل النيابة شرعا.....٢٣/(٥٥)
- تصح الوكالة مشروطة بمستقبل.....٢٣/(٣٥)
- تصح الوكالة المؤقتة.....٢٣/٣٩
- التصحیح بصيغة التفضيل أصح ونحوها يفيد أن المقابل أيضا صحيح.....٣٢/٢١٢
- تصحیح البنات والعمل بها واجب ما أمكن.....١٣/١١
- تصحیح الخطأ أمر واجب شرعا.....٨/(٥٦٧)
- تصحیح العقود بحسب الإمكان واجب.....١٦/(١٩)
- تصدق خیر ناجز فلا يؤخر لمفسدة متوهمة.....٧/٩٥
- التصديق لا يلحق بالمجهول.....٢٧/(١٩)، ٢٤
- التصرف إذا لم يصادف محله يكون لغوا.....٩/(١٧١) - ١٣/٢٣٦، ٢٤٠
- التصرف إذا لم يكن لازما كان لدوامه حكم ابتدائه.....٨/(٥٢٥)
- تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة .. ١/٣٥٨، ٤٧٥ - ٢/٥٩، ١٦٦، ١٩٦، ٢٠٨، ٣٨١ -
- ٣/٣٢٦، ٣٣٩، ٤٦٣ - ٤/٤٢٤، ٤٢٥ - ٥/٣٤٤، ٣٤٦ - ١٨/١١٩، ١٢٣ - ٢٦/٢٦٧، ٣٧٧
- تصرف الإمام في بيت المال مقيد بشرط النظر.....١/[٤٧٨] - ٢٦/[٣٧٧]
- تصرف الإمام في الرعية منوط بالمصلحة.....١/٣٦٩
- تصرف الإنسان في خالص حقه إنما يصح إذا لم يتضرر به غيره.....٧/٤٧٠، ٥٥٥، [٥٧١]، ٥٨٠،

٥٨١، ٥٨٢ - ٥٩٩/١٤ - ٥٤٢/١٦

- تصرف الإنسان في خالص حقه إنما ينفذ إذا لم يتعد إلى الإضرار بغيره.....٧/ (٥٧٢)
- تصرف الإنسان في خالص حقه لا يتوقف على علم الغير.....٧/ ٥٧٢، ٥٧٥
- تصرف الإنسان في المنافع المشتركة مقيد بعدم الإضرار.....٧/ ٥٦٥
- تصرف الإنسان في نفسه وشؤونه بدون معارض أمر فطري وهو مراد للشرعية.....٢/ ٥٦٤
- التصرف الباطل لا وجود له إلا من حيث الصورة.....٨/ ٣٢٨
- التصرف الباطل لا يقبل الإجازة.....١٥/ (١٠٧)
- التصرف بالملك أقوى من التصرف بالولاية.....١٤/ ١٨٧
- التصرف الذي فوض إلى اثنين لا يقتدر أحدهما وحده على عمله.....١٨/ (١٥٣)
- التصرف الذي لا خير فيه ولا شر ممنوع منه الولي إذ لا مصلحة فيه.....٢٣/ ١٢٨
- تصرف السلطان لبيت المال إنما يكون بوجه المصلحة.....٢٦/ (٣٧٧)
- التصرف الشرعي لا وجود له بدون الأهلية والمحلية شرعا.....٢٨/ ١٣٤
- التصرف الشرعي لا وجود له بدون المحلية شرعا.....٩/ (١٧١)
- تصرف الشريك في المشترك لا يجوز إلا برضا الشريك.....١٤/ (١٣٢)
- التصرف الصادر من غير الأهل وفي غير محله يكون ملحقا بعدم.....٢٧/ ٦٤٢، ٦٣٦
- تصرف الصبي غير نافذ.....١٢/ (٣٦٨)
- تصرف الصدقة في أهل الفيء ولا يصرف الفيء في أهل الصدقة.....٢٦/ ٣٩١، ٣٩٣
- تصرف العاقل يتحرى تصحيحه ما أمكن.....٨/ (٣٤٩)
- التصرف على الرعية منوط بالمصلحة.....١/ ٤٢٣ - ٣٢/٢، ٤١، ١٦٠، ٣١٧، ٣٨١
- التصرف في الأئمان وسائر الديون وضمان المتلفات ونحوها سوى الصرف والسلم جائز قبل القبض.....١٤/ (١٦١)
- التصرف في بيت المال من ولي الأمر منوط بالمصالح العامة للمسلمين ومقيد بها.....٢٦/ (٣٧٧)، ٣٩٨
- التصرف في حق الغير بغير إذنه حرام سواء أضر به أو لا.....١٤/ ٩٦
- التصرف في الحق المشترك بدون إذن الشريك فاسد.....١٤/ (١٣١)
- التصرف في خالص الحق لا يتوقف على رضا الغير.....٧/ ٥٧٢، ٥٧٥
- التصرف في الدين قبل القبض جائز.....١٤/ (١٦١)
- التصرف في مال الغير بإذنه على وجه تحصل فيه مخالفة الإذن إن كان على وجه يرضى به عادة يصح.....٩/ ٣٦٤
- التصرف في مال الغير جائز عند الحاجة.....٧/ ٣١٧
- التصرف في مال الغير سبب لوجوب الضمان في الأصل.....١٤/ ٢٩٨
- التصرف في مال الغير يجوز للحاجة.....٧/ ٣١٦، ٣١٧

- التصرف في المبيع قبل القبض لا يجوز..... ١٤٢/١٤
- التصرف في ملك الغير بغير إذنه محظور في الأصل..... ١٤/ (٩٥)
- التصرف في ملك الغير حرام..... ١٤/ (٩٥)
- التصرف في ملك الغير لا يثبت إلا بإباحة المالك..... ١٤/ (٩٦)
- التصرف في ملك الغير لا يجوز إلا على الوجه الذي أذن فيه من تقييد أو إطلاق..... ١١/ ٣٦
- التصرف في الوقف إنما يكون بما فيه المصلحة..... ٢٢/ (٤٠٩)
- تصرف القاضي فيما له فعله مقيد بالمصلحة..... ١٨/ ١١٩ ، ١٢٣
- التصرف للحاجة يجوز في مال الغير..... ٧/ [٣٠٩] - ١٤/ ٩٧
- تصرف المالك عن ولاية الملك أولى نقضا كان أو إجازة..... ١٦/ ٤٤٦
- تصرف المالك في ملكه لا يتقيد بشرط السلامة..... ٧/ ٥٧٣ ، ٥٧٨
- تصرف المريض إنما يرد للتهمة..... ٩/ (٣٤٤)
- تصرف المريض لا يصح مع التهمة..... ٩/ ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، [٣٤٤]
- تصرف المريض مرض الموت في الحكم كالمضاف إلى ما بعد الموت..... ١٣/ ٧٨
- التصرف المصادف لغير محله يلغو..... ٩/ (١٧١)
- تصرف المضارب مبني على عادة التجار..... ٨/ ٢٢٤
- التصرف المضاف إلى غير محله باطل..... ٩/ [١٧١] ، ٤٨٨ - ١٠/ ١٧٢ ، ١٧٣
- تصرف المضطر كتصرف غيره..... ٧/ ٤٨٧ ، [٥٣١] ، ٥٣٦ ، ٥٣٧
- تصرف المفلس في ذمته صحيح..... ٢٣/ (١٦٣)
- التصرف مقيد بالمحافظة على مقصود الشرع..... ٧/ ٥٧٢ ، ٥٧٣
- تصرف النائب تصرف المنوب عنه..... ١٨/ (١٢٩)
- تصرف الوصي مقيد شرعا بالأحسن والأصلح للتييم..... ١٨/ ١١٩ ، ١٢٣
- تصرف الولي منوط بالمصلحة..... ٢/ ٥٤٩ - ٢٣/ ٣٤٩ ، ٣٤٩
- التصرف يدل على اليد..... ١٤/ (٧٠)
- التصرفات إذا كانت دائرة بين جهات شتى لا تنصرف لأحدها إلا بنية..... ٦/ (١٠٣)
- التصرفات إذا كانت دائرة بين جهات شتى لا تنصرف لجهة إلا بنية..... ١/ ٤٨١ - ٦/ ٢٠ ، [١٠٣]
- التصرفات التي تحدث الفسخ يفسدها الهزل..... ١٢/ (٥٨٥)
- التصرفات التي لا تحدث الفسخ لا يؤثر فيها الإكراه..... ١٢/ (٥٤١)
- تصرفات السكران كلها نافذة..... ١٢/ (٦٠٣)
- التصرفات الشرعية لا تراد لعينها بل لحكمها..... ١٦/ ٣٤٤
- التصرفات الشرعية يلزم لصحتها توافر الولاية والأهلية..... ٢٨/ ١٣٤
- تصرفات الصغير الفعلية معتبرة..... ١٢/ (٣٥٩)

- تصرفات الصغير المميز صحيحة إذا كانت نافعة له نفعاً محضاً وباطلة إذا كانت ضارة به ضرراً محضاً ٣٤٧/١
- تصرفات المريض نافذة وإنما تنقض بعد الموت ١٣/ (٧٨)
- تصرفات المستناب إنما تتعلق أحكامها بالمستناب ١٨/ ١٣٤
- تصرفات المكروه كلها باطلة إلا أن يكون إكراهاً بحق ١٢/ (٥٢٥)
- التصرفات النبوية تعرف مقاصدها بتمييز مقاماتها ١٣١/ ٥، ١٣٧، ٣٠١، [٣١٧]، ٣٣١
- التصريح بمقتضى العقد لا يزيده إلا وكادة ١٢/ ٨٣
- التصريح لا يقتصر على النية ٦/ ٢٧٠، ٢٧٢
- التصريح يبطل الدلالة ٩/ (٧٩)
- تصور المحال محال ٢٧/ ٨٨
- تصور وقوع المحال محال ٢٧/ ٨٨
- تضمن المنافع بأجور الأمثال إذا تعذر رد الأعيان ١٤/ ٥٨٧، ٥٨٩
- التضمن لا يجوز إلا بحجة شرعية ١/ ٤٦٩
- تطرق الاحتمال مسقط للاستدلال ٣١/ ٤٨٦ - ٣٢/ (٤٧٣)، ٤٧٧
- تطرق التخصيص إلى العمومات أكثر من تطرق التأويل إلى الخاص ٣٣/ ٤٨٢
- تطهير النجاسة لا تعتبر فيه نية ولا فعل ١٩/ (١٨١)
- تطهير النجاسة لا يعتبر فيه النية ١٩/ (١٨١)
- التطوع أخف حكماً من الفرض ١٧/ ٣٦٤
- تطوع الجهاد أفضل من تطوع الحج ٢٦/ ٤٨١
- التطوع لا يسد مسد الواجب ١٧/ (٣٨٤)
- التطوع لا يسقط الفرض ١٧/ ٣٩١
- التطوع لا يلزم بالشروع ١/ ٤٨٥ - ١٠/ ٨
- التطوع لا يلزم بالشروع فيه في غير الحج والعمرة ٢٠/ ٦٢١
- التطوع ينوب في الحج عن الفرض ٢٠/ [٢٧٣]
- تطوعات الحج تجزئ عن واجب جنسها ٢٠/ (٢٧٣)، ٢٧٦
- التطوعات لا تقضى ١٧/ (٣٩٤)
- التطوعات يحتمل فيها ما لا يحتمل في الفرائض ١٧/ (٣٥٨)
- التعارض إذا وقع بين البيتين وأمكن العمل بهما وجب العمل بهما بحسب الإمكان ٢٥/ ٢٠١
- تعارض القطعيين محال ٣٣/ ٣٤١
- تعارض قولي المجتهد في حق من قلده كتعارض الأدلة في حق المجتهد ٣٣/ ١٠٩
- تعارض المحرم مع المكروه يقتضي تقديم درء المحرم ولو بارتكاب المكروه ١١/ (١٦٧)، ١٦٨

- تعارض الموجب والمسقط يغلب المسقط..... ١٩٧/١١ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، [٢٠٦]
- تعاطي سبب الترخص لقصد الترخص لا يبيح ٤/(١٠٩) - ١٥٥/٧ ، ١٦٦
- تعاطي العقود الفاسدة حرام..... ٤٢/٢٨
- تعاطي المحرمات مع قيام موجب الطبع وداعيته أخف في نظر الشرع من تعاطيها مع عدم الداعية ٥٩٢/٩
- التعاقد على المعصية لا يجوز..... ٤٠/٢
- التعاليق اللغوية أسباب [٦٧٩] ، ٦٦٧ ، ٦٢٤/٢٧ ، ٦٩٧ ، ٧٠٧ ، ٧١٧ ، ٧٥٨ - ٦٢١/٣٠ - ٦١/٣٢
- التعاليق اللغوية أسباب شرعية ٢٧/(٦٧٩)
- التعاليل إنما تناط بالأعم الأغلب..... ٢٩/[٣١٩] ، ٣٢٨ ، ٣٨٢
- التعاليل تناط بالأعم الأغلب ٢٩/٣٢٣
- التعامل بخلاف النص لا يعتبر..... ٨/(١٤٠) - ١٤٧/٢٩ - ١٢/٣٣ ، ١٨
- التعاوض على المحرم ممنوع ٩/(٣١٩)
- التعاون على الدين من أصول الشريعة ١٨/(٢٤١)
- تعاونوا على البر والتقوى..... ٤١٠/١
- تعتبر الأسباب في عقود التمليكات..... ٢٦/٤٢٩
- تعتبر الأسباب في عقود التمليكات كما تعتبر في الأيمان..... ١٦/[٥٧٣]
- تعتبر الحقيقة لا الاعتقاد..... ٧/(٦٨)
- تعتبر العادة إذا اطردت ٨/٢٣٠
- تعتبر العادة إذا اطردت أو غلبت ٢/٢٠٨
- تعتبر القيمة في موضع الإلتلاف..... ١٥/(١٧)
- تعتبر موافقة داود مطلقا في الإجماع..... ٢٩/٧٣
- تعتبر النية في جميع العبادات إذا أمكن فعلها على وجهين..... ٦/١٧٢
- تعتبر نية المدين الدافع دون نية الدائن المدفوع إليه..... ١٠/٢٧٦
- تعجب الرب سبحانه إن تعلق بحسن الفعل دل على الأمر به وإن تعلق بقبح الفعل دل على النهي عنه ٣١/[٣٢٣]
- تعجيل الحق قبل وجود سبب وجوبه لا يجوز..... ١/٤٦٦
- تعجيل الدين بشرط حط البعض جائز ٢٢/(٥٢٥)
- تعجيل الزكاة يجزئ إذا كان أحد سببي وجوبها موجودا وهو النصاب ٢٠/(١٣٩)
- تعجيل الطاعات أفضل من تأخيرها ما لم تقم الدلالة على فضيلة التأخير ١٧/[١٧٣]
- التعداد في مقام البيان يفيد الحصر ٣٢٤/٣٢ ، ٣٢٥
- تعدد الأسباب يقتضي تعدد المسببات ٢٧/٥٧٩

- تعدد الدليل جائز (٢٤٧)/٢٧
- تعدد السهو لا يوجب تعدد السجود إلا في المسبوق (٤٢٣)/١٩
- تعدد المتعلق يستلزم تعدد المتعلق ٥٧٩/٢٧
- التعدي شرط في وجوب كفارة القتل ١٥٨/٢٦
- التعدي على السبب هل هو كالتعدي على المسبب ١٠٩ ، ١٢/ (١٠٨)
- التعدي على مال الغير يستوي فيه الجهل والعمد (٢٧٢)/١٤
- التعدي في سبب السبب كالتعدي في السبب ٦٥٦/٢٧
- تعدي محل الحق إلى غيره هل يبطل به المستحق أو يبقى وإنما يبطل الزائد خاصة ٣٩٧/٧
- التعدي مضمون أبدا ٢٦٧/٢٣
- التعدي مضمون أبدا إلا ما قام دليله (٣٠٥)/١٤
- التعدي يترتب عليه الضمان (٣٠٥)/١٤
- التعدية فرع صحة العلة في الأصل ٥٤٠/٢٩
- تعذر الإتيان بالبعض لا يمنع الإتيان بما بقي (٤٣٦)/١٠
- تعذر الرجوع فيما يجوز الرجوع فيه قد يمنع حق الرجوع ويسقطه ٣٤٦/٢٢
- التعريض إذا دعت إليه مصلحة شرعية راجحة لا مندوحة عنها إلا بالكذب فهو مباح ١٠٦/٩
- التعريض بالقذف كالتصريح في وجوب الحد ٩٦/٩
- التعريض بما يوجب الأدب كالتصريح ٢٧٤/١٨ - ٩٨ ، ٩٦/٩
- التعريض غير ملحق بالتصريح (٩٥)/٩
- التعريض في باب الغيبة كالتصريح ٩٦/٩
- التعريض يؤثر في الأحكام ١٠٥ ، ٩٥/٩
- التعريف إذا رجع إلى ما تقدم صار المتقدم كالمذكور ٢٦٩/٣٢
- تعريف الإضافة من مقتضيات العموم (٣١١)/٣٠
- التعريف إنما يكون بالثابت (٣٥)/٢٧
- التعريف بالإشارة أبلغ من التعريف بالاسم (١٩١)/١٠
- التعريف بالإشارة من أعرف المعارف (١٩١)/١٠
- التعريف بالحقيقة مقدم على التعريف باللائم ٤٩/٢٧
- التعريف بالحقيقة يقدم على التعريف باللائم [٣٥]/٢٧
- التعريف بالخفيات لا يجوز ٣٥/٢٧
- التعريف بالذاتيات يفيد التمييز والتصوير وبالعرضيات لا يفيد إلا التمييز (٣٥)/٢٧
- التعريف بالمجهول لا يصح ٣٥/٢٧
- تعريف الشيء بنفسه ممتنع ١٠٠/٢٧

- تعريف الماهية بنفسها أو أجزائها تحصيل الحاصل ٨٢/٢٧
- تعريف المعرفة محال ٨٢/٢٧
- التعريف يلزم أن يكون جامعا مانعا ٣٦/٢٧
- التعزير إلى الإمام على قدر عظم الجرم وصغره ٥٩١/٢٥ - ٣١٦ ، ١٦٣/٢
- التعزير إنما يباح بشرط سلامة العاقبة ٥٩٩/١٤
- التعزير بأخذ الأموال جائز للإمام ١٠١/١٨
- التعزير بالعقوبات المالية مشروع ١٠٢/١٨
- التعزير بالمال سائغ إتلافا وأخذًا ١٠٢/١٨
- التعزير في كل شيء بحسبه ٥٦٨/٢٥
- التعزير لا يسقط بالتوبة ٤٦/١٨
- التعزير المتمحض لحق الله يسقط عن مستحقه بالتوبة ٥٦٨/٢٥
- التعزير مشروط بشرط سلامة العاقبة ٥٦٨/٢٥
- التعزير مشروع في حق الصبيان (٥٧٩)/٢٥
- التعزير مشروع في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة ٥٧٧ ، (٥٦٧)/٢٥
- التعزير واجب في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة (٥٦٧)/٢٥
- التعزير يجري في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة ٥٧٧ ، [٥٦٧]/٢٥
- التعزير يختلف باختلاف الأعصار والأمصار ٥٩٨ ، ٥٩١ ، [٥٨٥]/٢٥
- تعظم السيئة لشرف فاعلها ٢٧٣/١٢
- تعظيم شعائر الله واجب ٤٢٣ ، ٤١٤ ، ٤١١/١٧
- تعلق حق الغير مانع من الفسخ ٦٣٨/١٣
- تعلق حق المعين بالمال يمنع التصرف فيه ٨٦ ، ٨٠/١٤ - ٦٤١ ، ٦٤٠ ، ٦٣٩ ، [٦٣٣]/١٣
- تعلق الحكم بالمحسوس على ظاهر الحس لا على باطن الحقيقة ١١٩/٢
- تعلق الدين بالعين يمنع التصرف فيها ٦٣٨ ، ٦٣٤/١٣
- تعلق الزكاة بالعين أشد من تعلقها بالقيمة (١٢٥)/٢٠
- تعلق الشيء بالذمة لا يمنع تعلق الآخر (٦١)/١٣
- تعلق المناسك بالمكان أكد من تعلقها بالزمان ٤٥٥/٢٠
- التعلقات تابعة لمتعلقاتها (٢٩٩)/٤
- تعليق الإجارة بشرط على خطر الوجود لا يصح (٦٧)/٢٢
- تعليق الأمر بالمشيئة يدل على أنه غير واجب [٣٦١]/٢٧
- تعليق الأملاك بالأخطار باطل ٣٦٣ ، ٣٠٨/١٠
- التعليق إنما يصح ممن يصح منه التنجيز (٣٤٧)/١٠

- تعليق الإيصاء بالشرط جائز ٤٣/٢٤
- التعليق بالإرادة لا يقتضي الوجوب ٣٦٦/٢٧
- التعليق بالإرادة ينافي الوجوب (٣٦١)/٢٧
- التعليق بالشرط المحض لا يجوز في التمليكات ويجوز فيما كان من باب الإسقاط المحض ٢٥٢/١٣
- التعليق بالشرط المحض والإضافة إلى أجل لا يجوز في التمليكات ويجوز فيما كان من باب الإسقاط المحض ٢٥٣/١٣
- التعليق بالشرط مشروع في الإسقاط المحض أما فيما فيه شبهة التملك فليس بمشروع ٢٤٠/١٦
- التعليق بالشرط يختص بالإسقاطات المحضة التي يحلف بها ٧٢١/٢٧
- التعليق بالشرط يقتضي وجود الحكم عند وجود الشرط (٣٠٨)/١٠
- التعليق بالظاهر المنضبط دأب الشرع دون الخفي المضطرب ٣٣٦/٢٩
- التعليق بالموت في التمليكات يصح وصية ٣٧٨/١٥
- التعليق بالموجود تحقق (٣٤٢)/١٠ - ٢٤٠/١٦ ، ٢٤٥
- التعليق بالموجود تنجيز (٣٤١)/١٠
- التعليق بأمر في الماضي تنجيز (٣٤١)/١٠ - ٧٠٩/٢٧
- التعليق بشرط كائن تنجيز ٣٦١/٢ - (٣٤١) - ٧٠٩/٢٧ ، ٧٠٩
- التعليق بشرط واقع غير ممتد يصرف إلى المستقبل ٥١٦/٨ - ٣٤٢/١٠ ، ٣٤٤
- التعليق بشرط واقع غير ممتد ينصرف إلى المستقبل ٧٠٦/٢٧
- تعليق التملك بالشرط باطل ٦٨/٢٢
- تعليق التملك بالشرط لا يصح (٣٧٧)/١٥
- تعليق التملك على الخطر لا يجوز (٣٧٨)/١٥
- تعليق التملك على شيء باطل ٧١/٢٢
- تعليق التمليكات بالخطر لا يصح (٣٧٧)/١٥
- تعليق التمليكات بالشرط باطل ٣٨٣/١٥
- تعليق التمليكات والتقييدات بالخطر لا يجوز (٣٧٧)/١٥
- تعليق التمليكات والتقييدات بالشرط باطل [٣٧٧]/١٥ - ١٠٧/١٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤٤ - ٢٦٧/٢١
- تعليق الحكم باسم مشتق مشعر بالعلية ٣٤٧/٢٩ ، ٣٤٩ ، (٥١٥)
- تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بعلية مبدأ الاشتقاق (٥١٥)/٢٩
- تعليق الحكم على الذات بأحد الأوصاف يدل على نفيه عما عداه (٧٣)/٣٢
- تعليق الحكم على الغاية لا يدل على انتفاء الحكم عما بعد الغاية ٨٦/٣٢
- تعليق زوال الأملالك بالأخطار جائز ٤٦٧/١
- التعليق الصحيح شرعا هو الذي يقتضي شرطه جزاءه ٧٢٢/٢٧

- تعليق العقود بالشروط لا يجوز ١٦/ (٢٣٩)
- التعليق على أمر كائن تنجيز ٢٧/ ٧١٣
- التعليق على المستحيل لغو غير معتبر ١٠/ ٣٤٢
- التعليق في العبادات ممتنع ١٠/ ٣٦٤
- التعليق في الوصية لا يضر ٢٤/ (٣٤)
- التعليق قبل الملك باطل ١٠/ ٣٤٨
- تعليق الكفالة إن كان متعارفا صح وإن شرطاً محضاً فالكفالة جائزة والشرط باطل ٢٣/ (٢٤٢)
- التعليق لا مدخل له في المعاوضات ٢١/ ٢٦٧
- التعليق لا يبطل بفوات المحل ١٠/ ٣٣٧ ، ٣٣٤
- التعليق لا يثبت إلا بلفظ موضوع للتعليق ١٠/ ٣٠٨ ، ٣٢١
- التعليق مع وجود الشرط بمنزلة التنجيز ١٠/ (٣٤١)
- التعليق معتبر بالتنجيز ١٠/ (٣٤٧)
- تعليق النكاح بالشروط لا يجوز وكذا إضافته إلى وقت في المستقبل ٢٣/ [٣٣٥]
- تعليق النكاح بكائن تنجيز ٢٣/ ٣٣٦
- تعليق النكاح على شرط يبطله ٢٣/ (٣٣٥)
- التعليق هل يبقى مع زوال المحلية ١٠/ (٣٣٣) ، ٣٣٧
- التعليق هل يمنع السبب عن الانعقاد أو الحكم عن الثبوت فقط ١٠/ ٣٥٥ ، ٣٦٠ ، ٣٥٧
- التعليق والتوقيت في الهبة مما يبطلها أو لا ٢٢/ [٢٩٣]
- تعليق الوصاية جائز ٢٤/ (٣٤)
- تعليق الوصية والوصاية بالشرط جائز ٢٤/ [٣٣]
- تعليق الوصية والوصاية جائز ٢٤/ ٤١
- تعليق الوقف بالشرط باطل ٢٢/ (٤٨٧)
- تعليق الوقف بصفة متوقعة يبطله ٢٢/ (٤٨٧)
- تعليق الوكالة بالشرط جائز ٢٣/ ١٠ ، ٣٦ ، ٤٤
- تعليق الوكالة بالشرط صحيح ٢٣/ ٤٢
- تعليق الوكالة صحيح ٢٣/ ٤١
- تعليق الوكالة غير صحيح ٢٣/ ٣٦
- تعليق الوكالة وإضافتها صحيحان ٢٣/ (٣٥)
- التعليق يبطل العقود ١/ ٤٧١
- التعليق يفسد العقد ١٦/ (٢٤٠)

- التعليل بالحكم الشرعي أولى من التعليل بالوصف المقدر..... ٣٧٤/٢٩
- التعليل بالحكمة أولى من التعليل بالوصف العدمي..... ٤٠٢/٢٩
- التعليل بالعلة القاصرة جائز..... ٢٩٦/٢٩ - ٥٠٣/٥
- التعليل بالعلة القاصرة صحيح..... ٣٠٥/٢٩
- التعليل بالعلة المفردة أولى من التعليل بالعلة المركبة..... (٦٣٥)/٢٩
- التعليل بالغالب لا يضره عدم وجود العلة في بعض الصور..... (٣١٩)/٢٩
- التعليل بالمانع جائز اتفاقا..... (٣٩١)/٢٩
- التعليل بالمانع لا يتوقف على المقتضي..... ٢٢، ٢٠/٢٨
- التعليل بالمظنة صحيح..... ٢٣٨/٢٧، ٢٣٨ - ٢٩/٢٩، [٣٢٧]
- التعليل بالمظنة مجمع عليه..... (٣٢٧)/٢٩
- التعليل بالمظنة يجوز..... (٣٢٧)/٢٩
- التعليل بالوصف لا يضره تخلف الحكمة في بعض الصور..... ٣٢٠/٢٩
- التعليل بالوصف المركب جائز..... [٣٨١]/٢٩
- التعليل بالوصف المركب ممنوع..... ٣٨١/٢٩
- التعليل بالوصف المشتمل على الحكمة جائز..... ٣٣٦/٢٩
- التعليل بالوصف الوجودي للحكم الوجودي راجح على التعليل بالوصف العدمي للحكم الوجودي..... (٤٠١)/٢٩
- التعليل بمجرد الاسم غير جائز..... (٣٤٥)/٢٩
- تعليل حكم الأصل بالاسم لا يصح..... (٣٤٥)/٢٩
- تعليل الحكم بالوصف الوجودي أولى من تعليله بالوصف العدمي..... [٤٠١]/٢٩ - ٢٢٢/٣٣
- تعليل الحكم الثبوتي بالعدم جائز..... (٣٩١)/٢٩
- تعليل الحكم الشرعي بأكثر من علة جائز..... ٢٤٨/٢٧
- تعليل الحكم الشرعي بالحكم الشرعي جائز..... [٣٧٣]، ٢٩٧/٢٩
- تعليل الحكم الشرعي بعلمتين جائز..... ٢٥١/٢٧
- تعليل الحكم الواحد بأكثر من علة جائز..... ٥٤٠، [٣٦٣]، ٢٩٧/٢٩، ٣٥٨
- تعليل الحكم الواحد في شخص بعلم مختلفة جائز مطلقا..... (٣٦٣)/٢٩
- تعليل الحكم الواحد في شخص بعلم مختلفة ممنوع مطلقا..... ٣٦٤/٢٩
- تعليل الحكم الوجودي بالوصف العدمي والعدمي بالوصف الوجودي جائز..... [٣٩١]/٢٩، ٤٠٢، ٤٠٥
- تعليل الحكم الوجودي بالوصف الوجودي أرجح من تعليل الحكم الوجودي بالوصف العدمي..... (٤٠١)/٢٩

- تعليل حكمين بعله واحدة جائز [٣٥٧]/٢٩ ، ٣٦٤
تعليل الحكمين بعله واحدة جائز باتفاق إن كانت بمعنى الأمانة (٣٥٧)/٢٩
التعليل في الأحكام لا في الأسماء ٣٤٦/٢٩
التعليل لا يصلح لإبطال ما ثبت بالنص (٥٣١)/٥
التعميم في الأشخاص يستلزم التعميم في الأحوال والأزمنة (٤١٣)/٣٠
تعود مثونة رد كل عين إلى من تعود إليه منفعة قبضها ٣٦٤/١٤
التعيين إذا لم يفد سقط (٣٧١)/٩
التعيين بالعرف كالتعيين بالفرض ٣٩/٢
التعيين بالعرف كالتعيين بالنص ٢٧٤/٨ - ٣٢/٢ - ٤٨٣ ، ٣٩٧ ، ٢٥٦/١
التعيين الذي ليس بمفيد لا يكون معتبرا (٣٧١)/٩
التعيين في الانتهاء بمنزلة التعيين في الابتداء [٥٣٥]/٨
التعيين في الانتهاء كالتعيين في الابتداء (٥٣٥)/٨
التعيين في العقود إنما يكون معتبرا في الصورة التي يكون فيها ذا فائدة (٣٨٢)/٩
التعيين في العقود يجب حكمه إذا كان له فيه فائدة وإذا لم يكن له فيه فائدة سقط التعيين .. (٣٨٢)/٩
التعيين لا يفيد في الجنس الواحد (٢٤٣)/٦
التعيين متى كان مفيدا يجب اعتباره ٣٨٢ ، ٣٨١ ، ٣٧٧ ، (٣٧١)/٩
التعيين يفيد الانحتام (٣٩٧)/٢٧
التعيين يمنع التخير (٣٩٧)/٢٧
تغاير ألفاظ الخبر مع اشتراكها في المعنى الكلي يفيد التواتر المعنوي [٢٦٧] ، ٢٤٩ ، ٢٤٨/٢٨
تغفر الجهالة في الاستثناء إذا كان العقد عقد تبرع (٦٣٦)/١٦
التغريز بالأرواح في إعزاز الدين جائز ٨/٩ - ٣٤/٨
التغريز في المعاوضة سبب الضمان ٥٢/١٦
تغلب جهة الحرمة على جهة الحل احتياطا (٣٨٥)/٨
تغليب جانب الإقامة يترجح على جانب السفر ٦٢/١٧
تغليب جمع من يعقل إذا كان معه من لا يعقل (٤١٧)/٣٢
تغليب من يعقل على من لا يعقل ٤٢٣/٣٢
تغير الحال بعد فعل العبادة لا يؤثر في صحتها وإجزائها [٦٣]/١٧
تغير الفتوى بتغير الزمان ٣٨٠/٥ - ٢٧٢/٣
تغيير الاسم لا يؤثر في تحليل الحرام (٥٨٧)/٢٧
تغيير الاسم لا يؤثر في تحليل الحرام كما لا يؤثر في تحريم الحلال ٥٦٤/٢
تغيير حكم النص في نفسه بالرأي باطل ٥٣٨ ، ٥٣١/٥

- تغيير الصفة لا يمنع جواز البيع ٢٨٠/١٦ - ٥٠/١١
- تغيير ما وجد قديما لا يجوز إلا بدليل موجب لذلك ٥٩/٧
- تغيير المنكر إن أدى إلى منكر أعظم منه سقط الأمر به ٣٧٢/١٨
- التغيير يلحق بالعقد في زمن الخيار ٨٨/١٥
- التفاسخ في العقود الجائزة متى تضمن ضررا على أحد المتعاقدين أو غيرهما ممن له تعلق بالعقد لم يجز إلا أن يمكن استدراك الضرر بضمان أو نحوه فيجوز ٥٤١/١٦
- التفاسخ في العقود الجائزة متى تضمن ضررا على أحد المتعاقدين أو غيرهما ممن له تعلق بالعقد لم يجز ولم ينفذ ٢٠/٨
- التفاسخ في العقود الجائزة متى تضمن ضررا على أحد المتعاقدين أو غيرهما ممن له تعلق بالعقد لم يجز ولم ينفذ إلا أن يمكن استدراك الضرر بضمان أو نحوه فيجوز على ذلك الوجه ٤٦٩/٧
- التفاسخ المضر في العقود الجائزة لا يلزم ٣٧٢/١
- تفاوت العقوبة يوجب تفاوت الإجماع ٢٠/١٨
- تفاوت مراتب الوسائل بتفاوت مراتب المقاصد ٥٥٧/٢
- التفريط يناسبه الضمان ٣١٥/١٤
- التفريط يوجب الضمان ٣٢٣/١٤
- التفريق اليسير لا يبطل ١٠/١٤٧
- التفريق اليسير مغتفر ١٠/١٤٧
- تفسير الراوي إذا كان فقيها أولى من غيره ٤٢٦/٢٨
- تفسير الراوي أرجح من تفسير غيره ٤٢٥/٢٨
- تفسير الراوي غير حجة ٤١٦/٣٣
- تفسير الراوي قولاً وفعلاً يحصل به الترجيح ٤١٦/٣٣
- سير الراوي لأحد محتملي الخبر يكون حجة في تفسير الخبر ٤٢٧ - ٤٢٥/٢٨ ، ٤١٦/٣٣
- تفسير الراوي للخبر أولى من تفسير غيره ٤١٦/٣٣
- تفسير الصحابي عند المحدثين في حكم المرفوع ٣٤٢/٢٨
- تفعل في مالها ما يفعل الرجل إذا بلغت الرشد ٢٠٩/١٣
- تفعل المرأة في مالها ما يفعل الرجل إذا بلغت الرشد ٢٠٣/١٣
- تفويت الأداء لفعل القضاء من غير ضرورة خلاف قواعد الشرع ٥٥٤/١٩
- التفويت بغير عذر حرام ٩/٤٢٧
- تفويت الحاصل ممنوع ٩/٤٢٧
- تفويت الحاصل ممنوع بخلاف تحصيل ما ليس بحاصل ٢٢/١١ - ٧٣٩/٢٧
- تفويت غرض الموصي لا يصح ٢٤/٢١

- تفويت المبدل على صاحبه يوجب سقوط البدل ١٨٤/١٥
- التقاضي في الصرف شرط الجواز لا شرط الانعقاد (٤٠٧)/٢١
- التقاضي في الصرف شرط لبقاء العقد لا لانعقاده (٤٠٧)/٢١
- التقادم يمنع سماع الدعوى [١٦٥]/٢٥
- التقاص يحصل بنفس ثبوت الدينين ولا حاجة الى الرضا ٣٥٣/٢١
- تقام الكتابة مقام العبارة (٢٤٠)/١٠
- تقبل أخبار الآحاد إذا رواها الثقة في كل حكم ٣٦٠ ، ٣٥٢ ، ٣٠٤/٢٨
- تقبل شهادة الحسبة في حقوق الله تعالى وفيما له فيه حق مؤكد ٤٦/١٣
- تقبل شهادة الرجل الواحد من غير يمين عند الحاجة ٣١٩/٢٥
- تقبل الشهادة على الإقرار بالمجهول ٢٨٢/٢٥
- تقبل الشهادة على الشهادة إن تعذر شهود الأصل (٣٢٩)/٢٥
- تقدر الضرورة في ذلك بقدرها ٢٧٢/٧
- تقدم الأمور الخمسة الضرورية على غيرها من حاجي أو تحسيني (١٦٧)/٤
- تقدم التكميلية من الخمسة الضرورية على أصل الحاجة (٢٢٧)/٤
- تقدم الحقيقة الشرعية والعرفية على الحقيقة اللغوية ٦٤٠/٣٣
- تقدم الحكم على السبب لا يجوز (٦٦٥)/٢٧
- تقدم الحكم على شرطه دون سببه ٦٦٩/٢٧
- تقدم الدعوى في حقوق العباد شرط قبولها ٦٠ ، [٥٣]/١٣
- تقدم رواية الأتقن على غير الأتقن وإن كان متقنا ٤٤٤ ، ٤٤٢/٣٣
- تقدم رواية الأضبط على غير الأضبط ٤٤٤ ، ٤٤٢/٣٣
- تقدم رواية من تأخر إسلامه على من تقدم إسلامه (٤٥١)/٣٣
- تقدم رواية من ذكر سبب الحديث على من لم يذكر سببه (٤٠١)/٣٣
- تقدم العلة الثابتة بنفي الفارق على غيرها (٥٨٥)/٢٩
- تقدم العلة المطردة على العلة المنقوضة ١٨٢/٣٣ - ٦٢٠ ، ٥٩٦/٢٩
- تقدم علة موجبة للحظر على علة موجبة للإباحة (٦١٩)/٢٩
- تقدم المصالح الغالبة على المفسدة النادرة ٥٩/٢
- تقدم مصلحة العموم على مصلحة الخصوص ١٢٩/٤
- تقدم المصلحة الغالبة على المفسدة النادرة [٢٣٧]/٤ - ٤٨٧/٣
- تقدم النفي قبل إلا من أدوات الحصر ٣٢٤ ، ٣٠٢/٣٢
- تقدير الأثوبية والأفضلية لا يكون إلا بسمع ١٣٨ ، ١٣١/١٧
- تقدير رفع الواقع من قواعد الشرع ٩٣/٢٧

- تقدير العقوبات بقدر الجنايات ١٨/ (١٩)
- التقدير على خلاف الأصل ١١/ ٢٦٠
- التقدير على خلاف التحقيق ١١/ ٢٦١
- التقدير لا يثبت إلا بتوقيف ١١/ (١٠٥)، ١١٣
- التقديرات الشرعية ثابتة في الأحكام ١١/ ٢٨٥
- التقديرات الشرعية ثابتة في الجملة ١٢/ ٦١٥
- تقديم أحد الحقيقتين في الإيجاب لا يوجب تقدمه على الآخر في الاستيفاء.. ١٣/ ٣٥٦، ٣٥٧
- تقديم الأقوى على الأضعف ٢٨/ ١٨٦
- تقديم البعض على البعض يستدعي وجود المرجح ١٣/ (٤٠٧)
- تقديم الحكم على الشرط هل يجزى ويلزم أم لا ١٣/ ٢٤٤
- تقديم الحكم على شرطه إذا تقدم سببه جائز ٢٧/ ٦٤٦
- تقديم الحكم على شرطه هل يجزى ويلزم أم لا ٢/ ٤٣٥ - ٢٧/ (٦٤٥)
- تقديم الخطاب المقتضي للتكليف على الخطاب المقتضي لوضع التكليف ٢٩/ ٦٢١
- تقديم ذوي الضرورات على ذوي الحاجات فيما ينفق من الأموال العامة وكذلك التقديم بالحاجة الماسة على ما دونها من الحاجات ٢/ ٥٥٦
- التقديم على شرط وجوب الأداء صحيح ٢٧/ ٦٤٦
- التقديم في الذكر لا يقتضي التقديم في الرتبة ٣٢/ ١٩٧، ١٩٩
- التقديم في الذكر يدل على التقديم في الدرجة ٣٢/ (١٩٧)
- التقديم في الذكر يدل على التقديم في الرتبة ٣٢/ (١٩٧)
- التقديم في الذكر يدل على قوة المقدم ظاهرا ٣٢/ (١٩٧)
- تقديم القطعي على الظني عند التعارض ٢/ ٥٣٩
- تقديم المصلحة على القياس ٢/ ٥٥٢
- تقديم المصلحة الغالبة على المفسدة النادرة هو دأب صاحب الشرع ٤/ (٢٣٧)
- تقديم المعمول لا يفيد الحصر ٣٢/ ٣١٢
- تقديم المعمول للاهتمام به ٣٢/ ٣١٢
- تقديم المعمول من صيغ الحصر ٣٢/ (٣١١)
- تقديم المعمول يدل على الحصر ٣٢/ (٣١١)
- تقديم المعمول يفيد الحصر غالبا ٣٢/ ٣١٢
- تقديم المعمول يؤذن بالاختصاص ٣٢/ (٣١١)
- تقديم المعمول يؤذن بالحصر ٣٢/ (٣١١)
- تقديم المعمولات على عواملها يدل على الحصر ٣٢/ ٩٦، ٣٠١، [٣١١]، ٣٢٤، ٥٣٦

- تقديم المفسدة الخاصة على المفسدة العامة عند التعارض.....٥٤٩/٢
- تقديم النص على الرأي.....٥٣٩/٢
- تقديم الواجبات أفضل من تأخيرها.....١٧٤/١٧
- تقرر المبدل يوجب تقرر البدل.....(١٨٣)/١٥
- تقرير الظلم وتثبيته حرام.....(٦١)/٨
- التقرير على الظلم مع إمكان المنع منه حرام.....(٦١)/٨
- التقرير على المعاصي كلها مفسدة.....(٣١٣)/١٢
- التقرير على المعصية معصية.....٦٥/٢٣- [٣١٣] ، ٢٣١/١٢-٦٤ ، ٦٢/٨-٤٦٢/١
- التقرير كالابتداء في حق التضمين.....٣٨٧ ، (٣٨٥)/١٤
- تقرير النبي ﷺ على الفعل من غير نكير يقوم مقام التصريح بالتجوز.....(٥٠٣)/٢٨
- تقرير النبي ﷺ يدل على الجواز.....[٥٠٣]/٢٨-٥١٢ ، ٥٠٨/٢٧-٤٤٥ ، ٤٤١/٣
- تقريره ﷺ أحد وجوه السنن المرفوعة.....٤٠٩/٢٨
- تقريره ﷺ حجة مثل قوله.....٥٠٤/٢٨
- تقريره عليه السلام من الأدلة الشرعية.....٥٠٣/٢٨
- تقصر المسؤولية في العلاقات الدولية على من قام فيه سببها.....٥٢٩/٢٦
- تقليد العالم للعالم جائز.....٦٠/٣٣
- تقويم أهل المعرفة معتبر شرعا.....[٤٤٧] ، ٤٣٤ ، ٤٣٣/٩
- التقييد إنما يعتبر إذا كان مفيدا.....(٣٧١)/٩
- التقييد بالتأييد لا يمنع النسخ.....٧٥٤/٣٣
- التقييد بالصفة يوجب تخصيص اللفظ العام.....(٦٢٩)/٣٠
- التقييد بالوصف بمنزلة التعليق بالشرط.....(٣٥٧)/١٥
- التقييد بحرف الغاية يدل على انتفاء الحكم وراء الغاية.....(٨٥)/٣٢
- التقييد تابع للوكالة.....٢٤/٢٣
- تقييد الحكم أو الخبر بالاسم لا يدل على نفي الحكم عما عداه.....(١٢٧)/٣٢
- التقييد في العقود إنما يعتبر إذا كان مفيدا.....٢٦٩/١٥-٣٨٥ ، ٣٨٤ ، [٣٨٢] ، ٣٧٩ ، ٣٧٢ ، ٣٧١/٩
- تقييد المالك معتبر إذا كان مفيدا له.....٣٧٢/٩
- تقييد المطلق كتخصيص العام.....٤٣٦/٣١
- التقييد يثبت بدليل العرف.....٣٣/٢٣
- التكافؤ مشروط حال وجود الجنائية.....(٢٣)/٢٦
- التكافؤ معتبر حال وجود الجنائية.....[٢٣] ، ١٦/٢٦
- التكاليف مقيدة بالحياة.....١٢٢ ، [٨٣]/٢٨

التكاليف وضعت على التوسط وإسقاط الحرج ٢٢٩/٣
 تكرار الأمر بالشيء لا يحمل على تأكيد ولا تكرار إلا بدليل ٢٣٦ ، ٢٣٢/٣١
 تكرار الأمر بالشيء لا يقتضي التكرار ٢٣٥ ، ٢٣١/٣١
 تكرار الأمر بالشيء يقتضي تكرار الأمور به ١٩٠/٣٢ - ٣٦٠ ، ٢٤٤ ، [٢٣١] ، ٢٠٨ ، ١٤٦/٣١ ، ١٩٣

تكرار الجنابة يوجب التغليظ ٦٥/١٨
 تكرار الحكم بتكرار سببه ٦٧٧/٢٧
 تكره النية إذا كانت لو أظهرت كانت تفسد العقد ٢٦٠/١٥
 تكريم بني آدم مقصد شرعي أساس ١٦٦ ، [١٥١]/٣
 التكبس يصح من الصبي ٣٦٤/١٢
 تكفي رؤية المبيع الدال على باقيه ١٣٧/٢١
 تكفين الخنثى كالمرأة ٨٤/١١
 التكليف إنما يقع بالمقدور والمكتسب من الأعمال ٨٨/٤
 التكليف بالمتعذر كالتكليف بالمحال ٣١٩/٧
 التكليف بالمحال جائز ٩١/٢٨
 التكليف بالمحال محال ٨٨/٢٧
 التكليف بالمشاق غير مقصود للشارع ٤٩/٤
 التكليف بحسب الوسع .. ٤٨٢/١ - ١٥٦/٧ ، [١٧٧] ، ١٨٥ ، ١٨٨ ، ١٩٢ ، ٢٢٤ ، ٢٣١ ، ٢٥٦ ، ٢٨٥ - ١٧٥/٨ ، ٣٣٨ - ٤٢٠/١٠ ، ٤٣٦ - ٤٨٣/١٢ ، ٥٠٨ - ٤٠٣/١٧ ، ٤٠٧ - ٦٥٣/٢٣ - ٩٣ ، ٩٢/٢٨

التكليف بحسب الوسع والإمكان ٢١٢/٢٠
 التكليف بحسب الوسع والطاقة ١٨٦/٧
 التكليف بقدر الوسع ١٣ ، ١٠/٤
 التكليف بما لا يستطاع مرفوع ٢٠٧/١٥
 التكليف بما لا يطاق غير جائز عقلا وسمعا ٢١/٤
 التكليف بما لا يطاق ممتنع على الله تعالى ٢١/٤
 التكليف دائر على العقل ١٠٣/٢٨
 التكليف شرطه الإمكان ٩١/٢٨
 التكليف في الفروع دائر مع الظن [٣١٧]/٢٧
 التكليف كما يتوقف على فهم أصل الخطاب فهو متوقف على فهم تفاصيله ١٢٤ ، ١٢٢/٢٨
 تكليف ما لا يطاق أو ما فيه حرج كلاهما منتف عن الشريعة ٢١/٤

- تكليف ما لا يطاق جائز عقلا ٢٢/٤
- تكليف ما لا يطاق جائز غير واقع ٢٢/٤
- تكليف ما لا يطاق غير جائز ١٨٦/٧
- تكليف ما لا يطاق غير واقع في الشريعة إجماعا (٢١)/٤
- تكليف ما لا يطاق غير واقع ولا جائز الوقوع (٢١)/٤
- تكليف ما لا يطاق ممنوع شرعا قبيح عقلا (٢١)/٤
- التكليف المشروط بالعقل عدم عدمه ١٠٩ ، ١٠٤/٢٨
- التكليف مناطه العقل (١٠٣)/٢٨
- تكليف الميت والعجماد ومن لا يعقل من الأحياء تكليف محال ٨٣/٢٨
- التكليف هو مناط العقوبة ١٠١/٢٦
- التكليف يبتني على سبب العلم لا على حقيقة العلم ١٢٥ ، ١٢٢/٢٨
- التكليف يتبع العلم (١٢١)/٢٨
- التكليف يقتضي الإمكان المطلق (٩١)/٢٨
- التكملة تابعة للمكمل ٤٤١/١١
- التكملة مع ما كملته كالصفة مع الموصوف ٤٣٢/١١
- تكون الإجارة فاسدة إذا ربطت بشرط فاسد (٦١)/٢٢
- تلحق الإجازة القول والفعل معا ويستثنى الإتلاف ١٣٧/١٥
- تلزم الزكاة كل مسلم ولو غير مكلف (٨١)/٢٠
- التلفيق بين المذاهب حرام ٧٨/٤
- تلقي الأمة الحديث بالقبول يغني عن طلب إسناده ٢٨٨/٢٨
- التمادي على ترك السنن يوجب الأدب ٤٧١/٢٧
- التمادي على الشيء هل يكون كابتدائه في الحكم أم لا (٤٩١)/٨
- التمادي على الفعل هل يجعل كابتدائه (٤٩١)/٨
- تمام الصلة يكون بالقبض (٦٦٥)/١٦
- تمام العقد يستدعي تمام رضا العاقد ١٨/٢١
- التمتع بما أحل الله خادماً لأصل ضروري وهو إقامة الحياة فهو مأمور به من هذه الجهة (١١٥)/٥
- تمتع التسوية بين المسلم والكافر ٢٥٦/٣
- التمسك بأقل ما قيل حق (١٥٣)/٣٠
- التمسك بالمصالح المستندة إلى كلي الشرع جائز (٢٥)/٣٠
- التمكن من قبض ما يستحق قبضه يكون قبضاً ٤٢٠/١٦
- تمليك الأهواء بعوض لا يجوز (٥٩٥)/١١

- تمليك الدين لا يصح إلا ممن هو عليه (٢٠)/١٤
- تمليك الدين من غير من عليه الدين باطل (١٩)/١٤
- تمليك الدين من غير من عليه الدين باطل إلا إذا سلطه على قبضه (١٩)/١٤
- تمليك الدين من غير من عليه الدين بعوض لا يجوز ٢٠/١٤
- تمليك الدين من غير من عليه الدين في سائر الديون لا يجوز (١٩)/١٤
- تمليك الدين من غير من عليه الدين لا يتصور (١٩)/١٤
- تمليك الدين من غير من عليه الدين لا يجوز [١٩]/١٤ - ٤٦٧/١
- التمليك لا يثبت للمجهول ٢٩/١٣
- التمليك لا يمكن بدون التأيد ٦٠/١٦
- التمليك للمجهول باطل ٣٢/١٣
- التمليك للمجهول لا يصح ٤٤ - ٤٦٧/١ - ٢٨/١٣ ، ٣١ - ١٤/٣٧ ، ٤٢ ، ٤٤
- تمليك ما ليس بمملوك محال ٣٠٩/٢٢
- تمليك المجهول لا يصح ٤٤ - ٢٨/١٣ - ٣٧/١٤ ، ٤٤
- تمليك المعدوم لا يصح ١١٧/١٥
- تمليك المعدوم ممتنع ٤١٤/١٥
- التمليك من المجهول باطل (٤٣)/١٤
- التمليك من المجهول جهالة لا يمكن إزالتها لا يصح (٤٣)/١٤
- التمليك من المجهول لا يصح [٤٣] ، ٣٧/١٤ - ٢٨/١٣
- التمليك من المجهول لا يكون (٤٣)/١٤
- التمليك من المجهول محال (٤٣)/١٤
- التمليك يرتد بالرد ٢٢٤ - [٢٩]/١٤ - ٢٢١/١٦
- التمليك يرتد قبل قبوله (٢٩)/١٤
- التمليك يرد برد الممتلك (٢٩)/١٤
- التملكات بأسرها لا يجوز تعليقها (٢٣٩)/١٦
- التملكات تبطل بالتعليق (٣٧٧)/١٥
- التملكات لا يجوز تعليقها بالشرط (٣٧٧)/١٥
- تمنع المواعدة بالعقد الذي لا يمكن إيقاعه شرعا في الحال (٤٠١)/١٠
- التمييز في الجنس الواحد غير مفيد (٢٤٣)/٦
- تنافي اجتماع اللوازم يوجب تنافي اجتماع الملزومات ١٣٢/٢٧
- تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات ١٤٠ ، ١٣٤ ، ١٣٢ ، ١٣١ ، [١٢٥] ، ١١٤/٢٧
- تنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات ٢٦٦ ، ٢٦٤/١٦

- التناقض غير مقبول إلا فيما كان محل الخفاء..... ٢٠٥/٢٥
- التناقض لا يتحقق في الأحكام الشرعية..... ٥٣١/١
- التناقض يعدم الدعوى..... ١٦٢ ، ١٥٧/٢٥
- التناقض يمنع صحة الدعوى..... ٦٢/١٠
- تبني المعاوضة على التساوي..... ٥١٥/١٦
- التنجز شرط في عامة العقود إلا ما خرج بالدليل والتعليق يفسد العقد..... ٢٤٣/١٦
- تنحط رتبة التبغ عن المتبوع..... ٤٨٨ ، ٤٨٦ ، (٤٥٥)/١١
- تنزل القراءتان منزلة الآيتين..... [١٩١]/٢٨
- التنزه عن مواضع الرية أولى..... [٢٦١]/١٨ - ٤٧٥/١
- تنزيل اللفظ على فائدتين أولى من الحمل على واحدة..... ٢٣٩ ، ٢٣٢/٣١
- تنزيلا لسبب السبب منزلة السبب..... ٦٦١/٢٧
- تنسخ السنة بالسنة..... (٦٩٥)/٣٣
- تنسخ السنة بالسنة بالمتواترة والآحادي بالأحادي..... (٦٩٥)/٣٣
- التنصيص على الموجب عند حصول الموجب ليس بشرط..... (١٦٥)/١٠
- تنفيذ الوصية على حسب ما يعرف من مقصود الموصي..... (٢١)/٢٤
- تنفيذ الوصية واجب ما أمكن..... ١١/١٣
- تنقيح المناط أجود مسالك العلة..... ٤٤٤/٢٩
- تنقيح المناط مسلك معتبر للعلة..... ٥١٠ ، ٥٠٥ ، ٤٨٣ ، [٤٥١]/٢٩
- تنقيح المناط مسلك معتبر للعلية..... ٤٩٦ ، ٤٩٥/٢٩
- تنقيح المناط من مسالك العلة..... ٤٨٦/٢٩
- تنقيح المناط واجب على كل مجتهد..... ٤٥١/٢٩
- تنقيح المناط يكون بعد معرفته والنص عليه..... ٤٥١/٢٩
- تنوب سنن الحج عن فرضه..... (٢٧٣)/٢٠
- التهمة إذا تمكنت من فعل الفاعل حكم بفساد فعله..... ٣٤٨/٩
- التهمة تخصص الأمر المطلق..... [٣٤٢] ، ٣٣٤ ، ٣٣٣/٩
- التهمة تقدر في التصرفات..... ٤٠/٢٥ - ٢٦٤ ، ٢٦٢/١٨ - ٣٤١ ، [٣٣٣]/٩ - ٤٢٤/١
- التهمة تمنع قبول الشهادة..... (٣٤٣)/٢٥
- التهمة دليل تقييد المطلق..... (٣٤٢)/٩
- التهمة قاذحة في التصرفات..... ٣٤٢ ، ٣٤١/٩
- التوابع تدخل في البيع ولا تدخل في الرهن..... ٣٤٠/٢
- التوابع لا يشترط فيها ما هو شرط في أصل متعلقات العقود..... [٥٤٢] ، ٥٣٨ ، ٥٣٧/١١

- توابع الملك لا يجوز إفرادها بالعقد ٣٢٧ ، ٣٢٤/١٦
- التواتر إنما هو شرط في القرآن المثبت بين الدفتين أما المنسوخ فلا ١٧٤/٢٨
- التواتر المعنوي أرجح من الآحاد ٢٦٨/٢٨
- التواتر المعنوي كاللفظي في إفادة العلم ٢٧٠/٢٨
- التواتر يفيد العلم أبداً (٢٤٧)/٢٨
- التواتر يفيد القطع (٢٤٧)/٢٨
- توارد الأدلة على مدلول واحد جائز ٢١٣/٢٩ - ٢٥١ ، [٢٤٧]/٢٧
- توارد الأدلة على مدلول واحد وهو جائز ٢٥١/٢٧
- التواطؤ مقدم على الاشتراك ٥٤٢/٣٣
- التوبة بحسب الجنائية ٢٠٦/١٤
- التوبة تجب ما قبلها ٤٦١/١ - ١٥٧/٧ - ١٢٦/٩ ، ١٣٠ ، [١٣٥] ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٥ - ٥٥٧/٢٥ - ٤٦ ، ٤٥/١٨ - ٢٩٨/١٢
- التوبة تسقط أثر المعصية (١٣٥)/٩
- التوبة تسقط الحد قبل الرفع إلى الإمام ٥٥٧/٢٥
- التوبة تسقط الذنوب (١٣٥)/٩
- التوبة تمحو الحوبة (١٣٥)/٩
- التوبة توجب العدالة (١٤٩)/٩
- توبة الجاني لا تسقط العقوبة إلا إذا عدل مختاراً عن إتمام الجريمة ٥٥٩/٢٥
- التوبة رافعة للذنب (١٣٥)/٩
- التوبة قبل القدرة في الحرابة تسقط الحد [٥٥٧]/٢٥
- التوبة لا تأثير لها في حقوق الآدميين ٥٢/١٨ - ١٣٦/٩
- التوبة لا تزيل عقاب الذنب (٤٥)/١٨
- التوبة لا تسقط الحد ٤٦/١٨ - ٤٧٨/١
- التوبة لا تسقط حق الآدميين ٤٥/١٨
- التوبة لا تسقط العقوبة ٥٤/١٨ - ٤٨٤/١
- التوبة لا تسقط العقوبة بعد ثبوتها ٥٤/١٨
- تؤثر حرمة الحي على الميت (٢٤٢)/١١
- التوثيق إنما يحصل بالقبض ١٨٣/٢٣
- توجه اليمين وقبول البيعة ينبي على دعوى صحيحة (٣٧٧)/٢٥
- توجه اليمين ينبي على دعوى تلزم بالجواب (٣٧٧)/٢٥
- تؤخذ من الامتنان الإباحة ١١٧/٥

- التوريث فرع النسب (١٩٩)/٢٤
- التوريث في موضع الشك لا يجوز (٢٥٩)/٢٤ - ١١٨/٧
- التوصل بأحكام الشريعة إلى ما يخالف مراد الله ومقاصد شرعه باطل (٥٤٣)/٤
- توقت النسك بزمان كتوقته بالمكان [٣٣٣]/٢٠
- التوقيت لا يؤخذ إلا بالتوقيف ٣٣٩/٢
- التوكيل بالشئ لا يتضمن ضده ٩٦/٢٣
- التوكيل بالمجهول لا يصح قصدا ويصح ضمنا ٨٥ ، ٧٢/٢٣
- التوكيل مبني على التوسع ١٢ ، (٩)/٢٣
- توكيل المجهول لا يجوز ٤٤/١٤
- التوكيل المطلق ينصرف إلى المتعارف ٣٤ ، ٣٣/٢٣
- توهم الفضل أي الزيادة كتحققه فيما ينبغي أمره على الاحتياط ٩/٧
- التوهم لا يجوز أن تبني عليه أحكام التخفيف ٨٩ ، ٨٦/٧
- التي أوردها الإمام القرافي وعبر عنها بصورة أخرى أيضا ٥٣٨/١
- التي عقدها الكفار يحكم بصحتها بعد الإسلام إذا لم تكن محرمة على المسلمين ١٨٦/١٦
- التيتم بدل عن الوضوء ٢٤٠/١٩
- التيتم طهارة عند الإغواز من الماء (٢٦٣)/١٩
- التيتم في الجنابة يقوم مقام الغسل كما يقوم مقام الوضوء ٢٤٩/١٩
- التيتم مع وجود الماء لا يجوز للعبادة التي يخاف فوتها (٢٥٦)/١٩
- التيتم هل هو رافع للحدث أو مبيح للعبادة [٢٣٩]/١٩
- التيتم هل يرفع الحدث أم لا (٢٤٠)/١٩
- التيتم هل يرفع الحدث أو لا (٢٣٩)/١٩
- التيتم يبطل برفض النية في الأثناء ١٨٠/٦
- التيتم يبطله ما يبطل الوضوء (٢٨١)/١٩
- التيتم يرفع الحدث أم لا (٢٤٠)/١٩
- التيتم يقوم مقام الطهارة بالماء (٢٤٩)/١٩
- التيتم يقوم مقام الغسل عند تعذر الماء أو استعماله ٢٤٩/١٩
- التيتم يقوم مقام الماء (٢٤٩)/١٩
- التيتم يقوم مقام الماء في العبادات (٢٤٩)/١٩
- الثابت اقتضاء كالثابت نصا ٢٧ ، (٢٥)/٣٢
- الثابت اقتضاء والثابت نصا سواء (٢٦)/٣٢
- الثابت ب إشارة النص كالثابت بعبارة [٩]/٣٢

- الثابت بإشارة النص كالثابت بعبارته..... ١٧/٣٢ ، ١٧٤ - ١٧٤/٣٣ ، ٦١٧ ، ٦١٩
- الثابت بإشارة النص مثل الثابت بعبارته في إيجاب الحكم ٣٢/٩
- الثابت بالافتضاء كالثابت بالنص ١٧/٣٢ ، [٢٥] ، ١٧٤
- الثابت بالبرهان كالثابت بالعيان..... ٣٦٩/١ ، ٤٤١ - ٤١/٢ - ٧٦/٨
- الثابت بالبيئة أقوى من الثابت بالإقرار ٤٤٩/١٣
- الثابت بالبيئة كالثابت بالمعانة..... ٢٨٤/١١
- الثابت بالحاجة لا يعدو موضع الحاجة ٢٩٣/٧
- الثابت بالحاجة يتقدر بقدرها..... ٣٠٠/٧
- الثابت بالحكم ملحق بالثابت حقيقة ٢٨١/١١
- الثابت بالدلالة إنما يعتبر إذا لم يوجد صريح بخلافه..... ٨١/٩
- الثابت بالدلالة كالثابت بالصريح ٥٣/٩ ، ٦٦ ، ٧٠ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٤١١ ، ٤١٣
- الثابت بالدلالة كالثابت بالعبرة ٥٣/٩
- الثابت بالدلالة كالثابت بالنص ٦٠/٩
- الثابت بالضرورة ثابت من وجه دون وجه ٦٧/١٢ ، ٦٩
- الثابت بالضرورة يتقيد بقدر الضرورة ٢٦٨/٧
- الثابت بالعادة كالثابت بالنص..... ١٩٣/٨
- الثابت بالعرف ثابت بدليل شرعي..... ١١٣/٨
- الثابت بالعرف كالثابت بالنص..... ٤٨٣/١ - ٨/١١٤ ، ١٤٠ ، ١٤٨ ، [١٩٣] ، ٢١٥ ، ٢٨١
- الثابت بالمقتضى بمنزلة الثابت بالصيغة..... ٣٢/٢٥
- الثابت بالمقتضى كالثابت بدلالة النص..... ٣٢/٢٦
- الثابت بدلالة العرف كالثابت بدلالة النص..... ١٥٧/٨ ، (١٩٣) ، ٣٠٤ - ٥٤/٩ ، ٣٢٧ - ٢٣/٢٣
- الثابت بدلالة العرف كالثابت بدلالة النطق..... ١٩٤/٨
- الثابت بدلالة النص كالثابت بالعبرة والإشارة إلا عند التعارض..... ٣٢/١٧
- الثابت بضرورة النص كالثابت بالنص..... ٣٢/٢٥
- الثابت بمقتضى النص كالثابت بالنص..... ٣٠/٣٢
- الثابت بيقين لا يزول بالشك..... ٢٩/٢٤ - (٣٣٤)/٦
- الثابت بيقين لا يسقط بما فيه شبهة..... ٣٣٤/٦
- الثابت حكما دون الثابت حقيقة وحكما..... ٢٨٢/١١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣
- الثابت حكما كالثابت حسا أو أقوى منه..... ٤٦١/١ - (٢٨١)/١١ ، ٢٨٣
- الثابت حكما لا مرد له..... ٢٨٢/١١
- الثابت دلالة كالثابت صريحا..... ٨١/٩

- الثابت دلالة كالثابت نصا..... ٦٧/٩
- الثابت ضرورة شيء ملحق به (٦٧)/١٢
- الثابت ضرورة الغير لا يكون مثل الثابت مقصودا بنفسه ٦٩ ، ٦٨/١٢
- الثابت ضرورة يستوي فيه العلم والجهل ٦٩ ، ٦٨/١٢
- الثابت في الذمة كالمقبوض ١٠١/١٣
- الثابت قطعاً أو ظاهراً لا يؤخر لأجل الموهوم (٩٨)/٧ ، ١٠٠
- الثابت لا يزول بالشك ٣٩٤/١
- الثابت لا يزول بالشك كما أن غير الثابت لا يثبت بالشك ١٢٧/٣٠
- الثابت من وجه ملحق بالثابت من كل وجه في باب الحرمات ٢٢٢/٩
- الثابت نصاً أقوى من الثابت اقتضاء ٤٤٩/١٣
- الثابت نصاً فوق الثابت ضمناً وتبعاً ٥٠٩/١١
- ثبت للأصل يثبت للفرع ٥٣٩/٣٢
- ثبوت الأحكام في الشريعة يتوقف على حصول محالها وشروطها (٣٢٧)/٢٧
- ثبوت الأخص بالضرورة يوجب ثبوت الأعم ١٨٤/٢٧
- ثبوت الأخص بالضرورة يوجب ثبوت الأعم ولا عكس [١٨١] ، ١٦٧/٢٧
- ثبوت الأخص يستلزم ثبوت الأعم بالضرورة ولا عكس ١٧١/٢٧
- ثبوت الأخص يستلزم ثبوت الأعم من غير عكس ٥٥٠/١
- ثبوت الأعم لا يستلزم ثبوت الأخص ١٨٦ ، ١٨٥/٢٧
- ثبوت الأعم لا يوجب ثبوت الأخص ١٨٤/٢٧
- ثبوت حق الفسخ لمعنى دفع الضرر (١٩)/٨
- ثبوت الحكم الشرعي ورفعه لا يكون إلا بدليل شرعي ٧٣٩/٣٣
- ثبوت حكم الطهارة في الأصل يوجب ثبوته في التبع [٥٣]/١٩
- ثبوت الحكم في التبع بثبوته في الأصل (٤٢٨)/١١
- ثبوت العلة مع عدم الحكم مفسد لها (٥٣٩)/٢٩
- ثبوت اللازم لا يستلزم الملزوم ١٦٢/٢٧
- ثبوت المتضمن إنما يكون بعد صحة المتضمن ٥٦٤ ، ٥٥٦/١١
- ثبوت المدلول فرع ثبوت الدليل (٢٦٩)/٢٧
- ثبوت المدلول متوقف على ثبوت الدليل [٢٦٩]/٢٧
- ثبوت الملزوم يستلزم ثبوت اللازم ١٦٥ ، ١٦٤ ، ١٦٣/٢٧
- ثبوت الملزوم يستلزم ثبوت اللازم من غير عكس ٥٥٠/١ - ١١٠/٢٧ ، ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، [١٥٩] ، ١٨١ ، ١٨٤ ، ٢٥٩ ، ٢٨٦

- ثبوت الملك باعتبار حال المالك..... ١٤/ (٥١)
- ثبوت الملك في المعدوم محال..... ٢١/ ٤٦
- ثبوت الموصوف بدون الصفة ممتنع..... ٨/ (٦٠٧)
- ثبوت اليد دليل الملك..... ١٤/ (٦٩)
- ثبوت يد المالك على ملكه يسقط الضمان..... ١٤/ ٤٥٧، ٤٦١
- الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له وأكمل لرتبته وأدل على اعتنائه بعلم الأثر..... ٢٨/ ٣٦٠
- الثقة لا يرد حديثه لإنكار غيره..... ٢٨/ ٣٧٨
- الثقة لا يضر تفرد..... ٢٨/ ٣٦٦
- الثالث آخر حد اليسير وأول حد الكثير..... ٧/ ٢٤٠، [٢٤٧]، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤ - ١١/ ٤١٢
- الثالث حد بين القليل والكثير عند مالك..... ٧/ (٢٤٧)
- الثالث حد في الشريعة بين القليل والكثير..... ١/ ٤٨٨ - ٧/ (٢٤٧)
- الثالث عند مالك آخر حد اليسير وأول حد الكبير فكل ما دونه يسير وكل ما فوقه كثير. ٧/ (٢٤٧)، ٢٤٨
- الثالث في حد القليل وما زاد عليه في حد الكثير..... ٧/ ٢٤٨
- الثالث في حد الكثرة وما دونه في حد القلة..... ٧/ ٢٤٨
- الثالث والثالث كثير..... ٨/ ٣٨٩
- الثلاثان فرض كل اثنين فصاعدا ممن فرضه النصف..... ٢٤/ (٣٠٥)
- ثم تفيد الترتيب بمهلة..... ٣٢/ ٥١١، ٥٢٣، ٥٣٧، ٥٥٠، ٥٦٢، ٥٧٤، ٥٨٤، [٥٩٥]، ٦٠٨، ٦٢٠، ٦٣٠، ٦٤٢، ٦٥٦، ٦٦٨، ٦٧٨، ٦٩١، ٧٠٣
- ثم توجب الثاني بعد الأول بمهلة..... ٣٢/ (٥٩٥)
- ثم لا تدل على الترتيب بالكلية..... ٣٢/ ٥٩٦
- ثم للتراخي..... ٣٢/ (٥٩٦)، ٦٠٥
- ثم للترتيب بلا مهلة..... ٣٢/ ٥٩٦
- ثم للترتيب بمهلة..... ٣٢/ ٥٩٩
- ثم للترتيب مع التراخي..... ٣٢/ (٥٩٦)
- ثم للترتيب مع المهلة والتراخي..... ٣٢/ (٥٩٥)
- ثم للعطف وللترتيب والمهلة..... ٣٢/ (٥٩٥)
- ثم موضوعة للترتيب على سبيل التراخي..... ٣٢/ (٥٩٥)
- ثم وهي تفيد التراخي..... ٣٢/ ٦٠٤
- ثم وهي للتراخي..... ٣٢/ ٦٠٤
- ثم وهي للتراخي مع المهلة..... ٣٢/ ٦٠٣
- الضمن في الذمة بمنزلة العرض..... ١٣/ ٦٨، ٩٦

- الثلث يجب بنفس العقد ٢٤٤/٢١
- الثلث تصح مع الجهالة في سائر التبرعات (٦٣٦)/١٦
- الثواب على قدر المشقة ٦٣٩ ، (٦٢٨)/١٢
- ثواب العمل بحسب النية (٣٦)/٦
- ثواب العمل يزيد بزيادة شرف الوقت كما يزيد بحضور القلب وخلوص المقصد ١٣١/١٧
- الثواب في ترك المنهي عنه أكثر منه في إتيان المأمور به ١٧٥ ، ١٧٤/١١
- ثواب الواجب أعظم من ثواب المندوب (٣٢٢)/١٧
- الثواب والعقاب لا يصلحان إلا من جهة الشرع ٤٢٥/٢
- الثواب يتبع النية (٣٥)/٦
- الثواب يترتب على تفاوت الرتب في الشرف ٢٢٥/١١
- الجابر بقدر الفائت ٣٦٠/٣ - ٥٧/١١ - ١٩٨/١٢ ، ٦٤٦ ، ٦٤٨ - ٦٤٨/١٤ ، ٥٨٨/١٤ ، ٥٩١ - ٥٠/١٥ ، [٥٧] ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ - ٦٥/١٦ ، ٤٦١ ، ٤٦٢
- الجابر لا يتوقف على القصد ٢٦٦/١٤
- جاز أن يكون لعقد واحد جهتان (٣٠١)/١٠
- الجاني على نفسه المتسبب في إتلاف ماله بغلظه فلا شيء له ٥٢٠ ، (٥١٧)/١٢
- الجاهل كالمجتهد في عبادة ونكاح ومعاملة وطلاق ٤٦١/٢٣
- الجائحة ثابتة فيما يشتري بالتقدي وبالدين [٣٠٩]/٢١
- الجائحة قبل بدو صلاح الثمر ولا عاهة ولا جائحة بعد بدو صلاح الثمر ٣٠٩/٢١
- جائحة المصاب معتبرة بالجملة (٣٠٩)/٢١
- جائز التصرف لا يمنع من إسقاط بعض حقه (٣٤٥)/١٣
- جائز للناس أن يتعافوا الحدود ما بينهم ما لم يبلغ السلطان ٤٦٩/٢٥
- الجباية بالحماية ٥٢٢/٢٦
- الجبران إنما يتصور بعد بقاء الأصل ٥٩/١٥ - ٥٨٩ ، ٥٨٧/١٤
- الجبران لا يدخل الحج بترك مسنون وإنما يدخله في ترك واجب (٤٠٩)/٢٠
- الجراحات تأثيرها لا ينضب ٥٩/٢٦
- الجراحات يعتبر فيها مآلها (٥٩)/٢٦
- جرحة الفسق تزول بالتوبة (١٤٩)/٩
- الجروح قصاص ١٩١ ، ١٩٠ ، [١٨٣]/٢٦
- جريان الربا يختص بالمعاوضات المطلقة ٣٦٥/٢١
- جزء الشرط ينعدم المشروط بانعدامه (٣٢٠)/١٠
- الجزء يتبع الكل في أحكامه ٤٣٥/٢

- الجزاء بالمثل..... ١٢/ (٦٤٦)، ٦٥٧
- الجزاء بمثل العمل..... ١٢/ [٦٤٥] - ٢٠/ ١٨، ٢٢
- الجزاء بمقدار العمل..... ١٢/ (٦٤٦)، ٦٤٧
- جزاء سيئة سيئة مثلها..... ١٢/ ٤١٢
- جزاء الشرط لا يتأخر عنه..... ٢٧/ ٦٨٠، ٧١٨
- الجزاء على الأفعال المحرمة من العباد يكون حقا لله تعالى..... ١٢/ (٦٦٧)
- الجزاء على حسب الجناية يزداد بازديادها ويتقص بنقصانها..... ١/ ٥٣٥ - ١٨/ (٢٠)
- الجزاء على قدر الأعمال..... ١٢/ (٦٤٦)، ٦٤٧
- الجزاء على قدر المشقة..... ١٢/ (٦٢٨)
- الجزاء في الشريعة دنيوي وأخروي..... ٣/ [٢٩٣]، ٣٠١
- الجزاء لا يلزم بوجود بعض الشرط..... ١٠/ (٣٢٠)
- الجزاء ما يطابق العمل..... ١٢/ (٦٤٥)
- الجزاء متى قدم على الشرط لا يحتاج إلى الرابط فقدم المؤخر لذلك..... ٢٧/ ٧٣١
- الجزاء من جنس العمل..... ١٢/ (٦٤٥)، ٦٤٧
- الجزاء يتعدد بتعدد الجناية..... ١٨/ ٢٧، ٢٨
- الجزية خلف عن الإسلام في أحكام الدنيا..... ١/ ٤٧٨ - ٢٦/ [٥٣٩]
- الجعالة إنما تجوز بحسب الحاجة..... ٢٢/ ١٦٦
- الجعالة بعد الشروع في العمل لازمة من جهة الجاعل..... ٢٢/ ١٧٩
- الجعالة بعد الشروع في العمل لازمة من جهة الجاعل منحلة من جهة العامل..... ٢٢/ [١٧٣]
- الجعالة جائزة فيما لا منفعة فيه للجاعل إلا بتمام العمل..... ٢٢/ ١٧٤، ١٧٦
- الجعالة جائزة يتسامح فيها ما لا يتسامح في غيرها..... ٢٢/ ١٦٣
- الجعالة عقد جائز ليس بلازم..... ٢٢/ ١٧٤
- الجعالة كالإجارة..... ٢٢/ ١٥٧
- الجعالة كالإجارة إلا في مسألتين إحداهما تعيين العامل وثانيتهما العلم بمقدار العمل..... ٢/ ٢٩٢
- جعل الأجرة شيئا يحصل بعمل الأجير باطل..... ٢٢/ (٩٣)
- جعل الأجرة شيئا يحصل بعمل الأجير جائز..... ٢٢/ ٩٤
- الجعل جائز وليس بلازم إلا أن يشرع في العمل..... ٢٢/ (١٧٣)
- الجعل لا يلزم الجاعل حتى يشرع المجعل له في العمل..... ٢٢/ ١٧٤
- جعل المعلوم علة والعلة معلول لا يمنع من صحة التعليل..... ٢٩/ ٢٩٧
- الجعل يصح في كل ما جاز فيه عقد الإجارة بلا عكس..... ٢٢/ (١٥٧)
- جعلت العقوبات في انتهاك الحرم في الأبدان لا في الأموال..... ١٨/ (١٠١)

- جل ما لا يثبت بفواته في يد البائع خيار لا يمنع الرد إذا حدث عند المشتري ٢١٢/٢١
- جلب مصالح الدارين ودرء مفاسدهما على الظنون ٥٤٧/١ - ٥٩٩/٣ - ٢٤٥/٥ ، ٣٤٣
- جلب المصالح ودرء المفاسد على الظنون ٥٥٦/٢
- الجمادات طاهرة إلا المستحيل إلى نتن أو إسكار ١٩٧ ، ١٩٦/٢
- الجماعة تقوم مقام القاضي مع فقده ٢٩٠/٢٦
- الجماعة لا تدرك بأقل من ركعة ٤٧٧/١٩
- جماعة المسلمين تنزل منزلة السلطان إذا عدم ٤٧٥/١
- جماعة المسلمين الذين تقوم بهم الحجة يقومون مقام الحاكم ٢٦/٢٨٩
- جماعة المسلمين العدول بمنزلة الإمام عند تعذره ٢٩٣/٢٦
- جماعة المسلمين العدول يقومون مقام الحاكم عند تعذره ٢٦/٢٨٩
- الجمع إذا قوبل بالجمع أفاد من حيث الاستعمال العربي انقسام الآحاد على الآحاد ١٠/٥٢٩
- الجمع بين إحدى المصلحتين وبدل المصلحة الأخرى ٤/١٢٠
- الجمع بين الأدلة أولى من تعطيل بعضها ٣٣/٣٢٧
- الجمع بين الأصل والبدل ممتنع ١٢/١٥٧
- الجمع بين الأصل والخلف لا يكون ١٢/١٥٣
- الجمع بين البدل والمبدل محال ٢/١٦٩ ، ٣٦١
- الجمع بين البدل والمبدل مرتفع في الأصول ١٦/٣٠١
- الجمع بين البدل والمبدل منه محال ٢/١٦٩
- الجمع بين الحقين أولى ١٣/٤٥٦
- الجمع بين الخلف والأصل لا يكون ٢/١٩٦ - ١٢/١٤٨ ، ١٥٧
- الجمع بين الدليلين أولى من إبطال أحدهما ٣٣/٣٢٧
- الجمع بين الدليلين ولو من وجه أولى من تعطيل أحدهما ٣٣/٣٢٧
- الجمع بين عبادتين إن كان في الوسائل فالكل صحيح وإن كان في المقاصد ففيه تفصيل ١٧/١٥٥
- الجمع بين المختلفات في الحكم لاشتراكها في سببه ٢٧/١١٥
- الجمع بين المصلحتين أولى من إبطال إحدهما ٢/٥٨ - ٤/١١٧ ، ١٢١ ، ١٢٦
- الجمع بين المصلحتين أولى من إهمال إحدهما ٤/٢٥٨
- الجمع بين النقيضين محال ٢٧/٦٩ ، ٨٩
- الجمع متى قوبل بالجمع يقابل آحاد أحد الجانبين بآحاد الجانب الثاني ١٠/٥٢٨
- الجمع المحلى بالألف واللام أولى من اسم الجنس والمفرد المعروف والجمع المنكر ٣٣/٤٩٦
- الجمع المحلى بالألف واللام للعموم ٣٠/٢٩٦
- الجمع المحلى بالألف واللام للعموم ما لم يرد بها معهود ٣٢/٢٨٢

- الجمع المضاف إلى جماعة يقتضي مقابلة الآحاد بالآحاد..... ١٠/ (٥٢٨)
- الجمع المضاف للاستغراق..... ٣٠/ ٣١١
- الجمع مقدم على الترجيح..... ٢/ ٥٣٩
- الجمعة أصل والظهر بدل..... ١٩/ ٣٩٤
- الجمعة ظهر مقصورة أم صلاة على حيالها..... ١٩/ [٣٩٣]
- الجمعة ظهر مقصورة أو صلاة على حيالها..... ١/ ٤٩١ - ٢/ ٢٠٠
- الجمعة ظهر مقصورة أو صلاة مستقلة..... ٢/ ٨٣
- الجمعة ظهر مقصورة بشرائط..... ١٩/ ٣٩٤
- الجمعة هل هي ظهر مقصورة أو صلاة مستقلة..... ٢/ ٦٤
- جميع أقارب الرجل من النسب حرام عليه إلا بنات أعمامه وأخواله وعماته وخالاته..... ٢٣/ (٣٦٣)
- جميع التبرعات مما يقبل التعليق بشرط في الحياة ومما لا يقبله في حكم الوصية يصح تعليقه بالموت..... ٢٤/ ٣٤
- جميع حقوق الله تعالى يجب أن تثبت بلا دعوى..... ١٣/ (٤٥)
- جميع الديون يجوز التصرف فيها قبل القبض..... ١٤/ ١٤١، ١٤٢، [١٦١]
- جميع صيد البحر حلال..... ٢٤/ (٤٦٣)
- جميع صيغ الأمر التي تفيد طلب الترك تقتضي التحريم..... ٢٧/ ٥٩٨
- جميع العقود تنعقد بكل ما دل عليها من قول أو فعل..... ١٥/ (١٧٣)
- جميع عقود المعاوضات والتبرعات تفسدها الشروط المستقبلية مطلقا..... ١٦/ (٢٣٩)
- جميع القبائح إنما تكون قبيحة بالسمع ولو لم يقبحها السمع لم تقبح وقد كان يجوز إباحتها جميعها..... ٢/ ٤٢٢
- جميع كتاب الله إنما أنزل بلسان العرب..... ٢/ ٤٠٧
- جميع ما في البحر تحل ميتته..... ٢٤/ (٤٦٣)
- جميع ما يحكى في القرآن من شرائع الأولين وأحكامهم فهو حق..... ٢٨/ ١٩٧
- جميع النجاسات تطهر بالاستحالة..... ١٩/ (١٦٥)
- جميع وجوه الاجتهاد تحتاج إلى معرفة المقاصد ٢/ ٥٦٤ - ٥/ ٢٥٩، [٢٧١]، ٢٨٥، ٢٨٦، ٣٠١، ٣٤٣، ٣٤٤، ٤٢٦، ٤٢٧ - ٢٩/ ٣٣٨
- جميع وقت الواجب الموسع وقت لأدائه..... ٢٧/ [٤١٣]
- جنايات الأموال لا تسقط عن غير المكلفين..... ١٧/ ٤٧٧
- الجنايات سبب لإيجاب العقوبات..... ١٨/ ٤٥ - ٢٦/ ٢٩
- الجناية إذا حصلت من فعل مضمون ومهدر سقط ما يقابل المهدر واعتبر ما يقابل المضمون ١٤/ ٤٣٢، ٤٣٣ - ١٨/ [٣١]، ٣٥، ٣٦، ٣٧

- الجنابة إذا وردت على محل معصوم وجب الضمان ٣٠/٢٦
- جنابة الإنسان على نفسه كجنابته على غيره في الإثم ٤٣٤/١٤
- جنابة الإنسان على نفسه هدر ٣٣، ٣٢/١٨-٤٣٨، ٤٣٧/١٤-٥٢١، ٥١٨/١٢
- جنابة الإنسان على نفسه وماله هدر ٤٣٧، ٤٣٦، [٤٣١]/١٤-١٢/٨
- جنابة الجناني على ملك نفسه لا توجب ضمانا ٤٣٣/١٤
- الجنابة شرعا لا يترتب عليها من جهة واحدة عقوبتان ٤٧/٢٦
- جنابة العجماء جبار ٢١٢، ٤١، ٣٤/٢-٤٢١/١
- الجنابة على الجنين قبل الانفصال معتبرة بالجنابة عليه بعد الانفصال [١٦٣]/٢٦
- الجنابة عند توافر الزواجر أغلظ ٦٥/١٨
- الجنابة لا تخلو من عقوبة ٢٩/٢٦
- جنابة المجنون مضمونة في ماله ٤٧٧/١٧
- جنابة المرء على نفسه لا تعتبر بحال ١٢/٨
- الجنابة الواحدة حقيقة لا توجب إلا ضمانا واحدا ٤٧/٢٦
- الجنابة الواحدة لا توجب إلا عقوبة واحدة [٤٧]/٢٦
- الجنابة الواحدة لا توجب حدين ٤٧/٢٦
- الجنابة الواحدة لا يجب بها ضمانان مختلفان ٤٧/٢٦
- جنس ترك المأمور به أعظم من جنس فعل المنهي عنه ١٧٤/١١
- جنس الجهاد أشرف من جنس الحج ٤٨٤، (٤٨١)/٢٦
- جنس الجهاد أفضل من جنس الحج (٤٨١)/٢٦
- جنس الجهاد في سبيل الله أفضل من جنس النسك (٤٨١)/٢٦
- جنس الجهاد مقدم على جنس الحج [٤٨١]/٢٦
- جنس فعل المأمور به أعظم من جنس ترك المنهي عنه ١٧٤/١١-٥٥٩/٢
- الجنون إذا لم يمتد ألحق بالنوم فلا يسقط العبادات ٣٨٩/١٢
- الجنون سبب لزوال التكليف ٣٩٠، ٣٨٩، [٣٧٩]/١٢
- الجنون سبب لزوال التكليف ٤٦٦/١٢
- الجنون عذر (٣٧٩)/١٢
- الجنون يسقط به كل العبادات (٣٨٩)/١٢
- الجنون يسقط كل العبادات المحتملة للسقوط (٣٨٩)/١٢
- الجنين تابع لأمه ٤٤١/١١
- الجنين تابع للأم ٤٥٠، ٤٤٩، ٤٣٣/١١
- الجنين تبع لأمه ١٣٠، ١٢٦، [١١٧]/١٢

- الجنين تبع للأم حقيقة وحكما..... (١١٧)/١٢
- الجنين في بطن أمه حكمه حكم أمه..... (١١٧)/١٢
- الجنين لا يتبع الأم في الجناية..... ١١٨/١٢
- الجنين يتبع الأم في الملك..... ١١٨/١٢
- الجهاد مبناه على ارتكاب المخاوف..... ٢٦/[٤٤٣]، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٨٩
- الجهاد مبناه على المخاوف..... ٢٦/٤٤٩
- الجهاد مبني على المخاوف..... ٢٦/(٤٤٣)، ٤٤٧
- الجهاد ميناه على المخاطر..... ٢٦/٤٥٠
- الجهالة إنما تمنع إذا أفضت إلى المنازعة..... ١٨/٣٨٦، ٣٨٨
- الجهالة إنما تمنع الصحة في التمليكات لا في الإسقاطات..... ١٣/٢٥١، ٢٥٣
- جهالة البذل توجب فساد العقد..... ١٦/(٥٩١)
- الجهالة تبطل العقد..... ١٦/(٥٩١)
- الجهالة تجوز في الصدقات..... ١٣/٢٨-١٤/٣٨، ٤٥
- الجهالة تحدث في الجعالة لمسيس الحاجة..... ٢٢/١٦٣، ١٦٦، ١٧١
- الجهالة تفسد البياعات..... ٢١/(١١٣)، (١١٤)
- الجهالة تفسد العقد..... ١٥/٤٥٧-٢١/١٢١
- الجهالة تنافي البيع..... ٢١/(١١٣)، (١١٤)
- الجهالة التي تفضي إلى المنازعة تمنع صحة البيع..... ١٦/٢٣٠
- الجهالة التي لا تفضي إلى المنازعة لا تمنع صحة التملك..... ١٤/٣٨، ٤٤
- الجهالة التي لا تفضي إلى المنازعة لا تمنع صحة العقد..... ١/٤٧١-١٦/٦٠٥
- جهالة الصفة لا تمنع صحة التسمية في معاوضة مال بما ليس بمال..... ١٦/[٦٠٥]، ٦١٠، ٦١٣، ٦١٧
- جهالة الصفة لا تمنع صحة التسمية فيما بني أمره على التوسع..... ١٦/(٦١٣)
- جهالة العوض تمنع صحة العقد..... ١٦/(٥٩١)
- جهالة العوض في الجعالة تحدث للحاجة..... ٢٢/[١٦٣]، ١٦٩
- الجهالة الفاحشة تمنع صحة الوكالة..... ٢٣/٧١
- الجهالة في الصفة عفو في العقود المبنية على التوسع..... ١٦/(٦١٣)
- الجهالة مانعة من عقد البيع..... ٢١/(١١٣)، (١١٤)
- جهالة المبيع والثلث مفسد للبيع..... ٢١/١١٣
- جهالة المدة في الوصية لا تمنع صحة الوصية..... ٢٤/٤٥
- جهالة المعقود عليه تفسد العقد..... ١/٤٧١
- جهالة المعقود عليه توجب فساد العقد..... ٨/٥٣٥-٢١/٥٦٢

- الجهالة المفضية إلى النزاع تفسد العقد ١٦/ (٥٩١)
- جهالة المقر به لا تضر ٢٥/ (٢٨١)
- جهالة المقر به لا تمنع صحة الإقرار ٢٥/ [٢٨١] ، ٢٩٠
- جهالة المقر تمنع صحة الإقرار ٢٥/ ٢٨٢ ، ٢٨٣
- جهالة المقر لا تمنع صحة الإقرار ٢٥/ ٢٨٦
- جهالة المقر له تمنع صحة الإقرار ٢٥/ ٢٨٢ ، ٢٨٣
- جهالة المكفول تمنع صحة الكفالة ٢٣/ ٢٣٩
- جهالة المكفول له أو المكفول عنه تمنع صحة الكفالة ٢٣/ [٢٣٥]
- جهالة المكفول له تبطل الكفالة وكذا جهالة المكفول عنه ٢٣/ (٢٣٥)
- جهالة المملك في التملك تمنع التسليم ١٣/ ٥٦٢
- جهالة الموصى به لا تمنع صحة الوصية ٢٤/ ٤٥
- الجهالة والغرر في العقود اللازمة مبطلان للعقد ٢١/ ١٢٢
- جهالة وصف البدل في مبادلة المال بما ليس بمال لا يمنع صحة التسمية ١٦/ (٦٠٥)
- الجهالة اليسيرة لا تبطل الوكالة ٢٣/ (٧١)
- الجهالة اليسيرة لا تؤثر في العقد المبني على التوسع ١٦/ (٦١٣)
- الجهالة اليسيرة متحملة في الكفالة ٢٣/ ٢١٨
- الجهالة يسيرة متحملة في الكفالة ٢٣/ ٢١٩
- الجهالة اليسيرة المستدركة لا تمنع صحة الوصية ٢٤/ ٤٥
- الجهل بالأحكام في دار الإسلام ليس بمعتبر ١٢/ (٤٩٩)
- الجهل بالحكم في دار الإسلام لا يكون عذرا ١٢/ ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، [٤٩٨]
- الجهل بالحكم لا يؤثر وإن عذر به ٢٣/ ٤٦١
- الجهل بالحكم ليس عذرا ٢/ ٤١
- الجهل بالشرط مبطل وإن صادفه ١٢/ ٤٨٤ - ١٧/ ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، [٣٠٣]
- الجهل بالعقوبة مع العلم بالتحريم لا يرفع العقوبة ١٢/ ٥٠٣
- الجهل بحكم الشرع لا يعتبر في دار الإسلام ١٢/ (٤٩٨)
- الجهل بمعنى اللفظ مسقط لحكمه ٦/ (١٠٩) - ١٢/ ٤٨٤
- الجهل بمقدار الأجرة مفسد لعقد الإجارة ٢٢/ [٧٣]
- الجهل لا يتهض عذرا في نفي الضمان ١٢/ ٤٩٠
- جهل اللافت بكون لفظه موضوعا لهذا المعنى أو ذاك لا يرتب الحكم ٦/ (١٠٩)
- جهل الناظر ببعض صفات الدليل التي يحتاج إلى علمها نقصان فيه ونقض للنظر فيه ٢/ ٤٢٢
- الجهل هل يتهض عذرا ١/ ٤٦٣ - ٦/ ٥٤٥

- الجهل هل ينتهض عذرا أم لا ٥٤٤/٦ - ١٥٦/٧ - ١٢/ [٤٨٣]
- الجهل يعذر به في حق الله تعالى في المنهيات دون المأمورات ٤٨٤/١٢
- الجواب إذا خرج على سؤال صار السؤال كالمفوض به في الجواب (٢٣٠)/١٠
- الجواب إذا خرج على سؤال لا يكون له مفهوم (١٤٧)/٣٢
- الجواب على مقتضى السؤال (٢٣٠)/١٠
- الجواب غير المستقل تابع للسؤال في العموم والخصوص ٣٧٩ ، ٣٧٥/٣٢
- الجواب مبني على السؤال (٢٣٠)/١٠
- الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال (٢٣٠)/١٠
- الجواب لا تسقط بالنسيان ٤١٢/١٢ ، ٤١٩ ، [٤٥١]
- الجواب مشروعة لاستدراك المصالح الفاتئة والزواج مشروعة لدرء المفاسد المتوقعة (٣٥٩)/٣
- الجواب مشروعة لجلب ما فات من المصالح والزواج مشروعة لدرء المفاسد [٣٥٩]/٣
- الجواب مشروعة لجلب المصالح والزواج لدرء المفاسد (٣٥٩)/٣
- جواز الاستثناء دليل العموم (٤٦٢)/٣٠
- جواز الاستثناء معيار وقوع العموم ٤٧٠/٣٠
- جواز اشتراك المتقابلات في لازم واحد ١٢٢/٢٧
- الجواز الشرعي المطلق ينافي الضمان (٣٩١)/١٤
- الجواز الشرعي ينافي الضمان ٤٦٨/١ - ٣٤/٢ ، ٣٦ ، ٤٠ ، ١١٨ ، ٢٣٤ - ٥٢٢/٧ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤
- ٥٢٤ - ٤٢٣ ، ٤٢٠/١٠ - ٨ ، ١٢/٨ - ١٠٧ ، ٣٠٧/١٣ - ٣١٠ - ٢٧٦/١٤ ، ٢٨٦ ، ٢٩٠ ، [٣٩١]
- ٣٩٩ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٤٥ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٥٥٨ ، ٥٦٠ ، ٥٩٨ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ - ٦٥/٢٥ - ٦٠٥ - ٨٣/٢٦ ، ١٥٧
- جواز الشروط في العقود إلا أن يقوم على فسادها دليل شرعي ٢٣٠/١٥
- جواز شهادة النساء وحدهن فيما لا يطلع عليه الرجال ٣٠٨/٢٥
- جواز الشيء وعدمه لا يكون إلا من جانب الشارع ٦٠٠/٨
- الجوائح موضوعة (٣٠٩)/٢١
- الجور لا يحل إمضاؤه في دين الله تعالى (٦١)/٨
- الحاج المتمتع إذا لم يكن له معه من المال إلا ما يكفي له حاجته في سفره فإنه يجوز له الصيام بدلا من الهدي ٣٤٧/١١
- الحاجات تنتزل منزلة الضرورات في إباحة المحظورات (٢٧٥)/٧
- الحاجة تنتزل منزلة الضرورة عامة أو خاصة ٣١/٢
- الحاجة تنتزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة .. ٥٦٨ ، ٥٦٥/٣ - ٥٦٨ ، ٤٧٤ ، ٤٨٦ ، ٤٨٩
- الحاجة تدعو إلى الفسخ عند العذر ٢٢/٨

- الحاجة تقدر بقدرها ٢٩٧/٧ ، ٢٩٨ ، ٣٧٦ - ١٢٢/١٠
- الحاجة تنزل منزلة الضرورة ٦١/٤ ، ٦٦ - ٢٨٠/٧ - ٢١٨/١٥ - ٣٤٦/٢١ ، ٣٤٧
- الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة أو خاصة ٥١٣ ، ٥١٢/١
- الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة ٤٨٢/١ - ٣٩/٢ - ٣٦٨/٤ - ٥١٦/٥ ، ٥٢٠
- ١٨٧/٢١ - ٢١٥/١٥ - ٢٩٤ ، ٢٩٤ ، ٢٨٣ ، ٢٨٢ ، ٢٨١ ، [٢٧٥] ، ٢٥٧ ، ١٥٥/٧ -
- الحاجة تنزل منزلة الضرورة في إباحة المحظورات ١٧٦/٢
- الحاجة توجب الانتقال إلى البدل عند تعذر الأصل ٣٢٩/٢٥
- الحاجة الخاصة تبيح المحظور ١٨٧/٢١ - ٤٢٩/٢
- الحاجة الشديدة يندفع بها يسير الغرر ٢٤٠ ، ١٥٥/٧ ، [٢٨٥]
- الحاجة العامة إذا وجدت أثبتت الحكم في حق من ليست له حاجة ٢١٨ ، ٢١٥/١٥
- الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة الخاصة في حق آحاد الأشخاص ٢٧٥/٧
- الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة الخاصة ١٦/٤ - ٥٥٢/٢
- الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة الخاصة في حق آحاد الأشخاص ٣٣٨/٧
- الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة الخاصة في حق آحاد الناس ٤٢٩ ، ٢٤٣/٢
- الحاجة في حق آحاد الناس كافة تنزل منزلة الضرورة في حق الواحد المضطر ٣٥٧/٢
- حاجة الناس أصل في شرع العقود فتشريع على وجه ترتفع به الحاجة ويكون موافقا لأصول الشرع ٥١٦/٥
- حاجة الناس تجري مجرى الضرورة (٢٧٥)/٧
- الحادث بعد انعقاد السبب قبل إتمامه يجعل كالموجود عند ابتداء السبب ٤٧٨/٨ ، [٥٥٧] -
٥٤٧/٩ ، ٥٤٨ - ٤٤/١٠ - ٤٣/١١ ، ٤٥
- الحادث بعد انعقاد السبب قبل تمامه كالحادث قبل انعقاده (٥٥٧)/٨
- الحادث بعد انعقاد السبب قبل تمامه يجعل كالموجود عند ابتداء السبب ١٧٥ ، ١٧١/١٦
- الحادث بعد انعقاد السبب يلتحق بالموجود وقت السبب (٥٥٧)/٨
- الحادث بعد تمام السبب وقبل تمام الملك بمنزلة المقترن بأصل السبب ٥٦١ ، ٥٥٨/٨
- الحادث بعد العقد قبل القبض كالموجود وقت العقد (١٧١)/١٦
- الحادث يحال بحدوثه إلى أقرب الأوقات ٣٦٢/٢
- الحاصل أن الخطاب يجب حمله على المعنى الشرعي ثم العرفي ثم المعنى اللغوي الحقيقي ثم
المجازي ٣٠/٥
- الحاصل بالمكروه مكروه ٢٤٦/١٢
- الحاصل ضمنا لا يضر التعرض له (٨٣)/١٢
- الحاصل لا يمكن تحصيله (٧٩)/٢٧
- الحاضر يساوي الغائب في العلم به إذا وصف ٣٧١ ، ٣٦٦/١٥

- الحاكم إذا اجتهد في حادثة ففضى بها ثم حدثت ثانياً فإنه يحدث لها اجتهاداً..... ٣٣/ (١٣٩)
- الحاكم إذا قضى في المجتهد فيه شيء فليس لمن بعده من الحكام أن يبطل ذلك ٨/ ٣٩٦
- الحاكم إنما ينوب عند التعذر والامتناع ١٨/ (٢٠٠)
- الحاكم أو نائبه أمين لا ضمان عليه إلا إذا فرط..... ١٤/ ٤٤٦
- الحاكم الشرعي يقوم مقام الممتنع والغائب..... ١٨/ (١٩٩)
- الحاكم قائم مقام جماعة المسلمين فيما يتصرف فيه..... ٢٦/ ٢٩٠
- الحاكم لا مدخل لحكمه في عبادة..... ١٧/ (٤٨٣)
- الحاكم لا ولاية له في إسقاط حقوق العباد..... ١٨/ ٢١٥
- الحاكم لا يملك إسقاط الحقوق..... ١٨/ (٢٠٩)
- الحاكم وأمينه لا يضمنان بوضع يدهما للمصلحة..... ١٠/ ٨
- الحاكم ولي الممتنع..... ١٨/ (١٩٩)
- الحاكم ولي من لا ولي له ٢٦/ (٢٨٣)، ٢٨٧
- الحاكم يحكم بما ظهر..... ٢٥/ (٩)
- الحاكم يقوم مقام الممتنع فيما تدخله النيابة ١/ ٤٧٥ - ١٣/ ٥٥٢، ٥٥٥ - ١٨/ [١٩٩]
- الحاكم ينوب عن الممتنع..... ١٨/ (١٩٩)، ٢٠٦
- حال الاشتباه عذر..... ٧/ ٤٤٤
- الحال تدل على ما قبلها..... ٧/ ١٣٣
- الحال تدل على ما كان قبلها..... ٧/ ١٣٥
- الحال الذي هو مساو للغصب في إزالة التصرف حكمه حكم الغصب..... ٢٣/ (٢٦٣)
- الحال لا يتأجل..... ١٦/ (٣٨٧)
- الحال لا يتأجل بالتأجيل..... ١/ ٤٨٥
- حال المرأة مبني على الستر..... ١٨/ ٢٩٧
- الحال يقبل التأجيل..... ١٦/ (٣٨٨)
- الحالف كل من توجهت عليه دعوى صحيحة..... ١/ ٣٠٠
- الحالف لا يحث بفعل بعض المحلوف عليه..... ٢٠/ ٥٢٩، [٥٧٥]، ٥٨٣، ٥٨٤
- حالة الحرب يغتفر فيها ما لا يغتفر في غيرها..... ٢٦/ (٤٥٥)
- حالة المجلس في حكم حالة العقد..... ١/ ٤٧٠
- حالة المجلس كحالة العقد..... ١٦/ (١٤٦)، ١٥٧
- الحائض إذا طهرت فهي كالجنب..... ١٩/ (٣٠٤)
- الحائض بمنزلة الجنب..... ١٩/ (٣٠٣)
- الحائض كالجنب..... ١٩/ [٣٠٣]، ٣١٥، ٣١٦، ٣٢٦، ٣٢٦

- الحبس كالصدقة لا رجوع فيه إلا بشرط الرجوع ٣٥٨/٢٢
- حث الطبع أقوى من حث الشرع ٥٩٨ ، (٥٩١)/٩
- الحج جعلت سننه تنوب عن فرائضه (٢٧٣)/٢٠
- الحج لا يجوز شيء من عمله إلا في أوقاته المنصوصة ٤٣١ ، ٤١٥/٢٠
- الحج لا يكون إلا مرتبا ٢٢٠/١٧
- الحج يجزئ فيه فعل التذنب عن الفرض (٢٧٣)/٢٠
- حجب النقصان يدخل على كل الورثة [٤١٧]/٢٤
- الحجر بسبب الصبا لا يؤثر في الأفعال ٣٦٠/١٢
- الحجر على الحر السفه العاقل البالغ المذر لماله صحيح (١١٥)/٢٣
- الحجر على السفه في ماله لا يمنع تصرفه في غير ما هو محجور عليه فيه ٤٠٤/١٢
- الحجر على السفه كالحجر على المريض ٤٠٣/١٢
- الحجر لا يؤثر في الأفعال الموجبة للضمان ١٤٠ ، [١٣٧]/٢٣
- الحجر متعلق بمال المفلس لا بذمته (١٦٣)/٢٣
- الحجر مشروع بطريق النظر للمسلمين ولدفع الضرر عنهم ١٠٥/٢٣
- حجر المفلس يتعلق بماله لا بذمته [١٦٣]/٢٣
- حجر المفلس يختص بماله (١٦٣)/٢٣
- الحجر يثبت على ذي الغفلة كالسفيه ٤٠٦ ، ٤٠٤/١٢
- الحجر يجب على كل مضيع لماله (١١٥)/٢٣
- الحجر يزول بزوال سببه ١٧٣/٢٣
- حجة الإجماع قاهرة (٩)/٢٩
- الحجة في كلام الرسول لا مذهب الراوي (٣٠١)/٣٣
- الحجة لإثبات الحقوق معتبرة بحسب الإمكان ٣٠٨/٢٥
- حجية السنة ضرورة دينية (٢٣٣)/٢٨
- الحد الأصغر ينطوي في الحد الأكبر ٥٨٢/٨
- حد الحرابة يسري على جميع المحاربين المباشر والمتسبب والمعاون ٥٣٩/٢٥
- الحد لا يتبعض ٤٩٢ ، ٤٨٧/٢٥
- الحد لا يجب بالتهم (٤٥٩)/٢٥
- الحد لا يسقط بتقادم الزمان ١٤٥/٢٦
- حدث الحيض أكد من حدث الجنابة (٣١٥)/١٩
- حدث الحيض أغلظ من حدث الجنابة [٣١٥] ، ٣٠٤/١٩
- الحدث لا يتبعض ١٩٩/١٩

- الحدود إذا ترادفت تداخلت ٨٠/١٨ - ٦١٦/١٣
- الحدود إذا ترادفت من جنس واحد تداخلت ٥٠٥ (٤٩٣)/٢٥
- الحدود إذا كانت من جنس واحد تداخلت ٥٠٤/٢٥
- الحدود إذا كانت من جنس واحد تداخلت وإذا كانت من جنسين لم تتداخل (٤٩٣)/٢٥
- الحدود تتداخل في الاستيفاء ولا تتداخل في السقوط ٤٩٥/٢٥
- الحدود تثبت بخبر الواحد (٣١٣)/٢٨
- الحدود تدرأ بالشبه ٢٣١/٩
- الحدود تدرأ بالشبهات ٢٢٩، ٢٢٨/٩ - ٤٤٦، ٤٤٥/٧ - ١٧٢، ٦٠/٢
- ٢٣٦، ٢٤٢ - ٢٠٨/١٠ - ٤٠/١٣ - ٤٥٩/٢٥، ٤٦٤، ٥٠٨، ٥٣٢ - ٣٠/٢٦ - ١٦١/٣٠
- الحدود تسقط بالشبهات ٤٧٨/١
- الحدود تسقط بالشبهات وما شابهها (٤٥٩)/٢٥
- الحدود تقام بأمر الإمام أو نائبه (٤٥١)/٢٥
- الحدود التي لا يشرع فيها الصلح هي التي لا يشرع فيها العفو ٤٦٩/٢٥
- الحدود الخالصة لله تعالى متى اجتمعت تداخلت إذا كان الجنس واحدا (٤٩٤)/٢٥ - ٣٣٧/٤
- الحدود زواج وجواب ٣٦٠/٣
- الحدود سوى حد القذف لا تتوقف على الدعوى ٤٦/١٣
- الحدود على الاندراج والتداخل (٤٩٤)/٢٥
- الحدود لا تسقط بالتوبة على الصحيح إلا الحرابة ٥٥٧، ٥٣٩/٢٥
- الحدود لا تشرع فيها يمين (٤٢٣)/٢٥
- الحدود لا تقام إلا بأمر الإمام (٤٥١)/٢٥
- الحدود لا يشرع اليمين فيها إلا في السرقة ٤٢٤/٢٥
- الحدود ما كانت من جنس واحد وكان سببها واحدا تداخلت وأجزأ واحدا عن سائرهما (٤٩٣)/٢٥
- الحدود المتعلقة بحق الله لا تقبل عفو ولا صلحا ولا إسقاطا [٤٦٩]/٢٥
- الحدود المقصود بها الزجر ٤٨٦/٢٥
- الحدود والأسماء لا تثبت قياسا ٢٢٩/٢٩
- الحدود والقصاص مما يحتاط لها وتندري بالشبهات ١٨٣/٩
- الحدود والقصاص يندران بالشبهات (٤٥٩)/٢٥
- الحدود يجري التداخل في المتفقات منها دون المختلفات (٤٩٣)/٢٥
- الحدود يحتاط في درئها ٦٢٦/١٣
- الحدود يحتاط فيها فلا يثبت موجبها إلا باللفظ الصريح ٥٠٨/٢٥
- الحدود مفوضة إلى الإمام [٤٥١]/٢٥

- الحديث إذا ثبت رفعه من طريق فلا يضر وقفه من طريق آخر ٢٨/ (٣٣٥)
- الحديث إذا روي مرفوعا وموقوفا حكم برفعه ٢٨/ (٣٣٥)
- الحديث بعد أن يثبت يقدم على القياس ٣٣/ (٢٦٤)
- الحديث الذي يوافقه القياس مرجح على الآخر ٣٣/ ٣٩٤
- الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه يحتج به ٢٨/ ٣٩٠
- الحديث الضعيف إذا تلقته الأمة بالقبول ينزل منزلة المتواتر ٢٨/ ٣٩١
- الحديث الضعيف لا تثبت به الأحكام الشرعية ٢٧/ ٢٧٠ - ٢٨/ ٢٧٦ ، (٣٨٩) ، (٣٨٩) [٣٨٩]
- الحديث الضعيف لا تثبت به الأحكام مع وجود الخلاف فيه ٢٨/ (٣٨٩)
- الحديث الضعيف لا يحتج به في الأحكام الشرعية ٢٨/ (٣٨٩)
- الحديث الضعيف لا يحتج به في المآثم ٢٨/ ٣٩٠
- الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقا ٢٨/ (٣٨٩)
- الحديث الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال ٢٨/ ٣٩٠
- الحديث الضعيف يعمل به في المناقب كما يعمل به في الفضائل ٢٨/ ٣٩٠
- الحديث المرسل إن كان مرسله من أئمة النقل احتج به ٢٨/ ٣٢٠
- الحديث المرسل حجة ٣٠/ ١٧٦
- الحديث المسند أولى من المرسل ٣٣/ [٢٩٣]
- الحديث الموقوف إذا كان لا مجال للرأي فيه فله حكم الرفع ٣٣/ ٢٧٦
- الحر لا يحجر عليه لدين ولا لسفه ٢٣/ ١١٥
- الحر لا يدخل تحت اليد ٢/ ٥٩ - ٧/ ٣٦
- الحر مسلط على ماله بالاستهلاك والإتلاف ما لم يكن عليه حجر قبل ذلك ٢/ ٣٢٩
- حرام على أحد أن يقول بالاستحسان إذا خالف الخبر ٢/ ٤٠٨
- الحرام فيه إثم وعقوبة ٢٧/ ٥٤٨
- الحرام لا يتعدى إلى ذمتين ٦/ ٤٩٤ - ١١/ ٧٢
- الحرام لا يتعدى ذمتين ١١/ (٦٣) ، ٧١
- الحرام لا يتعلق إلا بالذمة المشغولة به ١١/ (٦٣)
- الحرام لا يتعلق بذمتين ٨/ ٣٧٦ - ١١/ [٦٣] ، ٧٠ ، ٧١ - ١٢/ ٦٤٦ ، ٦٤٨
- الحرام لا يحرم الحلال ٢/ ٩٥ ، ٩٦ - ٨/ [٣٧٥] - ١٢/ ٢٥٢
- الحرام لا يصلح سببا لثبوت الملك ٢١/ ٩٩
- الحرام لا يفسد الحلال ٨/ (٣٧٥)
- الحرام لا ينتقل لذمتين ١١/ (٦٣) ، ٧٢
- الحرام المطلق لا يقبل المعاوضة بحال ٩/ (٣١٩)

- الحرام منهي عنه على الجزم مثاب على تركه معاقب على فعله..... ٥٧٢/٢٧
- الحرام يحرم الحلال ٣٧٦/٨ - ٩٦ ، ٩٥/٢
- الحرام يزول وصف الحرمة فيه بالضرورة..... ٣٤٠/٧
- الحربي بالأمان ملتزم لأحكام الإسلام فصار كالذمي في المعاملات..... ٣٦٨/٢٦
- الخرج الشديد منفي عن الأمة..... ١٢ ، ٩/٤
- الخرج عذر مسقط بالنص ١٤/٤
- الخرج اللازم للفعل لا يسقطه..... ٣٣/٤
- الخرج مدفوع ١٥٥/١٦
- الخرج مدفوع بالنص ١٤/٤
- الخرج مدفوع شرعا..... ١٦١ ، ١٥٥ ، ٣٦/١٩
- الخرج مرفوع..... ٣٩/٥ - ١٨٨/٦ ، ١٩٢ ، ١٩٦ ، ٣٤٧ - ٣٠٦/٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٤ ، ٢١٨ ، ٢٢٤ ، ٢٣٩ ، ٢٣٠ ، ٢٨٠ ، ٣١٩ ، ٣٢٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٤٠٥ ، ٤١٩ ، ٤٢٢ ، ٤٢٩ ، ٤٦٧ - ٢١٥/٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٤ ، ٢٣٠ - ٩/١٣ ، ٣١٠ ، ٣١٥ ، ٥٤١ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ - ٥٤٤/١٠ ، ٤٣٧ - ٣٤٣ ، ٣٣٩ ، ٣٠/١١ - ٤٥٨ ، ٤١١/١٢ - ٥١٤ - ٦٠٢/١٤ - ٢٠٨/١٧ ، ٢١٠ ، ٤٠٧ - ١٨٧/٢١ - ٢٥٣/٢٥ - ٩٢/٢٨
- الخرج مرفوع شرعا..... ١٣٦ ، ١٢٥/٩
- الخرج مرفوع عن المكلف ٥١٢/١ - ٥٠٠/٦ - ١٧٨/٧ ، ٢٥٦ - ١٩٥/٨ - ٥٠٨/١٢ ، ٥٩٥
- الخرج مرفوع غير مقصود..... ٢٣٠/٣ ، ٤١٣ - ٩/٤ [٩] ، ٢٢ - ١٥٤/٧ - ١٥٨/١٤ - ٢٧٤/١٨ - ٢٧٤/٣٠ ، ٦٤
- الخرج مرفوع مدفوع منفي منتف..... ٩/٤ [٩]
- الخرج منتف بالنص..... ١٤/٤
- حرز الشيء ما جرت العادة بحفظه فيه..... ٥٢٣/٢٥
- الحرز يختلف باختلاف الأموال والبلدان..... ٥٢٣/٢٥
- حرف الباء للإلصاق في وضع اللغة..... ٧٠١/٣٢
- حرف لا للنفي..... ٧٠٣ ، ٦٩١ ، ٦٧٨ ، [٦٦٧]/٣٢
- حرف لو يدل على امتناع الشيء لامتناع غيره..... ٥٤٩/٣٢
- الحرمان تثبت بالشبهات..... ٢٢١/٩
- الحرمان قصاص..... ٦٥٣/١٢ ، ٦٤٥ ، ٦٤٧ ، [٦٥٣]
- حرمة الآدمي الحي فوق حرمة الميت..... ٢٤٥/١١
- حرمة الآدمي الميت كحرمة الآدمي الحي..... ٢٥٣/١١
- حرمة الآدمي ميتا كحرمة حيا..... ٢٤٣ ، ٢٤٢ ، ٧٣/١١ ، [٢٤٧]
- حرمة الأعضاء كحرمة النفوس..... ٨/٩

- حرمة الإنسان الحي أعلى من حرمة الميت ٢٤٦/١١
- الحرمة تتعدى إلى الأموال مع العلم ٦٥/١١
- الحرمة تتعدى في الأموال مع العلم ٦٤/١١
- حرمة التصرف في حق الغير لا تقف على المضرة ١١٧/١٤
- حرمة تعاطي ما يؤثر في العقل من مواد مخدرة ٣٧/٨
- الحرمة الثابتة بيقين لا تزول بالشك (١٠٩)/٧
- حرمة الحي أكد ٢٤٥/١١
- حرمة الحي أكد من حرمة الميت ٢٤٩ ، ٢٤٨ ، ٢٤٦ ، [٢٤١]/١١
- حرمة الحي أكد من حرمة الميت عند التعارض ٢٤٤/١١
- حرمة الحي أعظم من حرمة الميت (٢٤١)/١١
- حرمة الحي أوكد من حرمة الميت عند التزام ٢٤٥/١١
- حرمة الحي أولى بالمراعاة من حرمة الميت ٢٤٥/١١
- حرمة الحي وحفظ نفسه أولى من حفظ الميت (٢٤١)/١١
- حرمة سطح المسجد كحرمة (٣٧٥)/١٩
- حرمة الشيء تدل على حرمة ما فوقه بطريق الأولى ٣٤١ ، ٣٣٨/١٢
- الحرمة لا تنتقل إلى ذمتين (٦٣)/١١
- حرمة مال المسلم كحرمة دمه (١٦)/٩
- حرمة المصاهرة العارضة تمنع بقاء صحة النكاح كالحرمة الأصلية ٣٦٩/٢٣
- الحرمة المعتبرة بالصفة إنما تثبت باعتبار تلك الصفة ٥٢٢/٩
- حرمة الميت كحرمة الحي (٢٤٧)/١١
- حرمة النفس أعظم من حرمة المال ٨/٩
- الحرمة يحتاط لها (٥٥٩)/٢٧
- الحريات محدودة بحسب الجمع بين مصالح الجماعات بأن لا يلحق المتصرف بتصرفه ضراً
بغيره (٥٧١)/٧
- الحريم تابع لما هو حريم له ٤٤١/١١
- حريم الشيء في حكمه (٥٧٧)/١١
- حريم الشيء ملحق به (٥٧٧)/١١
- الحريم له حكم ما هو حريم له ١٤٦/١٦ - [٥٧٧] ، ٤٣٣/١١ - ٤٢٩ ، ٤٣٠/٨ - ٦٠/٢
- حريم الممنوع ممنوع [٥٨٣] ، ٥٧٨ ، ٥٧٧/١١
- الحرية لا تبطل بعد ثبوتها ٣٦/٧
- الحرية وصف فطري نشأ عليه البشر ١٦٦/٣

- الحس حجة ٢٧/ (٢٠٣)
- الحس دليل قاطع ٢٧/ [٢٠٣] ، ٢١٤ ، ٢١٨ - ٣١/ ٧٢
- الحسنة المتعدية إلى الغير أفضل من القاصرة على الفاعل ٤/ (٢١١)
- حصانة القاضي مكفولة ٢٥/ ٦٥
- حصر الأصل لا يمنع من القياس عليه ٢٩/ (١٦٣)
- حصر المبتدأ في الخبر من أدوات الحصر ٣٢/ (٣٠١)
- حصر المبتدأ في الخبر يفيد الحصر ٣٢/ [٣٠١] ، ٣١٢ ، ٣٢٤ ، ٥٣٦
- حصول بعض الشرط ليس كحصول كله ١٠/ (٣٢٠)
- حصول الشرط الشرعي غير مشروط في صحة التكليف على الرأي الصحيح ٢٧/ (٧٤٦)
- حصول الشرط الشرعي قيل هو شرط في صحة التكليف ٢٧/ ٧٤٦
- حصول الشرط الشرعي لا يشترط في صحة التكليف بالمشروط خلافا لأصحاب الرأي ٢٧/ (٧٤٥)
- حصول الشرط الشرعي لشيء ليس شرطا للتكليف ٢٧/ (٧٤٦)
- حصول الشرط الشرعي ليس شرطا في صحة التكليف ٢٧/ ٦٩٦ ، [٧٤٥] ، ٧٥٥ - ٢٨/ ١٤٤ ، ١٤٥
- حصول الشرط الشرعي هل هو شرط في التكليف أم لا ٢٧/ ٧٤٦
- حصول الشرط العقلي من التمكن والفهم ونحوهما شرط في صحة التكليف ٢٧/ ٧٤٦
- حصول الشك موجب لسجود السهو ١٩/ ٣٤٢
- حصول المصلحة الأصلية أولى من حصول المصلحة التكميلية ٤/ (١٦٧) ، ٢٢٨
- حصول المقصد مسقط لطلب الوسيلة ٢/ ٥٤٨
- حصول المقصود بإحدى الوسائل مسقط لاعتبار التعيين فيها ٢/ ٥٤٨ - ٤/ (٣٤٩)
- الحضانة تابعة للرضاع ١١/ ٤٤١
- حضور الجماعة يسقط بالعذر ١٩/ (٥٠١)
- الحط لا يجري في الأعيان ٢٢/ ٥١٨
- الحط يلتحق بأصل العقد ١٥/ ٧١
- الحطيطة من الدين بشرط تعجيله قبل حلوله حرام ٢٢/ ٥٢٥
- الحظر أحوط ٨/ ٣٨٦
- الحظر يقتضي الاحتياط ٢٧/ (٥٥٩) ، ٥٦٢
- حفظ الأعضاء والأبضاع مقدم على حفظ الأموال وحفظ الأرواح مقدم على حفظ الأعضاء والأبضاع ٢/ ٥٥٧
- حفظ الأنساب في منع مساواة المرأة للرجل في إباحة تعدد الأزواج ٥/ ١٩٠
- حفظ البعض أولى من إضاعة الكل ١٣/ ١١
- حفظ الدين مقصد شرعي كلي ٣/ [٦١٣]

- حفظ العقل مقصد شرعي كلي..... ١٠٣/٢٨
- حفظ العقل واجب..... ٦٣٧/٣
- حفظ العقل مقصد شرعي كلي..... [٦٣٧]/٣
- حفظ الكثير بتفويت القليل من أحسن التصرفات..... ١٩١/٤
- حفظ الكليات أولى من حفظ الجزئيات..... ٥٥٣/٢
- حفظ المال من الكليات الخمس المجمع عليها..... ٣١٠/٧، ٣١٣
- حفظ المال مقصد شرعي كلي..... [٦٦١]/٣
- حفظ المصالح يكون بمراعاتها من جانب الوجود ومن جانب العدم..... ٦٤٢، ٦٢٧، ٦١٧، ٦١٣/٣، ٦٤٩، ٦٥٢، ٦٦٦-٤١٥/٥، ٤١٦
- حفظ المصالح يكون من جانب الوجود ومن جانب العدم..... [٣٨٣]/٣
- حفظ النسل مقصد..... ٢٩٢/٢٣
- حفظ النسل مقصد شرعي كلي..... [٦٤٩]/٣
- حفظ النفس مقدم على حفظ المال..... ١٧٦/٤
- حفظ النفس مقصد شرعي كلي..... [٦٢٥]/٣
- حفظ النفس واجب حسب الإمكان..... (٧)/٩
- حفظ النفوس مجمع عليه..... (٨)/٩
- حفظ النفوس واجب ما أمكن..... ٣٢/٨، ٣٤-٩/[٧]-٦٠٠/١٣
- حق الآدمي لا يبرأ منه إلا بأدائه أو إبرائه..... ٢٢٠، ٣٠٨-٢٦٦/١٤-٥١٤/٢٢
- حق الآدمي لا يستوفى إلا بمطالبته وإذنه..... ٤٦٦/١-٥٣/١٣
- حق الآدمي لا يسقط بالإسلام..... ٣٩٣/١٣
- حق الآدمي لا يسقط بالشبهة..... ٢٦٦/١٤-٣٠٨، ٢١٤/١٣
- حق الآدمي لا يسقط بالعدر..... (٣٠٧)/١٣
- حق الآدمي لا يسقط بالموت..... ٢٧٩/١٣
- حق الآدمي مقدم على حق الله تعالى..... ١٤٣، ١٣٦/١١-٤٦٥/١
- حق الآدمي مقدم على حق الله..... ٤٤٩، ٤٣٨/١٣
- حق الآدمي مقدم مطلقاً إن لم يفوت حق الله تعالى..... ٤٢٥/١٣
- الحق إذا تعلق بعين فإنه يسقط بسقوط ذلك العين..... ٣٣٣/١٣
- الحق إذا ثبت في الذمة لم يسقط بالموت..... ٢٧٣/١٣
- الحق إذا ثبت في العين سرى إلى البدل..... ٢٠/١٣
- الحق إذا ثبت من جنس لم يجبر صاحب الحق على أخذ غير جنسه..... ٥٥٠، [٥٤٥]/١٣
- حق الإنسان قبل غيره واجب الإيفاء عند طلبه..... (١٠٣)/٨

- حق الإنسان يجب إيفاؤه عند طلبه (١٠٣)/٨
- حق الإنسان يجب صيانتها عن الإبطال ما أمكن (١١)/١٣ ، ٥٥٢ - ٢٠٠/١٨
- حق الإنسان يوفى عند طلبه (١٠٣)/٨
- الحق أنه لا يعتبر إلا بخلاف من له أهلية النظر والاجتهاد ٢٧٦/٩
- حق الله أمره ونهيه وحق العبد مصالحه ٤٢٩/٢
- حق الله تعالى المالي إذا عجز عنه العبد وقت الوجوب يثبت في ذمته ٦١/١٣
- حق الله تعالى مقدم على حق العبد ٤٣٥/١٣
- حق الله تعالى يثبت بقول الواحد (٥٩٥)/١٠
- حق الله تعالى يسقط بالتوبة ٢٩٢/١٣
- حق الله عز وجل لا يباح بالإباحة ٨٩/٢٦
- حق الله لا مدخل للصلح فيه ٥٧٢ ، ٥٠٦/١٣ - ٢٤/٢٤ (٥٧١)
- حق الله لا يسقط بمحالة ٥٧١/٢٤
- حق الله لا يصح العفو عنه (٢٩١)/١٣
- حق الله لا يقبل الصلح والإسقاط وحق العباد يقبل ذلك ٥٩/٢٥ - ٥٢٩/٢٤
- حق الله مبني على المسامحة ١٩/٢٠
- الحق الثابت بيقين لا يرتفع إلا بيقين مثله ٣٠١/١٣
- الحق الثابت في الذمة لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء ٢٢٠/١٣
- الحق الثابت في الذمة لا يسقط بالإسلام ٣٩٤ ، ٣٩١ ، [٣٨٧]/١٣ - ٤٦٥/١
- الحق الثابت في الذمة لا يسقط بالموت ٢٧٤ ، (٢٦٧)/١٣
- الحق الثابت في محل مقصور عليه لا يبقى بعد فواته ١٧٤ ، ١٧٢/٩
- الحق الثابت للتشفي لا يقوم فيه غير المستحق مقامه [٥٣]/٢٦
- الحق الثابت للغير لا يملك أحد إسقاطه بغير رضاه ٢١/١٣
- الحق الثابت للمعين يخالف الثابت لغير معين ١٧٢/١٣
- الحق الثابت لمعين أقوى من الحق الثابت لغير معين ٤٤٩ ، ١٧١ ، ١٦٩/١٣
- الحق الثابت لمعين مقدم على الحق الثابت لغير المعين ١٧١ ، ١٦٩/١٣
- الحق الثابت لمعين مقدم على الحق الثابت لغير معين ٤٣٨ ، ٤٢٥/١٣ - ١٨٠/١١ - ٤٤٨/١
- الحق الثابت لمعين يخالف الثابت لغير معين ١٧٢ ، [١٦٩]/١٣
- حق الحي أولى بالمراعاة من حق الميت (٢٤٢)/١١
- حق الحي مقدم على حق الميت عند التعارض (٢٤١)/١١
- الحق الذي تدخله النيابة إذا لزم في حال الحياة لم يسقط بالموت ٢٧٩ ، ٢٧٥ ، [٢٦٧]/١٣
- الحق الذي تدخله النيابة واستقر وجوبه في حال الحياة لا يسقط بالموت (٢٦٧)/١٣

٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨١

- الحق الذي لله تعالى لا يسقط بالتراضي ١٣/ (٢٩١)
- الحق السابق أولى ١٤٤/١١ - ٤٦٥/١ - ١٤٨ - ١٣/١٩٠ ، ١٩٥ ، ٤٠٧ ، ٤١٤ ، ٤٤٨ ، [٤٦٣]
- الحق السابق يتقدم على المتأخر ١٣/ (٤٦٣)
- حق الشارع يسقط بالموت ١٣/٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، [٢٨١] ، ٢٩٢
- حق الشرع لا يسقط بإسقاط العبد ١٣/٤٦٥ - ١٣/٢٤٤ ، [٢٩١]
- حق الشرع لا يملك العبد إسقاطه ١٨/٢١٠
- حق الشفعة لا يثبت إلا لمن كان شريكا في أصل العقار ٢١/٤٤٠
- حق الشفيع أقوى من حق المشتري ١٣/٤٤٩
- الحق الضعيف لا يعدو محله ٩/٢٩٩ ، [٣٠٥]
- حق العباد لا يتداخل ١٣/٦٢٣
- حق العبد لا يتوقف على القصد ١٣/٣٠٧ ، ٣١٠ - ١٤/ [٢٦٥] ، ٣٠٦ ، ٣٠٧
- حق العبد لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء ١٣/٢٢٠
- حق العبد لا يسقط إلا بالعفو والإبراء والمسامحة ١٣/ (٢١٤)
- حق العبد لا يسقط بشبهة ١٣/ (٢٩٩)
- حق العبد لا يندرى بالشبهة ١٣/ (٢٩٩)
- حق العبد مقدم على حق الله تعالى ١٣/ (٤٢٤)
- حق العبد مقدم على حق الشرع ١٣/ [٤٢٣]
- حق العبد مقدم عند التعارض ١٣/ (٤٢٤)
- الحق العيني مقدم على الحق الذي في الذمة ١٣/٤٤٤
- حق الغرماء يتعلق بالذمة لا بعين المال ١٣/٦٨
- حق الغير إذا تعلق بالملك التام أثر في التصرف ١٣/٦٣٤ ، ٦٣٧
- الحق غير المجرد تجوز المعاوضة عنه بالمال ١٣/٤٩٣
- حق الفسخ يجب دفعا للضرر عن العاقد ٨/ (١٩)
- الحق في التبعية إنما يثبت بثبوته في الأصل ١١/٤٣٢
- الحق قبل ثبوته لا يحتمل الإسقاط ١٣/ (٢٣٥)
- الحق لا يبطل بموت من عليه ١٦/٥٣٢
- الحق لا يبطله تقادمه ١٣/ (٣١٦) ، ٣٢٢
- الحق لا يبقى بعد فوات محله ١٠/١٧١ ، ١٧٣
- الحق لا يترك بمجاورة الباطل ١٢/ (٢٥١)
- الحق لا يترك لأجل الباطل ١٢/ (٢٥١)

- الحق لا يتسع لأكثر من واحد..... ٦١/١٣
- الحق لا يثبت بمجرد الدعوى..... ٣٠٠، [٣٧]/١٣
- الحق لا يثبت للمجهول..... ٤٤، ٣٧/١٤ - ٣٤، ٣٢، [٢٧]/١٣
- الحق لا يجوز إلا لقوم بأعيانهم..... ٣٢/١٣
- الحق لا يسقط بالتقادم..... ١٦٨، ١٦٧، ١٦٥/٢٥ - ٤٤٤/١
- الحق لا يسقط بتقادم الزمان..... ١٦٥/١ - ٤٦٥/٦، ٣٩٣/٦، ٤٢١، ٤٢٣ - ٤٢٥/١٣، ٢١٥/١٣، ٢٩٢، ٣٠٨، [٣١٥] - ٢٦٦/١٤
- الحق لا يسقط بظلم الظالم..... ٥٢، ٤٤، ٤٠/٨
- الحق اللازم لا يزيله شيء..... ٣٢٩/٢
- الحق للمالك فيما يملك..... ١٠٠/٢٣
- حق المال الخبيث التصديق به..... ٦٧، ٦٥/٢٠ - (٢٠٥)/١٤
- الحق المترتب في الذمة لا يبطل بزوال وقته..... ٣٨٤/٦
- الحق المتعلق بالعين أقوى من الحق المتعلق بالذمة..... ٤٦٤/١٣
- الحق المتعلق بالعين أقوى من المتعلق بالذمة..... ٤٧٤، ٤٤٩، ٤٤٨، ٤٤٤، (٤٣٧)/١٣
- الحق المتعلق بالعين يسقط بتلفها من غير تفريط..... [٣٢٩]/١٣
- الحق المتعلق بعين المال مقدم على ديون الغرماء..... ٤٣٨/١٣
- الحق المتعلق بعين مقدم على الحق المتعلق بالذمة..... ٤٤٥/١٣
- الحق المتعلق بعين مقدم على المتعلق بالذمة..... ٤٤٥/١٣
- الحق المتعلق بعين مقدم على المتعلق بالذمة إذا كان في درجته..... (٤٣٨)/١٣
- الحق المتعلق بعين يسقط بتلفها من غير تفريط..... ٣٨٨/١٥ - ٣٣٣/١٣
- الحق المتعلق بمعين يسقط بسقوطه..... (٣٢٩)/١٣
- الحق المتقدم أولى..... (٤٦٣)/١٣
- الحق متى ثبت لا يسقط بالتأخير ولا بالكتمان..... (٣١٦)/١٣
- الحق متى وجب بصفة لا يبقى بدونها..... ٦٠٨/٨
- الحق المستحق بالتعصيب يستوي فيه الحاضر والغائب..... ٣٣٥/١٣
- الحق المستفاد بالملك يجب أن يتسقط حال الاشتراك على قدر الملك..... (٦٦٣)/١٣
- حق المسلم لا يسقط بالتحويل..... ٣٧٢/١٣
- الحق المعين أقوى مما في الذمة..... (٤٣٧)/١٣
- حق الملك أقوى من حق الاستيثاق..... ١٩٠/٢٣
- حق الملك أقوى من حق التملك..... ٤٤٩/١٣
- الحق المؤجل لا يلزم تعجيله إلا برضا من عليه الحق..... ٢١/١٣

- الحق الواجب في الأصل لا يسري في الأولاد البائنة..... ٣٤١/٢
- الحق الواحد لا يجوز أن يثبت في محلين مختلفين..... ٩٠، ٨٧/١٣
- الحق الواحد يجوز أن يثبت في محلين..... ١٣/ [٨٧]
- الحق يعتبر في وجوب أدائه إمكان التسليم..... ١٣/ [٥٦١]، ٥٦٥، ٥٦٦
- الحق يعتبر في وجوب أدائه إمكانية التسليم..... ١٣/ ٥٦٥
- الحقان إذا ترادفا وكان أحدهما متعلقا بالعين والذمة والآخر متعلقا بالعين دون الذمة كان ما تعلق بالعين دون الذمة متقدما على ما تعلق بالعين والذمة..... ١٣/ ٤٣٨
- الحقان إذا وجبا بسببين فاستيفاء أحدهما لا يسقط الآخر..... ١٣/ ٦١، ١٦٠، ٣٥٥، ٣٥٧
- الحقان إذا وجبا قدم أقواهما..... ١٣/ ٤٠٧، (٤٤٧)، ٤٦٤
- الحقان المختلفان لا يتداخلان..... ١٣/ ٦١٦
- الحقائق إذا سميت بغير اسمها لا تتغير..... ٢٧/ ٥٨٨
- حقائق الأشياء ثابتة والعلم بها متحقق..... ٢٧/ (٢٩)
- الحقائق لا تثبت قياسا..... ٢٩/ [٢٢٩]، ٢٥٠، ٢٥٣
- حقلك من ميراثها الحجر وغرمه الدية ولم يعطه من ميراثها شيئا..... ٢٤/ ٢٥١
- حقن الدم يحتاط له ما لا يحتاط للمال..... ٩/ ١٨٣
- حقن الدماء وصيانتها عن الهدم..... ٢٦/ ٥١٢
- حقوق الآدمي لا تسقط بالأعذار..... ١٣/ ٣١٢
- حقوق الآدمي مبنية على الشح والتضييق..... ١٣/ ٢١٤
- حقوق الآدمي المحضة لا تسقط بالأعذار..... ١/ ٤٦٥ - ٨/ ١٠٤ - ١٣/ ٢١٤، [٣٠٧] - ١٤/ ٢٦٥، ٢٧٠، ٢٦٦
- حقوق الآدميين إذا اجتمعت لم تتداخل..... ١٣/ (٦١٥)
- حقوق الآدميين إذا أمكن استيفاؤها لم تتداخل..... ١٣/ (٦١٥)
- حقوق الآدميين إذا وجبت لا تسقط إلا بدليل..... ١٣/ (٢١٣)
- حقوق الآدميين تستوفى كلها..... ١٣/ (٦١٥)
- حقوق الآدميين تقبل من المعاوضة والبدل ما لا يقبلها حقوق الله تعالى..... ١٣/ ٥٠٨
- حقوق الآدميين العامد والمخطئ فيها سواء..... ١/ ٤٦٦ - ١٤/ (٢٦٥)
- حقوق الآدميين لا تتداخل..... ١٣/ (٦١٥)، ٦٢٤
- حقوق الآدميين لا تسقط إلا بأدائها أو إسقاط أربابها..... ١٣/ (٢١٣)، ٢١٩، ٣٠٩
- حقوق الآدميين لا تسقط بالإسلام..... ١٣/ (٣٨٧)
- حقوق الآدميين لا تسقط بالأعذار..... ١٣/ ٣٠٠، ٣٠١، (٣٠٧)، ٣١٢ - ٢٣/ ١٣٩، ١٥٢
- حقوق الآدميين لا تسقط بالتوبة..... ١٣/ ٢١٤، ٣٠٨ - ١٤/ ٢٦٦

حقوق الأدميين لا تسقط بالجهل والخطأ..... ٤٨٩/١٢
 حقوق الأدميين لا تسقط بمجرد الموت على الإيمان..... ٢١٥/١٣
 حقوق الأدميين لا يجوز العدول فيها من العين إلى الجنس..... ١٣/ (٤٧٣)
 حقوق الأدميين لا يختلف فيها حكم العلم وغير العلم..... ٣٣٩/٢
 حقوق الأدميين ما تعلق منها بالمال يجوز تقديمه على وجوبه..... ٥١٤/١٣
 حقوق الأدميين مبنية على الاحتياط التام..... ٦٢٥/١٣
 حقوق الأدميين مبنية على المشاحة والمضايقة..... ١٣، ١٠/٢١
 الحقوق إذا تزامنت قدم الأكّد فالأكّد..... ٢٣٥/١١
 الحقوق إذا تساوت على وجه لا يمكن التمييز بينها إلا بالقرعة صح استعمالها فيها..... ١٣/ (٤١٣)
 الحقوق إذا تساوت وعدم الترجيح صرنا إلى القرعة..... ١٣-٤٦٥/١ [٤١٣]، ٤٤٨
 الحقوق إذا تقرر لأربابها لا تسقط إلا بما يصح به إسقاطها..... ١٠٤/٨-٤٦٥/١ - ١٢٦/٩ - ١٣/١٧، [٢١٣]، ٢٣٦، ٣١٦، ٣٢٩، ٣٨٧، ٣٩٢، ٤٥٦، ٤٧٣ - ٢١٤ - ٢٣
 ٥٥٨، ٥٥٥

الحقوق إذا لم تتداخل إذا انفردت لم تتداخل إذا اجتمعت..... ١٣/ (٦١٥)
 حقوق الأشياء معتبرة بأصولها..... ٦٦٣/١٣
 حقوق الأموال إذا تعلق وجوبها بشرطين لم يجز تقديمها قبل وجود أحدهما..... ١٣/ (٥١٣)
 حقوق الله تتداخل وحقوق العبد لا تحتل التداخل..... ٢٩/٢٦
 حقوق الله تعالى تجري فيها المساواة ولا تحمل على الاستقصاء وكمال الاستيفاء كحقوق الأدميين..... ٣٤٦/٢
 حقوق الله تعالى الدعوى فيها ليست بشرط..... ١٣/ (٤٥)
 حقوق الله تعالى لا تحتاج إلى دعوى..... ٥١/١٣
 حقوق الله تعالى لا تشترط فيها الدعوى..... ٥١/١٣
 حقوق الله تعالى لا يشترط فيها الدعوى..... ٥١/١٣
 حقوق الله تعالى مبنية على المساواة..... ٢٣٤/٢٠ - ٤٢٩/٢
 حقوق الله تعالى مع حقوق العباد إذا اجتمعا في محل تقدم حقوق العباد على حقوق الله تعالى..... ١٣/ (٤٢٤)
 حقوق الله تعالى مقدمة على حقوق الناس..... ٤٢٥/١٣
 حقوق الله لا تحتاج إلى دعوى..... ١٣/ (٤٥)
 حقوق الله مبناها على المساواة..... ٤٥٩/٧
 حقوق الله مبنية على المساواة بخلاف حقوق الأدميين..... ٢٩٢/١٣، ٢٩٤، ٤٢٥
 حقوق الله وحقوق عباده إذا اجتمعت قدم أصلحها فأصلحها وخير بين متساويها..... ٤٢٥/١٣

- حقوق البيع تتعلق بالعائد..... ٢٦٥/٢١
- الحقوق تتعلق بالموكل في النكاح وبالوكيل في المعاملات..... ٣١٠/٢٣
- الحقوق التي ليست بأموال لا تورث..... ٥٣/٢٦
- الحقوق الثابتة في الذمم لا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء..... ٣٩١، ٢٧٥، ٢٦٨، (٢١٣)/١٣
- حقوق العباد تثبت بما فيه شبهة..... ٣٠٢، ٣٠٠/١٣
- حقوق العباد تحتاج إلى دعوى..... ٥٩، (٥٣)/١٣
- حقوق العباد لا تبطل بالتقادم..... ١٤٥/٢٦
- حقوق العباد لا تتداخل..... ٦٢٤، [٦١٥]/١٣ - ٣١١/٩
- حقوق العباد لا تتداخل فيها..... ٦٢٤/١٣
- حقوق العباد لا تسقط بالشبهات..... ٣٠٤، [٢٩٩]/١٣ - ٢٤٣، ٢٣٦/٩ - ٤٤٠، ٤٣٨/٧ - ٤٦٥/١
- ٨٦/١٨ - ٣٠٥
- حقوق العباد لا تسقط بالشبهة..... ٣٠٤/١٣
- حقوق العباد لا يجري فيها الاحتياط..... (٦٢٥)/١٣
- حقوق العباد لا يحتاط في إسقاطها..... ٣٠١، (٢٩٩)/١٣
- حقوق العباد مبناه على التضيق والمشاحة..... ٣٠١/١٣
- حقوق العباد مبنية على المشاحة..... ٢٩٩/١٣
- حقوق العباد مقدمة على حقوق الله عز وجل..... ٤٤٧/١
- حقوق العباد يشترط فيها سبق الدعوى..... ٥٩/١٣
- حقوق العبد لا تحتل التداخل..... ٤٨٦/٢٥ - (٦١٥)/١٣
- حقوق العقد إنما تتعلق بالموكل..... ٢٦٠/٢١ - ١٣٠/١٨
- حقوق العقد إنما تعود إلى العائد..... (١٩٥)/١٦
- حقوق العقد إنما تعود على العائد..... ٢٠١، ٢٠٠/١٦
- حقوق العقد تتعلق بالعائد..... ٢٥٩/٢١ - ٢٠٠، [١٩٥]/١٦ - ٥٦٨/١٤
- حقوق العقد تتعلق بالمتعاقدين..... (١٩٥)/١٦
- حقوق العقد تتعلق بالمضارب لا برب المال..... ١٩٦/١٦
- حقوق العقد تتعلق بالموكل دون الوكيل..... ٣٩٢، ١٣٢/٢
- حقوق العقد تتعلق بالوكيل..... ٢٦٠/٢١ - ١٩٦/١٦
- حقوق العقد تكون إلى العائد..... (١٩٥)/١٦
- حقوق العقد راجعة إلى العائد..... ٢٠١، (١٩٥)/١٦
- حقوق العقد في باب البيع ترجع إلى العائد..... (٢٥٩)/٢١
- حقوق العقد في باب الشراء تتعلق بالعائد ولا تتعلق بمن وقع العقد..... (٢٥٩)/٢١

- حقوق العقد في باب النكاح ترجع إلى من وقع له العقد لا إلى العاقد ٢٣/٣٠٩
- حقوق العقد في البيع تتعلق بالعاقد ٢١/٢٥٩
- حقوق العقد في البيع والشراء إنما تتعلق بالعاقد ١٦/١٩٦ - ٢١/٢٥٩
- حقوق العقد في البيع والشراء تتعلق بالعاقد ٢١/٢٦٦
- حقوق العقد في الخلع ترجع إلى من عقد له ١٦/١٩٦
- حقوق العقد في النكاح تتعلق بالأمر دون العاقد ٢٣/٣٠٩
- حقوق العقد في النكاح ترجع للمعقود له بخلاف البيع ٢٣/٣١٠
- حقوق العقد لا تتعلق في النكاح بالوكيل ٢٣/٣٠٩
- حقوق العقد مقتصرة على العاقد ١٦/١٩٥
- الحقوق في البيع تتعلق بالوكيل ٢١/٢٦٠
- الحقوق في النكاح ترجع إلى المعقود له لا إلى العاقد ٢٣/٣٠٩
- الحقوق لا تثبت ابتداء للميت ولا عليه ١٣/٢٦٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧
- الحقوق لا تسقط إلا بقبض أو إبراء ١٣/٢١٣
- الحقوق لا تسقط بتقادم الزمان ٢٤/٢٥٦
- الحقوق لا تقبل النقل إلى الغير ١-٤٦٦/١٣-٥٠٥ ، [٦٤٣] ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠
- الحقوق لا تؤخذ إلا بأسباب ظاهرة الصحة ١٣/١٣٥ ، ١٣٦ ، [١٧٥] ، ١٨١
- الحقوق لا يجوز فيها إلا ما يجوز في الحكم ٢/٣١٨ - ١٣/١٧٦
- الحقوق لا يعتبر فيها الحرمة والمنزلة إلا الوالد في حق الولد ٢/٣٥٩
- الحقوق المالية لا تتداخل ٨/٥٧٦ - ١٣/٦١٦
- الحقوق متى اجتمعت في المعين وتفاوتت في القوة يبدأ بالأقوى ١٣/٤٤٧ ، ٢٤/١٧٩
- الحقوق متى وجبت في الذمة فقد استوت في القوة ١٣/٤٥٠
- الحقوق المجردة لا تحتل التملك ١٣/٤٩٣
- الحقوق المجردة لا تورث ١٣/٤٩٣
- الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها ١١/٥٠٠ - ١٣/٤٩٣ ، ٥٠١
- الحقوق المرتب أهلها شرعا أو شرطا إنما يشترط انتقالها إلى الطبقة الثانية عند عدم الأولى أو عدم استحقاقها لاستحقاق الأولى أولا ١٣/٦٤٣
- حقوق المسلمين لا تسقط بإسقاط الولي لها ١٣/٥٨٢
- الحقوق الموضوعة لدفع الضرر في العقود يستوي فيها المسلم والذمي ٧/٤٨٦ - ١٦/٥٠٢ - ٢٦/٥٣٩
- الحقوق الموضوعة لدفع الضرر فيستوي فيها المسلم والذمي ٢٦/٣٧٤
- الحقوق الموضوعة لدفع الضرر فيستوي فيها المسلم والذمي والمستأمن ٢٦/٣٧٣
- الحقوق الموضوعة لدفع الضرر يستوي فيها المسلم والذمي والمستأمن ٢٦/٣٦٧

- حقوق الناس التي على المحجور عليه تؤدي من ماله..... ١٤٨/٢٣
- حقوق النكاح لا تتعلق بالعائد وإنما تتعلق بالمعقود عليه..... ١٩٦/١٦
- حقوق النكاح لا تتعلق بالعائد وإنما تتعلق بالمعقود له..... [٣٠٩]/٢٣
- الحقوق يعتبر في وجوب أدائها إمكان التسليم..... ٥٦٥/١٣
- الحقوق يعتبر في وجوب أدائها إمكانية التسليم..... ٥٦٥/١٣
- الحقيقة أصل حتى يمنع منها دليل العقل..... ٤٩٩/٣٢ - ٤٦٧/٣١
- الحقيقة أصل للمجاز وهو فرع لها..... ٦٧٤/٣١
- حقيقة الإضافة كمال الاختصاص..... (٢٥٥)/٣٢
- الحقيقة أولى من المجاز..... ٦٤٨/٣١
- الحقيقة تترك بدلالة الاستعمال والعادة..... ٦٤٠/٣٣
- الحقيقة تترك بدلالة العادة..... ٥٧٦ ، ٤٩٦ ، ٤٩٠/٢٠ - ١١/١٦ - ٣٢/٢ - ٤٨٣ ، ٣٩٧/١
- الحقيقة تنتفي بانتفاء جزئها ١٠/٥٠٣ - ١٧/٤٩٥ - ١٩/٥٦٤ ، ٥٦٦ ، ٥٦٨ - ٢٧/٥٩] ، ٦١ ، ٦٢
- الحقيقة الشرعية أولى من العرفية..... ٦٤٠/٣٣
- الحقيقة الشرعية في لفظ الشارع مقدمة على الحقيقة اللغوية..... (٦٤٧)/٣٣
- الحقيقة الشرعية مقدمة على الحقيقة اللغوية ... ٣١/٦٥٦ ، ٦٥٩ - ٣٣/٦٤٧] ، ٦٥١ ، ٦٥٥
- الحقيقة الشرعية مقدمة على الحقيقة اللغوية عند التعارض..... ٥٩٢/٣٣
- الحقيقة الشرعية مقدمة على غيرها..... ٦٤٨/٣٣
- الحقيقة الشرعية مقدمة على اللغوية..... ٦٥١/٣٣ - ١٦٦/٣٢
- الحقيقة الشرعية مقدمة على الحقيقة اللغوية عند التعارض..... ٦٠٨/٣٣
- حقيقة الشيء وماهيته ما به الشيء هو هو..... (٢٩)/٢٧
- الحقيقة العرفية راجحة على اللغوية..... (٦٣٩)/٣٣
- الحقيقة العرفية العامة مقدمة على الحقيقة اللغوية..... (٦٣٩)/٣٣
- الحقيقة العرفية قاضية على اللغوية..... (٦٣٩)/٣٣
- الحقيقة العرفية مقدمة على اللغوية..... ٦٤٥ ، [٦٣٩]/٣٣
- الحقيقة كما تبطل لذهاب جميع أجزائها تبطل لذهاب أحد أجزائها..... (٥٩)/٢٧
- الحقيقة لا تثبت بدون جميع أجزائها..... ٦٠/٢٧
- الحقيقة المتفق عليها تقدم على الحقيقة المختلف فيها..... ١٨٢/٣٣
- الحقيقة مقابلة للمجاز..... ٦٧٤/٣١
- الحقيقة هي الأصل..... ٦٣٤/٣١
- الحقيقة الواحدة لا توصف بوصفين مختلفين..... ٥٦٦ ، ٥٦٤/١٩
- الحقيقة الواحدة يكفي لنقضها نقيض واحد..... [٦٣]/٢٧

- الحقيقة والمجاز من عوارض الألفاظ..... ٦٣٩/٣١
- حكايات الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال وأضرَب الشرع عن الاستفصال فمطلق كلامه لعموم المقال..... ٣٠/٣٩٩
- حكاية الحال إذا تطرق إليها الاحتمال سقط بها الاستدلال..... ٣٢/٤٦١
- حكاية الرسول ﷺ على سبيل التقرير والتصديق حجة..... ٢٨/١٩٧
- حكم إباحة الانتفاع في العارية كحكم الانتفاع في الإجارة فيما له أن يستوفيه وما يمنع منه ٥٥٥/٢٢
- حكم الإجارة الفاسدة وجوب أجر المثل..... ٢٢/١٤١
- حكم الإجارة كالبيع..... ٢٢/١٧، ١١٤
- حكم الاجتهاد ينتقض إذا تبين فيه الخطأ..... ٨/٣٩٦
- حكم الإحصار إنما يثبت عند خوف الفوت..... ٢٠/٢٩٦
- الحكم إذا أسند لسبب وكان ذلك السبب باطلا يكون الحكم باطلا..... ٩/٢٩٣، ٢٩٦
- الحكم إذا انعقد الإجماع عليه وعلى علته هل يجوز تعليقه أم لا..... ٢٩/٢١٢
- الحكم إذا تعلق باسم مشتق فإنه يكون معللا بما منه ذلك الاشتقاق..... ٢٩/٥١٥
- الحكم إذا توسط بين سببيه أو سببه وشرطه جرى فيه الخلاف بين العلماء بخلاف تقدمه عليهما..... ٢٧/٦٤٥
- الحكم إذا ثبت بعلّة ذات وصفين يضاف إلى آخرهما وجودا..... ٩/٨٨، ٩٠، ٩١
- الحكم إذا ثبت بعلّة زال بزوالها..... ٢/٣٦٨ - ١٩/١٧١
- الحكم إذا ثبت في أصل ولاح للمستنبط فيه معنى مناسب للحكم وانتفت المعطلات يكون الحكم معللا..... ٢/٤٢٣
- الحكم إذا ثبت لعلّة زال بزوالها..... ٧/٣٠٠، ٣٠٤ - ١٧/٢٣١
- الحكم إذا ثبت لعلّة وجب أن يزول بزوالها..... ١٠/١٢٢
- الحكم إذا حضر سببه وتوقف حصول مسببه على شرط فهل يصح وقوعه بدون شرطه أم لا..... ٢٧/٦٤٥، ٦٩٦
- الحكم إذا علق بعدد دل على أن ما عداه بخلافه..... ٣٢/١٠٧
- الحكم إذا علق بغاية وحد منع ظاهرهما من ثبوت الحكم بعدهما..... ٣٢/٨٥
- الحكم إذا علل بالأعم كان الأخص عديم التأثير..... ٢٧/١٦٨
- الحكم إذا علل بالمظنة فلا يتخلف الحكم بتخلفها..... ٢٩/٣٢٨
- الحكم إذا ورد في الشريعة وظهر تعليقه وعلمت فائدته وجب البناء عليها وتعين العمل بها..... ٥/٨٥
- الحكم إذا وقع بعد سببه وقبل شرط وجوبه هل يصح أم لا..... ٢٧/٦٥٤
- حكم الأرضين إلى الأئمة لا إلى غيرهم..... ٢٦/٣٥٩
- حكم الإسلام جار على أهله أين كانوا..... ٩/١١٣

- حكم الأصل أقوى من حكم الفرع..... (٤٥١)/١١
- حكم أصل القياس حكم مستنده الذي ثبت به..... ١٨٧/٢٩
- حكم الإغماء حكم النوم..... (٤٦٥)/١٢
- حكم الأفراد غير حكم التركيب..... ٤٥٦/٩
- حكم الأفراد من حيث هو أفراد مغاير لحكم المجموع من حيث هو مجموع..... (٤٥٢)/٩
- الحكم إنشاء فلا بد فيه من اللفظ..... ٢١٥/١٠
- الحكم إنما يعقب المؤثر..... ٥٣٣/٩
- حكم الأهوية تابع لحكم الأبنية..... ٣٧٦/١٩ - (٥٨٧)/١١
- حكم الأهوية حكم ما تحتها..... (٥٨٧)/١١
- حكم الله على العباد واحد..... (٢٥٥)/٣
- الحكم بالأمارات والعلامات فيما لا يحضره البيئات..... ٣١٨/٨
- الحكم بالباطل حرام..... (٣٢٦)/٨
- الحكم بالحزر والتخمين لا يجوز..... ٦٣٨/٨
- الحكم بالشيء فرع تصوره..... ٢٠/٢٧
- الحكم بالضرورة مقيد بقدرها..... ١٧٢/٢
- الحكم بالظن في دين الله عز وجل لا يجوز..... (٦٣٧)/٨
- الحكم بالعلامة له أصل في الشريعة..... (٣١١)/٨
- الحكم بالقياس حكم بما أنزل الله..... ١٥٥/٣٢
- الحكم بالمستنبط من المنزل حكم بالمنزل..... [١٥٥]/٣٢ - ٢٨٠، ٢٧٨/٣١ - ١٤٠/٢٩
- الحكم بالنجاسة مشروط باتصاف المحكوم بنجاسته بالأعراض المخصصة لتماثل الأجزاء..... ١١٨/٢
- حكم البدل حكم الأصل..... (١٣٧)/١٢
- حكم بعض ما لا يتجزأ كحكم كله..... ٢٢٧/١٨ - (٤٩١)/١٠
- الحكم بغلبة الظن أصل الأحكام..... ٣١٩/٢٧
- الحكم بما استنبط من المنزل يكون حكماً بالمنزل..... (١٥٥)/٣٢
- الحكم بما ظاهره الصواب والحق وباطنه خطأ وباطل هل يغلب حكم الظاهر على الباطن فتتخذ الأحكام أو يغلب حكم الباطن..... ٥٤١، ٥٣٨/١٠
- الحكم بمنع التصرف في ملك تعلق به حق الغير معلول بعللة الضرر..... ٦٣٦/١٣
- الحكم بين المسلمين في معاملاتهم وأخذهم وإعطائهم على المتعارف المستعمل بينهم..... ٣٢٩/٢
- الحكم تابع للعللة..... ١٢٤/١٠
- الحكم تابع للمعنى الذي دل عليه اللفظ..... ١٨٧/٣١
- حكم التبع لا يفارق حكم الأصل..... (٤٩٩)/١١

- حكم تصرفات المستتاب ترجع إلى المستنيب ١٣٤/١٨
- حكم التطوع أخف من حكم الفريضة ٣٥٧/١٧
- الحكم التعبدى لا علة له ٢٧٦/٢٩
- حكم تقريره حكم فعله ٥٠٤/٢٨
- الحكم الثابت بالقرآن أكد من الحكم الثابت بالسنّة ١٦٦/٢٨
- الحكم الثابت بالمنطوق مقدم على الحكم الثابت بالمفهوم ٦١٢ ، ٥٩٨/٣٣
- الحكم الثابت في الأصل لو كان عقليا أو لغويا لم يصح القياس عليه ١٥٧/٢٩
- حكم الجمع يخالف حكم التفريق ٤٥١/٩
- الحكم الحادث يضاف إلى السبب المعلوم ١٣١/٧
- الحكم الحادث يضاف إلى السبب المعلوم لا إلى المقدّر ١٣٠ ، ١٢٥/٧
- حكم الحاكم بمختلف فيه بين العلماء ماض غير مردود ٣٠٣/٢٦
- حكم الحاكم في المجتهد فيه يرفع الخلاف ٤٧٥/١
- حكم الحاكم في مسائل الاجتهاد لا يرد ٣٠٣/٢٦
- حكم الحاكم في مسائل الاجتهاد يرفع الخلاف ٣٩٦/٨
- حكم الحاكم في مسائل الخلاف يرفع الاجتهاد ٤٢٩/٢
- حكم الحاكم لا يحل حراما ولا يحرم حلالا ٣٠٨ ، ٣٠٤/٢٦ - ٣٠٥ ، ٣٠٢ ، ٢٩٣/٣
- حكم الحاكم لا يحل حراما ولا يحرم حلالا على من علمه ٧١/٢٥
- حكم الحاكم لا يحيل الأمور الباطلة إلى صحيحة ٧٤/٢٥
- حكم الحاكم لا يحيل الأمور عما هي عليه ٩/٢٥
- حكم الحاكم لا يحيل الأمور عما هي عليه ولا يغير حقائق الأشياء ٧٦/٢٥
- حكم الحاكم لا يدخل أبواب العبادة ٣٠٤/٢٦ - [٤٨٣]/١٧ - ٤٦٤ ، ٤٦١/١٠
- حكم الحاكم لا يدخل العبادات ٣٠٤/٢٦ - ٣٠٦ ، ٣٠٢/٣
- حكم الحاكم لا يدخل العبادات استقلا لا بل تبعا ٣٠٦/٣
- حكم الحاكم لا يدخل العبادات استقلا ولا يدخلها تبعا ٣٠٧/٣
- حكم الحاكم لا يدخل في المستقبلات ٣١٢ ، ٣٠٤/٢٦ - ٤٨٤/١٧
- حكم الحاكم لا يدخل المستقبلات ٣١٢/٢٦
- حكم الحاكم لا يزيل الشيء عن صفته ٧١/٢٥
- حكم الحاكم لا يغير حقائق الأشياء ٧١/٢٥
- حكم الحاكم يرفع الخلاف ٣١٥ ، ٣٠٢/٣ - ٣٠٥ - [٣٠٣]/٢٦
- حكم الحاكم يسقط الاعتراض ٣٠٣/٢٦
- حكم الحاكم يقطع الخلاف ٣٠٣/٢٦

- حكم الحائض والنفساء بعد انقطاع الدم حكم الجنب..... ١٩/ (٣٠٤)
- حكم الحيض أغلظ من حكم الجنابة..... ١٩/ (٣١٥)
- حكم الحيض والنفساء واحد..... ١٩/ (٣٢٥)
- حكم دار البغي حكم دار الإسلام..... ٢٦/ [٥٥١]
- حكم دار البغي كحكم دار الإسلام..... ٢٦/ ٥٥٦
- حكم دم النفاس كحكم دم الحيض..... ١٩/ (٣٢٥)
- حكم الربا إنما يثبت في المعاوضات دون التبرعات..... ٢١/ (٣٦٣)
- حكم الرخصة الإباحة مطلقاً من حيث هي رخصة..... ٢٨/ ٧٠
- حكم الردء من القطاع كالمباشر..... ٢٥/ (٥٤٩)
- حكم سطح المسجد حكمه..... ١٩/ (٣٧٥)
- حكم السفه في العبادات حكم الرشيد..... ١٢/ ٤٠٣
- حكم السفه كالصغير..... ١٢/ [٤٠٣]
- الحكم الشرعي مقدم على غيره..... ٢٩/ ٦٢٨
- حكم الشيء حكم مثله..... ١٠/ (٥١٩)، ٥٢١ - ١١/ ١٢١
- حكم الشيء حكم مثله وحكم النظم حكم نظيره..... ١١/ ١٢٤
- حكم الشيء في نفسه وحده يجوز أن يكون مخالفاً لحكمه مع غيره..... ١٢/ ٩٦
- حكم الشيء يعقبه..... ٢١/ ٢٥٠
- حكم الشيء يعقبه ولا يقترب به..... ٩/ (٥٢٩)
- حكم الصدقة كالهبة..... ٢٢/ [٢٣٧]
- حكم صلاة التطوع أخف من حكم الفريضة..... ١٩/ (٥٨١)
- حكم الضرورة لا يتعداها..... ٧/ (٢٦٧)
- حكم العارية الضمان..... ٢٢/ (٥٧٣)
- حكم العته حكم الصبا مع العقل..... ١٢/ (٣٩٥)
- حكم عقد المعاوضة المساواة بين البدلين..... ١٦/ (٥١٠)
- حكم العقود الفاسدة حكم الصحيحة في الضمان..... ١٤/ (٤٦٦)
- الحكم على بعض ما لا يتجزأ بنفي أو إثبات حكم على كله..... ١٠/ (٤٩١)
- الحكم على الشيء بالإثبات أو النفي مسبق بتصوره..... ٢٧/ (١٩)
- الحكم على الشيء بالنفي أو الإثبات فرع عن تصوره..... ٢٧/ (١٩)
- الحكم على الشيء بالنفي والإثبات موقوف على التصور..... ٢٧/ (١٩)
- الحكم على الشيء فرع عن تصوره..... ٢٧/ ٢٥
- الحكم على الشيء فرع عن تصوره..... ٢٧/ [١٩]، ٢١، ٢٦، ٢٧، ١٠٧، ٢٨٦، ٢٨٧، ٥٨٩ -

٧٨/٢٨ - ٩٦/٣٣

- الحكم على الشيء فرع تصوره ٤٣٥/٢
- الحكم عند الاشتباه التحري [٣٥٥]/٩
- الحكم عند الظن واجب قطعاً ٣٢١/٢٧
- الحكم غير المؤبد إذا ثبت لعله زال بزوالها ١٢١ ، ١٠/ (١١٨) ،
- حكم فاسد العقود حكم صحيحها في الضمان وعدمه ١٤/ (٤٦٥)
- حكم الفسخ يرفع فيما يستقبل لا فيما مضى ١٦/ (٣٦١)
- حكم الفسخ يظهر فيما يستقبل لا فيما مضى ١٦/ ٣٦٨
- حكم فعل النائب يظهر في حق المنوب عنه ١٨/ (١٢٩)
- الحكم في الإجارة الفاسدة وجوب أجر المثل ٢٢/ (١٤١)
- الحكم في تعارض القراءتين كالحكم في تعارض الآيتين ٢٨/ ١٩٢
- الحكم في التعزير باجتهاد الإمام ٢٥/ ٥٦٨
- الحكم في القضايا والفتيا في النوازل تختلف كثيراً باختلاف العوائد والحال الحاضرة ٨/ (١٦٩)
- الحكم في محل النص هل ثبت بالعله أو بالنص ٢٩/ (٣٠٥)
- الحكم في مورد النص ثابت بالنص أو بالعله ٢٩/ (٣٠٥)
- الحكم في الوضع هو قضاء الشارع على الوصف بكونه سبباً أو شرطاً أو مانعاً ٢٨/ ٩
- حكم القاضي لا يبطل بموته ولا بعزله ١٨/ ١٤٣
- حكم القاضي لا يحيل الأمور عما هي عليه ٢٥/ [٧١]
- حكم القاضي لا يصح لمن لا تقبل شهادته له ٢٥/ (٣٩)
- حكم القاضي نافذ إلى حين علمه بعزله ٢٥/ [٨٧]
- حكم القصاص معتبر بحال الجنائية دون حال السراية ٢٦/ ٢٤
- الحكم القياسي المنصوص العلة يكون ناسخاً ومنسوخاً ٣٣/ ٧٧٨
- حكم كذب الظنون ٧/ ٧٠
- حكم كل مولود حكم أبويه ما دام طفلاً صغيراً حتى يصير إلى حد الاختيار ٢/ ٣٣٠
- حكم الكلام الأول قد ثبت بالسكوت ١٠/ ١٠٤
- حكم الكلام يتقرر بالسكوت ٩/ ٤٦ ، ٤٩ - ١٠/ ٩٢ ، ٩٣ ، [٩٩] ، ١٠٤ ، ١٠٥ - ١٢/ ٧٦ ،

٧٧ - ٣٣٠/٣٢

- الحكم لا يبقى بدون بقاء السبب ٢٧/ (٦٢٣)
- الحكم لا يبقى مع زوال سببه ٧/ ٣٠٧
- الحكم لا يتبعض ١٧/ ٤٩٢
- الحكم لا يترتب على السبب الذي دخل في غيره ٩/ (٣٠٩)

- الحكم لا يتقدم سببه.....٢٧/٦٢٤، [٦٦٥]، ٦٧٠
- الحكم لا يتقدم سببه ولا يقترن به بل يعقبه.....٢٥/٣٠٢
- الحكم لا يثبت إلا بنص أو قياس على المنصوص.....٣/ (١٧٧)، ١٧٩
- الحكم لا يثبت بدون شرطه ولا يثبت مع الشك في وجود شرطه.....٧/ (١٤١)
- الحكم لا يثبت بدون المحل.....٩/ ١٧١
- الحكم لا يثبت بمجرد العزم.....٦/ (٨٣)
- الحكم لا يسبق أوأنه.....٨/ (٦٢٧)
- الحكم لا يسبق سببه.....١٣/ ٥١٤-٢٧/ ٦٤٥، (٦٦٥)، ٦٦٩، ٦٧٠
- حكم اللقطة حكم الدين.....٢٢/ [٥٠٣]، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨
- الحكم للأغلب.....١١/ (٤٦٠)
- الحكم للإنسان بحلف غيره مع عدم تعلق الخصومة به ممتنع.....٢٥/ ٣٧٨
- الحكم للتابع متأخر عن الحكم للمتبوع.....١١/ ٤٩٢، ٤٩٤
- الحكم للظاهر.....١١/ (١٨٥)
- الحكم للغالب... ٢/ ١٩٦-٤/ ٢٣٨-٧/ ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٤-٨/ ٣٨٨، ٤١٠، ٤٢٤-١١/ ١٣١،
[٤٥٩]، ٤٦٣، ٤٧٢، ٤٨٣
- الحكم للغالب والنادر لا حكم له.....٨/ ١٥٢
- الحكم للفظ لا للسبب.....٣٠/ (٤٤٧)
- الحكم للمعاني لا للأسماء.....٢/ ١٧٠
- الحكم للموجود.....١٤/ ٤٧٠
- الحكم لم يتقدم على سببه ولا شرطه.....٢٧/ ٦٦٧
- حكم ما تحت الأبنية كحكم الأهوية.....١١/ ٥٨٨
- حكم ما في ضمن الشيء يتبع حكم ذلك الشيء دائما.....١١/ (٥٦٣)
- الحكم المترتب على اللفظ هل هو يناط بآخر جزء منه أو بكله.....٩/ ٨٨، ٩٠
- الحكم متعلق بفعل الرسول لا بفعل الراوي ولا بتركه العمل بالخبر.....٣٣/ (٣٠١)
- الحكم متى ترتب على اسم مشتق كان مأخذه علة لذلك الحكم.....٢٩/ (٥١٥)
- الحكم متى ظهر عقيب سبب ظاهر يحال به على ذلك السبب.....٧/ (١٢٥)
- حكم المثل حكم مثله.....١٠/ (٥١٩)، ٥٢١
- حكم المجتهد يرفع الخلاف.....٢٦/ ٣٠٤
- حكم المستتاب يظهر في حق المنوب عنه.....١٨/ ١٣٣
- حكم المضاربة الفاسدة حكم الإجارة.....٢١/ [٥٧١]
- الحكم المعلق باسم الجنس يتأدى بأدنى ما ينطلق عليه الاسم.....٣٢/ (٣٥٥)

- الحكم المعلق بالاسم المشتق معلل بما منه الاشتقاق..... ٤٦٩/٢٩، ٥٠٥، [٥١٥]
- الحكم المعلق بالمظنة لا يتوقف على تحقق الحكمة..... ٣٢٨/٢٩
- الحكم المعلق بشرط لا يثبت عند وجود بعض الشرط..... [٣١٩]/١٠، ٣٢٩
- الحكم المعلق بشرط لا يصح إلا بوجود شرطه..... ٣٤٦/٢
- الحكم المعلق بعلة ذات وصفين لا يثبت بوجود أحدهما..... ٣٨٢/٢٩
- الحكم المعلق على شرط أو المشروط بشرط إذا وقع الشك في وجود شرطه لا يثبت..... ١٤١/٧
- الحكم المعلق على معنى كلي يكفي فيه أدنى المراتب لتحقيق المسمى فيه..... ٣٥٥/٣٢
- الحكم المغنى بغاية يرتفع بعد حصول الغاية..... ٩٩/١١
- حكم المقارب حكم مقاربه..... ٤٢٨/٨
- الحكم المقدر بالضرورة مقدر بقدرها..... ٣٦٨/٢
- الحكم المقيّد بالحاجة مقدر بقدرها..... ٢٩٣/٧
- الحكم المنصوص عليه ثابت بالنص أو بالعلة..... [٣٠٥]/٢٩
- الحكم منوط بالحي لا بالميت..... ٨٣/٢٨
- حكم الناسخ لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه..... ١٢٢/٢٨
- حكم النائب حكم المنوب عنه..... ١٤٠، ١٣٧/١٨
- حكم النساء في الشهادة على النصف من حكم الرجال..... ٣٠٨/٢٥
- حكم النفاس حكم الحيض..... ٣٢٥/١٩
- حكم النفاس حكم الحيض في كل شيء إلا فيما استثنى..... ٣٢٥/١٩
- حكم النفاس حكم الحائض في جميع ما يحرم عليها ويسقط عنها..... ٣٠٤/١٩
- حكم الهبات في المرض الذي يموت فيه الواهب حكم الوصايا..... ٣٦٣/٢٢
- حكم الهبة في مرض الموت كحكم الوصية..... ٣٦٣/٢٢
- الحكم هل يتعلق بأوائل الأسماء أو بأواخرها..... ٨٧، ٨٤/١٠
- الحكم هل يقدر أنه موجود من حين وجوده أو من حين انكشافه..... ٧٩/٧ - [٥٣٧]/١٠، ٥٤٨، ٥٥٠ - ١٢٤، ١٢٠، ١١٨/١٦
- الحكم هل ينتقل بانتقال القصد مع بقاء اليد على حالها أم لا..... ٣٠٩/٦
- حكم الهواء إلى عنان السماء حكم البناء..... ٥٩٠، (٥٨٧)/١١
- الحكم الواجب شرعا لا يتوقف على حكم حاكم..... ٤٦١/١٠
- الحكم الواحد يكفي عن الأسباب الكثيرة..... ٣٠٩/٩
- الحكم والظنون تختلف ولا تنضبط فلا يمكن ربط الحكم بها..... ٦٠٠/٣
- الحكم والعلة لا يجوز أن يجلب كل واحد منهما الآخر..... ٩٩/٢٧
- الحكم الوضعي ليس من شرطه العقل..... ٦١٧/٢٧

- الحكم يبنى على الظاهر فيما يتعذر الوقوف على حقيقة الحال فيه..... ١٣٣/٧
- الحكم يتخلف بتخلف سببه كما أنه يثبت لوجود سببه..... (٦٢٣)/٢٧
- الحكم يتعلق بالسبب..... (٦٢٣)/٢٧
- الحكم يتعلق بأواخر الأسماء..... ٣٥٦/٣٢
- الحكم يتعلق بأوائل الأسماء..... ٣٦٣/٣٢
- الحكم يتعلق بأوائل الأسماء لا بأواخرها..... [٣٥٥]/٣٢
- الحكم يتكرر بتكرر سببه..... ٦٧٦، ٦٧٣، [٦٧١]، ٦٢٤، ٥٧٩/٢٧
- الحكم يتكرر بتكرر المعنى الموجب له..... (٦٧١)/٢٧
- الحكم يتكرر بتكرر مقتضيه..... (٦٧١)/٢٧
- الحكم يثبت لمن باشر سببه..... ٢٦٤/٢١ - ١٩٩، ١٩٦/١٦ - ٤٦١/١
- الحكم يجب أن يكون ملائماً لظاهر اللفظ الدال عليه..... (٣٣٧)/٢٧
- الحكم يجوز أن يكون علة للحكم..... (٣٧٣)/٢٩
- الحكم يجوز تخلفه عن سببه لمعارض راجع..... ٦٢٩، ٦٢٤/٢٧
- الحكم يختلف بحسب الكلية والجزئية..... [٥٥٧]/٥
- الحكم يدار على السبب ٥٤٩/٢٧، [٦٢٣]، ٦٣٧، ٦٥٧، ٦٦٧، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٢٥٧/٢٩
- الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا..... ٤١/٢ - ٣٤٨/٣ - ٨٥/٥ - ٣٧٠، ٣٧٢ - ٣٠٧/٧
- ١٥٨/٩ - ١١٩/١٠، ١٢٠، ١٢١، ١٢٤ - ١٣ - ٦٧٣/١٣ - ٤٢٩/١٥ - ٦١٩/١٦ - ٣٩/١٨
- ٤٢ - ٣٥٢/١٩ - ٤٩٥/٢٢ - ٤٩٦ - ٥٣/٢٦، ١٧٧، ١٧٩ - ٦٢٣/٢٧ - ٣١١/٢٩
- الحكم يدور مع علته الوحيدة وجوداً وعدمًا..... ٣١٤/٢٩
- الحكم يدور مع علته وسببه وجوداً وعدمًا..... ٤٨٦، ٤٨٤، ٤٨٣/٢٠
- الحكم يدور مع علته ومصلحته وجوداً وعدمًا..... ١٠١/٥
- الحكم يزول بزوال علته..... ١٥٠، ٦٨/٢٤
- الحكم يزول بزوال العلة..... ٥٠٢/٢٠
- الحكم يناط بعين الوصف الموماً إليه أو بمعناه..... [٥٠٥]/٢٩
- الحكم يبنى على السبب..... (٦٢٣)/٢٧
- الحكم يبنى على الظاهر..... ٥٠٤/١٤ - ٥٤٣/٩
- الحكم يبنى على الظاهر ما لم يتبين خلافه..... ١٢٦، ٦٠/٧ - ٥٠٠، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٣/٦
- ١٢٩ - ٨ - [٣٣٧] - ٥٤١/٩ - ١٣٠/١١ - ١٣٦، ١٢٦/١٣ - ١٣٩، ٧٠/١٤ - ٧٤، ٧٣ - ١٠٢/١٦
- الحكم يبنى على الظاهر ما لم يتبين خلافه..... ١٣٥/١٣
- الحكم ينتفي بانتفاء سببه..... (٦٢٣)/٢٧

- الحكم ينتفي بانتفاء علته وسببه ٦٣٤/٢٧
- الحكم ينتهي بانتفاء علته (١١٧)/١٠
- الحكم خطاب لا يتعلق بالأعيان بل بأفعال المكلفين (٧٧)/٢٨
- الحكمة تراعى في الجنس لا في الأفراد ٣٢٠/٢٩
- الحكمة لا تصلح لإضافة الحكم إليها (٣٣٥)/٢٩
- الحكمة لا تكون علة للحكم (٣٣٥)/٢٩
- الحكمة لا يجوز ربط الأحكام بها (٣٣٥)/٢٩
- الحكمة لا يعلل بها (٣٣٥)/٢٩
- الحكومات إنما شرعت لدرء الخصومات ورفع التظالم والمنازعات ٣٨٩ ، ٣٨٦/١٨
- الحل أسهل من العقد (٥٣٤)/١١
- حل أنواع اللعب الخطرة من الحاذق بها حيث غلب على الظن سلامته (٤٧٨)/٢٦
- الحل لا يثبت بالشبهة ١٩٤/٩ - (١٠٩)/٧
- الحل هو الأصل في الأشياء ٤٤٨ ، ٤٤١/٢٤ - ٢٣/١٦
- الحل والحرمة لا يجتمعان في محل واحد ٦٠٨/٢٧
- الحل والعقد لأهل الشوكة مع أهل الاجتهاد [٢٥٥]/٢٦
- الحلال بين والحرام بين ٢٤٠/١
- الحلال حلال لا يفسده مجاورة الحرام له (٣٧٥)/٨
- الحلال في دار الإسلام حلال في بلاد الكفر والحرام في دار الإسلام حرام في بلاد الكفر ١١٤/٩
- الحلال لا يحرم بملاقاة الحرام (٣٧٥)/٨
- الحلف إذا كان عند الحاكم فالنية نية الحاكم وهي راجعة إلى نية صاحب الحق وإن كان عند غير الحاكم فالنية نية الحالف ٤٧٤/٢٠
- الحلف بجميع أسماء الله وصفاته لازم (٥١١)/٢٠
- الحلف الواحد على المتعدد يوجب تعلق الحنث بأي واحد وقع ولا تعدد الكفارة ٥٤٣/٢٠
- الحمالة بما على الميت جائزة ٥٩٠/١٣
- حمل أمور المسلمين على الصحة واجب (٣٥٠)/٨
- الحمل تابع والأم متبوعة (١١٧)/١٢
- الحمل تبع لأمه (١١٧)/١٢
- حمل العقد على الصحة أولى من حمله على الفساد ٤٦ ، ٤٤/٢٣
- الحمل على الأعم الأغلب دون القليل النادر متعين ٣١٩/٢٩
- الحمل على الحقيقة الشرعية مقدم على الحقيقة اللغوية ٦٥٠/٣٣
- الحمل على الحقيقة الشرعية مقدم على اللغوية ٦٤٠/٣٣

- الحمل على الحقيقة الشرعية مقدم على اللغوية اتفاقاً..... (٦٤٧)/٣٣
- الحمل على الشائع مقدم على الشاذ..... (٤٤٨)/٣٢
- الحمل على العهد مقدم على الجنس والعموم..... ٢٨٢/٣٢
- الحمل على الغالب أولى..... ٤٥٧/٣٢
- الحمل على الغالب واجب..... (٤٠٩)/٨
- الحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف..... ٣٧٢/٣٣ - ٢٢١/٢٨
- حمل كتاب الله على المتفق عليه أولى من حمليه على المختلف فيه..... [٢٢١]/٢٨ - ١٨٢/٣٣ ، ١٨٤ ، ٣٧٢
- حمل الكلام إذا عرى عن النية على ما له وجه ومعنى أولى من حمليه على ما لا وجه له ولا معنى..... ٣٥٩/٢
- حمل كلام الله تعالى على ما يكون أكثر فائدة أولى..... ١٩٠/٣٢
- حمل كلام رسول الله ﷺ على الشاذ النادر باطل..... (٤٤٧)/٣٢
- حمل كلام الشارع على التأسيس إذا احتمله أولى..... (١٨٩)/٣٢
- حمل كلام الشارع على الشرعيات التي لا تعلم إلا من جهته أولى..... (٢١٣)/٢٨
- حمل كلام الشارع على مجرد الإخبار يخرج عن الفائدة..... ٢١٤/٢٨
- حمل كلام الشارع على موافقة قواعده وطرده عوائده أولى..... ٥٢١ ، ٥١٧/٥
- حمل كلام الشرع على المجمع عليه أولى..... ٢٢١/٢٨
- حمل الكلام على زيادة فائدة أولى من حمليه على التكرار لغير فائدة..... ٣٥٩/٢
- حمل الكلام على المعهود واجب..... ٢٨٢/٣٢
- حمل كلامه على المعنى الشرعي مقدم على المعنى اللغوي..... ٦٥٤/٣٣
- الحمل لا يملك شيئاً في بطن أمه..... ١٢٦/١٢
- حمل اللفظ على الحقيقة الشرعية مقدم على حمليه على الحقيقة اللغوية..... ٦٥٣/٣٣
- حمل اللفظ على فائدة جديدة أولى من حمليه على التأكيد..... (١٩٠)/٣٢
- حمل اللفظ على النادر خلاف الظاهر فيحمل على الغالب..... (٤٤٨)/٣٢
- الحمل له حكم وقسط من الثمن أم لا..... ٤٤٢/١٤
- حمل المجمع على أحد معنييه المتساويين دون دليل غير جائز..... [٤٨٥]/٣١
- حمل المطلق على المقيد أصل من أصول الفقه..... (٤٢٣)/٣١
- حمل المطلق على المقيد يجري في جميع أقسام الكلام..... (٤٢٣)/٣١
- حمل النصوص على التخصيص لا يجوز بغير دليل..... (٥٣٥)/٣٠
- الحمل هل له حكم أم لا..... [١٢٥] ، ١١٨/١٢ ، ١٢٠
- الحمل هل يعطى حكم المعلوم..... (١٢٥)/١٢

- الحمل هل يعطى حكم المعلوم أو المجهول ١٢/٦٥ - ١٢/١٢٥، ١٢٨
- حمل الوصي على الأمانة ما أمكن أولى من حمليه على الخيانة ٢٤/١٤١
- الحمل يتبع أمه في البيع ١٢/١١٨
- الحمل يندرج في كل عقد معاوضة صدر بالاختيار ١٢/١١٨، ١٢١
- الحمى جائر للإمام في مصلحة المسلمين ٢٦/٣٦٥
- الحمى جائر للأئمة في مصالح المسلمين ٢٦/٣٥٩
- الحمى جائر للأئمة في مصلحة المسلمين ٢٦/٣٦٥
- الحمى حق للأئمة في مصالح المسلمين ٢٦/٣٦٦
- الحنث إذا كان خيرا من المقام على اليمين فهو مأمور به ٢٠/٥٦٧
- الحنث في اليمين أفضل من الإقامة عليها إذا كان فيه مصلحة ٢٠/٤٦٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٦٢، [٥٦٧]، ٥٧٢، ٥٧٣
- الحوادث إنما يحال بحدوثها على أقرب الأوقات ٦/٥٤٩
- الحوادث تحال بحدوثها إلى أقرب الأوقات ٢/١٦٩
- الحوادث تحمل على أقرب أوقات الإمكان ٦/٥٤٩
- الحوادث تضاف إلى أقرب الأوقات ٦/٥٤٩
- الحوالة استيفاء حق أم بيع واعتياض ٢١/٤٨٣
- الحوالة بيع أو استيفاء ٢١/٤٨٣
- الحوالة بيع أو عقد إرفاق ٢١/٤٨٣
- الحوالة تجري مجرى المعاوضة أم مجرى أصل الضمان ٢١/٤٨٣
- الحوالة هل هي بيع أو استيفاء ١/٤٧٧، ٤٨٩ - ٢/٦٤، ٢٠٠
- الحوالة والكفالة تصحان مع اقترانهما بالشرط الفاسد ويلغو الشرط ٢٢/٣٩٢
- الحوز الأخص يقدم صاحبه على صاحب الحوز الأعم ١١/١٨٠
- الحي أولى من الميت ١١/٢٤١
- الحي والميت يشتركان في الحرمة ١١/٢٤٨
- حيازة الأشياء المباحة سبب لمليكتها ١٤/٢٤٣
- الحياة غير المستقرة كعدمها ١٢/٦١١
- الحياة المستعارة كالعدم ١/٣٦٩، ٤٤٢ - ٢/١١٨ - ١١/٣٩٤ - ١٢/٦١١
- الحياة المستعارة كالعدم على الأصح ١٢/٦١١
- الحياة المستعارة ليست كالعدم ١٢/٦١١
- الحياة المستعارة هل هي كالعدم أم لا ١/٤٤٢ - ١٢/٦١١
- الحياة والقدرة شرط في التكليف ٢٨/٨٣

- حيث أمكن إحياء الحق بالتعريض كان أولى من الكذب الصريح ٢٨١ ، ٢٧٤/١٨
- حيث جازت الإجارة جازت الإعارة ٥٥٧ ، ٥٥٦ ، (٥٥٥)/٢٢
- حيث حرم الأخذ حرم الإعطاء إلا لضرورة (٢٨٥)/١٢
- حيث حرم النظر حرم المس [٣٣٧]/١٢
- حيث لم يجب الصداق أجمع أو لم يجب إلا نصفه فلا عدة فيه (٥٩٧)/٢٣
- حيث ما حل المسلمون لزمهم إظهار شعائهم (٤٢٩)/١٧
- حيث وجد المرجح لأحد الدليلين وجب العمل بالراجح منهما ٢١٨/٣٣
- حيث وجدت شروط الخلوة وجبت العدة (٦٠٥)/٢٣
- حيث يكون العقد فاسدا يوجب الملك بعد القبض (٥٥)/١٤
- حيثما اجتمع جانب السفر وضده غلب جانب الحضر (٥٧)/١٧
- حيز الشيء في حكم ذلك الشيء (٥٧٧)/١١
- حيز الشيء يعطى له حكمه (٥٧٧)/١١
- الحيض أغلظ من الجنابة (٣١٥)/١٩
- الحيض أقوى من الجنابة (٣١٥)/١٩
- الحيض والنفاس أغلظ من الحدث (٣١٥)/١٩
- الحيض والنفاس بمنزلة الجنابة (٣٠٣)/١٩
- الحيل إذا توصل بها إلى المباح مباحة (٣٧٧)/١٣
- الحيل باطلة إذا هدمت أصلا شرعا ٢٨/٢٠ - ٣٧٨ ، ٣٧١ ، ٣٦٢/١٣
- الحيل في الشرع باطلة ١٣٢/٢
- الحيل كلها لإسقاط واجب أو لارتكاب محرم باطلة (٣٧١)/١٣
- الحيل لا أثر لها (٥٤٣)/٤
- الحيل لا تحيل الحقوق ١/٤٦٦ - (٥٤٣)/٤ - ٣٦٦ ، ٣٧١ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ - ٢٠/١١
- الحيل ممنوعة إذا خالفت الشريعة أو هدمت أصلا (٥٤٣)/٤ - ٥٤٦/٥ ، ٥٥٠
- الحيلة باطلة إذا هدمت أصلا شرعا ٣٣٤/٤
- الحيلة لإسقاط الزكاة لا تسقطها ٣٧٢/١٣
- الحيلة لدفع الضرر عن نفسه مشروعة وإن كان غيره يتضرر بذلك ٣٧٨/١٣
- حيوان البحر يباح جميعه (٤٦٣)/٢٤
- الحيوان المشكل أمره الأصل فيه التحريم ٤٧٢/٢٤
- الخارج مخرج الوعد لا يصح عقد البيع به ١٩٩/١٥
- الخارج من السبيلين لا يكون إلا نجسا (٨٥)/١٩

- الخاص دلالة قطعية..... ٣٣٥/٣٠
- الخاص قطعي الدلالة اتفاقا ٣٩٥/٣٢
- الخاص لا يحتمل البيان ٥٣٣ ، [٥٢٩] ، ٥٢٢/٣٠
- الخاص لا يحتمل التصرف فيه بطريق البيان ٥٢٩/٣٠
- الخاص مقدم على العام ١٦/٦٦٢ - ١٩/٩٤ ، ٣٣٢/٣٠ ، ٣٣٤ ، ٥٢٢ - ٣١/٣٤ ، ٣٩ - ٣٣٢/٣٠ ، ٥٩٠ ، ٥٩٢ ، ٥٩٥ ، [٥٩٩] ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦
- الخاص الموافق للعام لا يخصه ٥٧٠ ، ٥٦٩ ، ٥٦٨/٣٠
- الخاص موجب الحكم القطعي ٣٠/٥٢١
- الخاص والأخص مقدم على العام والأعم ١١/١٧٩
- الخاص يتناول مدلوله قطعاً ٣٠/٥٢١
- الخاص يدل على مدلوله قطعاً ٢/٤٤٠
- الخاص يفيد القطع ٣٠/٥٢١
- الخاص يقضي على العام ٢/٤٤٦ - ٣٣/٦٠٠
- خاصية الواجب المكرر الالتزام والدوام عليه في أوقاته بحيث لا يتخلف عنه كما أن خاصية المندوب عدم الالتزام ٢٧/٣٧٧
- خبر الأحاد يوجب العمل دون العلم ٢٨/٣٠٤
- الخبر الأحادي الصحيح يقبل في الأصول الدينية ٢٨/٣٠٣
- الخبر الأحادي هو الذي لا يفيد إلا الظن وإن رواه ثلاثة ٢٨/٣٠٤
- الخبر إذا احتمل أمرين وقد فسره الراوي بأحدهما فالعبرة بما فسره به الراوي ٢٨/٤٣٠ ، ٤٣١
- الخبر إذا احتمل أمرين وقد فسره الراوي بأحدهما وجب حمله على ما فسره الراوي ٢٨/٤٢٥
- الخبر إذا احتمل معاني وقد فسره الراوي على إحداها حمل على ما فسره به الراوي ٢٨/٤٣٢
- الخبر إذا سيق وظهر من الشارع تقريره مع الاستحسان له جاز التأسّي به ٢٨/٢١٣
- الخبر إذا قصد به الحكم كان أولى مما لم يقصد به الحكم ٣٣/٤٢٣
- الخبر إذا كان موافقاً لدليل آخر يقويه يقدم على غيره ٣٣/٣٨٧ ، [٣٩٣]
- الخبر الأول مفسر من الراوي وما فسره الراوي مقدم على متروك التفسير ٣٣/٤٢١
- خبر التواتر يفيد العلم ٢٨/٢٤٧
- الخبر الدال على التحريم راجع على الخبر الدال على الإباحة ٣٣/٤٢٩
- الخبر الذي رواه أكثر راجح على الذي لا يكون كذلك ٣٣/٢٨١ ، ٤٤٢
- الخبر الذي فسره الراوي مقدم على متروك التفسير ٣٣/٤١٨
- الخبر الذي قصد به البيان للحكم يكون أولى مما لم يقصد به البيان للحكم ٣٣/٤٢٣
- الخبر الذي لا يفيد الظن لا يثبت به حكم ٢٨/٣٩٠

- الخبر الذي معه تفسير الراوي مقدم على متروك التفسير.....[٤١٥]/٣٣، ٤٤٢
- خبر صاحب الواقعة أو المباشر لها مقدم على خبر غيره.....[٤٠٧]/٣٣، ١٩٥
- خبر صاحب الواقعة المباشر لها مقدم على خبر غيره عند التعارض.....[٤٠٢]/٣٣
- خبر العدل في باب الديانة مقبول.....[٥٩٥]/١٠
- خبر العدل في العبادات منزل منزلة اليقين.....[٥٩٥]/١٠
- خبر الفاسق في باب الدين غير مقبول.....[٥٩٥]/١٠
- الخبر في معنى الأمر يفيد الوجوب.....[٣٧٠، ٣٧٠، ٣٥٣، ٣٥٢]/٢٧
- الخبر قد يأتي مراداً به النهي كما قد يقع مراداً به الأمر.....[١٥٥]/٣١
- الخبر قد يستعمل لإرادة الأمر.....[١٥٥]/٣١
- الخبر لا يحتمل التعليق بالشرط.....[٢٦٣، ٢٦٠]/٢٥
- الخبر لا ينسخ.....[٧٦١]/٣٣
- الخبر المتأيد بموافقة الأصل راجح على الذي على خلافه.....[٣٩٣]/٣٣
- الخبر المتفق على رفعه مرجح على الخبر المختلف في رفعه.....[٣٧١]، [١٨٢]/٣٣، ٤٤٢
- الخبر المتفق على رفعه مقدم على الخبر المختلف في رفعه.....[٣٣٥]/٢٨
- الخبر المتلقى بالقبول ليس في قوة المتواتر.....[٢٨٨]/٢٨
- الخبر المتواتر يوجب العلم.....[٢٥٤]/٢٨
- الخبر المتواتر يوجب العلم القطعي.....[٢٥٨، ٢٤٧]/٢٨، [٢٦٧]-[٢٥٨]/٣٣
- الخبر المثبت لحكم شرعي مقدم على الخبر النافي له.....[٣٤٥]/٣٣
- الخبر المدني مقدم على الخبر المكّي.....[٢٠٥]/٢٨
- الخبر المروي عن طريق الأحاد مقدم على القياس.....[٢٦٣]/٣٣
- الخبر المشهور في قوة المتواتر عند الحنفية.....[٢٥٧]-[٢٤٧]/٢٨، [٣٤]/٣١
- الخبر المشهور يجوز تخصيص الكتاب به.....[٢٥٨]/٢٨
- الخبر المفسر من الراوي مقدم على الخبر الذي لم يفسره راويه.....[٤٢٠]/٣٣
- الخبر المفسر من الراوي مقدم على الخبر الذي لم يفسره راويه.....[٤١٩]/٣٣
- الخبر المقترن بذكر السبب مرجح على غيره.....[٤٠١]/٣٣
- الخبر الموافق لظاهر القرآن مقدم على غيره.....[٣٨٧]/٣٣، ٤٤٢
- الخبر الناقل عن الأصل أولى من الخبر الباني عليه.....[٢٣١]/٣٣
- الخبر الناقل عن البراءة الأصلية مقدم على الخبر المقرر لها.....[٢٣١]/٣٣
- خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول صار كالمتواتر.....[٢٨٧]/٢٨، [٢٧٦]/٢٨
- خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول يقطع بصدقه.....[٢٨٧]/٢٨
- خبر الواحد إذا خالف القياس لا يجب العمل به ويقدم القياس عليه.....[٢٦٤]/٣٣

- خبر الواحد إذا خالف القياس لا يقبل ٢٦٤/٣٣
- خبر الواحد إذا سمعه الكافة وتلقاه علماء الأمة بالقبول اعتبر من المتواتر (٢٨٧)/٢٨
- خبر الواحد إذا ورد موجبا للعمل فيما تعم به البلوى مقبول (٢٩٣)/٢٨
- خبر الواحد حجة في الشرع ٣٥٢ ، ٣٠٤/٢٨
- خبر الواحد في أمر الدين حجة (٥٩٥)/١٠
- خبر الواحد في أمر الدين ملزم (٥٩٥)/١٠
- خبر الواحد في الحد مقبول (٣١٣)/٢٨
- خبر الواحد فيما تعم به البلوى مقبول [٢٩٣]/٢٨
- خبر الواحد لا يعارض المشهور ٢٥٨/٢٨
- خبر الواحد مع احتماله مقدم على القياس (٢٦٣)/٣٣
- خبر الواحد مقبول في الحدود [٣١٣] ، ٢٧٦/٢٨
- خبر الواحد مقدم على القياس ٢٧٦/٢٨ - ١٢٨/٢٩ ، ١٤٦ - ١٩٦/٣٣ ، [٢٦٣]
- خبر الواحد يقبل في إسقاط الحدود ولا يقبل في إثباتها ٣١٤/٢٨
- خبر الواحد يقبل في حق جميع الأحكام العقوبات والكفارات وغيرها ٣١٤/٢٨
- خبر الواحد يقدم على القياس على كل حال (٢٦٤)/٣٣
- الخبر الواقع موقع الأمر أو النهي ١٦٢/٣١
- الخبر يرجح لموافقة القياس ٣٩٤/٣٣
- الخبر يقع موقع الأمر والنهي ١٥٩ ، [١٥٥]/٣١
- الخبر يقع موقع النهي كما وقع موقع الأمر (١٥٥)/٣١
- الخبث لا يكفر الخبيث ٥٧٠/٩
- الخبث والطيب لا يتساويان (٥٦١)/٩
- الخراج إنما يكون بالضمان ٣٨٤ ، ٣٨٠/١٤
- الخراج بالضمان ٣٧١/١ - ٤١٥ - ٣٤/٢ ، ٤٠ ، ٥٩ ، ١٩٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٣١٥ - ١٢١/٤ - [٣٧٩] ، ٣٧٣ ، ٣٧١/١٤
- الخروج عن الإجماع لا يجوز ٧٧ ، ٧٤ ، ٧٤/٣٣ - ١١٣ ، ٩٩ ، ٦٧/٢٩
- خروج مطلق الكلام على غالب الأحوال كثير في الشريعة وفي كلام العرب وأشعارها ٤٥٨/٣٢
- الخروج من الخلاف أولى [٢٥٣]/٩ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ - ١٦٨ ، ١٦٣/٣٠
- الخروج من الخلاف حيث وقع أفضل (٢٥٤)/٩
- الخروج من الخلاف مستحب ١٦٨/٣٠ - (٢٥٣) ، ٢١٩ ، ٢١٦/٩ - ٦٠/٢
- الخروج من الخلاف من باب الورع (٢٥٣)/٩

- الخروج من شبهة الخلاف أفضل إن أمكنه..... (٢٥٤)/٩
- خروج النجس من أصحاب الأعذار لا يكون حدثاً في الحال ما دام وقت الصلاة قائماً... (٢٩١)/١٩
- خروج الوقت مبطل لطهارة العذر..... (٢٩١)/١٩
- الخصائص لا تثبت إلا بحديث صحيح..... ٤٥٥/٢٨
- الخصائص لا تثبت إلا بدليل..... ٤٦٢، ٤٦١، ٤٦٠، ٤٥٩، [٤٥٥]/٢٨
- الخصائص لا تثبت بالاحتمال..... ٤٥٦/٢٨
- الخصائص لا تثبت بالقياس..... ٤٥٦/٢٨
- خصوص آخر اللفظ لا يمنع عموم أوله ولا يوجب تخصيصه..... ٥٧٢/٣٠
- خصوص السبب لا يجوز إخراجه عن العموم..... [٤٥٥]/٣٠
- خصوص السبب لا يخصص عموم اللفظ..... (٤٤٧)/٣٠
- الخصوص والتقييد هما أصل في الوكالة..... (١٥)/٢٣
- الخط حجة..... ٥١٨/١
- الخط حجة علمية..... ٢٥٢، ٢٤١/١٠
- خطأ الإمام في عمله لله تعالى يكون ضمانه في مال الله..... (٤٠٥)/٢٦
- خطأ الإمام والحاكم على عاقلتهما..... ٤٠٥/٢٦
- خطأ إمام وحاكم في حكم في بيت المال..... (٤٠٥)/٢٦
- خطأ الإمام وعامله على بيت المال..... ٢٤٥/٢٦
- خطأ الإمام وعامله في بيت المال..... [٤٠٥]/٢٦ - ٤٧٨/١
- خطأ الحاكم في حكمه والإمام ونوابه في أحكامهم وأعمالهم في بيت المال..... (٤٠٥)/٢٦
- الخطأ عذر في رفع الإصر..... (٥٠٧)/١٢
- الخطأ في العفو خير من الخطأ في العقوبة..... ٥٠٨، ٤٦٠/٢٥
- الخطأ في النحو غير معتبر في باب الصلاة ونحوها..... ٥٣٣/١٩
- الخطأ فيما لا يشترط فيه التعيين لا يضر..... [٤٥٩]/١٧ - ٥٧٠/٨
- الخطأ فيما لا يشترط فيه التعيين لا يضر..... ٥٠٨/١٢
- خطأ القاضي في بيت المال..... ٤٤٥/١ - ٤١/٢ - ٤٢٠/١٠ - ٤٤٦/١٤ - ٢٥/٢٥ - [٦٥]/٢٦ - ٤٠٦/٢٦
- خطأ القاضي في حقوق الله تعالى في بيت المال..... ٦٥/٢٥
- الخطأ لا يزيل الضمان بل يزيل الإثم..... (٥٠٨)/١٢
- الخطأ لا يستدام ولكنه يرجع عنه..... [٥٦٧]/٨
- الخطأ ليس بعذر في حقوق العباد..... ٣٠٢، ٣٠٠/١٣
- الخطأ مرفوع..... ٤٦٣/١
- الخطأ مرفوع شرعاً..... ٥٩٦، ٥٢١، ٥١٧، [٥٠٧]/١٢ - ٥٦٨/٨ - ١٥٦/٧

- خطأ المفتي كخطأ الحاكم أو الشاهد ٤٠٦/٢٦
- الخطأ موضوع عن الناس فيما كان سبيله الاجتهاد ٣٤٧/٢
- الخطأ موضوع عنا ٥٠٧/١٢
- الخطأ والعمد في أموال الناس سواء ٢٦٦/١٤ ، (٢٧٢)
- الخطأ والعمد في الجنایات على أموال الناس واحد ٣٣٧/٢
- الخطأ والنسيان في أموال الناس سواء ٣٠٧/١٤
- الخطأ والنسيان ليسا بعذر في إتلاف الأموال .. ٤١٩/١٢ ، ٤٥١ ، ٤٥٣ ، ٥١٨ - ٢٦٥/١٤ ، [٢٧٢]
- الخطأ يرفع الإثم ٤٢٩/٢ - ٥٠٨/١٢
- الخطاب إذا ورد مطلقا لا مقيد له حمل على إطلاقه ٥٨١/٣١
- خطاب الله تعالى للرسول ﷺ يعم الأمة ٣٥٣/٣٠
- الخطاب بدون الأهلية لا يتصور ١٣٣/٢٨
- الخطاب الخاص بالرسول تدخل فيه الأمة ٢٥٦/٣
- الخطاب الخاص بالنبي ﷺ خطاب للأمة ٣٦٢/٣٠
- الخطاب الخاص بواحد من الأمة يعم غيره ٣٦١/٣٠
- خطاب الشارع لواحد من الأمة لا يعم جميع الأمة بصيغته ٣٦١/٣٠
- الخطاب الشرعي إنما يتعلق بالمصالح الخالصة والمفاسد الخالصة ٤٨٧/٣
- الخطاب في الواجب الموسع متعلق بالقدر المشترك بين أجزاء الزمان الكائنة بين الحدين ٢٧/ (٤١٤)
- الخطاب كالمعاد في الجواب ٥٣١/١
- الخطاب كالمعاد في السؤال ٢٢٩/١٠
- الخطاب له ﷺ لا يعم أمته ٣٥٤/٣٠
- الخطاب المتوجه إلى النبي ﷺ يعم أمته ٣٥٧/٣٠
- الخطاب المختص بالرسول ﷺ يشمل الأمة ٣٥٣/٣٠
- الخطاب المقيد بالتأييد لا يجوز نسخه ٧٥٣/٣٣
- خطاب النبي ﷺ لأحد من أمته خطاب للباقيين ٣٦١/٣٠
- الخطاب الوارد جوابا عن سؤال سائل يستدعي الجواب وذلك الجواب غير مستقل بنفسه ولا يصلح أن يكون ابتداء كلام يتبع السؤال في عمومته وخصوصه حتى كأن السؤال معاد فيه ٨٥/٢
- خطاب الوضع ثابت في حق الصبي والمجنون والنائم ٦١٧/٢٧
- خطاب الوضع لا يشترط فيه علم ولا قدرة ولا إرادة ٤/ ٥٣٣ - ٦١٧/٢٧ - ١٠٨/٢٨ ، ١٢٢ ، ١٢٧
- خطاب الوضع لا يؤثر فيه الجهل أو النسيان ٦١٧/٢٧
- خطاب الوضع يتعلق بفعل المكلف وفعل غير المكلف [٦١٧]/٢٧
- الخطاب الوضعي يتعلق بفعل غير المكلفين كما يتعلق بفعل المكلفين (٦١٧)/٢٧

- الخطاب يتعلق بالأفعال لا بالأعيان (٧٧)/٢٨
- الخطاب يمضي على ما عم وغلب لا على ما شذ ونذر ١٩٠/٣٢، [٤٤٧]
- خفة المؤنة لها تأثير في وجوب الزكاة ١٠٩/٢٠
- الخلاف إلى خير يجوز (٣٦٣)/٩
- الخلاف بعد الإجماع غير معتد به (٦٧)/٢٩
- الخلاف بعد تقدم الإجماع واستقراره باطل لا يعتد به (٦٧)/٢٩
- الخلاف في المسألة يصيرها ظنية (٥٢٥)/٦
- الخلاف المتأخر لا يرفع الإجماع السابق [٦٧]/٢٩
- الخلاف المراعى هو ما كان مأخذه قويا ٢٧٧، (٢٧٥)/٩
- الخطأ تؤخذ الصدقة منهم كما تؤخذ من مال الواحد (١٠٩)/٢٠
- الخطئة تجعل مال الخطاء كمال الرجل الواحد ١٢٣، ١٢٢/٢٠
- الخطئة تجعل مال الخطاء كمال الرجل الواحد في حكم الزكاة ١٢٢/٢٠
- الخطئة تجعل المالكين كالمال الواحد في حكم الزكاة [١٠٩]/٢٠
- الخطئة تحيل حكم الزكاة وتجعل زكاة الخطاء كزكاة الرجل الواحد في كافة الأموال الزكوية ١٢٣/٢٠
- الخطئة تحيل الصدقة وتجعل مال الاثنين فصاعدا بمنزلة كما لو أنه لو واحد (١٠٩)/٢٠
- الخطئة تصير مال الخطاء كمال الرجل الواحد ١٢٣/٢٠
- الخطئة في المال الزكوي لا تحيل حكم الزكاة ١١٠/٢٠
- الخلع طلاق أو فسخ ٥١٤/٢ - ٤٩٤/٢٣، ٥٢٧، [٥٣٥]
- الخلع عقد معاوضة ٥٥٨، ٥٥٣، ٥٥٢، ٥٥١، [٥٤٧]/٢٣
- الخلع عقد معاوضة فيقتضي سلامة العوض ٥٢/١٦
- الخلع فسخ ٥١٥/٢
- الخلع فسخ أو طلاق ١٩٧/٢
- الخلع فسخ وليس بطلاق (٥٣٥)/٢٣
- الخلع لا يكون إلا بعوض (٥٤٧)/٢٣
- الخلع مبني على التوسع ٦١٤/١٦
- الخلع معاوضة (٥٤٧)/٢٣
- الخلع معاوضة بين الزوجين ٥٥٣/٢٣
- الخلع يصح ممن يصح طلاقه (٥٢٧)/٢٣
- الخلع يقتضي البينة (٥٣٥)/٢٣
- الخلع يمين في حق الزوج معاوضة في حق الزوجة ٥٤٧/٢٣
- الخلع يمين في حق الزوجين ٥٤٧/٢٣

- الخلع يؤول إلى المعاوضة..... (٥٤٧)/٢٣
- الخلف إنما يجب بالسبب الذي وجب به الأصل..... ١٣٨/١٢ - ٤٣٥/١١
- الخلف إنما يجب بالسبب الذي يجب به الأصل..... ١٩٨/١٢
- الخلف عن الشيء يقوم مقامه عند فواته..... (١٤٧)/١٢
- الخلف لا يخالف الأصل في شروطه ووصفه..... (١٩٧)/١٢
- الخلف لا يخالف الأصل في وصفه..... (١٩٧)/١٢
- الخلف يقوم مقام الأصل..... (١٣٧)/١٢
- خلق الرحمة..... ٥٠٧/٣
- خلق السماحة..... ٥٠٧/٣
- الخلوة بمجرد ما توجب العدة..... (٦٠٥)/٢٣
- الخلوة تقوم مقام الوطء..... (٤٠١)/٢٣
- الخلوة توجب العدة وكمال المهر..... (٦٠٥)/٢٣
- الخلوة الصحيحة بمنزلة الدخول..... [٤٠١]/٢٣
- الخلوة الصحيحة في النكاح الصحيح كالدخول..... ٦٠٥/٢٣
- الخلوة الصحيحة كالوطء..... ٤٠٧/٢٣
- الخلوة الصحيحة وطء حكما..... (٤٠١)/٢٣
- الخلوة في دعوى الإصابة بالزوجة تجري مجرى اللوث في القسامة..... ٤٠٢/٢٣
- الخلوة في النكاح الفاسد لا توجب العدة..... ٦٠٥/٢٣
- الخلوة كالدخول إذا لم يوجد ما يمنع من الوطء..... ٤٠١/٢٣
- الخلوة كالدخول في حق تكميل المهر ووجوب كمال العدة..... ٥٩٧/٢٣
- الخلوة كالشاهد..... ٤٠١/٢٣
- الخلوة كالوطء في بعض الأحكام..... ٤٠٢/٢٣
- الخليطان في المال لا يفرق بينهما في الصدقة..... (١٠٩)/٢٠
- الخنثى الذي لم يبين يؤخذ في حقه بالاحتياط..... [٨٣]/١١
- الخنثى المشكل حكمه في الشهادة حكم المرأة..... ٨٤/١١
- الخنثى المشكل في الميراث أنثى إلا أن يتبين حاله..... ٨٤/١١
- الخنثى ملحق بالذكر احتياطاً..... ٨٤/١١
- الخوف عذر..... [٥٩٥]/١٢ - ٤٦٣/١
- الخوف على النفس عذر في ترك الواجب..... ٨/٩
- الخوف على النفس والمال عذر في ترك الواجب..... (٥٩٥)/١٢
- الخوف على النفس يسقط حق الله تعالى..... (٥٩٥)/١٢ - ٣٣، ٣٢/٨

- الخوف على النفوس والأعضاء والمنافع يوجب التخفيف ١٢/٥٩٥)
- الخوف عند فوات الحج يغتفر فيه ما لا يغتفر عند الأمن من الفوات ٢٠/٢٩٢)
- الخوف يزيل الفرائض ١٢/٥٩٥)
- الخيار إن كان في تأخير ضرر على من يقابله فهو على الفور ٢١/٢٣٩)
- الخيار إنما يستحق بالنقصان دون الزيادة ١٦/٢٩٣)
- الخيار الثابت بالشرع لدفع الضرر عن المال يكون فوراً ٢١/٢٣٩)
- خيار الرؤية إنما يثبت في بيع الأعيان غير المروية ٢١/٢٠٢)
- خيار الرؤية في الصلح بمنزلته في البيع ٢٤/٥٦٠)
- خيار الرؤية لا يمنع انعقاد العقد في حق الحكم ٢١/١٩٢)
- خيار الرؤية يمنع تمام الصفقة ٢١/١٩٢)
- خيار الشرط لا يثبت بمقتضى العقد وإنما يثبت بالشرط ١٥/٣٥١)
- خيار الشرط لا يدخل إلا في العقود اللازمة القابلة للفسخ ١٦/٥٨١)
- خيار الشرط موضوع للفسخ لا للإجازة ١٦/٤٤٦)
- خيار الشرط يبطل كل ما كان التقاوض في المجلس شرطاً فيه ١٦/٥٨٩)
- خيار الشرط يجوز في كل العقود ١٦/٥٨١)
- خيار الشرط يدخل كل عقد لازم يحتمل الفسخ ١٦/٥٨٧)
- خيار الشرط يصح فيما يحتمل الفسخ من العقود اللازمة ١٦/٥٨١) - ٢١/٢٢٧)
- خيار الشرط يمنع ابتداء الحكم ٢١/٢٢٨)
- خيار الشفعة موروثة ٢١/٤٦٧)
- الخيار لا ينقطع بالموت ١٦/٥٣٢)
- الخيار يثبت في بيع الأعيان غير المشاهدة وقت العقد ٢١/٢٠٢)
- الخيار يثبت في البيع الواقع على أعيان غير مروية ٢١/٢٠٢)
- الخير الناجز لا يترك لمفسدة متوهمة ٧/٨٥، ٨٦، ٨٩، [٩٤]
- الداخل غير حدث ١٩/٢١٣)
- دار البغاة دار إسلام ٢٦/٥٦٥)
- دار الحرب ليست ناسخة للأحكام الشرعية أو بعضها ٩/١١٣)
- داعي الطبع أقوى من داعي الشرع ... ٣/٢٠٧ - ٥/١٨٥ - [٩٥] - ١٣/٢١ - ٣١/١٩٩، ٢٠١
- الداعي الطبعي يترجح على الداعي الشرعي ٩/٥٩١)، ٥٩٨
- داعية الطبع تجزئ عن تكليف الشرع ٩/٣٤٧، ٣٥١، ٥٩١)
- داعية المتكلم منصرفة لما توجه له المعنى دون الأمور التي تغايره ٣٢/٣٨٦)
- الدافع أعلم بجهة الدفع فيقبل قوله في نيته ١٠/٢٧٥)

- الدافع بغير حق ضامن كالقابض..... ٣١٦/١٤
- الدال على الأعم غير دال على الأخص..... ١٨١/٢٧
- الدباغ تطهير للمجلود كلها إلا جلد الإنسان والخنزير..... ١٩/ (١١٧)
- الدباغ يطهر جلد ميتة كل حيوان..... ١٩/ (١١٧)
- الدخول بالزوجة على النكاح يوجب العدة عند الفرقة..... ٥٩٧/٢٣
- الدخول تحت المنة لا يجب..... ١٨/ (٢٩٩)
- دخول المختلفات تحت صفة واحدة عامة لا يوجب اتحادها..... ١١٤/٢٧
- دخول النسخ الفضائل خلف..... ٣٣/ (٧٦٩)
- درء المفساد أولى من جلب المصالح..... ١/ ٣٩٠، ٤٤٧-٣٩/٢، ٥٤٩-
١٢٦/٤، [١٤٣]، ٢٥٧- ١١١/١٠- ٢٠١/١١- ٢٧١/١٧- ٢٢٠/٢٩- ٣٩٧/٣١
- درء المفساد أولى من جلب المنافع..... ٣١/٢
- درء المفساد مقدم على جلب المصالح..... ٣/ ٣٨٣، ٣٩٠- ٤/ ١٥١، ٢٦٥- ٨/ ٣٨٦- ١١/ ١٧٥،
١٩٨، ١٧٧- ٢٣/ ١٢٠
- درء المفساد مقدم على جلب المنافع..... ٢٥/ ٥٦- ٣٣/ ٤٨٨
- درء المفسدة أولى من جلب المصلحة..... ٨/ ١١٠
- درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة..... ١١/ ١٣٦، ١٧٣
- الدراهم والدنانير لا تتعين بالتعيين في العقود والفسوخ..... ١٦/ (٣١٠)
- الدعوى الباطلة لا تسمع ولا يترتب عليها حكم..... ٢٥/ ١٧٦
- الدعوى الباطلة لا يترتب عليها حكم..... ٢٥/ [١٧٣]
- الدعوى بالمجهول فاسدة..... ٢٥/ ٩٩، [١٤٧]
- الدعوى بالمجهول لا تقبل..... ٢٥/ ١٧٣
- دعوى الخيانة على الأمين لا تسمع بلا حجة..... ٧/ ٥١
- دعوى العموم في الأفعال لا تصح..... ٣٠/ (٥١٥)
- دعوى العموم في الفعل غير ممكنة..... ٣٠/ (٥١٥)
- الدعوى في حقوق العباد شرط قبول البيئة..... ١٣/ ٥٤
- الدعوى لا تشترط في حقوق الله تعالى..... ١٣/ ٥١
- الدعوى لا تشترط في حقوق الله..... ١٣/ [٤٥]، ٥٣
- الدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد..... ٨/ ٣٩٦
- الدعوى من المجهول لا تصح..... ١٤/ ٤٤
- دعوى النسخ غير مقبولة مع الجهل بالتاريخ..... ٣٣/ ٧٢٩
- الدفع أسهل من الرفع..... ٨/ ٤٩٢، ٥٠٥- ١٥/ ٤٣١

- الدفع أقوى من الرفع ٦٠/٢
- الدفع أهون من الرفع ٤٠٣/١١
- الدفع بالدعوى من المدعى عليه (١٣٥)/٢٥
- دفع الضرر أولى من جلب النفع ٣٨٤/٣
- دفع الضرر العام بالضرر الخاص أصل متأصل في الشرع (٥١٣)/٧
- دفع الضرر العام واجب وإن كان فيه إلحاق الضرر بالخاص (٥١٣)/٧
- دفع الضرر عن المسلمين يجب في كل شيء ٣٣٦/٢
- دفع الضرر عن النفس بالإضرار بالغير قبيح (٥٣٩)/٧ ، ٥٤٣
- دفع الضرر المعلوم الحاضر ألزم من دفع الضرر المجهول الغائب (١٠٥)/٧
- دفع الضرر واجب بحسب الإمكان ٢٧٦/٢٣
- دفع الظلم بالطرق الجائزة حق خوله الشرع المظلوم ٧١/٨
- دفع الظلم واجب بحسب الإمكان ٤٢ ، (٣٩)/٨
- دفع الظلم واجب على كل من قدر على دفعه (٣٩)/٨
- الدفع كان واجبا على المالك والواجب لا يؤخذ له عوض ٥٦٢/١٤
- دفع المضررة المتحققة أولى من دفع المضررة الموهومة (١٠٥)/٧
- دفع المفسدة أهم من تحصيل المصلحة (١٤٣)/٤
- دفع المنكر واجب على كل من قدر عليه [٣٧١]/١٨
- دل الأمر والنهي الابتدائي الصريح على قصد الشارع إلى إتيان المأمور به والانتفاء عن المنهي عنه ٦٣/٥
- الدلالات إذا تعارضت قدم الأدل فالأدل ٦٣٣ ، ٦٢٠ ، ٦١٨/٣٣
- دلالات الألفاظ ليست لذواتها بل هي تابعة لقصد المتكلم وإرادته (٢٨٥)/٥
- دلالة الأحوال تؤثر في الحكم (٦١)/٩
- دلالة الإذن تنعدم بصريح النهي ٥٧٤/٣٣ - ٨٠/٩
- دلالة الإذن من حيث العرف كالنصريح بالإذن (٦٥)/٩ - (٢٠١)/٨
- دلالة الاقتران ساقطة الاعتبار عند أئمة الأصول (٤٢٥)/٣٢
- دلالة الاقتضاء عامة ٤١/٣٢
- دلالة الاقتضاء مقدمة على دلالة المفهوم عند التعارض ٦٢٩ ، [٦٢٥]/٣٣
- الدلالة الأقوى مرجحة عند التعارض ٦٢٥ ، ٦٠٨ ، [٥٨٩] ، ٥٨٢ ، ٢٤٠/٣٣ - ١٨ ، ٩/٣٢
- دلالة الالتزام حجة [١٧٣] ، ٩/٣٢
- دلالة الإلهام ليست حجة شرعية ملزمة (١٨١)/٣٠
- دلالة التعريض ليس كالنصريح (٩٥)/٩

- الدلالة تعمل عمل الصريح ٥٩/٩ ، ٨١
- الدلالة تعمل عمل الصريح إذا لم يكن هناك صريح يعارضها ٥٩١/١٢
- الدلالة تعمل عمل الصريح إذا لم يوجد صريح يخالفها ٥٧٤/٣٣
- الدلالة تعمل عمل الصريح إذا لم يوجد صريح يعارضها ٥٤٣ ، ٥٤٥ ، ٢٠/٦ - ١٩٤/٨ ، ٥٢/١٦ - ٣٢٩ ، ٣٢٨ ، ٣٢٧ ، ١٠٩ ، ١٠٧ ، ١٠٥ ، ٨١ ، (٥٣)/٩ - ٥٤٦
- الدلالة تقوم مقام الصريح عند عدمه (٥٣)/٩
- الدلالة تنزل منزلة التصريح ٥٩/٩
- دلالة الحال تغني عن اللفظ ٦٢ ، (٦١)/٩
- دلالة الحال تغير حكم الأقوال والأفعال ٧٥ ، ٧٠ ، (٦١)/٩
- دلالة الحال تؤثر في حكم الكلام والأفعال (٦١)/٩
- دلالة الحال في الكنايات تجعلها صريحة وتقوم مقام إظهار النية (٦٩)/٩ - ١٢٦/٦
- دلالة الحال كالنية ٧٠/٩
- دلالة الحال مثل الصريح في تقييد مطلق الكلام به ٦٣/٩
- دلالة الحال والعرف يسقط اعتبارها إذا صرح بخلافها ٥٧٤/٣٣ - (٧٩)/٩
- دلالة الخبر على ما لم يقصد به أضعف من دلالة على ما قصد به (٤٢٣)/٣٣
- دلالة السكوت مشكوك فيها ما لم تدعمها قرائن مرجحة ٢٧٢/١٠
- دلالة السياق محكمة [٤٣٧] ، ٣٨٦/٣٢
- دلالة العام ظنية (٣٣١)/٣٠
- دلالة العام على أفرادها ظنية ٣٣٥ ، [٣٣١]/٣٠
- دلالة العام على أفرادها قطعية ٣٣١/٣٠
- دلالة العام على جميع أفرادها ظنية عند الجمهور قطعية عند الحنفية ٣٩٥/٣٢
- دلالة العام على صورة السبب قطعية ٣٩٦/٣٢
- دلالة العام هل هي قطعية أم ظنية ٤١٨ ، ٤١٧/٢
- دلالة عدم الإنكار على الجواز مع الاستبشار أقوى (٥٠٨)/٢٧
- دلالة العموم على الأفراد ظنية (٣٣١)/٣٠
- الدلالة في المقادير التي لا يسوغ الاجتهاد في إثبات أصلها متى اتفقت في الأقل واضطربت في الزيادة يؤخذ بالأقل فيما وقع الشك في إثباته وبالأكثر فيما وقع الشك في إسقاطه ١٥٦/٣٠
- دلالة الكلام على فائدتين أولى من دلالة على واحدة ٢١٤/٢٨
- دلالة المفهوم أضعف من دلالة المنطوق (٦٠٧)/٣٣
- دلالة المنطوق أقوى من دلالة المفهوم (٦٠٧)/٣٣
- دلالة النص بمنزلة النص [١٧]/٣٢

- دلالة النص تعمل عمل النص (١٧)/٣٢
- دلالة النص مقبولة اتفاقا (١٧)/٣٢
- دلالة النكرة المنفية أولى من جميع أقسام العموم ٤٩٥/٣٣
- الدلالة يسقط اعتبارها عند التصريح بخلافها (٧٩)/٩
- الدلائل تقوم مقام مدلولاتها في المعارف الظنية الشرعية (٢٣٧)/٢٧
- دلائل العقل قاضية لحكم اللفظ (٤٩٧)/٣٢ - (٤٦٥)/٣١
- دلائل العقول لا يجوز وجودها عارية من مدلولها ٤٩٨/٣٢ - ٤٦٦/٣١
- الدلائل اللفظية لا تفيد اليقين إلا إذا اقترنت بها قرائن تفيد اليقين ٣٩٦/٣٢
- دلائل النسخ يقدم أحدها على الآخر ٧٢٠/٣٣
- دلت النواهي الابتدائية التصريحية على قصد الشارع ٦٧/٥
- الدليل الأحوط مرجح عند التعارض (٢٣٩)/٣٣
- الدليل إذا اجتمع مع النص قضي بالنص عليه ١٤٧/٢٩
- الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال الناشئ عن دليل سقط به الاستدلال ٤٧٨/٣٢
- دليل الأصل دليل لفرعه ١٩٤/٥
- دليل الحس يخصص به العموم (٧١)/٣١
- الدليل الحسي أرجح من غيره من أدلة الشرع (٢٠٣)/٢٧
- الدليل الخاص مقدم على العام (٥٩٩)/٣٣
- الدليل الدال على النهي مقدم على الدليل الدال على الجواز (٤٨٧)/٣٣
- دليل الرضا كصريح الرضا ١٨٦/١٣ - ٢٦٦/١٠
- دليل الرضا كصريحه ٢٣٨/٢٧
- دليل الرضا منزل منزلة التصريح به (٤١١)/٩
- دليل الشيء في الأمور الباطنة يقوم مقامه ٤١٣ ، ٣٣/٢ - ٤١ - (٣٣٨)/٨ - ٤١٢/٩ ، ٤١٣
- دليل العرف يقيد مطلق التوكيل (٢٧)/٢٣
- دليل القبول كصريح القبول (٤١١)/٩
- الدليل القطعي مقدم على الدليل الظني ٢٥٨ ، ٢٥٧/٣٣
- الدليل الناقل عن البراءة الأصلية مرجح على المقرر لها ٤٣٠ ، [٢٣١]/٣٣
- الدليل الناقل عن البراءة الأصلية مرجح على الناقل لها ٢٢٢/٣٣
- الدليل الوجودي ناقل عن الأصل والعدمي مبق على حكم الأصل والناقل مقدم على المبق ٢٢٦/٣٣
- الدليل يستلزم المدلول ٢٣٨/٢٧
- الدليل يستلزم المدلول ولا ينعكس ٢٥٤/٢٧

- الدليلان إذا تعارضا قدم ما كان منهما أقرب إلى الاحتياط [٢٣٩]/٣٣
- الدليلان إذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه فالمعتبر الترجيح [٢٥١]/٣٣ ، ٤٥٨
- دم الجبران لا يختص بوقت (٤٥٥)/٢٠
- دم الجبران لا يختص ذبحه بزمن (٤٥٥)/٢٠
- دم الجبرانات والمحظورات لا يختص بزمن [٤٥٥]/٢٠
- الدم المسفوح نجس ٩١/١٩
- الدماء كلها وما في معناها من الصيد والقيح نجسة ٩١/١٩
- الدماء لا تباح بالإباحة (٨٩)/٢٦
- الدماء لا تباح بالاستباحة والبذل (٨٩)/٢٦
- الدماء لا تستباح بالإباحة [٨٩]/٢٦
- الدماء لا تستباح مع وجود الشك والشبهة ١١٥/٧
- الدماء لا تستحق بالدعاوى دون البيئات [٩٥]/٢٦
- الدماء والأموال لا تستحق بالدعاوى دون البيئات ١٧٨ ، ٣٨/١٣
- الدماغ أحد الجوفين فيبطل الصوم بالواصل إليه كالبدن ٢١٩/٢٠
- الدنيا ميناها على التجارب (٢٤٥)/٥
- دواعي الحرام يتعلق بها حكم التحريم ٥٧٠ ، ٥٣٠/٢٧
- الدوام أقوى من الابتداء (٤٩٢)/٨
- الدوام على الشيء هل هو كابتدائه أم لا ٤٤١/١ ، ٤٦١ - ٢١٤/٢ - ٨/ [٤٩١] ، ٥١٦ ، ٢٩٧/١٢ - ٥١٧
- الدوام على الفعل بمنزلة الإنشاء (٤٩١)/٨
- الدوام كالابتداء ٢٧١/٧ - ٤٤١/١
- دوام المعلق عليه هل ينزل منزلة ابتدائه ٤٩٣/٨
- دوام النكاح أقوى من ابتدائه ١٦٨/١٥
- دوام اليد كابتداء القبض في الرهن (٢٠١)/٢٣
- الدور إنما يأتي بإثبات الأصل بمقدمات الفرع ١٠٠/٢٧
- الدور باطل ١٠٣ ، [٩٩]/٢٧
- الدور لا يثبت به شيء أصلا ١٠٠/٢٧
- الدور محال (٩٩)/٢٧
- الدور ممتنع (٩٩)/٢٧
- الدور من مبطلات الحدود ١٠٠/٢٧
- الدور يكفي فيه موضوعان يتوقف كل واحد منهما على تقدم الآخر عليه ١٠٠/٢٧

- الدوران إنما يفيد العلية عند خلوه عن المزاحم المعارض ٤٢١/٢٩
- دوران الحكم على الوصف نفياً وإثباتاً طريق إلى العلية (٤٢١)/٢٩
- دوران الحكم قد يحصل مع بعض العدميات ٣٩٢/٢٩
- الدوران دليل العلية ٣٧٤/٢٩ ، [٤٢١]
- الدوران في محل أرجح في العلية من الدوران في محلين ٤٢٢/٢٩
- الدوران لا يفيد العلية أصلاً ٤٢١/٢٩
- الدوران الوجودي والعدمي راجح على الدوران الوجودي فقط ٤٢٢/٢٩
- الدوران يدل على علية المدار للدائر (٤٢١)/٢٩
- الدوران يفيد العلية (٤٢١)/٢٩
- دين الآدمي لا يسقط بالموت ٢٨٧/١٣
- دين الإنسان يقضى من ماله لا من مال غيره ١٩٣/٢٤
- دين الله يسر ٥٤٣/٢
- الدين بالدين حرام إذا كان من الطرفين ٣٩٨/١٦
- الدين بالدين حرام في الشرع (٣٩٧)/١٦
- الدين بالدين ممنوع إذا كان من الطرفين (٣٩٧)/١٦
- الدين تحصيل الحسنات والمصالح وتعطيل السيئات والمفاسد ٥٥٩/٢
- الدين الثابت لا يسقط بالاحتمال ٣٢٦/٦
- الدين الحال لا يتأجل بالتأجيل (٣٨٧)/١٦ - ٥٦٩ ، ٥٦٨/١٣
- دين الصحة مقدم ٤٥٠/١٣
- دين الصحة مقدم على ما يقر به في المرض ٤٤٩/١٣
- دين العباد مانع من وجوب الزكاة ٤٠٠/١٣
- الدين في الذمة يقوم مقام العين ١٠١ ، (٩٥)/١٣
- الدين لا يسقط بالموت (٢٦٧)/١٣
- الدين لا يملك إلا بقبضه ٢٤/١٤
- الدين لا يملك لغير من عليه الدين (١٩)/١٤
- الدين المتعلق بالذمة لا يمنع الحق المتعلق بالعين ٣٩٩/١٣
- الدين المستقر في الذمة لا يسقطه الإسلام (٣٨٧)/١٣
- الدين المؤجل لا يتأخر عن أجله ولا يتقدم (٥٦٧)/١٣
- الدين يمنع وجوب الزكاة في الأموال الباطنة ٥٠٦/٢
- الدينان إذا اتفقا جنساً وصفة وقعت المقاصة بينهما [٣٥٣]/٢١
- الدية إنما تجب لإتلاف منفعة أو عضو أو إزالة جمال ٢٣١/٢٦

- دية الطرف لا تستقر إلا بعد الاندمال ٧٣/٢٦
- ديون الله تسقط بالموت ٢٨١/١٣
- الديون تقضى بأمثالها ٤٠٤/٢٢
- الديون تقضى بأمثالها لا بأعيانها ثم تبرأ الذمة ١٠٦/١٣
- ديون الصحة مقدمة على ديون المرض ٧٨/١٣
- ديون الصحة وما في حكمها مقدمة على ديون المرض ٨٣/١٣
- الديون متى اجتمعت يبدأ بالأقوى ١٧٣/٢٤
- الذريعة إلى الحرام حرام (٥١)/٣٠
- الذريعة إلى الفساد يجب سدها إذا لم يعارضها مصلحة راجحة (٥٤٥)/٥
- الذريعة إلى الممنوع ممنوع (٥٤٥)/٥
- الذريعة قد لا تراعى مع العذر الظاهر ٣٥٩/٢
- الزكاة إنما تقام مقام الدبغ فيما يحتمله ١٣٠/١٩
- زكاة بعض الحيوان بالصيد زكاة كله ٥١٢/٢٤
- الزكاة تتبعض ٥١٦ ، ٥١٥ ، ٥١٢/٢٤
- الزكاة تقوم مقام الدبغ في طهارة الجلد (١٢٩)/١٩
- الزكاة لا تتبعض ٥١٧ ، ٥١٦ ، ٥١٥ ، (٥١١)/٢٤ - ١٣٠/١٩
- الزكاة مبنية على فري ما كان فريه أسرع موتا ٥٠٥/٢٤
- ذكر أحد الضدين تنبيه على الآخر ٢٢٤/٢٧
- ذكر الأصل ذكر للتبع [٥٠٧] ، ٤٣٠/١١ - ٥٣٥/٩
- ذكر بعض أفراد العام بحكم العام لا يخصصه ٥٧٢/٣٠
- ذكر بعض العموم لا يخصصه (٥٦٥)/٣٠
- ذكر البعض فيما لا يتبعض ذكر لكله ٤٨٠/٢٣ - ٣٦٠/٢
- ذكر بعض ما لا يتبعض ذكر لجميعه (٤٩٢)/١٠
- ذكر بعض ما لا يتجزأ كذكر كله (٤٩١)/١٠ - ٢٩/٩ - ٦٠ ، ٣٣/٢ - ٤٨٤/١
- ذكر التبع لا يكون ذكرا للأصل ٥٠٨/١١
- ذكر الحكم جوابا لسؤال يفيد أن السؤال أو مضمونه علته (٣٣٨)/٣٢
- ذكر حكم الخاص لا يقتضي تقييدا ولا تخصيصا ٥٦٦/٣٠
- ذكر ما في الفعل من مصلحة يدل على الإذن وذكر ما فيها من مفسدة يدل على النهي (٣٢٩)/٣١
- ذكر ما لا يتبعض في الطلاق ذكر لجميعه (٤٧٧)/٢٣
- ذكر مصالح الأفعال إذن أو ترغيب وذكر مفسادها نهى أو ترهيب [٣٢٩]/٣١
- ذكر مفسد الشيء يدل على النهي عن الشيء والترهيب منه ٣٣٥/٣١

- ذكر مفاسد الفعل دليل على النهي أو التهيب منه ٣٣٣/٣١
- ذلك لما تقرر عندهم في القواعد الأعم من قاعدتنا من أن ٥٩٠/٢٧
- الذمم بريئة إلا أن تقوم الحجة بشغلها (٣٧٦)/٦ - ٣٤٧/٢
- الذمم تجرى مجرى الأعيان (٦٧)/١٣
- الذمم تقوم مقام الأعيان (٩٥)/١٣
- الذمة إذا شغلت بيقين لم تبرأ إلا بيقين ٣٦٦/١
- الذمة إذا عمرت بيقين فلا تبرأ إلا بيقين ٤٤٣/١ ، ٤٨٢ - ٣٧٦/٦ ، ٣٧٧ ، [٣٨٣] ، ٤٨١ ، ٥٢٩ ، ٥٣٢ - ٦٢٥/١٣ - ١٥٥/٣٠
- الذمة إذا عمرت فلا تبرأ إلا بيقين ١٤٦/٧
- ذمة الإنسان بدل من ماله (٦٧)/١٣
- الذمة بريئة إلا بيقين أو حجة (٣٧٥)/٦ - ٣٥٠/٢
- الذمة بريئة فلا يثبت فيها شيء إلا بما لا مدفع فيه ٣٥٠/٢
- الذمة بريئة فلا يثبت فيها شيء إلا بيقين (٣٧٥)/٦ - ٣٥٠/٢
- الذمة بريئة فلا يجب فيها شيء إلا بيقين ٣٥٠/٢
- الذمة تتسع لحقوق كثيرة (٦١)/١٣
- الذمة تتسع للحقوق كلها ١١١ ، ٦٧ ، [٦١]/١٣ - ٤٦٥/١
- الذمة تجري مجرى المال ١١١ ، ٩٦ ، [٦٧]/١٣
- الذمة تقوم مقام العين الحاضرة ١٠١ ، (٩٥)/١٣ - ٣٥٣/٢
- الذمة الحاضرة كالعين الحاضرة ١٠٤ ، (٩٥)/١٣
- الذمة خلف عن الإسلام فيما يرجع إلى المعاملات (٥٣٩)/٢٦
- الذمة سعة بالحقوق ٦٦/١٣
- الذمة العامة لا تبرأ إلا بيقين (٣٨٣)/٦
- الذمة على البراءة ولا يجب أن يثبت فيها شيء إلا بدليل لا مدفع فيه ٣٥٠/٢
- الذمة كالأعيان (٩٥)/١٣
- الذمة كالمال (٦٧)/١٣
- الذمة لا تختلف في الصحة والمرض ٨٦ ، ٨٥ ، [٧٧]/١٣
- الذمة لا تضيق عن ثبوت الحقوق (٦١)/١٣
- الذمة لا تقبل إلا ما يمكن وصفه وضبطه ٣٠٧/١١
- الذمة لا تقبل المعينات ٣٣١/١٣
- الذمة ليس لسعتها حد فتتسع لكل ما يتصور من الحقوق (٦١)/١٣
- الذمة المشغولة بيقين لا تبرأ بالشك ٢١٤/١٣ - ١٤/٧ - ٤٠٤ ، (٣٨٣)/٦

- ذمة المكلف عامرة فلا تبرأ إلا بيقين..... ١٤٥/٧
- الذمي يمنع من كل شيء يمنع منه المسلم..... ٤٧٨/١
- ذهاب المنفعة المقصودة من العين كذهاب العين جملة..... ١٥/[٤١]
- ذو السببين مقدم في الاستحقاق على ذي السبب الواحد..... ١٣/٦٧٨ - ٢٤/٤٠٧
- ذو السببين مقدم في الاستحقاق على ذي سبب واحد..... ٢٤/٤٠٢
- ذو النسبين أولى بالميراث من المنتسب بنسب واحد..... ٢٤/٢٠٥
- ذو النية مثاب ثواب العمل..... ٦/(٧١)
- ذوات القيم لا يقوم فيها المثل مقام مثله..... ١٥/٥٠
- ذوو الأرحام أولى بالميراث من بيت المال..... ٢٤/٢٢٦
- الذي ثبت بالقياس لا يجوز أن يجعل أصلاً..... ٢٩/(٢٠٣)
- الأمر على التراخي..... ٢/٤٢٢
- الذي يقع على من يعقل وما لا يعقل..... ٣٢/٤١٧
- الراجح من الدليلين ما كان الظن بثبوته أقوى من الآخر..... ٢٩/٦٤٤
- الراضي بالمعصية كفاعلها..... ١٢/(٣١٣)
- الراهن بعد عقد الرهن مالك للعين كما كان قبله..... ٢٣/(١٨٩)
- الراوي إذا عمل أو أفتى بخلاف ما روى لا تبقى روايته حجة..... ٣٣/٣٠٦
- الراوي للحديث العام إذا خصه أو تأوله وجب المصير إلى تأويله وتخصيصه..... ٢٨/٤٢٦
- رأي أهل المدينة حجة..... ٣٠/(٨٩)
- رأي المجتهد حجة من حجج الشرع وتبدل رأي المجتهد بمنزلة انتساخ البعض يعمل به في المستقبل
- لا فيما مضى..... ٢/٣٦٣
- رب عمل قاصر أفضل من عمل متعدد..... ٤/٢١٢
- الربا إنما يتصور جريانه في العقد دون غيره..... ٢١/٣٦٥
- الربا إنما يجري في المعاوضات المالية دون غيرها..... ٢١/٣٦٧
- الربا إنما يجري في المعاوضات المالية دون غيرها..... ٢١/٣٦٨
- الربا إنما يعتبر في العقود لا في الفسوخ..... ١١/٥٣٥
- الربا لا يتحقق إلا في المعاوضات..... ٢١/٣٦٥
- الربا مختص بالمعاوضات المالية..... ٢١/٣٦٦
- الربا مختص بالمعاوضات المالية دون غيرها..... ٢١/٣٦٧
- الربا يثبت بالشبهة..... ٩/٢٢٢، ٢٢٤، ٢٤٢
- الربا يجري في العقود لا في الغرامات..... ٢١/٣٦٥
- الربا يجري في المعاوضات المالية..... ٢١/٣٦٧

- الربا يجري في المعاوضات المالية دون غيرها.....[٣٦٣]/٢١
- الربا يختص بالمبادلة المالية.....(٣٦٣)/٢١
- الربا يختص بالمعاوضات المالية دون غيرها.....٣٦٧/٢١
- الربح إنما يستحق إما برأس المال أو بالعمل أو بضمان العمل.....(٥١٥)/٢١
- الربح بالضمان.....٥١٦/٢١
- الربح الحاصل بكسب خبيث سبيله التصديق به.....٢٠٦/١٤
- الربح في الشركة لا يستحق إلا بعمل أو مال أو ضمان.....[٥١٥]/٢١
- الربح والخسر يتبعان الضمان.....٥١٦/٢١
- ربع الرأس يقوم مقام كله في القرب المتعلقة بالرأس.....٤١٥، ٤١٢/١١
- ربع الشيء يقوم مقام كله.....(٤١١)/١١
- الربع كالكل.....(٤١١)/١١
- الربع هو المعتبر.....(٤١٢)/١١
- الربع يحكى حكاية الكمال.....(٤١١)/١١
- الربع يقوم مقام الكل.....٣٩٠/٨
- ربما قدم النادر على الغالب واعتبر وألغى الغالب.....٤٢٣/٨
- ربما كانت أسباب المفساد مصالح فنهى الشرع عنها لا لكونها مصالح بل لأدائها إلى المفساد.....(٥٤٥)/٥
- ربما يثبت حكم الفرع والأصل غير ثابت.....(٥٩)/١٢
- الريئة حكمه حكم المباشر في قطع الطريق.....٥٥٠/٢٥
- الرجال قوامون على النساء.....٣٣٥/٢٤
- الرجحان بلا مرجح باطل.....(٢١٣)/٣٣
- الرجعة إبقاء النكاح على ما كان ما دامت في العدة.....٧٦/٢
- الرجعة هل هي ابتداء نكاح أو استدامته.....٧٦/٢
- الرجعي لا يقطع النكاح والبائن يقطعه.....(٥٠٧)/٢٣
- الرجعية باقية على الزوجية.....(٥٠٧)/٢٣
- الرجعية حكمها حكم الزوجات في جميع أمورها.....(٥٠٧)/٢٣
- الرجعية زوجة في أكثر الأحكام.....٥١١، (٥٠٧)/٢٣
- الرجعية كالزوجة.....٥١٤، ٥١٠، [٥٠٧]/٢٣
- الرجوع إلى الأصل أصل.....٤٣٠/٧
- الرجوع إلى دلالة الحال لمعرفة المقصود بالكلام أصل في الشرع.....(٦١)/٩
- رجوع الشاهد قبل القضاء يصح في حق نفسه وفي حق غيره.....٣٦٢/٢٥

- رجوع الضمير إلى بعض أفراد العام لا يخصصه ٣٠/[٥٧١] - ٣١/١٢٠، ١٢٤
- رجوع الضمير إلى بعض أفراد العام يخصصه ٣٠/٥٧٢
- رجوع الضمير إلى بعض العام ليس تخصيصاً له ٣٠/(٥٧١)
- الرجوع عن الإقرار في حق العباد لا يصح ١٠/٦٢
- الرجوع عن الإقرار يصح في حقوق الله تبارك وتعالى لا في حقوق العباد ٢٥/(٢٣٥)
- الرجوع عن الشهادة فسخ للشهادة ٢٥/(٣٦١)
- الرجوع عن الشهادة لا يصح بعد قضاء القاضي ويصح قبله ٢٥/٣٦١
- الرجوع عن الشهادة لا يصير موجبا للضمان قبل قضاء القاضي ٢٥/٣٦٢
- الرجوع عن الشهادة والتناقض فيها قبل القضاء مانع من القضاء ٢٥/(٣٦١)
- الرجوع عن الوصية إبطال لها ٢٤/[١٥٥]
- الرجوع في حقوق الآدميين بعد الإقرار لا ينفع الرجوع عما أقر به ٢٥/(٢٣٥)
- الرجوع في العقود إلى أقوال أربابها ١٦/(١٠١)
- الرجوع في الهبة فسخ من الأصل ١٦/٣٦٢
- الرجوع في الوصية إبطال لها ٢٤/١٥٧
- الرخص إذا وقعت على خلاف الأصل هل يلحق بها ما في معناها ٢٩/(٢٨١)
- الرخص إنما يصار فيها إلى ما ورد الشرع به ١/٤٣٠
- الرخص تبنى على الاحتياط ٧/١٥٨، ٩/٣٥٩ - ٩/١٧٩، ١٨٠، [١٩٠]
- الرخص لا تباح بدون قصدتها ٧/٣٤٨
- الرخص لا تتعدى محلها ٧/٣٧٩
- الرخص لا تقرر فيما يندر ٧/(٤١٩)، ٢١/٤٢١
- الرخص لا تناط بالشك ١/٣٩٤ - ٢/٦٠ - ٧/(٣٤٧)
- الرخص لا تناط بالمعاصي ... ١/٣٦٩ - ٢/٦١، ٦٢، ٩٧، ٩٨، ٢٠٠، ٢١٤ - ٧/١٥٥، ١٦٦، ٣٤٨، [٣٥٧]، ٣٦٥، ٣٦٧، ٤٠٨ - ٩/٥٦٤ - ١١/٢٧٣ - ١٢/٢٨٠، ٢٨٢ - ٢٤/٨٩
- الرخص لا تناط بأمر موهوم ٧/١٦٤
- الرخص لا يتعدى بها مواضعها ١/٤٣٠ - ٢/١٦٦، ٣٢٣
- الرخص لا يصار إليها إلا بيقين ٧/٣٥٢
- الرخص هل تتعدي محلها أو يجب أن تقصر عليه ٧/٣٧٩
- الرخص هل تناط بالمعاصي ١/٥٤٢
- الرخص هل يقاس عليها ٧/٣٧٤
- الرخص هل يقاس عليها أو لا ٧/٣٧٦ - ٢٩/[٢٨١]
- الرخص هل يلحق بها ما في معناها ٧/(٣٧٣)

- الرخصة هي منح الله تعالى فلا يتعدى بها مواردها ٢٨١/٢٩
- الرخصة إضافية لا أصلية ٥٣/٢٨
- الرخصة إنما تثبت دفعا للمشقة ٦٩ ، ٦٢/٢٨
- الرخصة تبذل للواقع فيها وتمنع عن طالبها للعمل ١٦٦/٧
- الرخصة تعم ٦٤ ، ٦٢ ، [٦١]/٢٨
- الرخصة حكم ثبت على خلاف الدليل لعذر ٥٣/٢٨
- الرخصة التي في مقابلة مشقة لا صبر عليها جارية مجرى العزائم [٦٩]/٢٨
- الرخصة عامة (٦١)/٢٨
- الرخصة عند تحقق الضرورة (٣٤٨)/٧
- الرخصة في الإقدام على ما لا يحل بسبب الإكراه لا تكون إلا عند تحقق خوف الهلاك ٣٤٧/٧ ، ٣٤٨ ، [٣٥٤] ، ٣٥٥ - ٥٦٣/١٢
- الرخصة في الفعل تعم (٦١)/٢٨
- الرخصة فيما لا يصبر عليه من المشاق مطلوبة (٦٩)/٢٨
- الرخصة كلها تستباح بلحوق المشقة ولا تقف على خوف التلف ٦٩/٢٨
- الرخصة لا تباح بدون قصدتها ٣٧٠ ، [٣٦٧] ، ١٦٦ ، ١٥٥/٧
- الرخصة لا تتعدى محلها ١٢٨/٢٦
- الرخصة لا تحصل بدون قصدتها ٣٧٠ ، (٣٦٧)/٧
- الرخصة لا تختص بقسم الإباحة ٧٠/٢٨
- الرخصة لا تستباح بالمعصية ٣٦٥/٧
- الرخصة لا تستباح بمحرم (٣٥٨)/٧
- الرخصة لا تكون مأمورا بها من حيث هي رخصة ٧٠/٢٨
- الرخصة لا تكون مع الحرمة والكراهة ٧٠/٢٨
- الرخصة لا يصار إليها إلا بيقين ٣٨٩ ، ٣٨٤/١٩ ، ٢٥٧ ، ١٦٤ ، ١٥٥/٧ ، [٣٤٧] ، ٣٦٧ - ٥٧٨/٨ - ٥٨/١٧
- الرخصة لا يليق بها الحرج والضيق ٤٢٩/٧
- الرخصة لا بد فيها من تحقق سببها ٣٤٩ ، (٣٤٨)/٧
- الرخصة لمعنى خاص لا تثبت مع عدمه (٣٧٣) ، ٣٥٠ ، ٣٠١ ، ١٥٧/٧
- الرخصة ما أبيح فعله مع كونه حراما ٦١/٢٨
- الرخصة ما شرع مؤقتا مع بقاء الحكم الأول ٥٣/٢٨
- الرخصة متى قارنها المبيح لا تحصل بدون قصد لها (٣٦٧)/٧
- الرخصة هل تتعدى محلها (٣٧٣)/٧

- الرخصة هل تتعدى محلها إلى مثل معناها أو لا ٤٣٠/١
- الرخصة يجب فعلها ويندب إليه حيث دل الدليل عليه ٦٩/٢٨
- الرد إلى الإجماع رد إلى الله ورسوله ١٥٦/٣٢
- الرد بالعيب في الصلح بمنزلة الرد بالعيب في البيع ٥٦٠/٢٤
- رد البذل عند تعذر رد العين بمنزلة رد العين ٤٦٩/١ - ١٣٨/١٢ - ٣٧٩/١٦ - ٣٨١
- رد البيع الفاسد هل هو نقض له من أصله أو من حين رده ٤٧٧/١
- رد العقود المفسوخة من أصلها أو من حين الفسخ ٣٦١/١٦
- رد العين واجب في الأمانات ٢٩٨/١٤ - ٤٧٤/١٣
- الرد يبطل العقد ٢٢٧، (٢٢١)/١٦
- الرد تبع للمباشر في المحاربة ٥٤٩/٢٥
- الرد حكمه حكم المباشر في حد قطع الطريق ٥٤٩/٢٥
- الرد والمباشر سواء ٥٥٠/٢٥
- الرسل بعثوا بتحصيل المصالح وتكميلها ودرء المفاسد ٣٨٣، (٣٢٥)/٣
- الرضا إنما يكون بعد العلم ٤٠٣/٩
- الرضا بأدنى الضررين لا يكون رضا بأعلاهما ٤٦٩/٧، [٥٤٥] - ٣٩٥/٩ - ٢٩/١٢
- الرضا بأعلى الضررين رضا بالأدنى وبمثله دلالة ٣٩٧/٩ - (٥٤٥)/٧
- الرضا بالأدنى يكون رضا بالأعلى من طريق الأولى ٥٤٦/٧، ٥٤٧ - ٣٦٣/٩، [٣٩٥]، ٣٩٩
- الرضا بالسبب يمنع وجوب الضمان ٤٢٢، ٤٢١/١٤، [٤٢٩]، ٤٢٩، ٤٣٠
- الرضا بالشيء بدون العلم به لا يتحقق ٤٠٣/٩
- الرضا بالشيء بدون العلم به محال ٤٠٣/٩
- الرضا بالشيء رضا بما هو خير منه حكما ٤٠٠/٩
- الرضا بالشيء رضا بما هو خير منه من باب الأولى ٤٠٠/٩
- الرضا بالشيء رضا بما يتولد منه ٤٤٣/١٠ - ٦٠/٢، ١٩٧، ٢٠٠ - ٤٢٩/١١ - [٧]/١٢، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٧
- الرضا بالشيء رضا بما يتولد منه واعتراف بصحته ٤٦٢/١ - ١٢/٧
- الرضا بالشيء قبل العلم به لا يتحقق ٤٠٨/٩
- الرضا بالشيء قبل العلم به لا يتصور ٤٠٨، (٤٠٣)/٩
- الرضا بالشيء لا يتحقق قبل العلم به ٤١٩/٩
- الرضا بالشيء لا يتم قبل العلم به ٤٠٨/٩
- الرضا بالشيء يستلزم العلم به ٤٠٤/٩
- الرضا بالشيء يعد رضا بما هو خير منه ٥٤٧/٧ - ٣٩٥/٩

- الرضا بالشيء يقوم مقام رضا بما هو خير منه ٤٠١/٩
- الرضا بالشيء يكون رضا بما هو مثله أو دونه عادة لا بما هو أضر منه ٣٩٧/٩ - (٥٤٥)/٧
- الرضا بالشيء يكون رضا بمثله (٢٨)/١٢
- الرضا بالمجهول لا يتحقق (٤٠٣)/٩
- الرضا بالمجهول لا يصح ٧٨/٢٢
- الرضا بسبب الإلتاف يمنع وجوب الضمان ٧/١٢
- الرضا بشيء يعد رضا بما هو خير منه ٤٠٠/٩
- الرضا بضرر يسير لا يكون رضا بضرر أكبر منه ٥٥٠/٧
- الرضا شرط العقد ١٦٠/١٦
- رضا العبد بإسقاط حقه لا يتعدى إلى حق الشرع بالإسقاط ٣٤٨ ، ٣٤٦ ، (٢٩١)/١٣
- الرضا لا يتعلق إلا بالمعلوم ١٦٠/١٦
- الرضا مما يسقط الحق ٦٢/٧
- الرضا هو مناط صحة البيع ٢٦/٢١
- الرضا يتبع العلم (٤٠٤)/٩
- الرضاع الطارئ على النكاح يطله ٣٧٠/٢٣
- الرضاع المحرم شرعا ما أنبت اللحم وأنشز العظم ٦٣٢/٢٣
- الرضاع يحرم ما يحرمه النسب ٦٢٥/٢٣
- الرضى بأدنى الضررين لا يكون رضا بأعلاهما ٥٥٠/٧
- رعاية الحقين واجب عند الإمكان (٤٥٥)/١٣
- الرفض لا يؤثر بعد الفراغ من العبادة ١٨٠/٦
- رفض النية هل تؤثر في الإبطال أم لا (١٧٩)/٦
- رفض النية ينافيها (١٧٩)/٦
- رفض النية ينتهض سببا في إبطال العبادة [١٧٩]/٦
- رفع الحرج ٤٦٧/٣ - ٢٥/٤ - ١٨١/٧ ، ٢٥٨ ، ٤٣٠ - ٢٤٧/٨ - ٥٨٩/١٩ - ٥٣٥/٢٠ - ٣٢٥/٢١
- رفع الحكم الثابت بخطاب متقدم بخطاب متراخ عنه ٢٨٢/٢٧
- رفع الضرر واجب (٤٨٥)/٧
- رفع الظلم واجب ٤٧/٨
- رفع الظلم واجب على كل من قدر عليه [٣٩]/٨ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٧٠ ، ٩٣ ، ٩٧
- رفع العقد الذي لا يعتبر فيه الرضا لا يحتاج إلى العلم (٤٢٣)/٩
- رفع العقد يسامح فيه ما لم يسامح في نفس العقد (٥٣٤)/١١
- رفع الفساد واجب ٤٣٤/١٥

- رفع اللازم يستلزم رفع الملزوم ورفع الملزوم لا يستلزم رفع اللازم..... ٢٧/ (١٣٩)
- رفع الماهية يستلزم رفع كل جزء من أجزائها..... ٣١/ ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٥
- رفع الماهية يستلزم رفع كل من أجزائها..... ٢٧/ [٥٥]، ٩٣- ٣١/ ٢٨١
- رفع الماهية يستلزم رفع كل من جزئياتها..... ٢٧/ ٥٧
- رفع المطلق وهو الحدث يستلزم رفع المقيد..... ٢٧/ ٥٧
- رفع المطلق يستلزم رفع المقيد..... ٣١/ ٢٨١
- الرفع من الثقة زيادة مقبولة..... ٢٨/ ٣٣٥
- رفع النفي إثبات..... ٣٢/ (٤٨٢)، ٤٨٥
- رفع الواقع محال..... ٢٧/ ٧٤، ٨٩، [٩٣]، ٩٦، ٢٨٦، ٢٨٧
- رقبة الوقف لا تملك..... ٢٢/ (٤٩٧)
- رقبة الوقف مملوكة..... ٢٢/ ٤٩٨
- الركن جزء من ذات الشيء والشرط خارج عنها..... ٢٧/ ٦٩٤
- الركن داخل في الماهية..... ٢٧/ ٦٩٣
- الركن المتصل بالعبادة هو الذي يكون بنسخه نسخ الباقي..... ٣٣/ ٧٤٦
- رمضان عبادة واحدة..... ٢٠/ (١٨٩)، ١٩٤، ١٩٥
- رمضان عبادة واحدة أو عبادات..... ٢٠/ [١٨٩]
- رمضان كله عبادة واحدة..... ٢٠/ ١٩٤، ١٩٥
- الرهن أمانة في يد المرتهن..... ٢٣/ ١٩٠
- الرهن غير مضمون إلا في ثمان مسائل..... ٢/ ٢٩٢
- الرهن لا يتم إلا بالقبض..... ١٠/ ١٧- ١٦/ ٦٥٤- ٢٣/ ١٨٧
- الرهن لا يلزم إلا بالقبض..... ٢٣/ ١٨٦، ١٨٧
- الرهن للراهن..... ٢٣/ (١٨٩)
- الرهن مال الراهن..... ٢٣/ (١٨٩)
- رهن المرهون باطل..... ١٠/ ٣٦، ٣٧
- الرهن ملك للراهن..... ٢٣/ [١٨٩]
- الرهن يتعقد بالإيجاب والقبول ويتم ويلزم بالقبض..... ٢٣/ ١٨٣
- الروايات يفسر بعضها بعضها والحديث إذا جمعت طرقه تبين المراد منه..... ٢٧/ (٢٩٤)
- رواية الأحفظ راجحة على رواية من ليس كذلك..... ٣٣/ [٤٤١]
- رواية الأحفظ لألفاظه عليه السلام أرجح من رواية غيره..... ٣٣/ (٤٤١)
- رواية صاحب القصة والسفير فيها أولى..... ٣٣/ (٤٠٧)
- رواية العالم راجحة سواء كانت الرواية باللفظ أو بالمعنى..... ٣٣/ ٣١١

- رواية العالم الفقيه مقدمة على رواية غير الفقيه ٣٣/ (٣١١)
- رواية متأخر الإسلام أرجح ٣٣/ ١٩٦، [٤٥١]
- رواية من أثبت أولى من رواية من نفى ٣٣/ (٣٤٥)
- الرؤى أو الإلهام ليس بحجة ٣٠/ ١٨٧
- رؤية البعض قد أقيمت في الشرع مقام رؤية الكل ٢١/ ١٣٨
- زال السبب زال الحكم وانتفى ٧/ ٣٠٧
- زال الموجب زال الموجب ٢/ ٣٦٩
- زالت أهلية المنيوب عنه بطل تصرف من يقوم مقامه ١٨/ ١٤١
- الزائل العائد كالذي لم يزل أو كالذي لم يعد ٩/ ٤٧١، ٤٧٣ - ١١/ ٣٩٥، ٤٠١
- الزائل العائد هل هو كالذي لم يزل أو كالذي لم يعد ١/ ٤٨٩ - ٢/ ٦٥، ٧٧، ٨٢، ٨٨ - ٩/ [٤٦٣] - ١٨/ ٢٢٠
- الزائل العائد هل هو كالذي لم يزل أو كالذي لم يعد أعم باعتبار شرطها الثاني ١٨/ ٢١٨
- الزائل العائد هل هو كما لم يزل أو لم يعد ٩/ (٤٦٣)
- الزعيم ضمين ٢٣/ (٢٥٥)
- الزعيم غارم ١/ ٤٢١ - ٢٣/ [٢٥٥]، ٢٥٩، ٣١١
- الزعيم غريم ٢٣/ (٢٥٥)
- الزكاة أمانة ٢٠/ ١٣
- الزكاة إنما تتكرر في الأموال النامية ٢٠/ ٤٤
- الزكاة إنما تجب في المال المملوك ٢٢/ ٥٠٠
- الزكاة إنما تعتبر بحال مالك الأصل ١٤/ ٥١
- الزكاة إنما هي في فضول الأموال ٢٠/ ٤٨
- الزكاة تارة تجب بالنماء الحقيقي وتارة تجب بالنماء الحكمي ٢٠/ ٤٥
- الزكاة تتعلق بالذمة أو بالعين ٢٠/ (١٢٥)
- الزكاة تتعلق بالعين أو بالذمة ٢٠/ [١٢٥]
- الزكاة تتعلق بالعين لا بالذمة ٢٠/ (١٢٥)
- الزكاة تجب في الذمة ١٣/ ٩٦ - ٢٠/ (١٢٥)
- الزكاة تجب في ذمة صاحب المال ٢٠/ ١٣٠
- الزكاة تجب في عين المال المزكى ٢٠/ ١٣١
- الزكاة تجب في كل ما أخرجت الأرض من نباتها ٢٠/ ١٥٢
- الزكاة تكون في المال النامي ٢٠/ ٥٠
- الزكاة حق يتعلق بالمال ٢٠/ ٥٨

- الزكاة الشرعية عبادة محضة أو حق واجب للفقراء على الأغنياء.....[٢٠]/[٢١]
- زكاة الفطر تلزم الرجل عن نفسه وعن تلزمه نفقته من المسلمين.....[٢٠]/(١٧١)
- الزكاة في كل ما أخرجت الأرض من نباتها.....[٢٠]/[١٤٧]
- الزكاة لا تجب إلا على من في نصيبه نصاب.....[٢٠]/١٠٢
- الزكاة لا تجب إلا في ملك تام.....[٢٠]/[٥٧]
- الزكاة لا تسقط بالحيل.....[٢٠]/٣٦، ٣٥
- الزكاة لا تسقط بالحيلة.....[٢٠]/[٢٧]، ٣٤، ١١٠، ١١٤
- الزكاة مبنية على الرفق.....[٢٠]/١٩
- الزكاة مبنية على الرفق والمساهلة.....[٢٠]/٤٥٩/٧
- الزكاة مبنية على الرفق والمواساة.....[٢٠]/[١٥]
- الزكاة مختصة بالأموال النامية.....[٢٠]/[٤٣]
- الزكاة هل تجب في عين النصاب أو ذمة مالكة.....[٢٠]/(١٢٥)
- الزكاة واجبة في الأموال النامية.....[٢٠]/(٤٣)
- الزكاة وظيفة الملك.....[٢٠]/(٥٧)، ٥٨
- الزكاة وظيفة الملك المطلق.....[٢٠]/٥٩
- الزكوات يجب أن يستوي فيها المكلف وغيره.....[٢٠]/(٨١)
- زمن الخيار كحالة العقد.....[١٦]/١٤٧
- الزنا لا يحرم الحلال.....[٨]/٣٧٦
- الزواج الباطل لا يترتب عليه شيء من آثار الزواج الصحيح ولو حصل فيه دخول.....[١]/٣٤٨
- الزواج الصحيح النافذ تترتب عليه جميع آثاره من الحقوق الزوجية.....[١]/٣٤٨
- الزواج الفاسد قبل الدخول في حكم الباطل.....[١]/٣٤٨
- الزواج الموقوف حكمه قبل الإجازة كالفساد.....[١]/٣٤٨
- الزواجر تعتمد المفاسد والجوابر مشروعة لاستدراك المصالح الفائتة.....[٣]/(٣٥٩)
- الزواجر مشروعة لدرء المفاسد المتوقعة والجوابر مشروعة لاستدراك المصالح الفائتة.....[٣]/(٣٥٩)
- زوال السبب لا يوجب زوال الحكم.....[١٠]/(١١٨)
- زوال العذر بعد الترخيص لا أثر له.....[٧]/(٣٩١) - [٨]/٤٦٧، ٤٧٢
- زوال العذر بعد الترخيص لا يؤثر.....[٧]/١٦٨، [٣٩١]، ٣٩٥، ٣٩٦ - [١٢]/١٨٦
- زوال عقل الشاهد في غير حال الشهادة لا يمنع قبولها.....[٢٥]/٢٩٦
- زوائد المغضوب مضمونة على الغاصب.....[٢٣]/[٢٨٥]
- زوائد المغضوب مضمونة كالمغضوب أصالة.....[٢٣]/(٢٨٥)
- الزوائد المنفصلة الحادثة قبل موت الموصي لا يملكها الموصى له.....[٢٤]/[١٢١]

- الزيادة بعد العقد قبل القبض كالموجود وقت العقد ١٧٧/١٦
- الزيادة بعد العقد مثل المسمى في العقد ٧٢/١٥
- الزيادة تابعة للأصل حقيقة ٥٧١/١١ ، ٥٧٣
- الزيادة تتبع الأصل في العقود وكذلك في الفسوخ ١٦/ (٢٥١)
- الزيادة التي هي كالمتممة لا تبعد إرادتها في اللفظ ٣٨٧/٣٢
- زيادة الجناية في الحد الواحد لا تمنع من الموالاة ٤٨٦/٢٥
- زيادة عبادة من العبادات لا تكون نسخا للعبادات ٧٩٦/٣٣
- الزيادة على القدر الثابت شرعا بالرأي لا تجوز ٨/ (٦١٧)
- الزيادة على المشروع في العبادة كالنقص منه ٢٣/١٧ ، ٢٥ ، [٣٤]
- الزيادة على المقدرات من المشروعات لا تشرع كالنقص منها ٨/ (٦١٧)
- الزيادة على النص بيان ٧٩٣/٣٣
- الزيادة على النص تخصيص ٧٩٣/٣٣
- الزيادة على النص لا تكون نسخا ٣٣/ (٧٩٣)
- الزيادة على النص ليست نسخا ٣٣/ [٧٩٣]
- الزيادة على النص ليست نسخا له ٣٣/ ٧٩٨
- الزيادة على النص نسخ ٣٣/ ٧٩٣
- الزيادة على النص هل هي نسخ أم لا ٢/ ٤٣٥
- الزيادة في الدين كالنقص منه ٨/ (٦١٧)
- الزيادة في الدين لتأجيله ربا ٢٢/ ٥٢٥
- الزيادة في زمن الخيار بمنزلة الزيادة في حالة العقد ١٦/ ١٦٧
- الزيادة في العبادة غير مشروعة كالنقصان منها ١٧/ (٣٤)
- الزيادة في مجلس العقد تلحق به ١٦/ ١٤٥ ، ١٥٠ ، [١٦٤] ، ١٦٧
- الزيادة في المجلس من العوض ١٦/ (١٦٤)
- الزيادة المتصلة تتبع الأصل ١٢/ ١٠٠ ، ١٠١-٧٢/١٥ ، ٧٩-١٦/ [٢٥١] ، ٢٥٩
- الزيادة المتصلة تتبع الأصل في الفسوخ والعقود ١٦/ (٢٥١)
- الزيادة المتصلة تتبع العين ١٦/ (٢٥١)
- الزيادة المتصلة تتبع الملك دون المالك ١٦/ (٢٥١)
- الزيادة المتصلة تمنع الرجوع ٢٢/ ٣٥٠
- زيادة متصلة تمنع الرجوع ٢٢/ ٣٥٠
- الزيادة المتصلة تمنع الواهب من الرجوع ٢٢/ (٣٤٣)
- الزيادة المتصلة تمنع ولو زالت قبل الرجوع ٢٢/ (٣٤٣)

- الزيادة المتصلة لا تفرد عن الأصل.....١٦/ (٢٥١)
- الزيادة المتصلة لا عبدة بها في عقود المعاوضات.....١٦/ (٢٥٢)
- زيادة المشقة سبب لزيادة الثواب.....١١/ ٢٢٩ - ١٢/ (٦٢٨)
- الزيادة المعتبرة في عدم الرجوع في الهبة هي المتصلة لا المنفصلة.....٢٢/ [٣٤٣]
- الزيادة المنفصلة لا تتبع الأصل.....١٦/ ٢٥٢
- السابق إلى ما لم يسبق إليه فهو له.....١٣/ (١٨٩)
- السابق إلى مكان أحق به من غيره.....١٣/ ٢٠١
- السابق أولى.....١٣/ (٤٦٣)
- ساعات المجلس كحالة العقد.....١٦/ (١٤٦)
- الساقط لا يحتمل العود.....٩/ (٤٧٧)
- الساقط لا يعود.....٢/ ٣٢، ٤٠ - ٧/ ٣٩١، ٣٩٥ - ٨/ ٤٧٢، ٩/ [٤٧٧]، ٤٨٥ - ١٢/ ١٨٦ - ١٣/ ٢١٥، ٢١٧، ٣١٩ - ١٦/ ٢١٦ - ٢٢/ ٢٧٥، ٢٧٦ - ٢٤/ ٥٨٨، ٥٨٩
- الساقط لا يعود إلا بسبب جديد.....٩/ (٤٧٧)
- الساقط لا يعود كما أن المعدوم لا يعود.....٢/ ٢٠٩، ٥١٦ - ٩/ (٤٧٧)
- الساقط متلاش لا يتصور عوده.....٩/ (٤٧٧)
- الساكت لا ينسب إليه حكم.....١٠/ (٢٦٥)
- سائر الأحكام ليس في شيء منها فرق بين الوضيع والرفيع في كتاب ولا سنة.....٢/ ٣٥٣
- سائر الأيمان لا يعتد بها في فصل الخصومة قبل سؤال القاضي.....٢٥/ ٣٠٢
- سائر الحدود لا تسقط بالعفو.....٢٥/ (٤٦٩)
- سائر العقود تقبل الفسخ بالتراضي.....١٦/ ٥٠٢
- سائر العقود للكافر ما سلف منها ويجب عليه ترك ما يحرمه الإسلام.....١٦/ (١٧٩)
- سبب الإتلاف متى سبق ملك المالك لا يوجب الضمان له على المتلف.....١٤/ ٥٤٩
- السبب إذا لم يصادف محله لا ينقصد سببا.....٢٧/ (٦٣٥)
- السبب أساس وجود الحكم.....٧/ ٣٠٧
- السبب إن ثبت فلا احتياط.....٩/ [٢٠٩]
- السبب إنما يؤثر شرعا في محله.....٢٧/ ٦٢٤، ٦٢٩، [٦٣٥]، ٦٤٢
- السبب الباطل لا يزاحم السبب الصحيح.....٧/ ١٢٦، ١٢٨ - ٩/ ٢٩٧، ٢٩٨
- السبب الباطل لا يقوى على معارضة السبب الصحيح.....٩/ ٢٩٧
- السبب الخاص يقوم مقام النية عند عدمها.....١/ ٣٨٤
- السبب الذي لا تعلم حكمته لعدم قبول المحل لتلك الحكمة غير مشروع ولا أثر له.....٢٧/ ٦٣٦
- سبب السبب بمنزلة علة العلة.....٢٧/ ٦٥٦

- سبب السبب سبب (٦٥٥)/٢٧
- سبب السبب هل حكمه حكم السبب (٦٥٥)/٢٧
- سبب السبب يعامل معاملة السبب ويقام مقام السبب (٦٥٥)/٢٧
- سبب السبب ينزل منزلة السبب [٦٥٥]/٢٧ - ٣٠ ، ٢٥ ، ١٤ ، ١٢ ، ٨/١١
- سبب الشيء يكون مقدما عليه لا محالة ٦٦٦/٢٧
- السبب الضعيف لا يوجب حكما قويا ٣٠٦ ، ٣٠٣ ، [٢٩٩]/٩
- السبب قد يقام مقام العلة فيسقط اعتبار العلة ويدار الحكم على السبب ٦٥٦/٢٧
- السبب كما هو إنما يؤثر شرعا في محله ٦٣٧/٢٧
- السبب لا يعمل إلا في محله (٦٣٥)/٢٧
- السبب لا يفيد الحكم إلا في محله (٦٣٥)/٢٧
- السبب لا ينعقد مفيدا للحكم بدون شرطه ٦٢٩ ، ٦٢٤/٢٧
- السبب المحرم لا يفيد الملك ٥٤٨ ، ٢٢٦ ، ٢٢٢/١٤
- السبب المحض إنما يلحق بالمباشرة بوصف التعدي وفي المباشرة لا يشترط معنى التعدي ١٤/(٢٨٦)
- السبب معتبر في التمليكات ٥٧٩/١٦
- السبب الموجب للحكم بواسطة كالموجب بغير واسطة في كون الحكم مضافا إليه (٦٥٥)/٢٧
- السبب الواحد لا يوجب ضمانين ٥٠ ، ٤٨/٢٦
- السبب يوجب المسبب إذا احتمله المحل ولا يوجهه إذا لم يحتمله (٦٣٥)/٢٧
- السيان المختلفان لا توالي بين حديهما (٤٨٥)/٢٥
- السبر المقطوع العمل به متعين ٤٣٩/٢٩
- السبر من طرق العلة المستنبطة (٤٣٩)/٢٩
- السبر والتقسيم حجة إن أجمع على تعليل ذلك الحكم في الأصل ٤٤٠/٢٩
- السبر والتقسيم ليس بحجة مطلقا ٤٣٩/٢٩
- السبر والتقسيم مسلك صحيح لإثبات العلة ٥١٠ ، ٥٠٥ ، ٤٨٣ ، [٤٣٩]/٢٩
- السبر والتقسيم يثبت علل الأصول ٥٣٠ ، (٤٣٩)/٢٩
- سبق الأثر لمؤثره والمعلول لعلته محال ٦٦٩/٢٧
- السبق إلى الفهم دليل الحقيقة ٦٥٢ ، (٦٤٧)/٣١
- سبق الحكم على السبب باطل (٦٦٥)/٢٧
- سبق الفهم دليل الحقيقة ٦٥١/٣١
- سبيل الخبيث التصديق (٢٠٥)/١٤
- السبيل في الدور قطعه (٩٩)/٢٧
- السبيل في الشعائر إشهارها (٤٢٩)/١٧

- السييل في العبادات الأخذ بالاحتياط (١٠)/١٧
- السييل في الوسواس قطعها وعدم الالتفات إليها ٤٥٢/٧
- سييل الكسب الخيىث التصديق إذا تعذر الرد على صاحبه ٢٢٦ ، ٢٢٢ ، [٢٠٥]/١٤ - ٥٦٩/٩
- سييل الكسب الخيىث التصديق به إذا تعذر الرد على صاحبه ٦٨/١١
- سييل المال الحرام هو التصديق (٢٠٥)/١٤
- سجود السهو لا يتعدد بتعدد أسباب السهو (٤٢٣)/١٩
- سجود السهو يتداخل ولا يتعدد بتعدد أسبابه [٤٢٣]/١٩
- سد الذرائع ٣٣٨/٤ - ٣٨٠/٥ ، ٣٨٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧ ، ٤٣١ ، ٤٣٥ ، ٥٤٨ - ٢١٨/٧ - ٥٨٣/١١ - ٣٧٤/١٣ - ٥٧٤/٢٧
- سد الذرائع أصل شرعي [٥١]/٣٠ - ٢٤٢ ، ٢٤٠/١٢ - ٢٩٢/٦
- سد الذرائع أصل مشهود له بالصحة ٢٨٠/١٥ - ٣٨٠/٥
- سد الذرائع أصل من أصول التشريع ٢٤٢/١٢
- سد ذرائع الحرام واجب ٤٤٣/٢
- سد الذرائع معلوم في الشريعة (٥١)/٣٠
- سد الذرائع واجب (٥١)/٣٠
- سد الذرائع ورعي المصالح المرسله لا يفرضان في أحوال الأفراد ٥٦٥/٢
- سد الذريعة وفتحها منوط بالمصلحة ٤٤٤ ، ٣٦٩/١
- السراية تتبع أصلها ٨٣/٢٦
- سراية الجناية مضمونة [٧٣]/٢٦
- سراية الجناية مضمونة بالاتفاق ٩٤/١٠
- سراية الجناية مضمونة بالاتفاق وسراية الواجب مهدرة بالاتفاق وما بينهما ففيه النزاع ٦٠٥/٢٥
- سراية الحد لا ضمان فيها ٦٠٦/٢٥
- سراية الحد ليست مضمونة ٥٩٩ ، ٤٤٦/١٤
- السراية معتبرة بأصلها (٧٣)/٢٦ - ٦٠٦/٢٥
- سراية الواجب مهدرة بالاتفاق [٨٣]/٢٦ - ٦٠٥/٢٥
- السطح له حرمة المسجد منه إلى تحت الثرى وإلى عنان السماء ٣٧٦/١٩
- سطح المسجد تبع للمسجد (٣٧٥)/١٩
- وسع الغير يكون وسعا (١٩٧)/٧
- سعر المبيع الحاضر أقل من سعر الغائب (١٧٧)/٢١
- سعي الإنسان في نقض ما تم من جهته مردود (٦١)/١٠
- السفر مظنة التخفيف ٤٠٥/٧

- السفه لا يطل حقا لله ولا حقا للعبد ١٥٣/٢٣
- السفه لا يطل حقوق الله ولا حقوق الناس ١٥٣ ، ١٥٢/٢٣
- السفه لا يطل حقوق الناس ١٤٨/٢٣ ، ٤٠٤/١٢ ، ٤٠٥
- السفه لا يطل حقوق الناس ولا حقوق الله تعالى ١٣٨/٢٣ ، [١٤٧]
- السفه لا يزيل الخطاب ١٤٧/٢٣
- السفه لا يسقط حق الله تعالى ولا حق الآدميين ١٥٣/٢٣
- السفه لا يمنع أحكام الشرع ١٤٧/٢٣
- السفه لا يمنع الأحكام الشرعية ١٥٣ ، ١٥٢/٢٣
- السفه لا يمنع حقوق الله ولا حقوق الناس ١٥٣/٢٣
- السفه لا ينافي شيئا من الأحكام الشرعية ١٤٧/٢٣
- السفه لا ينفي الأحكام الشرعية ١٥٢/٢٣
- السفه لا يؤثر في العبادات ١٤٨/٢٣
- السفيه البالغ تلزمه جميع حقوق الله ١٤٧/٢٣
- السفيه كالصبي ٤٠٣/١٢
- السفيه كالصغير ٤٠٣/١٢
- السفيه كالطفل ٤٠٣/١٢
- السفيه كالميز ٤٠٣/١٢
- السفيه مؤاخذ على أفعاله ١٤٧/٢٣
- سقط الأصل مع إمكانه فالتابع أولى ٣٦٥/٢
- سقوط أحد الحقين لا يستلزم سقوط الآخر ٣٥٨/١٣
- سقوط أحد الحقين لا يسقط الحق الآخر ٣٥٨ ، [٣٥٥]/١٣
- سقوط الإرث مع بقاء سببه لا يصح ٢٩٤ ، (٢٩٣)/٢٤
- سقوط اعتبار المقصود يوجب سقوط اعتبار الوسيلة (٣٢١)/٤
- سقوط الحد عن الأصل يوجب سقوطه عن التبعية ٥٥٠ ، ٥٣٢/٢٥
- سقوط فرض لا يستلزم سقوط آخر إذا أمكن بدونه ٣٥٧ ، ٣٥٥/١٣
- سقوط ما عسر الوصول إليه في الزمان لا يسقط الممكن ٤٤٤/١٠
- سقوط المقصد يستلزم سقوط الوسيلة ٤٤٥/١
- سقوط الوسائل بسقوط المقاصد ٥٤٨/٢
- السكران بطريق محظور مؤاخذ بأفعاله وأقواله (٦٠٣)/١٢
- السكران في حق العبد كالصاحي ٦٠٤/١٢
- السكران في سائر أحواله كالصاحي (٦٠٣)/١٢

- السكران من محرم كالصاحي..... ١/٤٦٣ - ١٢/٦٠٣]، ٦٠٦
- السكران هل هو كالصاحي ١٠٩/٢٨
- سكوت رسول الله ﷺ عن قول أو فعل دليل على أنه حق ٥٠٤/٢٨
- سكوت الشارع على أمر مع وجود مقتضيه دليل على قصده إلى أن لا يزداد فيه ولا ينقص ٥٦٣/٢
- سكوت الشارع عن أمر مع وجود مقتضيه دليل على قصده ألا يزداد فيه ولا ينقص ٣١٧/٣ - ٣٣١، ٢٠٢/٥
- سكوت الشارع عن أمر مع وجود مقتضيه دليل على قصده أن لا يزداد فيه ولا ينقص ٥/٢٠١]
- سكوت الشارع عن أمر مع وجود مقتضيه يدل على قصده ألا يزداد فيه ولا ينقص ٣١٣/٣
- سكوت الشارع عنه مع قيام مقتضيه دليل على قصده ألا يزداد فيه ولا ينقص ٥/٢٠٩
- سكوت صاحب الشرع عند أمر يعاينه من قول أو فعل عن التغيير فإنه دال على الإباحة... ٢٨/٥٠٣)
- السكوت عن الحق المتأكد لا يبطله ١٣/٣٢٣]، ٣٢٦، ٣٢٧
- السكوت عند الاستئذان لا يكون إذنا ١٠/٢٦٦
- السكوت في معرض الحاجة إقرار وبيان ١٦/٣٤٤، ٣٤٦
- السكوت في معرض الحاجة إلى البيان بيان ٥/٢٠١ - ١٠/٢٦٧
- السكوت في مقام البيان يفيد الحصر ٣٢/٣٢٣)، ٣٢٧
- السكوت في موضع الحاجة إلى البيان بمنزلة البيان ١٠/٢٦٦)
- السكوت لا يكون حجة ١٠/٢٦٥)
- السكوت لا يكون دليلا على الموافقة ١٠/٢٦٥)
- السكوت ليس بمبطل للحق الثابت بصفة التأكيد ١٣/٣٢٣)، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨
- سكوت المالك لا يمنع الضمان ١٣/٣٢٣
- السكوت مع القرائن ينزل منزلة النطق ١٠/٢٦٦)، ٢٦٩
- السكوت المقرون بالاستبصار أوضح دلالة على الجواز من السكوت غير المقرون بالاستبصار ٢٧/٥٠٧)
- السكوت اليسير لا يقطع اتصال الكلام ببعضه ببعض ٩/٤٦، ٤٩ - ١٠/١٠٠، ١٠١
- سكوته ﷺ يدل على الجواز ٢٨/٥٠٣)
- سكوته على الفعل تقرير له ولغيره ٢٧/٥٠٨
- سكوته مع المعرفة وتركه الإنكار دليل على الجواز ٢٧/٥٠٨
- السلامة أصل والعيب عارض ٦/٤٨٦)
- سلامة المبدل لأحد المتعاقدين يقتضي سلامة البديل للآخر ١٦/٥١)
- السلب إذا دخل على السلب صار ثبوتا ٣٢/٤٨١)
- سلب السلب إثبات ٣٢/٤٩٢

- سلطان المرأة على مالها كسلطان الرجل على ماله ١٣/(٢٠٣)، ٢٠٨، ٢٠٩
- السلطان ولي الغائب ٢٨٤/٢٦
- السلطان ولي من لا ولي له ٢٨٦/٢٦
- السماحة واليسر من مقاصد الدين ١٩١/٥
- الستان إذا لم تدخل إحداها في الأخرى لا ينقذ التشريك بينهما ١٧/(١٧٠)
- سنة الأحاد لا تنسخ سنة التواتر ٦٩٦/٣٣
- السنة إذا اختصت بزيادة تأكيد وترغيب ووعيد التحقت بالوجبات ٥٥٢، ٥٤٠/٢٧
- السنة إذا فات محلها سقط الطلب بها ٩/١٧٢، ١٧٤-١٠/١٧١، ١٧١، [١٧٧]، ١٨١-١٧/٣٩٤
- السنة إذا فات محلها سقطت ١٧٣/١٠
- السنة أصل الدين ٢٨/(٢٣٣)
- السنة أصل في الشرع مثل الكتاب ٢٨/(٢٣٣)
- السنة أضعف من الكتاب ١٦٦/٢٨
- السنة أقواله ﷺ وأفعاله وتقريراته ٢٣٤/٢٨
- السنة تتكرر بتكرر سببها ٦٧٢، ٦٧٢/٢٧
- السنة تخصص السنة ٣١/(٢١)، ٣٤
- السنة تخصص الكتاب ٣١/[٣٣]
- السنة تنسخ بالسنة ٣٣/(٦٩٥)
- السنة حجة ٢-٣٩٣-٢٨/٢٤٢، ٢٧٥، ٣١٣
- السنة حجة في الدين ودليل من أدلة الأحكام ٢٨/(٢٣٣)
- السنة دون القرآن في الرتبة ١٦٦/٢٨
- سنة رسول الله ﷺ لا تنسخها إلا سنة رسول الله ٤٠٧/٢
- سنة رسول الله ﷺ مبينة عن الله معنى ما أراد ٤٠٧/٢
- السنة القولية تقدم على السنة الفعلية ٣٣/(٣١٧)
- السنة المتواترة حجة توجب العلم ٢٨/(٢٤٧)، ٢٥٣
- السنة المتواترة مقدمة على خبر الواحد والقياس ٣٣/(٢٥٧)
- السنة المشهورة المتلقاة بالقبول مقطوع بصدقها ٢٨/(٢٨٧)
- السنة المطلقة تنصرف إلى المتابعة ١٥٩/١٠
- السنة المطهرة حجة ٢٨/[٢٣٣]، ٤٠٩، ٤١٨، ٤٦٤، ٥١١، ٥١٢-٣٣/٣١
- السنة المطهرة مستقلة بتشريع الأحكام ٢٨/٢٣٤
- السنة المؤكدة لا تثبت إلا بالمواظبة ٢٧/(٤٥٩)
- السهو إذا تعدد في الصلاة كفاه عن الجميع سجدتان ١٩/(٤٢٣)

- سهو الإمام يوجب السجود عليه وعلى المقتدي ٤٤٠/١٩
- سهو المؤتم لا يوجب السجدة ٤٣٩/١٩
- السهو يتداخل مع تعدد أسبابه ٤٢٣/١٩
- السؤال كالمعاد في الجواب ٣٦٨/٢
- السؤال مضمّر معاد في الجواب ٢٣٠/١٠
- السؤال معاد في الجواب ١/٥٣١- ٢/٣٣، ٥٩، ١٩٩، ٢٠٨- ٩/٢٩- ١٠/ [٢٢٩]- ٣٢/١٤٨، ٣٣٨ ٤٧٨/٢٩
- السؤال معاد في الجواب تقديرا ٤٧٨/٢٩
- السؤال يستدعي الجواب ٣٣٨/٣٢
- سؤر الحيوان مبني عليه طهارة ونجاسة ١٩/ [١٧٥]
- السؤر يتبع اللحم ١٩/ (١٧٥)
- سياق الامتنان يدل على المشروعية ٢٧/ (٤٨٧)
- السياق مرشد إلى تبين المجملات وترجيح الاحتمالات وتقرير الواضحات ٣٢/ ٤٣٧
- السيما والزري حجة ٨/ [٣١١]
- الشاذ لا حكم له ١/ ٣٦٦
- الشارع إنما قصد بوضع الشريعة إخراج المكلف عن اتباع هواه حتى يكون عبدا لله ٣/ ٤٠٦
- الشارع بعث لبيان الأحكام لا لبيان الحقائق والخلق ٢٩/ ٢٢٩
- الشارع جعل الترك سببا في الضمان ١٤/ (٣٢٣)
- الشارع في جميع المواضع يقصد ظهور الحق بما يمكن ظهوره به من البيانات ٢/ ٥٦٠
- الشارع قاصد لوقوع المسببات عن أسبابها ٢/ ٥٦٢- ٥/ ٢٣٨
- الشارع قدم الأخف ضررا على الأشد حفاظا على مقصد وحدة المسلمين ٥/ ٢١
- الشارع قصد في العادات اتباع المعاني ٥/ (٤٦٩)
- الشارع لا يأمر إلا بمصالح العباد في المعاش والمعاد ٢/ ٥٥٩
- الشارع لا يحرم ما يحتاج الناس إليه من البيع لأجل نوع من الغرر بل يبيح ما يحتاج إليه من ذلك ٢١/ ١٨٥
- الشارع لا يذم إلا على ترك واجب أو فعل محرم ٢٧/ (٥٣٩)
- الشارع لا يشرع ما هو عبث لا مصلحة فيه ٤/ (٤٢٣)
- الشارع لا يقصد التكليف بالشاق والإعنات فيه ٤/ (٤٩)
- الشارع لا يقصد المشقة لذاتها ٤/ ٥٢
- الشارع لم يعلق أحكام الشرع بألفاظ اللغة ٢٩/ (٣٤٦)
- الشارع لم يقصد إلى التكليف بالشاق والإعنات فيه ٢/ ٥٦٢
- الشارع له تطلع إلى حفظ الحقوق على مستحقيها بكل طريق وعدم إضاعتها ٢/ ٥٦٠

الشارع متشوف إلى اتصال الأنساب وعدم انقطاعها.....٦٧٤/٢٣
الشارع متشوف للحرية١٦٧ ، ١٦٥/٣
الشارع يطلب قطع النزاع والخصومة بكل طريق.....(٣٨٥)/١٨
الشارع يعتبر المفاسد والمصالح فإذا اجتمعا قدم المصلحة الراجحة على المفسدة المرجوحة ٥٤٦/٥ ، ٥٤٩

شأن الجزئية أخف من شأن الكلية٥٥٩ ، ٥٥٧/٥
شأن الشرط أن يتعين ثبوته عند ثبوت المشروط٥٣٦/٩
شأن الشرط أن يتعين وجوده عند وجود المشروط(٦٩٦)/٢٧
شأن الشرط أن يتقدم المشروط٥٣٦/٩
شأن الشروط أن تكون خارجة عن الماهية لا أنها جزء منها.....(٦٨٧)/٢٧
شأن العارية الضمان٥٧٨ ، (٥٧٣)/٢٢
شأن العاصب السقوط إذا استغرقت الفروض التركة(٣٩٥)/٢٤
شأن العام أن يخص بقرينة مخصصة(٥٣٥)/٣٠
شأن العبادة انضمام أجزائها٤٩٤/١٧
شأن العقوبات السقوط بالموت والإسلام٣٩/١٨
شأن كل عظيم القدر أن لا يحصل بالطرق السهلة(٦٩)/١٠
شأن المقوم أن يرجع فيه للقيمة(٤٩)/١٥
الشاهد إذا صرح بمستنده المفيد للعلم أو الظن لا يكون تصريحه قادحا٣٥٥/٢٥
الشاهد متى سعى في نقض ما تم به لا تقبل شهادته٦٢/١٠
شبه المصرف مثله إن تعذر٥٢٤/١٣
شبه الاشتباه مؤثرة في حق من اشتبه عليه دون من لم يشتبه عليه.....٤٤٠ ، ٤٣٧/٧
الشبهة تثبت الحرية٣٦/٧
الشبهة تعمل عمل الحقيقة في إيجاب الحرمة.....(٢٢١)/٩ - ٣٨٠/٨
الشبهة تعمل عمل الحقيقة فيما هو مبني على الاحتياط ٨/٧ ، ١١ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٤٣٨ ، ٣٨٦/٨ ، ٣٨٨-١٨/٩ ، ٢٠٤ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ ، ٢٣١ ، ٢٣٦ ، [٢٤١] - ٨٦/١٨ ، ٨٧ ، ٩٠

الشبهة تقام مقام الحقيقة في موضع الاحتياط(٢٤١)/٩
الشبهة تقوم مقام الحقيقة فيما يبنى على الاحتياط(٢٤١)/٩
شبهة الحرام حرام(٢٢١)/٩
شبهة الربا ملحقه بالحقيقة لا شبهة الشبهة٢٣٨ ، ٢٣٦/٩
شبهة الشبهة ساقطة الاعتبار(٢٣٥)/٩

- شبهة الشبهة غير دائرة للحد..... ٢٣٨ ، ٢٣٦/٩
- شبهة الشبهة غير معتبرة..... ٢٤٣ ، ٢٢٢/٩ ، [٢٣٥]
- شبهة الشبهة لا أثر لها ٢٣٥/٩
- شبهة الشبهة لا تسقط العقوبات ٢٣٨ ، ٢٣٦/٩
- شبهة الشبهة لا حكم لها ٢٣٥/٩
- الشبهة في باب الحرمات ملحقه بالحقيقة ١١٣/٧ - ٢٢٧/٩ ، ٢٣٦ ، ٢٤٢ - ٨٦/١٨
- الشبهة في باب الحرمة تنزل منزلة اليقين ٢٢١/٩
- الشبهة في باب النسب كالوطء بالنكاح ٤١١/٢٣
- الشبهة في الحرمات كالْحَقِيقَةُ احتياطاً ٢٢١/٩
- الشبهة في النكاح كالنكاح ٤١٨/٢٣
- الشبهة كالحقيقة فيما يندرى بالشبهات... ٤٣٨/٧ - ٢٢٢/٩ ، [٢٢٧] ، ٢٣٦ ، ٢٤٢ - ٨٦/١٨ ، ٩٠
- الشبهة كالحقيقة فيما يندرى بالشبهة ٤٥٩/٢٥
- الشبهة كما تدراً الحد تثبت النسب والحرية..... ٣٨/٧
- الشبهة لا تؤثر في حقوق العباد..... ٢٩٩/١٣
- الشبهة ملحقه بالحقيقة في باب الحرمات ١١٠/٧ ، ٤٣٨ - ١٨٠/٩ ، [٢٢١]
- الشبهة ملحقه بالحقيقة في باب الحرمات احتياطاً ٧٠/١٦
- الشبهة ملحقه بالحقيقة في محل الاحتياط ٢٤١/٩
- شبهة النكاح تقام مقام الحقيقة في موضع الاحتياط ٤١١/٢٣
- شبهة النكاح كالنكاح ٢٣/٢٣ ، [٤١١] ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩
- شبهة النكاح ملحقه بالحقيقة ٢٢٢/٩ ، ٢٢٤
- الشبهة هي المعتبرة دون شبهة الشبهة ٢٣٧ ، ٢٣٥/٩
- الشبهة هي المعتبرة دون النازل عنها ٢٣٧ ، ٢٣٥/٩
- الشبهة يجب اعتبارها في مواضع التهمة..... ٢٢٧/٩ ، ٣٣٤
- الشبهة يسقط بها الحد ٤٥٩/٢٥
- الشبيه بالشيء يعطى حكمه ٣٤٨/٣٢
- الشخص لا يجبر على إصلاح ملكه..... ٩١/١٤
- الشخص لا يمنع من إسقاط بعض حقه كما لا يمنع من استيفائه ٣٥٢/١٣
- الشر والمعصية ينبغي حسم مادتهما وسد ذريعتهما ودفع ما يفضي إليها إذا لم يكن فيه مصلحة راجحة ٥٤٥/٥
- الشرائط إنما تثبت بحسب المكان..... ٤٠٣/١٧ ، ٤٠٧
- الشرائط تعتبر فيما هو أصل ووجودها في الأصل يغني عن اعتبارها في التبع ٥٣٧/١١

- شرائط الشهادة إنما تعتبر عند الأداء (٢٩٥)/٢٥
- شرائط العبادات لا تحتاج إلى نية ٤٦٠/١٧
- شرائط الواقف معتبرة إذا لم تخالف الشرع (٤٧١)/٢٢
- شرائط الوجود لا مانع من التكليف بها حال عدمها مع التمكن منها (٧٤٦)/٢٧
- الشرائع لا تجب بدعوى لا نص معها (٣٠٧)/٢٧
- الشرائع لا تلزم إلا بنص ١٧٩ ، (١٧٧)/٣
- الشرط إذا كان غير مفيد لا يعتبر (٢٦٧)/١٥ ، ٢٧١
- الشرط إذا كان مفيدا يجب مراعاته وإن لم يكن مفيدا لا يجب مراعاته (٢٦٧)/١٥ ، ٢٧١
- الشرط إذا وجد في المجلس يلتحق بأصل العقد (٢٧٨/١٥ ، ٢٨٢ - ٢٨٢/١٦ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٥٠ ، [١٦٧]
- شرط الأصل أن يكون غير متأخر عن حكم الفرع إذا لم يكن لحكم الفرع دليل سواه ١٩٦/٢٩
- شرط الأصل أن يكون مستمرا في الحكم (١٧١)/٢٩
- الشرط إن كان في مجلس العقد يلحق بالعقد وإن كان بعده فلا (١٦٧)/١٦
- الشرط إنما يتعلق بالأمور المستقبلية أما الماضية فلا مدخل له فيها ٣٤٣/١٠ - ٢٧/٢٧ (٧٠٦)
- الشرط الباطل لا يؤثر في العقد ٣٦٩/١ ، ٤٢٢ - ٣٢٦/٨ - ٢٣٨/١٥ - ٤٩١/١٦
- الشرط بين الناس ما عدوه شرطا ٢٠٧/٨
- الشرط تبع للمشروط (٥٣٥)/٩
- شرط جواز العقد القدرة على التسليم ٢٤ ، ٢٠/١٤
- الشرط حقيقة لا يسقطه النسيان (٢٨٣)/١٧
- شرط حكم الأصل كونه شرعيا إن استلحق شرعيا (١٥٧)/٢٩
- شرط الحكم تصوره بوجه ما (١٩)/٢٧
- الشرط خارج عن ذات الشيء والركن جزء منها (٦٨٧)/٢٧
- الشرط خارج عن ماهية بخلاف الجزء ٦٩٣/٢٧
- الشرط خارج عن ماهية المشروط بخلاف الجزء (٢٧/٢٧ ، [٦٨٧] ، ٦٩٧
- شرط الخلف انعدام الأصل ٦٣٩ ، ٦٣٨/٣١
- الشرط الذي جرى مخالفا لحكم الشرع يكون باطلا (٢٣٧)/١٥
- الشرط الذي لا يفيد لا يجوز (٢٦٧)/١٥ ، ٢٧١
- الشرط الذي لا يقتضيه العقد إلا أنه يلائم العقد لا يوجب فساد العقد (٣٢٣)/١٥
- الشرط الذي لا يقتضيه العقد لكنه ملائم للعقد لا يوجب فساد العقد ٢٤٢/٢٣
- الشرط الذي لا يقتضيه العقد يصح إن كان من مصلحته (١٥/٣٢٣]
- الشرط الذي يقتضيه العقد لا يضر ولا ينفع (٢٩٣)/١٥ ، ٢٩٧
- الشرط الذي يقتضيه العقد لا يوجب فساده (٤٧١/١ - ٨٤/١٢ - ٢٩٤)/١٥

- الشرط السابق كالمقارن..... (٢٧٧)/١٥
- الشرط السابق لا يلحق العقد ولا يؤثر فيه (٢٧٨)/١٥
- الشرط سبب وعلة للمشروط ٦٨٣/٢٧
- شرط الشرط أن يرتبط بما لا يقطع بوقوعه (٧٠٥)/٢٧
- شرط الشيء تابع له ٥٣٩ ، (٥٣٥)/٩
- شرط الشيء تبع له ٥٣٨/٩
- شرط الشيء ليس بعرضه (٦٨٧)/٢٧
- شرط الشيء يتبعه [٥٣٥]/٩ ، ٥٣٨ - ٣٨٩/١١ ، ٤٣٣ - ٣٤٤/١٦ ، ٣٤٥ - ٤٣٩/١٧
- شرط الشيء يتبعه ويثبت بثبوته ٥٣٩/٩
- شرط الشيء يجب دوامه واتصاله ١٨٨/٦
- شرط الشيء يسبقه أو يقارنه ٢١٥ ، ٢١٣/١٧ - ٥٣٦ ، ٥٣٥/٩
- شرط الشيء يكون خارجا عن ماهية هذا الشيء (٦٨٧)/٢٧
- الشرط العرفي كاللفظي (٢١٤)/٨
- شرط العلة ألا تعود على أصلها بالبطلان (٥٢٩)/٢٩
- شرط العلة ألا تكون عدما في الحكم الثبوتي ٣٩٢/٢٩
- شرط العلة ألا يكون ثبوتها متأخرا عن حكم الأصل ٣٠٦/٢٩
- الشرط غير المفيد يلغو (٢٦٧)/١٥
- الشرط الفاسد إذا لحق بعقد الإجارة أفسده (٦١)/٢٢
- الشرط الفاسد في عقود المعاوضات المالية يفسدها ٦٣/٢٢
- الشرط الفاسد لا يبطل عقد التبعية (٤٩١)/١٦
- الشرط الفاسد لا يعمل في الوكالة (٤٣)/٢٣
- شرط فرع أن لا يكون متقدما على حكم الأصل (١٩٥)/٢٩
- شرط الفرع أن يكون حكم الأصل ثابتا قبله (١٩٥)/٢٩
- الشرط في الطلاق يلغو إن لم يكن من قضاياها ٤٨٤/٢٣
- الشرط في مجلس الخيار يلتحق بالعقد ١٦٩/١٦
- الشرط قبل العقد هل يلحقه ٢٨٢ ، (٢٧٧)/١٥
- شرط القياس بقاء حكم الأصل (١٧١)/٢٩
- الشرط كالاستثناء في الأحكام ٦١٢/٣٠
- شرط كون الإكراه مرفوع الحكم أن يكون مرتبا على فعل المكلف ١٤٥/٩
- الشرط لا بد أن يكون خارجا عن حقيقة الشيء (٦٨٧)/٢٧
- الشرط لا بد من حصوله حال حصول المشروط (٦٩٦)/٢٧

- الشرط لا يتعلق به حكم إلا باتصال الجزاء به [٧١٧]/٢٧
- الشرط لا يتعلق به حكم إلا بانضمام الجزاء إليه ٧٢٤ ، ٧٢٣ ، ٧٢٢/٢٧
- الشرط لا يتوقف تصور الماهية عليه ٦٩١ ، ٦٨٨/٢٧
- الشرط لا يسقط سهوا ولا جهلا ٢٨٨/١٧
- الشرط لا يكون إلا مستقبلا مجهول الشأن لتردده بين أن يكون وبين أن لا يكون (٧٠٥)/٢٧
- الشرط لا ينقسم على المشروط (٣٢٨)/١٠
- الشرط اللغوي ليس في الحقيقة شرطا بل سبب (٦٧٩)/٢٧
- الشرط ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجا عن ماهيته ولا يكون مؤثرا في وجوده .. ٦٨٩/٢٧
- شرط ما يقتضيه العقد لا يؤثر فيه (٢٩٣)/١٥
- الشرط ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته ٣٠٠/١ - ٧٢٦ ، ٦٨٩/٢٧
- الشرط المتقدم على العقد إذا لم يفسخ حين عقد العقد كالمشروط في أظهر قولي العلماء ١٥/(٢٧٧)
- الشرط المتقدم على العقد بمنزلة المقارن له ٢٨٣/١٥ - ٤٨٥ ، ٤٧٠/١
- الشرط المتقدم على العقد هل هو بمنزلة المقارن (٢٧٧)/١٥
- الشرط المتقدم على العقد هل هو كالمقارن [٢٧٧]/١٥
- الشرط المتقدم لا يؤثر في العقد ٤٥/١٠
- الشرط متى اعترض على الشرط يقدم المؤخر [٧٢٥]/٢٧
- الشرط مخصص مخرج ما لولاه لدخل (٦١٩)/٣٠
- الشرط المذكور ثانيا متقدم في المعنى على المذكور أولا وإن تأخر في اللفظ (٧٢٥)/٢٧
- شرط المرأة صحيح يلزم الوفاء به (٣٢٧)/٢٣
- الشرط المشروط قبل العقد كالمشروط فيه (٢٧٧)/١٥
- شرط المطلوب الإمكان (٩١)/٢٨
- الشرط المعترض حكمه أن يكون مقدما على ما قبله في المعنى (٧٢٥)/٢٧
- شرط المغرور أن يكون جاهلا فإنه لو كان عالما بحقيقة الحالة لم يقع الغرور تصورا حتى يناط به حكم ٣٤٧/١٤
- شرط المفهوم ألا يخرج مخرج الأعم الأغلب (١٣٧)/٣٢
- شرط المفهوم ألا يعود على المنطوق بالطلان ٥٣٠/٢٩
- الشرط المقارن للعقد يلحقه ٢٨٢ ، ٢٨١ ، ٢٧٨/١٥
- شرط مقتضى العقد غير ممنوع منه (٢٩٣)/١٥
- الشرط المقدم على العقد يصح إذا اتفق المتعاقدان على أن العقد وقع بالاستناد إليه ١٥/٢٧٨ ، ٢٨٣
- الشرط المكروه في الوقف باطل ٤٧١/٢٢

- الشرط من لوازم المشروط ١٨٤/٢٧
- الشرط من المخصصات (٦١٩)/٣٠
- شرط المنافع في الإجارة أن تكون مباحة معلومة (٣٢)/٢٢
- الشرط المنافي لمقتضى الوقف يبطل الوقف ٤٨٨ ، [٤٨١] ، ٤٧١ ، ٤٦٣/٢٢
- الشرط المؤثر هو الواقع في صل بالعقد أو في مجلس الخيار لا قبله (٢٧٨)/١٥ - ٤٨٥/١
- الشرط المؤخر في اللفظ يجب أن يكون متقدما في الوقوع (٧٢٥)/٢٧
- شرط النسخ تأخر تاريخ النسخ ٤٥٢/٣٣
- شرط النية مقارنتها للفعل أو مقاربتها له ١٩١/٦
- شرط الواقف كنص الشارع ٤٩٣ ، (٤٧١)/٢٢
- شرط الواقف معتبر فيراعى كالنصوص ٤٩٥/٢٢
- الشرط وجوابه إنما يتعلقان بمعدوم في الحال ممكن الوجود في المستقبل [٧٠٥]/٢٧
- الشرط وجوابه لا يتعلقان إلا بمعدوم في الحال ممكن الوجود في المستقبل ٧١٨/٢٧
- شرط الوجوب لا يجب تحصيله ٧٤٣ ، ٧٤٠/٢٧
- شرط وجود الشيء لا يجب أن يكون بجميع أجزائه شرطا لبقاء ذلك الشيء ١٢٣ ، ١١٩/١٠
- الشرط يتقدم العبادة ويستمر حكمه إلى آخرها ٢١٤/١٧
- الشرط يخرج بعض الأفراد التي كانت تدخل تحت لفظ العام لولاه (٦١٩)/٣٠
- الشرط يخصص العموم ٣٣١/٣٢ - ٦٣٨ ، ٦٣٠ ، [٦١٩] ، ٥٨٥ ، ٥٨٠ ، ٥٧٨/٣٠ - ٦٨٠/٢٧
- الشرط يراعى إذا كان مفيدا ٢٧٢/١٦
- الشرط يقابل المشروط جملة ولا يقابله جزءا جزءا (٣٢٨)/١٠
- الشرط يلزم من انتفائه انتفاء المشروط (٦٩٥) ، ١٧٦/٢٧
- الشرط يلزم من عدمه العدم ١٧٦/٢٧
- الشرط يؤثر عدمه في عدم المشروط (٦٩٥)/٢٧
- الشرطان إذا دخلا على جزء فإن كانا على سبيل الجمع لم يحصل المشروط إلا عند حصولهما معا وإن كانا على سبيل البدل كان كل واحد منهما كافيا في إيجاب الحكم (٧٥٧)/٢٧
- شرع إبراهيم خاصة شرع لنا ٧٦/٣٠
- الشرع إنما جاء بإحلال ما هو مستطاب في الطبع لا بما هو مستخبت (٥٧٣)/٩
- الشرع قد يرد بما لا يقتضيه العقل إذا كان العقل لا يحيله ٢١٧/٣
- الشرع لا يرد بخلاف العقل ٢١٧/٣
- الشرع لا يعتبر من المقاصد إلا ما تعلق به غرض صحيح محصل لمصلحة أو داري لمفسدة [٤٢٣] ، ٤٢٦ ، ٤٢٤
- الشرع مسموع فيما لا يمنع منه العقل ٢١٨/٣

- شرع من قبلنا إذا ثبت بطريق صحيح ولم يرد عليه ناسخ يكون شرعا (٧٥)/٣٠
 شرع من قبلنا حجة علينا (٧٦)/٣٠
 شرع من قبلنا شرع لنا ٨٧، ٨٦/٣٠
 شرع من قبلنا شرع لنا إذا حكى مقررًا ولم ينسخ ٣٥٧/١٦
 شرع من قبلنا شرع لنا إذا لم يرد في شرعنا ما يخالفه ٤١٨/١٣
 شرع من قبلنا شرع لنا إذا ورد شرعنا بتقريره (٧٦)/٣٠
 شرع من قبلنا شرع لنا إذا ورد في شرعنا ما يقرره ٢٥٧/٢٣
 شرع من قبلنا شرع لنا إلا ما ثبت نسخه ٣٥٤، [٧٥]/٣٠
 شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يأت في شرعنا خلافه (٧٥)/٣٠
 شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يأت في شرعنا ما يخالفه (٧٦)/٣٠
 شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد شرعنا بخلافه ٣٣٧/١٨
 شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد شرعنا بنسخه (٧٦)/٣٠
 شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ ٦١١/٣٣ - ٣٥٨/٣٠ - ٢٠١/٢٨
 شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ له في شريعتنا ٨٨/٣٠
 شرع من قبلنا ليس شرعا لنا ٧٦/٣٠
 شرع من قبلنا هل هو شرع لنا ١٩٨، ١٩٧/٢٨ - ٤٤١/٣ - ٤٢٥/٢
 الشرع نزل بلسان الجمهور [٣٩]، ٢٧/٥
 الشرع ورد بالترجيح بالعلامة في الجملة ٣١٦، ٣١٢/٨
 الشرع يثيب على الوسائل إلى الطاعات كما يثيب على المقاصد مع تفاوت أجور الوسائل
 والمقاصد ٥٥٤/٢
 الشرع يجعل المصلحة المرجوحة عند تعذر الوصول إلى الراجحة أو عند مشقة الوصول إلى الراجحة
 بدلا من المصلحة الراجحة ٥٥٦/٢
 الشرع يقتضي أن لا يصح المشروط دون الشرط (٦٩٥)/٢٧
 الشرع يقيم مظنة الشيء مقام نفس الشيء (٢٣٧)/٢٧
 الشرع يمنع من إضاعة المال ٢٤/١٠ - ٤٢٩، ٤٢٧/٩
 الشرع يؤثر الكلي على الجزئي عند التعارض ٥٢١/٥
 الشرع يؤثر الكلي على الجزئي عند التعارض إلا لمرجح خاص ٥٢٩/٢٧
 شرعت الأحكام لمصالح العباد وأفعال المكلف معتبرة بذلك ٥٦٤/٢
 الشرف يقتضي كثرة الشروط (٦٩)/١٠
 الشركاء إذا استووا في سبب الاستحقاق يستوون في الاستحقاق ٦٧٨/١٣
 الشركاء أمناء بعضهم على بعض ٥٣٦، (٥٣٥)/٢١

- الشركات كلها جائزة..... (٤٩٣)/٢١
- الشركة إذا أطلقت حملت على التساوي..... (٥٠٧)/٢١ ، ٥٠٩
- الشركة بسائر أنواعها عقد جائز..... (٤٩٣)/٢١
- الشركة تتضمن الوكالة..... (٥٢٧)/٢١
- الشركة تشتمل على الوكالة..... (٥٢٨)/٢١
- الشركة لا تبطل بالشرط الفاسد..... ٥٦٥/٢١
- الشركة لا تبطل بالشروط الفاسدة..... ٣٩٢/٢٢
- الشركة لا يجوز إضافتها إلى الزمان المستقبل..... ١٠٨/١٦
- الشركة وكالة..... (٥٢٧)/٢١
- الشروط تعتبر في الدوام كاعتبارها في الابتداء..... ٤٢٥ ، ٤٢٤/١٥
- الشروط تعتبر في الدوام كاعتبارها في الابتداء لا سيما إذا كانت لمعنى يحتاج إليها في الدوام..... ٤٢٨/١٥
- الشروط التي لا تنافي مقتضى الوقف يعمل بها في الوقف..... ٤٨١/٢٢
- شروط الصلاة لا تسقط بالنسيان..... ٢٨٤/١٧
- الشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة..... (٤٣)/٢٣ - ٢٥٨/١٣
- الشروط لا بد من وجودها في المشروط..... ٢٨٦/١٧
- الشروط لا تبيح ما لا يجوز ولا تمنع ما هو جائز..... ٢٦٨/١٥
- الشروط لا تتأثر بالنسيان..... (٢٨٣)/١٧
- الشروط لا تثبت قياسا..... ٢٣٠/٢٩
- الشروط لا تسقط بالجهل والنسيان..... ٢٨٨/١٧
- الشروط لا تسقط بالسهو..... [٢٨٣]/١٧ - ٤٣٥/١٢
- الشروط لا تسقط عمدا ولا سهوا..... (٢٨٣)/١٧
- الشروط اللغوية أسباب..... ٦٢٠/٣٠ - ٦٨٣ ، ٦٦٨/٢٧
- الشروط اللغوية أسباب خلاف غيرها..... (٦٧٩)/٢٧
- الشروط اللغوية أسباب وعلل مقتضية لأحكامها اقتضاء المسميات لأسبابها..... (٦٧٩)/٢٧
- الشروط اللغوية أسباب يلزم من وجودها الوجود ومن عدمها العدم بخلاف الشروط العقلية..... (٦٧٩)/٢٧
- الشروط محمولة أبدا في النكاح على الطوع حتى يثبت خلافه..... ٥٥٣ ، ٥٥٢/١٢
- الشروط المعتبرة في المشروطات الراجعة إلى خطاب الوضع ليس للشارع قصد في تحصيلها ولا في عدم تحصيلها..... ٧٣٦/٢٧
- شروط النوافل هي بنفسها شروط الصلاة المكتوبة..... ٥٨٧/١٩

- الشروط يراعى حصولها لا تحصيلها..... ٧٣٦/٢٧
- الشروع غير ملزم..... ١٩٣/١٧
- الشروع في التطوع موجب للإتمام..... ٤٨٥/١
- الشروع في الحج والعمرة ملزم..... ٢٩٧/٢٠
- الشروع في العبادة بدون شرطها لا يصح..... ٢١٥/١٧، (٢١٣)
- الشروع في عبادة بدون شرطها لا يصح..... ٢١٨/١٧
- الشروع في العبادة ملزم..... ١٩١/١٧
- الشروع في نفل العبادة سبب لوجوب إتمامه وقضائه إن فسد..... ١٩٥، ١٩٢/١٧
- الشروع فيما باشره يلزمه..... ٦٢٢/٢٠
- الشروع فيما يلزم ملزم..... ٦٢١/٢٠
- الشروع لا يغير حكم المشروع فيه..... ٦٢١/٢٠
- الشروع ملزم..... ١٩١/١٧
- الشروع ملزم كالنذر..... ١٩٥/١٧ - ٦٢٢/٢٠
- الشروع ملزم للإتمام كالنذر موجب للأداء..... ٦٢٢/٢٠
- الشروع موجب..... ١٩١/١٧
- الشرعية أجملت المتغيرات وفصلت الثوابت..... ٣١٣، ٢٠٧/٣
- الشرعية الإسلامية أباحت كل طيب وحرمت كل خبيث..... ٥٧٣/٩ - ٥٠٧/٣
- الشرعية إنما جاءت بجلب المصالح للعباد ودرء المفاسد عنهم..... ٢٤٠/٥
- الشرعية إنما وضعت لمصالح العباد في العاجل والآجل معا..... ٤٠٨/٥ - ٤٢٧/٤
- الشرعية تشتمل على مصلحة جزئية في كل مسألة وعلى مصلحة كلية في الجملة..... ٣٢٦/٣
- الشرعية جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها..... ٣٨٣، (٣٢٥)/٣
- ٣٨٦ - ٣٨١/٨، ٥٣، ٥٧ - ٣٧٢/١٨
- الشرعية جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان..... ١٧٠/٨
- الشرعية جارية على الوسط الأعدل..... ٤١٣، [٢٢٩]/٣
- الشرعية داعية إلى تقويم الفطرة والمحافظة عليها..... ٢٠٧/٣
- الشرعية سوت بين الناس إلا ما قام الدليل على تخصيصه..... ٢٥٥/٣
- الشرعية عربية فلا يفهمها حق الفهم إلا من فهم العربية حق الفهم..... ٢٧/٥
- الشرعية كلها ترجع إلى قول واحد في أصولها وفي فروعها..... ٤٩٨/٣٢ - ٤٦٦/٣١
- الشرعية كلها ترجع إلى قول واحد في فروعها وأصولها..... [٢٩٣]/٢٧
- الشرعية كلها مصالح..... ٣٢٥/٣
- الشرعية كلها مصالح إما تدرأ مفاسد أو تجلب مصالح..... ٦٣/٥

- الشرعية ليست بنكائية..... ٩٧/٤
- الشرعية مبناهها على الحكم ومصالح العباد ٣/ (٣٢٥)
- الشرعية مبناهها وأساسها على الحكم ومصالح العباد ٣٦٩/٥ ، ٣٧٣
- الشرعية مبنية على الاحتياط ٩/ [١٧٩] ، ٢١٩ ، ٢٢٢ - ١١/ ٨٣ ، ٨٨ - ٣٠/ ٥٢ - ٣٣/ ٢٣٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٤
- الشرعية مبنية على بيان وجوه الاستمتاع بالنعم المبذولة ووجوه الشكر عليها ٥/ (١١٥)
- الشرعية مبنية على الفطرة ٣/ [٢٠٧] ، ٢١٤ ، ٢٢٢ - ٥/ ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٩٤
- الشرعية مبنية على مراعاة الفطرة ٣/ ١٥١ ، ١٥٨ - ٤/ ٨٥
- الشرعية مبنية في أساسها على مراعاة مصالح المكلفين بجلب المصالح إليهم وجودا وعدما ودفع
المفاسد عنهم وجودا وعدما ٥/ ٥٢٠
- شريعة محمد ﷺ ناسخة لجميع الشرائع السابقة..... ٢/ ٤٣٤
- الشرعية موضوعة على وصف الأمية ٥/ (٣٩) ، ٤١
- الشرعية موضوعة لإخراج المكلف عن داعية هواه حتى يكون عبدا لله ٣/ ٤٠٦
- شريعة نبينا محمد ﷺ ناسخة لجميع الشرائع ٣٣/ ٦٦٨ ، ٦٧٠
- الشريك أمين ٢١/ ٥٢٨ ، [٥٣٥] ، ٥٤١ ، ٥٤٢
- الشريك أمين فيما في يده من مال شريكه ٢١/ (٥٣٥)
- الشريك في حصة شريكه كالمودع في أنه أمين إلا أن يتعدى ٢١/ (٥٣٥) ، ٥٣٩
- الشريك وكيل ٢١/ (٥٢٧) ، ٥٢٩
- الشريكان في الربح على ما اصطلحا عليه والوضيعة على المال ٢/ ٣٢٦
- الشريكان كل واحد منهما أمين الآخر ٢١/ (٥٣٥) ، ٥٣٦
- شعائر الله تعالى واجبة ١٧/ (٤١٩)
- شعائر الله لا يجوز التهاون بها ١٧/ (٤١١)
- شعائر الدين الظاهرة فرض ١٧/ (٤١٩)
- شغل المشغول لا يجوز ٢٧/ ٨٠ ، ٨٢
- شغل المشغول لا يجوز بخلاف شغل الفارغ ١٠/ (٣٥)
- الشفاعة جائزة في التعزير ٢٥/ ٦٠٣
- الشفاعة في التعازير معتبرة ٢٥/ [٥٩٩]
- الشفاعة في التعزير جائزة ٢٥/ ٦٠٣ ، ٦٠٤
- الشفاعة في المعاصي التي لا حد فيها ولا كفارة مستحبة ٢٥/ ٥٩٩
- الشفاعة لا تكون في حد ولا حق لازم ٢٥/ ٥٩٩

- الشفاعة من المصالح العامة التي يجب القيام بها فرضا على الأعيان أو على الكفاية ولا يجوز أخذ الأجرة عليها ٢٠٦/١٥
- الشفعة بين الشركاء على الرأس لا على السهام ٢١/٤٥٧
- الشفعة بين الشركاء على قدر حصصهم من الملك ٢١/٤٥٨
- الشفعة جائزة في كل شيء من حيوان أو عرض أو متاع ٢١/٤٥١
- الشفعة حق مالي موروث ٢١/٤٦٧
- الشفعة حق يورث عن الميت ٢١/٤٦٧ []
- الشفعة على الرأس لا على الحصص ٢١/٤٥٧
- الشفعة على سواء تستحق على عدد الرؤوس ٢١/٤٥٧
- الشفعة على عدد الرؤوس أم على مقدار الحصص ٢١/٤٥٧ []
- الشفعة على عدد الرؤوس ولا يعتبر اختلاف الأملاك ٢١/٤٥٧
- الشفعة على قدر الأملاك ٢١/٤٥٨
- الشفعة على قدر حظوظ الشفعاء ٢١/٤٥٨
- شفعة فيما ليس بعقار ٢١/٤٥٠
- الشفعة لا تثبت إلا في ملك ٢١/٤٥٨
- الشفعة لا تثبت إلا للشريك في العقار ٢١/٤٣٧
- الشفعة لا تثبت بالحقوق ٢١/٤٣٨
- الشفعة لا تثبت لغير الشريك الواحد ٢١/٤٥٨
- الشفعة موروثه ممن تجب له ٢١/٤٦٧
- الشك بالزيادة هل هو كتحققها أو لا ٧/٧
- الشك بعد الفراغ لم يلتفت إليه ١٧/٢٠٧
- الشك بعد الفراغ من العبادة لا يؤثر فيها ١٠/٩٢
- الشك بعد الفعل لا يوجب الإعادة ١٧/٢٠٧
- الشك الطارئ بعد الفراغ من العبادة لا تأثير له ٦/٢١٢ - ١٧/٢٠٧
- الشك في أحد المتقابلين يوجب الشك في الآخر ١/٤٤٥
- الشك في أصل النية كعدمها ٦/٢٢، ١٨٠، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٦، [٢١١]
- الشك في الإكمال كتيقن النقص ٧/١٣
- الشك في التفاضل كتحققه ٧/١٢
- الشك في التماثل كتحقق التفاضل ٦/٤٨١ - ٧/٨، ٩
- الشك في الزيادة كتحققها ٦/٤٨٠، ٤٨١ - ٧/٧ []، ١١، ١٢، ١٤
- الشك في الشرط شك في المشروط ٢٧/٦٩٧

- الشك في شرط العبادة بعد فراغها لا يؤثر فيها ١٤٤ ، ١٤٢/٧
- الشك في الشرط مانع من ترتب المشروط عليه (١٤١)/٧
- الشك في الشرط مستلزم للشك في المشروط ٥٣٠/١٩
- الشك في الشرط يوجب الشك في المشروط ٥٣٠/١٩-١٤٤ ، ١٤٢/٧-٤٤٥/١
- الشك في الصلاة يوجب العمل فيها على اليقين ٣٤٠/١٩
- الشك في العبادة بعد الفراغ منها لا يؤثر فيها ٥٢٧ ، ٥٢٥/١٩-[٢٠٧]/١٧-٩٣/١٠
- شك في المانع فلم يلتفت إليه ٢٥/٧
- الشك في المانع لا أثر له ٢٥ ، ٩/٢٨-٢٦ ، ٢٥ ، [٢١]/٧
- الشك في المانع لا يقتضي الشك في الحكم (٢١)/٧
- الشك في المانع لا يلتفت إليه ٢٦/٧
- الشك في المانع لغو ٢٥ ، (٢١)/٧
- الشك في المانع يوجب طرحه (٢١)/٧
- الشك في النقصان كتحققه ٤٥٣ ، ٤٥١ ، ١٩ ، ١٨ ، ١٧ ، [١٣] ، ٩ ، ٧/٧-٤٨١/٦
- الشك في النية بمثابة عدم النية (٢٠٣)/٦
- شك كثير الشكوك ليس بمعتبر (٤٥١)/٧
- الشك لا يزاحم اليقين ٣٤٣/٢
- الشك لا يزحم اليقين ٣٤٣/٢
- الشك لا يعارض اليقين (٣٢٣)/٦
- الشك لا يقع به التحريم ٥٦٠/٢٧-٦٢٧/٢٣
- الشك لا ينبنى عليه حكم شرعي إذا كان هناك أصل استصحاب ٤٢٤/٢
- الشك لا يؤثر بعد الفراغ من العبادة (٢٠٧)/١٧
- الشك المجرد لا يرفع به أصل محقق ٣٩٤/١
- الشك والإمكان لا يستباح به المحرمات (١٠٩)/٧
- شكر المنعم واجب ٣٣٠/١
- شككنا في المبيع رد إلى أصله ١١٤/٧
- الشهادة إذا بطل بعضها بطل كلها [٣٥١]/٢٥
- الشهادة إذا بطلت في البعض بطلت في الكل ٢٠٥/٢٥-٥٠٢/١٠
- الشهادة إذا رد بعضها للتهمة ردت كلها ٣٤٣/٢٥
- الشهادة إنما تسمع بعد تقدم دعوى على معين (٣٠١)/٢٥
- الشهادة بالحدود تبطل بتقادم العهد ٢٩٢/١٣
- الشهادة على حقوق الله تعالى مقبولة من غير دعوى ٤٦/١٣

- الشهادة على الشهادة جائزة في كل حق لا يسقط بالتهمة ٣٣٠/٢٥
- شهادة الفرد لا تثبت الحكم ٣٢٠/٢٥
- الشهادة في الأموال أو ما تؤول إليه يقبل فيها الرجلان والمرأتان ٣٠٨/٢٥
- الشهادة لا ترد بكل تهمة ٣٤٣/٢٥
- الشهادة لا تصح لمجهول ٢٨/١٣
- الشهادة لا تكون حجة موجبة ما لم يتصل بها القضاء ٣٧٣، ٣٧١/٢٥
- الشهادة مبنية على المشاهدة والمعاينة ٣٣٤/٢٥
- الشهادة المردودة لا تحتمل القبول ٢٩٦/٢٥
- الشهادة معتبرة بما يثبت بها ٣٠٨/٢٥
- شهادة النساء حجة أصلية (٣٠٧)/٢٥
- شهادة النساء حجة أصلية لا ضرورة ٣١٢/٢٥
- شهادة النساء في الحدود والقصاص كعدمها ٣٠٨/٢٥
- شهادة النساء معتبرة بإطلاق (٣٠٧)/٢٥
- شهادة النساء معتبرة بإطلاق في سائر الأحكام إلا ما قيد بدليل ٣١٨، ٣١٦، (٣٠٧)/٢٥
- الشورى إنما تجري فيما يجوز فيه الاجتهاد [٣٤٣]/٢٦
- الشورى لا تجوز فيما يكون فيه نص (٣٤٣)/٢٦
- الشورى لا تكون فيما نزل فيه وحي (٣٤٣)/٢٦
- الشورى ملزمة ٣٣٨/٢٦
- الشورى ملزمة أم معلمة للحاكم (٣٣١)/٢٦
- الشورى واجبة وعامة وملزمة ٣٤٣/٢٦
- الشيء إذا اتصل بغيره إذا كان له مبدأ ومحاذ هل يعطى حكم مبدئه أو حكم محاذيه. ١٢/ (١٣)، ١٦
- الشيء إذا اتصل بغيره هل يعطى حكم مبدئه أو يعطى حكم محاذيه ١٢/ (١٣)
- الشيء إذا اتصل بغيره هل يعطى له حكم مباديه أو حكم محاذيه ٥٢٩/٦ - ٤٢٩/٨، ٤٣٩ - ١٢/ (١٣)
- الشيء إذا أشبه شيئين يوفر عليه حظهما [١٢٩]/١٠
- الشيء إذا انتهى تقرر حكمه ٩٧/١٠
- الشيء إذا انتهى تقرر أحكامه ٩٧، ٩٦، [٩١]/١٠
- الشيء إذا انتهى نهايته يتقرر ٩١/ (٩١)
- الشيء إذا أوجب أعظم الأثرين بخصوصه لا يوجب أهونها بعمومه ٢٩٠/٩
- الشيء إذا تم وانتهى تقرر أحكامه ٩٧/١٠
- الشيء إذا ثبت ضمنا لشيء آخر فإنما يثبت بشروط المتضمن له لا بشروط نفسه (٥٣٧)/١١
- الشيء إذا ضاق اتسع ٣٢٥/٢

- الشيء إذا عظم قدره شدد فيه وكثرت شروطه.....[١٠]/[٦٩]
- الشيء إذا قبل أحد الضدين لابد وأن يقبل الضد الآخر.....٢٢٣/٢٧
- الشيء إذا لم يكن له حد في الشرع اعتبر بالعرف.....(٢٠٦)/٨
- الشيء إذا وجد قبل سببه كان ساقط الاعتبار.....٧٣٠/٢٧
- الشيء إنما يبطل بما هو فوقه أو مثله ولا يبطل بما هو دونه.....(١٣٩)/١٠
- الشيء إنما يتبع ما هو أقوى منه.....٣٦٦/١٧ - ٢٣/١٢
- الشيء إنما يثبت ضمناً إذا كان التابع من جنس المتبوع.....٥٦٥ ، ٤٣٢/١١
- الشيء إنما يعرف ببيان حقيقته.....٤٩/٢٧
- الشيء إنما ينسخ بمثله أو بأقوى منه.....٧١٢ ، [٦٨٣]/٣٣
- الشيء إنما يوصف بالشيء إذا كان قابلاً لضده.....(٢٢٣)/٢٧
- الشيء بانتهائه يتقرر ويتأكد بجميع موجباته.....(٩١)/١٠
- الشيء جاز أن ينسخ مثله.....١٤٢/١٠
- الشيء في معدنه لا حكم له.....(٥٤١)/٩
- الشيء في معدنه لا يعطى له حكم الظهور ما لم يظهر.....٢٠/٢١ - [٥٤١]/٩ - ١٥٧/٧
- الشيء قد يكون له جهتان.....(٢٨٤)/١٠
- الشيء كما لا يثبت في غير محله لا يبقى عند فواته.....٦٣٦/٢٧
- الشيء لا يبطل إلا بمثله أو بما هو فوقه.....(١٤٠)/١٠
- الشيء لا يبقى بعد فوات المحل.....١٤٩/٢٤ - ١٨١ ، [١٧١]/١٠
- الشيء لا يتضمن ما هو فوقه.....٢٣/١٢
- الشيء لا يتضمن مثله.....٩٦/٢٣ - [٢١]/١٢ - ٤٣٠/١١ - ٣٠/١٠
- الشيء لا يتضمن مثله إلا بالتخصيص عليه أو التفويض المطلق.....٢٤/١٢
- الشيء لا يتضمن مثله وإنما يتضمن ما دونه.....(٢١)/١٢
- الشيء لا يتضمن مثله ولا أعلى منه.....(٢١)/١٢ - ٣٩٦ ، ٣٩٥/٩
- الشيء لا يثبت بالشك.....٧٢/٢٤
- الشيء لا يستتبع مثله بل ما هو أدنى منه.....٤٨٨ ، ٤٨٦/١١
- الشيء لا يستتبع مثله فما فوقه أولى.....(٢١)/١٢
- الشيء لا يعرف إلا ببيان حقيقته.....٥١ ، ٣٧ ، ٣٥ ، [٢٩]/٢٧
- الشيء لا ينسخه إلا ما هو مثله أو فوقه.....(١٣٩)/١٠
- الشيء لا ينسخه ما هو دونه.....(١٤٠)/١٠
- الشيء لا ينقض بطريان ما هو دونه عليه.....(١٤٠)/١٠
- الشيء لا ينقضه ما هو دونه وإنما ينقضه ما هو مثله أو فوقه.....[١٣٩]/١٠

- الشيء لا ينقضه ما هو مثله أو دونه وينقضه ما هو فوقه..... ٣٩٦/٨
- الشيء لا يوصف بالشيء إلا إذا كان قابلا لضده..... ٢٢٧، ٢٢٦/٢٧
- الشيء ما دام في معدنه لا يعطى له حكم النجاسة..... ١٥٦، ٥٤١/٩، ٥٤٣-١٩/١٩، (٣٥)
- الشيء المتفق تقوم رؤية بعض أجزائه مقام الرؤية لجميعها في البيع..... ٢١/١٣٧
- الشيء المتلف لا يضمن بأكثر من ثمن مثله..... ٣٦١، ٤٦٩/١-١١، ٣٤٩/١١، ٣٥٠، [٣٥٩]، ٣٦١
- الشيء المتلف لا يضمن بأكثر من ثمن مثله وتلزمه قيمته..... ٣٦٠/١١
- الشيء المتلف لا يضمن بأكثر من ثمن مثله ولكن تلزمه القيمة..... ٣٦١/١١
- الشيء مع غيره غير الشيء مفردا..... ٩/٤٥٢
- الشيء مع غيره غير في نفسه..... ٩/٤٥١-١٢/٩٣، ٩٦
- الشيء المفوض إلى اثنين لا يملكه أحدهما..... ١٨/١٥٣
- الشيء مهما أوجب أعظم الأثرين بخصوصه لا يوجب أهونها بعمومه..... ٩/٢٨٥
- الشيء الواحد قد يكون له جهتان..... ١٠/٢٨٥
- الشيء الواحد لا يتضمن الخروج والدخول في شيء واحد..... ١٠/٢٨٤، ٢٨٩، [٢٩٢]، ٢٩٥
- الشيء الواحد لا يتضمن قطع الشيء ووصله..... ١٠/٢٩٢
- الشيء الواحد لا يجوز أن يكون مطلقا ومقيدا..... ٣١/٤٥٠
- الشيء الواحد لا يحصل به الفسخ والعقد جميعا..... ١٠/٢٨٤
- الشيء الواحد لا يصلح أن يكون بدلا ومبدلا..... ١٠/٣٠٣
- الشيء الواحد لا يكون أصلا وبدلا..... ١٠/٣٠٣
- الشيء الواحد لا يكون مقصودا وتبعًا..... ١١/٤٣٢
- الشيء الواحد يستحيل أن يكون واجبا حراما طاعة معصية..... ٢٧/١٩٣
- الشيء يبطل قبل أوانه..... ٨/٦٢٧
- الشيء يبنى على أصله المعروف حتى يزيله يقين لا شك فيه..... ١/٣٩٦
- الشيء يتأكد بانتهائه..... ١٠/٩١
- الشيء يتقرر بانتهائه..... ١٠/٩١
- الشيء يثبت ضمنا إذا كان من جنس المتبوع..... ٣١/٣٣٧، ٣٣٨
- الشيء يحتمل البطالان بمثله..... ١٠/١٣٩، ١٤٢
- الشيء يستتبع ما هو دونه ولا يستتبع ما هو فوقه أو مثله..... ١٢/٢١
- الشيء يستند إلى سببه البعيد كما يستند إلى القريب..... ٢٧/٦٥٥
- الشيء يضمن بمثله في الأصل..... ١٨/٥٥
- الشيء يعتبر ما لم يعد على موضوعه بالنقض والإبطال [٤٩٣]، ٥٠٢-١٢/٤٤-٢٩/٥٢٩، ٥٣٣
- الشيء يفوت بفوات جزئه..... ١٠/٥٠١

- الشيء يكون مندوبا بالجزء واجبا بالكل ٢٧/ (٤٦٩)
- الشيء ينتفي بانتفاء جزئه ١٠/ [٥٠١] ، ٥٠٧ - ١٧/ ٤٩٢ ، ٤٩٨
- الشيء ينتفي عند انتفاء شرطه ١١/ ٥٣٩
- الشيء ينتقض بمثله وبما هو أقوى منه لا بما دونه ١٠/ (١٣٩)
- الشيء ينجس بمجاورة النجس ١٩/ (١٣٩)
- الشيوع الطارئ لا يفسد عقد الإجارة ٢٢/ ٤٧
- الشيوع الطارئ ليس نظير المقارن ٨/ ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، [٤٨٧]
- الشيوع فيما لا يحتمل القسمة لا يمنع صحة الوقف بلا خلاف ٢٢/ ٤٤٣
- الشيوع فيما يحتمل القسمة وما لا يحتمل القسمة سواء في إفساد الإجارة ٢٢/ ٤٧
- الشيوع لا يبطل الإجارة ٢٢/ [٤٧] ، ٥١ ، ٥٢
- الشيوع لا يبطل التبرع ١٦/ ٦٤٤
- الشيوع لا يمنع جواز البيع ٢١/ (١٣١)
- الشيوع لا يمنع الصحة والجواز ٢١/ ١٣٥
- الشيوع لا يمنع صحة الوصية ٢٤/ [٨١] ، ٨٤
- الشيوع لا ينافي الإقباض ٢٤/ ٨٢
- الشيوع لا يؤثر في أصل الوصية ٢٤/ (٨١)
- الشيوع لا يؤثر في فسخ الوصية ٢٤/ ٨٢
- الصاحب إذا قال قولاً لا يقتضيه القياس فإنه محمول على المسند إلى النبي ٢٨/ (٣٤١)
- صاحب الحق إذا ظفر بجنس حقه كان له أن يأخذه ١٣/ [٤٧٩]
- صاحب الحق أولى بحقه الثابت له ابتداء ١٣/ (٥٩٧)
- صاحب الشيء أولى بماله وأحق بمنفعة ملكه ١٣/ (٥٩٧)
- صاحب المال أحق بماله ما دام حياً ١٣/ (٥٩٨)
- الصائل يدفع بأسهل ما يمكن دفعه به ٢٦/ (١٢٧)
- الصائل يدفع بالأخف فالأخف ٢٦/ ٥٥٧ ، ٥٦١
- الصائل يدفع بالأسهل فالأسهل ٢٦/ (١٢٧)
- الصبي العاقل لا تصح منه التصرفات الضارة ١٢/ (٣٧٥)
- الصبي عمده عمد حتى تجب الدية عليه في ماله ٢٥/ ٥٧٩
- الصبي غير مأمور ٢٨/ (١١٣)
- الصبي في الاكتساب كالبالغ ١٢/ ٣٥٩ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ ، [٣٦٤] ، ٣٩٦ ، ٣٩٩
- الصبي في العبادات كالبالغ ١٢/ ٣٥٩ ، ٣٦١ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ - ١٧/ [٤٣٥]
- الصبي في مراعاة السنن كالبالغ ١٢/ ٣٩٦ - ١٧/ ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٤٠ ، [٤٤٨]

- الصبي فيما يؤاخذ به كالبالغ..... ٣٩٩، ٣٦١/١٢
- الصبي فيما يؤاخذ به من الأفعال كالبالغ..... ٤٤٠، ٤٣٦/١٧ - ٣٩٦، ٣٦٨، ٣٥٩، [٣٥٣]/١٢
- الصبي كالبالغ في نواقض الوضوء..... ٤٤٠، ٤٣٦/١٧
- الصبي ليس له عبارة..... (٣٦٧)/١٢
- الصبي ليس مخاطبا..... (١١٣)/٢٨
- الصبي ليس مكلفا أصلا..... (١١٣)/٢٨
- الصبي ليس من أهل العقوبة..... ٥٧٩/٢٥
- الصبي المأذون يلحق بالبالغ..... (٣٥٣)/١٢
- الصبي مساو للبالغ في المقصود في إيجاب الزكاة..... ٨١/٢٠
- الصبي المميز في أفعاله كالبالغ..... (٣٥٩)/١٢
- الصبي مؤاخذ بأفعاله..... ١٣٨/٢٣ - (٣٥٣)/١٢
- الصبي والمجنون والسفيه يمنعون التصرف في أموالهم وذممهم..... ١٦٤/٢٣
- الصبي يعزر إذا فعل ما يعزر عليه البالغ..... ٣٥٥/١٢
- الصبي يلحقه أحكام البالغين في الأموال والحقوق دون الحد..... ٣٥٤/١٢
- الصبي يلحقه أحكام البالغين في الأموال والحقوق دون الحدود..... ٥٨٠/٢٥
- الصبيان لا يتعلق بأفعالهم حكم شرعي..... ٥٧٩/٢٥
- الصحابة أعراف الأمة بالإسلام وتفصيله..... ١٥١/٥
- الصحابة أعراف الناس بالمعاني الصحيحة للدين..... ١٥١/٥
- الصحابة أعلم الناس بمقاصد الشرع..... ١٠/٥، ٣٩، ١٣٢، ١٤٢، [١٥١]، ١٥٢، ٢٨٦، ٣١٧ - ١٠٨/٣٠
- الصحابة أفهم الأمة لمراد نبيها..... (١٥١)/٥
- الصحابي إذا أطلق السنة انصرفت إلى سنة النبي..... (٤٠١)/٢٨
- الصحابي أعراف بالمقاصد الشرعية..... (١٥١)/٥
- صحة الإبراء من الدعوى لا تتوقف على صحة الإبراء من الحق نفسه..... ١٥٨/٢٥
- صحة الأمر لا تقف على وجود الشرط بل يكفي في صحته التمكن من إيجاد الشرط..... (٧٤٥)/٢٧
- صحة التصرف تعتمد الأهلية..... ١٣٤/٢٨
- صحة التعليق فرع على ملك التنجيز..... (٣٤٧)/١٠
- صحة السلب من لوازم المجاز..... (٦٦٥)/٣١
- صحة صلاة المأموم لا تتوقف على صحة صلاة الإمام..... ٤٥٨/١٩
- صحة الفراش توجب حقيقة النسب..... ٦٩٢/٢٣
- صحة الكفالة لا تنفك عن الدين الصحيح..... (٢٢١)/٢٣

- صحة النفي دليل المجاز.....[٦٦٥]/٣١
- صحة الوصية لا تقف عند بيان مقدار الموصى به٢٨/٢٤
- صحة الوقف منوطة بالأهلية في الواقف والموقوف عليه.....٤٥٨/٢٢
- صحة الوقف منوطة بأهلية الواقف٤٥٩/٢٢
- صحة الوقف منوطة بأهلية الواقف والموقوف عليه.....[٤٥٥]/٢٢
- الصحيح عموم الرخصة(٦١)/٢٨
- الصحيح في التعليق على المستحيل أنه لا يقع.....٧٠٦/٢٧
- صيغة الأمر لا توجب التكرار ولا تحتمله.....٤٢٢/٢
- الصداق كالثمن(٣٨٥)/٢٣
- الصداق المعين في يد الزوج قبل القبض مضمون ضمان عقد أو ضمان يد .. ١٠٧/١ ، ٤٧٧ ، ٤٩١ - ١٩٧ ، ٨٣ ، ٦٥/٢
- الصداق المعين في يد الزوج قبل القبض هل هو مضمون ضمان عقد أو ضمان يد٩٨/٢
- صدر الكلام موقوف على الآخر(٣٢٩)/٣٢
- صدق النقيضين محال(٦٩)/٢٧
- الصدقة بمنزلة الهبة(٢٣٧)/٢٢
- الصدقة تجوز على الغني والفقير٦٧٦/١٦
- صدقة الفطر واجبة على من قدر عليها ولا يعتبر في وجوبها نصاب.....٥٠٦/٢
- الصدقة كالهبة(٢٣٧)/٢٢
- الصدقة لا تتم إلا بالقبض ١٠٧/١ - ١٦/١٦ - ٦٥٤
- الصدقة لا تفسد بالشرط الفاسد.....٤٩٢/١٦
- الصدقة يلزم فيها ما يلزم في الهبة(٢٣٧)/٢٢
- الصرائح لا تحتاج إلى نية الإيقاع لكن تحتاج إلى نية التلفظ بها(١٢٦)/٦
- صرح الفقهاء بأن المضمون لا يضمن لأنه تحصيل للحاصل٨٤/٢٧
- صريح التأييد مانع من احتمال النسخ٧٥٩ ، ٧٥٨ ، [٧٥٣]/٣٣
- الصريح تارة يكون بعرف الاستعمال وتارة بالوضع٥٧٤/٣٣
- الصريح راجع على الدلالة٤٤١/٢ - (٥٧٣)/٣٣
- صريح الطلاق لا يزول عن حكمه بالنية١١٩/٦
- الصريح في بابه إذا وجد نفاذا في موضوعه لا يكون كناية في غيره.....١٢٦/٦
- صريح القول يقدم على دلالة العرف.....٤٤٨/١
- صريح القول يقدم على ما تقتضيه دلالة الحال٨٠/٩
- الصريح لا يحتاج إلى نية اتفاقا٥٣٣/١

- الصريح لا يحتاج إلى نية بخلاف الكناية (١٢٥)/٦
- الصريح لا يحتاج إلى النية قضاء لا ديانة بخلاف الكناية ٣٠٢/٣
- الصريح لا يحتاج إلى النية والكناية تحتاج (١٢٥)/٦
- الصريح لا يحتاج إلى النية والكناية لا تلزم إلا بالنية ٧٠/٩ - [١٢٥] ، ٢٠/٦
- الصريح لا يحتاج إلى نية والكناية لا تلزم إلا بنية ٤٦٩/٢٠ ، ٢٣٨ ، ١١٩/٦
- الصريح لا يقتقر إلى النية إتفاقا ٥٣٣/١
- الصريح مرجع على الظاهر (٥٧٣)/٣٣
- صريح المقال لا يعارض بقرينة الحال ١٧/٢٤
- الصريح مقدم على الدلالة (٥٧٣)/٣٣
- الصريح من ألفاظ العقود والفسوخ لا يحتاج إلى نية والكناية تحتاج ٤٧٠/٢٣
- الصريح يحتاج إلى نية إتفاقا ٥٣٣/١
- الصريح يعمل بلا نية وغيره يحتاج إلى نية (١٢٥)/٦
- الصريح يعمل بنفسه والمحتمل يرجع فيه إلى إرادة اللفظ ٢٨٤ ، ٢٨٢/٢٥
- الصريح يعمل بنفسه ولا تقبل إرادة غيره به (١١٨)/٦
- الصريح يقتقر إلى النية إتفاقا ٥٣٤/١
- الصريح يفوق الدلالة (٥٧٣)/٣٣
- الصريح يفوق الدلالة فلا تعتبر معه (٧٩)/٩
- صفات الحقوق لا تفرد بالإسقاط ٥٠٠/١١
- صفات العقد ملحقة بأصله ٣٧/١٢
- الصفات لا يلحقها فسخ (٢٧٩)/١٦
- الصفقة إذا بطل بعضها بطلت كلها ٤٧٠/١٦
- الصفقة إذا كان في تفريقها ضرر جاز الجمع بينهما في المعاوضة وإن لم يجز أفراد كل منهما ٤٧٤/١
- الصفقة مع اثنين بمنزلة عقدين (٥١٧)/١٦
- صفة الإطلاق في الشيء يقتضي التأييد فيه إذا كان محتملا (٥٩)/١٦
- الصفة تابعة للأصل ٤٤١/١١ - (٣٧)/١٢
- الصفة تتبع الأصل ٤٣٤/١١
- الصفة تتبع الأصل فتبتى عليه (٣٧)/١٢
- الصفة تتبع الأصل ولا يتبع الأصل الصفة ٤٢٣/٢ - (٣٧)/١٢
- الصفة تخصص العام (٦٢٩)/٣٠
- الصفة تخصص العموم .. ٥٣٦/٣٠ ، ٥٧٨ ، ٥٨٠ ، ٥٨٦ ، ٦٢٠ ، [٦٢٩] ، ٦٣٨ - ٧٤/٣٢ ، ٧٩ ،

- صفة السلامة عن العيب إنما تصير مستحقاً في المعاوضة دون التبرع ٥٢٧/١٤
- صفة الشيء تملك بملك أصله ٣٧/١٢
- الصفة في الحاضر لغو إذا لم تكن داعية إلى اليمين ١٥/ (٣٦٥)
- الصفة في الحاضر لغو وفي الغائب شرط ١٥/ (٣٦٥)
- الصفة في الحاضر لغو وفي الغائب معتبرة ١٥/ (٣٦٥)
- الصفة في المعرفة للتوضيح وفي النكرة للتخصيص ٣٠/ ٣٢ - ٢٧٥ [٢٧٥]
- الصفة قائمة مقام الشرط ١٥/ ٣٥١ ، ٣٥٢ ، [٣٥٧]
- الصفة لا تفرد بالإسقاط ٣٨/١٢
- صفة المعاوضة لا تمنع الفسخ عند الحاجة إلى دفع الضرر ١٦/ ٢٧٢ ، (٥٠١)
- الصفة المعتبرة كالشرط ١٥/ (٣٥٧) ، ٣٦٠
- الصفة من المخصصات المتصلة ٣٠/ (٦٢٩)
- الصلاة إذا لم تكن مقبوضة تسقط بالموت ١٥/ (٤٩١)
- الصلاة إنما تملك حقيقة بالقبض ١٦/ (٦٦٥)
- الصلاة تبطل بالموت قبل القبض ١٣/ ٢٧٠ ، ٢٧٦ - ١٥/ [٤٩١] ، ٤٩٧ - ١٦/ ٥٣٢ ، ٦٦٦ ، ٦٦٨
- الصلاة تسقط بالموت ١٥/ ٤٩٧
- الصلاة تسقط بالموت قبل التسليم ١٥/ (٤٩١)
- الصلاة تسقط بالموت قبل القبض ١٥/ ٤٩٨
- الصلاة لا تتأكد بنفس العقد ما لم ينضم إليها ما يؤكد لها ١٦/ ٦٦٥
- الصلاة لا تتم إلا بالتسليم ١٦/ (٦٦٥)
- الصلاة لا تتم إلا بالقبض ١٥/ ٤٩١ ، ٤٩٦ - ١٦/ ٤٣٧ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٦٥٤ ، ٦٦١ ، [٦٦٥]
- الصلاة لا تملك إلا بالقبض ١٦/ (٦٦٥)
- الصلاة لا تملك بأنفسها بل بقرينة تنضم إليها ١٦/ ٦٥٤
- صلاح الأعمال وفسادها مترتب على المقاصد والنيات ٦/ (٤٥)
- صلاح العمل بصلاح النية ٦/ ٤٨
- صلاح العمل بصلاح النية وفساده بفسادها ٦/ (٤٥)
- صلاح العمل وفساده بحسب النية ٦/ ٢٠ ، [٤٥] ، ٦٤
- صلاحية كون الجواب جواباً لسؤال تغلب على الظن كونه جواباً له ٣٢/ (٣٣٧)
- صلاحية كون الشيء جواباً لسؤال مغلبة على الظن أنه جواب له ٣٢/ [٣٣٧]
- صلاحية كون الشيء جواباً مغلبة على الظن أنه جواب له ٣٢/ (٣٣٨)
- الصلاة إذا جازت من وجه وفسدت من وجه يحكم بالفساد احتياطاً ١٧/ ١١
- صلاة الإمام متضمنة صلاة المقتدي صحة وفساداً ١٩/ (٤٥٧)

- الصلاة بدون شرطها فاسدة ٢١٤/١٧
- الصلاة تجب بأول الوقت وجوباً موسعاً ٣٦٢، ١٩/ (٣٥٧)
- الصلاة التي لها سبب لا تكره في وقت النهي وإنما تكره ما لا سبب لها ١٩/ (٥٩٣)
- الصلاة التي لها سبب لا توصف بالقضاء ١٩/ ٥٤٣
- الصلاة خلف المحدث المجهول الحال إذا قلنا بالصحة هل هي صلاة جماعة أو انفراد ٦٤/٢
- الصلاة رأس الدين أولى ما احتيط فيه ١٩/ (٣٣٥)
- الصلاة عبادة واحدة يفسد أولها بفساد آخرها ١٩/ (٥٦٣)
- الصلاة على الراحلة من خصائص النوافل ١٩/ ٥٩٠
- الصلاة في الذمة يبين فلا تبرأ الذمة منها إلا بيقين ١٩/ (٣٣٩)
- الصلاة في الذمة يبين فلا يبرأ منها إلا بالاثبات بها بيقين ١٩/ ٣٣٥، (٣٣٩)
- الصلاة في الصحة لا تتجزأ ١٩/ (٥٦٣)
- صلاة كل واحد من المقيم والمسافر أصل بنفسها ١٩/ ٣٨٥
- الصلاة لا تتبع ١٩/ (٥٦٣)
- الصلاة لا تتبع ولا يصح نصفها دون سائرهما ١٩/ (٥٦٣)
- الصلاة لا تتجزأ ١٩/ (٥٦٣)
- الصلاة لا تسقط بحال ١٩/ ٣٣٦
- الصلاة لا تسقط عن المكلف ما دام قادراً على الأداء ١٩/ ٤٠٦
- الصلاة لا يتبعض حكمها ١٩/ (٥٦٣)
- صلاة المأموم تابعة لصلاة الإمام صحة وفساداً ١٩/ [٤٥٧]
- صلاة المأموم محمولة على صلاة الإمام في حكمها ١٩/ (٤٥٧)
- صلاة المأموم مرتبطة بصلاة الإمام ١٩/ (٤٥٧)
- صلاة المأموم مندرجة في ضمن صلاة الإمام بطريق التبعية ١٩/ ٤٧٥
- الصلاة متى انقطعت نيتها بطلت كلها ١٨٠/٦
- الصلاة متيقن تعلقها بالذمة فلا تبرأ الذمة منها إلا بيقين ١٩/ (٣٣٩)
- صلاة المقتدي تبنى على صلاة الإمام صحة وفساداً ١٩/ (٤٥٧)
- صلاة المقتدي مبنية على صلاة الإمام صحة وفساداً ١٩/ ٤٦٤
- صلاة النافلة أخف من الفرض ١٩/ (٥٨١)
- صلاة النافلة مبنية على التخفيف ١٩/ (٥٨١)
- صلاة النافلة يدخلها التخفيف ١٩/ (٥٨١)
- صلاة النوافل أمرها أسهل من الفرض ١٩/ (٥٨١)
- الصلاة الواحدة حكمها في حكم الفعل الواحد ١٩/ ٥٦٤

- الصلاة الواحدة لا تتجزأ صحة وفساداً.....[٥٦٣]/١٩
- الصلاة الواحدة لا تتجزأ فإذا فسد بعضها فسد كلها.....[٥٦٣]/١٩
- الصلاة الواحدة لا تتصف بنقيضين.....٥٦٦، ٥٦٤/١٩
- الصلاة يحتاط لها ما لا يحتاط لغيرها.....٥٢٥، (٣٣٥)/١٩
- الصلح بعد الصلح باطل.....٥٩١، (٥٨٥)/٢٤
- الصلح بعد الصلح الثاني باطل والأول صحيح.....(٥٨٥)/٢٤
- الصلح بمنزلة البيع.....[٥٥٩]/٢٤
- الصلح بيع.....(٥٥٩)/٢٤
- الصلح بين ذوي الأرحام أولى من القضاء بينهم.....٥٥/٢٥
- الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا.....٥٣٦/٢٤
- الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا...[٥٢٩]/٢٤، ٥٣٥، ٥٤٠، ٥٥٠
- الصلح جائز في الحقوق كلها.....٥٦٦/٢٤
- صلح الحطيطة في الدين إبراء وفي العين هبة.....٥١٤/٢٢
- الصلح حكمه حكم البيع.....(٥٥٩)/٢٤
- الصلح على بقاء ما هو مستحق البقاء باطل.....٥٢٩/٢٤
- الصلح على جنس المدعى إسقاط لبعض الحق.....٥٤٩/٢٤
- الصلح على خلاف جنس الحق معاوضة شراء في عامة الأحكام.....٥٤٥/١٣
- الصلح على خلاف الشرع باطل.....٥٨٦/٢٤
- الصلح على دين بدين لا يجوز.....٥٢٩/٢٤
- الصلح على غير جنس الحق مبادلة.....٥٤٩/٢٤
- الصلح على معدوم مجهول لا يجوز.....٥٢٩/٢٤
- الصلح عن الإقرار بيع.....٥٤٩/٢٤
- الصلح عن الحدود باطل.....٥٠٦/١٣
- الصلح عن حقوق الله باطل.....٥٧٦، [٥٧١]/٢٤
- الصلح عن المجهول على معلوم جائز.....[٥٧٩]، ٥٤٠/٢٤
- الصلح الفاسد يرد.....٥٧١/٢٤
- الصلح في التركة لا يجوز إلا بعد المعرفة بقدرها.....٥٨١/٢٤
- الصلح قبل ثبوت الاستحقاق لا يصح.....٥٦٨، [٥٦٥]/٢٤
- الصلح مبناه على المساهلة والخط والإبراء.....٥٤٣/٢٤
- الصلح مبني على الإغماض.....٥٥٨، ٥٤٢، (٥٣٩)/٢٤
- الصلح من غير حق لا يجوز.....(٥٦٥)/٢٤

- الصلح يجب حمله على أقرب العقود إليه ٥٤٧ ، (٥٤٥)/٢٤
- الصلح يجري مجرى البيع (٥٥٩)/٢٤
- الصلح يحمل على أشبه عقد له (٥٤٥)/٢٤
- الصلح يبني على الإسقاط ٥٤٢ ، (٥٣٩)/٢٤
- الصلة تبطل بالموت قبل القبض (٤٩١)/١٥
- الصناعة المحرمة كالعدم ٣٤/١٥
- الصنعة لا تنقل المثلي ٣٤/١٥
- الصور الخالية من المعنى هل تعتبر أو لا [١٠٧]/١٠ - ٤٤٦ ، ٤٤٥/٧
- الصور النادرة تدخل تحت العموم ٣٣٨/٣٠
- الصورة الخالية هل تعتبر في الحكم أو تلغى وتعد كالعدم (١٠٧)/١٠
- الصورة في إیراث الشبهة بمنزلة الحقيقة في درء ما يندرى بالشبهات (٢٢٧)/٩ - (٤٤٥)/٧
- الصورة النادرة تدخل تحت العموم ٣٨٨ ، ٣٨٧/٣٢ - [٤٣٩]/٣٠
- الصورة النادرة تدخل في حكم العام (٤٣٩)/٣٠
- الصورة النادرة تدخل في مدلول العام (٤٣٩)/٣٠
- الصورة النادرة لا تدخل تحت العموم ٤٤٠/٣٠
- الصوم في اليوم لا يتبعض (١٩٧)/٢٠
- الصوم في يوم واحد لا يتجزأ ٢٠٢/٢٠
- الصوم لا تجري فيه النيابة ٢٠٨/٢٠ - ٥٣٠/١٣
- الصوم لا تدخله النيابة (٢٠٥)/٢٠
- الصوم لا يتبعض ٢٠٣ ، [١٩٧]/٢٠
- الصوم لا يتجزأ ٢٠٤ ، ٢٠٣ ، ٢٠٢ ، ٢٠١ ، ١٩٩ ، (١٩٧)/٢٠
- الصوم لا يتحمل (٢٠٥)/٢٠
- الصوم لا يقبل النيابة ٢٠٩ ، ٢٠٨/٢٠
- الصوم يحتاط له ٢١٢ ، ٢١١ ، ١٨٥ ، [١٨٣]/٢٠
- صون النفس واجب (٧)/٩
- الصيام الذي يجب متابعته يكون بنية واحدة عند أوله ١٨٩/٢٠
- صيانة كلام العاقل عن اللغو واجب عند الإمكان ٢٨ ، (٢٦)/٩
- صينغ الشرط والجزاء أولى من باقي أقسام العموم ٤٩٦/٣٣
- الصيغة الأخرى كثرة الوقوع مظنة القصد ٥٠٨/٤
- صيغة أفعال التفضيل تقتضي المشاركة في أصل المعنى [٢١١]/٣٢

- صيغة الأمر أفعل وما يقوم مقامها (١٨١)/٣١
- صيغة الأمر تقتضي الوجوب ١٧٧/٣١
- صيغة الأمر حقيقة في القول المخصوص ومجاز في غيره (١٣١)/٣١
- صيغة التفضيل تقتضي المشاركة في الأصل مع رجحان أحد الطرفين (٢١١)/٣٢
- صيغة جمع المذكر السالم لا تشمل النساء وضعاً ٢٦٣/٣٢
- صيغة الشرط الصريح تقدم على صيغة النكرة الواقعة في سياق النفسي وغيرها ٤٩٦/٣٣
- الصيغة الصريحة في بابها لا تنصرف لغيرها إلا بينة أو قرينة (١١٨)/٦
- صيغة لا يحل صيغة نهى صريح (٦٠٧)/٢٧
- صيغة المضارع تدل على التجدد والاستمرار ٢٢٣/٣٢
- صيغة المضارع مشتركة بين الحال والاستقبال ٢٢٤/٣٢
- صيغة النهي بعد تقدم الوجوب محمولة على الحظر (٣٩١)/٣١
- وصية المشاع جائزة (٨١)/٢٤
- الضابط في الشروط التي لم تحرم الحلال بأصل الشرع إلا أن يمنع مانع من نص أو إجماع (٢٢٥)/١٥
- الضابط في الولايات كلها أنا لا تقدم فيها إلا أقوم الناس بجلب مصالحها ودرء مفاسدها ٥٥٤/٢
- الضامن لا يقبل قوله إلا بحجة ٢٥٥/٢٣
- الضدين لا يجتمعان ١٩٩/٢٧
- الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف .. ٣٩٠/١، ٤٤٧، ٤٨٢، ٥١٦-٣١/٢، ٣٨، ٢١٣-١٠٥/٧، ٤٧٤، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٨
- الضرر الخاص يجب تحمله لدفع الضرر العام (٥١٣)/٧
- الضرر العام مقدم على الخاص ١٩٣/٤
- الضرر عذر في فسخ العقد اللازم ... ٤٦٨/٧- [١٩]/٨- ٣٩٦/١٥، ٣٩٨- ٢٨/١٦، ٣٤، ٥٤٢، ٥٨٤، ٥٤٣
- الضرر في المآل ينزل منزلة الضرر الحال (٤٥٩)/٨- ٤٢٥/٥
- الضرر لا يزال بالضرر ٥٣٥/١- (٤٩٩)/٧، ٥٠٤، ٥٢٢، ٥٢٧- ٣٤/٨- ٥٥٨/١٤
- الضرر لا يزال بمثله ٣١٧، ٣١٥/١٨
- الضرر لا يزال بمثله ٣٩٠/١، ٤٨٤، ٥٠٨، ٥٤٧- ٣١/٢، ٣٨، ٥٥٢- ٤٧٤/٧، ٤٨٧، [٤٩٩]، ٥٠٤، ٥٠٧، ٥١٤، ٥١٦، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢- ٧٠/٨- ٧٣/١١، ٧٥، ٦٠٩، ٦١١- ١٣/١٨٣- ٥٨٣- ٥٥٨/١٦، ٥٦١، ٥٦٣
- الضرر لا يزال بمثله بل يزال بلا ضرر ٥٠١/٧
- الضرر لا يزال بمثله ولا بأكثر منه بالأولى (٤٩٩)/٧، ٥٠٠
- الضرر لا يزال بمثله ولا بما هو فوقه بالأولى بل بما هو دونه (٤٩٩)/٧

- الضرر لا يستحق بالقدم ٦١/٧ ، (٥٥٥)
- الضرر لا يكون قديماً ٤٨٣/١ - ٣٠/٢ - ٦٠/٧ ، ٦١ ، ٤٦٨ ، ٤٧٤ ، ٤٩١ ، [٥٥٥] ، ٥٦٠ ، ٥٦١
- الضرر لا يزال بمثله ٥٠٤/٧
- الضرر المتوقع كالمحقق ٤٣٧/٨ ، [٤٥٩]
- الضرر المرضي به من جهة المتضرر لا يجب دفعه ٨/١١
- الضرر المرضي به من جهة المضرور لا عبرة به ٨/١١
- الضرر المرضي غير ضائر ٨/١١
- الضرر مرفوع ٧/٤٨٥
- الضرر المستمر يزال بما هو دونه في الاستمرار ٧/٤٨٦
- الضرر مصروف ٧/٤٨٥
- الضرر الموهوم لا يعتبر تجاه الضرر المحقق ٧/١٠٦
- الضرر يجب دفعه قبل وقوعه ٨/١٣
- الضرر يحكم بإزالته ٧/٤٨٥
- الضرر يدفع بقدر الإمكان ٣٨٩/١ - ٣١/٢ ، ٣٨ ، ٥٢/٨ - ٥٤
- الضرر يزال ٣١٨/١ ، ٣٢٤ ، ٣٦٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩٢ ، ٤١٦ ، ٤٥٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٤٨٧ ، ٥٠٨ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥٣٥ ، ٥٤٧ - ٣١/٢ ، ٣٨ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٥٩ ، ١٩٦ ، ٣٣٦ ، ٣٧١ ، ٥٣٩ - ٤٢٨/٥ ، ٦١/٧ ، ٢١٨ ، ٢٥٦ ، ٤٦٨ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، [٤٨٥] ، ٤٨٨ ، ٤٩٢ ، ٤٩٦ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠٣ ، ٥٠٧ ، ٥١٤ ، ٥١٤ ، ٥٤١ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٦٠ - ٧/٨ ، ٨ ، ١٢ ، ١٩ ، ٢٦ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ١٠٨ ، ٤٦٠ - ١٣/١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ٣٠٨ ، ٣١١ - ٥٥٣ - ٢٧٣/١٤ ، ٣٩٤ ، ٥٥٨ - ٥٢/١٦ ، ٥٥٧ ، ٥٦٠ - ٣١٥/١٧ - ٢٠٨ ، ٢٠٣/٢١ - ٣٨/٢٩
- الضرر يزال بالإيجاب ٧/٤٨٥
- الضرر اليسير قد اغتفر في النفس ففي المال أخرى ١١/٣٥٣
- الضرر اليسير يحتمل في العقود ٧/٤٧٠
- الضرورات تبيح المحظورات .. ٣٢٤/١ ، ٣٦٨ ، ٣٧٤ ، ٤٠٥ ، ٥١٢ ، ٥٤٧ - ٣١/٢ ، ٣٩ ، ٢١٢ ، ٣٨٠ ، ٥٤٩ - ٥٧٢/٣ - ٩/٤ ، ١٣ ، ١٦ ، ٦١ ، ٦٦ ، ١٦٨ ، ٣٦٨ ، ٣٧٩ - ١٥٧/٧ ، ١٧٨ ، ١٨٢ ، ٢١٤ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، [٢٥٥] ، ٢٦٥ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٦ ، ٢٩٤ ، ٢٩٧ ، ٣٠٠ ، ٣٠٣ ، ٣٣٧ ، ٣٤٠ ، ٣٥٨ ، ٣٦٣ ، ٣٧٣ ، ٤٦٨ ، ٤٧٤ ، ٤٨٦ ، ٤٨٩ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ - ١٧٥/٨ ، ٣٩٠ ، ٤٤٣/٩ - ٥١٠ - ١٦٥/١٢ ، ١٦٦ ، ٢٤٢ ، ٢٨٦ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ، ٣٣٨ ، ٥٩٦ ، ٥٩٨ - ١٤ - ٥٥٨ - ١٧٦/١٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ - ٢٥/٢٥ ، ٢٨
- الضرورات تبيح المحظورات بشرط عدم نقصانها عنها ٤٨٢/١ - ٢٦٠/٧ - ١٤/٥٨٢
- الضرورات تقدر بقدرها ٥٠٨/١ ، ٥٠٩ ، ٥٤٧ - ٣٩/٢ - ١٤/٤

- الضرورات تنقل المحذور إلى حال المباح..... ٣٥٣/٢
- الضرورات الخمس تأصلت في القرآن وتفصلت في السنة..... ٢٠٥/٢٨
- الضرورات لا تبيح إتلاف مال الغير بغير ضمان..... ٥٢١/٧
- الضرورات مستثناة من قواعد الشرع..... ٢٥٦/٧
- الضرورات مقدمة على الحاجات والحاجات مقدمة على التتمات..... ٢٢١/٤ - ٥١٥/٣
- الضرورات مقدمة على الحاجات والحاجات مقدمة على التتمات والتكمالات ١٢٦/٤ ، [١٦٧] ، ١٧٧ ، ١٧٥
- الضرورة إذا اندفعت لم يبيع لها ما وراءها..... ٢٦٩ ، ٢٦٧/٧
- الضرورة إذا كانت شائعة كثيرة كانت الرخصة المتعلقة بها عامة..... ٦١/٢٨
- الضرورة إلى مال الغير لا تسقط ضمانه..... ٣٣٩/٢
- الضرورة إلى مال الغير لا يسقط ضمانه..... ٥٢١/٧
- الضرورة ترفع بقدر الحاجة..... ٢٦٧/٧
- الضرورة ترفع التحريم..... ٢٥٥/٧
- الضرورة تقتضي الترخيص..... ٢٥٦/٧
- الضرورة تقدر بقدرها..... ٥١٣ - ٥١٢ ، ٤٨٤/١ ، ١٧٦/٧ ، ٢٥٦ ، ٢٦٠ ، [٢٦٧] ، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٤ ، ٣٠٢ - ٤٤٣ ، ٤٣٦/١٠ - ٢٤٣/١١ - ٢٤٣/١٢ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٩ - ١٤ - ٥٦٠/١٤ - ٢٥ / ٢٥ - ٢٦ / ٢٦ - ٢٥
- الضرورة تقيد بقدرها..... ٢٦٨/٧
- ضرورة ثبوت الأعم بثبوت الأخص..... ١٨٩/٢٧
- الضرورة فيما يكثر لا فيما ينذر..... ٤١٩/٧
- الضروري أصل لما سواه من الحاجي والتحسيني..... ١٦٨/٤ - (٥٣٥)/٣
- الضروريات كما تأصلت في الكتاب تفصلت في السنة..... ٥٢٨/٣
- ضعف مدرك الوجوب يوجب سقوطه بالنسيان..... ٤٣٦ ، ٤١٩/١٢ ، [٤٣٩]
- ضعف المعنى لا يؤثر في التعليل بالمظنة..... ٣٢٨/٢٩
- الضعيف الذي تلقته الأمة بالقبول فإنه يعمل به على الصحيح وجوباً..... ٣٩٥/٢٨
- الضعيف لا يثبت حكمه مع القوي..... ١٣٠/١١
- الضعيف لا يحتاج به في الأحكام والعقائد..... ٣٨٩/٢٨
- الضعيف لا يظهر في مقابلة القوي..... ٢٩٦ - ٢٩٣/٩ ، ١٣٠/١١ - ٢٩٦ - ٤٣٢/٢٥
- الضعيف لا يعارض القوي..... ١٣٤/٧ ، ١٣٥ - ١٤٠/٨ - ٨٠/٩ ، ٨١ - ١٣٠/١١ - ٤٣٢/٢٥ - ٢٢٦ ، ٢٢٢/٣٣ - ٥٩٨ ، ٥٩٥ ، ٤٠٢/٢٩
- الضعيف لا يفسد القوي..... ١٣٠/١١

- الضعيف لا يقاوم القوي ٨٤/٩
- الضعيف لا ينسخ القوي (٦٨٣)/٣٣
- الضعيف المضمحل الأثر ينزل منزلة المعدوم ٦١٥ ، ٦١١/١٢
- الضعيف يضمحل في مقابلة القوي (١٣٠)/١١
- ضمان الإلتاف لا يختلف باليسار والإعسار ٥٧٤/١٣
- الضمان إنما يجب بإتلاف مال متقوم (٣٢٩)/١١
- الضمان إنما يجب بالقبض ٣٤٢/١٤
- الضمان بالشك لا يجب ٤٠٥/١٤
- الضمان بالعقد الفاسد يتقدر بالمثل شرعا (٤٠٩)/١٦ - ٤٦٩/١
- الضمان بدل التالف (٦٥٦)/١٢
- الضمان بقدر التالف ٥٧/١١ ، ٣٦٠ - ٦٤٥/١٢ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، [٦٥٦] - ٥٤١ ، ٥٤٠/١٤
- ٥٧ ، ٤١/١٥
- الضمان بقدر العمل (٦٥٦)/١٢
- الضمان بقدر الهالك (٦٥٦)/١٢
- ضمان التملك لا يستدعي صنعا ٥٤٩/١٤
- ضمان خطأ الإمام فيما يقيمه من الأحكام في بيت المال (٤٠٥)/٢٦
- الضمان سبب لاستحقاق الربح كالمال والعمل (٥١٥)/٢١
- الضمان سبب لإيجاب الملك (٥٤٧)/١٤
- الضمان سبب لملك المضمون ٥٥٦/١٤
- ضمان الصبي ما أئلف من مال الغير وإن كان غير مميز ٥٨٠/٢٥
- ضمان العدوان لا يجب إلا على المتعدي (٣٠٥)/١٤
- ضمان العدوان مقيد بالمثل ٤٦٩/١
- الضمان على الغاصب دون الأمر ٥٧٧/١٤
- الضمان على قدر الإلتاف (٦٥٦)/١٢
- الضمان على قدر الذهاب (٦٥٦)/١٢
- الضمان على قدر الملك ٦٦٥ ، ٦٦٣/١٣
- الضمان على المتعدي (٣٠٥)/١٤
- الضمان على من تعدى ٣١٥/٢
- ضمان الغصب ضمان جبر الفائت ٢٧٢/٢٣
- ضمان الغصب لا يوجب الملك في المضمون ٢٧٢/٢٣
- ضمان الغصب هل يجب في زوائد المغصوب أم لا (٢٨٥)/٢٣

- ضمان الغصب يوجب الملك دون ضمان الجناية ٥٤٩/١٤
- ضمان فاسد العقد كضمان صحيحه ٤٤١/١
- الضمان في الأموال هو في مقابلة فوات اليد والملك بحاله ٥٥٣ ، ١٤/ (٥٤٨)
- الضمان في الذمة يجب بالشرط ٣٦٢ ، ١٤/ ٣٦١
- الضمان في المثليات مثلي وفي القيميات قيمي ٦٧٢/٣
- الضمان في مرض الموت من الثلث ٧٨/١٣
- الضمان لا يجب إلا بالقبض ٤٦٨/١ - ١٤/ [٣٣٣] ، ٣٤١ ، ٤٨٤ - ١٦/ ٤٢٠
- الضمان لا يجب بالواجب ٦٠٥/٢٥
- الضمان لا يسقط إلا بالأداء أو الإبراء ٢١٤/١٣
- الضمان لا يسقط بالأعذار ٣٠٧/١٣
- الضمان لا يسقط بالشبهات ٤٦٨/١
- الضمان لا يسقط بالعدر ٤٦٨/١
- الضمان لا يكون إلا بعد ثبوت الملك وتقرره ٥٥٠/١٤
- الضمان لا يوجب الملك ٥٤٨/١٤ - ٤٨٥/١
- ضمان المجهول باطل وكذلك ضمان مال أصله أمانة باطل ٣٤٠/٢
- الضمان مضمون عليه بالعقد ٣٤٢/١٤
- الضمان من الجوابر ٥٩٠/١٤ - ٥٢٣/٧
- الضمان من وقته ٤٨٦/١٤
- الضمان منوط بالتعدي ٣٠٥/١٤ - ٤٦٨/١
- الضمان هل يترتب في شيء بمجرد النية من غير فعل ٦٠٧/١٤
- الضمان الواجب لحق العباد غير مبني على الاحتياط فلا يجب في موضع الشك ٦٢٦/١٣
- الضمان والأمانة لا يجتمعان ٥١٥/١٤
- الضمان يتعلق بالإتلاف ٣١/١٨ - ٤٣١ ، ٤٢٢ ، ٣٦٤/١٤
- الضمان يتقدر بقدر المتلف ٤٦٩/١
- الضمان يجب باليد لا بالملك ٧٠/١٤
- ضمان اليد في مقابلة فوات يد المالك والملك باق ٥٥٣ ، ١٤/ (٥٤٨)
- الضمان يستدعي الماثلة ٢٤/١٥
- الضمان يستوي فيه المكلف وغيره ٤٧٧/١٧
- الضمان يقدر بالمثل ٦٥٦/١٢
- الضمان ينافي الأمانة ٣٤٠/٢٢
- الضمان يتتفي بانتفاء الضرر ٤٥٤/١٤

- الضمانات تجب إما بأخذ أو بشرط ١٤/٤٦٨ - [٣٥٥]
- الضمانات تجب بالشرط ١٤/٣٦١
- الضمانات في الذمة لا تجب إلا بأخذ أو شرط ١٤/٣٥٥
- الضمانات يحمل أبداً عودها على أقرب مذكور ٣٢/٢٠٥
- ضمني كل إقرار معتبر مثل صريحه ٢٥/٢٣٩
- الضمير الخاص لا يوجب تخصيص عامه ٣٠/٥٧٥
- الضمير يرجع لأقرب مذكور إلا للدليل صارف ٣٢/٢٠٥
- الضمير يعود إلى أقرب مذكور ٣٢/٢٠٥
- ضوابط تختص بباب من أبواب الأسرة ١/٤٧٦
- ضيق المال لا يسقط حق صاحب الفرض ١٣/٢٢٤ ، ٢٢٥
- الطارئ بعد العقد قبل تمام المقصود به كالمقارن للعقد ١٦/١٧١
- الطارئ بعد العقد قبل حصول المقصود به كالمقارن للعقد ٨/٤٧٨
- الطارئ بعد العقد قبل حصول المقصود به كالمقارن له ٩/٥٤٧
- الطارئ بعد العقد قبل حصول المقصود به كالمقترن بالسبب ١٦/١٧١
- الطارئ بعد العقد قبل حصول المقصود به كالمقترن بالعقد ١٥/٤٢٤ - ١٦/١٧١
- الطارئ بعد العقد قبل حصول المقصود به كالمقترن للعقد ١/٤٧١
- الطارئ بعد العقد قبل القبض من الزوائد يجعل كالموجود عند العقد حكماً ١٦/١٧٢
- الطارئ على العقد الموقوف يجعل كالمقارن للعقد ١٥/١٢٠
- الطارئ في الدوام كالمقارن في الابتداء ٨/٤٨٣
- الطارئ قبل حصول المقصود بالسبب كالمقترن بأصل السبب ٨/٥٥٧ - ١٢/١٧٤
- الطارئ من الشيوع ليس نظير المقارن ٢٢/٤٧
- الطارئ هل هو كالمقارن ٨/٥٥٨ ، ٥٥٩ - ١٥/٤٢٤ ، ٢٢٥ - ١٦/١٧٢
- الطارئ هل ينزل منزلة المقارن ٨/[٤٧٧] ، ٥٦٠ - ٩/٥٤٧ ، ٥٤٩ - ١٠/٤٣ - ١١/٤٣
- الطاعة إذا صارت سبباً للمعصية ترتفع الطاعة ١٢/٢٢٩ ، ٢٣٠ ، [٢٣٦] ، ٢٣٩
- طاعة الإمام إنما تجب فيما لا إثم فيه ٢٦/٣٠١
- طاعة الإمام فيما ليس بمعصية فرض ٢٦/[٢٩٧] ، ٣٤٩
- طاعة الإمام فيما ليس بمعصية لازمة ٢٦/٣٠١
- طاعة الإمام فيما ليس بمعصية واجبة ٢٦/٣٠١
- طاعة الإمام لازمة ما لم يأمر بمعصية ٢٦/٢٩٧
- الطاعة أو المعصية تعظم بحسب المصلحة أو المفسدة الناجمة عنها ٣/٣٤٧ ، ٣٥١ - ٤/٢٧٩

- الطاعة أو المعصية تعظم بعظم المصلحة أو المفسدة الناجمة عنها ٢٢٠/١١
- الطاعة أو المعصية تعظم بعظم المصلحة أو المفسدة الناشئة عنها [٣٧١]/٣
- طاعة أولي الأمر واجبة فيما ليس بمعصية وما ليس بخروجاً عن أحكام الشرع ٣١٤/٢٦
- الطاعة بحسب الطاقة (١٧٨)/٧
- طاعة السلطان واجبة فيما لا يعلم أنه معصية ٥٧٠/١٤
- الطاعة متى صارت سبباً للمعصية سقطت (٢٣٦)/١٢
- طاعة المخلوق في معصية الخالق جديرة بغاية التوقي والاجتناب (٢٢١)/١٢
- الطاعة والمعصية لا يجتمعان ٢٦٦، ٢٦٤، ٢٢٢/١٢
- الطاعة يلزم منها المكلف ما ألزم نفسه (٤٠٧)/١٠
- الطرح والترجيح فرع التعارض وعدم إمكان الجمع ١٦٣/٣٣
- الطرف تبع للنفس حيث صارت الجناية قتلاً فإذا لم يجب قصاص النفس لم يجب في الطرف (١٧٢)/٢٦
- طريان الحل البات على الموقوف يطله ١٤٠/١٠
- طريق إثبات الديات التوقيف ٢١٧/٢٦
- الطريق الأعظم الذي تثبت به الكليات الشرعية هو الاستقراء المعنوي ... ٢٠٢، ٢١٨-٢١٣/٢٧، ١٠/٥ - ٥٦٤، [١٦٥]،
- الطريق إلى معرفة كون الحكم منسوخاً شيئاً لفظ النسخ والتاريخ مع التنافي (٧١٩)/٣٣
- طريق الحس أقوى طرق العلم (٢٠٣)/٢٧
- الطعام ينبنى على المسامحة (٤٤٩)/٢٤
- الطفل لا حكم لكلامه (٣٦٧)/١٢
- الطلاق إذا وقع بعضه كمل (٤٧٧)/٢٣
- الطلاق جنس لا يتفاوت فالجزء منه يقع على جملة ٤٧٩/٢٣
- الطلاق الرجعي هل يقطع النكاح ٩٩، ٧٦/٢
- الطلاق الرجعي هل يقطع النكاح أو لا ١٩٧، ٨٧، ٧٦، ٦٥/٢ - ٤٧٧/١
- الطلاق الصريح لا يفترق إلى قصد المعنى [٤٦١]/٢٣
- طلاق غير المدخول بها لا يوجب العدة ٥٩٨/٢٣
- الطلاق لا يتبعض ٤٨١، [٤٧٧]/٢٣
- الطلاق لا يتجزأ (٤٧٧)/٢٣
- الطلاق لا يصح إلا بعد صحة النكاح (٤٤٧)/٢٣
- الطلاق لا يقع إلا إذا تقدمه نكاح (٤٤٧)/٢٣
- الطلاق لا يقع إلا على ذوات العصم الثابتات (٤٤٨)/٢٣

- الطلاق لا يقع إلا من نكاح ثابت.....٢٣/٤٤٧ (٤٤٧)
- الطلاق لا يكون إلا بعد تحقق الزوجية.....٢٣/٤٤٧ [٤٤٧]
- الطلاق لا يكون بدون المحل.....٩/١٧٤
- الطلاق لا يكون بدون المحل.....٩/١٧٢
- الطلاق المعلق بالشرط كالموقع بعد الشرط.....٢٣/٤٨٣ [٤٨٣]
- الطلاق المعلق بالشرط واقع عند تحقق الشرط المعلق عليه لا قبله.....٢٣/٤٨٩
- الطلاق المعلق بشرط كالموقع بعد الشرط.....٢٣/٤٩١
- الطلاق المعلق بشرط كالموقع بعده.....٢٣/٤٩١
- الطلاق المعلق على شرط غير مستحيل لا يقع قبل وجود الشرط.....٢٣/٤٨٣ (٤٨٣)
- الطلاق المعلق على شرط يستحيل وجوده يلغى الشرط ويقع الطلاق.....٢٣/٤٨٤
- الطلاق المقترن بعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحداً.....١/٣٤٨
- الطلاق والإيلاء لا يصحان قبل النكاح.....٢٣/٤٤٨
- الطلاق يحتاط فيه.....٩/١٨٣
- الطلاق يفتقر إلى النية في الكناية ولا يفتقر إليها في الصريح.....٢٣/٤٦٩ (٤٦٩)
- الطلاق يقتضي سابقة النكاح.....٢٣/٤٤٨ (٤٤٨)
- الطلاق يقع بالكناية مع النية.....٢٣/٤٦٩ (٤٦٩)
- الطلاق يقع مع الجهالة.....٢٣/٤٦١ (٤٦١)
- طلب الأجر بقصد الدخول في المشقة قصد مناقض.....٤/٩٧ (٩٧)
- طلب تحصيل الحاصل محال.....٢٧/٧٩ (٧٩)
- الطلب الشرعي في الرخصة لا ينافي كونها رخصة.....٢٨/٧٠
- طلب المحال محال.....٢٧/٨٨
- طلب الولاية لحظ النفس ممنوع.....٢٦/٢٧٥
- طلب الولاية لمصلحة عامة جائز.....٢٦/٢٧٥ [٢٧٥]
- طلب الولاية منهى عنه.....٢٦/٢٧٥
- الطلقة لا تتبع.....٢٣/٤٧٧ (٤٧٧)
- الطهارات إذا ترادفت تداخلت.....١٩/١٩٣ (١٩٣)
- الطهارات تتداخل.....١٩/١٩٣ (١٩٣)
- الطهارات كلها إنما جعلت على ما يظهر ليس على الأجواف.....١٩/٣٥ (٣٥)
- الطهارات موضوعة على التداخل فعلاً ونية.....١٩/١٩٣ (١٩٣)
- الطهارتان لا تتداخلان.....١٩/١٩٤
- الطهارة تثبت بالتبعية.....١٩/٥٣ (٥٣)

- طهارة الحدث لا تسقط بعذر ما..... ١٨٧/١٩
- طهارة الصبي ناقصة..... ٤٤٥/١٧
- الطهارة لا تسقط بالنسيان والجهل..... (١٨٧)/١٩
- الطهارة لا تسقط بحال..... (١٨٧)/١٩
- الطهارة لا تسقط بعذر من الأعذار..... [١٨٧]/١٩
- الطهارة لا يصح أن تبطل من وجه دون وجه..... ١٩٩/١٩
- طهارة المعذور تنتقض بخروج الوقت..... ٢٨٢/١٩، [٢٩١]
- طهارة النجس تفتقر إلى النية..... ١٨١/١٩
- الطهارة الواجبة لا تسقط بالجهل..... ١٨٩، (١٨٧)/١٩
- الطوارئ هل تراعى أم لا..... (٥٤٩)/٨
- الطواف بالبيت صلاة..... ٣٥٩، (٣٥٥)/٢٠
- الطواف بالبيت يشبه الصلاة..... (٣٥٥)/٢٠
- الطواف صلاة..... (٣٥٥)/٢٠
- الطواف يجري مجرى الصلاة..... [٣٥٥]/٢٠
- طول الفصل يقطع الارتباط..... ٤٨٦، ٤٨٥/١٥
- الظالم أحق أن يحمل عليه..... ٧٨/٨، ٨١، [٨٥]، ٩٤، ٩٧
- الظالم أحق بالحمل عليه..... (٨٥)/٨
- الظالم أحق من حمل عليه..... (٨٥)/٨
- الظالم لا يجوز إيقاع الظلم عليه من المظلوم..... ٨٠/٨
- الظالم لا يظلم..... ٨٨، ٨٢، (٧٧)/٨
- الظالم لا يظلم بل ينصف..... (٧٧)/٨
- الظالم لا يظلم ولكن ينتصف منه..... ٨٦، [٧٧]/٨
- الظالم يستحق العقوبة شرعا..... ٩٧، ٨٨، ٨٦/٨
- ظاهر الأمر الوجوب..... ٦٠/٣١
- الظاهر أن كل عامل وعاقِد يعمل لنفسه وإنما يعمل ويعقد لغيره بعارض توكيل..... (٤٩٤)/٦
- الظاهر أن من أقدم على تصرف يقصد تصحيحه..... ٣٤٣/١٦
- الظاهر إنما يكون حجة لدفع الاستحقاق لا لإثبات الاستحقاق..... ٢٩٣/١١
- الظاهر إنما يكون حجة لدفع الاستحقاق لا لإثباته..... (١٢٥)/١٣
- ظاهر الباء في اللغة للإلصاق..... (٧٠٢)/٣٢
- الظاهر بقاء الجنابة..... (٦٧)/٢٦
- الظاهر بقاء الحياة..... ٤١٥، (٤١٣)/٦

- الظاهر بقاء العقد.....(٤١٠)/٦
- الظاهر بقاء ما كان على ما كان(٣٩٢)/٦ ، ٣٩٥
- الظاهر حجة.....٤١٢/٢٨
- الظاهر حجة دافعة للاستحقاق لا مثبتة له.....(١٢٥)/١٣
- الظاهر حجة في دفع الاستحقاق لا في إثباته٣٣٨/٨ - ١٨٧/١٤ ، ١٩٠
- الظاهر حجة في الدفع لا في الاستحقاق.....(١٢٥)/١٣ ، ١٣٠
- الظاهر حجة لدفع الاستحقاق.....١٣٢ ، ١٢٨/١٣
- الظاهر حجة لدفع الاستحقاق لا لإثباته.....[١٢٥] ، ١٣ - ٧٠/١٤
- الظاهر حجة للدفع لا للاستحقاق.....(١٢٥)/١٣
- ظاهر دخول العاقد في العقد إقرار بكونه قادرا على تسليم بدله.....١٩٠/١٥
- الظاهر دليل شرعي يجب اتباعه والعمل به٥٧٧/٣١
- الظاهر ظني الدلالة.....٤٤١/٢
- الظاهر عدم النسخ.....(٦٧٧)/٣٣
- الظاهر في الناس الحرية.....(٣٥)/٧
- الظاهر في النهي التحريم.....(٣٤٣)/٣١
- ظاهر القرآن الذي لم يثبت خصوصه بالاتفاق لا يجوز تخصيصه بخبر الواحد.....٤٢١/٢
- الظاهر لا تثبت به الحقوق بل ترجح به الدعوى.....١٣٣/١٣
- الظاهر لا تثبت به الحقوق لاحتمال خلافه وإنما ترجح به الدعوى.....١٣٠/١٣
- الظاهر لا تثبت به الحقوق وإنما ترجح به الدعوى.....(١٢٥)/١٣
- الظاهر لا تثبت به الحقوق وإنما ترجح به الدعوى.....٤٤٨/١
- الظاهر لا يبطل إلا باليقين.....٣٢٧/٦
- الظاهر لا يبطل بالشك.....٢١٢/٦
- الظاهر لا يترك للاحتمال.....٥٧٨/٣١ - ١٢٦/٧
- الظاهر لا يستحق به على الغير.....٣٤٢/٢
- الظاهر لا يعارض الأصل.....(١٨٥)/١١
- الظاهر لا يعارض البيئة.....٤٣٢/٢٥
- الظاهر مقدم على الأصل.....(١٨٥)/١١
- الظاهر من حال مجهول الحال الحرية.....(٣٥)/٧
- الظاهر من مذهب مالك أن المستكح يلغي الشك ويرجع إلى الأصل.....(٤٥١)/٧
- الظاهر من اليد الملك.....(٦٩)/١٤
- الظاهر يسقط اعتباره إذا تبين الحال بخلافه.....٣٣٨/٨ - ٦٨/٧

- الظاهر يصلح حجة للدفع دون الاستحقاق..... ٣٦٢/٢
- الظاهر يصلح للدفع لا للاستحقاق..... ١٣/ (١٢٥)
- الظاهر يعتبر إذا لم يكن فيه إلزام الغير..... ٣٣٨/٨
- الظاهر يقدم على المؤول..... ٣٩٣/٢
- الظاهر يكفي لدفع الاستحقاق..... ١٣٣، ١٣١/١٣
- الظاهر يكفي لدفع الاستحقاق لا لإثباته..... ١٣/ (١٢٥)
- الظاهر يكفي للدفع لا للاستحقاق..... ١٣٢/١٣
- ظرف الزمان والمكان حجة..... ٣٢/ (١١٧)
- الظفر بالحق إنما يكون في الأمور الخاصة دون العامة..... ٤٨٤/١٣
- ظفر المستحق بجنس حقه وبغير جنسه عند تعذر أخذه ممن هو عليه جائز..... ١٣/ (٤٧٩)
- ظفر المستحق بحقه عند تعذر أخذه ممن هو عليه جائز إلا في حق المجانين والأيتام والأموال العامة لأهل الإسلام..... ٤٨٠/١٣
- الظلم لا يبيح الظلم..... ٧٧/٨
- الظلم لا يبيح مال الظالم..... ٨١، ٧٨/٨
- الظلم لا يجوز إمضاؤه..... ٦١/٨
- الظلم لا يجوز إمضاؤه بل يرد ويفسخ..... ٦٤، ٦٢/٨
- الظلم لا يجوز تقريره..... ٦١/٨
- الظلم لا يحل إقراره..... ٦١/٨
- الظلم لا يكون سببا لاكتساب حق..... ٤٤/٨
- الظلم يجب إعدامه..... ٣٩/٨
- الظلم يجب إعدامه لا تقريره..... ٦١/٨
- الظلم يجب إعدامه ولا يحل تقريره..... ١٠٨/٨
- الظلم يجب إعدامه ويحرم تقريره..... ١٠٤، ٦٣، ٤٤/٨
- الظلم يجب دفعه ويحرم تقريره..... ١٤٦، ١٤٤/١٣ - ٨٨، ٨٦، ٨١، ٧٨/٨
- الظلم يجب رفعه..... ٣٩/٨
- الظلم يحرم تقريره..... ٣١٦، ٣١٣/١٢ - ٩٧، ٩٣، [٦١]، ٤٤، ٤٠/٨
- الظن إذا كان كاذبا فلا أثر له..... ٦٧/٧
- الظن الغالب بمنزلة اليقين حكما..... ٤٩٩/٦
- الظن الغالب في حكم اليقين..... ٥٠٦/٦
- الظن الغالب يقوم مقام العلم..... ٥٠٠/٦
- الظن الغالب ينزل منزلة التحقيق..... ٤٩٩/٦

- الظن غير المطابق هل يؤثر ٥٤٣/١ - (٦٨)/٧ ، ٧٢
- الظن في باب جلب النفع ودفع الضرر قائم مقام العلم..... ٥١٥/٦
- الظن كاف في ترتب الأحكام..... ٢٧/ (٣١٧)
- الظن لا يكفي في القواعد الأصولية..... ٢٧/ (٢٢٩)
- الظن معتبر في الأحكام..... ٢٧/ (٣١٧)
- الظنون كلها في الأحكام معطلة..... ٦٠٠/٣
- الظني لا يرفع القطعي ولا يزيله..... ٢٨٢/٢٨
- الظني لا يعارض القطعي..... ١٦٣/٢٨ - ٤١٧/٢
- الظهار جائز من كل من جاز طلاقه..... ٢٣/ (٥٨٥)
- الظهار هل المذهب فيه مشابهة الطلاق أو مشابهة اليمين..... ١٩٧ ، ٦٥/٢ - ٤٧٧/١
- الظهار هل المذهب فيه مشابهة الطلاق أو اليمين..... ١٠٤/٢
- الظهار والطلاق لا يدخلان قبل الملك..... ٢٣/ ٥٨٥
- الظهر أصل والجمعة بدل..... ١٩/ ٣٩٤
- ظهور أمارات الشيء هل تنزل منزلة تحققه..... ١١/ [٤٠٣]
- ظهور أمارات الشيء هل ينزل منزلة تحققه..... ٩/ ٥٢٩ ، ٥٣٢
- ظواهر النصوص تقيد بما يعقل معناه وتشهد له قواعد الشرع..... ٣١/ [٤٦٥] - ٣٢/ (٤٩٧)
- العاجز بنفسه لا يصير قادرا بغيره..... ١٩٨/٧
- العاجز عن الأمر والفعل تجوز النيابة عنه بغير أمره..... ١٣/ ٥٢٩ - ٢٣/ ٥٦
- العاجز عن العبادة يلزمه رعاية الأقرب إلى الامثال..... ٢/ ٣٥٧
- العادات الأصل فيها عدم الحظر فلا يحظر منها إلا ما حرم الله سبحانه وتعالى..... ٦/ (٣٦٤)
- العادات الأصل فيها العفو..... ٥/ ٤٧٤ ، ٤٩٢
- العادات الأصل فيها العفو فلا يحظر منها إلا ما حرمه الله..... ٦/ ٣٤٧ ، [٣٦٣] - ٨/ ١١٧
- العادات تنقلب عبادات بالنيات الصالحات..... ٤/ ٤٨٥ ، ٤٩٥ - ٦/ ١٩ ، ٢٥
- العادات التي الأصل فيها الإباحة واتباع المعاني المعقولة..... ٥/ ٤٧٩
- العادات لا تقتصر إلى نية..... ٦/ ٢٧٠
- العادات والتجارب القائمة عند مختلف الأمم إذا ثبت من مصالحها أو مفسادها ما يبلغ مبلغ الضروريات أو الحاجيات فإنها تستدعي وضعها تحت النظر الشرعي..... ٥/ ٣٩٨
- العادة إن كانت فعلية لم يخص بها..... ٣١/ ٧٨
- العادة أن كل متكلم يحمل لفظه على عرفه..... ٨/ (٢٣٣)
- العادة إنما تقيد اللفظ المطلق إذا تعلق بإنشاء أمر في الحال دون ما يقع إخبارا عن متقدم فلا يقيد به العرف المتأخر..... ٨/ ١٦٣

- العادة إنما تكون محكمة إذا اطردت أو غلبت..... ١٥٠/٨
- العادة تنزل منزلة الشرط..... ٢١٨/٨
- العادة تنقلب إلى عبادة بالنية..... (٦٣)/٦
- العادة الطارئة بعد العام لا أثر لها ولا ينزل اللفظ السابق عليها..... ١٦٢/٨
- العادة القولية تخصص العموم..... ٧٧/٣١
- العادة لا يرجع فيها إلى النادر وإنما يرجع فيها إلى الغالب..... (١٤٧)/٨
- العادة لو اطردت أدير الحكم عليها..... (١٤٧)/٨
- العادة ليس لها قوة الشرط في المعاوضات..... ٢٥٢، ٢١٨/٨
- العادة محكمة... ٢٥٥/١، ٣١٨، ٣٢٤، ٣٦٨، ٣٧١، ٣٩٧، ٤٦٠، ٤٨٠، ٤٨٣، ٤٨٧، ٥١٦، ٥٣٥، ٥٤٤ - ٣١/٢، ٣٩، ٥٥، ٥٧، ٥٨، ١٣٥، ١٦٠، ١٩٦، ٣٧١، ٥٣٩ - ٢٧٠/٣ - ٥/٥، ٢٤٥، ٢٥١ - ٨/ [١١٣]، ١٣٧، ١٤٠، ١٤١، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٢، ١٧٠، ١٨٤، ١٨٤، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٠، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧٣، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٣ - ٣٦٣/٩، ٣٦٨، ٣٩٥، ٣٩٦، ٤٣٨ - ٤٠٠/١٠ - ٢٤٠ - ٣٨١/١١، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦ - ٣٥٨/١٤ - ١٦/١٦، ٩٥، ٩٧ - ٢٩٤/١٨ - ٢٠/٢٠، ٤٩٦، ٤٩٦ - ٢٥٦/٢١ - ٥٤٣/٢٢ - ٢٧/٢٣، ٣١، ٣٠٣، ٣٦١ - ٧٨/٣١ - ٤٥٣/٢٤ - ٤٨٦/٢٨
- العادة محكمة إذا اطردت..... ٥٣٥/١
- العادة محكمة ما لم يعارضها دليل شرعي..... (١٣٩)/٨
- العادة مخصصة..... (٧٧)/٣١
- العادة مخصصة للعموم..... ٩٢، ٥٣٦/٣٠ - ٥٨٦ - ٣١/ [٧٧]، ٩٢
- العادة المخصصة ما كانت زمن النبي..... ٧٨/٣١
- العادة مطردة أو غالبية..... ٢٨٢/٨
- العادة المطردة تقوم مقام الإفصاح باللسان..... (١٤٧)/٨
- العادة المطردة في زمن الواقف وبلده منزلة منزلة شرطه..... ٢٤٨/٨
- العادة المطردة في ناحية تنزل منزلة الشرط..... [٢٥١]، ٢٤٨، ٢٤٠، ٢٣٩، ١٢٧، ١١٦/٨
- العادة المطردة في ناحية هل تنزل عاداتهم منزلة الشرط..... (٢٥١)/٨
- العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط..... (٢١٤)/٨
- العادة معتبرة في تقيد مطلق الكلام..... (٢٦٣)/٨
- العادة معمول بها شرعا..... (١١٣)/٨
- العادة هل هي كالشاهد أو الشاهدين..... ٤٩٠/١

- العادة والعرف يخصان ما أبهمه المتعاقدان ٣٨٢/١١ - ١١٧/٨
- العارض بعد حصول المقصود لا يجعل كالمقترن بالسبب ٤٥/١١
- العارض قبل حصول المقصود بالشيء كالمقترن بأصل السبب (٥٥٧)/٨
- العارض من السبب لا يؤثر فيما انتهى حكمه بالاستيفاء ٥٥٨/٨ ، ٥٦١ - ٩/٥٤٧ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ - ٤٣/١١
- العارية أمانة ٥٧٥ ، ٥٧٤/٢٢
- العارية تبطل بالموت ٥٣٢/١٦
- العارية ترتد بالرد ٢٢٢/١٦ - ٣٠/١٤
- العارية تضمن بقيمة يوم التلف ٩/١٥
- العارية عقد إرفاق ومعونة (٥٥١)/٢٢
- العارية مضمونة ٥٧٨/٢٢
- العارية مضمونة في يد المستعير ٥٧٨ ، (٥٧٣)/٢٢
- العارية مؤداة ٥٧٤/٢٢ - ٤٧٧ ، ٤٢١/١
- العارية هل هي تملك للمنافع أو إباحة للتصرف ٢٣٨/١٤
- العاصي في سفره يترخص بالرخص ٣٦٢/٧
- العاصي كالمطيع في الرخص ٣٥٨/٧
- العائد في حقوق العقد مستبد به (١٩٥)/١٦
- العائد له أن يستوفي النفع المعقود عليه ومثله ودونه في الضرر ولا يملك فوّه ٥٤٥ ، ٤٦٩/٧ ، [٥٥١] - ٢٩/١٢
- العاقل لا يتهم بقصد الإضرار بنفسه (٣٤٧)/٩
- العاقل لا يقدم على الإضرار بنفسه ٣٤٨/٩
- العام بصيغة الجمع في أصل اللغة لا يعبر به عن الواحد ٣٠٨/٣١
- العام بعد التخصيص بمعين حجة فيما بقي من أفراد ٣٢٩/٣٣
- العام بعد التخصيص بمعين حجة فيما بقي من الأفراد [٣٨١]/٣٠
- العام بعد التخصيص حجة إلا أن يكون التخصيص إجمالياً (٣٨١)/٣٠
- العام بعد التخصيص حجة إن خص بمتصل وإلا فلا ٣٨٢/٣٠
- العام بعد التخصيص حجة في الباقي (٣٨١)/٣٠
- العام دلالة ظنية ٣٣٥/٣٠
- العام دلالة على أفراد ظنية ٣٣٥/٣٠
- العام الذي لزمه تخصيص يرجع على خاص ملزوم التأويل (٤٨١)/٣٣
- العام عمومه شمولي ٣٢٤/٣٠

- العام عمومه شمولي وعموم المطلق بدلي [٣٢١]/٣٠
- العام في الأشخاص عام في الأحوال وغيرها [٣٠/(٤١٣)]، ٤١٧
- العام في الأشخاص عام كذلك في الأحوال ٤١٤/٣٠
- العام قد يراد به الخصوص والخاص قد يراد به العموم ٣٧١/٣٠
- العام قطعي في دلالة كالأشخاص ٤٠٤/٢
- العام كثيرا ما يطلق ويراد به الخصوص [٣٠/(٣٧١)]، ٣٧٩
- العام المتأخر ينسخ الخاص المتقدم ٦٠٠/٣٣
- العام المتضمن معنى المدح أو الذم للعموم [٣٠/(٣٨٩)]
- العام المخصوص حجة بعد التخصيص ولو عظمت صور التخصيص [٣٠/(٣٨١)]
- العام المخصوص يبقى عاما فيما عدا ما خصص [٣٠/(٣٨١)]
- العام المراد به الخصوص مجاز ٣٧٢/٣٠
- العام المطلق على العام الوارد على سبب ٣٩٧/٢
- العام والخاص من عوارض الألفاظ ١٩٢/٣٠
- العام يبقى على عمومته حتى يثبت التخصيص ٥٣٩/٢
- العام يجري على عمومته حتى يثبت الخصوص ١٦٦/٣٢
- العام يجري على عمومته حتى يرد ما يخصه ١٢٣، ١١٩/٣١
- العام يجري على عمومته حتى يرد المخصص [٣٠/(٣٣٧)]، ٣٧٢ - ٤١٦/٣١
- العام يحمل على الخاص [٣٣/(٦٠٠)]
- العام يخص بالقياس [٣١/(٥١)]
- العام يدل على كل أفراد ما لم يخص ٣٨٧/٢
- العام يستغرق كل أفراد ما لم يخص ٤٤٠/٢
- العام يطلق ويراد به الخاص [٣٧١]/٣٠
- العام يقع الحكم في على كل فرد فرد ٣٢١/٣٠
- العام يقع حكمه على كل فرد فرد ٣٢٨/٣٠
- العامد والناسي في حكم الفروض سواء ٤١٢/١٢
- العامي يقلد من علم أو ظن أهليته للاجتهاد بطريق ما ١١٤، ١٠٤/٣٣
- العبادات البدنية لا تجري فيها النيابة ٢٠٧، ٢٠٥/٢٠
- العبادات البدنية لا يصح أداؤها في حال الجنون ٣٨٩/١٢
- العبادات البدنية المحضة لا تجوز فيها النيابة على الإطلاق إلا ما خص بدليل ٦٦٠/١٢
- العبادات البدنية المحضة لا تجوز النيابة فيها على الإطلاق ٢٢٢/٦
- العبادات التحكمات فيها غالبية واتباع المعنى نادر [٥/(٤٨١)]

- العبادات تسقط بموت من عليه.....٢٦٨/١٣، ٢٧٠، ٢٧٨، ٢٨١-٤٩١/١٥
- العبادات توقيفية موقوفة على نص الشارع.....١٧/ (٢٤)
- العبادات التي فعلها النبي ﷺ على أنواع يشرع فعلها على جميع تلك الأنواع لا يكره منها شيء.....١٧/ (١٠١)
- العبادات التي لا لبس فيها لا تحتاج إلى نية.....١٧٢/٦
- العبادات التي يكتفى بحصول بعض شرائطها في أثناء وقتها إذا وجد الشرط في أثناءها فهل يحكم لها بحكم ما اجتمعت شرائطها من ابتدائها أم لا.....١٠/ ٥٤٩
- العبادات التي يكتفى بحصول بعض شرائطها في أثناء وقتها إذا وجد الشرط في أثناءها فهل يحكم لها بحكم ما اجتمعت شرائطها من ابتدائها أم لا.....١٠/ ٥٤٧، ٥٥١، [٥٦٠]-٣٤٣/١٧، ٣٤٥
- العبادات ذات الأفعال يكتفى بالنية في أولها.....١٨٨/٦
- عبادات الصبيان تقع نفلا.....١٧/ ٤٤٥
- العبادات كلها سواء كانت بدنية أو مالية أو مركبة منهما لا يجوز تقديمها على سبب وجوبها.....٢٧/ ٦٦٦
- العبادات كلها سواء كانت بدنية أو مالية أو مركبة منهما لا يجوز تقديمها على سبب وجوبها ويجوز تقديمها بعد سبب الوجوب وقبل الوجوب أو قبل شرط الوجوب.....١٣/ ٥١٤-١٧/ (٤٩)
- العبادات كلها على الإطلاق لا يدخلها الحكم البتة.....١٧/ (٤٨٣)
- العبادات كلها مبناه على الاتباع لا على الابتداع.....١٧/ (٢٣)
- العبادات لا تسقط بالعجز عن بعض شروطها ولا عن بعض أركانها.....١٠/ (٤٥٠)
- العبادات لا يجري فيها التحمل.....١٧/ (١١٣)
- العبادات لا يقاس بعضها ببعض.....٢٩/ ٢٧٦
- العبادات مبناه على الاتباع.....١٧/ ٣٣
- العبادات مبناه على الاتباع لا على الابتداع.....١٧/ ٣٣
- العبادات مبناه على الاحتياط.....١-٤٧٣/٧-٣٩٨/٩-١٨٠/٩، ١٨٤-١٣-٦٢٦/١٧- [٩]، ١٧، ١٨٤-١٨٣، ١٨٣/٢٠-١٨
- العبادات مبناه على رعاية الاتباع.....٦/ ٣٦٤
- العبادات مبناه على ما في نفس الأمر وظن المكلف.....١٧/ (٤٠)
- العبادات مبنية على الاتباع.....١٧/ ٣٤
- العبادات متى دارت بين الصحة والفساد حملت على الفساد.....١٧/ ٩
- العبادات متى دارت بين الصحة والفساد حملت على الفساد احتياطاً.....١٧/ ١٠، ١٤، [١٨]
- العبادات المسارعة إلى أداؤها أفضل من التأخير.....١٧/ (١٧٤)
- العبادات المشروعة إيجاباً أو استحباباً إذا عجز المكلف عن بعض ما يجب فيها لم يسقط عنه المقدور لأجل المعجوز.....١٠/ (٤٤٩)

العبادات الواردة على وجوه متعددة يجوز فعلها على جميع تلك الوجوه من غير كراهة ٤٣٦/١
العبادات الواردة على وجوه متعددة يجوز فعلها على جميع تلك الوجوه الواردة فيها من غير كراهة
لبعضها وإن كان بعضها أفضل من بعض ١٧/ (١٠١)
العبادات والقربات إنما تجب لحق العبودية أو لحق شكر النعمة أو لتكفير الخطايا ٥/ (٤٩٣)
العبادات وضعت لمصالح العباد على الجملة وإن لم يعلم ذلك على التفصيل ٥/ ٤٨١،
٤٨٢، [٤٩٣]

العبادات يعتبر لصحتها ما في نفس الأمر مع ظن المكلف ١٧/ (٣٩)
العبادة إذا اجتمع فيها جانب الحضر وجانب السفر ترجح جانب الحضر ١٧/ ٦١
العبادة إذا اجتمع فيها جانب الحضر وجانب السفر غلب جانب الحضر ١٧/ ٦١
العبادة إذا اجتمع فيها الحضر والسفر غلب جانب الحضر ١٧/ ٦١، ٦٢
العبادة إذا اجتمع فيها الحضر والسفر غلب الحضر ١٧/ ٦٢
العبادة إذا فات محلها الذي علقت به سقطت ٩/ ١٧٢، ١٧٤ - ١٠/ ١٧٣
العبادة إذا لم تمكن إلا مع العذر كانت صحيحة مجزئة ١٠/ (٤٢٨)
العبادة إن تعلقت بوقت فتعجيلها أفضل وقد يترجح التأخير لعوارض ١٧/ (١٨٤)
العبادة إنما يحتاط لها إذا وجبت وقبل أن لا تجب لا احتياط شرعا ٩/ ٢٠٤
العبادة بترك المنهيات أهم منها بفعل المأمورات ١١/ ١٧٥
العبادة بدون شرطها فاسدة حرام ١٧/ (٢١٣)، ٢١٧
العبادة بدون شرطها لا تصح ١٧/ [٢١٣]، ٢١٧
العبادة التي يتوقف آخرها على أولها تبطل ببطان بعضها ١٧/ (٤٩١)
العبادة الجامعة لأفعال نفل وفرض يجب فيها الترتيب ١٧/ (٢١٩)
العبادة الخالية عن نية التقرب لا تصح ٦/ (١٧١)
عبادة الفرض أفضل من عبادة التطوع ١٧/ (٣٢٢)
العبادة في حكم الصحة والفساد واحدة لا تنجز ١٧/ [٤٩١] - ١٩/ ٥٦٤، ٥٦٦
العبادة قبل وقتها لا تصح ٨/ (٦٣٢)
العبادة كلها لها معان قطعاً فإن الشرع لا يأمر بالعبث ٥/ (٤٩٣)
العبادة لا تبقى بدون شرطها كما لا تبقى بدون ركنها ١٧/ (٢١٣)، ٢١٥
العبادة لا تتبعض ١٧/ (٤٩١) - ٢٠/ ١٩٧
العبادة لا تدخل تحت الحكم ١٧/ (٤٨٤)
العبادة لا تصح النيابة فيها ١٧/ (١١٣)
العبادة لا تنعقد في غير وقتها ٨/ (٦٣٣)
العبادة لا يبطلها التفريق اليسير ١٠/ ١٤٨

- العبادة لا يدخلها الحكم استقلالاً..... ١٧/ (٤٨٣)
- العبادة المالية تتأدى بالنائب..... ١٧/ (١٢١)
- العبادة المالية تجري فيها النيابة مطلقاً..... ١٧/ (١٢٠)
- العبادة المالية تقبل النيابة..... ١٧/ (١٢٠)
- العبادة مبناه على الاتباع لا على الإحداث والابتداع..... ١٧/ ٣٣
- العبادة المحضة إذا اشتملت على أفعال متغايرة انحتم ترتيبها على ما ورد به الشرع..... ١٧/ [٢١٩]
- العبادة المحضة مفتقرة إلى النية..... ١٧٢/ ٦
- العبادة المفهومة المعنى غير مفتقرة إلى النية..... ١٧٢/ ٦
- العبادة الواحدة إذا فسد جزؤها فسدت كلها..... ١٠/ ٥٠٢ - ١٧/ (٤٩١)
- العبادة الواحدة لا يشترط فيها النية على أجزائها بل يكفي النية الأولى مع استصحاب الحكم..... ١٩١/ ٦
- العبادة الواحدة لا يصح وجود بعضها دون بعض..... ١٧/ (٤٩١)
- العبادة الواحدة المرتبطة لا يوصف بعضها بالبطلان دون بعضه..... ١٧/ (٤٩١)
- العبادة الواحدة يرتبط أولها بآخرها فيفسد أولها بفساد آخرها..... ١٧/ (٤٩١)، ٤٩٤
- عبارة الرسول كعبارة المرسل..... ١٠/ ٢٤١
- عبارة الصبي فيما يتضرر به ملحقه بالعدم..... ٧/ ٤٦٨ - ١٢/ ٣٦٧، ٣٦٨، [٣٧٥]
- عبارة النص أحق من إشارته عند التعارض..... ٣٣/ (٦١٧)
- عبارة النص ترجع على إشارة النص..... ٣٣/ ٦٢٠
- عبارة النص راجحة على إشارته..... ٣٣/ (٦١٧)
- عبارة النص مقدمة على إشارته..... ٣٣/ ٤٢٤، ٥٩٠، [٦١٧]
- العبرة بالحال..... ٨/ ٤٥٥
- العبرة بالحال أم بالمآل..... ٨/ ٤٤٥، ٤٥٤ - ١٧/ ٦٣
- العبرة بالحال أو بالمآل..... ٨/ ٤٦٧، ٥٤٣، ٥٤٥ - ١١/ ٣٩٤، ٣٩٥ - ١٢/ ١٤، ١٦ - ١٦/ ١٤٠
- العبرة بالحال أو بالمآل..... ١٦/ ١٣٩، ١٤٢
- العبرة بالغالب..... ١/ ٣٥٧
- العبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني..... ٢/ ٢١٤
- العبرة بالولاية حين النفوذ لا حال التعليق..... ١٦/ ١٤٠، ١٤٢
- العبرة بحال الموت لا بحال الإيصاء..... ٢٤/ (٩٧)
- العبرة بخصوص السبب..... ٣٠/ ٤٤٨
- العبرة برواية الراوي لا برأيه..... ٣٣/ [٣٠١]
- العبرة بعموم اللفظ..... ٣٢/ ١٤٩
- العبرة بعموم اللفظ أو بخصوص السبب..... ٣٢/ ١٤٩

- العبرة بعموم اللفظ دون خصوص السؤال ٤٤٨/٣٠
- العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ٤٤٦، ٤٢٨/٢ - ٩٦/٨ - ١٣٣/٥ - ٥٧٣/١٩ - ٢٢٤/٢٠ - ٦٢/٢٨ - ٢٥٠/٣٠، [٤٤٧]، ٤٥١، ٤٥٥، ٤٥٧ - ١٤٩/٣٢
- العبرة بقيمة يوم الضمان (٨)/١٥
- العبرة بما يدل على معنى عقد النكاح بأي لغة ولفظ كان ٣٠٦/٢٣
- العبرة بمقاصد الواقفين ٤٩٣/٢٢
- العبرة بنية الأصل لا بنية التابع ١٩/٦، ١٥٥، ١٥٦، [١٦٠]
- العبرة بنية الأصل لا التابع ٥١٤/١١
- العبرة بنية الدافع لا بعلم المدفوع إليه (٢٧٥)/١٠
- العبرة بنية المتبوع لا التابع ٤٤٠/١١
- العبرة بوقت القضاء دون الأداء ٥٧٣/١٣
- العبرة بيوم التلف (٧)/١٥
- العبرة في الأداء بقصد الدافع [٢٧٥]/١٠
- العبرة في الأيمان بخصوص السبب لا بعموم اللفظ ٥٧٦/٢٠
- العبرة في الأيمان للملفوظ لا للمعنى ٤٨٣/٢٠
- العبرة في التصرفات بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني ٣٨٤/١
- العبرة في شروط البيع بما في نفس الأمر ٨٠/٧ - ١٢٥/١٦، ١٢٧
- العبرة في صحة العقد بموافقة الشرع في الواقع ونفس الأمر لا في ظن العاقد فقط (١٢٣)/١٦
- العبرة في العبادات بالانتهاء ٥٣٨/١٠
- العبرة في العبادات بما في ظن المكلف وبما في نفس الأمر جميعا ١٢٦/١٦
- العبرة في العبادات بما في نفس الأمر مع ظن المكلف ٦٨/٧، ٧٠، ١٤٢، ١٤٤ - ٤٢٠/١٠ - ٢٩٤، [٣٩]/١٧
- العبرة في العبادات بما في نفس الأمر مع ما في ظن المكلف ٢١/٦
- العبرة في العبادات بما في نفس الأمر وظن المكلف ٤٢٣/١٠ - (٣٩)/١٧، ٣٠٠
- العبرة في العتق المعلق بحال التعليق لا بحال وجود الصفة ١٤٢/١٦
- العبرة في العطاء بنية الدافع (٢٧٥)/١٠
- العبرة في العقود إنما هو بعرف المتعاقدين ٢٥٦/٨ - ٣٤٧/٢١
- العبرة في العقود إنما هي للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني ٣٠١/٢٢
- العبرة في العقود بأقوال أربابها ١٠٦، ١٠٥/١٦
- العبرة في العقود بالقصد والمعنى لا باللفظ والمبنى ١٦/١٦
- العبرة في العقود بالمعاني دون الصور ٥٦٢/٢٤

- العبرة في العقود بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني ١٩/٦ - ١٥/١٦ - ٥٤٥/٢٤ ، ٥٤٧
 العبرة في العقود بالمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني ١٥/١٦
 العبرة في العقود بقول أربابها ١٦/(١٠١) ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦
 العبرة في العقود بما في نفس الأمر ١٦/١٢٨ ، ١٢٩
 العبرة في العقود بما في نفس الأمر لا بما في ظن المكلف ٨/٤٤٤ - ١٦/[١٢٣] ، ١٢٩ ، ٣٤٤
 ٢٩٤ - ٣٤٦ / ١٧ ، ٤٥
- العبرة في العقود بما في نفس الأمر لا بما في ظن المكلف ١٦/١٢٨
 العبرة في العقود للمعاني ١٠/٥٢٢
 العبرة في العقود للمعاني دون الألفاظ ٢١/٢٧ ، ٣٢ - ٢٢/٢٨٦ ، ٢٨٨
 العبرة في العقود للمعاني لا للألفاظ والمباني ٢/٧٥ - ٢٧/٣٤٤
 العبرة في العقود للمعنى لا للصورة ١٦/١٦
 العبرة في العقود للمقاصد والمعاني ١/٥٢١
 العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني ٢٣/٣٠٥
 العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني ... ٢/٣٠ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٤ ، ٣٠١ - ٦/٥٦ ،
 ٥٨ ، ٩٢ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١٦٤ ، ١٦٧ - ١٥/١٧٤ - ١٦/[٧] - ٢٠/٤٧٤ - ٢٢/٢٦ - ٢٣/٣٠٣
 العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمعاني ١٦/١٤
 العبرة في العقود لمعانيها لا لصور الألفاظ ١٦/(٧) - ٢٢/٢٨٠
 العبرة في العقود لمعانيها ومقاصدها لا بألفاظها ١٦/١٤
 العبرة في الفاظ النكاح بالمقصود والمعنى ٢٣/٣٠٦
 العبرة في القصر بحال الأداء ١٩/٤١٧
 العبرة في قضاء دين الميت أن يكون من ماله لا من مال وارثه ٢٤/[١٩٣]
 العبرة في قيم المستهلكات في أصول الشرع مواضع الاستهلاك ١٥/(١٧)
 العبرة في المعاملات بما في نفس الأمر ١٦/١٢٨
 العبرة في المعاملات بما في نفس الأمر لا بما في ظن المكلف ١٧/٣٠٠
 العبرة في المعاملات بما في نفس الأمر لا بما ظنه المكلف ١٦/١٢٩
 العبرة في المعاملات والعقود بما في نفس الأمر لا بما في ظن المكلف ١٦/١٢٨
 العبرة في المقبوض بالعقد الفاسد إذا كان قيميا بقيمته يوم القبض ١٤/(٤٨١)
 العبرة في الوصية بوقت الموت قبولا ووردا ٢٤/[٩٧]
 العبرة في وقف المنقولات بعرف كل بلد ٨/٢٥٨
 العبرة في اليمين بخصوص السبب الذي وردت فيه لا بعموم اللفظ ٢٠/٤٨٧

- العبرة في اليمين بخصوص السبب لا بعموم اللفظ ٢٠/ [٤٨٣] ، ٥٠٥
- العبرة فيما يستجد من معاملات بالعرف المتأخر ٩٢/ ٣٣
- العبرة فيما يستوجب الفسخ أو عدمه من العيوب بقول أهل الخبرة ٩/ (٤٤٤)
- العبرة للأسبق ١٣/ (٤٦٣)
- العبرة للأصل دون التبع ١١/ (٥١٣)
- العبرة للغالب ١١/ (٤٥٩) - ١٩/ ٢٢٠ ، ٢٠/ ٤٠٤
- العبرة للغالب الشائع لا للنادر ٢/ ٣٢ ، ٧٦ ، ٨٨ - ٨/ ١٤٨ ، ١٥٠
- العبرة للغالب الشائع لا النادر ٤/ ٢٣٨
- العبرة للغالب لا النادر ٨/ ٢٣٠
- العبرة للمتبع دون التابع ١١/ ٤٣٠ ، ٤٤٠ ، ٥٠٠ ، [٥١٣]
- العبرة للمتبع لا للتبع ١١/ (٥١٣)
- العبرة للمعاني دون الألفاظ المجردة ٢١/ ٣٨٨
- العبرة للمعاني دون الصور ٢٧/ ٥٨٨
- العبرة للمعنى دون اللفظ ٢/ ٧٥
- العبرة للمقصود في كل عقد دون اللفظ ١٦/ (٨)
- العتق لا يحتمل الرد والحرية لا تحتمل التقض ٧/ ٣٨
- العجز حكما كالعجز حقيقة ٢/ ٣٦٠ - ٧/ ١٨٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١
- العجز حكما كالعجز حقيقة في أصول الشريعة ٧/ [٢٠٥] ، ٢١٠ ، ٣١٩ ، ٣٢١ - ١١/ ٣٥٠ ، ٣٥٣
- العجز الحكمي كالعجز الحسي ٧/ (٢٠٥) ، ٢١١
- العجز الحكمي كالعجز الحقيقي في الأحكام ٧/ ٢٠٩
- العجز الشرعي كالحسي ٧/ (٢٠٥)
- العجز الشرعي كالعجز الحسي ٧/ ٢١٠
- العجز الشرعي كالعجز العقلي ٧/ (٢٠٥)
- العجز عن إيقاع المحلوف عليه مبطل لليمين ٧/ ١٨٨ - ٢٠/ ٥٣٥ ، [٥٣٩]
- العجز عن بعض الواجب لا يسقط فعل ما قدر عليه ١٩/ ٤٠٦
- العجز عن التسليم في البيع يمنع صحة العقد ٢١/ (٦٣)
- العجز عن الواجب أو عن بعضه مسقط للمعجوز عنه ٧/ (١٨٧)
- العجز لا يبطل الحق ٧/ ١٨٨ ، ١٩١
- العجز ينفي الوجوب ٧/ (١٨٧)
- العدالة تتبع بعض ١٨/ ١٩٠

- العدالة تثبت من طريق الظاهر لا من طريق الحقيقة ١٤٩/٩
- العدالة شرط في قبول الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ٣٦٠/٢٨
- العدالة شرط قبول الفتوى ٩٥/٣٣
- العدالة معتبرة في جميع الولايات (١٨٩)/١٨
- العدد له مفهوم معتبر (١٠٧)/٣٢
- عدم إعمال الظن مع القدرة على اليقين ٥١٣/٦
- عدم التبادر علامة المجاز ٦٤٨/٣١
- عدم تعيين الدراهم والدنانير في حق الاستحقاق لا غير ٣١١/١٦
- عدم التكليف بما لا يطاق ٢٦/٤
- عدم جواز التكليف بما لا يطاق ٤٤٢/٢
- عدم خلو واقعة من الوقائع عن حكم الله سبحانه وتعالى ٤٤٦/٢
- عدم الدليل دليل ١٢٥/٣٠
- عدم الدليل دليل على العدم ٧٤٠/٣٣
- عدم الدليل يستلزم عدم الحكم ٢٥٤/٢٧
- العدم الشرعي كالعدم الحسي (٢٧٢)/١١
- عدم صحة الإبراء عن الأعيان ٥١٨/٢٢
- عدم صحة تعليق الإجارة على الشرط ٧٢/٢٢
- عدم العلم بالحكم لا يعتبر بدار الإسلام (٤٩٩)/١٢
- عدم العلم بالشيء لا يستلزم عدمه في نفس الأمر (٢٥٣)/٢٧
- عدم العلم لا يستلزم عدم المعلوم ٧٩/٢٩
- عدم العلم لا يكون حجة (٢٥٣)/٢٧
- عدم العلم لا يكون علما بالعدم ٢٥٨/٢٧
- عدم العلم ليس علما بالعدم ٢٥٨ ، ٢٥٧ ، [٢٥٣]/٢٧
- عدم العلة علة لعدم المعلول ١١٨/١٠
- عدم القول هو المتيقن ٢٧٢/١٠
- العدم لا يعارض الوجود ٢٢١/٣٣ - ٤٠٢/٢٩ - ١٩٦/٢٥
- عدم اللازم يستلزم عدم الملزوم ولا يلزم من عدم الملزوم عدم اللازم (١٤٠)/٢٧
- عدم مباشرة الحرام واجب ٣٠٥/١٢
- عدم الملك لا يمنع الملك ٤٧٣/٦
- عدم النسخ أولى مهما أمكن (٦٧٧)/٣٣
- عدم النية يقدح في خطاب التكليف دون خطاب الوضع ٥٣٦/٤

- عدم الوجدان بعد الاستقصاء في الطلب يدل على عدم الوجود..... ٢٥٤/٢٧
- عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود..... ٢٧/٢٥٣
- عدة كل من يلحقها خلع أو لعان أو فسخ نكاح كعدة المطلقة سواء..... ٢٣/٥٩١
- العدة لا تبني على أخرى..... ٢٣/٦١٣
- العدة لا تختص بالطلاق فحسب..... ٢٣/٥٩١
- العدة لا تكون إلا من طلاق..... ٢٣/٥٩١
- العدة لا يلزم منها شيء..... ١٠/٣٧٥
- العدوان لا يكسب المعتدي حقا..... ٨/٩٣- ١٣/١٤٣، ١٤٥
- العدول عن ارتكاب الغرر متى أمكن واجب..... ١٥/٤٧٢
- العدول عن العلم إلى الظن جائز..... ٦/٥٢٠
- العدول عن العلم إلى الظن جائز للحاجة..... ٦/٥٢٠
- العدول عن العلم إلى الظن عند الحاجة جائز..... ٦/٥١٠، ٥١١، [٥١٥]- ٧/١٥٦
- العدول عن اليقين إلى الظن جائز..... ٦/٥٢٠
- العذاب في مقابل التحريم..... ٢٧/٥٤٧
- العذر إذا جاء من جهة غير من له الحق لا يسقط الحق..... ١٣/٢٢٣
- العذر إذا جاء من غير من له الحق لا يسقط الحق..... ١٣/٢٢٨
- العذر إذا جاء من غير من له الحق لا يسقطه..... ١٣/٢٢٨
- العذر الذي جاء من قبل العباد لا يسقط به الفرض..... ١٣/٢٢٣، ٢٢٥
- العذر الذي جاء من قبل العباد لا يسقط فرض الوضوء..... ١٣/٢٢٤، ٢٢٥
- العذر السماوي مسقط للتكليف..... ١٣/٢٢٣
- العذر العام لا يعتبر فيه حقيقة المشقة..... ٧/٤١٣
- العذر العام يسقط القضاء..... ٧/٤١٤
- العذر الغالب لا يقطع التابع..... ١٧/٤٠٩
- العذر لا يقطع التابع..... ١٧/٤٠٣، ٤٠٧، ٤٠٨
- العذر لا يقطع حكم التابع..... ١٠/١٥٩- ١٧/٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩
- العذر لا يقطع الموالاة..... ١٧/٤٠٧
- العذر متى جاء من قبل غير من له الحق لا يسقط الحق..... ١٣/٢٢٣- ١٤/٥١، ٥٣
- العذر مسقط للجماعة..... ١٩/٥٠١
- عذر النوم لا يمنع إيجاب الجزاء عليه..... ١٢/٤٥٨
- العرب تجمل كلامها ثم تفسره فيكون كالكلمة الواحدة..... ٢٧/٢٩٤
- العرف أرجح وأقوى من الحقيقة اللغوية..... ٣٣/٦٣٩

- العرف إنما يعتبر إذا كان مقارنا لا لاحقا..... ١٢٣/٨ ، ١٤٨ ، ١٥٨ ، ١٥٨ ، [١٦١] - ٤٣/١٠
- العرف إنما يعتبر إذا لم يخالف المنصوص..... ١١٤/٨ ، ١٢٣ ، [١٣٩] ، ١٥٨
- العرف إنما يعتبر عند عدم التصريح بخلافه..... ١١٥/٨ ، ١٢٤ ، ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٨ ، [١٥٧] ، ١٦٢ ، ٢٧٤ - ٨٠/٩ - ٩٦/١٦ - ٢٣/٢٣
- العرف إنما يعتبر فيما لا نص بخلافه..... ٢٨/٢١
- عرف أهل بلد لا يلزم أهل بلد آخر إذا تخالفت أعرافهم..... ١١٥/٨ ، ١٢٤ ، ٢٤٠ ، ٢٤٢ ، (٢٥٥)
- عرف البلد معتبر في الحكم..... ٢٥٩/٨
- العرف بين التجار كالمشروط بينهم..... ٨/ (٢٢٣)
- العرف الجاري كالمشروط في العقد..... ٢٢٤/٨
- العرف الخاص إن كان محصورا لم يؤثر وإن كان غير محصور اعتبر..... ٨/ (٢٣٩)
- العرف الخاص قائم مقام العام عند انتفائه..... ٨/ (٢٣٩)
- العرف الخاص لا يرفع مقتضى اللغة ولا العرف العام..... ٨/ ٢٤٥
- العرف الخاص لا يؤثر..... ٨/ ٢٤٠
- العرف الخاص معتبر..... ٨/ (٢٣٩)
- العرف الخاص هل ينزل في التأثير منزلة العرف العام..... ٨/ (٢٣٩)
- العرف الخاص يؤثر كالعرف العام..... ١ - ٤٨٣ - ١١٦/٨ ، ١٢٧ ، ٢٢٤ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، [٢٣٩]
- العرف دليل تنقيد به الوكالة المطلقة..... ٢٣/ ٣٤
- العرف الذي تحمل عليه الألفاظ إنما هو المقارن السابق دون المتأخر..... ٨/ ١١٤ ، (١٦١)
- العرف الذي تحمل عليه الألفاظ وتنقيد به إنما هو العرف المقارن حتى يجعل كالمفوض به أما الطارئ بعد ذلك فلا أثر له ولا تنزل الألفاظ السابقة عليه..... ٨/ (١٦١)
- العرف الطارئ لا يعتبر..... ٥/ ٣٩
- العرف الطارئ لا يعمل به إذا خالف عرفا سبقه..... ٨/ (١٦١)
- العرف العام مقدم على اللغة..... ٨/ ١٢٧ ، ٢٦٤
- العرف العملي مخصص..... ٣١/ ٧٨
- العرف في القبض يجري مجرى الشرط..... ١٦/ ٣٣١
- العرف القولي يقضي على الألفاظ ويخصصها..... ٢/ ٤٢٩
- العرف كالشرط..... ١ - ٣٧١ ، ٤٨٣ - ١٤٨/٨ ، [٢١٣] ، ٢٢٣ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ - ٢٨٤/١٥
- العرف كالنص..... ٨/ (١٩٣)
- العرف لا يصير الحرام مباحا..... ٨/ ١٤٥
- العرف لا يعتبر إذا خالف أحكام الشرع..... ٨/ (١٣٩)

- العرف المصادم للنصوص الذي يحل الحرام أو يبطل الواجبات أو يقر البدع في دين الله أو يشيع الفساد والضرر في دنيا الناس فلا اعتبار له ولا يجوز أن يراعى في تقنين أو فتوى أو قضاء ١٤١/٨
- العرف مع عدم الشرط يقوم في العقود مقام الشرط ٢١٥/٨
- العرف معتبر فيما لا نص فيه ٢٣/٢٣
- العرف المعروف كالشرط المشروط ٨/ (٢١٤)
- العرف هل هو كشاهد أو شاهدين ١١٧/٨
- العرف يحكم ما دام مطردا أو غالبا ٨/ (١٤٧)
- العرف يخصص العام ويقيّد المطلق ٢٧٧، ٢٧٤/٨
- العرف يسقط اعتباره عند وجود التسمية بخلافه ٨/ (١٥٧)
- العرف يقدم على اللغة ٣٣/ (٦٤٠)
- عرق الحيوانات ولعابها تابع للحومها ١١/ ٤٤١
- عرق كل شيء معتبر بسؤره طهارة ونجاسة وكراهة ١٩/ ١٧٥
- العروض تتعين بالتعيين ١٦/ ٣١١
- العروض لا تراد لأعيانها وإنما تراد لمنافعها ومتعلق تصرفات الخلق في الأعيان محال منافعهم منها ١٤/ ٢٣٣
- عزل الوكيل لا ينقض تصرفاته السابقة ١٨/ ١٤٣
- العزم على سائر الأعمال القلبية يؤاخذ عليه إذا وطن نفسه عليه ٦/ (٨٣)، ٨٦
- العزم على الشيء بمنزلة المباشرة لذلك الشيء ٦/ ٧٢، (٨٣)
- العزم على الشيء لا يقوم مقامه ٦/ (٨٣)
- العزم على الشيء هل يكون بمنزلة ذلك الشيء ١/ ٤٩٠ - ٦/ ١٩، ٢٥، [٨٣]، ١٤٩، ١٥٠
- العزم على الطاعة طاعة والعزم على المعصية ليس معصية حتى يعملها ٦/ ٨٤
- العزم فعل ٦/ (٨٣)
- العزم في العبادات مع العجز يقوم مقام الأداء في عدم الإثم ٦/ ٨٤
- العزم مرفوع كالهيم ٦/ (٨٣)، ٨٧
- العزم المصمم يؤاخذ به ٦/ (٨٣)، ٨٦
- العزيمة الحكم الثابت من غير مخالفة دليل شرعي ٢٨/ ٥٣
- العسر مرفوع ٧/ (٣٢٧)
- العشر يجب فيما سقي بغير مؤنة ونصف العشر فيما سقي بالمؤن ٢٠/ (١٥٥)
- العصمة الثابتة لا ترفع بالاحتمال ٦/ ٣٢٥
- عصمة المال تبع لعصمة النفس ٩/ ١٧
- عصمة مال المسلم تمنع من إبطال ملكه وحقه ٩/ ١٦

- العصيان لا ينافي الترخيص..... ٣٦٣/٧
- العصيان لا ينافي الترخيص..... ٩٧/٢ - ٣٧٥/١
- العصيان هل ينافي الترخيص أم لا ٣٥٧/٧
- العصيان هل ينافي الترخيص أم لا..... ٤٨٩/١
- العصيان هل ينافي الترخيص أو لا ٩٧/٢
- العصيان ينافي الترخيص..... ٣٦٥ ، ٣٧٥/١ - ٣٥٧/٧
- عطف الخاص على العام لا يخصص العام ١١٩/٣١
- عطف الخاص على العام لا يقتضي تخصيص العام ١٢٣/٣١
- عطف الخاص على العام لا يقتضي تخصيص المعطوف عليه ١٢٣/٣١
- عطف الخاص على العام لا يوجب تخصيص العام ١٢٣/٣١
- عطف الخاص على العام يقتضي تأكيده لا تخصيصه..... ١٢٦ ، ١٢٣/٣١
- عطف العام على الخاص لا يخصص العام ١١٩/٣١
- عطف العام على الخاص لا يخصصه ١١٩/٣١
- عطف العام على الخاص لا يوجب تخصيص العام ١٢٤ ، ١١٩/٣١
- العطف مقتضاه التشريك في الحكم ٢٤٧/٣٢
- العطف يفيد التشريك في أصل الحكم ٢٤٨/٣٢
- العطف يقتضي المغايرة في الذات والاشترك في الحكم ٢٤٧/٣٢
- العطية في مرض الموت وصية ٣٦٦ ، ٣٦٣/٢٢
- العفو عن أحد الحقين لا يكون عفوا عن الآخر ٣٥٧ ، ٣٥٥/١٣
- العفو عن حق الغير لا يصح ٥٠٥/١٣
- العفو منوط بما يشق الاحتراز عنه غالبا ٢٢٣/٧
- العقاب إنما يكون لفعل محرم ٥٤٧/٢٧
- عقد الإجارة إنما يتناول مباحا لا محظورا ٣١/٢٢
- عقد الإجارة تبطله الشروط الفاسدة ٦١/٢٢
- عقد الإجارة يقتضي سلامة المعقود عليه ٥٢/١٦
- العقد إذا اشتمل أحد طرفيه على مالين وزع ما في الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة ٥٢٩/١٠
- العقد إذا اشتمل أحد طرفيه على مالين وزع ما في الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة وذلك يوجب المفاضلة أو الجهل بالمثل ٥٣٣/١٠
- العقد إذا اشتمل أحد طرفيه على مالين وزع ما في الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة وذلك يوجب المفاضلة أو الجهل بالمثل ٤٧٠/١٠
- العقد إذا أمكن حمله على الصحة لم يحمل على الفساد ١٩/١٦

- العقد إذا تضمن العوض وجب تنزيهه عن الجهالة والغرر ٢٤٤/٢
- العقد إذا تعذر إمضاؤه يفسخ ١٠٤/٢١ - [٣٩٥]/١٥ - ١٩/٨
- العقد إذا فسد بعضه فسد باقيه (٥٠٧)/١٠
- العقد إذا فسد في بعض المعقود عليه فسد في الكل (٥٠٧)/١٠
- العقد إذا كان في أحد طرفيه عاقدان جرى عليه حكم العقدين (٥١٨)/١٦
- العقد إذا وقع فاسدا لا يصح بزوال ما وقع به فاسدا ٦٦/١٦
- العقد إنما يبطل بتلف المعقود عليه (٣٨٧)/١٥
- العقد الباطل لا حكم له (٣٣٢)/٨
- العقد الباطل لا يتصحح بالإجازة ٣٤٧/١
- العقد الباطل لا يقبل الإجازة (١١٣)/١٥
- العقد الباطل لا يوجب شيئا ٤١٤/١٦ - ٤٧٠/١٤
- العقد بعد ما بطل لا يحتمل الإجازة (١١٢)/١٥
- عقد البيع لا يشرع مع الجهالة (١١٤)، (١١٣)/٢١
- عقد البيع موجب للقبض عقبه (١٤٩)/٢١
- عقد بين المشاركين في الأصل والربح ١٣٣/١٤
- عقد التبرع لا يبطل بالشرط الفاسد ٤٩٨/١٦
- عقد التبرع لا يثبت به الغرور (٦٣١)/١٦
- عقد التبرع لا يستحق فيه السلامة ولا يثبت به الغرور ٥٢/١٦
- عقد التبرع لا يكون سببا لوجوب الضمان على المتبرع للمتبرع عليه (٥٢٥)/١٤
- عقد التملك يصح في المشاع ١٣٢/٢١
- العقد الثاني بعد الأول لغو ٢١٩، ٢١٦، (٢١٥)/١٦
- عقد الجعل قبل الشروع في العمل منحل من جهة العامل والجاعل وأما بعد الشروع في العمل فلازم من جهة الجاعل ومنحل من جهة العامل ١٧٦/٢٢
- عقد الرهن مع صاحب اليد يتضمن الإذن في القبض ٢٠١/٢٣
- عقد الشركة يتضمن التوكيل [٥٢٧]/٢١
- العقد الصحيح هل يفسد بمجرد النية ٤٠٦، (٤٠٣)/١٥
- عقد الصلح مبناه على المساهلة ٥٤٩/٢٤ - ٦١٤/١٦
- عقد الصلح مبناه على المساهلة والخط والإبراء ٥٧٩، [٥٣٩]/٢٤
- عقد الصلح يبنى على التوسع (٥٣٩)/٢٤
- عقد العاوضة يلحقه الفسخ (٥٠١)/١٦
- العقد على الأعيان كالعقد على منافعها ٣٥٣، ٣٥٢/١٦

- العقد على المجهول يفسد العقد..... ٤١٤/١٥
- العقد على المعدوم باطل..... ١١٧/١٥
- العقد على المعدوم لا ينعقد أصلاً..... (٤١٣)/١٥
- العقد على المنفعة يبطل بموت أحد العاقلين..... ٥٣٢، [٥٢٣]/١٦
- العقد الفاسد إذا تعلق به حق العبد لزم وارتفع الفساد..... ٦٦/١٦، [٨١]
- العقد الفاسد لا بد له من الفسخ..... (٤٣٤)/١٥
- العقد الفاسد لا تصح إجازته..... (١١٢)/١٥
- العقد الفاسد لا يفيد الحكم بنفسه بل بواسطة التسليم..... ٤٦٩/١٤
- العقد الفاسد مستحق النقض والفسخ..... (٤٣٤)/١٥
- العقد الفاسد معتبر بالجائز في الحكم..... ٢٩٦/٢١ - ٤٣٤/١٥
- العقد الفاسد واجب النقض..... (٤٣٣)/١٥
- العقد الفاسد يجب فسخه..... (٤٣٣)/١٥
- العقد الفاسد يجب نقضه وإبطاله..... ٩١/١٦، ٤١٢
- العقد الفاسد يجب نقضه وإبطاله ولا يجوز تقريره... ٣٦٣/٨ - ٤٦١/١٠ - ٤٣٣/١٥ - [٤٣٣]/١٦ - ٦٥/١٦، ٨١، ٨٢ - ١٠٤/٢١
- العقد الفاسد يستحق فسخه ورده..... (٤٣٣)/١٥
- العقد الفاسد ينقلب صحيحاً إذا حذف الشرط المفسد..... ٧٢/١٦
- العقد الفاسد ينقلب صحيحاً إذا حذف الشرط المفسد للعقد..... ٦٥/١٦
- العقد في أيام الخيار منحل..... ٢٢٨/٢١
- عقد القرض لا يفسد بالشرط الفاسد بل يلغو الشرط وحده..... ٣٩٦/٢٢
- عقد القرض لا يفسد بفساد الشرط..... ٣٩٧/٢٢
- العقد لا يبقى بعد فوات المعقود عليه..... (٣٨٧)/١٥
- العقد لا يتضمن مثله..... ٢٢/١٢
- العقد لا يتناول الفاسد..... ٢٨٨/٨
- العقد لا يصح مع فوات شرطه..... ٣٨٠/١٦
- العقد لا يوجب تسليم المبيع قبل نقد الثمن إذا لم يكن الثمن مؤجلاً..... ١٤٩/٢١
- العقد اللازم لا يفسخ بالموت..... ٢٨/١٦
- العقد اللازم لا يفسخ بموت العاقد..... ٥٣١، ٣٣/١٦
- العقد اللازم لا يفسخ لمعنى في غير المعقود عليه..... ٢٨/١٦
- العقد متى بطل بعضه لحق الله تعالى بطل جميعه..... (٥٠٧)/١٠
- العقد متى فسد في البعض بفساد مقارن يفسد في الباقي..... (٥٠٧)/١٠

- عقد المساقاة عقد لازم ٢٢/ (١٩٣)، ١٩٦
- عقد المساقاة لازم ٢٢/ ١٩٩
- عقد الشركة لدوامه حكم الابتداء لكونه غير لازم ١٥/ ٤٢٦
- عقد المضاربة بمنزلة الوكالة الخاصة ٢١/ ٥٨٣
- العقد المطلق يرجع موجه إلى العرف ٨/ ٢٣٤
- العقد المطلق يقتضي التسليم للحال ١٦/ ٣٢، (٣٣١)، ٣٤٠
- العقد المطلق يقتضي تسليم المعقود عليه في الحال ١٦/ ٣٤٠، ٣٤١
- العقد مع اثنين بمنزلة العقدین ١٦/ ٥٢٢
- العقد مع اثنين بمنزلة عقدین ١٦/ (٥١٧)
- العقد مع اثنين كعقدین ١٦/ (٥١٧)
- عقد المعاوضة على المعدوم لا ينعقد ولا يلتزم ١٥/ ٤١٤
- عقد المعاوضة لا يجوز تعليقه على شرط مستقبل ١٠/ ٣٥٦
- عقد المعاوضة يصح فسخه ١٦/ (٥٠١)
- عقد المعاوضة يقبل الفسخ ١٦/ ٢٧٢، [٥٠١]، ٥٠٦، ٥٠٧
- عقد المعاوضة يقتضي سلامة المعقود عليه من العيوب ١٦/ (٥١)
- عقد المعاوضة يقتضي المساواة بين المتعاقدين ١٨/ ٣٨٦
- عقد المعاوضة يوجب السلامة أو الضمان ١٦/ (٥١)
- عقد المعاوضة يوجب المساواة بين المتعاقدين ما أمكن ١٦/ (٥٠٩)
- العقد المعلق على أمر محقق ينجز في الحال إذا كان لبقائه حكم ابتدائه ١٠/ ٣٤٢
- العقد الموقوف إذا اتصلت به الإجازة تستند الإجازة إلى وقت العقد ١٥/ ٩٦، ١٢١ - ٢١/ ٢٧٨
- العقد الموقوف بالإجازة يوجب حكمه من وقت الانعقاد ٢١/ ٢٨٥
- عقد النكاح لا تفسده الشروط التي لا يوجبها العقد ٢٣/ (٣١٧)
- عقد النكاح مقصوده المكارمة والمواصلة ٢٣/ (٢٩٧)
- عقد الهبة إذا صادف اليد من المتهب كان متضمنا إذا بالقبض ٢٣/ ٢٠٢
- عقد الهبة لا يحتمل التعليق بالخطر ٢٢/ (٢٩٣)
- العقد هل يتعدد بتعدد المعقود عليه أم لا ١٠/ ٥٠٨ - ١٦/ ٢٠٣، ٢٠٤
- العقد الواحد إذا بطل بعضه بطل كله ١٠/ ٤٧١ - ١٠/ ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، [٥٠٧] - ١٦/ ٢٠٤، ٢٠٤
- العقد الواحد إذا جمع شيئين مختلفي القيمة كان الثمن مقسما على قيمتهما لا على أعدادهما ١٠/ (٤٨٠)، ٤٨١
- عقد الواحد مع الاثنين عقدان ١٦/ (٥١٨)
- عقد الواحد مع الاثنين في حكم عقدین ١٦/ (٥١٧)

- عقد الواحد مع اثنين كعقدين [٥١٧]/١٦
 عقد الوكالة مبناه على التقييد (١٥)/٢٣
 العقد يبطل بهلاك المعقود عليه ... ٤٧١/١ - ١٧٣ - [٣٨٧]/١٥ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥ ، ٣٩٨ -
 ١٧٢/١٦
 العقد يرتد بالرد [٢٢١]/١٦ - ٣٣ ، ٣٠/١٤
 العقد يرفع مع الكافر كما يرفع مع المسلم ٣٤٧/٢
 العقد يقتضي سلامة العوضين عن العيب (٥١)/١٦
 العقد يفسخ بهلاك المعقود عليه (٣٨٧)/١٥
 العقد ينقلب صحيحا إذا حذف الشرط المفسد للعقد ٧٠/١٦
 العقد يوجب ضمان الجملة ولا يوجب ضمان الأجزاء على الانفراد ٥٤١/١٤
 العقدة إذا جمعت حلالا وحراما غلب جانب الحرمة وبطلت كلها ٣٨٦/٨
 العقل حجة ٦١/٣١
 العقل شرط التكليف (١٠٣)/٢٨
 العقل شرط الخطاب (١٠٣)/٢٨
 العقل لا يقضي على الشرع في الممكنات ٤٩٨/٣٢ - ٤٦٧/٣١
 العقل مدرك للحكم لا حاكم ٤٢٥/٢
 العقوبات إذا اجتمعت تداخلت ٨٠ ، ٧٦/١٨
 العقوبات تتغلظ بتغلظ الجرائم [٦٥] ، ٥٦/١٨
 العقوبات تختلف باختلاف الإجماع (٢٠)/١٨
 العقوبات تدرأ بالشبهات ٢٢٧/٩ - ٤٧٥/١
 العقوبات ترد إلى أمثالها ٣٣٩/٢
 العقوبات شرعت جزاء فعل محظور (٥٤٧)/٢٧
 العقوبات على قدر الإجماع (١٩)/١٨
 العقوبات في جرائم الحدود يقيمها الإمام (٤٥١)/٢٥
 عقوبات الكفر تسقط بالإسلام ٣٩/١٨ - ٣٨٨/١٣
 العقوبات المالية كالبدنية في مذهب مالك وأحمد وغيرهما (١٠١)/١٨
 العقوبات مبناها على الدرء ٤٥٩/٢٥
 العقوبات الواجبة لله إذا تراكت تداخلت إذا كانت من جنس واحد ٤٩٥/٢٥ - ٤٧٦/١
 العقوبة إنما تسوغ بعد تحقق سببها ٤٧٥/١
 عقوبة الله بناؤها على المساهلة ٤٦٠/٢٥
 العقوبة بالمال فيها نزاع (١٠١)/١٨

- العقوبة بعد ثبوتها لا تسقط بالتوبة ٥٤/١٨
- العقوبة بقدر الجنائية ٥٣٥/١ - ٧٨/٨ ، ٨١ - ٦٤٦/١٢ ، ٦٤٨ - ١٨/١٩ [١٩] ، ٢٥
- عقوبة بني آدم على ترك الواجبات أعظم من عقوبتهم على فعل المحرمات ١٧٤/١١
- العقوبة تكون بقدر الجنائية ٧٢/٨ - ٤٧٥/١
- عقوبة الحد لا يجوز لولي الأمر فيها العفو ٤٧٠/٢٥
- العقوبة على قدر الفساد ١٨/١٩
- العقوبة في الأبدان بلا خلاف وأما بالأموال فعلى النزاع ١٨/١٠١ [١٠١]
- العقوبة في الأبدان لا في الأموال ٥٦/١٨
- العقوبة لا يستحقها إلا الجاني ١٨/١٠
- العقوبة المقررة حقاً لله تعالى لا تقبل الإسقاط ٦٦٩ ، ٦٦٧/١٢
- العقوبة الواجبة لأدmi لا تسقط بالتوبة ٤٦/١٨
- العقوبة والجريمة لا تسقط مهما مضى عليها من زمن دون تنفيذ ١٤٥/٢٦
- العقوبة يحتاط لدرئها ١٨٣/٩
- العقود أسباب لتحصيل المقاصد من الأعيان ٢١/٨
- العقود أصلها الصحة حتى يثبت الفساد ١٦/١٩
- عقود الأمانات لا تنفسخ بمجرد التعدي فيها ٥٧٢/١٦
- عقود الأمانات هل تنفسخ بمجرد التعدي فيها أم لا ٧٣/٢ - ١٤/٤١١ ، ٤١٦ - ١٦/٥٦٧ [٥٦٧]
- عقود الأمانات والتبرعات لا ضمان في صحيحها فلا يضمن في فاسدها ٣٣٥/٢٢
- العقود بالقصود ٥٤٤ ، ٥٢٧/١
- العقود بين المسلمين تستوي فيها الأمكنة من دار الإسلام إلى دار الحرب ١١٤/٩
- عقود التبرعات أوسع من عقود المعاوضات ١٦/٦٢٤
- عقود التبرعات تغتفر الجهالة في استثنائها ١٦/٦٣٦
- عقود التبرعات لا يشترط فيها ما يشترط في المعاوضات ٦٤٩/١٦
- عقود التبرعات مبناه على المسامحة وعقود المعاوضات مبناه على المشاحة ١٦/٦٢٤
- عقود التبرعات يصح الاستثناء فيها ولو كان مجهول ١٦/٦٢٧
- عقود التبرعات يصح الاستثناء فيها ولو كان مجهولاً ١٦/٦٢٣ ، ٦٣٦ [٦٣٦]
- عقود التبرعات يغتفر فيها من الغرر ما لا يغتفر في غيرها ١٦/٦٤٨
- العقود تصان عن النزاع ١٦/٢٢٩ [٢٢٩] ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ - ١٨/٣٨٦
- العقود تصح بكل ما دل على مقصودها من قول أو فعل ١٥/١٧٣ - ٢٣/٣٠٤ ، ٣٠٥
- العقود تصح بكل ما دل عليها ١٥/١٧٣
- العقود تنعقد بما يدل على مقصودها من قول أو فعل ١٥/١٧٣

- العقود التي تفيد حكم الملك في الحال لا يجوز إضافتها للمستقبل ١٦/ (١٠٧)، ١١٤
 العقود التي عقدها الكفار يحكم بصحتها بعد الإسلام إذا لم تكن محرمة على المسلمين ... ١/ ٤٧١-
 ١٣/ ٣٨٨- ١٦/ [١٧٩]، ١٨٨
- العقود التي لا تلزم لبقائها حكم الابتداء ٨/ (٥٢٥)
 العقود التي وقعت في حال الكفر تصح إذا لم يكن فيها بعد الإسلام شيء محرم ١٦/ ١٨٥
 العقود الجارية بين المسلمين محمولة على الصحة ظاهرا ١٧/ ٢٠
 العقود الجارية بين المسلمين محمولة على الصحة ظاهرا إلى أن يتبين خلافه .. ٨/ ٣٣٨، ٣٤١-
 ١٦/ (١٩)
- العقود الجائزة إذا اقتضى فسخها ضررا على الآخر امتنع وصارت لازمة ١٦/ [٥٤١]
 العقود الجائزة تبطل بالموت ١٦/ ٥٣١
 العقود الجائزة دون اللازمة تبطل بموت عاقدها ١٥/ ٤٩٢- ١٦/ ٥٢٣، ٥٢٥، (٥٣١)
 العقود الجائزة لكل واحد من المتعاقدين فسخها ١٦/ ٥٤١، ٥٤٣
 العقود الشرعية لا تنعقد خالية عن فائدة ٩/ ١٦٥، ١٦٦- ١١/ ٣٦٦، ٣٦٨
 العقود غير اللازمة لا تبطل بالشروط الفاسدة ٢١/ ٥٦٨
 العقود الفاسدة تجب المبادرة لفسخها ١٥/ (٤٣٤)
 العقود الفاسدة هل هي منعقدة أو لا ٢/ ٨٩
 العقود في الظاهر محمولة على الصحة ١٦/ (١٩)
 عقود الكفار التي وقعت في حال الكفر تصح إذا لم يكن فيها بعد الإسلام شيء محرم ١٦/ ١٨٥
 العقود لا تحتمل التعليق ١٦/ (٢٣٩)
 العقود لا ترتب عليها أحكامها إلا بمباشرة المتعاقدين لها على وجه معتبر شرعا ١٦/ ١٩٦
 العقود لا تتوقف على الإجازة ١/ ٤٨٥- ١٥/ ٩٦
 العقود لا تثبت في الذمم ١٣/ ١٠٤
 العقود لا ترد إلا على موجود بالفعل أو بالقوة وأما الفسوخ فترد على المعلوم حكما
 واختيارا ١١/ ٥٣٥
 العقود لا ترد إلا على موجود بالفعل أو بالقوة وأما الفسوخ فترد على المعلوم حكما واختيارا على
 الصحيح ٢/ ٧٤
 العقود لا ترد على غير المتمول ٢٢/ ٣٠٧
 العقود لا تصح إلا بالصيغة ٢١/ ٢٩
 العقود لا تعتبر باللفظ وإنما تعتبر بالمعنى ١٦/ (٧)
 العقود لا تعلق ١٦/ (٢٣٩)
 العقود لا يجوز تعليقها ١٦/ [٢٣٩]، ٢٤٨، ٢٤٩

- العقود لا يفسدها نية العاقدین..... ١٥/ (٤٠٣)
- العقود اللازمة لا تبطل بالموت ١١/ ٩١، ٩٣- ١٣/ ٢٦٨
- العقود مبناها على القصد والمعاني لا على الألفاظ والمباني ١٦/ ١٧
- العقود المحرمة لا تقع لازمة ١٦/ ٢٨
- العقود المختصة بالمنافع تبطل بالموت ١٥/ ٤٩٢- ١٦/ (٥٢٣)، ٥٢٩
- العقود المستثنيات من أصول اذا فسدت هل ترد الى صحيح نفسها فيما يستحق أو صحيح أصلها ١٤/ (٤٧٥)
- عقود المسلمين وشروطهم ومعاملاتهم كلها على الباطل حتى يقوم دليل على الصحة ١٥/ ٢٢٦، ٢٢٨
- العقود المطلقة القابلة للتأييد محمولة على التأييد ٢/ ٣٥٧- ١٦/ ٦٢
- عقود المعاوضات تقبل الفسخ ١٦/ (٥٠١)
- عقود المعاوضات لا تحتمل التعليق بالشرط ١٦/ ٢٤٠، ٢٤١- ٢٢/ ٦٧
- عقود المعاوضات لا تصح مع الجهالة ١٥/ ١٩٠، ١٩٢، ٤٧٢، ٤٧٧- ١٦/ [٥٩١]، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦١٤، ٦١٥- ٢١/ ١١٨
- عقود المعاوضات موقوفة على إذن الشارع ١٦/ ٢٧٢، ٢٧٣، ٥٠٢
- العقود المقتضية للجواب لا تصح بالتعريض ٩/ ٩٥- ١٨/ ٢٧٤، ٢٨١
- عقود المنافع تبطل بموت أحد المتعاقدين ١٦/ ٥٢٩
- عقود المنافع تبطل بموت من وقع له ١٦/ (٥٢٣)
- العقود يجب أن يكون القبول بقربها ١٥/ ٤٨٦
- العقود يرجع فيها إلى أقوال أربابها ١٦/ ١٠٥
- العقود يرجع فيها إلى قول أربابها ١٦/ (١٠١)، ١٠٥
- العكس ليس بشرط لصحة العلة لكنه دليل مرجح ٢٩/ ٥٢٣
- العكس يعتبر في صحة العلة ٢٩/ ٥٢٣
- العكس يعتبر في المستنبطة دون المنصوصة ٢٩/ ٥٢٣
- علاقة العموم والخصوص الوجهي ٨/ ٥٢
- علامة العدل صدقه فيما يختبر من حاله في نفسه ٢/ ٤٠٨
- علل الأحكام تدل على قصد الشارع فيها فحيثما وجدت اتبعت ٥/ ١٠، ١١، ٢٧، ٥٢، ٦٩، [٨٥]، ١٦٦، ٢١٨، ٢٢١
- العلل أمارات على الأحكام ٢٩/ [٢٩٥]، ٣٥٨، ٣٥٨، ٣٦٣، ٣٧٤
- العلل التامة متى وجدت وجد الحكم ومتى فقدت لم يثبت الحكم ٢٩/ (٣١١)
- علل الشرع أمارات على الأحكام ٢٩/ (٢٩٥)، ٥٥٤
- علل الشرع أمارات محضة ٢٩/ (٢٩٦)

- علل الشرع علامات..... ٢٩/(٢٩٦)، ٣٢٠
- علل الشرع ليست علامات وأمارات..... ٢٩٦/٢٩
- علل الشرع معارف..... ٢٩٢/٢٩
- العلل الشرعية أمارات تعرف بها الأحكام الشرعية..... ٢٩/(٢٩٥)
- العلل الشرعية كاشفة لا موجبة..... ١٤٠/٢٩
- العلل الشرعية لا تكاد تطرد..... ٢٩٧/٢٩، ٣٢١
- العلل المختلفة لا يمتنع أن توجب في المحال المختلفة حكما واحدا..... ١١٤/٢٧
- العلل موجبة للأحكام..... ٢٩٦/٢٩
- العلم بالمكلف به شرط في التكليف..... ١٦٤/٦
- العلم بالمكلف به شرط في التكليف ٥٣٣/٤ - ١١٠/٦ - ٤٨٤/١٢ - ٣٢٨/٢٧ - ٣٨٨ - ٢٨/(١٢١)
- العلم بالمنوي لازم للنية..... ٦/(١٦٣)
- العلم برضا المستحق يقوم مقام إظهاره للرضا..... ٣٦٨/٢ - ٩/(٤١١) - ١٨٦/١٣
- العلم بشرعية الحدود مانع قبل الفعل زاجر بعده..... ٣٢/٢٦
- العلم بصحيح القياس وفاسده يعرفه من كان خيرا بأسرار الشرع..... ٢٦٠/٥
- العلم الحاصل في آخر المجلس كالعلم الحاصل في أوله..... ١٦٣/١٦
- العلم في حق الأصل يغني عنه في حق التبع..... ٤٣٢/١١
- العلم في المجلس كالعلم حالة العقد..... ١٥٢، ١٤٥/١٦
- العلم في المجلس كالعلم في حالة العقد..... ١٦٣، ١٦٢، ١٤٧/١٦
- علم المكلف بالمكلف به شرط في التكليف..... ٢٨/(١٢١)
- علة إذا زالت هل يزول الحكم بزوالها أم لا..... ١٠/[١١٧] - ١٣/٦٦٩ - ١٤/٤١١، ٤١٧
- علة البسيطة والعلة المركبة سواء..... ٢٩٦/٢٩، ٦٣٩
- علة تراعى في الجنس..... ٢٩/(٣١٩)
- علة التي تعود على النص بالإبطال باطلة..... ٢٩/[٥٢٩]
- علة التي تقتضي الحظر أولى من التي تقتضي الإباحة..... ٢٩/[٦١٩] - ٣٣/٤٣٠
- علة التي تقتضي الحظر والتي تقتضي الإباحة سواء..... ٢٩/٦٢٠
- علة الشرعية علامة وأمار لا توجب الحكم بذاتها..... ٢٩/(٢٩٥)
- علة العلة تقوم مقام العلة في الحكم..... ٢٩٧/٢٩
- علة القاصرة صحيحة..... ٢٩/[٤١١]
- علة القاصرة صحيحة معول عليها..... ٢٩/(٤١١)
- علة القاصرة لا يصح التعليل بها..... ٢٩/٤١١
- علة القاصرة يعلل بها..... ٢٩/(٤١١)

- العلة قد تكون وصفا مركبا ٢٩/ (٣٨١)
- العلة المتعدية إلى الأكثر أولى من المتعدية إلى الأقل ٢٩/ ٦٣٧
- العلة المتعدية أولى من القاصرة ٥٠٣/٥ - ٥٩٧/٢٩ ، ٦٢٠ ، ٦٣٦ - ١٨٢/٣٣
- العلة المثبتة للعموم الذي منه الاستنباط أولى من المخصصة ٢٩/ ٦٤٣
- العلة المخصصة للعموم أولى من المبقية له على عمومه ٢٩/ (٦٤٣)
- العلة المخصصة للعموم أولى من المثبتة له ٢٩/ [٦٤٣]
- العلة المخصصة للعموم أولى من المستدime له ٢٩/ (٦٤٣)
- العلة المركبة تنعدم بانعدام أحد جزئها ٢٩/ ٣٨٢
- العلة هي المعرفة للحكم ٢٩/ (٢٩٦)
- العلة الواحدة الشرعية تكون علة لحكمين شرعيين ٢٩/ (٣٥٧)
- العلة الواحدة الشرعية يجوز أن يترتب عليها حكمان شرعيان مختلفان ٢٩/ ٣٥٨
- العلة يزول معلولها بزوالها ١٠/ ١٢٢
- علو السند معتبر في الترجيح بين الخبرين بعد تساويهما في الصحة ٣٣/ [٣٨١]
- على الراعي سياسة رعيته بما فيه صلاحها دينا ودنيا ٢/ ٣٣٠
- على المضطر التزام العوض إن طلب ٧/ (٥٢١)
- على المكلف تغيير المنكر بأي وجه أمكنه ١٨/ (٣٧٢)
- على المؤكد ما على الموجب ١٤/ (٣٨٥) ، ٣٨٧
- على اليد ما أخذت حتى تؤدي ١/ ٤١٩
- على اليد ما أخذت حتى تؤديه ... ١/ ٤٦٨ - ٩/ ١٦ - ١٣/ ١٧٥ ، ٤٧٣ - ١٤/ [٢٩٧] ، ٣١٦ ، ٣١٨ ، ٣٣٤ ، ٣٥٧ ، ٣٦٤ ، ٤٥٧ ، ٤٦١ ، ٥١٦
- عمد الصبي خطأ ١٢/ ٣٥٤ - ١٧/ ٤٣٦ ، ٤٤٠
- عمد الصبي في العبادات كعمد البالغ ١٢/ ٣٥٣ - ١٧/ ٤٣٥ ، ٤٤٠
- العمد والخطأ في أموال الناس سواء ١٢/ ٥٠٨
- العمد والخطأ في ضمان المتلفات سواء إجماعا ١/ ٤٣٦
- عمل أكثر الأمة بالخبر يرجحه ٣٣/ [٣٦١]
- عمل أكثر الأمة بخلاف الخبر لا يوجب رده ٢٨/ [٣٥١] - ٣٣/ ٣٦٣
- عمل أكثر الأمة بخلاف خبر الواحد لا يضر خبر الواحد ٢٨/ (٣٥١)
- عمل أكثر الأمة بموجب الخبر لا يوجب قبوله ٢٨/ ٣٥٢
- عمل الأمة على وفق أحد الخبرين مرجح له على مقابله ٣٣/ (٣٦١)
- عمل أهل المدينة بمعنى الخبر المتواتر ٣٠/ (٨٩)
- عمل أهل المدينة حجة ٣٠/ [٨٩]

- عمل أهل المدينة فيما طريقه النقل أصل لا يزنع (٨٩)/٣٠
- عمل أهل المدينة كعمل غيرهم من أهل الأمصار ٦٠، ٥٠/٣٣
- عمل أهل المدينة ليس بحجة ٩٠/٣٠
- العمل بأخبار الآحاد معلوم وجوبه قطعاً ٩٦/٣٣ - [٢٧٥]/٢٨
- العمل بأرجح الظنين دليل شرعي (١٧١)/٣٣
- العمل بأرجح الظنين عند التعارض واجب [١٧١]/٣٣
- العمل بأرجح الظنين واجب ١٧٩، ١٧٨، ١٧٧/٣٣
- العمل بالاحتياط واجب عند عدم المانع (١٧٩)/٩
- العمل بالأقوى واجب ٢٨٢/٣٣
- العمل بالدليلين المتعارضين ولو من وجه أولى من إلغاء أحدهما (٣٢٧)/٣٣
- العمل بالراجح من الظنين متعين عرفاً واجب شرعاً (١٧١)/٣٣
- العمل بالظاهر على تتبع وتغال بعيد عن مقصود الشارع ٣٣١/٥
- العمل بالظاهر على تتبع وتغال بعيد عن مقصود الشرع كما أن إهمالها إسراف أيضاً ٣٢، ٢٨/٥
- العمل بالظن في الأحكام الشرعية جائز (٣١٧)/٢٧
- العمل بالظواهر على تتبع وتغال بعيد عن مقصود الشارع وإهمالها إسراف [٤٣٧]
- العمل بالظواهر على تتبع وتغال بعيد عن مقصود الشارع وإهمالها إسراف أيضاً ٢٦٥/٥
- العمل بالظواهر على تتبع وتغال بعيد عن مقصود الشرع وإهمالها إسراف ٥٨، ٥٢/٥
- العمل بالقرينة جائز في القضاء (٤٣١)/٢٥
- العمل بالقياس الجلي أولى من قول الصحابي ٤٦٧/٣٣
- العمل بالوهم المرجوح خلاف المعقول والمشروع ٨٩/٧
- العمل بخبر الراوي تزكية له [٣٦٧]/٢٨
- العمل بخبر الراوي تعديل له (٣٦٧)/٢٨
- العمل بخبر الراوي ليس بتعديل له ٣٦٧/٢٨
- العمل بخبر الراوي ليس تعديلاً له ٣٧٠/٢٨
- العمل بخبر الواحد واجب قطعاً (٢٧٥)/٢٨
- العمل بمعاني اللغات واجب في الأحكام الشرعية (٣٣٧)/٢٧
- العمل بمفهوم الحصر معلوم من لغة العرب (٩٥)/٣٢
- العمل الجاري ببلد لأجل عرفها لا يعم سائر البلدان (٢٥٥)/٨
- عمل الراوي بما رواه مع ظهور إسناده العمل إلى الرواية تعديل (٣٦٧)/٢٨
- عمل الراوي بما رواه مع ظهور إسناده العمل إلى الرواية ليس بتعديل ٣٦٧/٢٨
- العمل على الحظر أحوط ٥٦٢، (٥٥٩)/٢٧

- العمل على المقاصد الأصلية يصير الطاعة أعظم وإذا خولفت كانت معصيتها أعظم ٤٩٥/٤٠٠ ، ٥٠٠
- العمل على المقتضى المفهوم من علة الأمر والنهي ٥١/٥ ، ٨٥
- عمل الغير بأمره كعمله بنفسه ٤٩٤/٦
- العمل القاصر قد يساوي المتعدي ٢١٢/٤
- العمل كلما كان أشرف وأعلى درجة وجب أن يكون أكثر ثوابا ٢٢٥/١١
- العمل المباح المعلوم في نفسه يجوز الاستئجار عليه ٢٢/٣١
- العمل المتعدي أفضل من القاصر ٤/٢١١
- عمل المعدل بخبر الراوي تعديل للمروي عنه ٢٨/٣٦٧
- عموم الأشخاص يتناول عموم الأحوال ٣٠/٤١٣
- عموم الأشخاص يستلزم عموم الأحوال والأزمة والبقاء ٣٠/٤١٧
- العموم أصل والخصوص عارض ٢٨/٤٥٥
- عموم الأفراد يستلزم عموم الأحوال والامكنة والأزمة ٣٠/٤١٣
- عموم البلوى ٧/٢٢٠
- عموم البلوى جالب للتخفيف ٧/٢١٤
- عموم البلوى يرفع المشقة ٧/٢١٣
- عموم الشمول كلية يحكم فيه على كل فرد فرد ٣١/٣٠٨
- عموم العام شمولي وعموم المطلق بدلي ٣٠/٣٢١
- عموم القرآن يخص بأخبار الآحاد ٣٠/٣٣١ ، ٣٣٤
- العموم كثيرا ما يراد به الخصوص ٣٠/٣٧٩
- العموم لا احتمال فيه للخصوص إلا بدلالة ٢/٤٢١
- العموم لا يكون في المعاني لا حقيقة ولا مجازا ٣٠/١٩٢
- عموم المطلق بدلي ٣٠/٣٢٢ ، ٣٢٤
- العموم مقتضى المضاربة ٢١/٥٥٣
- العموم من عوارض الألفاظ ٣٠/١٩٢
- العموم من عوارض الألفاظ حقيقة وفي المعاني مجاز ٣٠/١٩١
- العموم من عوارض الألفاظ دون المعاني ٣٠/١٩٢
- العموم من عوارض الألفاظ والمعاني ٣٠/١٩١ ، ٤٨٠ ، ٤٩٠ - ٣٢/٤١
- عموم وخصوص الأخبار المحضة لا يدخلها النسخ ٣٠/٥٥٢
- العموم يبنى على القصد أم اللفظ ٢/٤١٨
- العموم يتلقى من أدوات الشرط ٣٠/٢٢١
- العموم يجري في المجاز ٣٠/٤٨٩

- عمومات النصوص والأوامر تحمل على ظاهرها.....٣١/(٥٧٧)
- عن للبعد والمجازة.....٣٢/[٦٧٧]، ٦٩٠، ٧٠٣
- عن للمباعدة.....٣٢/(٦٧٧)
- عن للمجازة.....٣٢/(٦٧٧)
- عن للمزايلة.....٣٢/(٦٧٧)
- عن معناها المجاوزة للشيء والانصراف إلى غيره.....٣٢/(٦٧٧)
- عناية الشرع بدرء المفاسد أشد من عنايته بجلب المصالح.....٥/٢٦٥
- عند اجتماع الحقوق أو الواجبات يبدأ بالأهم.....١١/١٣٦
- عند اجتماع الحقوق في المال يبدأ بالأقوى فالأقوى.....١١/١٣٦ - ٢٤/١٧٩
- عند الاحتمال لا يثبت إلا القدر المتيقن.....٦/٣٢١، ٣٢٤، [٣٣٧] - ٧/١٤ - ١٠/٨٤
- عند اختلاف الجنس المقابلة باعتبار القيمة.....١٠/(٤٨٠)
- عند اختلاف جهة القرابة فلقرابة الأب ضعف قرابة الأم.....٢٤/٢٠٥
- عند الاشتباه اعتبار الزي والعلامة أصل.....٨/(٣١١)
- عند الإطلاق ينصرف اللفظ إلى الأدنى ما لم يعين الأعلى.....٦/٤٨٠ - ١٠/[٨٣]، ٥٦٤، ٥٦٧
- عند انعدام الأهلية للعقوبة بعدم التكليف لا يثبت الحكم.....٢٦/(١٠١)
- عند تعارض دليلين في نفس الأمر يجب التساقط.....٣٣/٤٥٨
- عند تعارض دليلين في نفس الأمر يكون التخيير في الواجبات والتساقط في غيرها.....٣٣/٤٥٨
- عند تعارض مصلحتين أو مقصودين يجب تقديم الأقوى.....١١/٢٤٢، ٢٤٤
- عند التعريف بالإشارة يسقط اعتبار النسبة لأن الإشارة أبلغ.....١٠/(١٩١)
- عند الحاجة تزول الكراهة.....٧/(٣٣٧)
- عند الضرورات تباح المحظورات.....٧/(٢٥٥)
- عند المنازعة يرد المختلف فيه إلى المتفق عليه.....١٨/٣٨٦، ٣٨٨
- عند النفي العام يفرض الخروج للقتال على كل من يقدر عليه عينا.....٢٦/٤٨٩
- عوائد الأمم متى اشتملت على مصلحة أو مفسدة ضرورية أو حاجة حكم عليها بما يناسبها من وجوب أو تحريم.....٣/٤٤١ - ٥/[٣٩٥]
- العوائد مخصصة للعموم.....٣١/(٧٧)
- العوائد معمول بها في الشرع ما لم تخالف دليلا شرعيا.....٨/١٤٨
- عود الضمير إلى بعض العموم لا يقتضي تخصيصه.....٣٠/(٥٧١)
- عورة الخنثى كعورة المرأة.....١١/٨٤
- العوض إذا ثبت لم يسقط بموت من ثبت عليه.....١٣/(٢٧٥)، ٢٨٠
- العوض تنقسم أجزاؤه على أجزاء المعوض.....١٦/(٤٥٥)

- عوض الحرام حرام (٣١٩)/٩
- العوض عما ليس بمال ليس بواجب أن يعلم (٦٠٥)/١٦
- العوض في الخلع كالعوض في الصداق والبيع ٥٤٨/٢٣
- العوض لا يسقط بإسلام ٣٩٧/١٣
- العوض لا يسقط بالإسلام ٣٨٧/١٣ ، ٣٨٨ ، [٣٩٤] ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ - ١٨٨/١٦
- العوض لا يسقط بالموت ٢٧٩/١٣
- العوض الواحد إذا قابل محصور المقدار وغير محصوره هل يفض عليهما أو يكون للمعلوم وما فضل للمجهول وإلا وقع مجانا ٤٦٩/١٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، [٤٧٨]
- العوض ينقسم في المثليات على المعوض ٤٥٩/١٦
- العوض ينقسم على أجزاء المعوض ٤٥٩ ، (٤٥٥)/١٦
- العوض ينقسم على المعوض ٤٦٠ ، (٤٥٥)/١٦
- العوض يوزع على المعوض (٤٥٥)/١٦
- العيب الطارئ قبل القبض كالمقارن للعقد ٥٥٨/٨ ، ٥٦١ - ١٧٢/١٦
- العيب ما يكون عيبا عند أهل الخبرة والمعرفة ٤٣٣/٩ ، ٤٣٤ ، [٤٤٤]
- العيب اليسير فيما بني على التوسع غير معتبر ٦١٤/١٦
- العين تختلف باختلاف أسباب الملك حكما (٩)/١٤
- عين الرهن ملك المالك (١٨٩)/٢٣
- العين لا تثبت في الذمة ١٠٩/١٣
- العين لا تجب في الذمة (١٠٣)/١٣
- العين لا تقبل الأجل (١٠٣)/١٣
- العين المستعارة للرهن هل المقلب فيها جانب الضمان أو جانب العارية ٤٩١/١ - ٦٤/٢
- العين المنغمرة في غيرها إذا لم يظهر أثرها فهل هي كالمعدومة حكما أو لا (٤٧٥)/١١ ، ٤٧٦
- العين الواحدة يختلف حكمها باختلاف جهات الملك (١٠)/١٤
- العين والأجزاء تتساوى في الضمان (٥٣٩)/١٤ ، ٥٤١
- العيوب كلها لا تعتبر إلا بقول من له بها بصر (٤٤٤)/٩
- الغار ضامن [٣٤٣]/١٤
- الغار يضمن للمغرور ما تضرر بسبب تغيره له (٣٤٤)/١٤
- الغاصب إذا أتلف مقوما لزمته قيمته يوم الغصب ٥٠/١٥
- غاصب الغاصب حكمه حكم الغاصب ٢٦٤/٢٣
- الغاصب لا يملك المغصوب ٩٤/٨
- الغاصب لا يملك المنافع ٩٤/٨

- الغاصب يضمن ما فوت من الملك بعضه أو كله ٥٤٠/١٤
- الغافل غير مكلف ١٠٩ ، ١٠٤/٢٨
- غالب الأحكام منوطة بالظنون (٣١٧)/٢٧
- الغالب الأكثرى معتبر في الشريعة اعتبار العام القطعي ٤٧٥/٣
- الغالب أن أحكام الخنثى حكم المرأة ٨٣/١١
- الغالب أن التعتذر إنما يكون بسبب التلف ٣٩٧/١٥
- الغالب أن الواجب يكون أفضل من المندوب ٣٢٧/١٧
- غالب الرأي حجة عند عدم اليقين بخلافه (٤٩٩)/٦
- غالب الظن يفيد اليقين ٣٢٢ ، ٣١٨/٢٧
- الغالب على الحج التعبد ٢٤٤ ، (٢٤١)/٢٠
- الغالب على ما يتعلق بالمناسك وتوابعها التعبد (٢٤١)/٢٠
- الغالب عند مقابلة الجمع بالمفرد أنه لا يقتضي تعميم المفرد وقد يقتضيه بحسب عموم الجمع المقابل له ٤٧٤ ، (٤٧٠)/١٠
- الغالب في الإثبات والنفي توجههما إلى القيد (٤٥٧)/٣١
- الغالب في التمليكات تراضي اثنين وقد يكفي الواحد في مواضع ٥٥٩ ، ٥٥٧/١٦
- الغالب في الشرع كالمحقق (٤٠٩)/٨
- الغالب في كل ما رد في الشرع إلى المعروف أنه غير مقدر ٣٩٨/١
- الغالب كالمحقق ٤٦٢/١١
- الغالب كالمحقق ... ٣٦٨/١ ، ٤٤١ ، ٥٤٩ - ٥٠٠/٦ - ٥١٤ ، ٤١٤ ، ٤١٦ - ٣٨٦/٨ ، [٤٠٩] ، ٤٢٠ ، ٤٢١ - ١٨٨/١١ ، ٤٠٣ ، ٤٠٥ ، ٤٦١ ، ٤٦٣
- الغالب كالواقع (٤٠٩)/٨
- الغالب لا يترك للنادر ٣١٤/٨ - ٣٦٦/٢
- الغالب مساو للمحقق في الحكم (٤١٠)/٨
- الغالب مقدم على الأصل ٣٩٧ ، ١٧٣/٢
- الغالب من الأحكام التعقل دون التعبد (٤٥٥)/٥
- الغالب من العذر كالموجود ١٥٨/٧ ، [٤١٣] ، ٤١٧ ، ٤١٨ - ٤١١/٨ ، ٤١٢ - ١٢١/١٠ - ١٢١/١١ ٤٦٢/١١
- الغالب من الكلام الذي يصلح أن يكون جوابا عن السؤال أن يكون جوابا عنه (٣٣٧)/٣٢
- الغالب هل هو كالمحقق أم لا ٤١٣/٨
- الغالب هو المعتبر ما لم يؤد إلى الحرج ٤٦٢/١١
- الغايات تقدم على وسائلها (٢٨٥)/٤
- الغائب بمنزلة المعدم [٢٩٩] ، ٢٩٠/١١ - ٥٥٤/٩

- الغائب القريب الغيبة كالحاضر ٩/ (٥٥٣)
- الغائب كالمعدوم ٩/ ٥٥٧ - ١١/ (٢٩٩)
- الغائب لا يباع إلا بصفة أو رؤية متقدمة ١٥/ ٣٦٦
- الغائب لا يعرف إلا بالوصف والقيمة ١٥/ ٣٦٦ ، ٣٦٨
- الغائب لا يعرف إلا الوصف والقيمة ١٥/ ٣٧٢
- الغاية تبرر الوسيلة ١٢/ ٢٦٦
- الغاية تخصص العموم ٣٠/ ٥٧٨ ، ٥٨٠ ، ٥٨٦ ، ٦٢٠ ، ٦٣٠ ، [٦٣٧] - ٣٢/ ٨٦ ، ٩١ ، ٣٣١
- الغاية لا تبرر الوسيلة ٤/ (٣٧٩)
- الغاية مخصص متصل ٣٠/ (٦٣٧)
- الغاية مقدمة على الوسيلة ٢/ ٥٣٨
- الغاية من المخصصات المتصلة ٣٠/ (٦٣٧)
- الغبين السير الذي لا يمكن الاحتراز عنه يمضي في البيوع ٧/ ٢٣٢
- الغرامات إذا كانت لحفظ الأملاك فالقسمة على قدر الملك ١٤/ (١٧٥)
- غرامات الأموال لا تبني على الاحتياط ١٣/ ٦٢٦
- الغرامة لتحسين الأملاك تقسم على قدر الأملاك ١٤/ (١٧٥)
- الغرر إذا انفرد يمنع بخلاف ما إذا كان تبعا ١١/ (٥٢٨)
- الغرر إنما يمنع في المعاوضات لا في التبرعات ١٥/ (٤٧١)
- الغرر ينافي البيوع ٢١/ ١٢٨
- الغرر في الصداق أوسع من الغرر في البيع ٢٣/ ٣٨٦
- الغرر في العقود مانع من الصحة ١/ ٤٧١ - ١١/ ٥٢٩ - ١٢/ ٣٢١ - ١٥/ [٤٥٧] ، (٤٧١) - ١٦/ ٦٤٤ ، ٦١٤
- الغرر في الهبة لغير الثواب يجوز ١٦/ ٦٤٤
- الغرر في الهبة يحتمل ٢٢/ ٢٦٠
- الغرر الكثير يفسد العقود دون سيره ١٥/ (٤٥٧) ، (٤٧١) ، ٤٧٥ - ١٨/ ٣٨٦ ، ٣٨٨
- الغرر لا يحتمل في المعاوضات ١٥/ (٤٧١)
- الغرر مبطل للإجارة ١٥/ ٤٥٨
- الغرر مغتفر في التبرعات ١٦/ ٦٢٩
- الغرر مفسد في المعاملات كلها ٢١/ ١٢٢
- الغرر النادر مغتفر في البياعات ١٥/ ٤٧٥
- الغرر يبطل البيع ٢١/ ١٢٨
- الغرر يبطل العقود كلها ١٥/ (٤٥٧)

- الغرر اليسير إذا انضاف إلى أصل جائز بخلافه إذا انفرد ١١/ (٥٢٨)
- الغرر اليسير في البيع معفو عنه ٢١/ ١٢٢
- الغرر اليسير المضاف إلى البيوع مغتفر ٧/ ٢٨٦
- الغرر اليسير معفو عنه في الشرع ٧/ (٢٨٥)
- الغرر اليسير يغتفر ٧/ ٢٨٩
- الغرر يمنع في المعاوضات دون التبرعات ٢١/ ١٢٢
- الغرر ينافي البيع ٢١/ ١٢٨ ، ١٢٩
- الغرض بالنيات التمييز فوجب أن تقترن النية بأول العبادة ليقع أولها مميزا ثم يبتنى عليه ما بعده ٨/ ٥٣٨
- الغرم بالغنم ٢/ ٣٤ ، ٢٠٩ - ١٤/ ١٧٠ ، ١٧١
- الغرم بالمغنم ٢/ ٤٠
- الغرم مقابل بالغنم ١٤/ (٣٧١) ، ٣٧٢
- الغرة أقل المقادير في الديات ٢٦/ ٢١٧
- الغرور سبب في الضمان ١٤/ (٣٤٣)
- الغرور في العقود من أسباب وجوب الضمان ١٤/ ٣٤٤
- الغرور القولي فلا أثر له ١٤/ ٣٤٩
- الغرور لا يثبت الرجوع في عقود التبرعات ١٤/ ٥٢٧ - ١٦/ ٦٢٣ ، [٦٣١]
- الغرور متى تمكن في عقد المعاوضة فهو مثبت حق الرجوع للمغرور على الغار ١٦/ ٥٠٢
- الغرور يوجب الضمان ١/ ٤٦٨ - ١٤/ (٣٤٣) ، ٣٥٣ ، ٣٥٤
- الغصب موجب للضمان ٢٣/ ٢٨٥
- الغصب الموجب للضمان لا يكون إلا بتفويت يد المالك ١٤/ ٤٥٨ ، ٤٦١
- الغصب يوجب الملك في المضمون عند أداء الضمان ١٤/ ٥٤٩
- الغفلة تكون مع الفرقة أما الجماعة فلا يكون معها كافة غفلة ٢/ ٤٠٨
- الغفلة عن أسباب التنزيل تؤدي إلى الخروج عن المقصود بالآيات ٥/ ١٣١ ، ١٥٢
- غلات اللقطة ومنافعها إن كانت لها ثمن اتبع الملتقط وإلا فلا ٢٢/ ٥٠٤
- الغلبة تنزل منزلة الضرورة في إفادة الإباحة ٧/ ٢٤١ ، ٢٧٦ ، ٤٨٦ - ١١/ ٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٥ ، [٤٨١]
- غلبة الظن بمرتبة اليقين في ترتب الأحكام ٢٧/ ٣٢٢
- غلبة الظن تنزل منزلة اليقين ٤/ ٥٠٧
- غلبة الظن كاليقين ٦/ [٤٩٩] ، ٥١٥ - ٨/ ٣١٢ - ١٧/ ٤٠ ، ٤٦ - ٣٣/ ١٧٢
- غلبة الظن معمول بها في الأحكام ٦/ (٥٠٠)
- الغلط في الخطاب لا يكون رجوعا في الوصية ٢٤/ (٢٧)

- الغلط في الصفة لا يمنع صحة العقد..... ٥٠/١١
- الغلط في العدد لا يمنع استحقاق الكل بالوصية العامة..... ٣١/٢٤
- الغلط في العدد لا يمنع استحقاق الكل بالوصية العامة..... ٣٠ ، ٢٨ ، [٢٧]/٢٤
- الغلط في قدر الموصى به لا يقدح في أصل الوصية..... ٢٩/٢٤
- غلط المعصية وعقابها بقدر فضيلة الزمان والمكان..... (٢٧٣)/١٢
- الغلة بالضمان..... (٣٧٩)/١٤
- الغلة الحادثة بعد الموت وقبل القبول تكون للموصى له..... ١٢١/٢٤
- غلة المغصوب الحادثة عند الغاصب أمانة عنده..... ٥٥١/١٤
- الغلة والخراج بالضمان..... (٣٧٩)/١٤
- الغنم بالغرم .. ٤١٥/١ ، ٤٨٠ ، ٦٦٣/١٣ ، ٦٦٧ - ١٤/[٣٧١] ، ٣٨٠ ، ٣٨٠ ، ٣٨٢ - ٥١٩/٢١ - ٦٦٧/٢٣
- الغنم يتبعه الغرم..... ٣٧٢ ، (٣٧١)/١٤
- غني الأسرة ينفق على فقيرها..... ٦٤٩/٢٣
- الغنية القريبة كالحاضر..... (٥٥٣)/٩
- الغنية لا تمنع حق الولاية..... ٣٣٥ ، ٣٣٥/١٣ ، [٣٤١] ، ٣٤٢
- غير جائز أن يفعل الإنسان عن غيره شيئا واجبا عليه لا يصح إلا بنية منه إلا بأمره..... (٢٢١)/٦
- غير جائز الانتقال من اليقين إلى الشك..... ٣٣٥/٢
- غير جائز رفع ما يوجب العلم بما لا يوجبه..... ٤٢١/٢
- غير الزكاة من التطوع جائز للغني والفقير..... (٦٧٥)/١٦
- غير الشرعي لا يفيد الحكم الشرعي..... ١٥٨/٢٩
- غير الفرض لا يجزئ عن الفرض..... (٣٨٤)/١٧
- غير الكافي كالمعدوم..... ٤٤١ - ١١/[٣١٣] ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٧٤ - ١٥٨/١٢
- غير ما عين لا يقوم مقام المعين في الإيفاء..... ٣٨٨/١٥
- غير المال لا يجوز الاعتياض عنه..... ٤٩٣/١٣
- غير المجتهد يلزمه التقليد في الفروع..... ١١٤ ، ١٠٤/٣٣
- غير المخاطب لا يكون أهلا للالتزام شيء من العقوبات..... (١٠١)/٢٦
- غير المعين يثبت في الذمة..... (١٠٣)/١٣
- غير المقدور كالمعدوم..... ٢٧٦/١١
- غير المكلف كالصبي المميز يعاقب على الفاحشة تعزيرا بليغا..... ٥٨٤/٢٥
- غير الواجب بالجزء يصير واجبا بالكل..... ٥٦٠ ، ٥٥٧/٥
- غير الواجب لا يجزئ عن الواجب..... (٣٨٣)/١٧

- الفاء إن دخلت على الأماكن أو المطر فلا ترتيب..... ٥١٠/٣٢
- الفاء أنها للترتيب والتعقيب..... ٥١٧/٣٢
- الفاء تقتضي تشريك ما بعدها لما قبلها في حكمه..... ٥١٠/٣٢
- الفاء العاطفة للترتيب والتعقيب..... (٥٠٩)/٣٢
- الفاء في العربية للترتيب والتعقيب..... ٥١٨/٣٢
- الفاء لا تفيد الترتيب إن دخلت على الأماكن والمطر..... ٥١٤/٣٢
- الفاء للترتيب..... ٥١٦/٣٢
- الفاء للترتيب والتعقيب..... (٥٠٩)/٣٢، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥٢٣، ٥٣٦، ٥٥٠، ٥٦٢، ٥٧٤، ٥٨٤، ٥٩٦، ٦٠٨، ٦٢٠، ٦٣٠، ٦٤٢، ٦٥٦، ٦٦٨، ٦٧٨، ٦٩٠، ٧٠٢
- الفاء للترتيب والتعقيب والتسبب..... (٥٠٩)/٣٢
- الفاء للترتيب وإيجاب الثاني بعد الأول من غير مهلة..... (٥٠٩)/٣٢
- الفاء للتعقيب..... (٥١٠)/٣٢، ٥١٣، ٥١٦
- الفاء للتعقيب على حسب ما يصح..... (٥٠٩)/٣٢
- الفاء للوصل والتعقيب..... (٥١٠)/٣٢
- الفاء موضوعة لغة للترتيب والتعقيب..... ٥١٨/٣٢
- الفار من الزكاة قبل تمام الحول بتنقيص النصاب أو إخراجه عن ملكه تجب عليه الزكاة..... (٢٧)/٢٠
- الفار من الزكاة لا يسقطها عنه فراره..... (٢٧)/٢٠
- الفار من الزكاة يؤديها..... (٢٧)/٢٠
- فاسد الحج كصحيحه..... (٣٨١)/٢٠
- فاسد العبادات لا يلحق بصحيحها إلا في الحج..... ٣٨١/٢٠
- فاسد العقود في الضمان كصحيحها..... (٤٦٦)/١٤
- فاسد كل عقد كصحيحه في الضمان..... ٤٧٤/١٤
- فاسد كل عقد كصحيحه في الضمان وعدمه..... (٤٦٥)/١٤، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٨٤ - ٣١٦/١٥ - ٤١٠/١٦، ٤١٥ - ٢٨٧/٢١ - ٢٩١ - ٣٣٦/٢٢ - ١٤٢/٢٤
- الفاسد لا ينتقل ضمانه إلا بالقبض..... ٤٦٩، ٣٣٦/١٤
- الفاسد لا ينقلب صحيحا..... ٤٣٦/٢٣
- الفاسد ما كان مشروعاً بأصله دون وصفه والباطل ما ليس مشروعاً..... (٤١)/٢٨
- الفاسد معتبر بالجائز..... ٣٦٤/٨
- الفاسد معتبر بالجائز في حكم الضمان..... (٤٦٦)/١٤
- الفاسد معتبر بالصحيح في الضمان وعدمه..... ٤٧٤/١٤
- الفاسد من الإجارة يجب فيه أجره المثل..... (١٤١)/٢٢

- الفاسد من البيع معتبر بالجائز في الأحكام..... ٢١/(٢٨٧)، ٢٩٦
- الفاسد من البيع يملك بالقبض ٢١/(٢٩٥)
- الفاسد من الرهن معتبر بالجائز في حكم الضمان ١٤/٤٦٧
- الفاسد من العقد معتبر بالصحيح في الحكم ٢١/٥٧٢
- الفاسد من العقد يعتبر بالصحيح في الحكم ١١/١٢١
- الفاسد من العقود الجائزة لا يمنع نفوذ التصرف فيها بالإذن ٢١/٥٦٥ - ٢٣/٤٣
- الفاسد من العقود يفيد الملك عند تحقق القبض ٢١/٢٩٦
- فاسد النسك كصحيحه لا يخرج عنه إلا بأفعاله ٢٠/[٣٨١]، ٣٨٥
- الفاسد يملك إذا اتصل به القبض ١٤/(٥٥)
- الفاسق أهل للولاية ١٨/(١٩٠)
- الفاسق لا ولاية له ١٨/(١٨٩)
- الفاسق ليس له ولاية ١٨/(١٨٩)
- الفاسق ليس من أهل الولاية ١٨/(١٨٩)
- الفاسق ليس من أهل الولاية في المال ١٨/١٩٠
- الفاسق من أهل الولاية ١٨/(١٩٠)
- الفاسق يرفع فسقه بالتوبة ٩/(١٤٩)
- الفاضل عن ذوي السهام إذا لم يكن عصبة مردود عليهم بقدر سهامهم ٢٤/٤٢٨
- الفاضل عن فرض ذوي السهام إذا لم يكن عصبة مردود عليهم بقدر سهامهم إلا على الزوجين ٢٤/[٤٢٣]
- الفائت إلى خلف كالفائت معنى ١١/٤٣٥
- الفائت بالبلى غير مضمون ٢/٣٥٧
- الفتوى إخبار صرف عن صاحب الشرع ٣٣/(٩٥)
- الفتوى بالتخريج من مذهب المفتي لا تصح ٣٣/(١٤٧)
- الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والعوائد والأحوال ٥/٢٨٣
- الفتوى تختلف باختلاف الأشخاص والأحوال والأماكن والأزمان ٣٣/[٨٣]
- الفتوى تدور مع المصلحة حيث دارت ٤/٤٢٣ - ٥/٣٤٣، [٣٦٩]، ٣٩٥، ٣٩٧، ٤٠٤ - ٣٠/٢٦
- الفتوى دائرة على مقتضى الحال ٣٣/٨٣
- الفتوى على خلاف النص أو الإجماع باطلة ٣٣/[٧٣]
- الفتوى في حق الجاهل بمنزلة الاجتهاد في حق المجتهد ٣٣/١٠٤
- الفتوى لا يرتبط بها إلزام ٣٣/(٩٥)
- الفتوى محض إخبار ٣٣/(٩٥)

- الفدية شبيهة بالكفارة ٤٥٠/٢٠
- الفرار من الزكاة لا يسقطها ٣٦/٢٠
- الفرار من المعصية طاعة ٢٦٦ ، ٢٦٤/١٢
- الفرائض لا تثبت إلا بيقين لا اختلاف فيه ٣٥٠/٢
- الفرد النادر يدخل في العموم (٤٣٩)/٣٠
- فرض الابتين الثلاثان ٣٠٧/٢٤
- الفرض الأصلي يوم الجمعة هل هو الظهر أم الجمعة (٣٩٣)/١٩
- الفرض أفضل من النفل ٣٤٩ ، ١٧/٣٢١ - ١٥٣/٤ - ٦٠/٢ - ٤٨٠/١
- الفرض أفضل من النفل إلا في مسائل ٢٢٩/٢
- الفرض أقوى من النفل ٣٨٩ ، ٣٨٨ ، ٣٨٤ ، ٣٣٠ ، (٣٢٢)/١٧
- الفرض أولى من النفل ٣٣٠ ، (٣٢٢)/١٧
- الفرض الثابت في الذمة لا يسقط بالشك في الأداء (٣٤١)/٦
- الفرض الذي هو غير معين لا يتأدى بنية النفل ٣٨٨/١٧
- فرض الصبي نفل ٤٤٥/١٧
- فرض العين مقدم على فرض الكفاية ٤٤٨/١
- فرض العين يقدم على فرض الكفاية ١٤٦/١١
- فرض الكفاية أفضل من السنة (٣٣١)/١٧
- فرض الكفاية أفضل من النفل [٣٣١] ، ٣٢٨ ، ٣٢٣ ، ٣٢١/١٧
- فرض الكفاية على الكل ويسقط بفعل البعض (٣٨٧)/٢٧
- فرض الكفاية هل يتعين بالشروع أو لا ١٩٢/١٧ - ٧٦/٢
- فرض الكفاية هل يعتبر بالشروع أم لا ٦٥/٢
- فرض الكفاية هل يعطى حكم فرض العين أو حكم النفل ٢٠٠ ، ١٩٤/١٧ - ٧٦/٢
- فرض الكفاية واجب على الجميع ويسقط بفعل البعض [٣٨٧]/٢٧
- فرض الكفاية واجب على الكل وإذا فعله البعض سقط عن الكل (٣٨٧)/٢٧
- فرض الكفاية واجب على الكل ويسقط بأداء البعض (٣٨٧)/٢٧
- فرض الكفاية يتعلق بالكل ويسقط بفعل البعض (٣٨٧)/٢٧
- الفرض لا يتأدى بنية النفل ٣٨٧ ، (٣٨٣)/١٧
- الفرض لا يثبت إلا بدليل قطعي ٥٢٠/١
- الفرض لا يجوز تركه لحيازة فضيلة (٢٦٣)/١٧
- الفرض لا يحتاج لإذن (٣٣٥)/١٧
- الفرض لا يزول بغير يقين (٣٤٢)/٦

- الفرض لا يسقط بالشك (٣٤١)/٦
- الفرض لا يسقط بالنسيان (٤٣٣)/١٢
- الفرض لا يؤخذ عليه عوض (٢٠٥)/١٥
- الفرض مقدم على النفل ٤٤٨/١
- الفرض الواجب لا يجوز خلافه ولا الزيادة عليه ٣٨٩/١٩
- الفرض والواجب مترادفان شرعا ٤٠٩/٢
- فرض الوقت هل هو الجمعة أو الظهر (٣٩٤)/١٩
- الفرض يستتبع النفل (٣٦٦)/١٧
- الفرض يلزم بالشروع ١٩٢/١٧
- الفرض يلزم بالشروع بخلاف النفل ٣٥٨/١٧
- الفرضان لا يجتمعان بتيمم واحد ٢٤٠/١٩
- الفرع إذا تجاذبه أصلان ألحق بأكثرهما شيئا (٥٥٣)/٢٩
- الفرع إذا تجاذبه أصلان يلحق بأشبههما ٧٦/٢٢
- الفرع تابع للأصل ٥٧١/١١
- الفرع لا يبطل أصله (٤٣)/١٢
- الفرع لا يبطل حكم الأصل ٤٤/١٢
- الفرع لا يتقدم على أصله ٤٩٤، ٤٩٢/١١
- الفرع لا يرجع إلى أصله بالإبطال والإسقاط ٤٩٥، ٤٩٣/٩
- الفرع لا يرجع على إبطال أصله (٤٣)/١٢
- الفرع لا يرجع على أصله بالإبطال والإسقاط (٤٣)/١٢
- الفرع لا يقدم على أصله ١٩٦/٢٩
- الفرع لا يكون أقوى من الأصل ٤١٥/٢٤ - (٤٥١)/١١
- الفرع المتردد بين أصلين يلحق بأكثرهما شيئا به (٥٥٣)/٢٩
- الفرع يسقط إذا سقط الأصل ١٩٣/٢
- الفرقة بلفظ الخلع طلاق أو فسخ (٥٣٥)/٢٣
- الفرقة قبل الدخول في معنى الفسخ ٤٩٤/٢٣
- الفروج والذبايح لا تباح بالشبهات ٤٨٩/٢٤
- فروض الأعيان لا استئذان فيها ٣٤٢/١٧
- فروض الأعيان لا تحتاج إلى إذن [٣٣٥]/١٧
- الفروع تابعة لأصولها ٣٤٧/٢
- الفروع لا تتفرع إلا عن أصول ١٩٦/٢٩

- الفروع مبنية على أصولها تابعة لها ٣٢٨/٢
- الفروع والأبدال لا يصار إليها إلا عند تعذر الأصول ٣٦٩/٢ - ١٢/١٤٧
- الفريضة إذا جمعت أبوين وإذا فرض كان للأُم ثلث الباقي ٣١١/٢٤
- الفريضة أهم من النافلة ٣٣٠/١٧
- الفساد إذا صدق في بعض الصفقة نقض جميعها ٤٧٤/١
- فساد السبب شرعا لا يمنع ثبوت الملك بعد تمامه ١٤/٥٥
- فساد السبب في الابتداء لا يمنع ثبوت الملك بالقبض ١٤/٥٥
- فساد السبب لا يمنع ابتداء الملك عند القبض ١٤/٥٥
- فساد السبب لا يمنع وقوع الملك بالقبض ٤٦٧/١ - ١٤/٥٥ - ٨٩/١٦ - ٩٢
- فساد الشرط لا يفسد عقد القرض بل يبقى صحيحا ٣٩٦/٢٢
- فساد صلاته موهوم فلا يترك التأخير المستحب لأجله ١٠٨/٧
- الفساد الطارئ بعد العقد بمثابة الفساد المقترن بالعقد ٤٧١/١ - ١٥/٤٢٣
- الفساد الطارئ بعد العقد قبل حصول المقصود به كالمقترن بالعقد ١٥/٤٢٣
- الفساد الطارئ على بعض المعقود عليه لا يوجب فساد الجميع ١٦٨/١٥
- فساد المتضمن يوجب فساد المتضمن ١١/٥٥٥
- الفساد الموهوم لا يترك المستحب لأجله ٩٧/٧ ، ٩٩ ، [١٠٨] ، ١٠٨
- فساد الوضع في العلل مقدم على النقض ٢٨٨/٢٩
- فساد الوضع قاذح في القياس ٢٩/٢٨٧
- فساد الوضع يبطل العلة بالكلية ٢٩/٢٨٧
- الفسخ أقوى من الإجازة ١٦/٤٤٥
- الفسخ إنما شرع لدفع الضرر ٢٠/٨
- الفسخ إنما يرفع العقد من حينه لا من أصله ٣٦٨/١٦
- فسخ البيع الفاسد مستحق شرعا ٢٩٦/٢١
- فسخ الدين في الدين ممنوع ١٦/٤٦٩
- الفسخ رفع للعقد من أصله حكما ١٦/٣٦٢
- الفسخ رفع للعقد من حين الفسخ لا من أصله ١٦/٣٧٠
- الفسخ رفع للعقد من حينه ١٦/٣٦٩
- الفسخ رفع للعقد من حينه لا من أصله ١٦/٣٦٩
- فسخ العقد رفع له من حينه لا من أصله ١٦/٣٦٩ ، (٣٦١)
- فسخ العقد قبل الدخول يوجب سقوط كل المهر ٢٣/٤٣٢
- فسخ العقد معتبر بأصل العقد ١٥/٤٤١

- الفسخ كالعقد ١٥/ (٤٤١)
- الفسخ لا يعتبر فيه القبض ١١/ ٥٣٥
- الفسخ هل يرفع العقد من أصله أو فيما يستقبل ١٦/ (٣٦١)
- الفسخ يرفع العقد من أصله أو من حينه ١٦/ (٣٦٢)
- الفسخ يرفع العقد من حينه ١٦/ ٣٧٠
- الفسخ يرفع العقد من حينه أو من أصله ١٥/ ٤٣٤
- الفسخ يرفع العقد من حينه لا من أصله ١٦/ [٣٦١] ، ٣٦٣ ، ٣٦٩
- الفسخ يكون على حسب العقد ١٥/ (٤٤٢)
- الفسخ يلحق المجاز فيبطله والإجازة لا تلحق المفسوخ فترمه ١٦/ (٤٤٥)
- الفسق الذي يجري مجرى العثرة لا يوجب عزل الإمام ولا انعزاله ٢٦/ [٣١٧]
- الفسق لا يسلب الولاية ١٨/ (١٩٠)
- الفسق لا يمنع الولاية ١٨/ (١٩٠)
- الفسق لا ينافي الولاية ١٨/ (١٨٩)
- الفسوخ تحكي العقود ١٥/ (٤٤١) - ١٦/ ٤٦٩
- الفسوخ لا تعطى أحكام المعاوضات ١١/ (٥٣٤)
- الفسوخ لا تقبل التعليق ٢١/ ٢٦٨
- الفسوخ محمولة على العقود ومشبهة بها ١٥/ (٤٤١)
- الفسوخ يغتفر فيها ما لا يغتفر في ابتداء العقود ١١/ (٥٣٣)
- الفسوخ ينحى بها نحو العقود ١٥/ (٤٤١)
- فصل المبتدأ من الخبر بضمير الفصل يفيد الحصر ٣٢/ ٣٠٢ ، ٣١٢ ، ٣٢٤
- الفصل اليسير لا يعد قاطعا للموالاتة ١٠/ [١٤٧] - ١٥/ ٤٨٥
- فضائل الأعمال تتفاوت بتفاوت ما تجلبه من نفع أو تدفعه من ضرر ٢/ ٥٥٧
- الفضائل لا تدرك بقياس ونظر ٢٩/ ٢٣٠
- الفضائل لا تنسخ ٣٣/ ٧٥٣ ، ٧٦٢ ، [٧٦٩] ، ٧٧٣ ، ٧٧٥
- الفضائل لا تنسخ ولا ترد ٣٣/ ٧٧٥
- فضائل النبي ﷺ لا تنسخ ٣٣/ ٧٧٠ ، ٧٧٢
- فضل النافلة تبع لفضل الفريضة ١١/ ٤٣٤ - ١٧/ ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، [٣٧٣] ، ٣٧٤
- فضل النفل تبع لفضل الفريضة ١٧/ ٣٧٤
- فضل الوسائل مرتب على فضل المقاصد ٤/ ٣٠٠ ، [٣١١] ، ٣١٥ - ٢٦/ ٤٨١
- فضيلة الجماعة تحصل بإدراك جزء من الصلاة ١٩/ (٤٧٧)
- فضيلة الفرض أفضل من فضيلة التطوع ١٧/ (٣٢٢)

- الفضيلة في شخص لا تجبر النقص فيه ٥٨ ، ٥٧/١١
- الفضيلة لا تجبر النقيصة ٦٢ ، ٦١ ، (٥٧)/١١
- الفضيلة المتحققة لا تترك للفضيلة المتوهمة ١٥٤/١١
- الفضيلة المتعلقة بذات العبادة أولى من الفضيلة المتعلقة بمحلها ١٧/ (١٣٧)
- الفضيلة المتعلقة بنفس العبادة أفضل من الفضيلة المتعلقة بمكانها أو زمانها ١١/ ١٥٣ ،
[١٣٧] ، ١٣٢/١٧ ، ١٥٩
- الفضيلة المتعلقة بنفس العبادة أفضل من المتعلقة بمكانها ٦١/٢
- الفضيلة المتعلقة بنفس العبادة أولى من المتعلقة بمكانها ٤٧٣/١
- الفضيلة المتعلقة بنفس العبادة تقدم على المتعلقة بمكانها ١٧/ (١٣٧)
- الفضيلة المتفق عليها أولى من المختلف فيها ١٥٩ ، ١٥٤/١١
- الفطر مما دخل من الفم ووصل إلى الحلق والجوف ٢٠/ ٢١٧
- الفعل إذا انضم إلى القول كان أبلغ من القول المجرد ٢٨/ (٤٨٩)
- الفعل إذا تعددت جهات مصالحه ومفاسده يثاب على مصلحته ويعاقب على مفسدته ٢/ ٥٥٨
- فعل الأفضل أولى وأحسن ٢٨/ ٥١٩
- الفعل أكشف من القول في البيان ٢٨/ ٤٣٣
- فعل الإنسان في مال نفسه لا يكون موجبا للضمان على غيره ٢٣/ ١٤١ ، ١٤٣
- فعل الإنسان لا يبنني على فعل غيره ١١/ ٩١ ، ٩٣
- الفعل بمجرد لا يدل على أكثر من الاستحباب والندب ٢٨/ ٤٦٣
- الفعل بمجرد لا يدل على الوجوب ٢٨/ ٤٧٠ ، ٤٦٩
- فعل التابعي ليس بحجة ٣٠/ (١٧٥)
- فعل الجماعة في عدم الإمام كفعل الإمام ٢٦/ [٢٨٩]
- الفعل الذي هو عدوان واجب الفسخ شرعا ٨/ ٤٠ ، ٤٤ - ١٠/ ٤٦١
- فعل الرسول ﷺ بمجرد لا يقتضي الوجوب ٢٨/ (٤٦٣)
- فعل الرسول ﷺ يدل على الندب غالبا إذا لم يكن دليل على الوجوب ٢٨/ ٤٦٣
- فعل الصبي لا يصلح سببا للعقوبة لقصور معنى الجنائية في فعله ١٤/ ٥٦٩
- فعل الصبي معتبر ١٢/ ٣٥٣ ، [٣٥٩] ، ٣٩٦ ، ٣٩٩ - ١٧/ ٤٣٦
- فعل الصبي وكذا المجنون غير معتبر شرعا في بناء الحكم عليه ١٤/ ٥٦٩
- فعل العبادة في أول وقتها أفضل ١٧/ (١٧٤)
- فعل العبادة قبل وقتها لا يقع أداء ولا قضاء ٨/ (٦٣٢)
- فعل العبد لا يؤثر في إسقاط حق الشرع ١٣/ (٢٩١)
- الفعل عند اجتماع القول والفعل يتناول ما يفيد حال الانفراد ٢٨/ ٤٩٠

- فعل الغير بأمره كفعله بنفسه..... ٢٢٦/٦
- فعل الغير تمتنع فيه النية..... ٢٦٦/٦
- فعل الغير تمتنع النية فيه..... ٢٦٥ ، ٢٣/٦ ، ٢٢٢ ، [٢٥٩] ، ٢٦٥
- الفعل غير المشروع إذا أدى إلى مصلحة راجحة في العمل مآلاً تفوق مفسدة أصله تغير وصف الفعل إلى المشروعية التفاتاً إلى المآل..... ٣٧٣ ، ٣٧٠/٥
- الفعل في محل مباح لا يكون سبب وجوب الضمان..... ١٤/ (٣٩٢)
- الفعل في وقوعه موقع البيان نازل منزلة القول..... ٢٨/ (٤٣٣)
- الفعل كالقول في البيان..... ٢٨/ [٤٣٣] ، ٤٣٨ - ٥١٢/٣١ ، ٥١٦
- الفعل لا عموم له..... ٣٠/ (٥١٥)
- الفعل لا يتصور بدون محله..... ٩/ (١٧١)
- الفعل لا يقع بيانا..... ٢٨/ ٤٣٣
- الفعل ليس بيانا بنفسه..... ٢٨/ ٤٣٣
- الفعل المأذون فيه يمنع إذا كان له مآل ممنوع..... ٢٨٨/٨ ، ٢٩٠
- فعل المأمور به هل هو علة الإجزاء أو جزء علة الإجزاء..... ٢٨/ ٣٠
- فعل المأمور به يقتضي الإجزاء خلافاً لأبي هاشم وأتباعه..... ٢٨/ (٢٩)
- فعل المأمور لا يعذر فيه بالجهل والنسيان بخلاف ترك المحذور..... ١٢/ (٤١٨)
- فعل المأمورات أصل مقصود لذاته وترك المنهيات فرع تابع له..... ٣/ ٣٨٤
- الفعل المتعدي إذا نقل إلى باب المفاعلة يصير متعدياً إلى اثنين..... ٣٢/ ٢٣٢
- الفعل المتعدي إذا وقع في سياق النفي أو ما في معناه فهو عام في مفعولاته..... ٣٠/ (٢٨٥)
- الفعل المتعدي إلى مفعول لا يجري مجرى العموم بالنسبة إلى مفعولاته..... ٣٠/ ٢٨٦
- الفعل المتعدي إلى مفعول يجري مجرى العموم بالنسبة إلى مفعولاته..... ٣٠/ (٢٨٥)
- الفعل المتعدي في سياق النفي أو ما في معناه عام في مفعولاته..... ٣٠/ ٥١٥
- الفعل المتعدي في سياق النفي والشرط عام في مفعولاته..... ٣٠/ [٢٨٥] ، ٤٩٨
- الفعل متى دار بين الوجوب والنسب فعل ومتى دار بين النسب والتحريم ترك..... ٩/ ٢١٦
- فعل المجنون ليس بفعل..... ١٢/ (٣٧٩)
- فعل المحجور عليه في ماله كفعل صاحب المال بماله بنفسه..... ٢٣/ ١٤٣
- فعل المحجور عليه معتبر..... ٢٣/ (١٣٧)
- فعل المحذور أغلظ من ترك الواجب..... ١١/ (١٧٣)
- فعل المحذور سبب للعقوبة..... ٢٧/ [٥٤٧] ، ٥٨٩
- فعل المشتري فيما اشتراه قبض له..... ٢١/ ١٦٠
- الفعل المضارع عند تجرده عن القرائن يكون للحال..... ٣٢/ [٢٢٣]

- الفعل المضارع المجرد عن علامات الاستقبال ظاهر في الحال.....٣٢/ (٢٢٣)
- الفعل مع الإكراه بحق كالاختيار١٢/ (٥٥٧)
- الفعل المقيد بوصف ينتفي اعتباره بانتفاء ذلك الوصف المقيد به ٨/ ٦٠٨ ، ٦٤٦ - ١٥/ ٣٥٨ ، ٣٦١
- فعل المكره يدخل تحت التكليف بخلاف فعل المجنون٢/ ٤٢٤
- فعل المكروه أو الحرام مفوت لفضيلة الجماعة.....١٩/ (٤٩٣)
- الفعل الممتد لدوامه حكم الابتداء٨/ (٥١٥)
- الفعل من الصبي لا يقع فرضا١٧/ ٤٤٥
- فعل المنهي عنه أخف من ترك الأمور به١١/ ١٧٤
- الفعل المنهي عنه سدا للذريعة يباح للحاجة٢/ ٥٤٨
- فعل المنهي عنه نسيانا لا يفسد العبادة١٢/ ٤١٧ ، [٤٢٩]
- فعل الموصي محمول على غير السداد٢٤/ ١٣٥
- فعل النائب كفعل المنوب عنه١٨/ (١٢٩)
- فعل النائب منسوب للمنوب عنه لا محالة١٨/ (١٢٩)
- فعل النائب يقوم مقام فعل المستنب١٨/ ١٣٤
- فعل النبي ﷺ إذا كان بيانا لقوله فله حكم القول٢٨/ (٤٨١)
- فعل النبي ﷺ إن كان ليبيان نص من كتاب الله فهو على اللزوم والتحم٢٨/ ٤٨٢
- فعل النبي ﷺ بمجرد لا يدل على الوجوب٢٧/ ٣٧٧ - ٢٨/ [٤٦٣] ، ٤٦٨
- فعل النبي ﷺ المجرد إذا ورد بيانا لمجمل كان حكمه حكم ذلك المجمل٢٨/ [٤٨١]
- فعل النبي ﷺ المجرد عن القرائن يدل على الوجوب٢٨/ ٤٦٤
- فعل النبي ﷺ المجمل إذا ورد بيانا لمجمل فحكمه حكم ذلك المجمل٣/ ٥٢٨
- فعل النبي ﷺ وقوله متى ورد موافقا لما في القرآن يجعل صادرا عن القرآن وبيانا لما فيه٢/ ٤٢٣
- فعل الواجب غير مقيد بوصف السلامة١٤/ ٦٠٤
- فعل الواجب قبل وقته غير جائز٨/ (٦٣٢)
- الفعل الواحد بالشخص له جهة واحدة فيستحيل كونه واجبا حراما٢٧/ ١٩٤
- الفعل الواحد يبنى بعضه على بعض مع الاتصال المعتاد ولا ينقطع بالتفرق السير١٠/ (١٤٧)
- فعل الوصي على السداد حتى يثبت خلافه٢٤/ [١٣٥] ، ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤٠
- فعل الوصي منوط بالمصلحة٢٤/ ١٣٥
- الفعل يتعدد بتعدد المحل حكما وإن كان متحدا حقيقة لتعدد أثره٢٦/ ٤٨
- الفعل يضاف إلى الفاعل لا الأمر ما لم يكن مجبرا١٤/ ٥٧٦
- الفعل يضاف إلى الفاعل لا إلى الآلة١٤/ ٥٦٩ ، ٥٧٣
- الفعالان لا يتعارضان إلا أن يجب التكرار فالثاني ناسخ أو مخصص٣٣/ ٣٥٦

- فعله إذا اجتمع مع قوله يكون أقوى وأكد ٢٨/ [٤٨٩] ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦
 فعله ﷺ إذا خرج بيانا كان حكمه حكم ذلك المبين ٢٨/ (٤٨١)
 فعله ﷺ بيان للمجمل ٢٨/ ٤٣٤
 فعله ﷺ لا يعارض القول الخاص بالأمة ولا ينسخه ٣٣/ ٣١٨
 فعله ﷺ مختص به وليس فيه اقتضاء تثبيت مثله في حق غيره ٢٨/ ٤٤٦
 فعله كقوله في البيان ٢٨/ ٤٩٨
 فعله لا يعم أقسامه وجهاته ٣٠/ ٥١٦
 الفقد الشرعي كالحسي ١١/ (٢٧٢)
 الفقر أصل في بني آدم ٧/ (٤١)
 فقه الراوي من المرجحات بين الأخبار ٣٣/ ٣٨٢
 فقه الراوي من المرجحات في السنن ٣٣/ [٣١١]
 الفقيه إذا أفتى بما خالف الكتاب أو السنة أو الإجماع فلا يكون قوله حجة ٣٣/ (٧٣)
 فناء المسجد كالمسجد ١٩/ ٣٧٦
 فهم الاستعمال اللغوي متوقف على فهم المقاصد فيه ٥/ (٢٨٥)
 الفهم شرط التكليف ٢٨/ ٨٣
 فوات الاحتباس لا من جهة الزوج يوجب سقوط النفقة ٢٣/ [٦٦٣]
 فوات صفة في المعقود عليه لا تفسد العقد ١٦/ [٢٧٩]
 فوات الصفة لا يفسد العقد ١٦/ ٢٨٣ ، ٢٨٤
 فوات صفة المعقود عليه لا تفسد العقد ١٦/ ٢٨٣
 فوات صفة المعقود عليه لا يفسد العقد ١١/ ٥٠
 الفوات في الصفة لا يفسد العقد ١٦/ ٢٨٣
 فوات القبض إذا طرأ بهلاك المعقود عليه قبل التسليم كان مبطلا للعقد ١٣/ ٥٦٢
 فوات المبدل موجب لسقوط البدل ١٥/ ١٨٥
 فوات المحل مبطل للكفالة ١٠/ ١٧٢ ، ١٧٣
 فوات المحل يبطل اليمين ١٠/ ١٧٢ ، ١٧٣
 فوات النفس لا يباح بالإباحة ٢٦/ (٨٩)
 فوات الوصف لا يفسد العقد ١٦/ ٢٨٣
 فوات الوصف لا يوجب رفع الأصل ١٦/ ٢٨٥
 فوات الوصف المرغوب يوجب التخيير ١٦/ (٢٨٥)
 فوات الوصف المشروط بمنزلة العيب في إثبات الخيار ١٦/ [٢٨٥] ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٣
 الفوائت لا تقضى في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها ١٩/ ٥٤٣

- في استبشاره ﷺ من التقرير مالا يخالف فيه مخالف ٢٧/٥٠٧)
- في اعتبار الأصل اعتبار التبعية ١١/٤٢٩
- في الإقدام على المحظور إثم وليس في ترك المباح إثم ٢٧/٥٤٨
- في ألفاظ العباد يعتبر اللفظ ولا يعتبر المعنى ٩/٣٧٢، ٣٧٤
- في التزامه على الحقوق لا يقدم أحد على أحد إلا بمرجح ١٣/٤٠٧)
- في التعارض مندوحة عن الكذب ١٨/٢٧٣)
- في تكون لظرف زمانا ومكانا ٣٢/٦٠٧)
- في التنزيل كفاية عن التأويل ٣٣/١٠، ١٢، ١٦
- في الحكم المركب على العصبية يتقدم الأقرب على الأبعد ١١/٢٣٥
- في الحكم والقضاء الضمني لا يشترط سبق الدعوى والخصومة ١٣/٥٣
- في الذمة سعة بالحقوق ١٣/٦١)
- في سائر العقود بمطلق العقد تكون الأعراض حالة ١٦/٣٣١)
- في ضمان الإلتلاف يقدر التعويض بما يعادل المتلف وذلك بأداء مثله أو قيمته يوم إلتلافه ١٥/٧)
- في العبادات جهة الفساد راجحة ١٧/١٩)
- في القصاص حياة ١/٢٣٨
- في القول بالوجوب احتياطا لدين المسلم ٣٣/٢٤٩
- في كثرة العزل والتولية زوال الهيئة وفوات الغرض من انتظام الأمر ٢٦/٣١٨
- في الكفالة مع الجهالة المتفاحشة لا يصح التزام المال ٢٣/٢٣٦
- في كل حكم وجه مصلحة للعباد ٣/٣٢٥)
- في كل شيء أخرجت الأرض زكاة ٢٠/١٤٧)
- في كل شيء أخرجت الأرض العشر أو نصف العشر ٢٠/١٤٧)
- في كل شيء لا يحث الحالف ببيع ما حلف عليه ٢٠/٥٧٥)، ٥٨٤
- في كل موضع قلت الجهالة صح التوكيل بالشراء وإلا فلا ٢٣/٧٢
- في كل موضع لا تتحقق التهمة تكون الشهادة مقبولة ٢٥/٣٤٣)
- في للظرفية ٣٢/٦٠٨)، ٦١٦
- في للظرفية تحقيا أو تقديرا ٣٢/٦٠٧)
- في للظرفية الحقيقية أو المجازية ٣٢/٥٥٠، ٥٦٣، ٥٧٤، ٥٨٥، [٦٠٧]، ٦٢٠، ٦٣١، ٦٤٢، ٦٥٦، ٦٦٨، ٦٧٧، ٦٩٠، ٧٠٢
- في للظرفية الزمانية والمكانية ٣٢/٦٠٧)
- في للظرفية المكانية أو الزمانية ٣٢/٦١٢
- في للوعاء إما حقيقة وإما مجازا ٣٢/٦٠٧)

- في المجاز عموم (٤٨٩)/٣٠
- في معاريض الكلام مندوحة عن الكذب (٢٧٣)/١٨
- في المعاريض ما يغني الرجل عن الكذب (٢٧٣)/١٨
- في المعاريض مندوحة عن الكذب [٢٧٣]/١٨ - ٣٧٨/١٣ - ٩٩ - ٩٥/٩
- في المعين لا يعتبر الوصف وفي غير المعين يعتبر (٣٦٥)/١٥
- في الميراث يعتبر الأقرب فالأقرب (٣٨١)/٢٤
- في النكاح الفاسد إنما يجب مهر المثل بالوطء (٤٢١)/٢٣
- فيما لا يصح إلا بتسمية البذل لابد من أن يكون المسمى معلوما ٣٨٠/١٦
- القاتل بحق لا يحرم من الميراث ٢٤٧/٢٤
- القاتل بسبب لا يحرم من الميراث ٢٤٧/٢٤
- القاتل بغير حق لا يرث من المقتول شيئا ٢٤٧/٢٤
- القاتل لا يرث شيئا ٢٥٢/٢٤
- القادر بقدرة الغير قادر غير عاجز ٢٠٣/٧
- القادر بقدرة الغير ليس بعاجز [١٩٧]/٧
- القادر بقدرة غير مختار لا يكون قادرا على الإطلاق ٢٠٠/٧
- القادر بقدرة الغير هل يصير قادرا (١٩٧)/٧
- القادر على اليقين في الحكم لا يجوز له الاجتهاد جزما ٥١٠/٦
- القادر على اليقين لا يعمل بالظن [٥٠٩] ، ٥٠٣ ، ٥٠٠/٦
- القادر على اليقين هل له الاجتهاد ١٠٠ ، ٨٣ ، ٦٥ ، ٥٧/٢ - ٥٤٢/١
- القادر على اليقين هل له أن يأخذ بالظن (٥٠٩)/٦
- القادر على اليقين يحرم عليه الظن (٥٠٩)/٦
- إذا قارنت النية لفظ الطلاق الكنائي كان كالصريح ٤٧٣/٢٣
- القاصد لإيقاع السبب غير قاصد للمسبب لا ينفعه عدم قصده له (٤٦١)/٤
- القاصر لا يجب إلا عند العجز عن الكامل ٥٤٤ ، ٥٤٣/١٣
- القاصرة لا تتعدى محلها ليقاس عليه غيره ٤١٢/٢٩
- القاضي أو أمينه كالإمام وكل منهم لا يضمن ٤٤٦/١٤
- القاضي بأن العبرة بالمآل وأدلته ١٤/١١
- القاضي لا يملك إنشاء التبرعات في ملك الغير ٢١٠/١٨
- القاضي ليس له أن يأمر بالصلح إذا تبين له وجه الحكم ٥٨/٢٥
- القاضي ليس له أن يأمر بالصلح إذا ظهر الحق واستبان ٥٨/٢٥
- القاضي مأمور بالنظر والاحتياط ٣٦٤/٢

- القاضي منهى عن كل قضاء في حال شغل البال (٤٨)/٢٥
- القاضي ولي من لا ولي له ٢٨٤/٢٦
- الأخص أبدا مقدم (١٧٩)/١١
- الماهية المركبة تنتفي بانتفاء أي جزء كان من أجزائها (٥٩)/٢٧
- يراعى المعنى الأغلب والأشهر دون الشاذ والقليل (٤٤٧)/٣٢
- الانتقال من الحل إلى التحريم يكفي فيه أدنى سبب ومن التحريم إلى الحل بالعكس (١٩٣)/٩
- الانتقال من الحل إلى الحرمة يكفي فيه أدنى سبب ومن الحرمة إلى الحل بالعكس (١٩٣)/٩
- العمل بأرجح الظنين واجب ٦٠١، ٥٩٩/٣
- الفروع والأبدال لا يصار إليها إلا عند تعذر الأصول ٥٥/١٨
- دفع أعلى الضررين باحتمال أدناهما ٥٦٠/٢
- الشك بعد تجاوز المحل ٢٠٨/١٧
- ما كذبه العقل وأحالته العادة فهو مردود ٢٦٩، ٢٦٧/٢٥
- القاعدة في الناس الحرية (٣٦)/٧
- القاعدة الكلية لا يحكم عليها بالفساد لشذوذ مسألة عنها ٥٥٣/٢
- ما من حادثة إلا والله فيها حكم ٣٨٢/٥
- المعاملة بنقيض المقصود الفاسد ٣٧٣، ٣٧٠/٥
- القانون العام تقديم الأقرب على الأبعد (٢٣٥)/١١
- قبض الأمانة ينوب عن مثله لا عن المضمون والمضمون ينوب عنهما (٤٢٠)/١٦
- قبض الأوائل قبض الأواخر ٤٣٤، (٤٢٩)/١٦
- قبض الأوائل قبض للأواخر ٤٣٥، ٤٣٤/١٦
- قبض أوائل الكراء قبض لجميع الكراء ٤٣٠/١٦
- قبض الأوائل كقبض الأواخر ٤٣٦، ٣٧٥، ٣٧٤/١٦
- قبض الأوائل كقبض الأواخر بالجملة (٤٢٩)/١٦
- قبض الأوائل ليس قبضا للأواخر ٤٣٥، (٤٣٠)/١٦
- قبض الأوائل ليس كقبض الأواخر ٤٣٥، (٤٣٠)/١٦
- قبض أوائل المنفعة قبض لأواخرها ٤٣٠/١٦
- قبض الأوائل هل هو قبض للأواخر أو لا ٤٦٩، [٤٢٩]/١٦ - ٤٩٠/١
- قبض الأوائل هل هو كقبض للأواخر أو لا (٤٢٩)/١٦
- قبض أول متصل الأجزاء هل هو قبض لجميعه أم لا (٤٢٩)/١٦
- قبض الرهن في حق العين قبض أمانة ٣٣٨/٢٢
- قبض الرهن لا ينوب عن قبض الشراء إذا اشتراه المرتهن ٢٠٢/٢٣

- القبض السابق ينوب عن القبض اللاحق إذا كان السابق مثل اللاحق أو أقوى منه أما إذا كان دونه فلا ينوب ١٦/ (٤٢٠)
- القبض شرط في اختصاص المرتهن بالرهن ٢٣/ ١٨٤
- القبض شرط لانعقاد الصرف ٢١/ (٤٠٧)، ٤١٠
- القبض الفاسد كالصحيح في اقتضاء الضمان ١٤/ ٣٣٤
- القبض في الصرف شرط لانعقاد العقد لا لدوامه ٢١/ (٤٠٧)
- القبض في الصرف معتبر للزومه واستمراره لا لانعقاده وإنشائه ٢١/ [٤٠٧]
- القبض في العقد الفاسد كالقبض في الصحيح ١٤/ ٤٦٦
- القبض في القسمة الفاسدة يفيد الملك ١٤/ ٥٦
- القبض في كل شيء بحسبه ١٦/ ٣٣٢
- القبض في كل شيء بحسبه عرفا ١٦/ ٩٩
- القبض في مجلس الصرف شرط لصحته ٢١/ (٤٠٧)، ٤١٥
- القبض في المجلس يجري مجرى القبض ١٦/ ١٤٥، ١٤٧، ١٥٢، [١٥٧]
- قبض كل شيء إنما يكون بحسبه على ما جرت العادة فيه ١٦/ ٩٨
- قبض كل شيء بحسبه ١٦/ ٦٦٨
- قبض كل شيء بحسبه باعتبار العرف السليم ١٦/ ٩٧
- قبض كل شيء بحسبه عرفا ١٦/ (٩٥)، ٩٨، ٩٩، ٤٢٠
- قبض كل شيء بحسبه على ما جرت العادة فيه ٨/ ١١٦ - ١٤/ ٣٣٤، ٣٣٥ - ١٦/ [٩٥] - ٤٠٨، ١٥٥/ ٢١
- القبض مرجعه إلى عرف الناس ١٦/ (٩٥)
- القبض مقرر للملك ١٠/ ٩٢ - ١٦/ ٦٥٤، ٦٦٦
- قبض الهبة قبض أمانة ٢٢/ [٣٣٥]، ٣٤٠، ٣٤١
- قبض الهبة قبض أمانة وهو لا يوجب الضمان ٢٢/ ٣٣٩
- قبض الهبة قبض غير مضمون ٢٢/ (٣٣٥)
- قبض الوكيل كقبض الموكل ٢٣/ ٧٦
- قبول حكم الحاكم واجب على رعيته ٢٦/ (٣٠٣)
- قبول مراسيل العدل مطلقا ٢/ ٤٤٦
- قبول الوصية لا يعتبر إلا بعد الموت ٢٤/ (٩٧)
- القتل العمد العدوان من موانع الإرث ٢٤/ ٣٥٣
- قتل مباح الدم لا يوجب ضمانه ١٤/ ٣٩٢
- القتل والزنا لا يباحان بالإكراه وفي الإكراه الملجئ يسقط الحد ٢٦/ ١٥١

- قد تتغير الأحكام لاختلاف الزمان على حسب المصالح (١٦٩)/٨
- قد تزول العلة ويبقى الحكم (١١٨)/١٠
- قد تستوي المختلفات في بعض الأحكام واللوازم (١١٣)/٢٧
- قد تفضل مصلحة الأقل على الأكثر (٦٤٠)، ٦٢٩، ٦٢٧/١٢
- قد تكون العلة حكما من أحكام الأصل (٣٧٣)/٢٩
- قد تكون وسيلة المحرم غير محرمة إذا أفضت إلى مصلحة راجحة (٣٦٧)/٤، ٢٤١، ٢٤٠/١٢
- قد تنكر الرواية على الثقة إذا انفرد بها وخالف المشهور المحفوظ ٣٦٠/٢٨
- قد يباح في الضرورات ما لا يباح في غير الضرورات ٤٣١/١
- قد يباح في الضرورات ما لا يباح في غير الضرورات ٣٢٤/٢
- قد يبنى الحكم على الشك لتعذر التحقق ١٢١/٧
- قد يتبع في العقود ما لا يجوز العقد عليه (٥٣١)/١١
- قد يتحمل عند الحاجة إلى دفع الضرر العام ما لا يتحمل عند الحاجة إلى دفع الضرر الخاص ٥١٤/٧
- قد يتردد الشيء بين أصليين فيختلف الحكم فيه بحسب ذينك الأصلين ١٢٩/١٠
- قد يثبت بالشرط ما لا يثبت بإطلاق العقد ٣٥٨، [٣٥١]/١٥
- قد يثبت تبعا ما لا يثبت استقلالا ٣١١/٢٦ - ٤٨٦/١٧
- قد يثبت تبعا ما لا يثبت أصلا ٦٠/١٢
- قد يثبت تبعا ما لا يثبت مقصودا ١٩٧/٢
- قد يثبت حكم العقد في الشيء تبعا وإن كان لا يجوز إثباته (٥٣١)/١١
- قد يثبت الفرع دون الأصل (٥٩)/١٢
- قد يثبت الفرع مع عدم ثبوت الأصل ٣٣/٢، ٤٠ - ٤٣٦/١١ - ٥٤/١٢، (٥٩)
- قد يثبت الفرع وإن لم يثبت الأصل ٥٦٩/١١ - ٥٢/١٢، ٥٨، [٥٩]
- قد يثبت للتابع ما لا يثبت للمتبع ٦٠/١٢
- قد يجعل الشيء الواحد قبضا واستيفاء حكما ٢٨٨، ٢٨٤/١٠
- قد يجوز الإعانة على المعصية لا لكونها معصية بل لكونها وسيلة إلى تحصيل المصلحة الراجحة ٥٥٧/٢
- قد يجوز أن يثبت الفرع دون أن يثبت الأصل (٥٩)/١٢
- قد يحتمل في الابتداء ما لا يحتمل في الدوام (٥٠٩)/٨
- قد يدخل في العقد تبعا ما لا يجوز إيراد العقد عليه قصدا ٤٥٢/٩ - ٤٣٦/١١، ٥١٩، [٥٣١]
- قد يسوغ في الشيء تابعا ما يمتنع فيه مستقلا (٥٢١)/١١، ٥٢٣
- قد يشرع التعزير في غير معصية ٥٦٨/٢٥
- قد يصح العقد في الشيء تبعا وإن كان لا يجوز مقصودا (٥٣١)/١١

- قد يضمن الإنسان ما أتلفه من مال نفسه إما لتعلق حق الله تعالى به أو حق الآدمي وقد يضمن غيره ما
 باشر هو إتلافه من ملكه ٣١/١٨ - ٤٣١/١٤
- قد يضمن بالأسباب كما يضمن بالمباشرة ٦٥٦/٢٧
- قد يعتبر في الابتداء ما لا يعتبر في الاستدامة ٤٣١/١٥ - (٥٠٩)/٨
- قد يغتفر الشيء منفردا دون مجتمعا مع غيره (٤٥٩)/٩
- قد يغتفر في الابتداء ما لا يغتفر في الدوام (٥٠٩)/٨
- قد يغتفر في الاستمرار ما لا يغتفر في الابتداء (٥٠٣)/٨
- قد يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (٥٠٣)/٨
- قد يفضل العمل القليل على الكثير (٦٤٠)/١٢
- قد يقع التحريم بالشيء ولا يزول بزواله لعلّة أخرى ١٢٠/١٠
- قد يقوم الظن المؤكد مقام العلم للحاجة (٥١٥)/٦
- قد يكنى بالسبب عن الفعل الذي حصل السبب منه على سبيل المجاز ٦٥٦/٢٧
- قد يكون الشيء موجودا حقيقة ويجعل معدوما حكما ٣٤٠ ، (٢٦٠)/١١
- قد يكون في حالة الاجتماع ما لا يكون في حالة الانفراد (٤٥١)/٩
- قد يلزم من اختلال التحسيني بإطلاق اختلال الحاجي بوجه ما ٥٦٠ ، ٥٥٧/٥ - ٥٥١/١
- قد يلزم من اختلال الحاجي بإطلاق اختلال الضروري بوجه ما ٥٦٥ ، ٥٦٤ ، ٥٥٥ ، [٥٤٧]/٣
- قد ينتفي التعزيز مع انتفاء الحد والكفارة ٥٦٨/٢٥
- قد يؤجر على أحد العاملين المتماثلين ما لا يؤجر على نظيره [٦٤٢] ، ٦٢٩ ، ٦٢٧/١٢
- قد يوصف بالشيء ما لا يوصف بضده ٢٢٤/٢٧
- القدرة بالغير لا تعد قدرة عنده ٢٠٣/٧
- القدرة بالكسب كالقدرة بالمال (١٩) ، ٩/١١
- القدرة شرط صحة التكليف ٢٢/٤
- القدرة على الأصل بعد حصول المقصود بالبدل لا تسقط حكم البدل ٥٤٧/٩ - ٣٩٤ ، ٣٩٢/٧
- ٥٤٩ - ١٧٤/١٢ ، ١٧٥ ، [١٨٥]
- القدرة على الأصل بعد حصول المقصود بالبدل لا يسقط حكم البدل ١٩٣ ، ١٥٠ ، ١٤٨/١٢
- القدرة على الأصل بعد حصول المقصود بالخلف لا يبطل حكم الخلف (١٨٥)/١٢
- القدرة على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل يبطل حكم البدل (١٧٣)/١٢
- القدرة على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل يسقط اعتبار البدل ٥٤٩/٩ - ٣٩٤ ، ٣٩٢/٧
- ٤٣٤/١١ - ١٥٠/١٢ ، [١٧٣] ، ١٨٧ ، ١٨٦

- القدرة على اكتساب المال بالصناعات غنى بالنسبة إلى نفقة النفس ومن تلزم نفقته وهل هو غنى
فاضل عن ذلك على روايتين (١٩)/١١
- القدرة على التحصيل كالقدرة على الحاصل فيما يجب له ٩/١١
- القدرة على التحصيل كالقدرة على الحاصل فيما يجب له وليس كالقدرة فيما يجب عليه... ٤٢٧/٩ -
[٢٥] ، ٢٠/١١
- القدرة على التسليم إنما تطلب في وقت اقتضاء العقد ٥٦٣ ، ٥٦١/١٣
- القدرة على التسليم شرط في المعاوضات ٦٤/٢١ - ٥٦٢/١٣
- القدرة على التسليم شرط لتوجه الخطاب بالتسليم (٥٦١)/١٣
- القدرة على اليقين تمنع من الاجتهاد ٣٥٥/٩
- قدرة غيره ليست قدرة له ٢٠٣/٧
- القدرة المكتسبة كالقدرة بالمال ٢٠/١١
- القدرة لا تختلف باختلاف النية ٤٦٨/١٩
- القديم على قدمه ٤٤٤/١
- القديم لا يغير (٥٩)/٧
- القديم المخالف للشرع لا اعتبار له ٥٥٥/٧
- القديم يترك على حاله (٥٩)/٧
- القديم يترك على حاله ولا يغير إلا بحجة ٦٥/٧
- القديم يترك على قدمه ٥٥٦ ، ٤٩٢ ، ٤٧٤ ، ٦٥ ، [٥٩] / ٧ - ٣٩٤ / ٦ - ٣٠ / ٢
- القديم يترك على قدمه إلا إذا قام الدليل على خلافه ٤٨٢/١
- القديم يترك على قدمه ما لم يكن في ذلك ضرر بين ٦٤/٧
- القديم يترك على قدمه ولا يغير إلا بحجة ٦٥/٧
- القذف على سبيل الكناية والتعريض لا يوجب الحد (٥٠٧)/٢٥
- القراءات السبع شرطها التواتر وجملته القرآن متواتر قطعي (١٧٤)/٢٨
- القراءات يبين بعضها بعضا ٣٠٢/٢٧
- القراءتان إذا اختلف معناهما ولم يظهر تعارضهما وعادتا إلى ذات واحدة كان ذلك من الزيادة في
الحكم لهذه الذات ١٩٢/٢٨
- القراءتان تجريان مجرى الآيتين (١٩١)/٢٨
- القراءتان الصحيحتان للآية تجعلانها بمثابة الآيتين (١٩١)/٢٨
- القراءتان كالأيتين في وجوب العمل بهما (١٩١)/٢٨
- القراءتان كالأيتين لا تتناقضان (١٩١)/٢٨
- القرآن أكد من السنة (١٦٥)/٢٨

- القرآن أصل الأحكام.....(١٥٥)/٢٨
- القرآن أصل الشريعة ١٦٤/٢٨
- القرآن أصل لجميع الأدلة ١٦٦ ، ١٦٦/٢٨
- القرآن أصل والسنة فرع له ١٦٦/٢٨
- القرآن أعلى من السنة.....(١٦٥)/٢٨
- القرآن أقوى من السنة.....(١٦٥)/٢٨ ، ١٦٩
- القرآن حجة ٣٩٣/٢
- القرآن شرطه التواتر.....(١٧٣)/٢٨
- القرآن على وفق كلام العرب ٣٣٨/٢٧
- القرآن فيه بيان كل شيء ١٥٦/٢٨
- القرآن الكريم أصل الشريعة وأساس بنيانها ١٦٦/٢٨
- القرآن الكريم هو الأصل..... ١٦٢/٢٨ ، ١٦٣
- القرآن كله كالكلمة الواحدة في وجوب بناء بعضه على بعض(٢٩٣)/٢٧
- القرآن كلية الشريعة وينبوع لها(١٥٥)/٢٨
- القرآن لا يثبت إلا بالتواتر ١٨٢ ، ١٧٨ ، [١٧٣] ، ١٥٦/٢٨
- القرآن لا يثبت إلا بالتواتر إجماعا.....(١٧٤)/٢٨
- القرآن لا يثبت إلا بالخبر المتواتر(١٧٣)/٢٨
- القرآن لا يثبت إلا بنقل متواتر.....(١٧٣)/٢٨
- القرآن لا يثبت بخبر الواحد ٢٣٤/٢٧
- القرآن لا يثبت مع الشبهة..... ١٧٤/٢٨
- القرآن لا يثبت نسخ حكمه إلا بدليل يجب الرجوع إليه..... ٧٣٨/٣٣
- القرآن المدني مبني على المكي(٢٠٥)/٢٨ - ٥٥٤/٣١
- القرآن هو الأصل(١٥٥)/٢٨ ، ١٦١ ، ١٦٢
- القرآن هو أصل الأدلة كلها.....(١٥٦)/٢٨
- القرآن هو الأصل المرجوع إليه في الشرائع.....[١٥٥]/٢٨
- القرآن هو الكلام المنزل على الرسول المكتوب في المصاحف المنقول إلينا نقلا متواترا..... ١٧٥/٢٨
- القرآن والسنة كل منهما يجب العمل به ١٥٦/٢٨
- القرآن يبين بعضه بعضا ٥٥٩ ، [٥٥٣]/٣١
- القرآن يخصص السنة [١٣]/٣١
- القرآن يصدق بعضه بعضا(٥٥٤)/٣١
- القرآن يفسر بعضه بعضا(٥٥٣)/٣١

- القرآن ينسخ بالقرآن (٦٨٩)/٣٣
- القراءة الشاذة إذا خالفت القراءة المتواترة المجمع عليها ولم يمكن الجمع فهي باطلة ١٨٢/٢٨
- القراءة الشاذة إذا صح النقل بها عن الصحابة فإنه يجوز الاستدلال بها في الأحكام (١٨١)/٢٨ ، ١٨٤
- القراءة الشاذة إن خالفت القراءة المتواترة المجمع عليها ولم يمكن الجمع فهي باطلة ١٧٥/٢٨
- القراءة الشاذة بمنزلة خبر الواحد [١٨١]/٢٨ - ١٦٨/٢٧
- القراءة الشاذة حجة ظنية ١٩٠ ، ١٨٢/٢٨
- القراءة الشاذة لا توجب علما ولا عملا ١٨١/٢٨
- القراءة الشاذة لا يحتج بها ٤٠٩/٢
- القراءة الشاذة هل تنزل منزلة الخبر في الاحتجاج أم لا (١٨١)/٢٨
- القراءة الشاذة هل هي حجة أم لا ٤٣٠/٢
- القراءة التي تقتضي التورث توجب الإنفاق ٦٤٢ ، ٦٤١ ، [٦٣٥]/٢٣
- القراض لا يستحق إلا بتمام العمل [٥٨٧]/٢١
- القراض لا يستحق فيه شيء إلا بالتمام (٥٨٧)/٢١
- القران بين شيئين لفظا لا يقتضي التسوية بينهما حكما (٤٢٥)/٣٢
- القران في النظم لا يوجب القران في الحكم (٤٢٥)/٣٢
- قرائن الأحوال تقوم مقام القول ٣٥٧/٢
- القرائن معتبرة في إثبات الحق ٤٤٣/٢٥
- القرائن معتبرة في القضاء ٤٤٤/٢٥
- القرائن والعلامات معتبرة في إثبات الحقوق ٤٤٢/٢٥
- القرب إنما تعتبر في حال الإجزاء خاصة بحال الأداء ٤١٧/١٩
- القرب التي لا لبس فيها لا تحتاج إلى نية ٢٧١ ، ٢٧٠/٦
- قرب الجهة مقدم على القرب إلى الميت ٣٨٢/٢٤
- القرب مقدم على القوة في الميراث ٤٤٨/١
- القرباء مقدمون على الأقوياء في الإرث ٤٤٨/١
- القربات التي لا لبس فيها لا تحتاج إلى النية ٢٣/٦
- القربات التي لا لبس فيها لا تحتاج إلى نية [٢٤١] ، ٢٣٩ ، ٢٣٨ ، ٢٣٧/٦
- القربات لا تقبل المعاوضة ١٤٤/١٧
- القرية لا تتجزأ (٤٩١)/١٧
- القرية المتعدية أفضل من القاصرة (٢١١)/٤
- القرض تجري فيه المسامحة ٣٩٠/٢٢
- القرض في المجهول لا يصح ٤٠٠/٢٢

- القرض لا يبطل بالشرط الفاسد ٢٢/ (٣٩١)
- القرض لا يتعلق بالجائز من الشروط فالفساد منها لا يبطله ٢٢/ (٣٩١)
- القرض لا يتعلق بالجائز من الشروط فلا يفسده الباطل منها ٢٢/ (٣٩١)
- القرض لا يفسد بالشروط الفاسدة وإنما يلغو الشرط الفاسد ٢٢/ [٣٩١]
- القرض لا يفسد بذكر الشرط المحرم فيه ٢٢/ (٣٩١)
- القرض لا يملك إلا بالقبض ١٦/ ٦٥٥
- القرض مبناه على رد المثل والمقترض جزافا يتعذر رده ٢٢/ ٤٠٥
- القرض مبني على رد المثل ٢٢/ (٣٩٩)
- القرض مبني على العفو لأجل الرفق ٢٢/ ٣٩٠
- القرض موجه رد المثل ٢٢/ (٣٩٩)، ٤٠٥
- القرعة طريق شرعي للتقديم عند تساوي المستحقين ١٣/ ٤٠٧، (٤١٣)، ٤٦٤
- القرعة لكل أمر مشكل ١٣/ (٤١٤)
- القريب الأقرب أحق بالبر والإنفاق من القريب الأبعد ١١/ ٢٣٥
- قريب الحضور كالحاضر ٩/ (٥٥٣)
- قريب الغيبة في حكم الحاضر ٩/ (٥٥٣)
- قريب الغيبة كالحاضر ٩/ [٥٥٣]، ٥٥٨ - ١١/ ٢٩٩
- القريب كالحاضر ٩/ (٥٥٣)
- قرينة الحال تساعد اللفظ في الدلالة على المعنى ٣٢/ ٤٣٨
- قرينة الحال تقيّد مطلق الكلام ٩/ (٦٣)
- القرينة الراجعة معتبرة في الحكم ٢٥/ ٤٤٤
- القرينة الظاهر حجة معتبرة في الحكم ٢٥/ ٤٤٤
- القرينة الظاهرة معتبرة في الحكم ٢٥/ ٤٤٤
- القرينة القاطعة أحد أسباب الحكم ٢٥/ (٤٣١)
- القرينة القوية معتبرة في القضاء ٢٥/ [٤٣١]، ٤٤٦
- القسامة توجب العقل ولا تشيطن الدم ٢٦/ [٢٣٧]
- القسامة حجة قاصرة لا توجب القصاص ٢٦/ ٢٣٧
- القسامة شرعت لإثبات الجريمة إذا انعدمت الأدلة غيرها ٢٦/ ٢٣٧
- قسم العادات جار على المعنى المناسب للظاهر للعقول ٥/ (٤٦٩)
- قسمة الأجزاء إفراز لا بيع ٢١/ (٦٠٢)
- قسمة الأجزاء بيع ٢١/ (٦٠١)
- قسمة الأعيان صحيحة ٢١/ ٥٩٩

- القسمة إفراز لا بيع ٥١٤/٢ - (٦٠٢)/٢١
- القسمة إنما تصح في الأعيان دون الذمم (٥٩٣)/٢١
- القسمة بيع ٥١٤/٢
- القسمة بيع أو إفراز ٥١٤/٢ - (٦٠١)/٢١
- القسمة بيع من البيوع (٦٠١)/٢١
- القسمة تجري في الأعيان ٥٩٩ ، ٥٩٨/٢١
- قسمة التعديل بيع (٦٠١)/٢١
- قسمة الرد بيع (٦٠١)/٢١
- القسمة على قدر الملك ٦٦٤/١٣
- القسمة في الأعيان تكون لا في الديون (٥٩٣)/٢١
- القسمة في الجنس الواحد الذي لا يتفاوت يقع على جملته ٤٧٩/٢٣
- القسمة فيما لا تفاوت في أحاده إفراز وتعين (٦٠٢)/٢١
- قسمة القرعة بيع (٦٠٢)/٢١
- قسمة القرعة تميز حق (٦٠٢)/٢١
- القسمة لا تجري على ما في الذمم قبل القبض ٥٩٩/٢١
- القسمة لا تكون إلا في الأعيان (٥٩٣)/٢١
- قسمة المراضاة بيع (٦٠١)/٢١
- قسمة المكيل والموزون إفراز ومعنى المبادلة فيه تابع (٦٠٢)/٢١
- القسمة من جهة إفراز ومن جهة مبادلة غير أن جهة الإفراز في المثليات راجحة (٦٠٢)/٢١
- القسمة هل هي إفراز أو بيع ٥٩٤/٢١
- القسمة هل هي تميز حق أو بيع ٤٧٧/١
- القصاص حق الآدمي ٤٦٦/٢٥
- القصاص لا يتجزأ ٢٢٦/١٨
- القصاص لا يسقط بالتقادم وفي الحدود خلاف [١٤٥]/٢٦
- القصاص يسقط بالشبهة ٣٠٠/١٣ - ٢٢٨/٩
- القصاص يعتمد المماثلة ١٧٨/٢٦
- القصاص يعتمد المماثلة فمتى خيف فيه الزيادة سقط ١٧٨/٢٦
- القصاص يقتضي المماثلة (٣٩)/٢٦
- القصد إلى الحظ لا يقدح في الأعمال التي يتسبب عنها ذلك الحظ (٤٨٥)/٤
- القصد إلى المشقة باطل (٩٧)/٤
- القصد بالبيع تملك التصرف ٦٦/٢١

- القصد التبعية يصح ما لم يعد على الأصلي بالإبطال..... ٤٤/١٢
- قصد الحظ الأخرى في العبادة لا ينافي الإخلاص فيها..... ٤٧١/٤
- قصد الشارع الخروج عن اتباع الهوى والدخول تحت التبعية للمولى..... ٤٠٦ ، ٣/ (٤٠١)
- قصد الشارع ضبط الخلق إلى القواعد العامة..... ٣/ [٤٢٥] ، ٤٢٩ - ٤٧٠/٥ ، ٤٧٢ - ٣٣٦/٢٩
- قصد الشارع من المكلف إخراجه عن داعية هواه..... ٤٩٥ ، ٤١١ ، ٤٠١ ، ٨٠/٤
- قصد الشارع من المكلف إخراجه عن داعية هواه حتى يكون عبدا لله اختيارا مثلما هو عبد لله اضطرارا..... ٧٦/٤
- قصد الشارع من المكلف أن يكون قصده في العمل موافقا لقصده في التشريع..... ٤/ [٤٠١] ، ٤١١ - ٢٧٦/٦ ، ٢٨٢ - ٣٦٧/٧ ، ٣٧٠
- قصد الشارع من المكلف أن يكون قصده في العمل موافقا لقصده في التشريع..... ٢٦٠/١٥
- قصد الشارع من المكلف أن يكون قصده من العمل موافقا لقصده من التشريع..... ١٠٩ ، ٩٨/٤ ، ١١٠ - ١٦٦/٧
- قصد الشارع من المكلف أن يكون قصده من الفعل موافقا لقصده في التكليف..... ٥٤٣/٤
- قصد الشارع من المكلف مخالفة هواه حتى يكون عبدا لله طوعا كما هو عبد لله كرها..... ٥٥٩/٢
- القصد في الماضي محال عقلا وانعطاف النية معدوم شرعا..... ٦/ (٢٥١)
- القصد للحظ في الأعمال العادية لا ينافي أصل الأعمال..... ٤٧١/٤ ، [٤٨٥] ، ٤٩٥ ، ٥٠١
- قصد المتكلم بخطابه إلى الذم والمدح لا يمنع من كونه عاما..... ٣٠/ (٣٩٠)
- قصد المقاصد أقوى من قصد الوسائل..... ٤/ (٢٨٥)
- قصد المكلف رفع المسبب بعد استكمال السبب لغو..... ٤/ (٤٦١)
- قصد المكلف المصالح التي جاءت الشريعة بما يخالفها مراعاة بينة لمقصود الشارع..... ٤/ (٤٠١) ، ٤٠٤
- القصد هو الذي يصلح العبادات والعادات ويفسدها..... ٦/ (٤٥)
- قصر الحكم على العدد لا يدل عما زاد أو نقص إلا لدليل منفصل..... ١١١/٣٢
- القصر رخصة من رخص السفر فيبطل بزواله..... ٢٣١/١٧
- القصد في العقود معتبرة تؤثر في صحة العقد وفساده..... ٤/ (٥٤٤)
- القضاء إنما يكون حقيقة عند فوات ما وجب في الوقت استدراكا لمصلحة الواجب الفاتت..... ٢/ (٤٢٤)
- القضاء بالظواهر لا بالمقاصد والسرائر..... ٣/ (٣٠١) ، ٣٠٤
- القضاء بدل عن الأداء..... ١٢/ (١٤٢) ، ١٩٩
- القضاء بصفة الأداء..... ٨/ (٦٠٨)
- القضاء تابع للأداء..... ١٧/ (٢٢٧)
- قضاء حق الحي هو أولى من الميت..... ١١/ (٢٤٢)
- القضاء خلف عن الأداء..... ١٧/ (٢٢٨)

- قضاء السنن مشروع..... (٣٩٣)/١٧
- قضاء الضرورة جائز..... [٢٥]/٢٥
- القضاء الضمني لا يشترط سبق الدعوى والخصومة..... ٥٧/١٣
- القضاء على حسب الأداء..... (٢٢٧)/١٧ ، ٢٣٣
- القضاء على صفة الأداء..... ١٩٩ ، ١٩٨/١٢
- قضاء الفوائت واجب..... (٢٤١)/١٧
- قضاء القاضي جائز على كل ما جازت عليه شهادته..... ٤٠/٢٥
- قضاء القاضي في محل الاجتهاد يرفع الخلاف..... ٣٠٦ ، ٣٠٤/٢٦
- القضاء القولي يحتاج للدعوى..... ٥٣/١٣
- القضاء لا يدخل العبادات..... (٤٨٣)/١٧
- القضاء له حكم الأداء..... (٢٢٨)/١٧
- القضاء مختص بالفرائض والواجبات دون السنن والنوافل..... (٣٩٤)/١٧
- القضاء معتبر بالأداء..... (٢٢٧)/١٧
- القضاء هل يجب بأمر جديد أم بالأمر الأول..... ٣٠/٢٨
- قضاء الواجب واجب..... ٤٦٦/٢٨
- القضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان والخصومات..... (١٥)/٢٥
- القضاء يحكي الأداء..... ٢٤٥ ، ٢٤١ ، ٢٣٧ ، ٢٣٥ ، ٢٣٣ ، ٢٣٢ ، [٢٢٧]/١٧ - ٤٧٣/١
- القضاء يقبل التقييد والتعليق والتخصيص..... [١٥]/٢٥
- القضاء يكون بصفة الأداء..... ٢٣٣ ، (٢٢٨)/١٧
- القضاء يكون على وفق الأداء..... (٢٢٧)/١٧
- القضاة أمرهم على السلامة..... ٦٥/٢٥
- قضايا الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال كساها ثوب الإجمال وسقط بها الاستدلال..... (٤٦١)/٣٢
- قضايا الأعيان لا تصلح دليلاً للعموم..... ٥١٣/٣٠
- قضايا الحاكم لا تدخل في العبادات..... (٤٨٣)/١٧
- القضايا في الأعيان لا يجوز دعوى العموم فيها..... (٥٠٩)/٣٠
- قضية العين موقوفة على محلها لا تتعداه..... (٥٠٩)/٣٠
- قضية المعاوضة المساواة بين العاقلين..... (٥٠٩)/١٦
- القطع إنما يكون في شيء متصل ببعضه ببعض..... ٥٣٢/٢٥
- قطع الخصومة والمنازعة واجب..... (٣٨٥)/١٨
- قطع العصمة لا يتبعض..... (٤٧٨)/٢٣
- القطع لا يجب إلا بسرقة مال متقوم..... (٥١٧)/٢٥

- قطع المنازعة واجب بحسب الإمكان ابتداء وبقاء ١٨/ (٣٨٥)
- قطع المنازعة واجب ما أمكن ١٨/ [٣٨٥] ، ٣٩٢ ، ٣٩٣
- القلم مرفوع عن المجنون ١٢/ (٣٧٩)
- القليل إذا لم يمكن التحرز عنه فيتطرق العفو إليه ٢/ ٣٥٧
- قليل الجهالة معفو عنه في الوكالة ٢٣/ (٧١)
- القليل مع الكثير كالعدم ١١/ ٤٧٣
- القليل مغتفر ٧/ ٢٤٥
- القليل ملحق بالكثير ١١/ (٤٧٢) ، ٤٧٢
- القليل يتبع الكثير ١١/ ٤٤١ ، (٤٧٢)
- القمار حرام ١٢/ (٣٢١)
- القمار محرم مطلقا ١٢/ (٣٢١)
- القمار كله حرام ١٢/ (٣٢١)
- قواعد الشرع تتقاضى أنه لا يعاقب من لم يقصد المفسدة ٢٦/ ٣٠
- القواعد الكلية لا ترحمها الأقيسة الجزئية وإن كانت جلية ٢/ ٥٥٣ - ٤٧٥
- القواعد الكلية من الضروريات والحاجيات والتحسينيات لم يقع فيها ٢/ ٥٦١
- القواعد المشروعة بالأصل إذا داخلتها المناكر لم يجب تركها ٣/ (٤٩٧)
- قول آحاد التابعين ليس بحجة ٣٠/ (١٧٥)
- القول أدل على الحكم والفعل أدل على الصفة ٢/ ٤٢٨
- قول الأمين إنما يقبل فيما لا يكذبه الظاهر ١٤/ (٤٩٧)
- قول الأمين مقبول إلا إذا تحقق كذبه ١٤/ (٤٩٨)
- قول الأمين مقبول في الرد ١٤/ ٤٩٨
- قول الأمين مقبول فيما لم يكذبه ٩/ ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩١ - ١٤/ [٤٩٧] ، ٥١٠
- قول الأمين يقبل فيما يرجع إلى براءة نفسه لا في إلزام الضمان على الغير ١٤/ (٥٠٩)
- القول إن تضمن عقدا كان غرورا بالفعل لا بالقول ١٤/ ٣٤٩
- قول الإنسان شرعا مقبول فيما يخبر عما في باطنه مما لا يعلمه غيره ٩/ (٣٨٨)
- قول الإنسان لا يقبل على غيره بمجرد ١٣/ (٣٧)
- قول أهل الخبرة طريق معتمدة يرجع إليه في الأقضية وفصل الخصومات ٢٥/ ٣١٩
- قول البعض لا يكون حجة على الغير ٣٣/ (٤٩)
- القول بغير دليل باطل ٣٣/ ٧٣٨ ، ٧٣٩
- قول التابعي لا يقدم على القياس ٣٠/ ١٧٦
- قول التابعي ليس بحجة ٣٠/ (١٧٥)

- قول الحق ٩٧/٣
- قول الراوي متبع في تفسير ما يرويه وتخصيصه ٤٢٦/٢٨
- قول رسول الله ﷺ شرع (٢٣٣)/٢٨
- قول رسول الله ﷺ وفعله حجة في حياته وبعد موته (٢٣٣)/٢٨
- قول الصبي لا حكم له ٣٦٠/١٢ ، [٣٦٧] ، ٣٩٥ ، ٣٩٩
- قول الصبي لا يتعلق الحكم به (٣٦٧)/١٢
- قول الصحابي أمرنا بكذا أو نهينا عن كذا وما في معناهما بمنزلة المسند إلى النبي ﷺ [٤١٧]/٢٨
- قول الصحابي أمرنا بكذا حجة (٤١٧)/٢٨
- قول الصحابي أمرنا بكذا و نهينا عن كذا في حكم المرفوع إلى رسول الله ﷺ صريحا (٤١٧)/٢٨
- قول الصحابي حجة ١٠/٣٠
- قول الصحابي حجة إن خالف القياس (١٠٧)/٣٠
- قول الصحابي حجة مطلقا (١٠٧)/٣٠
- قول الصحابي فيما لا يمكن فيه الرأي في حكم المرفوع (٣٤١)/٢٨
- قول الصحابي كنا نفعل في زمن النبي ﷺ كذا له حكم الرفع (٤٠٩)/٢٨
- قول الصحابي كنا نفعل كذا على عهد رسول الله ﷺ بمنزلة المسند ٤١٨/٢٨
- قول الصحابي كنا نفعل كذا مع إضافته إلى عصر الرسول ﷺ مرفوع ٤١٥/٢٨
- قول الصحابي كنا نفعل وكانوا يفعلون إن أضيف إلى عهد النبوة فهو حجة إقرارية وإلا فلا (٤٠٩)/٢٨
- قول الصحابي ليس بحجة ١٧٥ ، ١٢١/٣٠
- قول الصحابي ليس بحجة مطلقا (١٠٧)/٣٠
- قول الصحابي مقدم على القياس ٤٦٧/٣٣
- قول الصحابي من السنة كذا حديث مسند ٤١٨ ، [٤٠١]/٢٨
- قول الصحابي من السنة كذا في حكم المرفوع (٤٠١)/٢٨
- قول الصحابي نهينا عن كذا له حكم المرفوع إلى النبي ﷺ ٤٢٣/٢٨
- قول الصحابي نهينا عن كذا يأخذ حكم الرفع إلى النبي ﷺ ٤٢٣/٢٨
- قول الصحابي هل هو حجة [١٠٧]/٣٠
- القول في الأمانة قول الأمين مع يمينه إلا أن يدعي أمرا يكذبه الظاهر (٤٩٧)/١٤
- القول في العقود قول أربابها (١٠١)/١٦
- قول القائل لا أعلم خلافا لا يعد إجماعا [٧٩]/٢٩
- القول قول الأمين في براءة نفسه ولكن لا يقبل قوله فيما يدعي من وصول المال إلى غيره (٥٠٩)/١٤
- القول قول الأمين في نفي الضمان عن نفسه لا في إلزام غيره (٥٠٩)/١٤

- القول قول الأمين فيما لا يخالفه الظاهر بالإجماع..... ٥٠٥/١٤
- القول قول الأمين فيما لا يستنكر..... ١٤/ (٤٩٧)
- القول قول الأمين فيما ينفي به الضمان عن نفسه لا فيما يستحق به الرجوع على الغير..... ١٤/ (٥٠٩)
- القول قول الأمين مع اليمين من غير بينة..... ١٤/ (٤٩٧)
- القول قول صاحب اليد مع يمينه..... ٣٩٩/٢٥
- القول قول مدعي الطوع..... ١٢/ ٥٥٢، ٥٥٣
- القول قول من يدعي الصحة..... ١/ ٤٣١
- القول قول من يدعي الصحة والحلال منهما ولا يلتفت إلى قول من يدعي الفساد والحرام منهما إلا أن يكون له وعليه البينة فإن لم تكن بينة أحلف الذي يدعي الصحة وكان القول قوله..... ٢/ ٣٢١
- القول قول من يشهد له الأصل..... ٦/ ٤٧٤
- القول قول المنكر مع يمينه..... ٢٥/ ١٨١
- القول قول الوكيل في نفي الضمان وإيصال الأمانة لصاحبها..... ١٤/ ٤٩٨
- قول لا جناح إنما يراد للإباحة لا للوجوب..... ٢٧/ (٤٩٣)
- قول المجتهد لا أعلم مخالفا ليس حكاية للإجماع..... ٢٩/ (٧٩)
- القول المخرج لا تجوز به الفتوى..... ٣٣/ ١٥٢
- القول المخرج لا يعمل به في قضاء ولا فتيا..... ٣٣/ (١٤٧)
- القول المخرج لا يفتى به..... ٣٣/ ١٥١، ١٥٢، ١٥٣
- قول المسلم يقبل في العبادات من غير يمين..... ١٠/ (٥٩٥)
- القول مقدم على الفعل..... ٣٣/ (٣١٧)
- القول من رسول الله ﷺ إذا قارنه الفعل فالافتداء به في ذلك العمل من أعلى مراتب..... ٢٨/ (٤٨٩)
- قول من لا يمكن أن يعلم إلا من جهته مقبول..... ٩/ (٣٨٧)
- القول منه ﷺ إذا قارنه الفعل فذلك أبلغ ما يكون في التأسي..... ٢٨/ (٤٨٩)
- القول والفعل إذا اجتماعا تناولهما اسم الفعل..... ٢٨/ ٤٩٠
- قوله ﷺ متعد إلى غيره وفعله قاصر عليه..... ٣٣/ ٣١٨
- قوة الداعي الطبيعي قاذحة في الظن المستفاد من الوازع الشرعي..... ٣١/ ٢٠٠
- قوة السبب توجب الترجيح..... ١٣/ ٦٧٨
- القوي يدخل على الضعيف دون العكس..... ٢٠/ ٢٥٢
- القوي ينوب عن الضعيف..... ١٠/ [٥١١]
- القياس أصل من أصول الشريعة..... ٢٩/ (١٢٧)
- قياس الأصول يترك بخبر الواحد..... ٥/ ٥١٧
- القياس أقوى من مفهوم اللقب ومقدم عليه..... ٣٣/ ٤٧٣

- القياس إنما أخذناه استدلالا بالكتاب والسنة والآثار ٤٠٨/٢
- القياس أولى من المفهوم (٤٧٣)/٣٣
- القياس الجزئي وإن كان جليا إذا صادم القاعدة الكلية ترك للقاعدة الكلية ٥٥٣/٢
- القياس الجلي في معنى الأصل (٥٧٧)/٢٩
- القياس الجلي في معنى النص [٥٧٧]/٢٩
- القياس الجلي مقدم على مفهوم المخالفة ١٦٣/٢٩
- القياس الجلي ينقض به حكم الحاكم ٥٧٧/٢٩
- القياس حجة ٣٩٣/٢ - [١٢٧]/٢٩ ، ١٤٠ ، ١٦٣ ، ٢٥٧ ، ٣٠٥ ، ٣٩٢ ، ٤٣٠ - ٥٢٣/٣١ ، ٥٢٨/٣٣ - ٥٢
- القياس حجة في الشرع (١٢٧)/٢٩
- قياس الدلالة حجة [٥٦١]/٢٩
- قياس الدلالة صحيح (٥٦١)/٢٩
- قياس الدلالة ظني ٥٦١/٢٩
- قياس الدلالة قياس مجازي ٥٦١/٢٩
- القياس دليل شرعي (١٢٧)/٢٩
- القياس دون خبر الواحد ٢٦٥/٣٣
- القياس الذي تكون العلة فيه أقوى له التقديم [٥٩٥] ، ٥٨٦/٢٩
- القياس الذي يكون ثبوت الحكم في أصله أقوى أو بالإجماع أو بالتواتر أقوى مما ليس كذلك (١٨٥)/٢٩
- القياس الصحيح حق يوافق الكتاب والسنة (٥١٥)/٥
- القياس الصحيح دائر مع أوامر الشريعة ونواهيها وجودا وعدما (٥١٥)/٥
- القياس الصحيح مقدم على خبر الأحاد ٢٦٤/٣٣
- القياس طريق الأحكام الشرعية (١٢٧)/٢٩
- قياس العكس حجة [٥٧١]/٢٩
- قياس العكس طريق لإثبات الأحكام (٥٧١)/٢٩
- قياس العكس ليس قياسا ٥٧١/٢٩
- القياس على خلاف النص أو الإجماع باطل ٧٤/٣٣
- القياس فرع صحة التعليل ٦٢٨ ، ٥٤٠ ، ٣٣٦ ، ٢٥٠ ، ٢٤٣ ، ١٢٨/٢٩
- القياس فرع المعنى ٢٥٧/٢٩
- القياس فرع النص ١٥٦/٣٢ - ١٤٧ ، ١٣٩/٢٩
- القياس في مقابلة النص لا يصح ١٤٨/٢٩

- القياس في المقدرات ممنوع.....٢٦٧/٢٩
- القياس لا يتم إلا بالجامع بين الأصل والفرع.....٢٩/٢٤٩
- القياس لا يجري في اللغات والعقليات.....١٥٨/٢٩
- القياس لا يصار إليه مع النص.....١٠/٣٣ - ١٤٨ ، ٢٩/١٤٦ - ٣٢٥/٦
- القياس لا يصح إلا بعلّة جامعة بين الأصل والفرع.....٢٩/٢٤٩
- القياس لا يقدم على نصوص القرآن والسنة المتواترة.....٢٥٧/٣٣
- القياس لا ينسخ به.....٧٨٢ ، ٣٣/٧٧٧
- القياس لا ينسخ ولا ينسخ به.....٣٣/٧٧٧
- القياس ليس بحجة.....١٢٨/٢٩
- القياس ما طلب بالدلائل على موافقة القرآن أو السنة.....٤٠٧/٢
- القياس مخصص للعموم.....٣١/٥١ ، ٩١
- القياس مدرك من مدارك أحكام الشرع.....٥٧١/٢٩
- القياس المظنون لا يكون ناسخا ولا منسوخا.....٣٣/٧٧٨
- القياس مظهر لا مثبت.....٣١٢/٢٧
- القياس مظهر لحكم الله تعالى لا مثبت له ابتداء.....٢٩/١٣٩
- القياس مظهر للحكم لا مثبت له.....٢٩/١٣٩
- القياس مع الفارق باطل.....٢٩/٢٤٣
- القياس مع النص فاسد الاعتبار.....٢٩/١٤٥
- القياس مقدم على قول الصحابي عند التعارض.....٣٣/٤٦٧
- القياس مقدم على المفهوم.....٣٣/٤٦٨ ، ٤٧٩ ، ٤٧٣
- قياس المنصوص على المنصوص لا يجوز.....٢٩/٢١٨
- القياس يترك بالتعامل.....٢١/٣٤٦ ، ٣٤٧
- القياس يترك بالضرورة والحرج.....٤/٦١ ، ٦٦
- القياس يترك بالعرف.....٢١/٣٥٠
- القياس يجري في الأسباب والموانع.....٢٩/٢٥٧
- القياس يجري في الحدود.....٢٩/٢٥٧
- القياس يجري في الكفارات خلافا لأبي حنيفة.....٢/٤٢٨
- القياس يجري في كل شيء.....٢٩/٢٢٩
- القياس يجوز ويثبت في الأحكام دون الحقائق.....٢٩/٢٢٩
- القياس يصح بغير علة إذا لاح بعض الشبه.....٢٩/٢٥٠
- قيام سبب الملك عند التعليق كقيام الملك في صحة التعليق.....١١/٧ ، ٩ ، ١٧

- قيام المبيع في المحل يوجب مع التحريم شبهة في إسقاط العقوبة (٤٤٥)/٧
- القيد مصب النفي والنهي ٤٥٨/٣١
- قيمة التبع لا تبلغ قيمة المتبوع ٤٣٢/١١
- القيمة تتعين في ذوات القيم (٤٩)/١٥
- القيمة تقوم مقام العين عند تعذر رد العين ١١٢/١٣
- قيمة الشيء إنما تعرف بالنظر في قيمة جنسه ١٢١/١١
- قيمة الشيء عند تعذر تسليم عينه يقوم مقام العين ٥٦١/١٣
- القيمة في الشيء المستهلك والضمن في الشيء القائم ٣٣٨/٢
- القيمة في ضمان الإلتلاف تعتبر وقت الإلتلاف ٥٠/١٥
- قيمة المتلف تعتبر يوم الإلتلاف ١٨، (٧)/١٥
- القيمي مضمون بقيمته (٥٠)/١٥
- كاف التشبيه تفيد العموم في محل يقبله ٦٣٧/٢٧
- الكافر لا يد له على مسلم (٥٩٥)/٨
- الكافر مكلف بالفروع [١٤٣]/٢٨
- الكافر ممنوع من استدلال المسلم ٢٥٧، ٢٥٦/١٨
- الكالئ بالكالئ لا يصح ٣٩٩، ٣٩٧/١٦
- كان إذا جعل خبرها جملة مضارعية أفادت الاستمرار والعادة ٢٣٩/٣٢
- كان تأتي لمجرد الفعل من غير تكرار (٢٣٩)/٣٢
- كان تفيد التكرار وتكثير وقوع الفعل ٢٣٩/٣٢
- كان لا تدل على التكرار لا لغة ولا عرفاً إلا بدليل (٢٣٩)/٣٢
- كان لا تقتضي الدوام ولا التكرار (٢٣٩)/٣٢
- كانوا يفعلون إجماع ظني لا قطعي ٤١٠/٢٨
- الكبيرة ما عظمت مفسدتها والصغيرة ما قلت مفسدتها (٣٧١)/٣
- الكتاب أحد اللسانين (٢٣٩)/١٠
- الكتاب أعلى رتبة من السنة (١٦٥)/٢٨
- الكتاب أقوى من السنة (١٦٥)/٢٨
- كتاب القاضي إلى القاضي كخطاب له ٢٤١/١٠
- الكتاب كالخطاب [٢٣٩]/١٠ - ٣٣/٢ - ٥١٨/١
- الكتاب لا يخص بالكتاب ٧/٣١
- الكتاب ممن نأى كالخطاب ممن دنا (٢٣٩)/١٠
- الكتاب من الغائب بمنزلة الخطاب من الحاضر (٢٣٩)/١٠

- الكتاب والسنة أصل الشريعة ومادتها ١٥٦/٢٨
- كتابة الأخرس كإشارته ٢٠٠/١٠
- الكتابة قائمة مقام المشافهة ٢٤٠/١٠
- الكتابة المرسومة المعنونة كالنطق ٢٤٠/١٠
- الكتابة من النبي ﷺ من جملة السنة وتقوم بها الحجة ٢٣٤/٢٨
- كتب عليكم نص في الوجوب ٣٦٩/٢٧
- كثرة الأدلة تفيد تقوية الظن ٢٠٤/٣٣
- كثرة الأدلة على أحد المتعارضين مرجحة له على الآخر ٢٠٣/٣٣ ، ١٧٢/٣٣
- الكثرة تقدم على الرفعة ٢٢٥/١١ - ٤٤٨/١
- كثرة الحرام واستواء الحلال والحرام يوجب تغليب حكمه في المنع ٣٦٥/٢
- كثرة الرواة تحصل بها قوة الخبر ٢٨١/٣٣
- كثرة رواة الحديث لا تفيد رجحانه ٤٠٤/٢
- الكثرة ملحقة بالجميع حكما ٤٠٦/٢٠
- كثرة الوقوع مظنة القصد ٥٠٧/٤
- الكراء بيع من البيوع ١٧/٢٢
- الكراهة أدنى مرتبة صيغة لا تفعل ٥٢٣/٢٧
- الكراهة إذا كانت من حيث الجماعة تفوت فضيلة الجماعة ٤٩٣/١٩
- الكراهة أقل أحوال النهي ٥٢٥/٢٧
- الكراهة ترجح على النذب ٢٧١/١٧
- الكراهة ترفعها الحاجة ٣٣٧/٧
- الكراهة تزول بالحاجة ٣٣٧/٧ ، ١٥٧/٧
- الكراهة تشتد بكثرة الحرام وتخف بكثرة الحلال ٤٩٢/٢
- الكسب الحرام كالعدم ٢٠٦/١٤
- الكسب يتبع الأصل ٢٠٦/١٤ - ٤٣٤/١١
- الكسوب غني باعتبار الكسب ١٩/١١
- الكف عن الظلم واجب ١٠/١٨ - ٨١ ، ٧٧ ، ٧٠ ، ٦٤ ، ٦٢ ، ٤٤ ، ٤٠/٨
- الكفاءة تراعى حال الجنائية ٢٣/٢٦
- الكفاءة شرط لا ابتداء النكاح لا في البقاء ٣٥٥/٢٣
- الكفاءة معتبرة في باب النكاح ٣٥٥/٢٣
- الكفاءة معتبرة في النكاح ٣٦١/٢٣
- الكفار غير مخاطبين بالفروع ١٤٤/٢٨

- الكفار غير مكلفين بفروع الشريعة..... ٣٣١/١
- الكفار مأمورون بالتزام الشرع جملة والقيام بمعامله تفصيلا ٢٨/١٤٣
- الكفار مخاطبون بالإيمان إجماعا وبفروع الإسلام في الصحيح عنه ٢/٤٠٩
- الكفار مخاطبون بالنواهي دون الأوامر ٢٨/١٤٤
- الكفار مخاطبون بما سوى الجهاد ٢٨/١٤٤
- الكفار هل هم مخاطبون بفروع الشريعة..... ١٠/١٠٩
- الكفار هل هم مخاطبون بفروع الشريعة أم لا ٢/٤٣٥
- الكفار يخاطبون بالشرائع ٢٨/١٤٣
- الكفارات إذا اجتمعت تداخلت ١٨/٧٥
- الكفارات تتداخل ١٨/٧٥
- الكفارات تتداخل إذا كانت من جنس واحد ٩/٣١٠، ٢٥/٤٩٥ - ١٨/٨٥
- الكفارات تثبت مع الشبهة إلا كفارة الفطر في رمضان ١٨/٨٥
- الكفارات تجب بشبهة السبب ١٨/٨٥
- كفارات الحج لا تسقط بالشبهة ١٨/٨٦
- الكفارات زواجر فتتداخل ١٨/٧٥
- الكفارات لا تتداخل ١٨/٧٥
- الكفارات لا تندري بالشبهات ١٨/٨٥
- الكفارات يجوز فيها القياس ٢٩/٢٦٨
- الكفارة تتداخل ١٨/٧٥
- الكفارة تسقط بالشبهة ١٨/٨٥
- الكفارة تندري بالشبهات ١٨/٨٥
- كفارة الحج تسقط بالشبهة ١٨/٨٦
- الكفارة دين في الذمة ١٣/٩٦
- الكفارة عقوبة تؤثر فيها الشبهة ١٨/٨٦
- كفارة الفطر تسقط بالشبهة ١٨/٨٦
- الكفارة لا تجب مع الشبهة ١٨/٨٦
- الكفارة لا تسقط بالشبهة ١٨/٩٢
- الكفارة لا تسقط بالعسرة المقارنة لوجوبها ١٨/٩٤
- الكفارة هل يراعي بها حال الوجوب أو حال الأداء باعتبار شرطها الثاني ١٨/٩٤
- الكفالة إنما تصح بالدين الصحيح ٢٣/٢٢٠
- الكفالة إنما تصح في مضمون تجري النيابة في إيفائه ٢٣/٢٢٩

- الكفالة إنما تصح ممن يصح منه التبرع ٢٣٠/٢٣
- الكفالة إنما تكون في الحقوق التي تجوز النيابة فيها ٢٣/ (٢٢٩)
- الكفالة بالأمانات باطلة ٢٣/ [٢٤٩]
- الكفالة بالأمانات لا تصح ٢٢١/٢٣
- الكفالة بالمال جائزة إذا كان ديناً صحيحاً ٢٢١/ (٢٢١)
- الكفالة بالنفس والمال تصح بغير رضا المكفول عنه ١٣/ ٥٩٠
- الكفالة بما ليس بمضمون على الأصل باطل ٢٣/ (٢٤٩)
- الكفالة بمضمون بما تجري النيابة في إيفائه صحيح وبما لا تجري النيابة في إيفائه باطل ٢٣/ (٢٢٩)
- الكفالة بمضمون بما تجري النيابة في إيفائه صحيحة وبما لا تجري النيابة في إيفائه باطلة ٢٣/ ٢٢٢
- الكفالة تجوز إضافتها وتعليقها بالشرط ٢٣/ ٢٤٣
- الكفالة تستدعي ديناً صحيحاً ٢٣/ (٢٢٠)
- الكفالة شرطها أن تكون بدين صحيح ٢٣/ (٢٢١)
- الكفالة شرعت للتوثيق ٢٣/ ٢٣٠
- الكفالة عقد تبرع مبني على المسامحة ٢٣/ (٢١٥)
- الكفالة عقد تبرع يقصد به الإرفاق والإحسان ٢/ ١٧٤
- الكفالة عقد مبني على التوسع ١٦/ ٦١٤ - ٢٣/ [٢١٥] ، ٢٣٥
- الكفالة لا تبطل بالشرط الفاسد ١٦/ ٤٩٨
- الكفالة لا تبطل بالشروط الفاسدة ٢٣/ ٢٤٣
- الكفالة لا تصح مع جهالة المكفول له ٢٣/ (٢٣٥)
- الكفالة لا يجوز تعليقها بشرط أو وقت ٢٣/ ٢٤٣
- الكفالة مبنية على المصلحة والحاجة فتتبع فيها الحاجة ٢٣/ ٢١٦ ، ٢٢١ ، ٢٣٠
- الكفالة من عقود التبرعات باعتبار أصل الوضع ٢٣/ ٢١٦
- الكفر كفر النعمة ٣/ ٨١
- الكفر ينافي العبادات ٦/ ٦٤ ، ٦٦
- كل ابن أخ أقرب يحجب من هو أبعد منه درجة ٢٤/ ٣٨٨
- كل إتلاف من باب المصلحة فليس بتضييع ٢/ ٣٤٥
- كل أحد أولى بماله ولا يحل إلا بإذنه ١٣/ (٥٩٨)
- كل أحد أولى بملكه ١٣/ (٥٩٧)
- كل إرث مستحق بنسب وجب أن يتنفي مع انتفاء النسب ٢٤/ ٢٠٠
- كل أرض جرى عليها ملك لا تملك بالإحياء ٢٢/ ٥٨٤
- كل اسم ليس له حد في اللغة أو الشرع فالمرجع في حده إلى العرف ٧/ ٥٥٩

- كل اسم مسماه لا يعدى به إلى غيره ٣٤٦/٢٩
- كل أصل ثابت له ثمر تجوز المساقاة فيه ٢٢/ (١٨٣)
- كل أصل يوجد معناه في غيره جاز القياس عليه ٥٠٦/٥
- الكل أعظم من الجزء ٢١/٢٧
- كل إقرار معلق على شرط مقدم أو مؤخر ليس بإقرار ٢٥/ (٢٥٩)
- كل أقوى صيغ العموم في الدلالة عليه ٣٣/ ٤٩٥
- كل أمر احتيج إلى تحديده ولم يرد في الشرع تحديده فإن الرجوع فيه إلى العرف والعادة .. ٨/ (٢٠٦)
- كل أمر تحمل عليه الكافة فلا بد له من العصية ٢٦/ ٢٥٥
- كل أمر خالف أمر العامة فهو عيب ١/ ٤٣١
- كل أمر عام لجميع المسلمين فالنفقة عليه من بيت المال ٢٦/ (٣٨٥)
- كل أمر غلب عليه الصائم ليس عليه قضاء ولا غيره ٢٠/ (٢١١)
- كل أمر فيه مصلحة للخلق دون مفسدة راجحة فإن الشرع لا ينهى عنه بل يبيحه ١٣/ ٥٨٢
- كل أمر لا يتم إلا بأمرين لم يجز أن يملك بواحد ٢/ ٣٢٥
- كل أمر لا يحل إلا بملك أو نكاح فإنه لا يحرم بشيء حتى ينتقض النكاح والملك ٢/ ٣١٨
- كل أمر لا يمكن نفيه إلا بإثباته فإثباته واجب لا محالة ٢/ ٤٢٢
- كل أمر مجمع على ثبوته وتعين الحق فيه ولا يؤدي أخذه لفتنة ولا تشاجر ولا فساد عرض أو عضو فيجوز أخذه من غير رفع للحاكم ١٣/ ٤٨٠
- كل أمر مؤذ وعذر مانع فيه رخصة في التخلف عن الجماعة ١٩/ (٥٠١)
- كل أمر يتذرع به إلى محظور فهو محظور ٢/ ٣٤٤
- كل أمر يحل بغير نكاح ولا ملك إنما يحل بالإذن فيه ٢/ ٣١٨
- كل امرأتين بينهما رحم محرم بحيث لو كانت إحداهما ذكرا لم يجز له التزوج بالأخرى لأجل النسب دون الصهر فإنه يحرم الجمع بينهما ٢٣/ (٣٧٨)
- كل امرأتين بينهما قرابة أو رضاع لو قدرت إحداهما ذكرا لحرم تناكحهما يحرم الجمع بينهما ٢٣/ (٣٧٧)
- كل امرأتين بينهما قرابة أو رضاع لو كان بينك وبين امرأة حرمت عليك حرم الجمع بينهما ٢/ ٤٧٣
- كل امرأتين بينهما قرابة أو رضاع يقتضي المحرمية فلا يجوز الجمع بينهما ٢/ ٤٧٣
- كل امرأتين بينهما من القرابة أو الرضاع ما يمنع تناكحهما لو قدرت إحداهما ذكرا فلا يجوز الجمع بينهما في العقد ولا في الحل ٢/ ٤٩٨
- كل امرأتين بينهما من النسب أو الرضاع ما يمنع تناكحهما لو قدرت إحداهما رجلا لا يجوز الجمع بينهما في الوطء بعقد ولا ملك ٢٣/ [٣٧٧]

كل امرأتين لا يجوز الجمع بينهما نكاحاً فهما بمنزلة الأخنتين في كثير من الأحكام ٣٧٨/٢٣
 كل امرأتين لو كانت إحداهما ذكراً لم تجز المناكحة بينهما فالجمع بينهما نكاحاً لا يجوز (٣٧٧/٢٣)،
 (٦١٩)

كل امرأتين لو كانت إحداهما ذكراً والأخرى أنثى حرم النكاح بينهما لا يجوز أن يجمع بينهما إلا في
 مسألة إذا جمع بين المرأة وبين ابنة زوج كان لها قبل ذلك فإنه يجوز ذلك ٣٧٨/٢٣

كل امرئ بما كسب رهين ٢٤١/٣

كل أمرين حادثين لا يعلم تاريخهما يحكم بوقوعهما معاً ٥٥٧/٦

كل أمرين حدثا ولا يعرف التاريخ بينهما فإنه يجعل كأنهما حدثا معاً ٥٥٧/٦

كل أمين من قبل المالك إذا تعدى ثم أزال التعدي بنيته أنه لا يعود إليه فإنه يبرأ عن الضمان ٤١٣/١٤

كل أمين يده يد المالك ١٤/١٨١

كل أمين يصدق باليمين ٤٠٥/٢٥، ٤٠٦

كل أنثى ساوت أحاها في القربة إذا لم تشارك في الإرث لم تكن وارثة ٣٤٩/٢٤

كل أنثى فرضها النصف أو الثلثان يصرن عصبة بإخوتهن ٣٤٥/٢٤

كل أنثى لم تكن وارثة عند الانفراد من الإناث لا يعصبها أخوها عند الاجتماع ٣٤٥/٢٤، [٣٤٩]

كل إنسان يرث ويورث إلا ثلاثة الأنبياء لا يرثون ولا يورثون والمرث لا يرث وترثه ورثته المسلمون

والجنين يرث ولا يورث ٢٥٥/٢٤

كل إنسان يرث ويورث إلا ثلاثة الأنبياء والمرث والجنين ٢٨١/٢٤

كل أنواع الفروسية مما ينفع الجماعة وقت السلم أو وقت الحرب ٤٧٣/٢٦

كل إهاب ميتة فدباغه طهوره ١٩/١١٧

كل باطل فاسد وليس كل فاسد باطلا ٤٢/٢٨

كل بائن الطلاق لا ترث إلا المطلقة في مرض الموت ٢٢٣، ٢٢٢، [٢١٧]/٢٤

كل بهيمة نجست بالموت طهر جلدتها بالدباغ ١٩/١١٧

كل بيع فاسد يأخذ القيمة ويتنزه عن الفضل ٣٢٦/٢

كل بيع وقع بشرط خيار للبائع أو للمشتري أو لهما جميعاً أو لغيرهما ٥٨١/١٦

كل بيتين متعارضتين إذا سبق الحكم بإحداهما لغت الأخرى ٢٠١/٢٥

كل تأويل يرفع النص أو شيئاً منه باطل ٥٣٨/٥

كل تأويل يرفع النص أو شيئاً منه فهو باطل ٦٠٥/٣١

كل تأويل يرفع النص باطل ٥٣٢/٥

كل تأويل يؤدي إلى رفع حكم اللفظ رأساً فهو ساقط ٣٤٢/٢

كل تدليس يختلف الثمن لأجله يثبت الخيار [٢١٩]/٢١

كل تدليس يختلف لأجله الثمن يثبت الخيار ٢٢٥، ٢٢٤، ٢٢٣/٢١

- كل ترتيب واجب مع بقاء الوقت يجب بعد الفوات ١٧/ (٢٣٥)
- كل ترتيب يستحق في الأداء استحق في القضاء ١٧/ (٢٣٥)
- كل ترجمة عنوان نصبت على باب من أبواب الشريعة فالمشتق منها صريح بلا خلاف إلا في أبواب ١٢٦/٦
- كل تزويج كان على وجه الحلال يصيب صاحبه امرأة فهو بمنزلة التزويج الحلال ٢٣/ (٤١١)
- كل تصرف أوجب زوال الملك فهو رجوع ٢٤/ ١٥٥
- كل تصرف أوجب زوال ملك الموصي فهو رجوع ٢٤/ (١٦٢)
- كل تصرف تقاعد عن تحصيل مقصوده فهو باطل ٢/ ٥٥٤ - ٤/ (٣٢٩) - ٩/ (٤٨٧) - ٢٢/ ٤٨١ ، ٤٨٣ - ٢٣/ ٢٢١ ، ٢٣١ - ٢٥/ (٤٨) - ٢٦/ ٥٣
- كل تصرف صح فيه الإذن صحت فيه الإجازة ١٥/ ١٤٤
- كل تصرف صدر من غير المالك يتوقف على إجازة من له الإجازة ١٥/ (٩٥)
- كل تصرف صدر من الفضولي انعقد موقوفاً على الإجازة ١٥/ (٩٥)
- كل تصرف غير لازم لدوامه حكم ابتدائه ٨/ (٥٢٥)
- كل تصرف قاصر عن تحصيل مقصوده لا يشرع ويبطل إن وقع ٩/ (٤٨٧)
- كل تصرف لا يترتب عليه مقصوده لا يشرع ٤/ (٣٢٩) ، ٣٣٠ - ٩/ (٤٨٧)
- كل تصرف لا يحصل مقصوده فإنه لا يشرع ويبطل إن وقع ١/ ٤٦١ - ٩/ [٤٨٧] ، ٤٩٣ ، ٤٩٦ - ١٧/ ٢٥٥ ، ٢٥٩
- كل تصرف للوكيل لا ينقض حيث لم يخالف المصلحة ٢٣/ ٩٠
- كل تصرف يبطل بالهزل لا يجوز بالإكراه ١٢/ ٥٤٢ ، ٥٧٨
- كل تصرف يجوز من غير قبض إذا فعله المشتري قبل القبض لا يجوز وكل ما لا يجوز إلا بالقبض إذا فعله المشتري قبل القبض جاز ١٤/ ١٤٢
- كل تصرف يحتمل النقص فللمكره نقضه ١٢/ ٥٤٢
- كل تصرف يستقل به الشخص ينعقد بالكناية مع النية ٦/ ١٢٦ - ٢٠/ ٤٧١ - ٢٣/ ٤٧٤
- كل تصرف يستقل به الشخص ينعقد بالكناية مع النية كما ينعقد بالصريح ٢٣/ ٤٧٠
- كل تصرف يصح مع الهزل يصح مع الإكراه ١٢/ (٥٧٧)
- كل تصرف يضطر إليه المريض أو لا يمس حقوق الدائنين أو الورثة هو نافذ لا يتوقف على إجازة أحد ١٣/ (٧٧)
- كل تصرف يفتقر إلى إذن يجب ألا يقوم السكوت مقام الإذن فيه ١٥/ ١٢٣
- كل تصرف يقبل التعليق يصح إضافته إلى بعض محله وما لا فلا ١٠/ ٣٦٤
- كل تصرف يمنع ابتداء الرهن فطريانه قبل القبض يبطل الرهن وما لا فلا ٢٣/ (٢٠٧)

- كل تصرف يمنع ابتداء الرهن لو طرأ قبل القبض فسخه وما لا فلا ٢٣/ [٢٠٧]
- كل تصرف يمنع الرهن ابتداء إذا طرأ قبل القبض أبطله وما لا فلا ٢٣/ (٢٠٧)
- كل تصرف يمنع الرهن ابتداء فإنه يتمتع معه دواما ٢٣/ (٢٠٧)
- كل تطهير لنجاسة أمر الله تعالى به على صفة ما فإنه لا يجوز إلا بنية وعلى تلك الصفة ١٩/ ١٨٢
- كل تعليل يتضمن إبطال النص باطل ١/ ٣٢٢
- كل تكليف لا يخلو عن التعبد ٥/ ٥٠٣ ، ٥٠٧
- كل تكليف مشروط بالعلم ٢٨/ (١٢١)
- كل تكملة فلها شرط وهو أن لا يعود اعتبارها على الأصل بالإبطال ٣/ (٥٨٣)
- كل تكملة فلها من حيث هي تكملة شرط وهو ألا يعود اعتبارها على الأصل بالإبطال ١٥/ ٤٧٦
- كل تكملة فلها من حيث هي تكملة شرط وهو أن لا يعود اعتبارها على الأصل بالإبطال ٢/ ٥٦١
- كل تكملة يفضي اعتبارها إلى رفض أصلها فلا يصح اشتراطها ٢/ ٥٦١
- كل جان جنايته عليه إلا ما قام بخلافه الدليل الذي لا معارض له ٢/ ٣٥٢
- كل جرح لا مقدر فيه من الدية ولا تعرف نسبته من مقدر فإنها تعتبر بالغير ١١/ ١٢١
- كل جزء من الصلاة مستقل بذاته أو كلها شيء واحد ٢/ ٥١٥
- كل جلد يطهر بالدباغ فإنه يطهر بالذكاة وما لا فلا ٢٤/ ٥١٢
- كل جملة مضمونة بالمثل يكون النقص الداخل عليها مضمونا بالأرشي القيمة دون المثل ١٦/ ٤٦١
- كل جناية فيما دون النفس لا يستطيع فيها القصاص من قطع عضو من غير مفصل فالأرشي في مال الجاني ٢٦/ ٢٠٩
- كل جناية لا مقدر فيها شرعا ففيها الأرش ٢٦/ (١٩٥)
- كل جناية مؤثرة ليس فيها تقدير شرعي ففيها حكومة ٢٦/ [١٩٥]
- كل جنس مال تجب فيه الزكاة وجب أن يعتبر فيه النصاب ٢٠/ [٩٣] ، ١٤٠
- كل جنس متولد من جنسين لا زكاة في أحدهما بحال فلا تجب فيه الزكاة ١٢/ ٩٣
- كل جنسين تجب الزكاة في عينهما وجب ألا يضم أحدهما إلى الآخر ٢٠/ (١٠٣)
- كل جهالة تفسد البيع تفسد الإجارة ٢٢/ ١٨ ، [٢٤]
- كل جهالة تفضي إلى المنازعة المانعة عن التسليم والتسلم يجب إزالتها ١٦/ ٢٣٠
- كل جهالة لا تؤثر في التسليم لا تؤثر في الصلح ٢٤/ ٥٧٩
- كل جهالة مفضية إلى المنازعة مبطله للعقد ١٦/ (٥٩١)
- كل جهالة يسيرة متحملة في الكفالة ٢٣/ ٢١٦ ، ٢٣٦
- كل جهل يمكن المكلف دفعه لا يكون حجة للجاهل ١٢/ ٤٨٤ ، ٤٨٩
- كل جهة أقرب إلى الميت مقدمة على التي تليها مهما كانت درجة وقوة الجهة المؤخرة ٢٤/ ٣٨٦
- كل حادث يقدر بأقرب زمن ٢/ ١٧١

- كل حال قدر المصلي فيها على تأدية فرض الصلاة كما فرض الله تعالى عليه صلاحها وصلى ما لا يقدر عليه كما يطبق..... ١٩/ (٤٠٥)
- كل حال لا يصح الابتداء عليها لا يصح البقاء معها..... ٢٠/ ٣٤١
- كل حبس لم ينعقد إلا على باطل فلم ينعقد أصلاً..... ٢٢/ ٤١٧
- كل حبس لم ينعقد إلا على باطل لم ينعقد أصلاً..... ٢٢/ ٤٢١
- كل حدث منع ابتداء الصلاة منع البناء عليها..... ١٩/ [٥٧٥]
- كل حدث موجب للوضوء دون الغسل يجوز فيه المسح على الخفين..... ١٩/ ٢٣٣
- كل حرام الوسيلة إليه مثله..... ٢٧/ ٥٧٠
- كل حق استقر وجوبه في حال الحياة لم يسقط بالموت..... ١٣/ ٢٧٣
- كل حق تعلق بالعين تعلق ببذلها إذا لم يبطل سبب استحقاقها..... ١٣/ [١٧] ، ١٩ ، ٣٣٠
- كل حق تعلق بالعين يبطل بتلف المال..... ١٣/ (٣٢٩)
- كل حق تعين سببه نفذ التصرف فيه ولو فقد شرطه..... ٢٧/ ٦٤٦
- كل حق تعين على إنسان لا يقوم غيره فيه مقامه فإنه يوجب حبسه وتعزيره حتى يفعله..... ١٣/ (٥٥٢)
- كل حق ثابت في الذمة لا يبطل بتلف المال..... ١٣/ ٦٨
- كل حق ثابت في الذمة لا يبطل بتلف المال وكل حق تعلق بالعين يبطل بتلف المال..... ١٣/ ٤٣٨
- كل حق ثبت بحكم الله تعالى ورسوله فلا يسقط أبداً إلا بنص..... ٢٦/ ١٤٥
- كل حق على الفور إذا سكت عنه مع الإمكان بطل..... ١٠/ ٢٦٦
- كل حق عليه يمكنه إيفاءه يجبر عليه..... ١٣/ (٥٥١)
- كل حق في المال يجب لسببين يختصان به جاز تقديمه على أحدهما..... ١٣/ (٥١٣)
- كل حق لا يتجزأ إذا ثبت لجماعة ثبت في حق كل واحد..... ١٨/ (١٦١)
- كل حق لا يمكن استيفاءه من الكفيل لا تجوز الكفالة به..... ٢٣/ (٢٢٩)
- كل حق لأدمي إذا لم يتداخل في وجوبه للواحد على الجماعة لم يتداخل في وجوبه للجماعة على الواحد..... ١٣/ ٦١٦
- كل حق لو ثبت بالبين في حال المرض ساوى ما ثبت بالبين في حال الصحة..... ١٣/ (٧٧)
- كل حق مالي وجب بسببين يختصان به أو وجب بسبب وشرط فإنه جائز تعجيله بعد وجود أحد السببين..... ١٣/ [٥١٣] - ١٧/ ٥٠
- كل حق مالي وجب بسببين يختصان به أو وجب بسبب وشرط فإنه جائز تعجيله بعد وجود أحد السببين أو وجد السبب وتأخر الشرط..... ٢٧/ ٦٤٦
- كل حق مالي وجب بشيئين يختصان به فإنه جائز تعجيله بعد وجود أحدهما..... ١٣/ (٥١٣)
- كل حق محتاج إلى نية أدي عن غيره بغير إذنه فإنه لا يسقط..... ٦/ (٢٢١)
- كل حق وجب صرفه في مصالح المسلمين فهو حق على بيت المال..... ٢٦/ [٣٨٥] ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩٨ ، ٤١٣

- كل حق وجب عليه فلا يبرئه منه إلا أدائه ٤٣١/١ - ٣٢٦/٢
- كل حق ولو بدنيا تعلق بسببين أو بسبب وشرط لا يمتنع قطعاً تقديمه على شرطه أو ثاني سببه بخلاف تقديمه عليها فإنه يمتنع قطعاً ٥١٤/١٣
- كل حق يتعلق وجوبه بوجود المال إذا وجب لم يسقط وجوبه بعد الإمكان ٣٩٩/١٣
- كل حق يجب لأحد المتعاقدين عند العقد يجب للآخر مثله عند الفسخ ٥٣٥/١١ - ٤٤١/١٥، [٤٥١]
- كل حق يحتاج إلى نية لا ينوب فيه أحد إلا بإذن ٢٢١/٦
- كل حق يستوي حكمه في الصحة والمرض إذا ثبت بالبينة وجب أن يستوي حكمه في الصحة والمرض إذا ثبت بالإقرار ١٣/٧٧
- كل حق يطرأ على المال من طريق الحكم يؤثر فيه الدين ١٣/٣٩٩
- كل حق يعتبر في وجوبه تقدم المال يؤثر الدين في المنع من وجوبه ١٣/٣٩٩، ٤٠٣
- كل حق يقدر على أدائه وجب أن يجبر عليه عند امتناعه ١٣/٥٥٢
- كل حكاية وقعت في القرآن ولم يقع معها رد فذلك دليل على صحة المحكي وصدقه ٢٨/١٩٧
- كل حكم بين مسلم وكافر فإنه يقضى فيه بحكم الإسلام ٥٨٨/٨
- كل حكم تعلق بلباس الخف تعلق بلباس الجورب ٢٢٧/١٩
- كل حكم تعلق بوصفين مؤثرين ولا تتم العلة إلا بهما لم يكن كل واحد منهما علة بانفراده ٧٥٩/٢٧
- كل حكم خوطب به النبي ﷺ عم الأمة إلا ما خصه الدليل ٣٠/٣٥٣
- كل حكم خوطب به النبي ﷺ عم الأمة عرفاً ٣٠/٣٥٨
- كل حكم شرعي أمكن تعليله فالقياس جار فيه ٢٩/٣٥٨
- كل حكم مبني على عادة إذا تغيرت العادة تغير ٨/١٨٣، ١٨٨
- كل حكم مرتب على عرف وعادة يبطل عند زوال تلك العادة ٨/١٨٣
- كل حكم يتعلق بالرضا والاختيار لا يثبت مع الهزل ١٢/٥٨٥
- كل حكم يتوقف على الرضا والاختيار لا يثبت مع الهزل ١٢/٥٨٥
- كل حكم يستوجب الضرر مرفوع ٧/٤٦٧
- كل حلف على البت إلا على نفي فعل الغير فإنه على نفي العلم ٢٥/٣٩١
- كل حلي معد للباس المباح لا تجب فيه الزكاة ٢٠/٧٣
- كل حيلة تنصب لإسقاط ما أوجبه الله أو تحليل ما حرمه فهي باطلة ١٣/٣٧١
- كل حيلة توصل بها إلى السلامة من الإثم فهي جائزة ١٣/٣٧٨
- كل حيلة يتحليل بها على إسقاط فرض من فرائض الله أو حق من حقوق عباده لا يزيد ذلك الفرض إلا تأكيداً وذلك الحق إلا إثباتاً ١٣/٣٧١
- كل حيلة يتوصل بها إلى الربا فهي باطلة ١٣/٣٧٢

- كل حيلة يحتال بها الرجل لإبطال حق الغير أو لإدخال شبهة فيه أو لتمويه باطل فهي مكروهة..... ١٣/ (٣٦١)
- كل حيلة يحتال بها الرجل لإبطال حق الغير أو لإدخال شبهة فيه فهي مكروهة..... ١٣/ (٣٦١)
- كل حيوان لا ينتفع بعينه لا يجوز بيعه..... ٨٢/ ٢١
- كل حيوان نجس بالموت طهر جلده بالدباغ..... ١٩/ (١١٧)
- كل حيوان يطهر بذكاته كل أجزائه..... ٢٤/ (٥١١)
- كل حيوان يطهر جلده بالدباغ يطهر جلده بالذكاة..... ١٩/ (١٢٩)
- كل خارج من الأرض يقصد بزراعته نماء الأرض والغلة ويستتبت في الجنات يجب فيه العشر ٢٠/ ٤٨
- كل خلاف خالف سنة صحيحة لا تسن مراعاته..... ٩/ ٢٨٤
- كل خلع أخذ عليه فداء فهو طلاق..... ٢/ ١٦٤
- كل خلع تطليقة بائنة..... ٢/ ١٦٣
- كل خلل حصل في صلاة الإمام يسري إلى صلاة المأموم..... ١٩/ ٤٤٠
- كل خلوة يتمكن بها من الوطء حسا وهو ممنوع شرعا توجب العدة دون كمال المهر..... ٢٣/ ٤٠١
- كل خيار ثبت بالشرع لدفع الضرر عن المال فهو على الفور..... ٣/ ٦٦٢ - ٧/ ٤٨٧ - ٢١/ [٢٣٩]
- كل خيار ثبت في البيع يثبت في الإجارة..... ٢٢/ [١١١]، ١١٥، ١١٦
- كل خيار لدفع ضرر متحقق فهو على الفور..... ٢١/ (٢٣٩)
- كل خيار يثبت بالشرع لدفع الضرر عن المال كان على الفور..... ٢١/ (٢٣٩)
- كل خيار يرجع إلى الحظ والمصلحة يجوز التوكيل فيه..... ٢٣/ ٩٠
- كل دعوى يفتقر الحاكم في فصل الخصومة معها إلى شيء آخر دعوى ناقصة إلا ما جرى العرف به ويقتضيه الحال..... ٢٥/ ١٤٧، [١٥٣]
- كل دعوى يكذبها العرف وتنفيها العادة فإنها مرفوضة غير مسموعة..... ١/ ٢٨١ - ١٣/ ١٧٦
- كل دعوى ينفيها العرف وتكذبها العادة فإنها مرفوضة..... ٨/ ٢٩٦
- كل دليل شرعي يمكن أخذه كليا إلا ما خصه الدليل..... ٣٠/ ٣٥٣
- كل دليل يجوز تخصيص العموم به يجوز تقييد المطلق به..... ٣١/ (٤٣٥)
- كل دم نجس..... ١٩/ (٩١)
- كل دم واجب فليس له أن يذبحه إلا بمكة..... ٢/ ٤٦٦
- كل دين أجله صاحبه فإنه يلزمه تأجيله..... ١/ ٤٨٥ - ١٦/ (٣٨٨)
- كل دين تصح به الكفالة فالحوالة به صحيحة بشرط أن يكون معلوما..... ٢١/ [٤٧٧]
- كل دين تصح كفالاته تصح حوالاته ما لم يكن مجهولا..... ٢١/ (٤٧٧)، ٤٨٢
- كل دين تصح الكفالة به تصح الحوالة به أيضا لكن يلزم أن يكون المحال به معلوما..... ٢/ ٥٠٤ -

- كل دين حال إذا أجله صاحبه صار مؤجلاً..... (٣٨٨)/١٦
- كل دين حل أجله لم يصّر مؤجلاً بتأجيله..... (٣٨٨)/١٦
- كل دين صحيح تصح المطالبة به تصح الكفالة به [٢٢٠]/٢٣ ، ٢٣٠ ، ٢٥٥
- كل دينين استويا في الجنس والصفة تساقطا..... (٣٥٣)/٢١
- كل دية وجبت في جملة كانت مقسومة على العدد دون المنافع..... (٢٢٥)/٢٦
- كل ذات رحم فولدها بمنزلتها..... ٥١٨/٢
- كل ذريعة إلى فعل محرم ممنوعة..... ٣٠٥/٤
- كل ذكر عاصب أنثى من نوعه لا بد أن يكون في درجتها إلا ابن الابن يعصب بنت الابن وهو أسفل منها..... ٣٤١/٢٤
- كل ذكر فات محله لا يؤتى به في غيره..... ١٧٢/٩ ، ١٧٤ - ١٧١/١٠ ، ١٧٣ ، (١٨١)
- كل ذكر فات محله لم يأت به [١٨١]/١٠
- كل ذكر فات محله لم يؤت به ١٧١/١٠
- كل ذكر لا يدلي إلى الميت بأنثى فهو عصبه..... ٣٢٩/٢٤
- كل ذكر لا يعصب أخته إلا أربعة يعصبون أخواتهم الابن وابن الابن والأخ الشقيق والأخ لأب..... [٣٤٥]/٢٤
- كل ذكر من الورثة فهو عاصب إلا الزوج والأخ لأم..... ٣٤٥ ، ٣٤١/٢٤
- كل ذكر يعصب الأنثى في استحقاق جميع المال بالاتفاق يعصبها في استحقاق ما بقي..... ٣٤١/٢٤
- كل ذكر يعصب أنثى لا بد أن يكون من نوعها..... ٣٤٣/٢٤
- كل ذكر يعصب أنثى لا بد أن يكون من نوعها إلا الجد مع الأخت..... [٣٤١]/٢٤ ، ٣٤٥
- كل ذي حق أولى بحقه أبداً..... ٣٥١/٢ - ١٧٥/١٣ ، [٥٩٧] - ٨١/١٤
- كل ذي حق أولى بحقه أبداً ما لم يمنع منه مانع معتبر شرعاً..... ٦٠٠/١٣
- كل ذي عدد وجبت فيه الدية يسوى بين جميعه فيها..... (٢٢٥)/٢٦
- كل ذي ملك أحق بملكه..... (٥٩٧)/١٣
- كل رجل يعمل للمسلمين يجرى عليه من بيت المال..... (٣٩٧)/٢٦
- كل رجيع نجس..... ١٦٦/٢
- كل ركن شرط ولا ينعكس..... ٢٨٥/١٧
- كل زكاة تجب على المكلف جاز أن تجب في مال غير المكلف..... [٨١] ، ٢١/٢٠
- كل زكاة يتكرر وجوبها في عين واحدة يجب أن يعتبر فيها النصاب..... ٩٤/٢٠
- كل زواج تم ركنه بالإيجاب والقبول واختل بعض شرائطه فهو فاسد..... ٣٤٨/١
- كل زوج صح طلاقه صح خلعه..... [٥٢٧]/٢٣ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣
- كل زوج صح طلاقه صح ظهاره..... (٥٨٥)/٢٣

- كل زوج لا يصح طلاقه لا يصح خلعه ٥٣٣/٢٣
- كل زوج لا يصح طلاقه لا يصح لعانه ٥٦٦/٢٣
- كل زوج يصح منه إيقاع الطلاق على زوجته فإنه يصح منه كذلك إيقاع الخلع عليها ٥٢٨/٢٣
- كل زيادة في سلف أو منفعة ينتفع بها المسلف فهي ربا ٣٧٩/٢٢
- كل زيادة من عين أو منفعة يشترطها المسلف على المتسلف فهي ربا ٣٥٤/٢
- كل سبب خلا عن الحكم فهو لغو ٦٧٧ ، ٦٧٣/٢٧
- كل سبب لا يحصل مقصوده لا يشرع ٤/ (٣٢٩) ، ٣٣١ - ٩/ (٤٨٧)
- كل سبب لا يورث به مع وجود النسب بحال لا يورث به مع عدم النسب في حال ٢٠٠/٢٤
- كل سبب يتحلل به من الإحرام قبل استيفاء موجه يختص بالحرم ٢٩٦/٢٠
- كل سبب يسقط الضمان يستوي فيه العلم والجهل ١٤/ (٤٥٧)
- كل سجدة وجبت في الصلاة فلم يسجد لها فيها لم تقض خارج الصلاة ٤٩٧/٢
- كل سلف جر منفعة فهو حرام ٣٧٩/٢٢
- كل سهو يلحق المصلين في حال متابعتهم لا حكم له ١٩/ (٤٣٩)
- كل شخص لا يحجب شخصا حجب إسقاط فمن يدل به لا يحجبه حجب إسقاط ٣٧٠/٢٤ ، [٤١٣]
- كل شخص لا يصح طلاقه لا يصح ظهاره وكل شخص لا يصح ظهاره لا يصح طلاقه ٢٣/ (٥٨٥)
- كل شخص يكفن بما يجوز له لبسه في حياته ١٩/ (٦٠١)
- كل شخصين جرى بينهما القصاص في النفس فإنه يجري بينهما القصاص في الأطراف ٢٦/ (١٧١)
- كل شخصين جرى بينهما القصاص في النفس جرى بينهما في الأطراف السليمة ٢٦/ (١٧١)
- كل شخصين جرى بينهما القصاص في النفس جرى القصاص بينهما في الأطراف وما لا فلا ٢٦/ (١٧١)
- كل شخصين يجري بينهما القصاص في النفس يجري بينهما القصاص والأدب في الجراح ٢٦/ ١٧٢
- كل شخصين يجري بينهما القصاص في النفوس من الجانبين يجري في الأطراف ٢٦/ (١٧١)
- كل شخصين يفرض لهما فرض واحد فهما في درجة واحدة إلا الجدتين فإن القرية من قبل الأب والبعيدة من قبل الأم يكون السدس بينهما ٢٤/ [٢٩٩]
- كل شراب محرم فإنه يحرم بيعه ٩٧/٢١
- كل شرط أفسد التصريح به العقد إذا نواه كره ١٥/ (٢٥٩) ، ٢٦٥
- كل شرط بغير حكم شرعي باطل ١٥/ (٢٣٨)
- كل شرط جعل الوصية معصية خالصة ولا يمكن صرفه لغيرها يكون شرطا غير صحيح لا تجوز مراعاته وتبطل الوصية به ٢٤/ ٩٣
- كل شرط خالف حكم العقد يبطل الصداق دون النكاح ٢٣/ (٣١٧)
- كل شرط خالف كتاب الله فهو باطل ١٥/ (٢٣٧)

- كل شرط خالف كتاب الله وسنة رسوله فهو لاغ وباطل..... ١٥/ (٢٣٨)
- كل شرط خالف مقتضى العقد فهو باطل..... ١٥/ ٢٤٨ - ٢٣/ ٢٤٢
- كل شرط في النكاح فالنكاح يهدمه..... ٢٣/ ٣٢٧
- كل شرط في النكاح ينافي مقتضى العقد فهو باطل..... ٢٣/ (٣١٧)، ٣٢٤
- كل شرط لا فائدة منه غير مقبول..... ١١/ ٣٦٦ - ١٥/ (٢٦٧)، ٢٧١
- كل شرط لا يناقض مقصود العقد ومقتضاه بل هو من مصلحته يصح العقد مع اشتراطه.. ١٥/ (٣٢٣)
- كل شرط للمرأة لها فيه منفعة ولا يمنع مقصود النكاح فهو صحيح لازم..... ٢٣/ [٣٢٧]
- كل شرط للمرأة ولها فيه منفعة ولا يمنع مقصود النكاح فهو صحيح لازم..... ٢٣/ ٣١٨، ٣٣٦
- كل شرط لم يأت النص بإباحته أو إيجابه فهو باطل..... ١٥/ ٢٢٦، ٢٢٨
- كل شرط لو نطق به في العقد أفسده فمكروه إضماره وإن لم يفسده..... ١٥/ (٢٥٩)
- كل شرط ليس في حكم الله وحكم رسوله جوازه فهو باطل..... ١٥/ (٢٣٧)
- كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل..... ١٥/ ٢٤٥ - ٢٢/ ٣٠٤
- كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل..... ١٥/ [٢٣٧]، ٢٤٢، ٢٤٤
- كل شرط مخالف لموجب العقد يفسده..... ٢٢/ ٦٥
- كل شرط مخالف موجب العقد يفسده..... ٢١/ ٥٦٦
- كل شرط مستقبل في النكاح إن جيء به بلفظ الشرط فسد به العقد إلا أن يكون حالياً..... ٢٣/ ٣٣٦
- كل شرط مكمل لحكمة المشروط مقو لها فهو صحيح..... ١٥/ (٣٢٣)
- كل شرط من مصلحة البيع فهو جائز..... ١٥/ ٣٢٤
- كل شرط يخالف أصول الشريعة باطل..... ١٥/ (٢٣٨)
- كل شرط يخالف حكم الله فهو باطل..... ١٥/ ٢٤٥، ٢٤٦
- كل شرط يخالف كتاب الله فهو باطل..... ١٥/ ٢٤٤، ٢٤٦
- كل شرط يخالف مقتضى العقد فهو باطل..... ١٥/ ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤١
- كل شرط يخالف مقتضى النكاح يلغو الشرط ويصح النكاح بمهر المثل ٢٣/ (٣١٧)، ٣٢٧، ٣٣٦
- كل شرط يخالف مقصود العقد فهو باطل..... ١/ ٤٧٠ - ١٥/ ٢٦٨، [٣٠٣]
- كل شرط يخالف موجب العقد فهو باطل..... ١٥/ (٣٠٣)
- كل شرط يخالف موجب العقد مفسد للعقد..... ٩/ ٥٠٢
- كل شرط يضاد موجب المضاربة فهو مفسد للمضاربة..... ٢١/ ٥٧٢
- كل شرط يعود على المشروط بالنقض باطل..... ١٢/ ٤٤
- كل شرط يغير حكم الشرع يكون باطلا..... ١٥/ (٢٣٧)
- كل شرط يمكن مراعاته ويفيد فهو معتبر وكل شرط لا يمكن مراعاته ولا يفيد فهو هدر..... ١٥/ (٢٦٧)
- كل شرط ينافي حكم الله فهو باطل..... ١٥/ ٢٤٥

- كل شرط ينافي عقد الإعارة فهو لاغ.....[٥٦٩]/٢٢
- كل شرط ينافي مقتضى العقد فهو باطل إلا إذا كان فيه مصلحة للعاقد.....٣١٩، ٣١٨/٢٣
- كل شرط يناقض مقتضى العقد ويغير موجهه فهو مفسد.....٢٤١/١٥
- كل شرط يوجب جهالة الربح يفسد المضاربة.....[٥٥٩]/٢١، ٥٦٦، ٥٧٢
- كل شرط يوجب قطع الشركة فهو مفسد للمضاربة وما لا فلا.....٥٧٢، ٥٥٩/٢١
- كل شرط يؤدي إلى قطع الشركة في الربح بين الشريكين مع حصوله فهو مبطل للعقد.....٥١٦/٢١
- كل شريك في رقة العقار تثبت له الشفعة.....[٤٣٧]/٢١
- كل شهادة ترد لتهمة إذا ارتفعت التهمة لا تقبل.....٣٤٣/٢٥
- كل شهادة جرت مغنما للشاهد أو دفعت مغرماً عنه لا تجوز.....٤٠/٢٥
- كل شهادة حصلت التهمة في بعضها فجميعها ساقط.....٣٥١/٢٥
- كل شهادة ردت لعدم العدالة أو التهمة لا يمين على المشهود عليه.....٣٤٤/٢٥
- كل شهادة صرح فيها الشاهد بمستند ضعيف لا تسمع.....[٣٥٥]/٢٥
- كل شيء أبين عن حي مما تحله الحياة فهو ميت.....(١٠٧)/١٩
- كل شيء أعطيته إلى أجل فرد إليك مثله وزيادة فهو ربا.....٣٢٢/٢
- كل شيء أنهر الدم يجوز الذبح به.....[٥٠٥]/٢٤
- كل شيء تعامل استصناعه يصح فيه الاستصناع على الإطلاق.....٥٠٢/٢ - ٢٨١/١
- كل شيء جازت المطالبة به جاز الإقرار به.....٢٧١/٢٥
- كل شيء جائز للإنسان فعله تصلحه النية وتفسده النية.....(٤٥)/٦
- كل شيء حرام فطلبه حرام.....(٣٤٥)/١٢
- كل شيء حلال إلا ما جاء النص بتحريمه.....١٦٥/٣
- كل شيء خرج من نقيض دخل في النقيض الآخر.....٥٩٥/٣٠
- كل شيء عاش في البر والبحر فأصابه المحرم فعليه الكفارة.....٤٦٦/٢
- كل شيء فسد فيه البيع فالمشتري إذا استهلكه ضامن لقيمتة بالغة ما بلغت.....٣١٩/٢
- كل شيء فعله المحرم مما يحصل له به الترفه أو يزيل به عن نفسه أذى فإنه يلزمه فيه الفدية.....(٤٢١)/٢٠
- كل شيء فيه خطر فهو من الميسر.....٣٢١/١٢
- كل شيء قطع من الحي فهو ميت.....(١٠٧)/١٩
- كل شيء كره أكله والانتفاع به على وجه من الوجوه فشراؤه وبيعه مكروه وكل شيء لا بأس بالانتفاع به فلا بأس ببيعه.....٣٢٠/٢
- كل شيء له أصل صحيح ثم طرأ عليه الفساد قبل أن يعلم صاحبه به فإن الماضي منه صحيح.....٣٤٤/٢

- كل شيء له أصل صحيح في التبعيد ثم طرأ عليه الفساد قبل أن يعلم صاحبه به فإن الماضي منه صحيح ٣٤٤/٢
- كل شيء مجهول في بيع فإنه يفسد البيع فيه ٣١٩/٢
- كل شيء معه حافظه فهو حرزه ٢٨١/١
- كل شيء من السنة إنما هو بيان لشرع الله في كتابه ٤٠٧/٢
- كل شيء من فروض الصلاة يجب الإتيان به مع القدرة عليه ويبدله مع عدمه .. ٤٠٥/١٩ ، ٤٠٧
- كل شيء يتوارى فلا يباع حتى يخرج ٣٢٦/٢
- كل شيء يجوز للمضارب في المضاربة الصحيحة فهو جائز للمضارب في المضاربة الفاسدة ٥٦٦/٢١
- كل شيء يدخل في المبيع تبعاً لا حصه له من الثمن ٢٨١/١
- كل شيء يراد به التجارة يقوم ويزكى ٣٢٧/٢
- كل شيء يشتبه عليه فدعه ٣٢٧/٢
- كل شيء يشتره الرجل مما يكال أو يوزن فلا يبعه حتى يقبضه وأما غير ذلك فرخص فيه ٣٢٦/٢
- كل شيء يكون في الثلث وآخر يكون في جميع المال فالذي يكون في جميع المال أولى بذلك ١٠١/٢٤
- كل شيء ينقص في الثمن فهو عيب ٣١٩/٢
- كل شيئين اتفقا في الاسم فهما جنس وإذا اختلفا في الاسم فهما جنسان ٤٩٨/٢
- كل شيئين ثبت لأحدهما ما انتفى عن الآخر فهما متباينان ١١٤/٢٧
- كل شيئين يقوم بهما معنى لا يتم بأحدهما يجعلان كشيء واحد في حق ذلك المعنى ١٦٥/٩
- كل صاحب شرك أخص يقدم على الأعم ١٨٠/١١
- كل صاحب شرك أخص يقدم على الأعم في الشفعة ٤٣٨/٢١ ، ٤٥٨
- كل صريح استعمل في مكان إمكان استعماله لم يصرف بالنية لغيره ١١٧/٦
- كل صفقة تضمنت ما لا يدخل تحت البيع بحال وما يصح دخوله بطل البيع فيهما ١٠٣/٢١
- كل صفقة جمعت حلالاً وحراماً فهي كلها حرام ولا ينعقد البيع في الحلال منها خاصة ١٠٣/٢١
- كل صفقة وقعت بحلال وحرام بطلت الصفقة كلها ١٠٣/٢١
- كل صفقة وقعت بحلال وحرام لا تجوز في البيوع ١٠٣/٢١
- كل صلاة أديت مع ترك واجب وجبت إعادتها ٣٣٦/١٩ ، ٥٧١
- كل صلاة أديت مع كراهة التحريم تجب إعادتها ومع كراهة التنزيه تستحب الإعادة ٥٥٢ ، ٥٥١/١٩
- كل صلاة أديت مع الكراهة فإن كانت تلك الكراهة كراهة تحريم تجب الإعادة ٥٧١/١٩
- كل صلاة أمر بفعلها في الوقت على نوع من الخلل لا يجب قضاؤها ٥١٩/١٩
- كل صلاة جاز أداؤها في المسجد جاز في غيره ٣٦٩/١٩
- كل صلاة شرعت فيها الجماعة فهي أفضل مما لم تشرع فيها جماعة إلا في مسائل ٢٢٩/٢

- كل صلاة فاتت عن الوقت بعد وجوبها فيه يلزم قضاؤها [٥٤٣]/١٩
- كل صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج ٥٦١/٣٣
- كل صلاة لها سبب تجوز في وقت النهي ٥٩٦/١٩
- كل صلاة لها سبب يجوز فعلها في جميع الأوقات [٥٩٣]/١٩
- كل صلاة وجب فعلها في الوقت مع خلل لعذر لم يجب قضاؤها [٥١٩]/١٩، ٥٢٤
- كل صلح بعد الصلح باطل (٥٨٥)/٢٤
- كل صلح بعد صلح فالثاني باطل [٥٨٥]/٢٤ - ٢١٦/١٦
- كل صلح تحقق بطلانه يبطل ما في ضمنه من المعاملات ٤٦/١٦
- كل صلح خالف السنة فهو باطل ٥٧١/٢٤
- كل صلح وقع بعد الشراء فهو باطل ٥٨٦/٢٤
- كل صلح وقع بعد صلح فالأول صحيح والثاني باطل (٥٨٥)/٢٤، ٥٨٩
- كل صنف جاز قبول جزيتهم جاز أكل ذبائحهم ونكاح نسائهم ٤٩٥/٢٤
- كل ضرب كان مأذونا فيه بدون الأمر فإن الضارب يضمنه إذا مات لتقيده بشرط السلامة ٧٤/٢٦
- كل ضرب مأمور به من جهة الشرع فإن الضارب لا ضمان عليه [٦٠٥]/٢٥ - ٧٤/٢٦
- كل ضرر قديم لا يمنع منه ٥٥٧، ٥٥٦/٧
- كل ضمان عين في الذمة وجب ألا يصح ١٠٤/١٣
- كل طاعة لا تصل إليها إلا بمعصية لا يجوز الإقدام عليها ٤٦٢/١ - ٢٦٣/١٢
- كل طاهر لا يستخبث يجوز أكله (٤٥٧)/٢٤
- كل طعام طاهر لا مضرة فيه يباح أكله [٤٥٧]/٢٤
- كل طلاق بغير عوض لا يقع إلا رجعيا ٤٩٩/٢٣
- كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه والمغلوب على عقله ٤٥٥/٢٣
- كل طلاق يقع رجعيا إلا المكمل للثلاث والطلاق قبل الدخول والطلاق على بدل وما نص على كونه بائنا ٤٩٩/٢٣
- كل طهارة كانت شرطا في صحة الصلاة استوى العلم والجهل بها (١٨٧)/١٩
- كل طواف مستحق في وقت بجهة فأدائه يقع عن تلك الجهة ٣٥٤، ٣٥٣/٢٠
- كل طواف وجد في وقته يكون عن المحرم وإن نواه تطوعا أو عن غيره ٣٥٠/٢٠
- كل طيب حلال ٣٧٤/١
- كل ظن ألغاه الشرع فإن الوهم معه ملغي ٩٩/٧
- كل عارض على أصل إذا ارتفع يلحق بالعدم ويجعل كأنه لم يكن [٤٧٣]، ٤٦٧، ٤٦٤، ٤٦٣/٩
- كل عارض على أصل يلتحق بالعدم من الأصل إذا ارتفع ويجعل كأن لم يكن (٤٧٣)/٩
- كل عارية مضمونة على المستعير (٥٧٣)/٢٢

- كل عاقد بسبيل من الرجوع عن العقد قبل تمامه ٥٥٠ ، ٥٤٧/١٦
- كل عاقد يحمل على عادته في خطابه ولغته التي يتكلم بها ٢٨٠/١
- كل عامل فبعمله مأخوذ ٢٤١/٣
- كل عبادة اعتبر فيها المال فإن المعتبر ملكه لا القدرة على ملكه ٢٠ ، ٧/١١ ، [٢٢]
- كل عبادة أمكن أداؤها بيقين لا يجوز الاجتهاد فيها ٣٤٠/١٩
- كل عبادة تتعلق بالمناسك ولا تؤدي في المسجد فالتطهارة ليست بواجبة لها .. ٣٤٨ ، ٣٤٧/٢٠
- كل عبادة تختلف بالحضر والسفر إذا اجتمع فيها حضر وسفر وجب أن يغلب حق الحضر ١٧/ (٥٧)
- كل عبادة تشتمل على أفعال متغيرة في أصل وضعها يرتبط بعضها ببعض وجب فيها الترتيب ٢١٩/ (١٧)
- كل عبادة تعلق وجوبها بوجود شرط لم يلزم طلب ذلك الشرط ٧٣٦/٢٧
- كل عبادة تفتقر إلى نية فلا تسقط عن كلف بها بدون إذنه ٢٢٢/٦
- كل عبادة تلزم بالنذر تلزم بالشروع فيها ٢٠/ (٦٢١)
- كل عبادة توقف أولها على آخرها يجب إتمامها ١٧٣/١٧ ، ٤٩٢
- كل عبادة كانت النية مستحقة في فرضها كانت النية مستحقة في نفلها ١٧٢/٦
- كل عبادة لا تصح إلا بالنية ٦/ (١٧١)
- كل عبادة لا يخاف فوتها لا يتيمم لها ١٩/ (٢٥٦)
- كل عبادة لا بد فيها من نية ٦/ (١٧١)
- كل عبادة مشروطة بالنية ٦/ ٣٦ ، (١٧١)
- كل عبادة مؤقتة بميقات لا يجوز تقديمها عليه ٨/ (٦٣٢)
- كل عبادة مؤقتة فالأفضل تعجيلها أول الوقت ١٧٣/١٧ ، ١٧٤ ، [١٨٤]
- كل عبادة واجبة إذا تركها المكلف لزمه القضاء ١٧/ (٢٤١)
- كل عبادة تتعلق وجوبها بالمال وجب أن يكون الدين مانعا منها ٣٩٩/١٣
- كل عبادة يتنفل بجنسها يجوز التنفل بها مع بقاء فرضها في الذمة ١٧/ (٣٤٩) ، ٣٥٥
- كل عبادة يدخل في جبرانها المال لم يصح التطوع بها قبل أداء فرضها ١٧/ ٣٥٠
- كل عبادة يشترط فيها القصد ٦/ (١٧١)
- كل عددي متفاوت لا يجوز إفراده بالعقد إذا لم يكن معلوما ٣٢٤/١٦ ، ٣٢٥
- كل عذر جاز به ترك الجماعة جاز به ترك الجمعة ١٩/ ٥٠٢
- كل عذر لا يمنع المضي في موجب العقد شرعا ولكن يلحقه نوع ضرر يحتاج فيه إلى الفسخ ٨/ (١٩)
- كل عذر منع وجوب الحج منع وجوب الجهاد ٢٦/ [٤٨٩] ، ٥٠٠
- كل عرف ورد النص بخلافه فهو غير معتبر ٨/ (١٤٠)
- كل عصبه يحجبه أصحاب فروض مستغرقة ٢٤/ [٣٩٥] ، ٣٩٧ ، ٣٩٨

- كل عضو استحق فيه إقباض الشقص معاوضة استحق به إقباضه ٢١/٤٣١)
- كل عضو حرم النظر إليه حرم مسه ولا عكس ١٢/٣٣٧)
- كل عضو لا تكمل الدية فيه بمنفعته لا تكمل بمنفعته دونه ٢٦/٢٣١)
- كل عضوين وجبت الدية فيهما وجب في أحدهما نصفها ٢٦/٢٢٥، ٢٢٨
- كل عقد إجارة فسد يسقط فيه المسمى ١٦/٤١١)
- كل عقد استحق المسمى في صحيحه فإذا وجد المعقود عليه في الفاسد وجب عوض المثل ١٦/٤١٠)
- كل عقد أعيد وجدد فالثاني باطل ١٦/٢١٨، ٢١٩
- كل عقد أعيد وجدد فإن الثاني باطل ١٦/٢١٥]
- كل عقد اقتضى الأمانة لم يغيره الشرط ٢٣/٤٦
- كل عقد اقتضى الأمانة يغيره الشرط ٢٣/٤٤
- كل عقد اقتضى صحيحه الضمان فكذلك فاسده وما لا يقتضي صحيحه الضمان فكذلك فاسده ١٤/٤٦٦)
- كل عقد اقتضى الضمان لم يغيره الشرط ٢٢/٥٦٩
- كل عقد اقتضى الضمان لم يغيره الشرط وعكسه ١٥/٣١٥)
- كل عقد انعقد على باطل فهو باطل ٨/٣٥٨ - ٢١/٣٠٦، ٢٤/٨٩
- كل عقد ترتب آثاره عليه فهو الصحيح وإلا فهو الفاسد ٢٢/٤٥٥
- كل عقد تعذر إمضاؤه فسخناه ١٥/٣٩٥)
- كل عقد تقاعد عن مقصوده بطل من أصله ٢١/٢٩٨
- كل عقد تقاعد عنه مقصوده بطل من أصله ١/٤٧١ - ٩/٤٨٨
- كل عقد جاز لأحد المتعاقدين رفعه بغير رضا صاحبه جاز له ٩/٤٢٣)
- كل عقد حرام فوجوده كعدمه ١/٥١٥ - ١١/٢٧٣
- كل عقد صح من البصير صح من الأعمى ١٠/٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٥]
- كل عقد صح وانبرم من المولى لا يرتفع بزوال ولايته ١٨/١٤٣، ١٤٣، ١٤٩]
- كل عقد صحيح مع جهالة البدل فإن الشروط لا تفسده ٢/٣٤٢
- كل عقد على عين لمعصية فاسد ١٢/٢٣٧)
- كل عقد غير لازم لكل واحد من العاقدين فسخه ١٦/٢٨
- كل عقد فاسد ففسخه واجب ١٥/٣٩٦، ٤٣٣)
- كل عقد فاسد في كل أمانة وتبرع كالعقد الصحيح في ضمان بتفريط وعدمه ٢٢/٣٣٦
- كل عقد فاسد مردود إلى صحيحه ١/٤٤١
- كل عقد فالمعتبر في انعقاده ما يدل على معناه لا صيغة مخصوصة ١/٣٠٣

- كل عقد فسد بمعنى يستوي فيه الابتداء والبقاء.....١٥/(٤٢٣)
- كل عقد كان أمانة لم يصير مضمونا باشتراط الضمان وكل عقد كان مضمونا لم يسقط ضمانه باشتراط سقوطه.....١٥/(٣١٥)
- كل عقد لا تثبت القدرة فيه على تسليم المعقود.....٢٢/٤٢٤ - ٢٤/٥٣، ٥٩
- كل عقد لا يتحقق المقصود منه فإنه باطل.....٢٢/٤٢٥
- كل عقد لا يتم إلا بالقول لا يبطله الشرط.....١٥/٣٤٢
- كل عقد لا يتم بالقول لا يبطله الشرط.....١٥/(٣٤١)
- كل عقد لا يحصل مقصوده لا ينعقد.....٤/٣٣٠
- كل عقد لا يستحق فيه القبض في المجلس لا يبطله خيار الثلاث...١٦/[٢٧١]، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٧٧
- كل عقد لا ينافي مقصوده الجهالة والغرر فالأصل ألا يتمتع الغرر فيه.....١٦/(٦٤٣)
- كل عقد لازم يحتمل الفسخ يدخله خيار الشرط.....١٦/٥٨٧
- كل عقد معاوضة يتمتع جمعه مع السلف.....٢١/٣٦٩
- كل عقد معروف يقتدر إلى الحوز.....١٦/(٦٥٣)
- كل عقد معلق يختلف باختلاف حالين إذا وجد تعليقه في أحدهما ووقوعه في آخر فهل يغلب عليه جانب التعليق أو جانب الوقوع.....١٦/(١٣٩)، ١٤٠
- كل عقد من بيع أو غيره عقد على شرط باطل باطل.....١٥/٣٤٢
- كل عقد من بيع أو غيره عقد على شرط باطل كان باطلا.....٢٢/٣٩٢
- كل عقد من شرطه القبض فإن الشرط لا يفسده.....١٥/(٣٤١)، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩ - ٢٢/٣٠٣، ٣٠٤
- كل عقد وجب المسمى في صحيحه وجب المثل في فاسده.....١٦/(٤٠٩) - ٢٣/٤٢٤
- كل عقد وضع للمعروف وأسس على الإحسان.....١٦/(٦٤٣)
- كل عقد يجب الضمان في صحيحه يجب الضمان في فاسده وكل عقد لا يجب الضمان في صحيحه لا يجب الضمان في فاسده.....١٤/(٤٦٦)
- كل عقد يجب الضمان في صحيحه يجب في فاسده.....١/٤٤١
- كل عقد يشترط فيه قبض العوضين أو أحدهما لا يجوز شرط الخيار فيه.....١٦/٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٢
- كل عقد يشترط فيه القبض لا يجوز شرط الخيار فيه.....١٦/[٢٦٣]، ٢٧٢
- كل عقد يضيفه الوكيل إلى موكله فإن حقوقه تتعلق بالموكل دون الوكيل.....٢٣/٣١٠، ٣١٣
- كل عقد يفسخ بالإقالة ولا يعتبر فيه القبض في المجلس يجوز أن يدخله الخيار.....١٦/(٢٧١)
- كل عقد يفضي إلى المنازعة فهو مظنة الفساد.....١٦/٢٢٩، ٢٣١
- كل عقد يقصد به المنفعة حال الحياة يجب ألا يبقى بعد موت من عقد له.....١٦/(٥٢٣)
- كل عقد يؤثر فيه الهزل يؤثر فيه الإكراه ومالا يؤثر فيه الهزل لا يؤثر فيه الإكراه.....١٢/(٥٧٧)

- كل عقدين بينهما تضاد لا يجمعهما عقد واحد ٤٥٤/٩ - ١٦/ (٢٠٣)
- كل عقدين يتضادان وضعا ويتناقضان حكما فإنه لا يجوز اجتماعهما ٣٧٠/٢١
- كل العقود تبطل برد أحد المتعاملين قبل تمام العقد ١٦/ (٢٢١)
- كل علتين جمعتهما علة واحدة في ربا الفضل فإذا بيعت إحداها بأخرى نقدا بنقد اشترط التقابض في المجلس ٤٧٣/٢
- كل علة استتبطت من حكم ولزم منها بطلان ذلك الحكم فهي باطلة ٢٩/ (٥٢٩)
- كل عمد سقط القصاص فيه بشبهة فالدية في مال القاتل ٢١٣، ٢٠٩/٢٦
- كل عمل علق بوقت محدود فإنه لا يصح في غير وقته ٨/ (٦٢٧) - ١٩/ ٣٤٧
- كل عمل في الإجارة يختلف باختلاف المحل فللأجير فيه خيار الرؤية ٢٢/ ١١١
- كل عمل فيه منفعة وكان عمله مباحا فجائز الإجارة فيه ٢٢/ [٣١]
- كل عمل له قبل أن يدخل فيه أن لا يدخل فيه فله الخروج قبل إكماله وأحب إلي لو أتمه إلا الحج والعمرة فقط ١٩٤/١٧
- كل عوض ملك بعقد يفسخ بهلاكه قبل القبض لا يجوز التصرف فيه قبل قبضه ١٤/ (١٥٧)
- كل عوض ملك بعقد يفسخ بهلاكه قبل القبض لم يجز التصرف فيه قبل قبضه ١٤/ ١٤١، [١٥٦]
- كل عوض ملك بعقد يفسخ بهلاكه قبل قبضه فالتصرف فيه غير جائز ١٤/ ١٤٢
- كل عوض ملك بعقد يفسخ بهلاكه قبل قبضه فالتصرف فيه غير جائز وما لا فجائز ١٤/ (١٥٧)
- كل عوض ملك بعقد يفسخ بهلاكه قبل قبضه لم يجز التصرف فيه قبل قبضه ١٤/ (١٥٧)
- كل عوض ملك بعقد يفسخ العقد فيه بهلاكه قبل القبض لم يجز التصرف فيه ١٤/ (١٥٧)
- كل عوض ملك بعقد يفسخ فيه العقد بهلاكه قبل القبض لا يجوز التصرف فيه قبل القبض ١٤/ ١٥٨
- كل عوض يملك بعقد يفسخ بهلاكه قبل القبض لا يجوز التصرف فيه قبله ١٤/ (١٥٧)
- كل عيب يوجب الرد على البائع يمنع الرد إذا حدث عند المشتري وما لا فلا ١٦/ ٤٦١،
- ٤٦٢ - ٢١/ [٢١١]
- كل عيب يوجب الرد على البائع يمنع الرد إذا حدث مثله عند المشتري ٢١/ (٢١١)
- كل عيب يوجب الرد على البائع يمنع الرد إذا وجد عند المشتري ٢١/ (٢١١)
- كل عين جاز بيعها جاز رهنها ٢٣/ (١٧٧)
- كل عين ظاهرة يمكن الانتفاع بها مع بقاء عينها جاز إجارتها ٢٢/ (٢٥)
- كل عين لم يصح أن تشغل ذمة المسلم بئمنها لم يصح أن تشغل ذمة المسلم بقيمتها ١٤/ ٥٣١، ٥٣٢
- كل عين لم يضمنها المسلم بإتلافها للمسلم لم يضمنها بإتلافها على الكافر ١٤/ ٥٣٢
- كل عين لم يضمنها المسلم بإتلافها للمسلم لم يضمنها بإتلافها على الكافر ١٤/ (٥٣١)
- كل عين مقصودة فالجهل بها مبطل للبيع بخلاف غير المقصودة ١١/ ٥٢٢
- كل عين مملوكة يباح نفعها واقتناؤها من غير ضرورة يجوز بيعها ٢١/ (٨١)

- كل عين يجب تسليمها مع وجودها إذا تلفت مع بقاء سبب استحقاقها فالواجب بدلها..... ١٨/١٣
- كل عين يصح الانتفاع بها مع بقاء عينها صح وقفها وما لا فلا ٢٢/ [٤٣٣]
- كل عين ينتفع بها على الدوام يجوز وقفها..... ٢٢/ (٤٣٣)
- كل غار لزم المغرور بسببه غرم رجوع به عليه ١٤/ (٣٤٣)
- كل غرر عسر اجتنابه في العقود فإن الشرع يسمح في تحمله..... ٢٨٠/١ - ٢٢٤/٧
- كل فرقة بين زوجين فعدتها عدة الطلاق..... ٢٣/ (٥٩١)
- كل فرقة جاءت من قبل المرأة فهي فرقة بغير طلاق وكل فرقة جاءت من قبل الزوج فهي طلاق..... ٢٣/ (٤٩٣)
- كل فرقة جاءت من قبل المرأة لا بسبب من الزوج فهي فسخ وكل فرقة جاءت من قبل الزوج فهي طلاق..... ٢٣/ ٤٢٨ ، [٤٩٣]
- كل فرقة جاءت من قبل المرأة لا سبب من الزوج فهي فسخ..... ٢٣/ (٤٩٣)
- كل فرقة حصلت بغير طلاق قبل الدخول وقبل الخلوة تسقط جميع المهر ٢٣/ (٤٢٧)
- كل فرقة عدتها ثلاث حيض ٢٣/ ٥٩١
- كل فرقة قطعت الميراث حال الصحة قطعت حال المرض ٢٤/ ٢١١
- كل فرقة كانت من قبل الرجل فهي تطليقة وكل فرقة من قبل المرأة ليست بشيء ٢/ ١٦٤
- كل فرقة مباينة ليست من الطلاق الثلاث..... ١/ ٤٧٤
- كل فرقة من طلاق أو فسخ بعد الوطء توجب العدة ٢٣/ [٥٩١] ، ٥٩٣
- كل فعل بعد الوقوف بعرفة لا يبطل الحج بتأخيره..... ٢٠/ ٤١٦
- كل فعل بعد الوقوف بعرفة لا يبطل الحج بتركه أو تأخيره..... ٢٠/ [٣٧١]
- كل فعل توفر سببه على عهد النبي ﷺ ولم يفعله فالمشروع تركه..... ٢٨/ ٤٤٦
- كل فعل توفر سببه على عهده ولم يفعله فالمشروع تركه..... ٢٨/ ٤٤٦
- كل فعل حال قضاء الحاجة ليس مما يحتاج إليه فإنه مكروه..... ٧/ ٣٣٨
- كل فعل كسبي أحبه الشارع أو أحب فاعله فهو مأمور به..... ٢٧/ ٤٤٤ - ٣١/ [٣١٥]
- كل فعل كسبي مقتته الشارع أو مقت فاعله لأجله فهو منهي عنه..... ٣١/ ٣١٥
- كل فعل لو حصل في الصلاة عمدا أبطل الفرض فإن كان سهواً أبطله..... ١٩/ ٤٣٢
- كل فعل لو فعله الإنسان في ملك الغير ينقطع به حق المالك فإذا فعله الموصي كان رجوعاً..... ٢٤/ [١٥٩]
- كل فعل لو فعله الإنسان في ملك غيره بغير إذن مالكة ينقطع به حق المالك فإذا فعله الموصي بالعين الموصى بها كان رجوعاً..... ٢٤/ ١٥٥
- كل فعل مأذون فيه يصبح غير مأذون فيه إذا آل إلى مفسدة غالبية..... ٥/ ٤١٥ ، ٤١٦ ، [٥٤٥]

كل فعل مأذون فيه يصبح غير مأذون فيه إذا آل إلى مفسدة غالبية أو أكثرية سواء أقصد الممارس
للفعل ذاك المآل أم لم يقصده..... ٣٧٠/٥، ٣٧٣
كل فعل يقبل الامتداد يعطي لبقائه حكم الابتداء..... ٥٢٦، ٨/٥١٥
كل فعل يوجب زيادة في الموصى به ولا يمكن تسليم العين إلا به فهو رجوع إذا فعله..... ٢٤/١٦١
كل فعل يوجب زيادة في الموصى به ولا يمكن تسليمها إلا به فهو رجوع إذا فعله فيه..... ٢٤/١٥٥
كل قاتل لا يرث..... ٢٤/٢٥٢
كل قبض أوجب ضمان القيمة لم يحصل به الملك..... ١٤/٥٤٨
كل قبض هو قبض ضمان أو قبض أمانة ينوب عن قبض الهبة..... ٢٣/٢٠٢
كل قبض وجب في عقد البيع وجب في عقد الصداق..... ٢٣/٣٨٦
كل قتل تولد عن هزل فحكمه حكم الخطأ وإن تولد عن الجد والعمد فحكمه حكم العمدة ١٢/١٠٠،
١٠٣

كل قتل مأذون فيه لا كفارة فيه..... ٢٦/١٥٧
كل قتل مباح لا كفارة فيه..... ٢٦/١٥٧
كل قتل يتعلق به وجوب القصاص أو الكفارة فإنه يمنع الميراث وكل قتل لا يتعلق به وجوب
القصاص ولا الكفارة فإنه لا يمنع الإرث..... ٢٤/٢٤٧
كل قرية بدون شرطها حرام..... ١٧/٢١٣
كل قرية تجب بالنذر..... ٢٠/٦٠١، ٦٠٦، ٦٠٧
كل قرية كانت على سبيل الإباحة استوى فيها الغني والفقير..... ١٦/٦٧٥
كل قرض جر منفعة فهو حرام..... ١٦/٥٧٤
كل قرض جر منفعة فهو ربا..... ٢-١٦٤-٣٨٣/٢٢
كل قرض جر منفعة فهو وجه من وجوه الربا..... ٢٢/٣٧٩
كل قرض جر نفعاً فهو حرام..... ٢٢/٣٧٩
كل قرض جر نفعاً فهو ربا..... ١-٤٧٧-٢-٤٤-٢١/٣٧٧-٢٢/٣٨٣، ٤٠٤
كل قرض شرط فيه أن يزيد فهو حرام..... ٢٢/٤٠٠
كل قرض شرط فيه أن يزيده فهو حرام..... ٢٢/٣٧٩
كل قرينة إذا ادعاه المختار يدين بها في الباطن إذا ادعاه المكره تقبل منه ظاهراً..... ١٢/٥٦٩
كل قسمة جازت من غير رد عوض ولا ضرر فهي واجبة..... ٢٢/٤٥١
كل قصد قد خالف القصد فيه قصد الشارع فباطل..... ٤/٤١١
كل قصد ناقض قصد الشارع فباطل..... ٤/٤١١-٦/٢٧٦، ٢٨٢-٢٠/٢٨
كل قمار محرم..... ١٢/٣٢١
كل قول بمجرد الدعوى بلا برهان فهو مطروح ساقط..... ١٣/٣٧

- كل قياس فاسد الوضع فهو فاسد الاعتبار ولا عكس ٢٨٨/٢٩
- كل كفارة سببها معصية فهي على الفور ٢٤٩/١
- كل كفارة مالية نيطة بسببين فيجوز تقديمها على السبب الثاني إذا تقدم الأول ٥١٤/١٣ - ٦٤ ، ٥٠/١٧
- كل كلام اتصل بما يقيد به فإنه يجب اعتبار ذلك المقيّد دون إطلاقه أول الكلام ٩/ (٤٥)
- كل كلام اكتفى بنفسه لم نجعله مضمنا بغيره إلا بدلالة ١٢/ (٧٦)
- كل كلام لا يستقل بنفسه إذا اتصل بكلام مستقل بنفسه صيره غير مستقل ٩/ [٤٥] - ٧٧ ، ٧٦/١٢
- كل كلام لا يستقل بنفسه إذا اتصل بكلام مستقل بنفسه يصير المستقل غير مستقل ٣٢/ (٣٧٤)
- كل كلام يحتمل معنيين لا يكون قدفا ٢٥/ [٥٠٧]
- كل كلام يحمل على ظاهره ٣١/ (٥٧٧)
- كل كمال يطلب فيه البدء باليمين وكل نقص يبدأ فيه باليسار ١٨/ (٣٥١)
- الكل لا يكون بعضا والبعض لا يكون كلا ٢٠/ ٥٨٢
- كل لعب ولهو مما لا يستعان به على حق شرعي فهو حرام ٢٦/ ٤٧٣
- كل لفظ لا يستقل بنفسه إذا لحق لفظا مستقلا بنفسه صار المستقل بنفسه غير مستقل بنفسه ٩/ (٤٥)
- كل لفظ لا ينعقد به النكاح تنعقد به الشبهة ٢٣/ ٤١٢
- كل لفظ مجمل قامت الدلالة على معنى أريد به صح الاستدلال بعموم المعنى الذي قامت الدلالة عليه ٢/ ٤٢١
- كل لفظ يصح سلبه فهو مجاز ٢/ ٤٤١ - ٣١/ ٦٦٩
- كل لفظ يصح نفيه فهو مجاز ٣١/ ٦٦٩
- كل لهو اعتمد الحساب والفكر لا يحرم وكل ما كان معتمده التخمين يحرم ٢٦/ ٤٧٤
- كل لهو يكره إلا ملاعبة الرجل زوجته ومشيه بين الهدفين وتعليم فرسه ٢٦/ ٤٧٤
- كل ما أذى الناس وضرهم في أنفسهم وأموالهم يباح قتله ٢٤/ ٥١٩
- كل ما أبين من الميت لا ضمان فيه بحال ١٩/ ١٠٨ ، ١٠٩
- كل ما أثبت الرد على البائع منع الرد من المشتري ٢١/ (٢١١)
- كل ما أحدث الصبي في حال صباه يلزمه ضمانه في ماله إذا علمه بعد بلوغه ٢٥/ ٥٧٩
- كل ما أخرجت الأرض من نباتها ففيه الزكاة ٢٠/ ١٥٢
- كل ما أخرجت الأرض من نباتها من شيء ففيه الزكاة ٢٠/ (١٤٧)
- كل ما أدى إثباته إلى نفيه بطل من أصله ٩/ (٥٠١)
- كل ما أدى إثباته إلى نفيه فنفيه أولى ٩/ ٤٩٣ ، ٤٩٦
- كل ما أدى إثباته إلى نفيه لم يكن لإثباته معنى ٩/ (٥٠٢) ، ٥٠٧

- كل ما أدى إثباته إلى نقضه باطل ٩/ (٥٠١)
- كل ما أدى ثبوته إلى نفيه ففيه أولى ٩/ (٥٠٢)، ٥٠٧
- كل ما أريد به من الهبات وجه الله تعالى فإنها تجري مجرى الصدقة في تحريم الرجوع فيها .. ٩٤/ ١٧
- كل ما اشتدت الحاجة إليه كانت التوسعة فيه أكثر ٢١/ ١٨٥
- كل ما أشكل أخذ بقول أهل المعرفة به ٩/ (٤٣٣)
- كل ما أشكل وجوبه فالأصل براءة الذمة فيه ٦/ (٣٧٦)
- كل ما أضر بالسوق يمنع منه محتكره ٢١/ ٣٢١
- كل ما أضر بالمسلمين وجب أن ينفي عنهم ١/ ٢٨٠ - ٧/ ٥٥٥
- كل ما أضيف إلى شرط وتكرر الشرط تكرر الوجوب ٢٧/ ٦٩٧
- كل ما اعتبر له الوقت فلا يصح قبل وقته ٨/ [٦٢٧] - ١١/ ٤١٩
- كل ما اكتسب للقبية لا للتجارة لا زكاة فيه ٢٠/ ٤٣، ٤٥
- كل ما أمر الله به أو نهى عنه فإن طاعته فيه بحسب الإمكان ٢٨/ (٩١)
- كل ما أمكن إثباته بالبينة سمعت الدعوى فيه ٢٥/ (٩٩)
- كل ما أمكن الانتفاع به مع بقاء عينه صحت إجارته ٢٢/ [٢٥]
- كل ما أمكن رعاية المماثلة فيه يجب فيه القصاص وما لا فلا ٢٦/ ٣٩
- كل ما أمكن ضبط صفته ومعرفة مقداره جاز السلم فيه ٢١/ [٣٩٣]
- كل ما انتفع به جاز أخذ البذل منه ٢/ ٣٥٣
- كل ما انهر الدم في المتمكن منه فهو ذكاة ٢٤/ (٥٠٥)
- كل ما أوجب تشويش الفكر فإن القاضي يمنع معه من القضاء ٢٥/ [٤٧]
- كل ما أوجب نقصان القيمة والثلث في عادة التجار فهو عيب يوجب الخيار ١٦/ ٢٩٣
- كل ما بطل بالشرط الفاسد لا يصح تعليقه به ولا عكس ١٣/ ٢٥٨
- كل ما بطل بيعه لأجل جهالته متى زالت الجهالة جاز البيع ٨/ ٣٦٤ - ١٦/ ٦٦، ٨٩
- كل ما تبطل به الوكالة تبطل به المضاربة ٢١/ [٥٨٣]، ٥٨٦
- كل ما تتعلق الزكاة فيه بسببين حول ونصاب جاز تعجيل زكاته ٢٠/ [١٣٩]
- كل ما تجاوز عن حده انعكس إلى ضده ١/ ٥٤٩
- كل ما تجاوز عن حده عاد إلى ضده ٩/ (٥٠٩)
- كل ما تجوز إجارته تجوز إعارته ٢٢/ ٥٥٦، ٥٥٧
- كل ما تستوفى منه المنفعة تنفسخ الإجارة بتلفه ١٥/ ٣٩٦
- كل ما تعارف الناس الاستصناع فيه فهو جائز ٢١/ (٣٤٥)
- كل ما تعلقت الدية بإتلافه تعلقت بإتلاف منفعته ٢٦/ [٢٣١]، ٢٣٥
- كل ما تعين لا يجوز إبداله وما لا يتعين يجوز إبداله مطلقا ١٢/ ١٤١

- كل ما تقرب به إلى الله عز وجل إذا كان نفيسا كان أعظم لأجره..... ٤١٢/١٧، ٤١٤
- كل ما تكذبه العادة فهو غير معتبر ٢٩٥/٨
- كل ما تكرر من الحدود من جنس واحد فإنه يتداخل ٣١٠/٩ - ٧٦/١٨ - ٢٥/٢٥ [٤٩٣]، ٥٠٤
- كل ما تمحض للتعبد أو غلبت عليه شائبته فإنه يفتقر إلى النية ٢٦٩/٦، ٢٧٠
- كل ما تمحض للمعقولية أو غلبت عليه شائبته فلا يفتقر إلى النية ٢٣/٦
- كل ما تمحض للمعقولية أو غلبت عليه شائبته فلا يفتقر إلى النية ٢٦٩/٦
- كل ما ثبت فيه اعتبار التعبد فلا تفريع فيه وكل ما ثبت فيه اعتبار المعاني دون التعبد فلا بد فيه من اعتبار التعبد ٥٠٣/٥
- كل ما ثبت للأعم من اللوازم ثبت للأخص ضرورة ثبوت الأعم في الأخص ١٨٢/٢٧
- كل ما جاءت به السنة فلا كراهة لشيء منه ١٧/١٠١
- كل ما جاز أن يباع جاز أن يرهن ٣٣٨/٢
- كل ما جاز أن يكون ثمنا أو مبيعا أو أجرة أو مستأجرا جاز أن يكون صداقا ٣٨٥/٢٣
- كل ما جاز أن يكون ثمنا في البيع جاز أن يكون صداقا في النكاح ٢٣/٣٨٥
- كل ما جاز أن يكون مهرا في النكاح جاز أن يكون بدلا في الخلع ولا ينعكس ٥٤٨/٢٣
- كل ما جاز إيراد العقد عليه بانفراده جاز استثنائه من العقد وما لا فلا ١٤٤/٢١
- كل ما جاز بإجازة الوارث يملكه المجاز له من قبل الموصي ٢٤/١١٥
- كل ما جاز بإجازة الوارث يملكه المجاز له من قبل الوارث ٢٤/١١٥
- كل ما جاز به تخصيص العام جاز به تقييد المطلق ٤١٦/٣١، ٤٢٤، [٤٣٥]
- كل ما جاز بيعه جاز الاستئجار به وأن يجعل جعللا وما لا فلا ١٥٧/٢٢
- كل ما جاز بيعه جاز رهنه ١٨١/٢٣
- كل ما جاز بيعه جاز هبته ٥٠٤/٢
- كل ما جاز بيعه فعلى متلفه قيمته ٣٤٠/٢
- كل ما جاز بيعه منفردا جاز استثنائه من المبيع ٣٢٤/١٦
- كل ما جاز بيعه منفردا جاز استثنائه من المبيع وما لا فلا ٢١/١٤٣
- كل ما جاز تعليقه بالشرط لا تفسده الشروط الفاسدة ٣٣٦/١٥
- كل ما جاز تعليقه بالشرط لا يفسد بالشروط الفاسدة ١٥/٣٣١
- كل ما جاز تعليقه لا يبطله الشرط الفاسد ٤٠/٢٤
- كل ما جاز تعليقه لا يفسد بالشرط الفاسد ٤٨١/١٦
- كل ما جاز التوكيل فيه جاز استيفاءه في حضرة الموكل وغيبته ٣٣٦/١٣
- كل ما جاز السلم فيه جاز استقراضه ٣٤٠/٢
- كل ما جاز في الضحية فهو جائز في الهدى ٣٣١/٢

- كل ما جاز فيه عقد الإجارة جاز فيه الجعالة..... ١٦١/٢٢
- كل ما جاز فيه عقد الإجارة جاز فيه الجعالة بلا عكس..... [١٥٧]/٢٢
- كل ما جاز لبسه للحي جاز أن يكون كفنا للميت..... [٦٠١]/١٩
- كل ما جاز للإنسان أن يباشره صح أن يوكل فيه..... ٨١، ٢٣/(٤٩)، ٨١
- كل ما جاز للإنسان أن يشهد به فله أن يحلف عليه..... ٣٩١/٢٥
- كل ما جاز للإنسان أن يشهد به فله أن يحلف عليه إذا كان الحق له..... [٣٨٥]/٢٥
- كل ما جاز للإنسان أن يليه بنفسه وتصح النيابة فيه يصح أن يكون فيه وكيلًا..... ٥٠/٢٣
- كل ما جاز للمضارب في المضاربة الصحيحة فهو جائز له في المضاربة الفاسدة..... ٥٧٢/٢١
- كل ما جازت إجارته جازت إعارته وما لا فلا..... [٥٥٥]/٢٢
- كل ما جازت الشهادة به جاز الحلف عليه ولا ينعكس..... ٣٧٥، ٢٥/(٣٧١)، ٣٧٥
- كل ما جازت المطالبة به صح الإقرار به..... ٢٧٣/٢٥
- كل ما جاوز حده انعكس إلى ضده..... ٥١٧، ٥١٥، ٩/[٥٠٩]، ٩
- كل ما جاوز حده انعكس على ضده..... ٥١١/٩
- كل ما جرت العادة أن يستنب الشريك فيه فله أن يستأجر من مال الشركة شريكه لفعله..... ٨٦/٢٢
- كل ما جرت العادة فيه بالمعاطاة وعدوه يبيعا فهو بيع وما لم تجر العادة فيه بالمعاطاة لا يكون بيعًا..... (٢٧)/٢١
- كل ما جرى عرف البلدة على أنه من مشتملات المبيع يدخل في البيع من غير ذكر ٨٠/٢١٥، ٢٢٠، ٢٢٤-٢١/(٢٥٣)
- كل ما جرى عرف البلدة على أنه من مشتملات المبيع يدخل في البيع من غير ذكره..... ٥٠٢/٢
- كل ما جرى قبل الميس لم يسقط به المهر المسمى بل تشطر فهو من موجبات المتعة وكل ما يتضمن سقوط جميع المسمى لو جرى قبل الميس فلا تتعلق المتعة به..... ٤٧٣/٢
- كل ما جهل مالكة فهو من جملة أموال بيت المال..... [٤٢١]/٢٦
- كل ما جوز ترك الجماعة ابتداء جوز المفارقة..... ٥٠١/١٩
- كل ما حدث في يد الغاصب مما ينتقص القيمة كان مضمونا عليه..... [٢٧١]/٢٣
- كل ما حرم بيانه فالتعريض فيه واجب..... ١٠٧، ٩-٥٦١/٩، ١٠٥، ١٠٧
- كل ما حرم بيعه حرم إجارته..... ١٨/٢٢
- كل ما حرم تحريم الوسائل فإنه يباح للمصلحة الراجحة..... ٥٦٠/٢
- كل ما حرم التصريح به لعينه فالتعريض به حرام..... ٩٨، ٩٦/٩، ٩٨، [١٠٥]
- كل ما حرم التصريح به لعينه فالتعريض به حرام كالكفر والقذف وما حل التصريح به أو حرم لا لعينه بل لعارض فالتعريض به جائز كخطبة المعتدة..... ٤٨٢/٢

- كل ما حرم التصريح به لعينه فالتعريض به حرام وما حل التصريح به أو حرم لا لعينه بل لعارض
فالتعريض به جائز..... ٢٧٤/١٨ - ٩٩/٩
- كل ما حرم الشارع تملكه والانتفاع به لا يصلح أن يكون محلاً للملك..... ٢٢١/١٤
- كل ما حرم على البالغ فعله حرم عليه فعله بولده الصغير..... ٣٦١/١٨
- كل ما حرم فعله على البالغ وجب على ولي الصبي منعه منه..... ٣٦١/١٨ - ٤٧٥/١
- كل ما حرم فعله على البالغ وجب على ولي الصبي منعه منه..... ٣٦٨/١٨
- كل ما حرم لصفته لا يباح إلا بسببه وما يباح لصفته لا يحرم إلا بسببه..... ٥٢١/٩
- كل ما حرم نظره حرم مسه..... ٣٣٧/١٢
- كل ما داوم عليه النبي ﷺ من المندوبات فهو أكد مما لم يداوم عليه..... ٣٧٩، ٣٧٧/٢٧، ٤٥٩
- كل ما دخل في ضمان المشتري جاز تصرفه فيه..... ٦٧/٢٧
- كل ما دخل فيه المكلف بفعله اشترطت فيه مقارنة النية وما دخل فيه بغير فعله لا تشترط فيه مقارنة
النية..... ١٩٥/٦
- كل ما دلت العادة عليه فهو كالمصرح به..... ١٩٤/٨
- كل ما سقي بكلفة ومؤنة ففيه نصف العشر وما سقي بغير مؤنة ففيه العشر..... ٥٠٢/٢ - [١٥٥]/٢٠
- كل ما سكت عن إيجابه أو تحريمه فهو عفو..... ٣٤٦/٦
- كل ما سمي أكلاً أي شيء كان فتعمده ييطل الصوم..... ٢٢٢، ٢١٨/٢٠
- كل ما سن رسول الله ﷺ فقد ألزما الله اتباعه..... ٢٣٣/٢٨
- كل ما شرط في الشاهد فهو معتبر عند الأداء لا التحمل..... ٢٩٥/٢٥
- كل ما شرط الواقف في وقفه من الشروط السائغة يلزم متابعتها..... ٤٧١/٢٢
- كل ما شرع عبادة فلا يجوز أن يقع عادة..... ١٢٥/١٧
- كل ما شرع عبادة لا يجوز إيقاعه عادة..... ١٢٥/١٧
- كل ما شرع فيه الجماعة فالمسجد فيه أفضل..... ١٣٢/١٧
- كل ما شرعت العقوبة عليه لم يسقط بالتوبة..... ٤٥/١٨
- كل ما شرف قدره عظمه الله بكثير شروطه..... ٦٩/١٠
- كل ما شق الاحتراز عنه يعفى عنه..... ١٨٢/٧
- كل ما شق الاحتراز منه عفي عنه..... ٢١٤/٧
- كل ما شق الاحتراز منه يعفى عنه..... ٤٨٢/١ - ١٥٦/٧، ١٦٨، ١٧٨، ٢١٧، ٢٢٠، [٢٢٣]،
٢٣١، ٢٨٦، ٣٢٨ - ٦١٧/١٦
- كل ما شككت فيه فالورع اجتنابه..... ٤٧٤/١

- كل ما شككنا في وجوده من سبب أو شرط أو مانع استصحبنا عدمه إن كان معدوما قبل الشك أو شككنا في عدمه استصحبنا وجوده إن كان موجودا قبل الشك ١٤٣/٧
- كل ما صح الاستثناء منه مما لا حصر فيه فهو عام ٣٠٨/٣١
- كل ما صح أن يستوفيه بنفسه وتدخله النيابة صح أن يتوكل لغيره فيه ٢٣/٥٥
- كل ما صح بيعه جاز رهنه ٢٣/١٨٠
- كل ما صح بيعه صحت هبته وما لا يصح بيعه لا تصح هبته ٢٢/٢٥٧
- كل ما صح التزامه شرعا صلح أن يكون مهرا ١/٣٤٨
- كل ما صح التوكيل به إذا باشره الفضولي يتوقف ١٥/٩٦
- كل ما صح ملكه وانتقال الأملاك فيه حل بيعه ١٤/٢٢٢
- كل ما صحت إقامة البيئة عليه صحت الدعوى به وما لا فلا ٢٥/٩٩
- كل ما صلح من المال أن يكون مهرا صلح أن يكون بدلا للخلع ١/٢٨١
- كل ما ضر النفس والعقل فالتداوي به حرام ٨/٣٢، ٣٣
- كل ما ضمن كله بالقيمة ضمن بعضه ببعضها ١٥/٦٠
- كل ما عجز العبد عنه من واجبات الصلاة سقط عنه ١٩/٤٠٦
- كل ما عجز عنه العبد من واجبات الصلاة سقط عنه ٧/١٨٨
- كل ما عدا العبادات فالتحكم فيها نادر ٥/٤٦٩
- كل ما عده الناس بيعا فهو بيع ٨/٢٠٧
- كل ما علم مقصود الشارع منه وحصل مقصوده على أتم الوجوه بأي وسيلة كانت فهي صحيحة ٤/٣٥٩
- كل ما فعله ابتداء وجبت فيه الفدية فإذا فعله ثانية وجبت فيه الفدية ٢٠/٤٤٩
- كل ما فعله المحرم من أمر الحج تطوعا لا ينوي به القضاء يجزئه عن قضاء ما نسي إلا الصلاة ٢٠/٢٧٣
- كل ما فيه إتلاف مال البائع بغير عوض هو أكل مال بالباطل ٢/٣٣٩
- كل ما فيه إضرار من العبد بنفسه فهو منهي عنه ٧/٤٦٨، ٥٤٠، ٥٤١ - ٨/١٢، ٣١
- كل ما فيه تمليك مال من وجه يقبل الارتداد بالرد ١٤/٢٩
- كل ما فيه صلاح الثمرة وزيادتها فهو على العامل في المساقاة ٢٢/٢١٥
- كل ما فيه مصلحة لأهل الخراج في أراضيهم وأنهارهم وطلبوا إصلاح ذلك لهم أجيئوا إليه إذا لم يكن فيه ضرر على غيرهم ٢/٣١٧
- كل ما قبضه الكفار من الأموال قبضا يعتقدون جوازه فإنه يستقر لهم بالإسلام ١٦/١٨٠
- كل ما قدر الصبي عليه بنفسه من عمل المناسك لا تجوز فيه النيابة ٢٠/٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٧

- كل ما قصد به حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة فعلى المالك في المساقاة ١٩٣/٢٢، [٢٠٧]
- كل ما قصد لغيره وإنما المقصود في الحقيقة ذلك الغير..... ٤/ (٣٥٩)
- كل ما قوبل بشيئين ولم يسلمما فاللازم حصة السالم..... ١٠/ ٤٧١
- كل ما كان اثنين أو أكثر فالدية فيه على الأجزاء..... ١٦/ ٤٥٦
- كل ما كان اشتراط النية فيه مستحيلا لا تجب فيه النية..... ٦/ (٢٦٥)
- كل ما كان أقرب إلى تحصيل المقصود من العقود كان أولى بالجواز..... ٤/ ٣٣٩
- كل ما كان أقرب إلى تحصيل المقصود من العقود كان أولى بالجواز لقربه إلى تحصيل المقصود..... ٤/ ٣٤٧
- كل ما كان أكثر أجرا وأجزل ثوبا كان أكد من غيره..... ١١/ ١٥٤، ١٥٦، ١٥٩، ٢١٦
- كل ما كان أمانة أو مضمونا لا يزول عن حكمه بالشرط..... ١/ ٤٦٩ - ١٥/ ٢٣٨، ٢٤٠، [٣١٥]
- كل ما كان أمانة فلا يصير مضمونا بشرطه..... ١٥/ ٣٠٤
- كل ما كان أمانة لا يصير مضمونا بشرطه..... ٢١/ ٥٣٦، ٥٣٩
- كل ما كان أمانة لا يصير مضمونا بشرطه وما كان مضمونا لا ينتفي ضمانه بشرط..... ١٥/ ٢٤٨
- كل ما كان أمانة لا يصير مضمونا بشرطه وما كان مضمونا لا ينتفي ضمانه بشرطه..... ١٤/ ٣٥٦، (٣١٥)/ ١٥ - ٣٥٩
- كل ما كان تعلقه على خطر جاز في المجهول وإلى أجل مجهول..... ٢/ ٣٤٢
- كل ما كان حراما بدون الشرط فالشرط لا يبيحه..... ١٥/ ٢٣٨، ٢٤٠
- كل ما كان حقا صاحبه عامل فيه لنفسه وكان قائما حين الإسقاط خالصا للمسقط أو غالبا ولم يترتب على إسقاطه تغيير وضع شرعي وليس متعلقا بتملك عين على وجه متأكد يسقط بالإسقاط وما لا فلا..... ٢/ ٥١٦
- كل ما كان على إتلاف العين لا تجوز إجارتها..... ٢٢/ ٢٧
- كل ما كان على وجه الإباحة يستوي فيه الغني والفقير..... ١٦/ ٦٨٠
- كل ما كان عمده لا يفسد الحج فخطؤه مثله وكل ما كان عمده يفسد الحج فخطؤه مثله..... ٢٠/ ٣٨٢
- كل ما كان في البحر مما لا يعيش في البر فحلال ميتته..... ٢٤/ [٤٦٣]
- كل ما كان في مال الإنسان واجبا فجائز أن يؤديه عنه غيره إن شاء..... ٢/ ٣٥٤
- كل ما كان في معنى الخف يجوز المسح عليه..... ١٩/ [٢٢٧]
- كل ما كان لله استعين ببعضه على بعض..... ١٣/ ٥٢٦
- كل ما كان لله تعالى إذا خرج عن يد المعطي فلا رجوع فيه..... ١٧/ (٩٤)
- كل ما كان لله فلا بأس أن يستعان ببعضه على بعض..... ١٣/ ٥٢٦، ٥٢٧
- كل ما كان له أصل فلا ينتقل عن أصله لمجرد النية..... ٦/ (١٥٥)
- كل ما كان له أصل لا ينتقل عن أصله بمجرد النية..... ٦/ ١٥١

- كل ما كان مباحا في بلاد العدو ولا يملكه أحد منهم فأخذه جائز ٢٤٥/١٤
- كل ما كان مبادلة مال بمال يفسد بالشرط الفاسد وما لا فل ٢٤١/١٥
- كل ما كان مبادلة مال بمال يفسد بالشرط الفاسد وما لا فلا ٢٨١/١٥ - ٢٦٤/١٣ - ٤٧١/١
- ٣٠٣، ٣٠٧، ٣٣١، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣ - ١٦/ [٤٨١]، ٤٩١، ٤٩٤ - ٥٦٥/٢١
- كل ما كان متصلا بالمبيع اتصال قرار دخل في البيع من غير ذكر ٢١/ (٢٥٣)
- كل ما كان متفقا عليه فهو أولى مما كان مختلفا فيه ٦١٢، ١٨٧/٢٩، ٦٣٦
- كل ما كان مثليا إذا استهلكه شخص يجب عليه مثله ١٥/ (٢٣)
- كل ما كان مفعولا على وجه الفرض والقربة إلى الله تعالى لا يجوز أخذ الأجرة عليه ١٥/ (٢٠٥)
- كل ما كان من باب التكريم يبدأ فيه باليمين وما كان بخلافه باليسار ١٨/ [٣٥١]
- كل ما كان من باب المعروف لا يفسده الغرر ٤٦٦ - ١٥/ ٤٥٧، ٦٢٤/١٦، ٦٢٧، ٦٣٧، [٦٤٣]، ٦٥١
- كل ما كان من التمليكات أو التقييدات يبطل تعليقه بالشرط ١٥/ (٣٧٧)
- كل ما كان من توابع العمل في الإجارة الواقعة على العمل ولم يشترط على الأجير يعتبر فيه عرف البلد الذي عقدت فيه الإجارة ٨/ ٢٥٨
- كل ما كان من جنس الأرض ولم يتغير عن حكم الأصل فإنه يجوز التيمم به ١٩/ [٢٧٥]
- كل ما كان من حقوق الله فلا خيرة فيه للمكلف ١٣/ (٢٩١)
- كل ما كان من الخبائث فهو حرام ٩/ (٥٧٣)
- كل ما كان من شعائر الله وفيه تنويه بذكره فإنه يستحب الجهر به ٤٣٢، ٤٣٠/١٧
- كل ما كان من ضرورات الشيء كان ملحقا به ١٢/ [٦٧]
- كل ما كان من لوازم الشرع فبطلان ضده من لوازم الشرع ١٣٧، ١٣٤/٢٧
- كل ما كان واجبا ماليا وأمكن أدائه ولم يؤد حتى مات المكلف وجب إخراجه من تركته ١٠١/٢٤
- كل ما كان يطيب الربح فيه لبائعه من المبيعات فحلال له بيعه وكل ما كان يحرم الربح فيه على بائعه منها فحرام عليه بيعه ٢١/ ٧٠
- كل ما لا تشترط له الطهارة يجوز له التيمم مع وجود الماء ٢٥٩، ٢٥٦/١٩
- كل ما لا دم له لم يفسد الماء موته فيه ١٩/ (٤٥)
- كل ما لا ضابط له في الشرع ولا في اللغة يرجع فيه إلى الوجود ٨/ (٣٠٣)
- كل ما لا منفعة فيه لا يجوز شراؤه ولا بيعه ٨٢/٢١
- كل ما لا منفعة فيه من المعقود عليه في المعاوضات لا يصح العقد عليه ٣٨٢، ٣٧٩/١٦
- كل ما لا نفس له سائلة لا ينجز بالموت ولا ينجز ما مات فيه من ماء أو مائع ٤٦/١٩
- كل ما لا يباح عند الضرورة لا يجوز فيه التحري ٣٦٠/٢
- كل ما لا يتجزأ فإضافته إلى البعض كإضافته إلى الكل ١٩٩/١٩

- كل ما لا يتوصل إلى المطلوب إلا به فهو مطلوب ٢٨٠/١
- كل ما لا يثبت في الذمة لا يصح الإقرار به [٢٨٩]/٢٥
- كل ما لا يجوز أكله أو شربه من المأكولات والمشروبات لا يجوز بيعه ولا يحل ثمنه ٣٥١/٢ - ٩٧/٢١
- كل ما لا يجوز أن يكون ثمنًا في البيع لا يجوز أن يكون صداقًا [٢٣]/(٣٨٥)
- كل ما لا يجوز التصريح بشرطه في العقد يكره قصده ... ٤٧٠/١ - [٢٥٩]/١٥ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٤٠٤
- كل ما لا يحتمل الفسخ لا يؤثر فيه الإكراه [١٢]/٥٢٦ ، [٥٤١] ، ٥٧٨
- كل ما لا يحل أكله ولا شربه من الميتات والدماء والنجاسات فلا يحل بيعه ٦٧/٢
- كل ما لا يستباح أكله فإن قتله مباح للمحرم وغيره إلا السبع [٢٠]/(٤٤٣)
- كل ما لا يشق الاحتراز عنه فهو عفو ٢٤٤/٧
- كل ما لا يصح بيعه على الانفراد لا يجوز استثنائه من البيع ٤٦٧/٢
- كل ما لا يصح بيعه مفردًا لا يصح استثنائه ٢٨١/١
- كل ما لا يصح مسمى عوضًا في البيع لا يستحق في النكاح [٢٣]/(٣٨٥)
- كل ما لا يصح من العقود إلا بالقبض لم يفسده الشرط [١٥]/[٣٤١] - ٤٨١/١٦ ، ٤٩٢
- كل ما لا يضمن بالقيمة إذا أتلّف لا يضمن الجزء إذا أتلّف ٥٤١/١٤
- كل ما لا يعرف إلا من جهة المجني عليه قبل قوله فيه مع يمينه ٣٨٩ ، ٣٨٨/٩
- كل ما لا يفسد الثوب فلا يفسد الماء ٢١٣/٢
- كل ما لا يقام فيه الحد فليس على من رماه بذلك حد الفرية ٥٠٨/٢٥
- كل ما لا يقبل الفسخ لا يؤثر فيه الإكراه [١٢]/(٥٤١)
- كل ما لا يقدر على تسليمه أو تمكين المشتري منه فلا يجوز بيعه له ولا يصح [٢١]/(٦٣)
- كل ما لا يكون إلا عبادة لا يحتاج إلى النية [٦]/(٢٤١)
- كل ما لا يمكن الاحتراز عن ملاسته معفو عنه [٧]/٢٨٠ - [٢٢٣]
- كل ما لا يؤكل فإن قتلته وأنت محرم فلا غرم عليك مع قتله ٤٦٦/٢
- كل ما لا يؤمن معه جرأته على الكذب ترد به الرواية وما لا فلا ٣٧٨/٢٨
- كل ما لحق به مشقة شديدة فهو عذر ٥٠٩/١٩
- كل ما للعبد إسقاطه فهو حق العبد وكل ما ليس له إسقاطه فهو حق الله تعالى ٥٧٢/٢٤
- كل ما لم يتمحض للمعاوضة فالغرر فيه جائز على قدر ما فيه من معنى العطية ٤٧٢/١٥
- كل ما لم يتمحض للمعاوضة فالغرر فيه جائز على قدر ما فيه من معنى العطية وإلا لم يجز به [١٦]/(٦٤٣)
- كل ما لم يردده القرآن من الحكايات فهو حق [٢٨]/[١٩٧]
- كل ما لم يشرع قاطعًا لا يقطع الصلاة [١٩]/[٥١٣]
- كل ما لم يشرع قاطعًا للصلاة لا يقطع الصلاة ٥١٧/١٩

- كل ما لم يشرع من العبادات مع قيام المقتضي لفعله غير مقصود شرعا..... ٥٥٩/٢
- كل ما لم يكن في ضمان المشتري فلا يجوز له بيعه بربح..... ٧٠/٢١
- كل ما لم يكن مالا مضمونا في حق المسلم لم يكن مالا مضمونا في حق الكافر ٥٣٧ ، ٥٣٦ ، ٥٣٥
- كل ما لم يكن مالا مضمونا في حق المسلم لم يكن مالا مضمونا في حق الكافر ٢٢٤/١٤
- كل ما له ابتداء فغاياته مقطوع لبدائته..... ٩٩/١١
- كل ما له ظاهر فهو ينصرف إلى ظاهره إلا عند قيام المعارض أو الراجع لذلك الظاهر ٤٩٤/٦
- كل ما له ظاهر فهو ينصرف إلى ظاهره إلا عند قيام المعارض الراجع لذلك الظاهر وكل ما ليس له ظاهر لا يترجح أحد احتمالاته إلا بمرجح شرعي ١١٩/٦
- كل ما له مثل يرد مثله فإن فات يرد قيمته..... ٣٢٥/٢ - ٤٣١/١
- كل ما لو أقر به لم يقبل رجوعه لا يحتاج إلى يمين..... ٤١٠/٢٥
- كل ما لو تم منتهاه كان رجوعا فمبتدؤه أيضا رجوع..... ٥٤٣/٨
- كل ما لو تم منتهاه كان رجوعا فمبتدؤه أيضا رجوع..... ٤٥١ ، ٤٤٦/١٦
- كل ما لو شرطاه في العقد أبطل فإذا نواه في حال العقد كان مكروها ٢٥٩/١٥
- كل ما لو شرطه في العقد كان حراما فاسدا فقصده حرام فاسد ٢٦٢ ، ٢٦٠/١٥
- كل ما لو صرح به أبطل فإذا أضمره كره ٢٥٩/١٥
- كل ما لو صرح به أبطل يكون إضماره مكروها ٢٦٥/١٥
- كل ما لو صرح به العاقد أبطل فإذا أضمره هل يكره أو يبطل العقد ٥٤٨/٤
- كل ما لو ظهر في عقد أبطله يكره قصده عند ذلك العقد ٢٥٩/١٥
- كل ما لو قارن لمنع فإذا طرأ فعلى قولين ٤٧٧/٨
- كل ما ليس فيه معنى المعاوضة لا يقبل الفسخ ٥٠١/١٦
- كل ما ليس له دم سائل لا يتنجس الماء بموته فيه ٤٥/١٩
- كل ما ليس له ظاهر لا يترجح إلا بمرجح ٤٠٧/١٣
- كل ما ليس له نفس سائلة يموت في الماء لا يفسده ٤٥/١٩
- كل ما ليس من أمر الشرع فهو مردود ٥٩٩/٨
- كل ما ملك بعقد سوى البيع فإنه يجوز التصرف فيه قبل قبضه..... ١٤١/١٤
- كل ما ملك بعقد يتقضى بهلاكه قبل قبضه لم يصح التصرف فيه قبل قبضه..... ١٥٧/١٤
- كل ما هو ركن في الأعم فهو ركن في الأخص ١٨٨/٢٧
- كل ما هو شرط في الأعم فهو شرط في الأخص ١٨٧/٢٧
- كل ما هو صريح في باب لا ينصرف إلى غيره بالنية..... ٩٢ ، ٢٠/٦ ، [١١٧] ، ١٢٩ ، ١٣٦ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٤٥

- كل ما هو عقد غير لازم فلدوامه حكم الابتداء وهو ثابت بالاستقراء..... ٤٢٦/١٥
- كل ما هو في الشريعة يتبع العوائد يتغير الحكم فيه عند تغير العادة إلى ما تقتضيه العادة المتجددة..... ٨/ (١٨٣)
- كل ما هو نعمة لا ينال بسبب محظور شرعا..... ١٢/ (٢٨٠)
- كل ما واطب عليه النبي من النوافل وأظهره في الجماعات فهو سنة..... ٢٧/ (٤٥٩)
- كل ما وافق الحق من تصرفات البغاة فهو نافذ..... ٢٦/ ٥٦٩
- كل ما وافق الحق من تصرفات البغاة وأئمة الجور فهو نافذ..... ٢٦/ ٥٥١ ، [٥٦٥] ، ٥٦٩
- كل ما وجب بدلا عن شيء وقد وصل إليه المعوض لا يسقط عنه العوض بالموت ١٣/ (٢٧٥) ، ٢٧٧
- كل ما وجب بدلا عن شيء وقد وصل إليه المعوض لا يسقط عنه العوض بعارض الإسلام ١٣/ (٣٩٤)
- كل ما وجب بيانه فالتعريض فيه حرام ٩/ ٩٥ ، ٩٩ ، ١٠٥ ، ١٠٨ - ١٨/ ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٨١ ، [٢٨٦]
- كل ما وجب في الذمة بالشرع اعتبر فيه عرف البلد..... ٨/ ٢٥٦
- كل ما وجوبه مشروط بشرط فالشرط لا يكون واجب التحصيل..... ١١/ ٢٢ ، ٣٠ - ٢٧/ ٤٣١
- كل ما ورد به الشرع مطلقا ولا ضابط له فيه ولا في اللغة يحكم فيه العرف..... ١/ ٤٨٣ - [٢٠٥] / ٨ - ١٠/ ١٥٠ - ١١/ ١٠٦ ، ١٠٨ - ١٥/ ١٧٣
- كل ما ورد به الشرع مطلقا ولا ضابط له فيه ولا في اللغة يرجع فيه إلى العرف..... ٨/ ١٥٧ ، ٢٦٥ ، ٢١٥
- كل ما ورد به الشرع مطلقا ولا بد من تقديره ولم يكن له أصل في الشرع ولا في اللغة رجع فيه إلى العرف والعادة..... ٨/ (٢٠٦)
- كل ما وصل إلى الجوف أو الحلق أو الدماغ من مائع وغيره يفطر..... ٢٠/ ٢١٩
- كل ما وصل إلى الجوف فطر..... ٢٠/ [٢١٧]
- كل ما وصل من الفم أفطر به فإذا وصل من غيره أفطر به..... ٢٠/ (٢١٧)
- كل ما وقع الخلاف فيه بين الأئمة فهو في الجملة في محل المسامحة..... ٩/ ٢٥٧
- كل ما وقع عليه اسم صعيد يتيمم به..... ١٩/ ٢٧٥
- كل ما يباح بالماء يباح بالتيمم..... ١٩/ ٢٤٠ ، [٢٤٩] ، ٢٥٣
- كل ما يباح للرجال لبسه في حال الحياة يباح تكفينه بعد الوفاة وما لا يباح له لبسه حال الحياة لا يباح تكفينه بعد الوفاة..... ١٩/ ٦٠١
- كل ما يتبدى بالضرر غالبا فإن للمحرم قتله ابتداء في الحل والحرم ولا شيء عليه في ذلك ٢٠/ (٤٤٣)
- كل ما يبطل بالشرط الفاسد لا يصح تعليقه به..... ٢٤/ ٤٠
- كل ما يبطل عمده الصلاة يسجد لسهوه إن لم يبطلها سهوه..... ١٩/ [٤٣١]
- كل ما يبطل الوضوء يبطل التيمم..... ١٩/ [٢٨١]
- كل ما يتضمن حفظ الأصول الخمسة فهو مصلحة..... ٣/ (٥٨٩)

- كل ما يتعذر الاحتراز عنه عادة فهو معفو عنه..... ١٦١/١٩ - ١٢٢/٢١
- كل ما يتعلق بالإحرام من الأفعال فحكم أكثره حكم جميعه في باب الجواز ومنع ورود الفساد عليه ٢٠/ [٣٤١]
- كل ما يتقوى به على العدو مأمور بإعداده ٢٦/ [٤٦٣] ، ٤٧٨
- كل ما يتوقف حصوله وانفصاله على عمل الأجير فلا يجوز أن يجعل أجره ٢٢/ (٩٣)
- كل ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه فهو مندوب..... ٢٧/ ٣٥٢ ، [٤٤٣] ، ٤٦٠ ، ٤٧١ ، ٤٨٠
- كل ما يثبت في الذمة يصح الإقرار به ٢/ ١٩٦
- كل ما يجب إزالة الظلم عنه يجب تقليله عند العجز عن إزالته..... ١٠/ ٤٣٧ ، ٤٤٤ - ١٨/ ٣٧٢
- كل ما يجب بتركه دم فهو واجب..... ٢٠/ ٣٦٦ ، ٤٠٣
- كل ما يجب رده على صاحبه لم يجز الانتفاع به بغير إذنه..... ١٤/ (١١٦)
- كل ما يجب قضاؤه يؤدي ٢٧/ ٦٧
- كل ما يجوز الانتفاع به وتقع عليه الحيازة يصح الإقرار به ٢٥/ [٢٧١]
- كل ما يجوز فعله بغير إقرار الأولى للإمام أن يقرع تطييبا للقلوب ونفيا لتهمة الميل عن نفسه..... ١٨/ ٢٦٢
- كل ما يجوز فعله بغير إقرار الأولى للإمام أن يقرع تطييبا للقلوب ونفيا للتهمة ١٨/ ٢٦٥
- كل ما يجوز قتله لا فدية على المحرم فيه ٢٠/ ٤٤٤
- كل ما يجوز قتله لا فدية للمحرم فيه ٢٠/ [٤٤٣]
- كل ما يجوز للموكل أن يفعله جاز لو كيله أن يفعله ٢٣/ ٨٥
- كل ما يحتاج إلى قبضه لا بد أن يكون معلوما ١٦/ ٢٣٠ ، ٢٣٢
- كل ما يحتاج إليه لتنمية الثمرة وصلاحها فهو على العامل في المساقاة ٢٢/ ١٩٣ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، [٢١٥] ، ٢٢٧
- كل ما يحتاج للنية لا يفعل عن الغير إلا بإذنه ٦/ ٢٢ ، [٢٢١] ، ٢٦٠ ، ٢٦١ - ١٥/ ١٤٤ ، ١٤٦ - ١٧/ ١٢٢
- كل ما يحتمل النقص لا يصح إلا بتسمية البديل ١٦/ [٣٧٩] ، ٣٨٥
- كل ما يحدث في يد الغاصب مما ينتقص قيمته كان مضمونا عليه ٢٣/ ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨
- كل ما يحرم على المحرم البالغ يحرم على الصبي ١٨/ ٣٦٢
- كل ما يخاف الهلاك منه يباح دفعه ٢٦/ ١١٧
- كل ما يخدم المقاصد الأصلية فهو مقصود للشارع..... ٣/ [٥٨٩] - ٤/ ٤٧١ ، ٤٩٥ - ٥/ ١١٦ ، ٣٥٦ ، ٣٦٠
- كل ما يخرج من السبيلين فهو نجس ١٩/ [٨٥]
- كل ما يخصص العام يقيد المطلق ٣١/ (٤٣٥)
- كل ما يدخل في المبيع تبعا لا حصة له من الثمن ٢١/ ٢٥٤
- كل ما يرجع إلى المحل يستوي فيه الابتداء والبقاء ٢٣/ ٣٧٣

- كل ما يسقط اللعان بعد وجوبه يبطل الحكم بعد وجوده ٢٣/[٥٧٧] ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢
- كل ما يشرع قرينة لله تعالى لا يجوز أن يقع إلا قرينة ١٧/(١٢٥)
- كل ما يشق البعد أو الاحتراز عنه لا يكون سببا موجبا للضمان ٧/(٢٣١)
- كل ما يصح أن يسلم فيه يصح أن يقرض وكل ما لا يصح سلمه لا يصح قرضه ٢٢/(٣٧٣)
- كل ما يصح الانتفاع به مع بقاء عينه تصح إعارته وإجارته ٢٢/٢٦
- كل ما يصح الانتفاع به منفعة محللة مع بقاء عينه يجوز وقفه ٢٢/(٤٣٤)
- كل ما يصح الانتفاع به منفعة محللة مع بقاء عينه يصح وقفه ٢٢/(٤٣٣)
- كل ما يصح بيعه صح قرضه وكل ما لا يصح بيعه لا يصح قرضه ٢/٥٠٤
- كل ما يصح مع الهزل يصح مع الإكراه ١٢/٥٤٢ ، ٥٦٩ ، ٥٧٢ ، [٥٧٧] ، ٥٨٥
- كل ما يطلب فيه الموالاة يغتفر فيه التفرق اليسير ١٠/(١٤٧)
- كل ما يطوق الإنسان من المنة فإنه لا يلزمه ١٨/(٢٩٩)
- كل ما يعاقب به الصاحي يعاقب به السكران ١٢/٦٠٤
- كل ما يعبر به عن الخصوص لا يكون للعموم وما يعبر به عن العموم لا يكون للخصوص إلا بدلالة ٢/٤٢١
- كل ما يعتبر تعيينه إذا تلف انفسخ العقد ولم يبق غيره مقامه ١٣/٣٣٠ - ١٥/(٣٨٧) ، ٣٩٤
- كل ما يعرف بعينه وينتفع به من غير إتلافه يجوز إجارته ٢٢/(٢٥)
- كل ما يعرف عن ماهية شيء ويكشف عن حقيقته كان اسما له ٢٧/٢٩
- كل ما يعسر الاجتناب منه معفو عنه ٧/(٢٢٣)
- كل ما يعسر التحرز عنه من النجاسات يعفى عنه ١٩/[١٥٥]
- كل ما يعين على الجهاد فهو مندوب إليه ٢٦/٤٤٣ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٨
- كل ما يعين على الجهاد يندب تعلمه وأن يعود نفسه عليه ٢٦/(٤٦٣)
- كل ما يفسد العبادة عمدا يفسدها سهوا ١٢/٤٣١
- كل ما يفضي إلى المنازعة يجب إغلاق بابه ١٨/(٣٨٥)
- كل ما يفعله المحرم من محظورات إحرامه فعلية فديته ٢٠/[٤٢١]
- كل ما يفعله الوصي على وجه النظر فهو جائز ٢٣/١٢٨
- كل ما يفوت لا إلى بدل جاز أداؤه بالتيمم مع وجود الماء ١٩/٢٦٣
- كل ما يفوت لا إلى بدل جاز أداؤه بالتيمم مع وجود الماء وكل ما يفوت إلى بدل لم يجز ١٩/[٢٥٥]
- كل ما يفوت لا إلى بدل يجوز أداؤه بالتيمم مع وجود الماء ١٩/(٢٥٥)
- كل ما يقتضيه العقد يجوز شرطه ١٥/[٢٩٣] ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٢٤ ، ٣٢٤ ، ٣٣٢ - ٣٣٣/١٦ ، ٤٨١
- كل ما يقع الصلح عليه يتعين ولا يغير بزيادة ولا نقص ٢٦/٥٠٣
- كل ما يكر على الأصل بالإبطال فهو باطل ٥/٥٣٢

- كل ما يكر على الأصل بالبطلان فهو باطل ١٢/ [٤٣]
- كل ما يكون فعله راجحا ولم يلحق بتركه ذم ولا عقاب فهو مندوب ٢٧/ (٤٤٤)
- كل ما يكون لثواب الآخرة لا رجوع فيه ١٧/ (٩٣)
- كل ما يكون من مكايده الحرب يعمل به ولا عبرة بمصدره ٢٦/ (٤٦٣)
- كل ما يمكن أن يؤتمن عليه الإنسان ١٤/ ٤٩٩
- كل ما يمكن تجنبه والاحتراز أو الاحتياط عنه يكون سببا موجبا للضمان ٧/ ٢٣١
- كل ما يمكن تملكه ويجوز بيعه وأخذ العوض عنه يجب القطع في سرقة ٢٥/ [٥١٧]
- كل ما يمكن الصبي فعله بنفسه من المناسك فعله وما لا يمكنه فعله منها فإن قبل النيابة فعل عنه وإلا سقط ٢٠/ (٢٧٩)
- كل ما يمنع من وجوب الحج يمنع من وجوب الجهاد ٢٦/ ٤٩٩
- كل ما يمنع التتن والفساد فهو دباغ ١٩/ ١١٨
- كل ما يمنع وجوب اللعان إذا اعترض بعد وجوبه يسقط ٢٣/ ٥٧٨
- كل ما ينافي اللازم ينافي الملزوم ٢٧/ (١٣٣)، ١٣٦
- كل ما ينتفع به جائز اتخاذه ١٢/ ٢٩٢، ٢٩٣
- كل ما ينقص من العين تنقيصا يخالف المعتاد في جنسه فهو عيب ٢/ ٤٧٣
- كل ما ينقض الوضوء ينقض التيمم ١٩/ (٢٨١)
- كل ما ينقض الوضوء ينقض المسح على الخفين ١٩/ [٢٣٣]، ٢٣٦، ٢٣٧
- كل ما ينقل لا تثبت فيه الشفعة ٢١/ ٤٥٦
- كل ما ينقل لا يثبت فيه شفعة ٢١/ [٤٤٩]، ٤٥٣
- كل ما يؤخذ من البهيمة وهي حية فلا بأس أن يؤخذ بعد موتها ١٩/ ١٠٨
- كل ما يؤدي إلى جهالة الربح يفسد المضاربة ٢١/ (٥٥٩)
- كل ما يؤدي إلى الخلاف والمنازعة فهو منهى عنه ١٨/ (٣٨٥)
- كل ما يؤدي إلى عجز الإمام عن النظر في مصالح المسلمين يمنع توليته ٢٦/ ٣١٧
- كل ماء أزيل به حدث أو استعمل في البدن على وجه القرية لا يجوز استعماله في طهارة الأحداث ١٩/ ٧٥
- كل ماء استعمل لا يجوز أن يستعمل للغسل ولا للوضوء مرة أخرى ١٩/ (٧٥)
- كل ماء فيه فضل عما يصيبه من الأذى حتى لا يغير ذلك طعمه ولا لونه ولا ريحه فهو طاهر يتوضأ به ١٩/ (٦٩)
- كل ماء مطلق لم يتغير فهو طهور ١/ ٢٤٨
- كل مأكول اللحم إذا ذكي فجلده طاهر ١٩/ ١٢٩
- كل مال تلف في يد أمين من غير تعد فلا ضمان ٢/ ٣٤٠

- كل مال تلف في يد أمين من غير تعد لا ضمان فيه ٢٨٠/١
- كل مال حرام وجب التخلص منه لا زكاة فيه [٦٥]/٢٠
- كل مال سقطت عنه الزكاة لا لنقصان النصاب لم تجب فيه الزكاة بوجوب النصاب ٩٣/٢٠
- كل مال فقد صاحبه ولم يعرف فإنه يصرفه السلطان إلى المصالح ٢٦/٤٢١
- كل مال فهو حرام على غير صاحبه إلا ما أباحه نص أو إجماع ١٣/١٨٣
- كل مال لا تجب فيه الصدقة إذا كان منفردا فإنه لا تجب فيه الصدقة إذا خالط غيره ٢٠/١١٠
- كل مال لا يعرف صاحبه فهو في مصالح المسلمين ٢٦/٤٢١
- كل مال لليتيم ينمى أو يضارب به فزكه ٢٠/٨١
- كل مال مبتذل في مباح لا تجب فيه الزكاة ٢٠/٧٣
- كل مال متقوم منتفع به يجوز بيعه ٢١/٨١
- كل مال مرصد لاستعمال مباح أو مقتنى لاستعمال مباح لا تجب في الزكاة ٢٠/٧٩
- كل مال مرصد لاستعمال مباح لا تجب فيه الزكاة ٢٠/٧٣
- كل مال نام فهو وعاء للزكاة ٢٠/٤٣
- كل مال وجبت الزكاة في عينه وجب اعتبار نصابه في الحول كله ٢٠/٩٤
- كل مال وجبت فيه الزكاة بالنصاب والحول إذا ملك النصاب جاز تعجيل الزكاة فيه قبل مضي الحول ٢٠/١٣٩
- كل مال يحل بانقضاء مدة يجوز تقديمه قبل انقضاء تلك المدة ١٣/٥١٤
- كل مال يضبط بالصفة يجوز السلم فيه ٢١/٣٩٣
- كل مال يملك بغير عوض وجب أن يكون الدين مانعا منه ١٣/٣٩٩
- كل مالك على ملكه لا يزول عنه إلا بكتاب أو سنة أو إجماع ٢/٣٣٧
- كل مالك ملزم بنفقة مملوكه ١٤/١٦٩
- كل مالين نصابهما مختلف وجب ألا يضم أحدهما إلى الآخر في الزكاة ٢٠/١٠٣
- كل مأمور يشق على العباد فعله سقط الأمر به ٢/٣٦٧ - ٧/١٨٨
- كل مأمور يشق على العباد فعله سقط الأمر به وكل منهي شق عليهم اجتنابه سقط النهي عنه ١٩/١٥٦
- كل مائع خرج من أحد السيلين نجس ١٩/٨٥
- كل مائع يتعلق بخروجه نقض الطهارة فهو نجس ١٩/٨٥
- كل مباح يؤدي إلى اعتقاد العامي وجوبه فهو مكروه ١٧/٢٤٩
- كل مباح يؤدي إلى التلبس على العوام فهو مكروه ١٧/٢٤٩ ، ٢٥٠
- كل مباح يؤدي إلى زعم الجهال سنية أمر أو وجوبه فهو مكروه ١٢/٢٤٦ - ١٧/٢٤٩
- كل مبتذل في مباح وجب أن تسقط زكاته ٢٠/٧٣
- كل مبذر لماله يحجر عليه ٢٣/١١٥

- كل مبيع تلف قبل قبضه فهو من مال بائعه ١٥٦/٢١
- كل متصرف بولاية إذا قيل له يفعل ما يشاء فإنما هو لمصلحة شرعية ٤٠٩/٢٢
- كل متصرف عن الغير فعليه أن يتصرف بالمصلحة ... ٣٨١/٢ - [١١٧]/١٨ - ٨٩/٢٣ ، ٩٢ ، ١٣٣
- كل متصرف عن الغير يلزمه الاحتياط ١٨/ (١١٨)
- كل متكلم له عرف فإن لفظه عند الإطلاق يحمل على عرفه ٨/ (٢٣٣)
- كل متكلم له عرف يحمل لفظه على عرفه في الشرعيات والمعاملات والإقرارات وسائر التصرفات ١١/١٦
- كل متكلم يشترط في حمل لفظه على العادة مقارنة تلك العادة لتلفظه ٨/ (١٦٢)
- كل مجتهد مقبول الفتوى فهو أهل للحل والعقد ٢٦/ (٢٥٥)
- كل مجمع عليه من المجتهدين فهو مجمع عليه من جهة العوام ٨٦/٢٩
- كل مجهول لا يجوز استثاؤه من المبيع ١٤٥/٢١
- كل محجوب عن الميراث لا يلزمه النفقة في حياة حاجبه ٦٣٥/٢٣
- كل محرم فحريمه حرام ٤٣٣/١١ ، (٥٨٣)
- كل محرم فهو على تحريمه حتى يعلم أنه قد صار حلالاً بيقين ٧/ (١٠٩)
- كل محصر منع من المضي في موجب الإحرام جاز له التحلل منه ٢٠/ (٢٩٥)
- كل محظور أبيح بمعنيين لم يجز إطلاقه وإباحته بأحد المعنيين ٢/ ٣٣٦
- كل محظور مع الضرورة بقدر ما تحتاجه الضرورة ٧/ (٢٦٧)
- كل مخاطب بيقينه ولا يلزمه يقين غيره ٦/ (٥٢١)
- كل مخير بين شيئين إذا اختار أحدهما تعين عليه ١٠/ (٥٨١) ، ٥٨٣
- كل مرتبة من مراتب مقاصد الشريعة ينضم إليها ٣/ ٥٤٧ ، ٥٥٥
- كل مرتبة من مقاصد الشريعة ينضم إليها ٣/ [٥٧٥] ، ٥٨٣ - ٤/ ٢٢١
- كل مرتبة من الوصايا تأخرت في الإيضاء عما تقدم عليها فإنها تبطل عند الضيق ويدخل السابق فيها ٢٤/ ١٢٧
- كل مرض مخوف فالعطايا فيه من الثلث ١٢/ (٤٧٣)
- كل مسألة لا تخرج فيها الأم عن الثلث أو السدس إلا زوجة وأبوان لها الربع وهو ثلث ما بقي ٢٤/ [٣١١]
- كل مسألة لا يفرض فيها للأخت مع الجد شيء إلا الأكدرية ٢٤/ [٣٥٥]
- كل مسألة لا يكون مجمعا عليها يجوز الاجتهاد فيها ٢/ ٤٣٤
- كل مستثنى من أصل إذا فسد هل يرد إلى أصل نفسه أو أصل أصله ١٤/ (٤٧٦)
- كل مسكر حرام ١/ ٤١٦ - ٢/ ٥٠١
- كل مسكوت عن ذكره بتحريم أو أمر فمباح ٦/ (٣٤٦)

- كل مشكوك فيه ملغى..... ١٤٢/٧، ١٤٦
- كل مصرف قصر عنه المال المعد له فمال المصالح يستتمه ويستكملة..... ٣٩١/٢٦
- كل مصل يصلي لنفسه ولا شركة بين الإمام والمأموم..... ٤٥٨/١٩
- كل مصلحتين متساويتين يتعذر الجمع بينهما يتخير بينهما ١١٧/٤، ١٢٠، [٢٥٧]
- كل مصلحتين يمكن الجمع بينهما جمع بينهما ١١٧/٤
- كل مصلحة رجعت إلى حفظ مقصود شرعي علم كونه مقصودا بالكتاب والسنة والإجماع فليس خارجا من هذه الأصول لكنه لا يسمى قياسا بل مصلحة مرسله..... ٣٥٨/٥
- كل مصلحة لا ترجع إلى حفظ مقصود شرعي ولا تلائم تصرفات الشرع فهي باطلة مطرحة/٥ (٣٥٥)
- كل مصنوع فليس بمثلي بل متقوم..... ١٥/ (٣٣)
- كل مضاربة فاسدة لا نفقة للمضارب فيها..... ٥٧٢/٢١
- كل مضاربة فسدت فالمال فيها وربحه لربه وللمضارب قدر عنائه..... ٥١٦/٢١
- كل مضطر لا يحل للغير أن يغتتم اضطرابه..... ٥٣١/٧
- كل مضمون إذا أمكنه تخليصه فلم يفعل حتى تلف هل يضمه..... ٣٢٤/١٤
- كل مضيع لماله فالحجر عليه يجب ٣٣٦/٢
- كل مطلوب لا تتكرر مصلحته فهو مطلوب على الكفاية وإلا فعلى الأعيان..... ٣٠٣/١
- كل معارض للإجماع باطل..... ٢٩/ (٩١)
- كل معاملة أو عقد يعين على معصية الله فهو محرم..... ١٢/ (٢٣٧)
- كل المعاوضات لا بد فيها من العلم..... ٣٨٢، ٣٧٩/١٦
- كل معصية لا حد فيها ولا كفارة فيها التعزير..... ٢٥/ (٥٦٧)، ٥٧٨
- كل معصية لا حد فيها ولا كفارة يجب فيها التعزير..... ٢٥/ (٥٦٧)
- كل معصية ليس فيها حد ولا كفارة يجري فيها التعزير..... ٥٧٨/٢٥
- كل معصية وجب بها الحد في دار الإسلام على مسلم أو ذمي وجب بها الحد في دار الحرب على المسلم أو الذمي..... ١١٤/٩
- كل معنى استنبط من حكم فأبطله باطل..... ٥/ (٥٣١)
- كل معنى أوجب كمال المهر أو جب العدة..... ٢٣/ [٥٩٧]، ٦٠٥
- كل معنى لو وجد قبل الإحرام لم يمنع وجوب الحج إذا طرأ بعد الإحرام لم يبيح التحلل..... ٢٩٦/٢٠
- كل معنى يؤدي إلى عدم اعتبار مجرد الأمر والنهي لا سبيل إلى الرجوع إليه..... ٥٧، ٥٢/٥
- كل مفروضين لا تجزيهما نية واحدة..... ١٥٦، ١٦١، ١٥٥/١٧، [١٦٤]
- كل مفسدتين متساويتين لا يمكن درؤهما فإنه يتخير بينهما ٢٥٩، ٢٥٧/٤
- كل مفطر غير معذور فعليه الكفارة..... ٢١٢/٢٠

- كل مفيد من كلام الشارع وفعله وتقريره وسكوته واستبشاره وتنبهه بالفحوى على الحكم بيان..... ٥٠٨/٢٧ - ٥١١/٣١ (٥١١)
- كل مقتول قتل عمدا فلا يرثه القاتل بخلاف الخطأ فإن القاتل يرث المال دون الدية..... ٢٤٧/٢٤
- كل مكروه فهو إلى الحرام أقرب..... ٢٤٧/١٢
- كل مكروه في الجماعة يسقط فضيلتها..... ١٩/٤٩٣ [٤٩٣]
- كل مكروه في الصلاة يسقط فضيلتها..... ١٩٧/٢
- كل مكروه مفوت لفضيلة الجماعة..... ١٩/٤٩٣ (٤٩٣)
- كل مكروه من حيث الجماعة يكون مبطلا لفضيلتها..... ١٩/٤٩٣ (٤٩٣)
- كل مكروه من حيث الجماعة يمنع فضلها..... ١٩/٤٩٣ (٤٩٣)
- كل مكلف لا يحجر عليه الحاكم في ملكه..... ١١٦/٢٣
- كل مكمل عاد على أصله بالنقض فباطل..... ٣/٥٨٣ (٥٨٣)
- كل الملاعب التي تعلم الفروسية وتعين على الجهاد جائزة..... ٤٦٣/٢٦، [٤٧٣]
- كل ملك انتقل بغير عوض فلا بد من حيازته..... ٢٤٣/١٤ - ٦٥٣/١٦ (٦٥٣)
- كل ملك إنما يعتبر بحال المالك لا بحال المملوك..... ١٤/٥١ (٥١)
- كل مملوك أبيع الانتفاع به يجوز بيعه..... ٢١/٨١ (٨١)
- كل مملوك يجوز بيعه وهبته والوصية به..... ٢٥٧/٢٢
- كل من ابتاع شيئا من طعام أو غيره لم يجز بيعه قبل قبضه..... ١٤٢/١٤
- كل من ابتغى في تكاليف الشريعة غير ما شرعت له فقد ناقض الشريعة وكل من ناقضها فعمله في المناقضة باطل..... ٢٩٢/٦، ٢٩٥
- كل من ابتغى في تكاليف الشريعة ما لم تشرع له فعمله باطل..... ٤٠١، ٤٠٤، ٤٢٣، ٤٣٧، ٤٦٣، ٤٨٥، ٥٤٣، ٥٦١
- كل من ابتغى في تكاليف الشريعة ما لم تشرع له فقد ناقض..... ٤/٤٠١، ٤٠٤
- كل من ابتغى في تكاليف الشريعة ما لم تشرع له فهو باطل..... ٤٧١/٤
- كل من ابتغى في التكاليف ما لم تشرع له فعمله باطل..... ٤/٤١١، ٤٦١، ٥٢٣ - ٤٠٤/١٥
- كل من أتلّف شيئا وجب عليه ضمانه..... ٣٥٩/١١
- كل من أتلّف مال غيره بتفريط منه كان ضامنا له..... ٣٧١/١
- كل من أحدث بفعله الخاطئ ضررا بغيره يلتزم بتعويضه سواء أكان في إحداثه الضرر مباشرة أو متسببا..... ٣٤٧/١
- كل من أحدث حدثا في مال لا يملكه فهو مأخوذ بحدثه..... ٥٣٩/٢٥
- كل من أحصر بالمرض أو غيره من الموانع فإنه يجوز له أن يتحلل من إحرامه..... ٢٠/٢٩٥ (٢٩٥)
- كل من أخبر عما لا يطلع عليه غيره من حاله فإنه يصدق..... ٩/٣٨٧ (٣٨٧)

- كل من أخبر عن فعل نفسه قبلناه..... ٢٨٩/٢٥ - (٣٨٧)/٩
- كل من أخذ خراجا من شيء في ضمانه فخراجه له ١٤/ (٣٧٩)
- كل من أخذ الشيء لمنفعة نفسه منفردا به من غير استحقاق فإنه مضمون عليه ١٤/ [٣٦٣]
- كل من أخذ العين لمنفعة نفسه من غير استحقاق فإنها مضمونة عليه. ١٤/ (٣٦٣)، ٥٧٤/٢٢ - ٤٦٨
- كل من أخرج مالا على اعتقاد أنه واجب عليه في الحال ثم تبين أنه لم يكن واجبا عليه فله الرجوع فيه بلا خلاف ٤٧١/٢
- كل من أدلى إلى الميت بالنسب بلا واسطة لا يحجب ٢٤/ (٣٩١)
- كل من أدلى إلى الميت بنفسه لا يدخل عليه الحجب بالشخص ٢٤/ [٣٩١]
- كل من أدلى إلى الميت بنفسه وليس فرعاً من غيره لا يحجب ٢٤/ (٣٩١)
- كل من أدلى بجهة حجته تلك الجهة إلا الإخوة لأم فيرثون معها ٣٧٨/٢٤
- كل من أدلى بسببين يرث بكل واحد منهما من جهتين ما يرث به الآخر لم يرث إلا بأحدهما ٤٠١/٢٤
- كل من أدلى بشخص لا يرث مع وجوده ٤١١/٢٤
- كل من أدلى بواسطة حجته إلا أولاد الأم ٢٤/ [٤٠٩]
- كل من أدى حقا عن الغير بلا إذن أو ولاية فهو متبرع ١٣/ (٦٥٤)
- كل من أدى عن غيره واجبا فله أن يرجع به عليه ١٣/ (٦٥٣)
- كل من استولى على مال غيره عينا أو منفعة بغير عقد معه ولا رضا منه فهو ضامن له بمثله أو قيمته ٢٨٠/٢٣
- كل من الاشتراك والمجاز خلاف الأصل ٥٠١/٣١
- كل من أطاق عبادة بالصفة التي وجبت عليها في الأصل لم يجز له تركها إلا أن يعجز عنها... ٣٤٧/٢
- كل من أقر بشيء ثم رجع عنه فإنه لا يقبل رجوعه إلا فيما كان حداً لله تعالى ٢٥/ [٢٣٥]
- كل من أقر لوارث أو لغير وارث في صحته فأقراره جائز عليه ٢٤٨/٢٥
- كل من أقيد بغيره في النفس أقيد به فيما دونها ٢٦/ (١٧٢)
- كل من أكره على قول ولم ينوه مختاراً له فإنه لا يلزمه ٥٧٠، ٥٤٢، ٥٢٦/١٢
- كل من ألزم نفسه شيئاً لله فقد تعين عليه فرض الأداء فيه ١٠/ (٤٠٧)
- كل من ألزم نفسه عبادة أو قرابة أو أوجب على نفسه عقداً ١٠/ (٤٠٨)
- كل من أوّتمن على شيء فالقول قوله فيه ١٤/ (٤٩٨)
- كل من باع يبعاً فاسداً فهو مضمون على المشتري والثمن مضمون على البائع ٢١/ (٢٨٧)
- كل من ترتب على إقراره حكم يكون بإنكاره خصماً في الدعوى وإلا فلا ٢٥/ [١١١]
- كل من التزم شيئاً وأوجبه على نفسه يكون لازماً له وإن كان من المعروف المحض ١٠/ (٤٠٧)
- كل من تسلم ما ليس مستحقاً له التزم برده ٣٤٧/١
- كل من تصح هبته تصح وصيته ٥٣/٢٤

- كل من تصرف لغيره فإنما يلزم من تصرفه ما فيه مصلحة ١٨/ (١١٧)، ١٢٧
- كل من تعلق بماله حق الغير وجب أن يكون ممنوعا من التصرف فيه ٢٣/ ١٦٤
- كل من تلزم الرجل نفقته فعليه فيه زكاة الفطر ٢٠/ (١٧١)
- كل من تلزم نفقته لا يعطى من الزكاة ٢٠/ [١٧٧]
- كل من تمكنت التهمة في تصرفه لا يتحمل منه الغبن اليسير ولا الغبن الفاحش ٩/ ٣٣٤
- كل من جاز أن يعطى من الصدقة أعطي من المصالح ولا ينعكس ٢٦/ [٣٩١]
- كل من جاز طلاقه جاز خلعه ٢٣/ (٥٢٧)
- كل من جاز له الفطر لعذر غير إكراه مع العلم برمضان لا يجب عليه الإمساك بعد زوال عذره ولا يستحب ٧/ ٣٩٢
- كل من جر إلى نفسه بشهادته نفعا فهي مردودة ٢/ ٣٤٧
- كل من جعل له شيء فهو إليه إن شاء أخذه وإن شاء تركه ٢/ ٣٢٥
- كل من جنى جنابة فهو المطالب بها ولا يطالب بها غيره ١/ ٤٧٥ - ١٨/ (٩)
- كل من حبس بسبب حق مقصود لغيره كانت نفقته عليه لعدم تفرغه لحاجة نفسه ٢٣/ ٦٦٧
- كل من حبسه العذر سقط عنه الجهاد ٢٦/ ٤٨٩
- كل من حرم النظر إليه حرم مسه ١٢/ (٣٣٧)
- كل من حصل له ربح من وجه محظور تصدق به ٢/ ٣٤١
- كل من حقيقتي افعلا ولا تفعل يحمل على أدنى مراتبهما ٢٧/ ٥٢٤
- كل من خاف التلف من استعمال الماء جاز له تركه وتيمم ١٩/ (٢٦٣)
- كل من درى عنه الحد ألحق به النسب ٢٣/ ٦٧٥
- كل من دفع ما ليس بواجب عليه على ظن وجوبه فله استرداده ٧/ ٦٩
- كل من رجع بالأصل رجع بالزيادة المتصلة ١٦/ (٢٥١)
- كل من سبق إلى موضع فهو أحق به ١٣/ ١٨٩ ، ١٩٠ ، [١٩٨]
- كل من شك في شيء هل فعله أم لا فهو غير فاعل في الحكم ٦/ (٥٣٧)
- كل من صح شراؤه صح استجاره ٢٢/ ١٨ ، [٢٣]
- كل من صح طلاقه صح ظهاره ٢٣/ [٥٨٥]
- كل من صدر منه السبب يثبت منه الملك ٢٤/ ١١٩
- كل من طاف طوافا في وقته وقع عنه بعد أن ينوي أصل الطواف نواه بعينه أو لا أو نوى طوافا آخر ٢٠/ (٣٤٩)
- كل من ظهرت عدالته فمقبول حتى يعلم الجرح ٢٨/ ٣٦٠
- كل من عدم الماء فلم يجده بعد طلبه ولا قدر عليه جاز له التيمم ١٩/ (٢٦٣)
- كل من علم تحريم شيء وجهل ما يترتب عليه لم يفده ذلك ١٢/ (٥٠٢) - ١٤/ ٣١٦ ، ٣٢١

- كل من علم علما ثم لم يعلم تغير ذلك عن حاله التي علمه عليها فله القيام بالشهادة عليه ٣٣٠/٢
- كل من عمل للسلطان عملا فله رزقه من بيت المال (٣٩٧)/٢٦
- كل من عمل للمسلمين فله رزقه من بيت المال (٣٩٧)/٢٦
- كل من فرغ نفسه لعمل من أمور المسلمين يستحق على ذلك رزقا (٣٩٧)/٢٦
- كل من فعل فعلا وتمكنت التهمة في فعله حكم بفساد فعله ٢٥٤/٢٥ - (٣٣٣)/٩
- كل من فعل ما أمر به بحسب قدرته من غير تفريط منه ولا عدوان فلا إعادة عليه (٤٢٧)/١٠
- كل من فعل محرما أو ترك واجبا استحق العقوبة ٥٤٨/٢٧
- كل من قام بشيء من أمور المسلمين يستحق على قيامه رزقا ٣٤١/٢
- كل من قبل قوله فعليه اليمين ٤٠٩/٢٥
- كل من قدر على إزالة منكر فعليه أن يزيله على كل حال (٣٧٢)/١٨
- كل من قطع السبل وهتك المحرمات فعليه حد الحرابة [٥٣٩]/٢٥
- كل من قطعت أهل المعرفة بكلامه فالقول قوله من غير يمين ٤٣٤/٩
- كل من كان أكمل وأفضل فهو أحق بالإمامة [٤٤٧]/١٩
- كل من كان أنثى أو يدلي بأنثى لا يعصب إلا الأخوات مع البنات [٣٢٩]/٢٤
- كل من كان بيده شيء لغيره على سبيل الأمانة يقبل قوله في التلف وعدم التفريط والتعدي ١٤٢/٢٤
- كل من كان في الحجر عليه نظر له صح الحجر عليه (١٠٥)/٢٣
- كل من كان القول قوله فعليه اليمين ٤٠٥/٢٥ - ٣٢٦/٢
- كل من كان له حق على أحد منعه إياه فله أخذه منه (٤٧٩)/١٣
- كل من كان المال في يده أمانة إذا مات قبل البيان ولا تعرف الأمانة بعينها فإنه يكون عليه دينا في تركته ٢٥٦/٢٥
- كل من كان مالكا فماله ممنوع به محرم إلا بطيب نفسه بإباحته فيكون مباحا بإباحة مالكه له ٣٢٥/٢
- كل من كان محبوسا بحق مقصود لغيره كانت نفقته عليه ١٧٤/٢٠
- كل من كان محسنا في شيء فلا سبيل عليه فيه (٧)/١٠ - ٥٢٨/١٤
- كل من كان من أهل الشهادة واليمين كان من أهل اللعان ٥٦٣/٢٣ ، ٥٦٩
- كل من لا يحجب حجب الإسقاط لا يحجب النقصان ٣٧٠/٢٤
- كل من لا يرث إذا لم يكن دونه وارث فإنه لا يحجب أحدا (٣٧٠)/٢٤
- كل من لا يرث بحال لا يحجب وارثا ٣٧٧ ، (٣٦٩)/٢٤
- كل من لا يرث لا يحجب أحدا من أهل الميراث (٣٦٩)/٢٤
- كل من لا يصح منه فعل الصلاة لا يصح منه فعل الطواف ٣٥٥/٢٠
- كل من لم يجد الماء أو منعه منه مانع يتيمم [٢٦٣]/١٩
- كل من لم يرث مع من هو أبعد منه لم يرث إذا انفرد ٣٨٢/٢٤

- كل من لم يقصد الالتزام لم يلزمه نذر ولا طلاق ولا عتاق ولا حرام سواء أكانت اليمين منعقدة أم كانت غموسا أم لغوا..... ٤٧٤/٢٠
- كل من لم يملك الهبة لم يملك المحاباة..... ٣٩٩/٧
- كل من له حق فهو على حاله حتى يأتيه اليقين على خلاف ذلك ٦/ (٤١٦)
- كل من له حق فهو له على حاله حتى يأتيه اليقين على خلاف ذلك ٣١٩/٢
- كل من له عرف يحمل كلامه على عرفه ١١٥/٨، ١٢٤، ١٦٢، [٢٣٣]، ٢٤٠، ٢٤٨، ٢٥٦- ٣٤٧/٢١- ٤٩٠/٢٠
- كل من له كلام يحمل كلامه على عرفه ٤٩٦/٢٠
- كل من ليس أهلا للتبرع بشيء لا تصح منه وصية ٥٤/٢٤
- كل من ليس أهلا للتبرع لا تصح منه الوصية ٢٤/ [٥٣]
- كل من مات بعد مورثه لا يسقط نصيبه إلا الجنين إذا مات في بطن أمه بعد موت المورث ٢٥٧، ٢٤/ [٢٥٥]
- كل من مات من أهل القبلة فلا تترك الصلاة عليه ١٩/ [٦٠٩]
- كل من مات من غير وارث معين من المسلمين وأهل الذمة فماله من الجهات التي يعمر بها بيت المال ٢٤/ ٢٢٦، ٢٢٦- ٢٤٥/٢٦
- كل من مات من المسلمين لا وارث له فماله لبيت المال..... ٢/ ١٦٤، ٣١٧- ٢٤/ (٢٣٣)
- كل من ملك شيئا بعوض ملك عليه عوضه في آن واحد..... ١٦/ ٥٥٨، ٥٦١، ٥٦٣
- كل من ملك شيئا يملك التصرف فيه إلا لمانع..... ١٤/ ٦٤
- كل من منع عن المضي في موجب الإحرام لحق العبد ٢٠/ ٢٩٦
- كل من منع من إتمام النسك حقيقة أو شرعا فهو محصر ٢٠/ ٣٠٧
- كل من منع من المضي في موجب الإحرام حقيقة أو منع منه شرعا حقا لله تعالى لا لحق العبد فلا يتحلل إلا بالهدي ٢٠/ ٢٩٦
- كل من ناقض الشريعة فعمله في المناقضة باطل..... ٩/ ٤٩٣
- كل من نذر في معصية الله فليس عليه وفاء ولا كفارة..... ٢٠/ (٦١٥)
- كل من نظر له وصي من أب أو من قاض نظرا حسنا فهو نافذ لازم لا يرد وإن أنفذ عليه الوصي ما ليس نظرا لم يجز..... ٢٣/ ١٢٨
- كل من هو أقرب أو أقوى قرابة يحجب الأبعد والأضعف ٢٤/ ٤٠٣
- كل من هو أقرب درجة إلى الميت في الجهة الواحدة يقدم على من هو أبعد منه فيها ٢٤/ ٣٨٧
- كل من هو أقوى في الدرجة يحجب من هو أضعف منه ٢٤/ ٣٨٨
- كل من وجب عليه شيء ففات لزمه قضاؤه..... ١٢/ ٤٣٥

- كل من وجب عليه شيء ووجده بثمن المثل وجب عليه شراؤه وأجبر على ذلك ٣٥٠/١١
- كل من وجب عليه طواف وأتى به في وقته وقع عنه سواء نواه بعينه أو لم ينو به طوافا آخر ٣٤٩/٢٠
- كل من وجب عليه في ماله شيء بسبب من الأسباب لم يجز له أن يتنفع بما وجب عليه في ماله ٣٣١/٢
- كل من وجبت نفقته على غيره وجبت فطرته عليه ومن لا فلا ١٧١/٢٠
- كل من ورث ورث منه ٢٨٤ ، ٢٨٣/٢٤
- كل من ورث ورث منه إلا اثنين الجدة لأم والمعتق الأعلى ٢٨١/٢٤
- كل من وهب فأقبض فليس له إلى الرجوع سبيل إلا واحد وهو الوالد فيما أعطى ولده ٢٩٢/٢
- كل من يتولى أمرا تتعدى مصلحته إلى المسلمين فله في بيت المال حق الكفاية ٣٩٧/٢٦
- كل من يجوز تصرفه في ماله بولاية نفسه يجوز نكاحه بنفسه ٣٤٣/٢٣
- كل من يدلي إلى الميت بشخص لا يرث مع وجود ذلك الشخص سوى أولاد الأم فإنهم يرثون معها ٤١٣ ، ٣٩١/٢٤ ، (٤٠٩)
- كل من يستحق الربح بمال إذا شرط عمله مع المضارب ٥٦٠ ، ٥١٦/٢١
- كل من يستحق النفقة في مال شخص حال حضرته بغير قضاء القاضي ينفق عليه من ماله عند غيبته ٣٣٦/١٣
- كل من يعجز عن النظر لنفسه يحجر عليه ١١٦ ، [١٠٥]/٢٣
- كل من يملك البيع يملك الهبة بشرط العوض ٢٨٦/٢٢
- كل منفعة يجوز الاستئجار عليها فيجوز فرضها على الجملة صداقا ٤٦٩/٢
- كل منهي شق عليه اجتنابه سقط النهي عنه ٣٦٧/٢
- كل مؤثر إذا استجمع لكل ما لا بد منه في التأثير وجب أثره ٢٥٠ ، ٢٤٤/٢١
- كل مؤذ يجوز للمحرم قتله بغير معنى الصيد ٤٤٣/٢٠
- كل موضع افتقر إلى نية الفريضة افتقر إلى تعيينها إلا التيمم للفرض ٤٧٣/١
- كل موضع تجوز فيه شهادة النساء في الأموال تجوز فيه شهادتهن ٣٠٨/٢٥
- كل موضع تفسد فيه المساقاة فللعامل أجره المثل ١٨٤/٢٢
- كل موضع ثبت للزوج الخيار ففسخ قبل الدخول فلا مهر عليه ٤٢٧/٢٣
- كل موضع جازت فيه الإجارة جاز فيه الجعل ١٦١/٢٢
- كل موضع حكمنا فيه بالفرقة بين الزوجين فذاك فسخ لا طلاق ٤٩٤ ، ٤٢٨/٢٣
- كل موضع حكمنا فيه ببطان العقد فللزوجة مع الوطء مهر المثل ٤٢١/٢٣
- كل موضع صحت فيه الخلوة وتأكد المهر وجبت العدة ٦٠٥/٢٣
- كل موضع طاهر تصح الصلاة فيه ٣٦٩/١٩

- كل موضع فسدت المساقاة فيه فللعامل أجر مثله.....[٢٢٥]/٢٢
- كل موضع فسدت المساقاة فيه فللعامل أجرة مثله.....٢٣٣/٢٢
- كل موضع لا حاكم فيه فجماعة المسلمين تقوم مقامه.....(٢٨٩)/٢٦
- كل موضع لا يصح الأمر لا يجب الضمان على الأمر.....(٥٧٥)/١٤
- كل موضع للوكيل أن يوكل فيه فليس له أن يوكل إلا أميناً.....٩٦/٢٣
- كل موضع لم يصح الأمر فالضمان على المأمور من غير رجوع.....(٥٧٥)/١٤
- كل موضع لم يصح الأمر لا يضمن الأمر.....٥٧٦، (٥٧٥)/١٤
- كل موضع وجب فيه الصداق أجمع وجبت فيه العدة.....(٥٩٧)/٢٣
- كل موضع يتقيد بالمسمى فللمستعير أن يخالف إلى ما هو خير منه أو إلى مثله.....٣٦٧، ٣٦٤/٩
- كل موضع يجب فيه التعيين فإن الخطأ فيه يضر.....٤٦٢/١٧
- كل موضع يجوز فيه صلاة النافلة جازت فيه صلاة الفريضة.....٣٦٩/١٩
- كل موضع يفوت فيه الأداء لا إلى خلف فإنه يجوز له التيمم.....(٢٥٥)/١٩
- كل موضع يفوت فيه الأداء لا إلى خلف فإنه يجوز له التيمم وما يفوت إلى خلف لا يجوز له التيمم.....(٢٥٥)/١٩
- كل موضوع بحق إذا عطب به إنسان فلا ضمان على واضعه.....١٥٨/٢٦ - ٣٩٢/١٤
- كل مولود يولد على الفطرة.....٢٠٧/٣
- كل ميت مسلم يصلى عليه.....(٦٠٩)/١٩
- كل ميتة نجسة.....(١٠١)/١٩
- كل ميتة نجسة إلا السمك والجراد.....١٩٦/٢
- كل نائم استثقل نوما وطال نومه على أي حال كان فقد وجب عليه الوضوء.....[٢١٩]/١٩
- كل نجاسة جازت الصلاة معها حال العذر لم تلزم الإعادة.....٥١٩/١٩
- كل نجاسة لا يمكن الاحتراز عنها أو يمكن بمشقة كثيرة يعفى عن قليلها وكثيرها.....(١٥٥)/١٩
- كل نسك آخر عن وقت الفضيلة إلى وقت الجواز.....[٤٣١]، ٣٧١/٢٠
- كل نسك أمر به في يوم النحر فلا يجوز قبله.....٣١٥/٢٠
- كل نسك جاز تركه بعذر لا يجب بتركه كفارة.....(٤٣٧)/٢٠
- كل نسك جاز تركه لعذر لا يجب بتركه من المعذور كفارة.....(٤٣٧)/٢٠
- كل نسك مؤقت بأيام التشريق إذا أخره عنها لزمه الجبران.....[٤١٥]، ٣٧١/٢٠
- كل نقص بجناية لا مقدر فيها ففيها حكومة.....(١٩٥)/٢٦
- كل نقص دخل على عوض أو معوض استحق أرشه.....[٤٦١]/١٦، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٥١١، ٥١٠
- كل نكاح انعقد حراماً لا شبهة فيه ولا اختلاف فيه فلا يلحق فيه طلاق.....٤٤٨/٢٣

- كل نكاح صحيح بين المسلمين فهو صحيح بين أهل الكفر..... ٤٣٦/٢٣
- كل نكاح فاسد ففيه مهر المثل إذا كان مدخولا ٤١١/١٦
- كل نكاح فاسد ففيه مهر المثل إن كان مدخولا..... ٤٢١/٢٣
- كل نكاح فسخ قبل الدخول فلا شيء فيه ٤٢٧/٢٣
- كل نكاح قد وجب عليها فيه العدة وجب أن يكمل لها فيه جميع المهر..... ٥٩٨/٢٣
- كل نكاح كان فيه اختلاف ودخلت في تحريره الشهة فالطلاق فيه يلحق ٤٤٨/٢٣
- كل نكاح لم يقر عليه المسلم لم يقر عليه الكتابي..... ١٨٠/١٦
- كل نكاح المعتبر في انعقاده ما دل على معناه لا صيغة مخصوصة..... ٣٠٣/٢٣
- كل نكاح منفسخ فإن للمرأة صداق المثل إذا مست لا ما فرض لها ٤٢١/٢٣
- كل نكاح يدرأ فيه الحد فالولد لا حق بالوطء ٦٧٣/٢٣
- كل نكول يتعلق به حق حلف حالف بعد النكول فذلك النكول إذا ظهر فلا عود من الناكل... ٤٧٥/٢
- كل نوع من النساء فرض واحدتهن النصف فإن فرض الاثنتين منهن الثلثان..... ٣٠٥/٢٤
- كل نوم لم يلحق باليقظة شرعا فهو حدث ٢١٩/١٩
- كل نية يجب مقارنتها لأول العمل..... ١٩٥/٦
- كل هبة لها وجه غير الثواب فهي محمولة عليه ٣٥٣/٢٢
- كل هبة لها وجه غير الثواب في الأغلب فهي محمولة عليه ٢٧٩/٢٢
- كل هدي بلغ الحرم فعطب فقد أجزأ ٤٦٦/٢
- كل هدي يتعلق بحرم أو إحرام يلزم ذبحه في الحرم ٣٨٧/٢٠
- كل هواء فحكمه حكم ما تحته ٥٨٧/١١
- كل واجب لا يتم وقوعه إلا بفعل غيره فهو وكل ما لا يتم إلا به واجب ٤٢٢/٢
- كل واحد أحق بملك نفسه من غيره..... ٥٩٧/١٣
- س- واحد من السبيين في حق من اجتمع في حقه السبيان بمنزلة ما لو وجد كل منهما في شخص آخر..... ٤٠١/٢٤
- كل واحد من الشركاء في شركة الملك أجنبي في حصة الآخر في التصرف المضر ١٣٥/١٤
- كل واحد من الشريكين وكيل من جهة صاحبه ٥٢٧/٢١
- كل واحد من الواجبات والمستحبات الراتبة يسقط بالعدر العارض ٤٠٦/١٩
- كل وارث يمكن أن يسقط إلا أربعة الأبوان والزوجان والأبناء والبنات..... ٣٩٥/٢٤
- كل وارث يمكن أن يسقط حين مزاحمته الأقرب إلى الميت ٣٦٥/٢٤
- كل وثيقة صحت مع الحضور صحت مع الغيبة والحبس ٣٣٦/١٣
- كل وصية بنوع قرابة يجب تنفيذها ما أمكن ٢١/٢٤
- كل وصية خلت عن معنى القرابة فهي باطلة..... ٩٣/٢٤

- كل وطء حرام كان بشبهة أو جهالة فالحد فيه ساقط والولد فيه لاحق..... ٤١٢/٢٣
- كل وطأة لو كانت بعد عقد أوجبت مهر المثل أو المسمى..... ٤٢٢/٢٣
- كل وعد لا يجب الوفاء به بل يستحب..... ١٠/ (٣٧٦)
- كل وقف تعلق به للعباد حق دينوي فلا بد لزوال ملك الواقف عنه من حكم الحاكم وما لا فلا..... ٤٩٧/٢٢
- كل وكالة تبطل بموت الموكل وجنونه..... ١٣٧/١٨
- كل ولاية مستفادة إذا بطلت لم تعد إلا بتجديد..... ١٨/ (٢١٧)
- كل يتصرف في ملكه كيفما شاء..... ١٤/ (٧٩)
- كل يتصرف في ملكه كيفما شاء لكن إذا تعلق حق الغير به فيمنع المالك من تصرفه على وجه الاستقلال..... ١٤/ ٨٦
- كل يد تبتني على يد الغاصب فهي يد ضمان..... ٢٣/ (٢٦٣)
- كل يد ترتبت على يد غاصب فهي يد ضمان..... ٢٣/ (٢٦٣)
- كل يد ضامنة يجب على ربها مؤنة الرد بخلاف يد الأمانة..... ١٤/ ١٦٩، [١٧٧]
- كل يد لو ابتني على يد المالك اقتضى أصل الضمان فإن ابتني على يد الغصب مع الجهل اقتضى قرار الضمان عند التلف..... ٢٣/ ٢٦٤
- كل يمين بغير الله فهي مكروهة منهي عنها..... ٢٠/ ٥٥١
- كل يمين حلف عليها على وجه الأمر ففيها الكفارة إذا حث..... ٢٠/ ٥٤٣
- كل يمين صدرت من غير قصد فهي لغو..... ٢٠/ ٤٨٣
- كل يمين غير مشروعة أي غير منعقدة لا كفارة فيها ولا حث..... ٢٠/ [٥٥١]
- كل يمين قصد بها الدفع لا يستفاد بها الجلب..... ١٠/ ٢٩٣- ٢٥/ [٣٩٩]
- كل يمين كانت لدفع شيء لا تكون لإثبات غيره..... ٢٥/ (٣٩٩)
- كل يمين منعت الجماع فهي إيلاء..... ٢/ ١٦٤
- كل يمين منعقدة ففيها الكفارة..... ٢٠/ ٥٤٣
- الكل ينتفي بانتفاء البعض..... ١٠/ (٥٠١)، ٥٠٢
- كل يوم من رمضان بمنزلة عبادة منفردة..... ٢٠/ ١٨٩
- كل يوم من رمضان عبادة مستقلة..... ٢٠/ ١٩٥
- كل يوم من رمضان عبادة منفصلة..... ٢٠/ ١٩٤
- الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات والنفي فذلك القيد هو مناط الإفادة ومتعلق الإثبات والنفي..... ٣١/ (٤٥٧)
- الكلام إذا أمكن أن يكون مستقلاً بنفسه لم يجعل مبتوراً..... ١٢/ (٧٥)
- الكلام إذا تردد بين المعنى اللغوي والشرعي حمل على الشرعي..... ٣٣/ (٦٤٧)

- الكلام إذا سيق لأجل معنى لا يكون حجة في غيره ٣٢/ (٣٨٥)
- الكلام إذا كان تاما مستقلا بنفسه يؤخذ حكمه من نفسه لا من غيره ١٢/ (٧٥)
- الكلام إنما يتم بآخره ٢٧/ ٢٩٥ - ٣٢/ (٣٢٩)
- الكلام إنما يحمل على التأكيد إذا لم يمكن حمله على فائدة جديدة ٣٢/ (١٩٠)
- الكلام إنما يصح في نفسه إذا خرج من أهله وأضيف إلى محل يقبله ٢٧/ ٦٣٦
- كلام الله لا يختلف بل يفسر بعضه بعضا ٢٧/ (٢٩٤)
- كلام الله يفسر بعضه بعضا ٣١/ (٥٥٣)
- الكلام بآخره ١٠/ ١٠٢ - ٣٢/ ٣٧٥ ، ٣٧٨
- الكلام التام بنفسه لا وجه لتضمينه بما بعده ٣٢/ ٣٦٥
- كلام التشبيه لا عموم له ٣٢/ ٣٥٠
- الكلام حاكم على النية ٦/ ١٤٤
- كلام رسول الله ﷺ يفسر بعضه بعضا ٢٧/ (٢٩٤)
- كلام الشارع إذا كان محتملا احتمالين على السواء صار مجملا وليس حمله على أحدهما أولى من الآخر ٣١/ (٤٨٥)
- كلام الشارع محمول على بيان الشرع ٢٨/ ٢١٤
- كلام الشارع محمول على الحقائق الشرعية ٢٨/ ٢١٤
- كلام الشارع محمول على ما يفيد الحكم الشرعي ٢٨/ ٢١٤
- كلام الشارع مهما أمكن حمله على التشريع لا يحمل على مجرد الإخبار عن الواقع ٢٨/ ٢١٦ ، ٢١٧
- كلام الشارع مهما أمكن يحمل على التشريع لا مجرد الإخبار ٢٨/ [٢١٣]
- كلام الشارع يصان عن اللغو ١١/ ٣٦٧ ، ٣٦٩
- الكلام الصالح لأن يكون جواب السؤال إذا ذكر عقب السؤال يغلب على الظن كونه جوابا له ٣٢/ (٣٣٧)
- كلام العاقل محمول على الصحة ما أمكن ٨/ ٣٥٠ - ٩/ ٣٣
- كلام العاقل محمول على الصحة مهما أمكن حمله على وجه صحيح يحل شرعا لا يحمل على ما يحرم شرعا ٩/ ٣٠
- كلام العاقل محمول على الفائدة ما أمكن ٩/ (٢٦)
- كلام العاقل مهما أمكن تصحيحه لا يجوز إلغاؤه ٩/ (٢٦)
- الكلام العام الخارج على طريقة المدح أو الذم عام ٣٠/ (٣٨٩)
- الكلام لا ينعقد له ظهور حتى ينتهي المتكلم منه أو يعرف انتهاؤه بالسكوت الطويل أو الانتقال ٣٢/ (٣٣٠)

- الكلام مبني على غرض المتكلم ٣٨٦/٣٢
- الكلام مبني على قصد المتكلم ٥٥/٦
- الكلام المتصل يتعلق بالحكم بجميعة لا ببعضه ٤٥/٩
- الكلام المتصل يعتبر حكم أوله بآخره ٣٧٨/٣٢ - ٤٥/٩
- كلام المتكلم محمول على مراده ٥٥/٦
- الكلام المطلق محمول على ما هو الظاهر والمتعارف ٢٦٣/٨
- الكلام المقيد بقيد مصب الإثبات والنفي على ذلك القيد ٤٥٧/٣١
- كلام المكروه كله لغو لا عبرة به ٤٥٥/٢٣
- الكلام مما يتوقف بعضه على بعض ٣٣٠/٣٢
- الكلام موقوف حتى يسكت المتكلم ٩٩/١٠
- كلام الناس يجري على إطلاقه حتى يقوم دليل التقييد ٢٥٥/١٠ - ٢٦٨، ٢٦٤، ١١٦/٨
- الكلام يتقيد بدلالة الغرض ٥٥/٦
- كلما تضاعفت الحرمان فهتكت تضاعفت العقوبات ٥٨٠/٢٧
- كلما تغيرت العادة في شيء تغير الحكم ١٨٤/٨
- كلما تقتضي التكرار ٦١٩/٣٢
- كلما تكرر السبب تكرر المسبب ٦٧١/٢٧
- كلما حرف يتعلق بالأفعال ويقتضي التكرار ٦١٩/٣٢
- كلما سقط اعتبار المقصد سقط اعتبار الوسيلة ٥٢/١٢ - ٣١٩/١ - ٢٤٠/٢ - ٤٢٩ - ٤/٤ (٣٢١) - ٥٢/١٢
- كلما عظم شرف الشيء عظم خطره عقلا وشرعا وعادة ٦٩/١٠
- كلما عظمت مصالح الفعل عظمت درجته عند الله إذ يثاب فاعله على جميع مصالحه وكلما عظمت مفسده عظم إثمه إذ يتعرض للعقاب والمقت على كل مفسدة من مفسده ٥٥٨/٢
- كلما فيها معنى الشرط على وجه التكرار ٦١٩/٣٢
- كلما قويت الوسيلة في الأداء إلى المصلحة كان أجرها أعظم ٣٣٩/٤
- كلما قويت الوسيلة في الأداء إلى المفسدة كان إثمها أعظم ٣٤٠/٤
- كلما كان ثبوت الحكم في الأصل أقوى كان القياس أرجح ٦١٢، ٢٩/١٨٥، ٦١٢
- كلما للتكرار ٦٦٨، ٦٥٦، ٦٤٣، ٦٣١، ٣٢/٦١٩
- كلما للتكرار تكون على التراخي ٦١٩/٣٢
- كلما وجب للمرأة كامل الصداق عند مفارقة زوجها فإنه يتحتم عليها أن تعتد بعد هذا الفراق بينما لا عدة عليها لو كان الواجب ٥٩٧/٢٣
- كلما وصفت لا يجوز السلم فيه كيلا فلا بأس بالسلم فيه وزنا ٤٩٨/٢
- كلمة إلى لانتها الغاية ٥٧٣/٣٢

- كلمة من للتبعيض ٦٩٠/٣٢
- الكلي إذا عارضه الجزئي فلا أثر للجزئي ٥٠٣ ، ٤٩٧/٣
- الكلي لا ينخرم بجزئي ما ٣/ (٤٧٥)
- الكليات الشرعية قطعية لا مدخل فيها للظن ٢١٧ ، ١٦٦/٥
- كليات الشريعة دالة على أن الأحكام لا تبقى مشككة لا فيصل فيها ١٩٠ ، ٥٥٢/٢ - ٣/ (١٨٧)
- كليات المصالح لا يرفعها تخلف آحاد الجزئيات ١٦٦/٥ - ٣/ [٤٧٥] - ٥٨/٢
- كليات المقاصد إنما تثبت بالاستقراء ١٨٣ ، ٥/ (١٦٥)
- كما أن استحقاق الربح يكون تارة بالمال أو بالعمل ٢١/ (٥١٥)
- كما تضمن العين بالغصب تضمن منافعها ٢٣/ ٢٧٢
- كما يبطل مضمون العقد بطلانه يبطل أيضا ما يبنى عليه ١٦/ (٤٥)
- كما يتضاد الحرام والواجب يتضاد المكروه والمندوب ٢/ ٤٢٤
- كما يجب إزالة الظلم يجب تقليله عند العجز عن إزالته بالكلية ٨/ ٤٣ ، ٤٤
- كما يحرم أخذ الأجرة على الحرام يحرم إعطاؤها ٢٢/ (٥٥)
- كما يؤكدها بمفهوم المخالفة قول الغزالي ٥/ ١٨
- كنا فعل كذا في زمان النبي ﷺ بمنزلة المسند ٢٨/ ٤١٢
- كنايات الأيمان تكون يمينا مع النية ٢٠/ (٤٦٩)
- كنايات الأيمان تنعقد بالنية ٢٠/ ٤٧٢
- كنايات الأيمان لا تنعقد إلا بالنية ٢٠/ ٤٧١ ، ٤٧٢
- كنايات الطلاق تفتقر إلى نية أو ما يقوم مقامها ٢٣/ (٤٧٠)
- الكناية إذا اقترن بها دلالة الحال كانت صريحة في الظاهر ٩/ (٦٩)
- الكناية إذا تجردت عن نية سقط حكمها ٢٣/ ٤٧٠
- الكناية تحتاج إلى نية ٢٥/ ٥٠٨
- الكناية لا تلزم إلا بالنية ١/ ٤٨١
- الكناية لا تلزم إلا بنية ٦/ ٢٦٩
- الكناية لا يجب بها حد القذف إلا إن أراد بها القذف ٢٥/ (٥٠٧)
- الكناية لا ينعقد بها اليمين إلا بالنية ٢٠/ [٤٦٩]
- الكناية مع دلالة الحال كالصريح ٦/ ٢٠ - ٩/ ٥٤ ، ٦٩/ [٦٩]
- الكناية مع القرينة الصارفة إلى أحد محتملاتها كالصريح ٢٥/ ٥٠٨
- الكناية مع النية في الطلاق كالصريح ٢٣/ [٤٦٩] ، ٤٧٥ ، ٤٧٦
- الكناية مع النية كالصريح ٢٠/ ٤٧١ - ٢٣/ ٤٧٠ ، ٤٧٤ ، ٤٧٦
- لا أثر للأصول السابقة مع الأصول الطارئة ٦/ ٣٨٤ ، [٥٢٩] - ٨/ ٥٥٠ - ٢٣/ ١٥٥ ، ١٥٦

- لا أثر للتنجس شرعا ما دامت النجاسة في الباطن (٣٥)/١٩
- لا أثر للشك بعد الفراغ من العبادة (٢٠٧)/١٧
- لا أثر للظن البين خطؤه (٦٧)/٧
- لا أثر للغرر في عقود التبرعات (٦٤٣)/١٦ ، ٦٥١
- لا أثر لمفسدة فقد المكمل في مقابلة وجود مصلحة المكمل ٥٨٥ ، ٥٨٣ ، ٥٧٥ ، ٥٠٣/٣ ، [٢٢١] ، ١٢٦/٤ ، ١٢٩
- لا أثر لمفسدة فوات المكمل في مقابلة مصلحة المكمل ٢٢٢/٤
- لا اجتهد في القطعيات ١٠/٣٣
- لا اجتهد في مقابلة الإجماع ٥٦/٢٩
- لا اجتهد في مقابلة نص ١٢ ، ٣٣/٩
- لا اجتهد في مورد النص ٧٧/٣٣ - ٨١/٢٥ - ٥٣٨ ، ٥٣٢ ، ٢٧٦ ، ٢٧٢/٥
- لا اجتهد مع النص ١٩ ، ١٦ ، ١٢ ، ٣٣/٩ - ١٤٨/٢٩ - ٣٩٣/٢ - ٤٣٤/١
- لا اجتهد مع النص والإجماع ٤٠٤/٢
- لا اجتهد ولا تقليد أصلا في شيء يخالف نصا من كتاب أو سنة أو إجماع ١٠/٣٣
- لا أجر ولا جزاء إلا على عمل مكتسب في نفسه أو مكتسب السبب (٦٥٩)/١٢
- لا أجرة على أداء الواجب (٢٠٥)/١٥
- لا إجماع إلا عن دليل [٣١]/٢٩
- لا إجماع إلا عن مستند (٣١)/٢٩
- لا إجماع إلا من المجتهدين [٨٥] ، ٦٨ ، ٥١ ، ٤٨ ، ١٠/٢٩
- لا إجمال في اللفظ الذي علق التحليل أو التحريم فيه على الأعيان ٧٧/٢٨
- لا احتياط إذا ثبت السبب ٢١٤ ، ٢١٣/٩
- لا احتياط فيما ورد به الدليل ٢٠٩/٩
- لا أدل على الجواز من الوقوع [٢٨٥]/٢٧
- لا إرث إلا بسبب ٧٠/٣٠
- لا إسقاط قبل الوجوب (٢٣٥)/١٣
- لا إعادة على أحد فعل ما أمر به بحسب الاستطاعة ١٥٧/٧ ، ٤٢٣ - ٤١٩/١٠ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢ ، [٤٢٧]
- لا اعتبار بالباطل (٣٢٦)/٨
- لا اعتبار بالعادة مع وجود النص بخلافها (١٣٩)/٨
- لا اعتبار بخصوص السبب (٤٤٧)/٣٠
- لا اعتبار بعرف حادث بل بعرف قديم (١٦١)/٨
- لا اعتبار بمعارضة الجزئيات في صحة وضع الكليات للمصالح (٤٧٥)/٣

- لا اعتبار بموافقة العامي من أهل الملة ولا بمخالفته..... ٤٤٦/٢
- لا اعتبار بموافقة من هو خارج الملة ولا بمخالفته..... ٤٤٦/٢
- لا اعتبار لإشارة الناطق في جميع العقود ٢١٢/١٠
- لا اعتبار للتوهم (٨٥)/٧
- لا اعتبار للدلالة مع التصريح بخلافها..... (٧٩)/٩
- لا اعتبار للضرر مع الرضى [١١]/٨
- لا اعتداد بالوسيلة عند فقدان المقصود (٣٢١)/٤
- لا اعتصار في البيع ٣٥٦/٢٢
- لا إقرار مع الإكراه (٢٤٣)/٢٥
- لا إقرار مع شوائب الإرادة ٢٤٦، ٢٤٥، [٢٤٣]/٢٥
- لا إكراه على المتبرع (١٦)/١٠
- لا إكراه في القتل [١٥١]/٢٦
- لا إلزام في الفتيا ١٠٠/٣٣
- لا إلزام في المجهول ٣٣/١٣
- لا أنظر إلى اللفظ وأنظر إلى الفعل فإذا استقام الفعل فلا يضره القول وإن لم يستقم الفعل فلا ينفعه القول ٣٢١/٢
- لا إنكار في مسائل الخلاف ٢٩، ٢٤/٣٣
- لا إثارة في القربات ١٤٧، ٣٦٨/١، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٤٣ - ١٧/[١٤٣]، ١٤٧
- لا بأس فيما هو لله أن يصرف فيما هو لله (٥٢٤)/١٣
- لا بد في فهم الشريعة من اتباع معهود الأميين ٤٤٨/٣٢
- لا بد للمكلف من الأهلية (١٣٤)/٢٨
- لا بد من الترتيب في القضاء كما لا بد منه في الأداء (٢٣٥)/١٧
- لا بد من الحكم بصحة الإجازة إذا حصلت الإجازة ممن يملك الإنشاء (١٢٩)/١٥
- لا بدل للبدل [٢٠٥]، ١٤٨/١٢ - ٤٣٥/١١
- لا بقاء للضد مع وجود ضده ٢٥٩/١٧
- لا بقاء للعبادة مع فوات ركنها ٢٥٩، ٢٥٦/١٧
- لا بقاء للعبادة مع وجود ما ينافيها (٢٥٥)/١٧ - ٤٧٣/١
- لا تأثير لأجزاء العلة في أجزاء المعلول إنما المؤثر تمام العلة في تمام المعلول... ٩٠، ٨٨/٩، ٩١
- لا تأثير لجهالة الصفة في العقود المبينة على التوسع (٦١٣)، ٦٠٨، ٦٠٦/١٦
- لا تأثير لجهالة الصفة في العقود المبينة على التوسع ٦٢٠/١٦
- لا تأثير للجهل في إسقاط الضمان ٢٦٦/١٤

- لا تأثير للعزيمة في تغيير الحقيقة ١١٨/٦
- لا تأثير للغيبة في إبطال حق تقرر سبه ٣٤٢ ، ٣٤٠ ، [٣٣٥]/١٣
- لا تأثير للغيبة في إبطال الحقوق الثابتة ٣٤٠/١٣
- لا تأثير للغيبة في قطع الولاية (٣٤١)/١٣
- لا تأثير للنسيان في إسقاط شيء من الفروض إلا ما ورد به التوقيف (٤٣٤)/١٢
- لا تأثير لنية الإنسان في فعل غيره (٢٥٩)/٦
- لا تأويل إلا بدليل ٢٧٠/٢٧ ، ٣٣٨/٣٠ ، ٣٣٨ - ٣٤٠ ، ٤١٦/٣١ ، ٥٧٨ ، [٥٨٧] - ١٦٦/٣٢
- لا تباح الرخص في سفر المعصية ٤٠٦ ، ٣٥٩/٧
- لا تبطل العبادة بما فعله العبد ناسيا أو مخطئا من المحظورات (٤٢٩)/١٢
- لا تبع للتع (٤٨٥)/١١
- لا تبعية إلا مع التمييز ٤٣٥/١١
- لا تبقى العزيمة مشروعة إذا كانت الرخصة للإسقاط ٦٩/٢٨
- لا تبيعوا البر بالبر ولا التمر بالتمر ٣٠٢/٣٠
- لا تترك الجماعة إلا من عذر عام أو خاص (٥٠١)/١٩
- لا تترك السنة بما اقترن بها من البدعة [٢٦٠] ، ٢٥٤ ، ٢٥٢ ، ٢٥١/١٢
- لا تترك السنة الثابتة مراعاة للخلاف (٢٨٢)/٩
- لا تترك السنة لمعصية توجد من الغير [٢٥٧] ، ٢٥٤ ، ٢٥٢ ، ٢٥١/١٢
- لا تترك الصلاة على أحد من أهل القبلة (٦٠٩)/١٩
- لا تترك المصالح الغالبة لأجل المفاسد النادرة ٤٢٠/٨
- لا تتم الهبة إلا بالقبض (٣٢٧)/٢٢
- لا تتم الهبة إلا بالقبض عن رضا الواهب ٣٥٩/٢٢
- لا تثبت الشفعة إلا للشريك في ملك مشاع (٤٣٧)/٢١
- لا تثبت الشفعة فيما ملك بغير معاوضة (٤٣١)/٢١
- لا تثبت مسائل أصول الفقه بالظن (٢٢٩)/٢٧
- لا تثبت النعمة بالفعل المحرم (٢٧٩)/١٢
- لا تجب الزكاة إلا على حر مسلم تام الملك على ما تجب فيه الزكاة (٥٧)/٢٠
- لا تجب الزكاة إلا على من تجب عليه الصلاة والصيام ٨٢/٢٠
- لا تجب الزكاة إلا في مال معد للنماء والزيادة (٤٣)/٢٠
- لا تجب الزكاة إلا في نصاب من كل جنس ولا يضم جنس إلى جنس آخر (١٠٣) ، ٩٤/٢٠
- لا تجب الزكاة في مال حتى يحول عليه الحول ٢٧٨/٢
- لا تجب الزكاة في المال الضمار ٥٨/٢٠

- لا تجب الزكاة فيما لا يملكه ملكا تاما (٥٧)/٢٠
- لا تجب زكاة المال الخبيث (٦٥)/٢٠
- لا تجب الشفعة إلا بالشركة في البقعة (٤٣٧)/٢١
- لا تجب الشفعة إلا في العقار أو ما في معناه (٤٤٩)/٢١
- لا تجب في عين واحدة زكاتان ١٦٨/٢٠
- لا تجب في مال واحد زكاتان (١٦٣)/٢٠
- لا تجب النفقة لذوي الأرحام ولا تجب عليهم ٦٣٥/٢٣
- لا تجب النية فيما يمتاز من العبادات والمعاملات (٢٣٧)/٦
- لا تجبر الأموال إلا بالأموال ٥٩٥ ، ٥٩٤/١٤
- لا تجبر الأموال إلا بالمال ٥٩٤ ، (٥٨٧)/١٤
- لا تجتمع الزكاتان في عين واحدة (١٦٣)/٢٠
- لا تجتمع زكاتان في مال واحد ١٦٨ ، [١٦٣]/٢٠
- لا تجتمع شعائر الكفر مع شعائر الإسلام ٥٨٨/٨
- لا تجرى القسمة في الديون (٥٩٣)/٢١
- لا تجري النيابة في العبادة البدنية المحضة ٥٣٢ ، ٥٢٩/١٣
- لا تجزئ نية أحد الأمرين عن الآخر مع اختلاف السببين ٣٨٤/١
- لا تجزئ النية المتأخرة عن اللفظ ١٩٨/٦
- لا تجوز الإجارة إلا بأجرة مسماة معلومة (٧٣)/٢٢
- لا تجوز الإجارة بالمجهول ٩٣/٢٢
- لا تجوز الإجارة على معصية أصلا (٥٥)/٢٢
- لا تجوز إجارة عين لمنفعة مستقبلية ١٠٤/٢٢
- لا تجوز إجارة ما لا يعرف بعينه ولا كل ما لا ينتفع به إلا بإتلافه ٢٦/٢٢
- لا تجوز الإجارة ولا الكراء بالمجهول الذي يقل مرة ويكثر أخرى (٧٣)/٢٢
- لا تجوز البياعات والمعاوضات في المجهولات ٣٥٤/٢
- لا تجوز الشهادة على الملك بالتسامع ٣٣٩ ، ٣٣٤/٢٥
- لا تجوز شهادة النساء حيث اعتبرت إلا مع رجل ٣٠٨/٢٥
- لا تجوز الفتوى بالقول المخرج (١٤٧)/٣٣
- لا تجوز الفتوى على خلاف النص ٧٣/٣٣
- لا تجوز الهبة حتى تكون معلومة مقسومة مقبوضة ٣١٣/٢٢
- لا تجوز هبة ما ليس بمال [٣٠٧] ، ٢٣٧/٢٢
- لا تجوز هبة ما ليس بموجود وقت العقد (٣١٣)/٢٢

- لا تجوز هبة مال الغير بغير إذنه ٢٣٨/٢٢
- لا تجوز هبة المباحات ٢٣٨/٢٢
- لا تجوز هبة مجهول (٣١٣)/٢٢
- لا تجوز هبة المشاع فيما يقسم وتجاوز فيما لا يقسم ٣١٩/٢٢
- لا تجوز الوصية بما لا يكون قرابة لله تعالى (٩٣)/٢٤
- لا تجوز الوكالة على فعل محرم ٦٨/٢٣
- لا تجوز الوكالة في المعاصي (٦٥)/٢٣
- لا تجوز اليمين في شيء من الحدود إلا في القسامة واللعان ٤٢٤/٢٥
- لا تجوز اليمين في شيء من الحدود إلا القسامة واللعان ٤٢٨/٢٥
- لا تحرم عادة إلا بتحريم الله (٣٦٣)/٦
- لا تحريم إلا بالسمع ١٧٨ ، ١٧٧/٣
- لا تحل الذبائح بالشبهات ٤٨٩/٢٤
- لا تحليف في الحدود [٤٢٣]/٢٥
- لا تحليف في الحدود اتفاقا ٣٨٥/٢٥
- لا تخصيص للعام بعود الضمير إلى بعض أفراده (٥٧١)/٣٠
- لا تخلو واقعة عن حكم الله تعالى متلقى من قاعدة الشرع (١٨٧)/٣
- لا تداخل في أعمال العبادات ٤٥٢ ، ٤٤٩/٢٠ - ٣٠٨/١٧ - ٥٧٦/٨
- لا تداخل في حقوق العباد ٤٥٦/١٣ - ٥٧٦/٨ - ٤٦٦/١
- لا تداخل في الكفارات ٥٧٦/٨
- لا تدفع المعصية بالمعصية (٢٦٩)/١٢
- لا ترتيب فيما يثبت في الذمة ١٠٤/١٣
- لا تورث البائن ولا تورث (٢١٧)/٢٤
- لا ترجع مصالح خاصة على مصالح عامة (١٩٩)/٤
- لا ترجيح إلا بمرجع ٤١٠/١٣
- لا ترجيح بلا مرجع ٥٦٠ ، ٥٥٧/٦
- لا ترجيح بين الأخبار بعلو السند ٣٨٢/٣٣
- لا ترجيح لبعض المتواتر على بعض في الثبوت في قراءات القرآن ١٧٤/٢٨
- لا ترد الشهادة من عدل لتخيل تهمة ٤٧٦/٢
- لا تركة إلا بعد سداد الدين (١٨٥)/٢٤
- لا تزر وازرة وزر أخرى ١٥/١٨ - ٥٦٨/١٤ - ٦٦٠/١٢ - ٢٤٦/٣ - ٤١١/١
- لا تزر وازرة وزر أخرى وليس للإنسان إلا ما سعى [٢٤١]/٣

- لا تزول الولاية بالإغماء..... ٤٦٩ ، ٤٦٦/١٢
- لا تسقط التعزيرات بالشبهة..... ٥٦٨/٢٥
- لا تسقط الحدود المختصة بالله تعالى بالتوبة..... ٤٦٩/٢٥
- لا تسقط الشفعة بالاحتياال على إسقاطها..... ٣٧٢/١٣
- لا تسمع الدعوى إلا أن تكون معلومة لا مجهولة وجزمية لا احتمالية وصريحة في استحقاق المدعي..... ١٧٣/٢٥
- لا تسمع الدعوى بعد الإبراء العام..... (١٥٧)/٢٥
- لا تسمع دعوى حسبة في حق الله تعالى..... ٤٥/١٣
- لا تسمع الدعوى على مالا يصح الإقرار به..... ٩٩/٢٥
- لا تسمع الدعوى مجهولة إلا في الإقرار والوصية..... ١٤٧/٢٥
- لا تسمع شهادة الفرع إلا عند تعذر أو تعسر شهادة الأصل..... (٣٢٩)/٢٥
- لا تسمع الشهادة قبل الدعوى..... (٣٠١)/٢٥
- لا تشترط الدعوى في حقوق الله تعالى..... ٥٢/١٣
- لا تشترط النية في البقاء بعد ما وجدت في الابتداء..... (١٨٧)/٦
- لا تشترط النية في عبادة لا تكون عادة ولا تلبس بغيرها..... (٢٤١)/٦
- لا تشرع عقود المعاوضات مع الغرر..... (٤٧١)/١٥
- لا تشريع إلا لمصلحة..... (٣٢٥)/٣
- لا تصح إجازة الإلتاف..... (١٣٥)/١٥
- لا تصح إجازة الباطل..... (١٠٧)/١٥
- لا تصح الإشارة إلى المانع إلا عند قيام المقتضي..... (١٩)/٢٨
- لا تصح الدعوى إلا إذا رفعت في وجه من يعد خصما..... [١٠٧]/٢٥
- لا تصح الدعوى إلا من مطلق التصرف..... (١٢٥)/٢٥
- لا تصح الدعوى ولا الإنكار لها إلا من جائز التصرف أو المأذون له..... [١٢٥]/٢٥
- لا تصح الدعوى وما صدر عن المدعي مما يناقضها..... ٢٠٦/٢٥
- لا تصح الشركة فيما لا تجوز الوكالة فيه..... ٥٢٨/٢١
- لا تصح الشهادة بلا سبق دعوى في حقوق الناس..... ٣٧١ ، [٣٠١]/٢٥
- لا تصح عبادة مجنون..... (٣٨٩)/١٢
- لا تصح العبادة من المجنون..... (٣٨٩)/١٢
- لا تصح الكفالة إلا بدين صحيح..... (٢٢٠)/٢٣
- لا تصح الكفالة إلا بمضمون يطالب به الأصيل..... (٢٤٩)/٢٣
- لا تصح الكفالة بالأمانة..... (٢٤٩)/٢٣

- لا تصح الكفالة بجهالة المكفول عنه في تعليق وإضافة ولا بجهالة المكفول له مطلقاً..... ٢٣/٢٣٥)
- لا تصح الكفالة بدين يسقط بالموت..... ٢٣/٢٢١، ٢٣٠
- لا تصح الكفالة بنفس الحد والقصاص لأن النيابة لا تجري في إيفائهما..... ٢٣/٢٣٠
- لا تصح النيابة في المعاصي..... ٢٣/٥٦
- لا تصح النية في التردد..... ٦/٢٠٣)
- لا تصح الهبة إلا مقبوضة..... ١٠/١٨
- لا تصح الهبة بأنواعها مع شرط مفسد..... ٢٢/٣٠٣
- لا تصح الهبة في شياع..... ٢٢/٣١٩
- لا تصح هبة مجهول لم يتعذر علمه..... ٢٢/٣١٣)
- لا تصح الهبة مؤقتة ولا معلقة..... ٢٢/٢٤٩، ٢٥٩
- لا تصح الوصية بما لا نفع فيه..... ٢٤/٨٧
- لا تصح الوصية بمعصية وفعل محرم..... ٢٤/٨٧
- لا تصح الوكالة فيما يعظم فيه الغرر والضرر..... ٢٣/٧١
- لا تضر مشقة تحتل في العادة..... ٤/٣٣)
- لا تضعف الغرامة على أحد في شيء..... ١٨/٥٦
- لا تعارض بين الفعل منه..... ٣٣/٣٥٥)
- لا تعامل فيما لا قيمة له..... ١١/٣٢١)
- لا تعتبر إشارة الناطق..... ١٠/٢١١)
- لا تعتبر تصرفات السفه المحجور عليه القولية..... ١٢/٤٠٤
- لا تعتبر التهمة في الأحكام..... ٩/٣٣٤
- لا تعتبر العادة إلا إذا اطردت..... ٨/١٤٧)
- لا تعتبر عقود المديون المفلس وتبرعاته وسائر تصرفاته المضرة بحقوق الغرماء في حق أمواله الموجودة وقت الحجر..... ٢٣/١٦٤
- لا تعزير على معتقد حل شيء فعله فأخطأ..... ٢٥/٥٦٨
- لا تعلق الشرائع بالإرادة..... ٢٧/٣٦١)
- لا تعلق كما لا تعلق العقود..... ١١/٥٣٤
- لا تعود الولاية بعد السلب إلا بتولية جديدة..... ١٨/٢١٧)
- لا تعود ولاية القاضي ونحوه إلا بولاية جديدة..... ١٨/٢١٧)
- لا تفسخ الإجارة من غير عذر..... ٢٢/٣٧)
- لا تفسد الصلاة على المؤتمر بفسادها على إمامه بأي وجه..... ١٩/٤٥٨
- لا تفعل الواردة ابتداء أدنى مراتبها الكراهة..... ٢٧/٥٢٤

- لا تقام الحدود في دار الحرب ٤٠٦/٧
- لا تقبل بينة ذي اليد في الملك المطلق ٢١١/٢٥
- لا تقبل الدعوى بعد الإبراء العام بحق سابق [١٥٧]/٢٥
- لا تقبل شهادة خصم ولا ظنين ٥٢٠/٤
- لا تقبل الشهادة على الشهادة إلا عند تعذر الأصل ٣٣٠، [٣٢٩]/٢٥
- لا تقبل شهادة مبادر بشهادته قبل الدعوى أو بعدها وقبل أن يستشهد المدعي (٣٠٢)/٢٥
- لا تقبل المراسيل (٣١٩)/٢٨
- لا تقبل مراسيل الصحابة ٣١٩/٢٨
- لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار فصاعدا ٥١٧/٢٥
- لا تقوم الحجة بخبر الخاصة ٤٠٨/٢
- لا تكليف إلا بدليل ٧٤٠، ٧٣٩/٣٣
- لا تكليف إلا بعد العلم [١٢١]/٢٨
- لا تكليف إلا بفعل ٣٤٩/١٩
- لا تكليف إلا بمقدور ١٢٢/٢٨
- لا تكليف إلا في حدود الوسع ١٨٣/٧
- لا تكليف إلا له سبب أو شرط أو مانع ٧١٨، ٧٠٧، ٦٩٧، ٥٨٠/٢٧
- لا تكليف إلا له شرط أو سبب أو مانع ٦٢٤، [٣٢٧]/٢٧
- لا تكليف إلا مع الإمكان ١٢٤، ٩٤، [٩١]/٢٨ - ٣٢٧/٢٧ - (٢١)/٤
- لا تكليف بدون القدرة (١٧٧)/٧
- لا تكليف بلا عقل ١١٤، ١١٣/٢٨
- لا تكليف بما لا يطاق ١ - ٣٣٠/١ - ٢١٨/٣ - ٤١٣ - ٩/٤، ١٤، [٢١]، ٢٥، ٣١، ٨٥ -
- ٢٦٥/٦، ٢٦٦ - (١٧٧)/٧ - ٧٥٣/٢٧ - ٩٢/٢٨، ٩٣
- لا تكليف على الصبي (١١٣)/٢٨
- لا تكليف قبل البلوغ [١١٣]/٢٨
- لا تكليف قبل الشرع ١٧٨، ١٧٧/٣
- لا تكليف مع العجز (١٧٨)/٧
- لا تكون التسمية مناط الأحكام (٤٤٧)/٥
- لا تكون الطاعة سبب المعصية (٢٣٦)/١٢
- لا تكون المعصية سببا للحل (٢٨٠)/١٢
- لا تكون المواريث بالشك (٢٥٩)/٢٤

- لا تكون الوصايا بالشك (٧١)/٢٤
- لا تلازم بين بطلان الوصف وبطلان الأصل (٤٩)/١١
- لا تلحق الإجازة الإتلاف (١٣٥)/١٥
- لا تمام للعقد قبل القبض ٤٣٧/١٦
- لا تملك المنافع المحظورة ٢٢٦، ٢٢٢/١٤
- لا تمليك في الوقف (٤٩٧)/٢٢
- لا تمنع أخاك ما ينفعه ولا يضره (٣٠٧)/١٨
- لا تمنع الصلاة في كل موضع طاهر إلا بدليل لا يحتمل التأويل (٣٦٩)/١٩
- لا تنافي بين ثبوت الشيء حقيقة وعدمه حكما ٦١٥، ٦١٢/١٢
- لا تنتقل حقوق المورث غير المالية إلى الوارث ٦٤٣/١٣
- لا تنتهك حرمة آدمي لآخر ٧٦، ٧٥، [٧٣]/١١
- لا تتعقد الإجارة إلا على نفع مباح لغير ضرورة مقدور عليه يستوفى دون الأجزاء (٣١)/٢٢
- لا تتعقد الصلاة مع الشك ٥٢٥/١٩
- لا تتعقد اليمين إلا باسم الله أو بصفة من صفاته [٥١١]/٢٠
- لا تتعقد اليمين إلا بذات الله تعالى أو صفة له (٥١١)/٢٠
- لا تتعقد اليمين إلا من مختار (٥١٧)/٢٠
- لا تتعقد يمين مكره [٥١٧]/٢٠
- لا تؤخذ نفس بجريرة غيرها (٩)/١٨
- لا تورث مطالبة الشفعة من غير مطالبة صاحبها ٤٦٨/٢١
- لا توضع الأيدي على مال معصوم إلا لضرورة أو حاجة (٣٠٩)/٧
- لا توضع الأيدي على مال معصوم إلا لضرورة أو حاجة عامة ١٩٤، ٩٧/١٤ - ١٧/٩
- لا توضع الجائحة وتكون من مال المشتري ٣٠٩/٢١
- لا ثواب إلا بالنية ١/٣٢٣، ٤٨١ - ٥٦/٢ - ١٨/٦، ٢٥، [٣٥]، ٤٦، ٤٤، ٧٢، ١٧٢، ٢٣٢، ٢٧٢ ١٧٣/٦ - ٥٣٣، ٤٠٢/٤ - ٢٩٣/٣ - ٤١٦/١
- لا ثواب إلا بنية ١٧٣/٦ - ٥٣٣، ٤٠٢/٤ - ٢٩٣/٣ - ٤١٦/١
- لا ثواب على الشيء بدون قصده (٣٦)/٦
- لا ثواب على مشاق الطاعات وإنما الثواب على عمل مشاقها ٥٠/٤
- لا ثواب في غير منوي (٣٥)/٦
- لا ثواب ولا عقاب إلا بنية ٤١، (٣٥)/٦
- لا جائز لأحد أخذ الأجرة على الفروض (٢٠٥)/١٥
- لا جبر على التبرعات (١٥)/١٠

- لا جبر على الصلوات (١٦)/١٠
- لا جبر على المتبرع (١٥)/١٠ ، ٢٠ ، ٢٢ - ٣٨٨/١٦ ، ٣٩٢
- لا جبر على متبرع ٣٩٢/١٦
- لا جناح عليك ألا تفعل إباحة لترك الفعل (٤٩٣)/٢٧
- لا جناح عليك أن تفعل إباحة للفعل (٤٩٣)/٢٧
- لا جهل ولا مجاهل في الإسلام ١٣١/٢٨
- لا حاكم إلا الله ١٧٨ ، (١٧٧)/٣
- لا حاكم سوى الله تعالى ٣٠٧/٢٧
- لا حجر في اجتماع الأدلة على مدلول واحد (٢٤٧)/٢٧
- لا حجر للسفه والسرف مع كمال العقل ١١٥/٢٣
- لا حجة مع الاحتمال ٣١٧/٢٧
- لا حجة مع الاحتمال الناشئ عن دليل (٤٧٣)/٣٢ - ٣٣٤/٩ - ٣٣/٢ - ٣٢٣/١
- لا حجة مع التناقض ٧٦ ، ٧٠/٢٧ - ٣٦٥/٢٥
- لا حجة مع التناقض لكن لا يختل بها حكم الحاكم [٢٥٥]/٢٥
- لا حجة مع التناقض لكن لا يختل معه حكم الحاكم ٣٣/٢
- لا حد إلا في القذف الصريح (٥٠٧)/٢٥
- لا حد على المجنون ٣٨٠/١٢
- لا حد في التعريض (٥٠٧)/٢٥
- لا حد لأقل المهر ولا لأكثره ٣٤٨/١
- لا حرج في ترتيب الحكم على ما هو من النواذر (٤١٩)/٧
- لا حرج في الدين (٩)/٤
- لا حرج في النواذر ١٥٥/٧ ، ١٦٥ ، ٢١٤ ، ٢١٨ ، ٢٨٦ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، [٤١٩] ، ٤٢٦ - ٤٣١/١٠
- لا حرج فيه ١١/٤
- لا حرف نفي (٦٦٧)/٣٢
- لا حظ للاجتهاد مع النص ٣٤٣/٢٦
- لا حظ للنظر مع الأثر ١٤٧/٢٩
- لا حكم إلا لله ١٥١/٣ ، ١٦٠ ، [١٧٧] ، ١٨٠ ، ١٨٨ ، ٢١٩ ، ٦١٣ - ٦٠٤ - ٧٤/٣٣ ، ٧٤
- لا حكم على العقلاء قبل ورود الشرع ٤٢٣/٢
- لا حكم قبل الشرع ١٧٨ ، ١٧٧/٣
- لا حكم لأفعال العقلاء قبل ورود الشرع ٣٣٠/١
- لا حكم لإقرار السفیه ٤٠٤/١٢

- لا حكم لعبارة الصبي.....١٢/٣٦٧)
- لا حكم لقول الصبيان في أحكام الشريعة.....١٢/٣٦٨)
- لا حكم للأشياء قبل الشرع.....٣٠/١٤٤
- لا حكم للأعيان قبل ورود الشرع.....١/٣٣٠
- لا حكم للأمر والنهي في الضد.....٣١/٣٣٧، ٣٣٨
- لا حكم للباطل.....١/٥١٤-٨/٩٤، ٩٨، [٣٢٥]، ٣٥٧-١٥/١٠٨، ١٠٩، ١١٠
- لا حكم للعرف الفاسد.....٢٠/٤٩٠
- لا حكم للعقد الباطل.....٨/٣٢٥، ٣٢٦، [٣٣٢]
- لا حكم للعقل.....٣/١٧٧، ١٧٨
- لا حكم للعقل في الشرعيات.....٣/١٧٧، ١٧٩، ٢١٩
- لا حكم للمسبب مع المباشر.....١٤/٢٧٥)
- لا حكم للنجس ما دام في محله.....١٩/٣٥)
- لا حكم للنهي في ضده.....٣١/٤٠٢
- لا حكم للنية ما لم ينضم إليها فعل.....٦/١٤٨)
- لا حكم للهبة ما لم تقبض.....٢٢/٣٢٧)
- لا حكم لنجاسة الباطن.....١٩/٣٥)
- لا حكم مع قيام المانع.....٢٨/٩- [٢٨/٢٥٧
- لا حكومة في جرح إلا بعد برئه.....٢٦/١٩٦
- لا حمى إلا على مثل ما حماه النبي.....٢٦/٣٥٩)
- لا حمى إلا لله ولرسوله ولأئمة المسلمين.....٢٦/٣٥٩)
- لا خطاب بلا عقل.....٤/٥٣٣-٢٨/١٠٣]، ١٣٧
- لا خيار شرعا إلا في بيع مشروع.....٢١/١٩٢
- لا دلالة قطعية في النقليات.....٣٢/٣٩٦
- لا دليل على النافي.....٣٠/١٢٥
- لا ربا في الإجازات.....٢١/٣٦٣
- لا ربا في الفسخ.....٢١/٣٦٣
- لا ربا في المنافع.....١٦/٣٧١، ٣٧٤، ٣٧٧-٢١/٣٦٣، ٣٦٦
- لا ربا في النكاح.....٢١/٣٦٧
- لا رجوع في التبرعات.....١٧/٩٤
- لا رجوع في الصدقة.....١٧/٩٤
- لا رجوع في الصلوات بعد الموت.....١٦/٦٦٦

- لا رجوع فيما صار لله تعالى ١٧/ (٩٣)
- لا رخصة إلا ما ورد الشرع به ١/ (٤٣٠)
- لا رضا بدون العلم ٩/ (٤٠٣)
- لا رضاع إلا ما أنبت لحما أو شد عظما ٢٣/ (٦٢٧)
- لا زكاة إلا في نصاب ٢٠/ (٩٣)
- لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ٢٠/ ١٣٧، ١٣٨
- لا زكاة في المال الضمار ٢٠/ ٥٩
- لا زكاة لمعد لاستعمال مباح ٢٠/ (٧٣)
- لا سائبة في الإسلام ٢٢/ ٥١٧
- لا سبيل إلى الاستمرار على الخطأ ٨/ (٥٦٧)
- لا سبيل إلى التصرف في الملك المشترك والحق المشترك إلا برضا الشركاء ١٤/ (١٣٢)
- لا سبيل على محسن ١٠/ (٧)
- لا سبيل لفهم القرآن إلا من جهة لسان العرب ٥/ (٢٧)
- لا سبيل للكافرين على المؤمنين ٨/ ٥٨٧، ٥٨٧، [٥٩٥]
- لا سجود سهو على مأوم إلا تبعا لإمامه ١٩/ [٤٣٩]
- لا سجود للسهو مع الحكم بالبطلان ١٩/ ٤٣٢
- لا سلطنة للكافر على المسلم ٨/ (٥٩٥)
- لا شركة بين الإمام والمأوم ١٩/ ٤٦٩
- لا شفاعة في إسقاط حق الله تعالى ٢٤/ ٥٧٢
- لا شفعة إلا لشريك في مشاع من الأصول ٢١/ [٤٣٧]، ٤٥٨
- لا شفعة بالجوار ٢١/ ٤٣٨
- لا شفعة في المنقولات ٢١/ (٤٤٩)
- لا شفعة فيما ليس بعقار ٢١/ (٤٤٩)
- لا شفعة فيما ملك بغير معاوضة ٢١/ [٤٣١]
- لا شفعة فيما يملك بغير بدل أو يبدل ليس بمال ٢١/ (٤٣١)
- لا شك لكثير الشك ٧/ ١٥
- لا صغيرة مع الإصرار ٢٧/ ٥٣٤
- لا صلاة لمتخلف عن الجماعة إلا أن يكون معذورا ١٩/ ٥٠٢
- لا ضرار ولا ضرار ٢٦/ ٥٤٤
- لا ضرر ولا ضرار ١/ ٣٢٣، ٣٥٦، ٣٨٩، ٤١٦ - ٢/ ٣٠، ٣٨، ١٣٣، ٢١٢، ٥٤٣ - ٤/ ٥٢٣

- ٢٠/٥، ٢٤٧-٧/[٤٦٧]، ٤٨٠، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠٦،
 ٥٠٧، ٥٤٠، ٥٤٢، ٣٢/٨ - ٤٦٠ - ٥١٠/٩، ٥٦١، ٥٧٤، ٥٧٩ - ٧٣/١١، ٧٥، ٣٥٠ -
 ١٣/٤٥٦، ٥٨٥ - ٨٠/١٤، ١١٨، ٥٩٨ - ٥٤٢/١٦، ٥٤٣ - ٢٩/١٨، ٣٠٧ - ١٣٣/٢١،
 ٢١٦ - ٧٦/٢٣ - ١٤٤/٢٥ - ٣٧٢/٢٦، ٥١٢
- لا ضرر ولا ضرار في الإسلام ٨٥/١٤ - ٤٨٣/٧
 لا ضرورة في الأئقل مع إمكان تحصيل المقصود بالأسهل ١٢٨/٢٦
 لا ضمان إلا بالقبض ٣٤٢، (٣٣٣)/١٤
 لا ضمان على الأمر ٥٧٧/١٤
 لا ضمان على الأجراء إلا فيما تجنيه أيديهم ٣٣٨/٢
 لا ضمان على الأجير الخاص فيما ي تلف في يده إلا أن يتعدى (١٣٣)/٢٢
 لا ضمان على أجير الواحد إلا إذا خالف ما أمر به (١٣٣)/٢٢
 لا ضمان على الأمين (٥١٥)/١٤
 لا ضمان على الصبي ١٤٤/٢٣
 لا ضمان على المبالغ في الحفظ ٥١٦، ٣١٨/١٤
 لا ضمان على المتبرع ٦٢٧، ٦٢٤/١٦ - ٥٢٨/١٤
 لا ضمان على متبرع ٥٢٩، [٥٢٥]/١٤
 لا ضمان على محجور عليه لحظ نفسه فيما أ تلفه مما دفع إليه ١٤٥، ١٤٤، [١٤١]/٢٣
 لا ضمان على المحسنين ٨/١٠
 لا ضمان على المستعير بآت من قبل الله وبما لا طاقة عليه منه ٢٣٢/٧
 لا ضمان على من فعل ما أبيع له فعله إلا أن يوجب ذلك نص (٣٩١)/١٤
 لا ضمان على من فعل ما يجوز (٣٩١)/١٤
 لا ضمان على من كان أمينا على عين من الأعيان ٥١٦/١٤
 لا ضمان على مؤتمن ٥١/٧ - ١٨١/١٤، ٢٩٨، ٣٠٦، ٣١٦، ٤٩٨، [٥١٥]، ٥٢٧ -
 ٣١٦/١٥، ٣١٩ - ٥٣٥/٢١، ٥٣٧، ٥٣٩، ٥٤٥ - ١١٧/٢٢
- لا ضمان على المودع (٥٣٧)/٢٢ - ٥٠٣/٢
 لا ضمان على الوكيل ومصيبة المال ممن هو له ٥٣٨، ٥٣٦/٢١
 لا ضمان في سراية كل مأذون فيه لم يتعد الفاعل في سببها ٨٣/٢٦
 لا ضمان في متولد من مستحق ٨٣/٢٦
 لا ضمان للعين إذا تلفت بالاستعمال المأذون فيه ٣٣٦/٢٢
 لا طاعة لأحد في معصية الله (٢٢١)/١٢
 لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ٤٦٢/١ - [٢٢١]/١٢، ٢٦٤، ٢٦٦ - ٥٦٨/١٤

٢٩٩ ، ٢٩٨/٢٦

- لا طاعة لمن لم يطع الله (٢٢١)/١٢
- لا طلاق في إغلاق..... ٤٦٠ ، ٤٥٩ ، ٤٥٨ ، ٤٥٧ ، ٤٥٦ ، [٤٥٥]/٢٣ - ٤٧٧/١
- لا عبادة إلا بالنية..... ٢٣٩ ، ٢٣٧ ، ١٩٦ ، ١٨٨ ، ١٧٩ ، [١٧١] ، ٢٥ ، ٢١/٦
- لا عبرة بالتردد بعد زواله ١١٧/٧
- لا عبرة بالتوهم ٣١٨/٢٧ - ١٢٩/٧ - ٣٢٣/١
- لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح ٢٣٠ ، ٢٢٤ ، ٢٢٠ ، ٢١٥/٨ - ٣٨/٢ - ٣٩٤/١
- لا عبرة بالظن إلا فيما ثبت اعتباره فيه ٣١٤ ، ٣١٢/٨
- لا عبرة بالظن البين خطؤه ٣٠٠/٦ - ٥٩٩/٣ - ٢٤٥ ، ٢٠٨ ، ٦٠ ، ٣٨ ، ٣٣/٢ - ٥٤٣ ، ٣٢٣/١
- ٣٠٣ ، ٥٠٠ ، ٥٠٣ - ٥٠٣/٧ [٦٧] ، ٧٣ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٣ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٩٨ - ٣٩٩/٨ - ٥٧٠ - ٤٢٣ - ٤٢٠/١٠ - ٥٢١/١٢ - ٦٠٩ - ٦٠٧/١٣ - ١١٧/١٦ - ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٤ ، ١٢٧ - ١٧/١٠
- ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٢٩٤ - ٢٨/٢٤ - ٣٢٣ ، ٣١٨ ، ٣١٨/٢٧
- لا عبرة بالظن الذي ظهر خطؤه (٦٧)/٧
- لا عبرة بالظن في مقابلة اليقين ١٨٧ ، ١٨٣/٣٣
- لا عبرة بالظن الكاذب (٦٧)/٧
- لا عبرة بالعدر النادر ٤٢٧/٧
- لا عبرة بالعرف الطارئ ١٩٥ ، (١٦١) ، ١٤١ ، ١٤٠/٨
- لا عبرة بالعقد على المحرم إذا لم يتصل به قبض قبل الإسلام (١٨٧)/١٦
- لا عبرة بالعوام في الإجماع (٨٥)/٢٩
- لا عبرة بالقراءة الشاذة في القرآن ١٧٤/٢٨
- لا عبرة بالقصد في حق الآدمي (٢٦٥)/١٤
- لا عبرة بالقصد وعدمه في حقوق العباد (٢٦٥)/١٤
- لا عبرة بالمظنة مع العلم بانتفاء المثنة ٣٢٨/٢٩
- لا عبرة بالنادر (٤١٩)/٨
- لا عبرة بالوهم (٨٥)/٧
- لا عبرة بتحكيم الحال متى جاءت البيئة بخلافه ١٣٤/٧
- لا عبرة بتوهم الخطأ أو احتماله ٩١/٧
- لا عبرة بظنه الخطأ ٧٥/٧
- لا عبرة بكثرة الأدلة بل العبرة بقوتها ٢٠٤/٣٣
- لا عبرة بكلام النائم ٤٥٨/١٢
- لا عبرة بمجرد الدعوى (٣٧)/١٣

- لا عبرة لفوات التابع مع وجود الأصل.....٤٢٩/١١، ٥٤٥، ٥٤٦، [٥٥٢]
 لا عبرة للتوهم.....٣٨/٢، ٢٠٨-٧٣/٧، [٨٥]، ٨٧، ٨٨، ٩٢، ٩٣، ٩٨،
 ١٠١، ١٢٦، ١٢٨-٦٣٨/٨-٢٠٤/٩، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٥-٥٩٨/١٢-٣١٨/٢٧
 لا عبرة للخلف مع القدرة على الأصل.....١٤٩/١٢
 لا عبرة للدلالة في مقابلة التصريح...٣٠/٢-١٥٧/٨، ١٥٨، ١٥٩، ١٩٤-٥٤/٩، ٥٥، [٧٩]،
 ٤١٢، ٤١٤
 لا عبرة للشك مع اليقين.....٣٢٨، (٣٢٣)/٦
 لا عبرة للظن البين خطؤه.....١٢٧، ١٢٦، ١٢١/١٦
 لا عذر بالجهل بالأحكام في دار الإسلام.....(٤٩٨)/١٢
 لا عذر في الجهل بالحكم ما أمكن التعلم.....٤٨٩/١٢
 لا عذر للجاهل في دار الإسلام.....(٤٩٩)/١٢
 لا عرف في النادر.....٤٢٠/٨
 لا عقد مع الغرر.....٥٩٢/١٦-(٤٥٧)/١٥
 لا عمد للمجنون.....٣٨٠/١٢
 لا عمل إلا بالنية.....٢٧٢/٦
 لا عمل إلا بنية.....(١٨)/٦
 لا عمل لمن لا نية له ولا أجر لمن لا حاسبة له.....(١٨)/٦
 لا عموم في الفعل.....(٥١٥)/٣٠
 لا عموم للمجاز.....٤٨٩/٣٠
 لا عموم للمفهوم.....٤٧٩/٣٠
 لا عموم للمقتضى.....٤٨٠/٣٠
 لا عهدة على قاض.....٦٥/٢٥
 لا فرض على الصبي.....(١١٣)/٢٨
 لا فرق بين الأمر بعد الحظر وبين الأمر بعد الاستئذان.....٣٠٠/٣١
 لا فرق بين تعذر العمل بالتلف وبين تعذره بالحظر.....٣٩٧/١٥
 لا فرق بين العجز الحسي والشرعي.....(٢٠٥)/٧
 لا فرق بين المرأة والرجل في العمل على تنمية المال والتصرف فيه.....(٢٠٣)/١٣
 لا فرق في الضمان بين العامد والمخطئ.....٢٨٦/١٤
 لا فرق في ضمان الجنايات بين جائز التصرف وغيره.....١٣٩، ١٣٧/٢٣
 لا فرق في ضمان المتلف بين العلم والجهل.....٤٨٤/١٢
 لا قضاء إلا بعد السماع من الخصمين.....(٣١)/٢٥

- لا قطع في كل متصل بما لا قطع فيه (٥٣١)/٢٥
- لا قطع فيما كان تابعا لما لا قطع فيه (٥٣١)/٢٥
- لا قوام للدلالة مع الصريح (٥٧٣)/٣٣
- لا قوام للدلالة مع الصريح والنص (٧٩)/٩
- لا قياس على المقيس ٤٨٨ ، ٤٨٦/١١
- لا قياس في الرخص (٢٨١)/٢٩
- لا قياس في العبادات (٢٧٥)/٢٩
- لا قياس في اللغات ٣٤٦ ، ٢٣٠/٢٩
- لا قياس مع الفارق [٢٤٣] ، ٢٣٥ ، ١٢٨/٢٩
- لا قياس مع النص ٢٠/٣٣ - ١٤٨ ، (١٤٥)/٢٩
- لا قيمة لمحرم لأنه لا يجري عليه ملك ٣٣٨/٢
- لا كفارة في قتل مباح (١٥٧)/٢٦
- لا لزوم على المتبرع [١٥]/١٠ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٣٧٦ ، ٣٨٨ ، ٤٠٨ ، ٤١٣ ، ٤١٥ - ٢٥٨/١٤ ، ٢٣٨/٢٢ - ٦٢٦ ، ٦٢٤/١٦ - ٥٢٦
- لا لزوم على متبرع ٢١/١٠
- لا لزوم على متبرع قبل القبض ٢٢/١٠
- لا لزوم في التبرعات (١٥)/١٠
- لا للنفي في نكرة (٦٦٧)/٣٢
- لا لنفي الفعل المستقبل (٦٦٧)/٣٢
- لا لنفي المستقبل (٦٦٧)/٣٢
- لا مجال للاجتهاد فيما فيه نص ١٨/٣٣
- لا مجال للتأويل في النص (٥٩٧)/٣١
- لا محذور في الجمع بين عقدين كل منهما جائز بمفرده ٢٠٨ ، (٢٠٣)/١٦
- لا محرم مع الضرورة (٢٥٥)/٧
- لا مدخل للاحتياط في شيء لم يوجبه الله في ذمة بريئة ٣٥٤/٢
- لا مدخل للرأي في إثبات الرخص ٤٣٠/١
- لا مدخل للرأي في معرفة المقادير الشرعية ٣٤٢/٢٨
- لا مدخل للقياس في إثبات أصول الشريعة ٢٢٤ ، ٢١٨/٢٩
- لا مدخل للقياس في إثبات الحدود والكفارات والمقدرات ٢١٨/٢٩
- لا مزاحمة بين الضعيف والقوي في الاستحقاق (٤٤٧)/١٣
- لا مساغ للاجتهاد في مورد النص ٣٠٤/١ ، ٣٢٣ ، ٣٩٤ ، ٤٣٤ ، ٤٨٧ - ٤٨٧ ، ٣٩٠/٢ ، ٣٩٠ ، ٣٩٠ - ٢١٣

٣٢٥/٦ - ١٤٦/٢٩ ، ١٤٨ ، ١٤٩ - ٣٣/٩] ، ١٢ ، ٧٣ ، ٧٤

- لا مساغ للاجتهاد في نص قطعي الثبوت والدلالة..... ٤٣٤/٢
- لا مساغ للاجتهاد مع النص أو الإجماع..... ٣٣/٩
- لا مساغ للتأويل مع النص..... ١٤٦/٢٩
- لا مسئولية على قتل مباح باعتبار فعل القتل..... ١٥٨/٢٦
- لا مشاحة في الأسامي..... ٢٧/٢٧ (٢٧٧)
- لا مشاحة في الاصطلاح..... ١١/١٥٦ - ٢٧/٢٧ (٢٧٧) ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠
- لا مشاحة في الإطلاقات..... ٢٧/٢٧ (٢٧٧)
- لا مشاحة في التسمية..... ٢٠/٦٩
- لا معارضة بين الأصل والتبع..... ١١/٤٥٣
- لا معارضة بين عام وخاص..... ٣٣/٦٠٠
- لا معتبر بأكبر الرأي عند وجود الدليل الظاهر..... ٦/٥٠٠
- لا معتبر بالاجتهاد بعد اليقين..... ٨/٣٩٦
- لا معتبر بالتوابع..... ١١/٥١٣
- لا معتبر بالحكم قبل السبب..... ٢٧/٦٦٥
- لا معتبر بالموهوم..... ٧/٨٥ (٩١)
- لا معتبر بتوهم حدوث الشبهة..... ٧/٨٦
- لا معتبر بظاهر اللفظ بعد انعقاد الإجماع على تركه..... ٢٩/٩١
- لا معنى للاحتياط قبل ظهور السبب..... ٩/٢٠٣
- لا مغايرة بين المعدول والمعدول عنه في المعنى..... ٧/٣٨٣
- لا مكافأة بين النص والظاهر..... ٣٣/٥٨٢
- لا ملك لأحد في الحرام..... ١٤/٢٢١
- لا مهرّب من الكراهة إلى الحرام..... ١٩/٥٦٠
- لا موالاة بين حدين..... ٢٥/٤٨٥ (٤٩١)
- لا ميراث إلا بعد الدين..... ٢٤/١٧٣
- لا ميراث إلا بعد الوصية والدين..... ٢٤/١٨٥
- لا ميراث بالشك..... ٢٤/٢٥٩
- لا ميراث ولا وصية قبل قضاء الدين..... ٢٤/١٨٥
- لا نسخ في الأخبار..... ٣٣/٧٦١
- لا نفاذ بدون المحل..... ١٠/٣٣٤
- لا نية في متعين..... ٦/٢٢ ، ٢٥ ، [٢٣٧] ، ٢٤٢

- لا نية فيما هي فيه ممتنعة ٢٣/٦ ، ٢٦ ، [٢٦٥]
- لا نية مع التردد ٣٨٤/١ - ٦ (٢٠٣)
- لا واجب في الشريعة مع العجز ولا حرام مع الضرورة ٦١/٤ ، ٧٢
- لا واجب مع العجز ٥١٢/١ ، ٥١٣ - ٧/١٥٥ ، ١٧٨ ، ١٨٢ ، [١٨٧] ، ١٩٤ ، ١٩٨ ، ٢٠٦ ، ٢٥٧ - ٣١٩ - ١٣/٥٣٧ ، ٥٤٢ - ٢٦/٤٨٩
- لا واجب مع عجز ٩٥/٧ ، ١٩٥ - ١٣/٥٦١ ، ٥٦٤
- لا واجب مع عجز ولا حرام مع ضرورة ١٧١/٢ ، ٣٦٩ - ٧/٢٥٨
- لا واجب مع العجز ولا محرم مع الضرورة ٤٠٨/١٩
- لا وجه لاعتبار الحكم قبل تحقق سببه وشرطه ٩ (٥٢٩)
- لا وجه لعود الحق بعد سقوطه ٩ (٤٧٨)
- لا وجوب مع العجز ١٩٥/٧
- لا وصية على ضرر ٨٧/٢٤
- لا وصية لوارث ٤٢٠/١ - ٢٤ [٦٥] ، ٦٥ ، ٦٩ ، ١٥١
- لا وعيد إلا بترك واجب ٥٥٢/٢٧
- لا ولاية لأحد على غيره في إدخال شيء في ملكه بلا رضاه ٢٢٢/١٦
- لا ولاية لأحد في إدخال الشيء في ملك غيره بغير رضاه ٤٦٦/١
- لا ولاية لأحد في إدخال شيء في ملك غيره بغير رضاه ٢٣٠/١٣ ، ٥٨٩
- لا ولاية لأولياء المرأة في مالها ٢٠٤/١٣
- لا ولاية لفاسق ١٩٧ ، ١٩٦ ، ١٩٥/١٨
- لا ولاية للأبعد مع الأقرب ٢٣٦/١١
- لا ولاية للحاكم في إسقاط حق العبد ٢١٦/١٨
- لا ولاية للحاكم في إسقاط حقوق العباد ٢١٦ ، ٢١٥/١٨
- لا ولاية للحاكم في إسقاط حقوق العباد دون رضاهم بلا مسوغ شرعي ٢١٥/١٨
- لا ولاية للفاسق ١٨ (١٨٩)
- لا ولاية للكافر على المسلم في شيء ٥٨٨/٨
- لا يأمر القاضي بالصلح إذا تبين له وجه الحكم ٥٥/٢٥
- لا يباح الدم المعصوم بالشك ٣٣٣/١
- لا يباح شيء من الحيوان المقدور عليه من الصيد والأنعام والطير إلا بالذكاة إن كان مما يعيش في البر ٥٠٥/٢٤
- لا يبالى باختلاف السبب عند حصول المقصود ٣٤٩/٤ - ١٤/١٠ ، ١٢
- لا يبالى باختلاف في السبب عند حصول المقصود ٣٥٨/٤

- لا يبطل الأصل بطلان فرع له ٥٤ / ١٢ ، ٥٤
- لا يبطل حق امرئ مسلم وإن قدم ١٣ / (٣١٥)
- لا يبطل الحق بتقادمه ١٤٦ / ٢٦
- لا يبطل الحق تقادمه ٩ / ٢٦
- لا يبطل حق الساكت بسكوته ١٣ / (٣٢٣)
- لا يبطل متيقن بموهوم ١٠٠ / ٧ - (٣٢٢) / ٦
- لا يبعد الجمع بين الحد والتعزير بسبب فعل واحد ٤٨ / ٢٦
- لا يبلغ الإمام بالحمى حدا يضر بالمسلمين ٣٦٠ / ٢٦
- لا يبنى الحكم على الموهوم ٧ / (٨٥)
- لا يتأدى طواف الزيارة قبل الوقوف بعرفة كما لا يتأدى السجود في الصلاة قبل الركوع ٣١٨ / ٢٠
- لا يتجزأ الأمان ٢٢٥ / ١٨
- لا يتحد القابض والمقبض ٢٨٤ / ١٠ ، ٢٨٧ ، ٢٩٣ ، [٢٩٥] ، ٢٩٩
- لا يتحقق التحليل بما هو حجة التحريم ١٩٤ / ٢٧
- لا يتحقق التكليف إلا مع العلم بالمكلف ٢٨ / (١٢١)
- لا يتحقق حكم الشيء قبل وجوده ٩ / ٥٣٣
- لا يتخير الولاية في التصرف حسب تخييرهم في حقوق أنفسهم ٢٦٧ / ٢٦
- لا يترتب الثواب إلا على النية ٦ / (٣٦)
- لا يترتب الحكم على شيء من تصرفات المكروه ١٢ / (٥٢٥)
- لا يترخص في سفر المعصية ٧ / ٣٦٢
- لا يترك حق ثابت لمتوهم ٣٢١ / ٦ ، ٣٢٤ ، [٣٤٠] - ٨٦ / ٧ ، ٨٩
- لا يترك حق لباطل ٩٤ / ٨ ، ٩٧ - ٢٩٣ / ٩ - ١٢ / [٢٥١] ، ٢٥٨
- لا يترك الحق لكون أهل الباطل فعلوه ١٢ / ٢٥٢
- لا يترك الحق المقذور عليه لأجل الباطل ١٢ / (٢٥١) - ٢٦ / ٥٦٥
- لا يترك ذلك الخير الناجز لهذه المفسدة المتوهمه ٩٤ / ٧
- لا يترك الظاهر بالمحتمل ٧ / ٩٩
- لا يترك العمل بالمقتضي مع الشك في المانع ٧ / (٢١)
- لا يترك عموم اللفظ لخصوص السبب ٣٠ / (٤٤٧)
- لا يترك القليل من السنة للعجز عن كثيرها ١٠ / ٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٤٤ ، [٤٥٤]
- لا يترك المتيقن للمحتمل ٦ / (٣٢٣)
- لا يترك المحقق لأجل الموهوم ٧ / ١٠٠
- لا يترك المعلوم بالموهوم ٩٠ / ٧ ، (٩٨) ، ١٠٠ ، ١٠٣

- لا يترك النبي ﷺ الأفضل إلا لعذر..... ٥١٩/٢٨
- لا يترك واجب لمسنون..... (٢٦٣)/١٧
- لا يتصرف لأحد من المحجور عليهم وليه إلا بالأحظ..... (١٢٧)/٢٣
- لا يتصرف من ولي ولاية الخلافة فما دونها إلى الوصية إلا بجلب مصلحة أو درء مفسدة... ٣٧٨/٢٦
- لا يتصرف الناظر إلا على وجه النظر والاحتياط..... ١٢٣ ، ١١٩/١٨
- لا يتصرف الولي إلا بالغبطة..... ١٢٧/٢٣
- لا يتصرف الولي إلا بالمصلحة والغبطة..... ١٢٣ ، ١١٨/١٨
- لا يتصرف ولي المحجور عليه إلا بما تقتضيه المصلحة..... [١٢٧]/٢٣
- لا يتصور التعارض في الفعل..... ٣٥٥/٣٣
- لا يتعدد السجود للسهو لتعدد السهو..... (٤٢٣)/١٩
- لا يتعدد ما يوجبه الحنث بتكرر موجهه إلا بلفظ أو نية أو عرف..... ٥٤٣/٢٠
- لا يتعدى الأمان إلى ما خلفه الكفار في دار الحرب من أهل ومال إلا إذا شرط ذلك..... ٥٠٩/٢٦
- لا يتعلق التكليف وخطابه إلا بمكتسب..... ٨٥/٤
- لا يتعلق النذر بمباح..... (٦٠٩)/٢٠
- لا يتعين الثمن بالتعيين في العقد..... (٣١٠)/١٦
- لا يتعين للعقود لفظ إلا النكاح..... ٢٩٠/٢
- لا يتقحم شرع الله بالظن والتخمين..... (٦٣٧)/٨
- لا يتكرر السجود بتكرر السهو..... (٤٢٣)/١٩
- لا يتم اجتناب المحرم إلا باجتناب ما اشتبه به..... ٥٧٠/٢٧
- لا يتم التبرع إلا بقبض..... ٣٢/٢
- لا يتم الرهن إلا بالحيازة..... (١٨٣)/٢٣
- لا يتم الرهن إلا بالقبض..... (١٨٣)/٢٣
- لا يتمسك بالإجمال عند وجود البيان..... (٤٧٧)/٣١
- لا يتمسك بالعام قبل البحث عن المخصص..... ٣٣٤ ، ٣٣٢/٣٠
- لا يملك أحد مال الغير بغير رضاه إلا بالضمان..... ٥٤٩/١٤
- لا يتنفل من عليه فرض..... (٣٤٩)/١٧
- لا يتهم الإنسان بالإضرار بولده أو والده..... ٣٤٨/٩
- لا يتهم الإنسان في حق نفسه بما يضره ضررا بالغاً..... (٣٤٧)/٩
- لا يتوارث أهل ملتين شتى..... ٥٠٣/٢
- لا يتوارث أهل ملتين شيئاً..... (٢٤٣)/٢٤
- لا يتوارث أهل ملتين مختلفتين..... (٢٤٣)/٢٤

- لا يتوارث أهل ملتين ولو كافرتين ٢٤٣/٢٤
- لا يتوالى ضمان عقدين في شيء واحد ٤٨٨/١
- لا يتوصل إلى الحق بالمعصية ٢٦٤/١٢
- لا يتوعد على ترك غير الواجب ٤٤٤/٢٧، (٥٣٩)
- لا يتوقف الملك في العقود الاختيارية على أداء الثمن ٥٥٨/١٦
- لا يثاب الإنسان ولا يعاقب إلا على كسبه ٨٥/٤
- لا يثاب المكلف على الترك إلا إذا ترك قاصدا ٣٦/٦
- لا يثبت الاقتضاء إلا ضرورة ٢٦/٣٢، ٢٨، [٣٣] - ٦٢٦/٣٣
- لا يثبت بالشرط ما يخالف مقتضى العقد ٢٩٤/١٥، (٣٠٣)، ٣٢٤، ٣٣٢، ٣٤٢ - ٤٨١/١٦
- لا يثبت حق بيد ٧٢، ٧٠/١٤
- لا يثبت حق بيد بإطلاق ويلغى بينة الغير ٢٥/٢١١ []
- لا يثبت الحق في ذمتين ٨٨/١٣
- لا يثبت حق في ملك الغير بيد ٢٥/٢١١ ()
- لا يثبت حكم الشيء قبل وجوده ٤٢٨/٨، ٤٣١، ٤٣٨، ٥٤٩، ٥٥٢، ٥٥٣ - ٩/٥٢٩ [] -
٤٠٣، ٣٩٩، ٣٩٤، ١٣، ٨/١١ - ٥٥٨، ٥٥٤، ٥٥٢، ٥٤٨/١٠
- لا يثبت حكم المعلوم قبل وجوده ٩/٥٢٩ ()
- لا يثبت حكم المعلوم قبل وقوعه ٤٣٨/٨
- لا يثبت الحل بالشبهة ١١٤/٧
- لا يثبت الفرع والأصل باطل ١٢/٥٢ ()
- لا يجب الاحتياط إلا بعد ظهور السبب ٩/٢٠٨
- لا يجب البذل إلا بعد تسليم المبدل ١٥/١٨٣ ()
- لا يجب تحصيل شرط الوجوب ٦٩٦/٢٧، [٧٣٥]، ٧٤٧
- لا يجب الضمان بإتلاف ما ليس متقوما ١١/٣٢٩ ()
- لا يجب الضمان بالشك ٦/٣٧٦
- لا يجب ضمان التابع ١٤/٤٣٩ ()
- لا يجب الضمان على الأمر إلا بالشرط ١٤/٣٦٢
- لا يجب في عين زكاتان ٢٠/١٦٣ ()
- لا يجب القاصر إلا عند العجز عن الكامل ١٣/٥٣٧ []
- لا يجب للإنسان شيء على نفسه ١٤/٤٣٢
- لا يجب المسمى في شيء من العقود الفاسدة ١٦/٤٠٩ ()
- لا يجبر أحد على إصلاح ملكه ١٤/٩١ ()

- لا يجبر أحد على إصلاح ملكه ولا ملك غيره..... ١٤/ (٩١)
- لا يجبر الإنسان على إيقاء حق نفسه لغيره..... ١٠/ ١٦ ، ١٩ - ١٣/ ٥٩٨
- لا يجبر المثلي بغير مثله..... ١٥/ (٢٣)
- لا يجتمع الأجر والضمان..... ٢/ ٣١٩
- لا يجتمع الأداء والعصيان..... ٢/ ٢٠٥
- لا يجتمع البذل والمبدل في ملك رجل واحد..... ١/ ٤٦٨ - ١٢/ ١٥٩ - ١٦/ [٣٠١] ، ٥١٠ ، ٥١١
- لا يجتمع البذل والمبدل منه لشخص واحد..... ١٦/ ٣٠٦
- لا يجتمع البدلان في ملك شخص واحد..... ١٦/ (٣٠١)
- لا يجتمع بيع وسلف في صفقة واحدة..... ٢١/ (٣٦٩)
- لا يجتمع زكاتان في مال واحد..... ٢٠/ ١٦٨
- لا يجتمع الضمان والجواز..... ١٤/ (٣٩١)
- لا يجتمع العوض والمعووض..... ١٦/ (٣٠٢)
- لا يجتمع قطع وضمان فإذا انتفى القطع وجب الضمان..... ٢٦/ ٤٨
- لا يجري أمر أحد إلا في حق ملكه..... ١٤/ (١٢٥) ، ١٢٧
- لا يجري النسخ في الأخبار..... ٣٣/ (٧٦١)
- لا يجزئ فرض بغير نية فرض..... ١٧/ ٣٨٤ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩
- لا يجزئ فرض العبادة كلها بغير نية فرض..... ٦/ ١٧٢
- لا يجزئ فرض واحد عن فرضين..... ١٧/ (١٦٤)
- لا يجزئ في الهدي إلا ما يجزئ في الأصحية..... ٢٠/ ٤٠٠
- لا يجزئ في الهدي ما لا يضحى به..... ٢٠/ (٣٩٥)
- لا يجعل التابع متبوعا والمتبوع تابعا..... ١١/ (٥٤٦)
- لا يجعل الكلام قذفا مع الشك والاحتمال..... ٢٥/ (٥٠٧)
- لا يجمع بين البذل والمبدل..... ١٢/ (١٥٨)
- لا يجمع بين البذل والمبدل منه في محل واحد..... ١٢/ (١٥٧)
- لا يجمع بين تملك البذل والمبدل..... ١٦/ (٣٠١)
- لا يجمع بين جزاء الفعل وبدل المحل في جناية واحدة..... ٢٦/ (٤٧)
- لا يجمع بين حدين..... ٢٥/ (٤٨٥)
- لا يجمع بين الحقيقة والمجاز في اللفظ الواحد..... ٢٧/ ١٢٦ - ٣١/ ٦٢٦ ، ٦٣٩ ، ٦٦٦ ، [٦٧٣]
- لا يجمع بين سلف وبيع..... ٢١/ [٣٦٩] - ٢٧/ ١٢٦
- لا يجمع بين سنة وفرض بنية واحدة..... ١٧/ (١٦٧)
- لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة..... ١/ ٤٢١

- لا يجزي جان إلا على نفسه..... ٢٤١/٣
- لا يجوز إبطال العبادة الواجبة بعد الدخول فيها بلا عذر..... ١٨٣/٦
- لا يجوز إثبات القياس إلا على ما ثبت بالكتاب والسنة..... ٢١٢/٢٩
- لا يجوز إجارة ما تتلف عنه أصلاً..... ٢٦/٢٢
- لا يجوز إجبار أحد على إصلاح ملكه..... ٩١/١٤
- لا يجوز إجبار المتبرع على إكمال تبرعه..... ١٦/١٠
- لا يجوز اجتماع بدلين عن مبدل واحد..... ٣٠٢/١٦
- لا يجوز اجتماع السلف مع البيع في عقد واحد..... ٣٦٩/٢١
- لا يجوز الإجماع إلا عن سند من دليل أو أمانة..... ٣١/٢٩
- لا يجوز احتكار ما يضر بالناس..... ٣٢١/٢١
- لا يجوز الاحتياط في حقوق العباد..... ٦٣١/١٣
- لا يجوز الاحتياط على إسقاط حق مسلم..... ٣٧٠، ١٣/٣٦١
- لا يجوز إحلاف الإنسان على غيره..... ٤١٠/٢٥
- لا يجوز اختلاف نية المأموم والإمام..... ٤٦٧/١٩
- لا يجوز أخذ الأجرة على المعاصي..... ٥٥/٢٢
- لا يجوز أخذ الأجرة عن الفرض المتعين..... ٢٠٥/١٥
- لا يجوز إخراج خصوص السبب من عموم اللفظ..... ٤٥٥/٣٠
- لا يجوز إخراج السبب بدليل تخصيص..... ٤٥٥/٣٠
- لا يجوز أداء العبادة المؤقتة قبل وقتها..... ٥٠/١٧
- لا يجوز الاستثناء من غير الجنس..... ٢١٣/٢
- لا يجوز الاستصلاح في أحكام العبادات..... ٤١/٣٠
- لا يجوز استئجار أحد الشريكين صاحبه لإيقاع عمل في العين..... ٨٥/٢٢
- لا يجوز الاستئجار على شيء من المعاصي..... ٥٥/٢٢
- لا يجوز إسقاط أحد الحقين بالآخر..... ٣٥٥/١٣
- لا يجوز إسقاط حق أوجه الله تعالى بغير نص قرآن ولا سنة ثابتة..... ٢٩١/١٣
- لا يجوز إسقاط الفرض بعد وجوبه إلا بأدائه..... ٢٤٤/١٣
- لا يجوز إسقاط اليقين بغلبة الظن..... ٣٢٧/٦
- لا يجوز إعطاء الأمان على التقرير على الظلم..... ٦٤، ٦٢/٨
- لا يجوز إفرااد الهواء بالعقد..... ٥٩٥/١١
- لا يجوز أكل ذي ناب من السباع ولا ذي مخلب من الطيور..... ٤٧٥/٢٤
- لا يجوز إلغاء اللفظ مع إمكان إعماله..... ٢٦/٩

- لا يجوز أن تسقط طاعة أمر أمرنا به الله تعالى ورسوله ٦/ (٣٤١)
- لا يجوز أن نجعل الاسم علة مطلقا ٢٩/ (٣٤٥)
- لا يجوز أن يثبت في التابع حكم آخر سوى الثابت فيما هو أصل ١١/ (٥٠٠)
- لا يجوز أن يجتمع العوضان لشخص واحد ١٦/ (٣٠١)
- لا يجوز أن يجعل الاسم علة للحكم ٢٩/ (٣٤٥)
- لا يجوز أن يجمع في جنابة واحدة بين حكمين مختلفين ٢٦/ (٤٧)
- لا يجوز أن يرسم الشيء بما يتوقف تعقله على تعقله للزوم الدور ٢٧/ (٩٩)
- لا يجوز أن يزال ملك الإنسان بغير رضاه ١/ ٤٦٧
- لا يجوز أن يزال اليقين إلا بيقين مثله ولا يزول بالشك ٢/ ٣٣٥
- لا يجوز أن يستتبع الشيء ما هو فوقه ١١/ ٥٤٦، ٥٤٨
- لا يجوز أن يستتبط من النص معنى يعود على أصله بالإبطال ٣١/ ١١٠
- لا يجوز أن يستتبط من النص معنى يعود عليه ٥/ ٤٣٧، [٥٣١] - ٢٩/ ٥٢٩
- لا يجوز أن يستتبط من النص معنى يكر على أصله بالبطلان ٥/ (٥٣١)
- لا يجوز أن يطاع الله بشيء من المعاصي ١٢/ (٢٦٣)
- لا يجوز أن يعلق الحكم على معنى متوهم ٧/ ١٠١
- لا يجوز أن يعمل أحد شيئا من الدين مؤقتا بوقت قبل وقته ٨/ (٦٣٢)
- لا يجوز أن يقابل ظالم بالظلم ٨/ (٧٧)
- لا يجوز أن يكون الأصل تابعا لفرعه ١١/ (٥٤٥)
- لا يجوز أن يكون التبع مبطلا للحكم الثابت في الأصل بحال ١١/ ٤٣٠
- لا يجوز أن يكون الناسخ متقدما على المنسوخ ٣٣/ (٧٢٩)
- لا يجوز أن يؤخذ عوض عن معروف وفعل خير ١٥/ ٢٠٦، ٢٠٨
- لا يجوز أن يؤدي اللجوء إلى المعاملة بالمثل إلى انتهاك حق تحميته الشريعة الإسلامية ٢٦/ ٥١٧
- لا يجوز الانتفاع بالنجس مطلقا ٩/ ٥٨٣، ٥٨٦
- لا يجوز الانتفاع بملك الغير من غير إذن ١٤/ (١١٥)
- لا يجوز الانتقال إلى غير جنس حق بغير تراض ١٣/ (٥٤٥)
- لا يجوز الانتقال إلى غير الجنس من غير تراض ١٣/ ٥٤٧
- لا يجوز البناء في الحدث ١٩/ (٥٧٥)
- لا يجوز البيع بثمن مجهول ولا إلى أجل مجهول ٢١/ ١١٤
- لا يجوز بيع ما فيه غرر ٢١/ (١٢١)، ١٢٨
- لا يجوز بيع ما لم يضمن ٢١/ ٦٩
- لا يجوز بيع المباح قبل حيازته ١٤/ ٢٤٤

- لا يجوز بيع المسلم فيه قبل قبضه ٢١/٣٩٧)
- لا يجوز بيع المعدوم ٢١/٤٥)
- لا يجوز بيع معين يتأخر قبضه ٢١/١٦٧)
- لا يجوز بيع وسلف في صفقة ٢١/٣٧٨)
- لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة ... ٢٢/٤ ، ٣٠ - ٢٠١/٥ ، ٢١١ - ١٢٢/٢٨ - ٣١/٥٤٣) ، ٥٥٠ ، ٥٥١
- لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة إلى العمل بما تضمنه الخطاب الشرعي ٣١/٥٥٢)
- لا يجوز تأخير البيان عن وقت وجوب العمل ٣١/٥٤٣)
- لا يجوز تأخير تسليم المبيع المعين بالشرط ٢١/١٦٧)
- لا يجوز تأخير الواجب لأمر موهوم ٩٣ ، ٨٦ ، ٨٥/٧ ، [٩٢] ، ٩٣
- لا يجوز التحديد بالتحكم وإنما يصار إليه بالتوقيف ١١/١٠٦)
- لا يجوز التحيل لإسقاط الزكاة ٢٠/٢٧)
- لا يجوز التخصيص بمذهب الراوي ٣١/١٠٢)
- لا يجوز تخصيص السنة بالسنة ٣١/٢١)
- لا يجوز تخصيص السنة بالقرآن ٣١/١٣)
- لا يجوز تخصيص السنة المتواترة وعموم الكتاب بالقياس ٣١/٥٢)
- لا يجوز تخصيص صورة السبب بالاجتهاد ٣٠/٤٥٥)
- لا يجوز تخصيص العام بعادة المكلفين ٣١/٧٨)
- لا يجوز تخصيص عموم القرآن والسنة بقول الصحابي ٣١/١٠١)
- لا يجوز تخصيص المتواتر بالأحاد ٣١/٢٢)
- لا يجوز تخطئة أحد من المختلفين بالرأي من علماء المسلمين ٣٣/٥٠)
- لا يجوز ترك الحادثة لا حكم فيها مع ورود الشرع ٣/١٨٧)
- لا يجوز ترك السنن بمشاركة المبتدع فيها ١٢/٢٦٠)
- لا يجوز ترك السنة بمشاركة المبتدعين فيها ١٢/٢٦٠)
- لا يجوز ترك شيء من الظواهر بقول الراوي ٢٨/٤٢٦)
- لا يجوز ترك فرض لسنة ١٧/٢٦٩)
- لا يجوز ترك معلوم بمظنون ٦/٣٢٧)
- لا يجوز ترك المقطوع به لغيره ٦/٣٢٧)
- لا يجوز ترك الواجب إلا لأمر فوقه ١٧/٢٦٤)
- لا يجوز ترك الواجب لإحراز الفضيلة ١١/١٦٨ - ١٧/[٢٦٣]
- لا يجوز التصرف في مال غيره بغير إذنه ولا ولاية ١٤/٩٥)

- لا يجوز التصرف في المسلم فيه قبل قبضه ٣٩٧/٢١
- لا يجوز التصرف في المشترك بغير إذن سائر الشركاء ١٣/٦٧٠ - ١٤/٩٦، [١٣١]
- لا يجوز التصرف في ملك الغير بلا إذن وإذا تصرف آخر فيه كان متعديا ١٣/١٤٤، ١٤٦
- لا يجوز تعجيل الزكاة قبل محلها ١٣٩/٢٠
- لا يجوز تعطيل المصالح الغالبة خوفا من وقوع المفاصد النادرة ٤/ (٢٣٧)
- لا يجوز تعليق البيع على شرط مستقبل ٢١/ (٢٦٧)
- لا يجوز تعليق التمليك ١٦/ (٢٣٩)
- لا يجوز تعليق الرخص بالمعاصي ٧/ (٣٥٧)
- لا يجوز تعليق النكاح بالخطر ٢٣/ (٣٣٥)
- لا يجوز تعليق الهبة على شرط مستقبل ٢٢/ (٢٩٣)
- لا يجوز التعليل بالأسامي بحال ٢٩/ (٣٤٥)
- لا يجوز التعليل بالاسم ٢٩/ [٣٤٥]، ٥١٦، ٥١٨ - ٣٢/ ١٨٣، ١٨٤
- لا يجوز التعليل بالصفات المقدرة ٢٩/ ٣٣٦
- لا يجوز تعليل الحكم الشرعي بالحكم الشرعي ٢٩/ ٣٧٣
- لا يجوز تقدم التبعية على الأصل ١١/ (٤٩١)
- لا يجوز تقديم العبادة على سبب الوجوب ويجوز تقديمها بعد وجود السبب وقبل شرط الوجوب وتحققه ١٧/ (٤٩)
- لا يجوز تقديم العبادة على سبب وجوبها ويجوز بعد السبب وقبل شرط الوجوب ١٧/ (٤٩)
- لا يجوز تقديم العبادة قبل وقت وجوبها ٨/ (٦٣٢)
- لا يجوز تقديم الكفارة على سببها ١٧/ ٥٠
- لا يجوز تقليد الأموات ٣٣/ ١٥٥
- لا يجوز تقييد المطلق من غير دليل ١٠/ (٢٥٥)
- لا يجوز التكليف بما لا يطاق عقلا ووقوعا ١/ ٣٣٠
- لا يجوز التوكيل في النية إلا فيما اقترنت بفعل ٦/ ٢٢٢، ٢٦٠، ٢٦١
- لا يجوز التيمم إلا بتراب له غبار ١٩/ ٢٧٥
- لا يجوز الجمع بين الأصل والبدل ١٢/ (١٥٧)
- لا يجوز الجمع بين امرأتين لو فرضت كل منهما ذكرا حرمت عليه الأخرى فإن ثبت الحل على أحد الفرضين جاز الجمع بينهما ١/ ٣٤٨
- لا يجوز الجمع بين البدل والمبدل عنه ٢/ ٣٤١
- لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض ١/ ٤٧٤
- لا يجوز حمل أمر المسلم على الحرام ما أمكن ٨/ (٣٥٠)

- لا يجوز حمل اللفظ على أبعد المجازين..... ٣٣/ (٦٥٧)
- لا يجوز خلو الأرض عن مجتهد..... ٣/ ١٨٨ ، ١٨٩
- لا يجوز دفع الضرر عن نفسه بإدخال الضرر على الغير..... ٧/ ٥٤٣
- لا يجوز دين بدين..... ١٦/ (٣٩٧)
- لا يجوز ربح ما لم يملك..... ٢١/ ٦٩
- لا يجوز الرجوع إلى غالب الظن مع القدرة على القطع واليقين..... ٦/ (٥٠٩) - ٨/ ٣١٢ ، ٣١٤
- لا يجوز الرجوع إلى القياس مع النص..... ٢٩/ (١٤٦)
- لا يجوز رد الفرع إلى الأصل حتى تجمعهما علة معينة تقتضي إلحاقه به..... ٢٩/ ٥٥٤
- لا يجوز سلف وبيع..... ٢١/ (٣٦٩)
- لا يجوز شيء من الحيل في إبطال حق مسلم..... ١٣/ (٣٦١) ، ٣٧٠ ، ٣٧٣
- لا يجوز الصلح في المجهول كما لا يجوز البيع فيه..... ٢٤/ ٥٦٠
- لا يجوز على مضطهد نكاح ولا بيع..... ٢١/ ٣٥
- لا يجوز العمل بالإلهام إلا عند فقد الحجج كلها..... ٣٠/ ١٨١
- لا يجوز العمل بخبر الآحاد..... ٢٨/ ٢٧٦
- لا يجوز فسخ دين في دين..... ١٦/ (٤٦٩)
- لا يجوز فسخ العقد القوي بحجة ضعيفة..... ٩/ ٢٩٩
- لا يجوز فعل المؤقت قبل وقته..... ٨/ (٦٢٨)
- لا يجوز في الهدايا إلا ما جاز في الضحايا..... ٢٠/ (٣٩٥)
- لا يجوز قضاء القاضي لمن لا تقبل له شهادته..... ٢٥/ [٣٩]
- لا يجوز القياس إلا أن يثبت حكم الأصل بدليل مقطوع عليه من كتاب أو سنة أو إجماع..... ٢٩/ (٢٠٣)
- لا يجوز القياس على ما ثبت بالقياس..... ٢٩/ ١٢٨ ، [٢٠٣]
- لا يجوز القياس في الموانع..... ٢٩/ ٢٥٠ ، ٢٥٣
- لا يجوز كون الشخص أجيرا على شيء هو شريك فيه..... ٢٢/ (٨٥)
- لا يجوز لأحد أخذ ربح سلعة لم يضمنها..... ٢١/ (٦٩)
- لا يجوز لأحد أخذ مال أحد بلا سبب شرعي..... ١٣/ ٦٠٧ ، ٦١٠
- لا يجوز لأحد أن يأخذ مال أحد بلا سبب شرعي..... ١/ ٤٦٦ - ٢/ ٣٤ - ١٣/ ١٧٥ ، [١٨٣] ، ٤٨٠ - ٩٦/ ١٤ ، ١١٦ ، ١٩٤
- لا يجوز لأحد أن يأخذ مال غيره بلا سبب شرعي..... ٢/ ٤١
- لا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك الغير بلا إذن..... ٢/ ٤٠
- لا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك الغير بلا إذن أو إباحة من الشرع..... ١٣/ ٥٩٨
- لا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك الغير بلا إذن..... ١٣/ ٣٠٨ - ١٤/ (٩٦)

- لا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك الغير بلا إذنه.....٣٤/٢-٣٥٠/١٠-١٧٥/١٣-١٤/٩٥،
 ١٠٧، ١١٦، ١١٧، ١٢٦، ١٢٨، ١٣٢-٩٦/١٥
- لا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك غيره بلا إذن أو إباحة من الشرع .. ١-٤٦٧- ٩/١٦- ١٣/٥٠٦-
 ١٤/٨٠، ١٢٠
- لا يجوز لأحد أن يدخل المصرة على نفسه عمدا.....٨/٣١)
 لا يجوز لأحد أن يدفع الضرر عن نفسه ويلحق مثله بغيره.....٧/٥٣٩)
 لا يجوز لأحد أن يظلم غيره وإن كان هو مظلوما.....٨/٦٩)
 لا يجوز للإمام إبطال حق المسلمين بغير عوض.....١-٤٦٥)
 لا يجوز للإنسان أن يدفع الضرر عن نفسه بالإضرار بالغير.....٧/٥٣٩)
 لا يجوز للإنسان أن يسعى في نقض ما تم من جهته.....١٠/٦١)
 لا يجوز للشريك المفاوض أن يقارض غيره إلا بإذن شريكه.....١٤/١٣٦)
 لا يجوز للصبي أن يتولى مباشرة عقد نكاح غيره كأمه المطلقة أو الأرملة أو أخته أو عمته أو غيرهن
 لأن الصبي لا يملك تزويج نفسه.....١٨/٢٣٦)
 لا يجوز للقاضي أن يحكم بالتسامع.....٢٥/٣٣٣)
 لا يجوز للمجتهد بعد اجتهاده تقليد غيره.....٣٣/٦٠)
 لا يجوز للمجتهد قبل اجتهاده تقليد غيره.....٣٣/٦٠)
 لا يجوز للمرء أن يتعمد الضرر بنفسه.....٨/٣١)
 لا يجوز للمسلم أن يتماذى في خطئه.....٨/٥٦٧)
 لا يجوز للمسلم أن يضر نفسه.....٨/٣١)
 لا يجوز للوكيل أن يوكل غيره.....٢٣/٩٥)
 لا يجوز لوارث وصية.....٢٤/٦٥)
 لا يجوز لولي الصغير والمجنون أن يتصرف في مالهما إلا على وجه الحظ لهما.....٢٣/١٢٧)
 لا يجوز نسبة القول المخرج للإمام صراحة.....٣٣/١٤٨)
 لا يجوز النسخ بالقياس.....٣٣/٧٧٧)
 لا يجوز نسخ الخبر إلا إذا كان مراداً به الأمر.....٣٣/٧٦٢)
 لا يجوز نسخ السنة بالقرآن.....٣٣/٧١١، ١٣/٧١٣)
 لا يجوز نسخ القطعي بالظني.....٣٣/٦٨٤)
 لا يجوز نسخ ما قيد بالتأييد.....٣٣/٧٥٣)
 لا يجوز نسخ المتواتر بالأحاد.....٣٣/٦٨٤)
 لا يجوز نسخ المتواتر بخبر الواحد.....٣٣/٧٠١)
 لا يجوز نقل الأحباس عن سنها ما دام المحبس عليه محتاجاً.....١٣/٥٢٤)

- لا يجوز وقف المشاع..... ٤٤٤/٢٢
- لا يحتج بمذهب على مذهب آخر (٤٩)/٣٣
- لا يحتج على الإنسان بمذهب مثله..... ٦٠ ، ٢٣/٣٣
- لا يحتج على المجتهد بمذهب غيره..... ٥٦/٣٣
- لا يحتج على المجتهد بمذهب مثله..... ١١٤ ، [٤٩] ، ٢٩/٣٣
- لا يحجب من لا يرث [٣٦٩]/٢٤
- لا يحجر على الحر البالغ العاقل السفیه..... ١١٥/٢٣
- لا يحجر على الحر العاقل البالغ إلا على من يتعدى ضرره إلى العامة..... ١١٦/٢٣
- لا يحجر على من كان قادرا على النظر لنفسه ١٠٥/٢٣
- لا يحد أحد بالفعل المباح..... ١٥٨/٢٦
- لا يحرم الحرام الحلال ٢٥٤/١٢
- لا يحرم من الرضاع إلا ما أنبت اللحم وأنشز العظم [٦٢٧]/٢٣
- لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتق الأمعاء في الثدي وكان قبل الفطام (٦٢٧)/٢٣
- لا يحكم على الشيء قبل وقعه ٤٠٥ ، ٤٠٤/١١
- لا يحكم القاضي لمن لا تقبل شهادته له..... (٣٩)/٢٥
- لا يحكم القاضي مع ما يدهش عن الفكر..... (٤٧)/٢٥
- لا يحل الاحتياال على إبطال حق مسلم..... (٣٦١)/١٣
- لا يحل الاحتياال لإسقاط الزكاة ٣٧/٢٠
- لا يحل الاحتياال لإسقاط الشفعة وإن فعل لم تسقط ٣٦٤ ، ٣٦٢/١٣
- لا يحل إمضاء الخطأ..... (٥٦٧)/٨
- لا يحل بيع مجهول الصفة..... ١١٤/٢١
- لا يحل ذو ناب أو مخلب (٤٧٥)/٢٤
- لا يحل ربح ما لم يقبض..... ٦٩/٢١
- لا يحل القياس والخبر موجود ١٠/٣٣ - ٢١٧/٢٩ - ٤٠٨/٢
- لا يحل للمجتهد أن يقلد مجتهدا آخر فيما يخالف اجتهاده..... (٥٩)/٣٣
- لا يحل لمؤمن أن يذل نفسه (٢٥٥)/١٨
- لا يحل ما أمر بقتله (٥١٩)/٢٤
- لا يحل مال أحد إلا بتراض أو بنص يوجب إحلاله..... ١٣١/١٦
- لا يحل مخالفة أمر الشارع في تقديم ما أخر أو تأخير ما قدم..... ٢٢٤/١٧
- لا يحلف أحد عن غيره..... ٣٩١/٢٥
- لا يحلف أحد في حق ليس له فيه مدخل..... ٤٠٩/٢٥

- لا يحلف الصبيان في شيء ٤١٠/٢٥
- لا يحمل أحد جنابة أحد ١٨/ (١٠)
- لا يحمل إطلاق الكلام على ما شذ من اللغة ٣٢/ (٤٤٨)
- لا يحمل كلام العاقل على اللغو إلا إذا تعذر حمله على الصحة ١١/ ٣٦٧
- لا يحمل الكلام على الشذوذ ٣٢/ ٤٥٢
- لا يحمل المطلق على المقيّد عند اختلاف الحكم ولو اتحد السبب ٣١/ ٤٢٤
- لا يحوز نسخ القوي بالضعيف ٣٣/ (٦٨٣)
- لا يختار النبي لنفسه إلا الأشرف والأفضل ٢٨/ (٥١٩)
- لا يختص الاعتراض بفساد الوضع وفساد الاعتبار بالقياس ٢٩/ ٢٨٧
- لا يخرج عن العهدة بالشك ٦/ (٣٨٤)
- لا يخرج من التحريم المتيقن المتقدم شيء إلا ما تيقن خروجه ٧/ (١٠٩)
- لا يخص عام برجوع ضمير إلى بعض العام ٣٠/ (٥٧١)
- لا يخص العموم بدلالة العقل ٣١/ ٦٢
- لا يخص العموم بقول الصحابي وإن انتشر ٣١/ (١٠١)
- لا يخصص بعود الضمير على بعض أفراد العام ٣٠/ (٥٧١)
- لا يخصص المفهوم العموم ٣٠/ ٥٧٨
- لا يخفى أن التخصيص لا يقبل إلا بدليل ٣٠/ ٥٤٤
- لا يداوم ﷺ إلا على الأفضل ٢٨/ (٥١٩)، ٥٢٣، ٥٢٤
- لا يدخل الأصغر في الأكبر ٨/ (٥٨١)
- لا يدخل الفرض في النفل ١٧/ ٣٠٧
- لا يدخل النسخ في التوحيد ٣/ ٢٨٣
- لا يدفع الإنسان الضرر عن نفسه بإنزاله بغيره ٧/ (٥٣٩)
- لا يدفع الضرر عن غير المالك بضرر المالك ٧/ ٥٠٠
- لا يراعى خروج من الخلاف يخالف سنة ٩/ ٢٨٤
- لا يراعى خروج من خلاف يخالف السنة ٩/ ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٧٨، (٢٨٢)
- لا يراعى الخلاف إذا خالف سنة صحيحة ٩/ ٢٧٥، ٢٧٦، [٢٨٢]
- لا يراعى الخلاف إذا خالف سنة صريحة ٩/ ٢٨٤
- لا يراعى الخلاف الذي يؤدي إلى خرق إجماع ٩/ ٢٥٤، ٢٥٧
- لا يراعى للتبع شرائطه إلا إذا ثبت أصالة ١١/ (٥٣٧)
- لا يراعى من الخلاف إلا ما قوي واشتهر ٩/ ٢٥٤، ٢٥٧، [٢٧٥]
- لا يرتفع فرض بغير يقين ٦/ (٣٤٢)

- لا يرتكب المكروه لأجل المندوب (٢٧١)/١٧
- لا يرث أحد أحدًا إلا باليقين [٢٥٩]/٢٤
- لا يرث أحد أحدًا إلا بيقين ٢٦٧ ، ٢٦٦ ، ٢٦٥ ، ٢٦٢/٢٤
- لا يرث أحد من ليس على دينه وملته بنسب ولا غيره (٢٤٣)/٢٤
- لا يرث الأخوات بالفرض المسمى أكثر من الثلثين ٣٠٨/٢٤
- لا يرث قاتل [٢٤٧]/٢٤
- لا يرث القاتل شيئًا ٥٤٣/٣٠
- لا يرث المسلم الكافر ٣٧٥/٢٤
- لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ٣٢١/٢٤
- لا يرجع بعمل الأكثر ٣٦١/٣٣
- لا يرجع من محقق إلى موهوم ١٠٠/٧
- لا يرخص في المعارض فيما يجب بيانه (٢٨٦)/١٨
- لا يرد الشرع بما يحيله العقل ٤٩٧/٣٢ - ٤٦٦/٣١
- لا يرد الشرع بما يحيله العقل أصل ٢٩٤/٢٧
- لا يزداد على أخذ الحق من الظالم ٣٧/٢٠
- لا يزال يقين الملك بالشك (٤٢٠)/٦
- لا يزول الإيمان المتعين بالشك ٣٣٣/١
- لا يزول التحريم المتيقن بالشك ٣٣٥/٦
- لا يزول الحكم بزوال سببه ١٢٢/١٠
- لا يزول اليقين بالشك ٦٣٠/٢٣ - ٢٢٩/٢٠ - ٣٤٠/٢
- لا يزيد البعض على الكل ٢٩٠/٢
- لا يزيد الفرع على أصله [٤٥٥] ، ٤٢٩ ، ٤٢٧/١١
- لا يستحق الإرث إلا من يستحق النسب (١٩٩)/٢٤
- لا يستحق الربح إلا بإحدى ثلاث بمال أو عمل أو تقبل (٥١٥)/٢١
- لا يستحق المراء ما في يد غيره بدعواه إلا أن يقيم البينة عليه (٣٧)/١٣
- لا يستحق وصف السلامة في عقود التبرع ٦٢٤/١٦ - ٥٢٥/١٤
- لا يستحلف في الحدود إلا في السرقة ٤٢٨/٢٥
- لا يستحلف في الحدود بالإجماع إلا إذا تضمن حقا ٤٢٦ ، ٤٢٣/٢٥
- لا يستحلف في شيء من الحدود (٤٢٣)/٢٥
- لا يستحلف في شيء من الحدود إلا في حد القذف ٤٢٣/٢٥
- لا يستدل بالأدلة الظنية في الأصول ٢٣٠/٢٧

- لا يستعمل الكلام في خلاف الأصل إلا عند قرينة تدل عليه..... ٣٣٨/٣٠ ، ٣٧٢ - ٤٩٤/٣١ ، ٥٨٧ ، ٦٣٨
- لا يستفاد أعظم الضررين عند التصريح بأدناهما..... ٣٩٧/٩ - (٥٤٥)/٧
- لا يستنبط من النص معنى يخصه ١١٠/٣١
- لا يستوفى حد قبل تحقق سببه ٥٣٢ ، ٥٣٠/٩
- لا يستوفى القصاص في الطرف إلا بعد الاندمال ٧٣/٢٦
- لا يستوي الخبيث بالطيب ٥٦٧/٩
- لا يستوي الخبيث والطيب ٥٧٥ ، ٥٧٤ ، ٥٦٨ ، ٥٦٧ ، ٥٦٦ ، ٥٦٥ ، [٥٦١]/٩
- لا يسعر على أحد ماله إلا أن يتبين في ذلك ضرر داخل على العامة (٣٢٩)/٢١
- لا يسقط الحق بمرور الزمن (٣١٥)/١٣
- لا يسقط الحق لتقادم العهد ١٤٥/٢٦ - (٣١٥)/١٣
- لا يسقط الحق المجمع عليه ابتداء بالأمر المحتمل آخرًا ٩٩/٧
- لا يسقط حكم البدل إذا قدر على المبدل بعد حصول المقصود (١٨٥)/١٢
- لا يسقط شيء من حقوق النكاح بالخلع [٥٥٥]/٢٣
- لا يسقط العقاب بالشفاعة ٥٩٩/٢٥
- لا يسقط فرض الصلاة مع العذر النادر غير المتصل ٤٢٢ ، ٤٢٠/٧
- لا يسقط الفرع في بعض الأحوال بسقوط الأصل (٥٩)/١٢
- لا يسقط المتحقق للمتهم ١٠٠ ، (٩٨)/٧
- لا يسمع الحاكم الدعوى في الأشياء التافهة الحقيرة ١٧٣/٢٥
- لا يسن الأذان في غير الصلوات إلا في أذان المولود وعند تغول الغيلان كما في الحديث ولا تسن الإقامة لغیر الصلاة إلا في أذن المولود اليسرى ٥٠٥/٢
- لا يسوغ الانتقال من ترك الكراهة إلى ارتكاب الحرام ٥٥٤/١٩
- لا يسوغ ثبوت التكليف مع الجهل بسببه ومقتضيه (٣٢٧)/٢٧
- لا يسوغ القياس مع النص (١٤٦)/٢٩
- لا يشترط في التابع ما يشترط في المتبوع [٥٣٧]/١١
- لا يشترط في التكليف بالفعل أن يكون شرطه حاصلًا حالة التكليف (٧٤٥)/٢٧
- لا يشترط في مدة الإجارة أن تلي العقد (١٠٣)/٢٢
- لا يشتغل بالقياس في المنصوص عليه (٢١٧)/٢٩
- لا يشرع إلا ما شرعه الله ولا يحرم إلا ما حرمه الله (٥٩٩)/٨
- لا يشرع عبادة إلا بشرع الله (٢٤)/١٧
- لا يصار إلى الأضعف مع وجود الأقوى ٢٩٩/٩

- لا يصار إلى البدل مع إمكان المبدل ٦٤٢ ، ٦٣٩ ، ٦٣٨/٣١
- لا يصار إلى الترجيح مع إمكان الجمع ١١٨/٤
- لا يصار إلى الفرع إلا عند العجز عن الأصل ٣٢٩/٢٥
- لا يصار إلى المجاز إلا إذا تعذرت الحقيقة ٦٢٦/٣١ ، [٦٣٧] ، ٦٦٦ - ٢١٦/٣٢ - ٦٥٨/٣٣ ، ٦٥٨
- لا يصار إلى المجاز مع إمكان الحقيقة ٦٣٧/٣١
- لا يصار إلى النسخ مع إمكان الجمع ٦٧٨/٣٣
- لا يصح إثبات الأصل المقيس عليه بقياسه على أصل آخر ٢٩٠/٢٩
- لا يصح اجتماع العوضين في ملك واحد ٣٠٢/١٦
- لا يصح الاجتهاد فيما فيه دليل قطعي من نص أو إجماع ٦٤١/٢٧
- لا يصح استثناء ما لا يصح بيعه منفردا ١٤٣/٢١
- لا يصح استثناء منفعة العين إلا في الوصية ٤٩٠/٢
- لا يصح إلا أحد النقيضين دون الآخر ٧٠/٢٧
- لا يصح الأمر بما ليس بمملوك للأمر ١٣٠ ، ١٤٠/١٤
- لا يصح أن تثبت عبادة من أصلها بالقياس على عبادة أخرى ٢٧٥/٢٩
- لا يصح أن تكون الأجرة في الإجارة مجهولة ولا غررا ٧٣/٢٢
- لا يصح أن يكون الأصل داخلا في الفرع ٥٤٧/١١
- لا يصح إيجاب الحق على المجهول ٣٣/١٣
- لا يصح إيجاب حق على مجهول ٣٦/١٣
- لا يصح إيجاب الحق للمجهول ٢٧/١٣
- لا يصح البناء على ما بطل ٣٥٧/٨
- لا يصح بيع الأنموذج ١٣٨/٢١
- لا يصح البيع في حق من الحقوق ٦٤٣/١٣
- لا يصح بيع ما ليس عند بائعه ٥٣/٢١
- لا يصح بيع المسلم فيه قبل قبضه ٣٩٧/٢١
- لا يصح بيع مكره ٣٥/٢١
- لا يصح البيع من مكره بلا حق ٣٥/٢١
- لا يصح التخيير بين فعلين أحدهما مطلوب والآخر غير مطلوب ٥٨٢/١٠
- لا يصح تراخي القبول في جميع العقود ٤٨٦/١٥
- لا يصح تراخي القبول في سائر العقود ٤٨٥/١٥
- لا يصح التصرف في ملك الغير إلا بولاية شرعية ١٢٣/١٨ - ٩٦/١٤
- لا يصح التصرف في ملك الغير بلا إذنه ١١٨/١٨

- لا يصح تعليق أصل الوقف بشرط مستقبل ٢٢/ (٤٨٨)، ٤٩١
- لا يصح تعليق البيع بشرط أو حادثة مستقبلية ٢١/ (٢٦٧)، ٢٧٠
- لا يصح التعليل بالحكمة مطلقا ٢٩/ (٣٣٥)
- لا يصح تعهد عمل مستحيل أو تعهد تسليم شيء غير مقدور التسليم ١٥/ (١٨٩)
- لا يصح تمليك الدين إلا ممن هو عليه ٢٢/ ٢٦٦
- لا يصح التمليك من المجهول ١٤/ (٤٣)
- لا يصح جعل الأجرة مما عمل فيه الأجير ٢٢/ [٩٣]
- لا يصح جعل النجس ثمنا ولا مثمنا ٢١/ ٨٢
- لا يصح حكم القاضي لمن لا تقبل شهادته له ٢٥/ (٣٩)
- لا يصح الرجوع عن الإقرار في حقوق العباد ١٣/ ٣٠٠، ٣٠٢ - ٢٥/ (٢٣٥)
- لا يصح رد الفرع إلى الأصل إلا بعلّة مقتضية للحكم أو شبه يدل عليه ٢٩/ ٢٥٠
- لا يصح رهن الغرر ١٥/ ٤٥٨
- لا يصح الصلح على المجهول ٢٤/ ٥٧٩
- لا يصح الصلح عن حق بأكثر من حقه من جنسه ٢٤/ ٥٦٥
- لا يصح ضمان الأمانات ٢٣/ (٢٤٩)
- لا يصح الضمان مع وجود ما ينافيه ١٤/ ٤٥٧
- لا يصح عقد بدون الأهلية ٢٨/ ١٣٤
- لا يصح العقد على معدوم ١٥/ (٤١٣)
- لا يصح القضاء لمن لا تقبل شهادته له ٢٥/ (٣٩)
- لا يصح قياس تعارض مع النص ٢٩/ ١٢٨، [١٤٥]، ١٤٨
- لا يصح كل ما هو أمانة أن يضمن ١٤/ (٥١٥)
- لا يصح النذر بشيء من الفرائض ٢٠/ ٦٠١
- لا يصح نذر المباحات ٢٠/ (٦٠٩)
- لا يصح نذر معصية ٢٠/ (٦١٥)
- لا يصح النسخ إلا بمثل المنسوخ في القوة أو بأقوى منه ٣٣/ ٦٩٠، ٦٩٦، ٧١١
- لا يصح النكاح إلا من جائز التصرف ٢٣/ [٣٤٣]
- لا يصح نكاح على شرط أصلا ٢٣/ (٣٣٦)
- لا يصح الوقف على مكروه أو معصية ١٢/ ٢٣٠
- لا يصح وقف ما لا يجوز بيعه ٢٢/ ٤١٧، ٤٢٢، ٤٢٢
- لا يصح وقف ما لا يملك ٢٢/ [٤٢١]
- لا يصح وقف ما لا ينتفع به إلا مع ذهاب عينه ٢٢/ (٤٣٣)

- لا يصح وقف ما لا ينتفع به مع بقاءه دائما..... (٤٣٣)/٢٢
- لا يصح وقف المعدوم ٤٣٨/٢٢
- لا يصح وقوع المشروط بدون شرطه (٦٩٥)/٢٧
- لا يصدق الأمين في إيجاب الضمان على الغير ٥٠٢ ، ٤٩٨/١٤ ، [٥٠٩]
- لا يصدق مدعي الإكراه بلا قرينة..... ٥٥٣/١٢
- لا يصلح إدخال العمرة على الحج ويصلح إدخال الحج على العمرة (٢٤٩)/٢٠
- لا يصلح بيع وسلف (٣٦٩)/٢١
- لا يصلى بتيمم واحد فرضان ١٩١/٢
- لا يضاف الحكم إلى المسبب مع وجود المباشر (٢٧٥)/١٤
- لا يضر التردد بعد حصول الظن بالاستصحاب (٢١٥)/٦
- لا يضر الحديث عمل أكثر الأمة بخلافه (٣٥١)/٢٨
- لا يضر الخبر الصحيح عمل أكثر الأمة بخلافه (٣٥١)/٢٨
- لا يضر الشك في نية النسك بعد الفراغ ٢١٣/٦
- لا يضم جنس إلى جنس آخر في تكميل النصاب [١٠٣]/٢٠
- لا يضم جنس من الثمار والحبوب إلى جنس في إكمال النصاب ١٠٤/٢٠
- لا يضمن الأمر بالأمر (٥٧٥)/١٤
- لا يضمن الأمر ما لم يكن مجبرا ٥٧٧/١٤
- لا يضمن الأمين تلف العين بلا تعد ولا تفريط ٨/١٠
- لا يضمن بنية العدوان (٦٠٧)/١٤
- لا يضمن الغار بالقول على الصحيح ٣٠٢/٩
- لا يضمن الغالب (٢٣١)/٧
- لا يضمن المحجور عليه ما دفع إليه إن تلف (١٤١)/٢٣
- لا يضمن المستودع إلا أن يخالف ٥٣٨ ، ٥٣٦/٢١
- لا يطاع الله تعالى من حيث يعصى ٢٧٠/١٢
- لا يطاع الله من حيث يعصى [٢٦٣] ، ٢٢٢/١٢
- لا يطل دم في الإسلام ١٢ ، [٩]/٢٦
- لا يطل دم مسلم (٩)/٢٦
- لا يظهر بالدباغ إلا الإهاب وحده ١١٨/١٩
- لا يطيب الربح لأحد إلا بتقدم ضمانه (٦٩)/٢١
- لا يطيب للمشتري ربح ما في ضمان غيره (٦٩)/٢١
- لا يعارض الضرر العام بالضرر الخاص (٥١٣)/٧

- لا يعاقب غير الجاني..... ١٨/ (١٠)
- لا يعال للأخت مع الجد إلا في الأكدرية..... ٢٤/ (٣٥٥)
- لا يعتبر خلاف الظاهرية فيما ضعف مأخذه..... ٢٩/ ٧٣
- لا يعتبر الضرر الموهوم تجاه الضرر المحقق..... ٧/ ٨٦، ٨٩، ٩٧، ٩٩، [١٠٥]، ١٠٦، ٤٦٩
- لا يعتبر المكلف قادرا بقدره غيره..... ١٨/ ٣٠٠
- لا يعتد بالإكراه لإباحة قتل نفس بغير حق..... ٢٦/ (١٥١)
- لا يعتد بالغرر اليسير..... ٧/ (٢٨٥)
- لا يعترض على اصطلاح باصطلاح اللزوم..... ٢٧/ ٢٧٨
- لا يعدل إلى الرخصة إلا ييقين..... ٧/ (٣٤٧) - ١٩/ ٣٨٥
- لا يعدل إلى المجاز إلا إذا تعذرت الحقيقة..... ٣١/ (٦٣٧)
- لا يعدل إلى المظنة إلا عند عدم انضباط الوصف دائما أو في الأغلب..... ٢٩/ ٣٢٨
- لا يعدل عن المحقق المعلوم إلى المشكوك الموهوم..... ٧/ ١٠٠
- لا يعذر أحد إلا في الدراءة عن نفسه..... ١٢/ (٥٦٣)
- لا يعذر الجاهل بالخطاب بعد الإشاعة..... ٢٨/ ١٢٢
- لا يعذر العوام في دار الإسلام بجهلهم بالشرائع..... ١٢/ (٤٩٩)
- لا يعزر بما يعير به على الدوام..... ٢٥/ (٥٨٥)
- لا يعطى الزكاة الواجبة من تلزم نفقته..... ٢٠/ (١٧٧)
- لا يعقد المتبايعان البيع على الأعيان المحرمة..... ٢١/ (٩٧)
- لا يعقل وجود الجابر من غير نقص..... ١٥/ ٥٩
- لا يعلل الحكم الشرعي بحكمة مجردة عن وصف ضابط لها..... ٢٩/ ٣١٣، [٣٣٥]
- لا يعمل بالظن مع إمكان العلم..... ٦/ (٥٠٩)
- لا يعمل بالقول المخرج..... ٣٣/ (١٤٧)
- لا يعمل بالقول المخرج حيث أمكن الفرق..... ٣٣/ [١٤٧]
- لا يعمل بمفهوم اللقب..... ٣٢/ ١٢٨
- لا يغرم من استهلك شيئا إلا مثله أو قيمته..... ٢/ ٣٥٤
- لا يغلق الرهن لصاحبه غنمه وعليه غرمه..... ٢٣/ ٢٠٧
- لا يفترق العمد من النسيان في باب إسقاط المأمورات ولا العذر من الاختيار بخلاف تفويت المنهيات فيهما..... ١٢/ (٤١٧)
- لا يفرد الجنين بحكم ما دام متصلا..... ١٢/ (١١٧)
- لا يفرض للأخت ولا يعال لها مع الجد إلا في الأكدرية..... ٢٤/ (٣٥٥)
- لا يفرض للجد مع الأخت إلا في الأكدرية..... ٢٤/ (٣٥٥)

- لا يفسخ دين بدين ٤٣٠/١٦
- لا يفسخ دين في دين ٣٩٧/١٦، [٤٦٩]
- لا يفسد حلال بحرام (٣٧٥)/٨
- لا يفسد الصوم ما يصل إلى الجوف بغير الحلق ٢١٧/٢٠، ٢٢١
- لا يفسد العقد بفوات الصفة ٢٨٤/١٦
- لا يفسد القرض بفساد الشرط ٤٩٢/١٦، ٤٩٦ - ٢٢/٣٩١
- لا يفوت المحقق للمتهم ١٠٠/٧
- لا يفوت الميسور بالمعسور (٤٣٥)/١٠
- لا يقابل الموهوم المعلوم ٨٨، ٨٦/٧، [٩٧]، ١٠٥
- لا يقاس على ما ثبت بالقياس بغير العلة التي يثبت بها ٢٠٤/٢٩
- لا يقاس فرع على أصل إلا بشرط اتفاقهما في العلة (٢٤٣)/٢٩
- لا يقاس ما لم تعلم علته على ما علمت علته (٢٢٣)/٢٩
- لا يقبل الله إلا الطيب ٥٦١/٩، ٥٦١، [٥٦٧]
- لا يقبل الله إلا طيباً ٥٦٤/٩
- لا يقبل الله صلاة بغير طهور ١٨٨/٢٧
- لا يقبل تطوع من عليه فرض (٣٤٩)/١٧
- لا يقبل خبر الواحد إذا خالف الأصول ٣٥٢/٢٨
- لا يقبل خبر الواحد في الحدود ٣١٣/٢٨
- لا يقبل خبر الواحد فيما تعم به البلوى ٤٠٤/٢
- لا يقتصر الولاية على الصلاح مع القدرة على الأصلح ٢٦٧/٢٦
- لا يقدر أحد على أن يلزم غيره شيئاً بدون رضاه (٢١)/١٣
- لا يقدم أحد في التزاحم على الحقوق ٤١٤/١٣، ٤٦٤، ٤٦٥ - ٢١/٥٠٨
- لا يقدم في التزاحم على الحقوق أحد إلا بمرجح ٤٦٥/١ - ١٤٤/١١، ١٤٨ - ١٣/٤٠٧، [٤٠٧]، ٤٤٧
- لا يقر الإنسان نفسه على الخطأ (٥٦٧)/٨
- لا يقضى على غائب ١٦٣/٢
- لا يقضي القاضي حال شغل قلبه (٤٧)/٢٥
- لا يقطع الصلاة إلا ما يفسدها من الحدث وشبهه ٥١٣/١٩
- لا يقع التعارض بين الضعيف من السبب وبين القوي ٢٩٩/٩
- لا يقع الطلاق بشيء من الكنايات إلا بالنية أو بدلالة الحال (٤٦٩)/٢٣
- لا يقع الملك على الأشياء المحرمات بأعيانها ٣٣٩/٢
- لا يقع النسخ إلا بدليل توقيفي (٧٣٧)/٣٣

- لا يقوم البذل حتى يتعذر المبدل منه..... (١٤٨)/١٢
- لا يقوم التطوع مقام الفرض..... ٣٩١، ٣٩٠/١٧
- لا يقوم كل مترادف مقام الآخر في التركيب..... ٢٩٣، ٢٩٠/٣٢
- لا يقين في موضع الاختلاف..... (٥٢٥)/٦
- لا يقين مع الاختلاف..... ٥٢٨، ٥٢٧، [٥٢٥]، ٥٢٢، ٥٢١، ٣٢٤/٦
- لا يكفر أحد من أهل القبلة إلا بدليل..... ٦١١/١٩
- لا يكفن الميت إلا فيما يجوز لبسه له..... (٦٠١)/١٩
- لا يكلف الإنسان إلا بيقين نفسه..... (٥٢١)/٦
- لا يكون الأصل المقيس عليه فرعاً عن أصل آخر..... (٢٠٣)/٢٩
- لا يكون التابع أقوى من المتبوع..... ٥٤٨، ٥٤٧/١١
- لا يكون التابع أكمل من المتبوع..... ٥٤٨، ٥٤٦، ٤٥٢/١١
- لا يكون التبع أكمل من المتبوع..... (٤٥٥)/١١
- لا يكون حكم الأصل متأخراً عن حكم الفرع..... (١٩٥)/٢٩
- لا يكون حكم الفرع متقدماً على حكم الأصل في الظهور..... (١٩٥)/٢٩
- لا يكون الحكم في الفرع ثابتاً قبل الأصل..... [١٩٥]/٢٩
- لا يكون الشيء الواحد أصلاً وبدلاً بلا ضرورة..... [٣٠٣]، ٢٨٤/١٠
- لا يكون صمت المالك رضا بالبيع..... ٣٢٣/١٣
- لا يكون العقد طريقاً للإعانة على المعاصي..... ٢٣٠/١٢
- لا يكون العقد طريقاً للإعانة على المعصية..... [٢٣٧]، ٢٢٩/١٢
- لا يكون الفرع أشد من الأصل..... (٤٥٢)/١١
- لا يكون قول بعض الأئمة حجة على بعض في المسائل الاجتهادية..... (٤٩)/٣٣
- لا يكون لأحد أن يقيس حتى يكون عالماً بما قبله من السنن وأقاويل السلف وإجماع الناس واختلافهم ولسان العرب..... ٤٠٨/٢
- لا يكون اللعن إلا على محرم..... (٦٠١)/٢٧
- لا يكون الناسخ أضعف..... (٦٨٣)/٣٣
- لا يكون النسخ إلا لحكم شرعي وبخطاب شرعي..... ٧٢٠، ٦٧٠، ٦٦٨/٣٣
- لا يلتزم الضرر المتحقق لدفع ضرر موهوم..... (١٠٥)/٧
- لا يلتفت إلى اختلاف الدارين..... (١١٣)/٩
- لا يلتفت إلى العلو مع ضعف السند..... ٣٨١/٣٣
- لا يلجأ إلى التسعير إلا عند الضرورة..... (٣٣٠)/٢١

- لا يلحق عمل أحد أحدًا أبدًا إلا ما جاء به النص.....١٢/(٦٥٩)
- لا يلحق اللعن إلا بمباشرة الحرام.....٢٧/(٦٠١)
- لا يلزم تقلد المنة.....١٨/(٢٩٩)
- لا يلزم تكليف بما ليس في الوسع.....٧/(١٧٨)
- لا يلزم الرهن إلا بالتسليم.....٢٣/(١٨٣)
- لا يلزم الرهن إلا بالقبض.....٢٣/(١٨٣)، ٢٠٨
- لا يلزم قبول التبرع.....١٨/٣٠٠
- لا يلزم قبول المنة.....١٤/٣٠ - ١٨/٢٥٦، [٢٩٩]
- لا يلزم قبول الهبة.....١٤/٣٠
- لا يلزم كل مال إلا حقه.....٢/٣٢٩
- لا يلزم من ارتفاع الخاص ارتفاع العام.....١/٥٤١ - ١١/٥١
- لا يلزم من اغتفار الشيء وحده اغتفاره مع غيره.....٩/(٤٥٩)
- لا يلزم من اغتفار شيء وحده اغتفاره مع غيره.....٧/٣٩٨، ٤٠١
- لا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم.....٢٧/١٧٦
- لا يلزم من بطلان التابع بطلان المتبوع.....١١/٥٠، ٤٣٠
- لا يلزم من بطلان الوصف بطلان الأصل.....١١/(٤٩)، ٥٤، ٥٥ - ٢٦٣/٢٥ - ٢٨/٤٢
- لا يلزم من سقوط أحد الحقين سقوط الآخر.....١٣/٣٥٨، ٣٥٩
- لا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم.....١١/٥٢ - ٢٧/١٧٥
- لا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص.....٢٧/١٩١
- لا يلغى أصل يعارضه نقيض له إلا والنهاية تنتفي عن أحد المتقابلين لا محالة.....٢/٤٢٣
- لا يليق تفويت العبادات بمسمى المشقة مع يسارة احتمالها.....٤/٣٤، ٤١
- لا يمتن إلا بالجائز.....٢٧/(٤٨٧)
- لا يمتنع اشتراك المختلفات في عارض عام لها.....٢٧/(١١٣)
- لا يمتنع بقاء حكم الفرع مع نسخ حكم الأصل.....٢٩/١٧١
- لا يمتنع التردد في النية للحاجة.....٦/٢٠٤، ٢١٥
- لا يمتنع نصب أمانة واحدة على حكّمين مختلفين.....٢٩/٣٥٧
- لا يمتنع ورود اللفظ العام مع استخار المخصص عنه.....٣٠/[٥٤٥]
- لا يمكن أن تبقى الوسيلة مع انتفاء المقصد.....٤/(٣٢١)
- لا يمكن أن يضار أحد إلا إذا رضي بالضرر على نفسه.....٨/(١١)
- لا يمكن دفع المعصية بالمعصية.....١٢/(٢٦٩)
- لا يمكن القضاء على المجهول.....١٣/٣٣

- لا يمكن لأحد الوكيلين التصرف وحده ١٥٤/١٨
- لا يمكن وقوع التقيضين في نفس الأمر (٦٩)/٢٧
- لا يملك أحد مال أحد بجناية ١٩٤/١٤
- لا يملك الغاصب بالضمان الزيادة المنفصلة بخلاف المتصلة ٥٤٨/١٤
- لا يملك الغاصب المغصوب ١٩٤/١٤
- لا يملك القاضي العفو والإسقاط في الحدود ويملكه في التعزير [٥٩]/٢٥
- لا يمنع أحد من التصرف في ملكه أبداً إلا إذا كان ضرره ٥٧٣، (٥٧١)/٧
- لا يمنع أحد من التصرف في ملكه ما لم يكن فيه ضرر فاحش للغير ٨٦/١٤
- لا يمنع الدين انتقال التركة إلى الورثة ١٨٥/٢٤
- لا يمنع الشخص من إسقاط حقه كما لا يمنع من استيفائه ٣٥٣/١٣
- لا يمين على مكره ٥٢١/٢٠
- لا يمين في حد (٤٢٣)/٢٥
- لا يمين في شيء من الحدود (٤٢٣)/٢٥
- لا يمين فيما لا يقبل إقراره به (٤٠٩)/٢٥
- لا ينبغي لأحد أن يحدث شيئاً في طريق المسلمين مما يضرهم ولا يجوز للإمام أن يقطع شيئاً مما فيه الضرر عليهم ولا يسعه ذلك ٣١٧/٢
- لا ينبغي لأحد أن يمنع أخاه ما لا ينتفع به ولا يضره ٢٤٢/١٨
- لا ينبغي لأحد أن يمنع أخاه ما ينتفع به أخوه ولا يضره ٣١٩، ٣١٦/١٨
- لا ينبغي لأحد أن يمنع أخاه ما ينتفع به أخوه ٣١٣، (٣٠٧)/١٨ - ١١٨/١٤
- لا ينبغي لمسلم أن يذل نفسه (٢٥٥)/١٨
- لا ينبغي لمن دخل في عمل من أعمال البر أن يقطعه حتى يتمه إلا لضرورة تلحقه (١٩٢)/١٧
- لا ينجس الماء شيء وقع فيه إلا أن يغير لونه أو طعمه أو ريحه (٦٩)/١٩
- لا ينزع شيء من يد أحد إلا بحق ثابت ٤١/٢
- لا ينزع شيء من يد أحد إلا بحق ثابت معروف ١٩٤/١٤ - ١٧٥/١٣ - ٣١٧/٢
- لا ينزع ملك أحد بلا سبب شرعي ٣٧/٢
- لا ينسب إلى ساكت قول ٣٠٤/١، ٣٩٤ - ٦٠/٢، ٦١، ١٦٦، ٢١٣ -
- ٤٣٤/٦ - ٢٦٧/١٠، ٢٧٠ - ٣٢٥/١٣ - ٢٧/٢٧، ٢٥٧، ٢٥٩ - ١٤٨/٣٣
- لا ينسب إلى ساكت قول قائل ولا عمل عامل إنما ينسب إلى كل قوله وعمله ٣٢٤/٢
- لا ينسب إلى ساكت قول لكن السكوت في معرض الحاجة إلى البيان بيان [٢٦٥]/١٠ -
- ٣٢٣/١٣
- لا ينسب إلى ساكت قول لكن السكوت في معرض الحاجة إلى بيان ٣٨، ٣٣/٢ - ٤٣٠/١

- لا ينسب إلى ساكت قول ولكن السكوت في معرض الحاجة بيان ويعتبر قبولاً ٣٦/٢
- لا ينسب للساكت قول ١٩٩/٢
- لا ينسخ القرآن بالقياس ٧٨٣ ، ٧٨٢/٣٣
- لا ينسخ المتواتر بالأحاد وينسخ بالمشهور ٢٥٧/٢٨
- لا ينصرف إلى الفرع بمجرد النية ٣٨٤/١
- لا ينعدم أصل العقد بانعدام الصفة (٢٧٩)/١٦
- لا ينعقد الأمان لمن يضر بالمسلمين ٥٠٩/٢٦
- لا ينعقد إنكاح من لا ولاية له ٣٤٣/٢٣
- لا ينعقد بالعدة عقد (١٩٩)/١٥
- لا ينعقد بيع المعدوم (٤٥)/٢١
- لا ينعقد بيع المعدوم قبل وجوده ولا بيع ما هو ملحق بالمعدوم ٤١٤/١٥
- لا ينعقد الضمان بألفاظ الوعد ١٩٩/١٥
- لا ينعقد النذر إلا فيما لله تعالى من جنسه إيجاب ٦٠١ ، ٥٨٧/٢٠
- لا ينعقد نذر المباح (٦٠٩)/٢٠
- لا ينعقد اليمين بغير الله وصفاته وأسمائه (٥١١)/٢٠
- لا ينفذ حكم القاضي لمن لا تقبل شهادته له (٣٩)/٢٥
- لا ينقض الاجتهاد بالاجتهاد (٢٣)/٣٣
- لا ينقض حكم حاكم في مسألة اجتهادية (٧٩)/٢٥
- لا ينقض الحكم في الاجتهادات ٣٧٣/١
- لا ينقضي عهد الدولة بنقض بعض أفرادها (٥٢٩)/٢٦
- لا ينكر اختلاف الأحكام باختلاف الأزمان (٢٦٩)/٣
- لا ينكر تخصيص العموم بدليل نص آخر أو ضرورة حس ٧٢/٣١
- لا ينكر تغير الأحكام الاجتهادية بتغير الأزمان (١٦٩) ، ١١٧/٨
- لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان ٣٩٧/١ - ٣١/٢ ، ٣٩ ، ٢١٣ - (٢٦٩)/٣ - ١٢٧/٨ - ١٨٩/٢٥ - ٨٣/٣٣ ، ٨٧ ، ١٣٢
- لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمنة والأمكنة والعادات (١٦٩)/٨
- لا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان ٣٨١/٢
- لا ينكر تغير الأحكام المبنية على المصلحة أو العرف بتغير الزمان ٢٥٦/١
- لا ينكر تغير الفتوى بتغير الأزمان ٣٨٠/٥
- لا ينكر تغير الفتوى المبنية على المصلحة والعرف بتغير الزمان ٣٨٢/٢
- لا ينكر المختلف فيه وإنما ينكر المجمع عليه ١١٤ ، ٥٤ ، ٥١/٣٣ - ٣٧٢/١٨ - ٦٠/٢

- لا ينكر المختلف فيه وإنما ينكر المجمع والمتفق عليه..... ٥٥/٣٣
- لا يهدر دم إنسان إلا بحق ثابت شرعي..... ٩/٢٦
- لا يؤاخذ أحد بجناية أحد..... [٩]/١٨
- لا يوالى بين الحد وبين التعزير..... ٤٨٦/٢٥
- لا يوالى بين حدين..... [٤٨٥]/٢٥
- لا يوالى بين عقوبتين..... ٤٨٦/٢٥
- لا يؤتى بغير المشروع على طريق الامتنان..... ٤٨٧/٢٧
- لا يؤثر اختلاف النية فيما يعتبر له اللفظ دون النية..... ١٠١/٦
- لا يؤثر المرض فيما لا يتعلق به حق غريم ولا وارث..... (٧٧)/١٣
- لا يؤثر النسيان في إسقاط العبادات..... ٤٥١، ٤٣٥، ٤١٨/١٢
- لا يؤثر النسيان في إسقاط العبادات لإمكان تدارك مصالحها بالقضاء..... ٤٥٣/١٢
- لا يوجب الخلع براءة الزوج من سائر الحقوق..... (٥٥٥)/٢٣
- لا يوجب لحوق الغفلة للراوي رد حديثه إلا أن يعلم أنه قد لحقته الغفلة فيه بعينه..... ٣٨٣/٢٨
- لا يوجد نص يخالف قياساً صحيحاً ولا معقول صريح يخالف المنقول الصحيح..... (٥١٥)/٥
- لا يؤخذ أحد بإقرار غيره عليه..... ٣٥٢/٢
- لا يؤخذ العامة بجريرة الخاصة في نقض الهدنة..... [٥٢٩]/٢٦
- لا يؤخر استيفاء المعلوم للموهم..... ١٠٤/٧
- لا يؤخر استيفاء المعلوم لمكان الموهم..... ٨٩/٧
- لا يوصف بالإجزاء إلا ما أمكن أن يوصف بالبطلان..... ٢٢٣/٢٧
- لا يوصف بالشيء إلا إذا كان قابلاً لضده..... ٢٢٧/٢٧
- لا يوصف بالشيء إلا ما أمكن وصفه بضده..... (٢٢٣)/٢٧
- لا يوصف الشيء بالشيء إلا إذا أمكن وصفه بضده..... [٢٢٣]/٢٧
- لا يؤكل ذو ناب ومخلب من سبع أو طير..... (٤٧٥)/٢٤
- لا يؤمر بتحصيل ما ليس بحاصل..... (٢٥)/١١
- لا بد للإجماع من مستند..... ٤٣/٣١
- لا تزر وزارة وزر أخرى..... ١٦/١٨
- اللاحق في المجلس كالواقع في صلب العقد..... ١٤٧/١٦ - ٧٢/١٥
- اللاحقات للعقود هل تقدر واقعة فيها أم لا..... (٧٢)/١٥ - ١٦٦/١٦
- لا حكم للشك بعد الفراغ..... (٢٠٧)/١٧
- لازم الأعم لازم للأخص..... ١١٠/٢٧
- لازم الجائر جائز..... ١٠٩/٢٧

- لازم الحق حق ٢٦٣ ، ١١٠/٢٧
- لازم الشيء لا ينفك عنه ٢٨٢ ، ٢٦٥/٣١
- لازم القول لا يعد قولاً ٢٦٠/٢٧
- لازم القول لا يعد قولاً إلا إن كان اللزوم بينا ٢٦٤ ، ٢٦٠/٢٧
- لازم القول ليس بقول ٢٦٤/٢٧
- لازم الكفر ليس كفراً ١١٠/٢٧
- اللازم لا يقتضي الملزوم ١٦٢/٢٧
- لازم اللازم لازم ٢٧/ [١٠٩] ، ١١١ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٥٦
- لازم اللازم لازم فثبت عند ثبوته ٢٧/ (١٠٩)
- لازم المذهب لا يعطى حكمه ٢٧/ (٢٥٩)
- لازم المذهب ليس بمذهب ٢٦٢/٢٧ ، ٢٦٦ - ١٤٨/٣٣
- لازم المذهب ليس مذهباً ٢٦٧/٢٧
- لازم المذهب هل هو مذهب ٢٧/ (٢٥٩)
- لازم المذهب هل يعد مذهباً أو لا ١٠٩/٢٧
- لازم المذهب يعد مذهباً ٢٦٠/٢٧
- لازم المطلوب مطلوب ٢٧/ (١٠٩)
- لازم الواجب واجب ١١٠/٢٧
- اللازم يقتضي الملزوم ١٦٠/٢٧
- اللام تقتضي الاختصاص ٣٢/ (٥٦١)
- اللام تقتضي الاختصاص بالملك أو غيره ٣٢/ (٥٦١)
- اللام تكون للتخصيص ٣٢/ (٥٦١)
- اللام حقيقة في الاختصاص ٣٢/ (٥٦١)
- اللام حقيقة في الملك ومتى استعملت في غيره فبقريئة ٣٢/ ٥٦٢
- اللام في الحقيقة للاختصاص ٣٢/ ٥٦٥
- اللام للاختصاص ٣٢/ [٥٦١] ، ٥٧٠ ، ٦١٥ ، ٦٢٠ ، ٦٣١ ، ٦٤٣ ، ٦٥٦ ، ٦٦٨ ، ٦٧٨
- اللام للعموم ٣٠/ (٢٩٥)
- لا ضمان على الوارث ١٤/ ٣٨٠
- لبقاء الوصية حكم الابتداء ٨/ ٥٢٦
- اللين تابع للنسب ٢٣/ ٦٢٠
- اللحن إن لم يخل بالمعنى لم تبطل الصلاة بعمره ١٩/ ٥٣٣
- لدوام التصرفات غير اللازمة حكم الابتداء ٨/ (٥٢٥)

- اللزوم أصل في المعاوضات..... [٤٠] ، ٢٨ ، ٢٧/١٦
- اللزوم في العقود أصل..... (٢٧)/١٦
- اللزوم يعتمد تمام الرضا..... ٢٨/١٦
- لسان العرب هو المترجم عن مقاصد الشارع ٢/٥٦٢ - ٥/ [٢٧] ، ٢٨ ، ٣٩ ، ٥١ ، ٨٦ ، ١٠٣ ، ١٣٢ ، ١٣٣ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨٥
- لطارئ هل ينزل منزلة المقارن..... ٥٤٨/٩
- اللعان شهادات مؤكدة بالإيمان..... (٥٦٩)/٢٣
- اللعان مانع من موانع الإرث..... ٣٥٣/٢٤
- اللعان يمين مؤكدة بلفظ الشهادة..... (٥٦٩)/٢٣
- اللعن إنما يكون على ذنب كبير..... (٦٠١)/٢٧
- اللعن لا يكون إلا على فاعل المحرم..... (٦٠١)/٢٧
- اللعن لا يكون إلا على فعل محرم..... (٦٠١)/٢٧
- اللعن لا يكون إلا على معصية..... ٦٠٢/٢٧
- اللعن يدل على تأكد التحريم..... (٦٠١)/٢٧
- اللعن يستدل به على الحرمة..... ٦٠٥/٢٧
- اللعن يؤذن بالحرمة..... (٦٠١)/٢٧
- اللغة لا تثبت قياسا..... ١٧٨/٢٩
- اللغة لم تبين على المشاحة..... (٢٧٧)/٢٧
- اللغو باطل لا يبنى عليه حكم..... (٣٦٥)/١١
- اللغو لا حكم له أصلا..... (٣٦٥)/١١
- اللغو لا يكون مشروعا..... (٣٦٥)/١١
- اللفظ إذا احتمل معنيين لا ينصرف إلى أحدهما إلا بالنية من المتكلم..... ١٠٤/٦
- اللفظ إذا احتمل معنيين وبطل دليل العقل أحدهما وجب المصير إلى الآخر..... [٤٩٧]/٣٢
- اللفظ إذا احتمل معنيين وبطل دليل العقل أحدهما وجب المصير إلى الآخر ولم يجز التوقف فيه..... (٤٦٥)/٣١
- اللفظ إذا دار بين المعهود في الشرع وغيره حمل على المعهود في الشرع..... ٤٢٩/٢
- اللفظ إذا سيق لبيان معنى لا يحتج به في غيره..... (٣٨٥)/٣٢
- اللفظ إذا كان صريحا في بابه ووجد نفاذا فلا سبيل إلى رده عن العمل فيما هو صريح فيه فإذا تعين إجراء اللفظ صريحا امتنع إجراؤه في معنى آخر..... ٤٧٤/٢
- اللفظ إذا لم يشعر بالمنوي لم تؤثر النية فيه..... (١٣٥)/٦
- اللفظ إذا ورد لمعنى لا يحتج به في غيره..... ٣٠/٣٩٠ ، ٣٩٣ - ٣٢/[٣٨٥] - ٣٣/٤٢٤

- لفظ الأمر حقيقة في القول مجاز في الفعل (١٣٢)/٣١
- لفظ الأمر حقيقة في القول المخصوص مجاز في غيره [١٣١]/٣١
- لفظ الأمر ظاهر في الوجوب حتى يقوم دليل على خلافه (٣٦٩)/٢٧
- لفظ الأمر مشترك بين القول المخصوص والفعل ١٣٢/٣١
- لفظ الأمر وما تصرف منه حقيقة في القول الدال بالوضع على طلب الفعل ١٣٢/٣١
- لفظ التأكيد يقتضي العموم (٢٥٣)/٣٠
- لفظ الجمع أدناه في الميراث اثنان ٢٧٩ ، [٢٧٧]/٢٤
- لفظ الجمع في الميراث مصروف إلى الاثنين (٢٧٧)/٢٤
- اللفظ الخاص يتناول المخصوص قطعاً (٥٢١)/٣٠
- اللفظ الدال على الوجوب يدل على حرمة النقيض ١٩٤/٢٧
- لفظ الذكور لا يدخل فيه الإناث تبعاً ٢٦٤/٣٢
- اللفظ الذي يحتمل شيئين أو أشياء إن احتملها على السواء فتوى أحدهما فإنه يصدق ديانة وقضاء ١٤٤/٦
- لفظ صاحب الشريعة يدل على صحة العلة (٤٢٩)/٢٩
- اللفظ الصريح إذا وجد نفاذاً في موضوعه لا ينصرف إلى غيره بالنية (١١٧)/٦
- اللفظ الصريح المتفق عليه الشائع في طبقات الخلق هو الطلاق فحكمه أن يعمل مطلقه ممن صدر منه ومن أبدى فيما زعم عقداً ونية بخلاف موجب اللفظ التحق بباب التدين ٤٧٤/٢
- لفظ العارية في الأئمان قرض ٥٦٤/٢٢
- اللفظ العام لا يخصص إلا بقرينة تقترب به (٥٣٥)/٣٠
- اللفظ العام يدل على جميع أفرادها على سبيل الشمول والاستغراق حتى يقوم دليل التخصيص ٤٣٤/٢
- لفظ العقد إذا أمكن حمله على وجه صحيح لا يجوز تعطيله ٣٤/٩
- لفظ العموم قد يطلق والمراد به الخصوص (٣٧١)/٣٠
- اللفظ عند الإطلاق يحمل على حقيقته ٤٠٤/٢٨
- اللفظ عند عدم قرينة خلاف الأصل يدل على معناه قطعاً [٣٩٥]/٣٢ - ٥٢٥ ، ٥٢٢/٣٠
- لفظ لا جناح للإباحة (٤٩٣)/٢٧
- اللفظ لا يحمل على حقيقته ومجازه في وقت واحد ومحل واحد ٦٨٠/٣١
- اللفظ لا يستعمل مع المجاز إلا بقرينة ٤٤١/٢
- اللفظ متى كان مطلقاً وجب العمل بإطلاقه (٢٥٦)/١٠
- اللفظ المحتمل إذا لم يقترب بالقصد هل يحمل على الأقل أو على الأكثر (٨٣)/١٠
- اللفظ المحتمل لأقل ولأكثر إذا لم تصحبه نية فإنه يحمل على أقل ما صدقته ٣٥٧ ، ٣٥٦/٣٢
- اللفظ المحتمل لأقل ولأكثر إذا لم تصحبه نية هل يحمل على أقل مصدوقاته أو على أكثرها (٨٣)/١٠

- اللفظ المستقل إذا ألحق به ما لا يستقل صير الأول غير مستقل.....[٣٧٣]/٣٢
- اللفظ المستقل إذا تعقبه ما لا يستقل بنفسه صيره مع اللفظ المستقل كلفظة واحدة.....(٣٧٣)/٣٢
- اللفظ المشترك أصل في الوضع والتعيين.....٤٩٤/٣١
- اللفظ المشترك الواقع في القرآن والحديث إن لم يبين يحمل على المعنيين.....(٥٠٣)/٣١
- اللفظ المطلق إذا قيد ببعض الأشياء يبقى على إطلاقه فيما وراءه.....٢٥٦/١٠
- اللفظ المطلق يحمل على العرف.....(٢٦٣)/٨
- اللفظ المقيد بوصف لا يتناول غير الموصوف بتلك الصفة.....٦٠٨/٨
- اللفظ منزل منزلة العموم في جميع محامل الواقعة.....٤٠٠/٣٠
- اللفظ الواحد قد يكون له جهتان تراعى كل واحدة منهما على جهة.....٢٨٧/١٠
- اللفظ يحمل على ظاهره.....(٥٧٧)/٣١
- لفظة الأمر حقيقة في القول المخصوص مجاز في الفعل.....(١٣١)/٣١
- لفظة إنما للحصر.....(٥٣٥)/٣٢
- لفظة كان لا يلزم منها الدوام ولا التكرار.....[٢٣٩]/٣٢
- اللقطة أمانة في يد الملتقط.....٥٠٣/٢٢
- اللقطة تؤخذ مضمونة ببدل.....(٥٠٣)/٢٢
- اللقطة لها حكم الوديعة.....٥٠٣/٢٢
- لكل أحد أن يتصرف في ملكه بالمعروف ولا يتقيد بسلامة العاقبة.....(٨٠)/١٤
- لكل أمر حقيقة لا تتم إلا بها.....٦٤/٢٧
- لكل أمر حقيقة لا تتم ولا يعرف إلا بها.....٥١/٢٧
- لكل أمر حقيقة لا تتم ولا يقوم إلا بها.....٦٠ ، ٥٦/٢٧
- لكل حكمه غالباً.....١٠٣/١٢
- لكل شيء حقيقة هو بها هو.....(٢٩)/٢٧
- لكل صاحب حق أن يطلب حقه وإذا امتنع من الإيفاء أجبر عليه.....(٥٥١)/١٣
- لكل عمل دينوي وجه أخروي.....(٢٩٣)/٣
- لكل عمل رجال فيقدم في كل ولاية الأقوم بمصالحها.....(١٦٥)/١٨
- لكل مال حرز يليق به.....[٥٢٣]/٢٥
- لكل مسلم في بيت المال حق.....٢٤٥/٢٦
- لكل نعمة تبعة ولكل ذنب نقمة من الدنيا والآخرة.....(٢٩٣)/٣
- لكل واحد من العامة دفع الضرر فيما كان حقاً لهم.....٥٨٢/١٣
- لكن حرف عطف واستدراك.....(٦٥٥)/٣٢
- لكن للاستدراك.....٦٧٨ ، ٦٦٨ ، [٦٥٥]/٣٢

- لكن للاستدراك خفيفة وثقيلة (٦٥٥)/٣٢
 لكن للاستدراك وتأتي لمعان أخرى ٢٤٨/٣٢
 للآدمي إسقاط حقه (٣٤٥)، ٢٢٩/١٣
 للإجازة أسوة بالإنشاء (١٢٠)/١٥
 للإجازة حكم الإنشاء ١٣٢، ١٢٩، ١٢٢، [١١٩]/١٥
 للإجازة حكم إنشاء العقد في حق الحكم (١١٩)/١٥
 للأغلب حكم الكل (٤٦٠)/١١
 للأكثر حكم الكل ٤٠٤، ٣٤٤، ٣٤٣/٢٠ - ٤٧٣، (٤٧١)/١١ - ٢٤٠/٧ - ٣٦٩، ٣٥٧/١
 للإمام أن يقلد القاضي خصوص النظر في عموم العمل ١٥/٢٥
 للإمام أن يولي القاضي خصوص النظر في خصوص العمل ١٥/٢٥
 للإمام أن يولي القاضي عموم النظر في خصوص العمل ١٥/٢٥
 للإمام أن يولي القاضي عموم النظر في عموم العمل ١٥/٢٥
 للإمام ولاية استيفاء حق العباد دون الإسقاط (٢٠٩)/١٨
 للأمر صيغة تخصه وتدل عليه دون غيره في اللغة (١٤٥)/٣١
 للأمر صيغة تدل بمجردها عليه لغة (١٤٥)/٣١
 للأمر صيغة مبينة تدل بمجردها على كونها أمراً (١٤٥)/٣١
 للأمر صيغة موضوعة في اللغة ١٩٩، ١٨١، ١٦٤، ١٥٦/٣١
 للأمر صيغة موضوعة في اللغة تقتضي الفعل (١٤٥)/٣١
 للأمر صيغة موضوعة له تدل عليه حقيقة (١٤٥)/٣١
 للأمة خلع الخليفة لسبب يوجهه ٣١٧/٢٦
 للإنسان أن يتصرف في ملك نفسه بما يبدو له (٧٩)/١٤
 للإنسان أن يتصرف في ملكه على العادة (٨٠)/١٤
 للإنسان أن يتصرف في ملكه كيفما شاء .. ٤٧٤/١٢ - ٣٥/١١ - ٥٧٣، ٥٧٢، ٥٦٦/٧ - ٤٦٨/١
 ٤٢٥ - ٢٠٣/١٣، ٣٤٥، ٥٩٨، ٦٣٤، ٦٣٥ - [٧٩]/١٤، ١٣٢، ٤٢٥
 للإنسان أن يتصرف في ملكه ما شاء من التصرفات ما لم يضر بغيره ضرراً ظاهراً... ٥٦٦، ٥٦٣/٧،
 (٥٧١)، ٥٧٤ - ٨٠/١٤، ٨٦
 للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره ٦٦٢، ٦٦٠/١٢
 للأولية وجه من الأولوية (٤٦٣)/١٣
 للبدل حكم المبدل إلا ما خصه الدليل (١٣٨)/١٢
 للتأكيد حكم الإيجاب ٣٨٨، (٣٨٥)/١٤
 للتبع حكم الأصل (٤٢٨)/١١

- للتقرير حكم الإيجاب ٣٨٧ ، (٣٨٥)/١٤
- للمجمع حكم ليس للانفراد (٤٥١)/٩
- للحاكم والوالي إقامة الحدود دون الإمام الذي فوقه ٤٥١/٢٥
- للحاكم ولاية على الممتنع من الحق الذي عليه (١٩٩)/١٨
- للحمل حكم (١٢٥)/١٢
- للخلطة تأثير في إيجاب الزكاة وإسقاطها (١٠٩)/٢٠
- للدائن أن يأخذ بيده إذا ظفر بجنس حقه بغير رضا المدين ٤٨٠/١٣
- لذكر مثل حظ الأنثيين ٣١٧/٢٤ ، ٣٣٠ ، [٣٣٥] ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥١ ، ٣٥٩ ، ٣٥٦
- للبربع حكم الكل في الأحكام (٤١١)/١١
- للبربع حكم الكل في أحكام الشرع (٤١٢)/١١
- للبربع حكم الكل في أحكام الشرع في موضع الاحتياط ٤١٣/١١
- للبربع حكم الكل ولما دونه حكم العدم [٤١١]/١١ - ٢٤٧/٧
- للبربع حكم الكل وما دونه لا يعطى له حكم الكل (٤١١)/١١
- للسلطان أن يعطي من الفيء لمن في عطائه مصلحة عامة ٣٩٨/٢٦
- للمشبهة فيما يحتاط فيه العمل عمل الحقيقة (٢٤١)/٩
- للعوم صيغ مخصوصة موضوعة له خاصة به ٣٠٨/٣١ - ٤٦٢ ، ٣٩٠/٣٠
- للعوم صيغة (٢٠٣)/٣٠
- للعوم صيغة بمجرد تدل على استغراق الجنس ١٤٦/٣١
- للعوم صيغة مخصوصة بالوضع حقيقة ٣٦٢ ، (٢٠٣)/٣٠
- للقاضي ولاية الأمر بالإلحاق في كل موضع له ولاية الإلحاق ٩٣/٢٥
- للقاضي ولاية النظر في مال الغائب ٩٣/٢٥
- للقرب عبرة (٤٢٨)/٨
- للمالك أن يتصرف في ملكه أي تصرف شاء (٧٩)/١٤
- للمالك أن يتصرف في ملكه كيف يشاء ما لم يستلزم ذلك التصرف محرما مما ورد الشرع بتحريمه ٨٦ ، ٨٠/١٤
- للمبتاع خيار النظر في بيع الأعيان الغائبة (١٩١)/٢١
- للمبيع أن يرجع فيما قال (٢٥٧)/١٤
- للمبيع حق الرجوع عن إباحته (٢٥٧)/١٤
- للمبيع حق الرجوع عن الإباحة ٢٣٧/١٤
- للمبيع الرجوع فيما لم يتلفه المباح له (٢٥٧)/١٤

- للمبيح صلاحية أن يرجع عن إباحته ١٤/ (٢٥٧)
- للمداومة فيما له امتداد حكم الابتداء ٨/ (٥١٥)
- للمرء أن يسقط حقه ١٣/ (٣٤٥)
- للمشهور حكم المتواتر ٢٨/ (٢٥٧)
- للمغرور أن يدفع الضرر عن نفسه بالرجوع على الغار ١٤/ (٣٤٣)
- للمقلد أن يقلد من شاء ٣٣/ ١٢٢
- للمكره أن يرجع على المجرير ببدل المكره عليه ١٤/ (٥٧٩)
- للموصى له أن يتصرف قبل القبض ١٤/ ١٤٢
- للنساء مع الرجال شهادة أصلية ٢٥/ (٣٠٧)
- للهي صيغة تخصه وتدل عليه ٣١/ ١٤٦، ١٥٦
- للوائل أحكام ما تفضي إليه من المقاصد ٥/ ٥٤٧
- للوائل أحكام المقاصد .. ١/ ٤٦٤ - ٢/ ٥٥٤، ٥٥٧ - ٤/ ٢٨٣، (٢٩٩)، ٣١٥، ٣٧١ - ٥/ ٥٥٠ - ٩/ ٤٩٣ - ١٢/ ٢٤٠، ٢٤٢ - ١٣/ ١٥٣، ١٥٦ - ٢٥/ ١٢٠ - ٣٠/ ٥٢ - ٣١/ ٢٨٠
- للوكيل المفوض التصرف في كل شيء لموكله ٢٣/ (٨١)
- لم يبلغ ذو حق في حق أن يطاع في معصية الله ١٢/ (٢٢١)
- لم يتعدنا الله بالأحكام العاطلة عن الدلائل ٢٧/ (٣٠٧)
- لم يرد الشرع إلا بما أوجبه العقل أو جوزه ٣/ ٢١٧
- لم يسعنا ترك ما أيقنا أننا أمرنا به إلا بيقين ٦/ (٣٤١)
- لم يشرع الله سبحانه حكماً إلا لمصلحة عاجلة أو آجلة أو عاجلة وآجلة ٣/ (٣٤٧) - ٢/ ٥٥٧
- المتعدي إذا أئلف المنفعة المقصودة من الذات فكأنه أئلف جميعها ٢٦/ ٢٣١
- لمن خشي التلف جوعاً أو عطشاً إثارة غيره ٨/ ٣٤
- لمن شغل بشيء من أعمال المسلمين أخذ الرزق على عمله ٢٦/ (٣٩٧)
- الله تعالى أباح الطيبات وحرم الخبائث ٩/ ٥٨١
- الله تعالى أحل الطيبات وحرم الخبائث ٩/ ٥٦١، [٥٧٣]
- الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيباً ٩/ ٥٧٠، ٥٧١
- الله تعالى لا يرضى بالحيل على تجاوز أوامره ونواهيه ٤/ (٥٤٣)
- الله طيب لا يقبل إلا طيباً ٩/ ٥٧٠
- الله قد حرم الخبائث ٩/ (٥٧٣)
- الله لا يقبل إلا الطيب ٩/ ٥٧١
- لهن مثل الذي عليهن بالمعروف ١/ ٤٧٤
- اللهو واللعب أصلهما على الإباحة إلا أن يقوم دليل على التحريم ٢٦/ ٤٧٤

- لو اجتمع على بيت المال حقان ضاق عنهما واتسع لأحدهما صرف فيما يصير منهما دينا فيه [٤١٣]/٢٦، ٤١٧، ٤١٨
- لو اجتمعت الأسباب تداخلت إن تساوت ١٥٢/١٩
- لو اختلف على المستفتي جواب مجتهدين فإنه يتخير ويعمل بقول من شاء منهما ١١٣/٣٣
- لو اختلف اللسان والقلب فالعبرة بما في القلب ٤٨١/١
- لو أعييرت القيميات على أن تستهلك تكون قرضا ٥٦٤/٢٢
- لو تدل على انتفاء الشيء لانتهاء غيره ٣٢/٥٤٩
- لو تعارض الحظر والإباحة يقدم الحظر ٤٤٦/١
- لو تعارض الموجب والمسقط يغلب المسقط ٤٤٦/١
- لو تعارض الواجب والمحظور يقدم الواجب ٤٤٦/١
- لو تعارض الواجب والمسنون وضاق الوقت عن المسنون قدم الواجب ٤٤٧/١
- لو تعارض الواجبان يقدم أكدهما ٤٤٦/١
- لو تفيد امتناع الجواب لامتناع الشرط ٣٢/٥٥٥
- لو تكررت واقعة لمجتهد لم يذكر الدليل الأول وجب تجديد النظر ٣٣/١٤٠
- لو حرف امتناع لامتناع [٥٤٩]/٣٢، ٥٥٢، ٥٥٦، ٥٦٠، ٥٦٢، ٥٧٤، ٥٨٥، ٦٠٨، ٦٢٠، ٦٣٠
- لو حرف امتناع للجواب لامتناع الشرط ٣٢/٥٤٩
- لو حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ٣٢/٥٥٠
- لو حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه ٣٢/٥٥٠
- لو خرج ملك أحد من يده بدون تعدي أحد آخر عليه يتبع الأقل في القيمة الأكثر ١١/٦٠٩
- لو خرج ملك أحد من يده بلا قصد يتبع الأقل في القيمة الأكثر ١١/٦٠٩
- لو دالة على امتناع الشيء لامتناع غيره ٣٢/٥٤٩
- لو رجع المجتهد عن فتواه في مسألة جاز للعامة تقليده في المرجوع عنه ٣٣/١٣١
- لو عم الحرام الأرض جاز استعمال ما تدعو إليه الحاجات والضرورات ٣/٥٦٣
- لو عم الحرام الأرض جاز أن يستعمل منه ما تمس حاجته إليه دون ما زاد ٣/٥٦٣
- لو عم الحرام أرضا ولم يبق بها حلال جاز تناول قدر الحاجة دون التمتع ولا يتوقف على الضرورة ٣/٥٦٣
- لو عم الحرام جاز استعمال ما يحتاج إليه ولا يقتصر على الضرورة بل على الحاجة ٣/٥٦٤
- لو عم الحرام قطرا بحيث ندر وجود الحلال جاز أخذ المحتاج إليه وإن لم يضطر بلا تبسط ٣/٥٦٤
- لو عمل بالظن في الأشياء ما استقام حكم ٦/٣٣٢
- لو فسدت المساقاة وأتى العامل بالعمل استحق أجره المثل ٢٢/٢٢٥
- لو فوض إلى اثنين لم يستقل أحدهما بالتصرف ١٨/١٥٣

- لو للدلالة على امتناع الجواب لامتناع الشرط ٥٥٦/٣٢
- لو لم يكن حكم الأصل شرعيا لما أفاد حكما شرعيا ١٥٨/٢٩
- لو لمجرد الربط ٥٥٤/٣٢
- لو لمجرد الربط والتعلق في الماضي ٥٥٠/٣٢
- لو نسخ الوجوب بقي الجواز ٧٨٥/٣٣
- لو يدل على امتناع الثاني لامتناع الأول ٥٤٩/٣٢
- اللوازم والعوارض لا تدل على الماهية ٥٦، [٤٩]/٢٧
- لولا تدل على امتناع الشيء لوقوع غيره ٦٢٩/٣٢
- لولا تدل على انتفاء الشيء لوجود غيره ٦٣٠/٣٢
- لولا تقتضي في اللسان امتناع الشيء لوجود غيره ٦٢٩/٣٢
- لولا حرف يدل على امتناع الشيء لثبوت غيره ٦٢٩/٣٢
- لولا حرف يقتضي في الجملة الاسمية امتناع جوابه لوجود شرطه ٦٢٩/٣٢
- لولا حرف يوجب امتناع الفعل لوقوع اسم ٦٢٩/٣٢
- لولي الأمر صلاحية إصدار التشريعات بحسب المصلحة لاستعمال المباح ٣٤٩/٢٦
- للبد ما أخذت تحت تأديته ٣٥٥/١٤
- ليس الاستصحاب بدليل ١٢٤/٣٠
- ليس إلى العباد إبطال قدر العبادات الموظفة ٢٥/١٧ - ٦١٨/٨
- ليس إلى العباد إبطال قدر العبادة الموظفة عليهم بالزيادة والنقصان ٣٤/١٧
- ليس إلى العبد شرع ما ليس بمشروع ٥٩٩/٨
- ليس حكم ما يدخل في العقد على وجه التبعية حكم ما يفرد به ٥٣١/١١
- ليس على رجل بيع فيما لا يملك ٥٣/٢١
- ليس على قاذف الصبي والصبيبة حد ١٦٤/٢
- ليس على المأموم سجود سهو إلا أن يسهو إمامه فيسجد معه ٤٣٩/١٩
- ليس على المحسن من سبيل ٧/١٠
- ليس فعل مثل الشيء باتفاق تكرارا لفعله ٣١، ٢٩/١٠
- ليس في الأخبار ما يعلم صدقه بمجرد إله المتواتر ٢٥٢، ٢٤٨/٢٨
- ليس في الترك نية ١٨٢/١٩ - (٢٣٠)/٦
- ليس في الدماء أيمان إلا القسامة ٢٣٧/٢٦
- ليس في الشرع إباحتة تفضي إلى اللزوم إلا في النكاح ٣١/١٢
- ليس في الشريعة شيء على خلاف القياس الصحيح ٥١٥/٥
- ليس في الشريعة ما يناقض صريح العقل ولا الميزان والعدل ٥١٥/٥

- ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول ٢٠/[١٣٣] ، ١٣٦ ، ١٣٨
- ليس في مال زكاة حتى يحول عليها الحول ٢٠/١٣٧
- ليس فيما أنبتت الأرض من الخضر زكاة ٢٠/١٤٨
- ليس فيما بين الفريضتين زيادة شيء ٢/٥٠٠
- ليس كل حق وصحيح واجبا ٢/٤٢٢
- ليس كل خلاف معتبرا ٩/٢٧٦
- ليس كل سامع للكلام يجب أن يضطر إلى قصد المتكلم ٣٣/٥٠
- ليس كل شيء يصح أن يكتسب يجوز اكتساب كل مكلف له ٢/٤٢٢
- ليس لأحد المسلمين التصرف بالمصلحة العامة ٢/٣٥٨
- ليس لأحد أن يتصرف في ملكه تصرفا يبطل أو يمنع حقا لجاره ١٣/٥٩٨
- ليس لأحد أن يحدث مرجا في ملك غيره ولا يتخذ فيه نهرا ولا بئرا ولا مزرعة إلا بإذن صاحبه ولصاحبه أن يحدث ذلك كله ٢/١٦٤
- ليس لأحد أن يدفع الضرر عن نفسه بالإضرار بغيره ١/٤٨٣ - ٧/٤٦٩ ، [٥٣٩] - ١١/٧٣ ، ٧٥
- ليس لأحد أن يدفع الضرر عن نفسه بضرر يلحقه بغيره ٧/٥٤٣
- ليس لأحد أن يزيل الضرر عن نفسه بالإضرار بغيره ٧/٥٢٧
- ليس لأحد أن يقبض ملك غيره بغير إذنه ١٣/١٤٣
- ليس لأحد أن يقول في شيء حل ولا حرم إلا من جهة العلم وجهة العلم الخبر في الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس ٢/٤٠٧
- ليس لأحد أن ينتفع بالأموال العامة انتفاعا مضرا بذاتها ٧/٥٦٥
- ليس لأحد تحليل ما حرم الله في دينه ولا تحريم ما أحل الله في دينه ٨/٥٩٩
- ليس لأحد الشريكين أن ينفرد بالتصرف في حق مشترك دون رضا شريكه ١٤/١٣١
- ليس لأحد من الشريكين التصرف في المشترك إلا بإذن الآخر ١٤/١٣١
- ليس لأحد من الناس سوى الأئمة أن يحمي ٢٦/٣٥٩
- ليس لأحد الوصيين أن يتصرف دون صاحبه ١٨/١٥٤
- ليس لأحد ولاية إدخال الشيء في ملك غيره بغير رضاه ١٤/٣٠
- ليس لحرام حرمة في الحلال ٨/٣٧٥
- ليس لعرق ظالم حق ١/٤١٩ ، ٢/٤٦٥ - ٢/٤١ - ٨/٤٠ ، ٤٤ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٨٦ ، ٨٨ ، [٩٣] ، ٩٥ ، ٩٩ - ١٣/١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٩
- ليس لعرق ظالم نصيب ٨/٩٣
- ليس لقاتل شيء ٢٤/٣٢١
- ليس للإمام أن يأذن فيما لا مصلحة فيه فضلا عما فيه مضرة ١٨/٢٠٩

- ليس للإمام أن يبرئ من عليه الحق منه ٢١٠/١٨
- ليس للإمام أن يخرج شيئاً من يد أحد إلا بحق ثابت معروف ٢١٠/١٨ - ٣١٧ ، ١٦٤/٢
- ليس للإمام أن يقطع ما لا غنى للمسلمين عنه ٢١٠/١٨
- ليس للإمام ولاية إبطال حقوق الغانمين ٢١٠/١٨
- ليس للإمام ولاية إسقاط حقوق العباد ٢١٠/١٨ [٢٠٩]
- ليس للإمام ولاية النظر في الملك الخاص لإنسان ٢٠٩/١٨
- ليس للإنسان إلا ما سعى ١٠/١٨ - [٦٥٩] ، ٦٤٦/١٢
- ليس للإنسان من فعل غيره نصيب إلا إذا وهبه له ١٢/٦٥٩
- ليس للحمل حكم ١٢/١٢٦
- ليس للراهن الانتفاع بالرهن بدون إذن المرتهن ١١٦/١٤
- ليس للعبد أن يحمل نفسه على ما يخاف منه نزول الضرر بها ٨/٣١١
- ليس للعرق الظالم حق في التملك ٩٥/٨
- ليس للعموم صيغة تخصه ٢٠٣/٣٠
- ليس للقاضي أن يحكم بالصلح إذا استبانت له الحقائق ٥٢٩/٢٤
- ليس للقاضي أن يحكم بالصلح إذا استبانت له الحقائق ولقاضي المظالم الحكم بذلك ٥٥/٢٥
- ليس للكفيل أن يخرج نفسه من الكفالة بعد انعقادها ٢٥٥/٢٣
- ليس للمالك التصرف في ملكه بما يضر جاره ٧/٥٧١
- ليس للمستتاب أن يستتبع غيره إلا بإذن منيه ٩٦/٢٣
- ليس للمظلوم أن يظلم غيره ٨/٦٩
- ليس للمكلف أن يقصد إلى المشقة نظراً إلى عظم أجرها ٤١٣/٣
- ليس للمكلف أن يقصد المشقة نظراً إلى عظم أجرها ٦٢٩/١٢ - ٤٠١ ، [٩٧] ، ٥٠/٤
- ليس للمكلف إيقاع أسباب الرخص بغرض الانحلال من العزائم ٤/١٠٩
- ليس للمؤمن أن يذل نفسه ٥٨٧/٨ - ٢٥٥/١٨ ، ٢٥٩ ، ٢٩٩
- ليس للمؤمن أن يذل نفسه وقد أعزه الله تعالى ٢٥٩/١٨
- ليس للوكيل أن يخرج عما قيده به الموكل ٣٦/١١
- ليس للوكيل أن يوكل غيره فيما وكل فيه ٢٣/٩٥
- ليس لمجتهد أن ينقض باجتهاده ما حكم به حاكم آخر باجتهاده ٣٣/٢٣
- ليس لمن وكل بأمر أن يوكل به غيره ٢٣/٩٥
- ليس لمن وكل بأمر باعتبار الأصل أن يوكل به غيره ١٠٢/٢٣
- ليس لنا خروج من عبادة بشرط إلا في الاعتكاف والحج ٤٩١/٢
- ليس ما أزال مثل الشيء ورفع مزيلاً لنفس الشيء ٣١ ، ٢٩/١٠

- ليس من شرط الفعل المأمور به أن يكون شرطه حاصلًا ٢٧/٧٤٥)
- ليس من شرط الفعل المأمور به أن يكون شرطه حاصلًا حالة الأمر بل يتوجه الأمر بالشرط والمشروط ويكون مأمورا بتقديم الشرط ٢/٤٢٤
- ليس من شروط التكليف الإمكان ٢٨/٩١
- ليس من المخصصات عطف العام على الخاص ٣١/١١٩)
- ليس من نفى وجهل كمن أثبت وعلم ٣٣/٣٤٥)
- ليس النسيان عذرا في حقوق العباد ١٢/٤١٢
- ليس يحل بالحاجة محرم إلا في الضرورات ٢/٣٢٥
- ليس ينسخ فرض أبدا إلا أثبت مكانه فرض ٢/٤٠٧
- ما أباحه الاضطراب أباحه الإكراه ١٢/٥٢٧
- ما أبطل عمده الصلاة اقتضى سهوه السجود وما لا فلا ١٩/٤٣١)، ٤٣٦
- ما أبطل عمده يسجد لسهوه ١٩/٤٣١)
- ما أبطل الفرض أبطل التطوع ١١/٤٣٤ - ١٧/٢٥٨، ٣٥٩، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٨، [٣٧٥]
- ما أبطل الوضوء أبطل التيمم ١٩/٢٨١)
- ما أبيح اتخاذه للانتفاع به جاز بيعه ٢١/٩٧
- ما أبيح للحاجة لم يجز أخذ العوض عليه ١٥/٢١٥)
- ما أبيح للحاجة يقدر بقدرها ٧/٢٧٩
- ما أبيح للضرورة يتقدر بقدرها ١/٣٠٤ - ٢/٣١
- ما أبيح للضرورة يقدر بقدرها ١/٤٠٥ - ٢/٤٢٩ - ٧/١٥٨، (٢٦٨)، ٣٧٤، ٣٧٦، ٤٧٤ - ١٠/١١٩، ١٢٢
- ما أبين من أجزاء الحيوان في حال الحياة فهو ميت ١٩/١٠٧)
- ما أبين من الحي إن كان جزءا فيه دم فهو نجس ١٩/١٠٨
- ما اتصل بالمصلحة العامة لم يراع فيه المعنى الخاص ٢/٣٤٧
- ما أتى به المكلف في حال الشك لا على وجه الاحتياط ولا لامتناع الأمر فوافق الصواب في نفس الأمر فإنه لا يجزئ ١٧/٢٩٣)
- ما أثبت التحريم المؤبد إذا طرأ على النكاح قطعه ٢٣/٣٦٩
- ما اجتمع حق الله وحق العبد إلا وقد غلب حق العبد ١٦/٨٥
- ما اجتمع فيه القول والفعل فهو أكد مما لم يرد فيه إلا أحدهما ٢٨/٤٨٩)
- ما أجرى مجرى الخطأ فحكمه حكم الخطأ ١٢/٥٠٨، ٥١٨
- ما احتاج إلى بيعه وشرائه عموم الناس فإنه يجب أن لا يباع إلا بثمن المثل إذا كانت الحاجة إلى بيعه وشرائه عامة ٢١/٣٣٠

- ما احتيج إلى بيعه فإنه يوسع فيه ما لا يوسع في غيره.....[١٨٥]/٢١
- ما احتيج إليه فلا زجر فيه ولا كراهة[٣٣٧]/٧
- ما أخذ في الحرام حرام.....[٣١٩]/٩
- ما أدرك بالسمع استوى فيه الأعمى والبصير كما أن ما أدرك بالبصر استوى فيه الأصم والسميع٢١٩/١٠
- ما أدى إلى الحرام فهو حرام.....[٢٣٩]/١٢
- ما أدى إلى المحظور محظور.....٥٤٤/٤
- ما أدى إلى مكروه فمكروه[٢٤٥]/١٢
- ما أدى بإثباته إلى نفيه انتفى من أصله.....٥٣٢/٢٩ - ٥٠٦/٩
- ما أدى ثبوته إلى سقوطه وسقوط غيره سقط٥٠٨/٩
- ما أدى من الحيل إلى إسقاط حق الغير فهو مذموم منهى عنه[٣٦١]/١٣
- ما أدى وجوده إلى عدمه باطل من أصله.....[٥٠٢]/٩
- ما أذن في إتلافه غير مضمون٤٢٦، (٤٢١)/١٤
- ما أذن في إتلافه لا يضمن[٤٢١]/١٤ - ٤٦٨/١
- ما أريد به الله فلا رجوع فيه.....[٩٣]/١٧
- ما أريد به وجه الله تعالى فلا بأس أن يصرف بعضه في بعض.....[٥٢٣]/١٣، ٥٢٧
- ما استحال إلى صلاح فهو طاهر.....١٦٦/١٩ - ٥٧٧، ٥٧٤/٩
- ما استحق بالكفر سقط بالإسلام[٣٩]/١٨ - ١٢٦/٩، ٤٣
- ما استحق تأجيله لم يلزم تعجيله[٥٦٧]/١٣
- ما استحق الترتيب في فرضه استحق الترتيب في مسنونه٢٢١، ٢٢٠/١٧
- ما استحق قطعه بالنص لم تضمن سرائته.....٨٣/٢٦
- ما استغرقت حاجة الإنسان فهو كالمعدوم في جواز الانتقال إلى البدل ١١/٣٣٩، ٣٤٠، [٣٤٦]/٣٤٧،
- ما أسكر كثيره فقليله حرام.....٤١٧/١
- ما اشترط القبض لصحة عقده لا يصح التصرف٤٣٧/١٦ - ١٤٢/١٤
- ما اشترط لصلاة الفرض اشترط للنفل٥٨١/١٩
- ما اشتمل على معنى مشترك بين سائر الأخبار الواردة في مشتبهات الحوادث بحيث يكون المعنى التضمني أو الالتزامي داخلا في متفرقاتها فهو المتواتر المعنوي[٢٦٧]/٢٨
- ما أصله التحريم فلا يستباح بالشك[١٠٩]/٧
- ما أصله الحظر فلا يحل إلا بيقين[١٠٩]/٧
- ما أصله غير الضمان لا يوجب اشتراط الضمان فيه ضمانا كما أن أصل ما كان مضمونا لا يبطل ضمانه بالشرط[٣١٦]/١٥

- ما أطلقه الشارع عمل بمطلق مسماه ووجوده ولم يجز تقديره ١١/ (١٠٦)
- ما اعتبرت له النية لم ينعقد بدونها ١/ ٣٨٣
- ما اعتبرت مظنته لا يلتفت إلى حقيقته ٢٠/ ٤٦
- ما اعتبرت مظنته لم يلتفت إلى حقيقته ٣/ ٤٢٥
- ما اعترض من الإسلام قبل تمام المقصود بالعقد يجعل كالمقترن بحالة العقد. ١٦/ (١٨٧)، ١٩٢
- ما أفاد العلم اليقين من الأدلة العقلية والصرائح النقلية فهو من الأصول ٣١/ ٤٦٦ - ٣٢/ ٤٩٨
- ما أفسد الفرض أفسد النفل ١٧/ (٣٧٥)
- ما أفضى إثباته إلى نفيه كان باطلا ٩/ [٥٠١] - ١٠/ ٦٢
- ما أفضى إلى إبطال المعقود بالعقد كان ممنوعا منه في العقد ١٦/ ٥٤٧
- ما أفضى إلى الحرام فهو حرام ١٢/ ٢٩٢، ٢٩٤
- ما أفضى إلى حرام فهو حرام ٤/ ٣٩٥، ٣٩٦
- ما أفضى إلى حفظ كيان الفطرة يعد واجبا وما أفضى إلى خرق عظيم لها يعد محظورا ٢/ ٥٦٥
- ما أفضى إلى المحال فهو محال ٢/ ٤٣٥ - ٢٧/ [٨٧]، ٩٠
- ما أقامه الشارع مقام الشيء لا يلزم إعطاؤه حكمه من كل وجه وقد يقوم مقامه من كل وجه ١٢/ (١٦٥)
- ما اقتضى عمده البطلان اقتضى سهوه السجود إن لم يبطل سهوه ١٩/ (٤٣١)
- ما امتنع وجوده لا يقبل الملكية ١٥/ ١٨٩، ١٩٢
- ما أمر بقتله فهو حرام ٢٤/ (٥١٩)
- ما أمر بقتله لا يجوز بيعه ٢١/ ٨٢
- ما أمر بقتله من الحيوان فأكله حرام ٢٤/ ٤٨٢، [٥١٩]
- ما أمضي بالاجتهاد لا ينقض باجتهاد مثله ٨/ (٣٩٥)
- ما أمكن ضبط صفته ومعرفة قدره صح السلم فيه ٢١/ (٣٩٣) - ٢٢/ ٣٧٣
- ما أمكن مباشرته بالجناية لا يجب القود فيه بالسراية ٢٦/ ٧٣
- ما أمكن المشي عليه إذا استتر به محل الفرض جاز المسح عليه ١٩/ (٢٢٧)
- ما أمكن نفي الجعالة عنه منعت الجعالة من صحته ٢٢/ ١٦٣
- ما انتفى في بعض الجنس فهو متنف في سائر ١٠/ ٥٠٢
- ما أنيط الحكم بذاته أشد مما أنيط به لوصفه ٩/ ٥٢٤
- ما أهدى إلى الولاية لمنعتهم فهو لبيت مال المسلمين ٢٦/ [٤٢٩]
- ما أوجب أعظم الأثرين بخصوصه هل يوجب أهونهما بعمومه ٩/ (٢٨٥)
- ما أوجب أعظم الأمرين ٩/ ٢٨٨
- ما أوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب أدونهما بعمومه ٢/ ٦١

- ما أوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب أدونهما معه ٢٩١/٩ (٢٨٥)، ٢٩١
- ما أوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب أصغرهما ٢٩٠/٩ (٢٨٥)، ٢٩٠
- ما أوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب أهونهما ٣١٠/٩ (٢٨٥)، ٢٩١، ٥٠٧/١
- ما أوجب الله ابتداء أولى بالتقديم مما أوجبه بناء علي وجود سبب من المكلف ١٤٤/١١
- ما أوجب الله فيه التتابع لم يجز تفريقه قطعاً وما أوجب فيه التفريق هل يجوز تتابعه ١٥٩/١٠
- ما أوجب فسخ النكاح استوى فيه ما قبل الدخول وبعده ٤٢٧/٢٣
- ما أيس من معرفة صاحبه يصير من أموال بيت المال ٢٦/٢٦ (٤٢١)
- ما بذمة لا يباع قبل قبضه ٣٩٧/٢١
- ما بطن من العيوب فالطريق هو الرجوع إلى أهل البصر بها ٩/٩ (٤٤٤)
- ما بعد العقد يلحق بالعقد ١٥/٧١
- ما بعد الغاية مخالف لما قبلها ٩٩/١١
- ما بعد الفاء يجوز أن يكون سابقاً ٥١٤/٣٢، ٥١٠
- ما بني على باطل فهو باطل ٩٨/٢١ - ١٧٥/٢٥ - ٢٧/٦٤٠
- ما بني على الحاجة لا يلزم فيه اطرادها وانعكاسها ٣/٤٧٥
- ما بني على الرفق جاز فيه من المسامحة ما لم يجز في غيره ٧/٧ (٤٥٩) - ٢٢/٣٨٧
- ما بني على الرفق يجوز فيه من المسامحة ما لم يجز في غيره ١٣/٢٥١ - ٢٢/٣٨٨
- ما به الضمان هل هو قيمة يوم التلف أو يوم الأداء ١٥/٧
- ما به يترك الحرام واجب ٢٧/٥٦٩
- ما تبيحه الضرورة يجوز الاجتهاد فيه حال الاشتباه ٧/٤٣٧
- ما تبيحه الضرورة يجوز التحري فيه حالة الاشتباه ٢/٣٧٠
- ما تجب الزكاة في عينه يزول بزوال عينه ٢٠/١٢٦
- ما تجب الزكاة فيه من غير حول لا يجوز تعجيل زكاته قبل الوجوب ٢٠/١٣٩
- ما تجب فيه الزكاة من الأموال فإنما نصابه بنفسه دون غيره ٢٠/١٠٤
- ما تجري النيابة في إيفائه بالكفالة بمثله صحيحة ٢٣/٢٢٩
- ما تجوز فيه النيابة تصح فيه الوكالة وما لا فلا ٢٣/٥٥
- ما تدعو الحاجة إلى الانتفاع به من الأعيان ولا ضرر في بذله لتيسره وكثرة وجوده أو المنافع المحتاج إليها يجب بذله مجاناً ١٨/٣١٧
- ما تدعو الحاجة إلى الانتفاع به من الأعيان ولا ضرر في بذله لتيسره وكثرة وجوده أو المنافع المحتاج إليها يجب بذله مجاناً بغير عوض ١٨/٣١٥
- ما ترجح مصلحته أو مصالحه على مفسدته أو مفسده فيباح ٢/٥٥٨
- ما تردد بين الإحسان والمعاوضة لم يجز فيه الغرر ١٥/٤٧٢

- ما تردد بين أصليين يجري فيه الخلاف ١٣٠/١٠
- ما تردد بين أصليين يوفر حظه عليهما ٣١٩/٢٥ - ٢٦٢ - ١٠/١٢٩ - ٢٥٤/٩
- ما تردد بين الواجب والبدعة فعليه أن يأتي به احتياطاً وما تردد بين البدعة والسنة يتركه ٢٥/١٧ ، ٣٠
- ما تردد من أفعال النبي ﷺ بين الجبلي والشرعي فعلى أيهما يحمل ٣٧٩/٢٧
- ما تردد من أفعاله بين الجبلي والشرعي فعلى أيهما يحمل ٢٨/ [٤٧٣]
- ما تردد من أفعاله بين الجبلي والشرعي فيه تردد ٢٨/ (٤٧٣)
- ما تستغرقه حاجته كالمعدوم في جواز الانتقال إلى البدل ١٤٨/١٢
- ما تعتبر فيه الموالاة فالتدخل القاطع لها مضر ٤٦/٩ - ١٠/١٠٠ ، (١٤٧) - ١٧/٤٠٣ ، ٤٠٥
- ما تعتبر له النية يكتفي فيه بوجودها في أوله ٣٨٣/١
- ما تعذر الاحتراز عنه لا يضمن ٢٣٦/٧
- ما تعذر الوقوف على حقيقته يعتبر فيه العلامة ١٢٢/١١
- ما تعلق بالشركة من إزالة الملك استوى فيه المسلم والذمي ٣٦٧/٢٦
- ما تعلق بالعين مقدم على ما تعلق بالذمة ١٣/٦٨ ، [٤٣٧] ، ٤٤٤
- ما تعلق به وجوب الفدية لا يفسد الحج ٢٠/٤٢١
- ما تعم به البلوى تقبل فيه الآحاد ٢٨/ (٢٩٣)
- ما تعم به البلوى لا يثبت بأخبار الآحاد ٢٨/ ٢٩٤
- ما تعين أصله بنفسه لم يشترط فيه تعيين النية ٦/ (٢٣٧)
- ما تعين من الوصف شرعاً يكون كالمذكور نصاً ٨/ ٦٠٨ - ١١/ ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٥ ، [٣٨٩]
- ما تغير من عسر إلى يسر بعذر ٧/ ٣٥٩
- ما تقدر بالشرع لم يختلف حكمه بالزيادة والنقصان ٨/ (٦١٧)
- ما تقدم من الخطاب يصير كالمعاد في الجواب ١٠/ ٥٣١ - (٢٢٩)
- ما تقرر في الذمة لا يكون معيناً ١٣/ ٣٣١
- ما تقف صحته على القبض لا يبطل بالشرط الفاسد ما أمكن ١٥/ (٣٤١) ، ٣٤٢
- ما تكامل فيه النماء لا يعتبر فيه الحول ٢٠/ ٤٤
- ما تكلم به السكران في شيء جاز عليه ٢/ ١٦٤
- ما تكون صورة فعله كافية في تحصيل مصالحه فلا يحتاج إلى النية ٦/ (٢٦٩)
- ما تلف بعمل الأجير المشترك مضمون ٢٢/ (١٢٥)
- ما تلقاه الناس بالقبول من أخبار الآحاد فهو عندنا في معنى المتواتر ٢٨/ (٢٨٧)
- ما تميز بنفسه لا يحتاج إلى نية ٦/ (٢٣٧) - ١٧/ ٤٦٠ ، ٤٦١
- ما تناوله العقد تبعاً يجب تسليمه تبعاً ١٦/ ٣٣١
- ما تهلكه الجائحة من الثمار من ضمان البائع ٢١/ (٣٠٩)

- ما تواتر ناقلوه وأجمع السلف على قبوله لا يبحث عن عدالة ناقله ٢٤٨/٢٨
- ما توقف على التقويم وعرض على أهل الخبرة وحكموا بالتقويم تقريرا فهو المتبع ٩/ (٤٤٧)
- ما تولد عن المباح فهو معفو عنه ٣٥٤/٢
- ما تولد من المباح فهو معفو عنه ١٠٠، ٨، ٨/١٢
- ما تولد من مضمون وغير مضمون هل يغلب فيه جانب الضمان ١٤/ (٤٨٧)
- ما ثبت أصله بالحاجة لم يتوقف إثباته وتصحيحه في حق الأحاد على قيام الحاجة ٣/ ٤٨٤
- ما ثبت بالإجماع لا ينسخ ٢٩/ (٩١)
- ما ثبت بالإجماع يجوز تعليقه وإلحاق غيره به ٢٩/ (٢١١)
- ما ثبت بالسنة المتواترة مقدم على ما ثبت بالقياس ٣٣/ ٢٦٢
- ما ثبت بالشرع مقدم على ما ثبت بالشرط ٢/ ٦١ - ١١/ ٢٨٤
- ما ثبت بالظاهر يجوز إبطاله بالإقرار ٨/ ٣٤١
- ما ثبت بالقياس يجوز القياس عليه ٢٩/ ٢٠٤
- ما ثبت بالنص لا يفتر إلى ثبوته بالقياس ٢٩/ (٢١٧)
- ما ثبت بالنص مقدم على ما ثبت بالظاهر ٣٣/ (٥٨١)
- ما ثبت بدلالة اللفظ فهو كالمفوض ٢٥/ ٢٣٩، ٢٤٠
- ما ثبت بزمان يحكم ببقائه ما لم يوجد دليل على خلافه ١/ ٤٤٤، ٥١٥ - ٢/ ٣٨
- ما ثبت بزمان يحكم ببقائه ما لم يوجد المزيل ٦/ (٤٠٤) - ٧/ ٣١
- ما ثبت بسبب العذر يبطل بزواله ٧/ ٣٠٧
- ما ثبت بطريق الاقتضاء يجعل ثابتا للضرورة ٣٢/ (٣٣)
- ما ثبت بطريق مقطوع به أقوى مما ثبت بطريق غير مقطوع به ٢٩/ ١٨٧
- ما ثبت بمقتضى النص فهو كالمنصوص ٣٢/ (٢٥)
- ما ثبت بيقين فلا يبطل بخوف سهو لم يتيقن ٦/ (٣٣٤)
- ما ثبت باليقين لا يرتفع إلا بيقين ١٩/ ٢٠٨
- ما ثبت بيقين لا يرتفع إلا بيقين ١/ ٣٩٤ - ٢/ ٢٤٨ - ٦/ ٣٨٤، ٣٨٦ - ٧/ ١٤
- ما ثبت بيقين لا يزول إلا بيقين ٦/ ٣٣٥ - ٣٣/ ٦٧٩
- ما ثبت بيقين لا يزول إلا بيقين مثله ٦/ ٣٢١، ٣٢٣، [٣٣٤]، ٣٤٢ - ٧/ ١٤ - ١٣/ ١٧٩
- ما ثبت تبعا لا يراعى فيه شرائط الأصل ١١/ (٥٣٧)
- ما ثبت الحكم مع ثبوته وزال مع زواله لا يلزم كونه علة ٢٩/ ٥٢٣
- ما ثبت خصوصه بالاتفاق جاز تخصيصه بخبر الواحد عندنا ٢/ ٤٢١
- ما ثبت شرعا من حق لازم لا يسقط بالإسقاط ٢٤/ ٢٩٥
- ما ثبت ضرورة غيره كان عدما في حق نفسه ١٢/ ٦٨، ٦٩

- ما ثبت ضرورة لشيء يكون حكمه كحكمه ١٢/ (٦٧)
- ما ثبت ضرورة للشيء يكون حكمه كحكمه ١٢/ (٦٧)
- ما ثبت ضمنا لشيء لا يثبت قبله ١١/ ٤٣٠
- ما ثبت على خلاف الدليل في الواجب هل تلحق به النوافل ٧/ ٣٧٤
- ما ثبت على خلاف الدليل للحاجة قد يتقيد بقدرها وقد يصير أصلا ١٥/ ٢١٨
- ما ثبت على خلاف الدليل للحاجة قد يتقيد بقدرها وقد يصير أصلا مستقلا ٧/ ٢٨٠ ، ٣٧٦ ، (٣٧٣)
- ما ثبت على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه ٢/ ٣٠ ، ٣٢٤
- ما ثبت على خلاف القياس لا يقاس عليه ٢/ ٣٩
- ما ثبت في الذمة إذا عين يعطى حكم المعين ١٣/ ١٢٣
- ما ثبت في الذمة بيقين لا يزول عنها إلا بيقين ٦/ (٣٨٣)
- ما ثبت في الذمة لا يسقط بالموت ١٣/ ٢٧٤
- ما ثبت في الذمة لم يسقط بالتلف ١٣/ ٣٣٠ ، ٣٣١
- ما ثبت في ضمن الشيء يكون حكمه حكم ذلك الشيء ١١/ (٥٦٣)
- ما ثبت في العقود ثبت في الفسوخ ١٥/ (٤٤٢)
- ما ثبت في الفسوخ ثبت في العقود ١١/ ٥٣٤
- ما ثبت فيه خيار المجلس يثبت فيه خيار الشرط إلا ما شرط فيه القبض ٢/ ٤٨٢
- ما ثبت لجماعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك ١٣/ ٤٠٨ - ١٨/ (١٥٣)
- ما ثبت لجماعة فهو على سبيل الاشتراك ٢١/ ٥٠٨
- ما ثبت لعذر بطل بزواله ٧/ (٢٩٩) ، ٣٥٠
- ما ثبت للأعم من اللوازم كان ثابتا للأخص ٢٧/ ١٨٦
- ما ثبت للأعم من اللوازم كان ثابتا للأخص ضرورة ثبوت الأعم ٢٧/ ١٨٧
- ما ثبت للشيء ثبت لمثله ٣/ ٢٦١
- ما ثبت للضرورة يقدر بقدرها ٧/ ٣٠٠
- ما ثبت يكون باقيا ما لم يوجد الدليل المزيل ٦/ (٤٠٣)
- ما جاز أخذ العوض عليه في الإجارة من الأعمال جاز أخذه عليه في الجعالة وما لا يجوز أخذ الأجرة عليه في الإجارة لا يجوز أخذ الجعل عليه ٢٢/ ١٥٨
- ما جاز اشتراط جميعه جاز اشتراط بعضه ٢/ ٣٥١ ، ٣٥٢
- ما جاز أن يعلق الحكم عليه نطقا جاز أن يعلق الحكم عليه استنباطا ٢٧/ ٤٣٠ - ٣١/ ١٨٢ ، ٢٠٠ ، ٢٧٨ - ٣٢٢/ ١٥٦ ، ٣٣٨
- ما جاز أن يكون ثمننا في البيع جاز أن يكون أجرة في الإجارة ٢٢/ ١٨ ، [٢٣]

- ما جاز أن يملك بالهبة أو بالميراث جاز أن يكون صداقا وإن لم يصلح ثمنا في البيع ٣٨٦/٢٣
- ما جاز إيراد العقد عليه بانفراده صح استثناؤه منه ٣٢٤/١٦
- ما جاز به تخصيص العام جاز به تقييد المطلق ٦٣٧/٣٠
- ما جاز بيعه جاز رهنه إلا في ثلاثة أشياء ٢٩٢/٢
- ما جاز بيعه جاز رهنه وما لا فلا ٥٠٣/٢
- ما جاز بيعه جاز فيه الصدقة والهبة والرهن ٢٥٨/٢٢
- ما جاز بيعه جازت هبته وما لا فلا [٢٥٧]/٢٢
- ما جاز بيعه من الأعيان جاز هبته ٢٥٧/٢٢
- ما جاز بيعه منفردا جاز استثناؤه من المبيع ١٤٦/٢١
- ما جاز تبعا فلا ينفرد بعقد ٣٢٧ ، ٣٢٤/١٦
- ما جاز تعليقه بالشرط لا تبطله ٣٤٢ ، [٣٣١] ، ٣٠٤/١٥ - ٢٥٧/١٣
- ما جاز تعليقه بالشرط لا تفسده ٣٤/٢٤ - ٤٦ ، ٤٤/٢٣ - ٣٣٤ ، ٣٠٧/١٥
- ما جاز تعليقه بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد (٣٣١)/١٥
- ما جاز السلم فيه جاز إقراضه ٣٧٨/٢٢
- ما جاز السلم فيه جاز إقراضه وما لا فلا (٣٧٣)/٢٢
- ما جاز السلم فيه جاز قرضه وما لا فلا ٤٠٢ ، ٤٠٠ ، [٣٧٣]/٢٢
- ما جاز فرضه جاز نقله ٣٧٣ ، [٣٧١] ، ٣٦٨ ، ٣٦٧ ، ٣٦٥/١٧ - ٤٣٤/١١
- ما جاز فعله سقط فرضه (١٨٦)/١٢
- ما جاز في البيع جاز في الصلح وما بطل فيه بطل في الصلح ٥٦٠/٢٤
- ما جاز في النفل جاز في الفرض ٣٨٠/١٧
- ما جاز في النفل جاز في الفرض إلا بدليل (٣٧٦)/١٧
- ما جاز في النفل جاز في الفرض مثله [٣٧٦] ، ٣٦٦ ، ٣٦٥/١٧
- ما جاز فيه التخير لا يجوز تبغيضه (١٨٥)/١٠
- ما جاز فيه التخير لا يجوز فيه التبغيض إلا أن يكون الحق لمعين ورضي ٥٨٩ ، [١٨٥]/١٠
- ما جاز لحاجة يتقدر بقدرها ١١٩/١٠ - ٣٧٤ ، [٢٩٣]/٧ - ٥٦٨/٣
- ما جاز لحاجة يتقدر بقدرها ٤٧٤/٧
- ما جاز لعذر امتنع بزواله (٢٩٩)/٧
- ما جاز لعذر بطل بزواله ، ١٦٨/٧ - ٥٦٨ ، ٥٦٥/٣ - ٣٩ ، ٣١/٢ - ٥١٣ ، ٥١٢ ، ٤٠٥/١
- ٢٥٦ ، ٢٦١ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٩٣ ، [٢٩٩] ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٤٨ ، ٣٧٤ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ - ٩/
- ١٥٩ - ١٢٠/١٠ - ١٢-٥٩٦/١٢ - ١٢٨/٢٦ - ٣١٢/٢٩
- ما جاز لعذر بطل عند زواله ١٢٢/١٠ - ٢٩٥/٧

- ما جاز لعذر يبطل بزواله ٣٠٧/٧
- ما جاز لعذر يقدر بقدر عذره ١٢٨/٢٦
- ما جاز للحاجة يقدر بقدرها ٢١٩/١٥ - ٢٦٨/٧
- ما جاز ورود النص به ساغ فيه القياس عند قيام الدلالة عليه ١٩٦/٢٩
- ما جاز وقفه جاز وقف جزء منه مشاع [٤٤٣]/٢٢
- ما جازت الاستنابة في فرضه جازت في نفعه ٣٧٣، ٣٧١، ٣٦٦/١٧
- ما جازت الصلاة معه عند العذر يستوي فيه أن يفعل بدله (٥١٩)/١٩
- ما جاور النجاسة تنجس (١٣٩)/١٩
- ما جاوز حده انعكس إلى ضده ٥١٦، (٥٠٩)/٩
- ما جرى فيه الربا في التفاضل دخل قليله وكثيره في ذلك ٣٥٤/٢
- ما جعل إلى اثنين لم يجز أن ينفرد به أحدهما [١٥٣]/١٨ - ١٣٢/١٤
- ما جعل الله على المحسنين من سبيل ٢٦١/٢
- ما جعل غاية تعلق الحكم بأوله ١٠٠، ٩٩/١١
- ما جعله الله مسبيا عن شيء فقصد العبد رفع هذا المسبب لغو (٤٦١)/٤
- ما جهل أمره فهو على السلامة (٤٨٥)/٦
- ما جهلت أربابه فهو من الجهات التي يعمر بها بيت المال (٤٢١)/٢٦
- ما جوز للحاجة لا يجوز أخذ العوض عليه ٣٢٠، ٣١٦/١٨ - ٢٢٢، ٢٢١، [٢١٥]/١٥
- ما جوز للحاجة لا يجوز أخذ العوض عنه ٢٢٢/١٥
- ما حال بينك وبين الأرض فهو منها ١٦٥/٢
- ما حدث من الغلات قبل الموت فإنه من جملة مال الموصي (١٢١)/٢٤
- ما حده الشرع لا تجوز زيادة فيه ولا نقصان [٦١٧]/٨
- ما حرم أخذه حرم إعطاؤه ٤٤٠/١ - ٣١/٢، ٤٠، ٦٠، ١٩٩، ٢١٤، ٢٤١، ٢٥٧ - (٢٨٥)/١٢، ٢٨٧، ٢٩٤، ٣٤٦ - ١٠٧/١٤
- ما حرم أخذه حرم إعطاؤه إلا للضرورة ٢٩٢، [٢٨٥]/١٢ - ٣٠٢/١٠
- ما حرم استعماله حرم اتخاذه ٤٤٠/١ - ٦١/٢، ٢٠٠، ٢١٤ - ٢٨٦/١٢، ٢٨٧، [٢٩١]، ٣٤٦ - ٢٢٢/١٤، ٢٢٦ - ٥٢/٣٠
- ما حرم استعماله حرم بيعه ٨٩/٢١
- ما حرم استعماله مطلقا حرم اتخاذه على هيئة الاستعمال (٢٩١)/١٢
- ما حرم الانتفاع به لا يجب ضمانه ٣٢١/١١
- ما حرم بالنسب حرم من الرضاعة مثله ٦٢٠/٢٣

- ما حرم تحريم الوسائل فإنه يباح للحاجة أو المصلحة الراجعة ٤ / (٣٦٧)
- ما حرم سدا للذريعة أبيع للمصلحة الراجعة ٢ / ٣٧٠ ، ٥٦٠ - ٤ / ٢٩٤ ، ٢٩٧ ، [٣٦٧] ، ٣٧٢ -
١٢ / ٢٣٠ - ٣٠ / ٥٢
- ما حرم سدا للذريعة أخف مما حرم تحريم المقاصد ٢ / ٥٦٠ - ٤ / ٣٧١
- ما حرم الشارع خبيثا ولا ضارا إلا أباح لعباده طيبا بإزائه أنفع لهم منه ٣ / (٥٠٧)
- ما حرم على الآخذ أخذه حرم على المعطي إعطاؤه ١٢ / (٢٨٥)
- ما حرم على البالغ وجب على الصبي منعه منه ١٨ / ٣٦٨
- ما حرم على الرجال البالغين فعلى الولي أن يجنبه الصبيان ١٢ / ٣٦٠ ، ٣٩٦ ، ٣٩٨ - ١٨ / (٣٦١)
- ما حرم على الرجل فعله حرم عليه أن يمكن منه الصغير ١٨ / (٣٦١)
- ما حرم على المكلف منع منه الصغير حتما ١٨ / [٣٦١]
- ما حرم فعله حرم طلبه ١ / ٤٤٠ - ٢ / ٣١ - ١٢ / ٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ ، [٣٤٥] - ١٤ / ١٢٦ ، ١٢٨
- ما حرم فعله حرم طلبه إلا في مسألتين ٢ / ٢٣١
- ما حرم فعله حظر طلبه ١٢ / (٣٤٥)
- ما حرم لا لعينه بل لعارض فالتعريض به جائز ٩ / ١٠٧
- ما حرم لذاته أشد مما حرم لوصفه ٩ / ٥٢١ ، ٥٢٤
- ما حرم لسد الذرائع فإنه يباح عند الحاجة والمصلحة ٢ / ٥٦٠ - ٤ / (٣٦٧)
- ما حرمه الله تحريما مطلقا لا يباح إلا إذا وجد سبب حله ٩ / ٥٢٢
- ما حصل استحالة رفعه ٢٧ / (٩٣)
- ما حصل بأكثر من ثمن المثل يجوز له الانتقال إلى البدل ١١ / ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، [٣٦١]
- ما حصل قبل أوانه لا يعتد به ٨ / (٦٢٧)
- ما حظر بمعنيين لا يجوز إطلاقه إلا بوجود معنيين ٢ / ٣٣٦
- ما حكم به القاضي لا يجوز نقضه ٢٦ / ٣٠٤
- ما حكم به القاضي لا يجوز نقضه ما لم يخالف كتابا أو سنة أو إجماعا ٢٥ / [٧٩]
- ما حل التصريح به أو حرم لا لعينه بل لعارض فالتعريض به جائز ٩ / ١٠٥
- ما خالف سنة صحيحة لا يراعى ٩ / (٢٨٢)
- ما خالف مقتضى العقد فهو باطل ٩ / ٤٨٨ - ١٦ / ٢٦٤ - ٢٢ / ٤٨١ ، ٤٨٢
- ما خرج جوابا لسؤال لا مفهوم له ٣٢ / ٥٢ ، ١٣٨ ، [١٤٧]
- ما خرج لله تعالى فلا عودة فيه ١٧ / (٩٣)
- ما خرج لله فغير جائز الرجوع في شيء منه ولا الانتفاع به ١٧ / (٩٣)
- ما خرج مخرج الغالب لا مفهوم له ٣٢ / ٥١ ، ٦٢ ، [١٣٧] ، ١٤٧
- ما خرج مخرج الغالب لا يحتج به ٣٢ / (١٣٧)

- ما خرج من شيء دخل في نقيضه ٦٤/٢٧
- ما خرج من المخرجين معتادا ناقض وما خرج نادرا على وجه المرض لا ينقض الوضوء... ٢١٣/١٩
- ما خرج من النجاسة إلى ضدها فقد خرج بالكلية عنها..... ١٩/ (١٦٥)
- ما خفي من العيوب يرجع فيها إلى أهل الخبرة ٩/ (٤٤٤)
- ما خلق للإذابة فابتدأه بالإذابة جائز ٤٨١/٢٤
- ما خوطب به النبي ﷺ فهو خطاب للأمة ٣٠/ (٣٥٣)
- ما خير الشارع المكلف بين فعله وتركه بلا بدل من غير مدح ولا ذم فهو مباح ٣٥٢/٢٧ ، [٤٧٩] ، ٤٩٤ ، ٥١٦
- ما دار الأمر فيه بين أن يكون جبليا وأن يكون شرعيا فهل يحمل على الجبلي أو على الشرعي ٢٨/ (٤٧٣)
- ما دار بين أصليين يلحق بالأشبه منهما ١٠/ ١٢٩ - ٢٩/ (٥٥٣)
- ما دار بين أن يكون استيفاء وصرفا يجعل استيفاء ٢١/ ٤٠٨
- ما دخل في البيع تبعا في الإقرار وما لا يدخل في البيع تبعا ٢٥/ (٢٧٥)
- ما دخل في المبيع تبعا من غير ذكر ليس له حصة من الثمن ٢١/ ٢٥٣
- ما دخلته النيابة وتعين مستحقه وامتنع من هو عليه قام الحاكم مقامه ١٨/ (٢٠٠)
- ما دل الإجماع على كونه مؤثرا في الحكم وموجبا له فهو مقبول ٢٩/ [٤٦٣]
- ما دون النصاب لا زكاة فيه ٢٠/ (٩٣)
- ما ذكر فيه سبب ورود النص مرجح على غيره ٣٣/ (٤٠١)
- ما ربط به الشارع حكما فعمد المكلف إلى استعجاله لينال ذلك الحكم فهل يفوت عليه معاملة له بنقيض مقصوده أو لا لوجود الأمر الذي علق الشارع الحكم عليه ٦/ (٢٩٢)
- ما رتب عليه الشرع حكما ولم يحد فيه حدا يرجع فيه إلى العرف ٨/ (٢٠٥)
- ما رجع عنه المجتهد بمنزلة المنسوخ ٣٣/ ١٣١
- ما رجع عنه المجتهد لا يعتبر أصلا ولا يعمل به ٣٣/ (١٣١)
- ما زال ييقن لا يثبت إلا بيقين مثله ٦/ ٣٢١ ، ٣٢٣ ، [٣٣٦]
- ما زال من الأعيان ثم عاد بأصل الخلقة أو بصنع آدمي هل يحكم على العائد بحكم الأول أم لا ٩/ ٤٦٤
- ما سبق ثبوته فالأصل بقاؤه ٦/ (٤٠٤)
- ما سقط باستيفاء الإمام العادل له سقط باستيفاء الإمام الجائر له ٢٦/ ٥٥١ ، ٥٦٥
- ما سقط بالعذر فهو ليس من صلب الحج وما لا يسقط به ولا بغيره فهو الذي من صلب الحج ٢٠/ ٣٦٣
- ما سقط حكمه ببرهان فلا يرجع إلا بنص يوجب رجوعه ٩/ (٤٧٨)

- ما سلب الأهلية استحال أن يتوجه به خطاب الاقتضاء ١٠٩، ١٠٤/٢٨، [١٣٣]
- ما سلس من البول وجرى على غير العادة فلا وضوء في شيء منه ٢٩٢/١٩
- ما سمع منه ﷺ وما كان كتابة سواء ٢٨/٥١١
- ما سن رسول الله مما ليس لله فيه حكم فبحكم الله سنه ٤٠٧/٢
- ما سن للصلاة في أدائها سن في قضائها ٢٣٦/١٧
- ما شرط فيه العدد إذا تكرر الواحد منه هل يقوم مقام اثنين في العدد ١٧/٥٠١
- ما شرط فيه العدد إذا تكرر الواحد منه هل يقوم مقام اثنين فيه ١٧/٥٠١
- ما شرع بصفة لا يثبت شرعا إلا بتلك الصفة ٨/٦٠٧، ٦٤٥
- ما شرع من الأحكام ابتداء فعزيمة وما شرع استثناء فرخصة ٢٨/٥٣ - ٢٩/٢٨٢
- ما شرعه الله للرجال فالنساء مثلهم ٣/٢٥٥
- ما شغل فكر القاضي يكره له ٢٥/٤٨
- ما صح أن يكون كلاما مبتدأ مستقلا بنفسه لا يجوز تضمينه بغيره ١٢/٧٥
- ما صح بيعه من ذوات المنافع الباقية صح وقفه ٢٢/٤٣٤
- ما صح السلم فيه صح إقراضه وما لا فلا ٢٢/٣٧٣
- ما صح فيه الاستنابة إذا فعله المستناب ١٣/٥٢٩ - ١٨/١٢٩، ١٣٤، ١٣٥
- ما صح نفيه دل على كونه مجازا ٣١/٦٦٥
- ما صدر عن النبي ﷺ بمنصب الإمامة يكون ملزما للأمة على الحال الذي صدر فيه ٢٦/٢٩٨
- ما صرف إلى بيت المال من الأموال فسييله أن يصرف في المصالح ٢/٣٥٤
- ما صلي بنية النافلة لا يعتد به من صلاته المفروضة ١٧/٣٨٥، ٣٨٨
- ما ضاد العبادة أفسدها ١٧/٢٥٥
- ما ضاق أمره اتسع حكمه ٧/٤٢٩ - ٧/١٥٤
- ما ضاق شيء إلا اتسع ٧/١٥٤
- ما ضاق على الناس أمره اتسع حكمه ١/٤٢٩
- ما ضعف مدرك الوجوب فيه سقط مع النسيان ١٢/٤٣٩
- ما ضعف مدركه لا يراعى خلافه ٩/٢٧٥
- ما ضمن بالمسمى في العقد الصحيح وجب ضمانه بجميع القيمة ١٦/٤٠٩
- ما ضمن جملته ضمن أجزاؤه ١٤/٥٣٩
- ما ضمن جميعه بالدية ضمن بعضه ببعضها ١٤/٥٤٤
- ما ضمن جميعه عند التلف ضمن بعضه عند النقص ١٤/٥٣٩
- ما ضمن كله بالتلف ضمن بعضه عند النقص ١٤/٥٤٣
- ما ضمن كله بالقيمة عند التلف ضمن بعضه ببعضها ١٤/٥٤١

- ما ضمن كله بالمثل ضمن بعضه بالمثل..... ٢٤/١٥ - ٥٤٤/١٤
- ما ضمن كله ضمن جزؤه بالأرث..... ٥٤٠، ١٤/ (٥٣٩)،
- ما ضمنته جملته ضمنته أبعاضه..... ٥٤٤، ١٤/ [٥٣٩]، ٤٦٩/١
- ما ضمنته جملته ضمنته أجزاؤه..... ٥٤٣/١٤
- ما طريقه الترك لا يحتاج إلى نية..... ٦/ (٢٢٩)
- ما طريقه التشفي لا ينوب فيه الولي..... ٢٦/ (٥٣)
- ما طغى عن حده فإنه منعكس لصدده..... ٩/ (٥٠٩)
- ما طهر جلده بالدباغ طهر بالذكاة لحمه وجلده..... ١٩/ ١٢٩
- ما طهره الدبغ طهرته الذكاة..... ١٩/ (١٢٩)
- ما عجز عن تسليمه شرعا لا لحق الغير فهل يبطل لتعذر التسليم أو يصح نظرا إلى كون النهي خارجا عنه..... ١٩٠/١٥
- ما عجز عن تسليمه شرعا لا لحق الغير هل يبطل لتعذر التسليم أو يصح نظرا لكون النهي خارجا..... ٢٠٨، ٢٠٦/٧
- ما عجز عنه المصلي يسقط وما قدر عليه يلزمه بقدره..... ١٩/ [٤٠٥]
- ما عدا النص من الكتاب أو السنة فكان في معناه فهو قياس..... ٤٠٨/٢
- ما عدا النقود يتعين في العقود..... ٣١٠/١٦
- ما عده الناس بيعا فهو بيع..... ٨/ ١١٧ - ٢١/ (٢٧)
- ما عرف بالإجماع فحكمه حكم ما ثبت بالنص في جواز القياس عليه..... ٢٩/ (٢١١)
- ما عرف ثبوته بيقين لا يزال إلا بيقين مثله..... ١٠/ ١٤١
- ما عرف ثبوته بيقين لا يزول إلا بيقين مثله..... ٦/ (٣٣٤)
- ما عرف ثبوته فالأصل بقاءه ما لم يظهر..... ٦/ ٣٩١، ٤٠٠، [٤٠٣] - ٣١/٧، ٤٤
- ما عرف ثبوته فالأصل بقاءه ويجب التمسك به حتى يعلم خلافه..... ٦/ (٤٠٣)
- ما عرف قيامه فالأصل بقاءه ما لم يعلم الهلاك..... ٦/ ٣٩٣
- ما عقد من العقود المحرمة ولم يتم بالقبض حتى جاء الإسلام يرد..... ١٦/ (١٨٨)
- ما علته وصف واحد أولى مما علته ذات أو صاف..... ٢٩/ (٦٣٥)
- ما علم ثبوته فالأصل بقاءه ما لم يعرف المسقط..... ٦/ (٤٠٤)
- ما علم وجوده لا ينتفي بالشك..... ٦/ (٣٣٤)
- ما على المحسن من سبيل..... ١١/١٠
- ما على المحسنين من سبيل... ٤٠٩/١ - ١٠/ [٧]، ٩، ١٢، ١٣، ١٦، ١٩، ٣٧٦، ٣٨٨، ٤١٣، ٤٢٠ - ٤٤٥/١٤، ٥٢٨، ٥٢٥ - ٤٩٤/١٥ - ٣٨٨/١٦، ٣٩٢، ٦٢٤، ٦٥٤، ٦٥٥ - ٧٠/١٧،

- ما عم وقوعه من الأعذار مؤثر (٤١٣)/٧
- ما عمت بليته اتسعت قضيته (٢١٣)/٧
- ما عمت بليته خفت قضيته ١٥٦/٧ - ٤٨٢/١ ، ١٦٨ ، [٢١٣] ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٢٤٠ ، ٢٨٦ ، ٢٩٤ ، ٣٢٨ ، ٤١٥ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢ - ٥١٨/٩
- ما عمت بليته سقطت قضيته (٢١٣)/٧ - ٦٢/٢
- ما غلب فيه حق الآدمي من الأموال لا يشترط فيه التكليف (٤٧٧)/١٧
- ما غير الفرض في أوله غيره في آخره ٢١٣/٢ - [٣٤٣]/١٧ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦
- ما فات تابعا لا ضمان له (٤٣٩)/١٤
- ما فسخ قبل الدخول لا شيء فيه (٤٢٧)/٢٣
- ما فسد من العقود المستثناة من أصول ممنوعة هل يرد إلى صحيح نفسه أو إلى صحيح أصله (٤٧٦)/١٤
- ما فسد من العقود المستثناة هل ترد إلى صحيحها أو أصلها (٤٧٦)/١٤
- ما فسدت به النافلة فسدت به الفريضة ٣٧٨/١٧
- ما فسر الراوي بقوله أو فعله يقدم على ما لم يكن كذلك (٤١٥)/٣٣
- ما فسر الراوي مقدم على متروك التفسير ٤٢٠/٣٣ ، ٤٢١
- ما فعل في وقته من أمور الحج فلا شيء على فاعله ٤١٦/٢٠
- ما فوق المسجد له حرمة المسجد [٣٧٥]/١٩
- ما في تركه ثواب وليس في فعله عقاب فمكروه (٥١٥)/٢٧
- ما في الجوف لا يحكم بنجاسته حتى ينفصل (٣٦)/١٩
- ما في الذمة إذا تعين يعطى حكم المعين ابتداء ١٢٣/١٣
- ما في الذمة إذا سقط لا يعود (٤٧٨)/٩
- ما في الذمة إذا عين هل يعطى حكم المعين ابتداء [١١٩]/١٣
- ما في الذمة كالحاضر [٩٥]/١٣ ، ١٠٠ - ٤٦٩/١٦
- ما في الذمة كالعين (٦٧)/١٣
- ما في الذمة كالمقبوض (٩٥)/١٣
- ما في الذمة لا تصح قسمته (٥٩٣)/٢١
- ما في الذمة لا يتعين ١٠٨/١٣
- ما في الذمة لا يتعين إلا بقبض صحيح ٩٦/١٣
- ما في الذمة لا يتعين بحال ما دام في الذمة (١٠٣)/١٣
- ما في الذمة لا يحتمل القبض ٢٠/١٤
- ما في ضمن الشيء تابع له (٥٦٣)/١١

- ما في المجلس كالثابت في صلب العقد (١٤٦)/١٦
- ما فيه تعامل بين الناس جاز فيه الاستصناع ٣٥٠/٢١
- ما فيه تعامل يجوز الاستصناع فيه وما لا فلا ٣٥١/٢١
- ما فيه ضرر بلا نفع يستحب قتله ٤٨١/٢٤
- ما فيه ضرر بنفسه خارج عن أصل الإباحة (٣١)/٨
- ما فيه للناس تعامل يجوز الاستصناع فيه ٣٥٠/٢١
- ما فيه للناس تعامل يجوز فيه الاستصناع ٣٥١/٢١
- ما فيه معنى التملك يرتد بالرد (٢٩)/١٤
- ما فيه نفع بلا ضرر لا يباح قتله ٤٨٦ ، ٤٨٥/٢٤
- ما فيه نفع بلا ضرر لا يجوز قتله ٤٨٦ ، ٤٨٥/٢٤
- ما فيه نفع بلا ضرر من الحيوان فلا يقتل (٤٨١)/٢٤
- ما فيه نفع بلا ضرر من الحيوان يحرم قتله (٤٨١)/٢٤
- ما فيه نفع ولا ضرر فيه من الحيوان فلا يجوز قتله [٤٨١]/٢٤
- ما قارب الشيء أعطي حكمه ٥٠٧/١ - ٢٤١/٧ - ٨ (٤٢٧)
- ما قارب الشيء هل يعطى حكمه ٤٣٢ ، ٨ (٤٢٨)
- ما قارب الشيء يعطى حكمه ٣٦٩/١ ، ٥٤٥ - ١٠٦/٢ ، ١٩٧ - ١٩٦/٦ ، ٢٠٠ ، ٥١٦ - ٢٤٠/٧ ، ٥٥٨ - ٢٤٤ ، ٤١٢ ، ٤١٦ ، [٤٢٧] ، ٤٣٨ ، ٤٥٥ ، ٥٥٠ - ٥٥٤/٩ ، ٥٥٧ ، ٥٧٩ ، ٥٧٨ ، ٤٦٨ ، ٤٦٥ ، ٤٦٠ ، ٤٠٥ ، ٤٠٣ ، ٣٩٨ ، ٣٩٤ ، ١٢ ، ٨/١١ ، ١٤٨/١٠ - ٥٨٠ - ١٤/١٢ ، ١٥ ، ١٧ - ٤٨٦/١٥ ، ٤٨٧ - ١٤٦/١٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٩ - ٣٨٠/١٩ - ٤٠٥/٢٠
- ما قبضه الإمام بالولاية مما له قبضه في الشريعة لا يضمه ٤٤٦/١٤
- ما قبل العقد لغو ٢٨٩/١٥
- ما قدر في الشرع لا يدخل الاجتهاد فيه ٢١٧/٢٦
- ما قدره الله في أصل شرعه وقدر له سببا معينا فليس لأحد فيه زيادة (٦١٧)/٨
- ما قرب من الشيء فحكمه حكمه (٤٢٧)/٨
- ما قرب من الشيء يأخذ حكمه (٤٢٨)/٨
- ما قرب من الشيء يعطى حكمه (٤٢٧)/٨
- ما قصد به الإضرار لا يمضي ٤٦٩/٧
- ما قصد به الحكم كان أولى مما لم يقصد به الحكم ٤٢٨/٣٣
- ما قصد به الخبر أولى مما لم يقصد به ٤٢٨/٣٣
- ما قطع من الحيوان المأكول الذي لا تحل ميتته وهو حي فهو ميتة ١٠٨/١٩
- ما قوي طريقه قوي الظن به أو الاعتقاد له ١٨٧/٢٩ ، ٥٨٦ ، ٥٩٦ ، ٥٩٨ ، ٦١٢ - ٤٩٦/٣٣

- ما كان أبلغ في تحصيل مقصود الشارع كان أحب ٣٤٩ ، ٣٤٢/٤
 ما كان أبلغ في تحصيل مقصود الشارع كان أحب ما لم يعارضه ما يقتضي خلاف ذلك [٣٣٩]/٤
 ما كان أبلغ في تحصيل مقصوده كان أفضل من غيره (٣٣٩)/٤
 ما كان أبلغ في تحقيق مقصود الشارع كان أحب ٣١١/٤
 ما كان أبلغ في تحقيق المقصود كان أحب ٣٥٤ ، ٣١٥/٤
 ما كان احتكاره يضر بالناس منع محتكره من الحكرة (٣٢١)/٢١
 ما كان أرجح في إفادة الظن بصدق الراوي وجب العمل به ١٧٧/٣٣
 ما كان الأصل وجوده أو عدمه وشكنا في تغييره رجعنا إلى الأصل واطرحنا الشك (٣٩٢)/٦
 ما كان أعلى قدمت فيه اليمين وما كان أدنى قدمت فيه اليسار (٣٥١)/١٨
 ما كان أعم نفعا فهو أفضل (٢١٥)/١١
 ما كان أقرب في تعظيم شعائر الله فهو أفضل ٤١٤ ، ٤١١/١٧
 ما كان أقل احتمالا فهو مقدم ٢٠١/٣٣
 ما كان أقوى دلالة قدم على غيره (٥٨٩)/٣٣
 ما كان أقوى في الظن كان أولى ١٨٧/٢٩ ، ٥٥٤ ، ٥٩٦ ، ٥٩٨ ، ٦١٢ ، ٦٢٨ ، ٦٤٤ -
 ٣٣/(١٧١) ، ٣٧٢ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤ ، ٤٩٦
 ما كان أكثر فعلا كان أكثر فضلا ٣٦٩/١ ، ٤٢٣ - ٦٠/٢ ، ٢٥٩ - ٢١٦/١١ ، ٢١٩ ، ٢٢٧ ،
 ٢٢٨ - ١٢/(٦٢٨) ، ٦٣٥
 ما كان الانتفاع به حراما وإمساكه حراما فثمنه حرام ٩٨/٢١
 ما كان بإذن الإمام كان مباحا مطلقا غير مقيد بالسلامة ٥٩٨/١٤
 ما كان باطلا فلا يجوز أن يصح في ثان ١٠٨/١٥
 ما كان باقيا على أصل الإباحة يستوي في الانتفاع به المستغني عنه ٦٧٦/١٦
 ما كان بيت المال فيه حرزا فاستحقاقه معتبر بوجود المال ٤١٥ ، ٤١٤/٢٦
 ما كان تابعا في العقد يكون تابعا في الفسخ ٤٣٢/١١
 ما كان تابعا لغيره في حكم لا يستتبع غيره في ذلك الحكم (٤٨٦)/١١
 ما كان تابعا للمالك يورث عنه ٤٦٨/٢١
 ما كان تمليك محضا فلا مدخل للتعليق فيه قطعا ٧٠٦/٢٧
 ما كان تمليك محضا لا مدخل للتعليق فيه قطعا ٢٦٧/٢١
 ما كان تمليك محضا لا يدخل التعليق فيه قطعا ٤٩٠/٢
 ما كان ثابتا بيقين لا يزول إلا بيقين مثله ولا يزول بالشك الطارئ عليه ٩١/٧
 ما كان جائزا بعذر يزول بزوال العذر (٢٩٩)/٧
 ما كان حظره من جهة حق الله لم تبحه إباحة الآدمي نحو الخمر والميتة ٣٤٢/٢

- ما كان حقا لله استعين ببعضه على بعض.....[٥٢٣]/١٣
- ما كان حقا لله تعالى استعين ببعضه على بعض.....٥٢٧/١٣
- ما كان حقا لله تعالى لم يسقط بصلح الآدمي ولا إسقاطه.....(٥٧١)/٢٤
- ما كان حلا محضا يدخله التعليق قطعاً.....٣٧٨/١٥
- ما كان حلالا بسببه لا يأتيه التحريم إلا من جهة وصفه.....٥٢١/٩
- ما كان خادما لمطلوب الترك كان مطلوب الترك بالكل.....(٥٢٩)/٢٧
- ما كان ذكاة لبعض البدن كان ذكاة لجميعه.....(٥١١)/٢٤
- ما كان ذكاة لبعض الحيوان كان ذكاة لجميعه.....٥١٣، ٥١٢، [٥١١]/٢٤
- ما كان ذكاة للبعض كان ذكاة للجميع.....٥١٧، (٥١١)/٢٤
- ما كان سببا في الإباحة لم يكن سببا في الحظر.....١٩٤/٢٧
- ما كان السجود في سهوه فالبطلان في عمدته تكامل.....٤٣٢/١٩
- ما كان شرط الانعقاد والنفاد كان شرط الصحة ضرورة.....٢٩٨، ٢٩٦/٢١
- ما كان شرطا لحصول الوجوب على المكلف لا يلزمه تحصيله.....(٧٣٥)/٢٧
- ما كان صريحا في باب لا يلزم به غيره إذا نواه.....(١١٨)/٦
- ما كان طريق ثبوت العلة فيه السبر والتقسيم أولى مما طريق ثبوتها.....٤٤٠/٢٩
- ما كان طريقه الإباحة يستوي فيه الغني والفقير.....(٦٧٥)/١٦
- ما كان على وجه الإباحة يستوي فيه الغني والفقير.....[٦٧٥]/١٦، ٦٨٠، ٦٨١
- ما كان على وجه التبرع يستوي فيه الغني والفقير.....(٦٧٥)/١٦
- ما كان على وجه الجعل فلا أجر له إلا بتمامه.....٥٨٧/٢١
- ما كان عوضا لا يسقط بالموت.....٢٨٠، ٢٧٩، (٢٧٥)/١٣
- ما كان غير معقول المعنى فلا يصح القياس عليه.....٢٦٨، (٢٢٣)/٢٩
- ما كان فسخا حقيقة يقتضي رد العوض.....٥٥١، ٥٤٧/١٦
- ما كان في حكم جزء من المبيع فإنه يدخل في البيع بلا ذكر.....٥٠٨/١١ - [٢٥٣]/٢١، ٢٥٨
- ما كان في حكم جزء من المبيع فإنه يدخل فيه بلا ذكر.....٢٥٦/٢١
- ما كان في الظاهر تكليفا بما لا يطاق فالقصد فيه متوجه.....[٨٥]/٤ - ٩٢/٢٨
- ما كان في الظاهر تكليفا بما يطاق فالقصد فيه إلى سوابقه ولو احقه.....٣١، ٢٢/٤
- ما كان في عقود التبرعات لا يصح تعليقه بالشرط.....٢٩٤/٢٢
- ما كان في معنى الشيء فله حكمه.....[٥١٩]/١٠
- ما كان في نظر الشرع أهم يشترط في إسقاطه أشد المشاق أو أعمها.....٤٢، ٣٣/٤
- ما كان في يد المتهم يلزم بالعقد.....٣٢٨/٢٢
- ما كان فيه صناعة مباحة فإنه يخرج عن كونه مثليا.....(٣٣)/١٥

- ما كان فيه المشقة أكثر كان الثواب فيه أكثر.....١٢/(٦٢٨)
- ما كان القبض في صحيحه مضمونا كان مضمونا في فاسده وما لم يكن مضمونا في صحيحه لم يضمن في فاسده.....٢١/٥٧٨
- ما كان القبض فيه من تمام العقد فلا يلزم.....١٦/٢٨، [٤٣٧]، ٦٥٤، ٦٦٦
- ما كان قولا وفعلا للنبي ﷺ أولى من القول فقط عند التعارض.....٢٨/٤٩٠
- ما كان لازما لم يسقط بالموت.....١٣/(٢٦٧)
- ما كان لسد الذريعة فإنه يفعل للمصلحة الراجحة.....٤/(٣٦٧)
- ما كان للتراخي فهو موسع بلا إشكال وما كان للفور ليس بموسع.....٢٧/٤١٤
- ما كان لله تعالى فتعظيمه وتجميله من تعظيم شعائر الله تعالى.....١٧/(٤١١)
- ما كان لله فلا بأس أن يستعان ببعضه على بعضه.....١٣/(٥٢٣)
- ما كان لله فلا يتصرف فيه.....١٧/(٩٤)
- ما كان لله يجوز صرفه بعضه في بعض.....١٣/(٥٢٣)
- ما كان لله يستعان ببعضه في بعض.....١٣/(٥٢٣)
- ما كان لمصالح المسلمين قامت الأئمة فيه مقام رسول الله ﷺ.....٢٦/٣٥٩
- ما كان له منفعة حرمها الشارع لا يقبل الملك.....١٤/٢٢٢، ٢٢٦
- ما كان ماليا ووجب بسببين جاز تقديمه على أحدهما لا عليهما.....١٣/(٥١٣)
- ما كان مباح النفع والافتناء بلا حاجة جاز بيعه.....٢١/(٨١)
- ما كان مباحا للحاجة قدر بقدر الحاجة.....٧/(٢٩٣)، ٣٠٢
- ما كان مبادلة مال بغير مال أو كان من التبرعات فإنه لا يطل بتعليقه بالشرط الفاسد.....٢٢/٢٩٤
- ما كان مبناه على التوسع تحتمل فيه الجهالة اليسيرة.....١٦/[٦١٣]
- ما كان مترقبا إذا وقع هل يقدر حصوله الآن أو من الأول.....١٠/(٥٤٨)
- ما كان متعارفا به كان في حكم المنطوق به.....٨/(١٩٤)
- ما كان متفرقا في نفسه لا يجب الوصل فيه إلا بالتنصيص وما كان متصل الأجزاء لا يجوز تفريقه إلا بالتنصيص.....١٠/[١٥٩]
- ما كان متمولا عند مالكة ضمن بالإتلاف.....١٤/٥٣١
- ما كان مثليا ضمن بمثله.....١٥/(٢٣)
- ما كان محالا فما أفضى إليه محال.....٢٧/(٨٧)
- ما كان محتاجا إلى تقدير بعدد أو مقدار مخصوص ولم يرد فيه نص لا يقدر بالرأي وإنما يفوض إلى رأي المبتلى.....١١/(١١٣)
- ما كان محرما اتخاذ لم يجز اتخاذ ولا اقتناؤه على حال.....١٢/٢٩٢
- ما كان محرما لذاته لا يدور تحريمه مع علته وجودا وعدما.....٥/٤٤٠

ما كان محظورا لا يصير مباحا ولا واجبا بالنذر ٦١٦/٢٠
 ما كان مشتركا لم يختص به أحد إلا بإذن من له الإذن ١٤/ (١٣١)
 ما كان مصرفه مستحقا على بيت المال على وجه البذل فاستحقاقه غير معتبر بوجود المال ٢٦/٤١٤ ،

٤١٥

ما كان مصرفه مستحقا على بيت المال على وجه المصلحة والإرفاق فاستحقاقه معتبر
 بالوجود ٢٦/٤١٤ ، ٤١٦
 ما كان مصلحة محضة فلا يجوز تركه قط وما كان مفسدة محضة فلا يباح فعله قط ٥٥٧/٢
 ما كان مضمون العين فهو مضمون الرد ١٤/ ٢٩٨
 ما كان المكلف قادرا على أن يفعله فهو غير ساقط عنه ٧/ ١٩٨
 ما كان من الأحكام الشرعية يمكن الوصول إلى العلم به فلا يكفي الظن ٦/ (٥٠٩)
 ما كان من أعلام الدين الظاهرة فهو واجب ١٧/ (٤١٩)
 ما كان من أعلام الدين فتركه ضلالة ١٧/ (٤١٩)
 ما كان من أعمال الجوارح فلا يتحقق بمجرد النية ٦/ (١٤٧)
 ما كان من الأعمال حصول صورته كاف في حصول مصلحته ١٧/ ٤٦١
 ما كان من الأعيان حلالا بوصفه وسببه فهو حلال بين وما كان من الأعيان حراما بوصفه وسببه فهو
 حرام بين ٩/ ٥٢١ ، ٥٢٣
 ما كان من الأفعال الجبلية للرسول ﷺ فهو على الإباحة ٢/ ٤٢٤
 ما كان من أفعاله جبليا محضا لسنن متعبدين به ٢٨/ ٤٧٤
 ما كان من أفعاله مترددا بين الجبلي والشرعي يحمل على الشرعي ٢٨/ ٤٧٤
 ما كان من أمر الدين الواحد فيه حجة إذا كان عدلا ٢/ ٣١٨
 ما كان من باب الإطلاقات يجوز تعليقه بالشرط الملائم ٢٣/ ٢٤٢
 ما كان من باب التكريم والتشريف يستحب فيه التيامن وما كان بضده يستحب فيه التياسر ١٨/ (٣٥١)
 ما كان من التبرعات فإنه لا يبطل بالشرط ٢٣/ ٢٤٣
 ما كان من التبرعات لا يبطل بالشروط الفاسدة ١٦/ (٤٩١)
 ما كان من التعزير من حقوقه تعالى لا يتوقف على الدعوى ١٣/ ٤٦
 ما كان من التوابع مقويا على أصل العبادة وغير قادح في الإخلاص فهو المقصود التبعية السائغ وما
 لا فلا ٤/ [٤٧١] ، ٤٨٥ ، ٤٨٧ ، ٤٩٦
 ما كان من حق العامة يجعل كل واحد وكأنه هو المالك وحده في حق الانتفاع ما لم يضر
 بأحد ٧/ ٥٦٤
 ما كان من حقوق الأموال يستوي فيه المكلف وغيره ١٧/ (٤٧٧) ، ٤٨٠
 ما كان من حقوق الله فلا خيرة فيه للمكلف ١٢/ ٦٦٧

- ما كان من حقوق الناس فالحربي المستأمن والذمي في ذلك سواء ٣٦٨/٢٦
- ما كان من الحيل ليس فيه إسقاط حق لمستحق له فهو ٣٦٢/١٣ ، (٣٧٧)
- ما كان من ذوات الأنياب من السباع فهو محرم ٤٧٩/٢٤
- ما كان من شعائر الإسلام الظاهرة فهو فرض على الكفاية (٤١٩)/١٧
- ما كان من شعائر الإسلام فهو واجب ٤٢٦/١٧
- ما كان من الشعائر فهو واجب ٤١٢ ، ٤١٤ ، [٤١٩] ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٢ ، ٤١١/١٧
- ما كان من الصبيان يوجب التعزير [٥٧٩]/٢٥
- ما كان من العبادة لا تصح النيابة فيه (١١٣)/١٧
- ما كان من العطية على وجه القرية فلا اعتصار فيه [٣٥٣]/٢٢
- ما كان من العقود لا يتوقف على القبول باللفظ ويكفي فيه الفعل إذا رد فإنه يرتد ويطل بالرد ٢٢٦/١٦
- ما كان من عموم البلوى فسييله الاستفاضة والشهرة ٢٩٤/٢٨
- ما كان من قبيل الأفعال لا يسقط بالسهو دون المناهي فقد تسقط (٤١٨)/١٢
- ما كان من كلام محتمل لوجهين فأكثر حمل على أظهر محتملاته إلا أن يعارض أظهرهما أصل ٨٤/١٠
- ما كان من مصلحة العقد جاز اشتراطه فيه ٣٣٢ ، (٣٢٣) ، ٣٠٣ ، ٢٩٤/١٥
- ما كان من نذر في معصية الله فلا وفاء فيه ٥٩٤/٢٠ ، [٦١٥] ، ٦٣١
- ما كان منافيا للعبادات من حظوظ النفوس يمنع من الاجتماع معها (٢٥٥)/١٧
- ما كان منهيا عنه لم يجز أن يتقلب قلبه حبسه حسنا بتغير الاسم والصورة مع بقاء الماهية والحقيقة (٥٨٧)/٢٧
- ما كان موافقا للأصول أولى مما كان مخالفا لها ٣٩٤/٣٣
- ما كان مؤقتا من النسك بالمكان إذا أخره المحرم عن ذلك المكان ٣٣٣/٢٠
- ما كان نفعه أعم فهو أفضل في الكفارة ٢١٦/١١
- ما كان وجوده شرطا كان عدمه مانعا ٥٣٩/١١ - ٦٦/٢١ - [٢٥]/٢٨
- ما كانت مفسدته دائما راجحة فلا يباح قط ٥٥٨/٢
- ما كانت النية فيه مستحيلة فإنه مستثنى من طلب النية (٢٦٥)/٦
- ما كانت النية فيه مستحيلة لا تطلب فيه النية (٢٦٥)/٦
- ما كذبه العقل أو جوزه وكذبه العادة فهو مردود (٢٩٦)/٨
- ما كره فعله كره طلبه ٣٤٧ ، ٣٤٦/١٢
- ما لا أصل له في الفرائض لا يصح التزامه بالنذر ٦٠٤/٢٠
- ما لا بدل له أهم مما له البدل عند المزامعة (٢١٣)/١٢

- ما لا بدل له مقدم على ما منه بدل ٤٤٧/١
- ما لا بدل منه مقدم على ما منه بدل ٢٦٤/١٧ - [٢١٣] ، ١٣٨/١٢
- ما لا تبطله الشروط يجوز أن يتعلق بالشرط (٣٣١)/١٥
- ما لا تجوز فيه النيابة لا تصح فيه الوكالة ٦٥/٢٣
- ما لا تعامل فيه لا يجوز الاستصناع فيه (٣٤٥)/٢١
- ما لا تعقل له من الأحكام علة فالقياس فيه متعذر ٢٥٢ ، ٢٣٠ ، [٢٢٣]/٢٩
- ما لا تقدير فيه شرعا يرجع فيه إلى الوجود ٣٠٣ ، ٢٠٦ ، ١١٥/٨
- ما لا تقدير فيه من جهة الشارع يفوض المبتلى به من غير تحكم (١١٣)/١١
- ما لا تقف استباحته على الذكاة لا ينجس بالموت ٥١٢/٢٤
- ما لا حد فيها ولا كفارة من المعاصي يشرع فيه التعزير ٥٧٨/٢٥
- ما لا حد له في الشرع ولا في اللغة يرجع فيه إلى العرف ٣١٨/١٤ - (٢٠٥)/٨
- ما لا خلاص من الحرام إلا باجتنابه ففعله حرام ٢٧٨/٣١ - ٥٧٠/٢٧
- ما لا خلاص من الحرام إلا به فهو واجب ٤٠٥/٣١ - (٥٦٩)/٢٧
- ما لا دم له أو يعيش في الماء فيموت فيه لا يفسد الماء ٤٦/١٩
- ما لا ضمان في صحيحه لا ضمان في فاسده ٥٧٢/٢١
- ما لا فائدة في إثباته لا يشرع (٣٦٥)/١١
- ما لا فائدة فيه فهو باطل (٣٦٥)/١١
- ما لا فائدة فيه لا يصح بيعه ٣٦٦/١١
- ما لا فائدة فيه يلغو ويلحق بالعدم ١٦٧ ، ١٦٦ ، ١٦٥/٩ - ٢٤٧ ، ٢٤٤/٦ ، ٢٧٣ ، ٢٦٨/١٥ - ٣٧٤ ، [٣٦٥]/١١ - ٤٩٦ ، ٤٩٣ ، ٤٨٨ ، ٣٧٩ ، ٣٧٤ ، ٣٧٢
- ما لا قيمة له كالعدم ٤١٥/١٥
- ما لا قيمة له كالمععدم ٣٦٩ ، ٣٦٦ ، [٣٢١]/١١ - ٣٢٣ ، ٣٢٢ ، ٣٢٠/٩ - ٤٢٦ ، ٤٢٤/٤ ٤١٤/١٥ - ٢٢٥ ، ٢٢١/١٤ - ٣٧٥ ، ٣٧٣
- ما لا قيمة له لا يثبت في الذمة ٣٢٢/١١
- ما لا قيمة له لا يضمن (٣٢٩)/١١
- ما لا قيمة له لا يكون مضمونا ٣٢١/١١
- ما لا مثل له يضمن بالقيمة ٤٠٠/٢٢ - (٤٩)/١٥
- ما لا مصلحة في فعله فإن الوكيل معزول عنه شرعا ٩٠/٢٣
- ما لا منفعة فيه لا قيمة له ٨٧/٢١
- ما لا منفعة فيه لا يضمن ٤٦٩/١

- ما لا موات حوله لا حريم له [٥٩٩]/٢٢ ، ٦٠١ ، ٦٠٢
 ما لا نص فيه يرجع فيه إلى الوجود (٣٠٣)/٨
 ما لا نص فيه يرد إلى المنصوص عليه (٢١٧)/٢٩
 ما لا نفع فيه كالمعدوم (٣٧٣)/١١
 ما لا نفع فيه ولا ضرر لا يحرم قتله ٤٨١/٢٤
 ما لا يباح الانتفاع به لا يجوز بيعه ٨٨/٢١
 ما لا يبطل حق الغير لا يكره فيه استعمال الحيلة (٣٧٧)/١٣
 ما لا يبطل عمده لا سجود لسهوه ٤٣١/١٩
 ما لا يتأتى إقامة المستحق إلا به يكون مستحقا ١٥٦ ، ١٥٥ ، (١٥٣)/١٣
 ما لا يتبعض يكمل (٤٩١)/١٠ - ٤٨٠/٢٣
 ما لا يتجزأ إذا ثبت لجماعة بسبب لا يتجزأ ثبت لكل واحد منهم ٤٩٢/١٠
 ما لا يتجزأ ثبوتا لا يتجزأ سقوطا ٤٩٢/١٠
 ما لا يتجزأ فحكم بعضه كحكم كله ٤٤٥/١ - ١٨١/٦ - ٢٦/٩ - (٤٩١)/١٠ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ - ٤٣٣/١١ - ٤٩٢/١٧ - ٤٩٨ - ٢٢٥/١٨ - ٣١٩/٢٩
 ما لا يتجزأ فوجود بعضه كوجود كله ٤٩٢/١٠
 ما لا يتجزأ في الحكم فوجوده معتبر بوجود الجزء الذي به تمامه ٤٩٨ ، ٤٩٥ ، ٤٩٢/١٧
 ما لا يتجزأ لا يثبت إلا كاملا (١٦١)/١٨
 ما لا يتجزأ من الحقوق إذا ثبت لجماعة وقد وجد سبب ثبوته في حق كل واحد منهم يثبت لكل واحد منهم على سبيل الكمال (١٦١)/١٨
 ما لا يتجزأ من الحقوق يثبت لجميع المشتركين فيه كاملا ١٦٣/١٨
 ما لا يترتب عليه مقصوده باطل (٤٨٧)/٩
 ما لا يترتب عليه مقصوده لا يشرع (٤٨٧)/٩
 ما لا يتصور فيه التسليم بحكم العقد [١٨٩]/١٥ ، ١٩٥ ، ١٩٦
 ما لا يتطرق إليه إلا بارتكاب الحرام يكون حراما (٢٤٠)/١٢
 ما لا يتعلق بفعله وتركه مدح ولا ذم فهو مباح ٥٠٠/٢٧
 ما لا يتعين بالتعيين لا يتعلق العقد به بل يتعلق بما في الذمة ١٠٤/١٣
 ما لا يتقوم لا يجوز بيعه ٨٨/٢١
 ما لا يتم اجتناب الحرام إلا باجتنابه فهو حرام ٣٠٥/٤
 ما لا يتم اجتناب المحرم إلا باجتنابه فهو محرم ٥٤٧/٥
 ما لا يتم الأمر إلا به يكون مأمورا به (٤٣٠)/٢٧
 ما لا يتم ترك الحرام إلا بتركه فتركه واجب [٥٦٩] ، ٤٣٠/٢٧ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ -

٥٢/٣٠ - ٢٧٩/٣١ ، ٢٨٠ ، ٣٧٥ ، ٤٠٢

- ما لا يتم ترك الحرام إلا بتركه فهو واجب ٥٧٦/٢٧
- ما لا يتم المندوب إلا به فمندوب ٣٠٥/٤ - ٥٩٥ ، ٥٨٩/٣
- ما لا يتم المندوب إلا به فهو مندوب ٢٩٩/٤
- ما لا يتم الواجب إلا بتركه فتركه واجب ٢٦٣/٣١
- ما لا يتم الواجب إلا به ٣٥٩/٥ - ٣٤٤/٣
- ما لا يتم الواجب إلا به فليس بواجب ٤٣٢/٢٧
- ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ٤٤٧ - ٣٩٣ ، ٣٨٧ ، ٣٤٤ ، ٥٧ ، ٤٠/٢ - ٥١٩ ، ٣٦٩/١
- ٥٨٩/٣ - ٥٩٦ - ٢٧١/٤ ، ٢٩٩ ، ٣٠٥ - ٥٦/٥ ، ٥٤٧ - ٣٥٧/٩ - ٢٨/١١ - ٦٨/١٢ ، ٧٠ - ٢٧٩ ، ٢٧٨/٣١ - ٥٧٤ ، ٥٧٣ ، ٥٧١ ، ٥٧٠ ، [٤٢٩] ، ٣٤١ ، ٣٣٣/٢٧ - ٤٢٦/١٧
- ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ٥٩٥/٣
- ما لا يتم الواجب إلا به هل يوصف بالوجوب ٤٢٤/٢
- ما لا يتم الواجب إلا به واجب بالقصد الثاني لا بالقصد الأول ٥٥٩/٢
- ما لا يتم الواجب إلا به وكان مقدورا للمكلف فهو واجب ٤٢٧/٢
- ما لا يتم الواجب إلا به وهو مقدور للمكلف فهو واجب ٤٣٤ ، ٤٣٠/٢٧
- ما لا يتم الواجب إلا به يكون واجبا ٥٨١/١١
- ما لا يتم الواجب المطلق إلا به وهو مقدور للمكلف هل يجب أو لا ٧٣٧/٢٧
- ما لا يتم الوجوب إلا به فليس بواجب ٥١٩/١
- ما لا يتم الوجوب إلا به ليس بواجب مطلقا إجماعا ٤٣٤/٢٧
- ما لا يتميز من الزيادات تبع للأصل ٣٨/١٢
- ما لا يتميز من الزيادة يكون قبضه لأصله قبضا له ٢٥٢/١٦
- ما لا يتميز يتبع الأصل في الملك ٣٩/١٢
- ما لا يتوصل إلى استيفاء الحق إلا به كان مستحقا ١٥٥/١٣
- ما لا يتوصل إلى استيفاء الحق إلا به يكون مستحقا ١٥٧ ، (١٥٣)/١٣
- ما لا يتوصل إلى إقامة المستحق إلا به يكون مستحقا ١٥٧ ، [١٥٣]/١٣
- ما لا يتوصل إلى ترك الحرام إلا به يكون فرضا (٥٦٩)/٢٧
- ما لا يتوصل إلى المستحق إلا به يكون مستحقا ١٢٠/٢٥
- ما لا يتوصل إلى المطلوب إلا به فهو مطلوب ١٥٦ ، ١٥٤/١٣
- ما لا يتوصل إلى المقصود إلا به يكون مقصودا ١٢٢ ، ١٢٠/٢٥
- ما لا يتوصل إلى الواجب إلا به فهو واجب ٢٥٨/٣١ - (٤٢٩)/٢٧
- ما لا يتوصل به إلى إقامة المستحق يكون مستحقا ١٥٧/١٣

- ما لا يتيقن صحة تسليمه لا يجوز عقد البيع فيه ٨٣/٢١
- ما لا يثبت ابتداء ويثبت تبعا ٥٢٣/١١
- ما لا يثبت به ضمان أجزاء المتلف لا يثبت به ضمان جملة المتلف ٥٤٠/١٤
- ما لا يثبت في الذمة لا يتصور التزامه ٢٩٠ ، ٢٨٩/٢٥
- ما لا يثبت في الذمة لا يصح الإقرار به ٢٩٢ ، ٢٩١/٢٥
- ما لا يثبت في ذمة المقر لا يصح الإقرار به ٢٩٢/٢٥
- ما لا يجب تعيينه جملة ولا تفصيلا إذا عينه وأخطأ لا يبطل (٤٥٩)/١٧
- ما لا يجب ضمانه لا يصيره الشرط مضمونا وما يجب ضمانه لا يتتفي ضمانه بشرط نفيه (٣١٥)/١٥
- ما لا يجب فيه التعيين لا يقدح فيه تردد النية ٤٦٤ ، ٤٦٠/١٧
- ما لا يجب فيه الدم يجب فيه الصدقة ٤٠٩/٢٠
- ما لا يجوز في الأصحية لا يجوز في مطلق الهدى (٣٩٥)/٢٠
- ما لا يجوز في الأصحية لا يجوز في الهدى ٤٠١/٢٠
- ما لا يجوز استعماله لا يجوز اتخاذه (٢٩١)/١٢
- ما لا يجوز استعماله يحرم اتخاذه (٢٩١)/١٢
- ما لا يجوز إيراد العقد عليه بانفراده لا يجوز استثنائه (٣٢٣)/١٦
- ما لا يجوز إيراد العقد عليه لا يجوز استثنائه من العقد (٣٢٣)/١٦
- ما لا يجوز بيعه فلا يصح رهنه (١٧٧)/٢٣
- ما لا يجوز بيعه لا تجوز هبته ٢٦٣/٢٢
- ما لا يجوز بيعه منفردا لا يجوز استثنائه من المبيع ١٤٧ ، (١٤٣)/٢١
- ما لا يجوز السلم فيه لا يجوز إقراضه ٣٧٨/٢٢
- ما لا يجوز فعله منفردا به لا يجوز أن يطلب استيفاءه ١٥٤/١٨
- ما لا يحتاج للرضا لا يحتاج للعلم ٤٢٥ ، [٤١٩]/٩
- ما لا يحتمل التجزؤ لا يقبل النقصان (٤٩٢)/١٠
- ما لا يحتمل التعليق بالشرط لا يصح إيجابه في المجهول (٣٦٣)/١٠
- ما لا يحتمل الدباغة لا يطهر ١١٨/١٩
- ما لا يحتمل الفسخ لا يتأتى فيه أثر الإكراه (٥٤١)/١٢
- ما لا يحتمل الفسخ لا يعمل فيه الإكراه (٥٤١)/١٢
- ما لا يحتمل النقص ينفذ من المكروه إذا باشره على وجه لا يرد (٥٤١)/١٢
- ما لا يحصل الواجب إلا به فهو واجب (٤٢٩)/٢٧
- ما لا يحل بيعه ولا ملكه فلا ضمان فيه ٤٢٢/١٤
- ما لا يحل تركه ويكون فاعله مأجورا وتاركة آثما فهو فرض (٣٥١)/٢٧

- ما لا يدخل تحت مطلق البيع لا يدخل تحت الإقرار..... ٢٧٨/٢٥
- ما لا يدخل في مطلق البيع لا يدخل في الإقرار..... ٢٧٨/٢٥
- ما لا يدرك بالقياس يشترط خلوه عنه..... ٢٩/٢٢٣
- ما لا يدرك كله لا يترك كله..... ١٠/٤٣٦، ٤٤٤- ١١/٣١٦
- ما لا يدل على علته دلالة لم يستعمل القياس فيه..... ٢٩/٢٢٣
- ما لا يرصد للنماء ولا هو نام في نفسه فلا زكاة فيه..... ٢٠/٤٣
- ما لا يستحق بشيء من العقود فالصلح عليه باطل..... ٢٤/٥٥٩
- ما لا يستطاع الاحتراز منه لا يفسد الصوم..... ٢٠/٢١١
- ما لا يستطاع الامتناع عنه يجعل عفوا..... ٧/٢٢٣
- ما لا يستطاع الامتناع منه لا يفطر الصائم..... ٢٠/٢١١
- ما لا يستغني عنها المسلمون لا تكون أرض موات..... ٢٢/٥٨٤
- ما لا يستقل بنفسه إذا اتصل بما يستقل بنفسه صيره غير مستقل بنفسه..... ٣٢/٣٧٤
- ما لا يستقل بنفسه إذا جاء عقيب ما يستقل بنفسه جعل المستقل بنفسه غير مستقل..... ٣٢/٣٧٣
- ما لا يستقل بنفسه تابع لما يستقل..... ١١/٤٤١
- ما لا يستقل بنفسه تبع لما يستقل بنفسه..... ١١/٤٢٧، ٤٣٣، ٤٣٩، [٤٤٩]- ١٢/١١٨، ١١٩، ١٢١، ١٢٦
- ما لا يستقل بنفسه يصير المستقل غير مستقل..... ٣٢/٣٧٤
- ما لا يستقل من الكلام بنفسه إذا اتصل بما يستقل بنفسه صار ما هو مستقل بنفسه غير مستقل بنفسه
- وصار المجموع كلاما واحدا..... ٣٢/٣٧٣
- ما لا يسقط بالتوبة لا يسقط حكمه بالإكراه..... ٩/١٤٧، ١٤٨
- ما لا يسقط من الشروط بالنسيان لا يسقط بالخطأ..... ١٧/٢٨٤
- ما لا يسمى كله ببعضه لم يحدث إلا بجميعة..... ٢٠/٥٧٥
- ما لا يشترط التعرض له جملة وتفصيلا إذا عينه وأخطأ لم يضر..... ١٧/٤٥٩
- ما لا يشترط تعيينه لا يضر الخطأ فيه..... ١٧/٤٥٩
- ما لا يصح ابتداء لا ينقلب صحيحا بالإجازة..... ١٥/١٠٨
- ما لا يصح إفراده بالعقد ابتداء لا يصح استثنائه..... ١٦/٣٢٤
- ما لا يصح إفراده بالعقد لا يصح استثنائه من العقد..... ١٦/٣٢٣
- ما لا يصح إفراده بالعقد لا يصح استثنائه منه..... ١٦/٣٢٩
- ما لا يصح أن يفرد بالعقد لا يصح أن يستثنى من العقد..... ١٦/٣٢٣
- ما لا يصح بيعه لا تصح هبته..... ٢٢/٢٦١
- ما لا يصح بيعه لا يصح رهنه..... ٢٣/١٨١

- ما لا يصح بيعه منفردا لا يصح استثنائه ٢١/ (١٤٣)
- ما لا يصلح إفراده بالعقد لا يصح استثنائه منه ١٦/ (٣٢٣)
- ما لا يصلح حقيقة ولا مجازا يهمل ضرورة ٩/ (٣٩)
- ما لا يصلح للعوض في البيع لا يصلح عوضا في الصلح ٢٤/ ٥٦٠
- ما لا يضبط صفته ولا يعرف مقداره لا يجوز السلم فيه ٢١/ (٣٩٣)
- ما لا يضر يحل أكله ٢٤/ (٤٥٧)
- ما لا يضمن بالقيمة إذا أتلّف لا يضمن الجزء منه إذا أتلّف ١٤/ ٥٤٠
- ما لا يعرف بالرأي فالموقوف فيه في حكم المرفوع ٢٨/ (٣٤١)
- ما لا يعقل فيه المعنى إنما يحصل الامتثال فيه بعين المنصوص ٢٧/ ٣٩٨
- ما لا يعقل معناه لا يمكن أن يستنبط منه معنى يلحق غيره به ٢٩/ ٢٠٥
- ما لا يعلم إلا من جهة الإنسان فإننا نقبل قوله فيه .. ٩/ [٣٨٧] ، ٣٩١ - ١٠/ ٥١ ، ٢٧٦ - ١٤/ ٤٩٨ - ١٠٢/ ١٦
- ما لا يعلم إلا من جهة الإنسان فإننا نقبل قوله فيه ١٢/ ٥٧٠ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣
- ما لا يعلم إلا من جهة الشخص فالقول قوله فيه ٩/ (٣٨٧) - ٢٥/ ٤٠٥
- ما لا يعلم بحال هو في حقنا بمنزلة المعدم ١١/ (٣٠٧)
- ما لا يعلم فيه تحريم يجري على حكم الحل ٦/ (٣٤٦)
- ما لا يعلم معناه لا يصح قصده ٦/ ١٦٤ ، ١٦٧
- ما لا يعلم ولا دليل على وجوده لا يصح قصده ٦/ (١٦٣)
- ما لا يعيش إلا في الماء لم ينجنس بموته فيه ولو كان ذا دم ١٩/ ٤٦
- ما لا يفعل إلا على وجه التبعية لأفعال الحج أو العمرة ٢٠/ [٣٦٣]
- ما لا يقبل التبعض فاختيار بعضه كاختيار كله وإسقاط بعضه ١٠/ ١٨٦
- ما لا يقبل التبعض يكون اختيار بعضه كاختيار كله ١٠/ ٤٩٣ - ١٣/ ٣٤٦
- ما لا يقبل التعليق لا يقبل الإبهام ١٠/ [٣٦٣]
- ما لا يقبل النقل لا تصح الوصية به ٢٤/ (٧٧)
- ما لا يقدر البائع على تسليمه عقيب العقد بيعه فاسد ٢١/ (٦٣)
- ما لا يقدر على تسليمه حسا لا يصح بيعه ٢١/ (٦٣)
- ما لا يقدر على تسليمه لا يصح وقفه ٢٢/ ٤٢١ ، ٤٢١ ، [٤٢٤] ، ٤٢٥
- ما لا يقع إلا على وجه العبادة لا مدخل للنية فيه ٦/ (٢٤١)
- ما لا يقع الطلاق بإضافته إليه لا يتعلق الظهار به ٢٣/ ٥٨٥
- ما لا يكال ولا يوزن القسمة فيه مبادلة كالبيع ٢١/ (٦٠٢)

- ما لا يكون إلا عبادة ولا يحتمل أن يكون عادة ولا يلتبس بغيره من العبادات لا تشترط النية فيه (٢٤١)/٦
- ما لا يكون حقا للمصالح لا يجوز الصلح عنه (٥٦٥)/٢٤
- ما لا يكون طريق معرفته سمعيا لا يكون حكما شرعيا ١٥٨/٢٩
- ما لا يكون لازما فلدوامه حكم الابتداء (٥٢٥)/٨
- ما لا يكون لازما من التصرف يعطى لدوامه حكم الابتداء (٥٢٥)/٨
- ما لا يكون لازما من التصرفات يكون لدوامه حكم الابتداء ٤٢٤/١٥
- ما لا يكون محلا لإنشاء العقد عليه لا يكون محلا لإجازة العقد فيه ١١٩ ، ١١٤/١٥ ، [١٣١]
- ما لا يلتزم بالنذر لا يلتزم بالشروع ٦٢١/٢٠
- ما لا يلزم الأصل لا يلزم الفرع ٤٣٣/١١
- ما لا يمتد من الأفعال لا يعطى لدوامه حكم الابتداء وما يمتد من الأفعال يعطى لدوامه حكم الابتداء (٥١٥)/٨
- ما لا يمكن الاحتراز عنه عفو ٢١١/٢٠
- ما لا يمكن الاحتراز عنه فلا ضمان فيه ٤٦٩/١ - ١٥٧/٧ ، [٢٣١] - ٣٠٦/١٤ ، ٣١٦
- ما لا يمكن الاحتراز عنه فليس بمضمون ٢٢٤/٧ ، (٢٣١) - ٣٩٢/١٤ ، ٥١٦ ، ٥٥٨
- ما لا يمكن الاحتراز عنه فهو عفو ٢٣٩/٧ ، ٤١٥ - ٤٨٣/١١
- ما لا يمكن الاحتراز عنه ليس بمضمون ٢٣٥/٧ ، ٢٣٦
- ما لا يمكن الاحتراز منه فهو عفو ١٦/٤
- ما لا يمكن استعماله كالمعدوم ٢٧٦/١١ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ - ١٢/١٤٨
- ما لا يمكن اعتباره بنفسه يعتبر بغيره ١٢٥/١١
- ما لا يمكن التحرز عنه عادة لا يفسد الصوم ٢١٥/٢٠
- ما لا يمكن التحرز عنه فهو عفو ١٦٩/٢ - ٢٢٣/٧
- ما لا يمكن التحرز عنه لا ضمان فيه ٢٣٦/٧
- ما لا يمكن التحرز عنه ليس بمضمون ٢٣٧/٧
- ما لا يمكن التحرز عنه ولا يستطاع الامتناع منه سقط اعتباره (٢٢٣)/٧
- ما لا يمكن التحرز عنه يكون عفوا ٥٥٨/٧ - ١٥٦/١٩
- ما لا يمكن التحرز منه فهو عفو ٢٢٩/٧
- ما لا يمكن التحرز منه لا يفطر الصائم (٢١١)/٢٠ ، ٢١٥
- ما لا يمكن تحصيل مصلحته إلا بإفساده أو بإفساد بعضه أو بإفساد صفة من صفاته جاز إفساده [٢٣]/١٠
- ما لا يمكن التحفظ منه إلا بحرج فهو معفو عنه (٢٢٣)/٧

- ما لا يمكن تسليمه إلا بضرر يرجع إلى قطع اتصال ثابت بأصل الخلقة فيعيه باطل ١٩٣ ، ١٩٠/١٥٠
 ما لا يمكن تسليمه عند استحقاق المطالبة به لا يكون محلا للعقد ١٥٠/١٨٩
 ما لا يمكن تملكه في الحال أو كان من الإسقاطات والإطلاقات والالتزامات يصح إضافته إلى
 الزمان المستقبل ١٥٠/٣٧٨ - ١٦/١٠٧
 ما لا يمكن تملكه في الحال يصح إضافته إلى الزمان المستقبل ٢٢/١٠٤
 ما لا يمكن ضبط صفته ومعرفة قدره لا يصح السلم فيه ٢/٥٠٠
 ما لا يمكن فعله إلا بمعصية فهو معصية ١٢/٢٦٣ - ٢٧/٥٦٩
 ما لا يمنع ابتداء الرهن لا يقطع استدأته ٢٣/٢٠٨
 ما لا ينتفع به شرعا يمتنع فيه البيع ٢١/٨٨
 ما لا ينضبط بين الناس مثل الاستلذاذ ٩/٥٧٥
 ما لا يؤثر في الحال هل يؤثر في الاستقبال ٨/٤٦٧
 ما لا يوجب سهوه سجودا لا يوجب عمده إعادة ١٩/٤٣٢
 ما لا يوجد بضمن المثل كالمعدوم ١١/٣٤٩
 ما لا يوقف عليه في حكم المعدوم ١١/٣٠٧
 ما لزم تسليمه لم يلزم إلا بإمكان التسليم ١٣/٥٦١
 ما لزم عنه المحال فهو محال ٢٧/٨٧
 ما لزم قضاؤه استوى فيه حال الصحة والمرض ١٣/٧٧
 ما لزم المباشر فهو لازم لغيره ممن كان معينا له ٢٥/٥٥٠
 ما لزم من العقود لا يبطل بالموت وما لا يلزم من العقود يبطل بالموت ١٦/٥٣١
 ما لزم من عقود المنافع لم يصح اشتراط الخيار ١٦/٢٧٢ ، [٥٤٧] ، ٥٥٤ ، ٥٥٥
 ما لزم الطهارة له في حق البالغين لزم الطهارة له في حق غير البالغ ١٨/٣٦٢
 ما لم تقم الدلالة على فضيلة التأخير ١٧/١٧٥
 ما لم يأمر به الشارع ولا مصلحة فيه للإنسان فليس بواجب ٤/٤٢٣
 ما لم يتعرض له الشرع باق على النفي الأصلي ٢/٤٢٤
 ما لم يتقدر في الشرع ولا في اللغة كان تقديره مأخوذا من العرف ٨/٢٠٦
 ما لم يتقرر الوجوب لا يجب القضاء ١٧/٢٤٢ ، ٢٤٣
 ما لم يثبت قرآنا لفوات شرطه بقي خبرا ٢٨/١٧٥
 ما لم يجئ دليل بتحريمه فهو مطلق غير محجور ٦/٣٤٦
 ما لم يدخل الربا في جميعه فأحرى أن لا يدخل في بعضه ٢/٣٥٢
 ما لم يرد الشرع بتحديدده يرجع فيه إلى العرف ١٠/١٠٢
 ما لم يرد فيه تقدير شرعي لا يتحكم فيه بتقدير والتفويض ١١/١١٣

- ما لم يرضه الإنسان لنفسه أولى ألا يرضاه لربه (٢٧٧)/١٧
- ما لم يشرع قاطعاً لا يقطع الصلاة ٥١٧ ، ٥١٥/١٩
- ما لم يشرع لا بأصله ولا بوصفه فباطل وما شرع بأصله دون وصفه [٤١]/٢٨
- ما لم يصح شرعاً كان وجوده كعدمه (٢٧٢)/١١
- ما لم يقدر على الأصل لا يسقط حكم البدل ١٥٠/١٢
- ما لم يقدر على معرفة صاحبها من الأموال يجعل في بيت المال لمصالح المسلمين (٤٢١)/٢٦
- ما لم يقدره الشارع فإنه يرجع فيه إلى العرف ٢١٧/٨
- ما لم يكن ثابتاً إذا وقع الشك في ثبوته لا يثبت مع الشك (٣٣٦)/٦
- ما لم يكن ثابتاً بيقين لا يثبت مع الشك ٣٣٦/٦
- ما لم يكن له حد في اللغة ولا في الشرع فالمرجع فيه إلى عرف الناس ٣٥٤/١١
- ما لم يلزم بنذره لا يلزم به شيء إذا حلف به ٥٦٨ ، ٥٦٢ ، ٥٢٤/٢٠
- ما لم يمكن إزالته من الشر يخفف بحسب الإمكان ٥١/٨
- ما لما لا يعقل و من لمن يعقل ٤١٨/٣٢
- ما له حقيقة لغة وشرعاً يجب حمله على عرف الشرع (٦٤٧)/٣٣
- ما ليس بحرام على التأييد فعقد النكاح يوجب شبهة فيه ٤١٢/٢٣
- ما ليس بمال لا تجوز هبته ٣٠٩/٢٢
- ما ليس بمحل لإنشاء العقد ليس محلاً للإجازة والنفاد (١٣١) ، ١٢٣/١٥
- ما ليس بمضمون لا يباح ربحه [٦٩]/٢١
- ما ليس بواجب في الحال والمآل ٤٤٢/٨
- ما ليس بواجب في الحال وهو واجب في المآل ٤٤٢/٨
- ما ليس بواجب لا يقتضي واجبا ٢٠٠ ، ١٩٤/١٧ - [٣١]/١٢
- ما ليس في وسع الإنسان لا يكون مكلفاً به (١٧٨)/٧
- ما ليس فيه أرش مقدر في الشرع يجب فيه حكومة عدل (١٩٥)/٢٦
- ما ليس له نفس سائلة لا ينجن بالموت ٤٥/١٩
- ما ليس محالاً ولا مستلزماً للمحال فهو جائز ٨٨/٢٧
- ما ليس مكتسباً لا يتعلق به تكليف ٨٥/٤
- ما ليست الطهارة شرطاً في فعله وحله فإنه يجوز التيمم له مع وجود الماء ٢٥٩/١٩
- ما مات عنه أربابه ولم يستحقه وارثه بفرض ولا تعصيب (٢٣٣)/٢٤
- ما مضى في وقت الكفر فإنه يبقى ولا ينقص ولا يفسخ وما لا يوجد منه شيء في حال الكفر فحكمه
- محمول على الإسلام (١٨٠)/١٦
- ما ملك بغير المعاوضة لا شفعة فيه (٤٣١)/٢١

- ما ملك فيه الشقص بغير عوض فلا تثبت فيه الشفعة..... (٤٣١)/٢١
- ما من حادثة إلا والله فيها حكم..... ٣/ [١٨٧] ، ١٩٥ ، ٣١٣ - ٣٨٠/٥
- ما من عام إلا وقد خصص..... ٦٢٠/٣٠
- ما من مصلحة إلا وفيها مفسدة وما من مفسدة إلا وفيها مصلحة..... (٤٨٧)/٣
- ما من نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها..... (١٨٧)/٣
- ما من واقعة إلا وفي الشريعة مستمسك بحكم الله فيها..... (١٨٧)/٣
- ما منع استعماله شرعا فهو كالمعدوم حسا..... (٢٧٢)/١١
- ما منع من ابتداء العقد منع استدامته..... (٤٢٣)/١٥
- ما منع منه للإضرار بالناس لم يجز بعوض..... ٤٦٨/٧
- ما منه الاشتقاق لا يشترط بقاؤه..... ٤١٢/٣٢
- ما نجس لعينه لا يباح الانتفاع به شرعا إلا في حالة الضرورة..... ١٣٠/١٩
- ما نجس لعينه لم يطهر بوجه..... ١٣٠/١٩
- ما نشأ عن الأسباب من المسببات فمنسوب إلى المكلف حكمه..... (٤٥١)/٤
- ما نفذ من الأحكام في حال الجواز لم يتعقبه فساد..... ١٧١/٢
- ما نقل بطريق الآحاد لا يثبت كونه قرآنا..... ١٧٤/٢٨
- ما نقل تركه عن النبي ﷺ فهو سنة فعلية..... (٥٣٥)/٢٨
- ما هو أعظم نفعا أفضل من غيره..... (٢١٥)/١١
- ما هو خبيث لا يصلح حقا لله تعالى..... ٢٧٧/١٧ - (٥٦٧)/٩
- ما هو شرط في وجوب الفعل على المكلف ليس مخاطبا بتحصيله..... ٧٤١/٢٧
- ما هو ظاهر العين فهو ظاهر السؤر..... ١٧٥/١٩
- ما هو كالبيع فحكمه حكمه..... ٥٥٩/٢٤
- ما هو لله لا بأس أن يستعان ببعضه في بعض..... (٥٢٣)/١٣
- ما هو لله لا بأس أن ينتفع به فيما هو لله..... (٥٢٤)/١٣
- ما هو مستقل بنفسه في الدلالة أولى مما يحتاج فيها إلى غيره..... ٣٧٤/٣٢
- ما هو موهوم الوجود يجعل كالمحقق فيما بني أمره..... ٢٤٤ ، (٢٤١)/٩
- ما وجب بأصل الشرع لا يجوز أن يضم إلى واجب آخر فيؤديان..... (١٦٤)/١٧
- ما وجب بالدخول فيه بمنزلة ما يجب بالنذر..... (٦٢١)/٢٠
- ما وجب بيانه حرم التعريض فيه..... ٢٨٩/١٨
- ما وجب بيقين فلا يبرأ منه إلا بيقين..... ٤٤٤ ، (٣٨٤)/٦
- ما وجب بيقين لم يسقط إلا بمثله..... [٣٤١] ، ٣٢٤ ، ٣٢١/٦
- ما وجب الترتيب فيه من ناحية الفعل لم يسقط الترتيب..... (٢٣٥)/١٧

- ما وجب التصديق بكله لا يفيد التصديق ببعضه ٦٥/٢٠
- ما وجب تعلقه بالإحرام وجب أن يكون في الحرم ٣٨٧/٢٠
- ما وجب دفعه على صفة فأخل بها عند الدفع لم يجزئ بل لا بد من استرداده ودفعه على وجهه ٤٥١/١٧ - [٦٥٢] ، ٦٤٦ ، ٦٤٥ ، ٦٠٨/٨
- ما وجب رده إذا كان حيا وجب رد قيمته إذا كان فائتا ٣٣٨/٢
- ما وجب الضمان في صحيحه وجب في فاسده وما لا فلا ١٤/ (٤٦٦)
- ما وجب على سبيل الرفق والمواساة لم يكن وجوبه حالا ٤٦١ ، ٤٥٩/٧
- ما وجب فعله لا يقف على بذل العوض ٣١٦/١٨
- ما وجب في جميع الشيء وجب في بعضه بقدره ٢٣٣ ، ٢٢٩ ، ٢٢٧ ، ٢٢٥/٢٦
- ما وجب في الذمة إذا تعين ثم هلك قبل الأداء عاد الحق إلى الذمة ٤٦٦/١
- ما وجب في العبادة كان شرطا فيها غالبا ٢١٦ ، ٢١٤/١٧
- ما وجب فيه الدية وجب في بعضه ٢٢٨/٢٦
- ما وجب فيه الدية وجب في بعضه بقسطه ٢٢٧ ، (٢٢٥)/٢٦
- ما وجب فيه القود بالجناية وجب بالسراية ٢٦/ (٧٣)
- ما وجب فيه كمال الدية إن كان في الإنسان منه عضو واحد فالدية في مقابلته وإن تعددت أجزاؤه وزعت الدية على أجزائه ٤٨١/١٠
- ما وجب كاملا لا يتأدى ناقصا ٥٣٧/١٣
- ما وجب ناقصا يتأدى كاملا بالطريق الأولى ٥٣٧/١٣
- ما وجبت فيه الدية وجب بعضها في بعضه بقدره ٢٢٨ ، [٢٢٥]/٢٦
- ما وجد على صفة لا يغير عنها إلا بحجة ملزمة ٧/ (٥٩)
- ما ورد به الشرع مطلقا وليس له حد في الشرع ولا اللغة يرجع فيه إلى العرف والعادة ١٨٤/٨ ، ١٨٦ ، ٣٠٤ ، ٣٠٤ - ١١٤/١١ ، ١١٥ - ٨٣/٣٣
- ما ورد في الشرع مطلقا من غير تحديد ولا حد له في اللغة ولا في الشريعة يجب الرجوع فيه إلى العرف والعادة ١١٥/٨
- ما ورد في الشرع ولا ضابط له شرعا ولا لغة يتبع فيه الوجود ٨/ (٣٠٣)
- ما ورد لمعنى عارض يزول بزواله ٣٠٤ ، ٣٠٠/٧
- ما ورد مطلقا من غير توقيف يصار فيه إلى أهل العرف وما تبتدره ٣٥٧/٢
- ما وسعه الشارع لا يتضيق بتضييق المكلف ٤٣٥/٧
- ما وسعه الشرع فضيقه المكلف على نفسه لا يتضيق ٧/ [٤٢٩]
- ما وسعه الشرع فضيقه المكلف على نفسه هل يتضيق ٤٣٤ ، (٤٢٩) ، ١٥٨/٧

- ما وسعه الشرع فضيقه المكلف على نفسه يتضيق ٧/ (٤٢٩)، ٤٣٤
- ما وسعه الشرع لا يضيق بتضييق المكلف ٧/ ٤٣٤، ٤٣٥
- ما وسعه الشرع لا يضيق بتضييق المكلف له ٧/ ٤٣٤
- ما وضع للتقرب إلى الله عز وجل فلا يقع إلا كذلك ١٧/ (١٢٥)
- ما وقع حال النسيان لا إثم فيه ١٢/ (٤١١)
- ما وقع عليه الاتفاق بعد العقد يجعل كالمذكور في أصل العقد ١٥/ (٧١)
- ما وقع عليه الصلح بمنزلة المبيع ٢٤/ ٥٦٠
- ما وقع فاسدا لا يتقلب صحيحا ٨/ ٣٦٤
- ما وقع منعه من الذرائع هو ما عظم فيه فساد ماله على صلاح أصله ٢/ ٥٦٥
- ما يباح الانتفاع به حقيقة وشرعا يجوز بيعه ٢١/ (٨١)
- ما يباح دفعا للضرر يباح دفعا للحاجة ٧/ ٢٧٩
- ما يبطل الصلاة عمدته وسهوه فلا سجود فيه ١٩/ ٥٧١
- ما يبطل العقد لا فرق فيه بين القصد وعدمه ٢١/ ٣٠٥
- ما يبطل الوكالة يبطل الشركة ٢١/ ٥٢٨
- ما يبطل الوكالة يبطل المضاربة ٢١/ ٥٨٦
- ما يتجزأ يخالف في الحكم ما لا يتجزأ ١٧/ ٤٩٢، ٤٩٦ - ١٩/ ٥٦٤
- ما يتخلص به الرجل من الحرام أو يتوصل به إلى الحلال من الحيل فهو حسن ١٣/ (٣٧٧)
- ما يتطرق إليه بارتكاب الحرام يكون حراما ١٢/ ٢٨٠
- ما يتعذر إيصاله إلى المستحق يتصدق به ١٤/ ٢٠٦
- ما يتعذر فيه اليقين يكفي فيه الظن ٦/ ٥١٦
- ما يتعلق بالأعيان أحق بالتقديم مما يثبت في الذمم ١٣/ (٤٣٧)، ٤٤٥
- ما يتهم فيه المريض لا ينعقد تصرفه فيه ٩/ (٣٤٤)
- ما يتوقف على الإيجاب والقبول يرتد بالرد ١٦/ ٢٢٢، ٢٢٦
- ما يتوقف عليه إيجاب الواجب لا يجب بالإجماع ٢٧/ (٧٣٥)
- ما يتوقف عليه المندوب ففعله مندوب ١/ ٤٤٤
- ما يتوقف عليه الواجب في وجوبه من سبب أو شرط أو انتفاء مانع لا يجب تحصيله إجماعا ٢٧/ ٧٤٣
- ما يتوقف الواجب على فعله فهو واجب ١/ ٤٤٤
- ما يثاب على تركه ولا يعاقب على فعله فمكروه ٢٧/ ٥٣٠
- ما يثاب على تركه ولا يعاقب على فعله فهو مكروه ٢٧/ [٥١٥]
- ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه فهو مندوب ٢٧/ ٥١٦
- ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه فهو واجب ٢٧/ [٣٥١]، ٥١٦

- ما يثبت بزمان يحكم ببقائه ما لم يوجد المزيل ٣٠/٢
- ما يثبت عند الانفراد قد يثبت عند الاجتماع مع غيره وقد لا يثبت ٩/ (٤٥١)
- ما يثبت في الذمة لا يجوز إسقاطه إلا بدليل ٦/ (٣٨٤)
- ما يجب باعتبار الملك لا يختلف باختلاف سبب الملك ١٤/ [١٦٥]
- ما يجب ب خطاب الشرع لا يثبت حكمه في حق المخاطب قبل علمه ٢٨/ (١٢١)
- ما يجب حقاً لله تعالى فتمامه يكون بالاستيفاء ١٢/ ٦٦٧
- ما يجب فيه التعيين يقدح فيه تردد النية ٦/ (٢٠٣)
- ما يجب من الجزاء حقاً لله تعالى لا تعلق له بكون المحل معصوماً ١٢/ ٦٦٨
- ما يجري فيه الإرث تجري فيه الوصية ٢٤/ (١٦٥)
- ما يجري مجرى الضرورة لا يجيء الشرع بالمنع منه البتة ٢/ ٥٦١
- ما يجزئ في الضحية يجزئ في الهدي ٢٠/ ٤٠٢
- ما يجوز بيعه جاز رهنه ٢٣/ (١٧٧)
- ما يجوز بيعه يجوز هبته ٢٢/ ٢٦٢
- ما يجوز بيعه يجوز هبته وما لا يجوز بيعه لا تجوز هبته ٢٢/ (٢٥٧)
- ما يجوز تركه لا يكون واجباً ٣١/ ٢٠٠
- ما يجوز التماضي على الخطأ ٨/ (٥٦٧)
- ما يجوز لكل جنس أن يلبسه في حياته يجوز أن يكفن فيه بعد موته ١٩/ (٦٠١)
- ما يحتاج إلى بيعه يجوز بيعه وإن كان معدوماً ٢١/ ١٨٥
- ما يحتاج إلى النية فلا يؤدي عن الغير إلا بإذنه ٦/ (٢٢١)
- ما يحتمل الغرر والأخطار يصح تعليقه بالشرط ٢٢/ ٢٩٤
- ما يحرم بوصفه لا يحل إلا لضرورة أو إكراه وما حل بصفته لا يحرم إلا بفساد سببه ٩/ (٥٢١)
- ما يحصل ضمناً إذا تعرض له في النية لا يضر ١٢/ (٨٣)، ٨٤
- ما يحصل ضمناً إذا تعرض له لا يضر ١١/ ٤٣٠ - ١٢/ [٨٣] - ١٥/ ٢٩٤
- ما يحصل ضمناً لا يضر ذكره ١٢/ (٨٣)
- ما يختص بمعرفته أهل الخبرة تقبل فيه شهادة واحد إذا لم يوجد ٢٥/ (٣١٩)
- ما يختص به أهل الخبرة من أهل الصنعة يجزئ فيه شهادة واحد ٢٥/ [٣١٩]
- ما يدخل تحت مطلق البيع يدخل تحت الإقرار وما لا فلا ٢٥/ [٢٧٥]
- ما يدخل في البيع يدخل في الإقرار وما لا يدخل فيه فلا ٢٥/ (٢٧٥)
- ما يدعو إليه الضرر يجوز فيه بعض الغرر ١٥/ ٤٧٢
- ما يرفع حكم اللفظ كله لا يصح بلفظه ولا بنيته ٩/ ٢٧
- ما يزيل الأقوى يزيل الأضعف ١١/ ١٣١

- ما يستحق بطريق الصلة لا يتم فيه الملك قبل القبض ١٦/٦٦٥)
- ما يستقل بنفسه لا يبنى على غيره ١٢/٧٥]
- ما يستلزم المحال محال ٢٧/٩٠
- ما يسقط بالتوبة يسقط حكمه بالإكراه ٩/١٤٧، ١٤٨
- ما يسقط بالتوبة يسقط حكمه بالإكراه وما لا فلا ٩/١٤٣]
- ما يسقط الحد في السرقة يسقط الحد في الحرابة ٢٥/٥٣٩
- ما يشبه به أفضل وأكمل من المشبه ٣٢/٣٤٧)
- ما يشترط فيه التعيين فالخطأ فيه مبطل ١٧/٤٥٩)
- ما يشترط فيه القبض لا يحتمل فيه التأجيل وخيار الشرط ١٦/٢٦٣)
- ما يشترط فيه القبض لا يدخله خيار الشرط ١٦/٢٦٣)
- ما يشترك فيه العامة بني على التيسير ٢٠/٢٣٣
- ما يشق الاحتراز منه فهو عفو ٣/٤٩٧
- ما يشق الاحتراز منه يعفى عنه ٧/٢٨٩
- ما يشق على الصائم التحرز منه معفو عنه ٢٠/٢١٥
- ما يشك في وجوبه فإنه يستحب فعله احتياطاً من غير وجوب ٩/٢١٥)
- ما يشكل على القاضي فإنما يرجع فيه إلى من له بصر في هذا الباب ٩/٤٣٤
- ما يصح نفيه هو المجاز ٣١/٦٦٨
- ما يضاد العبادات مبطل للعبادة ١٧/٢٥٥)
- ما يطلب الكف عنه فتركه يخرج من عهده وإن لم يقصده ٦/٢٣٠)
- ما يطهر جلده بالدباغ يطهر بالذكاة ١٩/١١٨، ١٢٩]
- ما يعاف في العادات يكره في العبادات ١/٤٧٤ - ٣/٢٠٧، ٢١٥ - ٨/١١٦ - ٩/٥٨٣، ٥٩٢، ٥٩٦ - ١٧/٢٧٧]
- ما يعتبر فيه التعيين جملة وتفصيلاً إذا عينه وأخطأ بطل ١٧/٤٦٢
- ما يعرض بعد حصول المقصود لا يجعل كالمقترن بالسبب ٩/٥٤٧)، ٥٤٩ - ١٦/١٧٢، ١٧٣
- ما يعرض للبيع بالأنموذج رؤية بعضه كروية كله ٢١/١٣٧)
- ما يعرف بالاجتهاد يجب أن يرجع فيه إلى أهل الاجتهاد في ذلك الباب ٩/٤٣٣)
- ما يعرف بالاجتهاد يرجع فيه لأهل الخبرة ٩/٤٣٣)
- ما يعرف ببداية العقول وضرورتها لا يجوز أن يرد الشرع بخلافه ٣/٢١٧، ٢٢٠
- ما يعسر الاحتراز منه لا يفطر ٢٠/٢١١)
- ما يغير المعنى تغيراً فاحشاً يفسد الصلاة ١٩/٥٣٣]
- ما يفتقر إلى القبض لا يلزم إلا بقبضه ١٦/٤٣٧) - ٢٢/٣٢٨

- ما يفتقر إلى القبض لا يلزم إلا به..... ٤٤٣/١٦
- ما يفتقر إلى النية لا يصح فعله عن الحي إلا بأمره..... ١٤٦/١٥
- ما يفسد سائر العبادات لا يختلف الناسي والعامد فيه..... ٤٣٠/١٢
- ما يفضي إلى الحرام حرام..... ٤٤٤/١
- ما يفضي إلى الحرام فهو حرام..... ٣٩٣، ٢٩٩/٤
- ما يفضي إلى المحال محال..... ٨٧/٢٧
- ما يفضي إلى المكروه مكروه..... ٢٤٤/١ - ٢٤٥/١٢
- ما يفضي وجوده إلى عدمه باطل..... ٥٠٨/٩
- ما يفعل من العبادات في حال الشك لا على وجه الاحتياط من غير أصل يرد إليه ولا يكون مأمورا فإنه لا يجزئ وإن وافق الصواب..... ١٤٣/٧
- ما يفعل من العبادات في حال الشك من غير أصل يرد إليه ولا يكون مأمورا به فإنه لا يجزئ وإن وافق الصواب..... ٤٧٣/١ - ٤٠/١٧، [٢٩٣] - ٥٢٦/١٩، ٥٢٩
- ما يفعله في غيره فلا يفتقر إلى نية..... ٢٦٠/٦
- ما يفوت إلى خلف لا يجوز له التيمم..... ٢٥٦/١٩
- ما يفوت لا إلى خلف يجوز التيمم له مع وجود الماء..... ٢٥٥/١٩
- ما يفيد الاستحقاق إذا وقع حقا هل يفيد إذا وقع تعديا..... ١٣/١٤٣
- ما يفيد الاستحقاق إذا وقع لا على وجه التعدي فهل يفيد إذا وقع على وجه التعدي..... ١٣/١٤٣
- ما يقام مقام غيره لا يلزم أن يكون في حكمه من كل وجه..... ١٢/١٦٥
- ما يقبل التعليق بالشرط يصح إيجابه في المبهم والمجهول..... ١٠/٣٦٣
- ما يقبل التعليق من التصرفات يصح إضافته إلى بعض محل التصرف وما لا يقبله لا يصح إضافته إلى بعض المحل..... ٤٨٨/١
- ما يقبل التعليق من العقود يقبلها جميعا في الحاضر والمستقبل..... ٣٥٥/١٠
- ما يقتضي تأكيد المقاصد الأصلية فهو مقصود للشارع..... ٣/٥٨٩
- ما يقتضيه العقد لا يبطل العقد بشرطه..... ١٥/٢٩٣
- ما يقطع بتوصيله إلى الحرام فهو حرام..... ١٢/٢٣٩
- ما يقع ضمن شيء يأخذ حكم ذلك الشيء..... ١١/٥٦٣
- ما يقوم مقام الكلام فهو كالكلام..... ١/٤٤١ - ١٠/٢٤٠
- ما يكون أستر للمرأة فهو أولى..... ١٨/٢٩٢
- ما يكون أكثر نفعاً فهو أفضل..... ١١/١٥٤، ١٥٩، [٢١٥]، ٢٢٦ - ١٢/٦٢٨، ٦٣٥، ٦٣٦
- ما يكون بعد الموت يستوي فيه المرض والصحة..... ١٣/٧٨
- ما يكون حقا للجماعة يباح لكل واحد استيفاءه بشرط السلامة..... ١٣/٥٨١ - ١٤/٥٩٩، ٦٠١

- ما يكون سنة في وقته يكون بدعة في غير وقته..... ٢٣/١٧ ، ٢٤ ، [٣٦]
- ما يكون شرطاً لوجوب القضاء يراعى وجوده إلى وقت الاستيفاء..... ٥٥٨/٨ ، ٥٦١
- ما يكون مباحاً بالجزء المطلوب الترك بالكل..... ٥٠٠/٣
- ما يكون متقوماً شرعاً فلاعتياض عنه جائز..... ٤٩٣/١٣ - ٤٧٤/١
- ما يكون مستداماً كان لدوامه حكم الإنشاء..... ٥١٥/٨
- ما يكون معدوماً فهو معدوم حتى يعلم كونه ييقين..... ٣٣٠/٢
- ما يلتزم بالنذر يلتزم بالشروع..... ٦٢٧ ، ٦٢٤ ، [٦٢١]/٢٠
- ما يلزم حال الطوعية يصح مع الإكراه عليه..... ٥٥٧/١٢
- ما يلزم العبد إذا كان صفته الواجب فلا يجوز أن يستحق عليه مع الثواب بدلاً وأجرة..... ٢٠٥/١٥
- ما يلزم من الترتيب في حال الأداء فكذا في حال القضاء..... ٢٣٠ ، ٢٢٨ ، ٢١٩/١٧ ، [٢٣٥]
- ما يلزم من التصرفات يعتبر لدوامه الأهلية..... ١٣٤/٢٨
- ما يمتد فللدوامه حكم الابتداء وإلا فلا..... ٥١٥/٨
- ما يمدح تاركه ولا يذم فاعله مكروه..... ٥١٥/٢٧
- ما يمدح فاعله ولا يذم تاركه مندوب..... ٤٤٤/٢٧
- ما يمنع منه المورث يمنع منه الوارث..... ٢٧٠/٢٤
- ما ينافي العبادة الواجبة ينافيها إذا تطوع بها..... ٢٥٦/١٧
- ما ينتفع به حقيقة وشرعاً يجوز بيعه..... ٨٧/٢١
- ما يوافق القرآن من الأخبار أولى مما يخصه..... ٣٨٧/٣٣
- ما يوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب أخفهما بعمومه..... ٢٩١ ، (٢٨٥)/٩
- ما يوجب المرء على نفسه معتبر بما أوجب الله تعالى عليه..... ٣٧٥ ، ٣٧٢/٩
- ما يوجد بأكثر من عوض المثل كالمعدوم..... [٣٤٩]/١١
- ما يؤدي إلى الدور ممتنع..... (٩٩)/٢٧
- ما يؤديه الصبي من العبادات حكمه..... [٤٤٤] ، ٤٤٠ ، ٤٣٥ ، ٤٣٥/١٧
- ما يوقع في التهمة لا يرتكب وإن ارتفعت بعده..... ٢٦٤ ، (٢٦١)/١٨
- ما يوقن تحليله فلا يزيله الشك عن ذلك إلى التحريم..... ١١٠/٧
- ما يؤكل نظيره في البر من حيوان البحر فحلال وما لا يؤكل فحرام..... ٤٦٤/٢٤
- الماء إذا بقي على أصل خلخته ولم يزل عنه اسم الماء جاز الوضوء به وإن زال وصار مقيداً لم يجز..... ٤٩٧/٢
- الماء طاهر مطهر لا ينجسه إلا ما غير بعض أوصافه..... (٥٧)/١٩
- الماء لا يفسد إلا بما ظهر فيه من النجاسة..... (٧٠)/١٩
- الماء لا ينجسه إلا ما ظهر فيه من النجاسة..... (٧٠)/١٩

- الماء ينقل المحدث إلى كمال الطهارة والتيمم إنما ينتقل به عن حكم الحدث إلى وجود الماء ١٩/٢٤٠
- المآل إذا خالف حكمه حكم الحال ٨/٤٤٣
- مأخذ التكفير هو تكذيب الشارع لا مخالفته مطلقا ١٩/٦١٠
- مأخذ الصراحة هل هو ورود الشرع به أو شهرة الاستعمال ٢/٩٠
- مادة الفرض والوجوب والأمر والكتب ومشتقاتها تدل على الوجوب ٢٧/٣٥٢، ٣٥٣، [٣٦٩]
- المأذون عرفا كالمأذون نطقا ٨/ (٢٠١)
- المأذون في الفاسد كغير المأذون ٨/ (٢٨٧)
- ما زال ييقن فلا يثبت إلا ييقن مثله ٦/٣٤٢
- المال إذا ثبت في الذمة لم يسقط بالإعسار ١٣/٦٨
- مال أهل البغي لا يغنم ١٤/١٩٤
- مال بيت المال معد لحوائج المسلمين ٢٦/ (٣٨٥)
- المال الصائر إلى بيت المال من تركة من مات من المسلمين ولم يترك وارثا هل هو صائر إليه إرثا أو على وجه المصلحة ٢٤/٢٢٦
- المال الصائر إلى بيت المال هل هو صائر إرثا أو على وجه المصلحة ٢٤/ (٢٢٥)
- المال الضال إذا يئس منه فلا زكاة على صاحبه ٢٠/٥٨
- المال الضائع عند اليأس يكون كمال بيت المال ٢٦/ (٤٢٢)
- المال الغائب في مسافة القصر كالمعدوم ١١/٢٩٩، ٣٠٢
- مال الغير لا يجوز إثبات اليد عليه إلا بإذنه كما لا يجوز تناوله إلا بإذنه ١٤/ (٩٦)
- مال الغير معصوم بعصمة الإسلام ٩/ (١٦)
- المال لا يقوم مقام الذمة فيما طريقه طريق الصلة ١٣/٦٨
- المال لا يقوم مقام الذمة فيها فيما طريقه طريق الصلة ١٣/٧٥
- المال المأخوذ بإذن صاحبه أمانة ما لم يكن مقبوضا ٢١/٥٣٦، ٥٣٧
- المال المثلي يثبت في الذمة وأما القيمي فيتعين بالتعيين ١٣/١٠٤
- المال المرهون ملك للراهن ٢٣/١٩٨
- المال المستقر وجوبه في حال الحياة لا يسقط بالموت ١٣/٢٦٨، ٢٧١
- مال المسلم معصوم بعصمة الإسلام ٩/ (١٦)
- مال المسلمين لا يصير غنيمة بحال ١٤/ (١٩٣)
- مال المسلمين لا يغنم ١٤/ (١٩٣)
- مال المسلمين لا يملك بالاستيلاء عليه ١٤/ [١٩٣]
- مال المصالح معد لكل مصلحة ليس لها على الخلو والخصوص ٢٦/٣٨٦
- مال من لا وارث له لبيت المال ٢٤/ [٢٣٣]

- مال من لا وارث له يصير إلى بيت المال إرثاً..... ٢٢٩/٢٤
- المال الواحد إذا قوبل بشيئين مختلفين بعقد المعاوضة ينقسم على مقدار قيمتهما. ٤٧٠، ٤٦٩/١٠، ٤٧٢
[٤٨٠] - ٤٥٦/١٦
- المال يثبت مع الشبهات..... ٣٠٢، ٣٠٠/١٣
- المال يضمن بالعمد والخطأ..... ٢٧٢/١٤
- ما لا يتأتى الواجب إلا به فهو واجب..... ٤٣٠/٢٧
- ما لا يمكن اعتباره بنفسه اعتبر بغيره..... ١٢٤، ١١/١٢١
- المالك إذا تصرف في ملكه لمحض الإضرار بالغير فإنه يمنع..... ٥٦٦/٧
- المالك لا يجبر على إصلاح ملكه..... ٨١/١٤، (٩١)
- المالك محكم في ملكه..... ٥١/١٤
- المالك يملك التملك..... ٢٠/١٤
- مالك رحمه الله كان يراعي من الخلاف ما قوي دليله لا ما كثر قائله..... ٢٧٥/٩
- مالية المنافع لا تساوي مالية الأعيان..... ٢٣٣، ٢٣٢/١٤
- المأمور بالتنجيز لا يملك التعليق ولا الإضافة..... ٣٤٨/١٠
- المأمور به يصح مع التخير..... ٢٦٧/١
- المأموم تابع للإمام..... ٤٤٠/١٩
- المانع إذا حصل بعد ترتب الحكم لا أثر له..... ٩/٢٨
- المانع إنما يتحقق بعد تحقق السبب والشرط..... ٢٠، ٢٨/١٩
- المانع إنما يكون مانعاً مع المقتضي..... ٢٨/١٩
- المانع الطارئ هل هو كالمقارن..... ٦٥/٢ - ٨/٤٧٧، ٤٩٢، ٤٩٥ - ٤٤/١١، ٤٦ - ٤٢٥/١٥ - ١٨٨/١٦
- المانع الطارئ هل هو كالمقارن أو لا..... ٧٧/٢
- المانع الطارئ هل ينزل منزلة المقارن..... ٥٥٩/٨
- المانع لا أثر لوجود المقتضي معه..... ١١/١٩٨
- المانع ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته..... ٣٠٠/١
- المانع مرجح على المقتضي فيعمل به..... ٢١٥/٢
- المانع مقدم على المقتضي..... ٤٥٢، ٤٥١، ٤٤٦/١٦ - ٤٨٨/١٤
- المانع مقدم على المقتضي..... ١١/١٩٧
- المانع مقدم في الاعتبار على المقتضي..... ٢١٥/٢
- المانع من الشيء إنما يعتبر مانعاً إذا وجد المقتضي..... ٢٨/١٩
- المانع من الشيء في قوة المقتضي لنقيضه..... ٦٣/٢٧

- الماهية تنعدم بانعدام بعض أركانها..... (٥٩)/٢٧
- الماهية تنعدم بانعدام جزء منها..... (٥٩)/٢٧
- الماهية تنعدم بانعدام ركن من أركانها أو شرط من شروطها..... ٥٦٦/١٩
- الماهية المركبة تنعدم بانعدام جزئها..... (٥٩)/٢٧
- الماهية المركبة يكفي في زوالها زوال أحد قيودها..... (٥٩)/٢٧
- المباح إذا قصد به وجه الله صار طاعة..... (٦٣)/٦
- المباح إنما يملك بالأخذ وإثبات اليد..... (٢٤٣)/١٤
- المباح بالجزء إما مطلوب الفعل بالكل أو مطلوب الترك بالكل..... (٤٩٩)/٢٧
- المباح بالجزء قد يكون مطلوباً بالكل أو منهياً عنه بالكل..... ٤٨٣/٢٧
- المباح بالجزء قد يكون مطلوباً بالكل ويكون منهياً عنه بالكل..... ٥٥١/١
- المباح بالجزء يكون مطلوب الفعل أو مطلوب الترك بالكل..... ٥٩٠/٣
- المباح بالجزء يكون مطلوباً بالكل أو منهياً عنه بالكل..... [٤٩٩] ، ٤٩٤ ، ٤٨٠/٢٧
- المباح في أصله قد يعرض له ما يجعله محظوراً..... ٥٠٠/٢٧
- المباح قد يصير واجباً..... ٤٩٩/٢٧
- المباح قد يكون مباحاً بالجزء محرماً بالكل..... (٤٩٩)/٢٧
- المباح لا ترجع فيه جهة الفعل على جهة الترك..... (٤٧٩)/٢٧
- المباح لا يتعلق بفعله أو تركه مدح ولا ذم..... (٤٧٩)/٢٧
- المباح لا يتعلق به ثواب ولا عقاب..... ٥٤٠/٢٧
- المباح لا يكون محلاً للعقود قبل إحرازه..... ٢٤٤/١٤
- المباح لا يملك إلا بالإحراز..... [٢٤٣] / ١٤ - ١٩٥ ، ١٩٢ ، ١٩٠/١٣ - ٤٦٧/١
- المباح له لا يبيع لغيره..... (٢٣٧)/١٤
- المباح له لا يملك الإباحة..... [٢٣٧] / ١٤
- المباح له لا يملك أن يبيع لغيره..... ٢٥٠ ، (٢٣٧) ، ١١٦ ، ٩٧/١٤
- المباح له لا يملك البيع..... ٢٣٨/١٤
- المباح له ليس بمالك..... (٢٤٩)/١٤
- المباح ما أجزى للمكلفين فعله وتركه بلا استحقاق ثواب ولا عقاب..... (٤٧٩)/٢٧
- المباح مباح لمن سبق..... (١٩٠)/١٣
- المباح المفضي إلى المكروه مكروه..... (٢٤٥)/١٢
- المباح مقيد بالسلامة فيما يمكن الاحتراز عنه لا فيما لا يمكن..... (٥٩٨)/١٤
- المباح مقيد بشرط السلامة..... (٥٩٨) ، ٣٩٥/١٤
- المباح مقيد بشرط السلامة في حق الغير..... (٥٩٨)/١٤

- المباح مقيد بوصف السلامة..... ٦٠٥/١٤
- المباح هو الذي يستوي تركه وفعله (٤٧٩)/٢٧
- المباح يتقيد بوصف السلامة..... ٦٠٣ ، ٦٠٠/١٤
- المباح يعتبر بما يكون خادما له ٥٨٩/٣ - ٤٧٣/٢٦ - ٤٩٩/٢٧
- المباح يملك بإثبات اليد (٢٤٣)/١٤
- المباح ينصرف بالنية إلى الطاعة [٦٣]/٦
- المباحات إذا صلحت فيها النية صارت طاعة (٦٣)/٦
- المباحات تتقيد بشرط السلامة (٥٩٨)/١٤
- المباحات تصير طاعات بالنيات الصادقات (٦٣) ، ٤٩٠/٤ ، ٣٦/٦ - ٥٠٠
- المباحات تصير طاعات بالنيات الصالحات ٤٦/٦
- المباحات تصير عبادة بحسن النية (٦٤)/٦
- المباحات تملك بالاستيلاء عليها (٢٤٣)/١٤
- المباحات في دار الحرب يملكها من أخذها ويختص بها ٢٤٥/١٤
- المباحات لا تفتقر إلى النية ٢٧٠/٦
- المبادرة إلى الطاعة أفضل من التواني فيها (١٧٤)/١٧
- المبادرة إلى الطاعة مستحبة (١٧٣)/١٧
- المبادرة إلى الفهم دليل الحقيقة [٦٤٧] ، ١٦٤/٣١
- المبادلة بالدين من غير من عليه الدين لا تصح ٢٢ ، ٢٠/١٤
- المباشر أصل والردء تبع ٥٥٠/٢٥
- المباشر ضامن وإن لم يتعد والمتسبب ٣٠٠/٩ - ١٤ (٢٨٥) ، ٣٢٤ ، ٣٢٩ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٨٦
- المباشر ضامن وإن لم يتعد والمتسبب لا يضمن إلا إذا كان متعديا ١٢/١٨
- المباشر ضامن وإن لم يتعمد ١١٨ ، ٤١ ، ٣٤/٢
- المباشر ضامن وإن لم يتعمد الضرر والمتسبب ليس بضامن إلا إذا تعمد أو تعدى (٢٨٥)/١٤
- المباشر ضامن وإن لم يتعمد والمتسبب لا إلا أن يتعمد (٢٨٥)/١٤
- المباشر ضامن وإن لم يتعمد ولم يتعد ٢٣٢/٧
- المباشر ضامن وإن لم يتعمد ولم يتعد والمتسبب لا إلا إذا كان متعديا ٢٧٦/١٤
- المباشر ضامن وإن لم يتعمد ولم يتعد والمتسبب ٣٠٦ ، [٢٨٥]/١٤
- المباشر ضامن ولو لم يكن متعديا وأما المتسبب فلا يضمن إلا إذا كان متعديا أو مفرطا ١٧٧/٢
- المباشر للإتلاف مع المسبب إذا اجتماعا وهما جانيان فإنه يجب الضمان على المباشر (٢٧٦)/١٤
- المباشر مقدم على المتسبب إذا ضعف السبب وأما إذا قوي السبب فإن الضمان عليهما معا (٢٧٦)/١٤
- المباشر وغير المباشر في حد قطاع الطريق سواء (٥٥٠)/٢٥

- المباشر يقدم على ذي السبب الضعيف..... ٣٠٢/٩
- مباشرة الحرام لا تباح إلا لضرورة..... ٣٦١/٢
- مباشرة الحرام لا تجوز إلا للضرورة..... ٣٠٧ ، ٣٠٥/١٢
- مباشرة الحرام للتخلص منه جائزة..... ٣٠٥/١٢
- مباشرة الفعل الذي هو دليل الرضا بمنزلة التصريح بالرضا..... ٤١٣ ، ٤١٢/٩
- المباشرة مقدمة على الأمر ما لم يعد النفع على الأمر..... ٥٧١/١٤
- مباشرة الممنوع للتخلص منه ليست محظورة..... ٣٠٢ ، ٢٩٨/١٢ ، [٣٠٥]
- المبان من الميتة النجسة نجس..... ١٠٢/١٩
- المبتدأ مع الخبر ظاهر في الحصر محتمل للتأكيد..... ٣٢/٣٠١
- المبتلى بين الشرين يتعين عليه أهونهما..... ٧/٥٠٦
- مبدأ التعامل بالمثل بين الدول مقيد بالفضيلة..... ٢٦/٥١٧
- مبدأ رفع الحرج..... ١٩٧/٦ ، ٢٠٠
- المبطل لا بد وأن يكون أقوى أو مساويا..... ٦٨٣/٣٣
- مبنى الإجارة على المشاحة..... ١٣/٢٢
- مبنى الاحتياط على الشك..... ٢٠٩/٩ ، ٢١٥
- مبنى الأحكام بالنسبة للمرأة على الستر والصيانة..... ١٨/٢٩٢
- مبنى الأسباب الموجبة للطهارة على التداخل..... ١٩/١٩٣
- مبنى الأطعمة على المسامحة..... ٢٤/[٤٤٩] ، ٤٥٤ ، ٤٥٥
- مبنى الأمان على التوسع..... ١/٤٧٨ - ٢٦/[٥٠٩]
- مبنى الأمان على التوسعة في حقن الدماء..... ٢٦/٥١٤
- مبنى الأيمان على العرف..... ١١٧/٨ ، ١٩٤ ، ٢٦٤ - ٢٠/[٤٨٩] ، ٤٩٧ ، ٥٧٦
- مبنى الأيمان على النية..... ٢٠/٤٦٩
- مبنى البيع على التراضي لا الجبر..... ٢١/١٧
- مبنى البيع على المساواة والمعادلة من الجانبين..... ١٦/٥١٠ - ٢١/٢٠٤
- مبنى البيع على المماكسة والاستقصاء..... ٢١/٩
- مبنى البيع على المماكسة والمساومة..... ٢١/٩
- مبنى البيع على المماكسة والمنازعة..... ٢١/٩
- مبنى التبرع على المساهلة..... ١٦/(٦٢٣) - ٢٣/٢١٦
- مبنى التشريع على إقامة المظنة مقام الأصل..... ٢٧/٢٣٧
- مبنى التصرفات الشرعية على الفائدة..... ١١/٣٦٦ ، ٣٦٨
- مبنى التطوع على المساهلة..... ١٧/٣٥٧

- مبنى التوكيل على التوسعة..... ٢٣/ [٩] ، ٤٤ ، ٤٦ ، ٨٥
 مبنى التوكيل على الفسحة والمسامحة ٢٣/ (٩)
 مبنى حال الرجل على الانكشاف والظهور..... ٢٩٢/ ١٨
 مبنى حال المرأة على الستر..... ٢٩١/ ١٨
 مبنى حال النساء على الستر ٢٩٧/ ١٨
 مبنى الحج على الاتباع ٢٠/ [٢٤١]
 مبنى الحج على الاتباع والتعب ٢٠/ ٢٤٣
 مبنى الحج على أن لا يتبرع به مع قيام الفرض ٢٠/ ٢٥٧ ، ٢٦٢
 مبنى الحج على التخفيف ٢٠/ [٢٣٣] ، ٢٥٧ ، ٢٧٤ ، ٢٨٩ ، ٢٨٩
 مبنى الحج على التخفيف والتسهيل ٢٠/ ٢٣٧
 مبنى الحج على التعب ٢٠/ (٢٤١) ، ٢٤٧
 مبنى الحج على تقديم الأولى فالأولى ٢٠/ ٢٤١
 مبنى الحج على رفع الحرج والضيق ٢٠/ ٢٧٥
 مبنى الحج على التخفيف والتيسير ٢٠/ ٢٣٦ ، ٢٣٨
 مبنى الحدود على التداخل ١/ ٤٧٨ - ٢٥/ ٥٠٥
 مبنى حقوق الآدميين على التضييق ١٣/ ٦١٦
 مبنى حقوق الآدميين على المشاحة ١٣/ ٣٠٣
 مبنى الحل والحرمة على الاحتياط ٢٣/ ٦٢٧ - ٢٧/ ٥٥٩
 مبنى الحوالة على الرفق والمسامحة..... ٧/ ٤٥٩
 مبنى الذبائح على التحريم ٢٤/ (٤٨٩)
 مبنى الزكاة على الأمانة ٢٠/ [٩] ، ١٢
 مبنى الزكاة على التخفيف ٢٠/ (١٥)
 مبنى الزكاة على الرفق والمواساة..... ٢٠/ ٢٠
 مبنى الزكاة على المسامحة والرفق ٢٠/ (١٥) ، ١٩ ، ٣٧ ، ٧٣ ، ١٦٣
 مبنى الزكاة على المواساة..... ٢٠/ (١٥)
 مبنى الزكاة على النظر من الجانبين جانب الملاك وجانب الفقراء..... ٢٠/ ٣٧
 مبنى الزكاة في الشرع على اليسر والسهولة ٢٠/ (١٥)
 مبنى الشرائع على تعظيم شعائر الله ١٧/ [٤١١] ، ٤٢٩ ، ٤٣٢
 مبنى الشرائع على تعظيم شعائر الله ١٧/ ٤٢٠
 مبنى الشرع على التغليظ على من يتنغي ما لا يجوز ٢/ ٣٥٨
 مبنى الشركة على الوكالة ٢١/ (٥٢٧)

- مبنى الشعائر على الإشهار..... ٤١٤/١٧
- مبنى الشعائر على الإشهار والإظهار دون الإخفاء..... ٤٢٠، ٤١١/١٧، [٤٢٩]
- مبنى الشهادة على العدالة..... ٣٠٨/٢٥
- مبنى الشهادة على العلم ما أمكن..... ٣٠٨/٢٥
- مبنى صرف أموال بيت المال إلى ما فيه مصلحة عامة أو عاجز..... ٣٨٦/٢٦
- مبنى الصلات على التوسع والتخفيف..... ٤٩٢/١٥
- مبنى الصلاة على الاحتياط..... [٣٣٥]/١٩
- مبنى صلاة النافلة على التوسع..... [٥٨١]/١٩
- مبنى الصلح على الإغماض والتجوز بدون الحق..... (٥٣٩)/٢٤
- مبنى الصلح على الحطيطة والتجوز بدون الحق..... (٥٣٩)/٢٤
- مبنى الطعام على المسامحة في العرف والعادة..... (٤٤٩)/٢٤
- مبنى الطهارات على التداخل..... (١٩٣)/١٩
- مبنى الطهارة على التداخل..... [١٩٣]، ١٥٠/١٩
- مبنى العبادات على الاحتكامات..... ٤٩٥، (٤٨١)/٥
- مبنى العبادات على رعاية الاتباع..... ٣٤٧/٦ - ٦٠٠/٨، ٦٠٤، ٦٤٥، ٦٤٧، ٦٥٣ - ٢٤١/٢٠ - (٢٤)/١٧
- مبنى العبادة على الاحتياط..... ٣٣٧، ٣٣٥/١٩
- مبنى العبادة على رعاية الاتباع..... ٦٤٨/٨
- مبنى العقود على العدل من الجانبين..... ٢٣٣/١٦
- المبني على الباطل باطل..... (٣٥٧)/٨
- المبني على الفاسد فاسد..... ٣٢٦/٨ - ٦٨/٧، [٣٥٧] - ٣٠٥/٢١، ٣٠٧، ٣٠٨ - ٤٢/٢٨
- مبنى العمد على التغليظ والتشديد..... ٦٥/١٨
- مبنى الفريضة من الصلاة على الوجوب الموسع..... [٣٥٧]/١٩
- مبنى قتال البغاة على ردعهم لا قتلهم..... ٥٦٥، ٥٦١، ٥٥٧، ٥٥١/٢٦
- مبنى القرض على الرفق..... ٤٥٩/٧
- مبنى القصاص على المساواة في المنفعة والقيمة..... ٣٩/٢٦
- مبنى القصاص على المماثلة في الأعضاء..... [٣٩]/٢٦
- مبنى القضاء على الإلزام..... ٩٦/٣٣
- مبنى القضاء على الظاهر..... ٧١، ١٤، ١٣، [٩]/٢٥
- مبنى الكفارات على التداخل..... (٧٥)/١٨
- مبنى الكفالة على التوسع..... ٢١٨/٢٣

- مبنى الكفالة على التوسع فيحتمل الجهالة ٦٤٤/١٦
- مبنى الكفالة على التوسعة (٢١٥)/٢٣
- مبنى الكفالة على المساهلة (٢١٥)/٢٣
- مبنى المراجعة على الأمانة [٤٢١]/٢١
- مبنى المراجعة على الأمانة والاحتراز عن شبهة الخيانة (٤٢١)/٢١
- مبنى المراجعة على عدم الخيانة ٥١/٧
- مبنى المساقاة على اللزوم [١٩٣]/٢٢
- مبنى المشاركات على العدل بين الشريكين ٣٨٦/١٨
- مبنى المضاربة على الأمانة ٥٥٠ ، ٥٠٢/٢ - ٥١٧/١٤ - ٢١/٥٤٥ ، ٥٥٠
- مبنى المضاربة على أن المضارب أمين (٥٤٥)/٢١
- مبنى المعاوضات على المساواة ٥١٤ ، (٥٠٩)/١٦
- مبنى المعاوضات على المساواة بين البدلين ٣٠٣ ، ٣٠٢/١٦ - ٦٢ ، ٦٠/١٥
- مبنى المعاوضات على المماكسة ٩/٢٢
- مبنى المعاوضة على المشاحة ١٣ ، ١٠/٢١
- مبنى المعاوضة على المعادلة ٤٢٥ ، ٣٩٧/٢٣
- مبنى النافلة على التوسع ٥٩١/١٩
- مبنى النسب الفرائش (٦٨٣)/٢٣
- مبنى النفل على المسامحة والفرض على الضيق (٣٥٧)/١٧
- مبنى النكاح على التعبد والاحتياط أكثر من غيره ٢٩٨/٢٣
- مبنى النكاح على المسامحة والمروءة ٣٠٠ ، (٢٩٧)/٢٣
- مبنى النكاح على المكارمة ٣٠٠/٢٣
- مبنى النكاح على المكارمة والمواصلة والمساهلة ٣٠١/٢٣
- مبنى الهبة على أنها إذا اقتضت ملكا انقطعت ٣٦٢ ، [٣٥٩] ، ٢٧٩/٢٢
- مبنى الوصية على العرف والقصد ٢٥/٢٤
- مبنى الوصية على المساهلة ٨٢/٢٤
- مبنى الوقف على اتباع شرط الواقف (٤٧١)/٢٢
- مبنى الوقف على مراعاة المصلحة ٤١٥ ، ٤١٤ ، ٤١٣ ، [٤٠٩]/٢٢
- مبنى الوكالة على الأمانة والإرفاق ١٠٠/٢٣
- مبنى الوكالة على التقييد ٩٨ ، ٩٦ ، ٣٧ ، ٣٦ ، ٢٤ ، ٢٣ ، [١٥]/٢٣
- مبنى الوكالة على التوسع (٩)/٢٣ - ٦١٤/١٦
- مبنى الوكالة على التوسعة ١٣/٢٣

- مبنى الوكالة على الخصوص ٢٣/ (١٥)، ١٠٠
- مبنى اليمين على نية الحالف ٢٠/ ٤٨٣، ٤٩٠، ٥١٧
- المبيع له الرجوع عن إباحته متى شاء ١٤/ ٢٤٩، ٢٥٠، [٢٥٧]
- المبيع والحاضر إذا اجتمعا فالغلبة للحاضر ٢٩/ ٦٢٠
- المبيع إذا كان متساوي الأجزاء تكفي رؤية بعضه ٢١/ (١٣٧)
- المبيع إنما يصير في ضمان المشتري بالقبض ١٤/ ٣٣٤
- المبيع يباع فاسدا مضمون بقيمته ٢١/ (٢٨٧)
- المبيع يباع فاسدا يضمن بالقيمة في ذوات القيم لا بالثمن ١٥/ ٥٠
- المبيع لا يصح معدوما ٢١/ (٤٥)
- المبيع من ضمان البائع حتى يقبضه المبتاع ٢١/ ١٥٧
- المبين يقضي على المجهل ٣١/ (٤٧٧)
- المتأخر من النصين ناسخ للمتقدم ٣٣/ [٧٢٩]، ٧٣٤، ٧٣٥
- المتأدى بالبدل كالتأدى بالأصل ١٢/ ٤٣٦
- المتبايعان محمولان على المعرفة حتى يثبت الجهل ٦/ ٥٤٤
- المتبايعات يجوز اشتراكها في بعض اللوازم ٢٧/ [١١٣]
- المتبايعات يجوز أن تشترك في بعض اللوازم ٢٧/ ١٢٨
- المتبرع لا يرجع على من تبرع عنه ١٣/ ٦٠٩
- المتبوع لا تتغير هيئته تبعاً لتبعه ١١/ [٥٥١]
- المتبوع لا تتغير هيئته تبعاً لتبعه ١١/ ٤٢٩، ٥٤٥، ٥٤٦
- المتبوع لا يطل بطلان التابع ١/ ٤٦٢ - ١١/ ٥٤٦
- المتبوع يتقدم على التابع ١١/ (٤٩٢)
- المترادفان يصح إطلاق كل مكان الآخر ٣٢/ (٢٨٩)
- المترادفان يصح إطلاق كل واحد منهما مكان الآخر ٣٢/ [٢٨٩]
- المرتقب هل يعد حصولاً أو يوم حصول سببه ١٠/ (٥٤٨)
- المرتقات إذا وقعت هل يقدر حصولها يوم وجودها أو يقدر أنها لم تزل حاصلة .. ١٠/ ٥٥٨، ٥٦٠
- المرتقات إذا وقعت هل يقدر حصولها يوم وجودها وكأنها فيما قبله كالعدم أو يقدر أنها لم تزل حاصلة من حين حصلت أسبابها التي أثمرت أحكامها وأسند الحكم إليها ١٠/ (٥٤٧)، ٥٤٩
- المرتقات متى يعد حصولها أيوم ترقبت أو يوم تحققت ١٠/ (٥٤٨)
- المرتقات هل يعتبر الحكم بها يوم ثبوت سببها أو يوم حصولها ١٠/ ٥٣٧، ٥٣٩، [٥٤٧] - ٢١/ ٢٧٨
- المتسبب إذا كان متعدداً في تسببه كان ضامناً ١٤/ ٣٤٤
- المتسبب ضامن إذا كان متعدداً ١٤/ ٥٨٠، ٥٨٤

- المتسبب كالمباشر ٢٨٦/١٤
- المتسبب لا يضمن إلا بالتعمد ٣٤/٢
- المتسبب لا يضمن إلا بالتعمد أو بالتعدي ٦٥٨/٢٧
- المتسبب لا يضمن بالتعدي ٤١/٢
- المتسبب يضمن إذا كان متعدياً وإلا لا يضمن والمباشر يضمن مطلقاً (٢٨٥)/١٤
- المتصل بثابت الحكم منه ٥٧٨/١١ - ١٢/١٤ (١٤)
- المتضمن لا يثبت بدون المتضمن (٥٥٥)/١١
- المتعارف بين التجار كالمشروط (٢٢٣)/٨
- المتعارف كالمنطوق به ٣٤٢/٢
- المتعاقدان محمولان على الملاء حتى يثبت الفقر ٤٤/٧
- المتعاونون على الظلم والجور كلهم ضمانة وشركاء في الضمان ٢٣٠/١٢
- المتعدي أفضل من القاصر ٦٠/٢
- المتعدي خير من القاصر (٢١١)/٤
- المتعدي ضامن ٣٠٥/١٤ ، ٣١٦ ، ٣٦٤ ، ٤١١ ، ٤١٦ ، ٥١٦ - ٥٦٨/١٦ - ٥٣٦/٢١ ، ٥٣٧
- المتعذر ساقط الاعتبار ٣٢٤/٧
- المتعذر شرعاً كالمتعذر حساً ٣٩٧/١٥
- المتعذر كالممتنع ٤١/٩ - ٢٠٨ ، ٢٠٦/٧
- المتعذر يسقط اعتباره ٢٩٦/٨ - ٣٢٨ ، ٣٢٤ ، ٣٢٣ ، [٣١٩] ، ٢٢٤ ، ٢٠٦/٧
- المتعذر يسقط اعتباره والممكن يستصحب فيه التكليف (٤٣٥)/١٠
- المتعسر بحكم المتعذر (٣٢٧)/٧
- المتعسر حكمه كالمتعذر (٣٢٧)/٧
- المتعسر ساقط الاعتبار ٣٣٥/٧
- المتعسر كالمتعذر ١٥٧/٧ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢٢٠ ، ٣٢٠ ، [٣٢٧] ، ٣٣٤ ، ٣٣٣
- المتعسر منفي كالمتعذر (٣٢٧)/٧
- المتعلق بالعين أحق أن يقدم على ما تعلق بالذمة (٤٣٧)/١٣
- المتعلق بنفس العبادة أفضل وأولى بالمحافظة (١٣٧)/١٧
- المتفق عليه أحق بالاتباع من المختلف فيه (١٨١)/٣٣
- المتفق عليه أرجح من المختلف فيه ٥٩٥/٢٩ - ٣٣/١٨١ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٤٩٦
- المتفق عليه أولى ١٩٠/٣٣
- المتفق عليه أولى من المختلف فيه ١٩٢/٣٣
- المتفق عليه مقدم على المختلف فيه ٥٩٤/٣٣

- المتفق عليه يقدم على المختلف فيه..... ٦١١/٣٣
- المتقومات تجب قيمتها يوم التلف ٨/١٥
- المتكلم بكلام عام يدخل تحت عموم كلامه ٣٠/٤٢٣
- المتكلم بما لا يعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعناق..... ٤٦١/٢٣
- المتكلم داخل في عموم كلامه ٣٠/٤٢٣
- المتكلم لا يجوز اعتبار أول كلامه حتى يسكت سكوتا قاطعا..... ١٠/٩٩
- المتكلم يدخل في عموم خطابه إذا كان من أفراد العام..... ٣٠/٤٢٣
- المتكلم يدخل في عموم كلامه ٣٠/٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩
- المتكلم يدخل في عموم متعلق خطابه ٣٠/٤٢٣
- المتلازمان يصيران كالشيء الواحد في الحكم ٩/١٦٥ - ١٣/١٥٤، ١٥٦
- المتلف بلا غصب تعتبر قيمته يوم التلف..... ٨/١٥
- متلف المنفعة لا ضمان عليه..... ١١/٣٣٣
- المتمكن من العلم لا يجوز له العدول إلى الظن..... ٦/٥٠٩
- المتنافيان لا يجتمعان ٢٢/١٤٧ - ٢٧/١٢٦، ١٢٩، ١٣٣، ١٣٥
- المتهم بريء حتى تثبت إدانته ٦/٣٧٦ - ٢٥/٢١٧، ٢١٨، ٢١٩
- المتهم بريء حتى تثبت إدانته ما لم تكن التهمة معتبرة..... ٢٥/٢١٥
- المتواتر قطعي فهو مقدم على خبر الواحد والقياس الظنيين..... ٣٣/٢٦١
- المتواتر قطعي في ثبوته ٢/٤٣٤
- المتواتر القطعي مقدم على القياس الظني..... ٣٣/٢٦١
- المتواتر مقدم على الأحاد ٣٣/١٨٢
- المتواتر مقدم على الأحاد والأقيسة ٣٣/٢٥٧، ٢٦١
- المتواتر مقدم على خبر الواحد والقياس ٣٣/٢٦٢
- المتواتر من الأخبار يجب العمل به والعلم..... ٢٨/٢٤٧
- المتوقع كالواقع ٨/٤٥٤، ٤٥٥، ٤٦٠
- المتوقع كالواقع أو لا ٨/٤٥٤
- المتوقع لا يجعل كالواقع ٨/٤٥٤
- المتوقع ليس كالواقع..... ٨/٤٥٤
- المتوقع هل يجعل كالواقع ٢/٧٦ - ٨/٤٢٩، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٦٠، ٤٦٣، ٥٥٠، ٥٥٠
- ١٠/٥٤٩ - ١١/٨، ١٢، ٣٩٤، ٣٩٥، ٤٠٣، ٤٠٥
- المتوقف على المتوقف على شيء متوقف على ذلك الشيء ٢٧/٦٥٦
- المتولد بين شيئين ينفرد باسمه وجنسه وحكمه عنهما..... ١٢/٩٣

- المتولد من الأصل يكون بصفة الأصل..... ٤٦٢/١ - ٤٣٠/١١ - ٩٣/١٢ ، ٩٦ ، [٩٩] ، ١٠٦ ،
المتولد من التعدي في حكم التعدي ٩٩/١٢ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، [١٠٨] - ٤٨٨/١٤ - ٢٦٧/٢٣
المتولد من الخيىث خيىث ٥٧٤/٩
المتولد من شيئين ينفرد باسمه وجنسه وحكمه عنهما ١٠١/١٢
المتولد من الفعل المأذون فيه لا يكون مضمونا ٣٩٦/١٤
المتولد من مأذون فيه لا أثر له ١٥٧/٢٦
المتولد من مأذون فيه لا أثر له بخلاف المتولد عن منهي عنه ٤٨٨ ، ٣٩٢/١٤
المتولد من مأذون فيه لا أثر له بخلاف المتولد ١٠٢ ، ٩٩ ، ٨/١٢ ، [١٠٦]
المتولد من مضمون وغير مضمون فيه خلاف والأصح أن لكل حكمه غالبا ٢٠٨/١١ - ٤٩٠ ، (٤٨٧)/١٤
المتولد من مضمون وغير مضمون يختلف حكمه باختلاف أحواله في الأصح (٤٨٧)/١٤
المتولد من المضمون يكون مضمونا ١٠٣ ، ١٠٠/١٢
المتولد يملك بملك الأصل ١٦٥/٢٧ - ١٠٣/١٢
المتولي على الغير هل يجب عليه أن يتصرف بالمصلحة أو الواجب عليه أن لا يتصرف
بالمفسدة (١١٨)/١٨
المتوهم في الربا كالمحقق ٢٤٤/٩
متى اتصل المخصص غير المستقل بما يستقل بنفسه صيره غير مستقل بنفسه ٣٧٥/٣٢
متى اجتمع حدان وفي البداية بأحدهما إسقاط الآخر يبدأ بذلك ٤٧٨/١
متى اجتمع ذكر وأثنى يدلان بجهة واحدة فللذكر مثل حظ الأنثيين ٣٣٦/٢٤
متى اجتمع واجبان أحدهما أكد من الآخر قدم الأكذ (١٤٣)/١١
متى احتملت الآية وجهين وبطل أحدهما بدليل العقل (٤٦٥)/٣١ - (٤٩٧)/٣٢
متى اختلف التابعون لم يكن بعض أقوالهم حجة على بعض ٦٠ ، ٥٠/٣٣
متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا ١٦٩ ، ١٦٥/٣
متى اشتبه المباح بالمحظور غلب الحظر ٣٨٨/٨
متى اشتملت عوائد الأمم على مصلحة ضرورية أو حاجة أو ظهرت فيها مفسدة معتبرة لأهلها يصار
بتلك العوائد إلى الانزواء تحت القواعد التشريعية العامة من وجوب أو تحريم . ٥٦٥/٢ - ٣٩٦/٥
متى اقترن النسيان بحالة مذكرة لا يعذر بالنسيان ومتى لم يقترن بحالة مذكرة يعذر بالنسيان ٤١٩/١٢
متى اقترن النسيان بحالة مذكرة لا يعذر به ومتى لم يقترن بها يعذر به [٤٤٥]/١٢
متى أمكن تضمين صلاة المقتدي في صلاة الإمام صح اقتداؤه به ٤٧٥/١٩
متى أمكن تضمين صلاة المقتدي في صلاة الإمام صح اقتداؤه به وإن لم يمكن لا يصح اقتداؤه
به ٤٦٧/١٩

- متى أمكن الدفع بأسهل الوجوه لم يعدل إلى أصعبها ٢٩٥ ، ٢٩٤/٧
- متى انتفى اللزم انتفى الملزوم ١٥٧/٢٧
- متى انتقل المصول عليه لمرتبة مع إمكان الاكتفاء بدونها ضمن ١٢٨/٢٦
- متى بطل الأمر لم يضمن الأمر ١٤/ (٥٧٥)
- متى بطل العقد في البعض بطل في الكل ١٠/ (٥٠٧)
- متى تجانس القبضان ناب أحدهما عن الآخر وإن اختلفا ناب الأقوى عن الأضعف دون العكس ١٦/ (٤١٩)
- متى تساوت الحقوق والمصالح فهذا هو موضع القرعة عند التنازع ١٣/ (٤١٤)
- متى تعارض دليلا الحظر والإباحة كان دليل الحظر مقدما ٣٣/ ٢٤٠
- متى تعارض الدليلان أحدهما يوجب الحظر والآخر يوجب الإباحة يغلب الموجب للحظر ٣٣/ ٤٤٠
- متى تعارضت علتان وكانت إحدهما صفة ذاتية والأخرى صفة حكمية فالحكمية أولى... ٢٩/ (٦٢٧)
- متى تعارضت مصلحتان رجحت المصلحة العظمى ٤/ ١٢٧
- متى تعذر شيء مما يستوفى منه الإجارة انفسخت ٢٢/ ٣٧
- متى تغير أحد أوصاف الماء بالنجاسة كانت الغلبة لها ١٩/ ٧٠
- متى حرم شيء فحرام ملكه ١٤/ (٢٢١)
- متى حرم شيء فحرام ملكه وبيعه والتصرف فيه وأكله ٢١/ ٩٨
- متى حرم النظر حرم المس ١٢/ (٣٣٧)
- متى حصل العلم كان ذلك العدد هو عدد التواتر قل أو كثر ٢٨/ ٢٤٨
- متى حصل الفساد في الإجارة لجهالة الأجرة يجب أجر المثل ٢٢/ (١٤١)
- متى دار الحكم بين كونه تعبدا أو معقول المعنى كان حمله على كونه معقول المعنى أولى ٥/ (٤٥٥)
- متى ذكر مقدارا وأضافه إلى صنفين من المال يجب النصف من كل واحد منهما ١٠/ ٤٨٥
- متى زال العذر عاد الحكم ٢/ ٣٨٠ - ٧/ (٢٩٩) - ٨/ ٤٦٧ ، ٤٧٠
- متى سبق الكلام في تحرير معنى لا يكون حجة في غيره ٣٢/ (٣٨٥)
- متى طوّل الشخص بحق وجب عليه على الفور ٨/ (١٠٤)
- متى علم بالمبيع عيبا لم يكن عالما به فله الخيار بين الإمساك والرد ٢١/ ٢١٩
- متى عين الأمر شيئا تعين ٩/ ٣٦٣
- متى فسد عقد الأجرة من أصله لزمت أجرة المثل ٢٢/ (١٤١)
- متى فسد عقد الأجرة من أصله لزمت أجرة المثل بعد استيفاء المنافع أو بعضها ٢٢/ ٩٣
- متى قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالبدل سقط اعتبار البدل ٨/ ٤٧٨ - ١٠/ ٤٥
- متى كان التصرف متحدا انصرف لجهته بغير نية ٦/ ١٠٣
- متى كان العمل في مال الغير إنقاذا له من التلف المشرف عليه كان جائزا ٧/ ٣١٠

- متى كان للحكم سبب وشرط فتوسط بعد السبب فقولان للعلماء..... (٢٧/٦٤٥)
 متى وجد التعدي لا ينظر بعد ذلك إلى التعمد والقصد..... ٣٠٧/١٤
 متى وجد حدان وأقيم أحدهما أمهل إلى أن يبرأ جلده ثم يقام الثاني..... (٢٥/٤٨٥)
 متى وجد من الزوجين أو من أحدهما بعد اللعان ما يمنع من اللعان قبل ذلك لم يبقيا
 متلاعنين..... (٢٣/٥٧٧)
 متى وجدنا صاحب الشرع أناط الحكم بوصفين مناسيين قلنا المجموع علة..... (٢٩/٣٨١)
 متى ورد التكليف بشيء غير مكتسب تعين صرفه لسببه أو لثمرته..... (٤/٨٥)
 المتيقن بثبوت لا يبطل بالمشكوك بخروجه..... (٦/٣٣٤)
 المتييم إذا شرع في الصلاة ثم وجد الماء ففي بطلانها روايتان..... ٤٩٧/٨
 مثبت الحكم هو الله..... ١٣٩/٢٩
 المثبت مقدم على النافي..... ١٩٦/٢٥ - ٤٠٢/٢٩ - ١٩٠/٣٢، ١٩٣ - ٢٢٢/٣٣، ٢٢٦، ٢٣٤،
 [٣٤٥]، ٣٥١، ٣٥٢
 المثبت مقدم من النافي..... ٢٣٢/٣٣
 المثبت والنافي سواء..... ٣٤٨، ٣٤٦/٣٣
 المثبت يقدم على النافي..... ٣٥٠/٣٣
 المثل إذا انقطع تعتبر قيمته يوم التلف..... ٨/١٥
 مثل الشيء غيره..... [٢٩]/١٠، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٥٢٠، ٥٢٢ - ٢٢/١٢
 مثل الشيء غيره بالضرورة..... (١٠/٢٩)
 مثل الشيء غيره لا عينه..... (١٠/٢٩)
 مثل الشيء يساوي ذلك الشيء ويعطى حكمه..... ٥٢١، (٥١٩)، ٣٠/١٠
 المثل لا يسقط بالإعواز..... ٢٤/١٥
 المثل يقوم مقام العين..... ٢٤/١٥
 المثلي إذا دخلته صنعة صار من المقومات..... [٣٣]/١٥
 المثلي إذا دخلته صنعة فإنه يقضى فيه بالقيمة ويلحق بالمقومات..... (٣٣)/١٥
 المثلي إذا دخلته صنعة لزمته القيمة فيه..... (٣٣)/١٥
 المثلي إذا صنع فإنه يصير مقوماً..... (٣٣)/١٥
 المثلي لا يتغير ضمانه بنقص القيمة..... ٢٤/١٥
 المثلي لا يضمن إلا بمثله..... (٢٣)/١٥
 المثلي لا يضمن بمقوم مع وجوده..... ٣٥٩/١١
 المثلي مضمون بمثله والمتقوم بالقيمة..... ٥٤٢/١٤ - ٤٦٩/١
 المثلي يضمن بمثله..... ٢٧٦/٢

- المثليات تضمن بالمثل دون القيمة ١٥/٢٣)
- المثليات لا تهلك ٢٠٩/٢
- المثمن لا يجوز الاعتياض عنه مبيعاً كان أو مسلماً فيه ٣٩٧/٢١
- المثنى له حكم الجمع في الميراث ٢٤/٢٧٧)
- مثوبة بني آدم على أداء الواجبات أعظم من مثوبتهم على ترك المحرمات ١١/١٧٤
- المجاز الأقرب إلى الحقيقة أولى من غيره ٣٣/٦٥٧]
- المجاز الأقرب يجب المصير إليه عند تعذر الحقيقة ٣٣/٦٥٧)
- المجاز أولى من الاشتراك ٣٣/٥٣٣ ، ٥٤١]
- المجاز أولى من النقل ٣٣/٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٢
- المجاز خلاف الأصل ٢٩/١٧٨ - ٣١/٤٩٤ ، (٦٢٦) ، ٦٢٩ ، ٦٣٩ ، ٦٥٦
- المجاز خير من الاشتراك ٣٣/٥٤١)
- المجاز على خلاف الأصل ٣٠/٤٩٠
- المجاز فرع الحقيقة ٣٠/٤٩٠
- المجاز لا بد فيه من الوضع ٢٩/١٧٨
- المجاز لا بد له من دليل ٢٩/١٧٨
- المجاز لا يتجاوز به في غيره ٢٩/١٧٧)
- المجاز لا يتعدى نوعه ٢٩/١٧٧)
- المجاز لا يجب عليه القياس ٢٩/١٧٧)
- المجاز لا يدخل النصوص وإنما الظواهر فقط ٣١/٦١٨
- المجاز لا يزاحم الحقيقة ولا يراد معها في وقت واحد بلفظ واحد ٣١/٦٨٠
- المجاز لا يشتق منه ٢٩/١٧٨
- المجاز لا يطرد ٢٩/١٧٧)
- المجاز لا يعقل من الخطاب إلا بقرينة ٣٢/٤٣٨
- المجاز لا يقاس عليه ٢٩/١٧٧]
- المجاز لا يقع فيه القياس ٢٩/١٧٧)
- المجاز له عموم ٣٠/٤٨٠ ، [٤٨٩]
- المجاز مقدم على الاشتراك ٣٣/٥٤١)
- المجاز مقصور على موضعه ٢٩/١٧٧)
- المجاز والإضمار أولى من النقل ٣١/٦٥٦ - ٣٣/٥٣٣] ، ٥٥٨
- المجاز والإضمار خير من النقل ٣٣/٥٣٣)
- المجاز والإضمار والتخصيص أولى من النقل ٣٣/٥٣٤

- المجاز والإضمار يقدم على النقل ٣٣/٥٣٣)
- المجاز والنقل أولى من الاشتراك ٣٣/٥٤٢
- المجاز يرجح على الإضمار وعلى النقل في مقام التعارض ٣٣/٥٣٤
- المجاز يصار إليه عند تعذر الحقيقة ٣١/٦٤٥
- المجاز يعم ٣٠/٤٨٩)
- المجاز يقاس عليه ٢٩/١٧٨
- المجازاة من جنس العمل ١٢/٦٤٦)
- مجازة الحد في الفضائل الخلقية أو القصور عنها يجعلها من المساوي الخلقية ١/٤٧٥
- المجتهد إذا أعوزه النص نظر في كليات الشريعة ومصالحها العامة ٥/٢٦٨
- المجتهد إذا رجع عن قول لا يجوز الأخذ به ٣٣/ [١٣١] ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧
- المجتهد إذا رجع عن قول لا يجوز نسبته إليه والأخذ به على أنه قول له ٣٣/١٣٦
- المجتهد إذا رجع عن قول لم يكن مذهبا له ولا يجوز الأخذ به ٣٣/١٣٨
- المجتهد إذا قال لا أعلم خلافا فهو إجماع ٢٩/٨٠
- المجتهد لا يترك اجتهاده لغيره بحال ٣٣/٧١
- المجتهد لا يحتاج إلى تجديد النظر إذا تكررت الواقعة ٣٣/١٤٠
- المجتهد لا يعدل عن اجتهاده إلى اجتهاد غيره ٣٣/٥٩)
- المجتهد ليس له أن يحكم بغير اجتهاده ٣٣/٢٤ ، ٥٩)
- المجتهد مكلف بما أداه إليه اجتهاده ٣٣/ [٥٩]
- المجتهد يحتاج إلى تجديد النظر إذا تكررت الواقعة ٣٣/ (١٣٩)
- مجرد الأمر الابتدائي دل على قصد الشارع إيقاع المأمور به ٥/٥٣
- مجرد الأمر والنهي الابتدائي التصريحي دليل على قصد الشارع ٢/ ٥٦٢-٥٧٧ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ٢٢١ ، ٢١٧ ، ١٦٥
- مجرد الأمر والنهي الابتدائي التصريحي دليل على مقصد الشارع ٥/ ٩ ، [٥١] ، ٢٠٢
- مجرد التهمة والظن لا يكون معتبرا ٩/٣٣٤
- مجرد الحسد والتهمة والشك مظنة للخطأ والغلط ٢٥/٣٥٥
- مجرد السكوت لا يدل على ما عدا المذكور ٥/٢٠١
- مجرد شبه الشيء بالشيء لا يقتضي أن يسمى باسمه ٣٢/٣٤٨
- مجرد الغرور بالقول هل يلزم به غم أم لا ١٤/٣٤٤
- مجرد فعل النبي ﷺ لشيء إنما يدل على مشروعيته فقط ولا يدل بنفسه على الوجوب ٢٨/ (٤٦٣)
- مجرد النية غير مفسد ١٥/٤٠٣
- مجرد النية في المعاملات غير معتبر ٦/ ٧٨ ، ١٤٨

- مجرد النية لا تأثير لها في أحكام الدنيا.....٢١/٦، ٤٦، ١٣٦، (١٤٧)
 مجرد النية لا تفسد العقد.....٢٧٨/١٥
 مجرد النية لا عبرة به في الأحكام.....٧٨/٦، ١٤٤
 مجرد النية لا عبرة به في أحكام الدنيا.....٨٦، ٨٤/٦
 مجرد النية لا عبرة به في أحكام الشرع ما لم يتصل به الفعل.....٧٨/٦، ١٤١، [١٤٧]، ٣١٠،
 ٣١٥-٦٠٨/١٤، ٦١٠، ٦١١-٤٠٣/١٥
 مجرد النية لا يتعلق به الضمان.....١٤٨/٦-١٤/٦٠٧
 مجرد النية لا يفسد.....٢٨٠/١٥
 مجرد النية لا يفسد العقد.....١٤٨/٦-٦٠٨/١٤-٢٦٠/١٥، ٢٦٣، [٤٠٣]
 مجرد النية لا ينقل عن الأصل.....١٥٥/٦
 مجرد النية لا يؤثر.....١٤٨/٦
 المجلس جامع للمتفرقات.....١٤٦/١٦
 المجلس حريم العقد وله حكمه.....٣٦٩/٨-٥٧٨/١١-١٦/١٤٥، [١٤٥]، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧
 مجلس العقد جعل كحالة العقد.....١٥٧/١٦
 مجلس العقد كنفس العقد.....١٦٥، ١٥٥، (١٤٦)/١٦
 مجلس العقد له حكم العقد.....١٥٧/١٦
 مجلس العقد هل يجعل له حكم ابتداء العقد.....(١٤٦)/١٦
 المجلس كالحریم للعقد.....١٥٥/١٦
 المجلس من حريم العقد فينزل الواقع فيه منزلة الواقع في العقد.....(١٤٥)/١٦
 المجمع عليه أولى.....١٩٣/٣٣
 المجمع عليه أولى من المختلف فيه.....٢٢١/٢٨-٣٣/١٨١
 المجمع لا يتعين لأحد محمله إلا بنية أو قرينة.....٤٨٥/٣١
 المجمع يحمل على المبين ٢/٤٤١-٢٧/٢٩٥-٣١/٤٣٠، [٤٧٧]، ٤٨٦، ٥١٢، ٥٢١-٣٣/٣٢٨
 مجموع الحاجيات والتحسينيات يتنهض أن يكون كل واحد منهما كفرد من أفراد الضروريات ٢/٥٦١
 مجموع الحاجيات ومجموع التحسينيات يصح اعتبار كل منهما كفرد من أفراد الضروريات ١/٥٥١-
 ٥٥٧/٥
 مجموع الشرط والجزاء كلام واحد.....٢٧/٧١٧، ٧٢٢
 المجموع ينتفي بانتفاء جزئه.....(٥٠١)/١٠
 المجنون بمنزلة الصبي.....٤٦٢/١-٣٩٢/١٢
 المجنون غير مكلف.....(٣٧٩)/١٢
 المجنون لا قصد له صحيح.....٣٧٩/١٢

- المجنون لا يحلف ٤١٠/٢٥
- المجنون ليس من أهل العبادات ٣٨٠/١٢، [٣٨٩]
- المجنون مؤاخذ بضمان الأفعال في الأموال على الكمال ٣٨٠/١٢
- المجنون والصبي ليس لهما ولاية على أنفسهما وبطريق الأولى أن لا يكون لهما ولاية على الغير ٢٣٢/١٨
- المجنون يؤاخذ بضمان الأفعال في الأموال على الكمال ١٣٨/٢٣
- المجهول غرر ٤٦٥/١٥
- المجهول في الشريعة كالمعدوم والمعجوز عنه ٣٦٨/٢
- المجهول كالمعدوم ٤٤١/١ - ٥٥٧/٦ - ٢٧٦/١١، ٢٩٩، ٣٠٠، [٣٠٧]، ٣٧٤ - ٢٧/١٣، ٣١، ٣٣، ٣٥ - ٣٨/١٤، ٤٤
- المجهول كالمعدوم ما دام مجهولا فإذا علم ظهر حكمه ٥٤١، ٥٣٧/١٠
- المجهول لا قيمة له (٣٠٧)/١١
- المجهول لا يجوز تملكه بشيء من العقود ٣٠٨/١١
- المجهول لا يجوز تملكه بشيء من العقود قصدا ٤٦٨/١
- المجهول لا يصلح مستحقا (٢٧)/١٣ - ٣٠٨/١١
- المحابة ممن لا يملك التبرع بمنزلة الهبة ٣٩٩، ٣٩٧/٧
- المحافظة على الأفضل أولى من المحافظة على المفضل ٥١٩/٢٨
- المحافظة على فضيلة تتعلق بذات العبادة أهم من فضيلة تتعلق بمكانها (١٣٧)/١٧
- محاماة الشرع عن المهج عظيمة ٥٥٣/٢
- المحتمل لا يكون حجة ٢٦٧، ٢٦٤، ٢٦٠/٢٥ - ٤٢١/٦
- المحتمل لوجه شتى لا يتعين بعض وجوهه إلا بالنية ١٠٤/٦
- المحجور عليه لحظ نفسه لا يضمن ما دفع إليه إن تلف ١٤٤/٢٣
- المحجور عليه لحظ نفسه لا يضمن المال المدفوع إليه من الغير ١٤٤/٢٣
- المحجور عليه مؤاخذ بأفعاله ١٦٤، ١٤١، (١٣٧)/٢٣
- المحجور عليه مؤاخذ بفعله ١٤٠/٢٣
- المحجور عليه يضمن ما أتلفه ١٣٨/٢٣
- المحجور يؤاخذ بأفعاله لا بأقواله (١٣٧)/٢٣
- المحرم لا يتغير حكمه بتغير اسمه وهيئته ٥٩٣/٢٧
- المحرم لا يتغير حكمه بتغير هيئته وتبديل اسمه ٥٩٣، [٥٨٧]/٢٧
- المحرم لا يحل عوضه ولا تملكه (٣١٩)/٩
- المحرم لا يحل ملكه ٤٦٨/١ - ٣٥٤/٢ - ٣٢٠/٩، ٣٢٣ - ٢٩٢/١٢، ٢٩٤ - ٢٢١/١٤

- المحرم لا يقابل بشيء..... ٢٢١/١٤ - [٣١٩]/٩
- المحرم مقدم ٣٨٥/٨
- المحرم مقدم على المبيح ٤٤٠/٣٣
- المحرم ملكه حرام ٢٢١/١٤
- المحرم هو الذي يوجب فعله العقاب ٥٤٧/٢٧
- المحرم والمبيح إذا اجتماعا يغلب المحرم احتياطا ٥٥٩/٢٧
- المحرم يباح للضرورة ٢٥٥/٧
- المحرم يقضي على المحلل احتياطا ٤٣٩/٣٣
- المحرمات تباح لرجحان مصالحها على مفسادها ٥٥٨/٢
- المحرمة تمنع من ابتداء النكاح واستمراره ٣٦٩/٢٣
- المحرمة تنافي بقاء النكاح ٣٦٩/٢٣
- المحرمة في باب النكاح كما تمنع ابتداء النكاح تمنع بقاءه ٣٦٩/٢٣
- المحرمة كما تنافي ابتداء النكاح تنافي البقاء [٣٦٩]/٢٣
- المحروم في حق الإرث كالمت ٣٦٩/٢٤
- المحظور سبب للعقوبة لا للكرامة والنعمة ٢٨٠/١٢
- المحظور شرعا كال معدوم حسا ٢٧٢/١١
- المحظور لغيره لا يعدم المشروعية ٢٨٠/١٢ - ٢٧٢/١١
- المحظور هو الذي منع من فعله والمباح هو الذي لم يمنع من فعله ٥٤٨/٢٧
- المحظور يصلح سببا للعقوبة ٥٤٧/٢٧
- محظورات الإحرام إذا أبيحت للمعذر وجبت فيها الفدية ٤٢١/٢٠
- محظورات الإحرام لا يجب فيها القضاء مع الفدية ٤٢٥ ، ٤٢١/٢٠
- المحظورات مبنية على الاحتياط والأخذ بالورع مهما أمكن ٥٦٣/٢٧
- المحقق لا يؤخر للموهوم ١٠٣/٧
- المحكم مقدم على ما سواه عند التعارض [٦٣٣] ، ٦٠٨/٣٣
- المحل إنما يعتبر عند التعليق لصحة التعليق ٣٣٣/١٠
- المحل إنما يعتبر عند تمام الشرط لنزول الجزء ٣٢٠/١٠
- محل السبب لا يجوز إخراج بالاجتهاد ٤٥٥/٣٠
- محل مراعاة الخلاف إذا لم يقع في حرام أو مكروه ٢٧٠ ، ٢٦٧/٩
- المحلى ب آل إن احتمل العهد وغيره حمل على العهد [٢٨١]/٣٢
- المخاطب به في وقت الجمعة هل هو الظهر أو الجمعة ٣٩٤/١٩
- المخاطب داخل في عموم خطابه ٤٢٧/٢

- المخاطب يدخل تحت الخطاب بالعام..... (٤٢٣)/٣٠
- المخالفة إلى خير أو إلى المثل لا توجب الضمان..... ٣٦٤/٩
- المخالفة إلى خير غير ضائرة..... (٣٦٣)/٩
- مخالفة شرط التخصيص أن يكون متصلا لا متراخيا..... ٥٤٥/٣٠
- المخالفة في الإجارة إلى ما هو خير لا توجب الضمان..... ٣٦٧/٩
- مخالفة النهي يتكرر بتكرارها التأثيم..... ٣٦٠/٣١
- مخالفة الهوى ليست من المشقات المعتبرة في التكليف..... (٧٥)/٤
- مخالفة الهيئات لا تقتضي الفساد..... ٤٧٣، ٤٦٩/١٧
- المختلفات تشترك في لازم واحد..... ١٢٣/٢٧
- المختلفات قد تشترك في لازم واحد ويجب اختلافها في بعض اللوازم..... (١١٣)/٢٧
- المختلفات لا يمنع اجتماعها في صفات ثبوتية وأحكام..... (١١٣)/٢٧
- المخصص جائز التأخر عن اللفظ العام..... ٩، ٨/٣١
- المخصوص بالذكر إذا كان سببا لورود النص فلا مفهوم له..... (١٤٧)/٣٢
- المخطئ غير مكلف فيما هو مخطئ فيه..... (٥٠٧)/١٢
- المخطئ في مال نفسه هل يعذر بخطئه أم لا..... [٥١٧]/١٢ - ٦٠٧/١٣ - ٤٣٢/١٤، ٤٣٣
- المخطئ معذور ومرفوع عنه الخطأ..... (٥٠٧)/١٢
- المخير بين أمرين إذا اختار أحدهما تعين واجبا من الأصل..... (٥٨١)/١٠
- المخير بين شيئين إذا اختار أحدهما تعين ذلك باختياره وكأنه ما كان الواجب إلا ما اختاره..... (٥٧١)/١٠، ٥٧٥
- المخير بين الشيئين إذا اختار أحدهما يتعين ذلك عليه ولا يعود إلى المحل الأول..... (١٦٠)/١٣
- المخير بين الشيئين إذا فعل ما يدل على اختيار أحدهما أو منع من اختيار أحدهما تعين الآخر..... (١٦٠)/١٣
- المخير بين الشيئين إذا فعل ما يستدل به على الاختيار..... (١٦٠)/١٣، ١٦٤
- المخير بين شيئين لا يملك إلا اختيار أحدهما..... (١٨٥)/١٠
- مد عوجة..... ٥٣٣/١٠
- مدار الأحكام على الظاهر..... (٣٣٧)/٨
- مدار الأحكام على غلبة الظن..... (٥٠٠)/٦
- مدار الأمر في العبادات على الاتباع..... ٣٦/١٧
- مدار الأيمان على الألفاظ..... ٤٩٠/٢٠
- مدار البيع على عدم الغرر..... ١٢٩، (١٢١)، ١٠/٢١
- مدار البيع على ما يجوز الانتفاع به..... ٨٨/٢١

- مدار البيوع على عدم الغرر..... ١٢٩/٢١
- مدار التكليف على الوسع..... ١٧٨/٧
- مدار العقود على ما في نفس الأمر..... ١٢٣/١٦
- المدار على الحقائق العرفية لا اللغوية..... ٦٣٩/٣٣
- المدار على العرف بحسب البلدان..... ٤٩٦/٢٠ - [٢٥٥]/٨
- المدار في الإيمان على العرف..... ٤٩٧/٢٠ (٤٨٩)، ٤٩٧
- المدار في تحقق الإكراه على حدوث الخوف في نفس المكره..... ٥٦٣/١٢
- المدار في الضمان على قيمة يوم الأداء في القيميات لا يوم التلف ولا أعلى القيم..... ٨/١٥
- المدار في العبادات على الاتباع ما أمكن..... ٢٣/١٧
- المدار في الوصايا على الألفاظ ومؤدياتها..... ١٥/٢٤
- المدار في الوصايا على المتبادر غالبا..... ١٥/٢٤
- المدار في الوصايا على المتبادر من اللفظ غالبا..... ١٩/٢٤
- مداومته ﷺ دليل على الأفضلية..... ٣٧٧/٢٧، ٤٤٤، ٤٥٩ - [٥١٩]/٢٨
- مداومته ﷺ على الفعل ولا دليل على عدم وجوبه تدل على الوجوب..... ٣٧٧/٢٧
- المداومة على المكروه يفسق فاعلها..... ٥٣٠/٢٧
- مدح الأفعال والصفات يدل على القصد إلى تحصيلها وذمها يدل على القصد إلى اجتنابها..... ١٠٣/٥
- المدح والذم لا يخرجان الصيغة عن عمومها..... ٣٨٩/٣٠
- المدح والذم لا يخرجان الصيغة عن كونها عامة..... ٣٨٩/٣٢ - ١٢٤/٣١، ٣٨٧/٣٢
- المدح والذم يخرجان الصيغة عن عمومها..... ٣٩٠/٣٠
- المدعى عليه في سائر الخصومات إذا ظهر نكوله عن اليمين فاليمين مردودة على المدعي..... ٤٧٥/٢
- مدلول العام استغراقي وعموم المطلق بدلي..... ٣٢١/٣٠
- مدلول العام كلية ومدلول المطلق كلي..... ٣٢١/٣٠
- المدلي من ذوي الأرحام ينزل منزلة المدلي به في الاستحقاق..... ٤٣١/٢٤
- المدني من السور ينبغي أن يكون منزلا في الفهم على المكي..... ٢٠٥/٢٨
- المدين إذا أسقط الأجل لا يسقط..... ٥٦٨/١٣
- المذكر والمؤنث إذا اجتماعا غلب المذكر..... ٢٦٣/٣٢
- المذكر والمؤنث إذا اقتربا غلب المذكر..... ٢٦٣/٣٢
- مذهب التابعي ليس بحجة..... ١٧٥/٣٠
- المذهب الشاذ لا يعمل به..... ٣٥/٣٣
- مذهب الشخص ومختاره لا يكون حجة على غيره..... ٤٩/٣٣
- مذهب الصحابي على خلاف العموم مخصص له..... ٤٠٤/٢

- مذهب الصحابي لا يكون مخصصا للعموم.....٣١/[١٠١]، ١٢٠، ١٢٤
- مذهب الصحابي ليس بحجة٣١/١٠١
- مذهب الصحابي يخص العموم.....٣١/١٠١
- المذهب عند الفقهاء وأكثر المتكلمين أن البيان يحصل بالفعل من رسول الله ﷺ كما يحصل بالقول.....٢/٤٢٣
- المذهب عند المالكية رعي الخلاف.....٣٠/(١٦٣)
- مذهب مالك أن أفعال النبي ﷺ على الوجوب.....٢/٤٢١
- مذهب مالك أن دليل الخطاب معمول به.....٢/٤٢٢
- مذهب مالك التخصيص بالعقل.....٢/٤٢٢
- مذهب مالك تخصيص الظاهر بقول الصحابي الواحد إذا لم يعلم له مخالف.....٢/٤٢٢
- مذهب مالك العمل بإجماع أهل المدينة.....٢/٤٢٢
- مذهب مالك قبول الخبر المرسل.....٢/٤٢١
- مذهب مالك قبول خبر الواحد العدل وأنه يوجب العمل.....٢/٤٢١
- مذهب مالك القول بالعموم.....٢/٤٢١
- المرء قد يتهم في حق غيره ما لا يتهم في حق نفسه.....٩/(٣٤٧)
- المرء لا يتهم على نفسه.....٩/(٣٤٧)
- المرء مؤاخذ بإقراره.....٢/٣٣، ٤١، ١٦٨، ٣٥٣، ٥١٣ - ٢٥/(٢٢٩)، ٢٣٢
- المرء مؤاخذ بإقراره.....٢٥/٢٣١
- المرء يعامل في حق نفسه كما أقربه ولا يصدق على إبطال حق الغير ولا يلزام الغير حقا.....٢/٣٨١
- المرء يولد خاليا من كل دين أو التزام أو مسئولية وكل شغل لذمته بشيء من الحقوق إنما يطرأ بأسباب عارضة بعد الولادة والأصل في الأمور العارضة العدم.....٦/٣٧٩
- المرابحة عقد بني على الأمانة.....٢١/٤٢٧
- مراتب أقسام الإجماع متفاوتة.....٢٩/(٤٧)
- مراتب المقاصد الثلاث تأصلت في القرآن وتفصلت في السنة.....٣/[٥٢٧] - ٩/٥
- مراعاة ترتيب الأدلة واجب على المجتهد.....٣٣/٥٨٩
- مراعاة التهمة أصل يبنى الشرع عليه.....٩/٣٣٦
- مراعاة التهمة أصل يبنى عليه الشرع.....٩/(٣٣٣)
- مراعاة الخلاف.....١٢/٤٤١
- مراعاة الخلاف أصل عند المالكية.....٥/٤٢٦ - ١٢/٤٤٠ - ٣٠/[١٦٣]
- مراعاة الخلاف إنما تستحب إذا لم يلزم ارتكاب مكروه.....٩/(٢٦٧)
- مراعاة الخلاف مستحبة ما لم تؤد إلى مكروه في المذهب.....٩/(٢٦٧)

- مراعاة الخلاف مندوبة..... ١٦٨/٣٠
- المراعاة في باب التنجيس ظهور النجاسة وأن الماء متى كان غامرا لها يسقط حكمها ٤٦٦/٢
- مراعاة المتفق عليه أولى من مراعاة المختلف فيه ٢٢٢/٢٨ - ٥٥٥/٢٩ ، ٥٨٦ - ٣٣/ (١٨١)
- مراعاة المجمع عليه أولى من مراعاة المختلف فيه اتفاقا ١٨٨/٣٣
- مراعاة المقاصد أولى من مراعاة الوسائل ٥٤٨/٢
- مراعاة المقاصد مقدمة على رعاية الوسائل ٢٨٣/٤ ، (٢٨٥)
- مراعاة المقاصد مقدمة على رعاية الوسائل أبدا ٥٣٨/٢
- مراعاة الوقت في أركان الحج واجب كمراعاة المكان ٣٣٣/٢٠
- المرافق لا يجوز إفراؤها بالعقد ٣٢٤/١٦
- مرافق الملك يكون على قدر الملك ٦٦٤/١٣
- مراقبة الله تعالى ٧٣/٣
- المرأة تختص بالتدبير في ملكها ٢٠٣/ (١٣)
- المرأة في مالها كالرجل ٢٠٩/١٣
- المرأة في مالها كالرجل في ماله ٢٠٩ ، ٢٠٨ ، [٢٠٣]/ ١٣
- المرأة في الملك كالرجل ٢١٠ ، (٢٠٣)/ ١٣
- المرأة كالرجل في الأهلية ٢٠٤/١٣
- المرأة لا تملك عقد النكاح ٢٣٢/١٨
- المرتب على المجموع هل يقتضي التوزيع عند الانفراد ٤٧٢ ، ٤٧١/ ١٠
- المرجع في القبض إلى عرف الناس وعاداتهم (٩٥)/ ١٦
- المرجع في الكفاءة إلى العادة ٣٦١/٢٣
- المرجع في كل شيء إلى الصالحين من أهل الخبرة به ٣٢٠/٢٥ - ١٦٨ ، ١٦٥/ ١٨ - [٤٣٣]/ ٩
- المرجع في كون العيب مؤثرا إلى أهل الخبرة بذلك (٤٤٤)/ ٩
- المرجع في كيفية إحياء الأراضى إلى عرف الجهة ٢٥٨/ ٨
- المرجع في معرفة العيوب إلى عرف التجار ٢٢٤/ ٨
- المرجع في السير والكثير إلى العرف ١٤٨/ ١٠
- المرجوح إذا روى باللفظ فلا ترجيح باللفظ ٣١١/ ٣٣
- المرجوح كالمعدوم ٢٧٦/ ١١
- المرسل أولى من المسند ٢٩٣/ ٣٣
- المرسل مقبول (٣١٩)/ ٢٨
- المرسل مقبول إذا كان فيه حكم مستقل بنفسه لم يتعرض له النص ٣٢٠/ ٢٨
- المرسل يحتج به إذا وافق القياس ٣٢٠/ ٢٨

- المرض عذر..... ٥٩٦/١٢
- المرض يؤثر في التبرع ولا يؤثر في الواجبات ٤٧٤/١٢
- المرض يؤثر في محل تقوى فيه التهمة ٧٨/١٣ - ٤٧٤/١٢
- المرعي في العقود حقائقتها ومعانيها لا صورها وألفاظها ١٦/ (٧)
- المرفوع مقدم على الموقوف ٢٧٨/٣٣
- المركب يفوت بفوات جزئه ١٠/ (٥٠١)
- المركب ينتفي بانتهاء جزئه ١٠/ ٥٠٢ - ١٧/ ٤٩٥
- المرهون تبع لا يكون له حصة من الضمان إلا إذا صار مقصودا بالفكاك ١٤/ ٤٤٠
- المرهون ملك للراهن ٢٣/ (١٨٩)
- مرور الزمن مسقط للدعوى ٢٥/ (١٦٥)
- المروي عنه إذا أنكر الرواية بطلت ٢٨/ ٣٧٨
- المزية لا تقتضي الأفضلية ١٧/ ١٣١ ، ١٣٣
- المسارعة إلى فعل الخيرات وتقديمها أفضل من تأخيرها ١٧/ (١٧٣)
- المسافة القريبة بمنزلة الحضور ٩/ (٥٥٣)
- المساقاة إنما تكون بجزء من الثمرة ٢٢/ ١٨٤ ، ١٨٨
- المساقاة تلزم بالقول ٢٢/ ١٩٩
- المساقاة جائزة في جميع الشجر المثمر ٢٢/ [١٨٣]
- المساقاة جائزة في كل ذي أصل من الشجر ٢٢/ (١٨٣)
- مساقاة الشريك وشرط زيادة له في الثمر جائزة ٢٢/ ٨٦
- المساقاة عقد لازم ٢٢/ ١٩٨ ، ٢٠٨
- المساقاة لا تجوز إلا في المال الذي لا ينمو إلا بالعمل ٢٢/ ١٨٤
- المساقاة لا تصح إلا على جزء معلوم من الثمرة مشاع ٢٢/ ١٩٤ ، ٢٢٥
- المساقاة لا تصح إلا في أصل يثمر أو ما في معناه ٢٢/ (١٨٣)
- مساقاة ما حل بيعه كالإجارة ٢٢/ (٢٠١)
- مساقاة ما حل بيعه من الثمار إجارة ٢٢/ [٢٠١]
- المساقاة مبنية على المعروف ٢٢/ ٢٠٧
- المسامحة في المنافع أكثر من الأعيان ١٦/ (٣٧١)
- المسامحة في المنافع أكثر منها في الأعيان ١٦/ ٣٧٧
- المساواة بين الشيئين في جانب الإثبات للخصوص ٣٠/ ٤٩٨
- المساواة في الإضافة تقتضي التوزيع على سبيل التساوي ١٠/ (٤٨٥)
- المساواة في الإضافة تقتضي التوزيع على سبيل السوية ١٠/ (٤٨٥)

- المساواة في سبب الاستحقاق توجب المساواة في الاستحقاق ١٣/ [٦٧٧] - ١٥/٢٦
- المساواة في سبب الاستحقاق توجب المساواة في نفس الاستحقاق ١٣/ ٦٨١
- المساواة في سبب الاستحقاق يوجب المساواة في الاستحقاق ٣/ ٢٥٦ ، ٢٦٦
- المساواة في سببية الاستحقاق توجب المساواة في الاستحقاق ١٣/ ٦٨٢
- المساواة في العقود المطلقة مطلوب للعاقدين ١٦/ (٥١٠) - ٢١/ ٥٠٨
- المساواة في اليد توجب المساواة في الاستحقاق ١٣/ ٦٧٧
- المساوي للأولى أولى ٣٣/ ٥٣٨
- مسائل أصول الفقه تثبت بالظن ٢٧/ ٢٢٩
- المستأجر إذا عاد إلى الوفاق بعد التعدي يبرأ من الضمان ١٤/ ٤١٢
- المستأمن في الحقوق والواجبات كالذمي ٢٦/ ٣٦٨
- المستأمن كالذمي ٢٦/ ٣٦٧
- المستبيع لا يملك نقل الملك بالإباحة إلى غيره ١٤/ (٢٣٧)
- المستثنى بالشرط أقوى من المستثنى بالعرف ٢/ ١٧١ ، ٣٦٩
- المستثنى الفاسد هل يرد إلى صحيح أصله أم إلى صحيح نوعه ١٤/ (٤٧٥)
- المستثنى الفاسد هل يرد إلى صحيح أصله أو إلى صحيح نوعه ١٤/ ٤٧٨
- المستثنى الفاسد هل يرد إلى فاسد أصله أو إلى صحيح نوعه ١٤/ ٤٧٨
- المستثنيات عن الأصول إذا فسدت هل ترد إلى صحيحها أو إلى صحيح أصولها التي استثنيت عنه ١٤/ (٤٧٦)
- المستثنيات من العقود إذا فسدت هل ترد إلى صحيح أنفسها أو إلى صحيح أصلها ١٤/ ٤٦٥ ، ٤٦٧ ، [٤٧٥]
- المستحاضة ومن بمعناها ممن به حدث دائم يتوضأ لوقت كل صلاة ١٩/ ٢٩١
- المستحق بالحاجة الأصلية كالمعدوم ١١/ (٣٣٩)
- المستحق بالحاجة كالمعدوم ١١/ ٢٦١ ، ٢٦٦ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥
- المستحق بمطلق العقد صفة السلامة لا نهاية الجودة ١٦/ (٥١) ، ٢٨٧
- المستحق بمطلق العقد ما هو المتعارف ١٦/ ٥٢
- المستحق في العقد الفاسد قيمة المعقود عليه لا المسمى ١٥/ ٤٣٤ ، ٤٣٦ - ١٦/ ٨٢ ، [٤٠٩]
- المستحق قد يستقل بالوصول إلى حقه فلا يحتاج إلى دعوى ١٣/ ٥٤
- المستحق ملحق بالعدم ١١/ (٣٣٩)
- المستحيل عادة كالمستحيل حقيقة ٨/ (٢٩٥)
- المستحيل عادة كالمستحيل في نفسه ٨/ (٢٩٥)
- المستحيل عادة يلحق بالمستحيل حقيقة ٨/ (٢٩٥)

- المستحيل العادي كالمستحيل العقلي (٢٩٥)/٨
- المستحيل العادي لا يقبل الإقرار به ولا الشهادة ٢٩٦/٨
- المستحيل من النجاسات طاهر (١٦٥)/١٩
- المستدام تابع لأصله الثابت (٥١١)/٨
- المستعار لا يزاحم الأصل ٦٧٤/٣١
- المستعير أو المستأجر إذا تعدى ثم زال التعدي لا يزول عنه الضمان ٤١٢/١٤
- المستفاد لا بد من تأخره على المستفاد منه ١٩٦/٢٩
- المستفاد من غلط الوهم لا يصلح البتة ١٠١/٧
- المستفتي إذا أفتاه المفتي بحكم ثم تجددت الواقعة يجدد السؤال ١٤٠/٣٣
- المستقذر شرعا كالمستقذر حسا ٤٢٤/١ - ٥٧٤/٩ ، ٥٧٧ ، [٥٨٣] ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ -
١٠٧/١٠ - ٢٧٢/١١ - ٢٧٧/١٧ ، ٢٧٩
- المستقل إذا لحقه غير مستقل صيره غير مستقل (٤٥)/٩
- المستقل بنفسه لا يحمل على ما تقدمه (٧٥)/١٢ - ٤٦/٩
- مستلزم المحال محال ١٥٧ ، ٩١ ، (٨٧)/٢٧
- المستنبط من شيء متأخر عنه ١٩٦/٢٩
- مستند الشاهد الأصل فيه العلم اليقين ٣٥٥/٢٥
- المستهلك في الشيء يصير وجوده كعدمه ٤٧٦ ، (٤٧٥)/١١
- المستهلك مضمون بالمثل كالمستقرض ٥٦٤/٢٢
- مسح الخفين لا يقطعه إلا حدوث ما يوجب الغسل أو الخلع ٢٣٣/١٩
- المسقط للحقوق هو الأداء أو الإبراء (٢١٤)/١٣
- المسقط والموجب إذا تعارضا جعل المسقط آخر ٢٠٨ ، (٢٠٦)/١١
- المسكوت عنه يلحق بالمذكور ٢٦٣/٣٢
- المسلط على الشيء إذا أخبر فيما سلط عليه بما لا يكذبه الظاهر فيه يجب قبول قوله ٣٢٠/٢٥
- مسلك الاعتدال أصل يرجع إليه (٢٢٩)/٣
- المسلم إذا استولى على مال مسلم آخر لا يصير ملكا له ١٩٤/١٤
- المسلم ملتزم بأحكام الإسلام حيثما يكون (١١٣)/٩
- المسلم وما في يده لا يغنم (١٩٣)/١٤
- المسلمات العقلية والحسية معتبرة شرعا ٢٤٥/٥
- المسلمات العقلية والحسية معتبرة في الشرع [٢١٧]/٣
- المسلمون متكافأ دماؤهم (١٥)/٢٦
- المسلمون عند شروطهم ٤١٨/١ - ٥٦٨/١٣ - ٣٥٦/١٤ ، ٣٥٨ - ٢٣٨/١٥ ، [٢٤٧] ،

- ٢٥٦، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٨، ٢٨١، ٣٥١، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٧٨ - ٣٥/٢٣، ٤٠
- المسند أولى من المرسل في الاحتجاج ٢٩٩/٣٣
- المسند مقدم على المرسل في الاحتجاج ٢٩٨/٣٣
- المسند يرجع على المرسل (٢٩٣)/٣٣
- المسنون من العبادات إن كان من جنس المفعول دخل تحت الفرض [٣٠٧]/١٧
- المشار إليه إذا كان من جنس المسمى تعلق الحكم بالمشار إليه (١٥١)/١٥
- المشاع كالمقسوم في الوقف (٤٤٣)/٢٢
- المشاق غير اللازمة والخفيفة لا أثر لها في إسقاط العبادات ٣٣/٤
- المشبه بالشيء أضعف من ذلك الشيء (٣٤٧)/٣٢
- المشبه بالشيء غير الشيء (٢٩)/١٠
- المشبه به أقوى من المشبه [٣٤٧]/٣٢
- المشبه لا يقوى قوة المشبه به ٣٠/١٠
- المشبه فيه يؤخذ فيه الأحوط وهو التحريم (٣٨٥)/٨
- المشبه فيه يؤخذ فيه بالأحوط وهو التحريم ٣٨٧/٨
- المشترك خلاف الأصل (٤٩٣)/٣١
- المشترك لا يحمل على أكثر من معنى إلا بقرينة ٥٠٤/٣١
- المشترك لا يحمل على معنييه معا عند التجرد عن القرائن ٥٠٤/٣١
- المشترك المجرد عن القرائن يعم معانيه ما لم تتضاد ٢١٤/٣٣ - [٥٠٣]/٣١
- المشترك المطلق عن القرائن يعم معانيه المختلفة ما لم تتضاد ٤٩٤/٣١
- المشترك يحمل على جميع مسمياته عند عدم القرينة (٥٠٣)/٣١
- المشترك يدل على المعنى المراد منه بمعونة القرائن ٤٤٠/٢
- المشترك يعم في النفي ٥٠٤/٣١
- المشتري متى تصرف في المشتري بعد العلم بالعيب تصرف الملاك بطل حقه في الرد ٢١١/٢١
- المشتري من الغاصب غاصب ٢٦٤/٢٣
- المشتق إذا أطلق باعتبار الحال أو كان المعنى موجودا حال الإطلاق فهو حقيقة (٤١١)/٣٢
- المشتق شرط كونه حقيقة دوام أصله (٤١١)/٣٢
- المشتق يكون حقيقة إذا أطلق مع قيام المشتق منه (٤١١)/٣٢
- المشرف على الزوال إذا استدرك وصين عن الزوال هل يكون استدراكه كإزالته وإعادته ابتداء أو هو محض [٤٠١]، ٣٩٥، ٣٩٣/١١ - ٤٦٧، ٤٦٤/٩
- المشرف على الزوال لا يعطى حكم الزائل (٣٩٤)/١١
- المشرف على الزوال هل هو كالزائل (٣٩٤)/١١

- المشرف على الزوال هل يجعل كالأزائل.....(٣٩٣)/١١
 المشرف على الزوال هل يعطى حكم الأزائل.....٤٥٥ ، ٤٣٨/٨
 المشرف على الزوال هل يعطى حكم الأزائل.....[٣٩٣]/١١ - ٥٥٠ ، ٥٥٠ ، ٤٢٩/٨ - ٧٦/٢
 المشرف على الزوال يعطى حكم الأزائل.....(٣٩٣)/١١
 المشروط شرعا مذكور حكما.....٣٨٩ ، ٣٨٥ ، ٣٨٣ ، ٣٨٢/١١
 المشروط على خطر الحصول واللاحصول.....٧٠٦/٢٧
 المشروط لا يتحقق بدون الشرط.....٥٣٧/٩
 المشروط لا يتوزع على أجزاء الشرط ١٠/٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ، [٣٢٨] ، ٣٣٤ ، ٤٧٠ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥
 المشروط لا ينقسم على أجزاء الشرط.....(٣٢٨)/١٠
 المشروع بصفة لا يوجد بدون تلك الصفة.....٤٩٥ ، ٤٩٢/١٧ - (٦٠٧)/٨
 مشروعية التصرف لا ترفع ضمان الضرر الحاصل من التصرف إذا استند الضرر إليه عرفا.....٥٧٦ ، ٥٧٢/٧
 المشغول بالحاجة الأصلية كالمعدوم.....(٣٣٩) ، ٣١٥ ، ٣١٣/١١
 المشغول بالحاجة كالمعدوم.....٣٤٥ ، ٣٤٤ ، ٣٤٣ ، ٣٤٠ ، [٣٣٩]/١١ - ٣٦/١٠
 المشغول بالحاجة كالمعدوم شرعا.....٣٤٤/١١
 المشغول بشيء لا يحتمل الشغل بغيره.....٤٠ ، (٣٥)/١٠
 المشغول لا يشغل.....٣٤٣ ، ٣٤٠ ، ٣٤٠/١١ - ٤١ ، ٤٠ ، ٣٩ ، [٣٥]/١٠ - ٦١/٢ - ٤٨٠/١
 المشقة إذا كانت خارجة عن المعتاد فمقصود الشارع فيها الرفع على الجملة.....١٠/٤
 المشقة تجلب التيسير.....٥٠٩ ، ٥٠٨ ، ٤٨٧ ، ٤٨٢ ، ٤٨٠ ، ٤٥٩ ، ٤٠٥ ، ٣٦٨ ، ٣٢٤ ، ٣١٨/١٠
 ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٦ - ٣٠/٢ - ٣٩ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ١٣٧ ، ١٦٠ ، ١٩٦ ، ٣٧١ ، ٣٨٦ ، ٥٣٩
 ٥٤٩ - ٤١٣/٣ - ٥٧٢ - ١٠/٤ - ١٣ ، ١٦ ، ٦١ ، ٦٦ ، ١٠٩ ، ٣٦٨ - ٥١٥/٦ - ٧/١٥٣
 ١٧٣ ، ١٧٨ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢٠٥ ، ٢٠٩ ، ٢١٤ ، ٢١٨ ، ٢٢٠ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٣٩
 ٢٥٦ ، ٢٦٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٣٠٠ ، ٣٠٣ ، ٣٢٧ ، ٣٢٩ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٧ ، ٣٤٠
 ٣٤٨ ، ٣٥٠ ، ٣٥٨ ، ٣٦٣ ، ٣٦٧ ، ٣٦٩ ، ٣٧٤ ، ٤٠٥ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٦ ، ٤٢٠ ، ٤٢٢
 ٤٢٩ ، ٤٦٨ ، ٤٨٦ - ٩/٥١٣ ، ٥٤١ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ - ١٠/١٥٣ ، ٤٣٧ - ١٢/١٣٨ ، ١٤١
 ١٦٥ ، ١٦٦ ، ٤٤٧ ، ٥٢٦ - ٥٣٦ - ١٩/١٥١ ، ١٦١ ، ٣٦٥ ، ٥٢٣ - ٢٠/٢٣٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٥
 ٢٩٠ - ٤٧/٢١ ، ١٤٠ - ٢٥/٢٥
 المشقة توجب التسهيل.....(١٥٣)/٧
 المشقة التي لا تنفك عنها العبادة غالبا لا تعتبر في إسقاط الفرض.....٣٩ ، ٣٣/٤
 المشقة الحقيقية فيها الرخصة بشروطها.....٧٥/٤
 المشقة سبب الرخصة.....(١٥٣)/٧

- المشفقة على حسب الأحوال فما هان تحمله لم يؤثر وما صعب أثر ٣٤/٤
- مشقة مخالفة الهوى لا رخصة فيها ٣٤١/٣ ، ٤٠١ - ٣٤/٤ ، [٧٥] ، ١١٠
- مشقة مخالفة الهوى لا رخصة فيها البتة ٤١٣/٣ - ٥٦٢/٢
- المشفقة من حيث هي ليست بقربة بل منهي عنها (٤٩)/٤
- المشفقة الناتجة عن التكليف غير مقصودة لذاتها (٤٩)/٤ ، ٩٧
- المشفقة الناتجة عن التكليف ليست مطلوبة لذاتها ٤١٣/٣
- المشفقة والخرج إنما يعتبران في موضع لا نص فيه ١٦٥ ، ١٥٥/٧
- المشكوك في وجوبه لا يجب فعله ولا يستحب تركه بل يستحب [٢١٥]/٩
- المشكوك فيه كالمعدوم ٣٣١/٦
- المشهور بمنزلة المتواتر (٢٥٧)/٢٨
- المشهور دون المتواتر وفوق خبر الواحد ٢٥٧/٢٨
- المشهور مقدم على الآحاد ٢٥٧/٢٨
- المشهور من مذهب مالك أن الغالب مساو للمحقق في الحكم ٤١٣/٨
- مصالح الآخرة ومفاسدها لا تعرف إلا بالشرع ٢٤٥/٥
- مصالح الآخرة ومفاسدها لا تعرف إلا بالنقل ٥٥٦/٢
- المصالح أساس المشروعات في التدبير السياسي ابتداء وبقاء ٣٤٩/٢٦
- المصالح إما في محل الضروريات أو في محل الحاجيات (٥١٥)/٣
- مصالح الإيجاب أفضل من مصالح الندب ٣٢٧ ، ٣٢٢/١٧ - ١٥٣/٤
- المصالح الخالصة عزيزة الوجود (٤٨٧)/٣
- مصالح الدارين وأسبابها ومفاسدها لا تعرف إلا بالشرع ٩/٥ - ٥٥٦/٢
- مصالح الدنيا تنقسم إلى الضرورات والحاجات والتتمات (٥١٥)/٣
- مصالح الدنيا ومفاسدها تعرف بالتجارب والعادات ٣٩٧ ، ٣٩٥ ، [٢٤٥] ، ٢٣٤ ، ١٨٥/٥
- مصالح الشرع تقاس عليها المصالح الشبيهة بها (٤٠٣)/٥ - ٥٥٢/٢
- المصالح العامة مقدمة على المصالح الخاصة ٥٦٧ ، ٥٦٤ ، ٥٦٣/٧
- المصالح الفرعية مكملة للمصالح الأصلية ٥٥٩/٢
- المصالح المجتلبة شرعا والمفاسد المستدفة إنما تعتبر من حيث تقام الحياة الدنيا للحياة الأخرى لا من حيث أهواء النفوس في جلب مصالحها ٣٤٢/٣
- المصالح المحضة قليلة وكذلك المفاسد المحضة (٤٨٧)/٣
- المصالح المرسله لا تدخل في التعبدات [٤١]/٣٠
- المصالح المرسله لا يجوز بناء الأحكام عليها ٣٥٦/٥
- المصالح المرسله معتبرة (٢٥)/٣٠

- المصالح المرسله من أصول الشريعة..... (٢٥)/٣٠
 المصالح المرسله يجوز بناء الأحكام عليها..... (٢٥)/٣٠
 مصالح المسلمين العامة لا تملك بالإحياء..... ٥٨٤/٢٢
 المصالح المشروعة إذا اكتنفها ما لا يرضى شرعا..... ٢٢١/٤
 المصالح المشروعة إذا اكتنفها ما لا يرضى شرعا..... [٤٩٧]/٣
 المصالح المشروعة إذا داخلتها المناكر لم يجب تركها..... ٥٦٢/٢
 المصالح المعتبرة شرعا هي ما يقيم الحياة الدنيا للحياة الآخرة لا اتباع أهواء النفوس..... ٥٨/٢
 ٤٠٨ ، ٤٠٣/٥ - ٤٥٣ ، ٤٠٦ ، ٤٠١ ، [٣٤١]/٣ - ٥٦٢
 المصالح المعتبرة شرعا هي ما يقيم الدنيا للحياة الآخرة..... ٢٤٧/٤
 مصالح الندب أفضل من الإباحة..... ١٥٣/٤
 المصالح والعادات لا تختلف فيها الشرائع..... (٢٨٣)/٣
 المصالح والمفاسد الأخروية مقدمة في الاعتبار على المصالح والمفاسد الدنيوية ٥٩/٢ - ١٢٦/٤ ، ١٢٩ [٢٤٧]
 المصالح والمفاسد في الحياة الدنيا إنما تفهم بمقتضى ما غلب... ٥٨/٢ - ٤٧٥/٣ ، [٤٨٧] ، ٤٩٧ ، ٦٠٠ - ٥٠٨/٤ - ٢٤٥/٥ ، ٤٠٤
 المصالح والمفاسد في الحياة الدنيا تفهم بمقتضى ما غلب..... ٢٣٧/٤
 المصالح والمفاسد مقاصد ووسائل..... [٢٧١]/٤ ، ٢٨٥ ، ٢٩٤ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣١١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٩ ، ٣٣٩ ، ٣٤٩ ، ٣٥٩ ، ٣٦٧
 المصلحة إذا كانت هي الغالبة عند مناظرتها مع المفسدة في حكم الإعتياد فهي المقصودة شرعا
 ولتحصيلها وقع الطلب على العباد..... ٥٦٢/٢
 المصلحة باعتبار قوتها تنقسم إلى الضرورات والحاجات وما يتعلق بالتحسينات والتزيينات (٥١٥)/٣
 المصلحة تخصص العموم..... [٩١]/٣١
 المصلحة ترجع الى جلب منفعة أو دفع مضرة..... (٣٨٣)/٣
 المصلحة تكون علما للحكم كما يكون الحكم علما لها..... ٤٠٤ ، (٣٥٥)/٥
 المصلحة التي تعارض النص هي من قبيل الأهواء النفسية والانحرافات الفكرية وهي تحكيم للأهواء
 في النصوص الدينية..... ٤٠٦/٥
 مصلحة الجماعة أولى بالاعتبار من مصلحة الفرد..... (١٩٩)/٤
 مصلحة الدين والدنيا مراد الشرع..... (٣٢٥)/٣
 المصلحة العامة تؤثر على الخاصة..... (١٩٩)/٤
 المصلحة العامة كالضرورة الخاصة..... ٥٥٦/٢
 المصلحة العامة مقدمة على الخاصة..... ١٩٨ ، ١٩٧ ، ١٩٣/٤

- المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة ٥٩/٢ - ٤٧١/٣ - ١٢٦/٤ ، ١٩١ ، [١٩٩] - ٥١٦ ، ٥١٤/٧ - ٢٦٥/٥
- المصلحة الكلية مقدمة على المصلحة الجزئية ٤/ (١٩٩)
- المصلحة المحافظة على مقصود الشارع حجة لا خلاف فيها ٣١/٩١
- المصلحة المحافظة على مقصود الشرع حجة لا خلاف فيها ٥/ [٣٥٥] ، ٤٠٤ - ٣٠/٢٦
- المصلحة المحافظة على مقصود الشرع لا خلاف في كونها حجة ٣ - ٤٨٨/٣ - ٥/٤٠٤
- المصلحة المحققة الناجزة مقدمة على المفسدة المستقبلية المتوهمه ٤/ (٢٣٧)
- المصلحة المرسلة ٥/ ٣٨٤
- المصلحة المرسلة حجة ٣٠/٩ ، [٢٥] ، ٤١ ، ٤٢
- المصلحة المرسلة ليست بحجة ٣٠/٢٦ ، ٤١
- المصلحة المعمول بها هي المصلحة المحافظة على مقصود الشرع ٥/ ٤٠٨
- مصلحة الناس إذا لم تتم إلا بالتسعير سعر السلطان عليهم تسعير عدل ٢١/ (٣٢٩)
- مصلحة النذب أفضل من مصلحة الإباحة ٤/ ٢١٤
- مصلحة الواجب أفضل من مصالح النذب ٤/ ١٥٥ ، ٢١٤
- المصنوع هل يكون قابضاً للصناعة وإن لم يقبضه ربه أو لا يستقل بقبض الصنعة إلا بقبض ربه ١/ ٤٩١
- المصوغ إذا هلك تلزم فيه القيمة ١٥/ ٣٤
- المصير إلى البذل لا يجوز إلا عند عدم الأصل ١٢/ (١٤٧)
- المضارب وكيل لصاحب المال ٢١/ ٥٢٨
- المضاربة إذا فسدت صارت إجارة ٢١/ (٥٧١) ، ٥٨١
- المضاربة إذا فسدت صارت إجارة فاسدة ٢١/ ٥٨٠
- المضاربة بالشرط الفاسد تصير إجارة فاسدة ٢١/ (٥٧١)
- المضاربة عقد جائز فكان لبقائه حكم الابتداء ١٥/ ٤٢٦
- المضاربة الفاسدة تنعقد إجارة ٢١/ (٥٧١) ، ٥٨١
- المضاربة الفاسدة تنقلب للإجارة ٢١/ (٥٧١)
- المضاربة الفاسدة في معنى الإجارة الفاسدة ٢١/ (٥٧١)
- المضاربة الفاسدة كالإجارة ٢١/ (٥٧١) ، ٥٨٠ ، ٥٨١
- المضاربة كالجعل لا يستحق إلا بتمام العمل ٢١/ ٥٨٩
- المضاربة لا تبطل بالشروط الفاسدة ٢١/ ٥٦٠ ، [٥٦٥]
- المضاربة لا تفسد بالشروط الفاسدة ٢١/ (٥٦٥)
- المضاربة مبنها على الأمانة والوكالة ٢/ ٥٠٢
- المضاربة متى فسدت تنعقد إجارة فاسدة ٢١/ (٥٧١)

- المضاربة متى فسدت صارت إجارة..... ٥٨١/٢١
- المضاربة وكالة لا تبطل بالشروط الفاسدة..... ٥٦٩/٢١
- المضارع حقيقة في الحال في غير البيوع..... ٢٢٤/٣٢
- المضارع المجرد يصلح للحال..... (٢٢٣)/٣٢
- المضارع المرتفع بلا قرينة مخلصة للحال والاستقبال ظاهر..... (٢٢٣)/٣٢
- المضطر إلى فعل ينسب إليه الفعل الذي اضطر إليه..... ٥٣١/٧
- المضمون في البيع الفاسد القيمة لا المسمى..... ٤١١/١٦
- المضمون يصير ملكا للضامن من وقت سبب الضمان..... ٥٥٦/١٤
- المضمون يملكه الضامن..... (٥٤٧)/١٤
- المضمون ينوب عن الأمانة وعند اتحاد القبضين ينوب أحدهما..... (٤١٩)/١٦
- المضمونات تملك بالضمان..... ٥٥٥/١٤ - ٤٨٨، ٤٨٥/١
- المضمونات تملك عند أداء الضمان مستندا إلى وقت وجود سبب الضمان..... ٥٣٩/١٠
- المضمونات لا تملك بالضمان..... ٥٥٥/١٤
- المضمونات هل تملك بأداء الضمان أم لا..... [٥٤٧]/١٤
- المضيق مقدم على الموسع..... ١٤٤/١١ - ٤٤٨/١
- المطالبة بأحد الحقين لا تسقط الآخر..... ٣٥٧، ٣٥٥/١٣
- المطالبة بحق العبد تقدم على المطالبة بحق الله..... (٤٢٣)/١٣
- المطل بالحق بعد طلبه مفسدة محرمة على من عملها..... (١٠٣)/٨
- المطل بالحق المقذور عليها محظور..... ٥٥٢/١٣ - [١٠٣]/٨
- مطل ذي الحق لحقه ظلم..... (١٠٣)/٨
- مطلق الأحكام متوجهة في الظاهر للأحياء دون الأموات..... (٨٣)/٢٨
- مطلق الأخذ سبب لوجوب الضمان..... (٢٩٧)/١٤
- المطلق إذا قيد بقيدتين متنافيين حمل على أقربهما شبيها به..... ٤٤٤/٣١
- المطلق إذا قيد بقيدتين متنافيين طرحا وبقي العمل بالإطلاق..... [٤٤٣]، ٤٢٧، ٤٢٤/٣١
- المطلق إذا قيد بقيدتين متنافيين لم يحمل على واحد منهما ويرجع إلى أصل الإطلاق..... (٤٤٣)/٣١
- المطلق إذا ورد مقيدا بقيدتين متضادين وتعذر الجمع بينهما تساقطا..... (٤٤٣)/٣١
- المطلق إذا وقع العمل به على وجه لم يكن حجة في غيره..... ٣٨٦/٣٢
- مطلق الإذن يحمل على المعهود في الشرع..... (٢٨٧)/٨
- مطلق الإذن ينصرف إلى المتعارف..... ٢٦٤، [٢٧٣]، ٢٧٦، ٢٨٨، ٢٩٠ - ٢٥٦/١٠
- ٢٨/٢٣ - ٦٧٦، ٦٧٥/١٦ - ٢٥٨
- مطلق الاسم ينصرف إلى الكامل في كل باب..... (٥٦٣)/١٠

- مطلق الاشتراك يقتضي التسوية..... ٥٠٩/٢١
- مطلق الإضافة يقتضي التسوية..... ٤٨٦، (٤٨٥)/١٠
- مطلق الإضافة يقتضي المناصفة..... (٤٨٥)/١٠
- مطلق الإقرار بالعقد يتناول الصحيح من العقد..... ٣٥٠/٨
- مطلق البيع يقتضي سلامة العوضين من العيوب..... ٥٢/١٦
- مطلق التسمية في عقود المعاوضات ينصرف إلى المتعارف..... ٣٢، ٢٨/٢٣
- مطلق التوكيل محمول على المتعارف بين الناس..... ٣٣/٢٣
- مطلق التوكيل يقتضي الحفظ..... ١٦/٢٣
- مطلق التوكيل يقتضي الخصوص..... ١٦/٢٣
- مطلق التوكيل ينصرف إلى ما يجوز للموكل أن يفعله بنفسه شرعا دون ما يكون ممنوعا منه ٢٨٨/٨، ٢٩٠
- مطلق التوكيل ينصرف إلى المتعارف..... ٣٤، [٢٧]/٢٣
- مطلق الجواز لا ينافي الكراهة..... ٥٢٤/٢٧
- المطلق الذي لم يتقيد بنص أو دلالة يجري على إطلاقه..... (٢٥٦)/١٠
- مطلق عقد الشركة يقتضي التسوية..... (٥٠٧)/٢١
- مطلق العقد محمول على العادة..... ١١٧/٨
- مطلق العقد محمول على المعتاد..... ٣٣٦، ٣٣١/١٦
- مطلق العقد يتقيد بالمتعارف..... ٣٥١/١٥
- مطلق العقد يتقيد بدلالة العرف..... ٢٣/٢٣ - ٣٥٣/١٥
- مطلق العقد يقتضي تسليم المعقود عليه في الحال..... [٣٣١]/١٦
- مطلق العقد يقتضي السلامة من العيب..... ٥٦/١٦
- مطلق العقد يقتضي اللزوم..... (٢٨)/١٦
- مطلق العقد يقتضي وصف السلامة..... ٢٨٧، ٢٨٥، [٥١]/١٦ - ٥٦٤/١٠
- مطلق العقد ينصرف إلى المتعارف..... ٦٢/١٦ - ٢٦٦، ٢٦٤/٨
- مطلق العقود الشرعية محمولة على الصحة..... (٢٠)/١٦
- مطلق العقود يقتضي وصف السلامة..... ٥٦٦/١٠
- المطلق عند عدم القرينة ينزل على أقل المراتب..... (٨٣)/١٠
- المطلق عند الفقهاء يحمل على إطلاقه ما لم يؤد إطلاقه عليه إلى فساد..... (٢٥٦)/١٠
- مطلق الفعل لا يدل على الوجوب..... (٤٦٣)/٢٨
- مطلق الفعل محمول على ما هو المعتاد..... [٢٨١]، ١١٦/٨
- المطلق في النذر يجب حمله على المعهود شرعا..... ٥٩٢، [٥٨٧]/٢٠

- المطلق فيما يحتمل التأيد بمنزلة المصرح بذكر التأيد ١٦/ (٥٩)
- المطلق فيما يحتمل التأيد متأيد ١٦/ (٥٩)
- المطلق فيما يحتمل التأيد ينصرف إلى الأبد ١٦/ (٥٩)، ٦٤
- المطلق كالعالم والمقيد كالخاص ٣١/ ٤٣٦
- مطلق كلام العاقل محمول على الصحة ما أمكن ٢٤/ ٢٢
- مطلق كلام العاقل وتصرفه يحمل على وجه الصحة ٨/ (٣٤٩)، ٣٥٢
- مطلق كلام العاقل يحمل على المعتاد ٢٤/ ٢٣
- مطلق الكلام محمول على قصد المتكلم ٦/ (٥٥)
- مطلق الكلام محمول على المتعارف ١/ ٤٨٣ - ٨/ ١١٥، ١٢٧، ٢٣٤، [٢٦٣]، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨١
- مطلق الكلام محمول على المعتاد ٨/ (٢٦٣)
- مطلق كلام الناس ينصرف إلى ما يتعارفونه ٨/ (٢٦٣) - ١٠/ ٢٥٦، ٢٥٨
- مطلق الكلام يتقيد بدلالة الحال ٩/ ٦٤
- مطلق الكلام يتقيد بدلالة الحال ٦/ ٢٠ - ٨/ ٢٦٤ - ٩/ ٥٣، ٥٤، [٦٣]
- مطلق الكلام يتقيد بما سبق فعلا أو قولاً ٩/ (٦٣)، ٦٤
- مطلق الكلام يتقيد بما سبق من دلالة الحال ٩/ (٦٣)
- مطلق الكلام يتقيد بما يعلم من مقصود المتكلم ٦/ (٥٥)
- مطلق الكلام يجب تحصيله على قصد المتكلم ٦/ (٥٥) - ٢٥/ ٥٠٨
- مطلق الكلام يحمل على المتعارف ٢٣/ ٢٨، ٣٢
- مطلق الكلام ينصرف إلى المتعارف ٨/ ٢٠٦، ٢٣٥، (٢٦٣) - ١٠/ ٥٦٤
- مطلق اللفظ في الإقرار ينصرف إلى المعتاد ٨/ ٢٦٤
- مطلق اللفظ فيما يتأيد يقتضي التأيد ١٦/ [٥٩]، ٦٣
- المطلق محمول على الكمال الخالي عن العوارض ١٠/ (٥٦٤) - ٢٥/ (٢٤٣)
- المطلق محمول على المقيد ٣١/ (٤٢٣)
- المطلق من الشيء ينصرف إلى الكامل منه ١٠/ (٥٦٣)
- مطلق المواظبة لا يفيد الوجوب ٢٧/ ٣٧٨
- مطلق النهي ولو تنزيها مقتضى للفساد في المنهي عنه ٣١/ (٣٧٣)
- مطلق النواهي في الشرع محمول على العمدة دون السهو ١٢/ ٤١٨
- المطلق والمقيد متقابلان ٣١/ ٤٥٠
- مطلق الوكالة يتقيد بالتهمة ٩/ ٣٣٤ - ١٠/ ٢٥٦، ٢٥٨
- مطلق الوكالة يتقيد بالمتعارف ١٠/ ٢٥٨
- مطلق الوكالة يتقيد بالمعتاد ٢٣/ (٢٧)

- المطلق يبقى على إطلاقه حتى يثبت التقييد..... ٥٣٩/٢
- المطلق يتقيد بالعرف والعادة دلالة كما يتقيد نصا..... ٢٨/٢٣
- المطلق يتناول الكامل ذاتا لا وصفا..... ١٠/٥٦٣
- المطلق يجري على إطلاقه إذا لم يتم دليل التقييد نصا أو دلالة..... ٣٣/٢
- المطلق يجري على إطلاقه حتى يرد ما يخصه..... ٣١/٤١٥
- المطلق يجري على إطلاقه حتى يرد ما..... ٣١/٤١٥، ٤٢٤، ٤٥١-٣٢/١٦٦
- المطلق يجري على إطلاقه ما لم يرد دليل التقييد نصا أو دلالة..... ٣١/٤١٥
- المطلق يجري على إطلاقه ما لم يرد ما يقيد..... ٣١/٤٢١
- المطلق يجري على إطلاقه ما لم يتم دليل التقييد..... ١٠/٢٥٥-١٦/٦٢، ٦٣
- المطلق يجري على إطلاقه ما لم يتم دليل التقييد نصا أو دلالة..... ١٠/٤٨٤-٢/٣٩-٩/٢٧، ٣٠-١٠/٢٥٥، ٥٦٤، ٥٦٧-١٥/١٧٤-١٦/٦٠
- المطلق يحمل على إطلاقه ما لم يرد ما يقيد..... ٢٧٧/٢٥
- المطلق يحمل على الكامل..... ١٠/٥٦٣
- المطلق يحمل على معهود الشرع..... ٢٠/٥٩١
- المطلق يحمل على المقيد..... ٢٧/٢٩٥-٣١/٤٢٣، ٤٣٦، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٥١-٣٣/٣٢٨، ٦٠٠
- المطلق يحمل على المقيد بموجب اللفظ ومقتضى اللغة..... ٣١/٤٢٣
- المطلق يقتضي التأييد كالتأكد..... ١٦/٥٩
- المطلق ينصرف إلى الأدنى..... ١٠/٨٣
- المطلق ينصرف إلى الكامل في الماهية..... ١٠/٥٦٣
- المطلق ينصرف إلى الكمال..... ١٦/٦٠، ٦٣
- المطلق ينصرف إلى ما جرت به العادة..... ١٠/١٥٩
- المطلق ينصرف إلى المتعارف..... ١٦/٦٠، ٦٢
- المطلقة البائن لا ترث..... ٢٤/٢١٧
- المطلقة البائن لا ترث بلا تهمة..... ٢٤/٢١٧
- المطلقة البائن لا يلحقها طلاق بائن منجز ولا معلق..... ٢٤/٢١٧
- المطلقة رجعيا بمنزلة الزوجة..... ٢٣/٥٠٧
- المطلوب الأقصى في جميع الأمور والأخلاق الوسط..... ٣/٢٢٩
- المطلوب بالاجتهاد حكم الله..... ٣/١٧٧
- المطلوب بالنهاي فعل ضد المنهي عنه..... ٣١/٤٠١
- المطلوب فعله شرعا من غير ذم على تركه مطلقا مندوب..... ٢٧/٤٤٣
- المضان إنما يعلم جعلها مظنة بنص أو إجماع..... ٣/٤٢٥-٢٩/٣٢٨، ٣٣١

- المظلوم لا يرجع على غير ظالمه..... ٧٠/٨
- المظلوم لا يظلم غيره..... ٥٤٠/٧ - ٨/ [٦٩] ، ٧٨ ، ٨٠ ، ٨٦ ، ٨٨
- المظلوم له أن يدفع الظلم عن نفسه بما قدر عليه ولكن ليس له ٨/ (٦٩)
- المظلوم ليس له أن يظلم غيره..... ٨/ (٦٩)
- المظنات إنما تعتبر عند عدم البرهان ٢٧/ ٢٣٨
- مظنة الشيء تعطى حكم ذلك الشيء..... ٢٧/ (٢٣٧)
- مظنة الشيء تقوم مقام حقيقته ٣/ ٤٢٥ - ٢٧/ [٢٣٧] - ٢٩/ ٣٢٨ ، ٣٣١
- مظنة الشيء تنزل منزلته..... ٢٧/ (٢٣٧) ، ٢٤٤
- مظنة الشيء تقوم مقام حقيقته..... ٣/ ٤٣٤
- المظنون لا ينسخ المقطوع..... ٣٣/ ٧٩٤
- المظنون يبين المعلوم..... ٣١/ ٥٦٢
- المظنون يخصص المقطوع..... ٣٠/ (٥٥٩)
- المظنونات لا تجعل أصولاً..... ٥/ ٢١٧
- مع الإقرار أو البينة يثبت الحق ١٣/ ٣٨
- مع إمكان استيفاء الحقين لا يجوز ترك أحدهما ١٣/ (٤٥٥)
- المعارض مندوحة عن الكذب..... ١٨/ ٢٨٦
- المعاصي تنافي الرخص ٧/ (٣٥٧)
- المعاصي لا يترخص فيها بشيء من الرخص ٧/ (٣٥٨)
- المعاملات تبنى على مقاصد الخلق لا على صيغ الألفاظ..... ٢/ ٣٥٧
- المعاملات التي تجري بين المسلمين في دار الحرب تعتبر كما لو تمت في دار الإسلام..... ٩/ ١١٤
- المعاملات مبناه على ما في نفس الأمر ١٦/ (١٢٤)
- المعاملة بالمثل..... ١٢/ (٦٤٦)
- المعاملة بنقيض المقصود..... ٢٤/ ٢٢١
- المعاملة بنقيض المقصود الفاسد..... ٦/ ٢٧٩
- المعاني تتصف بالعموم حقيقة كما تتصف به الألفاظ ٣٠/ (١٩١)
- المعاوضات أقوى من التبرعات ١٦/ ٦٢٤
- المعاوضات إنما جوزت لمصالح المتعاقدين فلا تختص بأحدهما..... ١٦/ ٣٠٥
- المعاوضات تتعلق بها صفة اللزوم ١٦/ (٤٠)
- المعاوضات تقتضي سلامة العوض ١٦/ (٥١) ، ٣٠٢ ، ٥١٠
- المعاوضات تلزم بنفس العقد ١٦/ (٤٠)
- المعاوضات مبناه على المساواة..... ٢١/ ٥٠٨

- المعاوضات يفسد حكمها بالغرر..... ٥٩٣ ، ٥٩٢/١٦ - ٤٧٨/١٥
- المعاوضة تقتضي الزوم..... (٤٠)/١٦
- المعاوضة تقتضي المساواة..... (٥٠٩)/١٦
- المعاوضة تقتضي المساواة بين الطرفين..... ٥١٥/١٦
- المعاوضة على المحرم حرام..... (٣١٩)/٩
- المعاوضة على المحرم ممنوعة..... (٣١٩)/٩
- المعاوضة على المضايقة..... ١٢/٢٢
- معاوضة المال بما ليس بمال لا تبطله جهالة البذل..... (٦٠٥)/١٦
- المعاوضة مبناه على المعادلة والمساواة..... ٢٠٣/٢١ - ٥١٤ ، ١٨٤/١٥ ، ١٨٦ ، ٤٥١ - ٤٥٦/١٦ ، [٥٠٩] ، ٢٠٣/٢١
- المعاوضة مبناه على المعادلة والمساواة بين العاقلين..... ٥١٤/١٦
- المعاوضة يخل بها الغرر..... (٤٧١)/١٥
- المعاوضة يفسد حكمها بالغرر..... ٥٩٥ ، ٢٢٩/١٦ - [٤٧١] ، ١٩٢ ، ١٩٠/١٥
- المعاونة على البر بر..... (٢٥٠)/١٨
- المعتاد المتعارف معتبر في التوكيل المطلق..... ٣١/٢٣
- معتبر بتوهم حدوث الشبهة..... ٨٩/٧
- المعتبر حال الزوج في ملك العقد..... ٥١/١٤
- المعتبر الظن في صدق الراوي وعدالته وفي العمل بالأحكام الشرعية..... ٣٩١/٢٨
- المعتبر عرف اللفظ لا عرف اللفظ..... ١١١ ، ١٠٩/٦
- المعتبر عند التعارض الراجح..... ١٩٤ ، ١٩٢/١١
- المعتبر في الإجماع بعلماء العصر من أهل الاجتهاد..... (٨٥)/٢٩
- المعتبر في الأمر صيغة افعل ونحوه..... (١٨١)/٣١
- المعتبر في باب الدماء مزايا الأموال لا مزايا الرجال..... ٩٥/٢٦
- المعتبر في تحقق ماهية القياس الجامع..... (٢٤٩)/٢٩
- المعتبر في التكفير حال الأداء لا غير..... (٩٣)/١٨
- المعتبر في الجنائيات مآلها لا حالها..... ٤٧٦/١
- المعتبر في شروط الشهادة وقت الأداء لا وقت التحمل..... (٢٩٥)/٢٥
- المعتبر في الشهادة بحال الأداء..... ٣٠٠/٢٥
- المعتبر في الشهادة بحال الأداء لا حال التحمل..... (٢٩٥)/٢٥
- المعتبر في الضمان بيوم التلف مطلقا..... (٧)/١٥
- المعتبر في القياس الجامع..... ٣٢١ ، [٢٤٩] ، ٢٤٤/٢٩
- المعتبر في القياس القطع بالجامع أو ظن وجود الجامع..... (٢٤٩)/٢٩

- المعتبر في الكفارات حالة الأداء لا حالة الوجوب [٩٣]/١٨
 ٩٩ ، ٩٨/١٨المعتبر في الكفارة حال الأداء لا حال الوجوب
 ٥٥٢/٢المعتبر في كل مقصود ما يليق به
 (٢٤٩)/٢٩المعتبر في ماهية القياس الجامع من حيث هو جامع
 ٢٤/٢٦المعتبر في مقدار الحد حال الوجوب
 (٦٥٣)/٢٣المعتبر في نفقة الزوجة ما تقع به الكفاية
 ٣٢ ، ٢٨/٢١المعتبر فيما لا نص فيه العادة
 [١٧]/١٥المعتبر قيمة المستهلك في مكان الاستهلاك
 (٦٦٣)/٢٣المعتبر لسقوط النفقة فوات الاحتباس لا من جهة الزوج
 (٤١٣)/٧المعتبر من الأعذار الغالب
 ٣٥٧/١٩المعتبر من الأوقات في الصلوات أواخرها دون أوائلها
 (١٦٠)/٦المعتبر نية المتبوع لا نية التابع
 ٤١/٢٠المعتدي في الصدقة كمانعها
 [٣٧]/٢٠المعتدي في الصدقة كمانعها
 ٥٦١/٨المعترض بعد القضاء قبل الاستيفاء في الحد كالمقترن بأصل السبب
 ٥٥٨/٨المعترض بعد القضاء قبل الاستيفاء كالمقترن بأصل السبب
 ٤٧٨/٨المعترض بعد القضاء قبل الاستيفاء يجعل كالمقترن بأصل القضاء
 (١٦٥)/٥المعتمد في إثبات مقاصد الشريعة هو الاستقراء
 (٣٩٥)/١٢المعتوه بمنزلة الصغير
 (٣٩٥)/١٢المعتوه بمنزلة الطفل وإن كان كبيرا
 (٣٩٥)/١٢المعتوه في حكم الصغير
 [٣٩٥]/١٢المعتوه كالصبي في حكمه
 ٣٩٦/١٢المعتوه كالمجنون
 ١٩٣ ، ١٩٠/١٥المعجوز عن تسليمه وتسلمه شرعا كالمعجوز عنه حسا
 (٢٠٥)/٧المعجوز عنه شرعا كالمعجوز عنه حسا
 (٣١٩)/٧المعجوز عنه كالمعدوم
 [٢٣٥]/٢٩المعدول به عن القياس إن فهمت علته ألحق به ما في معناه
 ٢٨٢/٢٩المعدول به عن القياس لا يقاس عليه غيره
 ٥٢٠ ، ٥١٦/٥المعدول به عن القياس هل يقاس عليه غيره
 ، ٦٩/١٧ - ٣٨٦ ، ٣٨٤/٧المعدول عن الأصل المستقر إلى الأصل المهجور قد يعتبر وقد يلغى
 [٧٨] ، ٧٠
 (٢٣٥)/٢٩المعدول عن سنن القياس المعلل يقاس عليه
 ، ٣٢٨ ، ٣٢٦ ، ٢٨٧/٨ - ٣٥٩ ، ٢٠٨ ، ٢٠٦/٧ - ٥١٥ ، ٣٦٩/١المعدوم شرعا كالمعدوم حسا

٣٧٦، ٣٨١-١٧٣/٩، ٣٢٠، ٣٢٣، ٤٨٨-١٠٧/١٠، ١٠٨-١١/١١، [٢٧١]، ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨٢،
 ٢٨٣، ٢٨٥، ٣١٣، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٧٣، ٣٧٥-٦١١/١٢، ٦١٥-١٠٨/١٥، ١١٠، ٤١٥،
 ٤١٦-٢٠٤/٢٧

المعدوم شرعا كالمعدوم حقيقة ٢٦٦، ٢٦٠/١١
 المعدوم شرعا هل هو كالمعدوم حسا أم لا ٢٧٤، (٢٧١)/١١
 المعدوم قد يعتبر موجودا حكما (٢٥٩)/١١
 المعدوم قد يعتبر موجودا حكما للحاجة ٣٥٠، ٣٤٦/٢١
 المعدوم لا يدخل تحت العقد (٤١٣)/١٥
 المعدوم لا يصح بيعه ١٩٠/١٥
 المعدوم لا يصلح عوضا في العقود (٤١٣)/١٥
 المعدوم لا يصلح محلا لحكم العقد والإضافة إليه (٤١٣)/١٥
 المعدوم لا يكون محلا للعقد (٤١٣)/١٥
 المعدوم ليس بمحل للعقد ٤١٦، [٤١٣]، ١١٦/١٥-١٧٤، ١٧٢/٩
 المعدوم معنى هل هو كالمعدوم حقيقة أم لا ٧٤/٢
 المعدوم نفعه كالمعدوم الذي لا وجود له (٣٧٣)/١١
 المعدوم ينزل منزلة الموجود في صور (٢٥٩)/١١
 المعذور بالسكر كالمغنى عليه ٦٠٦/١٢
 المعرض عن حقه كمعدوم ٤٧٨/٩
 المعروف بأل يفيد العموم ٣١٦، ٣١٢، [٢٩٥]، ٢٧٨، ٢٦٨، ٢٣٢/٣٠
 المعروف بالإضافة يفيد العموم [٣١١]، ٢٦٨/٣٠
 المعروف باللام للعموم (٢٩٥)/٣٠
 معرفة الأجرة شرط لصحة الإجارة (٧٣)/٢٢
 معرفة أسباب النزول تكشف عن الحكمة الباعثة على تشريع الحكم (١٣١)/٥
 معرفة أسباب النزول والورود تكشف عن مقصود الشارع [١٣١]/٥
 معرفة المصالح والمفاسد والترجيح بينها لا يكون إلا لمن مارس الشريعة وفهم مقاصدها .. ٢٦٠/٥،
 ٢٦٦

معرفة النسخ والناسخ والدليل المنصوب عليه واجبة على المكلف ٧٢٠/٣٣
 معرفة الوقت المتعين للفعل بالشرع تلغي خطأه فيه ٤٦٠/١٧
 المعروف بالعرف كالمشروط بالشرط (٢١٤)/٨
 المعروف بين التجار كالمشروط بينهم ٢٥٦/١، ٤٧٠، ٤٧١، ٥٤٤-٣٢/٢، ٣٦-١١٥/٨،
 ٢٤٨، ٢٤٢، ٢٤٠، [٢٢٣]، ٢٢٠، ٢١٥، ١٢٤
 المعروف عرفا كالمشروط شرطا ٢٥٦/١، ٣٧١، ٣٩٧، ٥٤٤-٣٢/٢، ٣٩-٣٩٦/٥-١١٦/٨

- ١٢٩، ١٤٠، ١٩٤، ١٩٧، (٢١٣)، ٢٥٢، ٢٦٦ - ٣٨١/١١، ٣٨٤، ٣٨٥ - ٢٤٨/١٥ - ٢٣/٢٣
 ٣٢، ٤٣٤ - ٨٤/٣١
- المعروف عرفا كالمشروط شرعا (٢١٤)/٨
 المعروف في كل موضع يجعل كالمشروط ٢٩/٢٣
 المعروف لا يؤثر فيه الغرر (٦٤٣)/١٦
 المعروف لازم لمن أوجبه على نفسه (٤٠٨)/١٠
 المعروف من أوجبه على نفسه لزمه (٤٠٧)/١٠
 المعصية تعظم بحسب الزمان والمكان [٢٧٣]/١٢
 المعصية تغلظ بحسب الزمان والمكان (٢٧٣)/١٢
 المعصية لا تدفع بالمعصية [٢٦٩]، ٢٦٦، ٢٦٤، ٢٦٣/١٢ - ٤٦٢/١
 المعصية لا تستحق بالعقد ٥٦/٢٢
 المعصية لا تكون سببا للرخصة (٣٥٧)/٧
 المعصية لا تكون سببا للنعمة [٢٧٩]/١٢ - ٣٥٨/٧
 المعصية لا تناسب النعمة (٢٧٩)/١٢
 المعصية لا تنوب عن الطاعة ٢٦٦، ٢٦٤/١٢
 المعصية المجاورة لا تنفي الأحكام ٢٥٤، ٢٥٢/١٢
 معظم الشيء يقوم مقامه كله [٤٧٨]، ٤٦٤، ٤٦٣، ٤٦١، ٤٥٩/١١ - ٤٢٩، ٤١١/٨
 معظم مصالح الدنيا ومفاسدها معروف بالعقل ٥٥٧/٢
 المعقود عليه لا يفسخ بفوات الصفة ٢٨٤/١٦
 المعقود عليه هو ما كان العوض في مقابلته ٣٠٠/١
 المعقود عليه هو محل العقد ١٧٣/١٠
 المعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط ٧٣٩/٢٧ - ٣٣٤، ٣٢٦، ٣٢٢، ٣٢٠/١٠
 المعلق بالشرط عدم قبله ٥٣٢، ٥٢٩/٩
 المعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمنجز (٣٤١)، (٣٠٧)/١٠
 المعلق بالشرط عند وجود الشرط لا ينزل إلا عند بقاء المحل ٣٢٥، ٣٢١، ٣١١، ٣٠٨/١٠
 [٣٣٣] - ٦٤٤، ٦٣٦/٢٧
- المعلق بالشرط كالمتلفظ به عند وجود الشرط (٣٠٧)/١٠
 المعلق بالشرط لا يثبت حكمه في بعض المحل بوجود بعض الشرط (٣٢٨)/١٠
 المعلق بالشرط لا يكون ثابتا قبل وجود الشرط ٧٣٦/٢٧
 المعلق بالشرط لا يكون موجودا قبله ٣٤٣، ٣٤٢/١٠
 المعلق بالشرط لا ينزل إلا بعد وجود الشرط بكماله (٣١٩)/١٠

- المعلق بالشرط يجب ثبوته عند ثبوت الشرط..... ٣٣/٢ - ١٠/١٠ [٣٠٧] ، ٣٢٠ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٤٢ - ٣٣٢/١٥ ، ٣٥٧ - ٦٨٠/٢٧
- المعلق بالشرط يجب ثبوته عند ثبوت الشرط ويكون معدوما قبل ثبوت شرطه..... ١٠/٣٠٨
- المعلق بالشرط يجب ثبوته عند وجود الشرط..... ١٠/٣٢٢ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦
- المعلق بشرط يجب ثبوته عند ثبوت الشرط..... ١٠/٣٤٤
- المعلق بشرطين لا يثبت بأحدهما..... ١٠/٣٢٤
- المعلق بشرطين لا ينزل إلا عند وجودهما..... ١٠/٣١٩
- المعلق على الشرط كالمنجز عند حضوره..... ١٠/٣٤١
- المعلق على الشرط لا يقع إلا بوجود كمال الشرط..... ١٠/٣٠٧
- المعلق على الشرط يجب تحقيقه عند وجود الشرط..... ١٠/٣٠٧
- المعلق على المحال محال..... ٢٧/٧١٠
- المعلق لا يقبل التنجيز والمنجز لا يقبل التعليق..... ١٦/٢٤٠ ، ٢٤٢
- المعلق لا يقع إلا بوقوع المعلق عليه..... ٢٠/٥٧٥
- المعلق لا ينجز..... ١٠/٣٤٨
- المعلول يدور مع علته وجودا وعدما..... ٣/٢٧٠
- المعلوم بالعرف كالمشروط..... ٨/٢١٤
- المعلوم بالعرف كالمعلوم بالنص..... ٨/١٩٣
- المعلوم كالمذكور..... ١٠/١٦٥ ، ١٦٧ - ١١/٣٨١
- المعلوم من الأصول أن ضمان المثليات بالمثل..... ١٥/٢٣
- معنى الشيء يقوم مقامه عند تعذره..... ١٠/٥١٩ ، ٥٢١
- المعنى الكلي ضبط الخلق بلجام التقوى والتكليف..... ٣/٤٢٥
- معنى اللام الاختصاص مطلقا..... ٣٢/٥٦١
- معنى اللام في الأصل الاختصاص..... ٣٢/٥٦١
- معنى اللام في الأصل هو الاختصاص..... ٣٢/٥٦٧
- المعنى المفهوم للأمر والنهي إن كر عليه بالإهمال فلا سبيل إليه..... ٥/٥٣١
- المعهود بالعرف الخاص كالمعهود بالعرف العام..... ٨/٢٣٩
- المعول على السرائر والمقاصد والنيات والهمم..... ٦/١٨
- معيار العموم الاستثناء..... ٣٠/٤٦١
- المعين في العقد لا يبدل بغيره..... ٢٧/٣٩٨
- المعين في المجلس كالمعين في العقد..... ١٦/١٤٧
- المعين لا يثبت في الذمة..... ١٣/١٠٣

- المعين لا يستقر في الذمة وما تقرر في الذمة لا يكون معينا [١٠٣]/١٣ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ،
١١٠ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٩ - ٢١/١٤
- المعين لا يقع الامتثال إلا به [٣٩٧]/٢٧
- المعين لا يكون في الذمة وما لا يكون في الذمة لا يكون ديناً [١٠٣]/١٣ ، ١٠٩
- المعين هل يلزم بالعقد أم لا بد من القبض ٤٣٨/١٦
- المغرور يرجع على الغار بالبدل ٣٥٣/١٤
- المغرور يرجع على الغار بما غره ٥٧١ ، (٣٤٣) ، ١٢٧/١٤
- المغرور يغرم الغار (٣٤٤)/١٤
- المغصوب مضمون الأعيان والمنافع والصفات ٢٨٠/٢٣
- المغصوب مضمون على الغاصب ٩٤/٨
- المغصوب مضمون في يد الغاصب ٢٦٤/٢٣
- المغلب في جانب الزكاة أنها عبادة محضة ٢٥/٢٠
- المغلب في اللعان معنى الأيمان أو الشهادات [٥٦٩]/٢٣
- المغلب هل هو اللفظ أو المعنى (٩٢)/٦
- المغلوب غير موجود حكماً حيث لا يظهر لمقابلة الغالب (٤٧٦)/١١
- المغلوب في حكم المستهلك (٤٧٥)/١١
- المغلوب كالمستهلك في مقابلة الغالب ٤١١/٨ - ٤٥٩/١١ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٤ ، [٤٧٥]
- المغلوب المستهلك كالمعدوم (٤٧٦)/١١
- المغمى عليه حكمه حكم النائم [٤٦٥] ، ٤٥٨/١٢ - ٤٦٢/١
- المغمى عليه في معنى النائم (٤٦٥)/١٢
- المغمى عليه كالمجنون ٤٦٥/١٢
- مفاسد بأسرها ضرور مضرات سيئات ٥٤٦/٥
- مفاسد التحريم أرذل من مفاسد الكراهة ١٥٣/٤
- المفاعلة تجري بين اثنين غالباً [٢٣١]/٣٢
- المفاعلة تقتضي الطرفين إلا لدليل يصرف عن ذلك (٢٣١)/٣٢
- المفاعلة تقتضي وقوع الفعلين معا ٢٣٢/٣٢
- المفاعلة شأنها اتحاد الزمان ٢٣٢/٣٢
- المفاعلة لا تكون إلا من فاعلين (٢٣٢)/٣٢
- المفتي إنما يفتي بما يقع عنده من المصلحة (٣٦٩)/٥
- المفتي مخبر عن الحكم لا ملزم به [٩٥]/٣٣
- المفتي مخبر عن الحكم والقاضي ملزم به ٩٥/٣٣

المفرد المحلى بالألف واللام للعموم ٢٩٦/٣٠
 المفرد المضاف إلى معرفة للعموم ٣١١/٣٠
 المفرد المضاف لا يعم ٣١١/٣٠
 المفطر أولى بالضرر (٣١٥)/١٤
 المفطر ضامن ٥٣٧، ٥٣٦/٢١
 ٣٠٨، ٣٠٦/١٤ - ٤٦٨، ٤١٩، ٣٧١، ٣٦٨، ٣٦١/١

المفطر عليه الضمان (٣١٥)/١٤، ٣٢١
 المفسد إذا زال قبل تقررهِ يصير كأنه لم يكن (٣٦٣)/٨
 المفسد إذا سقط قبل تقررهِ فلا فساد (٣٦٣)/٨
 المفسد لا يلحق بالعقد ٧١/١٥، [٩١]
 المفسد متى زال قبل تقررهِ جعل كأن لم يكن ٧٣، ٦٨، ٦٥/١٦ - [٣٦٣]/٨
 مفسدة بيع الغرر إذا عارضتها المصلحة الراجحة قدمت عليها ٤٧٢/١٥
 المفسدة تتكرر بتكرر المنهي عنه ٣٦٠/٣١
 المفسدة العامة مقدم درؤها على المفسدة الخاصة (٥١٣)/٧
 مفسدة عدم الطاعة أبغض إلى الله من مفسدة وجود المعصية ٥٦١/٢
 مفسدة فوات الأضباع أعظم من مفسدة فوات الأموال ٥٥٦/٢
 مفسدة فوات الأعضاء والأرواح أعظم من مفسدة فوات الأضباع ٥٥٦/٢
 مفسدة فوات الأموال النفيسة أعظم من مفسدة فوات الأموال الخسيسة ٥٥٦/٢
 المفسدة لا تشرع إلا لتحصيل مصلحة فحيث لا مصلحة لا تشرع ٢٦، ٢٣/١٠
 مفسدة هلاك الإنسان أعظم من مفسدة هلاك الحيوان ٥٥٦/٢
 المفضي إلى الحرام حرام (٢٣٩)/١٢
 المفضي إلى المحال محال (٨٧)/٢٧
 المفقود بحكم الحي ما لم يقد دليل على موته (٢٨٩)/١١
 المفقود حي حتى يقوم دليل الموت (٢٨٩)/١١
 المفقود حي في حق نفسه (٢٨٩)/١١
 المفقود حي في حق نفسه ميت في حق غيره [٢٨٩]/١١
 المفقود كالميت ٢٩٢/١١
 المفقود له فيما يرجع إلى ماله حكم الحياة وفيما يعود إلى غيره حكم الممات ٢٩١/١١
 المفقود يجعل ثابتاً في نفي التوريث عنه ولا يجعل ثابتاً في استحقاق الميراث عن مورثه ... ٢٩١/١١
 المفقود يعتبر حياً بالنسبة للأحكام التي تضره ويعتبر موقوف الحكم بالنسبة للأحكام التي تنفعه وتضر غيره (٢٨٩)/١١

- المفقود يعتبر حيا في حق الأحكام التي تضره ميتا في حق الأحكام التي تنفعه وتضر غيره ١١/ (٢٨٩)
- المفلس لا يمكن من تفويت ما هو حاصل ٩/ ٤٢٧، ٤٢٩
- المفلس لا يمنع من تصرف غير مالي ٢٣/ ١٦٤
- المفلس لا يؤمر بتحصيل ما ليس بحاصل ولا يمكن من تفويت ما هو حاصل ١١/ ٢٦
- المفلس ليس بمحجور عليه في ذمته ٢٣/ (١٦٣)
- المفلس يمنع من التصرف في الأموال الموجودة عند الحجر لا من إثبات مال في الذمة .. ٢٣/ (١٦٣)
- المفهوم حجة ٣١/ ٢٨١ - ٣٢/ ١٧٣
- المفهوم حجة في الجملة ٣٢/ (٥١)
- مفهوم الحصر حجة ٣٢/ ٥٢، [٩٥]، ٣٠١، ٣٠٥، ٣١٢، ٣١٨، ٣٢٣
- مفهوم الحصر لا يؤخذ به ٣٢/ ٩٥
- مفهوم الحصر يؤخذ به ٣٢/ (٩٥)
- المفهوم الخاص يخصص العموم ٣٠/ (٥٧٧)
- مفهوم الزمان والمكان حجة ٣٢/ ٧٤، ٧٩، ٨٦، ١٠٨، [١١٧]
- مفهوم الزمان والمكان ليس حجة ٣٢/ ١١٧
- مفهوم الشرط حجة ٢٧/ ٦٨٠ - ٣٠/ ٦٢٠ - ٣٢/ ٥٢، [٦١]، ٧٤، ٧٩، ٨٦، ١٠٨، ١١٨
- مفهوم الشرط دليل ٣٢/ (٦١)
- مفهوم الشرط غير حجة ٣٢/ ٦١
- مفهوم الشرط والصفة لا اعتبار له ٢/ ٤٠٤
- مفهوم الصفة حجة ٣٠/ ٦٢٩، ٦٣٢ - ٣٢/ ٥٢، [٧٣]، ٧٩، ٨٦، ١٠٨، ١١٨
- مفهوم الصفة حجة معمول به ٣٢/ (٧٣)
- مفهوم الصفة ليس بحجة ٣٢/ ٧٤، ٧٩
- مفهوم الظرف حجة ٣٢/ (١١٧)
- مفهوم الظرف زمانا ومكانا حجة ٣٢/ (١١٧)
- المفهوم عام ٣٠/ (٤٧٩)
- المفهوم عام فيما سوى المنطوق ٣٠/ (٤٧٩)
- مفهوم العدد حجة ٣٢/ ٥٢، ٧٤، ٧٩، ٨٦، [١٠٧]، ١١٨
- مفهوم العدد ليس بحجة ٣٢/ ١٠٨، ١١٠
- مفهوم العدد معتبر ٣٢/ (١٠٧)
- مفهوم العدد يدل على انتفاء الحكم فيما عدا ذلك العدد زائدا كان أو ناقصا ٣٢/ (١٠٧)
- مفهوم الغاية حجة ٣٠/ ٦٣٧، ٦٤٠ - ٣٢/ ٥٢، ٧٤، ٧٩، [٨٥]، ٩١، ١١٨
- مفهوم الغاية غير معتبر ٣٢/ ٨٦، ٨٨

- مفهوم الغاية يحتج به (٨٥)/٣٢
- مفهوم الغاية يفيد أن حكم ما بعد الغاية يخالف ما قبلها (٨٥)/٣٢
- المفهوم لا عموم له ٥١٦/٣٠
- مفهوم اللقب حجة ١٢٧/٣٢
- مفهوم اللقب حجة في اسم جنس لا اسم عين ١٢٨/٣٢
- مفهوم اللقب لا يدل على نفي الحكم عما عداه (١٢٧)/٣٢
- مفهوم اللقب ليس بحجة [١٢٧]/٣٢
- مفهوم اللقب مردود (١٢٧)/٣٢
- المفهوم له عموم ٤٩٠ ، [٤٧٩]/٣٠
- مفهوم المتواتر لا يجوز نسخه بخير الواحد والقياس ٢٥٧/٣٣
- مفهوم المخالفة حجة ٥٨٠ - ٣٢ / [٥١] ، ١٧٣ ، ١٤٨ ، ١٤٧ ، ١٣٧ ، ١٢٨ ، ١٢٠ ، ١١٧ ، ١٠٨ ، ٩٥ ، ٨٦ ، ٨٠ ، ٧٩ ، ٧٤ ، ٦٩ ، ٦٦ ، ٦١ ، ٥٨٠ - ٣٢ / [٥١] ، ١٧٣ ، ١٤٨ ، ١٤٧ ، ١٣٧ ، ١٢٨ ، ١٢٠ ، ١١٧ ، ١٠٨ ، ٩٥
- مفهوم المخالفة حجة عند الجمهور غير الحنفية ٤٤١/٢
- مفهوم المخالفة عام فيما سوى المنطوق ٤٨٠/٣٠
- المفهوم من باب دلالة الالتزام ١٧٣/٣٢
- المفهوم من وضع الشارع أن الطاعة أو المعصية تعظم بحسب عظم المصلحة أو المفسدة الناشئة عنها ٥٦٢/٢
- مفهوم الموافقة حجة ١٧٣ ، ٤٤١/٢ - ٣٩٣/٤ - (١٧)/٣٢ ، ١٧٣
- مفهوم الموافقة دليل عام ٤٨٠/٣٠
- مفهوم الموافقة مقدم على مفهوم المخالفة ٥٩٠/٣٣
- مفهوم الموافقة هل هو دلالة نص أم قياس ٤١٨/٢
- المفهوم يخصص به العام (٥٧٧)/٣٠
- المفهوم يخصص العموم ٥٣٦/٣٠ ، ٥٦٠ ، [٥٧٧] ، ٥٨٥ - ٣٤/٣١ ، ٣٦ ، ٥٢٢ - ٥٢/٣٢
- مفهوما الموافقة والمخالفة دالان على العموم دلالة التزام ٤٨٠/٣٠
- مفهوما الموافقة والمخالفة يعلمان فيما عدا المنطوق به (٤٧٩)/٣٠
- مقابلة الجمع بالجمع تارة تقتضي مقابلة الآحاد بالآحاد وتارة تقتضي مقابلة الكل لكل فرد ٨٨/٩ - ٤٧٠/١٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٤ ، [٥٢٧]
- مقابلة الجمع بالجمع تارة تقتضي مقابلة الكل لكل فرد (٥٢٨)/١٠
- مقابلة الجمع بالجمع تقتضي توزيع الأفراد على الأفراد (٥٢٧)/١٠
- مقابلة الجمع بالجمع تقتضي مقابلة الفرد بالفرد ٥٣٢/١٠
- مقابلة الجمع بالجمع تنقسم ٤٥٦/١٦

- مقابلة الجمع بالجمع تنقسم وبالمفرد لا ١٠/ (٤٦٩)، ٤٧٢
 مقابلة الجمع بالمفرد لا تنقسم ١٠/ (٤٧٠)
 مقابلة الجملة بالجملة تقتضي الانقسام على الشيوع لا على التعيين ١٠/ ٥٢٩
 مقادير الديات مبناها على التوقيف ٢٦/ ٢٢٣
 مقادير الديات مبناها على التوقيف ٢٦/ [٢١٧]
 المقادير المحصورة التي تلحق بالأعداد وتأخذ حكمها في كونها نصوصا في معانيها لا تقبل التجوز ولا التخصيص ٣١/ ٦٢٢
 المقادير يجوز القياس فيها ١١/ ١٠٦، ١٠٨ - ٢٩/ [٢٦٧]
 المقارن للصنيع إذا كان مؤثرا فإذا تقدم أو تأخر فإنه لا يؤثر غالبا ١٢/ ١٧٥
 المقارن للصنيع إذا كان مؤثرا فإذا تقدم أو تأخر لا يؤثر غالبا ٨/ ٤٧٧ - ١٠/ [٤٣]
 مقاصد الآيات القرآنية تفهم في ضوء المقاصد العامة للقرآن الكريم ٥/ [٣٠١]
 المقاصد الأصلية إذا روعيت أقرب إلى الإخلاص وصيرورته عبادة ٤/ ٥٠٠
 المقاصد الأصلية إذا روعيت كانت أقرب إلى الإخلاص ٤/ ٤٩٥
 المقاصد تعرف من أحكام الصحابة وفتاويهم ٥/ (١٥١)
 المقاصد تعرف من كل خطاب للشارع يدل على رضاه أو سخطه ٥/ ١٠، ٥١، ٦٩، [١٠٣]، ٢٨٦
 المقاصد الخمسة لم تخل من رعايتها ملة من الملل ٣/ ٥٣٥
 مقاصد الشارع لا تثبت إلا بالقطع أو بالظن الراجح ٥/ ١٠، ٥٢، ١٦٦، ٨٥، [٢١٧]، ٢٢١
 مقاصد الشارع لا تثبت إلا بالقطع أو بالظن القوي ٢/ ٥٦٤
 مقاصد الشرع تعرف بالكتاب والسنة والإجماع ٣/ ٥٢٧ - ٥/ [٩]، ٥١، ٦٩، ٨٩، ١١٥، ١٣١،
 ١٣٧، ١٦٥، ١٨٥، ٢٠١، ٢٤٦
 المقاصد الشرعية ضروريات وحاجيات وتحسينات ٣/ ٤٦٧، ٥٢٧، ٥٤٧، ٥٥٥، ٦١٣، ٦٣٧
 ٦٣٨، ٦٤٩، ٦٥٠ - ٤/ ١٧٥
 المقاصد الشرعية ضروريات وحاجيات وتحسينات ٣/ ٣٧٢، [٥١٥]، ٥٦٤، ٥٧٥، ٥٧٥،
 ٦٢٥، ٦٦١
 مقاصد الشريعة ضروريات وحاجيات وتحسينات ٣/ ٥٥٥
 مقاصد الشريعة هي المرجع الأبدي لاستفتاء ما يتوقف عليه التشريع والقضاء في الفقه الإسلامي ٥/ (٢٦٨)
 مقاصد الشريعة ومصالحها تعرف بالفطرة ٥/ [١٨٥]
 المقاصد الضرورية أصل للحاجة والتحسينية ٣/ ٥١٥، [٥٣٥]، ٥٤٧، ٥٥٥ - ٤/ ١٦٨
 المقاصد الضرورية في الشريعة أصل للحاجة والتحسينية ٢/ ٥٦١ - ٤/ ٢٢٧

- المقاصد العامة لا تثبت بالظن..... ٢١٧/٥
- المقاصد العامة للقرآن ترجع إلى جلب الخير ودفع الشر أو جلب المصالح ودرء المفاسد..... ٣٠٤/٥
- المقاصد عامة وخاصة وجزية ٣/[٤٦٧]
- المقاصد علامات على الأحكام..... ٥/(٣٥٥)
- المقاصد الفرعية التي لا تنافي المقاصد الأصلية بل تستدعي بقاءها ودوامها مقصودة شرعا .. ٥٥٩/٢
- المقاصد في الإيمان معتبرة ٢٠/٤٩٠
- المقاصد في منافع الأعيان المعقود عليها إذا كانت متعينة استغنت عن التعيين..... ١/٣٨٤
- مقاصد اللفظ على نية اللفظ ١/٤٨١ - ٢/٢٨٩ - ٦/٢٠، [٥٥]، ٩٢، ١١٠، ١٣٦ - ٩/٣٨٨ - ٢٠/٤٩٢، ٥٧٩ - ٢١/٢٤
- المقاصد المشروعة لا تسوغ الوسائل الممنوعة..... ٤/٢٩٣، [٣٧٩]، ٣٨٢، ٣٨٦، ٥٦١، ٥٦٥ - ١٢/٢٦٤، ٢٦٦ - ١٣/٣٨٠
- المقاصد معتبرة ٣٣/٤٢٤
- المقاصد معتبرة في التصرفات..... ٤/٩٨
- المقاصد مقدمة على الوسائل ٤/٢٧١، [٢٨٥]، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٠٢، ٣٩٣، ٣٩٥
- المقاصد من الأعيان في العقود إذا كانت متعينة استغنت عما يعينها..... ١١/٣٨١، ٣٨٥، [٣٩١]
- المقاصد من منافع الأعيان المعقود عليها إذا كانت متعينة استغنت عن التعيين ٦/٢٣٩
- المقاصد والاعتقادات معتبرة في التصرفات والعبارات كما هي معتبرة في التقربات والعبادات ١٦/٩
- مقاطع الحقوق عند الشروط..... ١/٤٢٦ - ١٥/(٢٤٧)
- المقبوض بجهة القضاء مضمون على القابض ٢١/١٦٤
- المقبوض بحكم إجارة فاسدة في حكم الضمان كالمقبوض بحكم إجارة صحيحة ١٤/٤٦٧ - ٢٢/١٤٢
- المقبوض بحكم عقد فاسد يجب رد عينه في حال قيامه ١٣/٤٧٤
- المقبوض بحكم عقد فاسد يجب رد عينه في حال قيامه ورد قيمته بعد هلاكه..... ١٦/٤١٠
- المقبوض بعقد فاسد تعتبر قيمته يوم التلف..... ١٥/٨
- المقبوض بعقد فاسد تعتبر قيمته يوم القبض..... ١٤/٤٦٥، [٤٨١]، ٤٨٥ - ١٥/٨ - ١٦/٤١٠، ٤١٤
- المقبوض بعقود محرمة إذا اشتبه واختلط بغيره لم يحرم الجميع ٨/٣٧٦
- المقبوض على سوم البيع مضمون بالقيمة متى بين له ثمننا ٢١/(١٦١)
- المقبوض على سوم الشراء إنما يضمن لو اتفقا على ثمن ٢١/١٦٦
- المقبوض على سوم الشراء كالمقبوض على حقيقة السوم في حكم الضمان..... ٢١/(١٦١)
- المقبوض على سوم الشراء مضمون على القابض ٢١/(١٦١)
- المقبوض على سوم الشراء مضمون عند بيان الثمن وعلى وجه النظر ليس بمضمون مطلقا ٢١/(١٦١)
- المقبوض على سوم الشراء مضمون لا المقبوض على سوم النظر ٢١/[١٦١]

- مقتضى الأمر النذب أو الإباحة..... (١٩٣)/٣١
- المقتضى بمنزلة المنصوص عليه..... (٢٥)/٣٢
- مقتضى العطف مطلق الاشتراك لا الاشتراك من كل الوجوه..... (٢٤٧)/٣٢
- مقتضى العقد التسليم في الحال..... ٢٦٥/١٦
- مقتضى العقد تسليم المبيع في مكان العقد إذا كان محل إقامة..... ١٤٩/٢١
- مقتضى العقد في العارية الضمان..... (٥٧٣)/٢٢
- مقتضى العقد اللزوم..... (٢٧)/١٦
- مقتضى العقود وموجبها ما تراضى به المتعاقدان من تقدم قبض وتأخره..... ١٦٨/٢١
- مقتضى القرض رد المثل..... (٣٩٩)/٢٢
- المقتضى كالمفوض..... ٢٧ ، (٢٥)/٣٢
- المقتضى لا عموم له..... ٥١٦/٣٠ - ٢٨/٣٢ ، ٣٣ ، ٣٩ ، [٤١] ، ٤٥
- مقتضى اللعن التحريم..... ٢٧/ [٦٠١] ، ٦٠٦ - ٣٤٤/٣١
- مقتضى اللفظ كالصريح به..... (٢٥)/٣٢
- المقتضى له عموم..... ٢٦/٣٢
- مقتضى المضاربة الإطلاق..... (٥٥٣)/٢١
- مقتضى المعاوضة المساواة..... ٥١٤/١٦
- المقتضى يثبت بطريق الضرورة..... (٣٣)/٣٢
- مقدار ما يتغابن الناس فيه عفو..... ٣٩٧/٧
- المقدر بالشرع لا تجوز الزيادة عليه ولا النقصان..... (٦١٧)/٨
- المقدر كالمحقق..... ٣٣٨/٣٢
- المقدر كالمفوض..... ٣٨٥ ، ٣٨٤ ، ٣٨٢/١١
- المقدرات التي لم يرد بها نص لا تثبت بالرأي..... [١١٣] ، ١٠٩ ، ١٠٦/١١
- المقدرات سبيل معرفتها التوقيف والسمع لا العقل..... (١٠٥)/١١
- المقدرات الشرعية لا مجال للرأي فيها..... ٦١٩/٨
- المقدم في الذكر مقدم في الرتبة..... [١٩٧]/٣٢
- مقدمة الواجب..... ٥٧٣/٢٧
- المقدور الذي لا يتم الواجب المطلق إلا به واجب..... ٧٥٤ ، ٧٤٧/٢٧
- المقدور عليه لا يسقط بسقوط المعجوز عنه..... (٤٣٦)/١٠
- المقدورية فرع الإمكان..... ٩٢/٢٨
- المقر لا يتهم في الإقرار على نفسه..... ٣٥١/٩
- المقرر كالموجب..... ٣٨٧ ، (٣٨٥)/١٤

- المقرر للأصل مقدم على الناقل عن الأصل ٢٣٢/٣٣
- المقصد الجامع للشرعية هو أنها إنما وضعت لمصالح العباد ٣٥٦/٥
- مقصد الشارع لا يجوز أن يكون غير مصلحة ٥٦٣/٢
- المقصد الشرعي من وضع الشريعة إخراج المكلف عن داعية هواه ٥٦٢/٢ - ٣/ [٤٠١] ، ٤٦٧
- المقصد الشرعي من وضع الشريعة إخراج المكلف عن داعية هواه حتى يكون عبدا لله اختيارا كما هو
عبد الله اضطرارا ٤٠٦/٣
- المقصد الشرعي من وضع الشريعة هو إخراج المكلف عن داعية هواه ١٥٨ ، ١٥١/٣ ، ٢٣٠ ،
٤٢٥ ، ٤٣٠ ، ٦١٣
- مقصد الشريعة من التشريع تغيير وتقرير ٣/ [٤٤١]
- المقصد العام للتشريع هو صلاح نظام الأمة بصلاح الإنسان ٤٠١/٣ ، ٤٠٦ ، [٤٥٣]
- المقصد العام للتشريع هو صلاح نظام الأمة بصلاح المهيمن عليه وهو الإنسان ٥٦٣/٢ -
١٥٨ ، ١٥١/٣
- المقصد العام للشرعية هو عمارة الأرض واستمرار صلاحها بصلاح المستخلفين فيها ٣/ (٤٥٣)
- المقصد متى كان له وسيلتان فأكثر لم تجب إحداها عينا ٣٤٢/٤ ، ٣٤٠ ، [٣٤٩] ، ٣٥٩
- المقصر غير معذور ١٤/ (٣١٥)
- مقصود الحالف معتبر في اليمين ٢٠/ (٤٧٣)
- مقصود الشارع الالتفات إلى النص والمعنى جميعا ٥/ (٤٣٧)
- مقصود الشارع من مشروعية الرخص الفرق بالمكلف من تحمل المشاق ٥٣٨/٢
- مقصود الشرع جلب المصالح ودرء المفاسد ٣/ (٣٢٥)
- مقصود الشريعة إخراج المكلف عن داعية هواه ٧٥/٤
- المقصود في العقود هو المعنى لا اللفظ ١٧/٢٤
- المقصود من الألفاظ دلالتها على مراد الناطقين بها ١٦٥/٨ ، ٢٣٦
- المقصود من شرع الأسباب في المعاملات قطع النزاع ليختص به المباشر للسبب ٣٨٨ ، ٣٨٦/١٨
- المقصود من العقد اللزوم ١٦/ (٢٨)
- المقصود من القضاء وصول الحقوق إلى أهلها وقطع المخاصمة ٣٨٩/١٨
- المقصود من منافع الأعيان المعقود عليها إذا كان متعينا استغني عن التعيين ٢٣/٦
- مقصود الوقف الدوام ٢٢/ ٤٤٠
- المقطوع كالميت ١٩/ (١٠٧)
- المقلد لا يتبع الرخص ٣٣/ (١٢١)
- المقيد بوصف يجب أن يؤتى به بذلك الوصف ٨/ (٦٤٥)
- المقيد فرد من الأفراد التي دل عليها المطلق ٤٥٠/٣١

- المكبر لا يكبر..... ٦١/٢
- المكذب عادة كالمكذب حقيقة (٢٩٥)/٨
- المكروه إذا ادعى التورية صدق ظاهرا في كل ما يدين فيه عند الطوعية..... ٥٧٠/١٢
- المكروه على إتلاف مال الغير هل يطالب ٥٨٣/١٤
- المكروه على الفعل لا يضاف الفعل إليه ٥٦٨/١٤
- المكروه لا تصح يمينه..... (٥١٧)/٢٠
- المكروه لا يلزمه ما أكره على فعله ٤٥٥/٢٣
- المكروه يرجع على مكروهه بالضمان..... ٥٦٨/١٤ ، [٥٧٩]
- المكروه بالجزء محرم بالكل ٣٥١/٢٧ ، ٤٧١ ، ٥٠٠ ، ٥١٥ ، ٥١٨ ، [٥٢٩] - ٣٧٥/٣١
- المكروه بالجزء يكون حراما بالكل ٥٣٧/٢٧
- المكروه تبيحه الحاجة (٣٣٧)/٧
- المكروه في أصله بالجزء هنا صار حراما بالكل..... ٥٣٧/٢٧
- المكروه مقدمة للحرام..... ٥٣٠/٢٧
- المكروه يترك إذا أدى إلى الوقوع في الحرام..... ٢٤٦/١٢
- المكروه يزول وصف الكراهة فيه بالحاجة ٣٤٠/٧
- مكروهات الإحرام عند الحاجة تصير غير مكروهة ٣٣٨/٧
- المكلف لا يندرج تحت عموم خطابه..... ٤٤٣/٢
- المكمل إذا عاد على الأصل بالإبطال سقط اعتباره..... ٢٢٦/٤ - ٥٠٣/٣
- المكمل إذا عاد على الأصل بالنقض سقط اعتباره..... ٥٨/٢ - ٤٩٧/٣ ، ٥٧٥ ، [٥٨٣] - ٢٢١/٤ - ٥٣٠/٢٩ - ١١٣ ، ٤٤/١٢ - ٥٠٢/٩ - ٤٠٤/٥
- المكمل إذا عاد للأصل بالإبطال لم يعتبر (٥٨٣)/٣
- مكمل الحاجي يقدم على مكمل التحسيني ٢٢٨/٤
- المكمل الذاتي راجع على المكمل الخارجي ٢٢٨/٤
- مكمل الضروري مرجح على المقصد الحاجي (٢٢٧)/٤
- مكمل الضروري يقدم على مكمل الحاجي ٢٢٨/٤
- المكمل لكل قسم ملحق به..... ٢٢٨/٤
- المكمل للضروري مقدم على الحاجي (٢٢٧) ، [٢٢٧]/٤
- المكمل مع المكمل في نسبة الوسيلة مع المقصد ٥٣٥/٣
- ملازم الملازم ملازم ١١٢ ، (١٠٩)/٢٧
- الملازمة بين وجوب الشيء ووجوب مقدمته ٤٣٢/٢٧
- الملحق بالعقد بعد تمامه هل يعد كجزء منه أو يعد كأنه عقد آخر مستقل..... (٧٢)/١٥

- الملحق بالعقد كالواقع معه ١٥/ (٧١)
- الملحق بالعقد يعد واقعا فيه ١٥/ [٧١] ، ٢٨٢
- الملحقات بالعقود هل تعد كجزئها أو إنشاء ثان ١٥/ (٧٢)
- ملزوم الباطل باطل ٢٧/ ١٥٧
- ملزوم الحرام حرام ٢٧/ ١٥٧
- ملزوم الملزوم ملزوم ٢٧/ ١١٠
- ملك الإجازة يستفاد من ملك الإنشاء ١٥/ (١٢٩)
- الملك أقوى من الرهن ١٤/ ١٨٨
- الملك أقوى من اليد ١٤/ ٧٢ ، [١٨٧] ، ١٩٠ ، ١٩١
- ملك الإنسان لا يزول بقول الواحد ١/ ٤٦٧
- الملك بالبيع الفاسد لا يحصل إلا بالقبض ٢١/ (٢٩٥)
- الملك التام لا يفسخ إلا بقضاء أو رضا ١/ ٤٦٧
- الملك الثابت بظاهر اليد لا يصلح حجة للاستحقاق ١٣/ ١٢٦
- الملك الخبيث سبيله التصديق به ١٤/ (٢٠٥)
- ملك الخراج بضمان الأصل ١٤/ (٣٧٩)
- ملك الرقبة أقوى من ملك اليد ١٤/ (١٨٧)
- ملك الرقبة أولى من ملك المنفعة ١١/ ٦٠٠ ، ٦٠٤
- ملك الرهن لربه ٢٣/ (١٨٩)
- ملك الرهن للراهن ٢٣/ ١٩٧
- ملك الشيء المرتهن باق لراهنه بيقين ٢٣/ (١٨٩)
- الملك العائد هل ينزل منزلة غير الزائل ٩/ ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٧ ، [٤٧٠] - ١٤/ ١٠
- الملك الفاسد مضمون على القابض بالقبض لا بالعقد ٢١/ ٢٩٦
- الملك في الأرض الموات يثبت بالإحياء ١٣/ ١٩٠ - ٢٢/ (٥٨٣)
- الملك في البيع الصحيح يثبت بنفس العقد ٢١/ (٢٤٣) ، ٢٥١
- الملك في البيع يقع معه لا بعده ٢١/ (٢٤٣)
- الملك في العقود القهرية غير الاضطرارية يتوقف على دفع الثمن ١٦/ ٥٦٥
- الملك في العقود القهرية غير الاضطرارية يتوقف على دفع الثمن وقيل لا يتوقف عليه ١٦/ ٥٦٤
- الملك في اللقطة يجري مجرى الاقتراض ٢٢/ (٥٠٣)
- الملك في المضمون يثبت لمن كان قرار الضمان عليه ١٤/ (٥٤٨)
- الملك في المعاولات لا يقف على القبض ١٦/ ٣٢
- الملك لا يتقل إلا بكتاب أو سنة أو إجماع أو التمثيل على هذه الأصول ٢/ ٣٣٧

- الملك لذي روح يوجب نفقته على المالك ١٧٢/١٤
- ملك المالك لا يزول بالإباحة ١٤/٢٤٩
- ملك مالك لا يزول عن ملكه إلا بإزالته إياه عنه أو بحكم الله بزواله ٣٢٩/٢
- ملك المبيع لا يزول بالإباحة ١٤/٢٣٧ - ٤٦٧/١ [٢٤٩]
- الملك مقدم على اليد ١٤/١٨٧
- ملك المنفعة لا يتعدى إلى ملك المحل بحال ١١/٦٠٠ ، ٦٠٤
- ملك المنفعة يتبع ملك الذات ١١/٦٠٠
- ملك المنفعة يتبع ملك الرقبة ١١/٥٩٩
- ملك الموات معتبر بالإحياء ٢٢/٥٩٩
- الملك هل يضاف للضمان وسببه معا ١٤/٥٤٧ ، ٥٥٠
- الملك يجب استصحابه بحسب الإمكان ٦/٤١٩ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، [٤٢٦] ، ٤٢٩ - ١٦/٥٥٨ ، ٥٦٠
- الملكية أثر للبيع تثبت في الحال ١٠/١٦٦
- المتع شرعا كالممتع حسا ٩/٤٠
- المتع شرعا كالممتع حسا وطبعا ٢/٣٥٨
- المتع عادة كالممتع حقيقة ١/٤٤٢ ، ٥٤٩ - ٢/٣١ ، ٣٨ ، ٢٥٣ - ٧/٣٢١ - ٨/١١٦ ، [٢٩٥] - ٩/٣٩ ، ٤١
- الممدود إلى غاية ينتهي عند وجود الغاية ١١/[٩٩] ، ١٠٣ ، ١٠٤
- الممكن لا يلزم من فرض وقوعه محال ٢٧/٨٨
- الممكن يستصحب فيه التكليف ٧/٣٢٢
- المملوك يباح لمالكه الانتفاع به بشرط السلامة ١٤/٥٩٩
- المنوع شرعا كالمنوع حسا ١١/٢٧٢
- المنوع لا يباح بالشك ٧/١١٣
- المنوعات تختلف مراتبها بحسب الكل والجزء ٥/٥٥٨ ، ٥٦٠
- من آل فعله إلى محرم يحرم عليه ذلك الفعل ١٢/٢٤٠
- من أباح لغيره شيئا لا يزول أصل ملكه به ١٤/٢٥٠
- من ابتغى في تكاليف الشريعة خلاف مقصود الشارع فقصده باطل ٤/٤٤٤
- من ابتغى في التكاليف ما لم تشرع له فعله باطل ٤/٣٣٤ ، ٤٩٠ ، ٥٣٠ - ٥/٤٢٦
- من ابتلى ببليتين يأخذ بأيتهما شاء فإن اختلفا يختار أهونهما ١/٤٤٧
- من أبيع له الانتفاع بشيء لم يملكه ١٤/٢٤٩
- من أتلّف شيئا عمدا بغير حق لزمه الضمان ١٤/٣٩٣ ، ٤٨٨
- من أتلّف شيئا لدفع أذاه لم يضمّنه ١٤/٥٦٥

من أتلّف شيئاً لدفع أذاه لم يضمنه وإن أتلّفه لدفع أذاه به ضمنه ٥٦٠ ، ٤٦٩/١
 من أتلّف شيئاً لدفع أذاه له دفعا عن نفسه فلا ضمان عليه فإن أتلّفه للانتفاع به ضمنه ١٤/ (٥٥٧)
 من أتلّف شيئاً لدفع أذاه له لم يضمنه ٥٦٠/١٤
 من أتلّف شيئاً لدفع أذاه له لم يضمنه وإن أتلّفه لدفع أذاه به ضمنه ٥٢٢/٧ - ٣٩٣/١٤ ، ٣٩٦ ، ٤٢٣ [٥٥٧]

من أتلّف شيئاً لدفع الأذى به ضمنه ٥٦٤/١٤
 من أتلّف شيئاً لزمته قيمته وقت التلف ١٥/ (٧)
 من أتلّف شيئاً لينتفع به ضمنه ومن أتلّفه دفعا لمضرته فلا ضمان عليه ١٤/ (٥٥٧)
 من أتلّف القيمي فعليه قيمته يوم غصبه ٩/١٥
 من أتلّف مال غيره بإذنه والأذن أهل للإذن لم يضمن ٤٢٣ ، ٤٢٢/١٤
 من أتلّف مال غيره تفريطاً ضمنه ٣٧١/١
 من أتلّف مال غيره وهو يظن أنه له أو تصرف فيه يظن لنفسه ولاية عليه ثم تبين خطأ ظنه فعلى من يكون الضمان ٨٠/٧

من أتلّف متقوماً فإنه يلزمه ضمانه بقيمته ١٥/ (٤٩)
 من أتلّف المنفعة المقصودة من العين ضمن قدر جميع قيمتها ١٥/ (٤١) ، ٤٢
 من أتى بأحد الأمور المخير فيها من الشارع فقد حصل به الامتثال ٢٧/ (٤٠٥)
 من أتى بالواجب عليه لم تضربه الزيادة عليه ١٧/ [٨٣]
 من أتى بما أمر به برئت ذمته مما أمر به ١٠/ (٤١٩)
 من أتى بما أمر به خرج عن عهده ٦٩/٧ ، ٧٢ ، ٤٢٣ - ١٠/ [٤١٩] - ٤٠/١٧ ، ٤٤
 من أتى بما أمر به لم يكلف الإعادة ١٠/ (٤٢٨)
 من أتى بما ينافي الفرض دون النفل في أول الفرض أو أثناءه بطل فرضه وهل تبقى عبادته نفلاً أو تبطل ٦٤/٢

من أتى بما ينافي الفرض دون النفل في أول فرض أو أثناءه بطل فرضه وهل تبقى عبادته نفلاً أو تبطل قولان والترجيح مختلف ٧٠/٢
 من أتى بمعصية لا حد فيها ولا كفارة فعليه التعزير ٢٥/ (٥٦٧)
 من أتى بمعصية لا حد فيها ولا كفارة عزر ١/ ٤٧٨
 من اجتمع عليه حدان فلا يوالى بينهما ٢٥/ (٤٨٥)
 من اجتهد وبذل ما في وسعه فلا ضمان عليه وكتب له تمام سعيه ١٠/ (٤١٩)
 من أجزئ له أخذ مال الغير للحفظ ضمن إن ترك ١٤/ ٣٢٤
 من أحرم بنسك وجب عليه المضي فيه ٢٠/ ٢٩٦ ، ٢٩٧

- من أحصر عن إتمام حج أو عمرة جاز له التحلل..... (٢٩٥)/٢٠
- من أحصر يباح له التحلل..... (٢٩٥)/٢٠
- من أخبر بما يكذبه الظاهر فيه لم يكن مصدقا..... ٥٩٩/١٤، ٥٩٦/١٠
- من اختلط بماله الحلال الحرام أخرج قدر الحرام والباقي حلال له..... (٢١٥)/١٤، ٢٠٦، ٢٠٥/١٤
- من اختلط ماله الحلال بالحرام وتعدر عليه تميزه يتصدق بقدر الحرام ويطيب باقي ماله..... (٢١٥)/١٤
- من أخذ مال غيره لمنفعة القابض فالضمان عليه وإن كان لمنفعة الدافع فلا ضمان منه وإن كان لمنفعتهما معا فينظر من أقوى منفعة فيضمن..... (٣٦٣)/١٤
- من أخذ مالا بسبب يستقر الأخذ به صرفه فيما شاء كسائر ماله وإن كان بسبب لا يستقر الأخذ به لم يصرفه إلا فيما أخذه له خاصة..... ٤٨٩/١
- من أخذ ملك غيره لنفع نفسه منفردا بنفعه من غير استحقاق ولا إذن في الإتلاف كان مضمونا..... (٣٦٤)/١٤
- من أخر ما وجب له عد مسلفا..... ٤٨٨/١
- من أخطأ الطريق وأصاب المطروق هل يصح تصرفه أم لا..... (٢٩٤)/١٧
- من أدرك شيئا من صلاة الإمام فقد أدرك الصلاة..... (٤٧٧)/١٩
- من أدرك من الصلاة شيئا فقد أدرك فضل الجماعة..... (٤٧٧)/١٩
- من ادعى لنفسه شيئا لا يتوصل إلى إثباته إلا بإثبات شيء آخر ينتصب خصما في إثبات ذلك الشيء الآخر..... (١١٩)/٢٥
- من ادعى والظاهر معه فالقول قوله..... ١٠٣، ١٠٢/١٦
- من أدلى إلى الميت بشخص لا يرث مع وجوده إلا أولاد الأم..... (٤٠٩)/٢٤
- من أدلى إلى الميت بنفسه غير المولى لا يحجب..... (٣٩١)/٢٤
- من أدلى بواسطة حجته..... ٤١١/٢٤
- من أدلى بواسطة حجته تلك الوسطة إلا أولاد الأم..... (٤٠٩)، ٣٦٥/٢٤
- من أدى حقا على غيره يحتاج إلى النية بغير إذنه..... (٢٢١)/٦- ٦٥٤/١٣
- من أدى عن غيره حقا بغير أمره فله أن يرجع به عليه..... (٦٥٣)/١٣
- من أدى عن غيره مالا شأنه أن يعطيه أو عمل لغيره عملا شأنه أن يستأجر عليه رجع بذلك المال وبأجرة ذلك العمل كان دفع ذلك المال واجبا عليه كالدين..... ٦٥٦/١٣
- من أدى عن غيره مالا شأنه أن يعطيه رجع بذلك المال..... (٦٥٣)/١٣
- من أدى عن غيره واجبا بنية الرجوع عليه رجع وإلا فلا..... (٦٥٣)/١٣
- من أذن له في فعل شيء وأفسده فلا ضمان عليه..... (٤٢١)/١٤
- من ارتكب محرما يمكن تداركه وجب عليه تداركه..... ٢٠٦/١٤
- من أسباب الترجيح أن يكون أحد الحديثين قولاً وفعلًا وتقريراً..... ٤٩٠/٢٨

- من استقلل نوما على أي حال كان فعله الوضوء ١٩/ (٢١٩)
- من استحق شيئا استحقاقا لازما له نقله إلى غيره ١٣/ ٦٤٣، ٦٤٦
- من استحق شيئا لم يدفع عنه إلا بإذنه ١٣/ ١٧٥، [١٨٦]، ١٨٧، ١٨٨، ٥٩٨
- من استحق شيئا من الأشياء لم يدفع عنه ١٣/ (١٨٦)
- من استحق منفعة مقدرة بالعقد فاستوفى أكثر منها لم يجز ٧/ ٥٤٦، (٥٥١)
- من استعجل أمرا أخره الشرع يعاقب بالحرمان ٦/ (٢٩١)
- من استعجل بشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه ٢٤/ ٢٥٠
- من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه ١/ ٣٠٤، ٤٤٤ - ٢/ ٣٤، ٤١، ٢٠٩، ٥٤٨ - ٤/ ٤١١
- من استعجل شيئا قبل أوانه عوقب بحرمانه ٢/ ٦٠، ١٩٦ - ٦/ ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨١، [٢٩١] - ٨/ ٦٢٨ - ٢٤/ ٢١١، ٢١٢
- من استعجل شيئا قبل أوانه ولم تكن المصلحة ٦/ ٢٣، ٢٩٣
- من استعجل في الاستحقاق عما لم يملك بطل تعجيله ٦/ (٢٩١)
- من استعجل ما أحله الله عوقب بنقيض قصده ٦/ (٢٩١)
- من استعجل ما أخره الشرع يجازى برده ٦/ (٢٩١)
- من استعجل ما أخره الشرع يجازى بمنع مقصوده ٦/ (٢٩١)
- من استفيد من جهته أمر من الأمور يرجع إليه في بيان جهاته إلا إذا قامت الحجة ٦/ ٥٦ - ٩/ ٣٨٨ - ١٠/ ٧٥، ٧٧
- من استقرض شيئا فقد ملكه ٢٢/ ٤٠٠
- من استكثر من المكروه تطرق إلى الحرام ١٢/ ٢٤٧
- من استند تملكه إلى سبب مستقر لا يمكن إبطاله وتأخر حصول الملك عنه فهل تنعطف أحكام ملكه إلى أول وقت انعقاد السبب وتثبت أحكامه من حينئذ أم لا يثبت إلا من حين ثبوت الملك ١٠/ ٥٤٧، ٥٥١، [٥٥٧]
- من استنكحه الشك في السهو فليله عنه ولا إصلاح عليه ٧/ ٤٥٢
- من استنكحه الشك في شيء وافقه قول ضعيف يندفع به الشك فإنه يراعيه ويعمل به ٧/ ٤٥٢
- من استوفى مال غيره فهو له ضامن ١٤/ (٢٩٧)
- من استولى على ما لم يسبق إليه أحد فهو أولى به ١٣/ (١٩٠)
- من أسقط حقه لا يعترض عليه ٨/ ١٣
- من اشترط شرطا ليس في كتاب الله فهو باطل ١٥/ ٢٤٤
- من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها ٢٦/ [١٠٩]
- من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها ولو كانت غير التي تعمد ارتكابها ٢٦/ (١٠٩)
- من اشترى شيئا ولم يره كان له الخيار حين يراه ٢١/ (١٩١)

- من أصلها ابتداء الغاية ٣٢/ (٦٨٩)
- من أصول الشريعة إذا تعارضت المصلحة والمفسدة قدم أرجحهما ٥/ ٢٦٥
- من أصول مالك اتباع عمل أهل المدينة ٣٠/ (٨٩)
- من أصول المالكية مراعاة الخلاف ٩/ ٢٥٤، ٢٦١ - ١٠/ ١٢٩
- من الأصول المعاملة بتقيض القصد الفاسد ١٣/ ٣٧٤
- من الأصول المعاملة بتقيض المقصود الفاسد ٦/ [٢٧٥]، ٢٩٢ - ٩/ ٣٣٤ - ١٣/ ٣٧١
- من الأصول الموهومة الاستصلاح ٥/ ٣٥٦
- من اضطر إلى نفع مال الغير وجب بذله مجاناً مع بقاء عينه وعدم حاجة ربه إليه .. ١٨/ ٣١٥، ٣١٧
- من أطلق لفظاً لا يعرف معناه لم يؤاخذ بمقتضاه ... ٦/ ٢٠، ٩٢، ٩٤، [١٠٩]، ١٦٣، ١٦٥، ١٦٧
- من أعان على محرم كان أثماً إنم مرتكبه ١٢/ (٢٢٩)
- من اعتبر أمره في شيء يعتبر إطلاق أمره ١٠/ (٨٠)
- من أفتى بأيسر الأشياء فله أن يأخذ بأرفعها ٢٧/ ٢٧٥
- من أفصح بشيء وقبل منه فإذا نواه قبل فيما بينه وبين الله تعالى ٦/ ٢١، [١٤٣]
- من أفصح بشيء وقبل منه فإنه إذا نواه قبل ديانة ولم يقبل ظاهراً ٦/ (١٤٣)
- من أقدم على تصرف يقصد تصحيحه ١٦/ ٣٤٥
- من أقدم على عقد كان في ضمنه الاعتراف بوجود شرائطه ١١/ ٣٨٢ - ١٦/ [٣٤٣]، ٣٤٨
- من أقدم على عقد كان في ضمنه الاعتراف بوجود شروطه حتى لا يسمع منه خلاف ذلك ١٦/ (٣٤٣)
- من أقر بشيء حكم عليه بموجبه ٢٥/ (٢٢٩)
- من أقر بما يملك إنشاء يكون مقبول الإقرار في حق الغير لانتفاء التهمة ٢٥/ ٢٥٢
- من أقر عندنا بشيء ألزمناه إياه ١/ ٤٣١ - ٢/ ٣١٥
- من ألزم نفسه معروفاً لزمه ١٠/ (٤٠٧)
- من امتنع عن أداء حق أخذ به جبراً ١/ ٤٦٦ - ١٣/ [٥٥١] - ١٨/ ٢٠٠
- من امتنع عن أداء حق مقصود بنفسه وهو قادر على الأداء يجبر عليه ١٣/ (٥٥١)
- من أمر بشيء وعجز عن الإتيان به جملة وأمكنه الإتيان بنصفه معاً هل يجزيه .. ١٠/ ٥٨٩، ٥٩١
- من أمن فوات الحج لم يطرأ عليه ما يفسده ٢٠/ (٣٧١)
- من انعقد له سبب يقتضي المطالبة بالتملك هل يعطى حكم من ملك ١١/ (٧)، ١٠، ١١
- من انعقد له سبب يقتضي الملك هل يعد مالكا ١١/ (٧)
- من أوجب على نفسه قرابة إنها واجبة عليه يلزمه الوفاء بها ٢/ ٣٣٩
- من أوصى بما لا قرابة فيه فلا تنفذ وصيته ٢٤/ (٩٣)
- من باشر عقداً أو باشره عنه من له ذلك ثم ادعى ما ينقضه لم يقبل ١٠/ ٦٢
- من بطل أمره بطل أمر من يتصرف من جهته ١٤/ ١٢٦

- من ترك حقا فلورثته ٢٨٦/٢٤
- من ترك الرخصة في العبادات وغيرها أتم بتركها وحوسب بالأصل ٣٨٣/٧
- من ترك الرخصة وركب المشقة فإنه يعتد بما فعل ١٥٨/٧ ، [٣٨٣] ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ - ٢٧٧/٩ - ٨٠ ، ٧٠/١٧
- من ترك مالا أو حقا فلورثته ٢٨٦ ، ٢٧٠/٢٤
- من ترك مالا فلاهله (٢٨٥)/٢٤
- من ترك مالا فلورثته [٢٨٥] ، ٢٧٠/٢٤
- من ترك مالا فهو لورثته ٣١٦/٢٤
- من ترك واجبا فترتب على تركه ضرر مباشر ضمن (٣٢٣)/١٤
- من ترك واجبا فترتب عليه ضرر ضمن ٣٣١/١٤
- من ترك واجبا فترتب عليه ضرر مباشر ضمن ٣٣٠/١٤
- من ترك واجبا في الصون ضمن ٣٣٠ ، ٣٢٨ ، ٣٢٤/١٤ - ١٩/٩
- من التزم معروفا لزمه [٤٠٧] ، ٢٠ ، ١٩ ، ١٦/١٠
- من تصدق مع تلبسه بمرض موت فإنها تكون وصية ٣٦٤/٢٢
- من تصرف بولاية شرعية لم يضمن ٤٥١ ، [٤٤٥]/١٤
- من تصرف بولاية شرعية لم يضمن إذا لم يتعد ٤٥١/١٤
- من تصرف في شيء يظن أنه لا يملكه ثم تبين له أنه كان يملكه فتصرفه صحيح ٧٢ ، ٦٨/٧
- من تصرف في شيء يظن أنه لا يملكه ثم تبين له أنه كان يملكه فتصرفه صحيح .. ٨٠/٧ - ١٢٧/١٦
- من تصرف في شيء يظن أنه لا يملكه فتبين أنه كان يملكه ٨١/٧
- من تصرف في شيء يظن أنه لا يملكه فتبين أنه كان يملكه فتصرفه صحيح [١١٧]/١٦ ، ١٢٤
- من تصرف في عين تعلق بها حق مستقر لله تعالى أو لأدمي معين لم ينفذ التصرف ٣٧ ، ٣٥/١٠
- من تصرف في محل ولايته لم يبطل تصرفه بموته أو عزله [١٤٣]/١٨
- من تصرف في ملكه تصرفا يلحق الضرر بغيره فإن ذلك الغير يتمكن من دفع الضرر عن نفسه ٥٧٦ ، ٥٧٢/٧
- من تصرف في ملكه تصرفا يلحق الضرر بغيره يتمكن ذلك الغير من دفع الضرر عن نفسه ٤٧٠/٧
- من تصرف فيما يعتقده باطلا لم يصح ولو ظهر صحيحا ٣٨٣/١
- من تصرف مستندا إلى سبب ثم تبين أنه غيره وهو موجود فتصرفه صحيح ... ٣٠٠/٦ - ٦٩/٧ ، ٧٣ - ١١٨/١٦ ، ١٢٠ ، ١٢٥ ، ١٢٧
- من تصرف مستندا إلى سبب ثم تبين خطؤه فيه وأن السبب المعتمد غيره وهو موجود فتصرفه صحيح [٧٩]/٧

- من تعجل حقه أو ما أبيح له قبل وقته على وجه محرم عوقب بحرمانه (٢٩٢)/٦
- من تعدى المعتاد ضمن ٣١٢/١٤
- من تعلق به الامتناع من فعل متلبس به فبادر إلى الإقلاع عنه لم يكن ذلك فعلا للممنوع... (٢٩٧)/١٢
- من تعلق به الامتناع من فعل هو متلبس به فبادر إلى الإقلاع عنه لم يكن فاعلا له وقت الإقلاع (٢٩٧)/١٢
- من تعلق به الامتناع من فعل هو متلبس به فبادر إلى الإقلاع عنه هل يكون إقلاعه فعلا بعده للممنوع منه أو تركا له فلا يترتب عليه شيء من أحكامه ٣٠٦/١٢
- من تعلق به الامتناع من فعل هو متلبس به فبادر إلى الإقلاع عنه هل يكون إقلاعه فعلا للممنوع منه أو تركا له ٣٠٧ ، [٢٩٧]/١٢ - ٤٩٧/٨
- من تفرد باحتباس العين لنفسه من غير استحقاق فإنها تكون من ضمانه (٣٦٤)/١٤
- من تقرر له عادة عمل بها ٢٣٤/٨
- من تلبس بعبادة ثم وجد قبل فراغها ما لو كان واجدا له قبل الشروع لكان هو الواجب دون ما تلبس به هل يلزمه الانتقال إليه ٤٩٧/٨ - ٤٩١/١
- من توقف نفوذ تصرفه أو سقوط الضمان أو الحنث عنه على الإذن فتصرف قبل العلم به ثم تبين أن الإذن كان موجودا ٥٤٠ ، ٥٣٨/١٠
- من يتيقن الفعل وشك في القليل أو الكثير حمل على القليل ١٤/٧ - ٥٣٨/٦
- من يتيقن الفعل وشك في القليل أو الكثير حمل على القليل لأنه المتيقن ١٧/٧
- من يتيقن الفعل وشك في القليل والكثير حمل على القليل ٤٨٢/١
- من ثبت له أحد أمرين فإن اختار أحدهما سقط الآخر ١٦٧/١٣
- من ثبت له أحد أمرين فإن اختار أحدهما سقط الآخر وإن أسقط أحدهما أثبت الآخر... (١٥٩)/١٣
- من ثبت له أحد الأمرين فإن اختار أحدهما سقط الآخر وإن أسقط أحدهما ثبت الآخر... (٥٨١)/١٠
- من ثبت له أحد الحقين إن اختار أحدهما سقط الآخر ١٦٢/١٣
- من ثبت له أحد الحقين فأسقط أحدهما ثبت له الآخر ١٦٢/١٣
- من ثبت له التخيير بين حقين إن اختار أحدهما سقط الآخر وإن أسقط أحدهما ثبت الآخر... ١٨٥/١٠ ، ٥٧٢ - [١٥٩]/١٣
- من ثبت له التخيير بين حقين فاختار أحدهما سقط الآخر وإن أسقط أحدهما ثبت الآخر... ٣٥٦/١٣ ، ٣٥٧
- من ثبت له التخيير بين حقين فإن اختار أحدهما سقط الآخر وإن سقط أحدهما ثبت الآخر... ٤٦٦/١٠
- من ثبت له حق فالأصل بقاءه حتى يصرح بإسقاطه ٤٠٥/٦
- من ثبت له على غريمه مثل ما له عليه تساقطا ولو بغير رضاها (٣٥٣)/٢١
- من ثبت له النسب ثبت له الميراث (١٩٩)/٢٤

- من جاء بما لا يشبه ولا يمكن في الأغلب كذب ولم يقبل منه ٥٠٠/١٤
- من الجارة لا ابتداء الغاية ٣٢/٦٨٩
- من جازت إمامته في النفل جازت في الفرض ٤٤٨/١٩
- من جرى بينهما القصاص في النفس جرى في الطرف ٢٦/١٧٢
- من جرى له سب يقتضي المطالبة بالتملك هل يعطى حكم من ملك ١١/٧ ، ١٠ - ٢٧/٦٥٦
- من جعل له أحد أمرين فإذا فات أحدهما تعين الآخر ١٠/٥٨١
- من جمع بين عقدين مختلفي الحكم ففي قول يصحان وفي قول يبطلان ١٦/٢٠٣
- من جمع في كلامه بين ما يتعلق به الحكم وبين ما لا يتعلق به الحكم فالعبرة بما يتعلق به الحكم ٣٧ ، ٣٦/٩
- من جمع في كلامه بين ما يتعلق به الحكم وما لا يتعلق به الحكم فلا عبرة لما لا يتعلق به الحكم والعبرة لما يتعلق به الحكم والحكم ١ - ٤٨٤/٩ ، ٢٥/٩ ، ٣٥ [٣٥]
- من جنى على نفسه أو طرفه عمداً أو خطأ فلا شيء له من بيت المال وغيره ١٤/٤٣٢
- من جهل أحرام هذا الشيء أم حلال فالورع له أن يمسك عنه ١٧/١١
- من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه ١ - ٤٧٤/١
- من حصل له ربح من وجه محظور وجب عليه أن يتصدق به ٢١/٧٠
- من حصل له ظن قوي بالحكم لا يجوز له العدول عنه ٩ - ٢٩٩/١١ ، ١٣٠
- من حصل المقصود بدفعه لا يحل قتله ٢٦/١١٧
- من حفظ فهو حجة على من لم يحفظ ٣٣/٣٤٦
- من حق الشرط أن لا يدخل إلا على المنتظر ٢٧/٧٠٥
- من حقيقة في التبيين ٣٢/٦٩٠
- من حكم بمعنى استتبط من المنزل فقد حكم بالمنزل ٣٢/١٥٥
- من حكم التابع أن لا يغير الأصل ١١/٥٤٦
- من حكمة الشرع تغليب التحذير فيما تطلبه الجبلات حتى يتأتى الاعتدال في الإقدام ٢ - ٥٥٣
- من حلت مناكحته حلت ذبيحته ومن لا فلا ٢٤/٤٩٥ [٤٩٥]
- من حلف بغير الله لم يكن حالفاً ٢٠/٥١١
- من حلف على ترك مندوب أو فعل مكروه سن حنثه وعليه كفارة ٢٠/٥٦٧
- من حلف على ترك واجب أو فعل حرام عصي ولزمه الحنث وكفارة ٢٠/٥٦١
- من حلف على فعل واجب أو ترك حرام أطاع باليمين وعصى بالحنث وعليه به الكفارة .. ٢٠/٥٢٤ ، ٥٦٨ ، ٥٦١
- من حلف على معصية لزمه الحنث والكفارة ٢٠/٥٦١ [٥٦١]
- من حلف على معصية ينبغي أن يحنث نفسه ويكفر عن يمينه ٢٠/٥٦١

- من حلف على معصية ينبغي أن يحنث ويكفر ٤٦٣/٢٠ ، ٥٢٤ ، ٥٢٦ ، ٥٦٧
- من حلف ليفعلن معصية لزمه الحنث والكفارة ٢٠/(٥٦١)
- من حيث جاز نسخ القرآن بالقرآن جاز تخصيصه به ٢٠/٤٢١
- من خاف بترك الرخصة الضرر على نفسه وجب عليه الأخذ بها ٣٨٥ ، ٣٨٣/٧
- من خالف شرطاً مخالفة تنافي ابتداء العقد فإن عقده يفسخ بذلك ١٥/(٤٢٣)
- من خالفت نيته نية الإمام لم تجزه صلاته ١٩/٤٦٧
- من خير بين أمرين فاختر أحدهما فليس له أن يعود إلى الثاني ١٣/(١٦٠) ، ١٦٨
- من خير بين أمرين ففات أحدهما تعين الآخر ١٠/(٥٨١) ، ٥٨٣
- من خير بين شيئين ثم عجز عن أحدهما تعين عليه لزوم الآخر ٢/٣٤٢
- من خير بين شيئين فاختر أحدهما تعين الآخر ١٠/٥٧٦
- من خير بين شيئين فاختر أحدهما هل يعد كالمتنقل ١٠/(٥٧١)
- من خير بين شيئين فاختر أحدهما هل يعد كالمتنقل أو لا ١/٤٩٠ - ١٠/٥٧٤ - ١٣/١٦٠
- من خير بين شيئين فاختر أحدهما هل يعد كالمتنقل أو لا كأنه ما اختار قط غير ذلك الشيء ١٠/(٥٧٢)
- من خير بين شيئين فاختر أحدهما هل يعد كالمتنقل أو لا وكأنه ما اختار قط ذلك الشيء ١٠/٥٨٢
- من خير بين شيئين فاختر أحدهما هل يعد متنقلاً من كل واحد منهما إلى الآخر أو يعد كأنه لم يستحق غير ما اختار ١٠/(٥٧١) ، ٥٧٤
- من خير بين شيئين فاختر أحدهما يعد كالمتنقل ١٠/(٥٧٢)
- من خير بين شيئين فتعذر أحدهما تعين الآخر ٧/٣٢٠ - ١٠/٥٧٢ ، ٥٧٢ ، [٥٨١] - ١٣/١٦٠
- من خير بين شيئين فهل يعد متنقلاً أو أخذاً ما وجب له ١٠/(٥٧١)
- من خير بين شيئين لا يجوز له تبعضهما ١٠/(١٨٥)
- من خير بين شيئين واختار أحدهما هل يعد كأنه لم يأخذ إلا ما وجب له فيكون هذا كالبديل أو يعد كالمتنقل من شيء إلى شيء ١٠/(٥٧١)
- من خير بين شيئين وأمكنه الإتيان بنصفيهما معا فهل يجزئه أم لا ١٠/(٥٨٩)
- من خير بين شيئين وأمكنه الإتيان بنصفيهما معا فهل يجزئه أم لا ١/٤٩١ - ١٠/١٨٦ ، ١٨٧
- من دفع شيئاً ليس بواجب عليه فله استرداده ١٣/[٦٠٧] ، ٦٥٤
- من دفع شيئاً ليس بواجب فله استرداده ١٧/٤٥١ ، ٤٥٤
- من دفع شيئاً يظن أنه يلزمه وهو لا يلزمه هل له الرجوع ١٢/٥١٨ - ١٣/٦٠٩
- من دفع ما ليس بواجب عليه على ظن وجوبه فله استرداده ٧/٧٣
- من دفع ما ليس بواجب عليه يسترده ١٣/(٦٠٧)
- من رجع عن الشهادة قبل أن يحكم بها لم يحكم بها ٢٥/(٣٦١)

- من رضي بالتزام الضرر سقط اعتبار ذلك الضرر (١١)/٨
- من رضي بالضرر أولى أن يقطع عنه النظر (١١)/٨ ، ١٧
- من رضي بالضرر لا ينظر له ٤٧٠/٧ ، ٤٨٧ - (١١)/٨
- من رضي بشيء رضي بما هو خير منه من طريق الأولى ٤٠٢/٩
- من رضي بفعل المعصية فهو كفاعلها (٣١٣)/١٢
- من زال ملكه عن الشيء لم تلزمه زكاته (٥٧)/٢٠
- من سبق إلى شيء وأحضره كان أحق به (١٩٠)/١٣
- من سبق إلى ما لم يسبق إليه مسلم فهو أحق به [١٨٩]/١٣
- من سبق إلى ما لم يسبقه إليه مسلم فهو له ٢٤١/١
- من سبق إلى مباح فقد ملكه ٤٧٣/٦ - ١٩٠/١٣ ، ١٩٥ - ٢٤٤/١٤
- من سبق إلى مباح فهو أحق به (١٨٩)/١٣ ، ١٩٧ ، ٤٦٤ - ٦٧٦/١٦ ، ٦٧٧
- من سبق إلى مكان فهو أحق به (١٩٨) ، ١٩٥/١٣
- من سبق إلى مكان كان أحق به من غيره ٢٠١/١٣
- من سبق إلى موضع كان أولى به (١٩٨)/١٣
- من سبق إلى موضع مباح فهو أحق به ممن يجئ بعده (١٩٨)/١٣
- من سبق إلى موضع مباح له الجلوس فيه فلا يزعم منه (١٩٩)/١٣
- من سبق إلى موضع من مواضع الجماعات التي يتساوى الناس فيها فهو أحق به (١٩٨)/١٣
- من سبقت يده إلى المباح كان أولى به (١٨٩)/١٣
- من سبقه الحدث في خلال الصلاة بأي وجه سبقه فإنه يتوضأ ويبنى على صلاته ٥٧٥/١٩
- من سرق ما لا قطع فيه ضوعف عليه الغرم ٥٦/١٨
- من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه ٤٤٤/١ - ٢٨/٢ ، ٣٤ ، ٤١ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢٨٧ ، ٢٩٠ - ٥٠٢/٩ - [٦١]
- من سعى في نقض ما تم من جهته كان سعيه مردودا عليه ٢٧٦/٦ ، ٢٨١
- من سعى في نقض ما قد تم من جهته ضل سعيه (٦١)/١٠
- من سقطت عنه العقوبة ضوعف عليه الغرم ٦٣/١٨
- من سقطت عنه العقوبة لمانع يضاعف عليه الضمان ٦٣/١٨
- من سقطت عنه العقوبة لموجب ضوعف عليه الضمان [٥٥]/١٨ - ٤٨٩/١
- من سقطت عنه العقوبة لموجب يضاعف عليه الغرم ٦٣/١٨
- من سقطت عنه العقوبة مع قيام المقتضي له لمانع فإنه يتضاعف عليه الغرم (٥٥)/١٨
- من سلط على ماله خطأ هل تسقط الغرامة له التسليط أم لا (٥١٧)/١٢
- من سلط على ماله خطأ هل له الرجوع أم لا (٥١٧)/١٢

- من سلط على ماله غيره غلطا منه هل يرجع بذلك أم لا ١٢/٥١٧)
- من سلم المبدل وجب له البدل ١٥/١٨٣)
- من سومح في مقدار يسير فزاد عليه فهل تنتفي المسامحة في الزيادة وحدها أو في الجميع [٣٩٧] ٧/
- من شأن التابع ألا يتقدم على المتبوع ١١/٤٩١)
- من شرط إحرام العبادات أن تكون النية مقارنة للفعل أو مقارنة له ٦/١٩٦، ٢٠٠
- من شرط الانتقال إلى الذمة تعذر المعين ١٣/٦٧، [١١١]، ١١٥، ١١٧، ١١٩
- من شرط حكم الأصل كونه شرعيا ٢٩/١٥٧)
- من شرط الشرط أن لا يتعلق إلا بمستقبل ٢٧/٧١٢
- من شرط العلة ألا تعود على أصلها بالبطالان ٥/٥٣٨
- من شرط على نفسه طائعا غير مكره فهو عليه .. ١/٤٣٠ - ٢/١٦٣، ٣١٤ - ١٤/٣٥٨ - ١٥/٢٤٨)
- من شرع في عبادة تلزم بالشروع ثم أفسدها فعليه قضاؤها على الصفة التي أفسدها مع الإمكان ١٧/٢٢٨
- من شرع في عبادة تلزم بالشروع ثم فسدت فعليه قضاؤها على صفة التي أفسدها سواء كانت واجبة في الذمة على تلك الصفة أم دونها ١٧/١٩٤، ٢٠٠
- من شرع في عبادة لزمه إتمامها ١٧/١٩١] - ٢٧/٤٥١
- من شروط الانتقال إلى الذمة تعذر العين ١٣/١١٨
- من شروط الدعوى أن تكون مما لو أقر بها المدعى عليه لزمته ٢٥/١١١
- من شروط صحة البيع أن يكون المبيع مالا وهو ما فيه منفعة مباحة لغير ضرورة ٢/٦٧
- من شروط المجتهد الممارسة والتتبع لمقاصد الشريعة ٥/٢٥٩)
- من شك فليبين على اليقين في الصلاة ١٩/٣٤٠
- من شك في قراءة أم القرآن فإن كان ذلك يقع له المرة بعد المرة فليقرأها وإن كثر هذا عليه لها عنه ولا شيء عليه ٧/٤٥٧
- من شك في نقض وضوئه فإن كان أول شكه أعاده لأنه يتيقن بالحدث وشك في زواله وإن كان يحدث له كثيرا لم يعد دفعا للحرج ٧/٤٥٧
- من شك هل فعل شيئا أم لا فالأصل أنه لم يفعل ٦/٥٣٧)
- من شك هل فعل شيئا أو لا فالأصل أنه لم يفعل ١٧/٢٠٨، ٢٠٨
- من شك هل فعل شيئا أم لا فالأصل أنه لم يفعله ٦/٥٤٠
- من شهد بشهادة ترد في البعض ردت في الكل ٢٥/٣٥١)
- من صح أن يملك بالقرض صح أن يملك باللقطة ٢٢/٥٠٣)
- من صح تصرفه في شيء تدخله النيابة صحت وكالته فيه ٢٣/٥٥)

- من صح تصرفه في شيء صح توكله وتوكله فيه [٤٩]/٢٣
- من صح طلاقه صح خلعه ومن لا فلا (٥٢٧)/٢٣
- من صح منه الأداء مع وجود الوفاء صح منه الأداء مع العجز ٧٨/١٣
- من صحت صلاته صحت إمامته ٤٤٨/١٩
- من صيغ العموم أسماء الشرط (٢٢١)/٣٠
- من الضرورات ما هو أشد مما وردت فيه الرخص فمن الواجب رعيه وإعطاؤه ما يناسبه من الأحكام ٥٦٥/٢
- من ضرورة ثبوت الأخص أن يثبت به الأعم ١٨٨/٢٧
- من ضرورة نفي الماهية نفي جميع أفرادها (٥٥)/٢٧
- من ضمن بالإذن رجوع وإن أدى بلا إذن ومن لا فلا وإن أدى بإذن ٦٥٤/١٣
- من ضمن الجملة ضمن الأبعاض (٥٣٩)/١٤، ٥٤١
- من ضمن شيئاً كان له ربحه وفضله وعليه نقصه وغرمه ٣٤٧/٢
- من ضمن ما لا فله ربحه ٤٣١/١ - ١٦٣/٢، ٣١٥
- من طاف طوافاً في وقته وقع عنه نواه بعينه أولاً أو نوى طوافاً آخر (٣٤٩)/٢٠
- من طرق العلة الإجماع (٤٦٣)/٢٩
- من ظفر بحقه من خصمه العاجز عنه أخذه من غير علمه ٤٧٤/١٣
- من ظلم فليس له أن يظلم غيره (٦٩)/٨
- من ظلم لا يظلم غيره (٦٩)/٨
- من ظهرت خيانتها سقطت ولايته ٤٢٩/٢٦
- من عجز عن استيفاء حقه على الكمال بالقصاص كانت له الدية ٢٠٩/٢٦
- من عجز عن بعض الأمور لا يسقط عنه المقدور (٤٣٦)/١٠
- من عجز عن التصرف بنفسه لا يثبت له قدرة التصرف على غيره (٢٣١)/١٨
- من عجل ديناً قبل وجوبه عد مسلفاً لما عجله ٥٢٥/٢٢
- من عجل عبادة قبل وقت الوجوب ثم جاء وقت الوجوب وقد تغير الحال بحيث لو فعل المعجل في وقت الوجوب لم يجزئه ٤٥١/١٧
- من عجل عبادة قبل وقت الوجوب ثم جاء وقت الوجوب وقد تغير الحال بحيث لو فعل المعجل في وقت الوجوب لم يجزئه (٦٣)/١٧ - ٤٥١، ٤٣٩/٨
- من عرض عليه حقه لزمه قبوله ٤٠٠/٢٢
- من عرف بشيء فهو عليه حتى تقوم بينة بخلافه [٤٠٨]، ٣٩١/٦
- من علامات عدم قصد التشريع عدم الحرص على تنفيذ الفعل ٣٢٦/٥ - ٥٦٤/٢
- من علم التحريم وجهل المرتب عليه لم يعذر [٥٠٢]، ٤٨٤، ٤٨٣/١٢

- من علم حجة على من لم يعلم..... ٤٠٨/٣٣
- من علم حرمة شيء مما يجب فيه الحد وجهل وجوب الحد لم ينفعه جهله بالحد ٥٠٣/١٢
- من عليه التوى فله النما..... ٣٧٩/١٤
- من عليه فرض هل يجوز له التنفل قبل أدائه بجنسه أم لا..... ٣٥٥ ، ٣٤٩/١٧
- من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها ٢٤١/٣
- من عمل عملا تتعدى مصلحته للمسلمين يكون له في بيت المال حق الكفاية..... ٤٠٣/٢٦
- من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد ٥٩٩/٨ ، ٦٠٧ ، ٦٠٩ ، ٦١٨ ، ٦٤٥ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ - ٣٠٨/٢٧ - ٢٤٤/١٧
- من عمل فيما هو شريك فيه فلا يستوجب بذلك أجرا..... ٢٢/٨٥
- من عمل لغيره عملا بغير إذن أو التزام جعل هل له شيء ٦٥٥/١٣
- من عمل لنفسه فلحقه ضمان بسببه لا يرجع به على أحد ٤٩٤/٦
- من فاته شيء من العبادات فعليها القضاء ٢٤١/١٧
- من فسد نسكه لزمه المضي في الفاسد ٣٨١/٢٠
- من فسد نسكه وجب عليه أن يمضي في فاسده..... ٣٨١/٢٠
- من فعل شيئا دفع به عن نفسه مما له فعله أنه لا ضمان عليه..... ٥٥٧/١٤
- من فعل شيئا قبل وقته يرد ما فعل ٦٢٧/٨
- من فعل عبادة في وقت وجوبها يظن أنها الواجبة عليه ثم تبين بأخرة أن الواجب كان غيرها فإنه يجزئه..... ١٨٩ ، ١٨٦ ، ١٨٥/١٢ ، ١٩٣ [
- من فعل ما أمر به على وجه أمر به فإنه لا يلزمه القضاء ٤٢٨/١٠
- من فعل ما أمر به لم تجب عليه الإعادة..... ٤٢٨/١٠
- من فعل ما أمر به لم يكن متعددا ٤١٩/١٠
- من فعل ما له فعله فلا يكون متعددا..... ٣٩٢/١٤
- من فعل ما وجب عليه صحت صلاته..... ٥٢٠/١٩
- من فعل المأمور به برئت ذمته..... ٤١٩/١٠
- من فعل محرما بغرض فاسد فالحكم ثبوت نقيض مقصوده ٢٧٥/٦
- من فعل محظورا ناسيا فلا إثم عليه ولا عقاب..... ٥٤٨/٢٧
- من فعل محظورا ناسيا لم تبطل عبادته..... ٤٢٩/١٢
- من فعل محظورا ناسيا لم يكن قد فعل منها عنه فلا يبطل بذلك شيء من العبادات..... ٤٢٩/١٢
- من فهم حكمة الشارع كان هو الفقيه حقا..... ٢٥٩/٥
- من قاسم الربح فلا ضمان عليه..... ٤٣٠/١
- من قتل ولا وارث له اقتص له الإمام..... ٢٢٩/٢٤

- من قتله حد فلا عقل له..... ٨٣/٢٦
- من قتله القصاص أو الحد لم يكن له دية..... ٦٠٦/٢٥
- من قدر على إحياء نفسه وجب عليه فعل ما يتقي به..... ١١٧/٢٦
- من قدر على استيفاء حق له مضبوط معين فله استيفاءه..... ١٣/ (٤٧٩)
- من قدر على الأصل بعد حصول المقصود بالبدل فلا يلزمه الإعادة..... ١٢/ (١٨٥)
- من قدر على الأصل قبل تمام البدل لزمه..... ١٢/ (١٧٤)
- من قدر على الأصل قبل حصول المقصود بالخلف بطل حكم الخلف..... ١٢/ (١٧٣)
- من قدر على الإنشاء قدر على الإقرار..... ٢٥/ (٢٢٣)
- من قدر على بعض الشرط لزمه..... ١٠/ (٤٣٥، ٤٣٧، ٤٤٤، ٤٥٦)
- من قدر على بعض الشيء لزمه..... ١/ ٣٢٤
- من قدر على بعض العبادة وعجز عن باقيها هل يلزمه الإتيان بما قدر عليه منها..... ٢/ ٧٧
- من قدر على بعض العبادة وعجز عن باقيها هل يلزمه الإتيان بما قدر عليه منها أم لا..... ٤/ ٣٦٠-
- ١٠/ (٤٣٥، ٤٤١، ٤٤٣)
- من قدر على بعض العبادة وعجز عن باقيها هل يلزمه الإتيان بما قدر عليه منها أم لا..... ١٠/ (٤٤٩)
- من قدر على الجمع بين درء أعظم الفعلين مفسدة ودرء أدناها مفسدة جمع بينهما..... ٤/ ١١٧، ١١٩
- من قدر على شرط الفرض كان مخاطبا بالفرض..... ٢٧/ ٧٤٧
- من قدر على فعل بقدره غيره يلزمه أن يستعين به..... ٧/ (١٩٧)
- من قذف صبيبا أو صبية فلا حد عليه..... ٢/ ١٦٤
- من قصد إلى ما فيه إبطال قصد الشارع عوقب بنقيض قصده..... ٦/ (٢٧٥)، ٢٧٧
- من قصد بتصرفه غرضا غير مشروع عومل بنقيض قصده..... ٦/ (٢٧٦)
- من قصد قصدا فاسدا عوقب بنقيض قصده..... ٦/ (٢٧٥)
- من القوادح في العلة فساد الوضع..... ٢٩/ (٢٨٧)
- من قواعد المعاملات اعتبار المقاصد والمصالح..... ٥/ (٣٥٥)
- من قوى سببه حلف واستحق..... ٢/ ٣٥٤
- من كان أمينا باتتمان المالك او باتتمان الشرع لا يضمن التلف..... ١٤/ ٥١٦
- من كان أنثى لا يعصب..... ٢٤/ ٣٣٠، ٣٣١
- من كان خصما في إثبات إزالة يده يكون خصما في إثبات سبب الإزالة..... ٢٥/ ١٢٠
- من كان خصما في إثبات الملك لنفسه كان خصما في إثبات سببه..... ٢٥/ ١٢٠
- من كان الشيء له كانت نفقته عليه..... ١٤/ (١٧٠)
- من كان ضامنا لعين فمؤنة ردها عليه..... ١٤/ ١٧٠، ١٧٢، (١٧٧)
- من كان عنده مال لا يعرف صاحبه فإنه يصرفه إلى ذوي الحاجات ومصالح المسلمين..... ٢٦/ ٤٢٢

- من كان القول قوله في أصل الشيء فالقول قوله في صفته ٣٨/١٢
- من كان القول قوله في أصل الشيء كان القول قوله في صفته ٧٥ ، ٥٣ ، ٥٢/١٠
- من كان له خيار في أمر لم يجز أن يفتات عليه قبل أن يختار لأن في ذلك إبطال خياره ٣٤٥/٢
- من كان له دار لا غنى له عن سكنها أو مركب يحتاج إلى ركوبه أجزأه الصيام في كفارة اليمين بدلا من الإطعام لأن السكنى والمركب من الحوائج الأصلية ٣٤٧/١١
- من كان متعلدا في السبب ضمن ما تولد عنه ٣٤١/٢
- من كان مستنكحا بشئ من الأحداث توطأ لكل صلاة فرضا أو نافلة ٢٩٢/١٩
- من كان المنع لحقه زال بإذنه (٦٦٩)/١٣
- من كان المنع لحقه فإذا أجاز له جاز (٦٦٩)/١٣
- من كان المنع لحقه يزول برضاه (٦٦٩)/١٣
- من كرر محظورا من جنس ولم يكفر عن الأول فكفارة واحدة (٧٥)/١٨
- من كلف بشيء من الطاعات فقدر على بعضه وعجز عن بعضه فإنه يأتي بما قدر عليه ويسقط عنه ما عجز عنه ٤٠٦/١٩ ، ٤٤٤ ، ٤٣٧/١٠ ، (٤٤٩) -
- من لا تجوز عليه شهادته لا يجوز قضاؤه عليه (٣٩)/٢٥
- من لا ضرر عليه في شيء فليس له منع الغير منه [٣٠٧]/١٨
- من لا عاقلة له فعقله أي ديته على بيت المال (٢٤٥)/٢٦
- من لا فراش له فلا نسب له (٦٨٤)/٢٣
- من لا مدخل له في الجنابة لا يطالب بجنابة جانيها (٩)/١٨
- من لا وارث له فإنما يصرف ماله إلى بيت مال المسلمين (٢٣٣)/٢٤
- من لا وارث له ميراثه في بيت المال (٢٣٣)/٢٤
- من لا ولاية له على نفسه أولى ألا تكون له ولاية على غيره ٢٣٧/١٨
- من لا ولاية له على نفسه فأولى أن لا يكون له ولاية على غيره [٢٣١]/١٨
- من لا ولاية له على نفسه لا يملك الولاية على غيره ٢٣٧/١٨
- من لا ولي له فالإمام وليه (٢٨٣)/٢٦
- من لا ولي له فالحاكم وليه ٢٨٦ ، (٢٨٣)/٢٦
- من لا يجب عليه الإنفاق عليه فله دفع الزكاة إليه ٥٠٦/٢
- من لا يجوز تصرفه لا يجوز توكيله ولا وكالته (٤٩)/٢٣ ، ١٠٨/١٤
- من لا يرث بالوصف لا يحجب وارثا ٣٧٧/٢٤
- من لا يرث لا يحجب ٣٨٩ ، ٣٧٥ ، (٣٦٩)/٢٤
- من لا يرث لا يحجب وارثا ٣٧٩ ، ٣٧٨ ، ٣٧٦/٢٤
- من لا يرث لمانع لا يحجب غيره حرمانا ولا نقصانا (٣٦٩)/٢٤

- من لا يشترط رضاه لا يشترط علمه ٩/ (٤١٩)
- من لا يصح طلاقه لا يصح خلعه ٢٣/ ٥٢٧
- من لا يعتبر رضاه فإنه لا يعتبر علمه ٩/ ٤٢٦
- من لا يعتبر رضاه في عقد أو فسخ لا يعتبر علمه ٩/ ٤٢٠
- من لا يعتبر رضاه لا خيار له ٩/ ٤١٩، ٤٢١
- من لا يعتبر رضاه لا يعتبر حضوره ٩/ ٤١٩، ٤٢١
- من لا يعتبر رضاه لفسخ عقد أو حله لا يعتبر علمه به ١/ ٤٧٠-٩/ ٤٠٤، ٤١٩، [٤٢٣]، ٤٢٥
- من لا يعرف له ولي فالإمام وليه ٢٦/ [٢٨٣]
- من لا يعقل يدخل في جمع من يعقل ٣٢/ (٤١٧)
- من لا يقبل إقراره لا يحلف ٢٥/ (٤٠٩)
- من لا يقبل إقراره لا يستحلف ٢٥/ [٤٠٩]، ٤١٤
- من لا يملك أمر نفسه فأحرى أن يمنع من إنفاذ ولايته على غيره ١٨/ (٢٣١)
- من لا يملك التصرف في شيء لنفسه لا يصح أن يتوكل فيه ٢٣/ ٣٤٣
- من لا يملك التصرف لا يملك الإذن فيه ٢٣/ ٤٩
- من لا يملك تصرفا لا يملك الإذن فيه ١٤/ [١٠٧]
- من لا يملك التعليق لا يصح تعليقه ١٠/ ٣٤٨
- من لا يملك التنجيز لا يملك التعليق ١٠/ (٣٤٧)
- من لا يملك شيئا لا يملك التصرف فيه ٢/ ٣٥٨
- من لا يملك الولاية على نفسه فلا يملك الولاية على غيره من باب أولى ١٨/ ٢٣٥
- من لا يملك ولاية نفسه أولى أن لا يملك الولاية على غيره ١٨/ (٢٣١)
- من لا يتنفع بشيء فهو كالمعدوم في حقه ١١/ (٣٧٣)
- من لا يؤاخذ بإقراره لا يحلف ٢٥/ (٤٠٩)
- من لا ابتداء الغاية ٣٢/ [٦٨٩]، ٧٠٢
- من لا ابتداء الغاية غالبا ٣٢/ (٦٨٩)
- من لحقته ظنة لم تقبل شهادته ٢/ ٣٣٩
- من لزمته نفقة غيره لزمته فطرته ٢٠/ ١٧٤، ١٧٥
- من لزمته نفقة غيره لزمته فطرته ومن لا فلا ٢٠/ ١٧٥، ١٧٦
- من لزمه حق مقصود لا تجري النيابة في إيفائه ١/ ٤٦٦- ١٣/ [٥٢٩]- ١٧/ ١١٤
- من لزمه ضمان شيء من الحيوان أو العروض فاستهلكه أو لم يجده أن عليه قيمته ٢/ ٣٢٨
- من لم يجز بيعه لم يجز إقراره ٢٥/ ٢٢٣
- من لم يكن له وارث مسلم فميراثه في بيت مال الله ٢٤/ (٢٣٣)

- من لم يكن من أهل الاجتهاد لم يعتبر قوله في الإجماع..... (٨٥)/٢٩
 من له الحق على الغير وكان سبب الحق ظاهرا فله الأخذ من ماله بقدر حقه إذا امتنع أو تعذر
 استئذانه وإن كان السبب خفيا فليس له ذلك (٤٨٠)/١٣
 من له حق على غيره يمنعه إياه فظفر من ماله بشيء جاز له أن يقتضي منه حقه سواء كان من جنس
 حقه أو لم يكن..... (٤٧٩)/١٣
 من له حق عند من يمنعه منه له أخذه بغير علمه ولو من غير جنسه..... (٤٧٩)/١٣
 من له عرف في لفظ فإنما يحمل لفظه على عرفه..... (٢٣٣)/٨
 من له ولاية شرعية يتصرف من غير عوض (٤٤٥)/١٤
 من لوازم البيونة سقوط النفقة والإرث ٢٢٠/٢٤
 من ليس له ولاية قاصرة فأولى أن لا يكون له ولاية متعدية (٢٣٢)/١٨
 من المبيعات المعينات ما يجوز بيعه على أن يقبضه المشتري بعد شهر..... ١٦٨/٢١
 من مختصة بمن يعقل دون ما لا يعقل ٤١٨/٣٢
 من مسالك العلة الإجماع في عصر من الأعصار (٤٦٣)/٢٩
 من مسالك العلة النص من الكتاب أو السنة (٤٢٩)/٢٩
 من معناها ابتداء الغاية (٦٨٩)/٣٢
 من مقاصد الشريعة التيسير ١٥٨/٥
 من مقصود الشارع في الأعمال دوام المكلف عليها..... [٤١٣]/٣
 من ملك ابتداء العقد ملك الإجازة..... (١٢٨)/١٥
 من ملك أرضا ملك هواءها إلى أعلى ما يمكن..... ٥٨٩/١١
 من ملك أرضا يملك هواءها إلى ما لا نهاية له ٥٩٠/١١
 من ملك أن يباشر شيئا بنفسه ملك إسناده إلى غيره (٤٩)/٢٣
 من ملك أن يملك هل يعد مالكا ٢٥ ، ٢٠ ، ١٨/١١
 من ملك أن يملك هل يعد مالكا أو لا ٢٧ ، [٧]/١١
 من ملك الإنشاء فأولى أن يملك الإجازة (١٢٨)/١٥
 من ملك الإنشاء ملك الإخبار (٢٢٣)/٢٥
 من ملك الإنشاء ملك الإقرار..... ٢٢٧ ، ٢٢٦ ، ٢٢٥/٢٥
 من ملك الإنشاء ملك الإقرار ومن لا فلا ٢٧١ ، ٢٢٩ ، [٢٢٣]/٢٥
 من ملك بالبيع ملك بالشفعة ٣٦٧/٢٦
 من ملك بالقرض ملك باللقطة (٥٠٣)/٢٢
 من ملك التجارة يملك ما هو من توابعها ٦٤/١٤
 من ملك التصرف فيما تدخله النيابة في حق نفسه جاز أن يتوكل فيه (٥٥)/٢٣

- من ملك التصرف لنفسه ولغيره لا ينصرف التصرف للغير إلا بالنية..... ١٠٤/٦
- من ملك التنجيز ملك التعليق ١٠/ (٣٤٧)
- من ملك التنجيز ملك التعليق ومن لا فلا ١٠/ [٣٤٧] - ١١/ ١٨ - ١٤/ ١٠٧
- من ملك دارا ملك الارتفاق بعلوها والهواء فيها..... ١١/ ٥٨٩
- من ملك رقبة ملك منافعتها حكما ٢٧/ ١٦٥
- من ملك شيئا حياته فهو لورثته بعد موته..... ٢٤/ (٢٨٥)
- من ملك شيئا ملك الإقرار به ٢٥/ (٢٢٣)
- من ملك شيئا ملك ما هو من توابعه..... ١٤/ ٦٦ ، ٦٧
- من ملك شيئا ملك ما هو من ضروراته .. ١٠/ ٤٦٧ ، ٤٨٣ - ٢/ ٣٢ ، ٤٠ - ١١/ ٤٤٠ - ١٢/ ٦٧ ، ٧٠
- من ملك شيئا ملك ما هو من ضروراته وتوابعه..... ١١/ ٥٠٨ - ١٤/ [٦٣] ، ٦٦ ، ٦٧
- من ملك شيئا ملك ما هو من لوازمه ١٤/ (٦٣)
- من ملك شيئا ملك ما هو من لوازمه لا غيرها ١٤/ ٦٤
- من ملك شيئا ملكه بحقوقه ١٤/ (٦٣)
- من ملك الطلاق ملك الظهار ٢٣/ (٥٨٥)
- من ملك ظاهر الأرض ملك باطنها ١/ ٤٦٧
- من ملك العين ملك منفعتها ١١/ (٥٩٩)
- من ملك الفسخ للعقد ملك الامتناع من التسليم..... ١٦/ ٣٣٢
- من ملك منفعة عين بعقد ثم ملك العين بسبب آخر هل ينفسخ العقد الأول أم لا .. ١١/ ٦٠١ ، ٦٠٤
- من منع عن المضي في موجب الإحرام على وجه لا يمكنه الدفع جاز التحلل منه..... ٢٠/ [٢٩٥]
- من منع عن المضي في نسكه تحلل جوازا ٢٠/ (٢٩٥)
- من ناب عن غيره لا يتصرف إلا بالمصلحة الراجعة ١٨/ (١١٨)
- من نذر طاعة لله لزمه الوفاء بها..... ٢٠/ (٦٠١) ، ١١٦
- من نسب إلى ساكت قولاً أو اعتقاداً فقد افترى عليه سواء كان هذا القول حكماً أو فتياً ٢/ ١٧٣
- من نسب إلى ساكت قولاً فقد كذب عليه..... ١٠/ (٢٦٥)
- من نوى حقيقة كلامه يصدق ديانة وقضاء ٦/ ١٤٣ ، ١٤٤
- من نوى شيئا يخالف ظاهر لفظه فإن لم يحتمله فلا عبرة بنيته وإن احتمله لفظه دين ولم يقبل في الحكم ٦/ (١٤٣)
- من نوى فرضين انصرف المؤدى إلى أقواهما..... ١٧/ (١٦٤)
- من نوى قرينة فلا تلزمه بمجرد النية إلا أن يقارنها قول أو الشروع في العمل..... ١٤/ ٦٠٨
- من هجم فتيين أنه فعل الصواب هل يكون خطؤه في الطريق حيث هجم موجبا لتغير حكم المطروق أو لا يضر ذلك ١٧/ (٢٩٤)

- من هو مخير بين شيئين أو أشياء فاختر أحدهما ١٣/(١٦٠)، ١٦٧
 من وجب عليه حق من دين أو عين وهو قادر على وفائه ويمتنع من أدائه أنه يعاقب حتى
 يؤديه ١٣/(٥٥١)
 من وجب عليه شيء ففاته وقته لزمه قضاؤه ١٧/[٢٤١]، ٣٩٤
 من وجب عليه فعل بصفة لا يكون مؤديا له من دون تلك الصفة ٨/(٦٤٥)
 من وجب له حق لا يؤخذ منه عوضه ١٨/٣١٦، ٣١٩
 من وجب له شيء من الأشياء لم يدفع عنه ولم يتسور عليه فيه إلا بإذنه ٢/٣٥٠ - ١٣/(١٨٦)
 من وجبت عليه نفقته بالقرابة وجبت نفقته على قدر الكفاية ٢٣/(٦٤٣)
 من ورث ورث منه ٢٤/٢٨٣، ٢٨٤
 من الورع الاحتياط بفعل ما يشك في وجوبه ٩/(٢١٥)
 من الورع الخروج من الخلاف ٩/(٢٥٣)، ٢٥٦
 من يتوقف إثبات حقه على شيء كان خصما في إثبات ذلك الشيء ٢٥/[١١٩]
 من يدلي بسببين يقدم على من يدلي بسبب واحد في الميراث ٢٤/(٤٠١)
 من يدلي بعاصب فإنه لا يرث معه ٢٤/٤٠٩
 من يراعى أمره في شيء يراعى إطلاق أمره ١٠/٧٥، ٧٥، ٧٦، [٨٠]
 من يراعى أمره في شيء يراعى صفة أمره ١٠/[٧٥]
 من يرث لا يحجب وارثا ٢٤/٣٧٧
 من يرد إضرار الناس جاز دفع ضرره ٧/٤٧٣
 من يستفاد الأمر من جهته يكون بيانه هو المعتبر ١٠/(٥١)
 من يعتريه الشك كثيرا يلغيه ويرجع إلى الأصل ٧/[٤٥١]، ٤٥٦، ٤٥٨ - ١٧/١٠، ١٣
 من يعقل يدخل مع من لا يعقل تغليباً ٣٢/٤١٨
 من يكره على البيع بحق فيعه صحيح نافذ ٢١/٤٣
 من يكون خصما في إثبات الحكم يكون خصما في إثبات سبب ذلك ٢٥/(١١٩)
 من يمتنع عن بذل الطاعة فإن لم يكن ذا منعة قهره السلطان وحمله على توفية ما عليه ٢/٤٧٥
 من يملك الابتداء يملك الإمضاء ١٥/(١٢٨)
 من يملك إنشاء العقد يملك إجازته ١٥/١١٩، ١٢٣، [١٢٨]
 المناسبة تفيد ظن العلية والظن واجب العمل به ٥/٢٣٤
 المناسبة التي من باب الضرورة راجحة على التي من باب الحاجة ٤/(١٦٧)
 مناسك الحج إذا أبيع تركها للعذر لم يجب بتركها ٢٠/[٤٣٧]، ٤٤٠، ٤٤١
 المناسك قبل وقتها لا تجزئ ٨/٦٢٨
 مناط الحكم في نفقة القريب الكفاية ٢٣/(٦٤٣)

- المناط الشرعي في جميع المعاملات هو التراضي ١٦/(١٣١)، ٣٠٢، ٣٠٥
- مناط الضمان الإضرار بتفويت حق الغير ٧/٥٧٣، ٥٧٦
- المناط في البيع هو التراضي ٢١/(١٧)
- المناط في البيع هو التراضي وطية النفس ١٦/١٣٢ - ٢١/١٠
- المناط في البيع وغيره من المعاملات هو التراضي ١٦/(١٣١)، ١٣٨
- منافع الأبدعاع تضمن بالعقد الصحيح والفاقد ١٤/٤٦٧
- المنافع أجريت مجرى الأعيان ١٦/٣٥٩
- المنافع أخف من الأعيان ١٦/٣٥٢، ٣٥٤
- منافع الأموال إذا فاتت في يد عادية غصبا أو شراء فاسدا أو غيرهما تجب فيها أجره المثل سواء استوفيت أم لا ٢٣/٢٨٠
- المنافع أموال كالأعيان ١٦/(٣٥١)
- المنافع أموال متقومة كالأعيان ١٦/(٣٥١)
- المنافع بمنزلة الأعيان ١٦/(٣٥١)
- المنافع تبع للأصل ١١/(٦٠٠)
- المنافع تقوم بالعقد الصحيح والفاقد جميعا كالأعيان ٢٢/١٤٢
- المنافع تحتل التملك كالعين ١٤/(٢٣١)
- المنافع تضمن بالعقد ١/٤٦٩
- المنافع تملك كالأعيان ١/٤٦٧ - ١١/٦٠١، ١٤/(٢٣١)
- منافع الرهن للرهن ٢٣/١٩٠
- منافع الغصب مضمونة ٢٣/(٢٧٩)
- المنافع قابلة للملك كالأعيان ١٤/(٢٣١)
- المنافع كالأعيان ١٦/(٣٥١)، ٣٥٩
- المنافع كالأعيان في ضمانها ١٦/٣٧٤
- المنافع لا تقوم إلا بالتسمية ١١/(٣٣٣)
- المنافع لا تقوم إلا بالعقد ١١/(٣٣٣)
- المنافع لا تضمن بالإتلاف بغير عقد ولا شبهة عقد ١١/(٣٣٣)
- المنافع لا تضمن بالغصب والإتلاف ١١/(٣٣٣)
- المنافع لها حكم الأعيان ١٤/٢٣١، ٢٣٢ - ١٦/[٣٥١]، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٧١
- المنافع ليست بأموال حقيقة ولكنها تقوم في العقود ١٦/٣٥٢
- المنافع متقومة كالأعيان ١٦/(٣٥١)
- المنافع المحظورة شرعا ملحقة بالمنافع المعدومة حسا ١/٥١٥

- منافع المغصوب تضمن بالفوات تحت اليد العادية..... (٢٧٩)/٢٣
- منافع المغصوب مضمونة على الغاصب..... (٢٧٩)/٢٣
- المنافع المغصوبة مضمونة..... (٢٧٩)/٢٣
- منافع المقبوض بعقد فاسد كمنافع المغصوب تضمن بالفوات والتفويت..... ٤١١/١٦
- المنافع المملوكة تصح المعاوضة عليها كالأعيان..... ٢٣١/١٤
- المنافع يصح تملكها..... (٢٣١)/١٤
- منافي اللازم مناف للملزم..... ١٢٦/٢٧، ١٢٩، [١٣٣]، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨
- المنافي لشرط جواز الشيء مناف لذلك الشيء..... ١٣٤/٢٧
- المناكحة والذبيحة لا يفترقان..... (٤٩٥)/٢٤
- المناكحة والذكاة متلازمتان..... ٥٠٣، ٥٠٢، ٥٠١/٢٤
- المناكحة والذكاة متلازمتان لا يفترقان..... (٤٩٥)/٢٤
- المناكحة والذكاة متلازمتان ومن هذا حاله لا تجوز مناكحته..... ٥٠٣/٢٤
- المنحة مردودة..... ٤٢١/١
- المندوب إليه بالجزء يتنهض أن يصير واجبا بالكل..... (٤٦٩)/٢٧
- المندوب إليه لا يترك لأجل معصية توجد من الغير..... (٢٥٧)/١٢
- المندوب بالجزء واجب بالكل..... ٥٦١/٥
- المندوب بالجزء يكون واجبا بالكل..... ٥٣٠، ٥٠٠، [٤٦٩]، ٤٤٤، ٣٨٨/٢٧
- المندوب بالكل واجب بالجزء..... ٥٥١/١
- المندوب خادم للواجب..... ٤٧٠/٢٧
- المندوب غير لازم بالجزء ولكنه لازم بالكل..... (٤٦٩)/٢٧
- المندوب لا يترك له الواجب..... ٢٦٥، (٢٦٣)/١٧
- المندوب ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه..... ٤٤٦/٢٧
- المندوب هو ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه..... ٥٤٠/٢٧
- المندوب هو المطلوب الفعل طلبا غير جازم..... ٤٤٦/٢٧
- المندوبات إذا تركها المكلف جملة واحدة يجرح التارك لها..... ٤٧٠/٢٧
- المندوبات بالجزء واجبات بالكل..... (٤٦٩)/٢٧
- منزلة الإمام من الرعية منزلة الولي من اليتيم..... ١٦٦/٢
- منزلة الحرم كمنزلة الإحرام في وجوب الاحترام..... ٣١٣، [٣٠٩]/٢٠
- المنصوص عليه أصل بنفسه يرجع إليه في بابه ويجرى على حكمه..... ٥٢١، ٥١٦/٥
- المنصوص عليه لا حاجة إلى إثباته بالقياس..... (٢١٧)/٢٩
- المنصوص عليه لا يقاس على غيره..... (٢١٧)/٢٩

- المنطوق راجع على المفهوم..... ٣٣/٦٠٧)
- المنطوق مقدم على المفهوم..... ٣٣/١٧٢، ٤٧٣، ٥٩٠، ٥٩٧، [٦٠٧]، ٦١١، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦٢٦
- المنطوق يقدم على المفهوم والمبين على المجمل..... ٢/٣٩٣
- المنع بالشرعية كالمنع بالعدم..... ٢/٣٣٨
- منع التحيل..... ٤/٣٣٨
- منع التعسف في استعمال الحق..... ٤/٣٣٣
- المنع الشرعي كالحسي..... ٩/٥٨٣
- منع الشيء منع لأبعاضه..... ١١/٤٣١
- منع القرض الذي يجبر نفعاً على المقرض..... ٢/١٧٤
- المنع لحق الغير يرتفع بالرضا..... ٨/١٢، ١٣-١٣/٦٣٤، [٦٦٩]
- منع للأفعال الجائزة في صورتها نظراً لإفضائها إلى مآل ممنوع غالباً حيث إن مفسدة المآل فيها هي أعظم من مصلحة الأصل وهذا ما يقتضي منعها وفي..... ٥/٤٢٩
- المنع من الزكاة لعارض يختص ببعض الحيوان لا يمنع من وقوع الزكاة..... ٢٤/٥١٢
- المنع من الظلم واجب..... ٨/٤٠)
- المنفصل من الحي كميته..... ١٩/[١٠٧] - ٢٤/٥١٣
- المنفعة تابعة في البيع للرقبة..... ١١/٦٠١، ٦٠٤
- المنفعة تابعة للرقبة..... ١١/٥٩٩
- المنفعة تابعة للعين..... ١١/٤٣٣، ٤٤١، [٥٩٩]
- المنفعة تملك بملك الرقبة..... ١١/٥٩٩
- منفعة العين في حكم العين..... ١١/٦٠٠
- المنفعة في محلها تحل محل الأعيان..... ١٦/٣٥١
- المنفعة كنفس المال بل هي المقصودة بالذات من نفس المال..... ١٦/٣٥٤
- المنفعة ليست بمال ولا بمتقومة فلا تضمن بالإتلاف بالمال..... ١١/٣٣٣
- المنفعة المحرمة لا تقابل بعوض..... ٩/٣٢٠
- المنفعة المحظورة شرعاً ملحقة بالمنافع المعدومة حساً..... ١١/٢٧٣
- منفعة الهواء تابعة لمنفعة القرار..... ١١/٥٨٨، ٥٩٢، ٦٠١، ٦٠٤
- المنقطع إذا عارض المسند لم يلتفت إليه..... ٣٣/٢٩٣
- المنقول لا شفعة فيه..... ٢١/٤٤٩
- المنكر واجب تغييره على كل من قدر عليه على حسب طاقته من قول وعمل..... ١٨/٣٧١
- المنهي عنه أقل مراتبه أن يكون مكروهاً..... ٢٧/٥٢٣)

- المنهي عنه بعد تقدم الأمر على أصله وكما لو لم يتقدم أمر به ٣١/ (٣٩١)
- المنهي عنه لا يصح مع التخيير ١/ ٢٦٧
- المنهي عنه يكون حراما ٢١/ ٩٩
- المنهيات تسقط بالجهل والنسيان والمأمورات لا تسقط بالجهل ١٢/ (٤١٨)
- مهر المثل كالمسمى فيما يقرره أو يسقطه ٢٣/ ٤٢٢
- المهر هل يتقرر جميعه بالعقد أو لا ٢/ ١٩٧
- مهما أمكن إحالة النسب إلى الفراش الصحيح كان أولى ٢٣/ (٦٨٤)
- مهما أمكن تصحيح تصرف المسلم العاقل يرتكب ٨/ (٣٥٠)
- مهما أمكن حمل كلام الشارع على التشريع لم يحمل على مجرد الإخبار عن الواقع ٢٨/ (٢١٣)
- مهما أمكن المعارض حرم الكذب ١٨/ (٢٧٣)
- مهما أمكن الوفاء بالحقين فهو الواجب ١٣/ (٤٥٥)
- مهما حرم الكل حل الكل ٣/ ٥٦٥، ٧- ٢٧٦، ٩- ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٤، [٥١٧]، ٥١٩ ١١/ (٢١٥)
- مهما كان العمل أكثر نفعا كان أفضل سواء قل أو كثر ٢٣/ (٦٨٣)
- الموت يملك بالإحياء ٢٢/ [٥٨٣]
- الموارث على السبب والبعضية بحسب التفاوت في القرب والبعد ٢٤/ ١٩٩
- الموارث غالبا لا مجال للرأي فيها ٢٩/ ٢٧٥
- مواضع التهمة مستثناة عن الوكالات ١٨/ ٢٦٢، ٢٦٥
- مواضع القرآن يفسر بعضها بعضا ٣١/ (٥٥٣)
- المواظبة إنما تفيد الوجوب إذا اقترنت بالإنكار على التارك ٢٧/ ٣٧٨
- المواظبة دليل الوجوب ٢٧/ ٣٧٨
- المواظبة من غير ترك مرة دليل الوجوب ٢٧/ ٣٧٨، ٣٨٤
- مواظبة النبي ﷺ تدل على الاستحباب ٢٧/ ٣٧٨
- مواظبة النبي ﷺ على الفعل المجرد هل تفيد الوجوب ٢٧/ [٣٧٧]
- المواعدة ليست بعقد ١٥/ (١٩٩)
- المواعيد باكتساء صور التعليق تكون لازمة ١٠/ ٤٨٨ - (٣٩٦)
- المواعيد باكتساب التعاليق تصير لازمة ١٠/ (٣٩٦)
- المواعيد بصور التعاليق تكون لازمة ١٠/ ٣٧٥، [٣٩٦]
- المواعيد بصور التعاليق تكون لازمة لأنه يظهر فيها حينئذ ٢/ ٣٤
- المواعيد بصورة التعاليق تكون لازمة ١٠/ ٣٠٨، ٣٢١، ٣٧٦، ٣٩٣
- المواعيد لا يتعلق بها اللزوم ولكن يندب إلى الوفاء بالوعد ١٠/ (٣٧٦)

- موافقة الأمر تتضمن الإجزاء أم لا..... (٢٨/٢٩)
- موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول..... ٢١٧/٣
- المواقيت الشرعية مبناها على ما يدرك بالحواس..... ٣٥٧/٢
- المواقيت في الحج والعمرة سواء..... [٢٠/٣٢١]
- المواقيت يستوي في الإحرام منها الحج والعمرة..... (٢٠/٣٢١)
- الموالاتة تسقط عند العذر..... (١٧/٤٠٣)
- الموانع الغالبة لا تقطع التتابع..... (١٧/٤٠٣)
- الموانع ليست بمقصودة للشارع..... ٧٣٦/٢٧
- الموت في تقرير المهر كالدخول فكذا في العدة..... ٥٩٨/٢٣
- الموت لا يبرئ الذمة عن الحقوق..... ٢٨١/١٣
- الموت لا يوجب سقوط الحرمات..... ٢٦٧/١٣
- موت ما ليس له نفس سائلة في الماء لا ينجسه..... (١٩/٤٥)
- الموت يسقط التكليف..... ٢٨١/١٣
- المؤثر في العقد إنما هو الشرط المقارن..... ٤٥/١٠
- المؤثر من الشروط في بطلان العقود إنما هو المقارن لصيغها فإذا تقدم الاتفاق عليه أو تأخر ووقع العقد خاليا عنه فإنه لا أثر له غالبا..... ٤٣/١٠
- المؤثر يعرف كونه مؤثرا بنص أو إجماع أو سبر حاصر..... ٤٦٤/٢٩
- موجب الاستثناء أن الكلام به يصير عبارة عما وراء المستثنى وأنه ينعلم بثبوت الحكم في المستثنى لانعدام الدليل الموجب له مع صورة التكلم به..... ٤٢٣/٢
- موجب الأمر الوجوب..... (٣١/١٦٣)
- موجب الأيمان كلها من جهة اللفظ الوفاء..... ٤٦٧/٢٠
- موجب التسليم البراءة فتثبت به وإن لم ينص عليها..... ١٦٦/١٠
- موجب التصرف لا يحتاج في ثبوته إلى التنصيص عليه..... (١٠/١٦٥)
- موجب التصرف يثبت بلا تنصيص عليه..... (١٠/١٦٥)
- موجب التصرف يثبت من غير تنصيص عليه..... [١٠/١٦٥] - ٣٨٢/١١ - ٢٤٤/٢١
- موجب شركة العقد الوكالة..... (٢١/٥٢٨)
- موجب العام العموم حتى يقوم دليل الخصوص..... (٣٠/٣٣٧)
- موجب عقد البيع التسليم في الحال..... (٢١/١٤٩)
- موجب عقد الشركة المطلقة التساوى في العمل والأجر..... (٢١/٥٠٧)
- موجب العقد اللزوم..... (١٦/٢٨)
- موجب العقد يثبت من غير التصريح به..... ١٦٥/١٠

- موجب الغضب رد العين إن أمكن ٤٧٤/١٣
- موجب اللفظ يثبت باللفظ ولا يفتقر إلى النية ومحتمل اللفظ لا يثبت إلا بالنية وما لا يحتمله لفظه لا
ثبت وإن نوى ٣٦٤/٢
- موجب مطلق الأمر الإلزام إلا بدليل ٤٢٢/٢
- الموجب والمسقط إذا اقترنا ترجح المسقط (٢٠٧)/١١
- الموجب والمسقط إذا تعارضا يؤخر المسقط (٢٠٧)/١١
- موجب اليمين من جهة اللفظ الوفاء ٤٦٧/٢٠
- الموجبات تثبت بالتصرف بدون ذكرها صريحا (١٦٥)/١٠
- المؤجل لا يتعجل [٥٦٧]/١٣ - ١٦/١٠
- المؤجل لا يجب أدائه قبل الحلول (٥٦٧)/١٣
- المؤجل لا يصير حالا (٥٦٧)/١٣
- المؤجل لا يطالب به ٣٩٢/١٦ - ٥٦٨/١٣
- المؤجل لا يلحقه صفة الحلول (٥٦٧)/١٣
- الموجود بأكثر من ثمنه كالمعدوم ٢٦٥ ، ٢٦١/١١
- الموجود بأكثر من عوض المثل كالمعدوم ٣٥٨/١١
- الموجود بأكثر من قيمته كالمعدوم (٣٤٩)/١١
- الموجود بعد انعقاد السبب قبل تمامه يجعل كالموجود (٥٥٧)/٨
- الموجود بعد العقد قبل القبض كالمقترن بالعقد (١٧١)/١٦ - ٥٦١ ، ٥٥٨/٨
- الموجود حكما كالموجود حقيقة (٢٨١)/١١ - ١٩١/٦
- الموجود الذي لا ينتفع به كالمعدوم ٣٧٧/١١
- الموجود الذي لا ينتفع به والعدم الأصلي سواء [٣٧٣] ، ٣٦٦ ، ٣٤٠ ، ٣٠٣ ، ٣٠٢ ، ٢٩٩/١١
- الموجود شرعا كالموجود ٢٨٦ ، [٢٨١] ، ٢٧٢ ، ٢٦٥ ، ٢٦٠/١١ - ١٨٨/٦
- الموجود قد يعتبر معدوما حكما ٣٥٥ ، (٢٦٠)/١١
- الموجود المقترن بالمانع الحسي أو الشرعي كالعدم (٣٧٣)/١١
- الموجود يلحق بالمعدوم للعذر (٢٦٠)/١١
- المؤخر الذي لم يقبض بالمؤخر الذي لم يقبض منه عنه ٣٩٨ ، (٣٩٧)/١٦
- المودع إذا تعدى في الوديعة ثم ترك التعدي لم يبرأ من الضمان ٤١٥/١٤
- المؤدي إلى المحال محال (٨٧)/٢٧
- مورد الترجيح إنما هو الأدلة الظنية (٣٣٩)/٣٣
- مورد التكليف هو العقل (١٠٣) ، ٨٣/٢٨
- الموزون إذا دخلته صنعة هل يقضى فيه بالمثل أو بالقيمة ٣٤/١٥

- الموصول أرجح من المرسل (٢٩٣)/٣٣
- الموصلات للعموم (٢٤٣)/٣٠
- المؤقت إلى غاية ينتهي عند وجود الغاية ٩٩/١١
- المؤقت بوقت لا يكون قبل وقته (٦٢٧)/٨
- الموقوف فيما لا يدرك بالرأي محمول على السماع (٣٤١)/٢٨
- الموقوف لا يعارض المرفوع (٢٧٥)/٣٣
- الموقوف يأخذ حكم المرفوع إذا كان لا مجال للاجتهاد فيه ٣٣٦/٢٨ ، [٣٤١] ، ٤١٨ - ٦٩/٣٠ ، ١٠٨ ، ١٠٩
- المؤكد للواجب في معنى الواجب (٣٨٥)/١٤
- المؤمن لا يذل نفسه (٢٥٥)/١٨ ، ٢٦٠
- المؤمن منهى عن إذلال نفسه (٢٥٥)/١٨
- المؤمنون تتكافأ دماؤهم ٢٤/٢٦
- المؤمنون عند شروطهم ٢٣٣/١٥
- المؤمنين على شروطهم ٢٦٦/٣٠
- مؤن المال المشترك يجب تقسيطها على قدر الملك (١٧٤)/١٤
- مؤنات الملك على المالك ١٩٠/٢٣ - [١٦٩]/١٤
- المؤنة تلحق المالك (١٦٩)/١٤
- مؤنة الرهن على الراهن ١٩٠/٢٣ - ١٧٠/١٤
- مؤنة العارية على المالك ١٧٠/١٤
- مؤنة الملك تتقدر بقدر الملك (١٧٥)/١٤
- مؤنة الملك تقدر بقدره (١٧٥)/١٤
- مؤنة الملك على قدر الملك [١٧٤] ، ١٧٢ ، ١٧٠ ، ١٦٩/١٤
- الموهوب غير مضمون بالهلاك (٣٣٥)/٢٢
- الموهوم في باب الصيد يلحق بالمتحقق احتياطا ما أمكن ٢٤٢/٩
- الموهوم في المحرمات كالمتحقق (٢٢٢)/٩
- الموهوم فيما يبنى على الاحتياط كالمتحقق ٢٤٤ ، (٢٤١)/٩ - ٨/٧
- الموهوم لا يثبت به حكم شرعي ٥٤٥/١
- الموهوم لا يزاحم المحقق (٩٨)/٧ ، ١٠٠
- الموهوم لا يعارض المتحقق ٢٢٢/٣٣ - ٢٣٨/٤
- الموهوم لا يعارض المعلوم (٩٧)/٧ ، ١٠٠ ، ١٠٢
- الموهوم لا يقابل المعلوم (٩٨)/٧ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٨

- المؤول بالشئء لا يلزم أن يكون في حكمه من كل وجه (١٦٥)/١٢
- المؤونة المتعلقة بالملك تقسم على قدر الأملاك (١٧٤)/١٤
- الميت كالحي في الحرمة (٢٤٨)/١١
- الميت يؤذى بما يؤذى به الحي ٢٤٨/١١
- الميتات أصلها على النجاسة (١٠١)/١٩
- الميتات كلها على النجاسة (١٠١)/١٩
- الميتات كلها نجسة (١٠١)/١٩
- ميتة البحر حلال (٤٦٣)/٢٤
- ميتة الحيوان البحري طاهرة ٤٦٤/٢٤
- ميتة الحيوان ذي الدم الذي ليس من الماء نجسة ١٠٢/١٩
- الميراث لا يستحق إلا بالتعيين دون الشك ٢٥٩/٢٤
- الميراث لا يسقط بالرضى (٢٩٣)/٢٤
- الميراث لا يكون قبل ثبوت النسب (١٩٩)/٢٤
- الميسور لا يسقط بالمعسور ، ١٩٨ ، ١٦٠ ، ٥٧/٢ - ٤٢٢ ، ٤٠٥ ، ٤٠٣ ، ٣٦٩ ، ٢٤٠/١
- ٢١٢ - ١٤/٤ - ٤٢٧/٦ - ١٧٨/٧ ، ١٨٨ ، ١٩٠ ، ٣٢٢ ، ٣٢٨ ، ٣٣١ - ٤٣/٨ ، ٥٢ ، ٥٤
- ٥٧ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤ - ٤٢٠/١٠ ، ٤٢٢ ، [٤٣٥] ، ٤٥٠ ، ٤٥٤ - ٤٥٧ - ٣١٥/١١ - ١٢/١٣
- ٥٣٧ ، ٥٤٢ - ١٧٥/١٨ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ٣٧٢ - ٢٠١/١٩ - ٢٠٢/٢٠ - ٤٨٧/٣٢
- ميقات العمرة ميقات الحج (٣٢١)/٢٠
- الناتج أحق من العارف ١٦٣/٢
- الناتج أولى من العارف ٣١٥/٢
- نأخذ من أقوال الصحابة بما يوافق الكتاب أو السنة أو الإجماع أو كان أصح في القياس ٤٠٨/٢
- النادر في حكم المعدوم ٤٢١ ، (٤١٩)/٨
- النادر كالمعدوم ٢٧٦/١١
- النادر لا حكم له ، ٤١٢ ، ٤١٠/٨ - ٤٢٣ ، ٤٢٢ ، ٤٢٠/٧ - ٢٣٧/٤ - ٧٦/٢ - ٣٥٧/١
- [٤١٩] - ٥٩٥/٩ - ٤٦٠/١١ - ٦٧٨/٢٣ - ٣٨٨/٣٢
- النادر لا يبنى الحكم عليه وإنما يبنى على الظاهر (٤١٩)/٨
- النادر لا يسقط القضاء ٤٣٠ ، ٤٢٠/١٠
- النادر لا يلحق بالغالب ٤٢٠/٨
- النادر ملحق بالعدم ٣٦٠/٢
- النادر ملحق بالغالب ٤٢١ ، (٤١٩)/٨
- النادر من الجنس يلحق بالغالب منه في الحكم (٤١٩)/٨

- النادر هل يعتبر بنفسه أم يلحق بجنسه..... ٤٢١/٨
- النادر هل يلحق بالغالب..... ٤٢١/٨
- النادر هل يلحق بجنسه أو بنفسه ٨٨ ، ٧٦ ، ٦٥/٢
- النادر هل يلحق بجنسه أو نفسه ٧٢/٢
- النادر يلحق بالغالب ٣٢٣/٢٩
- الناس على أصل ما كانوا عليه حتى تقوم بينة بأنه انتقل عما كان عليه ٦/ (٤٠٨)
- الناس على الحرية حتى يصح الرق ٧/ (٣٥)
- الناس فيما ادعي عليهم علمه محمولون على الجهل حتى يثبت علمهم بذلك ٥٣٣ ، ٥٣٠/٦
- الناس فيما ادعي عليهم محمولون على الجهل حتى يثبت عليهم علمهم ٦/ (٥٤٣)
- الناس كلهم قد صح لهم الفقر ٤٨/٧
- الناس محمولون على الحرية ٧/ (٣٥)
- الناس محمولون على السفه حتى يظهر منهم الرشد ٢٣/ (١٥٥) ، ١٥٩ ، ١٦٠
- الناس محمولون على الملاء ٤٧/٧
- الناس مسلطون على أموالهم ٤٧٥/١٢
- الناسخ لا بد من منافاته للمنسوخ ٧٩٤/٣٣
- الناسخ مقدم على المنسوخ ٤٩٦/٢٠
- الناسخ يجب أن يكون متراخيا عن المنسوخ ٣٣/ (٧٢٩)
- الناسخ يقدم على المنسوخ ٦٤٣/٣٣
- النافلة تابعة للفريضة ١٧/ (٣٦٥)
- النافلة تتبع الفريضة في حكمها ٣٧٠/١٧
- النافلة لا تقدم على الفريضة ١٧/ (٣٢٢)
- النافلة لا تقضى ١٧/ (٣٩٣)
- النافي مرجح على المثبت ٣٤٦/٣٣
- الناقص كالمعدوم ١١/ (٣١٣)
- الناقل عن الأصل أولى ٣٣/ ٢٣٧
- الناقل عن الأصل أولى من المبقي عليه ٣٣/ (٢٣١)
- النائب لا يجوز له التصرف إلا على وجه الحظ والاحتياط ١٨/ (١١٧)
- النائب يقفو المنوب ١٨/ ١٣٠
- النائم في حكم القضاء كالممتب ١٢/ ٤٥٨
- النائم معذور ١٢/ [٤٥٧]
- النبي ﷺ بعث لبيان الشرعيات ٢٨/ ٤٩٨ - ٣٠/ ٤٣٢

- النبي ﷺ لا يفعل المكروه..... ٥٢٠/٢٨
- النبي ﷺ لا يقر على باطل..... ٥٠٨/٢٧
- النجاسات إذا عمت البلوى بها يرتفع حكمها..... ٢١٨، ٢١٤/٧
- النجاسات تتداخل..... ١٩/١٤٩
- النجاسات المتساوية في الحكم كنجاسة واحدة..... ١٩/١٤٩
- النجاسة إذا استحال طهرت..... ١٩/١٦٥
- النجاسة إذا طرأت على شيء واحد مرتين أو مرات متعددة لا يجب غسله إلا مرة واحدة ١٩/١٤٩
- النجاسة تبقى إلى أن تستحيل..... ١٩/١٦٥
- النجاسة التي يشق الاحتراز منها يعفى عنها وما لا فلا..... ١٩/١٥٥
- النجاسة على النجاسة من جنسها لا أثر لها..... ١٩/١٤٩
- النجاسة ما دامت في الباطن لا يحكم لها بحكم النجاسة..... ١٩/٩١
- النجاسة المستقرة في الباطن لا حكم لها..... ١٩/٣٥
- نجس العين لا يباح الانتفاع به شرعاً إلا في حالة الضرورة..... ٢١/٨٩
- النجس في نفسه لا يجوز بيعه..... ٢١/٨٩
- النجس لا يصح بيعه..... ٢١/٨٩
- نحن نحكم بالظاهر والله يتولى السرائر..... ٨/٣٣٧
- النذرة لا يجوز بناء الحكم عليها..... ٨/٤١٩، ٤٢١
- النذر حكمه حكم اليمين..... ٢٠/٦٢٩
- نذر الطاعة لازم..... ٢٠/٦٠١
- النذر في طاعة الله يلزم الوفاء به..... ٢٠/٦٠١
- النذر في معصية الله باطل..... ٢٠/٦١٥
- النذر كاليمين..... ٢٠/٦٢٩، ٦٣٢
- النذر لا رجوع عنه..... ١٧/٩٤
- النذر لا يجعل ما ليس بعبادة عبادة..... ٢٠/٦٠٩
- النذر لا يحتاج إلى قبول ويطل بالرد..... ١٤/٣٠
- النذر لا يؤثر إلا في راجح في نظر الشرع..... ٢٠/٦٠٩
- النذر لا يؤثر إلا في نقل المندوبات إلى الواجبات..... ٢٠/٥٩٣
- نذر اللجاج حكمه حكم اليمين..... ٢٠/٦٢٩
- نذر المباح لا ينعقد..... ٢٠/٦١١، ٦١٢، ٦٣١
- نذر المباحات لا ينعقد..... ٢٠/٦١٠، ٦١٣، ٦١٤
- النذر المبهم حكمه حكم اليمين..... ٢٠/٦٢٩

- النذر المطلق حكمه حكم اليمين..... (٦٢٩)/٢٠
- النذر المطلق يحذى به حذو الفرائض..... ٥٨٧/٢٠
- نذر المعصية ساقط..... (٦١٥)/٢٠
- نذر المعصية لا يجوز الوفاء به..... (٦١٥)/٢٠
- النذر المعلق يمنع التصرف قبل وجود المعلق عليه..... ٥٣٢، ٥٣٠/٩
- النذر موضوع على قدر الناذر من تتابع أو تفرق..... ٣٤٠/٢
- النذر هل يسلك به مسلك الواجب أو الجائز..... ٧١، ٦٤/٢
- النذر هل يسلك به مسلك واجب الشرع أو جائزه..... [٥٩٣]/٢٠ - ٤٣٠/٧
- النذر هل يسلك في أدائه مسلك الواجب أو مسلك المندوب..... ١٠٤/٢
- النذر هل يسلك في أدائه مسلك الواجب أو مسلك المندوب والجائز..... ٧٧/٢
- النذر يسلك به مسلك أقل واجب الشرع أم أقل ما يتقرب به..... (٥٩٣)/٢٠
- النذر يسلك به مسلك جائز الشرع..... ٥٩٥/٢٠
- النذر يسلك به مسلك واجب الشرع..... ٥٩٥/٢٠
- النذر يسلك به مسلك واجب الشرع أو مسلك جائزه..... ٦٠٩، ٦٠٢، (٥٩٣)/٢٠
- النزاع أمر يتحاهاه الشرع..... (٣٨٥)/١٨
- نزل الإمام الأعظم في مال بيت المال منزلة والي اليتيم..... (٣٧٧)/٢٦
- نزل الشرع بلسان الجمهور..... ٤١/٥
- النساء شقائق الرجال في الأحكام إلا ما خص..... ٢٩٢/١٨
- النساء كالرجال في أهلية الشهادة..... (٣٠٧)/٢٥
- النساء لا يرثن أكثر من الثلثين..... [٣٠٥]/٢٤
- النساء من الأولاد لا يرثن أكثر من الثلثين..... ٣٠٥/٢٤
- النساء يقصد فيهن الستر..... (٢٩١)/١٨
- النسب أقوى من الرضاع..... ٤٤٩/١٣
- النسب إنما يحتاط لإثباته..... (٦٧٣)/٢٣
- النسب تتبع بعض أحكامه..... ٦٩١/٢٣ - ٤٧٤/١
- النسب لا يتبع بعض..... ٦٩٤، ٦٩٣، ٦٩٢، [٦٩١]/٢٣
- النسب لا يتبع بعض بحال..... (٦٩١)/٢٣
- النسب لا يتجزأ..... ٦٩٤، (٦٩١)/٢٣
- النسب لا يتجزأ بحال..... (٦٩١)/٢٣
- النسب لا يثبت بالظن..... ٦٩١/٢٣
- النسب لا يقبل الاشتراك..... (٦٩١)/٢٣

- النسب لا يتنفي إلا بأقوى الأدلة ٦٧٤/٢٣
- النسب يثبت بالتسامح ٦٧٤/٢٣
- النسب يثبت مع الشبهة ٢٤٢/٩
- النسب يحتاط في إثباته ٢٣/ [٦٧٣] ، ٦٧٤ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٤ ، ٦٩٢ - ٢٤/ ٢٠٠ ، ٢٠٠
- النسب يحتاط لإثباته ٦٨٨ ، ٦٨١ ، ٦٧٨/٢٣
- النسب يحتاط لإثباته ولا يحتاط لنفيه ٦٨٠/٢٣
- النسب يحتاط له ٦٨١ ، ٦٨٠/٢٣ - ١٨٣/٩
- النسب يحتال لإثباته مهما أمكن ٦٧٣/٢٣
- النسب يغلب فيه الإثبات ٦٧٣/٢٣
- نسخ الأحكام مجمع عليه ٢٧٢ ، ٢٦٩/٣
- النسخ إنما يقع في بعض الأحكام الفرعية ٢٨٣/٣
- النسخ إنما يكون في الأمر والنهي ٧٧٠ ، ٧٦٢/٣٣
- النسخ بالقياس غير جائز ٧٨٣/٣٣
- النسخ بالقياس لا يجوز ٧٨١/٣٣
- النسخ بالقياس لا يصح ٧٨٢/٣٣
- النسخ بلا بدل جائز عقلا واقع سمعا ٦٧٠ ، ٦٦٨/٣٣
- النسخ بيان انتهاء حكم شرعي بخطاب شرعي متراخ عنه ٢٨٢/٢٧
- النسخ جائز عقلا ٦٧١/٣٣
- النسخ جائز عقلا ممتنع سمعا ٦٧٠ ، ٦٦٨/٣٣
- النسخ جائز عقلا واقع سمعا ٧٧٠ ، ٧٦٩/٣٣
- النسخ جائز عقلا واقع شرعا ٦٩٥ ، (٦٦٧)/٣٣
- النسخ جائز عقلا وقد قام دليله شرعا (٦٦٧)/٣٣
- النسخ جائز عقلا وواقع سمعا ٦٨٩ ، [٦٦٧]/٣٣
- النسخ جائز عقلا وواقع شرعا ٧٢٩/٣٣
- النسخ جائز واقع عند كل المسلمين (٦٦٧)/٣٣
- النسخ جائز وواقع (٦٦٧)/٣٣
- نسخ جزء العبادة أو شرطها ليس نسخا لجميعها [٧٤٥]/٣٣ - ٦٨٨/٢٧
- نسخ جزء العبادة المتصل بشرطها ليس بنسخ لجمليتها ٧٤٥/٣٣
- نسخ الجزء لا يقتضي نسخ الكل ٧٤٩/٣٣
- نسخ حكم الأصل لا يبقى معه حكم الفرع ٤٢٨/٢
- نسخ حكم الأصل يقتضي نسخ العلة ١٧١/٢٩

- النسخ خلاف الأصل ٣٣/ (٦٧٧)
- النسخ رفع أو بيان ٩/ ٤٦٤ - ٣٣/ ٧١٢
- النسخ رفع وإبطال ٣٣/ ٦٨٤
- نسخ السنة بالسنة جائز ٣٣/ [٦٩٥] ، ٦٩٨ ، ٧٠٠
- نسخ السنة بالقرآن جائز ٣٣/ [٧١١]
- نسخ سنة من سنن العبادة لا يكون نسخا لتلك العبادة ٣٣/ (٧٤٥)
- نسخ القرآن بالخبر المتواتر لا يجوز ٣٣/ ٧٠١
- نسخ القرآن بالسنة جائز ٣٣/ ٧٠٧ ، ٧١٢
- نسخ القرآن بالسنة لا يجوز ٣٣/ ٧٠١
- نسخ القرآن بالقرآن جائز ٣٣/ [٦٨٩]
- نسخ الكتاب بالخبر المشهور جائز ٣٣/ ٧٠١
- نسخ الكتاب بالسنة جائز ٣٣/ [٧٠١]
- النسخ لا يثبت إلا بدليل ٣٣/ ٦٦٨ ، ٦٧٠ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، [٧٣٧] ، ٧٤٠ ، ٧٤١
- النسخ لا يثبت بعد انقطاع الوحي ٣٣/ ٧٢٠
- النسخ لا يجوز ٣٣/ ٦٦٨ ، ٦٧٠
- النسخ لا يجوز بالقياس ٢٩/ ١٢٨ - ٣٣/ [٧٧٧]
- النسخ لا يجوز بقياس واجتهاد ٣٣/ ٧٧٨
- النسخ لا يقع إلا بدليل توقيفي ٣٣/ ٧٧٨
- النسخ لا يقع في الأخبار ٣٣/ (٧٦١)
- النسخ لا يكون إلا بدليل خطابي أو مقتضاه ٣٣/ (٧٣٧)
- النسخ لا يكون إلا بدليل منفصل عن المنسوخ ٣٣/ (٧٣٧)
- النسخ لا يكون إلا بنص شرعي ٢/ ٥٣٩
- النسخ لا يكون في الكليات ٣/ ٢٦٩ ، [٢٨٣] - ٣٣/ ٧٦٩ ، ٧٧٠
- نسخ ما يتوقف عليه صحة العبادة يكون نسخا لها ٣٣/ ٧٤٦
- نسخ الوجوب لا ينافي بقاء الجواز ٣٣/ ٧٩٠
- النسخ يعرف إما بأن ينص الشارع عليه وإما بالتاريخ ٣٣/ (٧١٩)
- النسخ يعرف بتنصيب الشارع عليه وبالتاريخ ٣٣/ [٧١٩] ، ٧٣٨ ، ٧٣٩
- النسيان إن كان مع مذكر ولا داعي إليه فلا يسقط الحكم لتقصيره أو لا مذكر مع داع فيسقط الحكم ١٢/ (٤٤٥)
- نسيان الراوي لا يمنع من قبول حديثه قبل نسيانه ٢٨/ ٣٨٣
- النسيان عذر في المحرمات وفي الأمور به لا يجعل عذرا ١٢/ (٤١٨)

- النسيان عذر في المنهيات دون المأمورات..... ١/٤٦٢ - ١٢/٤١٧]، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٥١، ٤٥٣، ٤٥٤ - ١٧/٢٨٧
- النسيان غير عفو فيمن فعل شيئاً من محظورات الإحرام ناسياً..... ١٢/٤٣٠
- النسيان لا يسقط ما وجب عمله من الفرائض..... ١٢/٤٣٤ - ١٧/٢٨٣
- النسيان لا يقطع التابع..... ١٧/٤٠٤
- النسيان لا يؤثر في إسقاط امثال المأمورات وإنما تأثيره في العفو عن المنهيات..... ١٢/٤١٧
- النسيان لا يؤثر في دفع الضمان..... ١٧/٢٨٤
- النسيان ليس عذراً في ترك المأمورات وهو عذر في المنهيات..... ١٢/٤١٧
- النسيان ليس عذراً في حقوق العباد..... ١٢/٤٤٦
- النسيان مرفوع الإثم..... ١٢/٤١١
- النسيان مرفوع الحكم..... ١٢/٤١١، ٤١٨، ٤٤٠، ٤٤٥، ٤٥١، ٥٠٨، ٤٥٢، ٥٩٦، ٤١١/٤١١
- النسيان معفو عنه..... ١٢/٤١١
- النسيان والسهو مسقط للإثم مطلقاً..... ١٧/٢٨٣
- النسيان يسقط المؤاخذه..... ١٢/٤١١
- النص إذا احتمل التأسيس والتأكيد وجب حمله على التأسيس..... ٣٢/١٨٩
- النص أقوى من الظاهر..... ٣٣/٥٨١
- نص إمامه في حقه كنص الشارع في حق المجتهد المستقل..... ٣٣/١١٠
- النص أولى من الظاهر..... ٣٣/٥٨١
- النص بصيغة الحصر لا يحتمل التأويل..... ٣١/٥٩٧
- النص الجلي لا يحتمل تأويلاً..... ٣١/٥٩٧]، ٦٠٦
- نص الحديث الصحيح مقدم على الظواهر ومقدم على القياس..... ٣٣/٢٦٤
- النص الخاص دلالة على صورته قطعية..... ٣٠/٥٢١
- النص الدال على المنع مقدم على الدال على الإباحة..... ٣٣/٤٢٩
- النص الدال على النهي يقدم على الدال على الأمر..... ٣٣/٤٨٧
- النص راجع على الظاهر..... ٣٣/٥٨١
- نص الشارع مقدم على العرف..... ٨/١٣٩
- النص طريق دال على عليية الوصف في الأصل..... ٢٩/٤٣٠
- النص العام إذا استنبط منه معنى يخصه يجوز..... ٣١/١٠٩
- النص العام يحمل على عمومته حتى يدل دليل على الخصوص..... ٣٠/٣٣٧
- النص على العلة من مسالك العلة..... ٢٩/٤٢٩
- النص قطعي الدلالة..... ٢/٤٤١

- النص لا يتطرق إليه التأويل..... ٣١/٥٩٧)
- النص مقدم على الظاهر..... ٣٣/٤٢٤، [٥٨١]، ٥٩٢، ٥٩٥، ٦٣٣
- النص مقدم على القياس..... ٣٣/٢٦٤
- النص المنسوخ لا يصح القياس عليه..... ٢٩/١٧١)
- النص يبطل كل تأويل..... ٣١/٥٩٧)
- النص يقدم على الظاهر..... ٢/٣٩٣
- النصاب في الزكاة لا يثبت بالقياس..... ٢٠/٩٣
- النصاب إن تنافيا من وجه دون وجه فيتوقف عن العمل بهما أو يتخير بينهما..... ٣٣/٢٥١
- نصب الأبدال بالرأي ممتنع..... ١٠/١٨٦ - ١٢/١٣٩
- نصب المقادير بالرأي لا يكون..... ١١/١٠٦)
- نصوص الإمام بالنسبة إلى مقلده كنصوص الشارع بالنسبة إلى المجتهدين..... ٣٣/١٠٣)
- نصوص الشارع مفهومة لمقاصده..... ٥/٩)
- النصوص لا تقتصر إلى النية بخلاف الكنايات..... ٦/١٢٥)
- النصوص يفسر بعضها بعضا..... ٢٧/٢٩٣)
- نصيب ما زاد على الاثنتين من البنات الثلثان فقط..... ٢٤/٣٠٦
- النظر إلى الظاهر أو إلى ما في نفس الأمر..... ٦/٢٩٩، ٣٠٣
- النظر إلى مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعا..... ٣٠/١٦٤
- النظر إلى المقصود أو إلى الموجود..... ١٧/٤٦
- النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعا..... ٣/٤٩٧ - ٤/٤٣٧، ٥٠٧، ٥٦١ - ٥/٣٧٠، ٣٧٢، [٤٢٥]، ٥٤٦، ٥٤٩ - ٨/١٧٠، ٥٥٢ - ١٧/٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٢ - ٢٦/٢٣ - ٣٠/٩٤، ٩١/٣١ - ٥١
- النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعا كانت الأفعال موافقة أو مخالفة..... ٥/٤٢٧
- النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعا..... ٤/٥٤٤
- نظير الباطل باطل..... ٨/٣٥٨
- النعم المبسوطة في الأرض لتمتع العباد فهم منها القصد إلى التمتع بها لكن بقيد الشكر..... ٥/١١٥)
- النعمة بقدر النعمة..... ١٤/٣٧١)، ٣٧٢
- النعمة بقدر النعمة أو النعمة بقدر النعمة..... ٢/٣٤
- النعمة لا تناط بالمحظور..... ١٢/٢٧٩)
- نعمة الملك لا تنال بالمحظور..... ١٢/٢٨٠
- النفاس أخو الحيض..... ١٩/٣٢٦)
- النفاس بمنزلة الحيض في أحكامه..... ١٩/٣٢٥)

- النفاس كالحيض فيما يتعلق به من أحكام.....[٣٢٥]/١٩
- النفع العام مقدم على الضرر الخاص٥١٤/٧
- النفع المتعدي أفضل من القاصر٣٧٢/٣ ، ٤٦٧ ، ٤٧١ - ٤٩١/٤ ، ١٩٣ ، [٢١١] - ١٥٤/١١ ، ٢١٨ ، ٢١٦ ، ١٥٩
- النفع المتعدي خير من القاصر١٩٧/٤
- النفع المتعدي مقدم على القاصر١٩٨/٤
- النفقة بحسب الكفاية المعتادة٢٣/٢٣ (٦٥٣)
- النفقة تجب بطريق الكفاية٢٣/٢٣ ٦٦٠
- النفقة تجب على الشخص للأقارب بقدر ما يرث٢٣/٢٣ ٦٤١
- النفقة تجب على كل وراث لمورثه٢٣/٢٣ ٦٤١
- النفقة تجب على من له المنفعة١٤/١٧٠
- النفقة تختلف بحسب اليسار والإعسار١٣/٥٧٤
- النفقة جزاء الاحتباس١٤/٣٧١
- نفقة الزوجة على مقدار الكفاية٢٣/٢٣ (٦٥٣)
- نفقة الزوجة مقدرة بالكفاية٢٣/٢٣ [٦٥٣]
- النفقة على الأقارب بحسب الميراث٢٣/٢٣ (٦٣٥)
- النفقة على الأقارب تختلف مقدارا وصفة بحسب عرف كل بلد ووضعه٨/٢٥٨
- النفقة على قدر الملك١٤/١٧٥
- النفقة في حق القريب باعتبار الحاجة والكفاية٢٣/٢٣ (٦٤٣)
- نفقة القريب تجب على سبيل المواساة٢٣/٢٣ (٦٤٧)
- نفقة القريب تسقط بمضي الزمان٢٣/٢٣ ٦٤٧ ، ٦٤٤
- نفقة القريب على الكفاية٢٣/٢٣ (٦٤٣) ، ٦٤٦
- نفقة القريب لا تجب مع الإعسار٢٣/٢٣ ٦٤٧ ، ٦٤٤
- نفقة القريب مبناه على الكفاية٢٣/٢٣ [٦٤٣] ، ٦٤٧
- نفقة القريب محض مواساة٢٣/٢٣ (٦٤٧)
- نفقة القريب مواساة٢٣/٢٣ ٦٥١ ، [٦٤٧] ، ٦٤٤
- النفقة ليست مقدرة بمقدار مخصوص وإنما ذلك بحسب الكفاية٢٣/٦٥٤
- النفقة مرتبة على الملك١٤/١٧٠
- النفقة المفروضة قضاء أو رضا لا تسقط إلا بالأداء أو الإبراء١/٣٤٨
- النفقة مقابلة بالإرث٢٣/٢٣ ٦٤١
- نفقة الملك على المالك١٤/١٦٩

- النفقة من حقوق الملك..... (١٦٩)/١٤
- نفقة النكاح إنما تجب بسبب الاحتباس المستحق بعد النكاح..... ٦٦٣/٢٣
- النفل أخف من الفرض..... (٣٥٧)/١٧
- النفل أوسع بابا من الفرض..... ٣٦٣/١٧
- النفل أوسع من الفرض..... ٣٧٥، ٣٧١، ٣٦٨، ٣٦٧، ٣٦٣، [٣٥٧]/١٧ - ٦١/٢ - ٤٧٤/١..... ٣٨٥، ٣٧٨
- النفل تابع للفرض..... ٣٧٠/١٧
- النفل لا يتأدى به الفرض..... ٣٩٠/١٧
- النفل لا يسقط به الفرض..... (٣٨٤)/١٧
- النفل لا يقتضي واجبا..... ٣٨٨، ٣٨٤/١٧ - ٣١/١٢
- النفل لا يقوم مقام الفرض..... ٣٩١، ٣٢٣/١٧، ٣٢٨، ٣٥٠، ٣٦٦، ٣٦٨، [٣٨٣]، ٣٩١
- النفل لا يقوم مقام الفرض ولا يسقط به..... ٣٩٠/١٧
- النفل لا ينقلب واجبا..... ١٩٣/١٧ - ٣٣/١٢
- النفل متسامح فيه..... ٣٦٣/١٧
- النفل والفرض لا يختلفان في باب الطهارة..... ٤٦٦/٢
- النفل يتأدى بنية الفرض..... ٣٨٥، ٣٢٨، ٣٢٣/١٧
- النفل يتبع الفرض..... (٣٦٦)/١٧
- نفوذ البيع يعتمد تمام الرضا..... (١٧)/٢١
- نفوذ التصرف منوط بالإذن الشرعي..... ٢٨٨/٨
- النفوس لا تباح إلا بسبب شرعي..... ١٧٨، ١٧٦/١٣ - (٧)/٩
- النفوس محترمة فلا تباح بإباحة العبد..... (٨٩)/٢٦
- النفوس يحتاط لها ما لا يحتاط لغيرها..... ٨/٩
- نفي أحد النقيضين إثبات للآخر..... ٧٠/٢٧
- نفي أحد النقيضين يوجب ثبوت الآخر..... ٤٨٨/٣٢
- نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم..... ١٧٧/٢٧
- نفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم بخلاف العكس..... (١٦٧)/٢٧
- النفي إذا دخل على المنفي صار إثباتا..... (٤٨١)/٣٢
- نفي الأعم يستلزم نفي الأخص..... ٢٨٢/٣١
- نفي الأعم يستلزم نفي الأخص من غير عكس..... ١٧٦/٢٧ - ٥٥٠/١
- نفي الأمر لا يستلزم ثبوت النهي..... ٣٧٤، ٣٤١، ٣٣٨، [٣٣٧]/٣١
- نفي الأمر لا يستلزم نهي..... ٣٤٠/٣١

- نفي الأمر لا يعني استلزام النهي ٣٤١/٣١
- النفي إنما يتوجه إلى القيد إذا صلح أن يكون القيد قيداً للمثبت ٤٥٨/٣١
- نفي الجناح دليل الإباحة ٤٨٠/٢٧ ، ٤٨٣ ، [٤٩٣]
- نفي الجناح من صيغ المباح (٤٩٣)/٢٧
- نفي الحرج ٤٣٤/٣٣ - ٣٦٣/١٩
- نفي الحل تحريم صريح (٦٠٧)/٢٧
- نفي الحل دال على التحريم (٦٠٧)/٢٧
- نفي الحل صريح في التحريم ٣٤٤/٣١ - ٦١٢ ، [٦٠٧]/٢٧
- نفي الحل ليس بصريح في إفادة الحرمة ٦٠٧/٢٧
- نفي الحل يرادف معنى التحريم (٦٠٧)/٢٧
- نفي العلم لا يفيد نفي المعلوم ٢٥٧/٢٧
- نفي القبول نفي للصحة إلا بدليل ٥٦٩/٩
- نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم ١٤٦/٢٧
- نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم من غير عكس ٥٥٠/١ - ١٣٣/٢٧ ، ١٣٦ ، [١٣٩] ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٦٧
- نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم من غير عكس ١٢٥/٢٧
- نفي الماهية يستدعي نفي كل فرد من أفرادها ٢٧١ ، ٢٦٨/٣٠ - (٥٥)/٢٧
- نفي الماهية يستلزم نفي كل جزئياتها ٢٨٥/٣١
- نفي الماهية يقتضي نفي جميع أفرادها (٥٥)/٢٧
- نفي المساواة بين الشيئين أو الأشياء يقتضي العموم (٤٩٧)/٣٠
- نفي المساواة بين شيئين لا يقتضي العموم ٤٩٧/٣٠
- نفي المساواة بين شيئين يقتضي العموم [٤٩٧]/٣٠
- نفي المساواة بين الشيئين يقتضي نفي الاستواء في جميع الأمور (٤٩٧)/٣٠
- نفي مساواة الشيء للشيء يفيد نفي اشتراكهما في كل صفاتهما (٤٩٧)/٣٠
- نفي المساواة يقتضي العموم ٥٠٧/٣٠
- نفي المطلق نفي لكل أفراد وقوده ٤٥٤ ، ٤٥٣/٣١
- نفي المطلق نفي للمقيد ٤٥٤/٣١
- نفي المطلق ورفع نفي المقيد ٤٥٣/٣١
- النفي المطلق يدخل فيه جزء الماهية (٥٥)/٢٧
- نفي المطلق يستلزم نفي المقيد ٤٥٨ ، [٤٤٩]/٣١ - ١٦٨/٢٧
- نفي المطلق يشمل نفي المقيد ٤٥٥/٣١

- نفي المطلق يوجب نفي كل فرد..... ٣١/ (٤٤٩)
- نفي المقيد بقيد الوحدة أو العدد لا يستلزم نفي المطلق..... ٣١/ ٤٥٨
- نفي المقيد لا يستلزم نفي المطلق..... ٣١/ ٤٤٩ ، ٤٥١
- نفي النفي إثبات..... ٣٢/ [٤٨١] ، ٤٨٤ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٩٠ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤
- نفي النفي ثبوت..... ٣٢/ ٤٩١
- النفي والإثبات لا يجتمعان ولا يرتفعان..... ٣٢/ ٤٨٢
- النفي يخرج النكرة من حيز الإبهام إلى حيز العموم..... ٣٠/ (٢٦٧)
- النفيان يحصل من اجتماعهما إثبات..... ٣٢/ (٤٨١)
- النفيان يحصل منهما الإثبات..... ٣٢/ ٤٩٢
- نقائص التسك تجبر بالدم..... ٢٠/ ٤٠٩
- النقص بالبدل يثبت الخيار في العقود..... ١٦/ [٢٩٣] ، ٢٩٩ ، ٣٠٠
- نقص الشخص عن ولاية نفسه يمنع من انعقاد ولايته على غيره..... ١٨/ (٢٣١)
- النقص المشكوك فيه كالمحقق..... ٧/ (١٣)
- النقص من العبادة نسخ للساقط ولا يكون نسخا للجميع..... ٣٣/ (٧٤٥)
- النقص اليسير كالعدم..... ٧/ ٢٤٠
- النقص اليسير لا حكم له..... ١٣/ ٥٣٧
- النقص يقتضي الخيار..... ١٦/ (٢٩٣)
- النقصان بفوات الوصف أو الجزء مضمون على الغاصب..... ٢٣/ (٢٧١)
- النقصان لا يمنع الرجوع في الهبة..... ٢٢/ ٣٤٩
- النقصان من العبادة نسخ للباقي..... ٣٣/ ٧٤٦
- النقصان والزيادة في شيء لا يبدل أصله..... ١٦/ ٢٩٣
- نقض الاجتهاد بالاجتهاد ممتنع..... ٨/ (٣٩٦)
- النقض أولى من الإجازة..... ١٦/ (٤٤٥) ، ٤٥٣
- نقض بعض الأفراد المعاهدة لا ينفذ أثره في حق الآخرين الذين لم يرضوا بهذا النقض ولم يشاركوا فيه..... ٢٦/ (٥٢٩)
- النقض قادح في العلة المستتبطة دون المنصوصة..... ٢٩/ ٥٤٠
- النقض يبطل المنصوصة دون المستتبطة..... ٢٩/ ٥٤٠
- النقض يرد على الإجازة والإجازة لا ترد على النقض..... ١٦/ (٤٤٥) ، ٤٥١
- النقض يفسد العلة..... ٢٩/ [٥٣٩]
- نقل الإجماع على مثال نقل السنة..... ٢٩/ ١٠ ، [٣٩] ، ٤٧ ، ٥٠
- نقل الإجماع قد يكون بالتواتر وقد يكون بالشهرة وقد يكون بخبر الواحد..... ٢٩/ (٣٩)

- النقل أولى من الاشتراك ٥٥٧ ، [٥٤٩]/٣٣ - ٦٥٦/٣١
- نقل الحديث بالمعنى جائز ٥٢٢/١٠
- النقل خلاف الأصل [٦٥٥]/٣١
- النقل الصحيح لا يخالف العقل الصريح (٥١٥)/٥
- النقل العرفي مقدم على اللغة ١١٥/٨
- النقل على خلاف الأصل (٦٥٥)/٣١
- النقل المتواتر محصل للعلم القطعي (٢٤٧)/٢٨
- النقل مقدم على الاشتراك (٥٤٩)/٣٣
- النقل والإضمار والتخصيص أولى من الاشتراك ٥٤٩/٣٣
- النقود تتعين بالتعيين في الأمانات ٣١١/١٦
- النقود تتعين بالتعيين في العقود ٣١٠/١٦
- النقود لا تتعين بالتعيين ٣٢١ ، ٣٢٠/١٦
- النقود لا تتعين بالتعيين في عقود المعاوضات ٣٢١/١٦
- النقود لا تتعين في العقود بالتعيين (٣٠٩)/١٦
- النقود لا تتعين في عقود المعاوضات (٣٠٩)/١٦
- النقود لا تتعين في العقود والفسوخ ٣٢١/١٦
- النقود هل تتعين بالتعيين في العقد أم لا (٣١٠)/١٦
- النقيصة لا تجبر بفضيلة ٦١ ، ٦٠ ، [٥٧]/١١ - ٣٦٠/٣
- النقيصة لا تجبرها الفضيلة (٥٧)/١١
- نقيض كل شيء رفعه ٦٣/٢٧
- نقيض كل لازم يستدل به على نقيض ملزومه (١٣٣)/٢٧
- نقيض الملزوم لازم لنقيض اللازم ١٣٨ ، (١٣٣)/٢٧
- النقيضان إذا صدق أحدهما كذب الآخر ٧٠ ، ٦٣/٢٧
- النقيضان لا يجتمعان ٦٣/٢٧
- النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان ١٤٣ ، ٢١/٢٧ ، (٦٩)
- النقيضان لا يصدقان (٦٩)/٢٧
- النقيضان لا يمكن العمل بهما ولا الترك لهما ٦٣/٢٧
- النكاح إذا لم يعتبر كان بمنزلة العدم ٢٧٣/١١ - ٥١٥/١
- نكاح الشبهة في المحرمات كالنكاح الصحيح ٤١٢/٢٣
- النكاح الصحيح الذي سمي منه ما لا يصلح مهرا يجب فيه مهر المثل ٣٩١/٢٣
- النكاح طريقه المكارمة (٢٩٧)/٢٣

- النكاح عقد معاوضة ٢٩٨/٢٣
- النكاح الفاسد إنما يجب فيه مهر المثل والعدة بالوطء لا بمجرد العقد والخلوة ٢٣/(٤٢١)
- النكاح الفاسد بعد الدخول يجب فيه مهر المثل ٢٣/(٤٢١)
- النكاح الفاسد يلحق بالصحيح في حكم النسب ٢٣/٦٨٤
- نكاح الكفار صحيح وإن صدر من قاضيه ٢٣/(٤٣٥)
- نكاح الكفار محكوم بصحته وإن صدر من قاضيه ٢٣/(٤٣٥)
- النكاح لا يجوز إضافته إلى وقت مستقبل ١٦/١٠٨
- النكاح لا يجوز وقفه على شرط ٢٣/(٣٣٥)
- النكاح لا يحتمل التعليق ٢٣/٣٤١
- النكاح لا يحتمل التعليق بالشرط ٢٣/(٣٣٥)، ٣٤٠
- النكاح لا يصح إلا من جازئ التصرف ٢٣/٣٤٨، ٣٤٧
- النكاح لا يصح تعليقه على شرط مستقبل ٢٣/(٣٣٥)
- النكاح لا يقبل التعليق ٢٣/(٣٣٥)، ٣٤٠
- النكاح مبناه على الاحتياط والتعبد أكثر من غيره ٢/٥٠٢ - ٢٣/(٢٩١)
- النكاح مبناه على المساهلة والمسامحة ٢٣/(٢٩٧)
- النكاح مبني على التوسع ١٦/٦١٤
- النكاح مبني على المسامحة والمساهلة ٢٣/٣٠١
- النكاح مبني على المكارمة ٢٣/[٢٩٧]، ٣٠١، ٣٠٢
- نكاح المحارم له حكم البطلان فيما بين الكفار ٢٣/٣٧٠
- النكاح مما لا يبطل بالشروط الفاسدة بل يبطل الشرط ويصح هو ٢٣/(٣١٧)
- النكاح المؤقت لا يصح ٣/٦٤٩
- النكاح يحتاط له ٩/١٨٣
- النكاح يتعقد بكل لفظ يدل عليه ٢٣/(٣٠٣)
- النكاح يتعقد بما عده الناس نكاحاً بأي لغة ولفظ كان ٢٣/٣٠٦
- النكحة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى ٣٢/٢٧٤
- النكحة إذا أعيدت معرفة يراد بالثاني غير الأول ٣٢/٢٦٩
- النكحة إذا كانت في سياق الامتنان تعم ٣٠/(٢٧٧)، ٢٨٤، ٣٢٧
- النكحة إذا كررت كان الثاني غير الأول ٣٢/٢٧٤
- النكحة إذا وقعت في سياق النفي أو الشرط أفادت العموم ٣٠/٢٩١
- النكحة في حيز النفي تعم ٣٠/(٢٦٧)
- النكحة في سياق الإثبات لا تفيد العموم ٣٠/٢٨٠

- النكرة في سياق الامتنان تعم [٢٧٧]/٣٠ - ٤٣٨/٣٢
- النكرة في سياق الامتنان من صيغ العموم (٢٧٧)/٣٠
- النكرة في سياق الشرط تعم ٤٣٧/٣٢
- النكرة في سياق النفي أو ما في معناه تفيد العموم [٢٦٧]/٣٠
- النكرة في سياق النفي تدل على العموم ٤٣٧/٣٢
- النكرة في سياق النفي تدل على العموم بأصل الوضع ٦٦٢/٣١
- النكرة في سياق النفي تعم ٥٧/٢٧ - ٢٠٤/٣٠ ، ٢٧٥ ، ٢٧٧ ، ٢٨٦ ، ٤٩٨
- النكرة في سياق النفي تعم كل الأفراد (٢٦٧)/٣٠
- النكرة في سياق النفي عامة لا مطلقة (٢٦٧)/٣٠
- النكرة في سياق النفي للعموم (٢٦٧)/٣٠
- النكرة في سياق النفي وما في معناه كالشرط تفيد العموم ٢٧٦/٣٠
- النكرة في سياق النفي وهي من صيغ العموم ٥٧/٢٧
- النكرة الواقعة في سياق الامتنان مع الإثبات تعم (٢٧٧)/٣٠
- النكرة والمعرفة إذا أعيدتا معرفة كانتا عين الأولى وإذا أعيدتا نكرة كانتا غير الأولى [٢٦٩]/٣٢
- النكول عن اليمين حجة للمدعي على المدعى عليه ٣٣٩/٢
- نكول المطلوب عن اليمين للطالب حجة للطالب ٣٣٩/٢
- النكول مع اليمين المردودة كالإقرار أو كالبينة (٤١٥)/٢٥
- نماء الأعيان يستحق بقدر الملك ٦٦٤/١٣
- نماء الشيء وكسبه تابع له ٤٤١/١١
- النماء المتصل تبع للمبيع ٢٥٣/٢١
- النماء المتولد من العين حكمه حكم الجزء والمتولد من الكسب بخلافه على الصحيح ١٠٢/١٢
- نماء الملك لملكه ٦٤/١٤
- النماء يتبع الأصل ٣٨/١٢
- نهاية الشيء مقطعه ٩٩/١١
- النهي أكد من الأمر ٤٨٨/٣٣
- النهي إذا كان لأمر خارج فإنه لا يدل على الفساد وإذا كان لأمر في ذات المنهي عنه دل على الفساد ٤٢٧/٢
- النهي إذا ورد بعد الوجوب فهو للامتناع (٣٩١)/٣١
- النهي إذا ورد على واجب شرعا وقد تفيد بغير واجب انصرف إلى غير الواجب ٤٥٨ ، [٤٠٩]/٣١
- النهي إسقاط وتخفيف بعد الأمر كما أن الأمر إذن بعد الحظر ٣٩٢/٣١
- النهي أشد من الأمر ٤٨٨/٣٣

- النهى بعد الأمر بمنزلة النهى ابتداء..... ٣١/ (٣٩١)
- النهى بعد الأمر لا يدل على التحريم..... ٢/ ٤٤٧
- النهى بعد الأمر يقتضي الحظر..... ٣١/ [٣٩١]
- النهى بعد الإيجاب إباحة للترك..... ٣١/ ٣٩٢
- النهى بعد الوجوب..... ٣١/ ٣٩٦
- النهى بعد الوجوب للكرهه..... ٢٧/ ٥٢٤
- النهى حقيقة في التحريم..... ٣١/ (٣٤٤)
- النهى عن الأسباب المفيدة للأحكام يقتضي فسادها..... ٣١/ (٣٧٣)
- النهى عن إظهار المنكر واجب بحسب القدرة..... ١٨/ (٣٧١)
- النهى عن السب لا يستلزم النهى عن المسبب..... ٤/ ٤٣٧، ٤٥٢
- النهى عن الشيء أمر بأحد أضداده..... ٣١/ (٤٠١)
- النهى عن الشيء أمر بأضداد المنهى عنه والأمر بالشيء نهى عن جميع أضداد المأمور به..... ٢/ ٤٢٣
- النهى عن الشيء أمر بضده..... ٢/ ٤٤٧ - ٣١/ ٢٥٨، [٤٠١]، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨ - ٣٢/ ١٧٤
- النهى عن شيء أمر بضده..... ٣١/ ٤٠٨
- النهى عن الشيء أمرًا بضده..... ٣١/ ٤٠٥
- النهى عن الشيء إن كان له أضداد يكون أمرًا بالأضداد كلها..... ٣١/ ٤٠٢
- النهى عن شيء بعد أمر به للتحريم..... ٣١/ (٣٩١)
- النهى عن الشيء بعد وجوبه يرفع طلبه فيثبت التخير..... ٣١/ ٣٩٢
- النهى عن الشيء لعينه يقتضي الفساد والنهى عنه لغيره لا يقتضيه..... ٣١/ ٣٧٤
- النهى عن الشيء ليس أمرًا بضده..... ٣١/ ٤٠٢، ٤٠٤
- النهى عن الشيء يستلزم الأمر بضده..... ٣١/ ٤٠٧
- النهى عن الشيء يقتضي الأمر بضده..... ٣١/ (٤٠١)
- النهى عن العبادات يقتضي فسادها وفي المعاملات لا يقتضيه..... ٣١/ ٣٧٤
- النهى عن الفعل أمر بضده..... ٣١/ (٤٠١)
- النهى عن الفعل رفع للأمر به..... ٣٣/ ٤٨٨
- النهى عن المقيد ينصرف إلى القيد لا إلى المقيد..... ٣١/ ٤٠٩
- النهى عن المنكر كله واجب بحسب الإمكان..... ٨/ ٥٢، ٥٥
- النهى في العبادات يقتضي الفساد..... ٣١/ ٣٨٧
- النهى لا يدل على الفساد..... ٣١/ ٣٧٤
- النهى لا يقتضي التكرار..... ٣١/ ٣٦٠
- النهى لدفع المفاسد والأمر لتحصيل المصالح..... ٥/ ٥٩

- النهى للتحريم ٣٦٠ ، ٣٥٢ ، ٣٤٩ ، ٣٤٧ ، ١٦٢/٣١
- النهى للتكرار ٣٥٢/٣١
- النهى مرجح على الأمر (٤٨٧)/٣٣
- النهى المطلق لا يقتضي التكرار ٣٦٦/٣١
- النهى المطلق للتحريم ٥٨١ ، ٣٧٥ ، ٣٧٤ ، [٣٤٣] ، ١٦٤/٣١
- النهى المطلق يقتضي التكرار ٣٦٦/٣١
- النهى المطلق يقتضي التكرار والتأييد ٣٧٥ ، [٣٥٩]/٣١
- النهى المطلق يقتضي الفور [٣٥١]/٣١
- النهى المعلق على شرط يقتضي التكرار ٦٧٥ ، ٦٧٢/٢٧
- النهى مقدم على الأمر ٤٩٣ ، ٤٩٢ ، ٤٩١ ، [٤٨٧] ، ٤٣٠/٣٣
- النهى نقض الأمر ٤٨٨/٣٣
- النهى هل يجعل المنهى عنه كالعدم أم لا ٢٧٢/١١
- النهى هل يقتضي الفساد ٣٠/٢٨
- النهى الوارد عقيب الوجوب يفيد التحريم (٣٩١)/٣١
- النهى يتناول الانتهاء في جميع الأوقات على الدوام والاتصال (٣٥٩)/٣١
- النهى يتوجه إلى القيد لا إلى المقيد ٤١١/٣١
- النهى يدل على فساد المنهى عنه (٣٧٣)/٣١
- النهى يعتمد المفسد كما أن الأوامر تعتمد المصالح (٣٤٧)/٣
- النهى يقتضي الانتهاء على الفور (٣٥١)/٣١
- النهى يقتضي بوضعه الدوام (٣٥٩)/٣١
- النهى يقتضي التحريم (٣٤٣)/٣١
- النهى يقتضي التحريم إلا لدليل صارف عنه ٥٩٥/٢٧
- النهى يقتضي الترك ٣٩٧/٣١
- النهى يقتضي التكرار ٣٦٧ ، ٢٠٨/٣١
- النهى يقتضي الدوام والتكرار لترك المنهى عنه (٣٥٩)/٣١
- النهى يقتضي الفساد ، (٣٧٣) ، ٣٤٤/٣١ - ٤٢/٢٨ - ١٧٥/٩ - ٢٣٩/٥ - ٤٤٦/٢ - ٥٣٣/١
- ٣٨٧ ، ٣٨٦ ، ٣٧٨
- النهى يقتضي الفساد مطلقا [٣٧٣]/٣١
- النهى يقتضي فساد المنهى عنه ٥٠/٢٥
- النهى يقتضي الفور ٣٥٧ ، ٣٥٦ ، ٣٥٥ ، ٣٥٤ ، ٣٤٤/٣١
- النهى يقتضي قبح المنهى عنه ٣٥٢/٣١

- النهي يقتضي الكف على الفور..... (٣٥١)/٣١
- النهي يقطع الأمر..... (٤٨٧)/٣٣ - ٣٩٧ ، ٣٩٢/٣١
- النهي ينفي المشروعية..... ٣٥٨/٧
- النهي يوجب الفور..... (٣٥١)/٣١
- نواذر الصور يعطى لها حكم غالبها..... (٤١٩)/٨
- نواذر الظنون لا يلتفت إليها في تقرير الأحكام الشرعية..... ٥٩٩/٣ - ٥٤٧/١
- النوافل أتباع الفرائض..... (٣٦٥)/١٧ - ١٦٦/٢
- النوافل تابعة للفرائض ٤٣٤/١١ ، ٤٤١ - ٣٠٧/١٧ ، ٣٢٣ ، ٣٢٧ ، ٣٥٠ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، [٣٦٥] ، ٣٦٩ ، ٣٨٠ - ٣٦٨/٢٠
- النوافل فرع الفرائض..... (٣٦٦)/١٧
- النوافل لا تجزئ عن الواجبات..... (٣٨٤)/١٧
- النوافل مبناها على المسامحة..... ٤٥٩/٧
- النوافل مكملات للفرائض..... ١١١/١٢
- النوافل المؤقتة تقضى..... (٣٩٣)/١٧
- النوافل المؤقتة هل تقضى أم لا..... [٣٩٣] ، ٢٤١/١٧
- النواهي تعتمد المفاصد..... ٥٣٠/٢٧
- نوط الأحكام الشرعية بمعان وأوصاف لا بأسماء وأشكال..... ٥٦٣/٢ - ٥٤٧/٥ - ٥٨٨/٢٧
- ٣٤٧/٢٩ ، ٣٥٢ - ١٨٣/٣٢ ، ١٨٤
- نوط التشريع بالضبط والتحديد..... ٥٦٣/٢
- النوم الثقيل يجب منه الوضوء على أي حال..... (٢١٩)/١٩
- النوم سبب لزوال التكاليف..... (٤٥٧)/١٢
- النوم عذر..... (٤٥٧)/١٢
- النوم لا يسقط أصل الوجوب وإنما يسقط وجوب العمل إلى حين القدرة..... (٤٥٧)/١٢
- النوم لا يمتد فلا يكون في وجوب القضاء عليه حرج وإذا كان كذلك فلا يسقط الوجوب.. ٤٦١/١٢
- النوم يمنع توجه خطاب الأداء ولكن لا يمنع الوجوب..... (٤٥٧)/١٢ ، ٤٦٥
- النوم ينافي العلم كالنسيان..... ٤٥٨/١٢
- النوم ينقض بكل حال..... ٢١٩/١٩
- النوم يوجب تأخير الأداء لا أصل الوجوب..... (٤٥٧)/١٢
- النيابة تجري في العبادة المالية عند العجز والمقدرة..... (١٢٠)/١٧
- النيابة تجري في العبادة المالية المحضة..... [١٢٠] ، ١١٣/١٧
- النيابة تدخل في الصوم..... ٢٠٥/٢٠

- النيابة تصح فيما لا تتعين فيه المباشرة ٥٢٩/١٣
- النيابة في الحج جائزة ٢٧١ ، ٢٥٧/٢٠
- النيابة في الصوم لا تصح (٢٠٥)/٢٠
- النيابة في المناسك معتبرة [٢٥٧]/٢٠
- النيابة لا تجري في الحدود ٥٣٠/١٣
- النيابة لا تدخل في النية ٥٠/٢٣
- النيات معتبرة في الأفعال والتصرفات ٤٧٦/٣
- النيات معتبرة في العقود ٢٨٠ ، ٢٧٩/١٥
- نية الأخص تستلزم نية الأعم بخلاف العكس ١٩٠/٢٧
- نية الأخص تستلزم نية الأعم دون العكس ١٩٠/٢٧
- نية الأخص تستلزم نية الأعم من غير عكس ١٨٢/٢٧
- النية إذا اعتضدت بأصل لا يضرها التردد [٢١٥] ، ٢٠٧ ، ٢٠٤ ، ٢٦ ، ٢٢/٦
- النية إذا لم تكن من محتملات اللفظ لا تعمل [١٣٥] ، ٩٢ ، ٥٦/٦
- نية الأصل ليست نية للبدل [١٦١] ، ١٥٦ ، ١٥٥ ، ١٩/٦
- نية الأعلى تتضمن نية ما دونه ٣٨٤/١
- نية الإنسان إنما تخصص فعله لا فعل غيره (٢٥٩)/٦
- النية إنما تعمل في الملفوظ ١٤٩ ، (١٣٥) ، ٢١/٦
- النية إنما تعمل مع لفظ محتمل (١٣٥)/٦
- النية إنما تؤثر إذا احتمل اللفظ المنوي ٥٠٨/٢٥
- النية بمجرد أنها لا تقوم مقام القول والعمل (١٤٧)/٦
- نية التابع نية متبوعه ٤٣٣/١١
- النية تتبع العلم ٤٨١/١ - ٢٢/٦ ، ٢٥ ، ١٠٩ ، ١١٣ ، [١٦٣] ، ١٦٤ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ - ٢٩٤/١٧ ، ٣٠٠
- النية تخصص العام ٢٨٦/٣٠
- النية تخصص العام وتقيد المطلق إذا صلح اللفظ لها ١٣٦ ، ٩٢ ، ٥٨ ، ٥٦/٦
- نية التخصيص فيما لا لفظ له باطلة ١٣٦/٦
- النية ترد إلى الأصل ولا تنقل عن الأصل ١٥١ ، ١٤٨ ، ١٠٣ ، ١٩/٦
- النية ترد إلى الأصل ولا تنقل عنه (١٥٥)/٦ - ٤٨١/١
- النية ترد الشيء إلى أصله ولا تنقل عن الأصل إلا مع الفعل [١٥٥]/٦
- النية تصير الإكراه كعدمه ٥٧٠/١٢
- نية التعدي المجردة بلا فعل ليست موجبة للضمان (٦٠٧)/١٤
- النية تعمل في المحتملات لا في الموضوعات (١٢٦)/٦

- نية التعيين غير معتبرة في الجنس الواحد..... ٢٤٣/٦
- نية التعيين في الجنس الواحد لغو..... ٢١/٦، [٢٤٣] - ٣٧٢/٩ - ٤٦٠/١٧
- نية التقرب شرط في الثواب..... ٣٨/٦
- نية التمييز غير معتبرة في الجنس الواحد..... ٢٤٣/٦
- النية شرط في الثواب لا في الخروج عن العهدة..... ٣٥/٦
- نية الفاجر شر من عمله..... ٧٢/٦، ١٥٠
- النية في الزمان المتقدم متحقة تقديراً..... ٢٥٢/٦
- النية في العبادات للتمييز والتقرب وفي غيرها للتمييز..... ١٠٣/٦
- النية في الكلام المحتمل صحيحة في القضاء..... ١٣٧/٦
- النية في اليمين تخصص اللفظ العام وتقصره على بعض أفراده..... ١٣٧، ٩٢، ٥٦/٦
- نية كل مصل نية نفسه لا يفسدها عليه أن يخالفها نية غيره وإن أمه..... ٤٧٠/١٩
- النية لا تتعلق إلا بفعل الناي..... ٢٥٩/٦
- النية لا تشترط لها نية أخرى..... ٢٦٧/٦
- النية لا تصح مع التردد..... ٢٢/٦، ٢٦، ١٨٠، [٢٠٣]، ٢١٥، ٢١٧ - ٥٣٥/٨ - ٢٩٤/١٧ - ٢٩٩، ٥٣٠/١٩ - ٣٠٠
- النية لا تضمن..... ٦٠٧/١٤
- النية لا تعتبر ما لم تتصل بالفعل..... ١٤٧/٦
- النية لا تقبل النيابة..... ٢٥٩/٦
- النية لا تعطف على ما قبلها..... ٢٥١/٦
- النية لا تعطف على ما مضى..... ٢٥١/٦
- النية لا تعطف على الماضي..... ٢٦٦، ٢٦٥، [٢٥١]، ٢١/٦
- النية لا تؤثر في العدد إذ لا يتضمنه اللفظ..... ١٣٦/٦
- النية لا تؤثر فيما هو خارج عن مدلول اللفظ..... ١٣٥/٦
- النية لها اعتبار في الديانة دون القضاء..... ٥٦٩/١٢ - (١٤٣)/٦
- النية ليست بشرط في رفع النجاسة..... ١٨١/١٩
- النية المترددة باطلة..... ٢٠٣/٦
- النية المتقدمة كالمقارنة..... ١٩٦/٦
- النية متى تجردت عن لفظ يدل عليها كانت باطلة..... ١٣٧/٦
- النية المجردة عن الفعل هل يعاقب عليها أم لا يعاقب..... ٦٠٨/١٤
- النية معتبرة في تعيين الفعل..... ٣٨٣/١
- النية من غير فعل لا توجب الضمان..... ٤٦٩/١ - ٣١٠/٦، ٣١٤ - ٣١٤/١٤ - [٦٠٧] - ٤٠٤/١٥

- نية المؤمن أبلغ من عمله (٧١)/٦
- نية المؤمن خير من عمله ١٥٠، ١٤٩، ٨٧، ٨٤، ٧٥، [٧١]، ٣٦، ٢٥، ١٩/٦
- نية المؤمن خير من عمله في بعض الأحيان (٧١)/٦
- نية المؤمن في الخيرات خير من عمله ٧٦، (٧١)/٦
- نية المؤمن في الشرور شر من عمله ٧٦، ٧٢/٦
- نية النفل لا تنوب عن نية الفرض (٣٨٣)/١٧
- الهبات لا تتم إلا بالقبض ١٧/١٠
- الهبة إذا شرط فيها عوض معلوم صارت بيعا (٢٨٦)/٢٢
- الهبة أسهل من البيع (٢٤٩)/٢٢
- الهبة أوسع بابا من البيع ٢٥٥، ٢٥٤، ٢٥٣، ٢٥٢، [٢٤٩]/٢٢
- الهبة بشرط ثواب معلوم بيع (٢٨٥)/٢٢
- الهبة بشرط العوض بمنزلة البيع [٢٨٥]، ٢٤٩/٢٢، ٢٥١
- الهبة بشرط العوض قبل التقابض تبرع وبعد التقابض بمنزلة البيع ٢٨٦/٢٢
- الهبة بشرط العوض لا توجب الملك إلا بالقبض ٢٨٦/٢٢
- الهبة بشرط العوض هبة ابتداء بيع انتهاء (٢٨٦)/٢٢
- الهبة بعوض مشروط مبايعة خارجة عن باب الهبة داخلة في باب البيع (٢٨٥)/٢٢
- الهبة تبرع محض ٣٣٧/٢٢
- الهبة تصح مع اقترانها بالشرط الفاسد ويلغو الشرط ٣٩٢/٢٢
- الهبة تقتضي قبض أمانة (٣٣٥)/٢٢
- الهبة تقتضي ملك الموهوب ٥٠٠/٢٢
- الهبة تلزم بالقول ٣٢٨/٢٢
- هبة الثواب حكمها حكم البيع (٢٨٥)/٢٢ - ٨/١٦
- هبة الدين تصح كما يصح رهنه [٢٦٥]/٢٢
- هبة الدين لغير المدين باطلة ٢٦٦/٢٢
- هبة الدين لغير من هو عليه لا يجوز ولمن هو عليه يجوز ٢٦٦/٢٢
- هبة الدين ممن عليه الدين بمنزلة الإبراء ٢٦٥/٢٢
- الهبة الصحيحة لا ضمان فيها (٣٣٥)/٢٢
- الهبة الفاسدة تفيد الملك بالقبض ٥٦/١٤
- الهبة في المرض بمنزلة الوصية ٤٧٤/١٢
- الهبة في مرض الموت في حكم الوصية ٣٦٧/٢٢
- الهبة في مرض الموت وصية [٣٦٣]/٢٢

- هبة الكلب المأذون في اتخاذه ككلب الصيد جائزة لأن..... ٦٣٠/١٦
- الهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة..... ٤٩٢/١٦ - ٢٤٩/٢٢، [٣٠٣]، ٣٠٦، ٣٥٩
- الهبة لا تتم إلا بالقبض..... ٤٤٠/١٦، ٦٥٤، ٦٦٦ - ٣٣٣/٢٢
- الهبة لا تصح مع الخطر..... ٣٠٣/٢٢، ٣١٣
- الهبة لا تقبل التعليق فلا يصح تعليقها على شرط مستقبل..... ٢٢/٢٩٣
- الهبة لا تلزم إلا بالقبض..... ٢٢/٣٢٧، ٣٣٣، ٣٣٤
- الهبة لا تلزم قبل إيصال القبض بها..... ٢٢/٣٢٧
- الهبة لا تلزم قبل القبض..... ٤٣٨/١٦ - ٢٢/٣٢٧
- الهبة لا تلزم ما لم تقبض..... ٢٢/٣٢٧
- الهبة لا تلزمه بمجرد القول..... ٣٣٣/٢٢
- الهبة لا تملك إلا بالقبض..... ٢٢/٣٢٧
- الهبة لا يتم الملك فيها إلا بالقبض..... ٦٧٤/١٦
- الهبة لا يجوز إضافتها إلى الزمان المستقبل..... ١٠٨/١٦
- الهبة للثواب بيع من البيوع..... ٢٢/٢٨٥
- هبة ما في الذمة غير صحيح..... ٢٦٥/٢٢
- الهبة ما لم تقبض فهي على ملك الواهب..... ٢٢/٣٢٧، ٣٣٣
- هبة المجهول والمعدوم باطلة..... ٢٢/٣١٣
- هبة المريض مرض الموت المخوف وصية..... ٢٢/٣٦٣
- هبة المشاع جائزة..... ٢٢/٣١٩، ٣٢٦
- هبة المشاع والصدقة به وإجارته ورهنه كل ذلك جائز..... ٤٤٤/٢٢
- هبة المشغول لا تجوز..... ٣٦/١٠، ٣٧
- الهبة المطلقة لا تقتضي ثوابا..... ٢٧٩/٢٢
- هبة المعدوم تقع باطلة..... ٢٢/٣١٣
- الهبة المقيدة بثواب مقدر بيع في جميع الأحكام..... ٢٢/٢٨٦
- الهبة من العقود التي لا تبطل بالشروط الفاسدة..... ٣٠٥/٢٢
- الهبة والصدقة سواء..... ٢٢/٢٣٧
- الهبة يظهر فيها عدم الضمان..... ٢٢/٣٣٥
- هدايا العمال تجعل في بيت المال..... ٢٦/٤٢٩
- هدايا العمال سحت تكامل..... ٢٦/٤٢٩
- هدنة البعض وسكوت الباقي هدنة في حق الكل..... ٥٣١، ٥٣٠/٢٦
- الهدي تابع للتحلل..... ٢٠/٣٨٧

- الهدى فى حكم الأضحىة..... (٣٩٥)/٢٠
- الهدى فى حكم الضحىة..... ٤٠١/٢٠
- الهدىة إذا كانت بسبب ألحققت به..... ٥٧٤/١٦
- هل إذا تبدلت النىة مع بقاء نفس اليد على حالها يتبدل (٣٠٩)/٦
- هل الاستثناء من الإثبات نفى ومن النفى إثبات..... ٢٢٨/٢
- هل الأصل فى الناس الأمانة أو الخيانة..... (٤٩)/٧
- هل الأصل فىه الضمان أم الأمانة..... ٤٠٦/١٤
- هل الاعتبار بالإقرار للوارث بكونه وارثا حال الإقرار أو حال الموت ٤٤٥/٨
- هل الاعتبار بالتكافؤ فى القصاص بحالة الجرح أو بحالة الزهوق..... ٤٤٥/٨
- هل الاعتبار بالثلث الذى يتصرف فىه المريض بحال الوصىة أو حال الموت..... ٤٤٥/٨
- هل الاعتبار بألفاظ العقود أو بمعانيها..... (٨)/١٦
- هل الاعتبار باليسار والإعسار بوقت الأداء أو بوقت الوجوب..... (٥٧٣)/١٣
- هل الاعتبار بحال التعليق أو بحال وجود الصفة..... (١٣٩)/١٦
- هل الاعتبار بحال التوكيل أو بحال إنشاء التصرف..... ٤٤٥/٨
- هل الاعتبار بطلاق السنة والبدعة بحال الوقوع أو بحال التعليق..... ٤٤٥/٨
- هل الاعتبار فى تعجيل الزكاة بحال الحول أو حال التعجيل..... ٤٤٥/٨
- هل الاعتبار فى الصلاة المقضىة بحال الأداء أو بحال القضاء..... ٤٤٥/٨
- هل الاعتبار فى الكفارات بحال الوجوب أو بأغلظ الأحوال..... ٩٤/١٨
- هل الاعتبار فى الكفارات بحال الوجوب أو بحال الفعل..... ٦٤/١٧
- هل الاعتبار فى الكفارة المرتبة بحال الوجوب أو بحال الأداء..... ٤٤٥/٨
- هل الإكراه يبطل العقد..... ١٠٢ ، ١٠١/٢
- هل الأولى امتثال الأمر أو سلوك الأدب..... ٤٧٥/١
- هل الأولى تعجيل العبادة وإن وقع فىها خلل أو نقص أو تأخيرها لتقع خالية من هذا الخلل ١٥٣/١١ ،
١٥٩ ، ١٦٣ - ١٧٣/١٧ ، [١٨٧]
- هل الأولى تعجيل العبادة وإن وقع فىها نقص أو خلل أو تأخيرها لتقع خالية من هذا الخلل ١٧٤/١٧
- هل البناء على فعل الغير جائز..... [٩١]/١١
- هل بيت المال وارث أو إنما يصرف المال إلیه لأنه مال ضائع..... (٢٢٥)/٢٤
- هل تتعدى الرخصة محلها..... ٢١٥/١٥ - ٤١٦ ، [٣٧٣] ، ٢٩٤/٧ - ٤٣٠/١
- هل تثبت يد الضمان مع ثبوت يد المالك..... ٤٦١ ، ٤٥٨/١٤

- هل تجب الزكاة في العين أو في الذمة ٢٠/ (١٢٥)
- هل تراعى الطوارئ: ١/ ٤٦١ - ٨/ ٤٥٥ ، [٥٤٩] - ١١/ ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٣٩٤
- هل تراعى الطوارئ البعيدة أم لا ٨/ (٥٤٩)
- هل الترك فعل يوجب الضمان أو لا ١/ ٤٦٨ - ١٤/ [٣٢٣]
- هل تسقط الكفارة بالشبهة ٩/ ٢٢٢ ، ٢٢٨ ، ٢٤٢ - ١٨/ [٨٥]
- هل تصح ولاية الفاسق أم لا ١٨/ [١٨٩]
- هل تعتبر الصور الخالية من المعنى ١٠/ (١٠٧)
- هل تعطى نواذر الصور حكم نفسها أو حكم غالبها ٨/ ٤٢١
- هل جزاء الإحسان إلا الإحسان ١/ ٤١٣
- هل الجمعة فرض يومها أو بدل من الظهر ١٩/ (٣٩٣)
- هل الجهل يعذر به صاحبه أم لا ١٢/ (٤٨٣)
- هل الحرام يحرم الحلال ٢/ ٩٥
- هل الحياة المستعارة كالعدم ١٢/ [٦١١]
- هل الدوام كالابتداء ١/ ٣٧٥ - ٨/ (٤٩١) - ١٥/ ٤٢٥
- هل الرخص تناط بالمعاصي ٢/ ٧٧ ، ٩٧
- هل الزكاة عبادة أم حق واجب للمساكين ٢٠/ (٢١)
- هل الشخص الواحد يتولى طرفي العقد ١/ ٤٨٩ - ٦/ ٣١١
- هل الشروع في النافلة يوجب إتمامها ٢/ ١٠٢
- هل الشفعة بين الشركاء على عدد الرؤوس أم على مقادير الأنصبة ١٣/ ٦٦٤
- هل الطهارة تتبع أو لا تتبع ١٩/ [١٩٩]
- هل العبرة بالحال أم بالمآل ١٧/ ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥
- هل العبرة بالحال أو بالمآل ١/ ٤٨٩ ، ٥٤٢ ، ٥٤٥ - ٢/ ٥٧ ، ٦٥ ، ٧٦ - ٦/ ٣٠٠ - ٨/ ٤٢٨ ، [٤٣٧] ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٥٤٦ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥٢ - ١٠/ ٣٣٤ ، ٣٣٧ - ١١/ ٨ ، ١٢ ، ١٤ ، ٢٠

٥٩/ ٢٦ -

- هل العبرة بالحال أو المآل ١/ ٥٠٧
- هل العبرة بالمقصود أو الموجود ١٦/ ١٢٠
- هل العبرة بصيغ العقود أو بمعانيها ١/ ٤٩١ - ٢/ ٦٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٩
- هل العبرة بوقت القضاء أم بوقت الأداء ١٣/ ٥٧٧

- هل العبرة في الكفارة بحال الأداء أم بحال الوجوب ٥٧٥/١٣
- هل العصيان ينافي الترخيص ٣٧٥/١
- هل العقد يبطل بالرد أم لا ٢٢٣، (٢٢١)/١٦
- هل الغالب كالمحقق ٤٤١/١
- هل فرض العين أفضل أو فرض الكفاية ٢٠٣، ٢٠٠/٤
- هل الفسخ يرفع العقد من أصله أو من حينه (٣٦٢)، ٢٥٢/١٦
- هل قبض أول كقبض آخر (٤٢٩)/١٦
- هل القدرة بالغير تعتبر قدرة أو لا (١٩٧)/٧
- هل الكفار مخاطبون بفروع الإسلام ٣٠٢/٣
- هل الكفار مكلفون بفروع الإسلام ٣٠٧/٣
- هل الكفار مكلفون بفروع الشريعة ٧٤٧/٢٧
- هل كل جزء من الصوم قائم بنفسه أو آخره مبني على أوله ١٩٠/٢٠
- هل كل مجتهد مصيب ٣٩٣/٢
- هل للمقتضى عموم ٤١٨/٢
- هل ما فسد من العقد يرد إلى صحيح نفسه أو إلى فاسد أصله (٤٧٦)/١٤
- هل ما قارب الشيء يعطى حكمه ٣٩٥/١١
- هل المتوقع كالواقع أم لا ٤٥٦/٨
- هل المرسل حجة (٣١٩)/٢٨
- هل المشرف على الزوال يعطى حكم الزائل (٣٩٣)/١١
- هل المعتبر في الضمان بيوم التلف أم لا ٥٢، [٧]/١٥
- هل المعتبر ما قصده الشخص أو ما في نفس الأمر (٢٩٩)/٦
- هل المعدوم شرعا كالمعدوم حسا ٣٧٥/١
- هل المغلب في اللعان الأيمان أو الشهادة ٥٨٠/٢٣
- هل المغمي عليه كالمجنون أو النائم (٤٦٥)/١٢
- هل ملحق العقد كهو أو حادث (٧٢)/١٥
- هل من خير بين شيئين يعد كأنه مالك لما حازه قبل اختياره (٥٧١)/١٠
- هل الموجود شرعا كالموجود حسا وتحقيقا أولا (٢٨١)/١١
- هل الموجود شرعا كالموجود حقيقة وحسا أولا ٢٨٤/١١

- هل النظر إلى حال التعلق أو حال وجود الصفة..... ٥٣٠/٩ ، ٥٣٢
- هل النظر إلى حال التعليق أو حال وجود الصفة..... ٤٣٨/٨ - ٣٣٤/١٠ ، ٣٣٧ - ١٦/١٣٩ [
- هل النظر إلى الظاهر أو إلى ما في نفس الأمر..... ١٤٢/٧ ، ١٤٥ ، ١٤٦ - ١٠/٥٣٧ ، ٥٤٠
- هل النظر إلى المقصود أو إلى الموجود..... ٢١/٦ ، [٢٩٩] - ١٤٢/٧ - ١٠/٥٣٧ ، ٥٤٠ -
١١٧/١٦ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٢٧ - ١٧/٤٠ ، ٢٩٤ ، ٢٩٩
- هل الواجب الاجتهاد أو الإصابة..... ٤٣٥/٢
- هل الواجب على الإنسان الاجتهاد أو الإصابة لما في نفس الأمر أو استفراغ الوسع المستلزم لهما
غالبًا..... ٨٠/٢
- هل يتعين الجزء الشائع..... ٨٠/٢
- هل يتعين الذي في الذمة..... ٨٠/٢
- هل يتوقف الملك في العقود القهرية على دفع الثمن أو يقع بدونه مضمونا في الذمة..... ١٦/٥٥٧ [
- هل يتولى الواحد طرفي العقد..... ٣١٠/٦
- هل يجب الأخذ بأخف القولين أم بأثقلهما..... ١٥٤/٣٠
- هل يجب الوفاء بالوعد شرعا أم لا..... ١٠/٣٧٥ (
- هل يجوز التصرف في المملوكات قبل قبضها..... ١٤٦٨/١ - ١٤/١٤١ [
- هل يجوز تعلق الحكم بتحقيق سببه دون شرطه..... ٥٢٩/٩ ، ٥٣٢
- هل يجوز تعليل الحكم الواحد بعلتين..... ٢٩/٣٦٣
- هل يجوز الجمع بين عقدتين مختلفي الحكم..... ١٦/٢٠٣ [
- هل يحتج بالقراءة الشاذة في الأحكام وتنزل منزلة الخبر..... ٢٨/١٧٧
- هل يحمل المطلق على المقيّد إذا دخل الإطلاق والتقييد على السبب..... ٢/٤١٨
- هل يراعى الاختلاف أم لا..... ٩/٢٦١
- هل يسقط فرض الكفاية بفعل الصبي..... ٤٣٦/١٧ ، ٤٤٠
- هل يسقط ما يتعلق بمعين بسقوط ذلك المعين..... ١٣/٣٢٩ (
- هل يشترط القبض في التسليط على التصرف..... ١٤/١٤١ (
- هل يضمن في العقد الفاسد بما سمي فيه أو قيمة المثل..... ١٦/٤١٠ (، ٤١٣
- هل يعتبر الترك بذاته فعلا تترتب عليه الأحكام أم لا..... ١٤/٣٢٥
- هل يعتبر الظاهر أو ما في نفس الأمر..... ٧٩/٧ - ١١٧/١٦ - ١٧/٤٤
- هل يعطى المال الذي يمكن الحصول عليه صفة الحاصل..... ٢/١٧٥

- هل يفسد الصحيح بالنية أم لا ٢٩٩/٦
- هل يقاس على الرخص (٢٨١)/٢٩
- هل يقبل الحديث المرسل أم لا [٣١٩]/٢٨
- هل يقتضي الأمر إجزاء الأمور به أم لا (٢٩)/٢٨
- هل يقدر واحد كائنين ٢٩٩/١٠
- هل يكره الإيثار بالقرب ٦٢/٢ - ٥٤٣/١
- هل يلزم إسقاط الشيء قبل وجوبه وبعد جريان سببه (٢٤٣)/١٣
- هل يلزم الوفاء بالوعد ٤٨٩/١ - ١٧/١٠ ، [٣٧٥] ، ٤٠٨ - ١٩٩/١٥ ، ٢٠١ ، ٢٨٠ - ٣٩٢ ، ٣٨٨/١٦ - ٥٦٨/١٣
- هل ينزل الاكتساب منزلة المال الحاضر ٤٣٨/٨ - ٧/١١ ، ٨ ، ١٠ ، [١٩] ، ٢٢ ، ٢٦
- هل ينظر إلى الحال أو إلى المآل (٤٣٧)/٨
- هل ينقل المخالط المغلوب لعين الذي خالطه أم لا ٤٧٦ ، (٤٧٥)/١١
- الهلاك إذا كان بأمر لا يمكن التحرز عنه لا يضمن (٢٣١)/٧
- هلاك المشتري في يد الوكيل كهلاكه في يد الموكل ٧٦/٢٣
- هلاك المعقود عليه يوجب بطلان العقد (٣٨٧)/١٥
- هلاك المقبوض في يد الوكيل كهلاكه في يد الموكل ٧٦/٢٣
- الهم بالفعل له حكم الفعل ٥٣٦ ، [٥٢٥]/٢٨
- الهم بالفعل يقوم مقام الفعل ٥٣٠/٢٨
- الهم ترجيح قصد الفعل وهو مرفوع ٥٢٥/٢٨
- الهم عفو في جانب المعصية معتبر في جهة الطاعة ٥٢٥/٢٨
- موجب الأيمان كلها من جهة اللفظ الوفاء ٥٦٨/٢٠
- هواء البقعة في حكم البقعة (٥٨٧)/١١
- هواء البيت كالبيت ٥٩٠/١١
- الهواء تابع للقرار ٤٤١ ، ٤٣٣/١١ - [٥٨٧] ، ٣٧٦/١٩ - ٣٤٠/٢٠
- هواء الشارع المشترك مشترك وهواء الدار المستأجرة مستأجر ٥٨٩/١١
- هواء الطلق طلق ٣٧٦/١٩
- الهواء في الأرض والبناء تابع لأصله (٥٨٨)/١١
- الهواء لا يفرد بالعقد [٥٩٥] ، ٥٨٨ ، ٥٨٧/١١

- الهواء لا يفرد بالعقد وإنما يتبع القرار..... ٥٩٢/١١
- الهواء لا يفرد بالعقد وإنما يتبع القرار كالحمل مع الأم..... ٥٩٦/١١
- هواء المحل حكمه حكم المحل..... ٥٨٨/١١
- هواء المسجد كقراره..... ٣٧٥/١٩
- هواء المسجد له حكم المسجد..... ٣٧٥/١٩ - ٥٩٢ ، ٥٨٨/١١
- هواء المسجد مسجد..... ٣٧٥/١٩
- الهواء ملك لصاحب القرار..... ٦٤/١٤ - ٥٩٢ ، ٥٨٨/١١
- هواء الموات موات..... ٣٧٦/١٩
- هواء الوقف وقف..... ٣٧٦/١٩
- الهيآت لا تجبر..... ٤٦٩/١٧ ، ٣٦٠/٣
- الهيئات لا تقضى بعد فواتها..... ٤٧٣ ، ٤٦٩/١٧
- الهيئات لا سجود للسهو فيها..... ٤٧٠ ، ٤٦٩/١٧
- الهيئة الاجتماعية قد تستلزم ما لا يستلزمه الأفراد..... ٤٥١/٩
- الواجب إجراء الفهم في الشريعة على وزان الاشتراك الجمهوري..... ٤٤٨/٣٢
- الواجب الاحتياط في الفروج..... ١٨٠/٩
- الواجب الأخذ بأوائل الأسماء..... ٣٥٦/٣٢
- الواجب إذا أشكل وجب الاحتياط..... ٢١٥/٩
- الواجب إذا قدر بشيء فعدل إلى ما فوقه فهل يجزئ..... ٣٦٧ ، ٣٦٤/٩
- الواجب إذا قدر بشيء فعدل إلى ما فوقه هل يجزئه..... ٨٥ ، ٨٣ ، [٦٩]/١٧ - ٥٨٤ ، ٥٨٣ ، ٥٨٢/٨
- الواجب إذا قدر بشيء فعدل عنه إلى ما فوقه فإن جمعهما نوع واحد أجزأ وإلا لم يجزئ..... ٦٩/١٧
- الواجب إذا لم يفعل في وقته المقدر وفعل بعده فإنه يكون قضاء..... ٤٢٤/٢
- الواجب إذا لم يمكن دفع جميع الظلم أن يدفع الممكن منه..... ٥١/٨
- الواجب استصحاب حكم النية دون حقيقتها..... ٣٢٨ ، ١٥٦/٧ - [١٨٧] ، ١٧٩ ، ٢٦ ، ٢٢/٦
- الواجب أفضل من المتدوب..... ٣٢١/١٧
- الواجب أن يعضد التأويل بدليل..... ٥٨٧/٣١
- الواجب انصراف المطلق إلى الكامل في الماهية..... ٥٦٣/١٠
- الواجب بالنذر كالواجب بالشرع..... ٥٨٧/٢٠
- الواجب بالنذر لا يزيد على الواجب بالشرع..... ٥٩٣/٢٠

- الواجب بالنذر هل يلحق الواجب بالشروع أو بالمندوب ٢٠/٥٩٣
- الواجب تصحيح تصرف العاقل على الوجه الذي باشره وقصده ١١/٣٦
- الواجب تولية الأمثل فالأمثل كيفما تيسر ١٨/١٧٥
- الواجب دفع شر الشرين إذا لم يندفعا جميعا ٧/٥١١
- الواجب الذي لا يتقدر إذا زاد فيه على القدر المجزئ هل يتصف الجميع بالوجوب ... ١٧/٨٣، ٨٤
- الواجب الذي لا يتقدر هل يتصف الجميع بالوجوب ١٧/٧٠
- الواجب رد العين ما دامت موجودة ١٣/٤٧٣
- الواجب شرعا لا يحتاج إلى القضاء ١٠/٤٦١ - ١٧/٤٨٤، ٤٨٨
- الواجب الضعيف المدرك هل يسقط عن المأمور به بالنسيان أو لا ١٢/٤٣٩
- الواجب على الإنسان أن يرجع إلى الصواب إذا بين له ٨/٥٦٧
- الواجب على الترتيب لا يجوز في حكم الشرع العدول عن بعضه إلى بعض ١٧/٢١٩
- الواجب على طريق الصلة يسقط بمضي الزمان ١٦/٦٦٦
- الواجب على الكفاية على الكل ويسقط بفعل البعض ٢٧/٣٨٧
- الواجب على كل أحد ما يقدر عليه ٧/١٨٧
- الواجب على المرء أن يجتنب مواقف التهم ١٨/٢٦١
- الواجب فعله لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد به ١٤/٥٩٧
- الواجب فهم الشريعة على وزان الاشتراك الجمهوري ٥/٣٩
- الواجب في الإجارة الفاسدة أجرة المثل ٢٢/١٤١
- الواجب في الضمان الاقتراب من الأصل بقدر الإمكان تعويضا للضرر ١٥/١٨
- الواجب في غير المثلي قيمته ١٥/٤٩
- الواجب في القرض رد المثل ٢٢/٤٠٥، ٤٠٦
- الواجب في القرض رد مثل المقبوض ٢٢/٣٩٩
- الواجب في نفقة القريب قدر الكفاية ٢٣/٦٤٣
- الواجب في النكاح الفاسد الأقل من المسمى ومن مهر المثل إن كان تسمية وإن لم يكن يجب مهر المثل بالغما بلغ ٢٣/٤٢٢
- الواجب في النكاح الفاسد الأقل من المسمى ومهر المثل إن كان تسمية وإن لم يكن يجب مهر المثل بالغما بلغ ٢٣/٣٩١
- الواجب في النية استصحاب حكمها لا ذكرها ٦/١٨٧

- الواجب لا يترك إلا بواجب ٣٥٤/٢٧
- الواجب لا يترك إلا لواجب ٦١/٢ - ١٥٣/٤ - ٢٦٤/١٧ ، ٣٢٣ ، ٣٢٧
- الواجب لا يترك لسنة ٢٦٥ ، ٢٧٠ ، (٢٦٣)/١٧
- الواجب لا يتعلق بزميتين ٦٤/١١
- الواجب لا يتقيد بوصف السلامة ٦٠٢/١٤
- الواجب لا يجوز أخذ العوض عنه [٢٠٥]/١٥ - ٣١٦/١٨
- الواجب لا يجوز تركه ٢٠٦/١٥ ، ٢٠٧ - ٢٦٤/١٧ ، ٢٦٥
- الواجب لا يجوز تركه لسنة (٢٦٣)/١٧
- الواجب لا يجوز تركه لفضيلة ٢٦٩/١٧ ، ٢٧٠
- الواجب لا يسقط مع النسيان ٤٥٢/١٢
- الواجب لا يعلق بإرادة المكلف (٣٦١)/٢٧
- الواجب لا يعلق على الإرادة ٣٦٦/٢٧
- الواجب لا يؤخذ له عوض (٢٠٥)/١٥
- الواجب لا يؤخر للمستحب ٢٦٤/١٧
- الواجب لحق العباد غير مبني على الاحتياط بخلاف الواجب لحق الله سبحانه وتعالى (٦٢٥)/١٣
- الواجب مأمور به على الجزم مثاب على فعله معاقب على تركه ٥٧٢/٢٧
- الواجب المخير يسقط بفعل أي واحد من الخصال [٤٠٥]/٢٧
- الواجب مقدم على التطوع والتبرع ١٠٤/٢٤
- الواجب المقيد بوصف شرعا لا يتأدى بدونه ٦٠٨/٨ ، [٦٤٥] ، ٦٥٣
- الواجب منهي عن تركه ومأمور بفعله (٣٥١)/٢٧
- الواجب الموسع لا يختص زمان منه بالوجوب دون آخر ويتضيق الوجوب عند آخره (٤١٣)/٢٧
- الواجب الموسع يجب بأول الوقت وجوبا موسعا يمتد إلى آخره (٤١٣)/٢٧
- الواجب الواحد لا يجوز تبعيته ١٨٦/١٠
- الواجب يتقيد بوصف السلامة ٥٩٩/١٤
- الواجب يثبت بالظن ٥٢٠/١
- الواجب يجب قضائه (٢٤١)/١٧
- الواجب يسقط بالعذر ٢٢٣/١٣
- الواجبات تسقط بالأعذار (١٨٧)/٧ - ٥٩٦/١٢ - ٤٣٧/٢٠

- الواجبات تسقط للحاجة ٢٠٧/١٥
- واجبات الحج تسقط بالعدر ٤٣٧، ٣٦٦/٢٠
- واجبات الحج ومندوباته تابعة لفرائضه وأركانه ٣٦٨/٢٠
- واجبات الصلاة تسقط بالعجز عنها ٥٣٨/١٣
- الواجبات لا تتقيد بوصف السلامة (٥٩٧)/١٤
- الواجبات لا تثبت احتياطا بالشك ٢١٦/٩
- الواجبات لا تعلق بالإرادة (٣٦١)/٢٧
- الواجبات المالية لا يشترط فيها التكليف ٤٨١، ٤٨٠/١٧
- الواجبات المالية لا يشترط لها التكليف ٤٨٠/١٧
- الواجبات المالية يستوي فيها المكلف وغيره ٤٨١/١٧
- الواجبات المتعلقة بالمال لا يشترط فيها التكليف [٤٧٧]/١٧
- الواجبات والشروط تسقط بالعجز عنها (١٨٧)/٧
- الواجد للشيء بأكثر من ثمن مثله في حكم العادم له (٣٤٩)/١١
- الواحد بالشخص هل تجتمع فيه الجهتان ٢٩٩، ٢٩٣/١٠ - ٥٦٩، ٥٢٥/٩ - ٣١٠/٦
- الواحد بالشخص هل يكون له جهتان ٣٠٣، ٣٠١/١٠
- الواحد بالشخص يقع واجبا حراما من جهتين ١٩٤/٢٧
- الواحد في استيفاء حق الله تعالى وحق العامة يقوم مقام الكل ٥٨٥، (٥٨١)/١٣
- الواحد من الرعية لا يملك التصرف عن المسلمين ٥٨١/١٣
- الواحد من المسلمين ينوب عن جماعتهم فيما هو حقهم (٥٨١)/١٣
- الواحد من الناس ينوب عن جماعتهم فيما هو حقهم ٥٨٧/١٣
- الواحد يقدر كائنين (٢٩٩)/١٠
- الواحد ينوب عن جماعتهم فيما هو حقهم ٥٨٦/١٣
- الواحد ينوب عن العامة في المطالبة بحقهم ٥٨٦، ٥٨٥، [٥٨١]/١٣ - ٤٦٦/١
- الوارث قائم مقام المورث ٢٧٣/٢٤
- الوارث قائم مقام مورثه ٢٧٤/٢٤
- الوارث لا يلزمه أن يوفي من ماله دين مورثه (١٩٣)/٢٤
- الوارث يتصرف بحكم الخلافة عن الميت (٢٦٩)/٢٤
- الوارث يخلف المورث ملكا وتصرفا (٢٧٠)/٢٤

- الوارث يصير غير وارث وعكسه المعتبر مآله..... ١٤١/١٦
- الوارث يقوم مقام المورث..... ٢٧٤ ، ٢٧٣ ، ٢٧١ ، [٢٦٩]/٢٤
- الوارث يقوم مقام المورث بما له وما عليه..... (٢٦٩)/٢٤
- الوارث يقوم مقام المورث حقيقة وحكما..... (٢٦٩)/٢٤
- الوارث يقوم مقام مورثه..... ٢٧٢/٢٤
- الوارث يقوم مقام الميت..... (٢٦٩)/٢٤
- الواضع الطبيعي أقوى من الواضع الشرعي..... ٥٩٩/٩
- الواضع الطبيعي يزعه عن التقصير في حقها..... ٥٩٨/٩
- الواضع الطبيعي أقوى من الشرعي..... ٥٩٧/٩
- الواضع الطبيعي أقوى من الواضع الشرعي..... ٥٩٨ ، (٥٩١)/٩
- الواضع الطبيعي مغن عن الإيجاب الشرعي..... (٥٩١)/٩
- واضع الأسباب قاصد لوقوع المسببات..... ٤٦١/٤
- وطء الشبهة شبيه بوطء النكاح..... (٤١١)/٢٣
- الواعد لا يجبر على الوفاء بوعده..... (٣٧٥)/١٠
- الواقع في الحريم بمنزلة الواقع في صلب العقد..... (٨٨)/١٥
- الواقع في زمن الخيار كالواقع في العقد..... [٨٨] ، ٧٧ ، ٧٢ ، ٧١/١٥
- الواقع في ضمن الشيء كان له حكم ذلك الشيء..... ٥٥٦/١١
- الواقع في ضمن الشيء له حكم ذلك الشيء..... [٥٦٣]/١١
- الواقع في مجلس العقد كالواقع في صلبه..... (١٤٦)/١٦
- الواقع في مدة الخيار كالواقع في العقد..... (٨٨)/١٥
- الواقع قبل السبب في جميع الأحكام لا يعتد به..... ٦٢٩ ، ٦٢٨/٨
- واقعة العين إذا تطرق إليها الاحتمال سقط بها الاستدلال..... (٤٦٢)/٣٢
- الواقف إذا علق الاستحقاق بصفة استحق من اتصف بها فإن زالت عنه زال استحقاقه وإن عادت عاد استحقاقه..... ٤٩٦ ، ٤٩٥/٢٢
- الواو العاطفة إن كان كل واحد من معطوفاتها مرتبطا بالآخر وتتوقف صحته على صحته أفادت الترتيب بين معطوفاتها وإلا فلا..... ٥٢٢/٣٢
- الواو العاطفة تدل على المعية..... ٥٢٢/٣٢
- الواو العاطفة تفيد المعية..... ٥٢٧/٣٢

- الواو العاطفة لمطلق الجمع..... ٣٢/٥٢٢
- الواو للترتيب..... ٣٢/٥٢٢
- الواو للترتيب إذا تعذر الجمع..... ٣٢/٥٢٢
- الواو للجمع المطلق غير مقتضية ترتيباً ولا معية..... ٣٢/٥٢١
- الواو للجمع والتشريك في العطف..... ٣٢/٥٢٢
- الواو لمطلق الجمع..... ٣٢/٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣
- الواو لمطلق الجمع في الحكم دون الترتيب في الزمان..... ٣٢/٥٢١
- الواو لمطلق الجمع لا لترتيب لا لمعية..... ٣٢/٢٤٨
- الواو لمطلق الجمع لا لترتيب ولا معية..... ٣٢/٥١٠، [٥٢١]، ٥٣٦، ٥٥٠، ٥٦٢، ٥٧٤، ٥٨٤، ٥٩٦، ٦٠٨، ٦١٩، ٦٣٠، ٦٤٢، ٦٥٦، ٦٦٨، ٦٧٨، ٦٩٠، ٧٠٢
- الواو لمطلق الجمع لا للمعية..... ٣٢/٥٢٢
- الواو لمطلق الجمع من غير ترتيب ولا معية..... ٣٢/٥٣٠
- وجدان الأصل بعد التلبس بمقصود البذل لا يبطل حكم البذل..... ١٢/١٧٤
- وجدان الواجب بأكثر من المعتاد ينزل منزلة العدم..... ١١/٣٤٩
- وجوب الأداء بالخطاب إنما يكون عند سلامة الآلات..... ٢٨/١٣٤
- الوجوب إذا تعلق بفعل معين لا يقوم غيره مقامه..... ٢٧/٣٩٧
- الوجوب إذا نسخ بقي الجواز..... ٢٧/١٦٨
- الوجوب إذا نسخ بقي الجواز..... ٣٣/[٧٨٥]
- وجوب ارتكاب أخف الضررين لدرء أشدهما..... ٧/٥٠٦
- وجوب ارتكاب أخف الضررين والحرامين..... ١٨/١٧٩
- الوجوب بالشروع..... ١٧/١٩٢
- وجوب التابع يدل على وجوب المتبوع..... ١١/٤٣١
- وجوب الجهاد وجوب الوسائل لا المقاصد..... ٢٦/[٤٥١]
- وجوب الحق لغير معين يخالف ثبوته لمعين..... ١٣/١٦٩
- وجوب الشيء يستلزم حرمة نقيضه..... ٣١/٢٥٨
- وجوب الشيء يستلزم وجوب مقدمته..... ٢٧/٤٣٢
- وجوب الشيء يستلزم وجوب مقدمته..... ٢/٤٤٧
- وجوب الصوم مما يحتاط فيه..... ٢٠/١٨٣

- وجوب طاعة الإمام فيما ليس بمعصية.....٢٦/ (٢٩٧)
- وجوب العقوبة يتعلق بكون المعاقب مخاطباً.....٢٦/ (١٠١)
- وجوب العلة يراعى في جنس الحكم لا في كل صوره.....٢٩/ (٣١٩)
- وجوب العمل بالظن في علل الأحكام.....٢٩/ (٣٢٧)
- وجوب العمل بخبر الواحد مقطوع بصحته.....٢٨/ (٢٧٥)
- وجوب العمل بخبر الواحد مقطوع به.....٢٨/ (٢٧٥)
- الوجوب في الزكاة متعلق بالنصاب.....٢٠/ (٩٣)
- الوجوب في الواجب الموسع يتعلق بجميع الوقت وجوبا موسعا.....٢٧/ (٤١٣)
- الوجوب مختص بالجزء الذي يتصل به الأداء.....٢٧/ ٤١٤
- الوجوب مختص بأول الوقت.....٢٧/ ٤١٤
- الوجوب الموسع يتبع فيه التوسع.....١٩/ ٣٥٧
- الوجوب والتحريم إنما يلزم العبد إذا قصده أو قصد سببه.....٤/ (٥٣٣)
- وجوب الوفاء بمقتضى اليمين.....٢٠/ (٤٦٣)
- الوجوب يتعلق بآخر الوقت.....٢٧/ ٤١٤
- الوجوب يتعلق بالوقت المضروب للصلاة وجوبا موسعا.....١٩/ ٣٦٢
- الوجوب يتكرر بتكرار سببه.....٢٧/ ٦٧٨
- الوجوب يتكرر بتكرار سببه.....٢٧/ ٦٧٢
- الوجوب يحصل بالفعل كما يحصل بالأمر.....٢٨/ ٤٦٤
- الوجوب يرجع على ما سوى التحريم.....٣٣/ ٢٤٠
- وجود الأجير بأكثر من أجره المثل كعدمه.....١١/ ٣٥٧
- وجود الأخص يستلزم وجود الأعم دون العكس.....٢٧/ ١٩٠
- وجود الأخص يستلزم وجود الأعم من غير عكس.....٢٧/ (١٨١)
- وجود الأصل يمنع المصير إلى البدل.....١١/ ٣٦٢
- وجود الأعم لا يستلزم وجود الأخص.....١١/ ١٤
- وجود السبب متكررا يقتضي وجود المسبب متكررا.....٢٧/ (٦٧١)
- وجود الشرط كعدم المانع.....٢٨/ (٢٥)، ٢٦
- وجود الشيء بأكثر من ثمن مثله كعدمه.....١١/ (٣٤٩)
- الوجود في الصفات الأصلية أصل.....٧/ (٢٩)

- وجود المانع كعدم الشرط ٢٦ ، ٢٥ ، ١١/٢٨
- وجود الماهية بدون أركانها محال (٥٥)/٢٧
- وجود المبدل بعد الفراغ من البديل لا يبطل البديل ١٧٥ ، ١٣٨/١٢
- وجود المبدل بعد الفراغ من البديل لا يقتضي الانتقال إليه (١٨٦)/١٢
- وجود المبدل بعد فراغه من البديل لا يبطل البديل (١٨٦)/١٢
- وجود المحرم كعدمه شرعا ٢٧٣/١١
- وجود المقتضي مع وجود المانع لا أثر له (١٩٨)/١١
- وجود الملزوم بدون اللازم محال (١٥٩)/٢٧
- وجود الملزوم بدون لازمه ممتنع (١٥٩)/٢٧
- وجود الملزوم بدون وجود اللازم محال (١٥٩)/٢٧
- وجود الملزوم مع عدم اللازم محال بخلاف انتفاء الملزوم مع بقاء اللازم فإنه لا يمتنع ... (١٣٩)/٢٧
- وجود الملزوم يستلزم وجود لازمه ٢٤٣/٢٧
- وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم (١٥٩)/٢٧
- الوجود والعدم لا يجتمعان ٧٠/٢٧
- وجود الوصف في بعض الصور مع عدم الحكم لا يقدح في كون الوصف علة ٥٣٩/٢٩
- وجود الوصف في بعض الصور مع عدم الحكم يقدح في كون الوصف علة ٣٣٩/٣٢ - (٥٣٩)/٢٩
- وجود الوصف مع عدم الحكم يقدح في كونه علة (٥٣٩)/٢٩
- الوديعة أمانة في يد المودع (٥٣٧)/٢٢
- الوديعة لا تكون مضمونة (٥٣٧)/٢٢
- الوديعة مبناه على الأمانة [٥٣٧]/٢٢ - ٥٠٢/٢
- الوراثة خلافة (٢٧٠)/٢٤
- الوسائل أبدا أخفض من المقاصد إجماعا فمهما تعارضتا تعين تقديم المقاصد على الوسائل ٣٦٧/٢
- الوسائل أخفض رتبة من المقاصد (٢٨٥)/٤
- الوسائل تابعة للغايات (٢٩٩)/٤
- الوسائل تسقط بسقوط المقاصد ٥٥٤/٢ - [٣٢١]/٤ ، ٣٢٦ ، ٣٣٠ ، ٣٩٥ - ٤٢٦/٥
- ٤٥٣ ، ٤٥١/٢٦
- الوسائل تسقط بسقوط مقاصدها ٣٠٠/٤
- الوسائل لها أحكام المقاصد ٤٩٦/٩

- الوسائل لها حكم المقاصد ٥٤٩/٢
- الوسائل يسقط اعتبارها عند تعذر المقاصد (٣٢١)/٤
- الوسائل يغتفر فيها ما لا يغتفر في الأصول (٢٩٣)/٤
- الوسع معتبر في الحجج ١٣٤/٧
- الوسيلة إذا لم تنفض إلى المقصود كانت كالعدم (٣٢٩)/٤
- الوسيلة إذا لم تنفض إلى المقصود كانت نازلة منزلة المعدوم ٦١٥ ، ٦١٢/١٢
- الوسيلة إذا لم تنفض إلى مقصودها سقط اعتبارها ٥٤٩/٢
- الوسيلة إلى أفضل المقاصد أفضل الوسائل (٣١١)/٤
- الوسيلة إلى أفضل المقاصد هي أفضل الوسائل والوسيلة إلى أرذل المقاصد هي أرذل الوسائل ٥٥٠/٥
- الوسيلة إلى المكروه مكروهة (٢٤٥)/١٢ - ٤٦٤/١
- الوسيلة تسقط بسقوط مقصدها ٢٨٣/٤
- الوسيلة للوقوع في المكروه مكروهة (٢٤٥)/١٢ - ٣٠٥/٤
- وسيلة المحرم حرام ٢٣٠/١٢
- وسيلة المحرم محرمة ٢٩٤ ، (٢٣٩)/١٢ - ٥٨٣/١١ - ٣٠٥/٤ - ٤٦٤/١
- الوسيلة المحضة يحصل بها المقصود كيفما كانت [٣٥٩]/٤
- الوسيلة المشروعة إذا كانت معقولة المعنى أمكن أن يقوم غيرها مقامها ٥٥٢/٢
- وسيلة المقصود تابعة للمقصود .. ٥٨٩/٣ ، ٥٩٥ - ٢٧١/٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، [٢٩٩] ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٥ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٦ ، ٣٢٩ ، ٣٣٩ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٦٨ ، ٣٧١ ، ٣٧٩ ، ٣٨٣ ، ٣٩٣
- ٣٩٥ - ٥٤٦/٥ - ٢٤٥/١٢ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ - ٢٦/٢٦
- الوصايا تتلقى من ألفاظ الموصين (١٥)/٢٤
- الوصايا تحتمل الإضافة ٣٤/٢٤
- الوصايا تحتمل الجهالات والأخطار وكذا التأقيت والتعليق ٤٣/٢٤
- الوصايا لا تكون بالشك ٧٥/٢٤
- الوصايا لا تكون بشك ٧٣/٢٤
- الوصايا مبنية على الألفاظ ٢٢ ، ١٨ ، [١٥]/٢٤
- الوصايا مبنية على الجواز بما أمكن ٢٢/٢٤
- الوصايا من الثلث (١٠٩)/٢٤

- الوصايا والأوقاف تنزل على عرف البلد ٢٥٨ ، ٢٥٦/٨
- الوصايا يجوز تعليقها بالشرط (٣٣)/٢٤
- الوصاية أمانة ١٤٥/٢٤
- الوصف إذا كان مقصودا يسقط الأصل بفواته ٦٠٩ ، ٦٠٧/٨
- الوصف بمنزلة الشرط (٣٥٧)/١٥
- الوصف تابع للأصل دون العكس ١٦٠/٢٧
- الوصف دائما يتبع الأصل [٣٧]/١٢
- وصف الذكورة والأنوثة لا تأثير له في الوصف المقتضي للحكم ٧٧/١١
- وصف الشرط كالشرط ٣٦١ ، ٣٥٨/١٥
- وصف الصبا مؤثر في الأحكام ٥٨٠/٢٥
- الوصف الظاهر المتميز لا يتبع الأصل ٣٨/١٢
- الوصف عرض لا يقبل التملك ٢٤/١٤
- الوصف في الحاضر لغو ١٥٣/١٥ - ١٩٣/١٠
- الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر ٣٦٠ ، ٣٥٨/١٥ - ٣٩ ، ٣٦ ، ٣٣/٢
- الوصف في الغائب معتبر وفي الحاضر لغو (٣٦٥)/١٥
- الوصف في غير المعين معتبر (٣٦٥)/١٥
- الوصف كالشرط (٣٥٧)/١٥
- الوصف لا يفرد بالعقد ٥٠٠/١١
- الوصف المعتاد يعتبر في الغائب لا في العين [٣٦٥] ، ١٦٠ ، ١٥٢/١٥ - ١٩٢/١٠
- الوصف يجري مجرى الشرط (٣٥٧)/١٥
- الوصف يعتبر في غير المعين ولا يعتبر في المعين (٣٦٥)/١٥
- الوصي أمين (١٤١)/٢٤
- الوصي لا يتصرف إلا بالمصلحة ١٤٢/٢٤
- الوصي لا يملك إسقاط شيء من حقوق الورثة وإنما يملك الاستيفاء ٥٨٢/١٣
- الوصية أخت الميراث ١٦٩ ، ١٦٨ ، ١٦٧ ، [١٦٥]/٢٤
- الوصية استئمان (١٤١)/٢٤
- الوصية إنما تعتبر بعد الموت ٩٩/٢٤
- الوصية إنما تعتبر عند الموت ١٠٠ ، ٩٩/٢٤

- الوصية إنما تعتبر عند موت الموصي (٩٧)/٢٤
- الوصية إنما تنفذ على ما يعرف من مقصود الموصي (٢١)/٢٤ ، ٢٧
- الوصية إنما تنفذ في الثلث (١٠٩)/٢٤
- الوصية أوسع بابا من غيرها (٩)/٢٤
- الوصية أوسع العقود ١٣/٢٤
- الوصية أوسع العقود جوازا (٩)/٢٤ ، ٣٤ ، ٢٧ ، ٨١
- الوصية أوسع من الميراث ٩/٢٤
- الوصية أوسع من الوقف ٩/٢٤
- الوصية بابها أوسع من باب الجهاد ٩/٢٤
- الوصية بالباطل باطلة [٨٧]/٢٤
- الوصية بالغلة تنصرف إلى الموجود وإلى ما يحدث سواء ١٢١/٢٤
- الوصية بالواجب المالي تنفذ من رأس المال [١٠١]/٢٤
- الوصية بما يخالف حق الشرع لا تنفذ (٨٧)/٢٤
- الوصية بمنزلة الملك بالإرث (١٦٥)/٢٤
- الوصية تبطل بإزالة الملك ولا تعود بعوده ١٥٥/٢٤
- الوصية تبطل بالرد ٣٠/١٤
- الوصية تبطل لفوات محلها ١٥١/٢٤
- الوصية تجري في ألفاظها على اللغة التي تجري بين الناس في تسمية المسميات (١٥)/٢٤
- الوصية تجري معجى الميراث في الانتقال بعد الموت (١٦٥)/٢٤
- الوصية تحتل الأخطار والجهالات ٩/٢٤ ، [٤٥]
- الوصية تحتل الغرر والجهالة ٥١/٢٤
- الوصية تصح مع اقترانها بالشرط الفاسد ويبطل الشرط ٣٩٢/٢٢
- الوصية تصح مع الشبوع (٨١)/٢٤
- الوصية تعتبر باطلة لفوات محلها ١٥٢ ، ١٥١/٢٤
- الوصية تقبل التعليق ٣٨/٢٤ ، ٤٥
- الوصية تقبل التعليق بالشرط (٣٣)/٢٤ ، ٣٩
- الوصية تقبل من الغرر ما لا يقبل غيرها ٤٥/٢٤
- الوصية على الألفاظ ١٩/٢٤

- الوصية في الصحة والمرض سواء..... ٧٨/١٣
- الوصية قرينة الإرث..... ٢٤/١٦٥
- الوصية لا تبطلها الشروط الفاسدة..... ٢٤/٣٤
- الوصية لا تدخل إلا فيما علم به الموصي..... ٢٢/٢٤
- الوصية لا تستقر إلا بموت الموصي..... ٢٤/١٢٤
- الوصية لا تصح بالشك..... ٢٤/٧١
- الوصية لا تعتبر إلا عند الموت على كل حال..... ٢٤/٩٨، (٩٧)
- الوصية لمن ليس أهلاً للتمليك باطلة..... ٢٤/٥٣، [٥٩]
- الوصية متى بطلت بالرجوع لا تعود إلا بالتجديد..... ٢٤/١٥٥
- الوصية مقدمة على الورثة..... ١٣/٤٣٩
- الوصية مما يحتمل التعليق بالشرط..... ٢٤/٣٣
- الوصية الواقعة على شرط لا تنفذ حتى يوجد الشرط..... ٢٤/٣٤
- الوصية والميراث أخوان..... ٢٤/١٦٩
- الوصية والوصاية تحتلان الإضافة..... ٢٤/٣٣، [٤٢]
- الوصية والوصاية لا ييطان بالشروط الفاسدة..... ٢٤/٣٣، [٣٩]
- الوصية ولاية وأمانة..... ٢٤/١٤٧
- الوصية يتسامح فيها ما لا يتسامح في غيرها..... ١٦/٦٢٥، ٦٣٨
- الوصية يرعى فيها المآل..... ٢/٤٧٤
- الوصية يصح تعليقها بالشرط..... ٢٤/٣٣
- الوصية يعتبر فيها لفظ الموصي..... ٢٤/١٥
- وضع الأسباب يستلزم قصد الشارع إلى المسببات..... ٢٦/٢٣
- وضع الأسباب يستلزم قصد الواضع إلى المسببات..... ٤/٤٣٧، ٤٥١-٥/٢٣٨، ٢٤١
- وضع الأسباب يستلزم قصد الواضع إلى المسببات أعني الشارع..... ٢/٥٦٢
- وضع بعض الدين المؤجل عن المدين بشرط تعجيل باقيه جائز..... ٢٢/٥٢٥
- وضع بعض الدين المؤجل عن المدين وتعجيل الباقي بغير شرط جائز..... ٢٢/٥٢٦
- وضع الشرائع إنما هو لمصالح العباد..... ٣/٣٢٥، [٣٢٥]، ٣٤٧، ٤٤١، ٤٤٢، ٥٠٧-٤/٣٢٢، ٣٢٢، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣٥-٥/٣٦٠، ٣٩٥، ٣٩٧، ٤٣٧، ٤٤٧، ٤٥١، ٤٥٥، ٤٩٣-

- وضع الشرائع إنما هو لمصالح العباد في العاجل والآجل ٥٨/٢ - ٣٨٣/٣ ، ٣٨٤
- وضع الشرائع إنما هو لمصالح العباد في العاجل والآجل معا ٥٦١/٢ - ٤٥٣/٣ ، ٦١٣ ، ٦٢٥ ، ٦٣٧ ، ٦٤٩ ، ٦٦١ - ٤٩/٤ ، ٢٤٧ - ٣٧٥/٥ ، ٤٥٦ ، ٤٦٩ - ٣٦٦/١١ ، ٣٦٨ ، ٣٧٠
- وضع الشرائع لمصالح العباد ٣٤٠/٣ ، ٣٤١ ، ٤٨٨
- الوضع الشرعي مقدم على اللغة ٤٤٨/١
- وضع الشريعة على أن تكون أهواء النفوس تابعة لمقصود الشارع ٤٠١/٣
- وضع الشريعة لإخراج المكلف عن داعية هواه ٣٤١/٣
- الوضع لا يشترط فيه علم ولا قدرة ولا إرادة ٥٣٦/٤
- الوضوء شيء واحد لا يتجزأ ١٩٩/١٩
- الوضوء عبادة مبنية على الاحتياط ١١/١٧ ، ١٤
- الوضوء مما خرج ٢١٧/١٩
- الوضوء مما خرج لا مما دخل ٢١٨/١٩
- الوضوء مما خرج وليس مما دخل ٢٢٠ ، ٢٨١ ، ١٩/٢١٣
- الوطء بالشبهة يلحق به النسب ٦٨٤/٢٣
- الوطء بشبهة يأخذ حكم النكاح الصحيح في الحرمة ٢٣/٤١١
- الوطء في غير نكاح صحيح يجب فيه مهر المثل ٢٣/٤٢١
- الوعد لا يلزم الوفاء به ١٠/٣٧٥
- الوعد لا يتعقد به عقد ١٠/٤٧٠ - ١٠/٣٧٦ - ١٥/١٩٩
- الوعد ليس إيقاعا ١٥/١٩٩
- الوعد المجرد لا يلزم الوفاء به شرعا ١٠/٣٧٦
- الوعيد إذا اقترن بالفعل اقتضى الوجوب أو التحريم ٢٧/٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٥٣٩
- الوعيد إنما يكون على فعل المنهي عنه أو ترك المأمور به ٢٧/٥٣٩
- الوعيد على الترك دليل على الوجوب ٢٧/٥٤٠
- الوعيد على الفعل دليل على التحريم ٢٧/٥٤٠
- الوعيد لا يكون إلا بارتكاب المحرم ٢٧/٥٣٩
- الوعيد لا يلحق تارك النذب والمباح ٢٧/٥٣٩
- الوفاء بالشرط واجب ١٥/٢٤٧
- الوفاء بالعهد مقدم على المعاملة بالمثل في الشريعة الإسلامية ٢٦/٥١٧

- وقائع الأحوال إذا تطرق إليها الاحتمال كساها ثوب الإجمال وسقط بها الاستدلال. ٤٧٢، ٤٧١/٣٢، ٥٠٩/٣٠.....
 وقائع الأحوال لا عموم لها.....
 وقائع الأعيان لا يحتج بها على العموم.....
 الوقائع العينية لا عموم لها.....
 وقت الشيء هل ينزل منزلة ذلك الشيء..... ٤٩١/١ - ٤١٩/١١.....
 الوقف إذا لزم لزم ما في ضمنه من الشروط..... ٥٦٤/١١.....
 الوقف بعد لزومه لا يقبل الملك..... ٤٩٧/٢٢.....
 الوقف تحييس الأصل وتسهيل المنفعة..... ٤٥٠/٢٢.....
 الوقف على جهة المعصية باطل..... ٤٢٠، ٤١٩، ٤١٧/٢٢.....
 الوقف على غير معين باطل..... ٤٥٥/٢٢.....
 الوقف على معصية باطل..... ٤١٧/٢٢.....
 الوقف في مرض الموت وصية..... ٣٦٣/٢٢.....
 الوقف لا يبطل بالشروط الفاسدة..... ٤٨٢، ٤٧٠، ٤٦٩، ٤٦٨، ٤٦٣/٢٢.....
 الوقف لا يجوز إلا مؤبداً..... ٤٨٧/٢٢.....
 الوقف لا يحتمل التأقيت ولا التعليق بالخطر..... ٤٨٧/٢٢.....
 الوقف لا يحتمل التعليق بالخطر..... ٤٩١، ٤٨١/٢٢.....
 الوقف لا يصح إلا على بر..... ٤٢١، ٤١٧/٢٢.....
 الوقف لا يعلق على الشرط..... ٤٩١/٢٢.....
 الوقف لا يفسد بالشرط الفاسد..... ٤٩٨، ٤٩٦/١٦.....
 الوقف لا يملك..... ٥٠٠، ٤٩٧/٢٢.....
 الوقف لغير مصلحة عبث..... ٤٠٩/٢٢.....
 وقف ما لا ينتفع به إلا بالإتلاف غير جائز..... ٤٣٣/٢٢.....
 وقف ما لا ينتفع به لا يجوز..... ٤٢٧/٢٢.....
 وقف ما لا ينتفع به لا يصح..... ٤٣١، ٤٣٠، ٤٢٧/٢٢.....
 الوقف مبني على التوسعة..... ٤٠٩/٢٢.....
 الوقف مبني على مراعاة المصلحة..... ٤١٨/٢٢.....
 وقف المحرم باطل..... ٤١٧/٢٢.....
 وقف المشاع جائز..... ٤٤٣/٢٢.....

- وقف المشاع جائز كالمقسم ٢٢/ (٤٤٣)
- وقف المعصية لا يصح ٢٢/ [٤١٧]
- الوقف المقترن بالمدة باطل ٢٢/ (٤٨٧)
- الوقف هو تحييس الأصل وتسييل فوائده ٢٢/ ٤٣٨
- الوقف يرتد بالرد قبل القبول لا بعده ١٦/ ٢٢٢
- الوقف يستوي فيه الغني والفقير ١٦/ ٦٧٦ ، ٦٧٩
- الوقف يقتضي التأييد ١٦/ ٦٠
- الوقف يقتضي زوال الملك ٢٢/ (٤٩٧)
- الوقوف دليل الإمكان ٢٧/ (٢٨٥)
- الوقوف دليل التصور وزيادة ٢٧/ (٢٨٥)
- الوقوف دليل الجواز ٢٧/ (٢٨٥)
- الوقوف دليل الجواز وزيادة ٢٧/ (٢٨٥)
- وقوع الشيء في غير محله كالعدم ٩/ ١٧٢ - ٢٧/ ٦٣٦
- الوكالات مما تقبل التعليق والإضافة ٢٣/ (٣٥)
- الوكالات مما تقبل التعليق والإضافة إلى زمان في المستقبل ١٦/ ١٠٨
- الوكالة إنما تصح في كل أمر يقبل النيابة شرعا ٢٣/ (٦٥)
- الوكالة تبطل بالموت ١٦/ ٥٣٢
- الوكالة تتخصص وتقيّد بالعرف ٢٣/ (٢٧)
- الوكالة تنقيد بالألفاظ والأعراف ودلالات الأحوال ٢٣/ ٢٥
- الوكالة تنقيد بالتقييد ٢٣/ (١٥) ، ٢٣ ، ٢٤
- الوكالة تنقيد بالعرف كما تنقيد بالتقييد صريحا ٢٣/ ١٦
- الوكالة تنقيد بتقييد الموكل ٢٣/ ١٦
- الوكالة تنقيد بدلالة العرف ٢٣/ (٢٧)
- الوكالة تحتل الإضافة ٢٣/ ٣٦
- الوكالة تحتل التعليق ٢٣/ ٤١ ، ٤٢
- الوكالة تحتل التعليق والإضافة ٢٣/ [٣٥]
- الوكالة تحتل التوقيت ٢٣/ ٤٢
- الوكالة ترتد بالرد ١٦/ ٢٢٢

- الوكالة تصح فيما يقبل النيابة ٢٣/ (٥٥)
- الوكالة تصح معلقة بمجيء وقت ومشروطة بغير وقت ٢٣/ ٤٢
- الوكالة تصح وتنعقد بكل ما دل عليها في العرف ١٥/ ١٧٤
- الوكالة تقبل التأقيت ٢٣/ ١٦
- الوكالة تقبل التوقيت ٢٣/ ٤٢
- الوكالة العامة تصح ٢٣/ ٨٧
- الوكالة عقد إرفاق ومعونة ٢٣/ (٩)
- الوكالة على المعصية باطلة ٢٣/ [٦٥] ، ٦٨
- الوكالة على المعصية لا تجوز ٢٣/ ٦٩
- الوكالة على المعصية لا تصح ٢٣/ ٦٨
- الوكالة عن الغير بغير رضا الموكل لا يجوز ١٣/ ٢٢
- الوكالة في تملك المباحات تصح ١٤/ ٢٤٦
- الوكالة لا تبطل بالشروط الفاسدة ٢٣/ (٤٣)
- الوكالة لا تجوز في الأمر المحرم ٢٣/ ٦٨
- الوكالة لا تفسد بالشروط الفاسدة ٢٣/ ١٠ ، [٤٣] ، ٤٧
- الوكالة لا يبطلها الشرط الفاسد ٢٣/ (٤٣)
- الوكالة مبناها على التقييد ٢٣/ ٢٣ ، ٢٤
- الوكالة المطلقة تحمل على العرف ٢٣/ ٣٤
- الوكالة مما يقبل التعليق ٢٣/ ٤١
- الوكالة يصح تعليقها وإضافتها ٢٣/ ١٦
- الوكيل إذا خالف إلى خير أو كان خلافه كلا خلاف نفذ عقده ٩/ ٣٦٤ ، ٣٦٧ - ١١/ ٢١٦
- الوكيل إذا كانت وكالته عامة مطلقة ملك كل شيء ٢٣/ (٨١)
- الوكيل أمين ٢٣/ ١٠٠
- الوكيل أمين غير ضمين ٢٣/ ٧٥
- الوكيل أمين لا ضمان عليه فيما تلف في يده بغير تفريط ٢٣/ ١٠
- الوكيل إنما يتصرف بما فيه الحظ والمصلحة ٢٣/ (٨٩)
- الوكيل إنما يفعل ما فيه الحظ لموكله ٢٣/ (٨٩)
- الوكيل باعتبار الأصل ليس له أن يوكل غيره ٢٣/ ١٠١

- الوكيل بالتصرف لا يوكل غيره ٩٦/٢٣
- الوكيل بالتنجيز لا يملك التعليق ٣٤٨/١٠
- الوكيل بالعقد فيما هو من حقوق العقد ينزل منزلة العاقد لنفسه ٨٩/٢٣ - ٢٦٠/٢١
- الوكيل بمقام موكله في حياته في عين ما وكله فيه ورسمه له ١٣٠/١٨
- الوكيل لا يتصرف إلا بالمصلحة ٢٣/ [٨٩]
- الوكيل لا يتصرف إلا بما فيه الحظ والمصلحة لموكله ١٢٨ ، ١٢٤ ، ١١٩/١٨
- الوكيل لا يتصرف إلا فيما نص له عليه ٩٦ ، ١٦/٢٣
- الوكيل لا يملك أن يوكل غيره ٢٣/ (٩٥)
- الوكيل لا يوكل إلا بإذن أو تعميم أو تفويض ٢٣/ (٩٥)
- الوكيل له أن يوكل غيره ٩٦/٢٣
- الوكيل ليس له أن يوكل غيره إلا بإذن ٢٣/ (٩٥)
- الوكيل ليس له أن يوكل غيره في الوكالة الخاصة ١٠١/٢٣
- الوكيل مأمور بالمصلحة ٢٣/ (٨٩)
- الوكيل وكالة عامة هل يملك كل شيء ٢٣/ [٨١]
- الوكيل وكالة عامة يملك كل شيء ١٠/٢٣
- الوكيل يتقيد بما قيده به الموكل ٧٥/١٠
- الوكيل يقوم مقام الموكل ٨٥ ، ٨١/٢٣
- الوكيل يلزمه الحظ لموكله ٢٣/ (٨٩)
- ولاية الأمور نواب ووكلاء وليسوا ملاكا ٢٦/ [٢٦٧]
- الولايات لا تقبل النقل ٦٥١ ، [٦٥٠] ، ٦٤٣ ، ٦٤٣/١٣
- ولاية الإنكاح تثبت نظرا في حق المولى عليه ٢٣/ (٣٤٩)
- ولاية الإنكاح ولاية نظر ٢٣/ [٣٤٩]
- الولاية بالصوابة لا تتجزأ ٢٢٨ ، ٢٢٥/١٨
- الولاية الجعلية إذا سقطت لا تعود إلا بتجديد ٢٢٤ ، ٢٢٣/١٨
- الولاية الجعلية لا تعود إلا بولاية جديدة ١٨/ [٢١٧]
- الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة ٣٢/٢ ، ٤١ ، ٦٠ - ١٦٦/١٨ ، [١٨٣] ، ١٨٦ ، ١٨٧ -
- ٢٨٣/٢٦
- الولاية الخاصة مقدمة على العامة ١٧٠/١٨ ، (١٨٣)

- الولاية على الغير فرع الولاية على النفس..... ٢٣٢/١٨
- الولاية لا تتبع..... ١٨/(٢٢٥)
- الولاية لا تتجزأ..... ١٨/[٢٢٥] ، ٢٢٨ ، ٢٢٩
- الولاية لا تحتمل التجزؤ..... ١٨/(٢٢٥)
- الولاية لا تقبل النقل..... ١٣/٦٥١
- الولاية المتعدية فرع للولاية القائمة..... ١٨/٢٣٢
- الولاية المستفادة إذا زالت لا تعود إلا بتولية جديدة..... ١٨/٢٢٣ ، ٢٢٤
- الولاية المستفادة إذا سقطت لا تعود إلا بتولية جديدة..... ١٨/٢٢٣
- الولاية المستفادة لا تعود إلا بتولية جديدة..... ١٨/٢٢٢
- الولاية المستفادة لا تعود بعد زوالها إلا بتجديد..... ١٨/(٢١٧)
- ولاية المفضول للقضاء جائزة..... ٢٥/٢٥
- ولاية النكاح ولاية نظر..... ٢٣/٣٥٢
- ولاية الوكيل الخاص أقوى من ولاية الحاكم..... ٢٦/٢٨٤
- الولاية يعتبر لها كمال الحال..... ١٨/٢٣٢ ، ٢٣٤
- الولد للفراش..... ٢٣/٦٧٤ ، [٦٨٣] ، ٦٨٥ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠
- الولد للفراش ما لم ينهه رب الفراش باللعان..... ٢٣/(٦٨٣)
- الولد للفراش متى كان قائماً..... ٢٣/(٦٨٣)
- الولد ما دام جنيناً يتبع الأم..... ١٢/(١١٧)
- الولد يتبع الأم في الرق والحرية..... ٧/٣٦ ، ٣٨
- ولي الأمر مأمور بمراعاة المصلحة..... ٢١/٣٣٠
- الوهم لا يعتبر في الأحكام..... ٧/١٠١
- الوهم محرم الاتباع رأساً..... ٧/١٠١
- يباح الانتفاع بما لا يضر بالعامه..... ٧/٥٦٤
- يباح كل طعام طاهر لا مضرة فيه..... ٢٤/٤٦٠
- يباح المظنون مع القدرة على المتيقن..... ٦/٥١٠
- يبدأ من التركة بالأقوى فالأقوى من الحقوق..... ٢٤/(١٧٣) ، ١٧٩
- يطلق بالرد ما يحتمل النقل من شخص إلى شخص..... ١٦/٢٢٢
- يطلق بالموت الجائز من العقود دون اللازم..... ١٦/(٥٣١)

- يُطل التحيل لإسقاط حق من له حق..... ٢٨/٢٠
- يُطل التيمم مبطلات الوضوء..... ١٩/ (٢٨١)
- يُطل العقد ما يمنعه ابتداء..... ١٥/ [٤٢٣] - ١٦/ ١٧٢ ، ١٨٨ ، ١٩١
- يُطل القرض بالشرط المفسد..... ٢٢/ ٣٩٢
- يُطل وضوء المعذورين بخروج الوقت..... ١٩/ (٢٩١)
- يُبقى الاستحقاق ببقاء السبب..... ١٣/ ١٥٤ ، ١٥٦
- يُبلغ المرء بنيته ما لا يبلغه بعمله..... ٦/ (٧٢)
- يُبنى الحكم على عادة أغلب الناس..... ٨/ (١٤٧)
- يُبنى العام على الخاص..... ٣٣/ (٥٩٩)
- يتأدى الفرض بنية النفل..... ١٧/ ٣٨٥
- يتبع في كل جهة عرفها..... ٨/ (٢٥٥)
- يتحمل أخف المفسدتين دفعا لأعظمهما..... ٤/ ١٢٧
- يتحمل الضرر الخاص لأجل دفع الضرر العام..... ١/ ٤٨٢ - ٤/ ٢٠٠ ، ٢٠٥
- يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام..... ١/ ٣٩٠ ، ٤٤٦ - ٢/ ١٧٦ - ٤/ ١٩١ ، ١٩٨ ، ٢٠٥ -
- ١٠٥/٧ ، ٥٠٠ ، ٥٠٦
- يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام..... ٢/ ٣١ ، ٣٨ - ٧/ ٤٦٩ ، ٤٧٤
- يتحمل الضرر الخاص لمنع الضرر العام..... ٧/ ٥١٩
- يتخلف الحكم لمانع وعند ارتفاعه يعمل الموجب..... ٩/ (١٥٧)
- يتدخل الحد قبل إقامته لا بعده..... ٢٥/ ٤٩٥
- يُترجح التعليل بالوصف البسيط على التعليل بالوصف المركب..... ٢٩/ ٣٨١
- يُترجح الخبر الذي قصد به بيان الحكم المتنازع فيه دون الآخر..... ٣٣/ (٤٢٣)
- يُترجح ما ذكر معه السبب على ما لم يذكر معه..... ٣٣/ (٤٠١)
- يُترجح المنقول بكثرة الرواة..... ٣٣/ (٢٨١)
- يُترك ما يشبه الأمر فيه من المباح خشية من الوقوع في المحظور..... ١٢/ ٢٤٠
- يتسامح في الإسقاطات ما لا يتسامح في التمليكات..... ١٣/ ٢٥٥
- يتسامح في أنكحة الكفار ما لا يتسامح في أنكحة المسلمين..... ٢٣/ ٤٣٦
- يتسامح في المنافع ما لا يتسامح في الأعيان..... ١٦/ [٣٧١] ، ٣٧٢ ، ٣٧٨
- يتسامح في النفل ما لا يتسامح في الفرض..... ١٧/ (٣٥٧) ، ٣٦٤

- يتسامح فيه ما لا يتسامح في الفرض ٣٦٤/١٧
- يتضاعف الوزر حيث يتضاعف الثواب ٢٧٤/١٢
- يتعدد الجزاء بتعدد الجناية ١٩/١٨ ، ٢٠ ، ٢٢ ، [٢٧]
- يتعدد الجزاء بتعدد سببه ٥٧٦/٨
- يتعدد السجود بتعدد السهو ٤٢٤/١٩
- يتعين الإفتاء في الوقف بالأمنع له ٣٧٣/٥
- يتعين تقديم الأمثل فالأمثل ١٨/ (١٧٥)
- يتعين التقدان في التبرعات ٣١٠/١٦
- يتقدر الجابر بقدر الفائت ١٥/ (٥٧)
- يتقدر الفساد بقدر المفسد ٢٠/١٨
- يتكرر الحكم عند تكرار العلة ٦٧٨/٢٧
- يتوقف ثبوت المدلول على ثبوت الدليل ٢٦٩/ (٢٧)
- يتوقف في الأمر ٢٢١/٣١
- يتوقف في الأمر بعد الاستئذان ٣٠٠/٣١
- يتوقف في الأمر بعد الحظر ٢٨٨/٣١
- يتوقف في رجوع الضمير إلى بعض العام ٥٧٢/٣٠
- يثاب الإنسان على كسبه واكتسابه ١٢/ (٦٥٩)
- يثاب الإنسان على نية منفردة ولا يثاب على الفعل منفردا ٣٦/٦ ، (٧٢)
- يثبت بالشرط ما لا يثبت بالشرع ٣٥٣/١٥
- يثبت التبع بثبوت الأصل ٥٣/١٩
- يثبت تبعاً ما لا يثبت استقلالاً ٦٢٨/١٢
- يثبت تبعاً ما لا يثبت مقصوداً ٤٣٦/١١
- يثبت الحجر بثبوت المقتضي ويزول بزواله ٢٣/ (١٦٩)
- يثبت خيار الرد بالغبن الفاحش مع التغرير ٢١/ (٢٠٣)
- يثبت الخيار في البيع والإجارة ٢٢/ (١١١)
- يثبت ملك العامل لنصيبه من الربح بمجرد الظهور قبل القسمة ٥٨٧/٢١
- يجب اتباع كل شرط لا ينافي مقتضى العقد ٥٦٩/٢٢
- يجب اتصال الشرط اتفاقاً ٢٧/ (٧١٧)

- يجب الأخذ بمرسل الصحابي ٣٢٠/٢٨
- يجب استيفاء الحق ممن كان ممتنعا عن بذله ٥٥١/١٣
- يجب اعتبار ما دل عليه السياق والقرائن ٤٣٧/٣٢
- يجب ترجيح جانب الفساد احتياطا ١٩/١٧
- يجب تقدم الإنذار في كل موضع فيه دفع ١٢٨/٢٦
- يجب تقدم السبيل على المسبب ٦٦٥/٢٧
- يجب تقليل الظلم عند العجز عن إزالته بالكلية ٤٠/٨ ، [٥١]
- يجب تولية الأمثل فالأمثل ١٧٥/١٨
- يجب حمل ما يحتمل من القراءتين القرآنتين على ما لا يحتمل ١٩١/٢٨
- يجب الشيء بما ليس بواجب ٣١/١٢
- يجب صحة إقامة كل واحد من المترادفين مقام الآخر ٢٨٩/٣٢
- يجب ضمان نقصان الغصب إذا انتقص ٢٧١/٢٣
- يجب العشر فيما سقي بغير مؤنة ونصف العشر فيما سقي بكلفة ١٥٥/٢٠
- يجب على المتصرف على الغير أن يراعي في تصرفه الأغبط والأصلح ١١٧/١٨
- يجب العمل بالاجتهاد فيما يستقبل من غير نقض ما قبله ٣٩٦/٨
- يجب العمل بخبر الواحد فيما تعم به البلوى ٢٩٣/٢٨
- يجب العمل بخبر الواحد من جهة الشرع ٢٧٥/٢٨
- يجب في القضاء ما يجب في الأداء ٢٢٨/١٧
- يجب في المدافعة تقديم الأخف فالأخف ١٢٧/٢٦
- يجب فيما يشرب بلا كلفة العشر ويجب فيما يسقى بكلفة نصف العشر ١٥٥/٢٠
- يجب النهي عن المنكر بالأسهل فالأسهل ٣٧٢/١٨
- يجب الوضوء لما يخرج من أحد السبيلين ٢١٣/١٩
- يجب صاحب القليل للكثير [٦٠٩]/١١
- يجرى العرف في العقد المطلق مجرى الشرط في العقد المقيد ٣٣٧ ، ٣٣٢/١٦
- يجري القياس في الرخص ٢٨١/٢٩
- يجري المطلق في تقييده مجرى العموم في تخصيصه ٤٣٥/٣١
- يجزئ الأعلى عن الأدنى ٥١١/١٠
- يجزئ في الهدى ما يجزئ في الضحية ٣٩٥/٢٠

- يجزئ من النحر ما أنهر الدم (٥٠٥)/٢٤
- يجزئ في الفطرة كل معشر ٤٧١/٢
- يجعل المستفاد في خلال الحول في جواز التعجيل كالموجود في أوله ١٤٠/٢٠
- يجعل المغلوب تبعاً للغالب (٤٧٦)/١١
- يجوز ابتياع جزء من معلوم بالنسبة مشاعاً (١٣١)/٢١
- يجوز اتحاد أحكام المتقابلات لجواز اشتراكها في لازم واحد ١١٥/٢٧
- يجوز إثبات القياس على ما ثبت بالإجماع ٢٠٥/٢٩
- يجوز إثبات المقدرات بالقياس (٢٦٧)/٢٩
- يجوز إحداث دليل آخر وعلة عند الأكثر وكذا إحداث تأويل (١١٣)/٢٩
- يجوز إحداث دليل أو تأويل أو علة إن لم يخرق (١١٣)/٢٩
- يجوز الأخذ بأقل ما قيل ونفي ما زاد (١٥٣)/٣٠
- يجوز أداء العبادة قبل الوجوب بعد وجود سبب الوجوب ٦٣ ، [٤٩]/١٧
- يجوز الاستدلال بالسبب والأمانة (٣١١)/٨
- يجوز الاستئجار لوقت مستقبل (١٠٣)/٢٢
- يجوز إسقاط اليقين بالظن للضرورة (٥١٥)/٦
- يجوز اشتراك المتقابلات في لازم واحد (١١٣)/٢٧
- يجوز إصلاح كل المال بإفساد بعضه ٢٦ ، ٢٣/١٠
- يجوز الاعتماد في إثبات الأحكام على الأخذ بأقل ما قيل (١٥٣)/٣٠
- يجوز الاعتراض عن الحقوق المجردة ٦٤٤/١٣
- يجوز إفساد الأموال التي لا تحصل منافعها إلا بإفسادها ٢٦ ، ٢٣/١٠
- يجوز اقتران عبادتين في نية واحدة إذا لم يتنافيا (١٥٦)/١٧
- يجوز إقراض ما يسلم فيه وما لا يسلم فيه لا يجوز إقراضه (٣٧٣)/٢٢
- يجوز الإكراه على البيع بحق ٥٥٧/١٦
- يجوز أن تبطل الشهادة في البعض وتبقى في البعض ٣٥٢ ، ٣٥١/٢٥
- يجوز أن تجعل الأسماء عللاً للأحكام ٣٤٦/٢٩
- يجوز أن تكون العلة حكماً شرعياً (٣٧٣)/٢٩
- يجوز أن يأمر الله تعالى المكلف بما يعلم أنه لا يفعله ٤٠٩/٢
- يجوز أن يتناول العقد شيئاً على وجه التبعية وإن لم يفرد (٥٣١)/١١

- يجوز أن يتوقف الحكم في العقود وغيرها لمعنى يطرأ عليها ٤٧/١١
- يجوز أن يتوقف الحكم في العقود وغيرها لمعنى يطرأ عليها ٤٨ ، ٤٧ ، [٤٣]/١١
- يجوز أن يثبت بعلة واحدة أحكام متماثلة ومختلفة ٢٩/٣٥٧
- يجوز أن يجعل نفي صفة علة الحكم ٢٩/٢٩٧
- يجوز أن يجعل نفي صفة علة للحكم ٢٩/٣٩١
- يجوز أن يدلنا الله على الحكم بأدلة مترادفة ٢٧/٢٤٧
- يجوز أن يراد بالعموم الخصوص ٣٠/٣٧١
- يجوز أن يستنبط من النص معنى يخصه ٥/٥٣٢ ، ٥٣٣-٢٩/٥٣٠-٣١/١٠٩
- يجوز أن يستنبط من النص معنى يزيد على ما دل عليه ٣١/١١٠
- يجوز أن يستنبط من النص معنى يساويه ٣١/١١٠
- يجوز أن يستنبط من النص معنى يعممه ٢٩/٥٣٠
- يجوز أن يعتبر الشيء الواحد في ذمتين ١٣/٨٧
- يجوز أن يكون أول عقد الإجارة متراخيا عن العقد ٢٢/١٠٣
- يجوز أن يكون الجعل مجهولا غير مملوك للحاجة ٢٢/١٦٣
- يجوز أن يكون الجعل مجهولا للحاجة ٢٢/١٦٣
- يجوز أن يكون حكم الأصل إجماعا ٢٩/٢١١
- يجوز أن يكون الشيء غير واجب ويقتضي واجبا ١٢/٣١
- يجوز أن يكون العقد الواحد له جهتان ١٠/٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، [٣٠١]
- يجوز أن يكون لفعل واحد جهتان مختلفتان ١٠/٢٨٥ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨
- يجوز أن يكون المحرم أحد نوعين لا بعينه ٢/٤٢٧
- يجوز أن يمنع الإرث ما لا تمنع الوصية ٢٤/١٦٥
- يجوز أن يمنع الإنسان من التصرف في ملكه لتعلق حق الغير ١٣/٦٣٣
- يجوز انعقاد الإجماع بالقياس الجلي ٢٩/٥٧٨
- يجوز إيجاب الحقوق إلا لقوم بأعيانهم ١٣/٣٢
- يجوز إيجاب شيء واحد لشخصين وكل منهما لو أعطى من الأجرة مقدار ما ترتب على حصته لم يطالب بأجرة حصة الآخر ما لم يكن كفيلا له ١٦/٥١٨
- يجوز بقاء الحكم بعد زوال علته ١٠/١١٨ ، ١٢٣
- يجوز بناء إحدى الآيتين على الأخرى ٢٨/١٩١

- يجوز بيان القرآن بالقرآن.....٢٨/٢٠٥ - ٣١/٨، (٥٥٣) - ٣٣/٦٨٩
- يجوز بيان مجمل الكتاب وعمومه وما ثبت بالتواتر بخبر الواحد.....٣١/(٥٦١)
- يجوز بيع الأعيان الغائبة على صفة يضبطها المتبايعان.....١٥/٣٦٦، ٣٦٨
- يجوز بيع المتفع به لا ما لا منفعة فيه فلا يجوز العقد به ولا عليه.....٢١/(٨١)
- يجوز تأجيل كل دين.....١٦/٣٨٨
- يجوز تأخير البيان إلى الفعل.....٣١/(٥٣٤)
- يجوز تأخير بيان الأمر دون الخبر عن وقت الخطاب.....٣١/٥٣٤
- يجوز تأخير البيان عن مورد الخطاب.....٣١/(٥٣٣)
- يجوز تأخير البيان في الأمر والنهي دون الأخبار.....٣١/٥٣٤
- يجوز تأخير بيان المجمل ولا يجوز تأخير بيان العموم.....٣١/٥٣٤
- يجوز تحييس الجزء المشاع.....٢٢/(٤٤٣)
- يجوز تخصيص الآحاد من السنة بمثلها.....٣١/٢٢
- يجوز التخصيص بالحس.....٣/٢١٨ - ٣١/(٧١)
- يجوز التخصيص بالعادة.....٣١/(٧٧)
- يجوز التخصيص بالقياس الجلي.....٢٩/٥٧٧
- يجوز التخصيص بالمفهوم.....٣٠/(٥٧٧)
- يجوز التخصيص بدليل الخطاب وفحوى الخطاب.....٣٠/(٥٧٧)
- يجوز التخصيص بدليل العقل ضروريا كان أو نظريا.....٣١/٦٢
- يجوز تخصيص خبر الواحد بالقرآن.....٣١/١٣
- يجوز تخصيص السنة بإقراره.....٣١/٢٢
- يجوز تخصيص السنة بالسنة.....٣١/(٢١)
- يجوز تخصيص السنة بالقرآن.....٣١/(١٣)
- يجوز تخصيص السنة المتواترة بالكتاب.....٣١/١٤
- يجوز تخصيص السنة المتواترة بمثلها.....٣١/٢١
- يجوز تخصيص العام بالغاية.....٣٠/(٦٣٧)
- يجوز تخصيص العموم بالقياس.....٣١/(٥١)
- يجوز تخصيص العموم بدلالة العقل.....٣١/(٦١)
- يجوز تخصيص عموم السنة بالقرآن.....٣١/(١٣)

- يجوز تخصيص عموم السنة بخصوص القرآن ٣١/ (١٣)
- يجوز تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد ٣/ ٥٢٨
- يجوز تخصيص عموم الكتاب بالسنة المتواترة ٢٨/ ٢٤٨ ، ٢٥٤
- يجوز تخصيص عموم الكتاب بخبر الواحد ٣٠/ ٥٦٠
- يجوز تخصيص القرآن بالسنة الثابتة ٣١/ (٣٣)
- يجوز تخصيص القطعي بالظني ٣١/ ٥٢٢
- يجوز تخصيص الكتاب بالكتاب ٣١/ (٧) ، ٥٥٤
- يجوز تخصيص المتواتر من السنة بالآحاد ٣١/ ٢٢
- يجوز تخصيص المعلوم بالمظنون في العملي ٣٠/ (٥٥٩)
- يجوز تشريك ما لا يحتاج إلى نية في نية العبادة ١٢/ ٨٣
- يجوز التصرف في الأثمان قبل القبض إلا الصرف والسلم ١٤/ (١٦١)
- يجوز التصرف في الأثمان والديون قبل القبض ١٤/ (١٦١)
- يجوز التصرف في الثمن قبل قبضه ١٤/ (١٦٢)
- يجوز التصرف في حق العامة لمنفعة تعود عليهم ١٣/ ٥٨٢
- يجوز التطوع بجنس الفرض الفائت قبل أدائه إن أمكن فعله في وقته ١٧/ (٣٤٩)
- يجوز تعليق جميع العقود والفسوخ ٢١/ ٢٦٨
- يجوز تعليق الحكم بشرطين كما يجوز بعلتين ٢٧/ ٧٥٧
- يجوز تعليق النكاح بالشرط ٢٣/ ٣٣٦
- يجوز تعليق الهبة على شرط ٢٢/ (٢٩٣)
- يجوز تعليل الأصل بعلة لا تتعده ٢٩/ (٤١١)
- يجوز التعليل بالحكم ٢٩/ (٣٧٣)
- يجوز التعليل بالمظنة ٢٩/ (٣٢٧)
- يجوز التعليل بالوصف المتعدد ٢٩/ (٣٨١)
- يجوز تعليل الحكم الواحد بأكثر من علة ٢٧/ ٥٨٠ ، ٥٨١ - ٢٩/ ٢١٣ ، ٣٨٥
- يجوز تعليل حكم واحد بعلل متعددة كل صورة بعلة بحسب ٢٩/ ٣٦٤
- يجوز تعليل صورة واحدة بعلتين وبعلل مستقلة ٢٩/ (٣٦٣)
- يجوز تعليل العدمي بالثبوتي ٢٩/ (٣٩١)
- يجوز تقليد الميت ٣٣/ (١٥٥)

- يجوز تقييد الكتاب بالكتاب ٥٥٤/٣١
- يجوز تكليف الكافر بالفروع (١٤٣)/٢٨
- يجوز التمسك بالمصالح المرسله مطلقا (٢٥)/٣٠
- يجوز التوصل إلى الأغراض بالحيل إذا لم تخالف شريعة (٥٦١)/٤
- يجوز التوكيل في تحصيل المباحات ٥٦ ، ١٠/٢٣
- يجوز التيمم بكل ما هو من جنس الأرض (٢٧٥)/١٩
- يجوز الخلع من كل زوج يصح طلاقه (٥٢٧)/٢٣
- يجوز الذبح بكل ما أفرى الأوداج وأنهر الدم (٥٠٥)/٢٤
- يجوز شرط كل تصرف فيه مقصود صحيح ٢٢٧ ، ٢٢٦/١٥
- يجوز عقد الإجارة على كل عمل حلال (٣٢)/٢٢
- يجوز الغرر اليسير إذا دعت الضرورة إليه (٢٨٥)/٧
- يجوز فعل المكروه لمصلحة راجحة (٣٣٧)/٧
- يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع (٥٢٠)/١١
- يجوز في التابع من الغرر ما لا يجوز في المتبوع - [٥٢٨] ، ٥٢٢ ، ٥١٩ ، ٤٣٦/١١ - ٤٦٢/١
- ٤٧٥ ، ٤٦٤ ، ٤٥٨/١٥
- يجوز في التبرعات استثناء المدة المعلومة والمجهولة (٦٣٦)/١٦
- يجوز في الجمع ما لا يجوز في التفريق ٥٢١/١١ - ٤٥٤ ، ٤٥٢/٩
- يجوز في السفر ما لا يجوز في الحضر ٥٩/١٧ - ٤١٢ ، ٤١١ ، [٤٠٥] ، ١٦٧ ، ١٥٦/٧
- يجوز في الضرورة ما لا يجوز في غيرها ٣٢٤/٢ - ٤٣١/١
- يجوز القياس على أصل مجمع عليه (٢١١)/٢٩
- يجوز القياس على أصل مخالف للأصول ٥٢١ ، ٥١٦/٥
- يجوز القياس على ما ثبت بالإجماع [٢١١]/٢٩
- يجوز القياس على ما عدل به عن سنن القياس ٢٣٦/٢٩
- يجوز القياس في الحدود ٢٦٨/٢٩
- يجوز القياس في المقدرات (٢٦٧)/٢٩
- يجوز كون البيان أضعف من المبين (٥٢١)/٣١
- يجوز للعامي اتباع رخص المذاهب ١٢١/٣٣
- يجوز للمقلد تتبع الرخص ١٢١/٣٣

- يجوز لمن تلبس بمحرم وأراد تركه والخروج منه أن يتخلص منه.....١٢/ (٣٠٥)
- يجوز مخالفة شرط الواقف لمصلحة الوقف ٩/ ٣٦٤ - ١١/ ٢١٦
- يجوز من الحيل ما كان مباحا يتوصل به إلى مباح ١٣/ ٣٧٢ ، [٣٧٧] ، ٣٨٤
- يجوز من الغرر اليسير ضمنا وتبعاً ما لا يجوز من غيره ١١/ (٥٢٨)
- يجوز النسخ بالقياس الجلي ٢٩/ ٥٧٧ - ٣٣/ ٧٧٨
- يجوز نسخ الخبر مطلقاً ٣٣/ ٧٦٢
- يجوز نسخ السنة بالقرآن ٣٣/ (٧١١)
- يجوز نسخ القرآن بالسنة ٣٣/ (٧٠١)
- يجوز نسخ القطعي بالظني ٣٣/ ٦٨٣
- يجوز نسخ الكتاب بالكتاب ٣١/ ٥٥٤ - ٣٣/ (٦٨٩)
- يجوز النيابة في العبادات المالية مطلقاً ٦/ ٢٢٢
- يحافظ على الواجب قدر الإمكان ١٠/ ٤٣٦
- يحال بالحكم على السبب المعلوم ٧/ (١٢٥)
- يحتاط الشرع في الخروج من الحرمة إلى الإباحة أكثر من الخروج من الإباحة إلى الحرمة .. ٩/ [١٩٣]
- يحتاط في موضع الخلاف ٩/ ٢٦٧
- يحتاط في النكاح ما لا يحتاط في البيع ٢٣/ ٢٩٢
- يحتاط في النكاح ما لا يحتاط في غيره من العقود ٢٣/ (٢٩١)
- يحتاط للأبضاع ما لا يحتاط لغيرها ٢٣/ (٢٩١)
- يحتاط للدماء والأموال ٢٦/ ٩ ، ٩٥
- يحتج بالاستحسان ٣٠/ (٦٣)
- يحتمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام..... ٤/ ١٢٩ - ٧/ [٥١٣] ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٧
- يحتمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام ٧/ ٥٢٠
- يحتمل في الاستدانة ما لا يحتمل في الابتداء ٨/ (٥٠٤)
- يحتمل في الدوام ما لا يحتمل في الابتداء ٨/ (٥٠٤)
- يحدث للناس أقضية بقدر ما أحدثوا من الفجور ٥/ [٣٧٩]
- يحدث للناس أقضية على قدر ما أحدثوا من الفجور..... ٥/ ٣٨٦ ، ٣٨٩
- يحدث للناس أقضية على نحو ما أحدثوا من الفجور ٥/ (٣٧٩)
- يحدث للناس في كل زمان من الأحكام ما يناسبهم ٥/ (٣٧٩)

- يحرم الاستتجار على المعصية مطلقاً..... ٢٣٠/١٢
- يحرم الإعانة على المعصية بتصرف..... ٢٢٩/١٢
- يحرم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير..... [٤٧٥]/٢٤
- يحرم أكل ما نهى عن قتله..... ٥٢٠/٢٤
- يحرم بيع الغرر..... (١٢١)/٢١
- يحرم التشبه بالفساق فيما يختصون به في العادة..... (٣٤٠)/١٨
- يحرم التشبه بالكفار فيما يختصون به في العادة..... (٣٣٦)/١٨
- يحرم التشبه بالكفار والفساق..... ٤٧٥/١
- يحرم التشبه بهيئة الفساق..... [٣٤٠]، ٣٢٧، ٣٢٧/١٨
- يحرم التنقل في المذاهب لمجرد اتباع الشهوات..... ٧٥/٤
- يحرم الضرار على أي صفة كان..... ٤٩٣، ٤٧١، (٤٦٧)/٧
- يحرم طلب ما يحرم على المطلوب منه فعله..... (٣٤٥)/١٢
- يحرم على الرجل أصوله وفصوله وأول أصوله وأول فصل من كل أصل وإن علا..... ٤٩٧/٢
- يحرم على العامي تتبع الرخص..... ٢٢٩/٣
- يحرم على الكافرين في النكاح ما يحرم على المسلمين..... ٤٣٦/٢٣
- يحرم على المسلم إذلال نفسه..... (٢٥٥)/١٨
- يحرم قتل كل ما فيه منفعة مباحة..... ٥٢٠/٢٤
- يحرم كل قريب إلا ما دخل في ولد العمومة أو الخثولة..... (٣٦٣)/٢٣
- يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب..... ٣٦٣/٢٣ - ٥٠٣، ١٩٧/٢ - ٤٧٧، ٣٤٨، ٢٤٨/١
- ٣٧٨، [٦١٩]، ٦٢٥
- يحرم من الرضاعة ما يحرم من الرحم..... ٦٢٠/٢٣
- يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة..... ٦٢٠/٢٣
- يحرم من الصيد البحري مستخبه..... ٤٦٤/٢٤
- يحرم النذر بمعصية..... (٦١٥)/٢٠
- يحرم نظير المصاهرة بالرضاع..... ٦٢٤/٢٣
- يحكم بالغالب ما لم يظهر خلافه..... ٤١١/٨
- يحكم لعقود الكفار بالصحة وإن لم توافق الإسلام فإذا أسلموا أجرنا عليهم أحكام المسلمين..... (١٧٩)/١٦

- يحل الصيد بكل ذي ناب ومخلب ٤٧٦/٢٤
- يحل كل طعام طاهر لا مضرة به ٢٤/ (٤٥٧)
- يحل كل لعب خطر لحاذق ٤٧٣/٢٦
- يحل كل لعب خطر لحاذق تغلب سلامته ٤٦٣/٢٦ ، [٤٧٨]
- يحل كل ميتات البحر ٢٤/ (٤٦٣)
- يحلف كل من توجهت عليه دعوى صحيحة ٤٠٩/٢٥
- يحمل الإمام عن المأموم السهو كله ١٩/ (٤٣٩)
- يحمل الأمر على الصحة حتى يظهر موجب الفساد ٨/ (٣٥٠)
- يحمل على الظالم ٨/ (٨٥)
- يحمل على الظالم بعض الحمل ٨/ (٨٥)
- يحمل لفظ كل طائفة على عرفها وعاداتها ٣٥٩/٢
- يحمل المطلق على المقيد ٣١/ (٤٢٣) ، ٤٣١ ، ٤٣٢
- يحمل المطلق على المقيد قياسا بجامع بينهما ٣١/ (٤٢٤)
- يحوز نسخ القرآن بالقرآن ٣٣/ (٦٨٩)
- يختار الأمثل فالأمثل في كل منصب بحسبه ١٨/ ١٦٥ ، ١٧٠ ، [١٧٥] ، ١٨١ ، ١٨٢
- يختار أهون الشرين ١/ ٣٠٤ ، ٤٤٧ ، ٥١٦ - ٣١/ ٢ - ٧/ (٥٠٥) ، ٥٠٧
- يختص الكلام بما يعلم من غرض المتكلم ٦/ (٥٥)
- يختلف إثم المفاسد باختلافها في الصغر والكبر وباختلاف ما تفوته من المصالح ٣/ (٣٧١)
- يختلف أجر العمل بشدة المشقة وخفتها ٤/ ٥٢
- يخص بالقياس عموم دخله التخصيص ٣١/ ٥٢
- يخصص الكتاب بالسنة مطلقا ٣١/ (٣٣)
- يخصص الكتاب ببعضه ٣١/ (٧)
- يد الأجير الخاص يد أمانة ٢٢/ [١٣٣]
- اليد أضعف من البينة بدليل أن اليد لا يقضى بها إلا باليمين ويقضى بالبينة من غير يمين ١٤/ ٧٢
- يد الأمانة كيد الملك ١٤/ (١٨١)
- يد أمانة لا ضمان معها أو يد أمانة غير ضامنة ٢/ ٣٣٨
- يد الأمين كيد صاحب الأمانة ١٤/ (١٨١)
- يد الأمين كيد المالك ١٤/ [١٨١]

- يد الأمين يد صاحب المال..... (١٨١)/١٤
يد الأمين يد المالك..... ٤٩٨/١٤
يد الأمين يد من ائتمنه..... (١٨١)/١٤
اليد تقتضي الملك..... (٦٩)/١٤
اليد توجب إثبات التصرف لا إثبات الملك..... ٧٢/١٤
اليد دليل على الملك..... ٤٧٥ ، ٤٧٣/٦
اليد دليل الملك..... ١٠٣ ، ١٠٢/١٦
اليد دليل الملك في الظاهر..... ٣٤١/٨
يد الشريك مطلقا في المال يد أمانة..... (٥٣٥)/٢١
اليد الظالمة العادية لا اعتبار لها..... ٨٨ ، ٨٦/٨
يد العدل كيد المرتهن..... ٢٨٥/١٠
اليد لا تفيد ملكا..... (٢١١)/٢٥
يد المستأجر على العين يد أمانة..... (١١٧)/٢٢
اليد المؤتمنة لا تصدق في دعوى الرد لغير من ائتمنها إلا بينة..... ٥١٧/١٤
يد المودع كيد المالك..... ١٨٢/١٤
يد المودع يد أمانة..... (٥٣٧)/٢٢
اليد الواحدة هل تكون قابضة دافعة..... ٣١٤ ، ٣١٢ ، ٣١٠/٦
يد الوارث قائمة مقام يد مورثه..... (٢٦٩)/٢٤
يد الوصي يد أمانة..... [١٤١]/٢٤
يد الوكيل تقوم مقام يد الموكل..... (٧٥)/٢٣
يد الوكيل كيد الموكل..... ٧٩/٢٣
يد الوكيل كيد الموكل فيما وكله عليه..... (٧٥)/٢٣
يد الوكيل كيد موكله..... ٧٨ ، ٧٧ ، [٧٥]/٢٣ - ١٨٢/١٤
يدخل الأصغر في الأكبر..... (٥٨١)/٨
يدخل التبع في المتبوع..... (٤٢٨)/١١
يدخل القليل في الكثير..... (٤٧٢)/١١
يدخل القوي على الضعيف ولا عكس..... ٦٠/٢

- يدخل الكافر تحت خطاب الناس وكل لفظ عام..... ٢٥٥/٣
- يدخل النادر في حكم العام..... ٤٣٩/٣٠
- يدفع أشد المفسدين بأخفهما ويؤتى بأعظم المصلحتين إذا لم يمكننا معا..... ١٢٥/٤
- يدفع أعظم الضررين بأهونهما..... ٤٦٩/٧، ٤٧٤، ٤٨٧، ٥٠٠، ٥٠١، [٥٠٥] - ٥٢/٨، ٥٤ - ١٦٧/١١، ١٧٠، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١٢ - ١٢/١٢ - ٣٠٦/١٦ - ٥٥٧، ٥٦٠ - ٣١٥/١٧، ٣١٦، ٣١٨ - ٥٦٨، ١٧٥/١٨، ١٨٠ - ١٦٥/٢٦
- يدفع أعظم المفسدين باحتمال أسيرهما ويحصل أعظم المصلحتين بترك أسيرهما..... ١٢٥/٤
- يدفع أعظم المفسدين بارتكاب أدناهما ويحصل أعلى المصلحتين بتفويت أدناهما..... ٢٦، ٢٣/١٠
- يدفع أعلى المفسدين باحتمال أدناهما ويحصل أكمل المصلحتين بتفويت أدناهما..... ١٣٦/١١
- يدفع أعلى المفسدين وإن وقع أدناهما..... ١٣٢/٤
- يدفع الترجيح بلا مرجح..... ٢١٣/٣٣
- يدفع شر الشرين بالتزام أدناهما..... ٢٢٠/١١ - ١٢٧/٤ - (٥٠٥)/٧
- يدفع الصائل بأسهل ما يظن أن يندفع به..... ١٢٧/٢٦
- يدفع الصائل بالأخف فالأخف إن أمكن..... [١٢٧]/٢٦
- يدفع الضرر قبل وقوعه..... ٤٧٣/٧
- يدفع الضرر بقدر الإمكان..... ٣١٧/١٧ - ١٧٠، ١٦٧/١١
- يدفع الضرر العام بالضرر الخاص والأشد بالأخف..... ٣٦/٢
- يدفع الضرر الفاحش بأي وجه كان..... ٤٨٧/٧
- يراعى الخلاف..... ١٦٣/٣٠
- يراعى الخلاف إذا كان قويا ولا يراعى إذا كان شاذًا..... ٢٨٢، ٢٧٧، (٢٧٥)/٩
- يراعى في دفع الصائل التدرج بالأخف..... ١٢٧/٢٦
- يراعى في المكتوبة ما لا يراعى في النافلة..... ٥٨١/١٩ - ٣٥٨/١٧
- يرتفع الفساد بحذف الشرط..... (٧٥)/١٦
- يرتكب أخف الضررين..... ٥٥٩/١٩
- يرجح أحد الخبرين على الآخر بعمل أكثر السلف..... (٣٦١)/٣٣
- يرجح أحد الخبرين على الآخر بعمل الأمة به..... (٣٦١)/٣٣
- يرجح أحد القياسين على الآخر بطريق نفي الفارق بين الأصل والفرع..... [٥٨٥]/٢٩
- يرجح أحد القياسين ما تكون علته أقوى على غيره..... (٥٩٥)/٢٩

- يرجح أحد القياسين المتعارضين بكثرة الأصول..... ٢٨٢/٣٣
- يرجح أحد المسندين بالأعلى إسنادا منهما..... (٣٨١)/٣٣
- يرجح الأصل على الظاهر على الأصح إن استند الاحتمال..... ٣٠٠/٩
- يرجح الأقوى دلالة على الأضعف دلالة..... ٤٢٤/٣٣
- يرجح الأقوى على الأضعف..... ٢٥٧/٣٣
- يرجح الأقوى من الحقوق عند التعارض..... (٤٤٧)/١٣
- يرجح بطريق نفي الفارق في القياسين..... (٥٨٥)/٢٩
- يرجح بعمل أهل المدينة..... ٩٠/٣٠
- يرجح بفقہ الراوي..... (٣١١)/٣٣
- يرجح بين الأخبار المتعارضة بتأخر إسلام الراوي..... (٤٥١)/٣٣
- يرجح تخصيص العام على تأويل الخاص..... [٤٨١]/٣٣
- يرجح التخصيص على التأويل..... (٤٨١)/٣٣
- يرجح الحديث المتفق على رفعه إلى النبي ﷺ على المختلف..... (٣٧١)/٣٣
- يرجح الحظر على الندب..... ١٦٨/١١
- يرجح الحظر على الوجوب..... ١٧٣/١١
- يرجح الخاص على العام..... (٥٩٩)/٣٣
- يرجح الخبر بكثرة رواه وإن لم يبلغ حد التواتر أو الشهرة..... (٢٨١)/٣٣
- يرجح خبر الحظر على خبر الإباحة..... ٦٢٠/٢٩
- يرجح الخبر الخاص على العام..... ٦٠٠/٣٣
- يرجح الخبر الذي وافقه دليل على الذي لم يوافقه دليل..... (٣٩٣)/٣٣
- يرجح الخبر على خبر آخر بكثرة الرواة..... (٢٨١)/٣٣
- يرجح الخبر القليل الوسائط على الكثير الوسائط..... (٣٨١)/٣٣
- يرجح خبر متأخر الإسلام على خبر متقدمه..... (٤٥١)/٣٣
- يرجح الخبر المتفق على رفعه إليه على ما ليس كذلك..... (٣٧٢)/٣٣
- يرجح الخبر المشتمل على الحقيقة العرفية على المشتمل..... ٦٤٠/٣٣
- يرجح الخبر النافي للحد على الموجب له..... ٣٤٨ ، ٣٤٦/٣٣
- يرجح الخبر الناقل عن حكم الأصل على المقرر له..... (٢٣١)/٣٣
- يرجح خير الخبرين بتفويت أدناهما..... ٢٢٢ ، ٢٢٠ ، ١٦٠ ، ١٥٨ ، ١٥٣/١١ - ١٢٧/٤

يرجع خير الخيرين بتفويت أدناهما ويدفع شر الشرين بالتزام أدناهما ٥٨/٢ - ٤٦٧/٣ ، ٤٧١ -
 ١١٧/٤ ، ١٢٠ ، [١٢٥] ، ١٤٤ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٧٥ ، ١٩١ ، ٢٠٠ ، ٢١١ ، ٢٢١ ، ٢٢٤ ،
 ٢٢٧ ، ٢٣٧ ، ٢٥٧ ، ٣٦٧ ، ٣٧٥ ، ٣٧٩ ، ٣٨٣ ، ٥٢٣ ، ٥٢٧ - ٥٢٣/٥ ، ٤٢٦ - ٥٠٨/٧ -
 ٢١٦/١١

يرجع خير الخيرين وإن فات أدناهما ١٣٢/٤
 يرجع العام على الخاص ٦٠٠/٣٣
 يرجع في السند بتأخر الإسلام ٤٥١/٣٣
 يرجع القياس بقوة دليل حكم الأصل ١٨٦/٢٩
 يرجع القياس الثابت حكم أصله بالنص على القياس الثابت حكم أصله بالإجماع ١٨٦/٢٩
 يرجع القياس الذي تكون علته خاصة لبعض المكلفين على القياس الذي تكون علته عامة في
 المكلفين ٦١٢/٢٩
 يرجع القياس الذي تكون علته عامة في المكلفين على القياس الذي تكون علته جامعة لبعض
 المكلفين ٦١١/٢٩
 يرجع القياس الذي تكون علته عامة في المكلفين على ما تكون علته خاصة ببعضهم ٦١١/٢٩
 يرجع القياس الذي ثبتت علة وصفه بالسبر على الذي ثبتت علة وصفه بالشبه ٥٩٧/٢٩
 يرجع قياس العلة فيه وصف ثبوتى على قياس العلة فيه وصف عديمي ٤٠١/٢٩
 يرجع ما مدلوله الحظر على ما مدلوله الإباحة ٤٣٠/٣٣
 يرجع ما يلزم فيه تخصيص العام على ما يلزم فيه تأويل الخاص ٤٨١/٣٣
 يرجع المانع على المقتضي ١٩٨/١١
 يرجع المباشر لما رواه من فعل وصاحب القصة على غيرهما ٤٠٧/٣٣
 يرجع المجاز الأقرب على الأبعد ٦٥٧/٣٣
 يرجع المعلل بالعلة القاصرة على المعلل بالمتعدية ٤١٢/٢٩
 يرجع المفهوم بالعبارة على المفهوم بالإشارة ٦١٧/٣٣
 يرجع مقطوع الرفع على ما اختلف في رفعه ٣٧٢/٣٣
 يرجع من القياسين المتعارضين ما ترجع دليل حكم أصله على دليل حكم الأصل الآخر ١٨٥/٢٩
 يرجع من القياسين المتعارضين ما دليل حكم أصله أقوى من دليل حكم الأصل الآخر ١٨٦/٢٩
 يرجع من القياسين المتعارضين ما يكون دليل حكم أصله أقوى من دليل حكم الأصل
 الآخر ١٨٥/٢٩

- يرجع الناقل عن حكم الأصل على المقرر لحكمه ٦٤٤/٢٩
- يرجع النص الناقل عن حكم الأصل على المقرر له (٢٣١)/٣٣
- يرجع الوصف الحقيقي على الوصف غير الحقيقي ٥٩٧ ، ٤٠٢/٢٩
- يرجع إلى العرف والعادة (١١٤)/٨
- يرجع إلى العوائد فيما كان خلقة (٣٠٣)/٨
- يرجع في الأيمان إلى النية فإن لم ينو الحالف شيئاً لا ظاهر اللفظ ولا غير ظاهره رجع إلى سبب اليمين ٤٧٤/٢٠
- يرجع في تفصيل العمل المشروط في المساقاة إلى الضابط الخاص بما يلزم العامل ٢١٢/٢٢
- يرجع في جنس المأدوم والملبوس إلى عادة أمثالها من أهل البلد ٢٥٨/٨
- يرجع في معرفة العيب إلى أهل الخبرة والعرف (٤٤٤)/٩
- يرجع في الموهوب بالزوائد المتصلة ٣٤٣/٢٢ - ٢٥٢/١٦
- يرجع في اليمين إلى نية الحالف إن احتملها اللفظ ولم يخالف الظاهر أو خالفه وكان مظلوماً ٤٧٣/٢٠
- يرد البيان بالإشارة ٥١٢/٢٨
- يرد التملك بالرد (٢٩)/١٤
- يرد الخبر إذا خالف الإجماع ٩١/٢٩
- يرد خبر الواحد إذا دفع مقتضاه الكتاب أو السنة المتواترة ٣٥٢/٢٨
- يرد خبر الواحد إذا عارض الإجماع ٣٥٢/٢٨
- يرد على أصحاب الفروض إلا ثلاثة الزوجين والجدّة ٤٢٥/٢٤
- يرد على المتعسف قصده السيئ ويعامل بنقيض مقصوده (٢٨٧)/٦
- يرد المبيع بالغبن الفاحش (٢٠٣)/٢١
- يرزق من بيت المال كل من كان عمله مصلحة عامة للمسلمين (٣٩٧)/٢٦
- يزال الضرر (٤٨٥)/٧
- يزول الحجر عند زوال سببه (١٦٩)/٢٣
- يزول الحكم لزوال شرطه ٣٠٤/٧
- اليسار والإعسار معتبران وقت الأداء لا وقت الوجوب (٥٧٣)/١٣
- يساق الكلام لأمر وله تعلق بغيره وإيماء به وإشارة إليه ٣٨٦/٣٢
- يسامح الإنسان في حقوق نفسه وليس له المسامحة في حق غيره ٣٩٧/٧
- يسامح في حقوق نفسه وليس له المسامحة في حق غيره ٣٩٨/٧

- يستحب الابتداء باليمين في كل أفعال الخير..... ١٨/ (٣٥١)
- يستحب إظهار شعائر الإسلام..... ١٧/ (٤٢٩)
- يستحب تقديم اليمين في كل ما هو من باب التكريم وتقديم اليسار في ضد ذلك..... ١/ (٤٧٤)
- يستحب الخروج من الخلاف..... ١٩/ (٤٧٣)
- يستحب قتل المؤذيات..... ٢٤/ (٥١٩)
- يستحب قضاء النوافل المؤقتة..... ١٧/ (٣٩٣)
- يستحق الربح إما بالمال وإما بالعمل وإما بالضمان..... ١/ (٣١٩)
- يستحيل تعلق النية بالماضي..... ٦/ (٢٥١)
- يستحيل توجه الخطاب على من لا يتصور..... ٢٨/ (١٣٣)
- يستحيل الحكم بالتقيضين..... ٢٧/ (٦٩)
- يستحيل وجود الملزوم بدون لازمه..... ٢٧/ (١٥٩)
- يستنبط من النص معنى يخصه..... ٣١/ (١٠٩)
- يستوي الصبي والبالغ في الحقوق المالية..... ١٢/ (٣٦٠، ٣٩٦)
- يستوي في الحقوق المالية الصبي والبالغ..... ١٢/ (٣٥٣-١٧، ٤٧٧)
- يستوي في الوصايا حكم المتقدم والمتأخر..... ٢٤/ (١٢٧)
- يسقط التكليف بالمتعذر..... ٧/ (٣١٩)
- يسقط الثابت ولا ينتقل إلى البازل ما كان يملكه المبدول له..... ١٣/ (٦٤٦)
- يسقط خبر الواحد إذا عارضه نص المتواتر..... ٣٣/ (٢٥٧)
- يسقط عن المصلي ما لا يستطيع ويبقى عليه ما قدر عليه..... ١٩/ (٤٠٥)
- يسقط الفرع إذا سقط الأصل..... ١٢/ (٥١)- (٢٧/ ١٦٠)
- يسقط القبض برهن المدين رب الدين ماله في يده عن غير جهة الرهن..... ٢٣/ (٢٠١)
- يسلك بالنذر مسلك الواجب..... ٢٠/ (٥٩٨)
- يسمح في باب القرض فيما لا يسمح فيه في باب المبادلة..... ١٦/ (٦٢٥-٢٢/ [٣٨٧])
- يسير الغرر لغو معفو عنه..... ١٥/ (٤٧٢، ٤٧٥)
- يسير الفصل عفو..... ٨/ (٣٦٧)
- اليسير معفو عنه..... ٧/ (١٥٦، ٢٣٢، [٢٣٩]، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٤٨، ٣٩٧-١٠/ ١٤٨، ١٥٥-١١/ ٤٦٥، ٥٢٩-١٥/ ٤٨٥، ٤٨٧، ٤٨٨-١٦/ ٥٩٢)
- اليسير مغتفر..... ٧/ (٢٢٤، (٢٣٩)، ٢٤٥، ٢٨٦، ٢٨٩، ٣٩٨-٩/ ٥٥٤-١٦/ ٦١٧)

- يسير يغتفر..... ٢٩١/٧
- يشترط اتصال الشرط بالمشروط..... (٧١٧)/٢٧
- يشترط ألا توقع مراعاة الخلاف في خلاف آخر..... ٢٦٧/٩
- يشترط ألا يوقع مراعاة الخلاف في خلاف آخر..... ٢٧٦ ، ٢٥٨ ، ٢٥٥/٩
- يشترط سبق الدعوى في الشهادة بحقوق الناس..... ٣٠١/٢٥ - ٥٤/١٣
- يشترط العلم بفرضية المنوي في كل عبادة إلا في الحج..... ١٦٤/٦
- يشترط في التنافي اتحاد زمن النقيضين..... ٧٠/٢٧
- يشترط في حقوق الناس سبق الدعوى..... (٥٣)/١٣
- يشترط في الحكم التكميلي علم المكلف به..... ١٢٧/٢٨
- يشترط في صحة الشرط الاتصال..... (٧١٧)/٢٧
- يشترط في الصلح ما يشترط في البيع..... ٥٦٠/٢٤
- يشترط في عقد الهبة أن لا يكون معلقا بما له خطر الوجود والعدم..... (٢٩٣)/٢٢
- يشترط في النية العلم بالمنوي..... (١٦٣)/٦
- يشترط في النية العلم بالمنوي مطابقا للواقع..... (١٦٣)/٦
- يشترط لصحة الإجارة أن تكون الأجرة معلومة بتعيين مقدارها..... (٧٣)/٢٢
- يشترط لمراعاة الخلاف أن لا يخالف سنة ثابتة..... (٢٨٢)/٩
- يصح الاستثناء من الاستثناء..... (٦٠٥)/٣٠
- يصح الاستدلال بقياس الدلالة..... (٥٦١)/٢٩
- يصح الإسقاط بعد وجود السبب وقبل الوجوب..... ٢٤٦/١٣
- يصح إقامة كل واحد من المترادفين مقام الآخر في اللغة الواحدة..... ٢٩٤ ، ٢٩٠/٣٢
- يصح الإقرار بالمجمل..... (٢٨١)/٢٥
- يصح الإقرار بالمجهول..... (٢٨١)/٢٥
- يصح الإقرار بما يتصور التزامه..... ٢٨٩/٢٥
- يصح أن تكون الكفالة منجزة أو مضافة إلى زمن مستقبل..... (٢٤٢)/٢٣
- يصح التخصيص بالإجماع..... (٤٣)/٣١
- يصح التخصيص بالقياس..... (٥١)/٣١
- يصح تخصيص العموم بالعقل..... (٦١)/٣١
- يصح تخصيص القطعي بالظني..... (٥٥٩)/٣٠

- يصح تصرف السكران فيما عليه دون ما له ٦٠٤/١٢
- يصح التصرف في الثمن قبل قبضه ١٤/ (١٦٢)
- يصح التعليق في الإنشاءات لا الإخبارات ٣٥٦/١٠
- يصح تعليق الكفالة بشرط توقيتها ٢٤٣/٢٣
- يصح تعليق الكفالة بشرط متعارف صحيح ٢٣/ (٢٤١)
- يصح تعليق المضاربة بشرط ملائم ٥٦٠/٢١
- يصح التعليل بحكمة مجردة عن وصف ضابط لها ٣٣٦/٢٩
- يصح تعليل الحكم الثبوتي بالعدم ٢٩/ (٣٩١)
- يصح دخول الشرط على الشرط فيكون الثاني شرطا في الأول ٢٧/ (٧٢٥)
- يصح الرهن قبل القبض ولا يتم إلا به ١٨٣/٢٣
- يصح الرهن مع اقترانه بالشرط الفاسد ويبطل الشرط ٣٩٢/٢٢
- يصح شرط كل ما يقتضيه العقد فيه ١٥/ (٢٩٣)
- يصح الصلح عن كل حق يجوز أخذ العوض عنه ٥٧١ ، ٥٦٥/٢٤
- يصح الصلح عن المجهول ٢٤/ (٥٧٩)
- يصح العقد إذا حذف الشرط المفسد للعقد ١٦/ (٧٥)
- يصح العقد فيما يتعلق به حق الغير إذا أسقط ذو الحق حقه ١٣/ ٦٣٧
- يصح القرض مع اقترانه بالشرط الفاسد ويلغو الشرط ٢٢/ (٣٩١)
- يصح قياس العكس ٢٩/ (٥٧١)
- يصح نفي المعنى الحقيقي عن المجاز ٣١/ (٦٦٦)
- يصح النكاح بكل لفظ ساغ بعرف ٢٣/ (٣٠٣)
- يصح وقوع كل من الرديفين مكان الآخر إن لم يكن تعبد بلفظه ٣٢/ ٢٩٠
- يصرف الضرر العام بالضرر الخاص ٧/ (٥١٤)
- يضاف الحادث إلى أقرب أوقاته ٢/ ١٦٩
- يضاف الفعل إلى الفاعل لا الأمر به ما لم يكن مجبرا ١٤/ ٢٧٦
- يضاف الفعل إلى الفاعل لا الأمر ما لم يكن مجبرا ٣٤/ ٢ ، ٤١ - ١٤/ ١٢٦ ، ١٢٧ ، [٥٦٧] ،
٥٧٦ ، ٥٧٩ - ١٨/ ١٠
- يضمن الأجير المشترك ما جنت يده ٢٢/ (١٢٥)
- يطلب بالقياس حكم ما ليس منطوقا به ٢٩/ [٢١٧]

- يظهر بالدباغ جميع جلود الميتة إلا الكلب والخنزير (١١٧)/١٩
- يعامل الشرع الناس بنقيض غرضهم الفاسد المتحيل على الوصول إليه بما ظاهره الصحة... (٢٨٤)/٦
- يعامل المضار بنقيض قصده (٢٣/٦ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ ، [٢٨٧]
- يعتبر التقويم بمحل التلف (١٧)/١٥
- يعتبر الحال في لفظ القذف (٥٠٧)/٢٥
- يعتبر حال المكفر في جميع الكفارات وقت الأداء لا وقت وجوبها (٩٣)/١٨
- يعتبر حال الموصى له عند موت الموصي لا قبله ٩٧/٢٤
- يعتبر الصلح بأقرب العقود إليه ٥٦٠/٢٤
- يعتبر الضمان بغالب نقد بلد التلف ١٨/١٥
- يعتبر العرف إذا لم يصادم نصا ثابتا أو إجماعا يقينيا (١٣٩)/٨
- يعتبر في الإقرار عرف المتكلم ونزله على أقل احتمالاته ٣٥٦/٣٢
- يعتبر في الجنائيات مآلها [٥٩]/٢٦
- يعتبر في الشيء حرز المثل ٥٢٣/٢٥
- يعتبر في كل إقليم عرف أهله (٢٥٥)/٨
- يعتبر في كل إقليم وفي كل عصر عرف أهله ٢٤٨ ، ١١٦/٨
- يعتبر في كل شيء حرز مثله ٥٤٣/٢٢
- يعتبر في كل موضع عرف أهل ذلك الموضع (٢٥٥)/٨
- يعتبر في كل ناحية عرف أهلها المطرد (٢٥٥)/٨
- يعتبر في متابعة النبي متابعتها في قصده [٣٣١]/٥
- يعتبر في الناسخ أن لا يكون أضعف من المنسوخ (٦٨٣)/٣٣
- يعتبر للعلم في الرهن ما يعتبر في البيع ١٨١/٢٣
- يعتبر من التعيين ما يكون مفيدا دون ما لا يفيد (٣٧١)/٩
- يعتبر من التعيين ما يكون مفيدا فيما هو المقصود ٣٨٠/٩
- يعتبر وصف الذكورة في كل موضع كان له تأثير فيه ويعتبر وصف الأنوثة في كل موضع يختص بالإناث أو يقدم فيه على الذكور [٧٧]/١١
- يعتبر اليسار والإعسار في زمن الوجوب ٥٧٣/١٣
- يعتد بإشارة أحرص في العقود والحلول ٢٠٠/١٠
- يعد مباشرة للجريمة الشريك المتسبب ١٠٩/٢٦

يعد مباشرا للجريمة من أغان غيره على ارتكابها ١٠٩/٢٦
يعد مباشرا للجريمة من يرتكبها وحده أو مع غيره ١٠٩/٢٦
يعذر بالنسيان إذا لم يكن معه حالة مذكرة ينسب معها لتقصير وإلا لم يترتب عليه حكم ١٢/٤٤٥
يعذر بالنسيان في الأشياء التي لا مذكر لها من جهة حاله بخلاف ما له حالة مذكرة ١٢/٤٤٥
يعرف كون الناسخ ناسخا والمنسوخ منسوخا باللفظ تارة ٣٣/٧١٩
يعزر في كل معصية لا حد لها ولا كفارة ٢٥/٥٦٧
يعطى الفرع حكم الأصل ١٢/١٤، ١٥، ١٧
يعطى للدوام حكم الابتداء فيما يمتد ٨/٥١٥
يعطى المتأخر حكم المتقدم ١١/٢٦١
يعطى المتقدم حكم المتأخر ١١/٢٦١
يعطى المعدوم حكم الموجود ١١/٢٦٨
يعطى المعدوم حكم الموجود ويعطى الموجود حكم المعدوم ١٠/٥٤٨ - ١١/٢٥٩، ٢٨١، ٢٩٠، ٣٥٠

يعطى الموجود حكم المعدوم ١١/٢٦٩
يعطى الموجود حكم المعدوم والمعدوم حكم الموجود ١٠/٥٥٢، ٥٥٣ - ١١/٢٨٣، ٤٦٥ - ١٢/٦١٢

يعنى عما عمت به البلوى ٧/٢١٣
يعنى عن الحدود ما لم تبلغ السلطان ٢٥/٤٧٧
يعنى مطلقا عما تعم به البلوى ٧/٢١٣
يعم المجاز فيما تجوز به فيه ٣٠/٤٨٩
يعمل بآحاد الأحاديث في أصول الديانات ٢٨/٣٠٣
يعمل بإطلاق الأمر ما لم يقدّم دليل على التقييد وهو التهمة ٩/٣٤٢
يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ٢٨/٣٩٤
يعمل بالراجع فيما له مرجع ٣٣/٢١٣
يعمل بالسبب الظاهر دون الموهوم ٧/١٢٦
يعمل بالمفهوم ٣٢/٥١
يعمل بخبر الواحد في أصول الدين ٢٨/٢٧٦، ٣٠٣
يعود الشيء بعد رفع وجوبه إلى ما كان عليه قبل وجوبه ٣٣/٧٨٥

- يغتفر عند الانفراد ما لا يغتفر عند الاجتماع.....٤٥١/٩، ٤٥٣، [٤٥٩]
يغتفر عند الخوف من فوات الحج ما لا يغتفر عند الأمن من فواته.....٢٠/[٢٨٩]
يغتفر الغرر اليسير للحاجة.....٧/(٢٨٥)
يغتفر في الابتداء ما لا يغتفر في البقاء.....٨/(٥٠٩)
يغتفر في الابتداء ما لا يغتفر في الدوام.....١/٥٥٠-٨/٤٩١، ٤٩٣-١٥/٤٢٥
يغتفر في الاستدامة ما لا يغتفر في الابتداء.....٨/(٥٠٤)
يغتفر في الإسقاط ما لا يغتفر في غيره.....١٣/(٢٥١)
يغتفر في الإسقاط والإبراء ما لا يغتفر في غيره.....٢/٢٨٦
يغتفر في البقاء ما لا يغتفر.....١/٤٤١-٢/٣٢، ٤٠-٨/٤٧٨، ٤٨٢، (٥٠٣)
يغتفر في التابع ما لا يغتفر في الأصل.....١١/٥٢٣
يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع.....١/٤٦٢-٤/٢٩٤، ٢٩٦-٩/٤٥٢، ٤٥٤-
١١/٤٣٥، [٥١٩]، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٣٥، ٥٣٨، ٥٤٠-١٥/١٦٧، ١٦٩-١٦/٣٥٦-١٧/
٣٥٨، ٣٦٨-٢٢/١٨٦
يغتفر في التبرعات ما لا يغتفر في المعاوضات.....٨/١٠-١٦/٤٩١، ٥٩٧، [٦٢٣]، ٦٤٠-٢٢/٢٥١
يغتفر في التبعية ما لا يغتفر في المتبوع.....١٢/١١٨
يغتفر في التبعية ما لا يغتفر في الاستقلال.....١١/(٥٢١)
يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها.....٢/٣٢، ٤٠-١١/٤٩٤-١٧/٣٧٨
يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل.....١١/(٥٢١)، ٥٢٣-١٥/١٦٩
يغتفر في الجعالة ما لا يغتفر في الإجارة.....٢٢/١٥٧، ١٥٩، ١٦٣
يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء.....١/٥٥٠-٢/٣٩٢-٨/٤٨٢، ٤٩١، ٤٩٢، [٥٠٣]،
٥٠٩-١٥/٤٢٤، ٤٢٥
يغتفر في الشرط ما لا يغتفر في الركن.....٤/٢٩٣-٢٧/٦٨٨، ٦٩٠
يغتفر في الشرط ما لا يغتفر في المشروط.....٤/٢٩٣-٧/١٤٦
يغتفر في الشيء إذا كان تابعا ما لا يغتفر إذا كان مقصودا.....١١/٥٢٨-٢٥/٥٣١
يغتفر في الشيء تابعا ما لا يغتفر فيه مقصودا.....١١/(٥٢١)، ٥٢٣، ٥٣٩
يغتفر في الشيء ضمنا ما لا يغتفر فيه قصدا.....١١/(٥٢٠)، ٥٢٧
يغتفر في الضمني ما لا يغتفر في المستقل.....٢٢/٣٣٠
يغتفر في العقود الضمنية ما لا يغتفر في الاستقلال.....١١/٥٢٢

- يغتفر في الفسوخ ما لا يغتفر في ابتداء العقود ٤٩٣/٨ - ٤٣٦/١١ ، ٥١٩ ، ٥٢٢ ، [٥٣٣] -
 ٤٤٤ ، ٤٤٢/١٥
- يغتفر في الفسوخ ما لا يغتفر في إنشاء العقود (٥٣٣)/١١
- يغتفر في الفسوخ ما لا يغتفر في العقود ١٦٩ ، ١٦٨/١٥
- يغتفر في الفسوخ ما لا يغتفر في العقود ١٧٨/١٥
- يغتفر في القرية ما لا يغتفر في المعاوضة [٦٣٩]/١٦ ، ٥٩٢ ، ٥٩٧ ، ٦٢٣ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ -
 ٢٥٢ ، ٢٤٩/٢٢
- يغتفر في المنافع ما لا يغتفر في الأعيان ٣٧٦ ، (٣٧١) ، ٣٥٤ ، ٣٥٢/١٦
- يغتفر في النفل ما لا يغتفر في الفرض (٣٥٨)/١٧
- يغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد .. ٤٦٤/١ - ٦٠/٢ ، ٢٠٠ ، ٥٤٨ - [٢٩٣]/٤ - ٤١٣/١١
- يغتفر في الوسيلة ما لا يغتفر في المقصود (٢٩٣)/٤
- يغتفر فيما دخل ضمنا وتبعاً ما لا يغتفر في الأصول والمتبوعات ٣٣٠/٢٢
- يغتفر فيها ما لا يغتفر في الفرض ٣٦٣/١٧
- يغتفر كل ما تعم به البلوى (٢١٣)/٧
- يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ١٧١/٢
- يغرم المغرور ويرجع بالقيمة على الغار ٣٣٩/٢
- يغلب الحرام على الحلال (٣٨٥)/٨
- يغلب من يعقل على ما لا يعقل [٤١٧]/٣٢
- يفتى في كل بلد بحسب عرف أهله ١٢٩/٨ ، ٢٤٦ ، ٢٥٦ ، ٢٥٨ - ٤٩٦/٢٠ - ٣٤٧/٢١
- يفسد المضاربة كل شرط يوجب جهالة الربح (٥٥٩)/٢١
- يفسر القرآن بالقرآن (٥٥٣)/٣١
- يفطر بما يصل إلى الجوف (٢١٧)/٢٠
- يفعل لأجل الجهاد ما لم يكن مشروعاً بدون ذلك ٤٦١/٢٦
- يفعل لأجل الجهاد ما لم يكن مشروعاً بدونه ٤٤٣/٢٦ ، [٤٥٥] ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١
- يقاس على ما ثبت بالقياس بغير العلة التي يثبت بها ٢٠٤/٢٩
- يقام الأكثر مقام الكل ٤٨٣/١٩
- يقبل الخبر الأحادي في مسائل أصول الدين (٣٠٣)/٢٨
- يقبل خبر الواحد في إسقاط الحدود ولا يقبل في إثباتها ٣١٤/٢٨

- يقبل خبر الواحد في الحدود وما يسقط بالشبهات..... ٣١٤/٢٨
- يقبل خبر الواحد فيما تعم به البلوى ٢٩٥ ، ٢٨/ (٢٩٣) ، ٢٩٥
- يقبل قول المترجم مطلقا ٣٣/٢
- يقبل قول المكلف فيما لا يطلع عليه إلا من قبله ٩/ (٣٨٨)
- يقبل قياس العكس ٢٩/ (٥٧١)
- يقتصر بالرخصة على مورد اليقين ٧/ (٣٤٨)
- يقتل كل ما يؤذي من الدواب ٥١٩/٢٤
- يقدم إجماع الصحابة على إجماع التابعين وإجماع التابعين ٤٨/٢٩
- يقدم أحق القوم بالإمامة ١٩/ (٤٤٧)
- يقدم الأدنى على الأبعد ١١/ [٢٣٥]
- يقدم أرجح المصلحتين على مرجوحهما ويدفع أقوى المفسدتين باحتمال أدناهما ٤/ (١٢٥)
- يقدم أعظم المصلحتين على أدناهما عند التعارض ٤/ ١٢٧
- يقدم الاقتضاء على المفهوم ٣٣/ (٦٢٥)
- يقدم الأقرب على الأبعد في النفقة ٢٣/ ٦٣٥
- يقدم الأقرب فالأقرب ١١/ (٢٣٥)
- يقدم الأقرب فالأقرب في القيام بحق المورث المقدوف ١١/ ٢٣٦
- يقدم الأقوى على الأضعف ٣٣/ ٢٧٥
- يقدم الأقوى فالأقوى عند التعارض ٣٣/ ١٩٥ ، ٢٩٣ ، ٣١٢
- يقدم أقوى كل جهة على غيره فيها ٢٤/ ٣٨٢
- يقدم الأهم على المهم إذا دار الأمر بينهما ٧/ ٥٠٦ ، ٥٠٧ - ١١/ (١٣٥) - ١٧/ ٣٢٣ ، ٣٢٧
- يقدم الأهم فالأهم ١١/ (١٣٥)
- يقدم الأهم فالأهم من الأمور عند ازدحامها ١١/ [١٣٥] ، ١٤٩ - ١٢/ ٢١٣ ، ٢١٦
- يقدم الأهم فالأهم من الأمور المتعارضة ١١/ (١٣٥)
- يقدم الأهم فالمهم من الأمور عند ازدحامها ١٧/ ١٣٨ ، ١٣٩
- يقدم تأويل الخاص على تخصيص العام ٣٣/ ٤٨٢
- يقدم التخصيص على غيره من أقسام المجاز وغيرها ٣٣/ ٥١٢ ، ٥٢٨
- يقدم التعليل بالسيط على التعليل بالمركب ٢٩/ (٦٣٥)
- يقدم التعليل بالعلة البسيطة على التعليل بالعلة المركبة ٢٩/ ٤٠٢ ، [٦٣٥] - ٣٣/ ١٨٢

يقدم الجلي في الدلالة على ما دلالة خفية..... ٥٨٩/٣٣
 يقدم الحديث الضعيف على القياس ٣٩١/٢٨
 يقدم الحق الأقوى على غيره في الإخراج من التركة ٤٣٩/١٣
 يقدم حق الله تعالى المتعلق بالعين على حقوق الآدميين المتعلقة بالذمة..... ٣٣٥/١٧ - ٤٣٨/١٣
 يقدم حق العبد فيما إذا اختلف الحقان ولم يمكن الجمع بينهما ١٣/ (٤٢٤)
 يقدم الحق المتعلق بالعين على الحق المتعلق بالذمة ١-٤٦٥ - ١١/١٧٩ - ١٣/١٠٤ ، ٤٢٥ ، (٤٣٧)
 يقدم الحكم التكليفي على الوضعي عند التعارض ٣٤٦/١٩ ، ٣٤٩
 يقدم الخبر الذي فسره الراوي على متروك التفسير ٣٣/ (٤١٦)
 يقدم الخبر المشتمل على ذكر السبب على ما لم يشتمل عليه..... ٣٣/ (٤٠١)
 يقدم خير الخيرين بتفويت أدناهما ويدفع شر الشرين بالتزام أدناهما ٤١/٣٤١
 يقدم الشرع في كل ولاية من هو أقوم بمصالح تلك الولاية ١٨/ (١٦٥)
 يقدم الضروري على الحاجي والحاجي على التتمة..... ٤/ (١٦٧)
 يقدم العرف الخاص على العرف العام..... ٨/ ٢٤٠
 يقدم عرف الشرع على العرف المخالف له بخلاف ما لا عرف للشرع فيه فيحكم فيه بالعادة ٨/ ٢٧٤ ،

٢٧٦

يقدم فرض العين على فرض الكفاية ١١/ ١٤٤ - ١٧/ ٣٣٥
 يقدم في تحمل الدية الأقرب فالأقرب على الأبعد ١١/ ٢٣٦
 يقدم في الشفعة الأخص بالضرر على الأعم ١١/ ١٨٠
 يقدم في كل موطن وكل ولاية من هو أقوم بمصالحها ١٨/ (١٦٥)
 يقدم في كل ولاية من هو أقوم بمصالحها ١١/ ٧٧ - ١٨/ [١٦٥] ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٧٦ ،

١٨٣ ، ١٩٠

يقدم في كل ولاية من هو أقوم بمصالحها على من هو دونه ١١/ ٨٠
 يقدم في الولايات الأقوم بأركانها وشرائطها ٣/ ٤٢٥
 يقدم القياس الثابت علته بالإجماع القطعي على الثابت علته بالنص القطعي ٢٩/ ٤٦٤
 يقدم القياس الذي علته عامة لجميع المكلفين على غيرها ٢٩/ (٦١١) ، ٦٤٤ ، ٦٤٦ - ٣٣/ ١٧٢
 يقدم القياس الذي هو مخرج من أصل منصوح عليه على ما كان مخرجاً من أصل غير منصوح عليه ٢٩/ ١٨٦
 يقدم قياس العلة على قياس الدلالة ٢٩/ ٥٨٦

- يقدم القياس على قول الصحابي ٣٣/ (٤٦٧)
- يقدم القياس على قول الصحابي عند التعارض ٣٣/ (٤٦٧)
- يقدم القياس على المفهوم إذا تعارضا ٣٣/ (٤٧٣)
- يقدم القياس على مفهوم العدد ٣٣/ ٤٧٣
- يقدم القياس الموافق للأصول على ما كان موافقا لأصل واحد ٣٣/ ٣٩٤
- يقدم الكتاب على السنة ٢٨/ (١٦٥)
- يقدم ما ثبت بالسبر من العلل على ما ثبت بمجرد المناسبة ٢٩/ ٥٩٦
- يقدم ما دليل أصله قطعي على ما دليل أصله ظني ٢٩/ ١٨٦
- يقدم ما قطع بنفي الفارق في أصله على ما لم يقطع به ٢٩/ ٥٨٥
- يقدم ما كان دليل أصله الإجماع على ما كان دليل أصله النص ٢٩/ ١٨٦
- يقدم ما كان مقصودا به البيان على ما لم يقصد به ٣٣/ ٤٢٣
- يقدم ما يتضمن تخصيص العام على ما يتضمن تأويل الخاص ٣٣/ (٤٨١)
- يقدم ما يخشى فواته على ما لا يخشى فواته وإن كان أعلى رتبة منه ١١/ ١٥٨
- يقدم ما يدل بالافتضاء على ما يدل بالمفهوم ٣٣/ (٦٢٥)
- يقدم ما يقتضي الحظر على ما يقتضي الإباحة ٢٩/ ٦٢٠
- يقدم المانع على المقتضي سواء جاء معا أو طرأ المانع على المقتضي قبل حصول المقصود من المقتضي ٨/ ٥٥٨، ٥٦١
- يقدم المتفق على رفعه على المختلف في رفعه ٣٣/ (٣٧٢)
- يقدم المحكم على المفسر ٣٣/ ٥٩٣
- يقدم المفسر على النص والظاهر ٣٣/ ٥٩٢
- يقدم مكملات الحاجات الضرورية على ما هو من أصول الحاجات وإن كان مانعا ٤/ (٢٢٧)
- يقدم الواجب على المندوب ١٧/ (٢٦٣)
- يقضى على الغائب في الحقوق كلها ١٣/ ٣٣٥
- يقضي القاضي لمن ليس يتهم عليه ٢٥/ ٤٠
- يقضى للسابق ١٣/ (٤٦٣)
- يقع بيان الشرع بالكتاب والسنة والإجماع والقياس ٣١/ ٥٥٤
- يقع البيع بما يعتقده الناس بيعا ٢١/ (٢٧)
- يقع التداخل في الحدود إذا تماثلت ٩/ ٣١٤

- يقع الترجيح بكثرة الرواة بعد التساوي ٢٠٤/٣٣ ، ٢٠٦ ، (٢٨١) ، ٤٠٢
- يقع التقويم في مكان التلف ١٥/ (١٧)
- يقلد المجتهد العدل الميت ٣٣/ (١٥٥)
- يقوم البدل مقام المبدل ويسد مسده ١٢/ (١٣٧)
- يقوم دوام اليد على المرهون مقام ابتدائها ٢٣/ (٢٠١)
- يقوم فعل النائب مقام فعل المنوب عنه ١٨/ (١٢٩)
- يقوم كل مترادف من مترادفين مقام الآخر في التركيب ٣٢/ (٢٨٩)
- يقوم ما يدل على الإذن مقامه ٩/ (٦٥)
- يقوم مضي الزمان مقام الفعل ١١/ (٤١٩)
- يقوم الوارث في الخيار مقام مورثه ٢٤/ ٢٧٠
- يقيد المطلق بكل ما يخصص العام وما لا فلا ٣١/ (٤٣٥)
- يقين الإنسان لا يبطل بيقين غيره ٦/ ٣٢٤ ، [٥٢١] ، ٥٢٥ ، ٥٢٦
- اليقين في أداء الفرائض واجب ٢/ ٣٥٠ - ٦/ ٣٨٤
- اليقين لا يبطل بيقين الغير ٦/ (٥٢١)
- اليقين لا يدفع بالشك ٦/ (٣٢٢)
- اليقين لا يرتفع بالظن ٦/ (٣٢٢)
- اليقين لا يرفع بالشك ١/ ٢٤٩
- اليقين لا يزول إلا بيقين ٧/ ٨٧
- اليقين لا يزول بالشك... ١/ ٣٠٤ ، ٣١٨ ، ٣٢٤ ، ٣٦٦ ، ٣٩٤ ، ٣٩٦ ، ٤٥٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٤٨٧ -
- ٢/ ٣٠ ، ٣٨ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ١٠٨ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٦٠ ، ١٩٥ ، ٢٣٣ ، ٢٤٨ ، ٣٤٣ ،
- ٣٦٥ ، ٣٧٠ ، ٣٨٠ ، ٥٣٩ - ٣/ ٤٧٥ ، ٤٧٧ - ٦/ [٣٢١] ، ٣٢٧ ، ٣٢٩ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٤٤ ،
- ٣٤٦ ، ٣٧٦ ، ٣٧٨ ، ٣٨٠ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦ ، ٣٩٣ ، ٣٩٦ ، ٤٠٠ ، ٤٢٠ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٣٣ ،
- ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٧٩ ، ٤٨٢ ، ٤٨٦ ، ٤٨٩ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٥٠٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٣٧ ،
- ٥٣٩ ، ٥٤٤ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ - ٧/ ٧ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٧ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٥٠ ،
- ٨٦ ، ٨٩ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١١٠ ، ١١٣ ، ١١٧ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٤ ،
- ٣٤٨ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٤٥١ ، ٤٥٣ ، ٤٥٦ - ٨/ ٥٧٨ - ٩/ ٨٠ ، ٨١ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ -
- ١٠/ ٨٤ ، ٨٧ ، ٢٦٦ ، ٢٧٢ - ١١/ ١٠٦ ، ١٨٨ ، ١٩٢ ، ٢٩٠ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ - ١٣/ ٣٧ ، ٤١ ،

- ١٧٩ ، ٢٩٩ ، ٣٠٣ - ٤٠٣ / ١٤ ، ٤٠٦ - ٢١٠ ، ٢٠٨ / ١٧ ، ٥٧ / ١٩ ، ٢٠٩ ، ٣٨٤ - ٦١٣ / ٢٣ - ٦٧٧ ، ٧١ / ٢٤ - ٢٦٣ ، ٦٧ / ٢٦ - ١٢٤ / ٣٠ ، ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٥٣ - ٣٥٦ / ٣٢ ، ٣٥٧ - ٤١ / ٣٣ ، ٦٧٨ / ٣٣ اليقين لا يزول بالشك والاحتمال
- ٣٤٨ / ٢ - ٣٩٦ ، ٣٠٥ / ١ اليقين لا يزيله الشك
- (٣٢٢) / ٦ اليقين لا يطرح بالشك
- ٣٢٠ / ٢٥ يكفي بشهادة المرأة الواحدة فيما لا يطلع عليه الرجال
- (٣٤٤) / ١٨ يكره التشبه بأهل البدع
- (٢٤٥) / ١٢ يكره فتح الذريعة إلى المكروه
- (٢٩٣) / ٢٨ يكفي خبر الواحد في التكاليف التي تعم بها البلوى
- ٣٨٤ / ١ يكفي في الرد إلى الأصل مجرد النية
- ٢٢١ / ٣٣ يكفي في النفي فقد دليل الإثبات ولا يكفي في الإثبات فقد دليل النفي
- ٤٢٣ / ٢ يكلف المتمكن ويقع التكليف بالممكن
- ٥٨٢ / ١٣ يكون أحد العامة خصما في دعاوى المحلات التي يعود نفعها للعموم
- ٦٣٤ / ١٣ يكون العقد موقوفا إذا تعلق حق الغير بالمحل
- (١٣) / ٧ يلحق بتحقيق النقضان الشك فيه
- يلتزم البائع بمصاريف تسليم المبيع ويلتزم المشتري بمصاريف تسليم الثمن مالم يتفقا أو يجري عرف على غير ذلك لأن ١٥٣ / ٢١
- يلحق بالكتاب والسنة البيان ٥٦٢ / ٣١
- يلحق بالواقع في صلب العقد الواقع بعده في زمن خياره (٨٨) / ١٥
- يلحق الظن الغالب باليقين ٤٣٢ / ٢٥
- يلحق غير المنصوص بالمنصوص إذا عرفت العلة واشتركا فيها ٢٤٤ / ٢٩
- يلحق الفرع المتردد بين أصليين بما هو أشبه به منهما (٥٥٣) / ٢٩
- يلزم الجمع بين الحقين مهما أمكن (٤٥٥) / ١٣
- يلزم حفظ الوديعة في حرز مثلها عرفا [٥٤٣] / ٢٢
- يلزم الغاصب قيمة بلد التلف ١٨ / ١٥
- يلزم كل متصرف عن الغير أن لا يتصرف له إلا بالمصلحة (١١٧) / ١٨
- يلزم كل مقلد أن يلتزم بمذهب معين ١٢٢ / ٣٣
- يلزم مراعاة الشرط بقدر الإمكان ... ٣٤١ ، ٢٧١ ، ٢٦٨ ، ٢٥٤ ، (٢٤٧) / ١٥ - ٤٠ ، ٣٤ / ٢ - ٤٢٧ / ١

- يلزم المفتي تكرير النظر عند تكرار الواقعة..... ٣٣/ (١٣٩)
- يلزم من انتفاء الشرط انتفاء المشروط..... ٢٧/ ٧٠٣
- يلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم..... ٢٧/ ١٥٤
- يلزم من انتفاء المكمل انتفاء المكمل ولا يلزم من وجوده وجوده..... ١٢/ [١١١]
- يلزم من ثبوت الأعم ثبوت الأخص..... ٢٧/ ١٩٠
- يلزم من رفع الماهية رفع جميع أجزائها..... ٢٧/ (٥٥)
- يلزم من عدم الشرط عدم المشروط..... ٢٧/ (٦٩٦)
- يلزم من نفي الأخص انتفاء الأعم..... ٢٧/ ١٨٠
- يلزم من نفي الأخص نفي الأعم..... ٢٧/ ١٧٨
- يلزم من نفي المطلق نفي المقيد..... ٣١/ (٤٤٩)
- يلزم من وجود الأخص وجود الأعم..... ٢٧/ ١٩١
- يلزم من وجود الملزوم وجود اللازم..... ٢٧/ (١٥٩)
- يلزمنا اتباع النبي ﷺ في أفعاله الواجبة والمستحبة والمباحة ما لم يقد دليل المنع..... ٢٨/ ٤٤٦
- يمنتع بيع المسلم فيه قبل القبض..... ٢١/ [٣٩٧]
- يمنتع تأخير البيان..... ٣١/ ٥٤٤
- يمنتع تأخير البيان عن وقت الخطاب..... ٣١/ ٥٣٤
- يمنتع الترجيح بكون أحد الراويين صاحب القصة..... ٣٣/ ٤٠٨
- يمنتع التعليل بنفس الحكمة..... ٢٩/ (٣٣٥)
- يمنتع تعليل حكمين بعلة واحدة مطلقا..... ٢٩/ ٣٥٧
- يمنتع تقليد الميت مطلقا..... ٣٣/ ١٥٥
- يمنتع التوكيل فيما كان محرما بأصل الشرع..... ٢٣/ (٦٥)
- يمنتع حمل المجهول على أحد معنييه المتساويين من غير دليل..... ٣١/ (٤٨٥)
- يمنتع على المقلد تتبع الرخص..... ٣٣/ (١٢١)
- يمنتع القياس على ما ثبت حكمه بالقياس..... ٢٩/ (٢٠٣)
- يمنتع نسخ الحكم المعلق بالتأييد..... ٣٣/ (٧٥٣)
- يمنتع نسخ الفحوى دون المنطوق..... ٢٧/ ١٤٠
- يمنع الإنسان من إسقاط بعض حقه..... ١٣/ ٣٥٢
- يمنع التكليف بما لا يطاق..... ٢٧/ ٧٤٧، ٧٥٠

- يمنع الخاص من بعض منافعه لما فيه من الضرر بالعامه..... ٤٦٩/٧ ، ٥١٤ ، [٥٦٣] - ٦٣٥/١٣
- يمنع الفعل متى ثبت أن المقصود منه محض الإضرار بالغير..... ٤/ [٥٢٣]
- يمنع في حكم الدين اعتماد الحزر والتخمين..... ٨/ [٦٣٧]
- يمنع في الشريعة من التشبه بالحيوانات..... ١٨/ (٣٤٦)
- يمنع في الشريعة من التشبه بالكفار..... ١٨/ (٣٣٦)
- يمنع في الشريعة من التشبه بكل ناقص..... ١٨/ [٣٢٧]
- يمنع القصاص إذا كان لا اتصال محل الجناية بغيره فإذا زال اقتص..... ٢٦/ (١٧٧)
- يمنع القضاء مع جميع المشوشات..... ٢٥/ (٤٧)
- يمنع القياس في إثبات أصول العبادات..... ٢٩/ ٢٥٠ ، [٢٧٥]
- يمنع القياس في أصول العبادات..... ٢٩/ ٢٥٣
- يمنع للتهمة ما يكثر القصد فيه إلى الممنوع..... ٤/ [٥٠٧] ، ٥٠٨ - ٤١٥/٥
- يمنع المالك من التصرف في ملكه بما يكون سببا في إلحاق الضرر بغيره أو جره عليه في المستقبل..... ٧/ (٥٧١)
- يمنع المريض من التبرع بأكثر من الثلث..... ١٢/ (٤٧٤)
- يمنع من العيوب في الهدى ما يمنع في الأضحية..... ٢٠/ ٣٩٥
- اليمين إذا تعلقت باسم استقر حكمها بالدخول في أول الاسم..... ٢٠/ ٥٠٠
- اليمين إذا تعلقت باسم تبقى بقاء ذلك الاسم وتزول بزواله..... ٢٠/ (٤٩٩) ، ٥٠٣ ، ٥٠٤
- اليمين إذا تعلقت بعين اعتبر فيها وجود الاسم ولا تعتبر فيها الصفة..... ٢٠/ ٥٠٠
- اليمين إذا تعلقت بعين بقيت بقاء اسمه وزالت بزواله..... ٢٠/ ٥٠٤
- اليمين إذا تعلقت بعين بقيت بقاء اسمها وزالت بزواله..... ٢٠/ [٤٩٩]
- اليمين إذا تعلقت على عين تعلقت بها..... ٢٠/ (٤٩٩)
- اليمين إذا عقدت على عين باسم تبقى اليمين تبعاً للاسم وتزول بزوال الاسم..... ٢٠/ (٤٩٩)
- اليمين إذا كانت مؤقتة بوقت فانعقادها موجب للبر في آخر..... ٢٠/ ٥٠٨
- اليمين إذا كانت مؤقتة بوقت فانعقادها موجبا للبر في آخره..... ٢٠/ (٥٠٥)
- اليمين إنما تعقد للبر..... ٢٠/ (٤٦٣)
- اليمين إنما تنبني على دعوى ملزمة..... ٢٥/ [٣٧٧] ، ٣٨٢
- اليمين تنقيد بمقصود الحالف..... ٦/ ٥٦
- اليمين تنبني على صحة الدعوى..... ٢٥/ (٣٧٧)

- اليمين حجة للدفع دون الاستحقاق..... ١٢٦/١٣
- يمين الرد كالشاهدين ٤١٥/٢٥
- يمين الرد مع النكول كالإقرار أو البينة [٤١٥]/٢٥
- اليمين على الماضي غير منعقدة..... ٥٣٥/٢٠
- اليمين على المقاصد والعادة ٤٧٤/٢٠
- اليمين على نية الحالف ٤٨١/٢٠
- اليمين على نية الحالف إذا كان مظلوما وإذا كان ظالما فعلى نية المستحلف (٤٧٣)/٢٠
- اليمين على نية الحالف إلا في حق الأدمي على نية المستحلف ٥٠٥/٢
- اليمين على نية الحالف إلا في حق الأدمي فعلى نية المستحلف [٤٧٣]/٢٠
- اليمين على نية المستحلف..... ٤٨٢ ، ٤٧٧ ، ٤٧٤/٢٠ - ٢٦٠/٦
- اليمين لا تأثير لها في تغيير الأحكام..... (٥٢٣)/٢٠ ، ٥٦٢ ، ٥٦٨
- اليمين لا تحرم شيئا ٥٢٣/٢٠
- اليمين لا تصلح في الجلب والدفع..... ٢٨٤/١٠
- اليمين لا تغيير الأحكام..... (٥٢٣)/٢٠
- اليمين لا تغيير حكم المحلوف عليه [٥٢٣]/٢٠
- اليمين لا تغير الشيء عن صفته الشرعية (٥٢٣)/٢٠
- اليمين لا تنعقد إلا بالله أو بصفة من صفاته ٥١٦ ، ٥١٥/٢٠
- اليمين لا تنعقد من المكروه..... ٥٢٢/٢٠
- اليمين لقطع الخصومة ٣٧٨/٢٥
- اليمين للدفع فلا يستفاد منها على الجلب ٤٠٣/٢٥
- اليمين ما كانت بأسماء الله وصفاته (٥١١)/٢٠
- اليمين محمولة على لغة الحالف وعلى نيته (٤٧٣)/٢٠
- اليمين المردودة على أحد المتداعيين لا ترد على من ردها ٤١٥/٢٥
- اليمين المردودة كإقرار المدعى عليه ٤١٥/٢٥
- اليمين المردودة كالإقرار ٤٢١/٢٥
- اليمين المردودة كالإقرار أو كالبينة (٤١٥)/٢٥
- اليمين المردودة كالإقرار من المدعى عليه ٤١٨/٢٥
- اليمين المردودة كالبينة في حق المتنازعين دون غيرهما ٤١٥/٢٥

- اليمين المردودة كالبينة من المدعي ٤١٨/٢٥
- اليمين المعقودة باسم لا تبقى بعد زوال الاسم (٤٩٩)/٢٠
- يمين المكره بغير حق لا تنعقد (٥١٧)/٢٠
- يمين المكره بغير حق لا تنعقد سواء أكانت بالله أم بالنذر أم بالطلاق أم بالعتاق ٥٥١/٢٠
- اليمين منزلة على ما أمكن تحصيله (٥٣٥)/٢٠ ، ٥٣٨
- اليمين المؤقتة إذا لم يترتب لها بر منعقدة في الحال ٥٥٥/٢٠
- اليمين المؤقتة إنما تنعقد موجبا في آخر الوقت المسمى (٥٥٥)/٢٠
- اليمين المؤقتة يتعلق انعقادها بآخر الوقت (٥٥٥)/٢٠ ، ٥٠٩
- ينبغي الاستعانة في كل علم وصناعة بأحدق من فيها (٤٣٤)/٩
- ينتفي الحكم بانتفاء سببه ٣٠٤/٧
- ينتفي الحكم لانتهاء سببه (١١٨)/١٠
- ينتفي المجموع بانتفاء البعض (٥٠١)/١٠
- ينتقل للوارث كل ما كان مالا أو متعلقا بالمال أو فيه ضرر عليه ٥١٨/٢
- ينتقل الملك في البيع بالعقد (٢٤٣)/٢١
- ينتهي حد السير إلى ما دون الثلث فيما يقبل ذلك ولا يكون فيه ضرر أو ظلم على أحد ٢٥١/٧
- يندب إلى الخروج من الخلاف (٢٥٣)/٩
- يندب إلى الخروج من الخلاف للاتفاق على رجحان الخروج منه ٢٥٩/٩
- يندرج الأخص في نفي الأعم لا العكس (١٦٧)/٢٧
- ينزل التابع منزلة المعدم في عدم جواز إفراذه بالحكم (٥٠٠)/١١
- ينزل الشاذ من القراءات منزلة خبر الأحاد (١٨١)/٢٨
- ينزل كل شيء على الغالب وإن لم يكن فالوسط (٢٢٩)/٣
- ينزل المجهول منزلة المعدم ٤٤١/١ - (٣٠٧)/١١
- ينزل المجهول منزلة المعدم وإن كان الأصل بقاءه إذا يئس من الوقوف عليه أو شق اعتباره ٨٧/٢ - ٢٣٥/٢٤ - ٣٠٩/١١
- ينزل المعدم منزلة الموجود تقديرا لا تحقيقا (٢٥٩)/١١
- ينزل الوصف في كل شيء على أقل درجاته ٣٧٢ ، ٣٦٦/١٥
- ينسخ الكتاب الكتاب ولا تنسخ السنة الكتاب ٤٠٧/٢
- ينظر في الوصايا يوم الموت لا يوم الوصية ١٢١/٢٤
- ينعطف الحكم على ما قبله إن كان في حكم الخصلة الواحدة (٥٦٠)/١٠
- ينعقد الأمان بكل ما يفهم منه الأمان ٥١٠/٢٦
- ينعقد البيع بكل ما يدل على الرضا (١٧)/٢١

- ينعقد البيع بما عده الناس بيعاً.....[٢٧]/٢١
- ينعقد البيع بما يدل على الرضا.....٢٨/٢١
- ينعقد بيع المضطر وشراؤه.....٥٣٢/٧
- ينعقد الشراء من المشتري بتصرف في مبيع بشيء دال على الرضا به.....١٥٦/٢١
- ينعقد النكاح بما عده الناس نكاحاً.....١١٧/٨
- ينعقد النكاح بما عده الناس نكاحاً بأي لغة ولفظ كان.....[٣٠٣]/٢٣ - ١٧٤/١٥
- ينفذ البيع بما عده الناس بيعاً.....(٢٧)/٢١
- ينفسخ العقد لتعذر استيفاء المعقود عليه.....(٣٩٥)/١٥
- ينفك الحجر لزوال موجب.....(١٦٩)/٢٣
- ينقض جميع ما بان خطؤه من الأحكام.....٧٣ ، ٦٩/٧
- ينقض المسح على الخفين ما ينقض الوضوء.....(٢٣٣)/١٩
- ينقض المسح كل شيء ينقض الوضوء حقيقياً أو حكماً.....٢٣٥ ، (٢٣٣)/١٩
- ينقض المسح كل شيء ينقض الوضوء.....(٢٣٣)/١٩
- ينهى عن التشبه بأهل البدع وإظهار شعارهم.....(٣٤٤)/١٨
- يؤاخذ بالعزم وإن لم يقع الفعل.....(٥٢٥)/٢٨
- يؤاخذ المحجورون بأفعالهم.....(١٣٧)/٢٣
- يؤاخذ المكلف بما تسبب عن فعله ولو لم يقصده.....(٤٥١)/٤
- يؤخذ بأرجح الظنين.....(١٧١)/٣٣
- يؤخذ بالأصل دائماً.....(١٨٥)/١١
- يؤخذ بالأصل غالباً.....(١٨٥)/١١
- يؤخذ بالغالب.....(٤٦٠)/١١
- يؤخذ بخير الآحاد فيما تعم به البلوى.....(٢٩٣)/٢٨
- يؤخذ الرجل باعترافه على نفسه.....٣١٥/٢
- يوقف أمر الخنثى حتى يتبين أمرها.....١١٧/٧
- يوقف المشكوك فيه حتى يتبين.....٢٩٠/١١ - ٢١٦/٩ - ١٢٢ ، ١٢١ ، [١١٧]/٧ - ٣٢٤/٦
- يوقف المشكوك فيه حتى يتضح حاله.....(١١٧)/٧
- اليوم لا يتبعض في الصيام.....(١٩٧)/٢٠